

الشرحُ الصَّغِيرُ

على

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير

وبالمامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي

أخرجه ونسقّه وضبط شكله وعلاماته ، وصرّح أحاديثه وفهرسه وقرر عليه بالقائون الحديث

الدكتور مصطفى كال وصفي

المستشار بمجلس الدولة ومضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الجزء الرابع



دار المغاري

الشرحُ الصَّغِيرُ^٧

عَلَى

أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ
إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ

تأليف

العلامة أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدُّرَيْدِيرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

في الإجارة وأحكامها

• (الإجارةُ) : مأخوذة من الأجرة وهو العِوض ، وهي بكسر الهمزة أفصح من ضمها . وهي والكراه شيء واحد في المعنى ، غير أنهم أطلقوا على العقد على منافع الآدى وما ينقل من غير السفن والحيوان إجارة ، وعلى العقد على منافع ما لا ينقل

باب :

المراد بها تحقيقتها وأركانها وشروطها وموانعها ، والمراد بقوله : « وأحكامها » مسائلها المتعلقة بها من صحيحة وفاسدة .

قوله : [مأخوذة من الأجر] : دائرة الأخذ أعم من دائرة الاشتقاق فلا يقال : إن الأجر ليس مصدرأ .

قوله : [أفصح من ضمها] : أى ومن فتحها .

وحاصله أن الإجارة مثلية الهمزة والكسر أشهر وهي مصدر أجر بالقصر ككتب . ويقال : أجر إيجاراً كأكرم ، إكراماً ويستعمل المندود أيضاً من باب المفاعلة فيكون مصدره المؤاجرة والإيجار بالقصر كالمقاتلة والقتال ، وأما الإجارة من السوء ونحوه فهو من أجار إجارة كأعاد إعادة وأقام إقامة . قال الخريشي : وقد غلب وضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الخياطة والنجارة والفعالة بالفتح لأخلاق النفوس الجلية نحو السباحة والقصاحة ، والفعالة بالضم لما يطرح من المحقرات نحو الكناسة والقلاعة . والأصل في مشروعيتها قوله تعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتُدْنَ عَنْ أَجُورِهِنَّ)^(١) وقوله تعالى حكاية عن نبيه شعيب مع موسى عليهما الصلاة والسلام : (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ بِكَ لِمُدَّتْ أَيْمَانِي هَآئِنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجْجٍ)^(٢)

(١) سورة الطلاق آية ٦ .

(٢) سورة القصص آية ٢٧ .

كالأرض والدور وما ينقل من سفينة وجوان : كراء ، غالباً فيها .
• وفى عرفاً : (عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ) : خرج الوقف والمُمرى والاستخدام والإيصاء والإعارة ،

(عَكَى تَسْلِيكَ مَسْفَحَةٍ) : خرج البيع فإنه معاوضة على تملك ذات ،
(بِعَوضٍ) متعلق بمنفعة : أى تملك لمنفعة فى نظير ومقابلة عوض ، وفى
الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمنفعة : أى كائنة ومجولة فى نظير العوض ، وقصد
بذلك إخراج النكاح والمعاولة . فالمنفعة فى الإجارة تكون فى نظير العوض حتى لو حصل
من إتمامه رجوع المحاسبة ، ولا كذلك النكاح والمعاولة ،

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ فذكر تأجيل الإجارة وفى عرضها ، وقال
عليه الصلاة والسلام : « من استأجر أجييراً فليعلمه أجره » (٨١) .

قوله : [غالباً فيها] : أى ومن غير الغالب قد يتسمحن بإطلاق الإجارة على
الكراء ، والكراء على الإجارة فيسمون العقد على منافع الأدنى ، ومنافع ما ينقل غير
السفن والحويوان كراء ويسمون العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرولحل
إجارة .

قوله : [يخرج الوقف] إلخ : أى بقوله معاوضة لأن الوقف وما معه ليس فيه
معاوضة .

قوله : [يخرج البيع] : أى وهبة الثواب .

قوله : [ولا كذلك النكاح والمعاولة] : محصل هذا أن الإجارة هى عقد معاوضة
على تملك منفعة كائنة ومجولة فى نظير عرض أمدأ معلوماً أو قدرأ معلوماً ، فإن
حصل مانع قبل تمام الأمد أو القدر رجوع للمحاسبة ، وأما النكاح فهو التمكن من
البيع شرعاً والمعاولة التمكن من المعاملة عليه فى نظير عرض فيها ، وكل من
البيع والمعامل عليه هو ذو المنفعة تحققت المنفعة أم لا استمرت أم لا فيثبت العرض
بتمامه على كل حال ، ولهذا التعريف شامل للكراء . بخلاف تعريف ابن عرفة
فخرج له وكان عليه أن يزيد بعد قوله : « بعرض غير ناشئ » عنها : ليخرج القراض
والمساقاة فإن العوض ناشئ عن المنفعة ويزيد أيضاً بعد ذلك العوض يتبع بعض بتبعيضها
كما فعل ابن عرفة ليدخل فى الحد قوله تعالى : (إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْسَدَى

(يَمَّا يَدُلُّ) على تملك المنفعة : متعلق بـ «عقد» : أى عقد على ما ذكر بما يقتضى التملك من لفظ أو غيره .

• (فُرُكْتُهَا) : أى فُعلِمَ من التصريف أن أركانها أربعة الأول :

• (عَاقِد) من مؤجر ومستأجر ، كَالْبَيْعِ ، فشرط صحتهما العقل والطلوع .
 وشرط الزوم : التكليف والرشد ، فالصبي المميز يتوقف لزوم إجارته لنفسه أو ماله على إذن وليه ، ومثله العبد . وكلنا السفيه فى سلة ، فإن أجر نفسه فلا كلام لوليه إلا إذا حادى . ولا تصح من مجنون ومعتوه ومكره .

ابْنُ هَاشِمٍ (١) الآية لأن هذه الصورة أجمعها على أنها إجارة عرضها البضع وهو لا يتبعض إذا لم تَمْ المنفعة التى جعل البضع فى نظيرها فتأمل .

قوله : [من لفظ أو غيره] : أى كالإشارة والكتابة والمعاينة والعرف الجارى بين الناس ، وذلك فى الأعمال التى يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة كمتخيلص دين لأن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط والمادة محكمة ولا يدخل فى صيغة الإجارة لفظ المساقاة فلا تنعقد به عند ابن القاسم ؛ لأن المساقاة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سحنوناً يرى انعقاد أحدهما بالآخر .

قوله : [من مؤجر ومستأجر] : المؤجر بافع المنفعة والمستأجر مشريها .

قوله : [فشرط صحتهما] : أى المؤجر والمستأجر والكلام على حذف مضاف أى عقلهما ، وكلما يقدر فى قوله وشرط الزوم والمؤجر هو مالك المنفعة ، والمستأجر هو دافع العوض ، ويقال فى الأول مكر والثانى مكره .

قوله : [العقل والطلوع] : الصراب عدّ الطلوع من شروط الزوم كما تقدم له ولغيره فى البيع .

قوله : [التكليف والرشد] : كان عليه أن يزيد والطلوع كما علمت .

قوله : [فالصبي المميز] إلخ : تفريع على شرط الزوم .

قوله : [فلا كلام لوليه] إلخ : أى فالرشد شرط لزوم فى الإجملة لما علمت من هذا التفصيل .

قوله : [ولا تصح من مجنون ومعتوه] : عيّن شرط الصحة الذى هو العقل فى الكلام لف ونشر مشرش وهو الأولى عند البلغاء ، وقوله ومكره قد علمت ما فيه .

- (و) الثاني : (صِنْفَةٌ) كالبيع فتنعقد بما يدل على الرضا وإن معاواة .
- (و) الثالث : (أَجْرٌ ؛ كَالْبَيْعِ) من كونه طاهراً منتفعاً به مقلوداً على تسليمه معلوماً ذاتاً وأجلاً أو حلوياً .
- (و) الرابع : (مَتَّفَعَةٌ) ، وهي المقود عليها . وأخرها عن قوله : « كالبيع » لأنها يشترط فيها شروط زائدة على ما تقدم في البيع .
- أفاد الجميع بقوله :
- (تَتَكَوَّمُ) صفة : لـ « منفعة » : أى لما قيمة بأن تكون مملوكة على وجه ،

- قوله : [بما يدل على الرضا] : تقدم الكلام على ذلك .
- قوله : [أجر كالبيع] : راجع للأركان الثلاثة فلذلك قدره الشارح أولاً وثانياً .
- قوله : [من كونه] : أى الأجر أى لكونه بمنزلة الثمن فيشترط فيه شروطه المتقدمة في البيع .
- قوله : [طاهراً] : فلا يصح بنجس ولا منتجس لا يقبل التطهير فإن قبله صح وجوب البيان كما تقدم في البيع .
- قوله : [منتفعاً به] : أى انتفاعاً شرعياً فلا يصح بما لا نفع فيه أصلاً أو منفعة غير شرعية كآلة اللهو إذا جعلت أجراً من حيث إنها آلة لهو .
- قوله : [مقلوداً على تسليمه] : فلا يصح بعبد أبى ولا بعير شارد ولا طير في الهواء أو سملك في الماء أو بما فيه خصومة .
- قوله : [معلوماً ذاتاً] : أى إما برؤية أو بوصف كالبيع .
- قوله : [وأجلاً] : أى إن أجل فلا بد من علم الأجل وجهله مفسد للعقد .
- قوله : [أو حلوياً] : أى بأن يدخل على الحلول أو يسكتا ولم يكن العرف التأجيل وسبباً للتفصيل في تعجيل الأجر وعلمه .
- قوله : [لأنها يشترط فيها شروط زائدة] : أى فيشترط فيها شروط الثمن ويزاد عليها ما سيذكره ونسخة المؤلف شروطاً بالنصب والأولى رفعه على أنه نائب فاعل يشترط .
- قوله : [أفاد الجميع بقوله تنقوم] : أى إن هذا الشرط الذى هو قوله : « تنقوم » من جملة الزائد على شروط الثمن ، لأن الثمن يكون في نظير ذات لا منفعة كانت

خاص ، بحيث يمكن منعها ، ووهن الذات المستوفى منها ، احترازاً من استغلال أو تشمس بفلاة ، فلا تقوم المنفعة لعدم ملكها ، ومن ثم الرياحين فإن رب الرياحين لا يمكنه منع راحتها ، وكلنا الاستقامة بنور مصباح خرج عن ملك ربه ، أو استغناء بنار كللك أو زيتة بلخاير مسكوكة ، إذ لا يحصل باستيفائها ووهن الذات الدرام ، كلها قيل ، وفيه نظر .

(معلومة) بالنصب على الحال من ضمير «تقوم» احترازاً عن المجهولة ولو باعتبار الأجل .

(مقدوراً على تسليمها) المستأجر احترازاً من منفعة آتت أو شارد أو مفصوب .

تقوم أم لا ، وهو يفتح التامين معاً لأن الفعل لازم لا يبنى للمجهول .

قوله : [ووهن الذات] : أى ضعفها وتغيرها كالدابة التى تركب .

قوله : [بفلاة] : أى بمكان خارج عن ملك ربه وهو راجع للظلال وللشمس ، فإن الشمس والاستغلال بالجدار لا يمكن ربه منع الشمس ولا الظل ولا يحصل به وهن للجدار .

قوله : [خرج عن ملك ربه] : أى منزل رب المصباح وأما الجلوس فى ملكه الذى فيه المصباح فله استنجاه ومثله الجلوس داخل البستان الذى فيه الرياحين .

قوله : [كللك] : أى إدفاؤها خارج عن ملك ربه .

قوله : [كلها قيل] : راجع للتعليل .

وقوله : [وفيه نظر] : أى بل ربما حصل لها وهن بالاستعمال ، فالأحسن أن منع التزين بالبخاير المسكوكة حيث لم يكن فيه منفعة شرعية كترين الحوانيت والجدران بها وكلها آلات اللهو وتعلم الأنعام إذ لا قيمة لها شرعاً فلا تصح إجارة ما ذكر ، وتفسخ إن وقعت ولا أجرة . ومثل ذلك كراء الشمع للمشى به فى الزفاف من غير وقود كالسمى فى مصر بشمع القاعة . وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كلما أنه لا شئ له .

قوله : [احترازاً من منفعة آتت] : ومن ذلك الاستئجار على إخراج الجان وحل المربوط وفى (ح) عن الأبي لا يحل ما يأخذه الذى يكتب البراءة لرد الضائع ، لأنه من السحر، ثم قال : وما يؤخذ على المقود فإن كان يرقى بالرقى العر يبتجاز ، وإن كان

(غير حرام) احترازاً من استئجار آلات الملاهي والمغنيات. ومن الحرام: الرقص والمشي على جبل أو أعواد أو نحو ذلك من اللعب الذي يقع في الأفراح .
(ولا مُتَعَمِّتَةٌ) تلك المنفعة (استيفاء عين) : أى ذات (قصداً) :
احترازاً من استئجار شاة - مثلاً - لشرب لبنها ، أو شجرة لأكل ثمرها ؛ فإن المقصود إنما هو شرب اللبن وأكل الثمر . واستثنوا الرضاع كما يأتي .
(ولا مُتَعَمِّتَةٌ) : على المؤجر كالصلاة ، وحمل ميت أو دفنه على من تعينت عليه ؛ أو فتوى تعينت على علم : لا إن لم تعين كما يأتي .

بالرقى الجمجمة امتنع وفيه خلاف ، وكان الشيخ يعنى ابن عروة يقول إن تكرر منه النفع فذلك جائز (١ هـ بن) . . .

قوله : [ومن الحرام الرقص] : أى حيث كان حراماً فلا استئجار عليه حرام ودفع الدرهم لم حرام . . .

قوله : [ولا متضمنة تلك المنفعة استيفاء عين] إلخ : صادق بأن لا يكون هناك استيفاء عين أصلاً أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد ، فالأولى كلجارة حابة لركوب أو حمل ، والثاني كلجارة الشجر للتجفيف عليه والثياب للبس فإن فيه استيفاء عين وهو ذهاب شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود .

قوله : [واستثنوا الرضاع كما يأتي] : أى وكذلك استثنوا إيجار أرض فيها بئر أو عين . واستئجار شاة للبنها إذا وجدت الشروط ، فإن فيها استيفاء عين قصداً وهو الماء في الأولى واللبن في الثانية .

قوله : [كالصلاة] : أى فلا يجوز له أخذ أجره على صلاة الصبح مثلاً ، وأما على كونه إماماً في مسجد أو مكان مخصوص فجائز .

وقوله : [وحمل ميت أو دفنه] : أى فلا يجوز له أخذ الأجرة على هذا الأمر المتعين .

وقوله : [أو فتوى تعينت على علم] : فلا يجوز له أخذ الأجرة أيضاً . قال اللخسنى : ويجوز للمفتي إن لم يكن له رزق من بيت المال والأجرة على الفتيا والقضاء مشورة . قال ابن عروة بعد نقله : في الأجر على الشهادة خلاف ، وكلنا في الرواية ومن شغله ذلك عن جلّ تكسبه فأخذه الأجر من غير بيت المال لتعلمه عندي خفيف (١ هـ) .
وقوله : [لا إن لم يتعين] أى فيجوز له الأخذ وإن كان غير محتاج .

- ثم بين محمّز بعض ما تقلم من التقييد بقوله :
 (لا نحو تَفَاحَةٍ لِّلشَّمِ) من سائر الرياحين وهذا محمّز « تَتَقَوَّم » .
 (أو حَفَانِيرَ الزَّيْتِ) : إن كانت الزيتة لرجال ، فالمتع لحمة المنفعة . وإن
 كانت لنساء فلا فرق بين المغاير ولحلي .
 (ولا آلةٌ) للهو (أو جاريةٌ للغناء . أو) نحو استتجار (حَفَافِصِ) أو
 قفصاء (لكنّسَ مسجدٍ) ، وهذا محمّز « غير حرام » (ولا لركعتي الفجر) : وأول
 الفرض لتعين ذلك .
 (بخلاف الكيفية) : كتفصيل الميت ودفعه حيث لا يتعين على أحد ، فيجوز

قوله : [من سائر الرياحين] : بيان لنحو التفاحة .
 قوله : (ولا آلة للهو) : أى غير ما تقلم جوازه في النكاح فكل ما جاز من
 آلات اللهو في النكاح يجوز استتجارها فيه .
 قوله : (أو جارية للغناء) : وأما استتجار ، نحو المنشدين الذين يقولون
 القصائد النبوية والكلام للمشتغل على المعارف فلا شك في جوازه ، وتقلم لنا مبحث
 طويل في الوليمة في حكم الملاهي فراجع إن شئت .
 قوله : [وهذا محمّز غير حرام] : اسم الإشارة عائد إلى قوله ولا آلة للهو إلى هنا .
 قوله : [ولا لركعتي الفجر] : أى فلا فرق في المتعين بين أن يكون فرضاً
 أو متلوياً كركعتي الفجر وسائر المندوبات من الصلاة والصوم ، وأما المندوبات من
 غيرهما كالذكر والقراءة فإنه يجوز الإجارة عليها وذكر ابن فرحون أن جواز الإجارة
 على قراءة القرآن مبني على وصول ثواب القرآن لمن قرأه لأجله كالميت ، ثم استدلت على
 أن الرجوع وصول ذلك بكلام ابن رشد وغيره .
 قوله : [كتفصيل الميت ودفعه] : أى وأما الصلاة عليه فقد نص ابن عبد السلام
 وغيره على منع الاستتجار عليها ، قال ابن فرحون فإن قلت : صلاة الخنازة عبادة
 لا يتعين فعلها على أحد لم لا يجوز الاستتجار عليها ؟ قلت لما كانت عبادة من
 جنس الصلاة المتميزة بصورتها للعبادة والصلاة لا تفعل لغير العبادة منع الاستتجار عليها ،
 وأما الغسل فيكون للعبادة والنظافة ، وكلنا الحمل للميت تشاركه في الصورة أشياء كثيرة
 من غير أنواع العبادة فلم يتمحض بصورته للعبادة (١ هـ بن) .

الإجارة عليه (وَكَهْتَوَى لَمْ تَسْعَيْنَ) : فإن تعينت لعلم وجود غيره أو لعلم قبوله لم يجز ، وهذا محترز : « ولا متعينة » .

• ولا كانت قاعدة ابن القاسم : أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأجرة في الإجارة الأصل فيها التأجيل ، إلا في أربع مسائل يجب فيها تعجيل الأجرة بينها بقوله :

(وعُجِّلَ الأجر) وجوباً في الإجارة (إن شرط) التعجيل (أو اعتيد) .
 لم يكن الأجر معيناً ، ك: أكرني دارك سنة مثلاً لأسكنها ، أو : أرضك لأزرعها ،
 أو : دابتك لأسافر عليها لك مثلاً بكلنا عشرة دنانير أو ثوب أو عبد موصوف في
 اللغة . إلا أن وجوب تعجيل الأجر في هذين لحق الآدى يقضي به عند التنازع
 فإن تراضيا على تأخيره جاز والعقد صحيح (أو عيّن) الأجر ك: هذا الثوب أو العبد

قوله : [فإن تعينت لعلم وجود غيره] إلخ : أى ما لم يشغله ذلك عن جل
 تكسبه فيأخذه بقدر ضرورته كما تقدم .

قوله : [أو لعلم قبوله] : أى لجهله أو لعلم ديانته .

قوله : [وهذا محترز ولا متعينة] : اسم الإشارة يعود على قوله « بخلاف
 الكفامة » إلخ .

قوله : [لم يكن الأجر معيناً] : أى والحال أنه لم يكن الأجر معيناً لأن الأجر
 المعين ساقى بعد كانت المنافع معينة أم لا .

قوله : [في هذين] : أى في شرط التعجيل أو اعتياده والحال أن الأجر
 غير معين ، وإنما كان لحق الآدى فقط لعلم المانع الشرعى في التأخير وظاهره لا فرق
 بين كون المنافع معينة أو مضمونة فصورها أربع ، ولكن ساقى أنه إذا كانت المنافع
 مضمونة والأجر غير معين يجب أحد أمرين إما التعجيل أو الشروع ، وإن لم يشترط
 التعجيل لم يعتد لحق الله وهو ابتداء الدين بالدين المنهى عنه شرعاً نفي المفهوم تفصيل
 الكل فيه على ما ساقى .

قوله : [فإن تراضيا على تأخيره جاز] إلخ : أى في غير المسألة التى يلزم فيها
 ابتداء الدين بالدين كما علمت .

فإنه يجب تعجيله ، أى إن شُرِطَ التعجيل أو كان العرف تعجيله خطأً من قوله الآتى : « وطلعت إن اتنى عرف تعجيل للمعين » . وللتعجيل فى هله ولأى بعلها حتى الله تعالى ؛ لأنه يلزم على تأخير بيع معين يتأخر قبضه ، لا ابتداء الدين بالدين كالسلم كما قيل ؛ لأن المعين ليس فى اللمة . وإنما أخرنا قوله : « أو عين » عن قوله : « إن شرط » إلخ لكون التعجيل فيه وفيها يليه من حق الله تعالى كالسلم . ولما

قوله : [فإنه يجب تعجيله] : أى ولو حكماً ويشتفر التأخير ثلاثة أيام . وحاصل ما فى المقام أولاً وآخره : أنه إن عين الأجر فلا بد من شرط التعجيل أو جريان العرف به ، فإن لم يمر عرف ولم يشترط كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل ولا فرق بين كون المنافع الملققة عليها معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا ؛ فهله أربع صحيحة وأربع فاسدة ، إن كان عقد الإجارة على البت فإن كانت على الخيار فسد فى الجميع كما فى الحاشية ، وإنما فسد فى الجميع للتردد بين السلفية والثمنية ؛ فهله ست عشرة صورة وإن كان الأجر غير معين وجب التعجيل إن شرط أو اعتيد كالمنافع معينة أو مضمونة شرع أم لا ، فهله أربع أيضاً صحيحة إن كان على البت فإن كان على الخيار فسلت الأربع للتردد فهله ثمان ، وإن لم يكن بشرط ولا عادة بالتعجيل فى هله الأربع فإن كانت المنافع مضمونة لم يشرع فيها وجب التعجيل لحق الله ، وإن كانت المنافع معينة شرع فيها أم لا أو مضمونة ، وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر ، بل يجوز تأخيرها ههنا إذا كان على البت فإن كانت على الخيار فصحيحة أيضاً إلا فى الصورة التى يجب فيها تعجيل الأجر لحق الله فجملة الصور اثنتان وثلاثون قد علمت أحكامها فتأمل .

قوله : [ولأى بعلها] : أى وهى قوله أو لم يعين فى مضمونة لم يشرع فيها وهى التى نهىنا عليها أولاً .

قوله : [بيع معين يتأخر قبضه] : أى فى هله ، وأما التى بعلها فابتداء الدين بالدين كما سيئنه عليه .

قوله : [كالسلم] : مثال للمعنى .

قوله : [لأن المعين ليس فى اللمة] : حلة للثنى .

قوله : [من حق الله تعالى كالسلم] ، أى من حيث إن اللمة فى المنع إما بيع

ما قبلهما الحق في تعجيلهما للأدى كما تقدم. وعلى كل حال يرد عليه بحث الخطأ ب
من أن قوله : « أو عَيْنٌ » مستغنى عنه بقوله : « إن شرط أو اعتيد » ، أى : عين
أم لا ، فإن لم يشترط تعجيله لم يعتد ففاسدة كما سينص عليه . ويجب أن يحمل
الأولان على غير المعين لبيان أن التعجيل حتى لغیر الله ، ويفرد المعين عما قبله لبيان أنه
وما يليه حتى التعجيل فيه لله تعالى ، إلا أن هذا الجواب إنما يظهر لو أخره وضمه لما بعده
كما فعلنا .

(أو) لم يعين (في مضمونة) : أى ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين إذا كان
في منافع مضمونة في ذمة الموقر (لم يشترع فيها) : أى في المنافع المضمونة .
ك: استأجرتك على فعل كلما في ذمتك ، أى بنفسك أو غيرك ، أو : على أن تحملنى
على دابة من دوابك لبلد كلما بلخاير مثلا . فإن شرع فلا ضرر : وإن لم يشرع فيها
— أى تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام — فلا يجوز إلا إذا عجل جميع الأجرة ،
والأدى لأدى إلى ابتداء الدين بالدين ، لأن ذمته مشغولة لك بمنافع الدابة مثلا وذمتك
مشغولة بالدرهم أى الأجرة . وأما لو شرع في العمل أو السير لحاز تأخير الأجر لاتقاء

معين يتأخر قبضه أو ابتداء الدين بالدين ، لأن هاتين العلتين من موانع السلم .

قوله : [يرد عليه] : أى على خليل .

قوله : [من أن قوله أو عين] إلخ : ليس هذا لفظ خليل ، بل لفظه وعجل إن
عين أو بشرط أو عادة .

قوله : [بأن يحمل الأولان] : المناسب لترتيب خليل أن يقول الأخيران .

قوله : [ويفرد المعين عما قبله] : المناسب عما بعده .

قوله : [لو أخره] : هذا مما يعين أن كلامه أو لا سبق قلم .

قوله : [أى ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين] : أى والحال أنه لم يمر عرف
بالتعجيل ولا اشترط .

قوله : [في ذمتك] إلخ : ليس هذا التصريح لازما ، بل إن حصل العقد
على الإطلاق فالمنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بذلك أم لا .

قوله : [وإلا لأدى إلى ابتداء الدين بالدين] : أى لما فيه من تعمير الممتين
بدليل تعليقه بقوله لأن ذمته مشغولة إلخ .

الدين بالدين ، بناء على أن قبض الأوائل قبض الأواخر . وقيل : لا بد من تعجيل جميع الأجرة ولو شرع ، لأن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر . وظاهر قوله : « لم يشرع » : أي فلا بد من تعجيل جميع الأجرة سواء كان السفر قريباً أو بعيداً ، وقع عقد الإجارة في إبان السفر أو في غيره ، فاستثنى من ذلك مسألة بقوله :

(إلا لمحمد المسافة) : أي مسافة السفر، حبباً كان أو غيره إذا وقع العقد (في غير الإبان) : أي وقت سفر الناس عادة . كما لو وقع عقد الكراء لحاج مع جمال في مصر في رمضان أو في أوائل شوال ، فإن شأن المصري إذا سافر في آخر شوال (فالتيسير) : أي فيكنى تعجيل اليسير من الأجر ، ولا يتعين تعجيل الجميع للضرورة ، لأن تعجيل جميع الأجرة في مثل ذلك يؤدي إلى ضياع أموال الناس بسبب هروب الجملين إذا قبضوا الأجرة . فلم أنه إن تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام فلا بد من تعجيل الأجرة وإلا فسدت ، إلا أن يكون بعيداً فيكنى تعجيل اليسير منه للضرورة . وأما إن لم تأخر الشروع فيجوز تأخير الأجرة . لكن قال ابن رشد : إن كان العمل يسيراً فإن كان كثيراً فلا بد من التعجيل ، وأقره في التوضيح . وعليه : فلا يكون قبض الأوائل كقبض الأواخر إلا في اليسير (انتهى — ذكره بعض المحققين) . (ولاً) يكن الأجر معيناً ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله ولا المنافع

قوله : [قبض للأواخر] : هذا قول أشهب .

قوله : [وقيل لا بد من تعجيل جميع الأجرة] : أي بناء على قول ابن القاسم إن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر ، فيجب تعجيل التقدي في المنافع للمضومة شرع فيها أم لا ، والأول مشهور مبنى على ضعيف .

قوله : [ولا يتعين تعجيل الجميع] : أي إذا كانت الأجرة كثيرة فيكنى تعجيل الدينار والدينارين . فإن كانت يسيرة في نفسها فلا بد من تعجيلها كلها كما قال .

قوله : [ذكره بعض المحققين] : مراد به (بن) .

قوله : [ولا يكن الأجر معيناً] : مفهوم قوله أو عين .

وقوله : [ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله] : مفهوم قوله إن شرط أو اعتيد .

وقوله : [ولا المنافع] : مضومة راجع لقوله أو في مضمرته لم يشرع فيها فهو

لفظ ونشر غلط .

مضمونة ، فإن انتفت الأربعة فلا يجب تعجيل الأجر . وإذا لم يجب التعجيل (فَمُسْكُومَةً) : أى كلما استوفى منفعة يوم أو تمكن من استيفائها لزمه أجرته . والبراد باليوم : القطعة من الزمن مصادقة بالأكثر والأقل ، وهذا عند المشاحة في نحو أكرية الدور أو إجارة بيع سلعة أو بناء (أو بعد) تمام (العسك) كما لو أجره بشيء على بيع جميع السلع أو على خياطة ثوب أو خرز نعل أو حمل شيء بسفينة . وجاز عند علم المشاحة التعجيل والتأخير ، وهو الأصل في الإجارة كما تقدم .

● (وَفَسَدَتْ) الإجارة (إِنْ) وقعت بأجر معين و (انْتَفَى عُرْفُ تَعْجِيلِ الْمُبِينِ) وانتفاؤه صادق بمرئ عرفهم بتأخيرهم ويعلم عرفهم بتعجيل أو تأخير . وعلو الفساد أن فيه بيع معين يتأخر قبضه كما في المدونة . وأما التعليل يلزم الدين بالدين كالسلم فلا يصح هنا ، لأن المعينات لا تقبلها الذم ، وظل هنا في الفساد ما اشترط تأخيرهم للعلو المذكورة . ومفهوم : « انتفى عرف » إلخ أنه لو كان العرف بتعجيلهم للمعين صححت ووجب التعجيل أو اشتراط التعجيل كما مر في قوله : « أو عين » ، فإن معناه عين وكان العرف بتعجيله أو شرط تعجيله عند علم العرف بشيء أو عرف التأخير .

قوله : [فإن انتفت الأربعة] : أى التى هى تعيين الأجر أو شرط تعجيله أو العادة بتعجيله أو المنافع مضمونة لم يشرع فيها .

قوله : [علة الفساد أن فيه بيع معين يتأخر قبضه] : مقتضاه أن علو الفساد إذا كان تأخيرهم أكثر من خمسة أيام إن كان المعين حيواناً وأكثر من عام إن كان المعين داراً وأكثر من عشرة أعوام إن كان المعين أرضاً ، فإن كان عرفهم تأخيرهم أقل من ذلك لا منع كما يأتي في قوله في الجائزات وبيع دار لتقبض بعد عام وأرض بعد عشر وحيوان بعد ثلاثة أيام لا عشر ، وكبره المتوسط والظاهر أن المعين إن كان كسب أو نحاس يمنع التأخير فيه نصف شهر لتأديته للسلم في معين ، وأما دون ذلك فيجوز لعدم التأخير عادة فتدبر .

قوله : [للعلة المذكورة] : أى وهو السلم في معين .

قوله : [تعجيلهم للمعين] : أى بأن كان يقبض في أمده الذى يسوغ تأخيرهم إليه على مقتضى ما تقدم .

قوله : [عند علم العرف بشيء] إلخ : أى فعمل اشتراط التعجيل إن لم يكن

فإذا اتفنى العرف بتعجيله فسدت (ولو عَجِّلَ) بالقليل بعد العقد ، ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله وعجل .

• ثم شبه في الفساد قوله :

(كَسَمَحَ جُعِّلَ) : أى كما تفسد الإجارة إذا وقعت مع جعل صفقة واحدة ، كأجرتى دابتك وانتهى بعلى الأبق بكذا ، فيفسدان معاً لتنافرهما ؛ لأن الجملة غير لازمة بالعقد ولجواز الغرر فيها وعدم الأجل ، بخلاف الإجارة . وكلها لا يصح اجتماع بيع مع جعل في صفقة .

(لا) إجارة مع (بيع) : صفقة واحدة ، فلا تفسد بل يصحان معاً سواء كانت

عرف بشيء أو العرف بالتأخير .

قوله : [فإذا اتفنى العرف بتعجيله] إلخ : توطئة لكلام المصنف .

قوله : [ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله] : أى قبل مضي نصف شهر ، ومثله اشتراط الخلف في الذنانير أو الدراهم لأن شرط الخلف يقوم مقام التعجيل كما إذا استأجره على شيء بالدراهم المعينة الموضوعة تحت يد فلان في الموضع القلائى فلا يصح إلا بشرط التعجيل ، أو العرف بالتعجيل ، أو بشرط الخلف كما في الحاشية .

قوله : [أى كما تفسد الإجارة] إلخ : في الكلام حلف تقديره : أى وكما تفسد الإجارة إن اتفنى عرف تعجيل المدين تفسد الإجارة إذا وقعت إلخ ، والكاف عند الفقهاء يستعملونها على المشبه لأن المقصود إلحاق الحكم اللاحق بالحكم السابق لا تشبيه المتقلم بالتأخر .

قوله : [لتنافرهما] : أى لتناقى أحكامهما .

قوله : [بخلاف الإجارة] : أى فلإنها تلتزم بالعقد ، ويجوز فيها الأجل ولا يجوز فيها الغرر .

قوله : [وكلها لا يصح اجتماع بيع مع جعل] : أى لتناقى أحكامهما فالتعليق الذى تقدم في الإجارة مع الجعل يأتى هنا .

قوله : [بل يصحان معاً] : أى لتوافق أحكام البيع مع أحكام الإجارة في الأركان والشروط غالباً .

الإجارة في نفس المبيع ، كشرائه ثوباً أو جلوداً على أن يحيطه أو يخرزها البائع بكذا ، أو في غيره كشرائه ثوباً بديارم معلومة على أن ينسج له ثوباً آخر .

ثم عطف على قوله : « كع جعل » مسائل تفسد فيها الإجارة للغرر بقوله :

(وَكَجَلْدٍ) : جعل أنجرة (لَسَلَاخٍ) : وأدخَلْتَ الكاف : اللحم كلاً أو بعضاً ؛ فالإجارة فاسدة وقعت قبل البيع أو بعده ؛ لأنه لا يستحق جلد لها إلا بعد السخ . ولا يدري هل يخرج سليماً أو مقطوعاً ؛ هذا هو المشهور . وقيل بالجواز .

قوله : (كشرائه ثوباً أو جلوداً) إلخ : أى ويشترط في هذه الصورة شرعه وضرب أجل الإجارة وعرقه خروجه عين عامله أم لا ، أو إمكان إعادته كالتحاش على أن يصنعه بتمسكاً كما تقلم في السلم ، فإن اتنى الأمران كالتزيتن على أن يحصره فلا ، وأما المسألة الثانية فتجوز من غير شرط .

قوله : [على أن ينسج له ثوباً آخر] : أى والحال أن الفزل من عند المشتري كما إذا قال له آخذ منك هذا المقطع وانسج لى هذا الفزل مقطوعاً آخر بهلنن الليتلرن .

قوله : [ثم عطف على قوله كع جعل] إلخ : أى وأما قوله لا بيع فهو معترض بين المخطوف والمخطوف عليه .

قوله : [كلا أو بعضاً] : من ذلك الأكارع وظاهره كان الاستتجار على السخ وحده أو عليه وعلى البيع ، لكن قال في الحاشية والحاصل أن الاستتجار على السخ بالأكارع مثل الرأس إن كان قبل البيع لا يجوز وبعدة يجوز . بخلاف الإجارة بجلدها أو قطعة من لحمها على سلخها فلا يجوز سواء كان قبل البيع أو بعده ، وكذلك لا تجوز الإجارة على ذبيها بقطعة من لحمها (١٨) .

• **قائمة** : يجوز بيع جلود نحو السباع من كل مكروه أكله على ظهرها قبل ذبيها وسلخها . بخلاف جلود نحو الفم فلا يجوز قبل ذبيها وسلخها على الملب ، والفرق أن ما يؤكل لحمه لا يحتاج في حفظ الجلد . بخلاف ما يكره أكله فيحتاج في حفظ الجلد كما يختلف من الخرفى والحاشية ، ونقتضى هذا الفرق جواز الاستتجار على ذبيح السبع بالجلده كما في (ع) .

(وَسُخَّالَتِ) جعلت أجرة (لَطَحَّانٍ) لجهل قلورها ، فلو استأجره بقلر معلوم من نخالة جاز ، كما لو استأجره بمجلد مسلوخ معلوم على أن يسليخ له شاة . فلو قال : « لسانه وطاحته » لكان أبين .

(أَوْ جِزْمٌ تَوْبٍ أَوْ) جزء (جِلْدَرٍ) كريع وثلاث جمل أجرة (لِنَسَاجِرٍ) : أى لناسج ذلك الثوب (أَوْ دَبَاغٍ) : أى للمبايع ذلك الجلد ، فى كلامه لف وفشر مرتب ، أى : فيمنع ويضغ لجهل صفة خروجه .

• (وله) أى للأجير المتقدم (أَجْرٌ مِثْلُهُ إِنْ عَمِلَ) بأن سلخ الجلد أو طحن القمح أو نسج الثوب أو دبغ الجلد ، وليس له الجلد الذى سلخه . وكلذا ما بعده ،

قوله : [وَنُخَالَةٌ جَعَلَتْ أَجْرَةَ لَطَحَانٍ] : قال فى الحاشية الأصل من هذا التقيل ما يقع فى بلاد الريف من دفع الزرع لمن يدرسه بنورجه ويهاثمه ويأخذ تبه فى مقابلة درسه فهى إجارة فاسدة ، وأما لو قال أحدهم ذلك حملان تبناً من تبه أرض غير تبه تبه جاز ذلك كذا كتب (بن . حب اه) .

قوله : [فَلَوْ قَالَ لَسَانُهُ وَطَاحَتُهُ] إلخ : أى ويعصير المنى ولا يجوز الإجارة بمجلد المسلوخ لسانه ولطاحته .

قوله : [أَجْرٌ مِثْلُهُ إِنْ عَمِلَ] : أى والمصنوع لربه ما لم يفت يده الصانع ، فإن فات يده الصانع بعد الدبغ أو النسج ببيع أو تلف أو حوالة سرق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل فى دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل للصانع ، ويغرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذى جعل له لوقوع البيع فيه فاسداً وقد فات فيغرم قيمته مديوناً والنصف الآخر ملك لربه ، وهذا كله إذا جعل له النصف بعد العمل وأما لو جعل له النصف فى الغزل أو فى الجلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يلبسه أو ينسجه مجتمعاً فلا يجوز أيضاً لأنه حجر عليه ومنه من أعط ما جعل له إلا بعد الدبغ أو النسج ، فإن أفاتها بالشروع فى الدبغ أو النسج فعلى الصانع قيمة النصف يوم القبض لأن البيع فاسد ، وقد فات والنصف الآخر لربه وعليه أجرة عمله فيه ، وأما إن جعل له النصف من وقت العقد يفعل به ما شاء بلا حجر عليه فى دبه أو نسجه فجائز فالأقسام ثلاثة كما يؤخذ من حاشية الأصل ولنخرش .

ولا شيء له إن فسخ قبل العمل . قال في المدونة : وإن وكّـرته على دينج جلود أو عملها أو نسيج ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يجز . قال ابن القاسم : لأنه لا يدري كيف تخرج ، ولأن مالكا قال : ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجر به . أصبح ، فإن نزل فله أجر عمله والثوب والجلود لربها .

(أوجز رضيع) : أدى أو غيره جعل أجر لمن يرضعه على أن يملكه بعد الرضاع بل (وإن) كان يملكه (من الآن) : لأن الرضيع قد يتغير وقد يتغير رضاعه لموت أو غيره ولا يلزمه خلفه فيصير نقد الأجرة فيها كالتقيد في الأمور المحتملة ، وهو ممتنع . (ركة : حصده وأدرسه وك نصه) ، أو ثلثه : ففاسد وكلذا ادوسه فقط وله أجرة عمله إن عمل . وأما حصده فقط فصحيح وسيأتي .
• (وكراء الأرض) : أي للزراعة (بطعام) أنبته كجميع أو لم تنبته كلبن ومن

قوله : [لأن الرضيع قد يتغير] إلخ : قال (شـب) فإن مات الرضيع في أثناء المدة فإن ملكه من الآن فعليه نصف قيمته يوم قبضه يلغها لربه وله أجرة رضاع نصفه أي له نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها ، وإن ملكه له بعد القطام فله أجرة المثل فإرضعه وصيبته من ربه ، ولا شيء على الأجير لأنه على ملك زيه قاله في التوضيح وهذا واضح إذا مات قبل القطام ، وأما إن مات بعده فعليه نصف قيمته يوم القطام وله أجرة رضاع مثله كذا يفيد كلام بن (أ) .

قوله : [فيصير نقدا لأجرة فيها] : أي في هذه المسألة التي هي جعل لغيرها الجزء من الآن .
قوله : [كالتقيد في الأمور المحتملة] : أي للسلامة وصلها .

قوله : [وهو ممتنع] : أي للتردد بين السلفية والثمنية في المثليات والفرق المقدمات .
قوله : [ففساد] : أي للجهل بما يخرج لأنه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو مفيد لا يدري كم يخرج وكيف يخرج .

قوله : [وأما حصده فقط فصحيح] : أي لأنه استأجره بنصف الزرع وهو مرقى .
قوله : [أي للزراعة] : سيأتي مفهومه ومن كراه أرض الزراعة بالطعام الغلال التي يأخذها الملتزمين خراجاً عن أرض الزراعة سواء كان جاعلاً عليها غلالاً من أول الأمر لا ، بل ولو أخلت بدلا عن الدراهم المحبولة خراجاً كما يفيد نص المدونة .
قوله : [أو لم تنبته كلبن] إلخ : أي وكذلك الشاة المدبوسة والحويان الذي لا يراد

وعسل (أو بما أنشَبَتْهُ) من غير الطعام كقطن وكتان وعصفر وزعفران وتين وبرص (الإلكخشب) مما يطول مكته حتى يعدل كأنه أجني منها ؛ كالعود الهندى والصندل والحطب والقصب القارى فيجوز . كما يجوز كراؤها لغير الزراعة بطعام ويعد يخرج منها وبيعها به . وعلة المنع في كراتها بطعام : أنه يؤدى إلى بيع الطعام بطعام إلى أجل . وعلة في كراتها بما تنبت : المزابة ؛ إذ لا يعلم قنر ما يخرج منها ، وهى علة ضعيفة .

إلا للبيع كخصى المعز والسملك وطير الماء ، وكذلك الحيوان الذى يراد لبن بخلاف كراتها بالحيوان الذى يراد للتقنية لغير اللبن فيجوز كجوازها بالماء ولو مام زمزم .

قوله : [كقطن وكتان] : المراد شعرهما وأما ثيابهما فجاز كما فى (ح) ومقتضى آخر كلامه أنه لا يجوز كراؤها بالغزل ولعله لكونه حين الصنعة وإن كان لا يعد (ا هـ ع) .

قوله : [وبرص] : المراد به حطب اللثة ، وأما البرص القارى فسيأتى أنه كالخشب .

قوله : [الإلكخشب] : شجل كرامها بشجر ليس به ثمر أو به وهو مؤبر لأنه يبقى لربه لا به غير مؤبر .

قوله : [مما يطول مكته] : يتناول الذهب والفضة والرصاص والنحاس والكبريت والمغرة ونحوها من سائر المعادن ، لأن شأنها تنبت بنفسها فى الأرض ويطول مكتها فيها ويستثنى من ذلك الملح فلا يجوز كراه أرض الزراعة به ويجوز كراه أرض الملاحة به كما نصوا عليه .

قوله : [كما يجوز كراؤها لغير الزراعة] : أى وإن كان شأنها أن تزرع كما هو ظاهر كلام أهل الملل خلافا لما أفتى به بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقانى من المنع كذا فى (بن) .

قوله : [وبيعها به] : أى يجوز بيع الأرض بالطعام وبما يخرج منها وإن لم يكن طعاما فالنهي قاصر على الكراه لا على البيع .

قوله : [المزابة] : أى حيث باع المستأجر معلوماً وهو الأجر الذى يدفعه بمجهول وهو ما يخرج منها وجهه ضمه أن هللا لا يتجه إلا إذا كان من جنس واحد .

• (وَحَمَلُ شَيْءٍ) : طعام أو غيره (البلد) بعيد لا يجوز تأخير قبض المعين إليه (بِنَعْيِهِ) مثلاً؛ لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه ؛ فإن وقع فأجر مثله والطعام كله لربه ، قاله ابن يونس . (إِلَّا أَنْ يَقْبِضَهُ) : أى الجزء المستأجر به (الآن) : أى من حين العقد أى وقع بشرط تصجيله ، أو كان العرف تصجيله فيجوز . فإن لم يكن العرف التصجيل لم يشترط التصجيل فسلط ولو عجل . ولالحاصل أن هذه المسألة من أفراد قوله للمقدم : «أو عين» وأن علة المنع ما فيه من بيع معين يتأخر قبضه فيجوز فيها التفصيل المتقدم ، فيكون معنى : إلا أن يقبضه الآن أى بشرط أو عرف .
(رَدَّ: إِنَّ خَطْبَتَهُ) مثلاً أى خرزته أو نجرته أو كتبه (الْيَوْمَ) مثلاً أو فى هذه الجمعة أو هذا الشهر (فَلَكَّ كَلًّا) : أى من الأجر كمثرة وإلا تخطه اليوم ، بل أزيد (فكَلْنَا) من الأجر أى أقل كتماناً؛ ففاسدة للجهل بقدر الأجرة . فإن وقع

وقوله : [لا يجوز تأخير قبض المعين إليه] : أى بأن كان على مسافة يمنع تأخير ذلك المعين لما على ما تقدم تفصيله .

• قوله : [والطعام كله لربه] : هذا أحد قولين ، وقيل : نصفه للجمال ويصمن مثله فى الموضع الذى حمل منه وله كراه مثله فى النصف الآخر فظير ما مرّ فى ديبج الجلود إذا استأجره بشئ منها عند الفراغ ، واختار هذا القول ابن عروة وأبو الحسن (أ بن ملخصاً) .

قوله : [أى بشرط أو عرف] : أى وإن لم يقبض بالفعل قال (بن) حكاية عن الشيخ أحمد الزرقانى حيث وقع الشرط أو كان العرف التقيد فالجواز وإن لم يقبض إلا بعد تمام العمل (أ هـ) ، فإذا علمت ذلك تعلم أن حرمة بيع معين يتأخر قبضه إن دخل على ذلك أو كان العرف ذلك ، ولما إن كان التأخير غير منخل عليه فجاءت خلافاً لمن يفهم غير ذلك .

قوله : [وإلا تخطه] إلخ : ويقال فى الحرز والتجارة والكتابة ما قيل فى الخياطة .
قوله : [ففاسدة للجهل بقدر الأجرة] : اعلم أن عمل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما جاز وذلك لأن التردد لا يمتنع مع الخيار ، لأنه إذا اختار أمراً فكأنه ما عقد إلا عليه لأن عقد الخيار منحل ، ولما دفع دواهم بعد العقد زيادة على الأجرة ليسرعه له بالعمل فلذلك

فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطئه في اليوم أو أكثر .
 (و) «عَمِلَ» عَكَسَ ذَا بَيْتِي ، لم يقيد باحتطاب أو غيره (أو) «عَمِلَ» (في حَافَتَيْنِ)
 أو في حِمَايَ أو سَفِينَتِي ، وضوح ذلك (وَمَا تَحَصَّلَ) من ثَمَنٍ أو أَجْرَةٍ (فَلَمَّا كَـ
 نَصَفَهُ) مثلاً ففاسدة للجهل بقدر الأجرة فضخ . (فَإِنْ عَمِلَ فَلَمَّا كَمِلَ) :
 أى فجميع ما تحصل يكون له (وعليه) لربها (أَجْرَةٌ مِثْلُهَا) : ظاهره أن هذا
 عام في الدابة وغيرها ، وهو ما في كثير من الشراح . وقال بعضهم : «فَإِنْ عَمِلَ» إلخ
 خاص بالدابة والسفينة ، وأما الحِمَامُ والدار والحانوت فَمَا حَصَلَ من الأجرة يكون
 للأجير ، وعليه لرب الحانوت أو الدار أو الحمام أجرة مثله ، مثل «لتكرهها»
 الآتى . قال عياض : لأن ما لا يلعب فيه ولا عمل فيه لثبته كالرباع فهو فيه أجير
 والكعب لربه ويستوى فيه العمل ولو جرح . ونقله أبو الحسن وقبيلته ، وقاله اللخمي .
 انظر المحشى .

• (عكس) قوله : (أَكْثَرَهَا) : أى الدابة لمن يعمل عليها (وَكَ) من الكراء

جائز كما في (ح) ، ويقال بعد ذلك إن أسرع فاز بالريادة وإلا فله الرجوع عليه
 لأنه على شرط لم يتم .

قوله : [لم يقيد باحتطاب أو غيره] : بل ولو قيد إنما الفرق بين ما هنا وبين قوله
 الآتى . بخلاف نحو : احتطب وك نصفه ، أن ما هنا أريد به قسمة الأثمان وما يأتى
 أريد به قسمة نفس المطلب كما نقل عن أبى الحسن .

قوله : [وعليه لربها أجرة مثلاً] : أى لأن العامل كأنه أكثرى ذلك كراء
 فاسداً ابن يونس ولو عمل لم يجد شيئاً كان مطالباً بالكراء ، لأنه متعلق بلمته وخالفه
 ابن حبيب ، فقال إن عاقبه عن العمل عاتق وعرف ذلك العاتق فلا شيء عليه .
 قوله : [وهو ما في كثير من الشراح] : منهم الشيخ (عب) ، والخرشي
 كما يأتى .

قوله : [يكون للأجير] : صوابه لربها كما يأتى في آخر السودة .

وقوله : [وعليه لرب الحانوت] إلخ :

صوابه للأجير كما يأتى أيضاً .

قوله : [انظر المحشى] : المراد به (بن) .

قوله : [عكس قوله أكرها] : المراد العكس في الحكم بعد الرجوع لأن في الأولى

(الصفحة) فإنه يفسخ ، فإن أكرها وعمل العامل عليها فما حصل من الأجر فهو لربها وعليه لمن أكرها أجره مثله في تولية ما ذكر وإن قال ربها : اعمل عليها ولك نصفه فأكرها ، فقال ابن القاسم : ما أكرت به للأجير ولربها أجره المثل (انتهى) ، فيكون لربها أجره المثل وما حصل للأجير سواء عمل بنفسه أو أكرها . وأما لو قال له : أكرها ، فأكرها فالعكس وهو أن ما حصل من الأجر فلربها وعليه للأجير أجره مثله ، وبقي ما إذا قال : أكرها ، فعمل عليها بنفسه ، فهو مثل : اعمل عليها ؛ لأن الإجارة فاسدة وقد عمل عليها ، فما حصل فهو له ، وعليه لربها أجره مثله كما تقدم . وهذا كله في الدابة ، ومثلها السفينة . وأما الخائض والرياح والحمام ، فهل هي مثل الدابة في التفصيل المتقدم ؟ وعليه بعض الشراح كالخريشي والزرقي ، أم لا ؟ بل ما حصل منها لربها مطلقاً وعليه للأجير أجره مثله ؟ مثل : لتكرها ، فأكرها ، وهو الذي ذكره المحقق عن الخطيب ناقلاً له عن عياض والبخمي ، وقوله أبو الحسن كما تقدم ، واعترض به على الشراح فأنظره ، والله أعلم .

(بِخِلَافِ تَجْوِي) قول ربها : (احتطِبْ) عليها (وَلَا كَيْصَفُهُ) أي الخطيب ،

ما حصل يكون للعامل وعمله لربها .

قوله : [ما أكرت به للأجير] : قال في المدة : وإن دفعت إليه دابة أو ابناً أو داراً أو سفينة أو حماماً على أن يكرى ذلك وله نصف الكراء لم يميز ، فإن نزل كان لك جميع الكراء وله أجره مثله كما لو قلت له بع سلعتي فما بعث به من شيء فهو بعني وبينك ، أو قلت له فما زاد على مائة فبيئنا فذلك لا يجوز وللمن لك وله أجره مثله .

قوله : [فيكون لربها] إلخ : هذا شروع في حاصل فقه المسألة .

قوله : [وبقي ما إذا قال له أكرها] إلخ : اعلم أن الصور أربع ؛ لأن رب الدابة إما أن يقول له : اعمل على دابتي ولك نصف ما عملت به أو يقول له : خذ دابتي أكرها ولك نصف كرائها ، في كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عليها ، وكلها فاسدة والحكم فيها كما قال الشارح وهو أن ثلاث صور جميع ما جاء فيها للعامل ، وعليه لربها أجره مثله ، وصورة جميع ما جاء فيها لربها ، وعليه للعامل أجره مثله .

فيجوز إن علم ما يحتطب عليها بإعادة أو شرط . فعلة الجليوز العلم وسواء قيد بزمان كيوم
لى ويوم لك أم لا ، كتقطة لى ونقطة لك ، فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم .
وقوله : « ولك نصفه » : أى الحطب احترازاً من قوله : « ولك نصف ثمنه » ،
فلا يجوز للفرز . ومثل الدابة السفينة والشبكة ونحوهما فيجوز بنصف ما يحمله
عليها إذا كان معيناً من مكان معين كما أفاده بقوله : « نحو » ودخل فى استثنى
عليها ولك نصف الماء .

(و) بخلاف نحو : (احصدْه ولك نصفه) مثلاً (فيجوزْ) . أو : جلدٌ
نخلٍ هذا ولك نصفه ، أو : القُطْ زيتونٍ هذا ولك نصفه . أو : جُرْ صوفى هذا ولك
نصفه ، كل ذلك جائز للعلم بالأجرة وما أوجر عليه ، وأما : احصد وما حصدت فلك

قوله : [فيجوز إن علم ما يحتطب عليها] : أى بشرط أن لا يزيد فى الصيغة
المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد نقله مجتمعاً بموضع كنا فإن زاد ذلك منع للحجر
عليه كما ذكره ابن عرفة والمراد علم نوحه وإن لم يعلم قدره بدليل كلام ابن القاسم
فى مسألة الشبكة .

قوله : [كتقطة لى ونقطة لك] : مثل ذلك لو قال له كل نقطة نصفها لى
ونصفها لك .

قوله : [مثل الدابة السفينة والشبكة] : ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيد
بها يوماً لنفسه ويوماً لصاحبه فى الشهرين كثير لظهور الجهالة .

قوله : [إذا كان معيناً] : أى كما إذا كان يحمل عليها ثبناً أو حطباً أو خشباً
معيناً من بلد معينة .

• تنبيه : لو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذ ربهَا فله ربهَا أن يأتى
له بأخرى يعمل عليها ولا ين القاسم فى العتية لربهَا كراؤها وهو أمين وأما لو تلفت بعد
بعد أخذ ربهَا ما يخصه وقبل أخذ العامل فعل ربهَا أجرة عمله وليس للعامل أن يخلف
ربهَا دابة أخرى .

قوله : [للعالم بالأجرة وما أوجر عليه] : أى لكون كل منهما معصوماً
مؤثماً .

نصفه ، أو : أَلْقَطُ وما لقطت فلك نصفه ، فجائز أيضاً إلا أنه من باب الجعالة فله الترك متى شاء بخلاف ما قبله فهو من الإجارة اللازمة .

ويكون الدرس والتلوية عليهما ، وتقدم أنه إن قال : أحصله وأدرسه ولك نصفه ، أو . أدرسه فقط ، ففساد وله أجرة مثله لشدة الغرر . ثم الجواز مقيد بعلم تعيين الزمن ، فإن عينه خلت ، قال فيها : وإن قال أحصل اليوم أو القَطُ اليوم وما اجتمع فلك نصفه ، فلا خير فيه ، إذ لا يجوز بيع ما يحصل اليوم ، وما لم يميز بيعه لم يميز أن يستأجر به مع ضرب الأجل في العمل ، ولا يجوز في العمل إلا أن يشترط أن يترك متى شاء فيجوز .

• ثم فيه في الجواز قوله :

(كإجارة) ، أى كما يجوز إجارة (دابة لكلنا) : أى لمكان معلوم كركبة (على) أنه إن (استغنى فيها) : أى في المدة أو المسافة المعنية لظفره بمواجهته في أثناء الطريق (حاسباً) ربحها : أى كان له بحساب ما سار صعوبة وسهولة . وحل الجواز (إن لم يتقصد) الأجرة ، فإن تقلدها لم يميز لتردها بين السلفية والتعنية . وهذا القيد ذكره في المدونة والتعنية وذكره المصنف في التوضيح فكان عليه ذكره هنا .

قوله : [إلا أنه من باب الجعالة] : أى وبالجعالة يجوز فيها الغرر لكونها منحة من طرف العامل .

قوله : [ويكون الدرس والتلوية عليهما] : أى لأنهما صارا شركاء من حين الحصاد ويمتنع قسمه قسماً لأنه خطر ويخله التفاضل .

قوله : [لشدة الغرر] : أى في قدر الأجرة وصفتها لأنه لا يعلمها إلا بعد التصفية .

قوله : [ثم الجواز مقيد بعلم تعيين الزمن] إلخ : هذا المبحث يفتى عنه ما سيأتى في قوله وطلعت إن جمعها وتساويا ، وحله هناك مع ما فيه من الركة .

قوله : [وهذا القيد] : أى الذى هو قوله إن لم يتقد قال ابن عاشر : تأمل ما وجه جواز هذه المسألة مع أن الموجر لا يدرى ما باع من المنفعة واستشكله الحارثى في كبره بهذا أيضاً . ولجواب بأن الغرر هنا يسير يفتقر لأن العادة أن من أكره إلى موضع لا يستغنى قبل ذلك الموضع ، وقيل للمصنف إن استغنى فيها أى ويصدق في

(وإيجارُ) : أى وكما يجوز إيجارُ شيء (مَوْجَرٍ) بفتح الجيم : أى أن من أجر حيوئاً أو غيره مدة معلومة كشهر أو سنة يجوز له أن يواجره قبل انقضاءها مدة تلى مدة الإجارة الأولى للمستأجر الأول أو لغيره .

(أو إيجار (ما) : أى شيء يبع (استُخِيَتْ مَتَفَعَّتُهُ) : أى استأثماها البائع ، بأن باع عبداً أو داراً أو غير ذلك واستثنى مفعها مدة معلومة ، فلمشتري منه أن يواجر ما ذكر مدة تلى مدة الانتفاع أى على أن يقبضها للمستأجر بعد مضي مدة الانتفاع . وسأى أنه يجوز استثناء السنة فى الدار والسنتين فى الأرض وثلاثة أيام فى الدابة لا جمعة ، وكرو المتوسط .

(والتقيد) بالجر ، عطف على مدخول الكاف : أى وكجواز التقيد (فيهما) : أى فى إيجار المجر والمبيع المستثنى مفعه . وحل جواز الإيجار والتقيد فيهما : (إن) لم يتغير غالباً) : أى لم يغلب تنيره بأن كان الشأن علم تنيره . وهو صادق بصورتين : ما إذا كان الغالب سلامته ، أو احتمل السلامة وعلمها . لكن الصورة الأولى متفق عليها ، والثانية فيها خلاف . هذا بالنسبة للإيجار فيهما . وأما التقيد فيهما فلأما يجوز

دعواه الاستغناء لأنه أمين ، وأما إن استأجره لهذا المكان وإن زاد فله بحساب ما اكترى لم يميز إلا إن عين غاية ما يزيد وما قبل فى الدابة يقال فى الدار والسفينة كما أفاده فى الأصل .

قوله : [للمستأجر الأول أو لغيره] : أى ما لم يجر عرف بعلم إيجارها إلا للأول كالأحكام الموقوفة بمصر والأعمال به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك أن يستأجر إنسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلوة فى تلك المدة ويحل عليها حكراً كل سنة من تلك المدة بلجهة الوقف فليس الناظر أن يواجرها لغير مستأجرها مدة تلى مدة إيجار الأول لجران العرف باختصاص الأول بذلك وعمله إذا أراد أن يلغى الأول من الأجرة مثل ما يلغىه الغير وإلا جاز إيجارها للغير كلها يؤخذ من الحاشية .

قوله : [وثلاثة أيام فى الدابة] : أى وعشرة فى الرقيق .

قوله : [أى فى إيجار المجر] : بفتح الجيم اسم مفعول .

قوله : [المستثنى مفعته] : راجع للمبيع .

إن غلبت السلامة فيهما لا إن لم تغلب بأن كان الشأن عدلها لطول المدة أو ضعف البناء أو نحو ذلك واحتمال الأمر .

فعلم أن الصور ثلاث : الأولى : الشأن السلامة فيجوز العقد والنقد قطعاً .
الثانية : عدلها فلا يجوز عقد ولا نقد . الثالثة : احتمال الأمرين ، فيجوز العقد لا النقد عند بعضهم . وقيل : لا يجوز العقد فلا نقد .

وإن قوله : « إن لم يتغير » غالباً راجع للعقد والنقد إلا أنه يوم أن الصورة الثالثة يجوز فيها النقد ، وليس كذلك لما علمت . والمراد : إن لم يتغير ، أى في المدة الثانية التي تلي الأولى ؛ لأن الكلام فيها . فتقييد بعضهم له بقوله : « قبل تسليمه » فيه نظر ، ولذا شطبناه من أصل المبيضة .

• (و) كجواز إيجار (عكس طرح نجاسة كميته) وعدلة بأجر معلوم وإن استنزم ذلك مباشرة النجاسة للضرورة .

قوله : [أو ضعف] : مصدر معطوف على طرل .

قوله : [أو نحو ذلك] : أى كالتأخير والساقية من كل ما شأنه التغير لكثرة العلاج فيه كالدق والمصرة .

قوله : [فعلم أن الصور ثلاث] أى من قوله إن لم يتغير غالباً باعتبار المنطوق والمفهوم .

قوله : [عند بعضهم] : هو ابن عرفة وابن شامس .

قوله : [وقيل لا يجوز العقد] : هو لابن الحارث والتوضيح .

قوله : [إلا أنه] : أى كلام المصنف .

قوله : [يوم أن الصورة الثالثة] : إلخ : أى فلو خال المصنف والنقد فيهما إن سلم غالباً سلم وعيّن أن يجاب عنه بأن معناه إن انتهى التغير غالباً : أى إن كان الغالب انتفاءه فيكون الحال قيداً في النفي لا في المنفى فتأمل .

قوله : [لما علمت] : أى من أن النقد لا يجوز فيها اتفاقاً وإنما الخلاف في أصل النقد .

قوله : [لأن الكلام فيها] : أى لأنها التي يستوفى منها المنافع لا الأولى .

قوله : [على طرح نجاسة] : أى وكذا حملها للانتفاع بها على الوجه الجائز كحملها ، لأكل الكلاب أو تسييح أرض أو لأكل مضطر وجلد ميتة مدبوغ لاستعماله في اليابسات والماء .

(و) استتجار على (القصاص) : من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسلمه للمجنى عليه أوليئه .

(و) على (الأدب) لابن أو عبد إذا ثبت عند الأب أو السيد موجه .

(و) على (عبد خمسة عشر عاماً) ، ولو بشرط النقد قال في الملقاة : ولا أرى به بأساً ، والدور آيين ، ويموز تقديم الأجر فيه بشرط (انتهى) .

(و) على (دار نحو ثلاثين) عاماً ولو شرط النقد ، قاله ابن يونس .

(و) على (أرض) للزراعة مأمونة الرى (خمسین عاماً) لا أكثر فإن لم يؤمن من ربهما جاز العقد عليها ما ذكره ابن النقذ . وكذلك الدار إذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها ثلاثين ، وعلمه فإذا كانت قديمة جداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يميز كراهما الثلاثين ، وكذا يقال في العبد .

قوله : [واستتجار على القصاص] : أى وأما الإجارة على القتل ظلماً فلا تجوز . فإن نزل اقتص من الأجير ولا أجرة له ولا يقتص من المؤجر لأن المباشر مقدم على المتسبب .

قوله : [إذا ثبت عند الأب أو السيد موجه] : ظاهره أنه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب أو السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك ، بل يصلق الأب في ابنه الصغير والسيد والزوج في دعوى ما يوجب الأدب كما في (ح) ، وأما الولد الكبير فلا يؤدبه الأب بل يؤدبه الحاكم بالثبوت ، وإلا أب الأب أو المتولى للأب كلها في الحاشية .

قوله : [وعلى عبد خمسة عشر عاماً] : أى وأما الدابة فحد إجازتها سنة إلا لسفر فالشهر كما في التوضيح ، ونقله (بن) وهذا في إجازتها التي يجوز النقد فيها ، وأما بغير نقد فيجوز أكثر من سنة ، والفرق بين الدابة والعبد أن العبد إذا حصل له مشقة يخبر عن حال نفسه بخلاف الدابة .

قوله : [وكذا يقال في العبد] : حاصل ما يستفاد من كلام الأجهورى أن غلبة الظن في الأمن تسوغ القدوم على العقد وعلى شرط النقد واستواء الأمرين يسوغ التقديم على العقد دون النقد ، وأما غلبة ظن عدم الأمن فلا تجوز عقداً ولا نقداً كما في الحاشية .

- (و) كجواز (بيع دار لتقبض) : أى ليقبضها مشترىها (بعد عام) من يوم بعضها فيجوز استثناء منفعتها سنة .
- (و) بيع (أرض) لتقبض (بعد عشر) من الأعوام فيجوز استثناء منفعتها عشرًا .
- (و) بيع (حيوان) ليقبض (بعد ثلاثة أيام) وحيوها (لا) بعد (عشر) . لأن الغالب فيها تغيره .
- (وكرهه المتوسط) كاستثناء خمسة أيام .
- (و) كجواز (كراء دابة لتقبض) : أى ليقبضها المكثري (بعد شهر) من يوم الكراء فيجوز (إن لم يشترط) مكريها (النقد) : أى نقد الأجرة ، فإن اشترطه لم يميز لترده بين السلفية والتمنية . والنقد بلا شرط لا يضر .
- (و) كجواز (تحدد يد صنعته) كخياطة) أو خرز وحصد زرع ودروس

قوله : [وكجواز بيع دار] : اعترض بأن هذه المسألة ليست من باب الإجارة فبحقها أن تذكر في البيوع . ولجيب بأن المنفعة المستتاة إجارة حكماً فإذا باع الدار بمائة مثلاً على أن تقبض بعد عام فقد باعها بالمائة والارتفاع بذلك الدار تلك المدة ، فكان البيع بمائة وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة منفعة الدار فيأتمل ، ويقال في استثناء الأرض والحيوان ما قيل هنا .

قوله : [وبيع حيوان ليقبض] إلخ : ظاهره العموم كان الحيوان رقيقاً أو غيره ، والذي في الحاشية أن هنا مخصوص بالدابة قيل لا فرق بين دابة الركوب والعمل ، وقال بعضهم إنه في دابة الركوب وأما دابة العمل فيجوز استثناء منفعتها كالرقيق عشرة أيام فأقل .

قوله : [لأن الغالب فيها تغيره] : أى فيتردد الثمن بين السلفية والتمنية .

قوله : [وكرهه المتوسط] : أى لاحتمال تغيره ، وبقي مثل الثوب المعين والنحاس . ومقتضى ما تقدم أنه يجوز بيعه واستثناء منفعته مدة دين نصف شهر لا يزيد لما فيه من السلم في معين ، ولا يرد على هنا تأجير الدور والأراضي الزمن الطويل ، لأن السلم لا يكون فيها لأن من شرطه أن يكون في اللصة وهذه الأشياء لا تقبلها الذم بحال . قوله : [والنقد بلا شرط لا يضر] : أى لأن علة المنع للتردد لا تكون إلا في شرط النقد كما تقدم في الرويات .

ونحو ذلك (يعمل) نحو : خطّ هذا الثوب ، أو : احصد هذا القدان ، أو : اسفر لي بئراً بكنا (أو : زَمَنْ) كخط غننى يوماً أو شهراً ، أو : ابن لي بيتاً ، ونحو ذلك ، كل يوم أو كل جمعة أو شهر أو جميع الشهر أو السنة بكنا .
 • (وَسَكَدَتْ) الإجارة (إِنْ جَمَعْتَهُمَا) : أى العمل والزمن (وَتَسَاوَيَا) : بأن كانت العادة أن الزمن لا يزيد على الفعل ولا ينقص ، قال ابن رشد : اتفاقاً . وقال ابن عبد السلام : على المشهور . وأما إذا كان الزمن ينقص عن العمل فالتفاد بالأولى وأما لو كان الزمن أكثر فقال ابن عبد السلام : يجوز اتفاقاً ، وقال ابن رشد : بل تفسد على المشهور لاحتمال طارئ على الأجير يمنعه من العمل . وهذا معنى قول الشيخ : « وهل تفسد إن جمعتهما وتساويا أو مطلقاً ؟ خلاف » . وعلى الفساد فاللازم أجرة للثلث زادت على المسمى أو قلت ، والله تعالى أعلم .

• (و) كجواز (لِإِيجَارٍ مُرْتَضٍ) : فترضع طفلاً وإن كان فيه استيفاء عين قصداً للضرورة ، وسواء كانت آدمية أم لا ، كانت الأجرة طعاماً أو غيره .
 (وَيُغَسَّلُ خَيْرُ قَرْنَةٍ وَنَحْوَهَا) : أى الخرة كبئنه (على أبيه) لا عليها (إلا لِعُصْرِفٍ) أو شرط فيعمل به .

قوله : [بكنا] : تنازعه كل من خطّ واحصد واسفر فأعمل الأخير وأضر في الأولين وحلف لأنه فضلة .

قوله : [وتساويا] : الواو للحال .

قوله : [فالفساد بالأولى] : أى على كل من الطريقتين .

قوله : [لاحتمال طارئ] : أى فيدخله الضرر .

قوله : [وعلى الفساد] : أى حيث قلنا به اتفاقاً أو على المشهور .

قوله : [وسواء كانت آدمية أم لا] : فلو كان الرضيع محرّم الأكل كجشش جاز أن تكري له أثنان لترضعه .

قوله : [كانت الأجرة طعاماً أو غيره] : أى ولو شرطت عليهم طعامها ولا يكون هذا من بيع طعام بطعام للضرورة ، ولأن النهي إنما ورد في الأطعمة التي جرت العادة باقتياتها .

(وَلَوْ تَزَوَّجَهَا) : أى الموضع (فَسَخُّهُ إِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهَا) فيه ، فإن أذن فليس له القسح .

(كَاهِلِ الطِّفْلِ) : لم فسح العقد (إِنْ حَمَلَتْ) الموضع من زوجها أو غيره زين الرضاع (وَلَا) هى القسح (إِنْ مَاتَ أَبُوهُ) : أى الطفل (وَلَمْ تَقْبِضْ) الأجرة (منه قبل موته (وَلَمْ يَتْرُكْ) له (مالاً) ولا مال للولد تأخذ أجرته منه (وَلَمْ يَتَطَوَّعْ) بها) : أى بالأجرة (أحدٌ) من قريب أو بعيد ، وإلا فلا فسح لها .
(وَمُسَّحَ) الزوج (إِنْ أْذِنَ) لها فى الإرضاع (مِنْ وَطْءٍ) لها ، لأنه مما

قوله : [فسحه إن لم يأذن] إلخ : فإن طلقها قبل علمه فلا كلام له ، فإن أجرت نفسها وهى فى عصمته ولم يعلم بذلك إلا بعد مضي مدة فأجرة ما مضى تكون لها وله القسح فى المستقبل .

قوله : [إن حملت الموضع] إلخ : إنما كان لهم القسح لأن الحمل مظنة تضرر الولد بلبنها . قال الحرثى ولما بحساب ما أرضعت فلو كانت أكلت الأجرة لم تحسب عليها لأنهم تطوعوا بدفعها لها قاله ابن عبد السلام ونظر فيه (بن) .

قوله : [ولم يترك له مالا] : مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها القسح وتقبض أجرته من نصيب الولد فى تركه أبيه ومفهوم قوله ولم تقبض أنها إذا قبضت لا تنفسح ، ولو كان الأب عديماً ويتبع الورثة الولد بما زاد على يوم موت الأب من الأجرة التى عجلها لأن الزائد يكون ميراثاً بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع لا على الظئر ، فليس إعطاء الأب أجرة رضاعه هبة منه له ، وإنما إرضاعه عليه فرض انقطع بموته ، وحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت ما لم يعجل الأب الأجرة خفياً من موته الآن ، والا كانت هبة ليس للورثة منها شيء كما نقله الأجهورى عن (ح) .

قوله : [ومنع الزوج] إلخ : فلو تزوجها ووجدها مرضعاً قال ابن عرفة الأظهر أنه عيب يوجب له الخيار ، ويبحث فيه البدر القرافى بأن ذلك لم يذكر فى عيوب الفرج . قال بعض الأفاضل : الظاهر ما قاله ابن عرفة لأنه وإن لم يكن من عيوب الفرج إلا لأنه يتضرر بعدم الوطء الأهم إلا أن يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج نظير من اشترى داراً فوجدها مكثرة فيخير ما لم يكن الباقى من مدة الكراء يسيراً .

يضرب بالطفل ولو لم يحصل له ضرر بالفعل .

(و) من (سفر بها) : أى بزوجه الموضع فإن لم يأذن فله ذلك وتقدم أن له الفسخ .

• (وكبره حلى) : أى إجارته ، لأنه ليس من شأن الناس ، والأولى إعارته لأنها من المعروف .

• (و) كره (لإيجار دابة) ليركبها (لمثله) فى الأمانة أو الخفة أو الثقل (ولو) كان المثل (فتناً) : أى غليظاً مثل الأول ، ولا ضمان عليه بحيث إن تلفت الدابة أو ماتت بلا تفريط ؛ فإن كان الأول هو القفّ فلا ضمان بالأولى . وإن كان الثانى هو القفّ ضمن . ومحل الكراهة إذا لم يعلم حال ربها ، فإن علم أنه يرضى جاز وإن علم عدم الرضا لم يجر ؟

قوله : [ولو لم يحصل له ضرر بالفعل] : رد بلو على أصبغ ومثل الزوج السيد على ما استظهره فى الحاشية فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها لم تحمل فقيل لأهل الطفل فسخ الإجارة وقيل لا .

قوله : [ومن سفر بها] : أى وأما لو أراد أهل الطفل السفر فلا يمكن من أخذ الولد إلا إذا دفعوا للظن جميع أجرها حيث كانت وجبة .

• تنبيه : قال فى الملعونة ومن واجر ضررين فماتت واحدة فللباقية أن ترضع وحدها ، ومن واجر واحدة ، ثم واجر أخرى فماتت الثانية فالرضاع للأولى لازم كما كانت ، وإن ماتت الأولى فعليه أن يأتى بمن ترضع مع الثانية (أه) .

قوله : [وكبره حلى] : بفتح الحاء وسكون اللام مفرداً وبضم الحاء وكسر اللام جمعاً .

قوله : [أى إجارته] : أى وسواء كان ذلك الحلى ذهباً أو فضة أوجر بنهب أو فضة أو غيرهما كعرض أو طعام وظاهره كان محرم الاستعمال أم لا ، وإن لم تحرم إذا كان محرماً لأنه ليس محقق الاستعمال وقيل تحرم إن كان محرماً فهما طريقان .

قوله : [فإن علم أنه يرضى جاز] : أى كما إذا أكرها بحضرته وهو ساكت من غير عنر ، ومثله فى الجواز أن تبدو له الإقامة وعدم الركوب للمحل الذى أكرها إليه ولو كان غير مضطر للإقامة ، ومثل الدابة الثوب فيكره لمن استأجر ثوباً لبيه أن يكرهه لمثله ، ويقال فيه ما قيل فى الدابة إلا أنهما يفرقان فى الضمان فإن الدابة لا ضمان عليه فيها إن ضاعت بلا تفريطه أو ماتت ، وأما الثوب فيضمنه إلا لبينة على تلفه

بأنه السالك - رابع

(و) كره (أجرة) على تعليم فقهه وفرائضه (كلنا في المدونة (كبيع كشيء) أى ما ذكر من فقه وفرائض فإنه يكره ، وأما علم الفرائض بالرسم فلا يكره أخذ الأجرة عليه ؛ لأنه صنعة من الصنائع . لكن قال بعضهم : يجوز بيع الكتب الآن لأن حفظ الناس له وأفهامهم نقصت كثيراً حتى إن صاحب الكتاب قد ينسى ما كتبه فيراجع كتابه . وفي بيع الكتب انتشار العلم وسبب لحفظه وصونه فتأمل .

• (و) كره أجرة (على قراءة القرآن (بلسان) : أى تطريب وأنغام لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة إذا لم يخرج عن حده وإلا حرمت كالقراءة بالشاذ .

بلا تطريب من الثاني لأن ضمان التهمة يزول بالبيينة :

قوله : [كلنا في المدونة] : مقابله الجواز لابن يونس وإنما كره أخذ الأجرة عليه مخافة أن يقل طلاب العلم الشرعى ولأن الإجارة عليه خلاف ما عليه السلف الصالح . بخلاف القرآن فإنه تجوز الإجارة على تعلمه لروية الناس فيه ولو بأجرة ولأخذ السلف الأجرة على تعلمه ولقوله عليه الصلاة والسلام : « إن أحمق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله تعالى » .

قوله : [كبيع كتبه] : أى وكلنا إيجارها .

قوله : [بالرسم] : أى بالغبار والشباك .

قوله : [لكن قال بعضهم] : مراده به اللخى .

قوله : [فتأمل] : إنما أمر بالتأمل لتضارب العمال التي ذكرها فلن نقوله لأن حفظ الناس إلخ مما يناسب الكراهة ، وقوله في بيع الكتب إلخ ، مما يناسب الجواز .

قوله : [أى تطريب] إلخ : إنما كره ذلك لأن المقصود من القراءة التذير والتفهم والتطريب ينأى ذلك ، والمراد بالتطريب تقطيع الصوت بالأنغام والأهوية ، وأما الإجارة على أصل التلاوة فنقدم جوازه وكلنا على تعليمه مشاهدة ومقاطعة على جميعه أو على بعضه وجببة لمدة معلومة ، فالمشاهدة غير لازمة لواحد منهما ، وأما الوجبة والمقاطعة فلازمتان لكل منهما ، قال مالك : يجوز أن يشارط المعلم على الحلقة ضبطاً أو نظراً ولو سمياً أجلاً ، أصبح إن تم الأجل ولم يخلقه فله أجر مثله ، القاسى ففرق أصبح بين ضرب الأجل للمعلم والخياط إذا كان الفعل يمكن الفراغ منه فيه ، ابن عرفة سوى اللخى وابن رشد بينهما .

- (و) كره أجرة على (دُفَّ) بضم الدال : طيل مغشى من جهة كالغريال يسمى في العرف بالطار (ويعرّف) واحد المعازف : وهو آلة اللهو فيشمل الزمار (لعرس) : أى نكاح . ولا يلزم من جوازها فيه جواز الأجرة .
والراجح أن اللف والكبّر والزمار جائزة في العرس وتكره الأجرة عليها، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره فتحرم الأجرة عليها .
- (و) كره (لإيجارُ مُسْلِمٍ) عبد أو حر (لكافرٍ فيما يحِلُّ) كخياطة

• **قوائد الأولى :** قوله صلى الله عليه وسلم : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، يشمل الولد بتعليمه ولده ولو بأجرة ، وقد أجاب سحنون أبا ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بنفسك ولم تشغل ولدك عما هو فيه فأجرك في ذلك أعظم من الحرج والرباط والجهد .

• **الثانية :** ذكر ابن عرقه عن القابسي أن على المعلم زجر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع لا بالشتم نحو يا قرد ، فإن لم يفد فالضرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة ضرب لإيلاء دين تأثير في العضو ، فإن يفد زاد إلى العشرة فإن لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها .

• **الثالثة :** القابسي أما تعليمهم في المسجد فرى ابن القاسم إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس ، وإن كان صغيراً يعث فلا أحب ذلك .

• **الرابعة :** سئل أنس كيف كان المؤدبون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ؟ قال كان للمؤدّب إناء فيه ماء طاهر يحو به الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتتشف (أ) . قال القابسي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن النجاسة وكان معلماً يأمرنا بصبه في حفرة بين القبور (أ) ملخصاً من (بن) .

قوله : [والراجح] إلخ : حاصله أن اللف والكبر في النكاح فيه قولان الجواز والكراهة ، وفي المعازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها ، وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً ولو كان في عقبة أو خنان أو حرج أو قدوم من سفر .

قوله : [وكره لإيجار مسلم] : حاصله أنه يكره للمسلم أن يكرى نفسه أو ولده أو عبده لكافر حيث كان يستبد بعمله ولم يكن تحت يده ولم يكرهه في فعل محرم :

وبناء ومحرم فيما لا يحل كمصر خمر ورعاية خنزير (بلا إهانة) للمسلم ولا حرم ككونه خادم بيت يقدم له الطعام ويغسل يديه منه ويشيرى خلقه ، وهذا ما لم يكن المسلم مأكلاً في حانوته كخياط ويرد عليه ما يصنعه به من المسلمين وغيرهم ، وإلا فيجوز .

• (وعين) وجوباً في الإجارة (مستعمل) لقراءة أو صنعة لاختلاف حاله بالذكاء والبلادة .

(و) عين (رصيع) لاختلاف حاله بكثرة الرضاع وقلته (ودار) للسكنى بها مثلاً (وحانوت) و) عين (بناء على جدك) استئجر البناء عليه ، بأن يذكر طول ما يبنى عليه وعرضه وكونه من حجر أو لبن أو غير ذلك . بخلاف كراه الأرض للبناء عليها فلا يشترط بيان وصف ما يبنى عليها .

(و) عين (محمّل) للركوب فيه وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية : ما يركب فيه من شقذ وقحفة وحففة ، لأنه يختلف بحسب السعة والضيق والطول والقصر والثانة وغيرها . وأما محمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية : فعلاقة السيف .

(و) عين (مسكن) من دار أو غيرها لاختلاف أحواله (إن لم توصف)

فإن لم يستبد الكافر بحمل المسلم كخياط يرد عليه المسلم والكافر فيجوز ، وإن كان تحت يده كأجير خادمة بيته ورضعة ولده حرم وفسخ وله أجر ما عمل ، وكذا إن استأجره في محرم كمصر خمر ورعى خنزير ، ولكن يتصدق بالأجرة عليه أدباً له (أه من الأصل) .

قوله : [وعين وجوباً في الإجارة متعلم] : أى فإن لم يعين فسدت .

قوله : [ودار للسكنى بها] : أى إذ لا يصح العقار أن يكون في الذمة فلا بد من التعيين بالإشارة إلى الدار أو بأل المهدية من ذكر مرضعها وحدودها ، ونحو ذلك مما يختلف به الأجرة .

قوله : [فلا يشترط بيان وصف ما يبنى عليها] : لأنه لا يتعلق به فرض بل يكفي علم المساحة .

قوله : [لأنه يختلف بحسب السعة] : علة للزوم التعيين .

المذكورات وصفاً شافياً . فالواجب ، إما التعيين أو الوصف الشافي المفيد للمراد ولا كانت إجارة فاسدة .

(و) عينت (دَابَّةً) لركوب أو حمل ولا يكتفى الوصف فيها (إلا الدابة للمضمونة) في النعمة ليتوصل بها إلى محل كتمه وذلك بأن لم تقصد عينها : (فَتَوَخَّ) أى : فالواجب تعيين نوعها كإبل أو بغال (وَصِنْتُ) كَمِرَابٍ أو بُحْتٍ (وَذِكُورَةٌ وَأُنثَى) . فالخاصل أن الدابة أو غيرها لركوب أو غيره لا بد في صحة العقد عليها من التعيين بالذات أو الوصف . لكن إن عينت بالإشارة كدابتك هذه ، أو : التي كانت معك بالأمس ، انفسحت الإجارة بتلفها ، وإلا فلا ، وعلى ربها بدلها . ولو قال : دابتك البيضاء — وليس له غيرها — فغير المعينة بالإشارة مضمونة على ربها بدلها إن تلفت ، وإلا انفسخت بتلفها . وعبارته لا تفيد ذلك فكان الأحسن أن يقول : وهي مضمونة إلا إذا عينت بالإشارة فتأمل .

* (وَلِرُاعٍ) استؤجر على رعى غنم أو غيرها عينت له ، كهذه ، أم لا ، كعشرة من الغنم (رَعَى أُخْرَى) معها (إِنْ قَتَوِي) على رعى الأخرى (ولو بِمُشَارِكٍ) بعينه على رعى الأخرى (إِنْ لَمْ يَشْطَرِطْ) رب الأولى (عَدَمَهُ) : أى

قوله : [فالواجب إما التعيين أو الوصف] : لكن البناء على الحدار لا يمكن فيه إلا الوصف .

قوله : [وعلى ربها بدلها] : راجع لما بعد وإلا .

قوله : [ولو قال دابتك البيضاء] إلخ : مبالغة فيها بعد وإلا قال في الأصل ولو قال دابتك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو التي رأيتها معك بالأمس بعينها (أ) .

قوله : [وعبارته لا تفيد ذلك] : الضمير يعود على المتن وهذا الاعتراض بعينه يرد على خليل .

وقوله : [فكان الأحسن أن يقول] : وهي مضمونة إلخ . أى بعد قوله وذكرورة وأنثوية في الحقيقة لا حاجة لهذا البحث لأن تفصيل المضمونة والمعينة سيأتى موضحاً .

قوله : [أو غيرها] : أى كإبل وبقر .

قوله : [ولو بمشارك] : مبالغة في القوة ، أى هذا إذا كانت قوته على رعى

عدم رعى أخرى مع غنمه (ولاً) بأن اشترط عليه أن لا يرضى معها أخرى لم يجوز له فإن خالف ورضى معها غيرها (فأجره) الذى أخذه فى نظير الأخرى (لمستأجره) وهذه العبارة أسهل من عبارته .

(كأجير لخدمة أجرت نفسه) فى خدمة أخرى أو فى عمل شىء حتى فوت على المستأجر ما استأجر عليه أو بعضه ، فأجرته تكون لمستأجره الأول . وإن شاء أسقط عن نفسه أجره ما فوته عليه ، فإن لم يفوت عليه شيئاً بأن وفى بجميع ما استأجره عليه فلا كلام لمستأجره ومفهوم : « أجر نفسه » أنه لو عمل عملاً مجاناً فإنه يسقط من أجره بقدر ما فوته .

• (ولا يلزمه) : أى الراعى (رعى الوكيد) الذى ولدته بعد الإجارة ، فعلى ربه أن يأتى له برأى آخر لرعيها أو يجعل للأول أجره

الأخرى معها بنفسه ، بل ولو بمشارك يأتى به .

قوله : [وإن شاء أسقط عن نفسه] : إلخ . راجع للمسألين وحاصله أنه يخير المستأجر إما أن ينقصه من الأجرة التى سماها له أو يعطيها له ويأخذ منه جميع الأجر . وطريق معرفة التفتيش أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فإذا قبل عشرة مثلاً قبل وما أجرته إذا كان يرعاها مع غيرها فإذا قبل ثمانية فقد نقص الخمس فيخير حينئذ إما أن ينقصه خمس المسمى أو يدفعه له بتمامه ويأخذ منه الأجرة التى أخضاها من غيره ويجرى مثل هذا فى أجير الخدمة .

قوله : [فإن لم يفوت عليه شيئاً] : يخصرص بأجير الخدمة وأما أجير الغنم متى خالف الشرط كان أجره لمستأجره ولو قوى على الجميع ولم يفوت شيئاً كما تقدم .

قوله : [بقدر ما فوته] : أى فإن لم يفوت شيئاً فلا يسقط من أجره شىء .

قوله : [رعى الولد] : الفرق بين ولد الغنم فلا يلزمه رعيه وولد المرأة الذى وضعته فى السفر يلزم الجمال حمله أن الحاصل من أولاد الغنم طرؤ مشقة الرعى وسين العقد لم تكن ، وأما الضرر الحاصل للجمال مشقة حمل الولد وهو كان محمولاً قبل الوضع فاستصحب .

قوله : [فعلى ربه أن يأتى له برأى آخر] : أى ويلزم الراعى الذى يأتى به أن يرعاها مع الأمهات ثلاثا يتعب راعى الأمهات إذا فارقت أولادها لا لمنع التفرقة لأنها خاصة بمن يعقل على ما مر كذا للخروشى .

في نظير رعيها (إلا لعرف) أو شرط فيعمل به .

● (وعُصِّلَ به) ؛ أى بالعرف (في الخِيْطِ) في كونه على الخياط أو على رب الثوب .
(و) في (نَقَشِ الرَّحَى) المستأجرة للطحن عليها ، في كونها على المالك أو المستأجر .

(و) عمل به (في آلة بناء) في كونها على البناء أو على رب الخائط .
(وإلا) يكن عرف (فعلَى رَبِّه) : أى رب الشيء المصنوع ، وهو الثوب والدقيق ، لا الرحى — كما قيل والجدار .

(و) عمل بالعرف أيضاً في (إكافٍ) : برذعة صغيرة (وَقَتَبٍ ونحوهما) سرج ولجام ومقود .
(و) (وإلا) بأن لم يكن عرف (فعلِ رَبِّ الدَابَّةِ) وصرحنا بهذا لأن قوله :
« عكس إكاف وشبهه يوم خلاف المراد .

قوله : [في نظير رعيها] : أى الأولاد المعبر عنها أولاً بالولد .

● تنبيه : قال في الطرر : إذا امتنع راعي قوم أن يرعى لأحدهم لم يجبر . وفي جبر القرآن ورب الرحى والحمام ونحوهم إن لم يوجد غيرهم قولان : الجبر استحسان وعلمه قياس . وكان القضاء بطليطلة جبر القرآن على طليخ خبز جاره بأجر مثله . (١٥١) .
ونقله في التكميل كذا في (بن) .

قوله : [وعمل به] : أى إن لم يكن شرط وإلا فالشرط مقدم عليه عند وجوده .

قوله : [والدقيق لا الرحى] : إنما يظهر على صاحب الدقيق إذا كان هو صاحب الطاحين كأن استأجر إنساناً يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسان الطاحين ليطحن فيها للناس أو لنفسه كان النقش عند عدم العرف على المالك لها لا على صاحب الدقيق .

والحاصل : أنه عند عدم العرف النقش لازم لرب الرحى سواء كان هو صاحب الدقيق أو كان الدقيق لغيره كذا يؤخذ من حاشية الأصل إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا الرحى إلخ فيه نظر تأمل .

قوله : [والجدار] : بالرفع عطف على قوله الثوب فهو مثبت لا منفي .

(و) عمل بالعرف في (السَّيْرِ) ليلاً أو نهاراً ولا كلام لرب الدابة ولا للمستأجر مع العرف (والمَسَاكِلِ) التي ينزل بها في سير المسافة وقدر الإقامة .
 (و) عمل به أيضاً في (المَسَاكِلِ) : جمع مُعْلَقٍ بضم الميم كمصفور وعصافير : أى ما يعلق بجانب الرجل مما يحتاج له المسافر . وكسمن وزيت وعسل .
 (و) في (الزَّامِلَةِ) : ما يضع المسافر فيه حاجته كخروج كيس ونحوهما . فإن لم يكن عرف فلا بد في السير والمنازل من البيان وإلا فسد الكراء وفسخ . وأما المعاليق والزائلة فلا يفسخ ولا يلزم المكري حملها (و) عمل بالعرف في (فِرَاشِ الْمَحْمُولِ) هل هو على رب الدابة أو على المكري ، فإن لم يكن عرف لم يلزم المكري أى رب الدابة .
 (و) عمل به في (بَدَلِ الطَّعَامِ الْمَحْمُولِ) على الإبل إذا نقص بأكل أو بيع ، فإن لم يكن عرف فعليه وزن الحمل الأول . (و) عمل به في (تَوْفِيرِهِ) أى الطعام المحمل بالكراء إذا أراد أن يوفره من أكل أو بيع فإذعه رب الدابة ، فإن لم يكن عرف فلا كلام لرب الدابة وعليه حمله إلى غاية المسافة ، ولو زاد الطعام ثقلاً كتنزول مطر عليه فقال سحني : لم يلزم المكري إلا زنة الحمل المشترك .
 (و) عمل به أيضاً في (نَزْعِ ثَوْبٍ) من قميص أو عمامة أو طيلسان

قوله : [في السير ليلاً] إلخ : أى في باقى أحواله من كونه بالهويتا أو حذراً أو متوسطاً .

قوله : [والمنازل] : أى المواضع .

قوله : [ما يوضع المسافر] إلخ : حقه حذف الواو للقاعدة التصريفية قال تعالى (حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) (١) .

قوله : [وإلا فسد الكراء وفسخ] : أى لزيادة الفرر فإذعه بالفساد عدم الصحة وبالفسخ إبطاله وعدم البقاء عليه .

قوله : [أى رب الدابة] : أى لا يلزمه الإتيان به ولا حمله .

قوله : [في بدل الطعام المحمل] : أى بدل نقص الطعام المحمل ففي الكلام حلف مضاف .

قوله : [أو طيلسان] : هو الشال الذي يغطي به الرأس .

استأجره ليلبسه (في تَحْوِ لَيْلٍ) كقائلة : أى فيجب عليه نزعها في الأوقات التي جرى العرف بنزعها فيها فإن لم يكن عرف حمل على دولاب اللبس وإن اختلف العرف وجب البيان .

• ثم انتقل يتكلم على ضمانه وعدم ضمانه ، فقال :

(وهو) : أى المستأجر لشيء - من حيوان أو عرض - وكلنا الأجير كالمراعى . وجعل بعضهم الضمير عائد على من تولى العين المؤجرة ؛ فيشمل للمؤجر بالفتح كالمراعى والمستأجر ، كمكثري دابة ونحوها (أمينٌ ؛ فلا ضمان) عليه إن ادعى الضياع أو التلف ، كان مما يغاب عليه أم لا . ويحلف إن كان متهماً : لقد ضاع وما فرطت . ولا يحلف غيره وقيل : يحلف ما فرط .

• تنبيه : قال ابن عبد السلام : وما يرجع فيه إلى العرف في هذا الباب في المكان كما رجع إليه هنا في الزمان ما قاله بعض الشيوخ : من أكثرى على متاع دواب إلى موضع ، وفي الطريق نهر لا يجاز إلا على المركب ، وقد عرف ذلك كالتليل وشبهه فجزاز المتاع على به والدواب على ربهما ، وإن كان يخاض في الخاض فاعترضه حملان بكسر الحاء أى سيل كثير لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة وتلك جائحة نزلت به ، وكذلك إذا كان النهر شتوياً يحمل بالأمطار إلا أن يكون وقت الكراء قد علموا جريه وعلى ذلك دخلوا فيكون كالنهر الدائم (١٠٠) .

قوله : [وجب البيان] : أى فلان لم يبين كانت فاسدة .

قوله : [وجعل بعضهم الضمير] : أى في كلام خليل .

قوله : [عائد] : هكنا نسخة المؤلف والمناسب عائداً بالنصب مفعول ثان

لجمل .

قوله : [فلا ضمان عليه] : محل كونه أميناً في غير الطعام والإدام كما يأتي .

قوله : [وقيل يحلف ما فرط] : الضمير عائد على غير المتهم أى فيقتصر في يمينه على قوله ما فرطت ، ولا يحلف على الضياع والفرق أن غير المتهم إذا وقع منه ضياع إنما يكون من تفریطه غالباً فيكفى حلفه ما فرطت ، وهناك قول ثالث إنه كالتهم يحلف لقد ضاع وما فرطت .

• وبالغ على عدم الضمان بقوله :

(ولو شَرَطَ) عليه (إثباته) : أى الضمان ، ولا عبرة بهذا الشرط ، لكن هذا الكلام يوم صحة عقد الإجارة مع الشرط المذكور مع أنه يفسدها لأنه شرط يناقض العقد . فإن وقع فله أجره مثله زادت على المسمى أو نقصت — قاله ابن القاسم . ومحل الفساد إن لم يسقط الشرط قبل الفوات ، وإلا صحت ، والفوات هنا بانقضاء العمل فانقضاه في أثناءه كإسقاطه قبله في إفادة الصحة .

والحاصل : أنه شرط مفسد للعقد ما لم يسقط ، لكن لو عثر عليه بعد العمل فله أجر مثله ولا يعدل بالشرط .

• (أو عَثَرَ) : يفتح المثلثة عطف على المقدر ، فلا ضمان ، أى إن ادعى التلف أو عثر أجبر حمل أو عثر دابته (بدُهْنٍ أو غيره أو) عثر (بأنيةٍ فانكسرت أو انقطع الخيل) الذى ربط به الأمتعة فتلفت فلا ضمان عليه .

(ما لم يَتَّحِدْ) في فعله أو سوؤه الدابة فإنه يضمن لتعليقه : فإن كذبه ربه فلا يصدق في الطعام والإدام إلا ببينة ، ويصدق في غيره ، والسفينة كاللداية ، قال في المدونة : وإن كان الكرام وحده فلا يصدق في الطعام والإدام إذا قال : مرق منى ، حملة على نفسه أو دابته أو سفينته . وفيها : ومن استأجرته ليحمل لك دهنًا أو طعامًا فحملة فمهر به فأهراقه لم يضمن ، لأنه أجبر والأجبر لا يضمن إلا أن يتعدى ، فإن كذبه في ذلك وقتل له : لم تعثر ولم يلحق لك شيء فهو ضامن في الطعام والإدام

قوله : [لكن هذا الكلام يوم صحة عقد الإجارة] : أى فكان المناسب للمصنف أن يعبر بعبارة أخرى كأن يقول وسدت بشرطه والعذر له في أنه تابع لخليل .

قوله : [فانقضاه في أثناءه] إلخ : صوابه فإسقاطه إلخ ، كما هو عبارة أصرله .

قوله : [يفتح المثلثة] : أى مبنياً للفاعل .

قوله : [عطف على المقدر] : أى الذى قدره بعد قوله فلا ضمان عليه .

قوله : [أو عثر أجبر حمل] : أى حمل على نفسه كالعالتين .

قوله : [وإن كان الكرام] : أى الشخص المكترى على الحمل .

قوله : [فهو ضامن في الطعام والإدام] : أى لحمله على عدم الأمانة فيهما .

وأما البرز والعروض إذا حملها ، فأنزل قوله إلا أن يأتي بما يدل على كلبه (١٨) وقال ابن القاسم : لا يضمن الأكرياء سائر العروض ولا شيئاً غير الطعام . وعلى هذا فكان الأتسب بعد قوله : « وهو أمين فلا ضمان » ، أن يقول : إلا في الطعام والإدام . وعبارة ابن عرفة وفيها مع غيرها لزوم ضمان الأكرياء كالطعام والإدام إلا أن تقوم بينة بهلاكه أو يكون معه ربه . والسفينة كالدابة . وعبارة ابن الحاجب : وفي حمل الطعام يضمن مطلقاً إلا بينة أو يصحبه ربه .

(أو) لم (يَخْرُجْ بِمَحْمُولٍ) بأن لم يخرُ أصلاً أو غرّ بقوله ، فلا ضمان عليه إذ لا أثر للفرور القول ، كأن يأتي بشقة لخياط ويقول له : إن كانت تكنى ثوباً ففصلها ، فقال : تكنى . ففصلها فلم تكف ، فلا ضمان على الخياط وإن علم كفايتها ، إلا أن يشترط عليه بأن قال له : إن علمت أنها تكنى ثوباً ففصلها وإلا فلا . فقال :

قوله : [وأما البرز] : هكذا نسخة المؤلف براء وزاى بعد الباء في (بن) بزاي بعد الباء فقط فيكرن عطفت العروض عليها من عطفت العام على الخاص . قوله : [إلا أن يأتي بما يدل على كلبه] : أى كما إذا قال ضام منى في اليوم القلائى ، وقالت البينة رأيناها معه بعد .

قوله : [غير الطعام] : أى ومنه الإدام . قوله : [فكان الأتسب] إلخ : أى وكانت هذه المقالة تغنيه عن قوله أو غير بدمن أو غيره لأن ذكره للدمن يوم أنه محمول فيه على الأمانة وليس كملك . قوله : [الأكرياء] : مفعول أول للزوم وكالطعام والإدام مفعول ثان له ولكاف زائدة وإضافة لزوم للضمان بيانية ، والمعنى أن الشرع ضمن الأكرياء الطعام والإدام . فإن قلت ما الفرق بين الطعام والإدام وغيرهما حيث حمل في الطعام والإدام على غير الأمانة وحمل عليها في غيرهما . قلت الفرق تعبدى . قوله : [والسفينة كالدابة] : أى في التفصيل بين حمل الطعام وغيره ومثلهما حملة بنفسه .

قوله : [إذ لا أثر للفرور القول] : أى ما لم ينضم به عقد أو شرط فثالث العقد كما إذا قال له اشتر منى السلعة القلائية فإنها سالمة من العيوب فظهر الأمر بخلافه والشرط سيأتى في الشارح .

تكني ، مع علمه بأنها لا تكني فيضمن . ومن الغرر القول قول الصيرفي في دنانير أو دراهم إنها جيدة - مع علمه بأنها رديئة - فلا ضمان عليه ولو بأجرة . وقيل : يضمن مطلقاً ، وقيل : إن كان بأجرة واستظهر . فإن غرّب بفعل كربطه بجمل رث أو مشيه بمكان زكيق ضمن .

• (كحارس) تشبيه في عدم الضمان : أى أن حارس الدار أو البستان أو الزرع أو حارس طعام أو عرض لا ضمان عليه لأنه أمين .
(ولو حمّامياً) إلا أن يتعمد أو يفرط . ومن التفريط ما لو قال : رأيت رجلاً يلبس الثياب فظننت أنه صاحبها ، فعلم أنه لا ضمان على الخفراء في الحارات والأسواق . ولا عبرة بما كتّيب أو شرط عليهم من الضمان ما لم يفرطوا . وكذا البوابون في الخانات وغيرها .
(وأجير لصانع) لا ضمان عليه لأنه أمين للصانع ، كان يعمل بحضرة صانعه أم لا .

قوله : [مع علمه بأنها لا تكفى] : أى ولا يعلم هذا الأمر إلا منه .
قوله : [واستظهر] : قال في الحاشية أقول ومن المصالح العامة القول بالضمان حيث أخذ أجراً كما سبأني عن الأجهوري في الخفراء ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله ما نصه فيه نظر ، بل الصواب الضمان إذا انضم لغروره عقد كما إذا عقد معه بمجدي مثلاً ووزنه وقال له طيب وأزن وهو على خلاف ذلك لأن الغرور القول إذا انضم له عقد صار من الفعل فالضمان (١ هـ) .
قوله : [ولو حمّامياً] : أى ما لم يجعل رب الثياب ثيابه رهناً عنده في الأجرة وإلا ضمن وما لم يجعل حارساً لائتاء شره كما إذا كان مشهوراً بالحرام وجعل حارساً لتتقى سرقة ولا فيضمن كما إذا ظهر كذبه .

قوله : [ومن التفريط] إلخ : ومنه أيضاً ما لو نام في وقت لا ينাম فيه الحارس . وأعلم أن ما قاله شارحنا هو أصل المذهب من عدم تضمين الخفراء والحراس والرعاة ، واستحسن بعض المتأخرين كالأجهوري تضمينهم من غير ثبوت تفريط منهم نظراً لكونه من المصالح العامة ولزكاها لأخف الضررين .

قوله : [وأجير لصانع] : أى وأما الصانع نفسه فسبأني ضمانه بالشروط .
قوله : [كان يعمل بحضرة صانعه أم لا] : أى على ما قال التتائي وقال أشهب

(وَسَمْسَكَرٍ) يطوف بالسلع في الأسواق لبيعها (خَيْرٌ) يفتح الخاء وكسر الياه مشددة : أى ذى خير وأمانة ، لا ضمان عليه إذا ادعى ضياع شيء مما بيده بغير تعليمه وبلا تفريط منه . وغير مَنْ ظهر خيره يضمن . كلنا أفقئ به ابن رشد ، وقيل : لا ضمان عليه مطلقاً . قال : عياض : وهو المعروف من قول مالك وأصحابه ، قال : لأنهم وكلاء وليسوا بصناع .

(وَنُؤِيٌّ غَرِقَتْ سَفِينَتُهُ بفعلٍ سائغٍ) لا ضمان عليه في نفس ولا مال (والأ) إن غرقت بفعل لا يسوغ في سيرها أو حملها (ضَمِنَ) وإن تعدد الفعل فالتقصاص ، (كِرَاعٍ خَالَفَ مَرَعَى شَرْطَ) عليه فهلكت أو ضاعت الماشية ، فيضمن (أو أَنْزَى) الراعى : أى أطلق الفحل على الإناث (بلا إذن) من ربها فعطبت أو ماتت تحت الفحل أو عند الولادة فيضمن ، إلا لعرف بأن الرعاة تُنْزَى ولا تستأذن فلا ضمان .

(أو غَرِبَ بِفِعْلٍ) فإنه يضمن كالغرور القبول إن انضم له شرط كما تقدم .
• وإذا ضمن : (فَالْقِيَمَةُ) يضمنها (يَوْمَ التَّلَافِ) لا يوم التعلّى ولا يوم

في الغسال تكثر عنده الثياب فيؤاجر آخر يبعثه البحر بشيء منها يغسله فيدعى تلفه إنه ضامن (أه) ، وكلام التوضيح يفيد أن كلام أشهب تقييد للمشهور ولا مقابل له خلافاً للتأني .

قوله : [لا ضمان عليه] : أى لا في الثوب مثلاً ولا في ثمنه إذا ضاع بعد البيع ، ولا فيما يحصل فيها من تمزيق أو خرق بسبب نشر أو طي إذا لم يخرج عما أذن له فيه كما إذا ادعى أنه باع سلعة لرجل وأتذكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بيعة عليه فيضمن لتفريطه بترك الإشهاد ، وقيد بعضهم علم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه للسمرة ولا ضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في (بن) .

قوله : [بفعل سائغ] : أى كتحويل الراجح ونشر القلم ومشي في ربح أو موج إذا كان ذلك معتاداً ، وكلنا وسقها الوسق المعتاد لأمثالها بحيث لا يقرب الماء من حافتها ، وإذا كان لا ضمان عليه في الفعل السائغ فأولى إذا غرقت بغير فعل كهيجان البحر واختلاف الريح مع عجزه عن صرفها .

الحكم . وهذا راجع لراع وما بعده .

• (أو صانع) يضمن (في مصنوعيّه) فقط ، كتوب يخطه أو حلى يصوغه أو خشبة ينشرها أو حب يطحنه .

(لا) في (غَيْرِهِ) فلا ضمان فيه . كما لو جعل الشيء المصنوع في ظرف فادعى الصانع ضياعها ، فإنه يضمن ماله فيه الصنعة لا الظرف (و) لو كان الغير (محتاجاً له) في العمل ، فلا يضمنه كقفة الطحين والكتاب الذي ينسخ منه ، هذا قول سحنون . وقال ابن حبيب : يضمن الصانع ما لا يستغنى عنه سواء احتاج له الصانع أو المصنوع . وقال ابن المواز : يضمن الصانع ما يحتاج إليه في عمله كالكتاب الذي ينسخ منه دون ما يحتاج إليه المصنوع كظرف القمح والعجين ويضمن الصانع مصنوعه .

(وإن) كان يصنعه (بِبَيْتِهِ) : أى في بيته (أو) كان يصنعه (بلا أجر) فأولى بأجرى حانوته وسواء تلف بصنعتة أو بغيرها ، إلا أن يكون في صنعتة تغريب كتب التلويح ، ونقش الفصوص ، وتقوم السيوف .

قوله : [وهذا راجع لراع وما بعده] : أى خلافاً لما في الحرثى من أن الراعى يضمن يوم التمديد تبع في ذلك الأجهورى قال في الحاشية وبحث فيه بعض الشيوخ بأن الظاهر أن الضمان يوم التلف في الجميع ويوافقه بهرام ، ثم إن الذى غرّ بالفعل له من الكرام بحسابه طعاماً أو غيره وهل لربه أن يلزمه حمل مثله بقية المسافة ويعطيه بقية الأجرة وهو الظاهر أو يفسخ العقد (١ هـ) .

قوله : [أو صانع] الخ : معطوف على كراع .

قوله : [وإن كان يصنعه ببنيته] : بالغ عليه دفعاً لما يتوهم من عدم ضمانه في هذه الحالة ؛ لأنه لما عمل في بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس .

قوله : [تغريب] : أى تعريض للإتلاف وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعه ، وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قوله إلا أن تقوم له بيعة فسقط الأجرة أو يحضره على الصفة لأجل أن تكون الحالات التى لا يضمن فيها مجتمعة بعضها مع بعض .

قوله : [كتب التلويح] : أى وكلما خبز العيش في الفرن .

وكذا الختان وقلع الضرس والطب فلا ضمان إلا بالتفريط .

• وإنما يضمن الصانع مصنوعه بشرطين أشار لهما بقوله :
(إن نَصَبَ نفسه) للصنعة للناس ، احترازاً عن الأجبر لشخص خاص أو جماعة مخصوصين فلا ضمان عليه .

(وغائب) الصانع (عليه) : أى على الشيء المصنوع ، احترازاً عما إذا صنعه بحضور ربه ولو في غير بيته أو بيت ربه — وإن لم يكن حاضراً — فلا ضمان عليه ، وبقي ثلاثة شروط أيضاً :

وهو أن يكون المصنوع مما يغاب عليه ، احترازاً من عبد بذممه سيده لمعلم نصب نفسه فادعى هروبه فلا ضمان عليه .

وأن لا يكون في صنعته تقرير كما تقدم .

وأن لا تكون له بيعة بتلفه بلا تفريط .

وإذا ضمن : (فالتَّيَمُّنُ) يضمنها (يومَ دَفْعِهِ) للصانع لا يوم التلف ولا يوم الحكم (إلا أن يُرَى) المصنوع عند الصانع (بعده) : أى بعد يوم الدفع ، فإن رُؤِيَ بعده (فبأخِرِ رُؤْيَيْهِ) . وإذا كانت القيمة تعتبر يوم الدفع فلا أجر للصانع . وكذا إذا اعتبرت بأخِرِ رُؤْيَيْهِ لم يكن مصنوعاً . فإن كان مصنوعاً ضمن قيمته مصنوعاً وعلى ربه الأجرة .

• (ولو شرط) الصانع (نَفْيَهُ) : أى نفي الضمان عن نفسه فإنه يضمن ولا يفيد شرطه .

(وهو) شرط (مُسْتَسِدٌّ) للعقد ، لأنه يناقض مقتضى العقد ، (ففيه) — إن وقع وعثر عليه بعد العمل — (أَجْرُ المِثْلِ) قلّ أو كثر دون ما سمي .

قوله : [إلا بالتفريط] : هذا إذا كان الختان والطبيب من أهل المعرفة لم يخطئ في فعله ، فإن أخطأ فالدية على عاقلته ، فإن لم يكن من أهل المعرفة عقوب وفي كون الدية على عاقلته أو في ماله قولان : الأول لابن القاسم ، والثاني لما لاك وهو الراجح لأن فعله عمد والعاقل لا تحمل عمداً .

قوله : [فلا ضمان عليه] : محل عدم الضمان إذا ادعى التلف بالفعل المستأجر عليه وأتى بها تالفة ، أما لو ادعى ضياعها أو تلفها لم يأت بها فالضمان .

(إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ) : أى للصانع (بَيِّنَةً) بضياحه أو تلفه بلا تفريط ؛ فلا ضمان عليه وحيثئذ (فَتَسْقُطُ الْأَجْرَةُ) عن ربه ؛ لأنه لا يستحقها إلا بتسليمه لربه مصنوعاً .

(أَوْ يُحْضِرُهُ) الصانع لربه مصنوعاً (عَلِ الصُّمَّةِ) المشترطة ، فتركه عنده فادعى ضياحه فلا ضمان عليه ؛ لأنه خرج حيثئذ إلى حكم الإيداع . وهذا ما لم يتركه عنده رهناً في نظير الأجرة ، وإلا كان حكمه حكم الرهن .

(وَصَدَّقَ) راع (إِنْ ادَّعَى ضَيَاعاً) لبعض الماشية بلا تفريط (أَوْ ادعى خوف موت) لبعضها (فَنَحَرَ) أو ذبح ، وخالفه ربه وقال له : بل تعديت . (أَوْ ادَّعَى سَرِقَةً مَسْجُورَةً) : أى قال : نحرزها لخوف موتها فسرق ، وخالفه ربه ، وقال : بل أكلتها . (وَحَكَّفَ) الراعى إن اتهم .

قوله : [إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ] إلخ : فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تهمة ينتفى بإقامة البينة .

قوله : [لأنه لا يستحقها إلا بتسليمه] : أى وهو منتف فاتفقت الأجرة .

قوله : [لأنه خرج حيثئذ إلى حكم الإيداع] : أى ولا تسقط الأجرة لأنها بالتسليم وقد حصل .

قوله : [وإلا كان حكمه حكم الرهن] : أى يضمه ضمان الرهان ولا تسقط الأجرة سواء ضمنه بالفعل أم لا .

قوله : [فنحر أو ذبح] : مقتضى تصديقه أنه إن خاف موتها وترك زكاتها حتى ماتت ضمنها بالأولى مما تقلم في باب الزكاة في قول خليل وضمن مار أمكنته ذكاته وترك .

قوله : [أو ادعى سرقة منحوره] : أى وأما لو قال ذبحتها خوف الموت وأكلتها لم يصدق إذا كان محل الرعى قريباً وإلا صدق وينبغي أن محل علم تصديقه بما لم يجعل له ربهأ أكلها وإلا صدق .

• تنبيه : مثل الراعى الملتقط فيصدق إن ادعى خوف موت فنحر ، وأما المستأجر والمستعير والمرتهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم في دعوى التذكية لخوف

• ثم شرع في بيان ما يطرأ على الإجارة من فسخ وعلمه فقال :
(وَفُسِّخَتْ) الإجارة (بِتَعَدُّرٍ مَا يُسْتَوْطَى مِنْهُ) المنفعة : كدار وحانوت
وحمام وسفينة ونحوها - وإن لم تعين حال العقد - ودابة عينت . والتعلم أهم من
التلف ؛ فيشمل الضياع والمرض والنصب وغلط الحوائث قهراً وغير ذلك مما يأتي .
وإذا فسخت رجع للمحاسبة باعتبار ما حصل من المنفعة وما لم يحصل

الموت إلا بالطح أو بينة ، وإن كانوا يصدقون في التلف أو الضياع ، ولعل الفرق بين
هؤلاء والراعي مع كون الجميع أمناء تعلم الإسهاد من الراعي غالباً . بخلاف هؤلاء
فإنه لا مشقة عليهم في الإسهاد غالباً وأخرى من هؤلاء في الضمان من مر على دابة
شخص فذكاها وادعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو سلب دابة غيره وادعى أنه وجدها
ميتة فلا يصدق إلا ببينة أو لطح .

قوله : [وفسخت الإجارة] إلخ : أشار بهذا إلى قول أهل للنسب إن كل
عين يستوفى منها المنفعة فيهلكها تنسخ الإجارة كموث الدابة المعنية ، وكانها لم
الدار ، وكل عين يستوفى بها المنفعة فيهلكها لا تنسخ الإجارة على الأصح كموث
الشخص المستأجر للعين المعنية ، ويقوم وارثه مقام مورثه إلا في أربع مسائل :
صبيان وفرسان صبيا التعليم والرضاعة ، وفرسا النزو والرياضة فحيث مات صبي التعليم
أو الرضاعة انفسخت الإجارة ورجعا للمحاسبة ، وكذلك فرس النزو إذا استنجر
الفحل على أربع مرات فحملت من مرتين أو ماتت قبل التام انفسخت ورجعا
للمحاسبة ، وكذلك إذا استنجر لفرس يروضها ويعلمها كيفية الجرى فأتت تنسخ
ويرجعا للمحاسبة .

قوله : [وإن لم تعين حال العقد] : أي فالتفصيل بين المعنية وغيرها إنما هو
في الدابة ، وأما الدار والحانوت والحمام والسفينة ونحو ذلك مما ليس بداية فلا يشترط
التعيين فيه ابتداء ، بل متى تعلم شيء مما يستوفى منه انفسخت قالوا لأن العقد عليها
لا يكون إلا في معين - ولكن هذا لا يظهر في السفينة بل هي بالدابة أشبه وكلام
الشارح يقتضي تسويتها بالعقارات .

قوله : [أهم من التلف] : أي الذي عبر به خليل .

قوله : [رجع للمحاسبة] إلخ : أي فما حصل من المنفعة يلزمه أجرته بحسبه
بلغة المالك - راجع

وباعتبار المسافة طويلاً وقصراً وسهولة وصعوبة .

(لا) تنفسخ بتعلم ما يستوفى (به) : كالتساكن والراكب وما حمل . وظاهره تعلم بسببى ؛ كحوت لراكب أو ساكن أو بغيره بتفريط من الحامل ؛ بأن فرط خلف ما حمله من طعام أو غيره أم لا ، وتقدم أنه إن فرط ضمن . وإذا لم تنفسخ قيل للتساكن والراكب ورب الأحمال أو لوارثه : عليك جميع الأجرة واثبت بمثل الأول تمام المسافة أو المدة ، وهو المشهور عند ابن رشد فى المقدمات . والذى له فى البيان : أن المشهور قول ابن القاسم فى المدة ، وهو الفرق بين التلف بسببى فلا تنقض الإجارة ، ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء ، وبين تلفه من جهة الحامل فتنتقض ولا كراء له ، وقيل : له من الكراء بقدر ما سار . وظاهره فرط أم لا ، فانظره . وظاهر أن قول ابن القاسم فى المدة مقدم على غيره ، فلو مشى عليه لقال : لأنه إن كان بسببى .

وما لم يحصل لا شئ عليه فيه ولا فرق فى هذا بين الدابة وغيرها .
وقوله : [وباعتبار المسافة] : خاص بتعلم السفينة والدابة المعينة ، أى فیرجحان فهما إلى الحاسبة أيضاً وينظران لقيمة المسافة الماضية والباقية صعوبة وسهولة إلى غير ذلك .

قوله : [وما حمل] : أى المحمول غير الراكب .
قوله : [وتقدم أنه إن فرط ضمن] : أى ولا تنفسخ الإجارة على كل حال .
قوله : [أو لوارثه] : أى إذا مات الراكب أو رب الأحمال .
قوله : [فانظره] : قال (بن) نقلاً عن ابن رشد فى المقدمات : إن فى هلاك المستأجر عليه أربعة أقوال : أحدها وهو المشهور أن الإجارة لا تنقض وإليه ذهب ابن المراز . والثانى تنقض بتلفه وهو قول أصبح . وروايته عن ابن القاسم ويكون له من كرائه بقدر ما سار من الطريق ؛ والثالث الفرق بين تلفه من قبل الحامل فتنتقض وله من الكراء بقدر ما سار وبين تلفه بسببى فلا تنقض ويأتيه المستأجر بمثله وهو قول مالك فى أول رسم من سماع أصبح . والرابع إن كان تلفه من قبل الحامل انقضت ولا كراء له ، وإن كان من الساء أتاها المستأجر بمثله ولم ينفسخ الكراء وهو ملحق ابن القاسم فى المدة وروايته عن مالك (١٨٠) .

• وبالغ على قوله : « وضعت » إلخ بقوله :

(ولو) كان التعلر (بغصب) لما يستوفى منه — داراً كانت أو غيرها — (أو غصب منفعة) لما يستوفى منه ولو لم يغصب الذات إذا كان الغاصب لا تناله الأحكام (أو أمر ظالم) لا تناله الأحكام (بإغلاق الحوائث) المكثرة بحيث لا يتمكن مستأجرها من الانتفاع بها ، ويلزم الظالم أجرها لربها إذا قصد غصب المنفعة فقط. (أو حصل ظن) : أى مرضع ، لتعلر الرضاع عادة إذا حملت ، لأن لبن الحامل يضر الرضيع .

(أو) حدوث (مرض) لما (لا يتقدر) معه على رضاع) فتفسخ الإجارة في جميع ما تقدم. والمراد أن لم الفسخ ، لا الفسخ بالفعل ، فالحق في هذه المسائل حتى للمستأجر فله البقاء على الإجارة .

(ومرض عبد أو دابة) لا قدرة لهما على فعل ما استعجرا عليه (أو هربه) : أى العبد (لكالعدو) من كل مكان بعد وتعلر رجوعه منه (إلا أن يرجع) العبد من هربه (أو يصح) من مرضه (في المدة) : أى مدة الإجارة (قبل الفسخ) : أى قبل أن يتفاسخا ، فيلزمه بقية العمل ولا تنفسخ . وقوله : « أو يصح » يرجع للظن أو الدابة إذا مرضا . وإذا رجع أو صح من ذكر قبل انقضاء المدة ولزمهم

قوله : [ويلزم الظالم أجرها] إلخ : أى كما تقدم في الغصب ، ثم أعلم أن على فسخ الإجارة بغصب العين المستأجرة إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إجارتها فإن فسحها كان للمالك الذات المخصوصة الأجرة على الغاصب وإن أبقاها من غير فسح صار ذلك المستأجر الغاصب بمنزلة المالك فتكون الأجرة له فعنى الفسخ في هذه المسائل أنها معرضة للفسخ لا أنها تنفسخ بالفعل وسيأتى ما يفيد الشارح .

قوله : [أو حمل ظن] : أى سواء كان الحمل قبل عقد الإجارة وظهر بعده أو طرأ بعد العقد كما قال ابن ناجي .

قوله : [لا تقدر معه على رضاع] إلخ : مفهوماً أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنفسخ إلا أن يضربه ففى المفهوم تفصيل كما قال (عب) .

قوله : [فالحق في هذه المسائل] : المناسب فالفسخ .

قوله : [قبل الفسخ] : أى بالفعل .

بقية العمل سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب أو المرض . وقوله : « قبل الفسخ » مفهوماً أنه لو حصل الفسخ بينهما قبل الرجوع أو الصحة لم يلزم من ذكره عمل فيها بقي وهو كذلك . ويجوز أن يرجع الاستثناء لجميع ما تقدم كأنه قال : إلا أن يرجع الشيء المستأجر عن حالته من غضب أو غيره إلى حالته التي كان عليها قبل المانع فلا تنفسخ إذا لم يقع بينهما قبل ذلك تناسخ ، لأن الحق في هذه المسائل للمستأجر كما تقدم .

• (وخير) المستأجر في الفسخ وعلمه (إن تبين) له (أنه) : أي الأجير من عبد أو غيره (سارق) : أي شأنه السرقة ، لأنها عيب يوجب الخيار في الإجارة والبيع .
• (أو ركد) فعل ماضٍ معطوف على « تبين » و (صغير) : فاعله . ويلزم من الرشد البلوغ : أي وخير إن رشد صغير (عَقِدَ عليه أو على سِلْمَةٍ) : من أب أو وصي أو حاكم أو مقدم له ، أي : أجزّره وهو صغير ثم بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة ، فإنه يخير بين الإبقاء لتمام المدة والفسخ .

قوله : [سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب] : جواب إذا أي ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الإجارة ويدفع الأجر بتمامه إن كان المستأجر نقد الأجرة حين العقد ، لما فيه من فسخ الدين في الدين أما إذا كان لم ينقدها فيجوز الاتفاق على ذلك لانقضاء علة الفسخ المذكورة .
قوله : [عن حالته] : أي التي يتعامل معها الاستيفاء وبينها بقوله من غضب إلخ .

قوله : [لأنها عيب يوجب الخيار] : هذا حيث كان استيجاره لخدمة في داره أو حانوته مثلاً مما لا يمكن التحفظ فيه منه ، وأما لو أجزه داراً ليسكنها ونحو ذلك فلا تنفسخ الإجارة بتبين سرقة لإمكان التحفظ منه .

قوله : [معطوف على تبين] : أي فهو مسلط عليه بقوله خير .

قوله : [ويلزم من الرشد البلوغ] : أي لأن الرشد أنخص فكل رشيد بالغ ولا عكس .

قوله : [أي أجزه وهو صغير] : أي كما إذا استأجره لخدمة مثلاً ثلاث سنين فبلغ رشيداً في تلك المدة فله الخيار كما قال الشارح فإن بلغ سفهياً فلا خيار له .

(إلا لظنٌ عَدَمِ بلوغه) قبل تمام المدة وقت العقد فيبلغ (و) قد (يَبْقَى) اليسير منها - (كالشهر - فيلزمُ في العقد عليه) بقاء المدة بهذين القيدَين ، ولأخياره ، فالتحيار فيها إذا ظن وليه بلوغه فيها أولاً ظن عنده مطلقاً أو ظن علمه ، وبقي في العقد عليه الكثير . قال فيها : ومن آجر يتبا في حجره ثلاث سنين فاحتلم بعد سنة ولم يظن ذلك به فلا يلزمه باق المدة ، إلا أن يبقى كالشهر ويسير الأيام (انتهى) .
وشبه في الزوم قوله :

(كالعقد) : أى عقدولى الصغير (على سَلَحِهِ) : أى الصغير - كدابه وداره وغيرهما - فيلزم فيها إذا ظن عدم بلوغه مطلقاً (ولو بَقِيَ) من المدة (سنتين) بعد رشده (على الأرجح) . ومقابله قول أشهب : إن العقد على سلعه كالعقد عليه لا يلزمه إلا إذا ظن الولي عدم بلوغه وبقي كالشهر .
وحاصل المسألة : أن الصغير إذا عقد وليه عليه أو على سلعه فبلغ رشيداً في أثناء المدة فله الخيار إذا ظن الولي بلوغه أو شك فيه مطلقاً ، يبقى القليل أو الكثير . فإن ظن عدم بلوغه أثناء المدة فبلغ رشيداً لزمه في العقد على نفسه إن بقي اليسير دون الكثير ولزمه في العقد على سلعه الكثير واليسير وقد تقدم .
(كَسَلَحِهِ السفيه مطلقاً) : أى كعقد ولي سفيه على سلعه فإنه لازم له إذا

قوله : [بهذين القيدَين] : أى اللذين هما ظن عدم البلوغ وبقاء اليسير .
قوله : [مطلقاً] : أى بقي الكثير أو القليل كان العقد عليه أو على سلعه وهو راجع لما فهذه ثمان صور . وقوله أو ظن عدمه وبقي في العقد عليه الكثير صورة تاسعة ومفهومها لو بقي اليسير لا خيار له وكذلك لو كان العقد على سلعه وظن عدمه لا خيار له بقي الكثير أو القليل فجماة الصور اثنتا عشرة الخيار في تسع والزموم في ثلاث أفادها الشارح والمُنصف .

قوله : [ولو بقي من المدة سنين] : مقتضاه رفع سنين بالولو على أنه فاعل بقي إلا أن يقال إنه مشى على طريقة من يعربها إعراب حين .
قوله : [وحاصل المسألة] إلخ : هذا الحاصل موضح لاثنتي عشرة صورة التي تقدم التنبيه عليها .

رشد في أثناء مدة الإجارة ، بقي منها الكثير أو اليسير ، ظن وليه رشده أم لا ؛ إذ الرشد لم تعلم له غاية بخلاف الصبا .

• (وَالسَّغِيَةِ أَنْ يُولَّجِرَ نَفْسَهُ لِعِيشِهِ فَقَطْ) : أى دون سلعة ، لأنه محجور عليه بالنسبة لسلعة دين نفسه . (وَلَا كَلَامَ لَوَكَيْتِهِ) في ذلك (إِلَّا أَنْ يُحَاسِبَى) فلزليه الكلام من حيث المحاسبة ، بأن أجر نفسه بدرهم والشأن درهمان .

(و) كلنا (لا) كلام (له إنْ رَشَدَ) لأنه في نفسه كالرشيد ، ولو أجره وليه لغير عيشه فله هو الفسخ ، لأن الولي لا تسلط له على نفسه . وإن أجره لعيشه فلا كلام له .

• (و) فسخت الإجارة (بِمَوْتِ مُسْتَحِقِّ وَقْفٍ أَجَرَهُ) ذلك الوقف مدة معينة

قوله : [بقي منها الكثير أو اليسير] : أى خلافاً لتقييد خليل بثلاث سنين ولا فرق بين كون سلعه عقاراً أو غيره .

قوله : [أم لا] : تحته صورتان وهما ظن عدم رشده أو لم يظن شيئاً فتكون صور العقد على سلع السفينة ستا العقد فيها لازم لا خيار له ؛ وإيضاحها أن تقول إذا عقد ولي السفينة على سلعه إما أن يظن رشده أو يظن عدمه أو يشك في كل : إما أن يبقى بعد الرشد الكثير أو اليسير .

قوله : [إذ الرشد لم تعلم له غاية] : هذا هو الفرق بين العقد على سلع الصبي والسفينة فلا يعد فيه الولي مفرطاً .

قوله : [والسفينة أن يولجر نفسه] إلخ : أى وسواء ظن رشده أو ظن عدمه أو لم يظن شيء بقي اليسير أو الكثير فهله ست أيضاً تمام اثنتي عشرة .

قوله : [لأن الولي لا تسلط له على نفسه] : أى في غير عيشه وإنما تسلطه على ماله وإذا وقع ذلك فهو مفسوخ ابتداء .

قوله : [بموت مستحق] : إلخ : مثل ذلك من يتقرر في رزقه مرصدة أجراها مدة ومات قبل تقضيها فإن لمن يتقرر بعده فسخ إجارته ذكره القرافي ومثل موته فراهه عنها الإنسان فلمفروغ له إذا تقرر فيها فسخ إجارته ، وذلك لأن الإفراغ أسقط حق الأصل ولا يثبت الحق للثاني إلا بتقرير من ولي الأمر ، فإن مات المفروغ له قبل المفروغ صارت محلولا .

(وَمَاتَ قَبْلَ تَقْصِيَّتِهَا) وانتقل الاستحقاق فيه لمن في طيقته أو لمن يليه ولو ولده وبقى يسير من المدة (ولو) كان ذلك المستحق الذي آجر (ناظرًا عَلَى الْأَصَحِّ ، بخلاف ناظرٍ غيرٍ مستحقٍّ) آجر مئة معلومة بأجرة المثل ثم مات ، فلا تنفسخ . ومقابل الْأَصَحِّ قول ابن شاس : لا تنفسخ .

- (وجاز) كراء دابة (على أن عليك) أيها المكري (عَلَيْهَا) مع درهم معلومة أو مجرد العلف .
- (أو) عليك (طعامَ رَبِّهَا) مع شيء آخر كدراهم أو لا .و (أو) مائة خلوة ،

قوله : [قول ابن شاس لا تنفسخ] : أى وهو ضعيف لأنه لا يعرف لغيره .

● تنبيه : لا تنفسخ الإجارة بإقرار المالك للذات المؤجرة بأنه باعها أو وهبها أو أجرها لآخر قبل الإجارة المذكورة وتنازعه المكري ولا يثبت لانهامه على نقضها ، ويلزمه الإقرار فيأخذها المقر له بعد انقضاء المدة وله الأكثر من المسمى الذى أكرمت به ، وكراه المثل على المقر . وكذلك لا ينفسخ الكراء بتخلف رب دابة معينة أو غير معينة عقد عليها شخص للاقافة رجل أو ليشيع بها رجلا فتخلف ربها عن الإتيان بها ، وإن فات ما يقصده ويروده من التلقى أو التشيع إن لم يكن الزمن معينًا ولم يكن حجبًا . أما إن كان الزمن معينًا كأكثرى منك دابتك أركب عليها في هذا اليوم ، أو تخدمني أو تخطط لي في هذا اليوم ، أو قال : أحج عليها ، فلم يأت المكري بالشيء المكري إلى أن انقضى ذلك الزمن المعين ، أو فات الحج فإن الكراء ينفسخ وليس للمكري حيثئذ التراضى مع المكري بالتأدى على الإجارة إذا قلعه الكراء لزوم فسخ الدين في الدين كلها في الخروشى وغيره ، وكذلك لا تنفسخ بظهور فسق مستاجر للدار يضر بها أو بالجار وإنما يؤثر بالكف ، فإن لم يكف أجرها الحاكم عليه وأخرج منها وكذلك لا تنفسخ بعقوبت عيب حصل بعد الإجارة ويستمر على حكم الرقية إلى تمام المدة وأجرته لسيده إن أراد أنه حر بعد مدة الإجارة لأنه بمنزلة من أعنته واستثنى منفعت مدة معينة ، فإن أراد أنه حر من يوم عنته فأجرته لنفسه مع بقاءه إلى تمامها على كل حال .

قوله : [وجاز كراء دابة] إلخ : نبه على جواز تلك المسائل للتعقيم المنع فيها للجهالة وإنما أجازت للضرورة .

قوله : [أيها المكري] : صوابه المكترى .

فتجوز الجمع . وله القسوخ إن وجدها أو وجد ربهما أكلها ، فلم يرض ربهما بالوسط ، بخلاف وجود الزوجة أكلة فيلزم الزوج شيعة .

(و) جاز كراؤها بدارها مثلاً معلومة على أن (عليه) أى على رب الدابة (طعامك) يا مكري كما يقع للحجاج كثيراً ، فتكون الدراهم في نظير الركوب والطعام معاً ما لم يكن الكراه طعماً ، وإلا منع لما فيه من الطعام بطعام نسيئة .
(أو على أن يركبها في حوائجيه) شهراً مثلاً بكننا .

(أو ليطحنَ عليها شهراً مثلاً) بكننا (إذا كان) ما ذكر من الركوب والطحن (معرفاً) بالعادة ، وإلا لم يجز لزيد الجهالة : بأن كان الركوب إلى سوق معلوم أو بلد معلوم والطحن كل يوم كننا .

قوله : [بالوسط] : أى بطعام وسط وهذا بالنسبة لطعامه ، وأما الدابة فلا بد من القسوخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربهما بطعام وسط إلا أن يكمل لها ربهما كما في المجموع .

قوله : [وجود الزوجة أكلة] : أى لأن النكاح مبنى على المكاواة ، ولما لو وجدها قليلة الأكل أو وجد رب الدابة قليل الأكل أو الدابة قليلة الأكل فلا يلزمه إلا الأكل ولا يزداد عليه . خلافاً لقول أبي عمران إن لهما الزائد بصرفاته فيما أحبا .

قوله : [يا مكري] : صوابه يا مكري فإن وجدته أكلها كان لرب الدابة الخيار في القسوخ وعلمه ما لم يرض بالوسط . وإن كان قليل الأكل فلا يلزمه إلا ما يأكل .

قوله : [في نظير الركوب والطعام معاً] : أى وإن لم توصف النفقة لأنها معروف .

قوله : [شهراً مثلاً] : أى فلا مفهوم لتقييد خليل بالشهر ، بل المراد زمنًا معينًا . وبعضهم اعتبر مفهومه فلا يجوز أكثر من شهر للزهر ولكن لا وجه له كما في الحاشية .

قوله : [بأن كان للركوب] إلخ : المناسب زيادة الكاف وتقديم هذا التصوير على قوله وإلا لم يجز لأن هذا مثال للجائر لكونه معلومًا بالعادة أو التسمية .

(و) جاز الكراء (على حمل آدمي لم يره) رب الدابة حال العقد .
(ولا يلزمه) إذا جاءه بإنسان (الفادح) : أى الغليظ الجافق وإنما يلزمه الوسط
(بخلاف ولد ولدته) المرأة الحاملة فيلزمه حملة لأنه كالمندخل عليه ويفهم منه
أنه لا يلزمه حمل صغير معها إلا لشرط أو عرف .

(و) جاز (حيمل) بكسر الحاء : أى الحمول أى اكتراء دابة ليحمل عليها
أو كراؤه لمن يحمله (برؤيته) وإن لم يكل أو يوزن اكتفاء بالرؤية (أو كحمله) :
كل ركب قمح أو فول ، وإن لم يره (أو وزنه) كقنطار من كذا ، فلا بد من بيان
النوع لأن قنطار القطن ليس كقنطار الحطب أو الحجر (أو عدده) إن لم يتفاوت
العدد : كالبطيخ والزمان إلا أن يكون التفاوت يسيراً كالبيض فيقتصر . وأما نحو

قوله : [لم يره] : أى لم يوصف له أيضاً وإن لم يكن على خيار الرؤية .

قوله : [وإنما يلزمه الوسط] : أى ذكر أو أنثى . خلافاً لابن عرفة حيث
استظهر وجوب تعيين كين الراكب رجلاً أو امرأة ؛ لأن ركوب النساء أشق فعل كلام
ابن عرفة تكون المرأة ملحقة بالفادح فلا تلزمه إن لم تغين ، ومثل الفادح المريض
والميت ، فإذا استعجر على حمل آدمي فأتى له بمريض أو ميت لم يلزمه حملة حيث
جزم أهل المعرفة بأنه يتعب الدابة ، وينبغي أن يكون مثله من يغلب عليه النوم أو عادته
عقر الدواب .

قوله : [فيلزمه حملة] : أى سواء كان في بطنها حين العقد أو حملت به
في السفر .

قوله : [أى اكتراء دابة] إلخ : المقصود من هذه العبارة التعميم في الاستئجار
على الحمل أى فلا فرق بين كين المستأجر عليه دابة أو شخصاً يحمله على نفسه
كالحالين فيكفى رؤية الحمل على كل حال .

قوله : [برؤيته] : المتبادر من مقابلته بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية ،
ولكن قال شيخنا العلي بن تيمية لشيخه عبد الله إنها عليه فيصدق بجسه .

قوله : [فلا بد من بيان النوع] : اعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد
اتفاقاً ، وأما بيان قدر الحمل فلا بد منه أيضاً وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين ،
وقال الأندلسيون لا يشترط ويصرف القدر للاجتهاد فإذا قال أكرى دابلك لأحمل

البطيخ فلا بد من بيان قدره . وعلم أنه لا بد من بيان النوع في الثلاثة لا مطلق إردب أو قطاراً أو عدد .

(و) جاز (حَمْلٌ مُثْلِي) كيلاً أو وزناً من جنسه (أو دونيه) قدراً كنصف إردب أو قطار بدل كامل ، أو خِفَّةٌ كإردب شعير بدل إردب قمح أو فول . بخلاف الأكثر أو الأثقل فلا يجوز ويضمن على ما سيأتى ، ومثل الحمل الركوب بخلافة المسافة ، فلا يجوز المساوى ، وكذا الدون على قول وسيأتى .

(و) جاز (الرَّضَا) : أى رضا المكترى للدابة معينة أو عبداً أو ثوباً معيناً (بغير) : أى بذات أخرى غير (المِئِنَّةِ) إنْ هَكَكَتِ (المعينة أو ضاعت ، ومحل الجواز (إنْ اضْطُرَّ) للمكترى ، كما لو كان في فلاة من الأرض ولو نقد الكراء لربها

عليها إردباً قمحاً أو قطاراً زيتاً أو مائة بيضة جاز اتفاقاً ولو قال أحمل عليها إردباً أو قطاراً أو مائة بطيخة منع اتفاقاً لعدم ذكر النوع في الإردب والقطار والتفاوت بين البطيخ ، وأما لو قال أحمل عليها قمحاً أو قطناً أو بطيخاً لم يذكر القدر فممنوع عند القرويين وجائز عند الأندلسيين ، ويصرف القدر الذى يحمل على الدابة إلى الاجتهاد ، فإذا علمت ذلك فشارحننا ماض على طريقة القرويين .

قوله : [في الثلاثة] : أى ويزاد في المعلوم بيان الوصف .

قوله : [أو خفة] : معطوف على قدراً .

قوله : [بخلاف الأكثر] : أى في الكيل أو العدد وإن كان أخف ثقلاً .

وقوله : [أو الأثقل] : أى وإن كان أثقل عدداً أو كيلاً .

قوله : [ومثل الحمل الركوب] : أى في التفصيل المتقدم فيجوز حمل المثل والدون لا الأثقل .

قوله : [وسيأتى] : أى في قوله وانتقال مكتر لبلد وإن ساءى إلا بإذن .

قوله : [أى رضا المكترى للدابة] إلخ : هكلاً نسخة المؤلف يجر دابة باللام ونصب عبداً وما بعده ومقتضى العربية إما حذف اللام من دابة أو جر عبداً وما بعده .

— إذ الضرورات تبيح المحظورات — أو لم يضطر (و) كان (لم يَشْعُدْ) الكراه .
فلأن نقده لم يميز الرضا بيلها ، لما فيه من فسخ ما يجب له من الأجرة في منافع يتأخر
قبضها ، وهو من فسخ الدين في الدين .

فالجواز في صور ثلاث والمنع في واحدة ، وسواء كانت الأجرة معينة أو مضمونة
وأما غير المعينة إذا هلك ، فالجواز مطلقاً ، بل هو الواجب به القضاء .

● (و) جاز (داراً غائبةً) : أى جاز كرائها وكلها الحائز والقرن ونحو
ذلك (كالبيع) لها المتقدم ذكره ، فلا بد من رؤية سابقة لا يتغير بعدها ولو بعلت
أو بوصف شاف ولو من مكربها أو على الخيار بالرؤية (أو نصفها أو نصف
كبد) : يعنى أنه يجوز كراه بعض الشيء والبعض الثانى إما لربه أو شريكه ،

قوله : [إذ الضرورات تبيح المحظورات] : أى فحيث كان نقد الكراه لا يجوز
الرضا بغير المعينة إلا بقدر الضرورة فيعد زوالها لا يجوز ، فالجواز ليس مطلقاً
قال (ع) : وانظر هل الاضطراب المشقة الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال
أو الموت .

قوله : [لما فيه من فسخ ما يجب له] إلخ : أى بناء على أن قبض الأوائل ليس
كقبض الآخر .

قوله : [فالجواز في صور ثلاث] : واحدة فيها إذا لم ينقض ولم يضطر واثنان عند الاضطراب
وهما نقد أم لا والمنع فيها إذا نقد ولم يضطر وكل من إلخائز والممنوع كانت الأجرة فيه
معينة أو مضمونة فالجواز في ست والمنع في اثنتين .

قوله : [فالجواز مطلقاً] : أى نقد أم لا اضطر أم لا كانت الأجرة معينة
أو مضمونة .

قوله : [ونحو ذلك] : أى من باقى المقارات .

قوله : [ولو من مكربها] : أى كما يقال فى البيع يكفى الوصف ولو من بائمه
خلافاً لمن يمنع ذلك .

قوله : [بالرؤية] : أى عند الرؤية أى فيجوز العقد على دار أو حائز أو
نحو ذلك من غير رؤية لما ذكر ولا وصف ويجعل له الخيار عند رؤيتها .

ثم يستعملانه أو يقتنبا أجرته على قدر الحصاص .

• (و) جاز الكراء (مشاهرة) وهو ما عبر فيه بلفظ : « كل » ، نحو : كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة بكذا . (ولا يلزمهما) عقدها ، فلذلك منهما حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للآخر والكراء فيه بعد كل يوم أو جمعة إلخ أو على ما اتفقا . وجاز تقديمه وتأخيره لبعده العمل ، وعلى كل حال ليست بلازمة .
(إلا يستقيد) من المكري (فبقدره) : أى فيلزم بقدر ما نقد . فإذا قال : كل يوم بلهم ونقد مائة درهم لزم مائة يوم وهكذا ولو قال كل شهر بعشرة ونقد خمسة لزم نصف شهر .

• (كالوجيئة) : فإنها تلزم ، نقد أولم ينقد ، بقدر ما سمي من المدة ، ومن أراد التسخين منهما عن نفسه فلا يجاب له إلا بتراضيهما معاً . وهى ما لم يعبر فيها بلفظ « كل » كما لو وقعت (بشهر كذا) كرجب (أو هذا الشهر) أو سنة كذا أو هذه السنة بالمرقة (أو) : أكثرها (شهوراً أو سنة) أو جمعة أو يوم أو نصف كل بالنكرة

قوله : [ثم يستعملانه] : إما معاً إن أمكن ذلك أو يقتنبا منه مائة .

قوله : [أو يقتنبا أجرته] : هكذا نسخة المؤلف بغير نون والمناسب إثباتها لعلم الناصب ولإلزام ، ومعنى قسمة الأجرة أنهما يكرياهما للغير ثم يقتسان ما يأتي .
قوله : [حله عن نفسه متى شاء] : هذا قول ابن القاسم فى المدونة ، وهو أحد أقوال ثلاثة . حاصلها : أن القول الأول لا يلزم الكراء فى الشهر الأول ولا فيما بعده وللمكبرى أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحساب ما سكن . والثانى يلزمهما الحق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده . والثالث يلزم الشهر إن سكن بعضه . قال الشيخ ميارة : وبهذا الأخير جرى العمل عندنا وهذه الأقوال الثلاثة داخلة فى الكراء مساندة كذا فى (بن) وفيه أن محل كراء المشاهدة منحل فى غير المطامير التى يخزن فيها الطعام ، وأما هى فليس للمكبرى لإخراج الطعام منها قبل أوانه الذى يخرجها للمكبرى فيه كغلو الأسعار وإخراجها للبلى ويفتقر جهل المدة للضرورة .

قوله : [إلا بنقد من المكبرى] : المناسب المكبرى أو تجعل من معنى اللام .

قوله : [أو يوم] : هكذا نسخة المؤلف من غير ألف والمناسب نصبه .

قوله : [أو نصف كل بالنكرة] : الأنحصر أو نصف ما ذكر من المعروف والمنكر .

أو نصف ما ذكر من المعرفة (أو) : أكثرها منك (إلى كذا) إن كان معلوماً ، نحو : إلى شهر كذا أو ستة كذا أو قديم زيد ، وهو معلوم كل ذلك وجيبة يلزم بالعقد إلى الغاية .

(و) جاز (علمُ بيانِ الابتداءِ ، وحُصِّلَ) إذا لم يبينه (من حين العقد) وجيبة أو مشاهرة .

● (و) جاز (أرضٌ مأمونة الرى) : أى كراؤها (سنين كثيرة) : كالثلاثين والأربعين (وإن بشرطِ التَّقْدِرِ) لعدم التردد بين السلفية والثمنية . والمأمونة : هى المتحقق ربحها عادة ، كتنخفض أرض النيل ، وكالمعينة بكسر العين للمهلة - وهى تسقى بالعين والآبار ، وكأرض المشرق المتحقق ربحها بالمطر .

(و) جاز (غيرها) : أى المأمونة (إن لم يتَّقَدِرْ) : أى لم يشترط النقد ، فإن اشترط النقد لم يجر (وإن سَنَّتْ) للتردد بين السلفية والثمنية ، وأما النقد تطوعاً بعد العقد لم يضر .

قوله : [لعدم التردد بين السلفية والثمنية] : حاصله أن ما كان مأموناً من أرض النيل والمطر والآبار والعين يجوز فيها اشتراط النقد ولو لأحرام كثيرة ، وما كان غير مأمون منها لا يجوز فيه اشتراط النقد .

قوله : [وهى تسقى] : هكذا نسخة المؤلف وقد سقط منه الموصول والأصل وهى التى تسقى .

قوله : [وكأرض المشرق] : أى كالشام والأندلس .

قوله : [وإن سنة] : مبالغة فى محبوف قدره الشارح بقوله فإن اشترط النقد لم يجر ، والمعنى أن شرط النقد فى غير المأمونة مفسد ولو لسنة واحدة .

وقوله : [التردد بين السلفية والثمنية] : وجه ذلك أنها إن رويت صارت الأجرة ثمناً أى تمت فى نظير المنافع وإن لم ترودها المكترى لصاحبها كانت سلفاً من المكترى للمكترى ، ثم عادت له وإنما كان هذا حراماً لأن فيه سلفاً جر نفعاً والسلف لا يجوز إلا إذا كان لوجه الله والنفع الذى يجره هو احتمال كونها تروى فينتفع بها رب الدراهم .

قوله : [وأما النقد تطوعاً] : مقابل قوله أى لم يشترط النقد .

(ويجب) الكراء (في أرضٍ التَّيْلِ إِذَا رُوِيََتْ) بالفعل: أى يقضى به على المستأجر .

(و) يجب (في غيرها) : أى غير أرض النيل ، وهى أرض المطر والسقي (إِذَا تَمَّ الزَّرْعُ) ويستغنى عن الماء ؛ لأن أرض النيل لا تفتقر لماء بعد الزرع بخلاف غيرها .

(و) جاز كراء الأرض (على أن يحرثها ثلاثاً) مثلاً ، ويزرعها في الرابعة ، والكراء إلى الحرث وحده أومع كدراهم . وكلنا يقال في الزبل الآتي . وهذا في الأرض المأمونة إذ غيرها يفسد فيها الكراء باشتراط ذلك لأنه من شرط النقد . (أو) على شرط (أن يَزِيلَهَا) بتشديد الياء (إن عَرِفَ) ما يزيلها به نوعاً وطبناً ؛ كمثرة أحمال ، وإلا منع للجهل لأنه من الأجرة .

قوله : [أى يقضى به على المستأجر] : أى إن شح رب الأرض ؛ وحاصله أنه إذا عقد الكراء في أرض الزراعة وسكت عن النقد حين العقد فإنه يقضى به في أرض النيل إذا رويت ويمكن من الانتفاع بها لكشف الماء عنها ، وأما أرض المطر والعين والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء .

قوله : [ويجب في غيرها] : أى إن شح رب الأرض كما تقدم . قوله : [لأن أرض النيل لا تفتقر لماء] إلخ : أى افتقاراً تاماً وهذا في غالب الزروعات وغالب الأراضي ، فلا ينافى أن بعض الزروعات كالأرز والقصب لا بد له من الماء بعد الزرع وبعض الأراضي العالية لا بد لها من السقي بعد الزرع في أى زرع وظاهر كلامه أنه يقضى لرب الأرض بالأجرة بمجرد الري في جميع تلك المسائل نظراً للغالب فتأمل .

قوله : [وكلنا يقال في الزبل الآتي] : أى يجوز أن يكون أجرة وحده أو مع كالدراهم .

قوله : [لأنه من شرط النقد] : أى سواء كان الحرث والتزيبيل هو كل الكراء أو بعضه .

قوله : [أو على شرط أن يزيلها] : أى يضع فيها سبخاً زبلاً أو غيره وإما صح كونها أجرة لأن له منفعة تبقى في الأرض بعد ذلك .

• (و) جاز في كراء الدور ونحوها (بشَرَطَ كَتَبَسَ مِرْحَاضَ) على غير من قضى العرف بلزومه له من مكر أو مكرّر. وعَرَفَ مصر أن المملوكة على المكترى والمؤبقة على الوقف .

(أو) شرط (مَرَمَةً) على المكترى : أى إصلاح ما تحتاج إليه الدار مثلا من كراءه وجب .

(أو) شرط (تَطْيِينٍ) للدّار مثلا على المكترى (مِنْ كِرَامٍ وَجِبَ) على المكترى، إما في مقابلة سكنى مضت ، أو باشتراط تعجيل الأجرة ، أو بخران العرف بتعجيله ؛ احترازاً من شرط ردها أو تطيينها الآن على أن تحسبه مما سيوجب عليك ، فلا يجوز لفسخ ما في اللمة في مؤخر . وهذا معنى قوله :

(لا إن لم يسحب أو) كان التطيين أو المزمة (مِنْ عِنْدِ الْمَكْتَرَى) بأن شرط عليه ردها : بأن تردها أو تطيينها من عنده ، بحيث لا يحسب من الأجرة ؛ فلا يجوز ويفسخ العقد للجهالة . إذ الترميم في الحقيقة من الأجرة ، ولا يعلم قدر ما يصرف فيه . وأما إذا لم يقع شرط في العقد — وكان الساكن يرمّ من عنده تبرعاً — فذلك جائز . وشبهه في عدم الجواز المستفاد من النقي قوله :

(كحميم) : أى كاشتراط حميم (أهل ذى الحمام أو نُودِيَهُمْ) بضم النون أى كراء حمامه بكلاً على أن المكترى يحمم أهله ويأتيهم بالنورة فلا يجوز (مطلقاً)

قوله : [على الوقف] : أى يؤخذ لها من ربه .

قوله : [أو شرط مَرَمَةً] إلخ : اعلم أن المزمة والتطيين إن كانا مجهولين لا يجوز اشتراطهما على المكترى إلا من كراء وجب لا من عنده كأن يقول كلما احتاجت لمزمة أو تطيين كالتبييض فرمه أو طينه أو بيضه من الكراء . وأما إن كانا معلولين كأن يمين للمكترى ما يرمه أو يشترط عليه التبييض في السنة مرة أو مرتين فيجوز مطلقاً كان تبرعاً من عند المكترى أو من كراء وجب .

قوله : [لفسخ ما في اللمة] إلخ : ظاهر العاة المنع ولو كان التطيين ولمرمة معلوي القدر خلافاً لمن فهم خلاف ذلك .

قوله : [بأن شرط عليه] : المناسب للسياق أن يقول عليك .

قوله : [ويفسخ العقد للجهالة] : أى لكن إذا وقع وزل فالمكترى قيمة

علم عددهم أم لا للجهالة . ولذا لو علم عددهم وعلم أنهم يدخلون في الشهر مرة مثلا ، وأن قلدر نوزتهم كذا جاز ، كما لو شرط شيء معلوم فيجوز .

(أو لم يُعَيَّنْ) بالبناء للمفعول (في الأرض) المكثرة (بناءً) نائب فاعل يعين ، أي حيث اكترت للبناء فيها (أو غرس) إذا اكترت للغرس (وبعضه) ، أي والحال أن بعض البناء أو الغرس (أغرس) من بعض (ولا عُرِفَ) بينهم يصار إليه ، فلا يجوز ، ويفسخ للجهالة ، فإن بين نوع البناء أو ما يبني فيها من دار أو معصرة أو رعي وكذا الغرس ، جاز . كما لو جرى عرف بشيء معين .

• (و) لا كراه وكيل وإن مَقْصُودًا أرضَ أودارَ أو دابة موكلة بمحابة أو بمرص: أي فلا يجوز ويسخ؛ لأن العادة كراه ما ذكر بالنقد بكراه المثل فلمصلحة الفسخ إن لم يفت ولا رجوع على الوكيل بالمحابة وكراه المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجوع على المشتري ولا رجوع له على الوكيل : ومثل الوكيل ناظر الوقف والرعي

ما سكن المَكْتَرَى والمكْتَرَى قيمة ما رم أو طين من عنده .

قوله : [ولذا لو علم عددهم] إلخ : أي فيجوز بتلك القيود الثلاثة علم عددهم وقدر دخيل وقدر نوزتهم .

قوله : [كما لو شرط شيء معلوم] : أي من المرات في كل شهر أو من التوبة .
قوله : [أو لم يعين] إلخ : يعني أنه لا يجوز أن يستأجر أرضاً على أن يعمل فيها ما شاء من بناء أو غرس من غير تعيين واحد منهما أو تعيينه ولا يبين نزعها والحال أن بعض ذلك أغرس من بعضه وليس هناك عرف فباً يفعل في المكثرة وظاهر كلامه المنع . ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز حينئذ لأنه داخل على الأضر .

قوله : [فلا يجوز ويفسخ للجهالة] إلخ : الذي يفيد كلام التوضيح أن ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الإجمال لكن يمنع المكترى من فعل ما فيه ضرر وغير ابن القاسم يقول بعلم الجواز والفساد كما قال الشارح . فبهذا تعلم أن الشارح مثنى على غير مذهب ابن القاسم .

قوله : [ومثل الوكيل ناظر الوقف] : أي فإذا جاني الناظر في الكراه خير المستحقون في الإجازة والرد إن لم يفت الكراه . فإن فات كان للمستحقين الرجوع

بجامع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه .

(و) لا (انتقلُ مشترٍ) لدابة يركبها أو يعمل عليها (بللدٍ) آخر غير المعقود عليه إذ لا يجوز المخالفة في المسافة (وإنْ ساوتْ) المعقود عليه في السهولة أو الصعوبة أو المساحة . لأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كعملو وضاصب في طريق دون أخرى — وقد يكون العدو لخصوص رب الدابة — ولذا قيل بالمنع للدين وهو الأظهر (إلا بإذنٍ) من ربها . وتقدم جواز الحمل المساوي وإن لم يأذن . والفرق ما علمت من أن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض .

(وضَمِينٌ) إذا انتقل بلا إذن (إنْ عَطِيَتْ) الدابة ولو بسماوى لأنه صار كالغاصب .

(كَانَ أَكْرَى) المكترى ما اكتراه (لغير أمينٍ) فإنه يضمن ، (أو) أكرى (تُتَقَرَّرُ) منه (أو أضَرَّ) في الحمل . فإنه يضمن ، ومن الأضرَّ: حمل المرأة

على الناظر بالخبايا إن كان ملياً ولا رجوع له على المكترى ، فإن كان الناظر معلماً رجح المستحقين على المكترى ولا رجوع له على الناظر ، وأما إن أكرى الناظر بغير عاباة فإن كان بأجر المثل فلا يفسخ كراهه ولو بزيادة زادها شخص على المشتري ، وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراهه ولو بزيادة زادها عليه شخص آخر أجرة المثل ولا فلا يفسخ وهذا معنى قولهم الزيادة في الوقف مقبولة ، وما قيل في ناظر الوقف يقال في الرضى .

قوله : [أو الصعوبة أو المساحة] : أى في المهابين بمعنى الواو . والمعنى لا يجوز وإن تساوت في كل الأوصاف .

قوله : [ولذا قيل بالمنع] : أى لأجل هذا التعليل .

قوله : [ولو بسماوى] : أى هذا إذا كان عطبها بفعاله عمداً أو خطأ ، بل ولو كان بسماوى .

قوله : [فإنه يضمن] : أى ولو كان نفس المكترى غير أمين إذ قد يدعى ربها أن الأول يراعى حقه ويحفظ مناعه بخلاف الثاني .

قوله : [أو أضَرَّ في الحمل] : أى ولو كان دونه في النقل بأن كان من عادته حقر الدواب .

قوله : [ومن الأضرَّ حمل المرأة] : أى فإذا اكترى الدابة على أن يركبها بلغه السالك — داي

بالنسبة للرجل . ولربها اتباع الثاني إذا علم بتعدى الأول ولو عطبت بسيارى ، وكذا إذا لم يعلم حيث تعمد الجناية . وفي الخطأ قولان : قيل : له اتباعه ، وهو الأظهر . وقيل : يتبع الأول فقط كالسيارى .

والحاصل : أن الدابة إذا تلفت عند الثاني فلما عمداً أو خطأ أو بسيارى ، وفي كل : إما أن يعلم بتعدى الأول أو يعلم بأنه مكتر فقط أو يظن أنه المالك ، فهذه تسعة . فإن علم بتعدى الأول ضمن مطلقاً حتى السيارى لأنه كالغاصب . وإن لم يعلم بالتعدى ضمن العمد ، وكذا الخطأ على أحد القولين لا السيارى ، لكن إذا علم بأنه مكتر فقط فلربها اتباعه حيث أعدم الأول ، ثم يرجع على الأول إن أيسر ، وإن ظن أنه المالك فليس لربها اتباعه . وقد علمت من هذا الحاصل حكم مفهوم لغير أمين إلخ . (أو زاد) المكترى (في المسافة) المشترطة (ولو ميلاً) فإنه يضمن والبراد أن الزيادة في المسافة تجب الضمان ولو كانت قليلة ليس الشأن العطب يمثلها ، قال أبو الحسن : وأما مثل ما يمدل الناس إليه في المرحلة فلا ضمان فيه .

(أو) زاد في الحمل (حَمَلًا) بفتح الحاء بمعنى محمول (تَعَطَّبُ بِهِ وَعَطِيبَتُ) في المسألتين ، أى في زيادة المسافة مطلقاً وفي زيادة ما تعطب به في الحمل ، فإنه يضمن : أى أن ربها يخيّر بين أخذ كراء ما زاد مع الكراء الأول وأخذ

بنفسه فحمل عليها زوجته مثلاً فإنه يضمن إن عطبت ظاهره ولو كانت المرأة أخف منه . قوله : [ولربها اتباع الثاني] : أى وإذا اكترى المكترى لغير أمين أو لأضرر كان لربها اتباع الثاني بقيمتها إذا تأنست ، وبارش عيها إذا تعيبت وله البقاء على اتباع الأول .

قوله : [إذا علم] إلخ : أى بأن علم الثاني أن الأول يعطيها له بغير إذن ربها . قوله : [وكذا إذا لم يعلم] : أى بأن ظن أنه مالك لها أو مكتر فقط . قوله : [لكن إذا علم بأنه مكتر فقط] : أى من غير علم بالتعدى في إعطائها له ، إنما كان لربها اتباعه في هذه الحالة حيث أعدم الأول ، لأن عنده نوع تفريط . بخلاف ما إذا ظن أنه المالك فليس عنده تفريط . قوله : [أى في زيادة المسافة مطلقاً] : أى قليلة أو كثيرة . فواء : [أى أن ربها يخيّر] : أى في المسائل الثلاث .

قيمتها يوم التعلّى . فإن أخذ قيمتها فلا كراء له .

(وإلا) بأن لم تعطب في المسألتين أو زاد في الحمل ما لا تعطب به ، وعطبت (فالكراء) : أى كراء الزيادة مع الأول ، ولا يخير ربه .

(ولك) إذا اكترت دابة لحمل أو ركوب (فسسخ) كراء دابة (عَضُوض) : أى تمض من قرب منه لأنه عيب وليس المراد المبالغة في العض (أو جموح) : أى

قوله : [فإن أخذ قيمتها فلا كراء له] : أى فلا شيء له من كراء أصل ولا زائد إن زاد في الحمل من أول المسافة ، فإن زاد أثناءها خير بين أخذ قيمتها يوم التعلّى مع كراء ما قبل الزيادة وبين الكراء الأول والزيادة ، وأما زيادة المسافة فإن اختار القيمة فله كراء أصل المسافة الأولى لأن الضمان يوم التعلّى وهو طار بعد المسافة الأولى فهي على ملك ربه في تلك الحالة .

قوله : [بأن لم تعطب في المسألتين] : أى مسألة المسافة مطلقاً ومسألة الحمل فهذه ثلاث صور ، وقوله أو زاد في الحمل ما لا تعطب به وعطبت صورة رابعة وأولى في الحكم إذا سلمت فهذه الخمس ليس لصاحبها إلا كراء الزائد مع الأول فتحصل أن الصور ثمان يخير بين القيمة وكراء الزائد في الثلاثة الأول وكراء الزائد مع الأصل في تلك الخمس .

● تشبيه : يخير المكري أيضاً فيما إذا حبسها المكري بعد مدة الإجارة زمنًا كثيراً حتى تغير سوقها بيعاً أو كراء بين كراء الزائد الذى حبسها فيه أو قيمتها يوم التعلّى مع الكراء الأول ، ومفهوم قولنا كثيراً أنه لو حبسها يسيراً كالأيومين فليس له إلا كراء الزائد .

قوله : [فسسخ كراء دابة عضوض] : المراد أنه طلع على كونها عضوضاً بعد العقد .

قوله : [من قرب منه] : ذكر باعتبار الوصف بعضوض .

قوله : [وليس المراد المبالغة في العض] : أى بل المراد النسبة ، ويصح بقاء المبالغة على ظاهرهما باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأناً لها ، وأما لو وقع العض فلتة في العمر مثلاً فليس يعيب قطعاً .

عسرة الاتقياد . تعرف بالحرثون (أو أعشى) لا يبصر ليلاً (أو ما دبره فاحش) يضر بسيورها أو براكبها ولو بشدة رائحته، بخلاف اليسير الذي لا يضر فلا فسخ به .
 • (والسنة) في كراه أرض الزراعة تكون (في أرض التيل والمطر بالحصاد) :
 فن اكترى فدائنًا ليزرعه أيام نزول المطر أو أيام ذهاب التيل سنة فزرعه ، فتتهى الأجل الحصاد ولو كانت المدة أربعة أشهر أو أقل . وللمراد بالحصاد : أخذ الزرع منها ؛ فيشمل الرعي . فلن كان الزرع يخلف كالبرسيم فيأخر بطن .
 (وفي) أرض (السقي) من العين والآبار (بالشهور) اثني عشر شهراً من يوم العقد ، فلن تمت السنة وله فيها زرع أخضر ، لزم رب الأرض لبقاؤه لحصاده وعلى المكترى كراه مثل الزائد على السنة بما تقوله أهل المعرفة .
 • (ولزوم الكراه) : أى كراه أرض الزراعة (بالتمسك) من الزرع وإن لم يزرع ،

قوله : [أو أعشى لا يبصر ليلاً] : أى وسواء اكتراه ليسر به ليلاً أو نهراً أو فيهما فيثبت له الخيار على كل حال ، إما أن يرد أو يتأسك بجميع الكراه المسمى ، كما أن عليه جميع الكراه إذا اكتراه ليسر به ليلاً ونهراً ولم يسر به إلا نهراً ، وما في (عب) من أنه إذا علم به وتماسك يحط عنه أرض العيب فهو بخلاف النقل كما في (بن) نعم إذا لم يطلع المكترى على كونه أعشى إلا بعد انقضاء المسافة المستأجرة عليها فإنه يحط عنه من الأجرة بحسبه كما في المجموع .
 قوله : [أو ما دبره فاحش] : الدبر بفتحيتين جرح في الظهر كما قال الأعرابي :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من ثقب ولا دبر

قوله : [بما تقوله أهل المعرفة] : أى ولا يعتبر الكراه بالنظر للسنة الماضية ، بل ينظر له في حد ذاته إذ قد يكون أغلى أو أرخص وهذا قول سحنين . وقال ابن يونس : يلزمه أجرة ما زاد على السنة على حسب ما اكترى به فيها ، وذلك بأن يقوم كراه الزيادة فإذا قيل دينار قيل وما قيمة السنة كلها ، فإذا قيل خمسة فقد وقع للزيادة مثل كراه خمس الثمن فيكون عليه الكراه المسمى ومثل خمسة .
 قوله : [وإن لم يزرع] : أى ففى تمكن من المنفعة سواء استعمل أو عطل كما إذا

مالم يكن المانع له من الزرع أكل دود أو فأر له إبان الزرع فلا يلزمه الكراء .
ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن : (وإن قَسَدَ الزرعُ بالمانعة) لا دخل للأرض فيها ، كجراد وجليد ويرد وجيش وغاصب وعدم نبات بذر . بخلاف المالم فيه دخل كالدود كما يأتي .

(أو غَرَقَ بعد) فوات (الإبان) : أى وقت الحرث فإنه يلزمه الكراء وسيأتى مفهوم بعد الإبان (أو لم يَتَزَع) : المكترى (لعدم بذر) : فليزمه الكراء ، ولا يعبر بعدمه لتمكنه من إيجارها لغيره . ولذا لو علم البذر من الحقل لسقطت الأجرة لعدم العذر .

(أو سَجِنَ) عطف على : « علم » ، أى أولم يزرع لسجن فليزمه الكراء ، سجن ظلمًا أو لا ، مالم يقصد من سجنه منعه به عن الزرع . وإلا فالكراء على من

بوز الأرض لزمه الكراء والتمكن من منفعة أرض التيل ببريها واتكشافها ومن منفعة أرض المطر باستغناء الزرع عن الماء وليس المراد التمكن من التصرف كما قال الأصل و (عب) ولغرضي لأنه كان متمكنًا منه حين العقد قاله المسائى كلها فى (بن) .

قوله : [مالم يكن المانع له من الزرع أكل دود] إلخ : أى وكذا لو كان المانع له من التمكن فتنة أو خوفًا من غاصب لا تناله الأحكام .

• تنبيه : إذا تنازعا فى التمكن وعدمه كان القول قول المكترى بيمين أنه لم يتمكن إن أقر المكترى بالتمكن لكن ادعى أنه منعه مانع بعد ذلك فالقول للمكترى وعلى المكترى إثبات المانع لأن الأصل عدمه .

قوله : [ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن وإن فسد] إلخ : هكذا نسخة المؤلف وقد أسقط لفظ بقوله .

قوله : [أى وقت الحرث] : أى وسواء حصل الغرق بعد الحرث أو قبله وإنما لزمه الكراء فى هذه الحالة لأن ذلك الفرق بمنزلة الجراد الطائر على الزرع .

قوله : [وسيأتى مفهوم بعد الإبان] : أى فى قوله أو غرق قبل الإبان .

قوله : [ولذا لو علم البذر] إلخ : أى عدمه ملكًا وتسلفًا حتى من البلد المجاور لهم .

قوله : [مالم يقصد من سجنه] إلخ : ويعلم قصده بقريئة أو بقول .

سجنه كما لو أكرهه على علمه .

(بخلاف تَلَكَّهَ) : أى الزرع (باقّة الأرض) أى الناشئة منها (كدُوْدِها أو فأريها أو عطّش) فى أرض المطر لعدم نزوله عليه كعدم الرى فى النيل (أو غرق) للأرض (قبل الإنبات واستمر) الفرق عليها حتى فات وقت ما تراه له فلا يلزمه الكراه (ولو عطّش البعض) دون البعض (أو غرق) البعض واستمر دون البعض (فلكل حكمه) : وهو أن ما عطش أو لم يرو أو غرق قبل الإنبات واستمر فلا كراه له ، وما لم يعطش ولم يغرق فعليه فيه الكراه .

• (ولو جرّ السيل) أو النيل (حبّاً) بئر فى أرض (أو) جر (زرعاً) نبت فى أرض المالكها أو مالك منفعتها (لأرض) أخرى (غلبتها) : أى فالحب المجرور أو الزرع لرب الأرض المجرور إليها ، لا لربه ؛ لأنه لما انجر إلى أرض غير أرضه قهراً عنه كان ضائعاً فثبت لمن نبت فى أرضه ، ولا شيء عليه لربه من مثل ولا قيمة .

• (ولا يُجْبَرُ مؤجراً) لدار أو غيرها (على إصلاح) للمكترى منه إذا

قوله : [فلكل حكمه] : أى ما لم يكن الباقى قليلاً بالنسبة للتالف كخمسة أفلدة من مائة إذا كانت مفرقة الفدادين فلا أجرة لها لأنها كالحالك ، وقيل لا يلزمه لها أجرة مطلقاً وإن كانت غير مفرقة كما يؤخذ من الحاشية ، ومثل عطش البعض باقى آفات الأرض التى تمنع الكراه .

قوله : [ولو جرّ السيل] : مثل ذلك ما إذا انتثر للمكترى أرضاً حب من زرعته فى تلك الأرض زمن الحصاد فنبت فيها فى العام القابل فلا يكون لصاحبه ، بل لرب الأرض لإعراض ربه عنه بانقضاء مدته ، ولذا لو بقيت مدة الكراه كان الزرع له . وأما لو بذر فى الأرض التى اكتراها فلم ينبت فى سنته بل فى قابل كان لربه وعليه كراه الأرض . كما أن عليه كراه العام الماضى إن كان عدم النبات لغير عطش ونحوه ولا فلا كما تقدم .

قوله : [أو الزرع لرب الأرض المجرور إليها] : أى وهو مالك ذاتها أو منفعتها .

قوله : [ولا يجبر مؤجراً] : أخذ بعض الأشياخ من هذه المسألة أنه لا يجبر من له خبرة فى جوار شخص يحصل له منها ضرر على عمارتها ولا على بيعها ويقال

حصل في الدار أو الحانوت أو الحمام أو البئر المكثرة خلل (مطلقاً) كان يمكن معه الانتفاع أم لا ، يضر بالمكثري أم لا . باتفاق في الكثير المضر ، وعلى مله ابن القاسم في السير . فالخلاف إنما هو في السير ولو مضرًا .

(و) إذا لم يغير المكري على الإصلاح فإذا لم يصلح (خير الساكن) بين الفسخ والإبقاء (في) حدوث خلل (مُضِرٍّ) ولو مع نقص منافع ، كهطل : أي تتابع المطر من السقف للخلل الحادث به ، وكهلم سائر أو بيت من بيوتها أو الباذهنج .

(فإن بقيَ فالكرام) كله لازم له . وفهوم : مضر ، أنه إذا كان لا يضر فلا خيار له ويلزمه السكنى . إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر ، كسقوط بعض شرفات البيت ونحوه مما لا يعنى به عادة . وإن كان ينقص من الكراء حط عنه بقدره وإن قل ، كسقوط تجصيصها أو ذهاب بلاطها أو هدم بيت من بيوتها وكان لا يضر وسقوط شرفاتها مع تنقيصه من الكراء . فإن أصحح المكثري بلا إذن كان متبرعاً لا شيء له في الأقسام الثلاثة . فإن انقضت المدة غير

له ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان على ربه إن حصل بسببها تلف ؛ وبه أفتى الشيخ سالم السنهوري وأفتى بعضهم بلزوم رب الخربة بما يلحق الضرر من عمارة أو بيع ، وهذا هو الذي ارتضاه شيخ مشايخنا العلوي .

قوله : [وعلى منهب ابن القاسم في السير] : أي وأما ابن حبيب فيقول : يغير المكري على الإصلاح فيها قال ابن عبد السلام وبه العمل .

قوله : [أو الباذهنج] : أي وهو المسمى بالملقف .

قوله : [فالكرام كله لازم له] : أي لأن خيره تنفى ضرره .

قوله : [بعض شرفات البيت] : الشين مضمومة والراء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة .

قوله : [كان متبرعاً] ألغ : هذا إذا كان العقار ملكاً وأما من استأجر وقفاً يحتاج لإصلاح فأصلحه المكثري بغير إذن ناظره فإنه يأخذ قيمة بنائه قائماً لقيمه عنه بواجب الوقف على الناظر لا لأجل المستأجر فالجواب لحق الله لا لنصرته الساكن .

قوله : [في الأقسام الثلاثة] : أي وهي المضر وغير المضر ولا ينقص الكراء وغير المضر وينقص .

رب الدار بين دفع قيمته منقوضاً أو أمره بنقضه كالفاسب ، بخلاف ما لو أذن فله قيمته قائماً إذا لم يتكلم بها : عمر وما صرفته فعلى ، فيلزمه جميع ما صرفه . وقولنا : « وخير الساكن في مضره » : أى إذا لم يصلح المجر كما قلنا ، فإن أصلح له قبل خروجه لم يكن له خيار ، بل يبيع على السكنى بقية المدة ، وهو معنى قوله رضى الله عنه : بخلاف ساكن أصلح له بقية المدة قبل خروجه . ومفهوم قوله : قبل خروجه أنه لو أصلح له بعد أن خرج ، فلا يلزمه الفود لها حتى تنقضى المدة .

• (والقول) عند التنازع بين الأجير ومستأجره (للأجير أنه أوصل ما أرسل به) مما استوجر على إيصاله من كتاب أو غيره يمينته إن أشبه ، بأن كان الأمد يبلغ في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين . فإن لم يطف حلف المستأجر ولا أجرة له ، وإن كان يضمن إذا أنكر المرسل إليه الوصول إليه ؛ لأن الكلام هنا في استحقاق الأجرة لا في الضمان ، فلا ينافى ما تقدم في الوديعة من الضمان .

قوله : [بل يجبر على السكنى] : أى حيث كانت وجيبة أو نقد كراءها وإلا فلا يجبر مطلقاً .

قوله : [حتى تنقضى المدة] : حتى غائية بمعنى « إلى » مفرع على المنقضى .

• تنبيه : إن غارت عين المكبرى لأرض زراعة سنتين بعد زرعها وأبى المكبرى من التعمير أنفقت أيها المكبرى أجرة ستة ليم زرعك في تلك السنة ويلزم المكبرى ما أنفقت لأنك قمت عنه برأجب ، فلو كان لا يصلحها إلا أكثر من أجرة ستة وأبى ربها من الإصلاح ومن الإذن فأنفق المكبرى كان متبرعاً بالزائد ، فإن أبى من الإنفاق أيضاً كان له ذلك ولا يلزمه الكراء لأن هلاك الزرع من العطش كلها في الأصل .

قوله : [فإن لم يحلف] : راجع لقوله يمينته .

قوله : [حلف المستأجر] : أى إن حقق عليه الدعى وإلا فلا يمين ولا أجرة .

قوله : [لا في نفى الضمان] : أى ضمان الشيء المستأجر عليه .

قوله : [فلا ينافى ما تقدم في الوديعة من الضمان] : قال خليل في الوديعة عاطفياً على ما فيه الضمان أو المرسل إليه المنكر ولا بينة . وقال في الوكالة : وضمن إن أبض الدين ولم يشهد قال شراحه ومثل الدين غيره .

(أو أنه استصنع) أى : والقول للأجير إذا كان صانعاً ودفع له شيء له فيه صنعته كخياط دفع له ثوب فخاطه وادّعى أنه دفع له ليصنعه ، وقال ربه : بل دفعته لك وديعة عنك ؛ لأن الشأن فيما يدفع للصانع — الاستصناع والإبداع نادر — فيلزم ربه الأجرة .

(أو أنه على الصفة) : التى قُلِّمَتْ لى عليها ، وقال ربه : بل ذكرت لك صفة أخرى ؛ فالقول للأجير كخياط وصباغ ونجار ونحوهم (إن أشبه) الأجير فى دعواه ، فإن لم يشبهه حلف ربه وثبت له الخيار فى أخذه ودفع أجرة المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصنوع ، فإن نكل اشتركا ؛ هذا بقيمة ثوبه مثلا غير مصبوغ وهذا بقيمة صبغه . فقول له أو أنه على الصفة ، معناه أنهما اتفقا على الاستصناع واختلفا صفتها . وكذا القول للأجير فى قدر الأجرة إن أشبهَ يمينه ، أشبه ربه أم لا . فإن افترد ربه باليمين ، فالقول له يمينه ، فإن لم يشبهها حلفا ، وكان للأجير أجرة مثله . كان نكلا ممّا وقضى للحالف على التاكل ، وهذا إذا كان المصنوع تحت يد الصانع ، فإن حازه ربه ، أو كان الصانع إنما يصنعه فى بيت ربه . ولا يمكنه من الخروج به ، أو كالبئساء ، فالقول فى قدر الأجرة لربه إذا لم ينفرد الصانع بالشبه ، ولا فالقول له . (لا فى ردّه) : أى المصنوع لربه (وهو مما يُعْتَابَرُ عليه) . كالتوب والحلى :

قوله : [إن أشبه] : أى بالنسبة للمالك فى استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشريف أو أزرق لنصرانى فلا يقبل دعوى شريف أنه أمره بصبغه أزرق ليهديه لنصرانى ، ولا دعوى نصرانى أنه أمره بصبغه أخضر ليهديه لشريف ، وكل هذا ما لم يتم قرينة قوية تؤيد قول المالك .

وقوله : [إن أشبه] : راجع للفروع الثلاثة فحلخه من الأولين لدلالة الثالث عليه كما يستفاد من الشارح .

قوله : [وكذا القول] إلخ : زيادة من الشارح على المتن .

قوله : [كان نكلا ممّا] : أى ففيه أجرة المثل .

قوله : [وهذا إذا كان المصنوع] إلخ : تنقيح للتفصيل المتقدم فى التنازع فى قدر الأجرة .

قوله : [لا فى رده] : حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصنوع لربه وأنكر

أى فليس القول قول الصانع إنه رده لربه ، بل القول لربه يمينته . وأما ما لا يقاب عليه — كدابة دفعها ربه لمن يعلمها بأجر وادعى ردها — فالقول للأجير فى ردها .

● ولا كان لهم مسائل من الإجارة تشبه البعالة ، من حيث إنه لا يستحق فيها الأجير أجرته إلا بنجام العمل به عليها بقوله :

(والأصح) الذى هو قول ابن القاسم وروايته فى المدونة عن مالك (أن كبراً السفن) ، إنما يستحق (بالبلاغ) إلى المحل المشترط : أى مع إمكان إخراج ما فيها فإن غرق فى الأثناء أو بعد البلاغ قبل التمكن من إخراج ما فيها فلا أجرة لربه وهى إجارة لازمة بالعقد لا جمالة .

ربه أخذه كان القول قول ربه ، سواء كان الصانع قبضه ببينة أو بغيرها ، وهذا إذا كان المصنوع مما يقاب عليه ، والفرق بين ما هنا وبين الوديعة أن المودع بالفتح قبض الوديعة على غير وجه الضمان والصانع قبض ما فيه صنعته ويقاب عليه على وجه الضمان .

قوله : [فالقول للأجير فى ردها] : أى إلا أن يكون قبضها ببينة مقصورة للتوثيق وإلا فلا يقبل دعواه رداً ولا تلفاً .

● تنبيه : إن ادعى الصانع الاستصناع كصبغ صبيغ الثوب وقال ربه سرق منى ، فإن أراد ربه أخذه دفع قيمة الصبيغ بعد حلفه أنه ما استصنعه إن زادت دعوى الصانع على قيمة الصبيغ وإلا أخذه بلا يمين ودفع للصانع ما ادعاه من الأجرة وإن اختار تغريمه قيمة الثوب ، فإن دفع الصانع قيمته أبيض يوم الحكم على الأظهر فلا يمين على واحد منهما ، وإن امتنع من دفعها حلفاً وبدئ الصانع وقيل يبدأ ربه واشتركا إن حلفا أو نكلا وفضى للحالف على التناكل بخلاف ما لو اختلفا فى لت السوق فقال اللات : أمرتني أن أئته بخمسة أطلال من صمن ، وقال ربه : ما أمرتك بشئ أصلاً بل سرق منى أو غصب فلا يلحان ولا يشركان ، بل يقال لربه ادفع له قيمة ما ادعاه فإن أبى قيل للات ادفع له مثل السوق غير ملتوت كلنا فى الأصل .

قوله : [وهى إجارة لازمة بالعقد لا جمالة] : أى ما لم يصرح عند العقد بالجمالة وإلا كانت جمالة غير لازمة ولها حكم يخصها كما يأتى .

(إلا أن يتم العمل غيره) : أى غير الأول . فإذا عطيت فى أثناء الطريق ، فجاهد رب سفينة أخرى فحمل ما فيها إلى المثل المقصود بأجرة كثيرة أو قليلة (فلاؤكر) الذى غرقت سفينته (بحسب كبرائه) لا بحسب الكراه الثانى . فإن فرق بعض ما فيها ونجا البعض فحملة غيره إلى المثل فلا كراه لما فرق ، وإنما له كراه ما بقى إلى المثل الفرق على حسب الكراه الأول لا بنسبة الثانى . وهذا فيما إذا لم يعقد على الجمالة وهى غير لازمة كما يأتى ، فإن عقدا عليها ، كما لو قال : إن حملت متاعى هذا أو : كل من حملة إلى القاهرة فله كلنا ، فحملة إنسان فى سفينته ففرقت فحملة غيره بكرامه أو جعل فله بحساب الثانى كما يأتى فى الجمالة . وسيأتى أيضاً أن ما جاز جمالة جاز إجارة ولا عكس .

(كمشكارتية طيب على البر) فلا يستحق الأجرة إلا بمصوبه ، فإن ترك قبل البره فلا شيء له ، إلا أن يتم غيره فله بحساب كراه الأول ، فإن لم يعمل الأجرة على البره فله بحساب ما عمل .
(و) مشاركة (معلمكم على حفظ قرآن) كلاً أو بعضاً ، فلا أجرة له إلا بالحفظ .

قوله : [فإذا عطيت فى أثناء الطريق] : المراد منعها من السفر مانع قهوى ، وأما لو أخرج ما فى السفينة باختياره فأكرى ربه عليه فلا شيء للأول من الأجر ، كما أنه لو خرج الراكب فى السفينة قبل البلاغ باختياره لزمه جميع الأجر وسيأتى لإيضاحه فى الشارح .

قوله : [بحسب كراهه] إلخ : أى كما إذا كان كراه الأول عشرة وغرقت فى نصف الطريق فاستأجر عليها بعشرين فليس للأول إلا خمسة ، ولو كان له بنسبة الثانى لكان له عشرون .

قوله : [فله بحساب الثانى كما يأتى فى الجمالة] : أى فى قوله إلا أن يتم غيره فبنسبة الثانى .

قوله : [وسيأتى أيضاً أن ما جاز جمالة] إلخ : أى فى قوله وكل ما جاز فيه الجمل جازت فيه الإجارة ولا عكس .

قوله : [فله بحساب ما عمل] : أى وإن لم يحصل بره به ولا بغيره .

قوله : [فلا أجرة له إلا بالحفظ] : أى فإن لم يعمل الأجرة على الحفظ ، بل على

وكلما علم صنعة : على أنه إن تعلمها فاعلم كذا .

(و) مشاركة (حافر يثر على استخراج الماء) فلا يستحق الحافر أجره إلا بالتام واعترض هذا الفرع ابن عبد السلام : بأنه من الجمالة لا من الإجارة ، ويجب : بأنه يمكن جملة من الإجارة إذا كان بأرض مملوكة ودخلا على الإجارة .

• (وإن قُطِرَ) رب الأمتة (بعد البلاغ) : أى بلاغ السفينة للمحل المقصود (فى إخراج ما فيها) : أى السفينة من الأمتة (فتكلفت) ما فيها بفرق أو غيره (فالكيراة) لازم لربها (كأن أخرج) ما فيها (فى الأثناء) : أى فى أثناء الطريق أى أخرجه ربه اختياراً منه (لغير علة) تقتضى الإخراج : أى لغير علة حدثت بالسفينة من فرق أو عطب أو غصب لها ، فيلزم ربه جميع الكراء لأنه عقد لازم .

• (وجاز إن خيف) عليها (الفرق طرَحُ ما به) : أى فعل ما فى طرحه منها (النجاة) من الفرق (غير آدمى) . وأما الأدنى فلا يجوز طرحه ولو عبداً أو كافراً فلا يجوز طرح ذى نجاة مسلم ولا طرح عبد لنجاة حر .

• (وبدئ) فى الطرح (بما ثَقُلَ) : كالحديد والرصاص ، وبدئ منه بما قل

التعليم كان له الأجر بحساب ما عمله حصل حفظ أم لا .

قوله : [ويجب بأنه يمكن] إلخ : أى لما يأتى من أن كل ما جازت فيه الجمالة . جازت فيه الإجارة .

قوله : [فيلزم ربه جميع الكراء] إلخ : لا فرق فى هذا بين كون العقد جمالة أو إجارة .

قوله : [ما به] : أى فعل ما به النجاة من طرح أو غيره ، ومراعاة بالجواز الإذن الصافى بالوجوب ، لأن هذا الأمر واجب إذا تحقق العطب بالترك .

قوله : [وأما الأدنى فلا يجوز طرحه] : أى خلافاً للخمى القاتل يجوز طرح الآمين بالقرعة لأن هذا كالتلحق للإجماع لأنه لا يجوز إماتة أحد من الآمين لنجاة غيره .

قوله : [وبدئ فى الطرح بما ثقل] إلخ : أى وجوباً لأجل المحافظة على المال لأنه يجب المحافظة بقدر الإمكان .

ثمنه كالحجر (أو عَظْمٌ جِرْمُهُ) وإن لم يثقل : كالتين والكتان والقطن .

(وَوُزَعَ) ما طرح (على مال التجارة فقط) : أى دون غيره ؛ كغرش الإنسان وغطائه وزاده مما ليس فى التجارة فيه مندخل (طَرَحَ) مال التجارة (أو لا بقيمته) أى بقيمة المطروح متعلق بوزع (يوم التَّلَفِ) : متعلق بقيمته ، فيقال : ما قيمة المطروح يوم طرحه ؟ فإذا قيل : مائة ، وما قيمة ما لم يطرح ؟ فإذا قيل مائتان ، فصار قيمة الجميع ثلثمائة فقد ضاع ثلث المال ، فيرجع على من لم يطرح ماله بثلث قيمته . ولو قيل بعكس ما تقدم رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين ؛ ولو كان اثنان لأحدهما ما يساوى ثلثمائة وللثاني ما يساوى سائة ، وطرح من الأول ما يساوى مائة ومن الثاني ما يساوى مائتين ، فلا رجوع لأحدهما على الآخر ؛ لأن ما طرح ثلث الجميع وحل كل ثلث ما بيده ، وقد حصل . ولو كان الطرح بالعكس ، بأن طرح لدى السائة ما يساوى مائة ولدى الثلثائة ما يساوى مائتين ، لرجع على نى السائة بمائة .

قوله : [جرمه] : بكسر الجيم أى جسمه .

وقوله : [وإن لم يثقل] : أى لأن عظم الشيء يكون سبباً فى الفرق .

قوله : [ووزع ما طرح على مال التجارة] : أى إن كان فيها مال تجارة وغيره ، وأما إذا لم يكن فيها مال تجارة وإنما فيها ذوات الأدميين وغطاؤهم ووطائهم فيوزع الغطاء والوطاء ويوزع على باقى أموالهم على الظاهر .

قوله : [فى التجارة فيه مندخل] : هكنا نسخة المؤلف والكلام فيها على التقديم والتأخير والأصل مما ليس فيه مندخل فى شأن التجارة .

قوله : [طرح مال التجارة] : هكذا لفظ المتن والشارح فى نسخة المؤلف ولعل المتن سقط منه ما والأصل ما طرح وسقط من الشارح من الأصل ووزع على مال التجارة فقط ما طرح من مال التجارة أولاً ، وبعد ذلك فلا مفهوم لمال التجارة بل يوزع على مال التجارة ما طرح للتجارة كان من مال التجارة أو غيره فتأمل .

قوله : [ولو قيل بعكس ما تقدم] : أى بأن قيل قيمة المطروح مائتان وقيمة ما لم يطرح مائة .

قوله : [رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين] : أى فيصير الباقي لكل ثلث ماله .

(وَلَقَدْ كُنُّ) عند التنازع (لَيْسَنَ طَرِحَ مَتَاعَهُ فَيَا بُشَيْرَةُ) يمينه ، فإن لم يشبهه فقول غيره .
ولو وجد إنسان ما طرح ، فهل يملكه ؟ لأنه بطرحه زال ملك ربه عنه ، أو لقطة يردّ له إن علم ؟ وهو الأصح .

قوله : [وهو الأصح] : أي لأن الطرح أمر قهري فليس صاحبه معزوماً عنه اختياراً .

فصل في الجمالة

• الجمالة في العرف : (التزامُ أَهْلِ الإِجَارَةِ) : وهو المتأمل لعقدِها ؛ وهو العاقل .
(عَوَضًا عِلْمٌ) : خرج المجهول ، فلا يصح جمالة ولا إجارة ؛ كالبيع ،

فصل :

أفردته عن الإجارة لاختصاصه ببعض أحكام . والجمالة بفتح الجيم وكسرها وضمتها ما يجعل على العمل وهو رخصة فهو أصل منفرد لا يقاس عليه ، وقد أنكره جماعة من العلماء ورأوا أنه من الغرر والخطر ؛ وردَّ عليهم بوروده في قوله تعالى : (وَلَيْمَنَّ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) ^(١) مع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين : « من قتل قتيلًا فله سلبه » .
قوله : [في العرف] : أى وأما في اللغة فهو المال المجهول .
قوله : [التزام أهل الإجارة] : قد تقدم أنه أحال عاقله الإجارة على البيع وأحال الجعل هنا على الإجارة ؛ لأن الجعل للإجارة أقرب . وأشار إلى أن الأصل في بيع المنافع الإجارة والجعل تابع لها .

قوله : [وهو العاقل] : أى المكلف الرشيد الطائع ، وهذا شرط في لزوم لدافع العوض . وأما أصل الصحة فيتعقّف على التمييز وتقدم ذلك في باب الإجارة وكفى بشرط الجاعل عن شرط المجهول له لأن ما كان شرطاً في الجاعل كان شرطاً في المجهول له فاكفى بأحد المتعاقدين ، وإلا لقال عوضاً وعملاً ليكون قوله التزام إلغ شرطاً في المجهول له أيضاً .

قوله : [علم] : أى قدره وباقى صفاته التى تميزه وهذا شامل للعين وغيرها ، وإنما نص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهراً منتفعاً به مقدوراً على تسليمه للدفع توهم علم اشتراط علمه لحصول الصحة بالعوض المجهول كما لا يشترط العلم بالجاعل عليه ، بل تارة يكون مجهولاً كالأبق فلا بد في صحة الجعل

(١) سورة يوسف آية ٧٢ .

(لتحصيل أمر) من أمور؛ كإتيان بشيء وحمل وحفر؛ وخرج بذلك البيع، (يستحقه السامع) للملتزم العوض ولو لم يخاطبه (بالتمكّن) لأجل المطالب وتماحه: بتحصيل ثمرته. وخرج بذلك الإجارة. ومفهومه أنه إذا لم يتم العمل فلا يستحق شيئاً، وهو كذلك.

واستثنى من ذلك المفهوم قوله:

(إِلَّا أَنْ يُسَمِّيه غَيْرُهُ): أي بأجر قل أو أكثر بدليل قوله: (فَيَنْسَبُ إِلَى الْغَائِبِ): أي فإن أتمه غيره فلاأول من الأجر بنسبة أجر عمل العامل الثاني؛ ولو كان الثاني أكثر من الأول؛ لأن الجاعل حيثنقد قد انتفع بما عمله له الأول، مثاله: أن يجعل للأول خمسة على أن يحمل له خشبة لمكان معلوم. فحملها لنصف الطريق وتركها. فجعل لآخر عشرة على أن يوصلها لذلك المكان فأوصلها؛ فلاأول عشرة مثل الثاني لأن الثاني لما استوجر من نصف الطريق بعشرة علم أن أجرة الطريق كلها عشرون، وكان النظر أن ينظر لكراء المثل لأن رب الخشبة قد يخاف عليها الضياع وهي تساوي ألفاً فيجعل لمن يأتي بها العشرين والمائة فتأمل. وقوله: « بنسبة الثاني » أي بخلاف

على الإتيان به من علم علم مكانه كما يأتي، وتارة يكون معلوماً كالجاعلة على سفر بر فإنه يشترط فيه خيرة الأرض ومائها كلها في حاشية الأصل.

قوله: [وخرج بذلك البيع]: أي بقوله لتحصيل أمر؛ لأن التحصيل فعل من الأفعال لا ذات والبيع في اللوات.

قوله: [يستحقه السامع]: أي ولو بواسطة ولو حددت الوسائط إن ثبت أن الجاعل وقع منه ذلك، وقوله يستحقه في قوة الحصر، أي لا يستحقه إلا بالتأم.

قوله: [وهو كذلك]: أي وكان القياس أن له أجر عمله جريباً على الإجارة. ولكن جاءت السنة بعد لزوم أجرة عمل لم يتم في الجعالة، وبقيت الإجارة على حالها.

قوله: [فنسبة الثاني]: هذا الذي قاله المصنف قوله مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله.

قوله: [أن ينظر لكراء المثل]: أي كما هو قول ابن القاسم.

قوله: [وهي تساوي ألفاً]: أي والحال أن تلك الخشبة تساوي ألفاً، أي وشأن الشيء العالي إذا كان في مضيقه يكرى عليه بالأثمان الغالية فكيف يقاس عليه الكراء

السفينة بالخاسبة فيها بنسبة الكراء الأول كما تقدم لأن الكراء فيها لازم بخلاف الجماعة .

• (وركنها) : أى الجماعة أى أركانها أربعة (كالإجارة) : العاقد ، والمعقود عليه ، وبه : ما يدل من صيغة .

• (وشرطها) : أى شرط صحتها أمران :

الأول : (عدم شرط التقد) للمجعل فشرط التقد يفسدها للتردد بين السلفية والثمنية وأما تعجيله بلا شرط فلا يفسدها .

(و) الثانى : عدم شرط (تعيين الزمن) بأن شرط عدم التعيين أو سكت عنه فإن شرط تعيينه ، وإن تأتى بالآبى أو تحفر لى البر أو نحو ذلك فسد كذا فسدت ؛ لأن العامل لا يستحق للمجعل إلا بتمام العمل ، فقد ينقضى الزمن قبل التمام فيذهب عمله باطلا فقيه زيادة غرر ، مع أن الأصل فيها الغرر . وإنما أجازت لإذن الشارع بها .

الأول ؟ هذا مراد الشارع .

قوله : [بخلاف الجماعة] : أى فلما كان عقدها منحلًا من جانب العامل بعد العمل صار تركه للإتمام لإبطالاً للعقد من أصله وصار الثانى كاشفًا لما يستحقه الأول كما ذكره الشراح .

قوله : [العاقد] : أى وتحت شخصان الجماعل والمجاعل

وقوله : [والمعقود عليه] : هو تحصيل الشيء المطلوب .

وقوله : [وبه] : هو العوض .

وقوله : [من صيغة] : بيان لما يدل ولا يشترط فيها اللفظ كالإجارة .

قوله : [وشرطها] : أى الجماعة المحصورة على تلك الأركان .

قوله : [للتردد بين السلفية والثمنية] : أى والتردد بينهما من أبواب الربا لأنه سلف جر نفعًا احتمالًا .

قوله : [فإن شرط تعيينه] : أى أو كان العرف تعيينه لأن العرف كالشرط .

قوله : [لأن العامل] إلخ : تعليل لوجه الفساد .

قوله : [لإذن الشارع بها] : أى ورود النص فيها بالخصوص كما تقدم .
بلغة السالك - رابع

• (لا بشرط الترك متى شاء) : أى أن محل كون شرط تعيين الزمن مفسداً ما إذا لم يشترط العامل أن له الترك متى شاء ، فإن شرط ذلك أو شرط له ذلك لم يفسد ؛ لأنه قد رجح فيها حيث لا يصلحها من عدم تعيين الزمان : أى من حيث إنه قد صار تعيينه ملغى .

واشترط ابن رشد في نحو الآتي أن لا يكونا عالمين بمحله ، ومن علمه دون صاحبه فهو غارٌ ، فإن علم العامل فله الأقل من قيمة عمل مثله وبالمسمى ولم يشترط ذلك الخفى .

• (ولكليهما الفسخُ) قبل الشروع في العمل ؛ لأن عقدها ليس بلازم .
(ولترمت الجاعلُ فقط) دون العامل (بالشروع) في العمل . وتقدم أن الجاعل يستحقه السامع بالتمام .

(ولمن لم يسمع) قول الجاعل : من أتاني بعبثي أو بعيرى أو نحو ذلك ، فله كلنا . وهو صادق بصورتين : أن يقع من الجاعل قول بملك ولم يسمعه هذا الذى

قوله : [فإن شرط ذلك] : تأمل في هذا القيد ، فإن العامل له الحل عن نفسه مطلقاً اشترط له الحل أم لا فكيف يصح عند الشرط ويفسد عند السكوت عليه ؟ وأجاب عنه الخرشى بأن المجهول له عند علم الشرط دخل على التام ، وإن كان له الترك وحيث غفروه قوى ، وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه غير غفروه خفيف (ا هـ) .

قوله : [فله الأقل] إلخ : هنا خلاف ما قاله ابن القاسم ، إنما الذى قاله ابن القاسم أن له بقدر تبعه ، وقيل لاشئ له فإن علمه به فقط لزمه الأكثر مما سمى وجعل للمثل ، وإن علماه معاً فينبغى أن له جعل مثله نظراً لسبق الجاعل بالعداء .

قوله : [ولكليهما الفسخ] : أى الترك لأن العقد غير اللازم لا يطلق على تركه فسخ إلا بطريق التجوز ، إذ حق الفسخ إنما يستعمل في ترك الأمر اللازم والعلاقة المشابهة في الجميع .

قوله : [ولزم الجاعل] : المراد به ملتزم الجاعل لا من تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى لم يلتزم جعلاً وظاهره الزوم للجاعل بالشروع ولو فيها لا بال له .

أتى به من القائل ولا بالواسطة ، وبما إذا لم يقع منه قول أصلا . ففي الصورتين .
(جعل مثله إن اعتاده) : أى كان عادته الإتيان بالأباق أو غيرها ؛
فالمنى أن من اعتاد جلب ماضل إذا أتى بشيء منها فله جعل مثله إذا لم يسمع ربه
فإن سمعه فله ما سمى .

(ولربه) : أى الآبق مثلا (تركه له) : أى للعامل الذى شأنه طلب الضوال
إن لم يلتزم ربه له جعل المثل . فإن التزم له الجعل لزمه فله أن يتركه له سواء كانت
قيمه قدر جعل المثل أو أكثر أو أقل .

ولا كلام للعامل حيث لم يسمع قول ربه : بخلاف ما إذا سمعه سمى شيئا
ولو بواسطة فله ما سماه ولو زاد على قيمة العبد مثلا ؛ لأن ربه ورطه .

قوله : [ولا بالواسطة] : عطف على محذوف تقديره لا بنفسه ولا بالواسطة .

قوله : [بالأباق] : بتشديد الباء جمع أبق .

قوله : [أو غيرها] : أى كالإتيان بالضوال .

قوله : [فإن سمعه فله ما سمى] : أى كان قدر جعل المثل أو لا كان عادته طلب
الإباق أولا .

وقوله : [فإن التزم له الجعل لزمه] : شرط وجواب معترض بين الشرط وجوابه
فالأولى إسقاطه من هنا لإيهامه خلاف المراد مع كونه سيأتى فى آخر العبارة ما يفيد .
وختلف إذا التزم ربه جعلاً ولم يسمه الآتى به فهل كذلك لربه تركه لمن جاء به عوضاً
عما يستحقه ؟ وهو ما قاله الأجهورى وفازعه (ر) بأن له فى هذه الحالة جعل مثله إن
اعتاد طلب الإباق ولا فالنقطة وليس لربه أن يتركه له فى هذه الحالة كما يؤخذ
من (بن) .

قوله : [فله أن يتركه] إلخ : جواب الشرط الذى هو قوله إن لم يلتزم إلخ .

قوله : [ولا كلام للعامل] : مرتب على قوله فله أن يتركه له ، ومعناه حيث لم
يسمع العامل المعتاد لطلب الإباق قول ربه من يأتى بعبدى الآبق فله كذا وأتى به
فاختار ربه تركه فليس للعامل كلام بحيث يقول لا آخذ إلا جعل المثل .
قوله : [لأن ربه ورطه] : أى أوقعه فى التبع .

(ولأن) يكن من لم يسمع معتاداً لطلب الضوال (فالتفقه) فقط : أى فله ما أنفق عليه من أكل وشرب وتركيب احتاج له وما أنفقه العامل على نفسه زمن تحصيله أو على دابته ولا جعل له .

• (وكل ما جاز فيه الجعل) : كحفر بئر بموات ، وبيع ثوب أو شرائه ، وحمل خشبة لمكان أو حمل شيء بسفينة ، واقتضاء دين ، ونحو ذلك (جاءت فيه الإجارة) بشرطها .

(ولا عكس) : أى ليس كل ما جازت فيه الإجارة تجوز فيه الجعالة ، كخياطة ثوب ، وخدمة شهر ، وبيع ساع كثيرة ، وحفر بئر يملك ، وسكنى بيت ، فالإجارة أعم باعتبار المحل ، وقيل : بل بينهما العموم الرجحى لانفراد الجعالة فيما جهل حاله ومكانه كالآبق . وأجيب : بأن ما جهل تجوز فيه الإجارة بشرط العلم واستبعد فتدبر .

قوله : [فالتفقه فقط] : أى وإن شاء تركه له .

قوله : [ولا جعل له] : أى أجرة زائدة على ما أنفقه العامل في تحصيله .

قوله : [بشرطها] : أى بشرطها فهو مفرد مضاف فيعم .

قوله : [كخياطة ثوب] إلخ : أى فلا يصح في العقد على تلك المسائل أن يكون جعالة لأنه إذا لم يحصل تمام انتفع رب الشيء وضاع عمل العامل هدرًا في الجميع وهو من أكل أموال الناس بالباطل .

قوله : [وبيع سلع كثيرة] : كلام الشارح يوم جواز الجعل على بيع السلع القليلة والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجاعل بالبيع بأن دخلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتأيم منع الجعل كانت السلع قليلة أو كثيرة كما قال ابن رشد في المقدمات كذا في (بن) .

قوله : [باعتبار المحل] : أى الذى تعلق به ، وأما باعتبار حقيقةهما ومنهوماهما فثابتان .

قوله : [وقيل] : قائله الأجهورى .

قوله : [واستنبأ] : أى بأن هذا التوجيه لا يتم لأن الجعالة لم تنفرد عن الإجارة بمحل وما جهل حاله ومكانه كما يصح فيه الجعل تصح فيه الإجارة كأن يؤجره على

• (وفي الجمالة (الفاسدة) لفقد شرط (جعلُ المِثْلِ) إن تم العمل لأجرته ردًا له إلى صحيح نفسه . فإن لم يتم العمل فلا شيء فيه هذا هو المشهور . (إلا) أن تقع الجمالة (بجعل مطلقاً) تم العمل أو لم يتم ، كان يقول له : إن أتيتني ببعلى الآبق فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا (فأجرته) : أى فله أجرة مثله تم العمل أم لا لخروجها حيثئذ عن حقيقتها ، لأن مستها أنه لا جعل إلا بنام العمل ، والله أعلم .

ولا كان موات الأرض يشبه الشيء الضائع وإحياءه يشبه الجمالة أتى به بعد الجمالة فقال :

التفتيش على عبده الآبق كل يوم بكذا أتى به أم لا .
والحاصل : أن العقد على الآبق إن كان على الإتيان به وأنه لا يستحق الأجرة إلا بالتام فهو جمالة ، وإن كان على التفتيش عليه كل يوم بكذا أتى به أم لا فهو إجارة ، فالحق ما في المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا وأن الإجارة أعم .
قوله : [ردًا له إلى صحيح نفسه] : أى الذى لم يكن فيه مسمى والأولى تأخيرها عن قوله ، فإن لم يتم العمل إلخ لأجل أن يكون واجبًا للأميرين .
قوله : [هذا هو المشهور] : ومقابله له أجر مثله تم العمل أم لا .
قوله : [لخروجها حيثئذ عن حقيقتها] : أى ونى خرج عن حقيقة الباب كان فيه أجرة المثل كما تقدم نظيره في القراض والمساقاة .

• تنمة : لو كان الجمل عينًا ذهبيًا أو فضة معينة امتنع للجاعل الانتفاع بها وبغرم المثل إذا حصل الجاعل عليه وإن كان مثليًا أو موزونًا لا يخشى تغيره إلى حصول الجاعل عليه أو ثوبًا جاز ويوقف ، وإن خشى تغيره كالحيوان امتنع للفرر كذا يؤخذ من الحرشى نقلا عن اللخمي .

قوله : [يشبه الشيء الضائع] : أى من حيث عدم الانتفاع بكل ، وقوله وإحياء يشبه الجمالة أى من حيث تحصيل ما ينتفع به .

باب

إحياء الموات من الأرض

أى : فى بيان إحياء الموات وأسبابه وأحكامه .

ولما كان ذلك يتوقف على بيان الموات بيته بقوله :

• (مَوَاتُ الْأَرْضِ) : أى الموات منها (ما سَكِمَ) : أى خلا (عن اختصاص بإحياء) : لها أى عن الاختصاص بسبب إحياء لها بشيء مما يأتى ، فالإياه سببية متعلقة باختصاص .

• (وَسَلَكَهَا) : أى الأرض ، من أحيائها (به) : أى بإحيائه لها (ولو انفرد رَسَتْ) بعد الإحياء ، فاندراستها بعد الإحياء لا يزيل ملكها عنه .

باب :

الموات بضم الميم قال الجوهري هو الموات ، ويفتحها ما لا روح فيه وأيضاً هو الأرض التى لا مالك لها ولا ينتفع بها (أه) ، وقد علمت ضبط الموات هنا بأنه يفتح الميم وأنه من الألفاظ المشتركة .

قوله : [أى فى بيان إحياء الموات] : المراد بيان الحقيقة فى قوله ما سلم عن اختصاص إلخ .

وقوله : [وأسبابه] : أى السبعة الآتية فى قوله والإحياء بتفجير ماء إلخ .

وقوله : [وأحكامه] : أى مسائله التى احتزى عليها الباب والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيأ أرضاً ميتة فهى له » .

قوله : [أى الموات منها] : أشار بذلك إلى أن الإضافة على معنى من نظير باب ساج .

قوله : [ما سلم] : ما واقعة على أرض وذكر الفعل نظراً للفظ ما .

قوله : [وسلكها] إلخ : جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قصد بها بيان بعض أحكام الإحياء وليست من جملة التعريف .

قوله : [لا يزيل ملكها عنه] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب لا يزيل ملكه عنها .

(إلا لإحياء من غيره) بعد اندراسها لا يقرب الاندراست بل (بعد طول) يرى العرف أن من أحيائها أولاً قد أعرض عنها : فإنها تكون للثاني ولا كلام للأول ؛ بخلاف إحيائها بقرب . لكن إن عمرها الثاني جاهلاً بالأول فله قيمة عمارته قائماً ، للشبهة . وإن كان عالماً فله قيمتها منقوضاً . وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بالثاني بلا عثر ، إلا كان سكوته وهو حاضر بلا عثر دليلاً على تركها له . وقولنا : « بعد طول » هذا هو المعتمد . وقيل : تكون للثاني ولو لم يطل ، وهو ظاهر قول ابن القاسم ، وعليه درج الشيخ . وقيل : لا تكون للثاني أبداً ، بل هي لمن أحيائها ولو طال الزمن قياساً على من ملكها بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة فاندروست ، فإنها لا تخرج عن ملكه ولا كلام لمن أحيائها اتفاقاً ، إلا لحيازة بشرطها كما يأتي .

- (أو بحرّيم عِمارة) : عطف على « إحياء » ، فالباء سببية ؛ لأن الحرّيم سبب في الاختصاص كالإحياء : أي ما سلم عن الاختصاص بإحياء أو بكونه حرّماً لعمارة قبله أو دار أو شجر أو بئر ، فكل حرّيم يخصه .
- فينّ حرّيم البلد بقوله :

(كَمْحْتَطَبٍ) بفتح الطاء المهملة : المكان الذي يقطع منه الحطب (وَسَرَعَى) عمل رعى الدواب (لبلد) فإذا عمر جماعة بلداً اختصوا به ويحرّمه ، وحرّمه : ما يمكن الاحتطاب منه والرعى فيه على العادة من الذهاب والإياب مع مراعاة

قوله : [لكن إن عمرها الثاني] إلخ : استدراك على الإحياء بالقرب والمعنى فإن أحياء بالقرب فلا تكون له لكن إن عمرها إلخ .

قوله : [وقيل لا تكون للثاني أبداً] : أي كما هو قول سحنون ، والثاني قيمة البناء قائماً إن كان جاهلاً للشبهة أو منقوضاً إن كان عالماً .

قوله : [كما يأتي] : أي في آخر باب الشهادات .

قوله : [عطف على إحياء] : أي فهو من تنمة التعريف ، والمعنى أن موات الأرض ما سلم عن الاختصاص بوجه من الوجوه الآتية التي هي : الإحياء ، وحرّيم العمارة ، وإقطاع الإمام ، وحماءه .

قوله : [لبلد] : متعلق بكل من محتطب ومرعى .

المصلحة والانتفاع بالحطب وحلب الدواب ونحو ذلك غدوًا ورواحًا في اليوم ، فيختصون به . ولم منع غيرهم منه ولا يخص به بعضهم دون بعض ، لأنه مباح للجميع ، ومن أتى منهم بحطب منه أو حشيش أو نحو ذلك ملكه وحده . نعم للإمام أن يقطع منه ما شاء لمن شاء بالنظر كما سيأتي .

وبيّن حريم البئر بقوله :

(وما يَضِيقُ عَسَى وَارِدَ) لشرب أو سقى (وَيَصْرُ بِمَاءِ) لو حضرت بئر أخرى (لبئر) قال عياض : حريم البئر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يملأ فيها ما يضر بها ، لا باطنًا من حفر بئر ينشف ماءها أو يلجبه أو يغيره بطرح نجاسة يصل إليها وسخها . ولا ظاهرًا كالبناء والغرس .

• وبيّن حريم الشجر بقوله :

(وما فيه مصلحة) عرفا (لشجرة) من نخل أو غيره ، فلربها منع من أراد إحداث شيء بقربها يضر بها من بناء أو غرس أو حفر بئر ونحو ذلك .

قوله : [غدوًا ورواحًا] : راجع لقوله من النهاب والإياب على سبيل ألف والناشر المرتب .

وقوله : [في اليوم] : ظرف لجميع ما تقدم من الاحتطاب والمرعى وما يلحقهما ويقدر بأقصر الأيام على الظاهر .

قوله : [ولا يختص به بعضهم دون بعض] : أي علو أراد أحلهم أن يجنيه بعمارة ونحوهما فلمنهم منه إلا بإذن الإمام كما سيقول .

قوله : [ملكه وحده] : لأن من سبق إلى مباح يكون له .

قوله : [لبئر] : متعلق بيضيق ويضر ومثل البئر في الحرم النهر فحريمه ما يضيق على وارد أو يضر بمائه وقيل حريم النهر ألفا ذراع من كل جهة وقد وقعت الفتوى قديمًا بهلم ما بنى بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجدًا كما في اللدخول وغيره ، ونقل البدر القرافي عن سحنون وأصبح ومطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فإنها تكون فينما للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه ، وقال عيسى بن دينار إنها تكون لمن يليه وعليه حمد يس والفتيا والقضاء على هذا . خلافاً لقول سحنون ومن معه كما يفيد محشى الأصل تبعاً لشيخه العلوي .

- وبين حرم الدار غير المحفوفة بالدور بقوله :
(وَمَطْرَحُ تَرَابٍ وَصَبُّ مِيزَابٍ لِلدَّارِ) : فحرمها ما يرتفق أهلها به
من ذلك ، فلم يمنع من أراد إحداث شيء من بناء أو غيره في ذلك الحرم .
(ولا تختص^(١) دار (محفوفة^(٢) بأمالك بحريم) .
(ولكل^(٣) من أبواب الدور المتجاوزة (الانتفاع) بالزقاق المتسع أو الرحبة
بينهم (ما لم يتصر^(٤) بغيره) من الخيار فإنه يمنع .
• (أو بإقطاع الإمام) عطف على « إحياء » أى : ما سلم عن الاختصاص
بإقطاع الإمام تلك الأرض لأحد أو لجماعة من الناس من غير معمور العنوة ،
ببديل ما يأتي .
فإذا أقطع الإمام أرضاً لأحد ملكها — أى كانت ملكاً له وإن لم يعمرها بشيء —
فما يأتي — فله بيعها وهبتها وتورث عنه ، وليس هو من الإحياء بل هو تملك مجرد .
وهل الإرث يحتاج لحياة أولاً ؟ ورجح .

- قوله : [وصب ميزاب] : أى ونحوه كمرحاض .
قوله : [فلم يمنع من أراد] إلخ : حاصله أنه إذا بنى جماعة بلداً في القناني
مثلاً فما كان مجاوراً للدار فهو حرم لها يختص بها من كل جهة بحيث يطرح فيه التراب
ويصب فيه ماء الميزاب أو ماء المرحاض .
قوله : [عطف على إحياء] : أى لأنه من تنمة التعريف كما تقدم التنبيه عليه
والأولى أن يقل عطف على بحريم لأن العطف بأو .
قوله : [من غير معمور العنوة] إلخ : أى وأما هو فإنه لا يقطعه الإمام ملكاً
بل امتناعاً .
قوله : [وليس هو من الإحياء] : أى لأن الإحياء بأمور سبعة ليس هذا
منها .
قوله : [بل هو تملك مجرد] : أى عن معاوضة وعن سبب من أسباب
الإحياء .
قوله : [ورجح] : أى عدم احتياجه لحياة وعليه لو مات المقطوع له قبل
حوزه استحقه وارثه .

ولو اقتطعه الإمام لأحد على أن أن عليه كلنا أو كل عام كلنا ، عمل به ، وكان المأخوذ في بيت المال ، لا يختص به الإمام لعدم ملكه لما اقتطعه ، وإن ملكه المقطوع له باقتطاعه .

• (ولا يَقْطَعُ) الإمام (معمورُ) أرض (العنوة) وأرض العنوة كعمر والشام والعراق . — أى : الصالحة لزراعة الحب ملكاً لأنها وقف كما تقدم ، بل يقطعها إمتاعاً وانتفاعاً . وأما ما لا يصلح لزراعة الحب وإن صلح لغرس الشجر وليس من المقار فإنه من الموات ، يقطعه ملكاً وانتفاعاً .

قوله : [وإن ملكه المقطوع له] : أى فيلغز بها فيقال شخص جعل له الشارع أصالة أن يملك غيره ما لا ملك فيه لنفسه .

قوله : [العنوة] : أى التى فتحت قهراً .

قوله : [كما تقدم] : أى في الجهاد . قال خليل ووقفت الأرض كعمر والشام والعراق .

قوله : [وانتفاعاً] : عطفت تفسير . وأعلم أن ما اقتطعه الإمام من أرض العنوة إن كان لشخص بعينه انحل عنه بموته واحتاج لإقطاع بعده ، وإن كان لشخص وذريته وعقبه استحقته ذريته بعده الأئمة كالذكر إلا لبيان تفضيل كالوقف وبقي النظر في الالتزام المعروف عتقنا بمصر أو غيرها هل هو من الإقطاع فلملتزم أن يزيد في الأجرة المعلومة عندهم على الفلاحين ما شاء وبه أفتى بعض من سبق ، أو ليس من الإقطاع وإنما الملتزم جاب على الفلاحين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا تنقيص لما ضرب عليهم من السلطان وهو الظاهر . وليس هو من الإجارة في شيء كلها في الأصل .

قوله : [وأما ما لا يصلح لزراعة الحب] إلخ : أى كأرض الجبال والرمال والتلال . قوله : [يقطعه ملكاً وانتفاعاً] : أى فهو غير بين أن يعطيه ملكاً بحيث يورث عن المقطوع له أو انتفاعاً فليس له فيه إلا الانتفاع ولا يملك الذات فمطف الانتفاع على الملك مغاير .

والحاصل : أن أرض العنوة التى لا تصلح إلا لزراعة الحب لا يقطعها الإمام إلا انتفاعاً ومثلها عقار الكفار ، وأما أرض الصلح فليس للإمام تصرف فيها بوجه ، وأما

وأما أرض الصلح فلا يقطعها الإمام لأحد مطلقاً لأنها عمارة لأربابها .

● (أو بحمائه) : أى وما سلم عن الاختصاص بحمى الإمام له (مُحْتَنَجاً) أى أرضاً محتاجاً (إليه) لا إن لم يمتح إليه ؛ فلا يجوز له الحمى (قُلِّ) الحمى لا إن كثُر . والقليل : ما لا يضيّق فيه على الناس (مِنْ بَلَدٍ عَتَقَ) : أى خلاصن البناء والغرس . لا لنفسه ؛ إذ لا يجوز أن يحمى شيئاً لنفسه ، وإن احتاج ، بل يحمى ما قلّ من بلد عفا .

(لِكَفَرٍ) : أى للواب الغزاة والصلدة ، وضَعَفَةَ المسلمين . ومثل الإمام فى الحمى نائبه . وإن لم يأذن له الإمام بخلاف الإقطاع فليس لنائب السلطان إقطاع إلا بإذن . والفرق : أن الإقطاع يحصل به التمليك فلا بد فيه من الإذن بخلاف الحمى — بالقصر ليس إلا — وقيل : يجوز مده وهو يأتى اللام من حَمَيْتُ . وتثنيته

أرض العتق التى لا تصلح لزراعة الأرض وأرض الفياق والجبال والأرض التى اتجلى عنها فيقطعها الإمام على ما يريد ملكاً وانتفاعاً .

قوله : [مطلقاً] : أى لا ملكاً ولا انتفاعاً سواء أسلم أهلها أولا .

قوله : [أو بحماه] : عطف على قوله بإقطاع وبه التعريف .

قوله : [بحمى الإمام له] : أصل الحمى عند الجاهلية أن الرئيس منهم إذا نزل بأرض خصية يستعير كلباً يحمل عال فحيث ينتهى إليه صوته من كل جانب حماه لنفسه فلا يرعى غيره فيه معه ، ويرعى هو فى غيره مع غيره وهذا لا يجوز شرعاً وإنما الشرعى يكون بأربعة شروط أفادها المصنف .

قوله : [من بلد] : أى أرض .

قوله : [لا لنفسه] : دخول على قوله لكفرو والأوضح تأخيرها عنه ليكون محترزاً له .

قوله : [نائبه] : أى المفوض له لا قوله وإن لم يأذن له الإمام أى فى الحمى بالخصوص .

قوله : [إلا بإذن] : أى خاص .

قوله : [بخلاف الحمى] : أى ففيه امتناع فقط .

قوله : [بالقصر] : أى بمعنى الحمى فهو مصدر بمعنى المفعول .

حِمَيَّانٍ .

وقد ثبت أن الاختصاص أنواع : الأول : ما كان بإحياء ، والثاني : ما كان حريمًا لبلد . أو بئر أو شجر أو دار ، والثالث : ما كان بإقطاع الإمام ، والرابع : ما كان بحماه .

● (والإحياء) يكون بأحد أمور سبعة :

الأول : (بتفجير ماء) لبئر أو عين فتملك به ، وكلنا تملك الأرض التي تزرع بها .

(و) الثاني : (بإزالة) : أي الماء منها حيث كانت الأرض غامرة بالماء .

(و) الثالث : (ببناء) بأرض .

(و) الرابع : بسبب (غرس) لشجر بها .

(و) الخامس : بسبب (تحريك أرض) بحرثها ونحوه .

(و) السادس : يكون بسبب (قطع شجر) بها بنية وضع يده عليها .

(و) السابع : بسبب (كسر حجرها مع تسويتها) أي الأرض .

* (لا) يكون الإحياء (بتحويط) للأرض بنحو خط عليها (و) لا (رعى) كلاً) بها (و) لا (حفر بئر ماشية) بها (إلا أن يُبين السليكية) حين حفرها . فإن بينها فإحياء .

قوله : [وقد علمت] : أي من التعريف المتقدم .

قوله : [لبئر أو عين] : أي كأن يحفر بئراً أو يفتق عيناً في أرض القيان .

قوله : [غامرة بالماء] : أي يبقى عليها الماء صيفاً وشتاء فتتحيل في زواله وصار متمسكاً من منافع تلك الأرض .

قوله : [ببناء بأرض] : إلخ : اختلف هل يشترط في البناء أو الغرس بالأرض عظم المدة أولاً فظاهر المصنف وتحليل عدم اشتراطه ، وفي الجواهر اشتراطه واعتمده في الحاشية واقتصر عليه في المجموع .

قوله : [لا يكون الإحياء بتحويط للأرض] : إلخ : السبعة المتقدمة متفق على كونها إحياء وهذه الثلاثة تختلف فيها والصحيح أنها ليست إحياء ، وانظر لو فعل في الأرض تلك الأمور الثلاثة جميعها هل يكون إحياء لما لأنه لا يلزم من كون كل

• (وافْتَقَرَ) الإحياء (إِنْ قُرَّبَ) للعمران - بأن كان حريم بلصة - قال الخطاب : والقريب هو حريم العمارة مما يلحقونه غلواً ورواحاً . وقال ابن رشد : وحده البعيد من العمران ما لم ينته إليه مسرح العمران واحتطاب المحتطبين إذا رجعوا إلى المبيت في مواضعهم ، (لِإِذْنٍ) من الإمام .
ولا يأذن إلا لحمل لا ذئ على المشهور . وقول الباجي : لو قيل حكمه حكم المسلمين لم يبعد ، ضعيف .

• (وَالَا) بأن تعالى المسلم وأحيا فنيا قرب بغير إذن الإمام (فَلَا إِمَامٌ إِمْضَاؤُهُ) له فيملكه (وَحَمَلُهُ مُتَمَدِّياً) فيرده للمسلمين ويعطيه قيمة غرسه أو بنائه أو حفره مقوضاً لتعديده ، ولا يرجع عليه فنيا أغله فنيا مقضى ، نظراً إلى أن له شبهة في الجملة .

• (بِخِلَافِ الْبَعِيدِ) من العمران بأن خرج عن حريمه كما تقدم عن ابن رشد فلا يفتقر لإذن من الإمام ، وما أحياه فهو له (وَلَوْ ذِمِّيًّا) حيث كان إحياءه في البعيد (بِغَيْرِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ) : وهى أرض الحجاز مكة والمدينة واليمن وما والاها

واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكون مجموعها كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن حالة الأفراد كما هو ظاهر كلامهم ومقتضى ما فى الحاشية أن يكون إحياء .

قوله : [وقال ابن رشد] إلخ : مآل القولين واحد فلا تنافى بينهما .

قوله : [مسرح العمران] : أى أهله على حد « وأسأل القرية » .

قوله : [وقول الباجي] : مبتدأ وقوله ضعيف خبر وما بينهما مقول القول .

قوله : [إلى أن له شبهة فى الجملة] : أى لكونه من جملة المسلمين الذين لهم

فيه حق .

قوله : [بغير جزيرة العرب] : اعلم أن الجزيرة مأخوذة من الجزر الذى هو القطع ومنه الجزار لقطعه الحيوان ، سميت بذلك لاتقطاع الماء وسطها إلى أجزائها لأن البحر يحيط بها من جهاتها الثلاث التى هى المغرب والجنوب والمشرق ، ففى مغربها بحر جلد بضم الجيم وفتح الدال مشددة ويسمى بالقزم ، وبحر السويس ، وفى جنوبها بحر الهند وفى مشرقها خليج عمان بضم العين وتخفيف الميم ، وأما عمان بفتح العين وتشديد الميم فهى قرية بناحية الشام .

كما تقدم في الجزية . فقله : « بغير جزيرة العرب » ، قيد في الذي خاصة ، لأنه الذي ليس له سكنى في جزيرة العرب ، والله أعلم .

قله : [لأنه الذي ليس له سكنى] إلخ : أى لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقين دينان بجزيرة العرب » .

● تهمة : إن سال مطر بأرض مباحة سقى الأقرب إليها إن تقدم في الإحياء أو تساوى حتى يبلغ الماء الكعب ثم يرسل للأخرى على الترتيب ، وأمر بالتسوية للأرض إن أمكن . أما ما لا يمكن التسوية فيسقى الأعلى وحده والأسفل وحده وإن استوت نسبة الأرض التي حول الماء قريباً وبعداً قسم بقلد ونحوه كما لو اجتمع جماعة وأجروا ماء لأرضهم فيقسم بينهم بالقلد ونحوه ويقرع بينهم للتشاحح في السبق ولا فرق في تلك المسائل بين ماء النيل والمطر والعين .

باب فى الوقف وأحكامه

• (الوقفُ) مبتدأ خبره «مندوب» ، فهو من التبرعات المنبوية ويعبر عنه بالحبس . وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده . . قال النووي : وهو مما اختص به المسلمون . قال الشافعى : لم يحبس أهل الجاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت .

ورحمه بقوله : (وهو) أى الوقف (جعلُ منفعة مملوك) من إضافة المصدر لمفعوله أى جعل مالك منفعة ذلك للمملوك له لذاته ، كما هو الغالب . بل

باب :

عقب هذا الباب للإحياء لكون العين فيهما بغير عوض يدفعه المستحق الوقف والهي للأرض .

وقال فى التنبيه : الوقف مصدر وقفت الأرض وغيرها أقفها هذه هى اللفظة الصحيحة المشهورة .

قوله : [ويعبر عنه بالحبس] : أى فيسمى وقفاً لأن العين موقوفة ، وحسباً لأن العين محبسة كما يفيد التنبيه .

قوله : [لم يحبس أهل الجاهلية] إلخ : أى على وجه التبرر ، وأما بناء الكلمة وحرف ززم فلأنما كان على وجه التفاضل .

قوله : [جعل منفعة مملوك] إلخ : تعريف له بالمعنى المصدرى وأما المعنى الاسمى فهو اللات للمملوك المحبوس منفعتهما إلخ ، وشمل قوله المملوك ما جاز بيعه ولا يجوز بيعه كجسد الأضحية وكلب الصيد والعبد الآبى خلافاً لبعضهم .

قوله : [أى جعل مالك منفعة] إلخ : لفظ مالك هو الفاعل المحلوف .
وقوله : [له] : متعلق بالمملوك .

وقوله : [لذاته] : متعلق بمالك ، والمعنى أن مالك ذات الشيء يجعل منفعته لمستحق إلخ هنا إذا كان مالكاً للذات بثمن أو هبة أو إرث ، بل ولو كان مالكاً

(ولو) كان مملوكاً (بأجرة أو) جعل (غَلَّتهُ) - كلرام - في نظير إجارة الوقف (لمستحق) متعلق -؛ جعل (بصيغة) دالة عليه كحبست، ووقفت (مئة) ما يراه المُحبِّس فلا يشترط فيه التأييد .
• (مندوب) لأنه من البر وفعل الخير .

وشمل قوله : « ولو بأجرة » ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مئة معلومة وأوقف منفعتها - ولو مسجداً في تلك المدة - وما إذا استأجر وقفاً وأوقف منفعته على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة : وأما المحبس عليه فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها ؛ لأن الحبس لا يحبس .

لمنفعتها بأجرة . فإن قلت وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه . قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف ، وللقراق في الفروق إذا حبس المملك معتقدين أنهم وكلاء الملاك صَحَّ الحبس ، وإن حبسوه معتقدين أنه ما حكمهم بطل وبذلك أفى العبدوسى وقوله ابن غازى في تكميل التقييد ، واحترز بقوله «منفعة مملوك» من وقف القسول ، فإنه غير صحيح ولو أجازاه المالك لخروجه بغير عوض . بخلاف بيعه فصحيح لخروجه ، بعوض ، ومثل وقف القسول هبته وصدقته وعقده فباطل ولو أجازاه المالك كما في الحرشى خلافاً لبعضهم من جعل هذه الأشياء كالبيع إن أمضاه المالك مضي ولكن يرد على هذا الفرق طلاق القسول ، فإنه كيجه كما تقدم لنا في النكاح مع كونه بغير معاوضة إلا أن يقال يختاط في الفروج ما لا يختاط في غيرها .

قوله : [أو غلته] : معطوف على منفعة أى إن كان له غلة .

قوله : [فلا يشترط فيه التأييد] : أى ولو كان الموقوف مسجداً كما يأتي .

قوله : [وفعل الخير] : تفسير لعنى البر قال تعالى : (وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) ^(١) .

قوله : [وما إذا استأجر] إلخ : معطوف على قوله ما إذا استأجر مسلط عليه شمل .

قوله : [لأن الحبس لا يحبس] : أى ولأنه لا يملك تلك المنفعة لما تقرر أن

نعم له أن يسقط حقه في ذلك الحبس مدة حياته أو مدة استحقاقه ، فإذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة . وأما ما يقع عندنا بمصر من أن المستحق لوقف أو الناظر على مسجد ونحوه يبيع الوقف بدراهم كثيرة ويحمل المشتري على نفسه لجهة المستحقين أو المسجد حكراً ، ثم يوقف ذلك الوقف على زوجته وعقائه ، وإذا لم يوقفه باعه وورث عنه - وسموه خلواً - فهذا باطل بإجماع المسلمين . وبعض من يدعى العلم يفتيهم بجوازه ويسند الجواز للمالكية ، وهي فتوى باطلة قطعاً . وحاشي المالكية أن يقولوا بذلك . وهذا معنى قول الخرشي : ما لم يكن متفقة حبس لتعلق الحبس بها وما تعلق به الحبس لا يحبس كالحلوات ، وأيضاً هي لا تدخل في قوله : « مملوك » إذ المراد مملوك لم يتعلق به حق لغير (١ هـ) . وهو كلام حتى لا شبهة فيه وتوضيحه على ما شاهدناه من أهل مصر ، أن الحوائت الموقوفة على المسجد القوي والأشرفي والناصرى وغيرها ، يبيعها الناظر بشمن كثير ، فيبيع الحائز الوالد بنحو خمسمائة دينار لا لغرض سوى حب

الموقوف عليه وإنما يملك الاتصاف لا للمنفعة .

قوله : [نعم له أن يسقط حقه] إلخ : ظاهره جواز ذلك ولو بمال يأخذه لنفسه .

قوله : [رجع لمن يليه في الرتبة] : أى يأخذه مجازاً بغير شيء وإن كان واضح اليد دافساً لشيء من الدراهم ضاع عليه .

قوله : [من أن المستحق] إلخ : أى في الحالة الراهنة .

قوله : [لجهة المستحقين] : أى أن الذين يتجهلون بعد هذا المستحق البائع .

وقوله : [أو المسجد] : راجع للناظر .

وقوله : [حكراً] : أى شيئاً قليلاً كالنصف والتصفين كل شهر كما يأتي .

قوله : [على زوجته وعقائه] : أى مثلاً .

قوله : [إذ المراد مملوك] : إلخ : أى والموقوف تعلق به حق للموقوف عليه .

قوله : [وتوضيحه] : أى توضيح ما قاله الخرشي .

قوله : [لا لغرض] : أى شرعى .

الدنيا والإعراض عن حب الآخرة . ثم إن المشتري منه يجعل على نفسه حكراً كل شهر نصفين فضة من الدراهم العديدة ويسكنه أو يكرهه كل يوم بعشرة أنصاف . وقد يوقفه على نفسه وزوجته وذريته من بعده وقد يبيعه وقد يوفى به ديناً عليه : فانظر إلى هذا الخيط الخارج عن قوانين الشريعة . ومن العجيب أن الشيخ أحمد الغرقارى جعل لبعض القضاة رسالة في ذلك وجوز فيها مثل ما تقدم وصار الناس يفتنون بجواز ما ذكر معتمدين على ما في الرسالة من الكلام الباطل : وهذا هو الذى قصد الحرثى رده بما تقدم عنه وبعضهم لم يفهم مراده فاعترض عليه .

والحاصل أنه شاع عندنا بمصر أن الخلو يجوز عند المالكية دون غيرهم : ويجعلون منه ما تقدم ذكره ، حتى لزم على ذلك إبطال الأوقاف وتخريب المساجد وتعطيل الشعائر الإسلامية . وكثيراً ما يقع في الرُّزْق الكائنة بين الجيزة : تكون مرصدة على منافع زاوية الإمام الليث بن سعد أو على منافع زاوية الإمام الشافعى ، فيبيعهما الناظر على الوجه المتقدم . ثم إن المشتري قد يوقفها على نحو زاوية الإمام الشيرازى وقد يوقفها على نفسه أيام حياته وبعده على ذريته . وربما باعها الناظر للذى فأوقفها الذى على كنيسة . وقد وقع هذا فيلن رُزْقَة كانت موقوفة على مدرسة السلطان حسن باعها فآظرها على الوجه المتقدم للذى ثم إن الذى أوقفها على كنيسة : وكان المسلمون يزعمونها وأيدعهم خراجها لأهل الكنيسة ، ثم تغلب النصارى على المسلمين بواسطة أمراء مصر الضالين فزعموها من أيدي المسلمين وصاروا يزعمونها . هذا في

قوله : [نصفين فضة] : كناية عن الشيء القليل .

قوله : [ويسكنه] : أى بنفسه وقوله بعشرة أنصاف راجع ليكرهه .

قوله : [وقد يوقفه على نفسه] : أى مثلاً .

قوله : [الخارج عن قوانين الشريعة] : أى فهو مجمع على تحريمه .

قوله : [فاعترض عليه] : أى حيث مثل الوقف الفاسد بالخلوات فأتانا إن هذا التمثيل لا يصح إذ المراد بالخلوات التى لا يصح وقفها هى التى استوفت الشروط مع أن التى استوفت الشروط يجوز فيها البيع والوقف والإرث والهبة ويقضى منها الدين وليس ذلك مراد الحرثى ، بل مراده الخلوات الفاسدة التى يبيع لا لغرض شرعى .
قوله : [على منافع زاوية الإمام] إلخ : أى مثلاً .

زماننا وانحط الأمر على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . نعم الخلو الذي وقعت القنوى يجاوز بيته وراثته ، إنما هو في وقف خرب لم يجد الناظر أو المستحق ما يعمره به من ريع الوقف ولا أمكنه إيجارته بما يعمره به ، فيأخذ لمن يعمره بناء أو غرس على أن ما عمره به يكون ملكاً للمعمر وتُنفَقُ الغلة بالنظر عليه وعلى الوقف ؛ فما ناب الوقف يكون للمستحق وما ناب العمارة يكون لربها ؛ فهذا ليس فيه إبطال الوقف ولا إخراجة عن غرض الواقف ، وليس هذا مراد الشيخ الحرشي بما تقدم حتى يعترض به عليه فافهم ذلك والله الموفق للصواب .

وإذا علمت أن حقيقة الوقف ما ذكر :

• فأركانها أربعة) :

• الأول : (واقفٌ وهو المالكُ للذات أو المنفعة) التي أوقفها قال في الملوثة : ولا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت كان النقص للذي بناه .

وشرط صحة وقفه : أن يكون من أهل التبرع كما نبه عليه بقوله :

(إن كان) الواقف (أهلاً للتبرع) : وهو البالغ الحر الرشيد المختار ، فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا عبد ولا سفیه ولا مكروه .

• (و) الشان : (موقوفٌ) : وهو ما مُلكَ من ذات أو منفعة

قوله : [يجاوز بيته وحبته] : إلخ : أى وقفه .

قوله : [وإذا علمت] : أى من التعريف .

قوله : [أو المنفعة] : أى لما تقدم له أنه لا يشترط ملك الذات .

قوله : [على أن تتخذ مسجداً] : أى فالمكثرى يوقفها مسجداً وقصد به الاستشهاد على وقف المنفعة .

قوله : [كان النقص للذي بناه] : ظاهره يفعل به ما شاء لكون الوقف انتهى أجله فلا يعطى حكم أنقاض المساجد المؤبدة .

قوله : [وهو البالغ] : أى المكلف لأنه سيخرج به الصبي والمجنون وباقي المحترزات على ترتيب اللف .

(ولو حيواناً) رقيقاً أو غيره يوقف على مستحق للانتفاع بخلمته أو ركوبه أو الحمل عليه (أو طحماً وصيئاً) يُوقَفُ كل منهما (للسلف) وينزل ردُّ بدله منزلة بقاء عينه . ويجوز وقف الطعام والعين نص المبيعة فلا تردد فيه . نعم قال ابن رشد : إنه مكروه ، وهو ضعيف ، فلذا اعترض على الشيخ في ذكر الرد . وأضعف منه قول ابن شاس : لا يجوز ؛ إن حمل قوله لا يجوز على المنع . وحل كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مله المبيعة فكان على الشيخ أن لا يلتفت لقولهما .

• (و) الثالث : (موقوف عليه : وهو الأهل) : أى المستحق لصرف المنافع عليه سواء كان حيواناً عاقلاً كزبد أو العلماء أو الفقراء أو غيره (كرباط وقشطرة) وسجد ، فإنها تستحق صرف غلة الوقف أو منافعه عليها لإصلاحها وإقامة منافعها (ونحو من سيولد) في المستقبل لزبد مثلاً فيصح الوقف عليه . وهو لازم لعقده على ما لابن القاسم ، فتوقف الغلة إلى أن يوجد ، فيعطاهما . فإن حصل مانع من موت أو يأس منه رجعت للواقف أو وارثه ، (ولو) كان الموقوف عليه

قوله : [ولو حيواناً] : ردُّ بلو على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان . قال ابن رشد وحمل الخلاف في المقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحييس ذلك ليوضح بعينه في سبيل الله أو لتصرف غلته في وجه قرية فجائز اتفاقاً كلها (في بن) .

قوله : [رقيقاً] : أى فيجوز وقف عبد على مرضى مثلاً لخلمتهم حيث لم يقصد السيد ضرره بذلك وإلا لم تصح ، ومثل العبد الأمة على إناث وليس للواقف حيتل الاستمتاع بها لأن منفعتها صارت بوقفها للغير كالاستمارة والمرهونة .

قوله : [يوقف كل منهما للسلف] : أى ولما إن وقف مع بقاء عينه كوقفه لتزيين الحيوان مثلاً فلا يجوز اتفاقاً إذ لا منفعة شرعية تترتب على ذلك .

قوله : [إن حمل قوله] : إلخ : قيد في قوله أضعف منه .

قوله : [أو غيره] : معطوف على حيواناً وهو دخول على قوله كرباط والمراد بالرباط الثغر .

قوله : [ونحو من سيولد] : كلام مستأنف أى فلا فرق في الأهل بين أن يكون صالحاً في الحال كالحيوان العاقل ونحو الرباط أو الاستقبال كن سيولد .

الموجود أو من سجد (ذمياً) فيصح الوقف عليه وسواء ظهرت قرينة (أو لم تظهر قرينة) كما لو كان الموقوف عليه غنياً .

• (و) الرابع : (صيغة) صريحة (بوقفتُ أو حبستُ أو سبكتُ ، أو غير صريحة نحو : (تصدقتُ ، إن اقتدرنَ بقبلي) يدل على المراد نحو : لا يباع ، ولا يوهب ، أو تصلقت به على بنى فلان طائفة بعد طائفة ، أو عقبهم ونسلهم . فإن لم يقيد تصلقت بقيد يدل على المراد فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه فإن لم يحصر ، كالفقراء والمساكين ، بيع وتصدق بشمته عليهم بالاجتهاد .

والحاصل أن التحقيق أن حبستُ ووقفتُ يفيدان التأيد مطلقاً قيد أو أطلق . وكذا سبكتُ - كان على معين أم لا - حتى يقيد بأجل أو جهة تنقطع وأما تصلقت ؛

قوله : [الموجود] : أى الصالح فى الحال .

وقوله : [أو من سجد] : أى الصالح فى الاستقبال .

قوله : [كما لو كان الموقوف عليه] : أى وهو من أهل اللغة وأما المسلم فالقرينة فيه ظاهرة ولو غنياً .

قوله : [والرابع صيغة] : أى وما ناب عنها كما سيأتى فى قوله وناب عنها التحلية بكالمسجد .

قوله : [طائفة بعد طائفة] إلخ : أى فهذه الألفاظ قرينة على الوقف لا على الصلقة الحقيقية التى هى التملك بغير عوض .

قوله : [فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه] : أى فإن كان محصوراً صنع بها ما شاء بدليل ما بعده .

قوله : [بالاجتهاد] : أى فلا يلزم التعميم بل لتحول التفرقة أن يعطى من شاء ، ويمتنع من شاء ، وإنما كانت تباع لأن بقاءها يؤدى للتراع .

قوله : [مطلقاً] : من جملة معنى الإطلاق كان على معين أو غيرهم الآتى بعد وإنما أفرد مسألته ردّاً على المخالف .

قوله : [حتى يقيد بأجل] : أى بأن يضرب للوقف أجلاً كعشر سنين مثلاً .

وقوله : [أو جهة تنقطع] : أى كما لو قبله بجياة شخص موقوف عليه .

فلا يفيد الوقف إلا بقيد يدل عليه .

(أو على جهة لا تتعطل) : عطف على «مقدر» أى : على معين أو جهة إلخ كالفقراء أو المساجد فإن كان بحسب أو وقت فظاهر ، وإن كان بتصدقت أو منحت فلا بد من قيد يفيد الوقف والتأييد ، وإلا كان ملكاً لم على ما تقدم .

(أو مجهول حصير) كمل فلان وعقبه ونسله ، ولو بلفظ تصدقت لأن قوله : «عقبه» وما فى معناه يدل على التأييد . والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وبغيره ما يحاط بها كالفقراء والعلماء .

(ونائب عنها) : أى عن الصيغة (التخيلية) بين الناس (بكالمتسجد) من رباط ودرسة ومكتب وإن لم يلفظ بها .

قوله : [فلا يفيد الوقف] : أى أصل الوقف مؤبداً أو غير مؤبد .

قوله : [عطف على مقدر] : إنما قال عطف على مقدر ولم يجعله عطفاً على قوله بقيد ، لرجوعه لجميع الصيغ الصريحة وغيرها فلذلك فصل الشارح الأحكام بعد .
قوله : [فلا بد من قيد يفيد الوقف] : أى كقوله لا يباع ولا يوهب وكقوله على بنى فلان طائفة بعد طائفة .

قوله : [والتأييد] : لا حاجة له لأن الوقف لا يشترط فيه التأييد .

قوله : [أو مجهول حضري] : معطوف على جهة واللام بمعنى على .

قوله : [كمل فلان وعقبه] : وجه كونه مجهولاً أن العقب والنسل غير معلومين الصادق بمن وحد ومن سيجد .

قوله : [يدل على التأييد] : أى ما لم يقيد بأجل .

قوله : [كالفقراء والعلماء] : مثال لغير المحصور .

قوله : [وإن لم يلفظ بها] : أى كما لو بنى مسجداً وخلّى بينه وبين الناس ولم يخص قوماً دين قوم لا فرضاً دون نفل ، وثبت الوقف بالإشاعة بشرطها بأن يطول زمن الساع . قال ابن سهل : وصفة شهادة الساع فى الأحباس أن يشهد الشاهد أنه يعرف الدار التى بموضع كذا وكذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من .

- (ولا يَشْتَرَطُ فيه) : أى فى الحبس (التنجيزُ) ، فيجوز أن يقول :
هو حبس على كذا بعد شهر أو ستة .
(وَحُمِّلَ فى الإطلاقِ عليه) : أى على التنجيز المتق .
(كسوية ذكرى لأئمتي) ، فإنه يحمل إذا أطلق عليها ، فإن قيد بشيء
عمل به .

أجل المدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط ، ويشهد الآخر
بنلك بهذا جرى العمل (١٨) .
وإنما يقع الحكم بها بعد أن يعثر الحاكم لمن ينازع فى ذلك ولم يبد رافعاً شرعياً
كذا فى الحاشية ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً كتابة اليقف على الكتب إن كانت
وقفيته مقيمة بمدارس مشهورة وإلا فلا ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً الكتابة على
أبواب المدارس والربط والأشجار القديمة وعلى الحيوان . قال فى حاشية الأصل :
وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم فإنه لا يثبت
بنلك وقفيته حيث كانت وقفيته مطلقة ، فإن وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم
بالمدرسة القلاية فإن كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفيته ، وإن لم تكن مشهورة بنلك
لم يثبت وقفيته .

قوله : [فيجوز أن يقول هو حبس] إلخ : أى ويلزم إذا جاء الأجل كما إذا قال
لعبدته أنت حر إلى أجل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأجل الذى عنه ولا إشكال فى
لزوم العقد بالنسبة إلى الوقف والعتق ، فإن حدث دين على الواقف أو على المتق فى
ذلك الأجل فإنه لا يضر عقد المتق لأن الشارع متشوف للحرية ويضر عقد الحبس
إذا لم يحز عن الواقف فى ذلك الأجل ، أما إن حيز عنه أو كانت منفعة لغير الواقف
فى ذلك الأجل فإنه لا يضر حصول الدين كذا فى الحرشى .

قوله : [كسوية ذكرى لأئمتي] : أى كما إذا قال الواقف دارى مثلاً وقف على
أولادى أو أولاد زيد ولم يبين تفضيل أحد على أحد فإنه يحمل على تسوية الأئمتي بالذكر
فى المصرف فإن بين شيئاً عمل به إلا فى المرجع فإنه يستوى فى المرجع الذكر والأئمتي
ولو كان الواقف شرط فى أصل وقفه للذكر مثل حظ الاثنتين لأن مرجحه ليس كانشائه
وإنما هو بحكم الشرع وسأأتى .

(ولا يشترط فيه (التأيد) : بل يجوز وقفه سنة أو أكثر لأجل معلوم ثم يرجع ملكاً له أو لغيره .
(ولا يشترط فيه (تعيين المستوفى) في محل صرفه فجاز أن يقول : أوقفته لله تعالى ، من غير تعيين من يصرف له .

(ومرفى في غالب) : أى فيما يصرف له في غالب عرفهم ، (ولاً) يكن غالب في عرفهم (فالقراء) يصرف عليهم . وهنا إذا لم يختص الموقوف بمجموعة معينة ، (ولاً صرف لم يكتب العلم) (ولا يشترط (قبول مستحقة) إذ قد يكون غير محصور أو غير موجد أولاً يمكن قبوله كسجد (إلا المسمين الأهل) أى إلا أن يكون المستحق معيناً وكان أهلاً للقبول ، بأن كان رشيداً ، (ولاً فالعبرة بوليّه ، فإن رد للمعين الأهل أو ولي صبي أو مجنون أو سفیه (فالقراء) ولا يرجع ملكاً لربه ، وقال مطرف : يرجع ملكاً لربه أو لوارثه ، وقال بعضهم : التبادر من قول

قوله : [ولا يشترط فيه التأيد] : يؤخذ منه أن اشتراط التغيير والتبديل والإدخال والإخراج معمول به في المتبلى ما يفيد منع ذلك ابتداء ، ويمضى إن وقع في (ح) عن التوادع وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وجده وغبة يبيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك . فإن وقع ونزل مضى وعمل بشرطه كلها في (بن) .
قوله : [في غالب عرفهم] : أى فإن كان الغالب في عرفهم الصرف لأهل العلم أو للتزاة عمل به .

قوله : [ولاً يكن غالب في عرفهم] : أى بأن لم يكن لم أوقاف أو كان ولا غالب فيها .

قوله : [فالقراء يصرف عليهم] : أى بالاجتهاد سواء كانوا في محل الوقف أو غيره .

قوله : [وقال بعضهم] : حاصله أنه إن قبله المعين الرشيد أو ولي غيره فالأمر ظاهر ، وإن رده كان حسيباً على غيره باجتهاد الحاكم ، وهنا إذا جعله الواقف حسيباً مطلقاً قبله من عينه له أم لا ، وأما إن قصد المعين بخصوصه فإن رده عاد ملكاً للمحبس كما ذكره ابن رشد في نوازله قال المستأوى وبهلا يجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة (أ) ملخصاً من (بن) .

مالك إن رد المعين يكون لغيره أن ذلك باجتهاد الحاكم لا لخصوص الفقراء فتأمل .

• ثم شرع في بيان مبطلات الوقف بقوله :

• (وَيُطْلَقُ) الوقف (بمانع) : أى يحصل مانع للوقف (قبل حوزة) : أى قبل أن يحوز الموقوف عليه ، فإذا لم يحزه الموقوف عليه - ولو سفيهاً أو صغيراً أو وليه - حتى حصل للوقف مانع من موت أو فساد أو مرض متصل بموته ، بطل الوقف ورجع للغريم في الفس والوارث في الموت ، إن لم يحزه الوارث ، وإلا نفذ . وهذا إذا حبس في صحته ، وأما من حبس في مرضه فهو كالوصية يخرج من الثلث إذا كان لغير وارث وإلا بطل كما يأتي . وللوقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الوقف في الصحة فلا رجوع له فيه قبل المانع ، ويجبر على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك .

• (أو) يحصل مانع له (بعد عوده) : أى الوقف (له) أى لواقفه (قبل عام) بعد أن حيز عنه (وله) أى والحال أن للوقف (غائباً ككسار) وحائزاً وحاماً ودابة ، فإنه يبطل الوقف يحصل المانع للوقف حال استيلائه عليه قبل العام ، وسواء أوقفه على محجوره أو غيره عاد إليه بعض ، كإجارة أو غيره ما لم يحز عنه ثانياً قبل المانع ؛ وإلا لم يبطل . ومفهوم :

قوله : [ولو سفيهاً] إلخ : مبالغة في محض تقديره فإن حازه صح هذا إذا كان الحائز له رشيداً ، بل ولو سفيهاً إلخ .

وقوله : [حتى حصل للوقف مانع] : غاية في قوله لم يحزه .

قوله : [أو فساد] : المراد بالفساد هنا ما يشمل الأخص والأعم الذي هو إحاطة الدين .

وقوله : [بطل الوقف] : جواب إذا والمراد بالبطالان عدم التام لأن عدم إضاء ذلك حق للغرماء في الفس والورثة في الموت .

قوله : [إن لم يحزه الوارث] : أى أو الغريم والمراد بالإجازة الإضاء .

قوله : [وسواء أوقفه على محجوره] : وسأتي بشرط مسألة الوقف على المحجور الآتية .

قوله : [ما لم يحز عنه ثانياً قبل المانع] : حاصله أنه إن عاد لانتفاعه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه ثانياً بطل الوقف مطلقاً كان على محجوره

« قبل عام » أنه لو عاد إليه بعد العام فحصل المانع ، لم يبطل ، لأنه المدة التي يحصل بها اشتهاار الوقف غالباً بخلاف الرهن إذا عاد للراهن فإنه يبطل بالمانع ولو طال حياة المرتهن له . وذكرَ مفهوم « وله غلة » بقوله :

(بخلاف) ما لا غلة له (نحو كُتَيْب) للعالم (سلاح) فإنه لا يبطل بالمانع إذا عاد ليد الواقف قبل عام وأولى بعده (إذا صرفه) قبل عوده له (في مصرفه) بأن حيز عنه لمن يقرأ فيه بالنسبة للكتاب أو لمن يقاتل به بالنسبة للسلاح أو لمن ينجر به في نحو القيد ولو كانت الحياة له بنحو تغيير الكرسي^(١) ، فما بعده إلخ فإنه كاف ولا يبطل بالمانع قبل العام . وما ذكرناه من قولنا « بخلاف » إلخ هو الممول عليه خلافاً لمن قال : هما سواء في البطلان . وقولنا : « ومفهوم قبل عام » ، أنه لو عاد إليه بعد العام إلخ شامل للوقف على غير المحجور وعلى المحجور اتفاقاً في الأول وعلى الأرجح ، في الثاني قال المتطعي : وإن عاد إليها أى الدار الموقوفة بعد العام فقلت ، وإن مات فيها إذا كان رجوعه إليها بالكراء وأشهد على ذلك ، هذا قول ابن القاسم وعبد الملك وهو المشهور وبه العمل ، وسواء في هذا الصغير والكبير . ومقابله طريقة ابن رشد القائلة بالبطلان إذا عاد لما حبس على محجوره ولو بعد أعوام وليس العمل عليها . قال المحشى : وقد نظم ذلك سيدى أحمد الزواوى فقال :

رجوع واقف لما قد وقفاً بعد مضي سنة قد خفا

أو على غيره عاد بكراء أو إرفاق : وإن عاد بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا كان على غير محجوره : وإن كان على محجوره ففيه خلاف إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك ، وإن عاد له بإرفاق بطل اتفاقاً .

قوله : [فإنه يبطل] إلخ : أى لقوله تعالى : (فَرِهَانٌ مَّقْبُورَةٌ)^(٢) ، فجعل القيد وصفاً لها .

قوله : [وعلى المحجور] : أى إلا في المسألة الآتية .

قوله : [قال المحشى] : مراده به (بن) .

قوله : [قد خفا] : أى فلا يبطل الوقف .

(١) مكملاً في الأصل .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٣ .

على صبي كان أو ذى رشد واعتزضت طريقة ابن رشد
وقول المتيطي : إذا كان رجوعه إليها كالكره وأشهد يقتضي أنه إذا عاد إليها
لا بكراه ، بل بإذفاق بطل ، أى فى المحجور بعد العام وبه جزم بعضهم . وقد علم
من قولنا : « وبطل بمنع قبل الحوز » أن الحوز شرط فى صحة الحبس وهو
الإخراج عن يد الحبس وكلها الهبة والصدقة . ولا بد من معاينة البيعة لحوزة كما فى المدونة
قال فيها : ولو أقر المعطى فى صحة أن المعطى قد حاز وقبض وشهدت عليه بإقراره
بيعة ثم مات لم يقض بذلك إن أنكرت ورثته حتى تعاین البيعة الحوز (انتهى) :
• واستثنى من ذلك المحجور إذا وقف عليه وليه ، فإنه لا يشترط فيه الحياة
الحسية بقوله :

- (إلا) أن يوقف الولي من أب أو وصى أو حاكم أو مقدم .
- (لمستحجوره) الصغير أو السفیه فلا يشترط فيه الحوز الحسى بل يكفى
الحكمى ، فيصح وقف الولي عليه إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع ،
لكن بشرط ثلاثة أفادها بقوله :
- (إن) أشهد (الولي) (على الوقف) على محجوره ، وإن لم يشهد على الحوز له ،
فإن لم يشهد بطل بالمانع .
- (وصرف) وليه (له) : أى للمحجور (الغلة) : أى فى مصالحه كالأكل أو بعضاً

- قوله : [على صبي كان] إلخ : تعميم فيما قبله .
- قوله : [واعتزضت طريقة ابن رشد] : أى حيث قال بالبطلان فى المحجور
ولو كان الرجوع بعد أعوام ولو مع الإشهاد والكره له .
- قوله : [وبه جزم بعضهم] : أى بهذا التفصيل .
- قوله : [وقد علم من قولنا] إلخ : بهذا تعلم أن من أوقف دار سكناء مثلاً على
ذريته وبقي ساكناً فيها حتى مات يكون وقفه باطلاً باتفاق أهل المذهب ويرجع ميراثاً .
- قوله : [حتى تعاین البيعة الحوز] : أى والإشهاد على إقراره بالحوز لا يكفى .
- قوله : [وصرف وليه] : أى ولا بد من الشهادة على ذلك .
- قوله : [كلاً أو بعضاً] : قال اللقائى : وصرف الغلة له أى كلها أو جُلها
قياساً على الهبة . أما إذا لم يصرف الغلة بالمرة أو لم يصرف له إلا الأقل أو النصف بطل

مما يحتاج إليه ، فإن لم يصرف منها عليه بطل بالمانع .

(ولم يكن الموقوف) على المحجور (دار سكنائه) : أى الوقف ، فإن كانت دار سكنائه بطل بالمانع إلا إذا تخطى الوقف عنها وعابت البيئة فراغها من شواغل المحبس .

(إلا أن يسكن) الولي منها (الأقل) ويكرى له) : أى لمحجوره (الأكثر) للصرف عليه فيكنى ولا يبطل لأن الأقل تابع للأكثر (وإن سكن النصف بطل فقط) إن حصل مانع . وصح النصف الذى لم يسكنه . وإن سكن الأكثر بطل الجميع ، وفهم منه أن حياة الأم ما حبسته على ولدها الصغير لا يكنى . إلا إذا كانت وصية . وتقدم أن السفية أو الصغير أوحاز لنفسه لصحت حياته فلا يبطل الحبس بالمانع بعده .

• (و) بطل الوقف (على وارث بمرض موته) لأن الوقف فى المرض كالوصية ولا وصية لوارث .

(ولألا) يكن الوقف فى المرض على وارث بل على غيره (فمن التلث) يخرج فإن حمله التلث صح ولألا فلا يصح منه إلا ما حمله التلث .

الوقف (١٠١) إذا علمت ذلك فالمراد بالبعض الجلل .

قوله : [ويكرى له] إلخ : مفهوماً لو أبقي الأكثر خالياً من غير كراه بطل الوقف ، ومثله ما إذا أكره لنفسه .

قوله : [وإن سكن النصف بطل فقط] : ومثلاً بخلاف صرف الغلة فإنه تقدم أن صرف النصف المحجور مبطل للوقف فى الجميع لأن النصف الذى تعلق بالسكنى متميز . بخلاف صرف الغلة فلا تمييز فيه كما يفيد فى الحاشية .

قوله : [وفهم منه] : أى من قوله إلا لمحجوره .

قوله : [بمرض موته] : أى المرض الذى يعقبه الموت ولو خفيفاً ويبطل ولو حمله التلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث وحل البطلان فيما يبطل فيه الوقف حيث لم يميز الوارث غير الموقوف عليه فإن أجازاه مضى ولذا كان دخول الأم والزوجة فيما للأولاد حيث لم يميزا ، فإن أجازا لم يدخلوا فى الحاشية .

ثم استثنى من بطلان وقف المريض على الوارث مسألة تعرف بمسألة ولد الأعيان فقال :

(إلا) وقفا (مُتَّعَبًا) : كان له غلة أم لا أوقفه للمريض على أولاده ونسله وعقبه (خَرَجَ مِنْ ثُلْثِهِ) : أى حمله الثلث فيصبح ، فإن حمل الثلث بعضه جرى فيه ما سيذكر فيما يحمله الثلث .

(فكميرات الوارث) : فى القسم مما يخص الوارث ، وليس ميراثاً حقيقة إذ لا يباع ولا يوجب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين والزوجة الثمن فى المثال من مناب الأولاد ولألم السلس . فيدخل فى الوقف جميع الورثة وإن لم يقف عليهم . ويبنى ذلك بالمثال ، فقال :

(كتلاثة أولاد) لصلبه هم أولاد الأعيان (وأربعة أولاد) أوقف عليهم فى مرضه شيئاً من ماله كندار وعقبه بأن قال : وعقبهم . فالتعقيب شرط فى هذه المسألة كالمخرج من الثلث ، فإن لم يعقبه بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد

قوله : [تعرف بمسألة ولد الأعيان] : أى فى للمحب . قال بعضهم : فى هذه التسمية قصور لأن الحكم فى هذه المسألة لا يخص بالوقف على ولد الأعيان ، بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف فى مرضه على إخوته ولولادهم وعقبهم ، أو على إخوته وأولاد عمه وعقبهم ، وأخواته وعقبهن ، أو أولاد عمه وعقبهم . فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسألة أن يقف المريض على وارث وغير وارث وعقبهم . قوله : [متعَبًا] : أى أدخل فى الوقف عقباً .

قوله : [فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين] : أى ولو شرط الوقف تساوياً .

قوله : [ولألم السلس] : أى والباقي للأولاد .

قوله : [ويبنى ذلك بالمثال] : وهذا المثال للمدونة فلذا اقتصر عليه للمصنف كتحليل ، وإلا فحقيقة المسألة أن يقف الواقف فى مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره للمصنف .

قوله : [هم أولاد الأعيان] : أى وهم الذين سميت المسألة بهم .

قوله : [وعقبه] : بالتشديد فعل ماضى : أى ولحال أنه عقبه بأن قال إلخ .

قوله : [بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد] : أى وحيتن تقسم ذات

(وَتَرَكَ) مع السبعة ممن يرث (زوجةً وأماً ، فيدخلان في مال الأولاد) . وكلما كل من يرث ممن لم يوقف عليه كالأب فما ينوب الأولاد ثلاثة أسهم من سبعة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم أطلق أو سوى بين الذكر والأنثى أو جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، إذ شرطه لا يعتبر فيما لأولاد الأعيان ، بل للذكر مثل حظ الأنثيين على كل حال كما يؤخذ من قوله : و فكثيرات للوارث ؛ فللزوجة من الثلاثة أسهم الثمن والآخر منها السدس (وأربعة أسباعه لولد الولد وَقَفَ) عليهم يعمل فيها بشرط الواقف من تفاضل أو غيره : بخلاف مال أولاد الصلب فإنه كالميراث للذكر فيه مثل حظ الأنثيين ولو شرط خلافه . ويدخل فيه من يرث ، إلا إذا لم يوقف عليه ولكنه معقب لم يطل ما ناب الأولاد لتعلق حق غيرهم به ، ولكون

الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد ، فما ناب الأولاد تكون ذاته إرثاً وما ناب أولاد الأولاد يكون وقفاً كما في (بن) عن التوضيح .

قوله : [فيدخلان] : أى إن متعنا ما فعله مورثهما من وقفه في المرض ، وأما إن أجازنا فعله فلا يدخلان أصلاً كما في (بن) .

قوله : [على كل حال] : أى شرط ذلك أو لم يشترطه .

قوله : [من تفاضل أو غيره] : أى كان التفضيل للذكور أو للإناث .

قوله : [ولو شرط خلافه] : أى لكونه بالنسبة لهم كالميراث فلا يخرج عن قسمة الميراث .

قوله : [إذا لم يوقف عليه] : هذا القيد اعتبره (عب) وتبعه في الحاشية ، فقال : وحل كونه كالميراث إذا حبس على أولاده وأولاد أولاده دون الأم والزوجة فإن حبس عليهما مع من ذكر فإن الوقف يكون بين الجميع بالسوية لا بحسب القرائض في الوراثة حيث لم يكن من الواقف تفضيل فلا يقال حينئذ فلا يدخلان فيما للأولاد (أ) قال (بن) : هذا غير صحيح لأنه حيث علم أن نصيب الورثة يقسم بينهم على حكم الإرث لأنه لا وصية لوارث لزم قسمه على القرائض ، وعلم تسوية الأم والزوجة مع الأولاد سواء أدخلهما حسب رموسهما في القسم بين الأولاد أولاً تأمله (أ) .

قوله : [لتعلق حق غيرهم به] : أى وهم أولاد الأولاد .

الوقف عليهم في المرض لا يصبح شاركهم غيرهم من بقية الورثة . وحاصل قسم المسألة على طريقة الفرضيين : أن المسألة من سبعة لأولاد الأعيان ، منها ثلاثة للأم منها السمس من ستة والزوجة الثمن من ثمانية وبين المخرجين موافقة بالانصاف ، فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين ، للأم سلسها أربعة والزوجة ثمنها ثلاثة ، يبقى سبعة عشر على ثلاثة أولاد الأعيان لا تنقسم وثباين ، فتضرب الرووس الثلاثة المنكسرة عليها سهامها في أصل المسألة الأربعة والعشرين باثنين وسبعين ، ثم يقال : من له شيء من أصل المسألة أدخله مضروباً في ثلاثة ، فلأم أربعة في ثلاثة باقي عشر والزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة والأولاد سبعة عشر في ثلاثة يواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر ، وأما أولاد الأولاد فأربعتهم متقسمة عليهم .
(وانتقص القسم) المذكور (بمحلوث ولد) أو أكثر للفريقين أو لأحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثنا عشر من تسعة وهكذا .
(كمتوته) : أى كوت ولد من الفريقين أو أكثر فتتفرض ، فإذا مات واحد

قوله : [شاركهم غيرهم] : أى الذى هو الزوجة والأم أى إنما قسم كالإراث وشاركهم فيه الأم والزوجة لعدم صحة الوقف عليهم في المرض .
قوله : [على طريقة الفرضيين] : أى الذين لا يعطون كسراً .
قوله : [منها] : أى من الثلاثة التى تخص أولاد الأعيان لأن الزوجة والأم لا تدخل لهما فيما لأولاد الأولاد لصحة الوقف فيه .
قوله : [وبين المخرجين] : أى الذى هو السمة والهبانية .
قوله : [المنكسرة عليها سهامها] : أى التى هى سبعة عشر .
قوله : [الأربعة والعشرين] : بدل أو عطف بيان .
قوله : [من أصل للمسألة] : أى التى هى الأربعة والعشرون .
قوله : [أدخله مضروباً في ثلاثة] : أى التى هى عدد رويس أولاد الأعيان .
قوله : [وانتقص القسم المذكور] : أى الذى هو على سبعة .
قوله : [فإذا حدث واحد] : يتصور حلول ولد من أولاد الأعيان فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم حضر بعد القسمة وشهدت البيعة بأنه ابن الواقف فتتفرض القسمة .

من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة لأولاد الأعيان سهمان للأم سلسهاو الزوجة ثمهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيهما الميت فإنه يقدر حياته ، ونصيبه يكون لوارثه على حسب القرائض . فإذا كانت زوجة الواقف المذكورة أمه كان لها من نصيبه الثلث أو السلس ، إن كان أولاد الأولاد أو بعضهم أبناءه ولا شيء منه لأم الواقف لأنها جلسته حجبت بأمه . وإن كانت الزوجة ليست بأمه كان لأم الواقف السلس منه لأنها جلسته . وإن كان أولاد الأولاد أبناءه كان لهم الباقي . وإن كان أبنائه بعضهم اختص به . وإن كانوا كلهم أبناء أخيه اختص به أخواه الباقيان ، وكلما لو مات اثنان من أولاد الأعيان . فلومات الثلاثة رجع الوقف جميعه لولد الولد مع ما بيد الزوجة والأم ؛ لأن أختلعا كان بالتبع لأولاد الأعيان . ولو ماتت أم المحبس أو زوجته أو وارث الابن الميت مما لا دخل له في الوقف — كزوجته وأخيه لأمه — فسهمه على ورثته على حسب القرائض ، إلى أن يموت أولاد الأعيان جميعهم فينتقل الوقف لأولاد الأولاد . ولو مات واحد من أولاد الأولاد كانت القسمة من ستة ؛

قوله : [والباقي يقسم على ثلاثة] إلخ : أى فتكون المسألة من اثنين وسبعين كما تقدم .

قوله : [فإذا كانت زوجة الواقف] إلخ : تفصيل لما أجمل قبله .

قوله : [كان لها من نصيبه الثلث] : لا يظهر في هذا المثال بل لها السلس على كل حال لوجود جمع من الإخوة لأنه معلوم في القرائض أن المراد بالجمع الذى يحجب الأم من الثلث إلى السلس ما فوق الواحد فلا يظهر التفصيل الذى قاله إلا إن كان الميت من أولاد الأعيان اثنين كالمثال الآتى .

قوله : [لأنها جلسته] : أى من جهة أبيه وليس له أم تحجبها .

قوله : [ليست بأمه] : أى بل زوجة أبيه فقط .

قوله : [كان لم الباقي] : أى لأن جهة البنوة تحجب جهة الأخرى .

قوله : [اختص به أخواه] إلخ : أى لأن جهة الأخرى تقدم على جهة بنيتها .

قوله : [فسهمه على ورثته] : أى الذى نابه من الشيء الموقوف .

قوله : [فينتقل الوقف لأولاد الأولاد] : أى فيحوزون جميع الشيء الموقوف ، فكل من كان أخذ من ورثة أولاد الأعيان أو ورثة الأم أو الزوجة شيئاً رده لأولاد الأولاد وقد فاز بالغة الماضية .

قوله : [ولو مات واحد] إلخ : مقابل لقوله فلإذا مات واحد من أولاد الأعيان .

لأولاد الأعيان النصف ثلاثة . ولو مات اثنان كانت القسمة من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة ولأم سلسها والزوجة ثمنها . ولومات أولاد الأولاد كلهم بقى الوقف لأولاد الأعيان كلهم ؛ فإن ماتوا أيضاً رجع مراجع الأحباس لأقرب عصبه فقراء المحبس .
(لا) يتنقض القسم (بموت إحداهما) : أى الزوجة أو الأم ويرجع مناب من مات منهما لورثته — كان وارثهما من أهل ذلك الوقف أو غيره — ما بقى أحد من أولاد الأعيان . فإن لم يكن لهما وارث فليت المال حتى تنقرض أولاد الأعيان . وعلم من جميع ما تقدم أن الطبقة العليا وهى أولاد الأعيان لا تحجب الطبقة السفلى لا من نفسها ولا من غيرها . وأن الأم والزوجة قد يعثرهما النقص والزيادة باعتبار الحلوث والموت وقد يسقطان عند موت أولاد الأعيان .

قوله : [لأولاد الأعيان النصف ثلاثة] : أى وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم .
قوله : [بقى الوقف لأولاد الأعيان] : أى بأيديهم وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم .
قوله : [رجع مراجع الأحباس] : أى ونزع ما كان بيد الزوجة ولأم أو ورثتهما ، ويصير الجميع فقراء عصبه المحبس ولامرأة لو كانت ذكراً عصبه ويستوى فيه الذكر والأنثى ولو شرط فى أصل الوقف التفضيل وسيأتى إيضاح ذلك فى قوله : وإن انقطع مؤبد رجع حبساً لأقرب فقراء عصبه المحبس إلخ .
قوله : [ما بقى أحد من أولاد الأعيان] : ظرف لقوله : يرجع . أى يرجع مناب من مات منهما لورثته مدة بقاء أحد من أولاد الأعيان .
قوله : [حتى تنقرض أولاد الأعيان] : غاية فى بقاءه لبيت المال أى فإن انقرضت رده بيت المال لأولاد الأولاد .

قوله : [لا من نفسها ولا من غيرها] : راجع للسفلى والمعنى أن السفلى لا تحجب بالعليا كانت السفلى من نفس العليا كأولاد صلبهم أو من غير صلبهم كأولاد إناثهم .
قوله : [باعتبار الحلوث] : راجع للنقص والزيادة .
وقوله : [والموت] : راجع للنقص والزيادة أيضاً .
قوله : [وقد يسقطان] : قد للتحقيق لا للتقليل .

• (و) يبطل الوقف (على معصية ككنيسة) وكصرف غلته على خمر أو شراء للسلاح لقتال حرام (أو) على (حرفي) وتقديم صحته على ذي (أو) وقف (على نفسه ولو بشريك) : أى يبطل على نفسه ولو مع شريك غير وارث، كأوقفته على نفسه مع فلان ، فإنه يبطل ما يخصه وكل ما يخص الشريك .
(إلا أن يحوزهُ الشريك قبل المانع) فإن كان شائعاً فإن حاز الجميع قبل المانع صح له منابه وإلا فلا ، فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقبه رجح حبساً بعد موته على عقبه ، إن حازوا قبل المانع ، وإلا بطل ، هذا إن أوقف في صحته فإن أوقف في مرضه صح ، إن حملة الثلث . ورجح الأمر للتفصيل المتقدم في مسألة أولاد الأعيان .
• (أو على أن النظر له) : أى للواقف ؛ فإنه يبطل لما فيه من التحجير ،

قوله : [ككنيسة] : ظاهره كان على عبادها أو مرمتها كان الواقف مسلماً أو كافراً وهذا هو الذى مشى عليه في المجموع ، وسيأتى عن ابن رشد قول بالصححة إن كان من ذى على مرمتها أو المرضى بها .
قوله : [وتقديم صحته على ذي] : أى في قوله ولو ذمياً وسواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً .

قوله : [فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده] : حاصله أن الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصبح تقدم الوقف على النفس أو تأخر أو توسط ، كأن قال : وقفت على نفسي ثم عقبي ، أو وقفت على زيد ثم على نفسي ، أو وقفت على زيد ثم على نفسي ثم على عمرو . فالأول يقال له منقطع الأول ، والثاني منقطع الآخر . والثالث منقطع الوسط . وكل ما يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتنفع بالوقف .

والحاصل : أن الظاهر من ملحقنا أنه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع . وقال الشافعي : لا يصح منقطع الابتداء والانتهاه أو الابتداء فقط . وقال أبو حنيفة : يبطل منقطع الانتهاه . وقال أحمد : يبطل منقطع الانتهاه والوسط كلنا في الحاشية .

قوله : [أو على أن النظر له] : محل بطلان الوقف إن جعل النظر لنفسه ما لم يكن

هذا إن حصل مانع له. فإن اطلع عليه قبل حصول مانع كان صحيحاً وأجبر على جعل النظر لغيره .

• (أو جُهِلَ سَبْقُهُ) : أى الوقف (لدين إن كان الوقف على محجوره) ، وهذا فيما إذا حازه الواقف لمحجوره ، مع وجود الشروط الثلاثة المتقدمة : من الإشهاد ، وصرف الغلة ، وكون الوقف غير دار سكناه ، ولا يطل ، ولو علم تقدمه على الدين ، والمعنى : أن مَنْ وقف على محجوره وفقاً وحازه له بالشروط المتقدمة ؛ وعلى الواقف دين لم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده ، فإن الوقف يبطل وبيع للدين تقدماً للواجب على التبرع عند الجهل مع ضعف الحوز ، ولما لو حازه للمحجور أجنبي بإذن الولي لصح لم يبطل عند جهل سبقه للدين ؛ كالأولاد الكبير والأجنبي يجوز لنفسه قبل المانع فلا يبطل بجهل السبق بل بتحقيقه . وأما لو حاز المحجور لنفسه ، فهل يعتبر حوزة فلا يبطل الوقف عند جهل السبق ؟ وهو الصحيح ، سفيهاً كان أو صبيّاً وقد تقدم . (أو لم يَخْتَلْ) بسكون الخاء : أى لم يترك الواقف (بين الناس وبين كتم مسجد) ورباط ومدرسة (قَبْلَهُ) : أى قبل المانع ؛ فإنه يبطل ، ويكون ميراثاً . فإن أُخْلِى قبل المانع صح لأن الإخلاء المذكور حوز حكى .

وقفه على محجوره وإلا فله النظر ، ويكون الشرط مؤكداً كلما ذكره شيخ مشايخنا السيد البليدى فى حاشيته على (عب) .

قوله : [ولم يعلم هل الدين] إلخ : أى وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف ، فإن تحقق تقدم الوقف على الدين فلا بطلان وتتبع ذمة الواقف بالدين .

والحاصل : أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الوقف على محجوره أو غيره ، فإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره ، وإن جهل سبقه له فإن كان الوقف على محجوره بطل إن حازه له وإن كان على غيره فلا بطلان إن حازه الموقوف عليه قبل المانع .

قوله : [بل بتحقيقه] : أى بتحقيق سبق الدين على الوقف .

قوله : [أى لم يترك الواقف] : مفعوله محجوف تقديره المحجر ، والمعنى أنه

حصل له مانع وهو باق على حجره وتحت حوزة .

قوله : [حوز حكى] : أى عن الواقف .

- (و) بطل الوقف (من كافر لكسّجيد) ورباط (ودوسة) من القُرب الإسلامية . وأما وقف الذي على كنية فإن كان على موتها أو على المرضي بها فالوقف صحيح معمول به . فإن توافوا إلينا حكم بينهم بحكم الإسلام أي من إمامائه وإن كان على عيادها حكم ببطلانه كذا نقل عن ابن رشد .
- (وكبره) الوقف (على بنّيه) الذكور (دون بنّاته) فإن وقع مضي

قوله : [كذا نقل عن ابن رشد] : وهناك قيل ثاب بالبطلان مطلقاً . وقول ثالث بالصحة مطلقاً ، وأنه غير لازم وسواء أشهد على ذلك الوقف أم لا ، بأن من تحت يد الواقف أم لا ، وللواقف الرجوع فيه متى شاء .

قوله : [وكبره الوقف] إلخ : اعلم أن في هذه المسألة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالاً : أولاً : البطلان مع حرمة القلوم على ذلك . ثانياً : الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها . ثالثاً : جوازها من غير كراهة . رابعاً : الفرق بين أن يحاز عنه فيمضي على ما حبسه عليه أو لا يحاز فيرد للبنين والبنات معاً . خامساً : ما رواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك ، فإن كان الواقف حياً فسّخه وجعله للذكور والإناث ، وإن مات مضي . سادساً : فسّخ الحبس وجعله مسجداً إن رضى المحبس عليه فإن لم يرض لم يجز فسّخه ويقر على حاله حبساً وإن كان الواقف حياً وللمعتمد من هذه الأقوال ثانياً الذي مشى عليه المصنف ، ومحل الخلاف إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوز المانع . أما لو كان الوقف في حالة المرض فباطل اتفاقاً ولو حيز لأنه عطية لولث ، أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل الحوز كما لو بقي الواقف ساكناً فيه حتى مات فباطل اتفاقاً أيضاً فليحفظ هذا المقام ، وكلام المؤلف في بنيه وبناته لصلبه ، وأما بنو بنيه دون بنات بنيه فيصح وقفه اتفاقاً ، وأما هبة الرجل لبعض ولده ماله كله أو جله فكبره اتفاقاً ، وكلما يكره أن يعطى ماله كله لأولاده يقسم بينهم بالسوية إن كانوا ذكوراً وإناثاً ، وإن قسمه بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز وكذلك يصح الوقف باتفاق في العكس كوقفه على بناته دون بنيه ، وإنما بطل الوقف على البنين دون البنات على القول به لقول مالك إنه من عمل الجاهلية ، أي يشبه عليهم لأن الجاهلية كانوا إذا حضر أحدهم الموت ورتبوا الذكور دون

ولا يفسخ (على الأصح) وهو منبذ المدونة . ومقابلته ما مشى عليه الشيخ من أنه لا يجوز وفسخ إن وقع ، وهو قول ابن القاسم في العتية .
(وأتبع شرطه) : أى الواقف وجوباً (إن جاز) ، وللمراد بالحواس : ما قابل الممنوع فيشمل المكروه ، فإن لم يميز لم يتبع .
• وشمل للجائر بقوله :

(كتخصيص) أهل (منه) من المذاهب الأربعة بصرف الظاهر أو بتوليس في ملوسته أو بكونه إماماً في مسجده (أو) تخصيص (ناظر) معين وله عزل نفسه . فيقول الواقف غيره ممن شاء ؛ وإلا فالحاكم . فإن لم يجعل له ناظراً فليستحق إن كان معيناً وشيئاً هو الذى يتولى أمره ، فإن لم يكن شيئاً فليته . وإن كان للمستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى من شاء ، وأجرته من ريعه ،

الإثبات فصار فيهم حرمان الإثبات دون الذكور . فالوقف على هذا الوجه يشبه عمل الجاهلية (١٨) ملخصاً من الحاشية وحاشية الأصل .

قوله : [واتبع شرطه إن جاز] : أى إن كان باللفظ أو بالكتابة .

قوله : [فيشمل المكروه] : أى وذلك كتخصيص الذكور دون الإثبات . وكفرش المسجد بالبسط وكأضحية عنه كل عام بعد موته .

قوله : [فإن لم يميز لم يتبع] : أى إن كان ممنوعاً باتفاق . ولما اختلف فيه كاشتراط إخراج النبات من وقفه إذا ترجح فهذا لا يجوز الإقدام عليه ، فإذا وقع مضى كما في (ح) نقله (بن) .

قوله : [أو تخصيص ناظر معين] : أى بأن شرط الواقف أن فلاتاً ناظر وقفه فجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك ، وحيث لم يكن له إيصاء به ، فإن مات الناظر والواقف سعى جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه إن وجد وإلا فالحاكم .

قوله : [ولا فالحاكم] : أى إن لم يكن الناظر شيئاً ولا وصى له فالحاكم .

• تنبيه : ذكر البدر القرافى أن القاضى لا يعزل الناظر إلا بمنحة وللواقف عزله مطلقاً .

قوله : [وأجرته من ريعه] : أى يجوز للقاضى أن يجعل للناظر أجرة من ريع

وكذا إن كان الواقف على مسجد ونحوه . وأقرع بين رثلدها معينين .

(أو تبدلته فلان) : من المستحقين (بكنا) من غلته ثم يقسم الباقي على البقية ، فيجب العمل به لأن شرط الواقف كنص الشارع .

(أو) شرط أنه : (إن احتاج من حيس عليه) إلى البيع من الوقف (باع) فيعمل بشرطه ، ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها ، إلا أن يشترط أن يصدق بلامين .

(أو) شرط أنه (إن تسور عليه) : أى على الوقف (ظالم رجح الوقف ملكاً له) إن كان حياً (أو لوأرثه) إن مات (أو رجح لفلان ملكاً) . فإنه

الواقف على حسب المصلحة خلافاً لقول ابن عتاب إنه لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف : بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف شيئاً .

قوله : [وكذا إن كان الوقف على مسجد] : أى فإن الحاكم يولى عليه من يشاء ممن يرتضيه إن لم يكن الواقف حياً ولا وصى له .

واعلم أنه إذا مات الواقف وعلم كتاب الوقف قبل قول الناظر في الجهات التي يصرف عليها إن كان أميناً ، وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق إن كان أميناً ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف فلا يصرف إلا باطلاعهم ، ولا يقبل بلسونهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من غلته صدق من غير يمين إن لم يكن منهمماً وإلا فيحلف . ولو التزم حين أخذ النظر أن يصرف على الوقف من ماله إن احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بمصرفه ، وله أن يقتصر لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك نقله محشى الأصل عن (شب) .

قوله : [أو تبدلته فلان] : أى كأن يقول يبدأ بفلان من غلة وقفي كل سنة أو كل شهر بكذا فيعطى ذلك مبدأ على غيره وإن من غلة ثانی عام إن لم يقل من غلة كل عام . فإن قال ذلك لا يعطى من ربح المستقبل عن الماضي إذا لم يف بحقه لأنه أضاف الغلة إلى كل عام .

قوله : [فيعمل بشرطه] : اعلم أن الاحتياج شرط لجواز اشتراط البيع لا لصحة اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج . وإن كان لا يجوز ابتداء فيعمل بالشرط بعد الوقوع .

يعمل بشرطه . وقوله : « ملكاً » راجع للثلاثة قبله .

• ثم شرع في بيان حكم ما إذا انقطع المحبس عليه ، فقال :

(وَإِنْ انْقَطَعَ) وقف (مؤبدٌ) على جهة انقطاع الجهة التي وقف عليها (رَجَعَ حَبْسًا لِأَقْرَبِ فَقَرَاءِ عَصْبَةِ الْمُحْبَسِ) : فيقدم الابن فابنه فالأب فالأخ فابنه فالجد فالعم فابنه ، ولا يدخل فيه الوقف ولو فقيراً ولا مواله . فإن كان الأقرب غنياً فلمن يليه في الرتبة ، كما إذا لم يوجد (و) رجع (لامرأة) لو كانت ذكراً (عَصْبَتٌ) كالنبت والأخت والعمة (يستوي فيه) : أى في الرجوع (الذكرُ والأنثى) . ولو شرط في أصل وقفه على المحبس عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين أو عكسه ، لأن المرجع ليس بإنشاء ، وإنما هو بحكم الشرع .

• (لا) يرجع لأنثى لو كانت ذكراً لم تعصب (كبت بنت) بخلاف بنت الابن . (فإن ضاق) الوقف (عن الكفاية قُدِّمَ الأقرب من الإناث) فلا يدخل

قوله : [وقوله ملكاً] : المناسب للتفريع بالفاء .

قوله : [للثلاثة قبله] : أى التي هي قوله له أولواؤه أو لقلائه .

قوله : [مؤبد] : أى وأما للموقت فسيأتى في قوله وإن لم يؤبد بأن قيد بمجانهم للخ .

قوله : [فالأخ فابنه فالجد] : أى كالنكاح .

قوله : [ولا يدخل فيه الواقف] الخ : أى لأنه لا يرجع ملكاً ، بل باق على الوقفية والوقف لا يكون على النفس .

قوله : [كما إذا لم يوجد] : أى فيقدر هذا الغنى علماً .

قوله : [ورجع لامرأة] الخ : معناه يرجع لأقرب امرأة من فقراء أقارب المحبس لو خلقت ذكراً لكانت عصبه .

قوله : [وإنما هو بحكم الشرع] : أى والأصل في إطلاق الوقف التسوية بين الموقوف عليهم .

قوله : [قدم الأقرب] : حاصل المسألة أنهم إن كانوا ذكوراً فقط قدم في الكفاية الأقرب فالأقرب وإن كنَّ إناثاً فقط اشتركن سعة وضيقتاً لإلاليات فيقلمن في الضيق ، وإن كن ذكوراً وإناثاً فإن كان الذكور أقرب قلموا على الإناث سعة وضيقتاً ، وإن كانوا متساوين اشتركت الكل سعة وضيقتاً على المعتد ، وإن كان الإناث

معهن الأبعد من العصبية . فإذا كان له بنات وإخوة وضاق الوقف عن كفاية الجميع قدم البنات ، أى اختصن بما يغنيهن لا إظهارهن بالجميع . ولو زاد على ما يكفيهن ولما تساوى للأخفى فيشاركها مطلقاً قال ابن هرين : المشهور أن البنت إن كانت مساوية للعاصب شاركته في السعة والضيق ، وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في الضيق . وإن كانت أبعد منه قدم العاصب عليها في السعة والضيق وهو كقول الشارح .

واعلم أن الأقسام ثلاثة : مشاركة في الضيق والسعة إذا تساوى النساء مع العصبية كأخ وأخوات ، وعدم مشاركة في الضيق والسعة إذا كان النساء أبعد من العاصب كأخ وعمة ، ومشاركة في السعة دون الضيق إذا كان النساء أقرب .

(وإن وقفت على مَحْبُوسِينَ) كزيد وعمرو ونحوه (وبعدهم) يكون (للقراء) ، فنصيب كل مَنْ مَاتَ من الميتين يكون (للقراء) لا للحي منهم سواء قال : حياتهم ، أم لا . وأما لو قال : وقف على أولادى وأولادهم ، سواء قال : الطيقة العليا تحجب السفلى أم لا ، فإن من مات من الطيقة العليا انتقل نصيبه لولده وإلا فلاخوته ؛ كذا أفى ابن رشد بناء على الترتيب في الوقت باعتبار كل واحد على حده ، كأنه قال : على فلان ثم ولده ، وعلى فلان ثم ولده وهكذا . فكل من مات انتقل نصيبه لولده لا لإخوته ، فيكون معنى : « الطيقة العليا تحجب الطيقة السفلى » : من فرعها دون فرع غيرها . ومعنى « على أولادى ثم على أولادهم » : أى على ولدى فلان ثم من بعده على ولده إلى آخر ما تقدم . ونخالقه ابن الحاج وقال : بل يكون

أقرب اشترك الكل في السعة وعند الضيق تقدم البنات كذا في الحاشية .

قوله : [ولو زاد] إلخ : راجع للنفي والولو للحال ولو زائدة ، والمعنى لا إظهارهن بالجميع في حال الزيادة بل في حالها تعطى الزيادة للأخوات .

قوله : [وهو كقول الشارح] : المراد به بهرام .

وقوله : [واعلم] إلخ : مقول قول الشارح وعنه العبارة أصلها للبناني .

قوله : [وإلا فلاخوته] : أى وإلا يكن له ولد .

قوله : [باعتبار كل واحد] : أى فهو من باب الكلية لا الكل .

قوله : [ونخالقه ابن الحاج] : أى وكان معاصراً لابن رشد .

نصيب من مات لإخوته بناء على أن الترتيب باعتبار المجموع أى لا ينتقل للطبقة الثانية إلا إذا لم يبق أحد من الأولى (انتهى) وهنا إذا لم يصرح بشيء أو لم يمر العرف به والأعمال عليه والعرف عندنا بمصر على فتوى ابن رشد .

• ثم ذكر مفهوم : « مؤبد » بقوله :

(وإن لم يؤبد) الوقف ، فلا يخلو إما أن يقيد بشيء أو لا : (فإن قُيِّدَ بحياتيهم) أو حياتي (أو حياة فلان) كزيد (أو قيد (بأجل) كعشرة أعوام والوقف على معينين كقوله : وقفته على أولادى أو على أولاد فلان مدة حياتهم أو مدة حياتي إلى آخره (فالباقى) : أى فن مات منهم فتصبيه لبقية أصحابه حتى يتقربوا ، (ثم) إذا اقترضوا لم يبق منهم أحد (يترجع ملكاً) لربه أو لوارثه إن مات (وإلا) يقيد بشيء مما تقدم بأن أطلق (فترجع الأحياس) : أى فيرجع بعد اقراض جميعهم مرجع الأحياس لأقرب عصبة المحبس ولامرأة لو فرضت ذكراً عصبت إلى آخر ما تقدم . فإن لم يكن له عصبة أو اقترضوا فاللقراء بالاجتهاد من الناظر . والفرق بين هذه يرجع نصيب من مات لأصحابه وبين ما قبلها يرجع نصيبه للقراء ، أنه لا

قوله : [باعتبار المجموع] : أى فهو من باب الكل لا من باب الكلية .

قوله : [لا ينتقل للطبقة الثانية] إلخ : فعلى هذه الطريقة إذا انقرضت العليا وانتقل الوقف هل يسرى فيه بين أفراد السفلى . وبه قال (ح) أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وبه قال الناصر كلنا في (بن) .

قوله : [والوقف على معينين] : أى وأما لو كان الوقف على غير معينين كالوقفه فلا يتأتى انقطاعه بل هو مؤبد .

قوله : [إلى آخره] : أى بأن قال حياة فلان أو قيد بأجل عشرة أعوام .

قوله : [ولا يقيد بشيء مما تقدم] : أى من قوله حياتي أو حياة فلان أو بأجل والموضوع أنه على معينين .

قوله : [لأقرب عصبة المحبس] : أى من قرائهم .

قوله : [يرجع نصيب من مات لأصحابه] : أى للباقي من أصحابه ولا يرجع ملكاً أو مراجع الأحياس إلا باقتراض جميعهم .

قوله : [وبين ما قبلها] : أى التى هى قوله وإن وقف على معينين إلخ . وهنا

كان الوقف فيما قبلها مستمراً احتيط لجانب الفقراء ، فكان لم نصيب كل من مات ، وفي هذه لما كان يرجع ملكاً احتيط لجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف بتمامها عاود حياتهم .

• (و) رجع الوقف (في) التحسيس على (كمنطرة) ومسجد ومدسة خربت و (لم يرجع عودُها في مثلها) حقيقة إن أمكن ، فيصرف في قنطرة أخرى أو مسجد آخر أو مدسة أخرى . فإن لم يمكن في مثلها نوعاً ؛ أي في قرية . ومن ذلك مدارس مصر ومساجدها التي كانت بالقرافة .

• (والا) بأن رجع عودها (ووقف لها) ليصرف في ترميمها . وتجليدها وما يتعلق بإصلاحها .

(وبَدَأَ) الناظر وجوباً من غلته (بإصلاحه) إن حصل به خلل .
(والفقه عليه) : إن كان يحتاج لفقه كالحيوان (من غلته) متعلق
ب : بدأ ، (وإن شَرَطَ) الواقف (خلافه) فلا يتبع شرطه في ذلك لأنه يؤدي إلى إتلافه وعدم بقاءه وهو لا يجوز .

الفرق الذي ذكره الشارح موضوعه فيما إذا وقف على معينين وقيد بقيد مما تقدم ، ولم يذكر الفرق بين المسألة الأولى وبين الوقف على معينين ولم يقيد بالدخل تحت قوله ولا فرج الأحياس . وحاصل الفرق أنه المسألة الأولى إنما كان نصيب من مات للفقراء ، ولا يرجع لباقي أصحابه للنص على الفقراء فيها ، وأما في الوقف على معينين فلم يقيد إنما رجع نصيب من مات للباقي مع أنه يعلم يكون لأقرب فقراء عصابة المحبس لأنه لم ينص عليهم ، بل إنما الرجوع لم يحكم الشرع بعد انقراض الموقوف عليهم فتأمل .
قوله : [في مثلها حقيقة إن أمكن] : أي كما في (عب) وقيل المدار على نوعها لا شخصها وهما قولان في المسألة إلا أن في كلام الأجهوري ما يفيد تأييد ما قاله شارحنا تبعاً (لعب) .

• تنبيه : يؤخذ من ذلك أن من حبس على طلبة العلم بحل عينه ثم تعلم ذلك المحل فإن الحبس لا يبطل بل ينقل لمثله .

قوله : [ومن ذلك مدارس مصر] الخ : يناقض هذا ما يأتي في شرح قوله لا عقار وإن خرب . ولحق ما يأتي من أن مساجد القرافة ومدارسها وقف باطل يجب هدمها قطعاً ونقضها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين .

• (أُخْرِجَ ساكنٌ موقوفٌ عليه) دار (السكنى) فيها إذا حصل بها خلل (إن لم يُصلَحْ) بأن أبى الإصلاح بعد أن طلب منه (لِتُكْتَرَى له) : أى للإصلاح، وهذا حلة للإخراج : أى أخرج لأجل أن تكرى للإصلاح بملك الكراء ، فإذا أصلحت رجعت بعد مدة الإجارة للموقوف عليه ، فإن أصلح ابتداء لم يخرج .

(وَأُتْفِقَ عَلَى كَفَرَسٍ) : ويعبر وبغل وقف (لِتُكْتَرَى) ورباط وخلمة مسجد (من بيت المال) ولا يلزم المحبس نفقته ولا يؤاجر ليفتق عليه من غلته ، فعل السلطان أو نائبه إجراء النفقة عليه من بيت مال المسلمين . واحترز بقوله : « لكفروه » مما إذا وقف على معين فإن نفقته على الموقوف عليه ، (ولا) يكن بيت مال أو لم يكن التوصل إليه (بيع وعرض به سلاح) ، ونحوه مما لا نفقة له (وبيعه) لا يُشْتَفَعُ به) فيما حبس عليه ويتنفع به في غيره إذا شرط للمبيع الانتفاع به (من غير عقار) بيان

قوله : [وأخرج ساكن] إلخ : هذا محمول على ما إذا لم يوجد للوقف ريع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها . وأما لو جعل وقف المسجد بيتاً من بيوته الموقوفة لإمام ونحوه يسكن فيه ، فإن مرته من ريع الوقف لا على الإمام ونحوه ولا يكرى البيت للمالك كذا في (عب) .

قوله : [لتكرى له] : إن قلت إكراهها بغير الموقوف عليه تغيير للمحبس لأنها . لم تحبس إلا للسكنى لا للكراء . قلت لو سلم أنها لم تحبس إلا للسكنى لأن المحبس يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصلح به فبالضرورة يكون أذن في كرائها لغير من حبست عليه عند الحاجة للملك كذا في الحاشية ، نقل (بن) عن اللخمي أن نفقة الوقف ثلاثة أقسام : فلور الغلة والحوائث والفتاقد تصلح من غلتها ودور السكنى يخير من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصلح بها منه والبساتين إن حبست على من لا تسلم إليه ، بل تقسم غلتها عليه تساق أو يستأجر عليها من غلتها وإن كانت على معينين هم يولونها بالنفقة عليها والإبل والبقر والغنم كالثار (أ) .

قوله : [ولا يلزم المحبس نفقته] : أى ولا المحبس عليه سواء كان معيناً أو غير معين .

قوله : [مما إذا وقف على معين] : أى في غير الجهاد بل ينتفع به في أمور نفسه .

قوله : [وعرض به سلاح] إلخ : أى لأنه أقرب لغرض الواقف .

لها : كقول جويان وعبد يهرم وكتب علم تبل أو لا يتنفع بها في تلك المدة (وجعل في مثله) كاملاً إن أمكن (أو شقصة) : أى في جزء من ذلك الشيء إن لم يمكن شراء كامل ، بأن يشارك به في شيء . فإن لم يمكن تصديق بالثمن .

(كان أتلّف) الحبس ، فإن من أتلّفه يلزمه القيمة ويشترى بها مثله أو شقصه . وهذا ظاهر إن كان غير عقار . وأما العقار فيعاد بقيمته فنقصه وقف ؛ فيقوم سالماً ومهلوماً ويؤخذ من منافعه قيمة النقص يقوم بها مع النقص الحبس .

فقوله : (ولو عقاراً) ناظر لأخذ القيمة التي تضمنها ما قبله ، كأنه قال : كان أتلّف ، فالقيمة ولو عقاراً يؤخذ بها مثله أو شقصه في غير العقار ويقام العقار بها ، وقصد بذلك الرد على قول الشيخ : « ومن علم وقفاً فعله إعادته » إذ المشهور أنه يلزمه القيمة كسائر المتلفات ويقام بها الوقف .

(وبيع فضل الذكور) عن التزو (و) بيع (ما كثير) بكسر الباء (من الإناث) جعل منها (في إناث) لتحصيل اللبن وللتاج منها ليدوم الوقف ؛ يعنى أن من أوقف شيئاً من الأعمام ليستنفع بألبانها وأصولها وأويراها ، ففسلها كأصلها في التحنيس . فما فضل من ذكور نسلها عن التزو وما كبر من إناثها فإنه يباع ويعوض عنه إناث صغار لتمام النفع بها .

(لا) يباع (عقاراً) حبس : أى لا يجوز بيعه ولا يصح (وإن خرب)

قوله : [فإن لم يمكن تصديق بالثمن] : أى إذا لم يمكن إبداله شقصاً أو كلا .

قوله : [قيمة النقص] : بفتح النون وبالصاد .

وقوله : [مع النقص] : بضم النون وبالضاد المعجمة .

قوله : [ويقام بها الوقف] : أى على حسب الطاقة .

قوله : (وبيع فضل الذكور) إلخ : أى يباع ما زاد منها على الحاجة نزواً أو غيره .

قوله : [بكسر الباء] : أى لأن ضمها يكون في المعاني كقوله تعالى : (كثير متشتت عند الله) (١) الآية ، وأما الفتح فمعناه الطبل الكبير .

قوله : (ويعوض عنه إناث صغار) : أى يرجى منها النسل واللبن وتجعل حبساً كأصلها .

قوله : [لا يباع عقاراً] : مفهوم قوله من غير عقار .

قوله : [وإن خرب] : أشار بذلك لقول مالك في المدة ولا يباع العقار المحبس

بكسر الراء وصار لا يتنفع به وسواء كان داراً أو حوانيت أو غيرها (ولو بغيره) من جنسه كاستياله بمثله غير خرب ، فلا يجوز . ولا يجوز بيع نقضه من أحجار أو أخشاب ، فإن تعلم عودها فيها حبست فيه جاز نقلها في مثله على ما تقدم .

هذا في الوقف الصحيح ، وأما الباطل كالساجد والمنازل التي بناها الملوك والأمراء بقرافة مصر ونشوا مقابر المسلمين وضيقوا عليهم فهل يجب هدمها قطعاً ونقضها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين . وأما مساجدكم ومدارسهم التي بوسط البلد فنافلة لأنها من مصالح المسلمين . وإذا منع بيع الوقف وأقاضه - ولو خرب - فهل يجوز للنظار إذا تعلم عوده من غلة وأجرة أن يأذن لمن يعمره من عنده على أن البناء يكون للباني ملكاً وخلوا ، ويجعل في نظير الأرض حكرًا يدفع للمستحقين أو لخدمة المسجد ؟ أفى بعضهم بالجواز . وهذا هو الذي يسمى خلواً ، لا ما يفعله أهل مصر من المفاصلة التي تقدم بعضها . وكثيراً ما يقع من النظار بيع مواقف المسجد وخلواته ليتوصلوا بذلك إلى الاستيلاء على نفس للمسجد ويلخلطون فيها دوابهم ، وبالجملية متى أمكنهم شيء فسلوه لبس ما كانوا يفعلون .

ولو خرب ، وبقاء أحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك ، ورد بلوغ رواية أبي الفرج عن مالك إن رأى الإمام بيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله وهو منجذب أبي حنيفة فعندهم يجوز بيع الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله .

قوله : [يصرف في مصالح المسلمين] : قال في الأصل تباع لمصالح المسلمين أو يبنى بها مساجد في محل جائز أو تقتل لنفع العامة ولا تكون لوارثهم إذ هم لا يملكون منها شيئاً ، وأنى لهم ملكها وهم السامعون للكلب الأكاكين للسحت يكون الواحد منهم عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه ، فإذا استولى بظلمه على المسلمين سلبهم أموالهم وصرفها فيما يغضب الله ورسوله ويحسبون أنهم مهتدون ، وأما ما رويوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولو لم يعمل بما رتب فيه من أذان أو قراءة أو تدريس أو نحو ذلك (٥١) .

قوله : [أفى بعضهم بالجواز] : المراد بالناصر اللقاني وعليه الأجهوري وأتباعه كما تقدم .

قوله : [وخلواته] : بفتححات جمع خلوة وهو عطف خاص لأن المرافق تشمله .

(إلا) أن يبيع القمار المحبس (لتوسيع مسجد) جامع فيجوز (أو) توصية
 (مقبرة أو طريق) لمرور الناس فيجوز بيع الوقف للملك (ولو جبراً) على
 المستحقين أو الناظر. وإذا كان ذلك في المحبس فللملك أولى.
 (وأمرأوا) : أى المستحقين وجوباً (يجعل) تسميته في حبس غيره :
 ووجب عليهم ذلك (ولا جبراً) : أى لا يبرهم الحاكم على الجعل في حبس غيره :
 أى لا يقضى عليهم به .
 • ثم شرع في بيان ما تناوله ألفاظ الوقف بقوله :

(وتتناول : (الدرية)) فاعل تناول : أى لفظ الدرية في قوله : ذرية أو
 ذرية فلان (الحافد) مفعوله : وهو ولد البنت فيدخل الأولاد وأولادهم ذكراً
 وإناثاً (كولد فلان وفلانة) وأولادهم أو ولى (الدكور والإناث وأولادهم)

قوله : [فيجوز] : أى فيجوز البيع لتوسيع المسجد الجامع وما بعده كان الوقف
 على معينين أو غيرهم ، ومعنى الجامع الذى تقام فيه الجمعة قال في المواق ابن رشد
 ظاهر سماح ابن القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد وهو قول مسنون أيضاً فى النوادر
 عن مالك والأخوين وأصيب ولبن عبد الحكم أن ذلك في مساجد الجوامع إن احتجج
 للكل لا في مساجد الجماعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع (١ هـ بن) .

قوله : [وأمرأوا] إلخ : ذكر المسنن فى فتوى أبى سعيد بن لب أن ما وصع به
 المسجد من الرياح لا يجب أن يعرض فيه ثمن إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين ،
 ولما ما كان حبساً على غير معين كالفقراء فلا يلزم تعريضه أى دفع ثمن فيه ؛ لأنه إذا
 كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا دخل في المسجد
 أعظم مما قصد تحييسه لأجله أو لا (١ هـ بن) .

قوله : [أى لفظ الدرية] : قدر لفظ إشارة إلى أن كلام المصنف على حلف
 مضاف لحلف ذلك المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتقاؤه .

قوله : [وهو ولد البنت] : كلامهم هنا يفيد أن الحافد مقصور على ولد البنت
 والذى يفيد البضاوى فى تفسير قوله تعالى : (وجعل لكم من أزواجكم
 بنين وحفدة) ^(١) ، أن المراد بهم أولاد الذكور وأولاد البنات ، وفى القاموس
 السبط ولد اليك ظاهره ذكر كان أو أنثى فهو مرادف للحفيد .

فإنه يتناول الحافد (أو) قال : (أولادى وأولادهم) فإنه يتناول الحافد .
 بخلاف قوله : (وَلَدَيْ وَوَلَدَيْ) فلا يتناول الحافد ، بل أولاده
 ذكوراً وإناثاً وأولاد أولاده الذكور دون الإناث ، رواه ابن وهب عن مالك ورجحه
 ابن رشد في المقدمات . وقال أبو الحسن : يدخل فى ولدى وولد ولى : الحافد ،
 وتناول كلام الإمام .

(و) بخلاف (أولادى وأولاد أولادى) : لا يدخل الحافد على الراجح ،
 وقيل بدخوله كالذى قبله .

(ويخلاف نبيّ ونبيّ) : بتشبيهه الباء فى الطرفين ، فلا يدخل الحافد .
 (كسلى) : لا يدخل فيه الحافد (وَحَقِيقِي) : لا يدخل فيه حافد لأن النسل
 أو العقب لا يتناول عرفاً كالثلاثة قبله . فإذا كان العرف عندهم شمله ، دخل ؛ لأن
 مبنى هذه الألفاظ العرف . ثم الألفاظ المتقدمة التى ذكرنا فيها أنها تتناول الحافد ، قال
 بعضهم : وإن سفل ورده المحشى بأنه ليس بصحيح ، لقول ابن رشد فى المقدمات
 ما نصه : ولو كرر التصقيب لدخل ولد البنات إلى الدرجة التى انتهى إليها المحبس
 على ما ذهب إليه الشيوخ . ثم استظهره ، وقال : إنه المعمول به ، وتبعه أبو الحسن
 واقتصر عليه ابن عرفة والقرافى وغيرهما . وجرى به العمل قديماً وحديثاً (انتهى) .
 (وتتناول الإخوة) ، أى لفظ الإخوة ، كوقف على إخوتى أو إخوة زيد
 (الأخنى) منهم .

قوله : [فلا يتناول الحافد] إلخ : أى لأن الولد فى العرف مقصور على الذكر وإن
 كان فى اللغة عاماً .

قوله : [الذكور] : صفة لأولاده وسواء كان أولاده ذكراً أو إناثاً .
 وقوله : [دون الإناث] : أى دون أولاد الإناث كانوا ذكراً أو إناثاً .
 قوله : [وقال أبو الحسن] : إلخ : قال ابن غازى وهو المشهور .
 قوله : [دخل] : أى فى جميع الألفاظ المتقدمة .
 قوله : [قال بعضهم وإن سفل] : مراده به (عب) والخرق وتبعهما المجموع .
 قوله : [ورده المحشى] : مراده به (بن) .

بلغه السالك - راجع

(و) تناول (رجال إخوتي ونساءهم) الصغير (منهم ذكراً أو أنثى) .
 (و) تناول (بنتي أبي) : أى هذا اللفظ (إخوته الذكور) : أشقاء أولاد
 دين الأخوات (وأولادهم) الذكور خاصة . ويدخل أيضاً ابن الواقف دون بناته
 لتسميته بنتي .

(و) تناول (آلى وأهلى : العصبة) الذكور (ومَن) : أى وامرأة ،
 (لو رجِلت) : أى فرضت رجلاً (عَصَبَت) : كالبنت وبنت الابن والعمة دون
 بنت البنت والحالة .

(و) تناول (أقاربى) : أو أقارب فلان : (أقارب جهتيه) : أى جهة
 أبيه وجهة أمه (مطلقاً) ذكوراً وإناثاً ، كان من يقرب لأمه فى جهة أبيها وأمها أى
 ذكوراً وإناثاً . هذا هو المشهور ، وقال ابن حبيب : وهو قول جميع أصحاب
 مالك (انتهى) . وقال ابن القاسم : لا يدخل الخال ولا الحالة ولا قرابته من قبل أمه
 إلا إذا لم يكن له قرابة من جهة الأب ، أى حين الإيقاف . والمعتمد دخول

قوله : [وتناول رجال إخوتي] إلخ : إنما تناول الصغير من الذكور والإناث لأن
 العطف قرينة التعميم . بخلاف ما لو أفرّد أحدهما من غير عطف فلا يتناول الصغير .
 قوله : [وتناول الرجال إخوتي] إلخ : أى بخلاف ما لو قال رجال إخوتي
 فقط فلا يتناول الصغير .

قوله : [ويدخل أيضاً ابن الواقف] إلخ : أى وأما دخول الواقف نفسه إن
 كان ذكراً ففيه قولان ، قال بعضهم ولعلهما مبنيان على الخلاف فى دخول المتكلم
 فى عموم كلامه وعدم دخوله ، ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان الوقف على
 النفس لأنه فى القصد ولو بشريك ، وما هنا تبع لعموم كلامه فليس مقصوداً دخوله
 كذا أجاب بعضهم ورده الأجهورى بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس
 مطلقاً لا فرق بين القصد والتبع (١ هـ) ، وعرف مصر الآن لا يدخل الواقف
 ولا ولده .

قوله : [والعمة] : أى ومثلها بنت العم .
 قوله : [ذكوراً وإناثاً] : المناسب أو وتجعل مائة خلوة والمقصود التعميم .
 قوله : [ولا قرابته من قبل أمه] : عطف عام على ما قبله .

الجهتين (وإن كانوا ذميين)

(و) تناول (مَوَالِيهِ) : أى لفظ المولى كلُّ (مَنْ) له ولاؤه ولو بالجر (أو كل من (لأصله) كآبيه وأمه وجده (أو كل من (لفرعه) كأولاده وأولادهم (ولاؤه ولو بالجر) بولادة أو عتق .

(لا) يتناول (الْأَعْلَانُ) : كمن أعتقه أو أعتق أصله كما هو ملهوب الملوثة (إلا لقرينة) فيعمل بها . وخرج من لا ولاؤه له عليه : كعتيق جده لأمه وعتيق خدته . (و) تناول (قَتَمَهُ عَصْبَتُهُ) الذكور (فقط) لا النساء ، ولو من لو رُجِلَتْ عَصْبَتُ ، إذ القوم حقيقة في الذكور دون النساء .

قوله : (وإن كانوا ذميين) : أى وإن كان أقارب جهتيه ذميين ، فلا فرق بين المسلم والكافر لصديق اسم القرابة عليه . هذا هو الذى اختاره الباقى عن أشهب وسفهم ذميين أن الحريريين لا يخلطون اتفاقاً .

قوله : (ولو بالجر) . بولادة أو عتق مثال الجر بالولادة ولادة العتق الذى أعتقه الواقف . فإن أولاده جامعم الولاد من المعتق بالجر أى بواسطة ولادة العتق لم وثال الجر بالمعتق أن يعتق العتق عتقاً فإن العتق الثانى منسوب للأول بواسطة عتقه ، ولا فرق بين كون هذا العتق الذى حصل منه لإلاد أو عتق عتقاً للمعتق أو لأبيه أو لفرعه ، وهو معنى قول المصنف كل من له أو لأصله أو لفرعه ولاؤه فافهم .

قوله : (وجده) : أى من جهة أبيه لا من جهة أمه فإنه لا يجر .

قوله : (كأولاده) : المراد بهم الذكور والإناث .

وقوله : (وأولادهم) : المراد خصوص أولاد الذكور ذكوراً أو إناثاً لا أولاد البنات . لأنهم حفدة وسيخرجهم مع إخراج الجد للأم .

قوله : (إلا لقرينة) : أى على دخول المولى الأعلى . بقى لو قال وقف على مالىكى فإنه لا يتناول إلا الأبيض حيث كان العرف كذلك كما عندنا بمصر . وكذا لو قال عبيدى فلا يتناول إلا الأسود للعرف الجارى .

قوله : (إذ القوم حقيقة في الذكور) [إلخ : أى لقوله تعالى : (لا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ)^(١) وعطف النساء بعد ذلك والعطف يقتضى المغايرة وقول الشاعر : وما أدرى ولست إخال أدرى أقسم آل حصن أم نساء

(و) تناول (الطفلُ والصبيُّ والصغيرُ) : أى لفظ كل من هذه الألفاظ : (مَنْ لَمْ يَبْلُغْ) . فإن بلغ فلا شيء له .
 (و) تناول (الشابُّ والحدثُ منه) : أى من البلوغ أى من بلغ (للأربعين) : أى لتمامها ، فإن تمَّ الأربعين فلا شيء له .
 (و) تناول (الكَهْلُ) : أى لفظه : (منها) : أى من تمام الأربعين (للسنين) أى لتمامها .
 (و) تناول (الشَيْخُ) : أى لفظه : (مَنْ فَوْقَهَا) : أى الستين لآخر العمر ، وليس فوق الشيخ شيء .

(وَسَمَكَ) ما ذكر من الطفل وما بعده : (الأنثى) : فلا يختص بالذكر ؛
 (كألازمِل) فإنه يشمل الأنثى لأن المراد الشخص الأرمِل أى الخالى من زوج .
 • (وَمِلْكُ الذَّاتِ) : أى ذات الوقف مبتدأ (فقط) : أى دون الغلة كالأجرة والبن والصوف والثمرة ، كائن وثابت (للوأقف) خبره .
 • وإذا كان ملك العين للواقف (فله) إن كان حياً (ولوأقره) إن مات (متَّعَ مَنْ أَرَادَ إِصْلَاحَهُ) : أى إذا احتاج للإصلاح وهذا (إن أرادوه) : أى

فقابل القوم بالنساء .

قوله : [أى لفظ كل] إلخ : أى بأن قال على أطفال قوى أو أطفالى أو صغار قوى أو صغارى أو صبيان قوى أو صبيان . وفى عبارة الشارح قلب والأصل أى كل لفظ .
 قوله : [فإن بلغ فلا شيء له] : أى فيستحق من الوقف ما لم يبلغ .
 قوله : [فإن تمَّ الأربعين] إلخ : أى يبطل حقه بتمام الأربعين وكذا يقال فيما بعده .
 قوله : [فلا يختص بالذكر] : أى بخلاف لفظ قوى فإنه يختص بالذكر كما تقدم . وعبارة الفقهاء فى هذا المعنى غير المشهور المتعارف بين الناس . فإن المتعارف بين الناس أن الشيخ من الأربعين ويروونه عن على قال ظاهر أن هذا المبحث يعمل به على طبق ما قال المصنف إن كان الواقف ملاحظاً اصطلاح الفقهاء وإلا فالعبرة بالعرف الشائع فيدخل فى التخيُّوخ من الأربعين إلى ما لانهاية له .
 قوله : [خبره] : أى خبر قوله ملك .

قوله : [منع من أراد إصلاحه] : أى لأنه ليس لأحد أن يتصرف فى ملك

الإصلاح ؛ وإلا فليس له المنع .

• (وأكرى) الوقف (ناظره) : أى جاز له أن يكرى (السنة) والستين إن كان أرضاً (على مئتين) : كريد أو عمرو أو أولادى (ولاً) يكن على معين بآن كان على الفقراء أو العلماء ونحو ذلك (فكالأربعة) من الأعمام لا أكثر.

غيره إلا بإذنه ؛ ولأن إصلاح الغير مظنة الضرر . وإذا قلنا بالمنع له ولورث فإن لم يمنع هو ولا الورث قال (عب) فلإمام المنع (أه) ورده (بن) قائلًا انظر من قال هذا والذي يظهر أن الإمام ليس له منع من أراد التبرع بإصلاح الوقف .

قوله : [وإلا فليس لهم المنع] : أى بل الأولى لم تمكن من إرادته لأنه من التعاون على الخير ؛ وحل كون الملك للواقف فى غير المساجد . وأما هى فقد ارتفع ملكه عنها قطعاً . قال فى الأخيرة : باتفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك كالمحتق . وقيل : إن الملك للواقف حتى فى المساجد وهو ظاهر الشرح ونحوه فى التوارد . وحاصل ما فى المسألة : أن المشهور أن الواقف ليس من باب إسقاط الملك وقيل إنه من بابهِ . وحيث فلا يبحث الخلاف إنه لا يدخل ملك فلان بالدخول فى وقفه على الثانى . ويبحث على الأول وهذا الخلاف قيل فى غير المساجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما قال القرافي وتبعه فى الأصل . وقيل : الخلاف حاد فيها أيضاً . فإن قلت القول بأن الملك للواقف حتى فى المساجد مشكل بإقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام فى المملوك . أجيب أنه ليس المراد بملك الواقف للوقف الملك الحقيقى حتى تمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد منع الغير من التصرف فيه كما أفاده الشارح .

قوله : [وأكرى الوقف ناظره] : المراد بالناظر من كان من جملة الموقوف عليهم وسيأتى فى آخر العبارة .

قوله : [إن كان أرضاً] : أى إنما يفرق بين المئتين وغيرهم إن كان الموقوف أرضاً للزراعة ، فإن كان داراً ونحوها فلا تاجر غير إصلاح ولغير من مرجعها له أكثر من سنة كالموقوف عليهم معينين أو غيرهم .

قوله : [كريد أو عمرو] إلخ : مثله لوقال وقف على زيد وأولاده .

قوله : [لا أكثر] : أى كما قال المواق واستحسنه قضاة قرطبة خلافاً لمن قال يجوز خمسة أعمام .

هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى ولا ضرورة أن يكرى .

• (و) جاز أن يكرى (لن مَرَجِعُهَا) : أى الذات الموقوفة (له) وقفاً أو ملكاً (كالعشرة) من السنين لحقة الأمر فيه . وصورتها أنه حبسها على زيد ثم ترجع بعده لعمرو ملكاً أو وقفاً ، فجاز لزيد أن يكرى لعمرو عشرة أعوام .

(و) جاز كراهها (لضرورة إصلاح) لوقف خرب (كالأربعين) سنة . وأدخلت الكاف عشرة ؛ فالجملة خمسون لا تزيد . فأرض الزراعة لا تكرر لأكثر من أربعة أعوام إن كانت على مسجد أو على غير معين إذ لا خراب يلحقها ، بخلاف نحو الدور فإنه قد يلحقها الخراب . فإن كانت على معين فالسنتان ونصى الأكثر إن كان ناظراً كما قال ابن القاسم ولا فسخ . قال بعضهم : والمراد بالناظر هو الموقف عليه . ولما إذا كان غيره ، كالناظر على وقف الفقراء أو معينين — وليس هو منهم — فإن له أن يكرى بأزيد مما ذكر ؛ لأنه يموت لا تنفس الإجارة .

• (ولا يُفسخُ الكراءُ) لوقف إذا وقع وجبة أو نقد المكرى كراء مدة محدودة (لزيادة) : أى لأجل طرود زيادة من آخر (إن وقَّعَ) الكراء للأول (بأجرة) (المثل) وقت العقد ، فإن كانت وقت العقد أقل من أجرة المثل قبلت الزيادة وفسخ

قوله : [هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى] : المناسب للمكرى .

قوله : [كالعشرة من السنين] : الكاف استقصائية لا تلخل شيئاً كما في الحاشية .

قوله : [فأرض الزراعة لا تكرر لأكثر من أربعة أعوام] إلخ : أى إذا لم يشترط الواقف مدة ولا عمل عليها كثرت أو قلت .

قوله : [فإنه قد يلحقها الخراب] : أى فإن له أن يزيد في كرائها على الخمسين

بجسب المصلحة .

قوله : [فإن كانت على معين] : مفهوم قوله على مسجد أو على غير معين

والضمير في كانت عائداً على أرض الزراعة .

قوله : [قال بعضهم] إلخ : أى كما في (عب) وكبير الخرشى قال في الحاشية

يلم أنه منصوباً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل .

قوله : [وجبة] : أى مدة معينة نقد الكراء أم لا .

قوله : [أو نقد المكرى] : أى في المشاورة .

الأول لها . ولو التزم الأول تلك الزيادة التي زيدت عليه لم يكن له ذلك ، إلا أن يزيد على زيادة من زاد إذا لم يبلغ من زاد أجره المثل ؛ فإن بلغها لم يلفت لزيادة من زاد بعده .

• (ولا يُقسمُ) : أى لا يجوز أن يقسم من أجره الوقف على المستحقين (إلا ماضٍ زَمَنُهُ) ، فلو أكرى مدة مستقبلية وتعجل قبض أجرتها لم يوز قسمها على الحاضرين (خَشْيَةُ مَوْتٍ) مَنْ أَخَذَ فَيُؤَدَّى إِلَى إِعْطَاءٍ مِنْ لَا يَسْتَحِقُّ وَجْهَانِ غَيْرُهُ مَنْ يَسْتَحِقُّ (أَوْ) خَشْيَةُ (بَطَرٍ مُسْتَحَقِّ) فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَيَحْرَمُ مِنْ حَقِّهِ . وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم . وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم .

• (وَفَضَّلَ) الناظر (أَهْلَ الْحَاجَةِ وَأَهْلَ الْعِيَالِ) : أى زاده على غيره إذا كان الوقف على غير معينين ؛ كالفقراء وأبناء السبيل والنفرة وأهل العلم أو على قوم وأعقابهم أو على كل واحد أو بنى عمه (فِي غَلَّةٍ) .

قوله : [ولو التزم الأول] إلخ : هذا محمول على غير المعتدة فإنها إذا كانت في وقف ثم زاد شخص عليها أجره المثل وطلبت البقاء بالزيادة فإنها تجاب لذلك . والظاهر أنها إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجره المثل وطلبت البقاء بأجره المثل فقط فإنها تجاب لذلك كما في (عب) .

قوله : [إلا ماضٍ زمنه] : صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض . أى ولا يقسم إلا خراج أو كراء ماضٍ زمنه .

وحاصله : أن الحبس إذا كان على معينين ونحوهم فإن الناظر عليهم لا يقسم من غلته إلا الغلة التي مضى زمنها فإذا آجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة سواء قبضت الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر .

قوله : [وأهل العيال] : ظاهره وإن لم يكن ذا حاجة وهو كذلك لأنه مظنة الاحتياج .

قوله : [في غلة] : أى إن كان المقصود من الوقف تغريق الغلة عليهم .

وسُكِّنِي (متعلق بفضل) (بالنَّظَرِ) أى بالاجتهاد مما يقتضيه الحال (إِلَّا أَنْ يُعْتَبَهُمْ) كفلان وفلان فلا تفضيل .

• (وَلَا يُخْرِجُ سَاكِنٌ) : يوقف سكن بوصف استحقاقه أو فضل بالسكنى لحاجته كان الوقف معقياً أم لا (لغيره) بمن طرأ عليه (وإن استغنى) الأول إذا كان الوقف على محصور كبنى فلان (إلا اشترط) من الواقف كأن يقول : ما دام فقيراً أو محتاجاً ، ومثله العرف والقرينة لقول ابن رشد : من حبس على الفقراء لقرهم فسكن فقير أخرجه إن استغنى (أو سقّر انقطاع أو سقّر بعيد) فيسقط حقه من السكنى . والبعيد ما يحمل صاحبه على عدم العود ؛ فإن جهل حال سفره حمل على سفر العود ما لم تظهر قرينة على خلافه .

(وإن بنى مُحْبِسٌ عليه) . بناء في الوقف (أو غرسَ) فيه شجراً (فإن مات ولم يُبَيِّنْ) أنه وقف أو ملك (فوقف) ولا شيء فيه لو ارثه ، وإن بين أنه ملك

وقوله : [سكنى] : أى إن كان المقصود سكنائهم .

قوله : [مما يقتضيه الحال] : أى فتارة يكون التفصيل في السكنى بالتخصيص أو بالزيادة . وكذا الغلة إن قبلت الاشتراك كان التفصيل بالزيادة وإلا فبالتخصيص ، وما ذكره المصنف من تفصيل ذى الحاجة والعيال هو قول سحنون ومحمد بن الموزان ، صرح ابن رشد بمشهوريته .

قوله : [ولا يخرج ساكن] : إلخ : مثل السكنى في ذلك الغلة .

قوله : [إذا كان الوقف على محصور] : أى وأما الوقف على الفقراء أو طلبة العلم أو الشباب أو الأحداث فلأن من زال وصفه بعد سكنائه يخرج لأنه علق بوصف وقد زال فيزول الاستحقاق بزواله .. وهذا ما يفيد كلام ابن رشد الآتى .

قوله : [فوقف] : استشكل ذلك بأنه لم يجر عن واقفه قبل حصول المانع ، ويجاب بتبعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محوز بمحوز الأصل .

والحاصل : أن الباقي في الوقف إما محبس عليه أو أجنبي ، وفي كل إما أن يبين قبل موته أن ما بناه ملك أو وقف أو لم يبين شيئاً ، فلن يبين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له أو لو ارثه كما قال الشارح ، وإن لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك الباقي محبساً عليه وله أو لو ارثه إن كان أجنبياً . فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي

فهو لوازمه فيؤمر بنقصه أو بأخذ قيمته منقوضا بعد إسقاط كلفة لم يتولها كالأجنبي .
وهذا إذا كان الوقف لا يحتاج لما بناه . وإلا كان وقفاً ووفى له ما صرفه من غلته ؛
كالناظر إذا بنى أو أصلح ، فإن لم يكن له غلة فلا شيء له .

عند عدم البيان فقط .

قوله : [فيؤمر بنقصه] : بفتح النون أو هلمه وأخذ أنقصه .

قوله : [ووفى له ما صرفه] : أى جميع ما صرفه .

قوله : [فلا شيء له] : أى ويعد متبرعاً .

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

● والهبة من التبرعات المنبوبة كالصدقة لما فيها من المحبة وتأليف القلوب ، وهذا إن صح القصد .
(الهبة) : بالمعنى المصدري : وهو فعل العبد (تملك من له التبعية) من

باب :

المناسبة بينها وبين الوقف ظاهرة وهي المعروف والخير ونفي العوضية ، وأما هبة الثواب فكالباع ولذا ذكرها آخر الباب كالتبع ، وهي في اللغة مصدر . قال أهل اللغة : يقال وهبت له وهباً بإسكان الهاء وفتحها وهبة . والاسم الموهب بفتح الميم وسكون الواو وكسر الهاء ، والموهبة والاتهاب قبول الهبة ، والاستيهاب سؤال الهبة وتواهب القوم إذا وهب بعضهم لبعض ، وهبته كذا لغة قليلة والكثير تعديته باللام ورجل وهّاب وهّابة ، أى كثير الهبة لأمواله .

قوله : [المندوبة] إلخ : أى كما نص عليه اللخمي وابن رشد ، وحكى ابن راشد عليه الإجماع . قال (بن) وقد قيل لا ثواب فيها ومن لازم المندوب أنه يثاب عليه ، والظاهر أن المهدي إذا قصد الرياء والمدح فلا ثواب له ، وإن قصد التردد للمعطي غافلاً عن حديث : « تهادوا تحابوا » . فكل ذلك وإن استحضر ذلك فإنه يثاب قاله بعض الشيوخ (١٥) ويؤيد ذلك قول الشارح ، وهذا إن صح القصد لأن معنى صحة القصد مطابقتها للوجه الشرعي .

قوله : [بالمعنى المصدري] : إنما قال ذلك لأجل الإخبار عنه بقوله تملك إذ هو فعل وهو صفة المملك الذي هو الواهب ليحترز بذلك من الهبة بمعنى الشيء الموهوب ، إذ لا يصح الإخبار عنه بتمليك ويصح أن يراد هنا المعنى الأسمى ، ويقدر مضاف في الخبر فيقال الهبة ذات تملك فحلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارفع ارتفاعه .

قوله : [من له التبعة] : أى من له أن يتبرع بالذات الموهوبة في غير هبة ،

إضافة المصدر لفاعله (ذاتاً) خرج تملك المنفعة كالإجارة والإعارة والوقف والعمري وإخدام الرقيق (تُنْقَلُ شَرْعاً) خرج به ما لا يقبله شرعاً كأم الولد والمكاتب (بلا عيوض) خرج به البيع ومنه هبة الثواب (لأهل) : أى مستحق : خرج الحرى ونحو المصحف والعبد والمسلم لذى (بصيغة) صريحة (أو ما يَدُلُّ) على التملك ، وإن معاطاة ، إن كان لذات المعطى فقط .

(و) التملك (لثواب الآخرة) ولو مع قصد المعطى أيضاً (صدقة) ؛ فعلم أن فى الكلام تقديراً قبل قوله : « ولثواب الآخرة » دل عليه العطف .

وخرج بقوله : « من له التبرع » الصبى ، والمجنون ، والرقيق ، والسفيه ومن أحاط الدين بماله . والسكران ، وكلاب المريض . والزوجة فيما زاد على ثلثهما . إلا أن هبتهما فيما زاد على الثلث صحيحة موقوفة على الوارث والزوجة ، فكلنا من أحاط الدين بماله ، فإنها موقوفة على رب الدين — بخلاف المجنون والسفيه والصغير فباطلة — كالمرتد .

وإنما قدرنا ذلك لئلا يلزم شرط الشيء فى نفسه كأنه قال من له التبرع بالهبة وقتها أو صدقة أى أن من له ذلك فله أن يهب تلك الذات ومن لا فلا .
قوله : [كالإجارة] إلخ : أى كالنكاح والطلاق والوكالة . فإنه ليس فى شيء من ذلك تملك ذات .

قوله : [كأم الولد والمكاتب] : أى فلا يصح تملك ذاتهما للغير .
قوله : [خرج الحرى] : أى فلا تصح له الهبة بأى شيء من الأموال ما دام حريباً لأنه لا يجوز نفعه ولا التودد معه .

قوله : [لذى] : قيد فى المصحف والعبد المسلم ، وأما هبة غير المصحف والعبد المسلم لذى فجازة . والمراد بالذى ما عدا الحرى .

قوله : [بصيغة] إلخ : متعلق بتمليك وإليه بمعنى أى تملك مصاحب لصيغة .
قوله : [فعلم أن فى الكلام تقديراً] : أى وهو قوله إن كان لذات المعطى فقط .
قوله : [دل عليه العطف] : أى لأن العاطف لا بد له من شيء يعطف عليه ولم يوجد فى الكلام صريحاً .

قوله : [بخلاف المجنون والسفيه] إلخ : إنما كانت باطلة فى المجنون والسفيه والصغير ، لأن الشأن فى فعلهم عدم المصلحة بخلاف المريض والزوجة والغريم ،

• وعلم من تعريف المبة كالصدقة أن أركانها أربعة : واهب ، وموهوب ، وموهوب له ، وصيغة .

وأن شرط الأول : أن يكون أهلاً للتبرع .

وأن شرط الثاني : أن يكون مملوكاً للواهب .

وأن شرط الثالث : أن يكون أهلاً لأن يملك ما وهب له . وقد تقلعت الإشارة للمالك .

ففي وجبت الشروط صحت المبة .

• (وإن كانت مجهولة) جنباً أو قدرأ حيث حصل التبول كوهبتك ما في يدي أو يبي أوهذه الدنانير (أو كلباً) لصيد أو حراسة وإن كان لا يصح بيعه

فإن الحجر لحق غيرهم لا لعدم المصلحة، وأما بطلانها في المرتد فلزوال ملكه حال الردة .

قوله : [كالصدقة] : أى كما علم من تعريف الصدقة لأن التعريف جامع لهما ، وإنما التباير بقصد ثواب الآخرة وقصد وجه المعطى .

قوله : [واهب] إلخ : أى ويقال في الصدقة متصدق ومتصدق به ومتصدق عليه وصيغة .

قوله : [وإن شرط الأول] : أى وهو الواهب والمتصدق .

قوله : [أن يكون مملوكاً للواهب] : أى أو للمتصدق . فهبة الفضولى أو صلته باطلة . بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان غير لازم فيجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل إمضاء المالك البيع ، لأن صحة العقد ترتب أثره عليه من جواز التصرف في المقود عليه ، والفرق بين بيع الفضولى وهبته أن بيعه في نظير عوض يعود على المالك . بخلاف هبته وصلته وكل ما ليس فيه معاوضة كصدقه ووقفه فلا تصح هذه الأشياء ولو أجازها المالك كما تقدم في باب الوقف .

قوله : [وقد تقلعت الإشارة للملك] : أى في شرح قوله لأهل .

قوله : [وإن كانت مجهولة] : دخل فيه المكاتب بتقدير عجزه وهبة ملك غيره بتقدير ملكه .

قوله : [أو كلباً لصيد] : أى وأما الكلب غير المأذون في اتخاذه فلا تصح هبته ولا بيعه لكونه غير مملوك شرعاً .

(وَأَيُّاً وَدَيْتاً) فتصح هبته لمن هو عليه ولغيره .
 • (وهو) : أى الدين ، أى: هبته (إبراء) إنْ وَهَبَ لِمَنْ هُوَ عَلَيْهِ ، فلا بدّ
 من القبول لأن الإبراء يحتاج للقبول (ولاً) يهبه لمن هو عليه بل لغيره (فَكَرَّهْنِيهِ)
 أى فهو كرهن الدين يتعين فيه الإشهاد ، وكلنا دفع الوثيقة للموهوب له . وقيل : دفع
 الوثيقة شرط كمال لا صحة ، كالجمع بين من عليه الدين وبين الموهوب له . وإنما
 شرط فيه ذلك ليكون كالحوز .

قوله : [وأيقا] : أى فتصح هبته وإن لم يصبح بيعه .
 قوله : [فلا بد من القبول] : أى بناء على أنه نقل للملك .
 وحاصله : أنه اختلف في الإبراء ، فقيل إنه نقل الملك فيكون من قبيل الحبة
 وهو الراجح ، وقيل إنه إسقاط للحق . فعلى الأول يحتاج لقبول ، وعلى الثاني فلا
 يحتاج له كالإطلاق والعنق فإنهما من قبيل الإسقاط فلا تحتاج المرأة لقبول فخص
 المصصة ولا العبد لقبول الحرية . واعلم أن ظاهر المنع بغير تأخير القبول عن
 الإيجاب كما قال القرافي وهو صريح نقل ابن عرفة ونصه ابن عتاب ومن سكت
 عن قبول صلته زماناً فله قبولها بعد ذلك ، فإن طلب غلثها حلف ما سكت
 تاركاً لها وأخذ الغلة .

قوله : [أى فهو كرهن الدين] إلخ : صورة رهن الدين أن يشتري سلعة من
 زيد بعشرة لأجل ويرهن المشتري عليها دينه للذي على خاله فيجوز أن أشهد على الرهنية
 وجمع بين البائع ومن عليه الدين ودفع البائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهب الدين
 وقام بذلك الدين شاهد واحد حلف الموهوب له لا الواهب لأن الشخص لا يحلف ليستحق
 غيره ، وأما إن دفع المدين الدين للواهب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله
 فكرهته صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتجهد لإنسان مال معلوم من وظيفة
 أو جامكية فينزل عنها لغيره إن كان ذلك التزول من غير مقابلة شيء بل هبة .
 أما إن كان في مقابلة شيء يؤخذ فإن سلم من الربا جاز ولا منع .
 قوله : [كالجمع بين من عليه الدين] : اعلم أن في دفع ذكر الحق والجمع
 بين الموهوب له ومن عليه الحق قولان في كل قبيل شرط صحة ، وقيل شرط كمال
 والاعتماد في الأول أنه شرط صحة ، وفي الثاني شرط كمال كما يؤخذ من (بن) .

• (وَبَطَلَتْ) : المبة (بمانع) : أى بمصوله (قبل الحَوَزِ) : أى قبل حوزها من واهبها وإن بغير إذنه .

ويَسِّن المانع بقوله : (مِنْ إِحاطَةِ دَيْنٍ) : بالواهب (أو جُنُونٍ) له (أو مرضٍ اتصلا) : أى كل من الجنون والمرض (بمقته) : أى الواهب (أو موت) الواهب قبل الحوز ، وهو معطوف على إحاطة دين ، (وإن) مات الواهب (قَبِيلَ إِصْصَالِهَا) للموهوب له (إن استصحبها) : أى الواهب معه في سفر (أو أُرْسَلَتْهَا له) : فإنها تبطل ، وترجع ميراثاً إذا مات الواهب قبل إصصالها له — كان الموهوب له معيناً أم لا .

وَشَبَّهَ فِي الْبَطْلَانِ قَوْلَهُ :

• تنبيه : يصح هبة الرهن لأجنبي حيث لم يقبضه المرتهن من الراهن إن كان الراهن موصراً ، أو رضى المرتهن وإنما أبطلت الهبة من الرهن مع تأخرها عنه لأننا لو أبطلناها لنذهب الحق فيها جملة . بخلاف الرهن إذا أبطلناه لم يبطل حق المرتهن .

قوله : [وإن بغير إذنه] : مبالغة في الحوز المانع للبطلان ، وتقريره هذا إذا كان الحوز المانع للبطلان بإذن الواهب ، بل وإن بغير إذنه ولذلك يجبر الواهب على تمكين الموهوب له من الشيء الموهوب لأن الهبة تملك بالقبول على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع ولو عند الحاكم ليجبره على تمكين الموهوب له منها . قال ابن عبد السلام : القبول والحياة معتبران إلا أن القبول ركن والحياة شرط كذا في الأصل .

قوله : [بالواهب] : أى بماله ولو كانت الإحاطة بعد عقدتها فالمراد ثبوت دين محيط على الواهب كان سابقاً على الهبة أو لاحقاً .

قوله : [أو موت الواهب قبل الحوز] : أى فهو مبطل للهبة وإن لم يكن عليه دين لا انتقال المال لغيره ، وهذا معلوم بالأول من الجنون والمرض للمتباين بالموت ، وإنما أتى به لأجل المبالغة بعد بقوله وإن قبل إصصالها إلخ .

قوله : [إذا مات الواهب] : إلخ : الأوضح حلف ذلك ويعقب قوله وترجع ميراثاً بقوله كان الموهوب له معيناً أم لا . فهذه أربع صور في كلٍّ أشهد أم لا فهذه ثمان كلها باطلة ويضم لتلك الثمان الباطلة .

(كَوَيْتَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمَعِينِ) قبل إيصالها له من ربه أو رسوله فتبطل (إن لم يشهد) الواهب حين الاستصحاب أو الإرسال (أنها له) : أى لفلان ، (ولأن) بأن أشهد أنها له (فلا) تبطل . ويستحقها وارثه كما إذا لم تكن الحبة معينة له . بل حملها أو أرسلها له ولعياله فلا تبطل بموته .

• (و) بطلت (بهبة) من واهبها (لثاني) : أى لشخص ثان غير الأول (وحاز) الثاني قبل الأول ، فتكون للثاني لتقوى جانبه بالحياة . ولا قيمة على الواهب

قوله : [كَوَيْتَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ الْمَعِينِ] : وتحت صورتهان وهما استصحاب أو أرسل .

قوله : [كَوَيْتَ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ] : حاصل تلك الصور أن الواهب إما أن يستصحب الحدية معه أو يرسلها مع رسول ، وفي كل إما أن يقصد بالحبة عين الموهوب له أم لا ، وفي كل إما أن يموت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الحبة فهذه ثمان ، وفي كل إما أن يشهد حين الاستصحاب أو الإرسال أنها لفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة البطلان في عشرة منها والصحة في ستة تؤخذ من المتن والشرح .

قوله : [وبطلت بهبة من واهبها لثاني] : أى ويقضى بها للثاني حيث حاز ولو كان الواهب حياً لم يحم به مانع من موانع الحبة عند أشهب وهو أحد قول ابن القاسم ، وقال في المدة : الأول أحق بها إن كان الواهب حياً وهو مقابل للمشهور . وشمل كلام المصنف هبة الدين لغير من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الأول للمصور بالإشهاد ، ودفع ذكر الحق إن كان على أحد الطرفين وشمل أيضاً طلاق امرأة على برأمتها من مؤخر صداقها ثم تبين أنها وهبته قبل ذلك ففيه التفصيل المذكور ، فإن كانت أشهدت أنها وهبته لأجنبي ودفعت له ذكر الصداق طارئة بائناً ولزم الزوج دفع مؤخره للموهوب له المذكور ، وإن كانت لم تشهد ولم تدفع الذكر للأجنبي فإن الزوج يسقط عنه المؤخر ببرأمتها له منه ويطلق عليه ولا يشمل كلام المتن ما إذا وهب للثاني المنفعة فقط بإعارة أو إخدام ، وحازه المستعير أو الخدم بعد أن وهب أولاً ذاته ومنفعة لشخص ، فإن الحق للموهوب له أولاً في المنفعة والذات دون الثاني لما سيأتى من أن حوز المستعير والخدم حوز للموهوب له .

للأول ولو جدّ في الطلب على المشهور .
(أو تَدْبِيرٍ) لما وهبه قبل الحوز (أو استيلاد) لأمة وهبها قبل الحوز،
فتبطل المبة . وأولى : العتق والكتابة . والمراد بالاستيلاد : حملها من سيدها الواهب
بخلاف مجرد الوطء فلا يبطلها .

(ولا قيمة) على الواهب للموهوب له في القروع الثلاثة .

• (لا تبطل المبة (بيع) من واهبها (قبل علم الموهوب له) بالمبة .
وكذا بعد علمه ولم يفرط في حوزها . وإذا لم تبطل غير الموهوب له في رد البيع وفي
إجازته وأخذ الثمن .

(ولا) — بأن باعها واهبها بعد علم الموهوب له : أى وفرط في حوزها — مضى
البيع . وإذا مضى (فله) : أى للموهوب له (الثمن) وقيل : الثمن للواهب .
(ولا تُقبَلُ دعوى مودَعٍ) بفتح الدال المهملة (وهب له) ما أودع عنده
فحصل للواهب مانع من موت أو غيره (أنه قبيل) المبة (قبيلته) : أى
قبل حصول المانع . ولا بد من بينة تشهد له بالقبول قبله .
وحاصل المسألة : أن الواهب إذا وهب ودية لمن هب عنده ، فإن علم وقبيل

قوله : [على المشهور] : قد علمت مقابله .

قوله : [بخلاف مجرد الوطء] : أى الوطء المجرد من الإيلاد فلا يفيت ، ومثل
المبة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأمته لشخص ثم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية
ولأفلا فلا : هذ هو الصواب .

قوله : [ولا قيمة على الواهب] إلخ : اعلم أنهم راعوا في هذه القروع الثلاثة
القول بأن المبة لا تلزم بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى الثاني بالقبض
فلذا قبل بطلان المبة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الواهب .

قوله : [لم يفرط في حوزها] : أى بأن جد في طلبها .

قوله : [في رد البيع] : أى ويأخذ الشيء الموهوب .

قوله : [أى للموهوب له الثمن] : أى وهو قيل مطرف وهو الراجح .

قوله : [وقيل الثمن للواهب] : هو قول أشهب وهو ضعيف وكل من القولين

روى عن الإمام .

بلغة السالك — راجع

قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبِ صَحَّتْ اتِّفَاقًا ، وَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ بَطَلَتْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ اتِّفَاقًا . فَإِنْ ادَّعَى الْقَبُولَ قَبْلَهُ فَعَلِيهِ الْبَيَانُ ، وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الْبَيْنِ ؛ فَإِنْ وَهَبَهَا لِغَيْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ لَمْ يَحْزَ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ . (وَصَحَّ الْقَبُولُ) بَعْدَ الْمَانِعِ (إِنْ) كَانَ (قَبَضَ لَيْتَرَوَى) فِي أَمْرِهِ هَلْ يَقْبَلُ أَوْ لَا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الَّذِي قَبِلَهَا عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الَّذِي قَبِلَهَا اسْتَمَرَ عَلَى قَبْضِ الْوَدِيعَةِ الْأَصْلِيِّ فِي هَذِهِ حَصَلَ مِنْهُ إِشْءَاءُ قَبْضٍ بَعْدَ الْهَبَةِ وَهُوَ أَقْوَى (كَأَنَّ جَدَّ) لِلْمُوهَبِ لَهُ (فِيهِ) : أَيْ فِي الْحَوَازِ أَيْ قَبْضِ الْهَبَةِ مِنَ الْوَاهِبِ وَالْوَاهِبُ يَسُوِّفُ بِهِ حَتَّى مَاتَ (أَوْ) جَدَّ (فِي تَرْكِه شَاهِدٌ) (حَيْثُ أَنْكَرَ الْوَاهِبُ الْهَبَةَ فَأَقَامَ الْمُوهَبُ لَهُ بَيِّنَةً عَلَيْهِ فَاحْتَاجَتْ لِتَرْكِه فَجَدَّ فِي تَرْكِهَاتِهَا (فَاتَتْ) الْوَاهِبَ قَبْلَ التَّركِ فَتَصَحَّحَ الْهَبَةَ وَأَخَذَهَا الْمُوهَبُ لَهُ بَعْدَ التَّركِ لِتَنْزِيلِ الْجَدِّ الْمَذْكُورِ مِثْلَةَ الْحَوَازِ . فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْخَبَرُ .

• (وَ) صَحَّ (حَوَازٌ مُسَخَّذٌ) لِعَبْدٍ فَوْ وَمَخْدُومٍ بِالْفَتْحِ . (وَ) حَوَازٌ (مُسْتَعِيرٌ) لِعَبْدٍ (أَوْ غَيْرِهِ) (وَ) حَوَازٌ (مُؤَدَّجٌ) بِالْفَتْحِ : أَيْ أَنْ هُوَ أَخْدَمَ عِبْدَهُ لِشَخْصٍ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ أَدْعَى شَيْئًا عِنْدَ شَخْصٍ ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِشَخْصٍ آخَرَ ، فَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ مَضَى مَدَّةِ الْإِخْلَامِ أَوْ الْإِعَارَةِ أَوْ قَبْلَ أَخْذِ الْوَدِيعَةِ مِنَ الْمُوَدَّعِ ، فَإِنْ حَيَاةً مِنْ ذِكْرِ صَحِيحَةٍ . وَلِلْمُوهَبِ لَهُ أَخْذُ الْهَبَةِ ، وَلَا كَلَامَ لَوَارِثِ الْوَاهِبِ بِأَنْ الْمَانِعَ حَصَلَ

قوله : [بطلت عند ابن القاسم] : أى وصحت عند أشهب .

قوله : [بطلت اتفاقاً] : أى إلا على القول بأن الهبة لا تفتقر لقبول .

قوله : [ومثل الوديعة الدين] : أى وكلها العارية .

قوله : [فإن وهبها لغير من هي في يده] إلخ : مفهوم قوله لمن هي عنده والصواب أن يقبل فإن وهبها لغير من هي في يده فساقى ويخلف قوله ولم يحز إلخ .
قوله : [في الأقسام الثلاثة] : أى متى ما إذا علم وقبل قبل موته ، أو علم قبل موته وقبل بعد أو لم يعلم ولم يقبل إلا بعد موته .

قوله : [فالمراد بالشاهد الجنس] : أى المتحقق في المتعدد .

قوله : [فإن حيازة من ذكر صحيحة] : أى لأن كلا من المخدم والمستعير حائز لنفسه ، وحوزه لنفسه مخرج من حوز الواهب فلذلك صح حوزهما ولو لم يعلما بالهبة

قبل حوز الموهوب له ؛ لأن حوز من ذكر صحيح شرعاً إذا علموا بأن ما تحت أيديهم ومبه ربه لزيد ، بل (ولو لم يعلموا) على المعتمد . قال في المدونة : وأما العبد الخدم والمعار إلى أجل فقبض الخدم والمستعير له قبض للموهوب ، وهو من رأس المال إن مات الواهب قبل ذلك (انتهى) . والنقل عن ابن رشد وغيره : أنه لا يشترط علم الأولين بذلك ولا رضاهما وقيد الشيخ المودع بالعلم ، وهو قول ابن القاسم ورجحه اللخمي وغيره . ولكن اعتمد بعضهم صحة حوز الثلاثة ولو لم يعلموا بالمبة .

• (لا) يصح حوز (غاصب) لشيء مبه ربه لغير غاصبه ، لأن الغاصب لم يقبض للموهوب له ، بل قبض لنفسه فلا يكون قبضه حوزاً إلا إذا كان الواهب له غائباً وأمره ربه أى يجوز له فإنه يصح كما قاله أبو الحسن أخذاً له من المدونة . فقول العلامة الخرشى قوله : ولا أمره به ، يقتضى أنه لو أمره به بإجاز إلخ محمول عند أبي الحسن عن الغائب لا الحاضر الرشيد ؛ فلا يصح حوز غاصب له ولو أمره ربه بالحوز والله أعلم .

اتفقاً ، وألحق بهما المودع على المعتمد ، ومحل صحة حوز من ذكر إذا أشهد الواهب على المبة كما قال ابن شاس وإلا فلا كما يفيد (بن) .

قوله : [إذا علموا] : بيان لما قبل المبالغة في المصنف .

قوله : [الأولين] : أى الخدم والمستعير .

قوله : [وقيد الشيخ المودع بالعلم] : إنما قيد بالعلم لأن حوزة لم يكن لنفسه ، بل للواهب وهذا هو الفرق بين الأولين ، والثالث فالخدم والمستعير لما كان حوزهما لأنفسهما صح حوزهما مطلقاً ولو لم يرضيا بذلك .

والحاصل : أن حوز الخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقاً علماً بالمبة أم لا ، تقدم الإختدام والإعارة على المبة بقليل أو بكثير رضياً بالحوز أم لا بشرط أن يشهد الواهب على المبة ، وألحق بهما المودع على المعتمد .

قوله : [لا يصح حوز غاصب] : أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة .

قوله : [لم يقبض للموهوب له] : لا شك أن هذا التعليل جار في الخدم والمستعير مع أن حوزهما صحيح فلعل المناسب في التعليل أن يقول لأن هذا قابض لنفسه بغير إذن الواهب فقبضه كلاً قبض .

قوله : [فقول العلامة الخرشى قوله ولا أمره] إلخ : أى قول مالك في المدونة

(و) لا حوز (مُرْتَبَهَيْنِ) : بالكسر . فإذا وهب رب الرهن ما رهنه لغير المرتهن فلا يكون حوز المرتهن حوزاً للموهوب له . فإذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له رجع الرهن للوارث إن شاء افتركه وإن شاء تركه المرتهن في الدين .

(و) لا يصح حوز (مستأجر) : بالكسر : أى أن من أجر شيئاً لشخص بأجر معلوم ، ثم وهبه لغيره لم يكن حوز المستأجر حوزاً للموهوب له (إلا أن يَهَبَ) الواهب (الأجرة) أيضاً للموهوب له (قبل قبضها) من المستأجر ، فحينئذ يكون حوز المستأجر حوزاً للموهوب له ، بلولان يده في الشيء الموهوب بقبض أجرته بخلاف هبتها بعد قبضها فإنه لا يفيد لأنها صارت مالا مستقلاً من ماله .

(و) لا يصح حوز الموهوب له السابق (إذا رجعت) الهبة (لواهبها بَعْدَهُ) : أى بعده الحوز (قبل سَنَةِ) وهو مراد الشيخ بالقرب^(١) (يلجأ) متعلق ؛ «رجعت» أى : رجعت لواهبها بسبب إيجار لها من الموهوب له (أو إرفاق) : كإعارة أو إندام أو عُمُرَى فأت الواهب وهى تحت يده ؛ فيبطل الحوز الأول ،

لأن الحرثى قال نقلا عن المدونة . قال مالك : لأن الغاصب لم يقبض للموهوب ولا أمره الواهب بملك ثم قال قوله ولا أمره إلخ .

قوله : [ولا حوز مرتهن] إلخ : إن قلت المرتهن قادر على رد الرهن وإبقاء دينه بلا رهن فكان مقتضاه أن حوزة يكتفى . أجيب بأن المرتهن وإن كان قادراً على رد الرهن كما أن المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتهن إنما قبض للتوثق لنفسه . بخلاف المستعير فإنه وإن قبض لنفسه لكن لا لتوثق هكذا أجاب محشى الأصل .

قوله : [ولا يصح حوز مستأجر] : قال في الأصل والفرق بين المستأجر والمستعير أن الإجارة في نظير معاوضة مالية فهى لازمة للمستأجر ليس له الرجوع عنها . بخلاف العارية فليست لازمة للمستعير فله الرجوع عنها فلذا كان حوزة حوزاً للموهوب له وأيضاً يد المهرجالة في الشيء المستأجر بقبض أجرته ، ولذا لو وهب الأجرة للموهوب له قبل قبضها من المستأجر صح حوز المستأجر لمعلم جولان يد الواهب (١٨) .

قوله : [ولا يصح حوز الموهوب له السابق] إلخ : ظاهره سواء كان للهبة غلة أم لا وهو الصواب ، وتقييد المواق به إما إذا كان له غلة رده (ر) كما يفيد (بن) .

(١) أى تسييراً لكلمة بالقرب الواردة في متن خليل .

بمعنى أنه لم يتم ، فإذا لم يحصل مانع فاللهووب له أخذها منه بعد الإرقاق قهراً عنه ليم الحوز الأول . ومفهوم « قبل سنة » أنها لو رجعت له بعد سنة أنه لا يضر في الحوز الأول ، وهو كذلك ، ومفهوم قوله : « بإيجاره أو إرقاق : أنه لو رجعت له بنصب أو سرقة أو نحو ذلك أنه لا يضر أيضاً . وهو كذلك . وهو معنى قول الشيخ : « بخلاف سنة أو رجوع مخفياً أو ضعيفاً فأت » .

(و) صح (حوز واهب) شيئاً وبه (لمحجوره) من صغير أو سفيه أو مجنون كان وليه الواهب أباً أو غيره ؛ لأنه هو الذى يحوز له .

• وهذا (إن أشهد) الواهب لمحجوره أنه وبه كذا : فالإشهاد قائم مقام الحوز في غير المحجور . فهذا القيد لا بد منه . ولا يشترط معاينة المحجور لها ولا صرف الغلة له على أحد القولين . والثاني : أنه لا بد من صرف الغلة في مصلحه كما في الوقف فإن صرفها الولي على نفسه بطلت ورجع . وبعضهم رجح الأول . (إلا) إذا وب

قوله : [أنه لا يضر في الحوز الأول] : ما ذكره من عدم الضرر في رجوعها بعد سنة مقيد بما إذا كانت المبة لغير محجوره وأما لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب مطلقاً كما قال ابن الموازي . واختاره ابن رشد وطريقة غيره أن المحجور وغيره سواء في عدم البطالان في الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عوّل المتيطى وبها أفى ابن لب وجرى العمل انظر المواق (١ هـ بن) . ومثل المبة الصلقة في التفصيل في رجوعها ، وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للرهن ولو بعد سنة من حوزة ، وأما الوقف إن كان له غلة فكالمبة في التفصيل . فإن لم يكن له غلة كالكتب فإنه لا يبطل وقف ما عاد له بعد صرفه وقد مر ذلك .

قوله : [ولا يشترط معاينة المحجور لها] : أى للحياة المفهومة من الحوز ولا يشترط معاينة الشهود لها أيضاً . ففى قال الولي للشهود اشهدوا أنى وبعت الشيء الفلانى لمحجورى كفى سواء أحضر لم أم لا .

قوله : [ورجع] : المرجع له ابن سلمون .

وقوله : [وبعضهم رجح الأول] : أى وهو المتمد الذى جرى به العمل ، والفرق بين ما هنا وبين الوقف حيث اشترط في الوقف صرف الغلة قولاً واحداً أن الوقف باق على ملك الواقف ، والخارج عن ملكه إنما هو الغلة فلذلك اشترط صرفها قولاً واحداً .

لمحجوره (مَالاً يُعْرَفُ بِعَيْنَيْهِ) : كالدراهم وسائر المثليات من مكبل أو مملود أو موزون ونحو جواهر، فلا تصبح حياته لمحجوره ولا بد من إخراجه عن حوزة قبل المانع وإلا بطلت ورجعت ميراثاً، ولو ختم عليها مع بقائها عنده ولا يكتفى فيه بالإشهاد كما في الذي يعرف بعينه ، لأن ما يعرف بعينه كأنه مع الإشهاد خرج من يده بخلاف ما لا يعرف .

(أو) إلا إذا وهب لمحجوره (دَارَ سَكْنَاهُ) : فلا تصبح حياته لمحجوره ؛ وتبطل إذا استمر ساكناً بها حتى مات الواهب . ويكتفى إخلاؤها من شواغله ومعاينة البيئة لذلك ؛ ولو بقيت بعد ذلك تحت يده . كما في النقل . بخلاف مالا يعرف فلا بد من إخراجه عن يده كما تقدم (إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ) الواهب (أَقْلَهَا . وَيُكْرَى إِيَّاهُ الْكَثْرَ) فتصح الهبة في الجميع ، وتكون كلها للمحجور بعد المانع ؛ لأن الأقل تابع للأكثر . ومثل دار السكنى غيرها كالثياب يليسها ، والدواب تركب وكذا . إلا يعرف بعينه ،

واعلم أن الولي إذا وهب لمحجوره فإنه يجوز له إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حاز لنفسه، فإن لم يحز لنفسه بعد الرشد وحصل مانع للواهب بطلت . فإن جهل الحال ولم يدرك هل بلغ رشيداً أو سفيهاً والحال أن الواهب حصل له مانع والشئ الموهوب تحت يده فقولان المعتمد منهما حملة على السفه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم أن الرشد لا يثبت إلا بيينة .

قوله : [ولا بد من إخراجه عن حوزة] : أي لا بد في صحة الهبة من إخراجه عند أجنبي قبل المانع ، سواء أخرجه غير محتوم عليه أو محتوماً عليه . خلافاً لظاهر (عب) من أنه يقتضى اشتراط الختم .

وقوله : [ويكتفى إخلاؤها من شراغله] : حاصله أن دار السكنى لا بد فيها من إخلاء الولي لها من شواغله ومعاينة البيئة لتخليتها ، سواء أكرها أو لا . ومثلها أو وهبه شيئاً من ملبوسه . وأما غير دار السكنى والملبوس من كل ما يعرف بعينه فيكتفى بالإشهاد بالصدقة والهبة وإن لم تعاین البيئة الحياة فالإشهاد يغني عنها . وظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار السكنى وليس كذلك ، بل هو جار في هبة الدار مطلقاً كما في (بن) .

إذا أخرج بعضهم ؛ وأبقى البعض بيده ، فالأقل تابع للأكثر : وإن سكن النصف بطل النصف الذى سكن (فقط) وصح ما لم يسكن (و) إن سكن (الأكثر) ، وأكرى الأقل (بطلَ الجميع) : لأن الأقل تابع للأكثر كما تقدم . وتقدم أن مثل الدار غيرها ؛ فتحصل أن حيازة الولي لا وهبه لمجوره صحيحة ، إلا فيها لا يعرف بعينه وإلا في دار سكناه ، ما لم يتدخل عن الأكثر . فإنه يصح للجميع . وإن استعمل النصف بطل فقط . وإن استعمل الأكثر بطل للجميع حتى فيما تصح له حيازته . وإلا خرج عن اليد فيما لا يعرف ، كالاتعمال في غيره فتدبر في ذلك . قال المتطعي : فإن كانت الدار التى سكن تبعاً لما لم يسكن ، والى باب الذى ليس تبعاً لما لم يسكن ، والناض الذى لم يخرج تبعاً لما أخرجه من يده . وحازه الغير ، جاز ، وإلا لم يجر (انتهى) .

● (وجاز للأب) فقط لا الجدة (اعتصارها) : أى المبة أى أخذها (من ولده) قهراً عنه بلا عوض (مطلقاً) ذكرراً أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً ، فقيراً أو غنياً ، سفياً أو رشيداً ، حازها الولد أو لا . ولحق عند المحققين أن الاعتصار يكون بكل

قوله : [فالأقل تابع للأكثر] : أى فيقال إذا كان البعض الذى خرج هو الأكثر صحت كلها وإلا بطلت كلها .

● تنبيه : تصح هبة أحد الزوجين للأخر متاعاً معيناً وإن لم ترفع يد الواهب عنه للضرورة حيث حصل الإشهاد في غير دار السكنى ، وأما دار السكنى فإن كان الواهب الزوجة لزوجها صح وكفى الإشهاد ووضع يد الزوجة لا يضر لأن السكنى للرجل وهى تبع له . بخلاف العكس كما يؤخذ من خبايل وشراحه .

قوله : [صحيحة] : أى مع الإشهاد .

قوله : [كالاتعمال] إلخ : أى فيجرى فيه التفصيل المتقدم .

وقوله : [قال المتطعي] إلخ : توضيح له .

قوله : [الذى] : حقه الذى وقد يقال ذكر باعتبار الملبوس .

قوله : [والناض] : مراده ما لا يعرف بعينه من المثلثات ، وإن كان الناض في الأصل معناه التقدر .

قوله : [عند المحققين] : أى كما نقل (بن) عن ابن عرفة وابن رشد وليس في قوله

لفظ يدل على استرجاع الهبة من ولده أنه سواء كان بلفظ اعتصار أو غيره .
 (كأم) يجوز لها الاعتصار لكن إذا وهبت صغيراً (ذا أب) فأقل الكبير .
 لا يتبا فليس لها الاعتصار منه . وحل كونها لها الاعتصار من ذى الأب : (ما لم
 يَشْتَرِمْ) بعد الهبة ، فإن تيم فليس لها الاعتصار منه . لأن يتم مفوت للاعتصار
 على المذهب . خلافاً للحنى . فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهبت لولدها غير
 التيم لا من تيم ولو بعد الهبة .

(إلا فيما) وهب للولد و (أريد به الآخرة) : أى ثوابها لا مجرد ذات الولد .
 فلا اعتصار لهما ؛ لأنها صارت حيثئذ كالصدقة وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان .
 (كصدقة) على ولد فلا اعتصار فيها (مالم يَشْتَرِمْ) : أى اعتصار

صلى الله عليه وسلم : « لا يخل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد » . ما يدل
 على شرط لفظ الاعتصار .

قوله : [لكن إذا وهبت صغيراً ذا أب] : أى فحل جواز اعتصار الأم من
 الصغير بشرطين إذا كان ذا أب حين الهبة لم يتم حين إرادة الاعتصار . وأما الكبير
 البالغ فلها الاعتصار مطلقاً كان ذا أب أم لا ؛ لأنه لا يتم لفقد أبيه ولو جن
 أحد الأبوين بعد الهبة للولد هل لوليه الاعتصار أم لا قال فى حاشية الأصل والظاهر
 الأول لأن وليه بمنزلة .

قوله : [فالحاصل أن الأم] إلخ : حاصل فقه المسألة أن الأم إذا وهبت لولدها
 فإن كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار كان للولد أب أم لا ، وإن كان صغيراً
 كان لها الاعتصار إن كان له أب ، عاقلاً كان الأب أو مجنوناً موسراً أو معسراً فإن تيم
 الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظراً إلى حالة وقت الهبة وليس لها الاعتصار نظراً
 للحالة الراهنة قولان المعتقد الثانى ، وإن كان الولد الصغير حين الهبة يتبا فليس لها
 الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغه .

قوله : [وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان] : أى فإرادة الصلة والحنان من الأب
 أو الأم تمنع من الاعتصار ، وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون مانعاً من اعتصارها
 خلافاً لما فى الخرشي و (عب) قال (بن) وانظر من أين أتياه .
 قوله : [كصدقة] : فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة صدقة فى كلامه تشبيه

الصدقة أو الصلة . فإن اشترطه فله ذلك .

ثم ذكر موانع الاعتصار بقوله : (إن لم تفت المبة عند الولد ، فإن فانت - (لا بحالة سوق) - بل بزيادة أو نقص في ذاتها ، فلا اعتصار . وأما حوالة الأسواق بغير أو رخص فلا تمنع الاعتصار . قال ابن عرفة : تغيير الأسواق لغو (ولم ينكح) الولد (أو يد آسن) بالبناء للمفعول فيهما فهو يضم ياء المضارعة وفتح الكاف (لما) : أى لأجلها ، قيد فيهما على المعتمد . والمراد بالإتكاح العقد ، ففى عقد للذكر أو أنثى لأجل يسرها بالمبة . أو أعطى ديناً . أو اشترى شيئاً في ذمتها لذلك ، فلا اعتصار . لا لغير ذاتهما أو لأمر غير المبة . فلولد الاعتصار على المذهب .

الشيء بنفسه . وحاصل الحواب أنه شبه الصدقة التى وقعت بلفظها بالصدقة الواقعة بلفظ المبة .

قوله : [فإن اشترطه فله ذلك] : فإن قلت سنة الصدقة عدم الرجوع فيها فكان مقتضاه عدم العمل بالشرط . يقال سنة الحبس عدم الرجوع فيه ، وإذا اشترط الحبس في نفس الحبس بيده كان له شرطه .

قوله : [بزيادة أو نقص] : كما إذا كبر الصغير أو سمن المزيل أو هزل الكبير ومن باب أول العتق أو التدبير .

قوله : [تغيير الأسواق لغو] : أى على المشهور لأن المبة وزيادة القيمة ونقصها لا تعلق له بها كتعلقها من موضع لآخر كما في الحرثى .

قوله : [قيد فيهما] : أى في المداينة والإتكاح والتقييد بكونهما لأجلها هو الذى في الموطأ والرسالة ومما عيسى .

قوله : [أو أعطى] : أى من ذكر وحقه الألف .

قوله : [لا لغير ذاتهما] : أى لا إن كان الإتكاح أو المداينة لغير ذات الذكر والأنثى .

قوله : [أو لأمر غير المبة] إلخ : تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين قصد الأجنبي المداينة أو عقد النكاح لأجل يسر الموهوب له بالمبة ، وأما قصد الولد وحده فلا يمنع ، وقيل يكفى في منع الاعتصار قصد الولد وعليه فغبط كلام المصنف بالبناء للفاعل .

(أو بِمَرَضٍ) الولد الموهوب له فلا اعتصار ، لتعلق حق ورثته بالهبة .
(كواهب) : أى كرضه الخوف ؛ فإنه مانع من الاعتصار ؛ لأن اعتصارها قد يكون لغيره (إلا أن يَهَبَ) الولد لولده (على هذه) : أى على حالة من هذه (الأحوال) كأن يكون الولد متزوجاً أو مديناً أو مريضاً أو يكون الولد مريضاً فله الاعتصار .

(أو بِزَوْلِ الْمَرَضِ) القائم بالواهب أو الموهوب له ، فله الاعتصار بخلاف زوال النكاح أو الدين . قال ابن القاسم : لأن المرض لم يعامله الناس عليه ، بخلاف النكاح والدين (انتهى) ، وهذا التعليل يقتضى أن زوال القوات كزوال المرض .
● (وَكِرَهُ) لمن تصلى بصلقة (تَمْلِكُ صِدْقَةً) تصلى بها على غيره (بغير

قوله : [أو بمرض الولد الموهوب له] : أى مرضاً مخفياً .

قوله : [إلا أن يهب الولد لولده على هذه] : استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغير مدين ومتزوج ومريض بخلاف المستثنى .

قوله : [لم يعامله الناس عليه] : أى بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار . بخلاف النكاح والدين فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه فيستمر على المعاملة لأجله لافتتاح بابها فيستمر على عدم الاعتصار .

قوله : [كزوال المرض] : أى في كونه يسوغ الاعتصار .

قوله : [وكره لمن تصلى إلخ] ظاهره أنه يكره تنزيها وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح ، وقال البايجي وجماعة بالتحريم وإرضاء ابن عرفة لتشبيهه في الحديث بأقبح شيء وهو عدو الكلب في قيته . ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه شراء فرس تصلى بها نهاء النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له : « لا تشتريه ولو أعطاك به بدرهم واحد فإن العائد في صلته كالكلب يعود في قيته » . وقول اللخمي إنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شنع عليه ابن عرفة ، وقال إن القصد من التشبيه الدم وزيادة التنفير وهو يدل على الحرمة (أهـ بن) ولا فرق في كراهة تملك الصلقة بالوجه المذكور بين كونها واجبة كالزكاة والتبر أو مندوبة ولو تداولتها الأملاك ويستثنى من قوله وكره تملك صلقة الصدقة المسماة بالعارية لما تقدم في قوله ، وجاز لمز وقائم مقامه اشتراء ثمرة أعراها إلخ ، والعمرى في معين الحكام يجوز للمعمر أو

لإرث : بل بشره أو هبة أو صدقة ؛ وأما تملكها بالإرث فجبرى لا كراهة فيه ،
وأما المبة فلا كراهة فى تملكها . وكما يكره تملك اللات يكره تملك المنفعة ؛ أى يكره
الانتفاع بها كما أشار له بقوله :

(و) كره (رُكُوبُهَا) : ولو تصدق بها على ولده : وأولى الحرث أو الطحن عليها .
(و) كره (انتفاعُ) لتصدق بها (بغلتِهَا) من ثمرة وابن وكراه . ويشمل ذلك
القرعة فيها إن كانت كتابياً . (ويُنْفَقُ) : أى يجوز الولد تصدق عليه والده بمصلحة
أن ينفق (على الولد افتقرَ) أباً كان أو أما (منها) : أى من الصلقة التى تصلح
بها على ولده لوجوب الإتيان على الولد حيثن .

(وله) : أى للولد المتصدق على ولده بعد أو أمية (تقومُ جاريةٌ أو عبدٌ)
تصدق به على ولده الصغير أو السفیه ولذا قال (لحجوره) الصغير أو السفیه . وقوله :
(للضرورة) متعلق بـ «جازه» المقدّر أى : أن عمل الجواز إن اقتضت الضرورة
ذلك ؛ كأن تعاقبت نفسه بالجارية أو احتاج لخدمة العبد بحيث إذا لم يقومه على نفسه

ورثته أن يتاعوا من العمر بالفتح ما أعر له وإن كان حياة المعمر لأنها من المعروف
إلا أن تكون معينة فيمنع ، ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يشتري قدر ميراثه
منها لا أكثر (أ) باختصار ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسجد أو غيره
فيجوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط ؛ بل هم والأغنياء كما لبعض
شرح الرسالة ، وفى العلمى عليها من أخرج كيرة لسائل فلم يجده فلا بد رشده إن كان
معيناً أكملها مخرجها وإلا فلا ، وفى النوادر إن أخرجها له فلم يقبلها فليعطها لغيره
وهو أشد من الذى لم يجده .

قوله : [وأما المبة فلا كراهة] إلخ : أى التى تعتصر بدليل ما بأتى .

قوله : [وكما يكره تملك الذات يكره تملك المنفعة] إلخ : أى وأما من تصدق
بغلة الحيوان حين ذاته ثم باع الذات فله شراء الذات كما نقله ابن عرفة عن مالك .

قوله : [وينفق] إلخ : هذه المسألة والى بعدها كالسنتين من قوله كره تملك صدقة .

قوله : [أن ينفق على والد افتقر] إلخ : أى وكلنا ينفق على زوجته من صدقة

تصدقت بها عليه وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للنفقة .

قوله : [تقوم جارية] إلخ : أو شراء ما ذكر لنفسه وليس بلازم تقويمها

لنعملى عليه واستخدمه وارتكب الحرة .

(وَيَسْتَقْصِي) فى القيمة بأن يأخذ بأعلى القيم . لا بدون قيمة المثل . واحترز بالمحجور عن الرشيد . فليس لولده ذلك ؛ لأنه كأجني ومثل الصدقة الهبة التى لا تقتصر .

● (وجازَ) الواهب (شَرَطُ الثَّوَابِ) على هبته : أى العوض عليها . وتسمى هبة ثواب ، وسواء عيّن الثَّوَاب أم لا .

(وَلَيَرَمَ) الثَّوَاب (بِتَعْيِينِهِ) إذا قبل الموهوب له ؛ فيلزمه دفع ما عين كفاية دينار أو هذا الثوب أو الدابة والمراد التعيين ولو بالوصف ككوب صفته كذا .

● (وَصَدَّقَ الواهبُ) عند التنازع (فى قصده) : أى الثَّوَاب بيمين بعد القبض (إن لم يشهدْ عَرُفٌ بضده) : أى الثَّوَاب ، فإن شهد العرف بضده

بالمعطل ، بل المراد يشترى من نفسه لنفسه بالسداد كما فى (بن) .

قوله : [فليس لولده] : هكلنا نسخة المؤلف والمناسب ولده .

قوله : [لأنه كأجني] : أى وحيث كان حكم الأجني فالتصرف فى العبد أو الجارية للملك الرشيد لا لأبيه فله أن يواسيه بهما ببيع أو غيره .

قوله : [ومثل الصدقة الهبة] إلخ : أى فى جميع ما تقدم .

قوله : [شرط الثَّوَاب] : أى اشتراطه حال كون الاشتراط مقارناً للفظها

قوله : [عين الثَّوَاب أم لا] : أى فالتعيين غير لازم قياساً على نكاح التزويز وهذا هو المعتمد . وقيل إن اشترط العوض فى عقدها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع .

قوله : [بتعيينه] : أى بتعيين قدره ونوعه كان التعيين من الموهوب له أو الواهب ويرضى الآخر .

والحاصل : أنه إذا عين الثَّوَاب واحد منهما ورضى الآخر فإنه يلزم الموهوب له دفعه إذا قبل الهبة وليس له الرجوع عن الثَّوَاب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة كما فى التوضيح نقله محشى الأصل .

قوله : [فى قصده] : أى لا فى شرطه لأنه إذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا غيره .

قوله : [إن لم يشهد عرف] : أى إن انتفت شهادة العرف بضده بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا عليه .

فلا يصدق . وأما التنازع قبل قبضها : فالقول للواهب مطلقاً ؛ ولو شهد العرف بعدم الثواب . وقولنا « يمين » . ظاهره : أشكل الأمر أم لا . وهو أحد التأويلين . والثاني : أن الواهب إنما يحلف إذا أشكل الأمر بأن لم يشهد العرف له ولا عليه ولم توجد قرينة ترجح أحد الأمرين . وإلا عمل على العرف أو القرائن ولا يمين . وعمل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) النقد (المسكوك) ، وأما هو فلا يصدق الواهب ؛ لأن الشأن فيه عدم الإثابة إلا لشرط أو عرف . واستثنى من قوله « وصدق الواهب » إلخ قوله :

(إلا الزوجين والوالدين) ونحوهما من الأقارب الذين بينهم الصلة : فلا يصدق الواهب في دعواه الثواب لقضاء العرف بعلمه فيمن ذكر كالمسكوك (إلا لشرط) حال الحبة فيعمل به مطلقاً حتى في المسكوك . (أو قرينة) تدل على ذلك فإنه يصدق ؛ ويقضى له بالثواب لكن في غير المسكوك وأما هو فلا تكن في القرينة : ولا بد من الشرط ويكون ثواب المسكوك عند الشرط عرضاً أو طعماً لا مسكوكاً لا فيه من الصرف أو البذل للمؤخر .

قوله : [وأما التنازع قبل قبضها] : عتزز قوله بعد القبض .

قوله : [أشكل الأمر] : أى بأن لم يشهد العرف له ولا عليه .

وقوله : [أم لا] : أى بأن شهد العرف له .

قوله : [والثاني] إلخ : هذا هو أظهر القولين كما في المجموع .

قوله : [في دعوى الثواب] : أى دعوى قصده وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف في غير المسكوك متعلق بصدق ، وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرف جر متجدي اللفظ والمعنى بعامل واحد إلا أن يقال إن الثاني أخص من الأول نحو جلست في المسجد في محرابه وهو جائز كما ذكره في الحاشية .

قوله : [أو قرينة] : من ذلك جريان العرف بها .

قوله : [عند الشرط] : أى أو العرف .

قوله : [لما فيه من الصرف] : أى إن كان من غير صنفه وقوله أو البذل أى إن كان من صنفه .

قوله : [المؤخر] : راجع للآتين .

(وَلَزِمَ) عند عدم تعيين الثواب (واهيّتها) مفعول مقدم (لا الموهوب له) عطف عليه بلا (القيمة) فاعل «لزم» : أى يلزم الواهب قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له ، وأما الموهوب له فلا يلزمه دفعها لأن له أن يقول له : خذ هبتك لا حاجة لى بها . وهذا إذا قبضها : وأما قبل قبضها فلا يلزم الواهب قبولا بل له الامتناع ولودفع له الموهوب له أضعاف القيمة . ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولو قبض الحبة كما تقدم .

(إِلَّا لَمَنُوتَ) عند الموهوب له (بَزَيْدٍ) : أى زيادة فى ذاتها ؛ ككبر الصغير أو سمن الخزيل (أو نقص) كعمى وصور وعرج وشلل وهرم ، وأول خروج من يده بموت أو بيع ونحوه ، ولا يعتبر حوالة الأسواق فيلزمه حيثل دفع القيمة يوم قبض الحبة . (وَأُثِيبَ) الواهب أى أثابه الموهوب له (ما يقضى عنه) : أى عن الموهوب (بيع) : أى فى البيع ، أى ما يصح أن يكون ثمنًا فى البيع بأن يكون سالمًا من الربا والفس ، فلا يقضى عن النقد نقدًا لما فيه من الصرف أو البذل المؤخر ولا عن الطعام طعامًا ولا عن اللحم حيوان من جنسه ولا عكسه ،

● مسألة : قال فى معين الحكام اختلاف فى الذى يثيب جهلا عما لا ثواب فيه أو المثيب عن الصدقة فقال مالك يرد إليه ثوابه ولا شيء له إذا فات (أهش) . قوله : [وأما الموهوب له] إلخ : أى والفرص أن الثواب لم يعين ، وأما إذا عين ورضى به الموهوب له فإنه يلزمه دفعه قبضها أو لا كما مر .

قوله : [عند الموهوب له] : احترز به عما إذا فاتت بيد الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبض ولو بدل له أضعاف القيمة .

قوله : [أى ما يصح أن يكون ثمنًا فى البيع] : أى عوضًا عن الشيء المبيع فى السلم بأن يراعى فيه شروط بيع السلم زيادة على أصل شروط البيع ما عدا الأجل فإنه لا يشترط هنا فيقال : يشترط أن لا يكونا طعامين ولا تقديدين ولا شيئًا فى أكثر منه أو أجود إلا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر فى الأعرابية .

قوله : [ولا عكسه] : أى بأن يقضى عن الحيوان لحمًا من جنسه ، ومعلوم أن ذوات الأربع المباحة الأكل كلها جنس كما أن الطيور كلها جنس وحيوانات البحر كلها جنس ومفهوم : « من جنسه » أن قضاءه بغير جنسه يجوز ما لم يكن الحيوان طعامًا

ولا عن العرض عرض من جنسه لما فيه من السلم الفاقد لشرطه ، ولا فيه من سلم الشيء في نفسه ، فيثاب عن العرض طعام ودرهم ودنانير وعكسه ، وعرض من غير جنسه . فبهة الثواب كالبيع في غالب الأحوال لأنها تخالفه في البعض كجهل العرض والأجل ولا يفيتها حوالة الأسواق . ولا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قبوله وإن معيياً حيث كان فيه وفاء بالقيمة . وليس له أن يقول حيثئذ : لا آخذ إلا سليماً .

(إلا) أن يشبه (نحو حَطَبٍ) وتبين مما لا تجرى العادة بإثباته كالطين والآجر بضم الجيم (فلا يُلزَمُهُ قبوله) : فإن جرى عرف بإثباته لزمه القبول .

حكماً كحيوان قلت منفعة أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو لا تطول حياته فلا يجوز القضاء عنه لحمًا ولو من غير جنسه ولا القضاء به لأنه طعام بطعام .
قوله : [ولا عن العرض عرض] : نسخة المؤلف نصب نقدًا وترك النصب في حيوان وعرض وكان مقتضى العربية نصب الجميع وبناء الفعل للفاعل أو رفع الجميع وبناءه للمفعول .

قوله : [الفاقد لشرطه] : أى شرطه هو راجع لقوله فلا يقضى إلخ ، وكذا .
قوله لما فيه من سلم الشيء في نفسه الأولى عطفه بالواو لأنه علة ثانية أو يقال ترك لأنه علة للعلة .

قوله : [فيثاب عن العرض] : إلخ : تفرع لما استوفى الشروط .
قوله : [وعكسه] : أى يثاب عن الطعام عرض ودرهم ودنانير اجتماعاً وانفراداً .
قوله : [وعرض من غير جنسه] : راجع للإثابة عن العرض .
قوله : [لأنها تخالفه في البعض] : تعليل للتقييد بالغالب .
قوله : [وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع] : من جملة ما خالفت فيه المبة البيع فتحصل أنها تخالفه في جهل العرض والأجل ولا يفيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدها الإيجاب والقبول ، وإذا أتابه ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قبوله إذا كان الموهوب له قبض المبة وإن كان معيياً إلخ ما قاله الشارح .

قوله : [بضم الجيم] : أى مع مد الهمزة .
قوله : [فإن جرى عرف بإثباته لزمه] : هذا كله في غير المعين وأما المعين وقت

• (وللمأذون له) في التجارة هبة الثواب من ماله (والأب من مال محجوره) الصغير أو السفينة (هبة الثواب) لا غيرها ، فلا يجوز . كما لا يجوز له الإبراء من مال محجوره . ولا يجوز لوصي ولا حاكم ولا غير مأذون له هبة ثواب وإلا إبراء .

• ولا فرغ من بيان الهبة انتقل يتكلم على العُمري وحكمها ، لأنها من قبيل الهبة ، فقال :

• (وجازت العُمري) ، والمراد بالجواز : الإذن فيها شرعاً ، فهي مندوبة ؛ لأنها من المعروف ، وعرفها بقوله :

(وهي) : أى العُمري (تمليك منفعة) شئ (مملوك) : عقاراً أو غيره . إنساناً أو غيره كفرنس ويعبر (حياة المعطى) يفتح الطاء ، والنظر متعلق بتمليك أى مدة حياة المعطى (بغير عوض) . فخرج بقوله : « تمليك منفعة » تمليك

الهبة فيلزمه قوله إن جاز شرعاً وإن لم يجز عرفاً ولا عادة كما تقدم .

• تنبيه : قال (عب) : جميع ما مر في الهبة الصحيحة إن كانت قائمة فإن فانت لزم فيها القيمة ويقضى عنها بما يقضى به عن ثمن المبيع من العين ، وأما الفاسدة فترد إن كانت قائمة وإن فانت لزم عوضها مثل المثل بقيمة المقوم .

قوله : [وللمأذون] : خبر مقدم والأب معطوف عليه وهبة الثواب مبتدأ مؤخر .

قوله : [لا غيرها] : أى كالتبرعات .

قوله : [ولا يجوز لوصي ولا حاكم] : محترز الأب .

وقوله : [ولا غير مأذون له] : محترز المأذون فهو لف ونشر مشوش .

قوله : [ولا إبراء] : هكذا نسخة المؤلف والمناسب حذف الألف لأنه معطوف على هبة .

قوله : [الإذن] : أى وليس المراد به المستوى الطرفين بدليل ما بعده .

قوله : [إنساناً أو غيره] : أى ككتاب وحل وسلاح وحيوان . قال في كتاب الهبات من المدونة قيل فإن أمر ثوباً أو حلياً قال لم أسمع من مالك في الثياب شيئاً ، وأما الحل فآراه بمنزلة الدار وفيها في العارية لم أسمع في الثياب شيئاً وهى عندي على ما أعارها عليه من الشرط ، أبو الحسن يريد أنه إذا بقي من الثوب شئ بعد موت العمر رده وإن لم يبق منه شئ فلا شئ له لربه (أه) .

الذات بعوض وبغيره ؛ والأول بيع والثاني هبة أو صدقة . وخرج بقوله : « عليك » ما ليس بمملوك كإقطاع من إمام أو إسقاط حق ، من نحو وقف وإلا فباطل . وخرج بقوله : « حياة المعطى » الوقف المؤبد ، وكذا الموقت بأجل معلوم ، وخرج به الإعارة أيضاً ، وقوله : « المعطى » بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر أو حياة أجنبي — كزيد لا تسمى عمرى حقيقة وإن جازت ، وهو كذلك ؛ لأنها إنما تنصرف عند الإطلاق لحياة المعطى بالفتح . فإذا قال المالك : أعمرتك دارى مثلاً ، حمل على عمر المعطى بالفتح فلا كلام لو ارث المعطى بالكسر إذا مات . وخرج بقوله : « بغير عوض » الإجارة وهى إجارة فاسدة للجهل بالأجل .
(كأصمرك) أو أعمرت زيدا (أو) أعمرت (وأرثك) مثلاً . ولا يشترط لفظ الإعمار ، بل ما دل على تملك المنفعة . و « أو » مانعة خلوة ، فتجوز لجمع كأعمرتك وأرثك . فيصدق كلامه بثلاث صور :

قوله : [والأول بيع] : أى أو هبة ثواب .
قوله : [كإقطاع من إمام] : أى لأن الإمام لا يملك الإقطاع الذى يقطعها لبعض الناس وتقدم التفرغ فى ذلك .
قوله : [أو إسقاط حق] : أى كساكن بيت موقوف فيسقط حقه لآخر حياته .
قوله : [وإلا فباطل] : انظر ما معنى هذا اللفظ وقد يقال معناه وإلا يكن الشيء غير المملوك إقطاعاً من إمام أو إسقاط حق من نحو وقف بل كان تملك منفعته ملك الغير بلا شبهة فباطل وإنما كان باطلاً ، لأن تنصرف الفصول بغير معاوضة باطل .
قوله : [وخرج بقوله حياة المعطى] إلخ : أى فلا يقال لما ذكر عمرى .
قوله : [وخرج به الإعارة أيضاً] : أى مدة معلومة غير مقيدة بحياة المعطى بالفتح وإلا كانت عمرى لأن العمرى لا يشترط فيها لفظ مخصوص .
قوله : [وخرج بقوله بغير عوض] إلخ : إنما كانت إجارة لأنها تملك منفعة .
قوله : [للجهل بالأجل] : أى لأن مدة حياة المعطى مجهولة .
قوله : [بل ما دل على تملك المنفعة] : أى بغير عوض مدة حياة المعطى .
قوله : [فيصدق كلامه بثلاث صور] : إلا أنه إن أعمره وورثه ممّا لا يشترط الوارث إلا بعد موته كوقف عليك وللدك على قول مالك حيث كان الولد أحوج .
بلغة السالك - رابع

(دَارَى أَوْ نَحَوَهَا) مَا يَمْلِكُهُ : كَعَبْدَى أَوْ فَرَسَى أَوْ بَيْرَى . وَأَمَّا الْأَمَةُ فَلِإِنْ أَعْمَرَهَا لِامْرَأَةٍ أَوْ لِمَحْرَمٍ جَازٍ . وَإِلَّا فَلَا مَا فِيهِ مِنْ إِعَارَةِ الْفُرُوجِ .

(وَرَجَعَتِ) الْعَمْرَى بِمَعْنَى الشَّيْءِ الْمَعْمَرِ إِذَا مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ (لِلْمَعْمَرِ) بِالْكَسْرِ إِنْ كَانَ حَيًّا (أَوْ وَارِثَهُ يَوْمَ مَوْتِهِ) إِذَا مَاتَ لَا يَوْمَ الْمَرْجِعِ . فَلَاو مَاتَ عَنْ أَخٍ حَرَمٍ أَوْ ابْنٍ كَافِرٍ أَوْ رَقِيقٍ فَأَسْلَمَ . أَوْ تَحَرَّثُمْ مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ رَجَعَتْ لِلْأَخِ . لِأَنَّهُ الْوَارِثُ يَوْمَ مَوْتِ الْمَعْمَرِ بِالْكَسْرِ .

(وَهِيَ) : أَى الْعَمْرَى (فِي الْحَوَازِ كَالْهَبَةِ) . فَإِنْ حَازَهَا الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ قَبْلَ حَدُوثِ الْعَنْتِ تَمَتْ . وَإِلَّا بَطَلَتْ فَيَجْرَى فِيهِ قَوْلُهُ . وَبَطَلَتْ بِمَنْعِ قَبْلِ الْحَوَازِ لِلْعَنْتِ .

وَلَوْ أَنَّ الْمَعْمُولَ بِهِ فِي الْوَقْفِ قَوْلُ الْمَغْيَرَةِ وَهُوَ مَسَاوَاةُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ وَلَوْ كَانَ أَحْوَجَ ، وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْعَمْرَى لَا تَكُونُ لِلْوَارِثِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ وَبَيْنَ الْوَقْفِ حَيْثُ سَوَى فِيهِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَالْوَالِدِ عَلَى قَوْلِ الْمَغْيَرَةِ إِنْ مَدْلُولُ الْعَمْرَى الْعَمْرُ فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا أَعْمَرَ الْوَارِثَ بَعْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ . وَأَمَّا إِذَا أَعْمَرَهُ فَقَطَّ أَوْ وَارِثَهُ فَقَطَّ فَإِنَّ الْمَعْمَرُ يَسْتَحِقُّ الْمَنْعَةَ حَالًا .

قوله : [وإلا فلا] : أى بأن أعمرها لرجل أجنبي غير محرم .

قوله : [للمعمر بالكسر] : إلخ فلو حرث المعمر بالفتح أرضاً أعمرت له ومات أخضها ربهها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لم يحرثها تلك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فإن مات المعمر بالفتح وبها زرع وفات الإبان فلو رثته الزرع الموجود ولا كراء عليهم ؛ لأن مورثهم ذو شبهة وقت الزرع والغلة لنسب الشبهة فإن لم ينف الإبان كان لم الزرع وعليهم الأجرة .

قوله : [لأنه الوارث يوم موت المعمر] : أى فقد ملك الذات من يوه .

● ثمة : لو قال حبس عليكما حياتكما وهى لآخركما فهو حبس عليهما ما داما حين فإذا مات أحدهما رجعت للآخر ملكاً يصنع بها ما شاء . وأما لو قال حبس عليكما فقط فإنها ترجع للآخر حبساً فإذا مات الآخر رجعت مراجع الأحباس وقيل ترجع ملكاً للمحبس أو وارثه وهو الراجح . وأما الرقي فلا تجوز حبساً ولا ملكاً كنزى دارين أو عبيدين أو دار وعبد قال كل لصاحبه إن مت قبلى فهما لى وإن مت قبلك فهما لك ؛ فالمراد إن مت قبلى فدارك لى مضمومة لدارى وإن مت قبلك فدارى لك

مضمومة لدارك، وإنما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف والمخاطرة ، فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت ففسخ، وإن لم يطلع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثهما ولا ترجع مراجع الأحباس لفساد العقد كذا في الأصل ، ولكن قال (شب) محل فساد العقد فيها ذكر إن وقع ما ذكر في عقد واحد ، وأما من فعل بصاحبه هنا في وقت ففعل به الآخر مثله في وقت آخر من غير دخول على ذلك فهو جائز أى وتصير كالوصية ، والله أعلم .

باب في اللقطة وأحكامها

● (اللقطة) : بضم اللام وفتح القاف : اسم عند الفقهاء لما يلتقط بفتح القاف . والقياس لغة : أن فَعَلْتَهُ بضم الفاء وفتح العين يستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيراً ؛ كضُحِكْتَهُ ومَمَرْتَهُ والمَمَرَةُ : لكثير الضحك والهجر والامز . وأن ما يلتقط بفتح القاف يسمى لقطة بسكونها .
(مالٌ) فغيره . لا يسمى لقطة كالصيد والحِر . إلا أنه إذا كان صغيراً يسمى لقيطاً (مَحْصُومٌ) : أى محترم شرعاً فخرج الركاز ومال الحرابي (عَرَضٌ) بفتح العين والراء (للضياح) بأن وجد بمضيعة في غامر

باب :

أى في حقيقتها . والمراد بأحكامها مسائلها . ومناسبة هذا الباب لما قبله أن في كل فعل خير ؛ لأن الواهب فعل خيراً يعود عليه ثوابه في الآخرة والملتقط فعل خيراً وهو الحفظ والتعريف يعود عليه ثوابه في الآخرة .
قوله : [اسم عند الفقهاء لما يلتقط] : أى وأما في اللغة فوجود الشيء على غير طلب . وعنده اللغة أشهر لغاتها الأربع . الثانية : ضم اللام وسكون القاف . الثالثة : لقطة بضم اللام وفتح القاف ممدودة . الرابعة : لقط بفتح اللام والقاف بلاهاء
قوله : [كالصيد] أى فاصطياد السمك من الماء والطير والوحش من البراري ؛ قبل دخوله في حوز الغير لا يسمى مالا فهو خارج بهذا القيد كخروج الحر وقد يقال إنه مشكل بل يقال إنه مال لكنه غير معصوم أى محترم شرعاً فيخرج بما خرج به الركاز ومال الحرابي فتأمل .
قوله : [يسمى لقيطاً] : أى لأن اللقيط صغير آدمى لم يعلم أبوه ولا أمه حر أو مشكوك فيه .

قوله : [بفتح العين والراء] : أى خففنا مبنياً للفاعل لا بالتشديد مبنياً للمفعول لإيهامه أن ما ضاح لم يقصد ضياعه لا يسمى لقطة ، ومعنى عرض للضياح أى

بالغين المعجمة أو عامر بالمهملة : ضد الأول ، وخرج به السرقة ونحوها مما كان في حفظ صاحبه ولو حكماً ، كما لو وضعه في مكان ليرجع إليه ، وكالثمر المعلق والحب في الزرع والبحرين ، وخرج الإبل أيضاً إذا لم يعرض لها ضياع .
(وإن) كان المال المصوم (كلباً) مأذوناً فيه . وأما غيره فليس بمال .
(وفرساً وحماراً) وبالغ على الكلب لثلاث يوم من منع بيعه أنه ليس بمال ، وعلى ما بعده لثلاث يوم أنه كضالة الإبل لا يلتقط .
• (وردت) القطة وجوباً (بمعرفة العفاص) : بكسر العين المهملية : ظرفها من خرقه صرّت بها أو كيس (و) معرفة (الوكأ) بالمد : وهو الخيط الذي ربطت به .

• (وقضي له) : أي لمن عرفها (على ذى العدد والوزن) : أي على من عرفها دين الفاص والوكأ (بيمين) . وأما إن عرف العدد فقط أو الوزن فقط

عرض له الضياع فهو من باب القلب نحو عرض الخوض على الناقة كما في الحاشية .

قوله : [بالغين المعجمة] : هو الخراب .

قوله : [وخرج به السرقة ونحوها] إلخ : المناسب أن يقول خرج به ما كان في حفظ صاحبه إلخ : فإن أخذه يسمى سرقة لا لقطة .

قوله : [والبحرين] : يصلح للتمر والحب .

قوله : [إذا لم يعرض لها] : ضياع أي بأن كانت في محل أمن شأنها توجد فيه .

قوله : [وأما غيره] : أي غير المأذون فيه من الكلاب .

قوله : [من منع بيعه] : أي على مشهور المذهب خلافاً لسحنون حيث قال أبيع وأصح بثمانه .

قوله : [وعلى ما بعده] : يعني الفرس والحمار وسائر الفرق بين الإبل وغيرها .

قوله : [وردت القطة] إلخ : أي لا يجوز لإيجدها أن يأخذ من ربها أجرة وهو المسمى بالحلاوة إلا على سبيل المية والصلقة .

قوله : [ظرفها] : إنما سمي عفاصاً أخذاً له من العفص وهو الثني لأن الظرف ينشئ على ما فيه .

قوله : [أي على من عرفها] : أي العدد والوزن ومعناه أن أحد الشخصين عرف

فيقضى لمن عرف الغفاص والركاء بلا يمين .

(وإنْ وَصَفَ) شخص (ثَانِ وَصَفَ) شخص (أَوَّلَ) ولم يفصل (الأول بها) انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر (حَلَفَا وَقُسِمَتْ بَيْنَهُمَا) . وأما لو انفصل انفصالا لا يمكن معه إشاعة الخبر ؛ اختص بها الأول .

(كُنْتُكُؤْلِيَهُمَا) معاً ؛ فتقسم بينهما يقضى للحالف على التناكل .
(كَيْسِيَّتَيْنِ) تساويا في العدة أقام كل منهما بيعة (لَمْ يُؤْرَخَا) معاً أى لم تذكر كل منهما تاريخاً ، فإنهما يحلفان وتقسم بينهما ويقضى للحالف منهما على التناكل كما يقضى لذى الأعدل (وإلا) - بأن أُرْخَا معاً - (فلأقدم تاريخاً لا للأعدل) . ولو تأخرت تاريخاً .

الغفاص والركاء والآخر عرف العدد والوزن فيقضى لعارف الغفاص والركاء بيمين .

قوله : [وإن وصف شخص ثان] : حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفاً يستحقها به لم يفصل بها انفصالا يمكن معه إشاعة الخبر بأن لم يفصل أصلاً أو انفصل بها لكن لا يكتبه معه إشاعة الخبر ، ثم جاء شخص آخر ووصفها برصف مثل الأول في كونه موجباً لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره . فإن نكل واحد منهما يخلف أنها له وتقسم بينهما إن حلفا أو نكلا ويقضى للحالف على التناكل . أما لو انفصل بها الأول انفصالا يمكن معه إشاعة الخبر فلا شيء للثاني ؛ لاحتمال أن يكون سمع وصف الأول أو رآها معه فعرف أوصافها .

قوله : [فتقسم بينهما] : أى ولا يرجع الأول الذى أخذها بوضع اليد لأن الترجيح بالحوز إنما هو فى المجهولات وهذا مال علم أنه لقطة كذا قال ابن القاسم ، وقال أشهب : إنها تكون للأول الذى أخذها لترجيح جانبه بالحوز كذا فى (بن) .

قوله : [كما يقضى لذى الأعدل] : أى إذا أقام كل بيعة عادلة لكن إحداها أشد عدالة فيقضى لصاحبها ولعله بيمين ؛ لأن زيادة العدة بمنزلة شاهد كما يأتي فى الشهادات .

قوله : [تأخرت تاريخاً] : الجملة حال من أعدل أى لا تقدم الأعدل فى حال تأخر تاريخها :

• (ولا ضَمَانٌ عَلَى) ملقط (دافعٍ يوجهُ جائرٍ) حيث أتى ثانٍ بأثبت من الأول، ولو ببينة. ويصير الكلام بعد ذلك بين المدعى الثاني وبين من أنقضها، ويجرى الحكم على ما تقدم. فلو البينة يقدم على غيره.

وواصف الغاص والوكاء يقدم على واصل غيرهما أو أحدهما وذو البينة المؤرخة يقدم على ما لم تؤرخ. فإن أرخا معاً قدم صاحب الأقدم تاريخاً فإن لم يؤرخا لعدم الأعدل. فإن تساويا قسمت بينهما إن خلفا أو نكلا؛ هذا مذهب ابن القاسم.

(واستؤثرتي): أي يجب التريص وعدم الدفع باجتهاد الحاكم لمن أتى (بالواحدة) فقط من صفتي الغاص والوكاء لا من غيرهما كما في النقل (إن جهل) الواصف (غيرها): أي غير الواحدة لعل غيره أن يأتي بأثبت مما وصفها فيستحقها.

قوله: [حيث أتى ثانٍ بأثبت من الأول]: أي بأن بين الثاني الغاص والوكاء والأول العدد والوزن.

وقوله: [ولو ببينة]: أي ولو كان ثبوتها للثاني بالبينة.

قوله: [فلو البينة يقدم على غيره]: أي وتترفع له من يد ذلك الغير.

قوله: [على واصل غيرهما]: أي بأن وصف العدد والوزن.

وقوله: [أو أحدهما]: أي بأن اقتصر على الغاص والوكاء فهو معطوف على غيرهما.

قوله: [على ما لم تؤرخ]: ما واقعة على بينة فالأول من.

قوله: [لم يؤرخا]: أي الملك وقيل السقوط.

قوله: [فإن تساويا]: أي في العدالة والتاريخ وجوداً وعدمًا.

قوله: [إن خلفا أو نكلا]: أي فنكليهما كحلفهما على مذهب ابن القاسم خلافاً لمن قال إنهما إذا نكلا تبقى بيد الملقط ولا تعطى لواحد منهما.

قوله: [إن جهل الواصف غيرها]: أي بأن قال حين السؤال لا أدري ما هو أو كنت أعلمه ونسيته ولا يعارض الاستثناء ما مر من دفعها لواصف الغاص دون من عرف الوزن والعدد؛ لأن دفعها لا ينافي الاستثناء.

فلان لم يأت أحد يثبت من الأول، لو لم يأت أحد أصلاً لتعلمنا الأول .

(لا إن) (غلط) : أى ادعى الغلط بأن ذكر الصفة الثابتة على خلاف ما هي عليه ، فقبل له : كذبت ، فادعى الغلط ، فلا يستأنى ولا تنفع له أصلاً . بخلاف الجاهل فإنه معلوم حيث قال لا أدرى أو نسيت . قال ابن رشد : وهو عدل الأقوال الثلاثة . وإليه أشار بقوله : « على الظاهر » ، ثانيها : أنهما سواء في القبول ، ثالثها : أنهما سواء في علمه .

(فلان أثبت غيره) : أى غير الجاهل بالأخرى (أكثر) بأن عرف المقاص والركاء معا (أخذها) حين الأول الآتي بالواجبة فقط . ويبقى ما إذا ذكر الأول المقاص فقط أو الركاء ، وذكر الثاني الصفة الثانية فقط ، هل تكون بعد الاستثناء للأول ؟ لأن الثقل لم يأت يثبت — كما يفيد ما تقدم — أو تنقسم بينهما بعد حلقهما ؟ واستظهر لتعلمنا في الوصف ، والأسبقية لا تقتضى استحقالاً .

● (ووجب) على من وجد لقطة (أخذها) لحوق خلتين : أى عند خوف

قوله : [فلان لم يأت أحد يثبت من الأول] : أى بأن كان وصف الأول أكثر إثباتاً منه هو المراد ، وأما إذا تساوى في الإثبات فلها تنقسم بينهما كما مر .

قوله : [قال ابن رشد وهو عدل الأقوال] : أى قال وهو عدل الأقوال عندى . بخلاف ما إذا عرف المقاص والركاء أو أحدهما وغلط في الصفة فقط كأن قال بنادقة فإذا هي غايب أو بالعكس ، أو قال هي يزيدية فإذا هي محمية أو بالعكس ، فلانها لا تلغ له اتفاقاً .

قوله : [ووجب على من وجد لقطة] : حاصل هذا للحديث أن مرید الالتقاط إما أن يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو يشك فيها ، وفي كل إما أن يخاف الخائن أو ترك الأخذ أو لا فيجب الأخذ بشرطين إن خلف الخائن ولم يعلم خيانه نفسه يأن علم أمانتها أو شك فيها : فلان علم خيانه نفسه حرم الأخذ بخاف الخائن أم لا ، وإن لم يخف الخائن كره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالرجوب في صورتين وكلتا الحرمة وكلتا الكراهة . هذا حاصل ما يؤخذ من الشارح وهو التحرير .

خائن لا يعرفها ليحفظها لربها من الخائن (إلا أن يعلم خيائته هوفيتحرّم) أخذها .
(ولّا) يخف خائناً (كبره) أخذها مع علمه أمانة نفسه ، وكلذا لو شك
في خيانة نفسه بالأوّل .

● (و) يجب (تعريفها) على من التقطها (سنة) كاملة (إن كان لها
بال) (و) يعرف (نحو الدلو والدنيار) — فأقل — (الأيام) لأنها لا تلتفت إليها
النفوس كل الانفات . قال في المقدمات : ما قل وله قدر ومنفعة ويشعربه به ويطلبه
يعرف اتفاقاً ، وفي تعريفه سنة أو أياماً قولان . وما قل ولا يطلبه عادة فلا ين القاسم
هو لمن وجده ليس عليه تعريفه فإن شاء تصدق به (انتهى) . قال ابن عبد السلام :
وعلى القول الثاني أوّل بعضهم المدونة وهو الذي عليه الأكثر من أهل المذهب وغيرهم
(انتهى) ، فالشيخ رحمه الله تعالى ترك قول الأكثر ورد عليه : «لو» بقوله : «ولو
كذلوا» ، ونحن درجنا على قول الأكثر لأنه المعتمد والتعريف يكون .
(بمظنّان طليها وبياب المسجد) لا داخله (في كلّ يومين أو ثلاثة) مرة

قوله : [لا يعرفها] : صفة لخائن .

وقوله : [ليحفظها] : علة لقوله «أخذها» .

قوله : [ولا يخف خائناً كره] : اعلم أنه إذا لم يخف خائناً وعلم أمانة نفسه
فثلاثة أقوال : الاستحباب والكراهة والتفصيل ، يستحب فيها له بال ويكره في غيره
واختار الترمذي من هذه الأقوال الكراهة مطلقاً ، وأما إذا لم يخف خائناً وشك في أمانة
نفسه فالكراهة اتفاقاً .

قوله : [إن كان لها بال] : أي بأن كانت فوق الدلو والدنيار .

وقوله : [فأقل] : أي أقلية لا تصل للتأفة .

قوله : [قال في المقدمات] : أي ابن رشد .

قوله : [وعلى القول الثاني] : أي في تعريف الشيء القليل الذي له قدر ومنفعة أياماً .

قوله : [بقوله ولو كذلوا] : أي حيث قال وتعريفه سنة ولو كذلوا .

قوله : [وبياب المسجد] : أي ومثله السوق .

قوله : [لا داخله] : أي فهو مكروه لاحترام المسجد .

قوله : [في كلّ يومين] : هذا في غير أول زمان التعريف إذ في أوله ينبغي أن

- (بنفسه أو يسمَنَ يَشُقُّ به) لأمانته . ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها .
- (أو) يعرفها غيره (بأجرة منها ، إن لم يَلْقَ التعريف (بمثله) لكونه من أولى الميقات ؛ وإلا ضمن ؛ كما لو تراخى في التعريف حتى هلكت .
 - (و) عرفها (بالبلدين إن وُجِدَتَ بينهما) لأنهما حيثئذ من مظان طلبها .
 - (ولا يَلْكَرُ) المرف (جنسها) من ذهب أو فضة أو ثوب أو نحو ذلك ، بل بوصف عام : كأمانة أو مال أو شيء ، لأن ذكر جنسها الخاص ربما أدى بعض أذهان الحذاق إلى ذكر عفاصها ووكائنها باعتبار العادة .

يكون أكثر من ذلك . ففي كل يوم مرتين ، ثم في كل يوم مرة ، ثم في كل يومين مرة ، ثم في كل ثلاثة أيام مرة ، ثم في كل أسبوع مرة ، كما ذكره شارح الموطأ كما في حاشية الأصل .

قوله : [بنفسه] : متعلق بتعريفها كما أن قوله بمظان طلبها كذلك لاختلاف معنى الباعين لأن الباء الأولى بمعنى في والثانية للآلة .

قوله : [ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين] إلخ : أى وإن لم يساه في الأمانة ، والفرق بينه وبين المودع حيث يضمن إن أودع ولو أميناً لغير علم أن ربهما هنا لم يمينه لحفظها بخلاف الوديعة .

قوله : [إن لم يلت التعريف بمثله] : قيد في قوله أو بأجرة منها .

قوله : [وإلا ضمن] : أى وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها منها وضاعت منه ضمن وهذا القيد تبع فيه المصنف خليلاً للتابع لآين الحاجب ، ابن عرفة وظاهر اللخمى عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها بأجرة منها ولو كان ممن يلت تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (١٥٠ بن) .

قوله : [وعرفها بالبلدين] إلخ : قال اللقاني ظاهر كلامهم ولو كانت إحدىاهما أقرب من الأخرى ، وينبئ إذا كانت أقرب إلى إحداهما من الأخرى قريباً متأكداً بحيث يقطع القاطع بأنها من هذه دون الأخرى أنه إنما يعرفها في التي هي أقرب .

قوله : [كأمانة] : مثل ذلك من ضابح له ضامع .

(ولا يُعرفُ) شيء (تافه) وهو ما لا تلتفت إليه النفس عادة ؛ كلبون الدرهم الشرعي وعصا وسط ، وكقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم ربه ، وإلا منع وضمن . وتقدم أن ما فوق التافه إذا لم يكن له بال قيرى ؛ كالدلو والدينار والدرهم الشرعي يعرف أياها بمقتضى النظر على قول الأكثر ؛ فالأقسام ثلاثة .

• (وله) : أى للملتقط (حبيسها) : أى اللقطة عنده (بدها) : أى السنة لعله أن يظهر صاحبها (أو التصدق بها) عن ربه أو عن نفسه (أو التملك) لما بأن ينزى تملكها ، (ولو) وجدها (بمكة) فله أحد هذه الأمور الثلاثة . وقيل : إن لقطة مكة يجب تعريفها أبداً عملاً بظاهر الحديث ولا يجوز تملكها ولا التصديق بها .

• (وضمن) الملتقط (فيهما) : أى فى التصديق بها ولو عن ربه وفى فية

قوله : [ولا يعرف شيء تافه] : قدم أولاً أن ماله بال مما كان فوق الدينار ونحوه يعرف سنة ونحو الدلو والدينار يعرف الأيام وفاد هنا أن التافه لا يعرف .

قوله : [ولا منع] : أى ولا بأن علم ربه وإنما منع أكله حينئذ لأنه لم يكن لقطة ، بل من أكل أموال الناس بالباطل .

قوله : [أى للملتقط حبسها] إلخ : اعلم أن ما ذكره المصنف من تخيير الملتقط بين الأمور الثلاثة إذا كان غير الإمام . وأمه الإمام فليس له إلا حبسها أو بيعها لصاحبها ووضع ثمنها فى بيت المال ، وليس له التصديق بها ولا تملكها لمشفقة خلاص ما فى ذمته . بخلاف غيره (أهـ عب) .

قوله : [وقيل إن لقطة مكة] إلخ : أى كما هو اللابجى وفقاً للشافعى .

قوله : [عملاً بظاهر الحديث] : أى وهو قوله عايه الصلاة والسلام : « لا تحل لقطة الحاج » ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « إن لقطتها لا تحل إلا لمنشد » ، فقال الشافعى واللابجى : إن الاستثناء معيار العموم ولذكر هذه الجملة بعد جملة لا تحل فيها أبداً وهى : « ولا ينزى صبيها ولا يختل خلاها » ؛ أى لا يقطع حبشها . والأصل تجانس المعطوفات فى النفي الأبدى . وأجاب المشهور : بأن المراد لا تحل قبل السنة ، وإنما نه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فى مكة مع أن علم حلها قبل السنة عام فى مكة وغيرها لئلا يتوهم عدم تعريف لقطتها بانصراف الحاج فقل .

تملكها إذا جاء ربه .

(كَسْبِيَّةٌ أَخَذَهَا) : أى كما يضمّن إذا أخذها بنية تملكها (قبلها) : أى قبل السنة ؛ لأنه بتلك النية صار كالغاصب فيضمّنها لربها ولو تأتت بسببى بعد تلك النية . وأولى لو نوى التملك عند التقاطها .

(و) ضمن في (ردّها لموضعها) : الذى أخذها منه وأولى لغيره (بعد أخذها للحفظ) والتعريف ، سواء ردها بعد بُعْد أو قرب . وهو قول ابن رشد . وقال اللخمي : إن ردها بقرب فلا ضمان . وهذا معنى قول الشيخ : « إلا بقرب فتأويلان » . ومفهوم للحفظ — أى التعريف — أنه إن أخذها بنية الاغتيا لا ضمان بردها لموضعها مطلقاً لوجوب ردها عليه ؛ وأما لو أخذها ليسأل عنها معيّنًا فلا ضمان إن ردها بقرب لوجوب الرد عليه فوراً .

وضمن إن ردها ببعد . وهذا الثالث ؛ هو محمل قولنا في شرح كلام الشيخ : « وعن بعد ضمن » أخذها للحفظ أم لا . أى بأن أخذها ليسأل عنها معيّنًا .

قوله : [وأولى لو نوى التملك] إلخ : اعلم أن الصور ثلاث : الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكاً ثم تركها ولم يأخذها فتلفت . الثانية ما إذا نوى تملكها وأخذها فتلفت . الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة ؛ ففي الصورة الأولى لا ضمان عليه لأن نية الاغتيا وحدها لا تعتبر . وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله لنيته . وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتيا لا مجردة عن مصاحبة فعله وقال غيره بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتيا قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف . وارتضاه (ح) ومضى عليه شارحنا .

قوله : [والتعريف] : عطفت تفسير .

قوله : [فلا ضمان بردها لموضعها] : أى بل الضمان بإيقاتها بخالفة الواجب .

قوله : [وضمن إن ردها ببعد] : إنما ضمن في البعد لأن الشأن أن صاحبها جاء للمكان بقرب وأيس منها فلا يعرّد في البعد .

قوله : [وهو محمل قولنا في شرح كلام الشيخ] إلخ : لكن قوله فيه أخذها للحفظ أم لا خروج عن الموضوع : لأن الموضوع أنه أخذها لا للحفظ بل ليسأل عنها .

- (والرقيق) في الالتقاط (كالحبر) في جميع ما تقدم من وجوب أو حرمة أو كراهة وتعريف وغير ذلك . وليس لسيدته منعه منه .
- (و) الضمان إن وجب عليه بما مر (قبيل السنة) يكون (في رقبته) فيباع فيها ما لم يفد سببه . وليس له إسقاطه عنه وبعد السنة يكون في ذمته فيتبع بها إن عتق ولا يباع فيها .
- (وله) : أى للملتقط — حرّاً أو رقيقاً — (أكل ما يفسد) لو تركه ؛ كتريد ولم وفاكهة وخضر ، بخلاف الثمر والزبيب ونحوهما مما لا يفسد ، فليس له أكله (ولو) وجده (بقرية) كما لو وجده بفلاة من الأرض (ولا ضمان عليه) في أكله

- قوله : [والرقيق] : أى بجميع أنواعه .
- قوله : [من وجوب] : أى وهو في صورتين .
- وقوله : [أو حرمة] : أى وهى في صورتين أيضاً .
- وقوله : [أو كراهة] : أى وهى في صورتين أيضاً .
- وقوله : [وتعريف] : أى ووجوب تعريف من سنة أو أيام .
- وقوله : [وغير ذلك] : أى كالأموال الثلاثة التى يفعلها بعد أمد التعريف وباقى الأحكام التى تقدمت .
- قوله : [وليس لسيدته منعه منه] : أى الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمته فلا تشغله .
- قوله : [وبعد السنة] : أى إذا ضاعت بعد السنة بتفريط أو تصدّق بها وتملكها .
- قوله : [بخلاف الثمر] : إلخ سيأتى يصرح المتن بهذا المفهوم فلا حاجة لذكره هنا فإنه أوجب التعقيد .
- قوله : [ولو وجده بقرية] : مبالغة على أكل ما يفسد .
- وقوله : [كما لو وجده بفلاة من الأرض] : تشبيه في جواز الأكل فالأولى أن يقدر قبل المبالغة لأنه لا يتوهم عدم جواز أكل حيث كان بفلاة من الأرض وإنما يتوهم لو وجد بقرية .
- قوله : [ولا ضمان عليه في أكله] : الضمير عائد على ما يفسد ، والمبنى لا ضمان عليه في أكله بعد الاستبراء بقدر ما يخاف عليه الفساد ظاهراً مطلقاً قل ثمنه أو كثر ، ولكن صرح ابن رشد بأنه إن كان له ثمن بيع ووقف ثمنه . وقال في

(كثيره) : أى غير ما يفسده كالثمر والزبيب فله أكله ولا ضمان عليه (إن لم يكن ثمن) لقلته جدًّا ؛ نحو التمرة والزبيبة فإن كان له ثمن فليس له أكله . فإن أكله ضمن .

• (و) له أكل (شاة) من ضأن أو معز وجدها (بمَقْتَنَاءَ) لا بعمران وعَسْرُ عليه حملها للعمران ؛ ولا ضمان عليه في أكلها . فإن تيسر حملها وجب عليه حملها وتعرفها على المعتمد .

(فإن حملتها) : أى الشاة التى يجوز أكلها لعسر حملها ، بأن تكلف حملها

المجموع له أكل ما يفسد وضمن ماله ثمن (أ) .

قوله : [فليس له أكله] : هذا ظاهر إن كان مما يعرف بأنه كان ثمنه يزيد على الدراهم ، فإن كان مما لا يعرف فلا وجه لمنع أكله ، وإنما إذا أكله ضمنه لربه إن كان له ثمن فتأمل .

قوله : [فإن أكله ضمن] : أى حيث وجد ربه .

وحاصل التحرير في هذه المسألة : أنه إذا التقط طعاماً فلا يخلو إما أن يفسد بالتأخير أولاً ، وفي كل إما أن يكون مما يعرف أو أقل مما يعرف أو لا ثمن له أصلاً كالتمر والزبيبة والعنب . فهذه ست فإن كان مما يفسد أكل بعد الاستيناء قليلاً ، فإن ظهر ربه فلا ضمان عليه مطلقاً على ما للمصنف وتخليل ، وضمن قيمته إن كان له ثمن على ما لابن رشد والمجموع ، وأما إن كان مما لا يفسد فإن كان مما يعرف عرفه وجرى فيه أحكام التعريف المتقدمة ، وإن كان مما لا يعرف أكله ضمنه لربه إن كان له ثمن فتأمل .

قوله : [ولا ضمان عليه في أكلها] : هذا يؤيد القول بعلم الضمان في الطعام الذى يفسد مطلقاً ، بل هو أحرى ولذلك اقتصر عليه شارحنا وتخليل .

قوله : [فإن تيسر حملها وجب عليه] إلخ : أى فإن أكلها حيثئذ ضمن إن علم ربه .

قوله : [وعلى المعتمد] : أى وما في (ع) من جواز الأكل مطلقاً تيسر حملها أو لا فضعيف كما في (بن) .

للعمران (حَيَّةٌ عُرِّقَتْ) وجوباً وعلى ربها أجرة حملها . وإن حملها مذبوحة فربها أحق بها إن علم قبل أكلها وعليه أجرة حملها .

(و) له أكل (بقرةٍ بمحلٍّ خَوْفٍ) من سباع أو جوع أو عطش ببقاء — وعَسَّرَ سَوْقَهَا — للعمران ولا ضمان عليه . فإن تكلف سَوْقَهَا عرفت كالشاة .

والحاصل : أنه في المذوبة سوى بين البقرة والشاة بمحل الخوف في عصر الإتيان بهما إلى العمران فلذا قلنا :

(عَسَّرَ سَوْقَهُمَا) للعمران . فلإن تيسر وجب حملهما وتعرفهما وقد تقدم أيضاً .
(و) إن وجدت (بأمن) : أى بمحل مأمون (تُرِكَتْ) . فإن أكلها ضمن ، وإن حملها للعمران عرفت كما لو وجدها به .

(كَلِيلٍ) : فإنها ترك وجوباً (مُطْلَقاً) وجدها بصحراء أو بالعمران . إن خاف عليها أم لا ، وقيل : إن خيف عليها من خائن أخلت وعرفت أو بيعت ووقف ثمنها لصاحبها ، وقيل : إن خيف عليها من السباع كانت في حكم الغنم لو وجدها أكلها . وقيل : بل تؤخذ لتعرف إذ لا مشقة في حملها .

قوله : [على ربها أجرة حملها] : أى يخير ربها بين أخلها ودفع أجرة حملها أو تركها لمن حملها فحملها كالثففة عليها لا يتبع به ذمة ربها ، بل في عينها إن شاء دفعه أو تركها فيه . خلافاً لما توهمه عبارته أولاً وآخرها من تحم أجرة الحمل على ربها .

قوله : [وجب حملهما وتعرفهما] : أى ويؤخذ من ربهما أجرة الحمل أو يركهما لمن جاء بهما كما تقدم فقوله وقد تقدم أيضاً أى في مسألة الشاة .

قوله : [وإن حملها للعمران عرفت] : أى أن تجرأ وتخالف الواجب من الترك وانظر في هذه الحالة هل يلزم ربها أجرة حملها أولاً لتعديده بالحمل ؟

قوله : [خاف عليهما أم لا] : أى في (بن) المعتمد من منهب مالك تركها مطلقاً . قال في المقدمات — بعد أن ذكر علم التقاط الإبل — قيل إن ذلك في جميع الزمان وهو ظاهر قول مالك في المذوبة والعتيبة ، وقيل هو خاص بزمان العدل وصلاح الناس ، ولما في الزمان الذى فسد فالحكم فيه أنها تؤخذ وتعرف ، فإن لم يعرف ربها بيعت ووقف ثمنها فإن أبس منه تصلىق به كما فعل عثمان رضى الله عنه لما دخل

(فإنْ أَخِيذَتْ) الإبل للعرمان تعدياً (عُرِّقَتْ) سنة (ثم) بعد تعريفها سنة (تُرِكَتْ) بمحلها الذي أخذت منه .

• (وله) : أى لمن التقط دابة — من حمار وبقرة وفرس — (كِرَاءٌ دَابَّةً) التقطها (لَعَلَّيْهَا) : أى لأجل علفها (منه كِرَاءٌ ماءً وناً) : أى لا يخشى عليها منه وجبة أو مشاهرة .

(و) له (رَكُوبُهَا) من موضع التقاطها (لِمَوْضِعِهِ) وإن لم يعسر قيدها . (ولاً) بأن أكرهاها لغير علفها أو أزيد منه أو كراه غير مأمون فعطبت أو هلكت أو ركبها لغير موضعه أو فى حوائجه (ضَمِنَ) قيمتها إن هلكت أو أوشى العيب إن تعيبت ؛ وما زاد على علفها إن لم تهلك (و) له (غَلَّتْهَا) من لبن ومن وإن زاد على علفها : (لا) : أى ليس له (تَسْلُهَا)

الناس فى زمنه الفساد وقد روى عن مالك أيضاً (أ١) .

قوله : [ثم بعد تعريفها سنة تركت] : قد علمت أن هذا فى زمن العدل والصلاح لا فى مثل زماننا .

قوله : [كِرَاءٌ دَابَّةٌ] إلخ : إنما جاز له ذلك مع أن ربهما لم يوكله فيه لأنها لا بد لها من نفقة عليه فكان ذلك أصلح لربها ، والظاهر أنه إذا أكرهاها وجبة كراء مأموناً ثم جاء ربهما قبل تمامه فليس له فسخا لوقوع ذلك العقد بوجه جائز كذا فى حاشية الأصل . قوله : [ضمن قيمتها إن هلكت] : أى ويقدم فى الضمان المستأجر فى الكراء لغير المأمون لأنه مباشرة والملتقط متسبب .

قوله : [وما زاد على علفها] : أى فإذا أكرمت لأجل العلف وزاد من كرائها شيء على العلف لم يكن للملتقط أخذه لنفسه ، بل يبقيه لربها إذا جاء عند سلامتها . قوله : [وله غلتها] : أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عنده ولم يكرها فى علفها ولم يستعملها فى مصالحه .

قوله : [من لبن ومن] : بيان للغلة المرادة هنا .

قوله : [وإن زاد على علفها] : أى وهو الموافق لرواية ابن نافع خلافاً لظاهر نقل ابن رشد وجامع الترتين من أن له من الغلة بقدر علفه والرائد عليه لقطة معها . قال فى الحاشية وفى كلام الأجهورى ميل لترجيح ما نقله ابن رشد .

بلغة السالك — دابع

وصوفها وشعرها .

● (وَوَجِبَ لَمَقْطُ طِفْلٍ) : أى صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه من نفقة وغيرها . والمراد بـ لقطه : أخذه للحفظ (كِنْفَايَةً) : أى وجوب كفاية إذا وجدته جماعة بمضية ، أو كان المكان مطروقاً للناس . وإلا تعين على من وجدته لقطه . ويسمى الطفل الملقوط ؛ لقيطه ، وعرف ابن عرفة اللقيط بقوله : صغير أدى لم يعلم

قوله : [وصوفها] : أى سواء كان تاماً أو غير تام فهو لربها مثل النسل يكون لقطه منها .

● تنبيه : لو أنفق الملتقط على اللقطة من عنده كل النفقة أو بعضها كما أو أكرها فنقص الكراه عن نفقتها وكل الملتقط نفقتها من عنده فربها بخير بين أن يسلم له اللقطة في نفقته أو يفتديها من الملتقط بدفع النفقة . وذلك لأن النفقة في ذات اللقطة كالجناية في ربة العبد إن أسلمه المالك لا شيء عليه ، وإن أراد أخذه غرم أرض الجناية وحيث قلنا بخيار ربها ورضى ببركها في النفقة ، ثم أراد أخذها ثانية ودفع النفقة لم يكن له ذلك ؛ لأنه ملكها للملتقط بمجرد رضاه ، والظاهر - كما قال شيخ مشايخنا البدرى - أن عكسه كذلك أى إذا دفع له النفقة ثم أراد أن يسلمه الشيء الملتقط ويأخذ منه النفقة فليس له ذلك .

قوله : [ووجب لقط طفل] : ظاهره ولو على امرأة وينبى أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت إرادتها الأخذ أولاً وأذن لها فيه وإلا فلا يجب عليها لأن له منها ، فإن أخذه بغير إذنه كان له رده محل مأمون يمكن أخذه منه ، فإن لم يرده وكان لها مال أنفقت عليه منه . وإن أذن لها في أخذه فالنفقة عليه ولو كان لها مال لأنه بالإذن صار كأنه الملتقط كلها في حاشية الأصل .

قوله : [بمضية] : إنما قال بمضية لأجل أن يشمل من نبذ قصداً ومن ضل عنه أهله ، ويشير إلى أنه لا بد أن يوجد في غير حرز إذ أخذ من في الحرز سرقة . قوله : [وإلا تعين] : أى وجب عيناً كما في الإشهاد ، ولو علم خيانة نفسه في دعوى رقبته مثلاً فيلزم الالتقاط ، وترك الحيانة ، ولا يكون علمه بالحيانة علناً يسقط عنه الوجوب لعظم جرمة الآدى .

أبو ولا رقه ، فخرج ولد الزانية المملوطة . ومن علم رقه لقطعة لا لقيط (انتهى) .
(ونَمَقَتْهُ) وحضاته واجبة (على مَلْتَقِطِهِ) حتى يبلغ قادراً على الكسب
ولا رجوع له عليه (إن لم يُعْطَ) ما يكفيه (مِنْ الْقَتَمِ) : أى بيت المال ، فإن
أعطى منه لم تجب النفقة على الملتقط (إلا أن يكون له) أى اللقيط (مالٌ مِنْ
كَهَيْبَةٍ) أدخلت الكاف : الصدقة والجلب ، فإن كان له مال فنفقته من ماله
ويجوز له ملتقطه ، فعلم تقديم ماله ثم القى ثم الحاضن (أو يُوجَدُ معه) مال مربوط
بثوبه (أو) يوجد مال (مَدْفُونًا) بالنصب على الحال والرفع على التعت (تحته)
فينفق عليه منه (إن كان معه رُقْمَةٌ) : أى ورقة مكتوب فيها أن المال المدفون تحته
للطفل فينفق عليه منه ، وإلا كان لقطة يعرف على ما تقدم .

قوله : [فخرج ولد الزانية] : أى بقوله لم يعلم أبواه وأما هذا فقد علم أحدهما .
قوله : [ومن علم رقه لقطة] : معطوف على ولد الزانية
وقوله : [لقطة] : خبر مبتدأ محذوف أى هو لقطة فيجرب فيه أحكامها .
قوله : [حتى يبلغ قادراً على الكسب] : هذا إذا كان اللقيط ذكراً فإن كان
أنثى فإلى دخول الزوج البالغ بها أو الدعوى إليه بعد الإطاعة .
قوله : [ولا رجوع له عليه] : أى لأنه بالتقاطه ألزم نفسه ذلك .
قوله : [فعلم تقديم ماله] : أى فإن أنفق الملتقط عليه مع علمه بماله فإن له
الرجوع إن حلف أنه أنفق ليرجع أو أشهد على ذلك كما مر : وأن يكون غير سرف ،
وأن يدعى أنه وقت الإنفاق قصد الرجوع ، وأن يكون وقت الإنفاق مال الطفل متعسر
الإنفاق منه لكونه عرضاً أو عقاراً أو فى ذمة الناس مثلاً كما مر فى النفقات .
قوله : [بالنصب على الحال] : سوَّغ مجيء الحال من النكرة تخصيصها
بالظرف الذى هو قوله تحته .
قوله : [والرفع على التعت] : أى لموصوف محذوف قدره الشارح بقوله مال ، قال
ابن مالك :

وما من المنعوت والتعت عقل يجوز حمله وفى التعت يقل
قوله : [إن كان معه رقعة] : قيد فى الأخيرة فقط دون ما قبلها كما يفيد الشارح .

(وَرَجَعَ) : الملتقط بما أنفقه على الطفل (على أبيه) إن علم (إن) كان أبوه (طَرَحَهُ عِداً) وثبت بإقراره أو بيئته . فلا رجوع بمجرد دعوى ملتقطه أنه طرحه عداً . ويشترط أيضاً أن يكون الأب موسراً وقت الإتفاق ، وأن لا يكون الملتقط أنفق حسبه لله تعالى .

(وَالْقَوْلُ لَهُ) : أى الملتقط عند التنازع مع الأب (أنه لم يُنفقْ حسبه) الله يميني) : فإن حلف رجع وإلا فلا .
(وهو) : أى اللقيط (حر) : لا رقيق لمن التقطه (ولأؤه للمسلمين) :

قوله : [ورجع الملتقط بما أنفقه] إلخ : أى بشروط أربعة أقادها المتن والشارح .
قوله : [إن علم] : هذا موضوع الرجوع فلا يعد شرطاً .

قوله : [إن كان أبوه طرحه عداً] : انظر هل من الطرح عداً طرحه لوجه أم لا واصله الباطى خارجاً عن العمد وسلمه (ح) قال (بن) : وكلام الباطى فيه نظر وإن سلمه (ح) ، بل الحق أنه من العمد واقتصر عليه في المجموع .
قوله : [وثبت بإقراره] : أى الأب .

قوله : [فلا رجوع بمجرد دعوى ملتقطه] : أى لما جيل عليه الأب من الحنان والشفقة .
قوله : [أن يكون الأب موسراً] : أى يثبت بإقراره أو بالبيئته يساره وقت الإتفاق .

قوله : [وأن لا يكون الملتقط أنفق حسبه] : أى فحل رجوعه إن نوى الرجوع أو لم ينو شيئاً كما هو ظاهر الشارح .

قوله : [فإن حلف رجع] : محل حلفه إن لم يكن أشهد أنه يتفق ليرجع وإذا تنازعا في قدر النفقة فلا بد من إثباتها وإلا فالقول قول الأب بيمين ، لأنه غارم ويعتمد في يمينه على الظن القوي .

قوله : [حر] : أى محكوم بحريته شرعاً ولو أقر اللقيط برقيقته لأحد ألغى إقراره سواء التقطه حر أو عبد أو كافر ، وإنما حكم بحريته لأن الأصل في الناس الحرية .

قوله : [ولأؤه] : أى ميراثه وليس المراد الولاء الحقيقي الذى هو لحمة كالحمة النسب .

أى أنه إذا مات ولم يعلم له وارث فإله للمسلمين ؛ أى يكون ماله فى بيت المال لا للقطعة (وحكيم يسلامه) : إن وجد (فى بلد المسلمين) : ولو كانت بين بلاد الكفار (كان) وجد ببلد (لم يكن فيها إلا بيت) واحد من المسلمين فأولى بيتان وثلاثة وهذا (إن التقطه مسلم ، وإلا) يلتقطه مسلم بل كافر (فكافر) .
 (كان) وجده فى قرية شرك : أى كفر فإنه يحكم بكفره (وإن التقطه مسلم) تغليبا للدار . حيث لم يكن بها بيت للمسلمين ؛ نص عليه أبو الحسن . وقال غيره : إن التقطه مسلم حكم بإسلامه تغليبا للقطعة .
 • (ولا يسلح حتى) اللقيط (بمسلح أو غيره إلا ببيته) تشهد بأنه ابنه ، ولا يكتفى قولاً إنه ضاع له ولد .

(أو وجبه) يصدق المدعى : أى يفيد بصدقه كن عرف أنه لا يعيش له ولد فزعم أنه ولده . وإنما طرحه لما سمع قول الناس إن الجنين إذا طرح يعيش ، أو

قوله : [فأله للمسلمين] : هذا مقيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل ، وقد يقال : لا مانع من وضع مال الكافر فى بيت المال ألا ترى أن المعاهد إذا مات عتقنا وليس معه وارث فإن ماله يوضع فى بيت المال وهذا هو الظاهر .
 قوله : [لم يكن فيها إلا بيت واحد] : أى كما استظهره (ح) وإلا فأصل النص على بيتين وعلى كل حال يحكم بإسلامه ولو سئل أهل ذلك البيت فجزموا بأنه ليس منهم لأنهم قد ينكرونه لنبيهم إياه ، واستظهر الأجهورى أنه لا يكون مسلماً حيث أنكره .
 قوله : [وهذا إن التقطه مسلم] : أى قياساً على إسلام المسي تبعاً لإسلام سائيه .
 قوله : [فكافر] : راجع لما بعد الكاف وأما البلد الذى كثر بيوت المسلمين فيه فيحكم بإسلام اللقيط ولو التقطه كافر .

قوله : [وقال غيره إن التقطه مسلم] إلخ : قال (ين) ، وهذا هو الظاهر .
 قوله : [إلا بيته] : أى فإن أقامها واحد حتى به وسواء كان اللقيط محكوماً بإسلامه أو كفره كان المستلحق له الذى شهدت له البيته الملتقط أو غيره كان مسلماً أو كافراً فهذه ثمان .

قوله : [أو وجه] : انظر هل الوجه بمنزلة البيته فى الثمان صور المتضمنة وهو ما يفيد ابن عرقه والثانى : أو فى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلماً

طرحه لغلاء أو خوف عليه من شيء بينه مما يدل على صلبه ، فيلحق بصاحب الوجه الملقى أنه ولده .

• (ونزع) لقيط (محكوم) بإسلامه من كافر (التقطه) .

• (ونُذِبَ أَخْذُ) عبد (أبى) ليوصله لربه (لَمَنْ عَرَفَ رَبَّهُ) متعلق (يتلب) : أى تلب لمن وجد آيئاً وعرف ربه أن يأخذه له لأنه من حفظ الأموال ، وهذا إذا لم يخش ضياعه إن تركه ولا يجب أخذه له .

(ولا) يعرف ربه (كره) له أخذه . فإن أخذه رفعه للإمام ووقف عنده سنة رجاء أن يأتى ربه ، ثم بيع له وجعل ثمنه فى بيت المال فإن علم ربه أخذه .

كان للمتقط أو غيره محكوماً بإسلامه أو كفره وهذا للشيخ أحمد الزرقاني ، وأما إذا استلحقه كافر فلا بد من البيعة .

قوله : [ونزع لقيط محكوم بإسلامه] : أى بوجه مما تقدم .

• تنبيه : لا يجوز رأى اللقيط بعد أخذه لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرض الكفاية بتعين بالشروع فيه إلا أن يكون نيته فى أخذه رفعه لحاكم فرفعه فلم يقبله والموضع مطروق للناس بحيث يعلم أن غيره يأخذه فله رده حيثئذ ، فإن لم يكن مطروقاً وورده تحقق علم أخذه حتى مات اقتصر منه ، وإن شك فاللدية ومثل نية أخذه للحاكم أخذه ليسأل عنه معيناً هل هو ولده أم لا .

• مسألة : لو تسابق جماعة على لقيط أو لقطة وكل أمين قدم الأسبق وهو من وضع يده عليه ابتداء فإن استووا فى وضع اليد قدم الأصلح للحفظ فإن استووا فالقرعة .

• مسألة أخرى : ليس لعبد أخذ لقيط بغير إذن سيده لأن التقاطه يشغله عن خدمة سيده . بخلاف اللقطة فتقدم أن له أخذها وتعريفها لأنه لا يشغله عن خدمة السيد .

قوله : [متعلق] : أى ولا يقال إن فيه فصلين العامل والمعمول لأن المفسر انفصل بالأجنبي .

قوله : [ولا يجب أخذه له] : أى وإن علم خيانة نفسه فيجب عليه الأخذ وترك الحياة ولا يكون علمه بخيانتة عذراً مسقطاً للوجوب .

قوله : [ووقف عنده سنة] : أى وينفق السلطان عليه فيها .

قوله : [ثم بيع له] : أى بعد السنة يباع لربه وهذا ما لم يخش عليه ولا بيع

(وَلَرَبِّهِ) : أَيْ الْآتِي (عَتَقَهُ) : حَال إِيَاقِهِ وَالتَّصَدَّقُ وَالْإِيصَاءُ بِهِ (وَهَبَهُ لغير ثواب) لَالَهُ لِأَنَّهُ بَيْعٌ وَبَيْعُهُ لَا يَحْجُزُ .
 • (وَضَمَمْنَهُ) الْمَلْتَقَطُ (إِنْ أُرْسِلَهُ) بَعْدَ أَخْذِهِ لِلْجَوْبِ حَفْظُهُ لِرَبِّهِ بِأَخْذِهِ ، فَيُضْمَنُ لَهُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ إِرْسَالِهِ .
 (إِلَّا) أَنْ يَكُونُ أُرْسِلَهُ (لِخَرُوفٍ مِنْهُ) عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ فَلَا يَضْمَنُ ، وَصَدَّقَ فِي دَعْوَاهِ الْخَوْفِ مِنْهُ بِقَرَأَتِهِ الْأَحْوَالِ .
 (أَوْ اسْتَأْجَرَهُ) : أَيْ وَضَعْنِ مِنْ اسْتَأْجَرِ الْآتِي مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ مَلْتَقَطِهِ (فِيَا) : أَيْ فِي عَمَلٍ (يَسْطَبُ فِيهِ) : أَيْ شَأْنُهُ الْعَطَبُ فِيهِ ، أَيْ وَعَطَبَ . وَلَا ضَمْنَ أَجْرَةً مِثْلَهُ . وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْمُسْتَأْجَرُ أَنَّهُ أَبَقَ أَمْ لَا .
 (لَا إِنْ أَبَقَ مِنْهُ) : أَيْ مِنْ مَلْتَقَطِهِ (أَوْ تَكَلَّفَ) عِنْدَهُ (بَلَا تَغْرِيطَ) مِنْهُ فَلَا يَضْمَنُ .
 • (وَأِنْ نَوَى) مَلْتَقَطُهُ (تَمْلِكُهُ) : أَيْ الْآتِي (قَبْلَ السَّنَةِ فَتَخَاصِبُ)

قَبْلَ تَمَامِ السَّنَةِ كَمَا رَوَاهُ عِيسَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ .
 قوله : [إِنْ أُرْسِلَهُ] : أَيْ سَوَاءٌ أُرْسِلَهُ قَبْلَ سَنَةٍ أَوْ بَعْدَهَا .
 قوله : [لَخَوْفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ] : مِثْلُ الْخَوْفِ مِنْهُ الْخَوْفُ مِنَ السُّلْطَانِ بِسَبَبِ أَخْذِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ ، أَوْ يَأْخُذَ مَالَهُ أَوْ يَضْرِبَهُ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِلْمَ الضَّيَّانِ إِذَا أُرْسِلَهُ لَخَوْفٍ مِنْهُ عَمَلُهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ رَفْعُهُ لِلْإِمَامِ وَالْإِرْفَاعُ إِلَيْهِ وَلَا يُرْسَلُ إِذَا أُرْسِلَهُ مَعَ إِمْكَانِ الرِّفْعِ ضَمْنُ عَمَلِهِ أَيْضًا إِذَا لَمْ يُمْكِنَ التَّحْفِظُ مِنْهُ بِحِيلَةٍ أَوْ بِحَارَسٍ وَإِلَّا فَلَا يُرْسَلُ إِذْكَابًا لِأَخْفِ الضَّرَرَيْنِ ، وَالظَّاهِرُ رَجُوعُهُ بِالْأَجْرَةِ كَالنَّفَقَةِ لِأَنَّهُمَا مِنْ تَعْلُقَاتِ حَفْظِهِ .
 قوله : [بِقَرَأَتِهِ الْأَحْوَالِ] : مِنْ بَابِ أَوَّلَى الْبَيِّنَةِ .
 قوله : [وَلَا ضَمْنَ أَجْرَةً مِثْلَهُ] : أَيْ فِيْلَفْهُمَا الْمُسْتَأْجَرُ لِرَبِّهِ وَيَرْجِعُ عَلَى الْمَلْتَقَطِ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهُ أَوْ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهُ وَكَانَتِ الْأَجْرَةُ قَائِمَةً وَإِلَّا فَلَا رَجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ .
 قوله : [لَا إِنْ أَبَقَ] : هُوَ يَفْتَحُ الْيَاْمَ أَفْصَحَ مِنْ كَسَرِهَا قَالَ تَعَالَى : (إِذَا أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) : ^(١) فِي مَضَارِعِهِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مِنْ بَابِ دَخَلَ وَنُصِبَ وَضُرِبَ .

فيضمنه لربه ولو تلف بسببها (واستحقته سيده) من الملتقط (بشاهد ويمين) بالاستيناء ، فأولى بشاهدين .

(وأخذته) مدعيه حوزاً لا ملكاً (إن ادّعاءه وصدّقه العبد) بعد الرضح للحاكم والاستيناء ، وكلذا يأخذه إن وصفه بما هو فيه ولو لم يصدقه العبد . فإن جده غيره بآثيت مما جاء به أخذه منه ولذا قال : « وأخذه » . المفيد لمجرد الحوز . وقال فيما قبله : « واستحقته » المقتضى للملك .

• (وإن جاء) : رجل من قطر إلى قاضي قطر آخر عنده عبد أبى (بكتاب قاض) : بقطره مضمونه : (أنه ثبتّ عندي أن صاحب كتابي هذا أبقى له عيداً صفتته كلها دفع) ذلك العبد (إليه) : أي هل جاء بالكتاب المذكور بلا توقف على بيته ولا غيرها (إن طابق) : الوصف المذكور في الكتاب وصفه الخارجي ، والله أعلم .

قوله : [بشاهد ويمين] : أي لأه مال والمال يثبت بالشاهد واليمين .

قوله : [وصلقه العبد] : أي وسواه وصلقه سيده أم لا بقي العبد على تصديق أم لا .

قوله : [بعد الرضح للحاكم والاستيناء] : أي الإمهال في الدفع له باجتهاد الحاكم وانظر ما فائدة الاستيناء مع كون الدفع له حوزاً لا ملكاً ، وقد يقال فائدته دفع النزاع بمن يطراً .

قوله : [دفع ذلك العبد إليه] : ما ذكره المصنف هنا لا يخالف ما يأتي في القضاء من أن كتاب القاضي وحده لا يفيد ؛ لاحتمال تخصيص ما يأتي بهذا وذلك لخفة الأمر هنا لأن له أخذه حوزاً من غير كتاب بمجرد الوصف .

باب

في بيان أحكام القضاء وشروطه

● القضاء في اللغة : يطلق على معانٍ ، مرجعها إلى انقضاء الشيء وتبامه ؛ فيطلق على الأمر ، نحو : « وَقَضَى رَبُّكَ ۖ (١) : أَيْ أَمْرًا وَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » (١) . وعلى الأداء نحو قضيت الدين ، ومنه « فإذا قضيت الصلاة » وعلى الفراغ ، نحو : « قَضَى الْأَمْرُ » (٢) : أَيْ فَرِغَ . وعلى الفعل نحو : « فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ » (٣) وعلى الإرادة نحو : « إِذَا قَضَى أَمْرًا » (٤) . وعلى الموت نحو : « وَقَضَى نَحْبَهُ » (٥) ،

باب :

أى مسأله .

وقوله : [وشروطه] : أى الأربعة الآتية ، وهو من العقود الجائزة من الطرفين كالجماعة والقراض قبل الشروع في كل منهما ، والمباينة والتحكيم والوكالة وأصله قضاي لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف قلبت همزة وبالجمع الأفضية والقضايا .

قوله : [يطلق على معانٍ] : ذكر الشارح منها سبعة فهو من المشترك اللفظي كمين . قوله : [أى أمر] إلخ : أى أمراً جازماً . وقد اختلف أهل التفسير في معنى قوله تعالى : (وَقَضَى رَبُّكَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) (١) فالأكثر على أنه بمعنى أمر لا حكم إذ لو كان بمعنى حكم لم يقع غير ما حكم به ، ابن عطية ، ويصح أن يكون بمعنى حكم على أن الضمير في « إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ » للمؤمنين .

قوله : [نحو قاض ما أنت قاض] : أى افضل الذى تريده وهو من كلام السحرة لفرعون حين آمنوا بالله .

قوله : [نحو قضى نجه] : النجب في الأصل النذر أى قضى نذره ، وذلك كناية عن الموت ، لأن النذر لازم الحصول كالموت .

- | | |
|------------------------|------------------------------|
| (٢) سورة يوسف آية ٤١ . | (١٤١٤) سورة الإسراء آية ٢٣ . |
| (٤) سورة غافر آية ٦٨ . | (٣) سورة طه آية ٧٢ . |
| | (٥) سورة الأحزاب آية ٢٣ . |

ومنه : « لِيَقْضَ عَلَيْكَ رَبِّكَ »^(١) . وعلى الحكم والإلزام ، نحو : قضيت عليك بكذا .

وفي الشرع : هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده ، كدين ، وجبس ، وقتل ، وجرح ، وضرب ، وسب . وترك صلاة ونحوها ، وقذف ، وشرب ، وزنا ، وسرقة ، وغصب ، وعدالة وضدها ، وذكرورة ، وأنوثة ، وموت ، وحياة ، وجنون . وعقل ، وسفه ، ورشد ، وصغر ، وكبر ، ونكاح ، وطلاق ، ونحو ذلك ؛ ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه أو حكمه بذلك المقتضى .

مثاله : لو ثبت عنده دين أو طلاق ، فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ، ليرتب

قوله : [ومنه] : أى من معنى الموت ، فعنى : لِيَقْضَ عَلَيْكَ رَبِّكَ أنهم يطلبون الموت لأنفسهم من الله ، قال تعالى : في الآية الأخرى : (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمُحِيطٌ)^(٢) ، وفي آية : (لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى)^(٣) ، وبقي من المعاني اللغوية إثباته بمعنى العلم نحو قضيت لك بكذا أعلمتك به ، ومن هنا يسمى المفتى والمدرس قاضياً لأنه معلم بالحكم والكتابة ومنه (وكان أمراً مقضياً)^(٤) ، والفصل ومنه : (وَقَضَىٰ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ) ، والخلق ومنه : (فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ)^(٥) ، كذا في (بن) .

قوله : [حاكم أو محكم] الحاكم ما كان مقاماً من طرف السلطان ، والمحكم ما كان مقاماً من طرف الخصام ، وحكم المحكم لا يكون في جميع المسائل بخلاف حكم الحاكم ، وسيأتى ذلك .

قوله : [كدين] إلخ : جميع ما ذكره أتى فيه قضاء الحاكم ولا يأتي قضاء المحكم إلا في البعض ، لقوله فيما يأتي وجاز تحكيم عدل إلخ .

قوله : [ليرتب] : متعلق بمحلول علة غاية لقوله حكم حاكم إلخ ، تقديره هو إنما جعل له الحكم فيما ذكر ليرتب .

قوله : [أو حكمه بذلك المقتضى] : هذا التنوع غير ظاهر بل التعريف تام المعنى بدون هذا التنوع وتثنيه الآتي لا يظهر منه صحة هذا التنوع فتأمل .

(٢) سورة إبراهيم آية ١٧ .

(٤) سورة مريم آية ٢١ .

(١) سورة الزمزم آية ٧٧ .

(٣) سورة طه آية ٧٤ .

(٥) سورة فصلت آية ١٢ .

على ذلك الغرم أو فراقها وعدلتها أو يحكم بالغرم أو الفراق لما ثبت عنده على حسب ما يقتضيه الحال من الرفع له .

والحكم : الإعلام على وجه الإلزام .

والقاضي : الحاكم بالأمور الشرعية ، أى من له الحكم ، حكمٌ أو لم يحكم .
● ولا يستحقه شرعاً إلا من توافرت فيه شروط أربعة ، أشار لها بقوله :

• (شَرَطُ الْقَضَاءِ) : أى شرط صحته :

(عَدْلُهُ) : أى كونه عدلاً : أى عدل شهادة ، ولو عتيقاً عند الجمهور .
والعدالة تستلزم الإسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق .

(وَذُكُورُهُ) : فلا يصح من أنثى ولا خنثى .

(وَفِطْنَتُهُ) : فلا يصح من بليد مغفل ينخدع بتحسين الكلام ولا يتنبه لما يجب الإقرار أو الإنكار وتناقض الكلام ، فالقطة : جودة الذهن وقوة إدراكه لمعانى الكلام .

قوله : [والحكم الإعلام] إلخ : راجع لقوله أول التعريف حكم حاكم .

قوله : [والقاضي] إلخ : أى المشتق من القضاء بالمعنى الاصطلاحي .

قوله : [أى من له الحكم] : أى استحقاق الحكم .

قوله : [عدالة] : أى فغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه .

قوله : [عدل شهادة] : أى لا رواية وسيأتى شروط عدل الشهادة .

قوله : [عند الجمهور] : أى خلافاً لسخنن حيث قال بمنع تولية العتيق قاضياً لاحتال أن يستحق فترده أحكامه .

قوله : [تستلزم] إلخ : أى من استلزام الكل لأجزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة .

قوله : [فلا يصح من أنثى ولا خنثى] : أى ولا ينفذ حكمها .

قوله : [ينخدع بتحسين الكلام] : أى كلام الأخصام .

قوله : [جودة الذهن] : أى العقل أى فجرد العقل التكليفي لا يكفي لجامعته للغفلة ، بل لا بد من أصل القطة ويستحب كونه غير زائد فيها كما أتى .

(وفيقه) : أى علم بالأحكام الشرعية التى وفى للقضاء بها (ولو مقلداً) :
 مجتهد عند وجود مجتهد مطلق .
 (وزيد للإمام الأعظم) : شرط خامس : وهو (قرشي) : أى كونه قرشياً :
 أى من قریش ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فى قریش . وقریش
 هو فهر ، وقيل : هو النضر . وفهر هو ابن مالك بن النضر . ولا يشترط أن يكون
 عباسياً ولا علوياً ، ولم يقم دليل على أن الأولى أن يكون عباسياً . فدعى أن الأولى
 كونه عباسياً

قوله : [الذى وفى للقضاء بها] : أى فلا يشترط علمه بجميع أحكام الفقه إلا إن
 كان موافقاً لى جميع الأحكام ، ويسمى عند الفقهاء بقاضى الجماعة ، فإن كان موافقاً
 فى شىء خاص كالأنكحة اشترط علمه بها فقط ، وهكذا .
 قوله : [ولو مقلداً لمجتهد] : أى على المقلد خلافاً لما مشى عليه خليل ، حيث
 قال مجتهد إن وجد وإلا فأمثل مقلداً ، والمراد بالمجتهد المطلق كالشافعى ومالك . واعلم أن
 المجتهد ثلاثة أقسام : مجتهد مطلق ، ومجتهد مذهب ، ومجتهد فتوى ، فالمطلق كالصحابة
 وأهل المذهب الأربعة ، ومجتهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة فى مذهب
 إمامه كابن القاسم وأشهب ، ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على الترجيح ككبار المؤلفين
 من أهل المذهب ، والأصحح أن الترتيب بين هذه المراتب فى القضاء مندوب .
 قوله : [وزيد للإمام الأعظم] : اعلم أن تلك الشروط إنما تعتبر فى ولاية الإمام
 الأعظم ابتداء لا فى دوام ولايته إذ لا ينزل بعد مبايعة أهل الحل والعقد له بطرؤ فسق
 غير كفر كما يأتى .
 قوله : [جعل الخلافة فى قریش] : أى لأمره بذلك فى جملة أحاديث كثيرة
 صحيحة متواترة .

قوله : [وقریش هو فهر] : أى لقبى العراق فى السيرة :
 أما قریش فالأصح فهر جماعها والأكثر النضر
 قوله : [ولا يشترط أن يكون عباسياً] إلخ : أى ولا يندب بدليل ما بعد .
 قوله : [فدعى أن الأولى كونه عباسياً] : أى كما قال بهرام والثلاثى ، وبهيمها على
 ذلك الأجهورى .

خالية عن دليل . وقد اجتمعت الصحابة على خلافة الصديق وهو تيمى ، ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ، ثم عثمان وهو أموى ، ثم على وهو هاشمى ، والكل من قريش . ثم استقرت الخلافة في بنى أمية أولهم معاوية رضى الله عنه ، ثم في بنى العباس ، ثم اختلطت حتى جعلت في العتقاء ، والله أعلم .

(فحسبكم) المقلد من خليفة أو قاض وجوباً (يقول مسكندره) بفتح اللام يعنى بالراجع من مذهبه سواء كان قوله أو قول أصحابه ، لا بالضعيف ولا بقول غيره من المذاهب ، ولا نقض حكمه ، إلا أن يكون للضعيف مدركاً ترجع عنده وكان من أهل الترجيح . وكذا الملقى . ويموز للإنسان أن يعمل بالضعيف

قوله : [وهو تيمى] : أى من بنى تيم الله، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو عدوى] : أى من بنى عدى، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو أموى] : بضم المزة وفتح الميم أى من بنى أمية، بيت مشهور في قريش أيضاً .

قوله : [وهو هاشمى] : نسبة لبنى هاشم سادات قريش .

قوله : [أولهم معاوية] : أى بعد نزول الحسن بن على عنها له ، ثم تغلب عليها ولده يزيد ، ثم من بعده ولد يزيد وهو الوليد وهكذا ، ثم انتزعها منهم بنو العباس فكنت فيهم دهرأ طويلاً ، ثم اختلطت حتى جعلت في العتقاء كما قال الشارح .

قوله : [يعنى بالراجع] : دفع بهذا التقيد ما يوهى أن المراد بخصوص قول مالك مثلاً وإن كان ضعيفاً .

قوله : [ولا بقول غيره من المذاهب] : أى لا يجوز له أن يحكم بقول غير مذهبه ، وإن حكم به لم ينفذ حكمه .

قوله : [مدركاً] : هكذا بالنصب في نسخة المؤلف والمناسب الرفع لأنه اسم يكون مؤخرأ عن خبرها .

قوله : [وكذا الملقى] : أى لا يجوز له بالإفتاء إلا بالراجع من مذهبه لا بملعب غيره ولا بالضعيف من مذهبه إلا إذا كان قويً للمدرك وكان من أهل الترجيح .

لأمر اقتضى ذلك عنده ، وقيل : بل يقلد قول الغير إذا كان واجباً في ملحق ذلك الغير .
 فإن قيل : ما فائدة ذكر الأقوال الضعيفة في كلامهم إذا كان لا يجوز العمل بها
 ولا انتهى ؟ قلنا : أمور ثلاثة : الأول : اتساع النظر والعلم بأن الرباح المذكور ليس
 بمنفق عليه . والثاني : معرفة مدارك الأقوال ، فلمن له الترجيح ترجيح ما ضعف لقوة
 المدرك عنده . والثالث : العمل به في نفسه إذا اقتضت الضرورة ذلك .
 ثم إن الخليفة إذا ولي مستوفياً للشروط لا يجوز عزله إذا تغير وصفه ؛ كأن طرأ
 عليه الفسق وظلم الناس ، بخلاف غيره من قاض ووال وكلنا الوصي بعد موت الموصى .
 وجاز للموكل عزل وكيله مطلقاً .
 ولا يجوز تعدد الخليفة إلا إذا اتسعت وبعلت الأقطار .

قوله : [لأمر اقتضى ذلك عنده] : أى للضرورة في خاصة نفسه ولا يبقى به
 لغيره ؛ لأنه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للذريعة كما
 يفيلده (ين) .

قوله : [وقيل بل يقلد قول الغير] إلخ : أى وهو المعتمد لجواز التقليد وإن لم
 تكن ضرورة .

قوله : [أمور] : خبر مبتدأ محذوف تقديره هي أمور الكلام على حذف
 مضاف تقديره عدة أمور .

قوله : [والثاني معرفة مدارك الأقوال] : هذا أيضاً لازم لاتساع النظر والمراد
 بمدارك الأقوال أدلتها .

قوله : [كأن طرأ عليه الفسق] : أى بغير الكفر قال صاحب الجوهرة :
 إلا بكفر فأنبلن عهد فالفقه يكفينا أذاه وحده
 بغير هذا لا يساح صرفه وليس يعزل إن أزيل وصفه
 وإنما لم يعزل بالفسق ارتكابه لأن الفسقين لما في عزله من عظم الفتن .
 قوله : [بخلاف غيره من قاض ووال] : أى فيعزله الإمام لزوال وصفه ؛ لأنه
 لا يخشى من عزله فتن كما يخشى من عزل السلطان .

قوله : [مطلقاً] : أى زال وصفه أم لا بسبب وبغيره .

قوله : [إلا إذا اتسعت وبعلت الأقطار] : أى كما في زماننا .

و يجب أن يكون الحاكم مبيعاً بصيراً متكلماً .

• (وَوَجِبَ عَزْلُ أَحْمَى أَوْ أَصَمٍ أَوْ أَبْكَمٍ) ، ولو طرأ عليه بعد توليته .
(وَنَقَلَ حُكْمُهُ) : إن وقع صواباً لأن اتصافه بالثلاثة واجب غير شرط
وفقد اثنين منها مضر لا ينفذ به حكمه إذ لا تتحدد ولايته بفقد اثنين . وأما فاقد
الثلاثة فلا تصح معاملته . وفي معاملة فاقد الاثنين خلاف ، الأظهر عدم صحتها
لعدم انضباطه .

• (وَتَمَيَّنَ الْقَضَاءُ عَلَى مُتَّفَرِّدٍ) في عصره (بشروطه) .

(أو) على (خائف فتنة) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس إن لم يتول القضاء .

(أو) : على خائف (ضياح حق) له أو لغيره (إن لم يتول) .

ومعنى « تميّن » بالنسبة للأخيرين : وجب .

وإذا وجب ، هل يجوز بذل مال عليه ؟ قيل : نعم ، لأنه لتحصيل أمر

واجب . وقيل : لا ، واستظهر .

وأما بذل مال في طلب ما لم يجب فحرام قطعاً ، ولايته باطلة ، وقضاؤه
مردود . وقضاة مصر يبذلون الأموال في نظير أكل أموال الناس بالباطل .
بلا شبهة ، ولا سباً إذا كانوا يتأى أو ضعفاء . فلا يبقى لم القضاء من أموالهم إلا ما قل ،

قوله : [ويجب أن يكون الحاكم مبيعاً] إلخ : دخول على كلام المصنف أى

فتجب له هذه الصفات ابتداءً ودواماً .

قوله : [فلا تصح معاملته] : أى لعدم تكليفه إن ولد بهذا الأمر وعجزه عن

غالب الأحكام إن طرأت عليه بعد التكليف .

قوله : [أو على خائف فتنة] : أى وإن لم ينفرد بالشروط بدليل عطفه على

ما قبله ، وفتنة إما بالنصب معمول لخائف أو بالجزم بالإضافة .

قوله : [ومعنى تميّن بالنسبة للأخيرين وجب] : إن قلت كلامه يوم أن الأول

غير واجب مع أنه أولى في الوجوب . والجواب أن الأخيرين يقتضيان الوجوب

الغير الشرطى ، وأما الأول ففيه الوجوب الشرطى المتوقف الصحة عليه بدليل أنه يجبر

عليه ولو بالضرب .

قوله : [واستظهر] : أى استظهر (ح) أنه لا يجوز له .

نسأل الله العافية : فأحكامهم لا تنفذ بالضرورة — على أن قاضى القاهرة فى الغالب لا يسمع دعوى ولا يعرف حقيقتها ، وإنما يضبط الشاهد من شهود المحكمة القضائية ويكتبها ، ثم يضى بها إلى القاضى فيكتب اسمه ويضع ختمه من غير زيادة .

• (وَحَرَّمَ) على القاضى أو غيره من خليفة أو عامله (أخذ مالٍ مِنْ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ) لأنه من أكل أموال الناس بالباطل بخلاف أخذ مال من وقف على القضاء أو من بيت المال فلا يحرم .

(و) حرم عليه (قبول هدية) : من أحد من الناس ، إلا أن يكون ممن يهاديه قبل توليته القضاء لقراءة أو صحة أو صلة .

• (وَلَدَيْ غَنِيٍّ وَرِعٍ) : أى كونه غنياً ، لا فقيراً ورعاً ، لأنه مظنة التنزه عن الطمع لما فى أبهى الناس .

(نَزَرَهُ) : أى كثير التزاهة والبعد عن شوائب الطمع وما لا يليق من مفسدات الأمور بأن يكون كامل المروءة .

(حَكِيمٌ) : لأن الحلم مظنة الخير والكمال ، وسوء الخلق مظنة الشر والظلم وأذية الناس بغير حق .

قوله : [فأحكامهم لا تنفذ بالضرورة] : أى وإنما سكوت المفتين عنها لعجزهم عن التكلم بالحق كما قال بعض العارفين : هذا الزمان زمان السكوت ولزوم البيوت والرضا بأذى القوت ومن يقول الحق فيه يموت .

قوله : [على أن قاضى القاهرة] إلخ : استدراك على بطلان حكمه وإن لم يأخذ رشوة لخلو الحكم عن جميع الشروط كما هو معلوم لأهل البصائر .

قوله : [فلا يحرم] : أى بل يندب إذا كان فى ضيق عيش وأراد التوسعة على حياله من ذلك .

قوله : [وحرم عليه قبول هدية] : مثله كل صاحب جاه وقد تقدم ذلك فى باب القرض .

قوله : [ورع] : هو من يترك الشبهات خوف الوقوع فى المحرمات ، وأما الأورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع فى الشبهات .

قوله : [أى كثير التزاهة] : أشار بذلك إلى أن نزوه صيغة مبالغة .

(نَسِيبٌ) : أى معروف النسب ؛ لأن مجهوله لا يهاب ويتسارع الناس في الطعن فيه .

(بلا دين) عليه (و) بلا (حد) : لأن المدين منقط الرتبة عند الناس ، وأخط منه المخلود في زنا أو سرقة أو غيرهما .

(و) بلا (زائد في الدماء) بفتح الدال المهملة والمد : هو جودة اللعن ، فجودته هى المطلوبة لأن القطاعة شرط صحة كما تقدم ، وزيادتها ربما أدته للحكم بين الناس بالفراسة بكسر الفاء وترك القواوين الشرعية .

(و) ندب (منع الراكبين معه والمصاحين) له بلا ركوب معه إذ لا خير في كثرة اجتماع الناس ، ولحميدى رحمه الله تعالى :

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً سوى الهليان من قبل وقال

قوله : [أى معروف النسب] : أى وإن لم يكن قريباً قال ابن رشد : من الصفات المستحسنة أن يكون معروف النسب ليس بأبن لمان (أ) ، ولذلك جُوزَ سحنون تولية ولد الزنا ، ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه .

قوله : [بلا دين] : لا يغنى عن هذا قوله غنى ، لأنه قد يكون غنياً وعليه الدين .
قوله : [وبلا حد] : علم منه أن تولية المخلود جائزة وأن حكمه نافذ وظاهره قضى فيها حد فيه أو في غيره ، وهو خلاف ما لسحنون . بخلاف الشاهد فإنه لا تقبل شهادته فيها حد فيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب ، والفرق بين القاضى والشاهد استناد القاضى لبيئة فبعدت التهمة فيه دون الشاهد .

قوله : [بفتح الدال المهملة والمد] : وهزته منقلبة عن الياء لا عن الواو .
قوله : [ربما أدته] إلخ : أى فلذلك كرهت زيادتها فيه وهذا بخلاف الأمير فزيادتها فيه لا كراهة فيها لوجع عمله .

قوله : [ونذب منع الراكبين معه] : إلخ : أى يندب للقاضى أن يمنع الركاب معه والمصاحين له من غير حاجة وإن كان شأنه ذلك قبل القضاء .

قوله : [ولحميدى رحمه الله] إلخ : هذان البيتان من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن فمولين .

قوله : [الهليان] : هو الكلام الساقط الذى لا يعود على صاحبه منه خير بلغة السالك - رابع

فَأَقْلَلْ مِنْ لِقَاءِ النَّاسِ إِلَّا لِأَخْذِ الْعِلْمِ أَوْ إِصْلَاحِ حَالِ
إِلَّا الْأَعْيَانِ مِنْ خَادِمٍ وَكَاتِبٍ وَشَهِيدٍ وَرَسُولٍ وَسَجَانٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ .
(و) نَدِبَ (تَخْفِيفُ الْأَعْرَافِ) وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى قَلْبِ الْحَاجَةِ .

(و) نَدِبَ (اتَّخَذَ مَنْ يَخِيَرُهُ) مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ وَالصِّلَاحِ (بِمَا يُقَالُ فِيهِ) مِنْ
خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ ، لِيَحْمَدَ اللَّهُ عَلَى مَا يُقَالُ فِيهِ مِنْ خَيْرٍ وَيَتَبَاعَدَ مَا يُقَالُ فِيهِ مِنْ شَرٍّ إِنْ
وَقَعَ ، أَوْ يَبِينُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ أَوْ يَبِينُ الْحِجَةَ ، فَقَدْ يَعْزِضُ عَلَيْهِ بِفَعْلٍ شَيْءٍ . وَهُوَ فِي
الْوَاقِعِ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَيْهِ لِفَرُوضَةٍ اقْتَضَتْهُ (أَوْ) بِمَا يُقَالُ (فِي شَهَادَةٍ) مِنْ خَيْرٍ
أَوْ شَرٍّ لِيَقِيَنَّ عَنْدهُ أَهْلَ الْخَيْرِ وَيَعِزَلَ الْأَشْرَارَ .

(و) نَدِبَ (تَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) : أَيْ عَلَى الْقَاضِي (بِمَسْجَلِهِ)
لِلْحَكْمِ كَأَن يَقُولَ لَهُ : حَكَمَكَ بَاطِلٌ ، أَوْ : أَنْتَ تَحْكُمُ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، أَوْ : تَأْخُذُ
الرِّشْوَةَ ، أَوْ : لَوْ كَانَ لِي جَاهٌ أَوْ أُعْطِيتُكَ مَالًا لَحَكَمْتُ لِي ، أَوْ : لَقَبِلْتُ شَهَادَتِي ،
وَنَحْوَ ذَلِكَ .

(إِلَّا فِي نَحْوِ) قَوْلِهِ لَهُ : (اتَّقِ اللَّهَ) ، أَوْ : خَشَفَ اللَّهُ ، أَوْ : اذْكُرْ وَقَوْلَهُ
يَبِينُ يَدَى اللَّهِ . فَلَا يُؤَدِّبُهُ ، بَلْ يَرْفُقُ بِهِ ، وَيَقُولُ لَهُ : رَزَقْنَا اللَّهَ تَقْوَاهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

دُنْيَى وَلَا أُخْرَى .

قوله : [وَنَحْوُ ذَلِكَ] : أَيْ كَالرَّجْمَانِ .

وقوله : [إِنْ وَقَعَ] : مَعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَعْلُوفِ وَالْمَعْلُوفِ عَلَيْهِ .

قوله : [أَوْ يَبِينُ] : مَعْلُوفٌ عَلَى يَتَبَاعَدُ .

قوله : [وَنَدِبَ تَأْدِيبَ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ] : مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ نَدِبِ تَأْدِيبِ مَنْ
أَسَاءَ عَلَيْهِ هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ رِشْدٍ وَظَاهِرُ كَلَامِ بَنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَجَوِبَ التَّأْدِيبِ لِحُرْمَةِ
الشَّرْعِ ، وَهَلَّا كُلُّهُ إِذَا أَسَاءَ عَلَى الْقَاضِي ، وَأَمَّا إِذَا أَسَاءَ عَلَى غَيْرِهِ كَشَاهِدٍ أَوْ خَصْمٍ
فَالْأَدَبُ وَاجِبٌ قَطْعًا كَمَا فِي (بَن) .

قوله : [بَلْ يَرْفُقُ بِهِ] : أَيْ لَتَلَا يُلْخَلُ فِي وَعِيدِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُ
اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ) ^(١) الْآيَةُ وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ إِذَا قِيلَ لَهُ
اتَّقِ اللَّهَ مَرَّغَ خَدْيَهُ عَلَى التَّرَابِ .

ومن الإِرافاق أن يقول له : أنت قد لزمك الإقرار بالحق بقولك : قد وقفته، أو أرسل لي رسولاً أو كتاباً يلدغه لفلان، أو بقولك : إن شهد على فلان فدعواه صحيحة وقد شهد عليك فلا يقبل منك تجربته بعد ذلك، أو: بنكوك عن اليمين، أو: بركك اليمين على المدعى وتحليفه ونحو ذلك. وقولنا : « بمجلسه » احترازاً عما إذا أساء عليه بغير مجلس الحكم فلا يؤدبه ، بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى .

(و) ندب للقاضي (إحضار العلماء) في مجلس الحكم لظهور الصواب (أو مشاورة تهم) لللك. وهذا في مشكلات المسائل . وأما الضروريات فلا يحتاج فيها لللك .

• (وله) : أي للقاضي إذا ولي على القضاء ببلاد (أن) يستخلف إن اتسع عمله : لا إن لم يتسع ، فلا يجوز له استخلاف ولا ينفذ حكم من استخلفه إلا أن ينفذه هو (بجهة) : أي في جهة (تعدت) عنه بأمال كثيرة يشق حضور الخصمين والشهود منه إلى محل القضاء، لا إن قرئت فلا يجوز. (من) مقبول يستخلف أي يستخلف رجلاً عدلاً (عكس) ما استخلف فيه) ، وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه . فإذا ولاه على الأئمة فقط اشترط أن يكون عالماً بمسائل

قوله : [أن يقول له] : أي يقول القاضي لأحد الخصمين .

قوله : [أو أرسل لي رسولاً] : معطوف على قد وقفته مسلط عليه القول .

قوله : [أو بقولك إن شهد] إلخ : معطوف على بقولك الأول .

قوله : [والعفو أولى] : قال تعالى : (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ)^(١).

قوله : [وندب للقاضي إحضار العلماء] : أي فإن أحضرهم أو شاورهم ووافقوه على ما يريد الحكم به ، فالأمر واضح، وإن خالفوه وأظهروا له فساد ما أراد الحكم به وافقهم ، وندب إحضار العلماء والمشاورة في المشكلات ، ولو كان القاضي مجتهداً فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك لاحتال أن يكون الظاهر له في هذه النزلة غير الظاهر لهم ، فإذا أحضرهم فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده كما كان يقع لكبار الصحابة .

قوله : [بأمال كثيرة] : أي زائلة على مسافة القصر .

التكاح وما يتعلق بها . وإن استخلفه في القسمة والميراث وجب علمه بذلك ، وهكذا ولا يصح أن يستخلف جاهلاً بما ولي فيه (أو أذن له) في الاستخلاف ، بأن أذن له السلطان فيه فله الاستخلاف ولو لم يتسع عمله أو في جهة قريب .

(و) إذا أذن له في الاستخلاف واستخلف (لا ينزل) الخليفة (بموته) : أي بموت من استخلفه ، وكلما إن جرى العرف بالاستخلاف ، لأن الإذن له في ذلك أو جريان العرف به كأنه تولية من السلطان فلا ينزل بموت القاضي المستخلف له . وأما إن استخلف لامتصاص عمله بمجهة بعلمت فينزل بموت من ولاه ، وهو معنى قول الشيخ : «وإنزل بموته» ، لأن كلامه رحمه الله في ذلك فلا اعتراض عليه ، فتأمل .

(ولا) ينزل (غيره) : أي غير خليفة القاضي المأذون له في الاستخلاف من قاضٍ ووالٍ وعاملٍ (بموت من ولاه) من الأمراء ، ولو كان الذي ولاه هو الخليفة كما قال الشيخ .

والحاصل : أن الخليفة أو غيره إذا استخلف قاضياً أو غيره لم ينزل الملوك بموت

قوله : [أو أذن له في الاستخلاف] : معطوف على قوله اتسع .

وحاصل المسألة أن الصور اثنتا عشرة صورة لأن السلطان إما أن ينص للقاضي على الاستخلاف أو على علمه أو يسكت ، وفي كل إما أن يستخلف لعلو أو لراحة نفسه ، وفي كل إما أن يستخلف في جهة قريبة أو بعيدة ، فإن نص على استخلاف جاز مطلقاً لعلو أو لغيره في القريبة والبعيدة ، وإن نص على علمه منع مطلقاً ، وإن سكت فإن كان العرف بالاستخلاف فكالنص عليه ، وإن لم يكن عرف أو كان العرف علمه فإن كانت الجهة قريبة فالمنع إن كان الاستخلاف لغير علو ، وإن كان لعلو قولان ، وإن كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعلو أو لغيره ، ولا يشترط في استخلاف كون المستخلف بالكسر وقت الاستخلاف في محل ولايته ، ومثل الاستخلاف العزل فيجوز أن يعزل واحداً من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته . بخلاف حكمه فإنه لا يصح في غير محل ولايته .

قوله : [لا ينزل الخليفة بموته] : مثله من قدمه القاضي للنظر في أيتام فإنه لا ينزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله .

قوله : [فينزل بموت من ولاه] : أي والموضوع أن استخلافه بسبب اتساع

من ولاء ، إلا خليفة القاضى إذا ولاء القاضى بجهة بعدت لاتساع عمله فإنه ينزل بموت القاضى الذى ولاء ، هذا حاصل كلامهم فتأمل . وأما إذا عزل من ولاء فإنه ينزل قطعاً ، إلا الخليفة ؛ فلا ينزل إن أزيل وصفه إذا ولى مستجيباً لشروطها .

(ولا تُقبل شهادته) : أى القاضى إذا شهد عند قاض آخر (أنه قضى بكذا) وسواء شهد بملك قبل عزله أو بعده ، لأنها شهادة على فعل نفسه وهى باطلة . وأما الإختيار فيقبل منه قبل العزل لا بعد . والحاصل أن إخباره بملك إن كان على وجه الشهادة

العمل بغير إذن ولا عرف جار بالإذن وإلا فيكون داخلًا فيها قبله .

قوله : [إلا خليفة القاضى] : أى والموضوع أنه ولاء بغير إذن من الإمام ، والفرق كما فى الأصل أن القاضى ليس نائباً عن نفس الخليفة . بخلاف نائب القاضى فإنه نائب عن نفس القاضى ، فلذا انزل بموته وبموت (بن) فى هذا الفرق بقوله : إذا لو لم يكن القاضى نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله ، كيف . وأصل القضاء للخلفاء ، ولو سلم أن القاضى ليس نائباً عن الخليفة ، فلم لا يقال مثله فى نائب القاضى . فإن قلت إن ذلك للتخفيف عن القاضى . قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستغنى لأجل التخفيف عن نفسه (١٠٨) .

قوله : [فتأمل] : أمر بالتأمل لما فيه من البحث المتقدم .

قوله : [إلا الخليفة] : أى السلطان .

قوله : [فلا ينزل إن أزيل وصفه] : أى ارتكاباً لأخف الضررين ، وعمله ما لم يكفر وإلا وجب عزله كما تقدم .

قوله : [ولا تقبل شهادته] : إلخ : صورتها أن القاضى حكم فى قضية ومضى زمنها ثم تنازع الخصمان وأكراه أحدهما الحكم ، فإن القاضى لا تقبل شهادته على حكمه . ولا بد من شهادة عدلين لمن ادعى الحكم ، ويقوم مقام شهادة العدلين وجود القضية فى السجل الكائن بيد المدعى ، ولذلك جعلت سجلات القضاء لرفع النزاع فى المستقبل . قوله : [أنه قضى بكذا] : أى وأولى فى علم القبول ما إذا قال بعد عزله شهد عنى شاهدان بكذا . وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنى لم يصدر منى حكم .

قوله : [إن كان على وجه الشهادة] : أى بأن تقدم الإخبار دعوى من الخصام .

لم تقبل مطلقاً وإن كان على وجه الإعلام فيقبل قبل العزل لا بعده .
 (وجاز) للخصمين (تحكيم) رجل (عَدْلٍ) عدل شهادة : بأن يكون مسلماً ، حراً ، بالغاً ، عاقلاً ، غير فاسق .
 (غير خصم) : أى غير أحد الخصمين المتداعين بحيث يحكم لنفسه أو عليها . ولا يجوز تحكيم الخصم ، فإن وقع مضى إن حكم صواباً ، وقيل : يجوز ابتداء - ابن عرفة ، والقبول بعد مضيه مطلقاً لا أعرفه (انتهى) .
 (و) غير (جاهل) بأن يكون غالباً علماً بما حكم به إذ شرط الحاكم أو المحكم العلم بما يحكم به وإلا لم يصح ولم ينفذ حكمه .
 (في مال) من دين وبيع وشراء فله الحكم بثبوت ما ذكر أو عدم ثبوته ولزومه وعدم لزومه وجوازه وعلمه .
 (وجرح) ولو عظم ، كجائفة وآمة ومنقلة وموضحة أو قطع لنحو يد .

قوله : [وإن كان على وجه الإعلام] : أى بأن لم يتقدم إخباره دعوى ، بل إنما قصد مجرد الإعلام .
 قوله : [تحكيم رجل عدل] : لما كان التعريف المتقدم أول الباب شاملاً لحكم الحكم حيث قال فيه حكم حاكم أو محكم إلخ ، تعرض المصنف له هنا . قال بعضهم ولا يحتاج التحكيم لإشهاد على كونه حكماً .
 قوله : [غير خصم] إلخ : هذا الوصف وما بعده زيادة على وصف عدل الشهادة .
 قوله : [فإن وقع مضى] إلخ : سيأتى إعادة تلك الأقوال فى آخر العبارة وإيضاحها .
 قوله : [وإلا لم يصح ولم ينفذ] : أى إن حكم بالجهل ، وأما لو شاور العلماء وحكم فيصيح وينفذ ولا يقال له حيثئذ حكم جاهل .
 قوله : [فى مال] : أى غير متعلق بغائب بدليل ما يأتى .
 قوله : [بثبوت ما ذكر] : إلخ : الثبوت وعلمه وال لزوم وعلمه وإلجواز وعلمه يصلح كل لكل من الدين والبيع والشراء فتأمل .
 قوله : [وجرح] : أى عمد أو خطأ .
 قوله : [أو قطع] : انظر ما حكمة العطف بأو مع أنها من جملة الجراحات العظيمة .

(إلا) في (حدّ) من الحدود كقصاص أو جلد أو رجم .

(و) لافي (قتل) في ردة أو حراية أو قصاص .

(و) لافي (ليمان) .

(و) لافي (ولاء) لشخص على آخر .

(و) لافي (نسب) كذلك .

(و) لافي (طلاق) .

(و) لافي (فسخ) لنكاح ونحوه .

(و) لافي (عتق) .

(و) لافي (رشد وسفه) .

(و) لافي (أمر غائب) مما يتعلق بماله وزوجته وحياته وموته .

(و) لافي (حبس) .

(و) لافي (عقد) مما يتعلق بصحته وفساده .

لأن هذه الأمور إنما يحكم فيها القضاة ، فلا يجوز التحكيم فيها لتعلق الحق فيها بغير الخصمين : إما لله تعالى كالحدود والقتل والعتق والطلاق ، وإما لأدبى كاللعان والولاء والنسب . ففي اللعان حق الولد بقطع نسبه وفي الولاء والنسب ترتيب أحكامها من نكاح وعلمه وإرث وعلمه وغير ذلك على اللرية التي ستوجد .
(فلان حَكَمَ) المحكم في هذه الأمور التي لا يجوز له الحكم فيها - بأن جعل

قوله : [كقصاص] : أى في النفس لافي الأطراف لأنه تقدم أنه يحكم فيها ، وقوله بعد ذلك أو قصاص مكرر فالأولى حلف إحداهما ، ودخل في الحدود قطع السرقة فلا يحكم فيه .

والحاصل أنه يحكم في الأموال والجرافات عملها وخطئها لافي الحدود ، ومنها قطع اليد في السرقة ولا في النقص .

قوله : [كالحدود] : أى لأن المقصود من الحدود الزجر وهو حق الله .

قوله : [والقتل] : أى لأنه إما لردة أو حراية وكله حتى لله لتعلمى حرمانه .

قوله : [والعتق] : أى لأنه لا يجوز رد العبد إلى الرق ولو رضى بملك ، وكذا الطلاق البائن لا يجوز رد المرأة إلى العصمة ولو رضيت بملك .

فيها حكمًا - فحكم (صوابًا مقى) ، حكمه ولا ينقض ، لأن حكم المحكم يرفع الخلاف .

(وأدب) لافتياته على الحاكم . وعمل تأديبه إن نفذ حكمه بأن اقتصر أو حد أو طلق ، لا بمجرد قوله : حكمت ، ونحوه .

ومفهوم قولنا : « عدل » أنه لا يجوز تحكيم غيره . لكن إن كان كافرًا فلا يمضى قطعًا ، وكذا إن كان صبيًا لا يتميز له أو كان مجنونًا . فإن كان مميزًا أو كان امرأة أو فاسقًا أو عبدًا فهل يمضى أو لا ؟ أو يمضى في غير الصبي والفاسق ، وأما هما فلا يمضى ؟ أقوال : الأول : لأصيح ، والثاني : لمطرف ، والثالث : لأشهب ، والرابع : لابن الماجشون . وهذا معنى قوله: وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق: ثالثها : إلا الصبي ، ورابعها : وفاسق . ومفهوم « غير خصم » أن الخصم لا يجوز ، لكنه إن وقع مضى إن كان صوابًا . وقيل : بل يجوز ابتداء . وقال ابن عرفة : والقول بعدم مضيه مطلقًا لا أعرفه ، وقد تقدم . ومفهوم غير جاهل : أن الجاهل

قوله : [فحكم صوابًا] : أى وأما إن لم يصب فعلية الضمان ، فإن ترتب على حكمه إتلاف عضو فالدية على عاقلته وإن ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان في ماله كذا في حاشية الأصل .

قوله : [وأدب لافتياته على الحاكم] : أى إن كان هنا حاكم شرعي وأما في زماننا هذا فوجوده كالكبريت الأحمر .

قوله : [فهل يمضى] : هذا هو القول الأول .

وقوله : [أولاً] : هذا هو القول الثاني . فالمنع فهل يمضى مطلقًا في الأربعة أو لا يمضى في واحد منها .

وقوله : [أو يمضى في غير الصبي] : هذا هو الثالث ووجه هذا القول أن البالغ عنده كال العقل والصبي . بخلاف ذلك .

وقوله : [أو يمضى في غير الصبي والفاسق] : هذا هو القول الرابع ووجه علم مضيه في الفاسق علم ديانته فألحق بالصبي .

قوله : [وقد تقدم] : أى هذا المفهوم ..

لا يجوز تحكيمه فإن حكم لا يمضي حكمه وقد تقدم أيضاً ، وأعدناه لمعرفة حاصل المسألة وسهولة ضبطها . وأن ما خالف ذلك مما في بعض الشراح لا يعول عليه .

• (و) جاز لحاكم أو محكم (خفيف تعزير بمسجد) ، هو محط الجواز ، أى : ولو ضرباً خفيفاً شأنه عدم النجاسة .

(لا) يجوز (حد) بالمسجد ، ولا تعزير ثقيل خشية خروج نجاسة منه .

• (و) جاز للقاضي (اتخاذ حاجب وبواب) يجب المداخل بلا حاجة ، وتأخير من جاء بعد غيره حتى يفرغ السابق من حاجته .

• (و) جاز له (عزل) لمن ولّاه بمحل (لمصلحة) اقتضت عزله ، ككون غيره أقره أو أقوى منه (و) إذا عزله (برأه) بأن يقول للناس : ما عزله لظلم ولا جنة ، ولكنى رأيت من هو أقوى منه على القضاء ، كما وقع لشرحيل لما عزله

قوله : [وقد تقدم أيضاً] : أى وتقدم أننا قلنا علم حكمه بما إذا لم يشاور العلماء ويحكم ولا كان حكم عالم .

قوله : [وأعدناه] : أى ما ذكر من مفهوم غير الخصم وشير الجاهل .

قوله : [وأن ما خالف ذلك مما في بعض الشراح] : مراده ببعض الشراح التناهي (وجب) : فإنهما جعلوا الخلاف في الصحة وعدمها لا في الجواز وعلمه الذى اختاره شارحنا وهو المنقول عن ابن رشد كما أفاده (بن) .

قوله : [خفيف تعزير] : أى بيده أو أعوانه .

قوله : [ولا تعزير ثقيل] : هذا مفهوم خفيف وهل هو حرام أو مكروه انظر في ذلك .

قوله : [اتخاذ حاجب وبواب] : أى عدلين والمراد بالحاجب بواب المحل الذى يحبس فيه ، والمراد بالبواب الملازم لياب البيت .

قوله : [لمصلحة] : أى وإن لم تكن جرة فإن عزل لا لمصلحة ، فالنقل أنه لا يعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه ، قلت فى علم نفوذ عزله نظر لأنه يؤدى إلى نفوذ تولى غيره فيؤدى ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين .

قوله : [لشرحيل] : هو بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الموحدة بملها تحتية وهو ابن حسنة .

عمر رضى الله عنه ، فقال : أعز سخط يا أمير المؤمنين ؟ فقال : لا . ولكن وجدت من هو أقوى منك . فقال : إن عزلك لى عيب فأخبر الناس بعذرى ، ففعل .

(إلا) أن يكون عزله (عن ظلم) : أى لأجله فلا يبريه بل له إظهاره إن خف ، فإن كثرت تعين إظهاره خشية توليته مرة أخرى من غير من عزله .

(و) جاز للقاضى (توليته) لأحد على ما تقدم وكلما العزل (ولو) كان (بغير ولايته) بخلاف الحكم فلا يحكم إلا إذا كان بولايته لا غيرها ، ولو كان الخصم من أهل ولايته كما يأتى آخر الباب .

(ورتب) القاضى وجوباً (كاتباً) يكتب وقائع الخصوم (ومزكياً) : يخبر بحال الشهود الذين يشهدون على الخصم من عدالة وضيورها سرّاً ، فالمراد بالمزكى : مزكى السر (وشهوداً) يشهدون على الإقرار من الخصم إذا أقر عنده ، وقيل يندب ترتيب من ذكر .

وقوله : (عُدُولاً شَرْطاً) راجع للكاتب ومن بعده : أى يشترط فيهم العدالة وليس المراد أن الترتيب شرط ، بل قيل بوجوبه ، وقيل يندبه . و « شرطاً » حال أى : حال كون العدالة فيهم شرطاً .

(والتترجمان) : وهو الذى يخبر الحاكم بمعنى لغة الخصم ، ويخبر الخصم بمعنى كلام القاضى عند اختلاف اللغة (كالشاهد) فى اشتراط العدالة (وكفى إن رتب الواحد) : « الواحد » فاعل « كفى » . و « رتب » بالبناء للمفعول ، يعنى : يكفى الواحد إن رتب القاضى وأما غير المرتب — بأن أتى به أحد الخصمين أو طلبه

قوله : [يكتب وقائع الخصوم] : أى الى يريد أن يحكم فيها .

قوله : [وقيل يندب ترتيب من ذكر] : مقابل لقوله وجوباً والقرول بالوجوب للشيخ أحمد الزرقانى والندب إلخ .

قوله : [بل قيل بوجوبه] : أى كما علمت .

قوله : [والترجمان] : مثلث التاء .

قوله : [عند اختلاف اللغة] : أى وأما عند اتحادها فلا حاجة له .

قوله : [فى اشتراط العدالة] : أى واللذكرة .

قوله : [الواحد] : فاعل كفى أى وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور .

القاضى للتبليغ — فلا بد فيه من التعدد ، لأنه صار كالشاهد . وقيل : لا بد من تعدده ولو رتب ، وكلنا المخلف الذى يخلف الخصم عند توجه اليمين عليه يكتفى فيه الواحد . قال المصنف : والمترجم غير كالمخلف . أى : فيكنى الواحد فيهما .

• (وبتأ) القاضى (أولاً ولايته بالكشف عن الشهود) المرتين للعضاة السابقتين ليبقى من كان منهم عدلاً عارفاً ويطرد من كان بخلاف ذلك .

(فالمسجونين) : لأن السجن عذاب ، فينظر فى حلم ، فن استحق الإفراج عنه — ككونه معسراً — خلى سبيله وأفلته ، ومن وجب عليه يمين حلفه ، ومن استحق الإبقاء أبقاءه .

(فأولياء الأيتام) : من وصى أو مقدم ، هل هو مستقيم فى تربيتهم والتصرف فى شأنهم ؟ لأن اليتيم قاصر عن الرفع للحاكم .

(و) الكشف عن (مالهم) : ألم عليه وصى أم لا ؟

• (ونادى) : أى أمر منادياً ينادى (بفتح معاملة يتهم وصفيه) من بيع وشراء

قوله : [فلا بد فيه من التعدد] : أى اتفاقاً .

قوله : [وقيل لا بد من تعدده] : القائل به ابن شاس لكن حمل (ح) كلام

ابن شاس على ما إذا أتى به أحد الخصمين .

قوله : [وكلنا المخلف] : أى ولا بد فيه من العدالة .

قوله : [قال المصنف] : أى خليل وكثيراً ما يخالف اصطلاحه .

قوله : [بالكشف عن الشهود] : أى الموثقين الذين يكتبون الوثائق ويسمعون الدعاوى ، ويوضع شهادتهم فى الوثائق ، وإنما أمر بالعلم به لأن المدار كله عليهم ، وكيفية الكشف أن يدعو صلحاء أهل البلد ويسألهم عن عدالتهم ، فن شهدوا له بالعدالة أبقاءه ومن نفروا عنه عزله .

قوله : [فالمسجونين] : أى سواء كانوا مسجونين فى اللما أو غيرها ، ولكن يقدم المسجونين فى دعاوى اللما ؛ لأنها أول ما يقضى فيها يوم القيامة .

قوله : [وأولياء الأيتام] : أى فيستخير من عدول أهل هذا المكان عن تصرفهم فى شأن الأيتام .

قوله : [ونادى] : فائدة المناذاة انكشاف الناس عنهما لكن فى السفه تمضى

منه أو له وملايئته ، ومن عامل يتياً أو سفيهاً لا وليَّ له فهو مردود .

(و) نادى (بَرَقَعَ - أَمَرَهُمَا) : أى اليتيم والسفيه (له) : بأن ينادى : أن من عامل يتياً أو سفيهاً لا وليَّ له فليرفعه إلينا لنولى عليه من يصون ماله .

• (ثم) ينظر (فى) الخِصْوم ؛ فيبدأ بالأهم (فالأهم (كالمسافر) : يقدمه على غيره لضرورة سفره ، ولو تأخر فى الجيء عن غيره .

(وما يُخْشَى فواته) لو قدم غيره عليه لضرورة القوات ؛ فإذا اجتمع مسافر وما يخشى فواته قدم الأهم منهما . ومثال ما يخشى فواته : الطعام الذى يتغير بالتأخير والنكاح الفاسد يفسخ قبل الدخول .

(فالأسبق) : أى فإذا فرغ من أمر المسافر أو ما يخشى فواته أو لم يوجد قدم الأسبق فى الجيء إليه على المتأخر مجئاً .

(وإلا) يكن أحدهما أو أحدهم سابقاً بأن جاعا معا أو جهل الأسبق (أقرع) بينهما أو بينهم ، فن خرج اسمه بالتقديم قدم .

• (وينبغى) للقاضى (أن يُتَمَرَّدَ يوماً أو وقتاً) كبعد العصر (للنساء)

معاملاته الحاصلة قبل النداء ، وأما الحاصلة بعده فردودة ، وأما اليتيم فردودة قبل النداء وبعدة . واعلم أن رتبة المناذاة فى رتبة النظر فى أمرهما فى مؤخره عن النظر فى المحبوس ، وحكم المناذاة المذكورة التلب على ما يفهم من كلام بهرام والتتأنى والوجوب على ما يفهم من كلام التبصرة .

قوله : [ثم ينظر فى الخِصْوم] : هذه مرتبة رابعة .

قوله : [قدم الأهم منهما] : أى ولو كان الآخر سابقاً فى الحضور .

قوله : [يفسخ قبل الدخول] : صفة للنكاح الفاسد أى النكاح الذى شأنه يفسخ قبل الدخول وعضى بعده فإنه أهم من غيره للتجيب بالفسخ امتثالاً لحكم الله وخوف الغفلة عنه فيمضى بالدخول ، وذلك كالنكاح الفاسد لصداقه وكن خطب على خطبة أخيه ثم عقد .

قوله : [أقرع بينهما] : أى بأن يأتى القاضى بأوراق بعدد يكف فى واحدة يقلم فى الأخرى لا يقدم ويأمر كل واحد بأخذ ورقة فن خرج سهمه بالتقديم قدم .

قوله : [كبعد العصر للنساء] : أى اللاتى يخرجن لا المخدرات اللاتى يمنع

ولو مع رجال لأنه أستر لمن .

(كالمفتى والمُدرّس) : تشبيه في كل ما تقدم ، فيقدم المسافر وما يخشى فواته فالأسبق ثم أفرع . وينبغي أن يفرد النساء بوقت أو يوم ، وكذا أرباب الحرف كالخباز والطحان .

(ولا يَحْكُمُ) الحاكم — وكذا لا يفتي المفتي ولا يدرس المدرس — (مع ما يَدَّ هِش) العقل كمرض وضجر وخوف وضيق نفس .
(وَسَقَى) حكمه إن حَكَمَ مع ما يدهش ولا يُنْقَضُ ، إلا أن يعظم المدهش فلا يجوز معه حكم قطماً ، ولينقلب .

(وَلِيسَوِّ) القاضى (بين الخصمين) : فلا يقدم أحدهما على الآخر (وإن) كان أحدهما (مُسْلِمًا) (و) الآخر (كافراً) لأن التسوية من العدل .

من سماع كلامهن فأنهن يوكلهن أو يبعث القاضى لمن في منزلن وإحدأ من طرفه يسمع دعواهن كما قرر الأشياخ .

قوله : [ولو مع رجال] : أى هذا إذا كانت دعاويهن مع نساء ، بل ولو كانت مع رجال .

قوله : [كالمفتي والمدرس] : أى وكذا المقرئ الذى يقرئ القرآن للناس .

قوله : [كالخباز والطحان] : أى فيقدم المسافر ، ثم الأسبق ، ثم القرعة ، هذا مقتضى كلامه ، والذى في ابن غازى عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول ، إن لم يكن عرف ولا عمل به ، والذى في المواق عن البرزلى أن أرباب الصنائع إن كان بينهم عرف عمل به ، ولا قدم الأكيد فالأكيد كالأشد جوعاً أو الأقرب لفساد شئيه فى الحقيقة عبارات الجميع متقاربة .

قوله : [ولا يحكم الحاكم] إلخ : أى يكره أو يحرم قولان .

قوله : [فلا يجوز] : أى يحرم اتفاقاً .

قوله : [ولينقلب] : أى فإن كان صواباً أمضى ولا رد .

قوله : [وليسوّ القاضى] : أى وجوباً .

قوله : [وإن كان أحدهما مسلماً] إلخ : أى هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين ، بل وإن كان أحدهما مسلماً إلخ ، وردّ بالمبالغة على ابن الحاجب القائل

• (وَعَزَّ) جَوِبًا (شَاهِدَ الزُّورَ) : وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع (في المَلَأَ) : بالهمزة مع القصر : أى جماعة الناس (بنداء) : أى يعززه بضرب مؤلٍ مع ندائه وطوافه في الأسواق والأزقة لإشهار أمره وارتداع غيره. (لَا) يعززه (بِحَلَقِ لِحْيَتِهِ) وَلَا (تَسْخِيمِ وَجْهِهِ) بطين أوسود . ثم لا تقبل له شهادة ولو تاب وحسنت توبته اتفاقًا ، إن كان حين شهادته ظاهر العدالة . وعلى أحد القولين : إن لم يكن ظاهرها . وقيل بالعكس ، وهو مراده بالتردد .

يجوز رفع المسلم على الذى ونسبه فى التوضيح لما لك كذا فى (بن) .

قوله : [بما لم يكن يعلمه] : صادق بأن يكون علم خلافه أو لا علم عنده بشىء .
قوله : [بضرب مؤلٍ] : أى على حسب اجتهاده .

قوله : [مع ندائه] : أى بأن هذا شاهد زور ، وانظر هل الجواب منصب على التزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التزير وكونه فى الملأ والنداء عليه مندوب فقط كذا فى الحاشية .

قوله : [بحلق لحيته ولا تسخيم وجهه] : أى يحرم ذلك ومثله فى الحرمة ما يفعل فى الأفراح من تسخيم الوجه بسواد أو حقيق لأنه تغيير لخلق الله .

قوله : [وهو مراده بالتردد] أى فراد خليل بالتردد الطريقتان ، الطريقة الأولى تقول : إن كان ظاهر الصلاح حين شهد بالزور لا تقبل له شهادة بعد ذلك اتفاقًا ، لاحتمال بقاءه على الحالة التى كان عليها ، وإن كان غير مظهر للصلاح حين الشهادة ففى قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته قولان . وهذه طريقة ابن عبد السلام ، والطريقة الثانية عكسها لابن رشد ، قال فى الحاشية نقلًا عن التتائى : وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالفقه وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات ، فإن شهد قبل التوبة لم تقبل اتفاقًا ، لأنه فاسق . وإن شهد بعدها وقبل التزير فقتضى العلة جرى التردد فيه ، وكذا هو ظاهر كلام المواق وأفاد ذكر التردد فيمن فسقه بالزور أنه لو كان فسقه بغيره ثم شهد بعد ماتاب فإنه يقبل (١ هـ) وهو مقتضى قوله تعالى فى سورة النور : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا) الآية .

والقاضي إذا عُرِلَ بالخِشَّة فلا تجوز توليته بعد ولو صار أعدل أهل زمانه .
 والسخام — بضم السين المهملة : هو الدخان اللاصق بأواني الطبخ .
 وقيل : له حلق لحيته وتسخيم وجهه ، قال ابن مرزوق : وهو ظاهر الملوثة .
 • (و) عزز (مَنْ أَسَاءَ عَلَى خَصْمِهِ) في مجلس القضاء بقبيح نحو : فاجر وظالم وفاسق وكذاب ، وأوْلَى ما كان أعظم من ذلك كالسب القبيح ، ولا يحتاج في ذلك لبينة ، بل يستند في ذلك لعلمه ؛ لأن مجلس القضاء يصان عن ذلك . والحق في ذلك لله فلا يجوز للقاضي تركه ، وأما في غير مجلس القضاء فلا بد من الثبوت ببينة أو إقرار .
 (أو) أساء على (مُتَّعٍ) نحو أنت تفتي بالباطل أو : بهوك ونحو ذلك .
 (أو) أساء على (شَاهِدٍ) نحو : مزور وتشهد بالزور .
 (لا يَشْهَدُ) : أى لا يجوز بقوله لمن شهد عليه شهدت (بباطل) بخلاف زور ؛ لأنه لا يلزم من الباطل الزور إذ الباطل أهم من الزور ؛ لأن

قوله : [وقيل له حلق لحيته] أى لقول عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس أقضية على حسب ما أحدثوه من الفجور والبدع .
 قوله : [بقبيح] : متعلق بأساء والتعزير يكون على حكم مقتضى الشرع ، فإن كان فيه قَلْبٌ لغيف أقام عليه الحد .

قوله : [وفاسق] : الأولى تأخيره وجعله مثالا للسب القبيح .
 قوله : [ولا يحتاج في ذلك لبينة] : اسم الإشارة عائد على ما ذكر من الإساءة .
 قوله : [بل يستند في ذلك لعلمه] : أعلم أن هذه المسائل الأربع وهي تأديب القاضي لمن أساء عليه ، أو على خصمه ، أو على الشاهد ، أو على المفتي بمجلسه مستنداً لعلمه ، تزداد على قولهم : لا يجوز للقاضي أن يستند لعلمه إلا في التعديل والتجريح .

قوله : [وأما في غير مجلس القضاء] : أى ولا يستند فيهما القاضي لعلمه .
 قوله : [بخلاف زور] : في المواق ابن كنانة لو قال : شهدت على بزور فإن عني أنه شهد عليه بباطل لم يعاقب ، وإن قصد أذاه وإشهاره بأنه مزور نكل بقدر حال الشاهد والمشهد عليه (١ هـ) ويقبل قوله فيما أرادته إلا لقربة تكلمه (١ هـ عب) .

الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعلم الشاهد ، فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاؤه أو أحيل عليه به أو أبرئ منه أو عفى عنه ، ولا ضرر على الشاهد بذلك ، بخلاف الزور فإنه تعمد الإخبار بما لم يعلم .

(ولا يكذبْتِ ، لخصمه) : أى ولا يعزز بقوله لخصمه : كذبت ، أو : ظلمتني ، بخلاف كذاب وظالم كما تقدم .

● (وأمر القاضى أولاً عند إقامة الدعوى (مُدْعِيًا) : وهو من (تَجَرَّدَ عن أصله) (أو معهود بالكلام) متعلق بأمره أى : يأمر المدعى ابتداء بالكلام بإقامة دعواه، والمدعى هو الذى تجرد قوله عن أصل أو معهود عرفاً يصدق حين دعواه، فلذا طلبت منه البينة لتصديقه ؛ كطالب دين على آخر أو جناية، أو ادعى على غيره بفعل من الأفعال ، كطلاق أو عتق أو قذف ؛

قوله : [بالنسبة لعلم الشاهد] : أى فبين الزور والباطل عموم وخصوص وسببى ، فإذا شهد بما هو خلاف الواقع كان باطلاً وزوراً ، وإذا شهد بخلاف الواقع وكان يعتقد أنه الواقع كان باطلاً وزوراً ، وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زوراً لا باطلاً .

قوله : [بما لم يعلم] : أى بثبوته بل إما علم علمه أو لم يعلم شيئاً ؛ لأن الشهادة مع الشك زور .

قوله : [بخلاف كذاب وظالم] : الفرق بينه وبين ما قبله أن قوله : كذبت متعلق بخصوص دعوته وليس فيه انتهاك لمجلس الشرع . بخلاف كذاب وظالم فإنه لا تعلق له بالخصوصية، بل فيه مشامة للخصم عامة وهذا انتهاك لحرمه الشرع .

قوله : [وأمر القاضى] : أى ويجوباً .

قوله : [بالكلام] : متعلق بأمر والباء للتعدية .

وقوله : [بإقامة] : متعلق بأمر أيضاً والباء للتصوير فاختلف معنى اليامين . قوله : [تجرد قوله عن أصل أو معهود] : أى وليس مجرداً عن كل شيء فإن المدعى متمسك بالبينة فلا يقال إن دعواه مجردة عن جميع المستندات ، بل عن شيء خاص وهو الأصل أو المعهود .

فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر . وإنما يأمر المدعى إذا علمه ولو بقوله
لها : من المدعى منكما ؟ فقال أحدهما : أنا ، وسلم له الآخر^(١) . وسأق
أن المدعى عليه هو من ترجح قوله بأصل أو معهود .

(والأ) يعلم المدعى منهما بأن قال كل : أنا المدعى (فالجالب) لصاحبه
عند القاضى هو الذى يؤمر بالكلام ابتداءً ، لأن الشأن أن الجالب هو الطالب .
(والأ) يكن جالب بأن جاء معاً (أقرع) بينهما ، فن خرج سهمه
بالتقدم قدم .

وإذا أُمر بالكلام :
(فيلدعى بمعلوم مُحَقَّق من مال أو غيره) نحو : لى عليه دينار من
قرض أو بيع ، واحترز : «معلوم» من نحو لى عليه شيء «و» بمحقق «من نحو قوله :
فى ظنى أو : أظن أن لى عليه كلنا .
(وبين فى) دعوى (المال : السبب) : كالتقراض والبيع والنكاح
والغصب والسرقة .

(والأ) يبين السبب (سأله الحاكم عنه) : أى عن السبب وج . أ .
(والأ) بأن ادعى بمجهول أو بمعلوم غير محقق ، أو لم يبين السبب (لم

قوله : [فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر] : أى لأن الأصل فى الأشياء العلم .
قوله : [ولو بقوله لها] : أى هنا إذا كان علمه بأمر سابق بل ولو بقوله لها إلخ .
قوله : [من ترجح قوله بأصل إلخ] : أى لكونه ضد المدعى .
قوله : [أقرع بينهما] : أى فيمن يبتلى بالكلام .
قوله : [فيلدعى بمعلوم محقق] : اعلم أن المراد بعلم المدعى به تصويره وتميزه
فى ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضى . وأما تحقيقه فهو راجع بلزم للمدعى لأنه
مالك له .

قوله : [بمجهول] : محترز بمعلوم .
وقوله : [أو بمعلوم] : غير محقق محترز قوله محقق .
وقوله : [أو لم يبين السبب] : محترز قوله وبين فى المال السبب .

(١) بقية الكلام مخلوف تقديره : فقد انتهت الدعوى ، وذلك بقوله بعد ذلك :
«فإن أثر فله الإثبات عليه» .

تُسمع دعواه كَأَظُنُّ أن لي عليه ديناً ؛ لعلم محقق المدعى به . ولو قال : أظن ظناً قوياً . وما يأتي من أن اليات يعتمد في يمينه على الظن القوي فذلك في اليمين وما هنا في الدعوى . وإذا لم تسمع دعواه لم يطلب من المدعى عليه جواب .

(إلا أن يندى السبب) : أى يدعى نسيانه فيُعذر بذلك ، وتسمع دعواه ؛ فيطلب بالجواب من المدعى عليه ، بخلاف قوله : لا أبينه . أو : لا أعرفه .

قوله : [كأظن أن لي عليه ديناً] : مثال للمعلوم الغير المحقق وتقدم مثال المجهول في قوله لي عليه شيء .

قوله : [فذلك في اليمين وما هنا في الدعوى] : وقد يقال يلزم من الظن في اليمين الظن في الدعوى ، فالإشكال باق والمأخوذ من كلام (بن) والحاشية جواب آخر أوضح من هذا وهو أن ما هنا طريقة . وما يأتي في الشهادات من سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدعى به محققاً طريقة أخرى ، ويرتب على كل الخلاف في توجه يمين التهمة على المدعى عليه وعدم توجيهها والمعتمد ما يأتي ، فإذا علمت ذلك فذكر المصنف هذا الشرط وتقييده بدعوى الاتهام فيه نوع تناقض ويؤيد ما قلنا قوله في الحاشية باحتمال مع إلحاشي فيه أن دعوى الاتهام ترجع للظن أو الشك ، فالمناسب أن يقول معنى هنا على قول وهناك على قول .

قوله : [لم يطلب من المدعى عليه جواب] : أى وسواء بين السبب أم لا على المشهور ، ومقابلته ما قاله المازرى من أنه إذا ادعى بمجهول لم يقبل إن لم يبين السبب ، فإن بين السبب أمر المدعى عليه بالجواب إما بتعيينه أو الإنكار ، قال (شب) فقد ذكر ابن فرحون في تبصرته ما حاصله أن للمدعى بشيء ثلاثة أحوال : الأول أن يعلم قدر الذى يدعى به ويقول شيء ويأتى من ذكر قدره وفي هذه لا تقبل دعواه اتفاقاً . الثانية أن يدعى جهول المدعى به وتدل على ذلك قرينة كشهادة بينة بأن له حقاً لا يعلمون قدره وفي هذه تقبل دعواه اتفاقاً . الثالثة أن يدعى جهول قدره من غير شهادة قرينة بذلك ، فهى محل الخلاف الذى اختار فيه المازرى سماع الدعوى به (١ هـ) .

• (وَيُتَّهَمُ المدعى عليه) : هذا الاستثناء ناظر لمفهوم قوله : « وبين السبب » الداخلة تحت : « وإلا » إلخ : أى فإن لم يبين لم يسمع دعواه — إلا أن يدعى نسيانه أو يتهم المدعى عليه كأظن أنك سرقت لى كذا أو : غصبته منى ، أو : فرطت فيه حتى تلف — فتسمع دعواه وتترجعه اليمين على المتهم على القول المشهور إذا أنكر المتهم ؛ فإن قوله : « أظن » إلخ فيه ذكر السبب ، لكن لا على وجه البيان بل الظن . فالسرقة مثلاً سبب للمدعى به لكنه مظنون لا محقق . وجعلنا بيان السبب من بيان صحة الدعوى ، هو الراجع . وقيل : ليس هو من تمام صحتها ؛ وقوله : « وبين فى المال السبب » مفهومه : أن غير المال لا يبين فيه سبب كالطلاق والنكاح وهو ظاهر .

• (ثم) بعد أن يذكر المدعى دعواه على ما تقدم بأمر القاضى (سُدَّ عَمَى عليه) : وهو من (تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بمعهود) شرعى : كالأمانة ، فإنه عهد شرعاً أن ربهما يصدق فى قوله ، كالوديع وعامل القراض والمساقاة (أو أصله)

قوله : [هذا الاستثناء] : أى الكائن فى المسألتين أعنى فوزه. إلا أن ينسب السبب أو يتهم المدعى عليه هكذا ظاهر حله ، والظاهر أن يقال : هذا الاستثناء راجع لمفهوم محقق وبيان السبب على سبيل اللف والنشر المشوش ، فإن الاتهام عائد على مفهوم محقق ونسيان السبب راجع لمفهوم بيان . فتأمل . فقد علمت بما تقدم من أنهما طريقتان أن الأولى حلف هذا الاستثناء الثانى .
قوله : [كالطلاق والنكاح] : أ فإذا ادّعت المرأة على زوجها الطلاق فلا تسأل عن بيان السبب .

وقوله : [والنكاح] : أى إذا ادّعى رجل أو امرأة الزوجية للآخر فلا يلزم بيان السبب .

قوله : [على ما تقدم] : أى فى قوله فيدعى بمعلوم محقق .

وقوله : [أن ربهما] : المراد به من هى تحت يده .

قوله : [فى قوله] : متعلق بمصدق .

وقوله : [كالوديع] : وما بعده أمثلة للأمانة أى فالوديع وعامل القراض والمساقاة ترجح قوله بمعهود شرعى حيث قال رددت الوديعة أو مال القراض أو ثمر الحائط .

كالمدين، فإن الأصل عدم الدين ، وكلنا الحرية ، فإنها الأصل . فإذا ادعى شخص على غيره بأنه رقيق فعليه البيان . والأصل في معلوم الرق عدم الحرية فإن ادعى الحق فعليه البيان (بالجواب) : متعلق بأمر المقتدر إما بإقرار أو إنكار .

(فإن أقرّ فله) : أى المدعى (الإشهادُ عليه) ولحاكم إن غفل المدعى تتيهه عليه بأن يقول للمدعى : اشهدوا بأنه أقر .

(وإن أنكرَ قال) القاضى للمدعى : (ألكَ بيعةٌ) تشهد لك عليه ؟ (فإن نكّاهَا) بأن قال : ليس عندي بيعة (فله) : أى للمدعى (استحلافه) : أى طلب حلف المدعى عليه المنكر .

هذا إذا ثبتت بينهما خطئة من معاملة أو غيرها بل (وإن لم تثبتْ) بينهما (خطئةٌ) بيمين أو تكرّر بيع، وقيل : ليس له استحلافه إلا إذا ثبت

قوله : [فإنها الأصل] : أى الأصل في الناس شرعاً الحرية وإنما طرأ لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي .

قوله : [متعلق بأمر] : المناسب أن يقول متعلق بأمر .

قوله : [إن غفل المدعى] : أى إذا غفل المدعى عن الإشهاد على إقرار المدعى عليه ينيه الحاكم ليرتاع من كثرة التراجع .

قوله : [بأن يقول] إلخ : تصوير لمقابلة المدعى إما من نفسه أو بتنيه الحاكم له .

قوله : [بل وإن لم تثبت بينهما خطئة] : أى كما هو قول ابن نافع وصاحب المبسوط .

قوله : [وقيل ليس له استحلافه] : هو قول مالك وعامة أصحابه ولكن

جرى العمل بقول نافع فلذلك ضعف الشارح . هذا، واستثنى من اشتراط الخلطة

على القول الضعيف ثمان مسائل تتوجه فيها اليمين وإن لم تثبت خطئة اتفاقاً :

الأولى : الصانع يدعى عليه بماله فيه صنعة فتتوجه عليه اليمين ولو لم تثبت خطئة

لأن نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ، ومثله التاجر ينصب نفسه للبيع

والشراء . الثانية : المتهم بين الناس يدعى عليه بسرقة أو غصب فتتوجه عليه اليمين

ولو لم تثبت خطئة ، وفي مجهول الحال قولان . الثالثة : الضيف يدعى أو يدعى عليه .

الرابعة : الدعى في شيء معين ككتاب يمينه . الخامسة : الرديعة على أهلها بأن يكون

المدعى ممن يملك تلك الرديعة والمدعى عليه ممن يودع عنده مثلها والحال يقتضى

بينهما خلطة بذلك ولو بامرأة ، وهو الذى مشى عليه الشيخ ، وهو ضعيف .
 • (فإن حلفَ المدعى عليه بعد أن طلب المدعى منه اليمين برئ ، وليس للمدعى بعد ذلك مطالبة عليه . وإذا برئ (فلا يئنه) تقبل للمدعى بعد ذلك (إلا لعذر كسيان) لها عند تحليفه المدعى عليه ، وحلف إن أراد القيام بها إنه نسيها (وعند عليم) بها قبل تحليفه ، فله إقامتها وحلف . وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له أو أنها ماتت .

(كأن حلفَ المدعى عليه (لرَدِّ) شهادة (شاهدٍ) أقامه المدعى ، وكانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين ، فطلب منه الثانى ، فقال : ليس عندي إلا هذا ، وحلف المدعى عليه يميناً لرد شهادة هذا الشاهد فوجد ثانياً ، كأن نسيه أو لم يعلم به ، فله أن يقيمه ويضمه للأول .

الإبداع كالسفر والغربة . السادسة : المسافر يدعى على رفقة . السابعة : مريض يدعى في مرض موته على غيره بيمين مثلا . الثامنة : بالغ يدعى على شخص حاضر المزايعة أنه اشترى سلعته بكذا والحاضر ينكر الشراء كذا في خليل وشرحه .

قوله : [ولو بامرأة] : بالغ على ذلك لبيان أن الخلطة على القول باشتراطها تثبت ولو بالعدل الواحد ولو كان امرأة فلا يشترط تعدد العدول .

قوله : [بعد أن طلب المدعى منه اليمين] : أى وأما لو حلف من نفسه قبل أن يطلب فلا يعتد بحلفه .

قوله : [بعد ذلك] : أى بعد أن نفى بينة نفسه وطلب من المدعى عليه اليمين وحلف .

قوله : [إنه نسيها] : معمول لقوله حلف .

قوله : [وحلف] : أى ما لم يشترط أنه إن ظهرت له بينة يقيمها ولا يحلف

فإنه يعمل بذلك ولا يحلف .

قوله : [وكذا إذا ظن أنها لا تشهد له] : مثل ذلك إذا كانت بعيلة الغيبة .

قوله : [فله أن يقيمه] : أى بعد حلفه إنه نسيه مثلا ويلغى اليمين الذى

رد به شهادة الشاهد لكونه لم يصادف محلا .

(وإن أقامته) عطف على قوله : « فإن نقاهها » ، يعنى إذا قال القاضى للمدعى حين أنكر عليه : ألك بينة ؟ فإن نقاهها فقد تقدم؛ وإن أقامها (أعذر إلى المطلوب) : وهو المدعى ، بأن يسأله القاضى عن عذر : (أبقيت لك حجة) أى يقول القاضى للمطلب بعد سماع بينة الطالب : أبقيت لك حجة وعذر فى هذه البينة ؟ فلما أن يقول : نعم ، ولما أن يعجز وسيأتى الكلام فى ذلك .

• واستثنى من الإعدار أربعة لإعذار فيهم بقوله :
(إلا شاهداً الإقرار) . من المطلوب الكائن (بالمجلس) : أى مجلس

قوله : [عطف على قوله فإن نقاهها] : أى على وجه المقابلة .
قوله : [أعدل إلى المطلوب] : أى زال عذره فالهزمة للسلب وليس المراد أثبت عذره وحجته إنما هو كقوله : أعجمت الكتاب ، أى أزلت عجمته بالنقط ، وشكى إلى زيد فأشكيت ، أى زلت شكايته كما فى الحاشية ، والإعذار واجب إن ظن القاضى جهل من يريد الحكم عليه بأن له الطعن أو ضعفه ، وأما إن ظن علمه بأن له الطعن وأنه قادر على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بدونه وحيث وجب الإعذار وحكم بدونه نقض الحكم واستؤنف الإعذار .
قوله : [أبقيت لك حجة] : تصوير لما يزيل به عذره وحجة فاعل أبقيت وكلامه يحتمل أن القاضى ليس له سماع البينة قبل حضور المطلوب وهو ما قاله ابن الماجشون ، ومذهب ابن القاسم أن له سماع البينة قبل الخصومة ، فإذا جاء الخصم ذكر له أسماء الشهود وأنسابهم ومسكنهم فإن ادعى مطلقاً كلفه إثباته وإلا حكم عليه وإن طلب إحضار البينة ثانياً لم يجب للملك .
قوله : [وسيأتى الكلام فى ذلك] : أى فى قوله فإن قال : نعم أنظره لما إلخ .

قوله : [من المطلوب] : متعلق بمحذوف حال من الإقرار .
وقوله : [بالمجلس] : متعلق بمحذوف صفة للإقرار قدّره بقوله الكائن ، وإنما قدره صفة لأن الظرف والمجرور الواقع بعد المقرون بال الجنسية يجوز جعله صفة أو حالا .

القاضي ، فلا إعدار فيه لمشاركة القاضي له في سماع الإقرار .

(و) إلا (مَنْ) : أى مطلوباً (يُخْتَصَى منه) الضرر على من شهد عليه أو طالباً يخشى منه الضرر على مَنْ يجرح بينته، فلا إعدار له ، بل لا تسمى البينة للأول ولا مَنْ جرح بينة الثاني .

(و) إلا (مُزَكَّى السَّرِّ) : وهو من يخبر القاضي سرّاً بمقالة الشهود أو تجريحهم؛ فلا إعدار فيه، وليس على الحاكم تسميته بل لو مثل عنه لم يلتفت للسائل .
(و) إلا (المُبَرِّزُ) في العادة : أى الفائق فيها لا إعدار فيه (بغير عِدَاوَةٍ) للمشهد عليه (أو قرابةٍ) للمشهد له ؛ وأما بهما ، فيعتبر .

(فَإِنْ قَالَ) المدعى عليه : (نعم) لى حجة ومطعن في هذه البينة (أَنْظَرَهُ) القاضي (لها) : أى للحجة أى لبيانها بإقامة البينة بها (بالاجتهاد) منه فليس للإِنْظار حد معين ؛ وإنما هو موكول لاجتهاد الحاكم .

قوله : [فلا إعدار فيه] : أى فلا يبقى القاضي للمطلوب حجة فيه لأنه علم ما علمه الشاهد فلو أعلن فيه لكان إعداراً في نفسه .

• تنبيه قال (شب) بما لا إعدار فيه شهود الإعدار لما في ذلك من التسلسل كما ذكره في العاصمية ؛ ومثل ذلك من شهد بوكالة في شيء كما ذكره (ح) أول باب الوكالة ، وكذا من شهد بجرحة القاضي كما في مختصر البرزلى نقلا عن ابن الحاج ، وعلمه بقوله لأن طلب الإعدار طلب لنحلة القضاء وإرادة لها وحرص عليها وذلك جرحه ، وكذا الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة وأخذها بشرطها في مسائل الشروط في النكاح ومن يوجهه القاضي لسماع دعوى أو لتحليف أو حيازة ؛ لأنه أقامهم مقام نفسه .

قوله : [أى الفائق فيها] : أى على أقرانه .

قوله : [وأما بهما فيعتبر] : الحاصل أن المبرز لا يسمع القدر فيه إلا بالعداوة أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدر فيه ، وأما ما قبل المبرز فيقبل القدر فيه بأى قادم ولو بغير العداوة أو القرابة .

قوله : [بالاجتهاد] : أى ما لم يتبين لده ولا حكم عليه من حين تبين اللد ، ومثل ذلك لو قال : لى بينة بعيدة الغيبة هى التى تجرح بينة المدعى فإنه

(ثم) - إذا لم يأت بحجة معتبرة شرعاً - (حكم) عليه بمقتضى الدعي من مال أو غيره .

(كتفنيها) : أى كما يحكم إذا نفي حجته وقال : لا حجة عندي .
 • (وعجزه) : أى حكم بعجزه بعد إنظاره (وسجلته) : أى التعجيز أى كتبه فى سجله بأن يكتب فيه : إنا طلبنا منه حجة فى البينة وأنظرناه فلم يأت بها فحكمنا عليه ، فلا تقبل له حجة بعد ذلك . وفائدة التسجيل مخافة أن يدعى أنه باق على حجته وأن القاضى لم ينظره .

• واستثنى من التعجيز خمس مسائل ليس للقاضى فيها تعجيز فقال :
 (إلا فى) دعوى (دم) : كأن يدعى عليه بأنه قتل وليه عمداً وله بينة بذلك ، فأنظر القاضى ليأتى بها ، فلم يأت بها فلا يعجزه . ففى أى بها حكم بقتل المدعى عليه .

(وعشقر) ادعاء الرقيق على سيده المنكر ، وقال : عندي بينة ، فأنظره لها فلم يأت بها ، فلا يعجزه بل متى أقامها حكم بحقه .

يحكم عليه من الآن إلا أنه فى هذه يكون باقياً على حجته ، إذا قدمت بيئته ويقعها عند القاضى أو عند غيره كما فى الخرشى .

قوله : [فلا تقبل له حجة بعد ذلك] : اعلم أنه اختلف فى الذى كتب عجزه إذا أتى ببينة بعد ذلك على ثلاثة أقوال : قيل لا تسمع منه سواء كان طالباً أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم فى العتبية ، وقيل تقبل مطلقاً إذا كان له وجه كتسيانها أو عدم علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم فى المدونة . ثالثها صرح فى البيان بأن المشهور أنه إذا عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم يفسى ولا يسمع منه ما أتى به بعد ذلك ، وأما إذا عجز الطالب فإن تعجيزه لا يمنع من سماع ما أتى به بعد ذلك . قال ابن رشد وهذا الخلاف إنما هو إذا عجزه القاضى بإقراره على نفسه بالعجز ، وأما إذا عجزه بعد التلوم والإعتذار وهو يدعى أن له حجة فلا تقبل له حجة بعد ذلك اتفاقاً ، ولو ادعى تسيانها وحلف (أه بن) .

قوله : [ليس للقاضى فيها تعجيز] : أى اتفاقاً ولو حكم بالتعجيز بطل حكمه وضابط ذلك فى غير مسألة الدم أن كل حق ليس للمدعى إسقاطه بعد

(وطلاق) ادعته المرأة على زوجها وأن لها بينة بذلك ولم تأت بها فلا يعجزها ، فقي أقامتها حكم بطلاقها .

(وَحَبَسَ) : ادعاه لإنسان على الواقف أو واضح اليد المنكر ، وقال : لى بينة على وقفه ، فأنظره الحاكم فلم يأت بها ، فلا يعجزه ، فقي أتى بها حكم بالوقف .

(وَنَسَبَ) : ادعاه إنسان ، وأنه من ذرية فلان وله بذلك بينة ، فإن لم يأت بها بعد الإنظار لم يحكم بتعجيزه ، وهو باق على حجته ، متى أقامها حكم بنسبه . فهذه المستنثيات إنما هي مفروضة في كلام الأئمة في الطالب . وأما المطلوب فيعجزه فيها وفي غيرها كما ذكره بعضهم .

• (وإن لم يُجِبْ) عطف على « إن أقر » أى وإن لم يجب المدعى عليه بإقرار ولا إنكار ، بل سكت (حُيِسَ وَضُرِبَ) ليجيب (ثم) إن استمر على عدم الجواب (حُكِمَ) عليه بالحق (بلا يمين) من المدعى ، لأن اليمين فرع الجواب وهو لم يجب ..

(وإن أنكرَ) المدعى عليه (المعاملة) من أصلها فقال : لا معاملة بيني

ثبوته ، فإن الحكم بالتعجيز لا يقطع الحجة فيه ، وقولنا في غير الدم ، وأما هو فلولى الدم إسقاطه إن لم يكن القتل غيلة وإلا فليس لولى إسقاطه لأنه حق الله ، فالضابط يشمل .

قوله : [وأما المطلوب] : أى المدعى عليه كما إذا أقيمت بينة على القاتل أو على المعتق أو المطلق أو الخيس أو المنكر للنسب فقال : إن لى فيها مطعناً ثم عجز عن الإتيان به فللقاضى تعجيزه .

قوله : [حيس وضرب] : أى باجتهاد القاضى في قدر الحيس والضرب .

قوله : [ثم إن استمر] : مثل استمراره على عدم الجواب في الحكم عليه بلا يمين شك في أنه له عنده ما يدعيه ، فإذا أمر القاضى المدعى عليه بالجواب فقال عندى شك فيما يدعيه فإنه يحكم عليه به بلا يمين من المدعى كما في التوضيح ، وظاهره ولو طلب المدعى عليه يمين المدعى وكلنا في مسألة المصنف ، وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى عليه به وقال بخلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فإنه يجاب للملك .

وبينه (فأقيمت عليه البينة) بالحق المطلوب فأقام بينة تشهد له بالقضاء (لم تقبل بيئته بالقضاء) لذلك الحق، لأن إنكاره المعاملة تكذيب لبينته بالقضاء.

(بخلاف) قوله: (لا حق لك على) فأقام عليه بينة به فأقام هو بينة بالقضاء، فتقبل لأنه لم ينكر أصل المعاملة. وإنما أنكر الحق المطلوب منه فقط وليس فيه تكذيب لبينته بالقضاء.

• (وكل دعوى لا تنبئ إلا بعد لئيم، فلا يمين) على المدعى عليه (بمجرد ما) وذلك:

(كنكاح) وطلاق وعق وقلع وقتل، بل حتى يقيم المدعى شاهداً واحداً

قوله: [فأقيمت عليه البينة]: إلخ: مثل قيامها بإقراره بعد ذلك بأنه كان عليه كذا وقضاه إياه ثم أقام على القضاء بينة فلا تقبل بينة القضاء كما في النواذر؛ لأن إنكاره أولاً تكذيب لها كذا في حاشية الأصل.

قوله: [بخلاف قوله لا حق لك على]: ظاهره لا فرق بين العاى وغيره، ولكن في (ح) أن هذا ظاهر في غير العاى، وأما هو فيعذر وتقبل بينته في الصيغتين انظر (بن).

قوله: [بل حتى يقيم المدعى شاهداً]: أى في دعوى الطلاق وما بعده. ويستثنى من قوله: فلا يمين بمجرد مسائل: منها لو اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الإعسار وأن الطالب يعلم عسره، وأنكر الطالب العلم بعسره ولا بينة للمطلوب، فإن الطالب يحلف أنه لا يعلم بعسره ويؤمر المطلوب بإثبات عسره. ومنها لو قال المطلوب للطالب: إنك عالم بفسق شهودك. ومنها أن الطالب لو أراد تخليف المطلوب فقال له: حلفنى فأنكر ذلك الطالب. ومنها لو ادعى القاتل أن الولي عفا عنه وأنكر الولي ذلك. ومنها المتهم يدعى عليه الغصب أو السرقة لأجل ثبوت موجهها من أدب أو قطع فينكر، مع أن أدب الغاصب وقطع السارق لا يكون إلا بعدلين، وإن كان المال يثبت بالشاهد واليمين. ومنها من ادعى على آخر أنه قلغه وأنكر فتنجحه اليمين على المدعى عليه أنه لم يقلغه إن شهدت بينة بمنازعة بينهما وإلا لم تنوجه، ومفهوم قوله لم تثبت إلا بعدلين أن الدعوى

ويمعز عن الثاني فتوجه اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد عليه . وهذا معنى قوله :

(وإلا) تنجرد بل أقام المدعى شاهداً فقط (تَوَجَّهَتْ) اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد . فإن حلف ترك . وإن نكل حبس . فإن طال حبسه دين .

• ومحل توجهها على المدعى عليه :

(في غير نكاح) : كعتق وطلاق . وأما في النكاح فلا توجه ، كما لو ادعى أن فلانا زوجة بنته فأنكر أبوها ، فأقام الزوج شاهداً ، فلا يمين على أبيها لربه ولا يثبت النكاح .

• (ولا يحكم) الحاكم (لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ) كأييه وابنه وأخيه وزوجته ، وجاز أن يحكم عليه . وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كملوه . وجاز أن يحكم له .

التي تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين توجه عليه اليمين بمجردهما وترد على المدعى ، إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا اليمين التي يحلفها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا نكل عنها ترد على المدعى عليه . فإن نكل غرم بنكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليه ردها على المدعى لأن اليمين المردودة لا ترد ، ويستثنى من ذلك المجهوم من ادعى على شخص أنه عبده فأنكر فلا يمين على ذلك المدعى عليه ، مع أن الرق مما يثبت بشاهد ويمين ، وذلك لأن الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية المدعى عليه خلاف الأصل مع تشوف الشارع للحرية ، فن أجل ذلك ضعفت دعواه جداً فلم تتوجه عليه اليمين لإبطلها (ا هـ ملخصاً من حاشية الأصل) .

قوله : [في غير نكاح] : الفرق بين النكاح وغيره أن الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد فيه ربية ولذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد . بخلاف غيره من عتق وطلاق فإنه ليس الغالب فيه الشهرة فلا ربية في شهادة الواحد فيه فلذا أمر المدعى عليه باليمين لرد شهادته كذا في الحاشية .

قوله : [ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له] : أي على مختار اللحن ومقابله يجوز إن لم يكن من أهل التهمة وهو لأصيح .

(إلا بإقرار) من المدعى عليه له في مجلسه (اختياراً) بلا إكراه ، فيجوز أن يحكم له حيثلده؛ إذ لا يتهم القاضي إذا أقر الخصم اختياراً ، فعلم أن قوله : «ولا يحكم» إلخ فيها إذا كان الحكم يحتاج لبينة ، لأنه الذي يتهم فيه بالتساهل في الحكم لمن ذكر .

(وَأَمَرَ) الحاكم ندباً (ذوى الفضل) : كأهل العلم عند خاصتهم (و) ذوى (الرحيم) : أى الأقارب عند خاصمة بعضهم بعضاً (بالصلح) : لأنه أقرب لجمع الخواطر وتأليف النفوس المطلوب شرعاً ، بخلاف القضاء فإنه أمر يوجب الشحنة والتفرق .

(فإن خشي) الحاكم (تفاقم الأمر) : أى شدة العداوة بين المتخاصمين (وجب) أمرهم بالصلح سداً للفتنة .

• (وَنُيِّلَ حُكْمُ جَائِرٍ) فى أحكامه : وهو الذى يميل عن الحق عمداً ، ومنه من يحكم بمجرد الشهادة من غير نظر لتعليل ولا تجريح ؛ فينقضه من تولى بعلمه ، ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة فى ظاهر الحال ، ما لم تثبت صحة باطنه كما قال ابن رشد .

• (و) نزل حكم (جاهل لم يشاور) العلماء ، ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهره الصحة لأن الحكم بالجلس والخصمين لا يفيد ، فإن ثبت صحة باطنه لم ينقض كالجائر ، وقيل : ينقض مطلقاً .

(وإلا) بأن شاور العلماء (تُعَقَّبَ) فما كان خطأ نزل (وسعى الصواب) ، كلما قال الشيخ تبعاً لابن عبد السلام . والكلام فى الجاهل العلل ، والذى قاله ابن يونس والخصم والمتبلى وابن عرفة وغيرهم : أن عمل تعقبه إن لم يشاور العلماء ،

قوله : [وأمر الحاكم ندباً ذوى الفضل] إلخ : ظاهره أنه يأمر من ذكر بالصلح ولو ظهر وجه الحكم فيكون مخصصاً لقول خليل ، ولا يدعو لصلح إن ظهر وجه ثم الأمر بالصلح فيما يتأتى فيه ذلك لا فى نحو طلاق من كل أمر الصلح فيه يغضب الله تعالى .

قوله : [وقيل ينقض مطلقاً] : هذا القول لبهرام المازرى .

فإن شاورهم مضى قطعاً ولم يتعقب . وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب، وامضى عليه الشيخ ضعيف . ويمكن أن يقال : قوله : « وجاهل » أى غير عدل لم يشار، فإن شاور تعقب لأن عدم عدالته تؤديه إلى الحكم بغير ماداه العلماء عليه . ويبيحه أنه حيثئذ يكون جائزاً فهو داخل فيما قبله ، إلا أن يقال الجائز المتقدم يحمل على العالم وهذا جاهل فاسق فتأمل .

• (ولا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) : أى لا ينظر فيه من قول بعده لئلا يكثر المرج والخصام للمؤدى إلى تفاقم الأمر والفساد . وحمل عند جهل الحال على العدالة إن ولاه عدل .

• (وَرَفَعَ حُكْمَ الْعَدْلِ الْعَالِمِ (الْخِلَافَ) الْوَاقِعَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ . وكلما غير العدل العالم إن حكم صواباً - كما يُعْلَمُ بما تقدم - فإنه يرفع الخلاف وينقض ، وكلما المحكم . والمراد : أنه يرتفع الخلاف في خصوص ما حكم به أخذاً من قوله الآتى « ولا يتعدى لماتل » . فإذا حكم بفسخ عقد

قوله : [وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب] : أى بناء على أن العلم شرط كمال في توليته لا شرط صحة ، وأما الطريقة الأولى فعل أن العلم شرط صحة في أصل التولية .

قوله : [فتأمل] : أى في هذا الجواب الأخير الدافع للتكرار وقد تأملناه فوجدناه وجيهاً .

قوله : [ولا يتعقب حكم العدل] : إلخ لكن إن عثر على خطئه من غير تفحص وجب نقضه على من عثر عليه كان هو أو غيره وسيأتى ذلك .

قوله : [ورفع حكم العدل العالم الخلاف] : ظاهره أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو لم يكن هناك دعوى وهو كملك ، وبه صرح اللقاني والقرافي ، ويدل عليه أن الوصى يرفع للحاكم إذا أراد زكاة مال الصبي كما يأتى في الوصية كذا في الحاشية وسيأتى بتحرير ذلك .

قوله : [وكلذا غير العدل] : إلخ . تفصيل في مفهوم العدل العالم والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به عليه .

قوله : [فإذا حكم بفسخ عقد] : أى كما إذا عقد رجل على امرأة مبتوة

أو صحته لكونه يرى ذلك لم يجز لقاض غيره يرى خلافه - ولا له - نقضه .
ولا يجوز لملت علم بحكمه أن يفتى بخلافه ، وإذا حكم حاكم بصحة عقد
لكونه يراه وحكم آخر بفساد مثله لكونه يراه ، صار كل منهما كالمجمع عليه
في خصوص ما وقع الحكم به . ولا يجوز لأحد نقضه ولا له . قال عمر رضي الله
عنه في الحمارية : ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى . ولم ينقض حكمه
الأول . وهل يرتفع الخلاف فيما بينى عليه الحكم ؟ كما لو قال إنسان في مسجد
جامع بناءه غير العتيق : إن صحت الجمعة

ونيته التحليل ورفع المالكى وحكم بفسخ النكاح فليس للحنفى تصحيحه .
وقوله : [أو صحته] : أى كما إذا سبق حكم الحنفى بصحة عقد من نيته
التحليل فليس للمالكى نقضه .

قوله : [ولا يجوز لملت] : أى في خصوص تلك المسألة كما هو السياق .
قوله : [وإذا حكم حاكم بصحة عقد] إلخ : أى كما في المثال المتقدم
الذى ذكرناه .

قوله : [قال عمر رضي الله عنه] : إلخ شاهد على قوله ولا له لأنه القاضى
في الحمارية أولاً وثانياً وهي المسألة المشتركة التى قال فيها صاحب الرعية :
وإن نجد زوجاً وأماً وولداً وإخوة للأم حازوا الثلثا
وإخوة أيضاً للأم وأب واستغرقوا المال بفرض النصب
فاجعلهم كلهم لأم واجعل أباهم حجراً في الميم
واقسم على الإخوة ثلث التركة . فهذه المسألة المشتركة

فكان أولاً قضى فيها بحرمان الأشقاء لاستغراق الفروض التركة وتبى استغرقتها
سقط العاصب ، ثم رفعت مسألة أخرى نظيرتها فأراد القضاء فيها كالأول فقام
عليه الأشقاء وقالوا له هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً ملقى في الميم أليست أمنا
واحدة فقضى لهم بالتشريك في الثلث مع الإخوة للأم في الفرض لا بالتعصب
فقليل له قضيت في السابقة بحرمانهم فقال ذاك على ما قضينا ، وهذا على ما نقضى .
قوله : [بناءه] : صفة ثانية لمسجد . وقوله غير العتيق صفة ثالثة .

قوله : [إن صحت الجمعة] إلخ : مقول القول .

في مسجدى هذا فعبدى فلان حر ، فرفع العبد أمره الخنفى يرى صحة تعدد الجامع ، فحكم بهتقه ، فالتق على الحكم فيرتفع فيه الخلاف قطعاً . وأما صحة الصلاة فيه للمالكى فيرتفع فيها الخلاف أيضاً؛ أفقئ الناصر اللقانى برفعه وسلمه له المتأخرون عنه وفيه نظر . إذ حكم الحاكم بالتق— لكونه يرى صحة الجمعة — لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم في ذلك المسجد ؛ إذ حكمه بالتق لا يتعدى لصحة الجمعة ؛ ففتواه رحمه الله غير صواب .

• (لا أحلّ) حكمه (حرّاماً) في الواقع بحيث لو اطلع الحاكم عليه ما حكم . وحاصله : أن حكمه صحيح في ظاهر الحال إلا أنه يلزم عليه في الباطن فعل الحرام ، فحكمه المذكور لا يحل ذلك الحرام . كما لو ادعى إنسان على رجل بدين دعوى باطلة ، وأقام عليها بيّنة زور ، فطلب الحاكم من المدعى عليه تجريئها فلم يقدر على تجريئها ، فحكم له به ، فالحكم صحيح في الظاهر . ولكن لا يحل للمدعى أخذ ذلك الدين في الواقع . وكذا إذا لم يقم بيّنة فطلب الحاكم من المدعى عليه

قوله : [الخنفى] : أى قاض حنفى وقوله يرى صحة تعدد الجامع أى من غير ضرورة ؛ لأن المدار عندهم في صحة الجمعة على وجود الأحكام المنصبة لإقامة الشريعة وإن لم يقيموها بالفعل ، ففى وجلت تلك الميقتوجبت الجمعة ولا يضر تعددها . قوله : [فيرتفع فيه الخلاف قطعاً] : أى فليس للمالكى ولا شافعى منع التق ولا فرق بين كون هذا الحكم قبل الصلاة أو بعدها .

قوله : [وأما صحة الصلاة فيه للمالكى] : أى وغيره .

قوله : [فيرتفع فيها الخلاف] : فيحذف حرف الاستفهام ، والأصل فهل يرتفع .

قوله : [أيضاً] : كما ارتفع الخلاف في الحكم بصحة التق .

قوله : [أفقئ الناصر اللقانى برفعه] : أى لبعض ملوك مصر .

وقوله : [وسلمه المتأخرون] : أى كالأجهورى وأتباعه .

قوله : [وفيه نظر] إلخ : من كلام شارحنا .

قوله : [إلا أنه يلزم عليه] إلخ : المناسب إلا إن لزم إلخ ويكون جواب الشرط قوله فحكمه المذكور .

قوله : [فلم يقدر على تجريئها] : أى لو كان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة .

اليمين فردها على المدعى فحلف . وكذا لو ادعى على امرأة بأنها زوجته ، وهو يعلم بأنها ليست بزوجة له - أقام على ذلك بينة زور ، فطلب الحاكم منها تجريمها فعجزت فحكم له بها ، فلا يجوز له وطؤها لعلمه بأنها ليست بزوجة وإن كان حكمه صحيحاً في ظاهر الحال . وقال الحنفية : يجوز له وطؤها . وكذا إذا طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً فرفعت له الحاكم وعجزت عن إقامة البينة الشرعية فحكم له بالزوجة وعدم الطلاق ، لم يحل له وطؤها في الباطن لعلمه بأنه طلقها وهكذا .

(إلا ما خالف إجماعاً) : هذا استثناء منقطع من قوله : « وفيه الخلاف » أى : لكن حكمه المخالف للإجماع لا يرفع خلافاً ويجب نقضه

قوله : [وقال الحنفية يجوز له وطؤها] : قال في الأصل كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالعقد .

قوله : [وهكذا] : أى ففس على تلك الأمثلة من ذلك لو كان لرجل على آخر دين ثم وفاه إياه بدون بينة فطلبه عند القاضى فقال : وفيته لك فطلب منه القاضى البينة على الوفاء فعجز وحلف المدعى أنه لم يوفه فحكم الحاكم له بالدين فلا يحل للمدعى أخذه ثانية في نفس الأمر ، فالمراد بقوله : لا أحل حراماً بالنسبة للمحكوم له .

والحاصل كما في (ين) أن ما باطنه يخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم ، فحكم الحاكم في هذا يرفع الخلاف ولا يحل الحرام ، وهذا محمل قول المصنف : لا أحل حراماً ، وأما ما باطنه كظاهره كحكم الشافعى بحل المبتوتة بوطء الصغير فحكمه رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المقلد له في ذلك وهى المسألة الملققة . وفي الحاشية نقلاً عن بعض الشيوخ : أن الضرر في التلفيق الدخيل عليه ، وأما إذا لم يحصل الدخيل عليه وإنما حصل أمر اتفاقى جاز ، كما لو عقد مالكي لصبي في حجره على امرأة مبتوتة ، ودخل بها وأصابها ثم رفع أمره لحاكم مالكي فطلق على الصبي لمصلحة ، ثم رفع الأمر لحاكم شافعى فحكم بحلّية وطء الصغير للمبتوتة فيجوز للبائت المالكي العقد على زوجته المبتوتة قاله بعض شيوخنا (انتهى) .

عليه وعلى غيره ؛ كما لو حكم بأن الميراث كله للأخ دون الجدة فهلما خلافاً
الإجماع ؛ لأن الأمة على قولين : المال كله للجدة أو يقاسم الأخ . وأما حرمان
الجدة بالكلية فلم يقل به أحد من الأمة .

(أو) خالف (نصاً) كأن يحكم بالشفعة للجدة ؛ فإن الحديث الصحيح
وارد باختصاصها بالشريك دون الجدة ولم يثبت له معارض صحيح^(١)، وكان
يحكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم ، لأنه مخالف لقوله تعالى : « وأشهدوا
ذوي علقم منكم »^(٢) .

قوله : [ولم يثبت له معارض صحيح] : استبعد اللزوم وغيره نقض الحكم
في شفعة الجدة ورود الحديث فيها وأجيب بأن عامة أهل العلم لاسيما علماء
المدينة ، لم يقولوا بها .

(١) أي ما رواه أحمد والبخاري عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل
مالم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، وفي منناه عند أبي داود وابن ماجه والترمذي
وصححه وكذا غيره مما ورد على هذا النحو وأما أحاديث الشفعة للجدة فمنها عن سيرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال : « جاز الدار أحق بالدار من غيره » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه . ومن
الشريد بن سويد قال : قلت يا رسول الله : أرض ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار ؟ فقال : « الحز
أحق بسبقه ما كان » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه . ولابن ماجه مختصر : « الشريك أحق بسبقه
ما كان » سبقه أو سبقه : القرب والمجاورة . قال الشوكاني : وحديث سيرة أخرجه البيهقي أيضاً والطبراني
والضياء وفي صناع الحسن عن سيرة كلام . ولكن هذا الحديث أخرجه ابن أبي عثيمة في تاريخه عن
أسد والحماني وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والضياء . وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلقند
حديث سيرة المذكور . وحديث الشريد بن سويد أخرجه أيضاً عبد الرزاق والطحاوي والداقطني والبيهقي
قال الشوكاني : وفي العالم أن حديث الجدة أحق بسبقه لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان سر
عطاء عن جابر ، وتكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث — قال : وقد تكلم الناس في إسناد
هذا الحديث واضطراب الرواية فيه . فقال بعضهم : عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع . وقال بعضهم :
عن أبيه عن أبي رافع ، وأرسله بعضهم ، والأحاديث التي جاءت في تقييده أسانيدها جراح ليس
في شيء منها اضطراب (١.١ عن الشوكاني) . وقال البيهقي : ليس في حديث « الجدة أحق بسبقه »
ذكر للشفعة فيحمل أن يكون أحق بالبر والموتة — وفيه تحامل وألفه أعلم بذلك . وإنما رد عليها بما
ذكرنا من السند .

(٢) سورة الطلاق آية ٢ .

بلغة السالك - رابع

(أو) خالف (جئلي قياسي) أى قياساً جلياً ، وهو ما قطع فيه بنى الفارق : كقياس الأمة على العبد في التقويم على من أعتق نصيبه منه أحد الشريكين وهو موسر ، فإن حكم بعدم التقويم في الأمة نقض .

(أو) إلا ما (شكك) : أى ضعف (مُدْرَكُهُ) : أى دليله : كالحكم بنير العلول أو بالأقوال الضعيفة المردودة في مذهبه . ومن ذلك : الحكم بتوريث ذوى الأرحام والشفعة للجار واستسعاء العبد إذا أعتق بعض الشركاء فيه نصيبه منه وهو معسر .

(فِيُتَقَضُّ) ما خالف الإجماع - وما عطف عليه - وجوباً منه ومن غيره .

قوله : [أى قياساً جلياً] : أشار بذلك إلى أنه من إضافة الصفة للموصوف . قوله : [ومن ذلك الحكم بتوريث ذوى الأرحام] : أى والحال أن بيت المال منتظم وإلا فلا تقض وإنما نقض الحكم بميراث ذوى الأرحام عند انتظام بيت المال تخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام : وألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاؤلى رجل ذكره .

قوله : [والشفعة للجار] : أى إذا حكم بها حنفى فللمالكي نقضه وإن حكم بها الكى فله ولغيره نقضه .

قوله : [وهو معسر] : إنما قيد بذلك لأنه إن كان المعتق موسراً كمل عليه ولا يلزم العبد استسعاء في جميع المذاهب ، والمعنى أن الشريك المعتق إذا كان معسراً ، وقلنا لا يكمل عليه فحكم على العبد حاكم بالسعى ، ويأتى للشريك الذى لم يعتق بقيمة نصيبه نقض حكمه ، لكن إن كان يرى ذلك كالحنفى نقضه غيره ، وإن كان لا يرى ذلك بنقصه هو أو غيره ، وإنما نقض في الاستسعاء والشفعة للجار ، وتوريث ذوى الأرحام مع انتظام بيت المال وإن كان الحاكم فيها حنفياً ؛ لأن حكم الحنفى فيها لا يرفع الخلاف لضعف مداركها بين الأئمة ، ونظير ذلك حكمه بحلية شرب النبيذ قال ابن القاسم أحد شاربي النبيذ وإن قال أنا حنفى .

قوله : [منه ومن غيره] : ظاهره يؤمر بنقصه وهو وإن كان يراه مذهباً وبه قال الشيخ أحمد الزرقانى ، ولكن الذى مشى عليه الشيخ كرم الدين إن كان

وتقدم أن العدل العالم لا تتعقب أحكامه لكن إن ظهر منها شيء مما تقدم نقض . وأما الجائر والجاهل فتتعقب أحكامهما وينقض منها ما ليس بصواب وبعض ما كان صواباً . والصواب : ما وافق قولاً مشهوراً أو مرجحاً ولو كان الأرجح خلافه .

(و) إذا نقض (بَيِّنٌ) الناقض (السَّبَبُ) الذي نقض الحكم من أجله ، لثلا ينسب الناقض للجور والمجور ينقضه الأحكام التي حكم بها القضاة .

ثم بين أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله : حكمت ، بل كل ما دل على الإلزام - فهو حكم - بقوله .

(و) قول الحاكم : (نَقَلْتُ الْمَالَكُ) لهذه السلعة لزيد أو ملكتها للمدعيها ونحو ذلك ، حكم .

(وفسختُ هذا العقد) من نكاح أو بيع أو أبطلته أو رددته (أَوْقَرْتُه) ونحوها من الألفاظ الدالة على نفي أو إثبات بعد حصول ما يجب في شأن الحكم ، من " تقدم دعوى وإقرار أو ثبوت بينة وإعذار وتركية - وهو معنى قولهم : لا بد للحكم من تقدم دعوى صحيحة . وصحتها لكونها تقبل وتسمع ويترتب عليها مقتضاها من إقرار أو بينة عدول إلى غير ذلك - : (حُكِمْتُ) وإن لم يقل حكمت .

يراه منهجاً نقضه غيره لا هو .

قوله : [مما تقدم] : أى من مخالفة الإجماع أو النص أو القياس إلخ .

قوله : [بين الناقض السبب] : أى وسواء كان الحكم الأول له أو لغيره .

قوله : [نقلت الملك] : هو وما عطف عليه مقول قول مخلوف قلده الشارع

بقوله : وقول الحاكم وهو مبتدأ خبره قوله الآتي حكم .

قوله : [وهو معنى قولهم لا بد للحكم من تقدم دعوى] إلخ : فيه أن الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى ألا ترى أن القاضى له أن يسمع البينة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاء سمي له البينة وأعذر له فيها ؛ فإن أبلى مطعوناً نقض الحكم وإلا فلا . وأجيب أن قوله لا بد في الحكم إلخ محمول على الحاضر وقريب الغيبة بأن كان على مسافة يومين مع الأمن . وأما بعيد الغيبة فيجوز الحكم عليه في غيبته كما باتى كذا في حاشية الأصل .

ومن ذلك : خلوه فاقتلوه ، أو : حدّوه ، أو : عزروه .

(لا) إن قال في أمر رفع إليه ، كتزويج المرأة نفسها بلا ولي وكبيع وقت نداء الجمعة : (لا أجيزه) : فلا يكون حكماً ولا يرفع خلافاً ؛ لأنه من باب الفتوى كما قاله ابن شاس ، فلفظه الحكم بما يراه من ملهيه .
(أو أفنى) بحكم سئل عنه بأن قيل له : يجوز كذا ؟ أو : يصح أو لا ؟
فأجاب بالصحة أو علمها فلا يكون إفتاؤه حكماً يرفع الخلاف ؛ لأن الإفتاء إخبار بالحكم لا إلزام .

والحق أن قول الحاكم : لا أجيزه — إن كان بعد تقديم الدعوى — فهو حكم يرفع الخلاف ، وإن كان بمجرد إخبار ، كما لو قيل له : إن امرأة زوجت نفسها بلا ولي ؟ فقال : لا أجيزه فهو من الفتوى . وصارئة الحرشى تشير إلى ذلك ، وقال ابن عرفة : مقتضى جملة فتوى أن لمن ولي بعده أن ينقضه ضرورة أنه

قوله : [خلوه فاقتلوه] إلخ : أى عند ثبوت موجب القتل أو الحد أو التعذيب .

قوله : [بأن قيل لم يجوز كذا] : أى على سبيل الاستفهام فحلف المهزلة تخفيفاً .
وقوله : [أو لا] : مقابل لكل من يجوز أو يصح .

وقوله : [فأجاب بالصحة أو علمها] : راجع لقوله أو يصح وحلف جواب الأول .
قوله : [وصارئة الحرشى تشير إلى ذلك] : أى حيث قال : وأما إذا رفع إليه قضية هذه المرأة فلم يزد على قوله لا أجيز نكاحاً بغير ولي من غير قصد إلى فسخ هذا النكاح بعينه فإن هذا ليس بحكم ، انتهى ، ففهوم قوله من غير قصد إلى فسخ هذا النكاح أن قصد النسخ بهذا اللفظ يعد حكماً .

قوله : [وقال ابن عرفة] إلخ : هذا فيه إجمال لأنه يحتمل أنه موافق للمفصل أو المطلق ، فعلى طريقة المفصل يقال فيه إن تقدمه دعوى فحكم قطعاً ولا يجوز نقضه وإن لم يتقدمه دعوى فجاوز نقضه ظاهر لأنه فتوى .

● تنبيه : قول القاضى ثبت عندى صحة البيع أو فساداه أو ملك فلان بسلعة كذا ونحو ذلك لا يعد حكماً كما في التوضيح خلافاً لبعض القرويين وقد ألف المازرى جزءاً في الرد عليه قال ابن عرفة والحق أنه يختلف فيه على قولين كذا (بن) .

لم يحكم به الأول . والظاهر أنه لا يجوز للثاني نقضه (١٨) .

(ولا يتعدى) حكم الحاكم في نازلة (لمائل) لها .

(بل إن تجدد) المائل (فالاجتهاد) منه أو من غيره إن كان من أهل الاجتهاد . فإن كان مقلداً فليحكم بما حكم به أولاً من راجح قول مقلده ، ولغيره من أرباب المذاهب أن يحكم بضده ؛ كما لو حكم مالكي بفسخ نكاح من زوجت نفسها بلا ولي ، ثم تجدد مثلها فرفضت الأخرى لحنفى فإنه يحكم بصحته . وكل منهما ارفع فيها الخلاف لم يجز لأحد نقضه . وقلنا : « ولا يتعدى لمائل » إلخ : أى ولو في الذات المحكوم فيها أولاً ؛ كما إذا فسخ نكاح من زوجت نفسها لكونه يرى ذلك . ثم زوجت نفسها بعد الفسخ لنفس ذلك الزوج بلا ولي ؛ فإنه معرض للاجتهاد منه أو من غيره ، فله تصحيح الثاني إن تغير اجتهاده ، ولغيره - كالحنفى - الحكم بتصحيحه ويرفع الخلاف أيضاً .

(وكان حكمه في نازلة بمجرد الفسخ) : دون التأييد . وإن كان يرى حين حكمه بمجرد الفسخ تأييد التحريم (كفسخ) لنكاح (برضع) طفل (كبير) أى بسببه والكبير : من زاد عمره على عامين وشهرين ؛ فلو تزوج بنت من أوصته كبيراً ،

قوله : [فالاجتهاد منه] : أى مثل واقعة عمر في الحماوية .

قوله : [من راجح قول مقلده] : أى ما لم يكن من أهل الترجيح وظاهر له أرجحية غير ما حكم به أولاً فيحكم ثانياً بغير ما حكم به أولاً .

قوله : [ثم تجدد مثلها] : أى ولو في عين تلك المرأة كما يأتي في الشارح .

قوله : [ثم زوجت نفسها] : أى جددت عقداً آخر .

قوله : [وكان حكمه] : قدر الواو لأجل المثال الذى قننه في قوله كما لو حكم مالكي إلخ فزجه مع المتن وجعل مثاله معطوفاً عليه وإلا فالمنصف في حد ذاته غير محتاج لتقدير الواو ، وهذه الأمثلة للمتجدد المعرض للاجتهاد .

قوله : [وإن كان يرى] إلخ : أى لكن لم يقصد بعد بالحكم عند الفسخ التأييد وإلا فليس لغيره حكم بالتجليل في المستقبل .

قوله : [فلو تزوج بنت من أوصته كبيراً] : لا مفهوم بالتزوج ببنتها بل كذلك الزوج بها لأن من يرى التحريم في الزوج ببنتها يقول إنها أخته وفي

فرفع لمن يرى التحريم بوضع الكبير ففسخه ، ثم تزوجها ثانياً ، كان النكاح الثاني ماثلاً لا يتعدى له الحكم الأول وصار هذا معرضاً للاجتهاد ، فلننحكم بفساده إن تغير اجتهاده أو لغيره الحكم بصحته .

(أو) فسخ بسبب (عقْد نكاحٍ بعيلة) : أى فى عدة وإن كان يرى هو تأييد التحريم حين فسخه ، فإذا عقد عليها ثانياً بعد الفسخ (فهي) : أى المنكحة ثانياً المفسوخ نكاحها أولاً فى المسألتين (كغيرها) ممن لم يتقدم عليها فسخ (فى المستقبل) : فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ نكاحه ويحكم بصحته إذا تغير اجتهاده .

• (ولا يستندُ) الحاكم فى حكمه (لعلمه) : بل لابد من بينة أو إقرار (إلا فى العدالة) : كشاهد علم القاضى بعدايته فيستند لعلمه (والجرح) بفتح الجيم : فيستند لعلمه (كالشهرة بملك) أى بالعدالة والجرح فيستند لها ، إلا أن يعلم القاضى منه خلاف ما اشتهر . شهد المرنى عند القاضى بكار فقال

التزوج بها يقول إنها أمه .

قوله : [فى المسألتين] : هكذا قال الشارح تبعاً لأصوله قال ابن عرفة هذا هو صواب فى مسألة العدة لا فى مسألة رضاع الكبير فإن الحكم بالفسخ فى رضاع الكبير يمنع من تجديد الاجتهاد فيها ؛ لأن مستنده فيها أن وضع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون إلا مؤيداً . بخلاف فسخ النكاح فى العدة فإن مستنده تحريم النكاح فيها . وقد وقع الخلاف فى كونه مؤيداً أولاً انتهى .

قوله : [ولا يستند الحاكم فى حكمه لعلمه] : أى ولو مجتهداً ولو كان من أهل الكشف ، ومن الضلال البين الاعتماد فى التهم على ضرب المندل ونحوه .

قوله : [إلا أن يعلم القاضى منه خلاف ما اشتهر] إلخ : حاصل التحرير فى هذه المسألة أن القاضى إذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تركية ما لم يجرحه أحد وإلا فلا يعتمد على علمه لأن غيره علم ما لم يعلمه وإذا علم جرحه شاهد فلا يقبله ولو عدله غيره ولو كان المعدل له كل الناس لأنه علم ما لم يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بجرخته وبين الشهادة بتعديله وإلا قدم المعدل له على ما يعلمه القاضى ، هذا هو الصواب كما فى (بن) .

له : من أنت ؟ فقال المزني : صاحب الشافعي . فقال القاضي : الاسم اسم عدل ، ومن يشهد أنك المزني ؟ فقال الحاضرون : هو المزني ، فحكم بشهادته . فقال المزني : سترني القاضي ستره الله تعالى .

(أو إقرار الخصم) المشهود عليه (بالعدالة) لمن شهد عليه فيحكم بها ، ولو علم القاضي خلافت ذلك ، لأن إقرار الخصم بعمالة الشاهد كالإقرار بالحق .

• (وقريب الغيبة) : كاليومين والثلاثة مع الأمن حكمه (كالحاضر) في سماع الدعوى عليه والبيئة ، ثم يرسل إليه بالأعدار فيها وأنه إما أن يقدم أو يوكل وكيلاً عنه في الدعوى . فإن لم يقدم ولا وكل عنه وكيلاً حكم عليه في كل شيء ويبيع عقاره في الدين ويعجزه إلا في دم وعق ونسب وطلاق وجبس على ما تقدم .

• (و) الغائب (البعيد جداً) كأفريقية من المدينة (يُقضى) عليه في كل شيء بعد سماع البيئة وتزكيتها (يمين القضاء) من المدعي : أن حقه هذا ثابت على المدعي عليه ، وأنه ما أبرأه به ولا وكل الغائب من يقضيه عنه ولا أحاله به على أحد في الكل ولا البعض .

قوله : [وقريب الغيبة] إلخ : اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب إذا كان غائباً عن محل ولايته إن كان متولناً بولايته أو له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم كما في (عب) .

قوله : [والثلاثة] : أي وما قاربها .

قوله : [ويعجزه] : أي يحكم عليه بعدم قبول حجته إذا قدم كما في المواق والتوضيح ، وأما قول الخرشي إنه باق على حجته إذا قلم فهو سهو منه كما في (بن) .

قوله : [إلا في دم] : هذا الاستثناء مشكل مع ما تقدم من أن هذه المستثنيات في تمييز الطالب لا المطلوب كما تقدم له في قوله فهذه المستثنيات إنما هي مفروضة في كلام الأئمة في الطالب ، وأما المطلوب فيعجزه فيها وفي غيرها كلها ذكره بعضهم .

ويعين القضاء واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب .

• (كالميت) يدعى عليه بشيء ، فلا بد من يعين القضاء بعد البيعة بالدين .

(واليتيم) يدعى عليه بشيء تحت يده ؛ فلا بد من يعين القضاء من المدعى بعد إقامة البيعة عليه أنه ملكه وأنه ما تصدق به عليه ولا وهبه ولا حبسه عليه .

(أو الفقراء) كذلك .

• ثم أشار للنية المتوسطة بقوله :

قوله : [ويعين القضاء واجبة] : أى سواء كانت بيعة المدعى تشهد بدين له فى ذمة الغائب من بيع أو قرض أو تشهد بأن الغائب أقر أن عنده لفلان كذا لأنه قد يقضيه بعد إقراره أو يبرئه أو يحيل شخصاً عليه، هذا هو الحق كما فى (بن) خلافاً (لعب) حيث قال بعدم الاحتياج ليعين القضاء فى الصورة الثانية .
قوله : [للمذهب] : ومقابله أنها استظهار أى مقوية للحكم فلا يتقص الحكم بدونها على هذا .

قوله : [كالميت يدعى عليه بشيء] : أى كما إذا ادعى شخص على من مات أن له عنده كذا من بيع أو قرض ولم يقر ورثته به فلا يحكم القاضى لذلك الشخص المدعى بهذا الدين إلا إذا حلف يعين القضاء بعد إقامة البيعة فإن أقر ورثته الكبار قبل رفع المدعى للحاكم فلا يتوجه عليه يعين وأما إن أقروا بعد الرفع ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أو لا ؟ قولان لبعض الشيوخ أفاده محشئ الأصل .

قوله : [واليتيم] : مثله الصغير والسفيه .

قوله : [أنه ملكه] : أى باق على ملكه إلى الآن .

قوله : [أو الفقراء كذلك] : أى فإذا ادعى عليهم أن ما حبسه فلان عليهم لم يجز عنه حتى مات فلا بد من يعين القضاء بعد شهادة البيعة ، ومثل ذلك الدعى على بيت المال كما إذا ادعى إنسان أنه معدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذى مات ووضع ماله فى بيت المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يعين القضاء مع البيعة .

• (وَالْعَشْرَةُ) الأيام مع الأمن (وَالْيَوْمَانِ مع الخوف) كذلك : أى يقضى عليه فيها مع بين القضاء (فى غير استحقاق العقار) من دين أو غيره .

وأما فى دعوى استحقاق عقار فلا يقضى به بل تؤخر الدعوى حتى يقدم لقوة المشاحة فى العقار ، بخلاف بعيد الغيبة جداً فإن فى الصبر لقلوبه شدة ضرر على المدعى .

(وَسَمَّى الْقَاضَى لَهُ) : أى للغائب البعيد أو المتوسط (الشهود إذا قَدِمَ) من غيبته . وكذا من عدل لم إن احتاجوا للتعليل .

(وَالَا) بسم له الشهود ولم يحلف المدعى بين القضاء (نَقِضَ) حكمه : قال بعضهم : ما لم يشتهر القاضى بالعدالة وإلا فلا ينقض .
واعلم أن متوسط الغيبة كبعيدها حتى عقاره للذين أو نفقة إلا فى دعوى استحقاق العقار فيفترقان .

ولا ذكر الحكم على الغائب ذكر الحكم بالغائب بقوله :

(وَحَكَمَ) الحاكم (بغائب) : أى بشئ غائب عن بلد الحكم ولو كان

قوله : [والعشرة الأيام مع الأمن] : أى وما قاربها ، فما قارب كلاً من الغيبات الثلاث يعطى حكمه ، فالأربعة أيام تلحق بالقرينة والثمانية والتسعة تلحق بالمتوسطة ، والخمسة والستة تلحق بالأحوط أفاده فى الحاشية .

قوله : [لقوة المشاحة فى العقار] : أى تشاحح النفوس بسببه وحصول الضغائن والحقد والتزاع عند أخذه فتؤخر الدعوى ليكون حضوره أقطع للتزاع .

قوله : [نقض حكمه] : هذا يفيد أن تسمية الشهود شرط لصحة الحكم على الغائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحبة .

قوله : [قال بعضهم] : أى كما يفيد كلام الجزيرى وابن فرحون كما فى (بن) .

قوله : [وحكم الحاكم بغائب] إلخ : حاصله أن المدعى به إذا كان غائباً عن بلد الحكم وهو مما يتميز بالصفة فى غيبته كالعقار والعييد واللواجب والنياب فإنّه لا يتوقف الحكم على حضوره ، بل يتميزه البيئة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور ، فإذا ادعى زيد على عمرو وهما برشيد مثلاً أن له عنده

في غير محل ولايته (يَتَمَيَّزُ) : نعمت ا : وغالب : أى : إذا كان الغالب يتميز (بالصفة) من حيوان ؛ كعبد وغيره ككوب (ولو عقاراً) من سائر المقومات . ولا يطلب حضوره ، فلو كان لا يتميز بالصفة كقطن وحرير ، فإن شهدت البيعة بقيمته — سواء كان من المقومات أو المثليات — حكم به أيضاً ، وإلا فلا . وإما اعتبرت القيمة في المثل للجهل بصفته .

واحترز بالغائب من الحاضر في البلد ، فلا بد من إحضاره مجلس الحكم بتميزه بالصفة أم لا ، إلا أن يعسر إحضاره فلا بد من بيعة الحياة . وإذا كان له الحكم بالغائب — ولو عقاراً — (فالدَّعْوَى حيث المدعى عليه على الأرجح) فلا عبء بقوله : حتى تحضر محل المدعى به ، فلطالب إقامة الدعوى على خصمه حيث وجده . وقيل : محل الدعوى حيث المدعى به فيجب المدعى عليه إذا طلب الدعوى فيه . والخلاف في العقار وغيره من المعينات . وأما الدين فحيث المدعى عليه اتفاقاً . والخلاف فيها إذا كان المدعى عليه متوطناً بغير ولاية القاضي فدخل بلد القاضي فتعلق به خصمه . وأما قاضى بلده فيحكم

كتاباً مثلاً بالجامع الأزهر وشهدت البيعة أن الكتاب القلافي الذى صفته كذا ملك لذلك المدعى ، فإن القاضي يحكم له به كما يحكم بالدين المتميز بالصفة ، وإن كان تمييزه نوعياً لا شخصياً كما إذا شهدت البيعة أن له عنده في ذمته من المحاييب أو الريالات كذا أو أن له عنده إردب قمح سمراء أو محمولة قدرها كذا فإنه يحكم له بذلك .

قوله : [حكم به أيضاً] : أى بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ، ولو قال حكم بها أيضاً كان أولى .

قوله : [فلا بد من إحضاره مجلس الحكم] : هكذا قال الشارح تبعاً للخرشي قال في الحاشية ليس بشرط ، والمناسب أن لو قال فلا بد من الشهادة على عينه كما أفاده بعض من حقق .

قوله : [فلا بد من بيعة الحياة] : انظر ما معنى هذه العبارة .

قوله : [على الأرجح] : أى وبه العمل وهو قول مطرف وأصبح وسحنون .

قوله : [من المعينات] : أى ولو مثليات .

عليه وهو غائب إذا كانت الغيبة بعيدة جداً ولو في استحقاق العقار أو متوسطة في غير استحقاق العقار، والقريب كالحاضر وقد تقدم الكلام على ذلك . وأما متوطن ببلد القاضى ادعى عليه بغائب فهو داخل تحت قولنا : « وحكم بغائب يتميز بالصفة » .
(ويمكن مدّ عٍ لغائبٍ بلا توكيلٍ) له من الغائب بل حصة لله (إن خيف ضياعُ المالِ) : أى مال الغائب ، بأن كان من له المال غائباً فخاف حاضراً أن يضيع ماله فرفع الحاضر الأمر للقاضى وادعى عن الغائب حصة لحفظ مال الغائب فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم . وقال ابن الماجشني : لا يمكن .
(ولا حُكِّمَ له) : أى للقاضى (بغير ولايته) : بل هو كآحاد الناس والله أعلم .

قوله : [حصة] : بكسر الحاء وسكون السين على وزن قرية .

قوله : (فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم) إلخ : محل القولين إذا كان من يريد الدعوى لا حق له في ذلك المال ولا ضمان عليه فيه ، أما ماله فيه حق كروحية الغائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقاً ، وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كاستعير لما يغاب عليه ومرتبه كذلك وحصيل مدين أراد فراراً أو سقراً بعيداً فإنه يمكن من الدعوى اتفاقاً .

قوله : [بل هو كآحاد الناس] : أى قاضى رشيد لا حكم له بصوم مثلاً في إسكندرية كان في محل ولايته أو نازلاً بها ، فلو أرادت امرأة التزوج وليس لها ولي إلا القاضى فلا يزوجه إلا القاضى الذى هو بمحل ولايته ، مثلاً لو كانت امرأة بإسكندرية لا ولي لها إلا القاضى فلا يزوجه قاضى رشيد وإنما يزوجه قاضى إسكندرية ، وإن كان قاضى رشيد نازلاً بإسكندرية بل هو كرامة المسلمين وكل هذا مالم ترشح المرأة لولاية وتريد التزوج بها وإلا فالحق له، وقس على هذا . واعلم أن محل ولاية قاضى القاهرة جميع البلاد التى لم يكن لها قاض مستقل من السلطان فجميع البلاد التى تأخذ قضائها النيابة منه يقال لها محل ولايته .
• تنبيه : يجب للقاضى الخصم بخاتم أو رسول أو ورقة أو أمانة إن كان على مسافة القصر فأقل بمجرد الدعوى عليه ، فإن كان على أكثر من مسافة القصر والحال أنه بمحل ولايته وأراد جلبه فلا يلزمه الحضور لدعوى المدعى إلا بشاهد يشهد بالحق فيجلبه ولكن لا يجبره على ذلك وإنما يكتب له إما أن تحضر أو توكل أو ترضى خصمك فإن لم تفعل قضينا عليك .

باب

في الشهادة وما يتعلق بها من الأحكام

• وتطلق لغة على الإعلام وعلى الحضور ، نحو : شهد زيد مجلس القوم .
وعلى العلم نحو : « شهد الله أنه لا إله إلا هو »^(١) . وهي عرفاً : إخبار عدل

باب :

[في الشهادة] : أى في شروطها .

وقوله : [وما يتعلق بها من الأحكام] : أى المسائل .

قوله : [وتطلق لغة على الإعلام وعلى الحضور] : قال في التنبهات الشهادة معناها البيان وبه سمي الشاهد أى لأنه يبين الحكم والحق من الباطل ، وهو أحد معان تنزيه شاهدان وإليه أشار بعضهم في معنى قوله تعالى : « شهد الله أنه لا إله إلا هو »^(٢) أى بين : وقيل هي فيها بمعنى العلم انتهى .

قوله : [وهي عرفاً إخبار عدل] إلخ : تعرض لتعريفها اصطلاحاً للرد على ابن عبد السلام القائل لاحاجة لتعريف حقيقتها لأنها معلومة ، ورده ابن عرفة بقول القرافي أقمت ثمان سنين أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفضلاء عنه بتحقيق ماهية كل منهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورة والحرية فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصورها حتى طالعت شرح البراهين للمازري فوجدته حقق المسألة فقال : هما خبران غير أن « المخبر عنه إن كان عاماً لا يختص بمعين فالرواية كخبر : « إنما الأعمال بالنيات »^(٣) ، و : « الشفعة فيما ينقسم »

(١٤١) سورة آل عمران آية ١٨ .

(٢) « إنما الأعمال بالنيات » متفق عليه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قاله حل المنبر بالمدينة . وهو ليس متواتراً من البداية كما يظن ، إذ أنه ظر من أحاديث الآحاد حتى يجرى بن سيد الأنصاري ثم فشا بعده . قال في الفتح إنه آحاد من يجرى بن سيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن حلقمة ابن قاسم الشبي عن عمر بن الخطاب ، وذلك فيما ورد في أول بدء الرضى يسمي البخاري . وقد ورد يسمي أخرى كقوله : الأعمال بالنية أو بالنيات بدون « إنما » أورده البخاري في آخر كتاب الإيمان =

حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه . فقد لا تتوقف على تقلم دعوى ؛ كإعلام العلول برؤيتهم الشهر فيحكم بشئونها . ويترتب على حكمه أمور ؛ كجوب الصيام والوقوف بعرفة وتام علة أو كفارة أو تمام أجل للدين ونحو ذلك : وقيل : حكم الحاكم يتوقف على دعوى صحيحة . مرادهم في المعاملات والخصومات ؛

بخلاف قول العلول عند الحاكم لهذا على هذا كلما ألزم لمعين لا يتعداه فالشهادة ، ابن عرفة : حاصل ما قرره المازري أن الشهادة هي الخبر المتعلق بجزئى والرواية المتعلق بكلى وهو مردود بأن الرواية قد تتعلق بجزئى كخبر : « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبيشة »^(١) وخبر تميم الدارى في السفينة التي لعب بهم الموج فيها وذكر قصة الدجال إلى غيرها من أحاديث متعلقة بجزئى وكأية : (تَبَتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)^(٢) ونحوها كثير انتهى . إذا علمت ذلك فالخفى في الفرق ما قاله (بن) وهو أن الخبر إما أن يقصد أن يرتب عليه فصل قضاء وإبرام حكم أم لا ، فإن قصد به ذلك فهو الشهادة وإن لم يقصد به ذلك فلما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعى يشرعه أولاً فإن قصد به ذلك فهو الرواية وإلا فهو سائر أنواع الخبر انتهى . وتعريف شارحنا يفيد ذلك . وقوله : إخبار عدل : من إضافة المصدر لفاعله وحاكماً مفعوله . قوله : [حاكماً] : أى أو محكماً .

وقوله : [بما علم] : أى إخبار ناشئ عن علم لا عن ظن أو شك . وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد بخصوصه أو لا يشترط ؟ قولان أظهرهما عدم الاشتراط بل المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كلما أو سمعت كذا أو لهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة . قوله : [ولو بأمر عام] : رد بالمبالغة على المازري ومن وافقه حيث خصوها بالجزئى .

قوله : [كإعلام العلول برؤيتهم الشهر] : مثال للأمر العام .

قوله : [يتوقف على دعوى] : أى على تقلم دعوى .

قوله : [مرادهم في المعاملات] إلخ : أى من كل أمر لم يتمحض الحق

— يعنى بن سيد عن محمد بن إبراهيم بن طلحة بن وقاص عن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده .
لما فيه فقد اختلف عنه .

(١) « يخرب الكعبة ذو السويقتين » صحيح — رواه الشيخان البخارى ومسلم ، والسنن عن الزهلى .

(٢) سورة المسد آية ١ .

كاللبن والقلف والقتل والعنق والنسب ، وقد لا يتوقف ؛ كروية الهلال وشرب الخمر والزنا ، فإن البينة تكفى في ذلك وإن لم تتقدم دعوى من غيرها .
● وأشار بشرط الشهادة بقوله :

(شَرَطُ) صحة (الشَّهَادَةِ) عند الحاكم (المَدَّالَّةُ) : وهى الانصاف بما يأتى ذكره (والمَدَّالُ) هنا : (الحرُّ) ولو أنفى في بعض الأمور ؛ كالمال والولادة فلا تصح شهادة رقيق ولو ذكراً .

(المُسْلِمُ) : فلا تصح شهادة كافر ولو لكافر على كافر .
(البَالِغُ) : فلا تصح من صبي إلا إذا شهد الصبيان بعضهم على بعض في القتل بشرط تأتى .
(المَاقِلُ) : فلا تصح من محتو ومجنون لعدم ضبطه .

فيه لله ، وأما الأمور التى تمحض الحق فيها فه فلا تتوقف الشهادة فيها على تقدم دعوى ، كما أفاده بعد ، لأن الشهادة فيها حسبة فعليه أن يشهد وإن لم يستشهد .

قوله : [من غيرها] : أى من غير تلك البينة .

قوله : [بما يأتى ذكره] : أى وهى التى شرع فيها بقوله : والمدلل الحر إلخ ، ولو قال وهى الانصاف بما ذكره بقوله إلخ لكان أظهر .

قوله : [هنا] : يحترز به عن العلة عند المحدثين فإنه لا يشترط فيها الحرية .

وقوله : [الحر] : أى ولو عتيقاً لكن إن شهد لمحتقه فله شرط آخر وهو التبريز .

قوله : [فى بعض الأمور] : راجع للمبالغ عليه أى فالأئمة تعد من المدلول وتقبل شهادتها فى بعض الأمور التى مثل لها .

قوله : [والولادة] : أى ويحوى من كل مالا يظهر للرجال .

قوله : [فلا تصح شهادة رقيق] : أى من فيه شائبة رقى ولو قلت .

قوله : [ولو لكافر على كافر] : أى خلافاً لأبى حنيفة والشافعى حيث قال : يجوز شهادة الكافر على مثله .

قوله : [بشرط تأتى] : أى فى قوله ويجاز شهادة الصبيان بعضهم على بعض فى جرح وقتل فقط إلخ .

قوله : [العاقل] : أى حال التحمل والأداء معاً . يخالف الحرية والإسلام

(بلا فسقٍ) بجارحة ؛ فلا تصح من الزاني والشارب والسارق ونحوهم وكذا مجهول الحال .

(و) بلا (حَجَرٍ) عليه لسه فلا تصح من سفیه محجور عليه .

(و) بلا (بِدْعَةٍ) ولو تأول (كَفَدَرِيٍّ) وخارجي .

(ذو المروءة) وهي : كمال النفس بصونها عما يوجب ذمها عرفاً ولو مباحاً في ظاهر الحال ؛ كأكل بسوق لغير أهله ، ولذا قال :

(بِتَرْكِ) أى بسبب ترك شيء (غير لائقٍ من لَعِبٍ بِكِحَمَامٍ)

والبلوغ فتشترط حال الأداء لاحال التحمل .

قوله : [وكذا مجهول الحال] : إنما خرج مجهول الحال بقوله بلا فسق ؛ لأن الأصل في الناس الجرحه فيستصحب الأصل إلا للليل يثبت الضد .

قوله : [فلا تصح من سفیه محجور عليه] : أى لأنه مخلوع . ومفهوم قوله : محجور عليه أن شهادة السفیه غير المحجور عليه صحيحة .

قوله : [كقندري وخارجي] : القندري هو القائل بأن الأسباب تؤثر بقوة أودعها الله فيها وهو عاص وفي كفره قولان والمعتمد علمه ، والخارجي هو الذي يكتفر بالذنب ولا فرق بين كونه متعمداً للبدعة أو متأولاً لأنه لا يعلم بالتأويل وهو فاسق ، وفي كفره قولان أيضاً والمعتمد علمه .

قوله : [ذو المروءة] : هو بضم الميم وفتحها مع الهزنة وبغيرها مع تشديد الواو . ففيها أربع لغات وإنما اشترطت المروءة في العلالة لأن من تخلق بما لا يليق وإن لم يكن حراماً جره ذلك لعدم المحافظة على دينه وإتباع الشهوات .

واعلم أنه إذا تعذر وجود العليل الموصوف بتلك الأوصاف كما في زماننا هذا اكتفى بالحر المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذي لا يعرف عليه فسق ، وقيل يؤثر بزيادة العدد .

قوله : [لغير أهله] : الضمير عائد على السوق أى فأهل السوق الجالسون فيه لا يخل بمروءتهم الأكل فيه للضرورة .

قوله : [من لعب بكحمام] : أى وإن لم يكن محرماً كاللعب به على وجه المسابقة لأنه يخل بالمروءة وقد روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة : أن رسول

بتخفيف المم : هو الطير المعروف ، وأدخلك الكافُ غيره من الحيوان الذي يلعب به طيراً أو غيره : كالصافير وتيوس الغم .

(وَشَطْرَنْجٍ) ^(١) والشطرنج بالشين المعجمة وبالمهملة مكسورة ومفتوحة وقيل الفتح من لحن العوام وسيجة وطاب وترد ومنقلة بلا قمار ، وإلا فهو من الكبائر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ، وهو داخل في الفسق .
(و) بترك (مما ع غنم) متكرر إذا لم يكن بقبيح القول أو بألة ، وإلا حرم ، ولو في عرس وكان من الفسق .

الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال : وشيطان يتبع شيطانه ^(٢) .
قوله : [وتيوس الغم] : أى لأنه ورد في الحديث النهي عن التحريش بين البهائم كتسليط الكباش بعضها على بعض ونحو ذلك .

قوله : [وشطرنج] : في (بن) قال ابن غازي قال أبو عبد الله بن هشام اللخمي في لحن العامة يقولون شطرنج بفتح الشين ، وحكى ابن جني أن الصواب كسرهما على بناء جردحل وذكر قيل ذلك أنه يقال بالشين وبالسین لأنه إما مشتق من المشاطرة أو التسطير انتهى . وفي المجموع نقلاً عن (ح) أنه معرب شرك ومعه ستة ألوان : الشاة والفرز والليل والفرس والرخ والليلق ، فعل هذا لا يقال مشتق من المشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالإهمال على ما في (بن) انتهى ، والمذهب أن لعبه حرام وقيل مكروه ، وفي (ح) قول يجوز لعبه في الخلوة مع نظيره لامع الأوباش ، وعلى كل من القول بالحرم والكراهة ترد الشهادة بلعبه لكن عند الإدانة لقول ابن رشد لاختلاف بين مالك وأصحابه أن الإدمان على اللعب بها جرمة وإنما اشترط الإدمان في الشطرنج دون ما عداه من الرد والطاب والمنقلة لاختلاف الناس في إباحته . بخلاف غيره فجرمة مطلقاً .

قوله : [بلا قمار] : أى بلا أخذ مال في لعبه .

قوله : [أو بألة] : أى كعمود وقانون .

قوله : [وإلا حرم] : أى بأن تخلف شرط من هذين الشرطين كان حراماً

(١) غبطناها بالفتح لأنه المشهور الآن .

(٢) قال في الجامع الصغير صحيح ، عن أبي هريرة عند أبي داود وابن ماجه ، عن عائشة وأُسَ وثمان عند ابن ماجه .

(و) بترك (سفاهة) من القول ، كالفزل الخارج عن عرف أهل الكمال من المحبون والدعاة .

(و) بترك (صغيرة خيسة) : كتطيف بحبة وسرقة لقمة ونحوها ، إذ فاعل ذلك لامرودة عنده ، وما يدخل بها : الرقص والصفق بالأكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب . إلا ما استثناه الشارع كالمسابقة ، واللعب مع الزوجة والطفل الصغير إذا لم يكثر ، والكلام في اللعب بما ذكر ، إنما هو إذا أدمن ذلك . قال الأبهري في الفرق بين الإدمان وعلمه : إن الإنسان لا يسلم من يسير اللهو فالعدل المذكور تقبل شهادته .

(وإن) كان (أعمى في القول) وقال أبو حنيفة والشافعي : لا تقبل فيه . ومثل القول غيره مما عدا المبصرات ، كالمشمومات والملموسات . وإنما بالغ

ولو في الأعراس ، وهل ترد به الشهادة ولو فعله مرة في السنة ؟ وهو ما للتأني أولابد من التكرار في السنة وهو ما يفيد المواق وتقدم هذا البحث في الوليمة مستوفى . قوله : [كالفزل الخارج عن عرف أهل الكمال] : أى كما إذا كان يضحك القوم بالأكاذيب لما في الحديث : « ويل للذى يحدث فيكذب ليضحك به القوم ويل له ويل له » .

قوله : [من المحبون والدعاة] : بيان لمعنى الفزل فن ذلك النطق بألفاظ الخفا في المجالس .

قوله : [كتطيف بحبة] : ظاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان المسروق منه فقيراً وقيد بعضهم ذلك بأن لم يكن المسروق منه فقيراً وإلا كان كبيرة .

قوله : [فالعدل المذكور] : دخول على كلام المصنف .

قوله : [في القول] : أى تقبل شهادته في الأقوال مطلقاً سواء تحملها قبل النسي أم لا لضبطه الأقوال بسمعه .

قوله : [وقال أبو حنيفة والشافعي] إلخ : لكن عند الحنفية لا تقبل مطلقاً ولو تحملها قبل العمى وعند الشافعي ما لم يتحملها قبل العمى وإلا قبلت .

قوله : [مما عدا المبصرات] : أى الأمور التي تتوقف على البصر كالأفعال والألوان فلا تجوز شهادته فيها مطلقاً علمها قبل العمى أم لا ، وفي الإرشاد تجوز

على القول لأنه محل الخلاف وغيرها محل اتفاق . وكلما قوله :
 (أو) كان (أَصَمَّ في الفِعْلِ) : كالضرب والأكل والأخذ والإعطاء
 واحتراز بذلك عن المسموعات لا عن المشمومات والملموسات والمطعموات فإنها
 اتفاق . وأما الأعمى الأصم فلا تجوز شهادته في شيء ولا معاملته كالحجّين ،
 وإنما يولى عليهما من يتولى أمرهما بالمصلحة .
 • (وَشَرَطُهُ) : أي العدل ؛ أي شرط قبول شهادته (أن يكون فطناً)
 لا مغفلاً (جَازِماً) في شهادته (بما أدّى) لاشاكاً أو ظاناً (غير مُتَّهِمٍ
 فيها) : أي في شهادته (بوجّه) من الرجوع الآتية ؛ إذا علمت ذلك :
 • (فلا شهادة) تقبل (لَمُتَّعِلٍ) تلتبس عليه الأمور العادية (إلا) فيما

شهادته على الفعل إن علمه قبل العمى أو بئس كما في الزنا واقتصر على هذا في المجموع .
 قوله : [وغيرها] : المناسب غيره لأن الضمير عائد على القول أي محل الخلاف
 بين مالك وغيره الأقوال ، وأما الملموسات والمطعموات والمشمومات فهي محل اتفاق
 بين مالك وغيره في القبول .

قوله : [أو كان أصم في الفعل] : أي وهو بصير لأن الأصم البصير يضبط
 الأفعال ببصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معلوم فلا تقبل شهادته
 في الأقوال ما لم يكن معها قبل الصمم وإلا جازت ، قال ابن شعبان ويجوز شهادة
 الأخرس ويؤيدها بإشارة مفهومة أو كتابة .

قوله : [فإنها اتفاق] : أي بين مالك وغيره كما تقدم للتنبيه عليه قبل .
 قوله : [وإنما يولى عليهما] : هكذا بالثنية في نسخة المؤلف ، والضمير
 عائد على الأعمى الأصم والحجّين ، والمناسب أن يقول بعد ذلك أمرهما أو يفرد الضمير
 في عليه ويكون عائد على الأعمى الأصم فقط ، والحجّين تقدم حكمه في باب
 الحجر قال (بن) : قال (عب) في الأعمى الأصم : لا يتزوج إلخ يعني والله أعلم
 لا يلى ذلك بنفسه وإلا فيجوز أن يأتي عليه من ينظر له بالأصلح له ، كما يقيم الحاكم
 على الحجّين والسفيه من ينظر لهما انتهى . وقد أفاد هنا شارحنا بالتنبيه .
 قوله : [لمُتَّعِلٍ] : هو من لا يستعمل القوة المنبهة مع وجودها فيه ، وأما
 البليد فهو خال منها بالمرّة فتراده بالمُتَّعِلِ ما يشمله بالأولى .

لا يكتسبُ) بفتح التحتية وكسر الباء الوحلة ، وماضيه بفتحها : أى يختلط
ومنه قوله تعالى : [وللبسنا عليهم ما يكتسبون] (١) . وأما لبس الثوب فبالعكس .
إلا فى الأمور الواضحة التى لا لبس فيها ، فإنها تقبل شهادته .

(ولا) شهادة (لثأكدُ القرب) لانتهاه بجر النفع لقريبه (كوالد)
لولده (وإن عكلاً) : (كأبجد وأبيه ووكند) لوالده (وإن سفلً)
كابن الابن أو البنت (وزوجيهما) : أى الولد والولد ، فلا يشهد الولد
لزوجة ابنه ، ولا لزوجة بنته ، ولا الولد لزوجة أبيه وزوج أمه ، فأولى أن لا يشهد لزوجته .
(بخلاف) شهادة (أخر) لأخيه (أو سولى) لعتيقه (و) صديق (ملاطف)
فتجوز (إن برز) الشاهد منهم فى العدة ، بأن فاق أقرانه فيها واشتهر بها .
(ولم يكن) الشاهد (فى عياله) : أى عيال المشهود له ، وإلا لم يجوز ولو برز .

قوله : [وماضيه بفتحها] : أى فهو من باب ضرب .

قوله : [فبالعكس] : أى فهو من باب علم وتعب .

قوله : [أى إلا فى الأمور الواضحة] : هذا إيضاح لقول المتن إلا فيما لا لبس .

قوله : [وصديق ملاطف] : قال (ح) : الملاطف هو المختص بالرجل

الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ، ومعنى اللطف الإحسان والبر
والتكرمة قال فى التنبيهات وقال ابن فرحون الملاطف هو الذى قيل فيه :

إن أحاك الحق من كان معك ومن يضر نفسه لينفك

ومن إذا ريب الزمان صدّك شئت فيك نفسه ليجمعك

وهذا الذى قاله بعيد قل أن يوجد أحد بهذه الصفات فالأولى تفسيره بما فى

التنبيهات انتهى (بن) .

قوله : [إن برز] : فى (بن) الصواب إن برز بفتح الباء وتشديد الراء
فعل لازم مبنى للفاعل واسم الفاعل منه مبرز بكسر الراء المشددة أى ظاهر العدة ،
وفى القاموس برز ككرم ، وبرز تبرزاً : فاق أصحابه فضلاً وشجاعة ، وبرز
الفرس على الخيل سبقها انتهى . فقد علمت أنه يستعمل مشدداً وخففاً على
وزن فعل المضموم العين وليست هناك لغة بفتح الفاء والعين مع التخفيف .

قوله : [ولم يكن الشاهد فى عياله] : بقى شرط وهو أن تكون الشهادة بغير

(كأجير) فتجوز شهادته لمن استأجره إن برز ولم يكن في عياله .
 (وشريك) تجوز شهادته لشريكه (في غيرها) : أى في غير مال الشركة
 إن برز، ولم يكن في عياله، لا في مال الشركة ولو برز . وقيلها للمصنف تبعاً
 للمدونة بشركة المفاوضة ، فظاهره أن شركة العنان لا يشترط فيها التبريز .
 وقال بعضهم : الشركة مطلقاً يشترط فيها التبريز فلذا أطلقنا .
 (وزائد) في شهادته على ما شهد به بأن شهد أولاً بعشرة ثم قال :
 بل هو أحد عشر فتقبل إن برز (ومتقصص) عنها بعد أن أداها فتقبل إن برز .
 وأما لو شهد ابتداءً بأزيد مما ادعاه المدعى أو بأنقص فتقبل مطلقاً ولو لم يبرز،
 وإن كان المدعى لا يقضى له بالزائد لعدم ادعائه له .

(وفاكير) لما شهد به (بعد شكك) بأن قال أولاً : لا أدرى أو لا علم
 عندي ، ثم قال : تذكرت ، فتقبل إن برز (أو) تذكر بعد (نسيان)
 فتقبل إن برز . وأما الزائد أو المنقص المتقدم فجزم بما شهد ثم تذكر فزاد أو نقص .
 (وبخلافهما) : أى الشهادة من ولد (لأحد أبويه) على الآخر فتقبل .
 (أو) من ولد لأحد (ولديه) على الآخر فتقبل لعدم التهمة (إن لم يظهر

جرح عمد فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور ؛ لأن الحمية تأخذ في القصاص ،
 وإنما يشهد في الأموال أو في الجراح التي فيها مال كما في الخرش .

قوله : [وقال بعضهم الشركة مطلقاً] : إلخ : مراده به الأجهوري ورده
 (بن) تبعاً لربما حاصله أن الأقسام ثلاثة مردودة مطلقاً مبرراً أو غير مبرر في شهادة
 الشريك لشريكه فيما فيه الشركة كان معيناً أو غيره لأنها تجزئ نفعاً لنفسه .
 ومقبولة بشرط التبريز اتفاقاً وهي شهادة شريك المفاوضة في غير ما فيه الشركة ،
 ومقبولة مطلقاً مبرراً أو غير مبرر على المعتمد في شهادة شريك غير المفاوضة
 في غير ما فيه الشركة .

قوله : [وإن كان المدعى لا يقضى له بالزائد] : أى وكلنا في شهادته
 بأنقص في دعوى المدعى فلا يقضى للمدعى بالزائد إلا بشهود آخر هلما .

قوله : [وأما الزائد] : جواب عن سؤال وارد على المصنف .

قوله : [فتقبل] : أى ولا يشترط فيها التبريز على المعتمد .

مَيْلٌ) من الولد أو الولد لمن شهد له، فإن ظهر ميل لمن شهد له لم تقبل شهادته .
(ولا) شهادة (لعلو على عدوه في) أمر (دُئِيَتِي) متعلق بملو
أى عداوة دنيوية ولو كانت من مسلم على كافر ، احترازا من الأخروية ،
كشهادة مسلم على كافر ليس بينهما عداوة دنيوية فتجوز .

(أو) شهادة علو لرجل (على ابنه) : أى ابن العلو فلا تقبل .

• (ولا) شهادة لشاهد (إن حَرَصَ بِشهادته) : أى إن كان فيها حرص
(على إزالة نقص) : يعنى إن اتهم على الحرص لقبول شهادته عند إزالة
نقص (فيما رُدَّ فيه) أولا ، بأن أدى سابقا شهادة فردت (لفسق) ، أو صبا ،
أورق (فلما زال المانع) — بأن تاب الفاسق أو بلغ المصبي أو عفى الرقيق —
أذاها ، فلا تقبل لاتهامه على الحرص على قبيلها عند زوال المانع ، لأن الطبع
قد جبل على دفع المرة التى حصلت بالرد أولا . ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال
المانع فأذاها ، قبلت لعدم الحرص ، وكذا إن ردت المانع فأضى عند زواله شهادة
بحق آخر فإنه يقبل .

(أو) حرص (على التماسي) : أى مشاركة غيره في المرة القائمة به ليهين
عليه مصيبتها ، لأن المصيبة إذا عمت هانت ، وإذا خصت هالت : (كشهادة

قوله : [فإن ظهر ميل إلخ : أى كشهادة الأب لولده البار على العاق أو
الصغير على الكبير أو السفه على الرشيد ويجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق
أمه إن كانت منكرة للطلاق . واختلف إن كانت هي القائمة بذلك فمنعها أشهب
وأجازها ابن القاسم، وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز إن كانت أمه في عصمة
أبيه أو مطلقة ويرجو رجوعها لأبيه ، ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولد
ولده لم تجز قولاً واحداً ، وبالعكس جاز قولاً واحداً كما ذكره عشى الأصل نقلاً
عن الأجهوري .

قوله : [لعلو على عدوه] : أى ولو كان مبرزاً في العدالة .

قوله : [إذا عمت هانت] : إنما هانت بالعموم للذكر مصيبة غيره فيتسلى
عن مصيبتها . بخلاف ما إذا خصت فلم يجد مصيبة غيرها نظيرتها لغيره
يتسلى بها فتعظم عليه مصيبته .

ولد الزنا فيه) : أى فى الزنا أو شهادة (مَن حُدَّ) لسكر أو قلف أو زنا (فِيَا) : أى فى مثل ما (حُدَّ فِيهِ) بخصوصه ، فلا تقبل للتأمى . ومثل الحد : التعزير ، فلا يشهد فى مثل ما عزر فيه ، وأما فى غيره فتصح .
(أو حَرَّصَ عَلَى الْقَبُولِ ؛ كَانَ شَهِيدَ وَحْدَكَ) على صحة شهادته أو على ثبوت الحق . لكن قال ابن عبد السلام : ينبغي أن يعلم العوام فى ذلك .
(أو) حرص (على الأداء) : كأن رَفَعَ شهادته للحاكم قبل الطلب (فى محضِ حَقِّ الْآدَمَى) وهو ماله إسقاطه كالدَّين والقصاص .
(أما فى حقِّ الله) : وهو ما ليس للمكلف إسقاطه (فَتَجِبُ الْمُبَادَرَةُ)

قوله : [من حد] : أى بالفعل احترازاً عما إذا عفى عنه وشهد فى مثله إن كان قتلًا فيقبل كما فى المدونة، لأن كان قتلًا فلا يشهد فى مثله كما فى الواضحة عن الآخرين ، وانظر لوجلد البكر فى الزنا هل له الشهادة بالواط لاختلافهما فى الحد أولاً نظراً لدخوله فى الزنا ؟ والظاهر الثانى كما فى الحاشية .

قوله : [كأن شهد وحلف] : قال فى التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أداها وذلك قاذح فيها لأن اليمين دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذها (١ هـ) .

● تنبيه : قال ابن فرحون للقاضى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه ، أى لقاعدة : تحدث للناس أقضية بقدر ما أحلثوه من الفجور ، وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنته مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة كلها أفاده فى الحاشية .

قوله : [لكن قال ابن عبد السلام] : أى وسلم له المتأخرين .

قوله : [كأن رفع شهادته للحاكم قبل الطلب] إلخ : حاصله أن رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز وبطلان لشهادته نعم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عينياً إن توقف الحق على شهادته وكفاً إن لم يتوقف .

قوله : [وهو ماله إسقاطه] : أى وليس المراد بمحض حق الآدمى ما لاحت فيه لله كما هو المتبادر إذ ما من حق لآدمى إلا لله فيه حق .

بالرفع للحاكم (بالإمكان) : أى بقدره ، وذلك (إن استُدِّيم التحريم) عند
عدم الرفع :

(كحتق) لريق مع كون السيد يتصرف فيه تصرف المالك من استخدام ،
وبيع ووطء ونحو ذلك .

(وطلاق) لزوجة مع كون المطلق لم ينكف عنها فتجب المبادرة بالرفع .

(ووقف) على معين أو غيره - ولا سيما إذا كان مسجداً أو رباطاً أو مدرسة
وواضع اليد عليه يتصرف فيه تصرف المالك ، فتجب المبادرة بالرفع لرده إلى أصله .

قوله : [بالإمكان] : أى فإن أخر الرفع زيادة على القدر الذى يمكن فيه
الرفع كان جرحه فى شهادته وبهذا القسم والذى قبله اندفع التعارض بين قوله صلى
الله عليه وسلم فى معرض الذم : «م يَكُون قوم يشهدون ولا يستشهدون»^(١) وقوله
عليه الصلاة والسلام : «تبادر شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادته» وبين قوله
عليه الصلاة والسلام فى معرض المدح : «ألا أخبركم بخير الشهداء الذى يأتي
بشهادته قبل أن يسألها»^(٢) فحمل الأول على الأول والثانى على الثانى (أ هـ بن) .

قوله : [إن استُدِّيم التحريم] : الكلام على حلف مضاف أى إن استُدِّيم ارتكاب
التحريم وإلا فكل محرم مستدام التحريم .

قوله : [ووقف على معين أو غيره] إلخ : حاصل ما فى المسألة أن الوقف
إما على معين أو غيره وفى كل الواضع يده عليه المتصرف فيه إما الواقف أو غيره ،

(١) فيها روى فى معرض الذم : عن عمران بن حصين عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « غير
أمتى قرى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » . قال عمران : فلا أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ،
ثم قال : « ثم إن من بهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويضوئون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر
فيهم السن » قال الشوكاني : متفق عليه .

ومن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غير أمتى القرن الذى يثبت فيه ثم
الذين يلونهم » والله أعلم ذكر الثالث أم لا . قال : « ثم يختلف يقوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » رواه
أحمد وسلم - صحيح .

(٢) فيها روى فى معرض المدح : عن زيد بن خالد الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « ألا أخبركم بخير الشهداء ؟ الذى يأتي بشهادته قبل أن يسألها » رواه أحمد وسلم وأبو داود
 وابن ماجة - صحيح . وفى لفظ : « الذين يبدون بشهادتهم من غير أن يسألوا عنها » رواه أحمد .

(وَرَضَاعٍ) : بين زوجين .

(وَالْأَ) يستلزم التحريم (خَيْرٌ) في الرفع وعلمه : (كَالزَّانَا) وشرب الخمر ، والترك أولى لما فيه من الستر المطلوب في غير المجاهر بالنسق وإلا فالرفع أولى .
(بِخْلَافٍ حِرْصٍ عَلَى تَحْمِيلِ) لشهادة ، فلا يقدح : (كَالْمُخْتَبِئِ) عن المشهود عليه ليشهد على إقراره إن أقرّ—وهو مقيد بأن لا يكون المقر مخدوعاً

فلأن كان على غير معين والواضح يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادأة بالرفع للقاضي، وإن كان الواضح يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمة في رفعهم؛ لأنه لا يقضى به عليه إذا لم يكن أخرجه من حوزة كما سبق، وإن كان الوقف على معين فلا يرفعون ، لأنه حتى لأدى إلا إذا طلبوا للشهادة كان الواضح يده عليه الواقف أو غيره ، فإذا علمت ذلك فالمناسب للشارح الاختصار على ما إذا كان الوقف على غير معين وواضح اليد المتصرف غير الواقف .

قوله : [وَالْأَ يستلزم التحريم] : أى بأن كان التحريم ينتقضى بالفراغ من متعلقه .
قوله : [كَالزَّانَا وشرب الخمر] : أى فحق الله فيهما النهي عنهما، فإذا رضى الشخص أو شرب الخمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ منهما .
قوله : [لما فيه من الستر المطلوب] : أى على جهة التنب لا على جهة الوجوب وإلا كان الترك واجباً وهذا قول لبعضهم ، وفي المواق أن ستر الإنسان على نفسه وعلى غيره واجب وحيث أنه فيكون ترك الرفع واجباً .
قوله : [وَالْأَفَارِغُ أُولَى] : أى لأجل أن يرتفع عن فسقه وكره مالك وغيره الستر عليه .

قوله : [بِخْلَافٍ حِرْصٍ عَلَى تَحْمِيلِ] : مخرج من قوله ولا إن حرص على إزالة نقص الخ .

قوله : [كَالْمُخْتَبِئِ] : أى فتقبل شهادته بناء على جواز تحمّل الشهادة على المقر من غير أن يقول اشهد علىّ به بشرط أن يستوجب كلامه ، وهذا هو الذى به العمل .

قوله : [مُخْدَعًا] : أى مغروراً بشئ على نظير الإقرار ، وقوله ، أو خائفاً أى كإقرار من في السجن الخائف من العذاب وفى الحقيقة المخدوع والخائف

أو خائفاً - وإلا فلا تقبل الشهادة عليه .

• (ولا إن استبعدت) الشهادة (كبدوى) يشهد في الحضر (لحضرى) على حضرى بلدين أو بيع أو شراء أو هبة أو نحو ذلك مما يستبعد حضور البدوى فيه دين الحضرى ، فلا تقبل (بخلاف إن سمعته) يقر بشئ لحضرى ، أو رآه يفعل بحضرى شيئاً من غصب أو ضرب أو إتلاف مال أو رآه يشرب الخمر أو نحو ذلك مما لا يقصد الإشهاد به عليه ، فيجوز وتقبل شهادته . كما يجوز فيما يقع بالبادية من ذلك كله على حضرى وبدوى . وأما شهادة حضرى على بدوى ففيها خلاف ، وبالجملة فمدار المنع على الاستبعاد عادة .

لا تقبل عليه شهادة مطلقاً ولو قال : اشهدوا على فهذا التقييد غير ضرورى . قوله : [ولا إن استبعدت] معطوف على قوله ولا إن حرص ، والسين والتاء للعد ، والنسبة نحو استحسن كذا أى عدده حسن ، ونسبته للحسن . وفاعل استبعد ضمير يعود على الشهادة بمعنى تحملها .

قوله : [كبدوى يشهد في الحضر] إلخ : إنما منعت لقوله عليه الصلاة والسلام : « لا يشهد بدوى على حضرى » وفى طريق أخرى : « على صاحب قرية »^(١) فجعل هذا النهى على ما فيه استبعاد بالوجه الذى ذكره الشارح ، والمعنى كما فى حاشية الأصل أنه إذا طلب من البدوى تحمل الشهادة فى الحضر لحضرى بلدين أو بيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الإشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة ، وكالوصية والعتق فلا تقبل منه إذا أداها ، وذلك لأن ترك إشهاد الحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه رية فللخصم التجريح فيهم حينئذ .

قوله : [فمدار المنع على الاستبعاد] : أى متى حصل الاستبعاد منع ولو من قرى قرى .

(١) « لا يجوز شهادة بدوى على صاحب قرية » عن أبى هريرة . رواه أبو داود وابن ماجه . قال فى النهاية : إنما كره شهادة البدوى لما فيه من الخفاء فى الدين والمبالغة بأحكام الشرع ولا تتم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها . قال الخطايب : يشبه أن يكون ذلك لما فهم من عدم العلم بالتيان الشهادة على وجهها . وقال ابن رسلان : وسملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو . قال الشوكانى وهذا حل مناسب لأن البدوى إذا كان معروف العدالة كان رد شهادته لملة كوله بقرى غير مناسب لقواعد الشريعة (من نيل الأوطار) .

(ولا شهادة لشاهد (إن جرّ بها) : أى بشهادته (نَشَعًا ؛ كشهادته بعثق مَنْ) أى عيّد (يُشَهَّمُ) الشاهد (في ولايته) : كأن يشهد أن أباه مثلاً قد أعتق عبده فلاناً وفي الورثة من لاحق له في الولاء، كالبينات والزوجات . ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال ، بأن يكون العبد — لومات الآن — ورثه الشاهد ، وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين ؛ كما لو شهد أن أخاه قد أعتق عبده ولأخ ابن ، فتقبل شهادته . كما تقبل إذا كان لا وارث معه أو معه وارث يشاركه في الولي لعدم التهمة .

(أو) شهادته (بمال المدينة) : أى لمن له عليه دين ؛ لأنه يتهم على أخذ ذلك المال في دينه الذي على المدين ، وقولنا : « بمال » شامل للدين والإرث والشيء المعين ؛ فهو أحسن من قوله : « بدين » . وخرج به شهادته له بقلف أو بموجب قصاص من جرح أو قتل ، فتقبل لعدم التهمة . ومن الشهادة

قوله : [ولا شهادة لشاهد] : لاناية الجنس وشهادة اسمها ولشاهد متعلق بمحذوف خبرها تقديره معتبرة أو مقبولة .

قوله : [في ولايته] : أى في أخذ ماله بالولاء .

قوله : [كالبينات والزوجات] : إنما لم يكن لمن حق لأن الولاء لا يرثه إلا الذكور .

قوله : [ورثه الشاهد] : أى لعدم وجود وارث من العصب لذلك العتيق .

قوله : [ولأخ ابن] : مثله لو كانت الشهادة على أبيه وكان للمعتق وارث من عصبته .

قوله : [يشاركه في الولي] : نسخة المؤلف هنا بالياء بعد اللام وحققها الألف بعد اللام لأن الولاء ممدود لا مقصور ، أى وقد استوى ثبوت عتقه وعلمه عند الشاهد وأما لو كان في ثبوت العتق مزية كما لو كان إن بقي رقعه صار له في العبد الربع مثلاً ، وإن ثبت عتقه كان له النصف في الولاء كما لو كانت الورثة أربع بنات وابنتين هو أحدهما فلا تقبل شهادته لحصول التهمة .

قوله : [أى لمن له عليه دين] : أى والحال أن الدين حال أو قريب من الحلول والمدين معسر ولا فلا تهمة .

قوله : [أو بموجب قصاص] : أى وأما بموجب دية فهو داخل في شهادته له بالمال .

الجارية نفعاً : شهادة المتفق عليه للمنفق ، بخلاف شهادة المتفق لمنفق عليه .
(ولا) شهادة لشاهد (إنْ دَقَّحَ بها) : أى بشهادته ضرراً (كشهادة بعض العاقلة بفسقِ شهيدِ القتلِ) خطأ ، لأنه دَقَّحَ بها الغرم في الدية عن نفسه ، إلا أن يكون عديماً لا يلزمه من الدية شيء فتجوز .

(أو) شهادة (مكدينِ مُعَسِّرٍ لربه) : أى لرب الدين بمال أو غيره ، فلا تقبل لانهامه على دفع ضرر مطالبة رب الدين له بدينه . ولذا لو ثبت عسره عند حاكم جازت لعدم المطالبة . كما تجوز من الملىء لقدرته على الوفاء .
(ولا) شهادة لشاهد (إنْ شَهِدَ) لشخص (باستحقاقٍ) لشيء

قوله : [بخلاف شهادة المتفق لمنفق عليه] : أى نفقة غير واجبة عليه أصالة . وأما من نفقته واجبة أصالة فقد مر أنها ممتنعة لأجل القرابة ، قال بعض المتأخرين ، إن كان المشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه ينبغي ألا تجوز شهادته له بمال ، لأنه وإن كانت نفقته لا تلزمه فإنه يلحقه بعدم نفقته عليه معرفة ، وإن كان المشهود له أجنبيّاً من الشاهد جازت شهادته له ، الصقلي : هذا استحسان إذ لا فرق بين الأجنبي والقريب في رواية ابن حبيب (١٠٠) كلها في (بن) .

واعلم أن مسألة المصنف تقيّد بما إذا لم يكن أتفق ليرجع وإلا كان داخلاً في قوله : أو بمال لمدينه وكما تقبل شهادته للمنفق عليه تقبل شهادته عليه بقتل أو زنا وهو محصن ، لضعف التهمة لكون النفقة عليه غير واجبة أصالة .

قوله : [إلا أن يكون عديماً] : هذا التقيّد لابن عبد السلام وجزم به في التوضيح وإطلاق الحرشي ضعيف كما أفاده (بن) .

قوله : [أو شهادة مدين معسر] : أى ولم يثبت عسره وإلا قبلت كما يأتي
قوله : [بمال أو غيره] : أى خلافاً لمن خصه بالمال فإنه ضعيف .
قوله : [كما تجوز من الملىء] : أى الذى لا يتضرر بالدفع .
والحاصل أن المراد بالمدين الذى لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه ، فإن كان ثابت العسر أو مليّاً لا يتضرر انقضت التهمة .

(وقال في شهادته باستحقاقه) : (أنا يَعتُ له) لاثهامه على رجوع المشتري عليه لو لم يشهد له ، فهو من أمثلة الدفع ، وقال بعضهم : علة المنع أنها شهادة على فعل النفس وهو ظاهر من العطف « ولا » . وإلا لقال : أو شهد إلخ . وعلى الأول ، لو قال : وأنا وجهته له ، أو تصلقت به عليه ، لقبيل لعلم رجوع المشتري . بخلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل النفس . قال المحشي : أصل المسألة لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء ، لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البيعة بملك البائع له ، فإذا قال : أنا بعته أو وجهته ، فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح ، وحيتئذ فلا فرق بين « بعته » أو « وجهته » — انظر ابن مرزوق وغيره (١) .

• (ولا) شهادة تقبيل (إن حُدَّتْ للشاهد (فَسَقَ بعد الإِسلام) عند الحاكم (وقبِلَ الحكمُ بها) لدلالته على أنه كان كامناً في نفسه ، فإن حدث

قوله : [لاثهامه على رجوع المشتري] : لهذا التعليل للأجهوري ومن تبعه .

قوله : [وقال بعضهم] : أي نقلا عن ابن أبي زيد .

قوله : [وهو ظاهر من العطف بلا] : أي فيقضى بأنه مبحث آخر .

قوله : [وعلى الأول] : أي التعليل الأول الذي هو للأجهوري .

قوله : [قال المحشي] : المراد به (بن) وما قاله عمل مأخذ التعليل الثاني .

قوله : [فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء] : أي فهي دعوى منه تحتاج

ليينة منه على إثبات ذلك الملك .

قوله : [إن حدث للشاهد فسق] : أي ثبت حدوث فسق ، وأما التهمة

بجودته فلا تضر .

قوله : [لدلالته على أنه كان كامناً] : لهذا التعليل قيده ابن الماجشون

بالفسق الذي يستتر به بين الناس كشرب خمر وزنا ، لانهو قتل وقذف ، واختاره

غير واحد من الشيوخ ، ولكن مذهب ابن القاسم الإطلاق ، وعلى كلام ابن القاسم

لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقرولان رأيتاه يطعها بعد الطلاق وكانت شهادتهما

باطلة ، لأن قولهما ذلك قذف لعدم تمام شهود الزنا ، وقد حكى (ح) خلافاً

بعد الحكم مضي ولا ينقض ، بخلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب خمرًا
مثلا قبل الأداء فينقض .

• (بخلاف حدوث عداوة) بعد الأداء ، فلا يضر إن تحقق حدوثها ،
والامتنع ؛ كما لو قال الشاهد للمشهود عليه بعد الأداء خاصا : تنهني
وتشبهني بالخاصين ؟ فإن ذلك يقتضي أن العداوة سابقة على الأداء كما نص عليه
الشيخ سابقًا .

(و) بخلاف (احتمال جرم) بعد الأداء فلا يضر ، كشهادته بطلاق
امرأة ثم تزويجها قبل الحكم ، أو شهد لها بحق على شخص ثم تزويجها .
(أو) (احتمال دفع) بعد الأداء وقبل الحكم ؛ كشهادته بفسق رجل ،
ثم شهد الرجل على آخر بأنه قتل نفسًا خطأ والشاهد عليه بالفسق من عاقلة
القاتل فلا تبطل شهادته بفسقه .

في حدهما نظراً لكونه قذفًا وعنده نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق
لم يكن المرى به وزناً .

قوله : [ولا امتنع] : الفاعل ضمير يعود على العداوة ، والمعنى ولا يتحقق
حدوث العداوة بل احتمال تقدمها على الأداء فإنها تمنع قبول الشهادة .

قوله : [خاصا] : أي لا شاكياً للناس ما فعل به كأن يقول لهم انظروا
ما فعل معي وما قال في حقّي فلا يقدح ذلك في شهادته ، وما ذكره الشارح من
هذا التقييد تبع فيه خليلاهو قول أصبغ ، ولابن الماجشون تبطل شهادته بهذا
القول من غير تفصيل بين كونه شاكياً أو خاصا وصوبه ابن رشد .

قوله : [كشهادته بطلاق امرأة] : إلخ : أي والحال أنه لم يثبت أنه خطبها
قبل زواج المشهود عليه بطلاقهما ولا ردت شهادته .

قوله : [قبل الحكم] : الصواب حذفه أو يؤخره بعد المثال الثاني ؛ لأنه
لا يتأتى زواجه لما قبل الحكم المذكور ؛ لأن الفرض أن الزوج المشهود عليه
يتاكر في الطلاق وهو مسترسل عليها .

قوله : [وقبل الحكم] : أي وأولى بعده .

قوله : [فلا تبطل شهادته بفسقه] : أي لبعده التهمة .

(و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين الأكثر بحق ولو بالمجلس ، فلا تضر ، إلا أن تظهر تهمة المكافأة .

(و) بخلاف شهادة (القافلة بعضهم لبعض في حِرَابَةٍ) على من حاربهم ، فلا تضر ، ولا يلتفت للعداوة الطارئة بينهم بالحاربة للضرورة ، وسواء شهد لصاحبه بمال أو نفس .

• (ولا) تقبل شهادة (إن شهد لنفسه بكثير) من المال عرفاً (وشهيدَ لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) : أى في وصية كان يقول : أشهد أنه أوصى لى بخمسين ديناراً ولزيد أو للفقراء بمثل ذلك أو أقل أو أكثر ، فلا تصح له ولا لغيره لتهمة جر النفع لنفسه .

(ولاً) بأن شهد لنفسه بقليل أى تافه ولغيره بقليل أو كثير (قُبيل) ما شهد به (لهما) معاً : أى لنفسه ولغيره فإن لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف الغير معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به

قوله : [وبخلاف شهادة القافلة] : أى والموضوع أن الشهود فيها عدول كما قيد به في المدونة خلافاً للتتائي .

قوله : [على من حاربهم] : أى وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم في المعاملات فنقل المواق رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه إجازتها للضرورة ، وإن لم تكن هناك عدالة وحرية محققة إن كان ذلك في السفر وعليه خرج صاحب التحفة حيث قال :

ومن عليه وسم خير قد ظهر زكى إلا في ضرورة السفر
كلنا في (بن) .

قوله : [فلا تصح له ولا لغيره] : أى لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ، بخلاف ما بطل بعضها للسنة فإنه يضى منها ما أجازته فقط كشهادة رجل وامرأتين بوصية بعق وبمال فإنها ترد في العتق لا في المال .

قوله : [حلف الغير معه] : إن كان معيناً كزيد ، وأما إن كان غير معين كما إذا كان الغير هم الفقراء فلا يتأتى منهم يمين ، فقتضاه أنه إن لم يوجد شاهد ثان لافضى لهم ولاله لتوقف تفويضها على اليمين أو شاهد ثان ولم يوجد وانظر في ذلك.

تبعاً للحالف ، فإن نكل الغير فلا شيء لواحد منهما . وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بشرط الشاهد ، فإن كتب بخط الشاهد — أو لم تكتب أصلاً — قبلت شهادته لغيره لأن نفسه . وكذا إن كتب بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر ، فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التبعية حيثئذ وأما شهادته له ولغيره في غير وصية كلين فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً لتهمة جر النفع لنفسه .

• (ولا) شهادة لشاهد (إن تَحَصَّبَ) : أى اتهم بالعصبية والخصمية لكون المشهود عليه من قبيلة تكروه قبيلة الشاهد ، كما يقع للترك مع أبناء العرب . (ولا) شهادة (لِمَا طَلِرَ) : وهو من يؤخر ما عليه من الدين بعد الطلب بلا علم شرعى لظلمه وفى الحديث «مطل الغنى ظلم»^(١) .

قوله : [تبعاً للحالف] : أى الذى هو المشهود له ، وإنما أخذه ليسارته فهو غير منظور إليه . وبها يلغز فيقال دعوى أخلت بشاهد بلا بين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة لنفس مضت .

قوله : [فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً] : أى سواء شهد لنفسه بكثير أو بقليل ، والفرق بين الوصية وغيرها أن الموصى قد يخشى معالجة الموت ولا يجد حاضراً غير الموصى له بخلاف غيره .

قوله : [كما يقع للترك مع أبناء العرب] : هذا المعنى هو الذى قال فيه خليل لا المحلويين إلا كمشرين . قال الأصل : المراد بالمحلويين قوم من الجند يرسلهم السلطان أو نائبه لصد ثغر أو حراسة قرية ونحو ذلك ، وحلل المنع بحماية البلدية ولعل هذا باعتبار القرون الأولى ، وأما المشاهد فيهم الآن فحماية الجاهلية وشدة التعصب على أمة خير البرية قاسية قلوبهم فاشية عيوبهم فأتى تقبل شهادتهم شرعاً ولكنهم يضمنونها طبعاً (١ هـ بحروفه) .

قوله : [ولا شهادة لمماطل] : أى لأن الماطل قاذح من مبطلات الشهادة لكونه يصير به فاسقاً وقيداً ابن رشد بما إذا تكرر منه ذلك .

(١) عن أبي هريرة رضى الله عنه : «مطل الغنى ظلم» ، فإذا أتبع أحدكم على شيء فليجتنبه قال فى الجامع الصغير : صحيح : رواه الشيخان مسلم والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

(و) لا (حالف) : أى من شأنه الحلف (بطلاق أو عتيق) لأنه من يمين الفساق .

(ولا) (شهادة لشاهد (بالتقات) : أى بسبب التقاته (فى صلاة أو تأخيرها عن وقتها) الاختيارى لأنه يدل على علم أكثراته بها فلا أكثرات له بغيرها بالأول (أو) علم إحكام وضوء أو غسل .
(أو زكاة لمن تَرَمَّتْهُ) ، ومنه : التساهل فيها ، وكلما الصم والحج .

قوله : [لأنه من يمين الفساق] : أى ويؤدب الحالف به قال بن الأدب فى ذلك واجب لوجهين أحدهما ما ثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تحلفوا بالطلاق والمناق فإنهما من أيمان الفساق » . والثانى أن من اعتاد الحلف به لم يكن سالماً من الخنث فيه فتكون زوجته تحتة مطلقة من حيث لا يشعر ، وقد قال مطرف وابن الماجشون : إن من لازم ذلك واعتاده فهو جرحه فيه وإن لم يعرف حثته ؛ وقيل لمالك : إن هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب فى ذلك عشرة أسواط ، فقال : قد أحسن إذ أمر فيه بالضرب ، وروى أن عمر كتب أن يضرب فى ذلك أربعين سوطاً (٥١) .

قوله : [بالتقات] : أى حيث كثر منه ذلك من غير حاجة ، وعلم أن ذلك منهى عنه ولا فلا ، ولا فرق بين كون الصلاة فرضاً أو نفلاً .
قوله : [أو تأخيرها عن وقتها] : هلما خاص بالفرض ففى عبارة المصنف استخدام .

قوله : [ومنه التساهل فيها] : أى فى الزكاة بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض .
• تنبيه : الألف الد لا علر له فى ترك الختان لا تجوز شهادته لإخلال ذلك بالمرءة .

قوله : [والحج] : أى فإذا كان كثير المال قوياً على الحج وطال زمن تركه له من غير علر فى الطريق كان ذلك جرحه فى شهادته كما قال سحنين فى العتبية ، وإنما اشترط طول زمان الترك لاختلاف أهل العلم فى وجوبه على الفور أو التراخى .
بلغه السالك - رابع

وإذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الإعذار للمشهود عليه كما تقدم .

• (و) إذا أعلر له (قُدِّحَ) بالبناء للمفعول : أى جاز القدح .
وقُيِّلَ (فى) الشاهد (المتوسط) فى العدالة - وهو ما ليس بمبرَّرَ فيها - (بكلِّ قَدِّحٍ) من تجريح ، أو قرابة ، أو عداوة ، أو كونه فى عيال المشهود له ، أو غير ذلك مما مر .

(و) قلع (فى المبرَّرَ) بالعدالة (بعداوةٍ أو قرابةٍ أو لإجراء نفقةٍ عليه) من المشهود له .

(وإنَّ) ثبت القدح (مِنْ دُونِهِ) : أى من دون المبرز فى العدالة ؛ فلا يشترط فى القادح فى مبرز أن يكون مبرزاً مثله . وأما لو قدح فى المبرز بغير عداوة أو قرابة أو نفقة فلا يسمع منه القلع إذا أراد القادح إثباته . وقال مطرف : يقبل منه القلع بغير الثلاثة المتقدمة أيضاً ، وارتضاء اللخمى وغيره ، فهو كالمتوسط ؛ لأن الجرح بما يكتمه الإنسان فلا يكاد يطلع عليه إلا القليل من الناس . وإليه أشار بقوله :

(وكلنا) يقدح فى المبرز (بغيرها) : أى غير الثلاثة المتقدمة (على الأرجح) قال ابن رشد : وهذا إذا صرح بالجرح فإن قال الجرح : هو غير عدل أو غير مقبول الشهادة ، لم يقبل منه ، إلا أن يكون الجرح مبرزاً عارفاً بوجه التعديل والتجريح .

قوله : [وإذا شهد شاهد] إلخ : دخول على كلام المصنف .

قوله : [أو غير ذلك] : أى كجر المنفعة ودفع المضرة والعصبية .

قوله : [بعداوة] : أى دنيوية بين الشاهد والمشهود عليه .

وقوله : [أو قرابة] : أى بين الشاهد والمشهود له .

قوله : [إلا أن يكون الجرح مبرزاً] : حاصله أن مطرفاً يقول إن المبرز يجرحه من هو مثله أو دونه ، ولو بالفسق ، واختاره اللخمى . وأما سحنون فهو وإن قال المبرز يجرح بالفسق لكن يقول لا يجرح إلا مبرز فى العدالة مثله قال ابن رشد . وحل الخلاف المذكور إذا نصوا على الجرحه ، وأما لو قالوا : هو غير عدل ولا جائر الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من المبرزين فى العدالة العارفين

• ثم شرع في بيان من يصح منه التركية^(١)، والشيخ رحمه الله قد قلعه عما هنا - وذكره هنا أنسب - فقال :

(وإنما يُزكى) الشهود (مُبَرَّرٌ) : في العمالة ، لا مطلق عدل ، وإلا لاحتاج لمن يعدله أيضاً ويتسلسل .

(معروف) عند الحاكم ولو بواسطة ، كأن يعرفه العلول عنده ويخبروه بأنه مبرز .

(عارف) بأحوال التعديل والتجريح .

(قَطْنٌ) : أى نبيه (لَا يُخَذَّعُ) في عقله كالتفسير لقطن : أى لا يلتبس عليه أحوال الناس للموهبة الظاهر بإظهار الصلاح ، ولا يفتقر بظاهر حلم مع مخالفتها لسرازمهم ، كما يقع لكثير من الناس .

(مُعْتَمِدٌ) في معرفة أحوالهم (على طول عِشْرَةٍ) لمن يزكيه ولا سيما إذا انضم إليها سفره معه ، لأن مجرد الصحبة لا تنفي معرفة أحوال صاحب (مِنْ أَهْلِ سَوْقِهِ ؛ أو) أَهْل (مَحَلَّتِهِ) : فالزكى إذا لم يكن من أهل سوقه ولا محلته توجب الريبة في الشاهد ، حيث زكاه البعيد مع وجود أهل سوقه ومحلته (إلا لعُدْرٍ) : كأن لم يكن من أهل السوق ولا محلته من يصلح للتركية بأن قام مانع من عدم التبريز أو عدم المعرفة أو قرابة أو عداوة ونحو ذلك (ومِنْ

بوجوه التعديل والتجريح اتفاقاً انظر (بن) .

قوله : [معروف] : صفة لمبرز .

قوله : [على طول عشرة] : أى ويرجع في طولها للمعرف .

قوله : [من أهل سوقه أو أهل محلته] : أى العارفين به وأشهر الإتيان بأصناف الزكى مذكراً أن النساء لا تقبل تزكيتهن لا لرجال ولا لنساء ولو فيما يجوز شهادتهن فيه كما في (عب) .

قوله : [فالزكى] : المناسب فالتركية لأجل الإخبار بقوله توجب الريبة .

(١) أدركنا أثر ذلك في مصر ، إذ كان بكل قسم من أقسام الشرطة من يقوم بهذا وكان يسمى : شيخ الحارة . ولم يكن منظوم على شيء ، وقد أنى ذلك .

مُتَعَدِّدٌ) ولا يكتفى فيها الواحد . نعم تركية السر يكتفى فيها الواحد وتصح
التركية بالشروط المتقدمة (وإن لم يتعرف) المزكى (الاسم) : أى اسم
الشاهد الذى زكاه ، لأن مدارها على معرفة الذات والأحوال (بأشهاد أنه
عدلٌ رضىً) : أى أن التركية إنما تكون بهذا القول المشتغل على هذه الألفاظ
الثلاثة . وظاهره أنه إن حلف واحداً منها لم يكف أو أبدله بمرادفه ، وقال
الخنس : إن قال : هو عدل رضا كفى ، وقال ابن مرزوق : المذهب أنه إن
اقتصر على عدل أو على رضا كفى . والأصح ما قاله الخنس — ذكره بعضهم .
• (ووجبَّت) التركية (إن بطلَ حتى) بتركها (أو ثبتَ باطلٌ) .
كالترجيح للشاهد يجب إن ثبت بتركه باطل أو بطل حتى .

(وهو) : أى الترجيح (يُقَدِّمُ) على التعميل : يعنى أن بينة الترجيح
تقدم على بينة التعميل ، لأنها حفظت ما لم تحفظه بينة التعميل ، مع أن الأصل

قوله : [نعم تركية السر يكتفى فيها الواحد] : أى ولتعدد فيها مندوب على
الراجح كما فى (بن) ويفترقان أيضاً من جهة أن مزكى السر لا يشترط فيه
التبزيز ، بل المدار على علم القاضى بعدياته ولا يعلم فيه للمشهود عليه إذا
عدل بينة المدعى كما مر . بخلاف مزكى العلانية فيهما .

قوله : [إنما تكون بهذا القول] : أى لقوله تعالى : (وأشهدوا ذَوَى
عَدْلٍ مِنْكُمْ) ^(١) مع قوله تعالى : (مَنْ تَرْضَوْهُ مِنْ الشَّهَادَةِ) ^(٢) .

قوله : [والأصح ما قاله الخنس] : أى من الجمع بين عدل ورضا وإن
لم يذكر لفظ أشهد .

قوله : [ووجبَّت التركية] : أى الشهادة بها .

قوله : [تقدم على بينة التعميل] : أى ولو كانت بينة التعميل أعدل أو
أكثر على الأشهر .

قوله : [لأنها حفظت ما لم تحفظه بينة التعميل] : أى وذلك لأن بينة التعميل
تعكس عن ظاهر الحال والمجربة تخبر عما خفى فهى أزيد علماً .

(١) سورة الطلاق آية ٢ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

في الناس الجرح لا العلة خلافاً لبعضهم ، بل وجود العلة في زماننا هذا قاهر جداً .

● (وجازَ شهادةُ الصبيّانِ بعضهم على بعضٍ) : اعلم أن شهادة الصبيان الأصل فيها علم الجواز في كل شيء لعلم العلة والقبض فيهم ، إلا أن أئمتنا جوزوها في شيء خاص للضرورة بشروط :
الأول : أن تكون على بعضهم ، لا على كثير .

الثاني : أن يكون (في جرحٍ وقتلٍ فقط) : لا في مال ولا في غيره من غيرهما . ود الولو ، بمنى و أو .

والثالث والرابع والخامس : ذكرها بقوله :

(والشاهدُ) منهم (حرٌّ) لا عبد (مُسلمٌ) لا كافر (ذكراً)

قوله : [وجازَ شهادة الصبيان] : أى وأما النساء في كالأعراس والحمامات والآثم فلا تقبل شهادتهن في جرح ولا قتل ، لأن اجتاههن غير مشروع .
بخلاف الصبيان فإن اجتاههم مشروع لتدريهم على مصالح الدين والدنيا ، والغالب علم حضور الكبار منهم ، فلم تقبل شهادتهم لبعض على بعض لأدى إلى هدر دمائهم كلها في الأصل .

قوله : [لعلم العلة] : أى لأن العلة حرة بالغ عاقل رشيد يرى من القسق .
قوله : [يشروط] : ذكرها الشارح أحد عشر وفي الحقيقة المأخوذ منه أربعة عشر .

قوله : [لا على كثير] : أى ولا لكثير فشهادة الصبيان لا تقبل إلا إن كان المشهود له والمشهد عليه منهم .

قوله : [لا في مال ولا في غيره] : ويلغز في ذلك فيقال شخص تقبل شهادته في القتل والجرح لا في المال ونحوه مع أن المال يخفف فيه .

قوله : [والخامس] : الأولى أن يزيد السادس والسابع ؛ لأنه جمع خمسة بعد الاثنين المتقدمين .

قوله : [والشاهد منهم حرٌّ] إلخ : تخصيص هذه الأوصاف بالشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهد عليه منهم وإلا لم يكن لتخصيص الشاهد بذلك .

لا أنثى (مُتَعَدِّدٌ) اثنان فأكثر لا واحد (لم يَشْتَهَرِ) الشاهد (بالكذب) :

لا إن اشتهر به فلا تقبل منه .
وتضمن هذا أن يكون مميزاً ؛ فهو شرط سادس ، لأن غير المميز لا يضبط ما يقول ، فلا يوصف بصدق ولا كذب .

السابع والثامن : أشار لهما بقوله :

(غَيْرُ عَدُوٍّ) لمن شهد عليه (ولا قريب) للمشهد له ولو بعدت : كابين العلم وابن الخال أو الخالة .

التاسع : أن لا يختلفوا في شهادتهم ؛ فإن اختلفوا بأن قال بعضهم : قتل فلان ، وقال غيره : بل قتله فلان آخر لم تقبل من واحد منهم وإليه أشار بقوله : (ولا اختلاف) في الشهادة (بينهم) اتفقوا ، أو سكنت الباقي ، أو قال : لا أعلم .
العاشر : أن لا يفرقوا بعد اجتماعهم إلى نحو منازلهم ، فإن تفرقوا لم تقبل شهادتهم ؛ لأن تفرقهم مظنة تعليمهم ما لم يكن وقع وإليه أشار بقوله :

● فائدة : نعم يؤخذ من علم شهادتهم على المال أنه يشترط في المشهد عليه أن يكون حرّاً ولا كان من جملة الأموال وهم لا يشهدون فيها أفاده محشى الأصل .
قوله : [لا أنثى] : هذا يفيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً ولا كان الموضوع يخرجهم .

قوله : [متعدد] : هذا هو الشرط السادس الذ أشرنا له وجعله لم يشتهر بالكذب شرطاً سادساً المناسب كونه ثامناً .

قوله : [السابع والثامن] : صوابه التاسع والعاشر .

قوله : [غير عدو] : أى كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم .
قال الخروشي والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضر سواء كانت دنيوية أو دينية (١٨) أى لشدة تأثيرها عند الصبيان وضعف شهادتهم .

قوله : [ولو بعدت] : أى فليسوا كالألفين .

قوله : [التاسع] : صوابه الحادى عشر .

قوله : [العاشر] : صوابه الثانى عشر .

قوله : [ما لم يكن وقع] : ما اسم موصول والجملة بعدها صلته أو نكرة

(ولا تُرْفَعُ) بينهم ، فإن تفرقوا فلا .

(إلا أن يُشْهَدَ عليهم قَبْلَها) : أى قبل فرقتهم فإن شهد عليهم العدل قبل فرقتهم صحت .

الحادى عشر : قوله : (وَلَمْ يَحْضُرْ) بينهم (كبير) : أى بالغ وقت القتل أو الجرح ، فإن حضر وقته أو بعده لم تقبل لإمكان تعليمهم ، وهذا ظاهر إن كان الكبير غير عدل . فإن كان عدلاً وخالفهم لم تقبل شهادتهم وإن وافقهم قبلت . وقيل : لا ؛ فإن قال العدل : لا أرى من رماه ، فقال اللخمى : قبلت شهادتهم .

ثم إذا قبلت — عند الشرط — فلا قسامة إذ لا قصاص عليهم ؛ وإنما . عليهم الدية في العمد والخطأ .

والجمله بعدها صفة لها وهي معموله لقوله : وتعليمهم ، والمعنى أن تفرقهم مظنة تعلمهم من الكبار الشيء الذى لم يكن وقع أو شيئاً لم يكن وقع .

قوله : [فإن تفرقوا فلا] : أى فلا تقبل شهادتهم وكرره توطئة للاستثناء بعد .

قوله : [صحت] : أى قبل ما حكاه عنهم المولى والمراد عدلان فأكثر .

قوله : [الحادى عشر] : صوابه الثالث عشر .

قوله : [فإن كان عدلاً وخالفهم] : قال فى الحاشية حاصل ما فى (ح) أنه إذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلاً فلا تصح شهادتهم على المشهور أى للاستغناء به ، وهذا إذا كان متعدداً مطلقاً أو واحداً وللشهادة فى جرح ، أى ، فيحلف معه . وأما إن كانت الشهادة فى قتل فلا يضر حضور ذلك الواحد فى شهادتهم وإن كان غير عدل فقولان جواز شهادتهم وعدم جوازها وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً . وأما إذا حضر بعد المعركة وقبل الافتراق فتجوز شهادتهم إذا كان عدلاً . وأما إذا كان غير عدل فلا ؛ فتمسك بهذا وأترك خلافه (أ ١) . فإذا علمت ذلك فكلام شارحنا مجمل ، وقول (ح) : فلا يضر حضور ذلك الواحد فى شهادتهم . ظاهره وافقهم أو خالفهم ، ولكن يقيد بما قيد به شارحنا .

وأصل القسامة القصاص . وإذا انتفت في محله انتفت في خطئهم —
ابن حرفة . قال الباجي : إذا جازت شهادتهم في القتل فقال غير واحد من
أصحاب مالك : لا تجوز حتى تشهد العدول برؤية البدن مقتولا — ابن رشد :
رواه ابن القاسم عن مالك ، وقاله غير واحد من أصحابه .
(ولا يَتَدَحُّ) في شهادتهم (رُجُوصُهُمْ) بعدلها عنها قبل الحكم أو بعده
(ولا تجرئهم) بشيء (إلا بكثرة كَذِبٍ) من جميع الشاهدين .
• ولا فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها ، شرع في الكلام على مراتبها ،
وهي أربعة :

إما أربعة عدول .

وإما عدلان .

وإما عدل وامرأتان ،

وإما امرأتان .

قوله : [وأصل القسامة القصاص] : أى وأما دخيلاً في الخطأ فمخلاف الأصل
وهذا لا ينافي قولهم في الديات يحلفها في الخطأ من يرث .
قوله : [انتفت في خطئهم] : أى من باب أولى لأنها فيه خلاف الأصل .
قوله : [لا تجوز حتى تشهد العدول] إلخ : هذا يضم للشروط المتقدمة
فتكون أربعة عشر ، ويؤخذ من المجموع شرطان آخران وهما كونه ابن عشر
وكونه من الصبيان المجتمعين لاصبي مر عليهم فتكون الشروط ستة عشر .
قوله : [قبل الحكم أو بعده] : أى والموضوع أن رجوعهم قبل البلوغ ،
وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم ثم رجعوا بعد البلوغ لقبول رجوعهم .
قوله : [ولا تجرئهم بشيء] : أى لعدم تكليفهم الذى هو رأس أوصاف العدالة .
قوله : [من جميع الشاهدين] : أى بأن تشهد العدول أن هؤلاء الصبيان
الشاهدين مجربون بالكلب .

قوله : [وهى أربعة] : بقيت خامسة وهى ذكر فقط أو أنثى فقط في
مسألة إثبات الخلطة الموجبة لتزويج اليمين على المدعى عليه على أحد القولين
المقدمين لكن لما كان القول الآخر هو المرجع لم يلتفت لها المصنف .

• وبدأ بالأولى فقال :

(والزنا واللواط) : أى للشهادة على حصصهما (أربعة) من العلوة ..
وأما الإقرار بهما فيكفى فيه العدلان .

وإنما تصح شهادتهم :

(إن اتَّحَدَ) الزنا عندهم أو اللواط (كَيْفِيَّةً) : أى فى الصفة ، وأدوا
الشهادة كذلك من اضطرجاع أو قيام أو هو فوقها أو تحتها فى مكان كذا فى
وقت كذا . ولا بد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد تفرقهم قبل
الأداء بأمانة .

(ورؤيَا) : بأن يروا ذلك فى وقت واحد جميعاً .

(وأداءً) يؤدوها معاً فى وقت واحد لا متفرقين فى أوقات ، وإلا لم تقبل ؛
وحلوا للقلف .

قوله : [فيكفى فيها العدلان] : مقتضى قبول رجوع المقر بالزنا ولو لم يأت
بشبهة أنه لا عبرة بشهادتهما على الإقرار ، وسأقضى أن قبول رجوعه قول ابن القاسم
إلا أن يقال إن هذا مبنى على قول من يقول : إن المقر بالزنا لا يقبل رجوعه على
أنه إذا استمر على إقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حله إلا إذا شهد
على إقراره عند الحاكم عدلان ، فحينئذ لا بد من شهادة العدلين حتى على قول
ابن القاسم ، لأنه لو حكم عليه بالحد بمجرد إقراره من غير شهادة العدلين على
استمرار الإقرار لكان لأولياء الدم طلب الحاكم به فتأمل . وإنما اشترط على فعل
الزنا واللواط أربعة لأن الفضيحة فيهما أشنع من سائر المعاصى فشدد الشارع
فيهما طلباً للستر .

قوله : [إن اتحد] : أقرض الضمير العائد لأنه عائد على أحدهما لا بعينه ،
وأفاد هذا الشارح بعبطه بأو .

قوله : [وأدوا الشهادة كذلك] : أى على طبق ما رأوا ولا يكفى الإجمال .
قوله : [ورؤيا] : عطف على كيفية ، والمعنى أن تحملهم الشهادة يكون برؤيا
واحدة أى يرويه دفعة أو متتابعاً مع الاتصال كما فى (بن) .
قوله : [وحلوا للقلف] : أى حيث تخلف شرط مما ذكره وكان للقلف عفيفاً .

يشهدون (بأنه أولّج) : أى أدخل (الدّكرَ في الفَرْجِ كالمِرْوَدِ) بكسر الميم : أى كإلاج المروء (في المُكْحَلَةِ) : ولابد من هذه الزيادة ، لأنها تنذب فقط ، زيادة في التشديد عليهم وطلباً للسرّ ما أمكن .

(و) : إذا أرادوا أداء الشهادة (جَازَ لهم) أى لكل واحد منهم (نَظَرُ الصَّوْرَةِ) لتأديتها على وجهها ، والسرّ أولى إلا أن يشتهر الزاني بالزنا أو يتجاهر به .

(وَمُرُقُوا) وجوباً في الزنا واللواط خاصة (عند الأداء ، وسألَ) الحاكم (كلاً) منهم (بالتفريق) على الكيفية والرؤيا ، فإن تخلخل واحد منهم أو لم يوافق غيره حدّوا للثقل . ونقل المواق عن المدونة وجه الشهادة في الزنا : أن يأتي الأربعة الشهاداء في وقت واحد يشهدون على وطء واحد في موضع واحد بصفة واحدة بهذا تمّ الشهادة (أهـ) . وقال فيها أيضاً : وينبئ إذا شهدت بيته عنده بالزنا أن يكشفهم على شهادتهم وكيف رأوه وكيف صنع ، فإن رأى في شهادتهم ما تبطل به الشهادة أبطلت (أهـ) . قال أبو الحسن : انظر قوله « ينبئ » هل معناه يجب ؟ أو هو على بابه ؟ الأقرب الجواب (انتهى) .

قوله : [بأنه أولج] : متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله يشهدون .

قوله : [ولا بد من هذه الزيادة] : أى كما قال بهرام والمواق .

وقوله : [لا أنها تنذب فقط] : أى كما قال البساطي .

قوله : [جاز لهم] : المراد بالحواز الإذن لأن ذلك مطلوب لتوقف صحة الشهادة عليه وهذا جواب عن سؤال وهو كيف تصبح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للمورة معصية ؟ وحاصل الجواب لا نسلم أنه معصية حيثئذ بل مآذون فيه لتوقف الشهادة عليه ، وظاهر كلامه جواز النظر للمورة ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم لإقرارهم على الزنا كما في (ح) وغيره ، لكن الذي في ابن عرفة أنهم إذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للمورة لبطان شهادتهم بعصيانهم بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما في (بن) .

قوله : [إلا أن يشتهر الزاني بالزنا] : أى فرغهم للقاضي أولى من السر .

قوله : [أن يكشفهم] : أى يطلب منهم إيضاح الشهادة .

• وأشار للمرتبة الثانية بقوله :

(ولا ليس بمالٍ ولا آيلٍ له) : أى للمال (كحقيق) وطلاق ونسب (ولاء رجعة) ادعتها هى أو وليها على زوجها المنكرها ونكاح (وردة) وإحسان وكتابة وتبدير (وتوكيل بغير مال) : أى شيء غير مال ؛ كتوكيل على نكح أو طلاق وكشرب خمر وقذف وقتل (عدلان) .

قوله : [وطلاق] : أى كان ملعاً أولاً فإذا ادعت امرأة على رجل أنه طلقها وهو ينكر ذلك فلا يثبت إلا بعدلين ، وسر لا يتوقف على العدلين لأنه مال وليس الكلام فيه .

قوله : [ادعتها هى أو وليها] : أى وأما ادعاء الزوج الرجعة فإن كان ز العدة فهو مقبول ، وإن ادعى بملعاً أنه كان راجعاً فيها وأنكرت فلا تقبل دعواه إلا بعدلين يشهدان على حصول الرجعة فى العدة فالمناسب إطلاق قول المصنف ورجعة أى ادعتها الزوجة أو ادعاها الزوج ويقيد بما إذا كانت دعواه بعد العدة ، فإن التقييد يوم أن دعوى الزوج مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت . قوله : [ونكاح] : أى كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهى تنكر فلا يثبت إلا بعدلين وعكسه تدعى عليه أنه تزوجها وهو ينكر فلا يثبت إلا بعدلين ، وحيث قام العدلان ثبت النكاح ولا يعد إنكار الزوج طلاقاً كما تقدم فى تنازع الزوجين . قوله : [عدلان] : مبتدأ تقدم خبره فى قوله ولا ليس بمال إلخ .

وحاصله أن كل ما ليس بمال ولا يؤول إليه لا يكتفى فيه إلا عدلان من ذلك العتق ، وهو عقد لازم لا يحتاج إلى عاقلين ، وفيه إخراج ومثله الوقف والطلاق غير الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ، ويلحق به الولاء والتبدير ومن ذلك الرجعة ، وهى كالعتق إلا أن فيها إدخالاً ومثله الاستلحاق والإسلام والردة ، ويناسبه الإحلال والإحصان ، ومن ذلك الكتابة وهى عقد يفتقر لعاقدين ومثله النكاح وثبوته فى غير المال ، وكلما الخلع ويلحق به العدة أى تاريخ الموت والطلاق لأنى انقضائها لأن القول قولاً ، فظهر من هذا المقام تغاير الأمثلة التى مثل بها المصنف وما يأتى من الحلف مع شاهد الموت ويرث فى دعوى النكاح فلأن الدعوى فى مال .

• وأشار المرتبة الثالثة بقوله :

(والا) بأن كان المشهد به مالا أو آيالا مال : (فمَدَّلْ وإمرأتان) .
 عدلتان (أو أَحَدَهُمَا) : أى : عدل فقط (مع يمين ، كبيع) و شراء ،
 (وَأَجَلَ) ادعاء مشتر وشاقفه البائع أو اختلفا في طوله أو في قبض الثمن
 أو قدره (وخييار) ادعاء أحدهما وشاقفه الآخر لأنه يقول مال (وَشَقَعَةٍ)
 ادعى المشتري إسقاطها من الشفع أو ادعى الشفع بعد سنة أنه كان غائبا ونحو
 ذلك (وإجارة) عقداً أو أجلا (وَجَرَحَ سَخَطاً) لأنه يقول مال (أو) جرح^(١)
 (مال) عمداً كجافة (وأداء) نجوم (كتابة) ادعاء العبد على سيده فأذكر .
 (ورضاء) أو تركيل (بتصرف فيه) : أى في المال .

إلا أن الوكالة والوصية بالنصر بالمال لا يكون فيهما اليمين مع الشاهد ،
 قال اللخمي : اختلف إذا شهد شاهد على وكالة عن غائب هل يحلف الوكيل مع
 الشاهد ؟ والمشهور أنه لا يحلف ، وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق الغائب

قوله : [عدلتان] : ثنى للإيضاح ولا فيجوز ترك الثنية في مثل هذا .

قوله : [أو أحدهما] إلخ : ظاهره كان ذلك العدل مبرزاً في الصلاة
 أم لا وهو قول بعضهم وارتضاه (بن) وقيل : لا بد أن يكون مبرزاً .

قوله : [وأجل] : أى لثمن مبيع .

قوله : [عقداً أو أجلا] : أى فالتزاع إما في أصل الإجارة أو في ملتها
 أو في قدر الأجرة .

قوله : [أو جرح مال] : لافهم مال لما سيأتي أن الجرح مطلقاً يثبت
 بالشاهد واليمين وإنما قيله هنا بالمال لأنه في أمثلة المال وما يقول إليه .

قوله : [وأداء نجوم كتابة] : أى سواء كان التنازع في تأديتها كلها أو
 بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده
 حتى في التجم الأخير وإن أدى للمتنق .

قوله : [وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق الغائب] : تمحصل من كلامه
 أولاً وآخر أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره ، وكلما دعوى
 أنه وصى في غير المال كالنظر في أحوال أولاده أو تزويج بناته لا تثبت إلا بعللين ،

(١) هكذا في الأصل .

فقط ، فإن كانت مما يتعلق بها حق الوكيل ، كأن يكون له على الغائب دين أو يكون ذلك المال بيده قراضاً أو تصدق به عليه، حلف، واستحق إن أقر الموكل عليه بالمال للغائب (اهـ) . وشبهه الموصى المذكور ، لأن اليمين لا يحلفها إلا من له فيها نفع ، ولا يحلف الإنسان بحر نفع لغيره ، قال المازني : معروف للمذهب أن الشاهد واليمين لا يقضى بهما في الوكالة ، لكن منّح القضاء بها ليس من ناحية قصور هذه الشهادة ؛ بل لأن اليمين مع الشاهد فيها متعلقة ، لأن اليمين لا يحلفها إلا لمن له فيها نفع ، والوكيل لا نفع له فيها . وما وقع في المذهب أن الوكيل يحلف مع شاهده بالوكالة ويقبض الحق ، فتأول الأشياخ هذه الرواية ، حل أن المراد بها وكالة بأجرة يأخذها الوكيل من المال الذي يقبضه فحلفه مع الشاهد لمنفعة له فيه (اهـ) .

(ونكاح) إدعته امرأة (بعد موت) لرجل أنه تزوجها ، فيكنى فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع يمينها من حيث المال فيقضى لها بالإرث والصدّق ، لا من حيث ذاته ، فلا تحرم على أصوله وفروعه ولا علة عليها في ظاهر الحال . (أو سبقيته) : أي الموت وهو بالجر معطوف على المجرورات بالكاف قبله ، أي : أو إذا شهد بسبقية الموت بين متوارتين فيكنى الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع اليمين : أي إذا مات كل من الزوجين مثلاً ، وشهد شاهد بأن

وأما دعوى أنه وكيل أو وصى على التصرف في المال فإن كان فيه نفع يرد على الوصي أو الوكيل كفى العدل والمرأتان أو أحدهما مع يمين ، فإن لم يكن نفع يرد عليه فلا يثبت إلا بعللين أو عدل وامرأتين .

قوله : [فيقضى لها بالإرث والصدّق] : أي عند ابن القاسم وهو المشهور ، وقال أشهب : لا يثبت الميراث ولا الصدّق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعللين ، وحل كلام ابن القاسم يلغز بها فيقال لنا شخص يرث من غير ثبوت سبب من أسباب الإرث فتأمل .

قوله : [في ظاهر الحال] : أي وأما في نفس الأمر فيقال لها إن كنت صادقة في دعواك فلا تحل لغيره إلا بالعدة ولا يحل لك أن تأخذي من أصوله وفروعه . قوله : [المجرورات بالكاف قبله] : أي الداخلة على بيع وما بعده .

الزوج سبق موته الزوجة أو العكس ، فيكفي الشاهد واليمين ، فيرث المتأخر موتاً صاحبه .

(أَوْمُوتَ) لرجل (وَلَا زَوْجَةً) له (وَلَا مَدْبَرَةً) له (وَنَحْوَهُ) : كموى بعثه وأم ولده ؛ فإنه يثبت بالشاهد والمرأتين أو أحدهما مع اليمين ، إذ ليس حيثث إلا مجرد قسمة التركة . وأشار بهذا الفرع لقول ابن القاسم في المدونة : إذا مات رجل فشهد بموته امرأتان ورجل فإن لم يكن له زوجة ولا أوصى بعثت عبد وليس له مدبر وليس إلا قسمة التركة فشهادتهن جائزة . وقال غيره : لا تجوز . (وَكَتَبْتُ دَيْنَ دَيْنٍ عَشَقًا) : ادعاه الغريم ، وقال المدين : بل عتق للعبد سابق على الدين ؛ فلا يبطل العتق فيكفي رب الدين الشاهد أو المرأتان مع يمينه ويبطل العتق وبيع العبد في الدين . (وقصاص في جرح) : يكفي فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما على يمين المجروح ، ويقص من الجراح ؛ وهذه إحدى المستحسنات الأربع إذ ليست بمال ولا آيلة له .

قوله : [فيرث المتأخر موتاً صاحبه] : معناه ورثة المتأخر موتاً يرثون ما كان يرثه مورثهم من ذلك المتقدم ، وإنما قلنا ذلك لأن الموضوع أن كلا مات والاختلاف إنما هو في السابق .

قوله : (وَلَا زَوْجَةً له وَلَا مَدْبَرَةً) إلخ : أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو أم ولد أو أوصى بعثت فلا يثبت موته إلا بعللين اتفاقاً لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة وإباحتها بعدها لغيره من الأزواج ، وخروج المدبر من الثلث وأم الولد من رأس المال وتنجز عتق الموصى به من الثلث ، وهذه إنما تكون بشهادة العللين . قوله : [قصاص في جرح] : أى والموضوع أنه عمد لأن القصاص لا يكون إلا فيه فقد استفيد من هنا ، وما مر أن الجرح سواء كان خطأ أو عمداً فيه مال كاللى فيه المتالف أو عمداً فيه قصاص يثبت بالعلل والمرأتين أو بأحدهما مع يمين . قوله : [وهذه إحدى المستحسنات الأربع] : أى التى انفرد بها مالك وتقدم بسط الكلام على ذلك نظماً ونثراً في باب الشفعة فانظره إن شئت .

• فرع : لو قام شاهد لشخص أصم أبكم بدين ورثه عن أبيه فهل لا يمكن أن يحلف مع شاهده وحيثث فيحلف المدعى عليه الدين ويبقى بيد ذلك المدعى

• وإذا ادعى مدع على آخر أنه سرق له مالا أو أنه حارب وأخذ منه مالا وأقام على ذلك شاهداً وامرأتين أو أحدهما (و) حلف (ثَبَّتَ الْمَالُ) بملك (دونَ السَّحْدِ) : من قطع أو غيره (بِسَرَقَةٍ وَحِرَابَةٍ) : لأن الحد يَثْبُتُ بالعدلين بخلاف المال .

• ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله :

(وَلَيْمًا لَمْ يَنْظَهَرَ لِلرِّجَالِ : امرأتان) عدلتان .

(كَمَتِّبٍ فَرَجٍ) لا امرأة حرة ادعاه الزوج وأنكرت ورضيت أن ينظرها النساء ، أو أمة ، ادعاه مشترئها وأنكره البائع .

(واستهلالٍ) المولود أو علمه ، وكلما ذكرته وأثبتته ، ويترتب على ذلك الإرث وعلمه .

(وحَيْضٍ) لأمة في مواضعة أو مجرد استبراء ضد منازعة المتابعين

عليه إلى أن يزول المائم فحاشا ، وإن لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد ولو على وارث المدعى عليه كذا يظهر ، فإن مات الشاهد فإن كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإلا فلا (١ هـ من حاشية الأصل) .

قوله : [ورضيت أن ينظرها النساء] : فإن لم ترض فلا تجبر على ذلك وتصدق بيمينها .

واعلم أن عيب الحرة إن كان قائماً بوجهها ويديها فلا بد من رجلين ، وما كان بفرجها فهي مصلقة فيه وإن رضيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان ، وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية جسدها فلا يثبت إلا بشهادة امرأتين كما في الحاشية .

قوله : [واستهلال المولود] إلخ : أى المولود حرة أو أمة . واعلم أن الأصل نزول الولد غير مستهل فمدعى علم الاستهلال لا يحتاج لإثبات ومدعى يمتنع لإثبات ويكفى فيه المرأتان إذا علمت ذلك فالأولى للشارح حلف قوله أو علمه .
قوله : [ويترتب على ذلك الإرث] : أى عند ثبوت الاستهلال يثبت الإرث ، وثبوت الذكورية لها حكم في الميراث غير حكم الأنوثة كما هو معلوم في الفرائض .
قوله : [وحيض لأمة] : أى فلا يصدق السيد في حيفها إلا بشهادة المرأتين .

(وولادة) ادعتها المرأة ولم يحضر شخص فيكنى المرأتان .

(وَبَيَّنَتِ النَّسَبَ وَالْإِرْثُ) بشهادة المرأتين على الولادة أو الاستهلال فتكون الأمة أم ولد حيث أقر سيدها بوطئها وأنكر الولادة (له) : أى للولد ؛ فثبت بشهادتهما نسبة إذا كان موجوداً معها وارثه إن استهل فيرث من مات قبل ذلك ، فقوله : « له » راجع لكل من النسب والإرث ، وقوله :

(وعليه) : خاص بالإرث ، يعنى : إذا استهل ومات عن مال ثبت الإرث عليه بشهادة المرأتين فورثه الحى بعده (بلا يمين) مرتبط بقوله : « امرأتان » أى : يكتفى امرأتان بلا يمين من المدعى فيما لا يظهر للرجال .

● (وجازت) الشهادة : أى أدائها (على خطِّ المُقَرَّرِ) : أى بأن هذا خط فلان . وفى خطه : أقر فلان بأن فى ذمته كذا لفلان ، وسواء كانت الوثيقة كلها بخطه ، أو الذى بخطه ما يفيد الإقرار ، أو أنه كتب بعد تمامه : المنسوب إلى فيه صحيح . ولا بد فى الشهادة على الخط من عدلين ، وإن كان الحق بما يثبت بالشاهد واليمين ؛ لأن الشهادة بالخط كالنقل ، ولا ينتقل عن الواحد الاثنان ولو فى المال على الراجح . وقال بعضهم : بل الراجح والمعتد بثبوتها بالشاهد واليمين ، وقوله :

قوله : [وولادة ادعتها المرأة] : أى كانت حرة أو أمة .

قوله : [حيث أقر سيدها] : أى الحر .

قوله : [فيرث من مات قبل ذلك] : أى ويأخذ الميراث وارثه قبل موته .

قوله : [بلا يمين من المدعى] : أى فى جميع المسائل التى لا تظهر للرجال .

قوله : [على خط المقر] : أى سواء كان حياً وأنكر ، أو ميتاً أو غائباً ،

وسواء كان فى الوثيقة التى فيها خط المقر شهود أو كانت مجردة عن الشهود على المتمد .

قوله : [أو أنه كتب بعد تمامه] : أى يبله .

قوله : [وإن كان الحق بما يثبت بالشاهد واليمين] : ما ذكره من علم

العمل بالشاهد واليمين على خط المقر فى الماليات تبع فيه (عب) والخرشى .

قوله : [وقال بعضهم بل الراجح] إلخ : مراده به (بن) .

(بلايين) : أى من المدعى مع البيئة الشاهدة على الخط ، بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ . وهذا هو الراجح ، قال بعضهم : يؤخذ منه أنه إن كان الشاهد واحداً حلف معه المدعى وثبت الحق وهو المتمد ، وعليه اقتصر المواقف . ولا بد أيضاً من حضور الخط عند الشهادة عليه ، فلا تصح في غيبته ، وهذا هو الذى به العمل .

• (و) جازت (على خط شاهد مكات أو) على خط (غائب بعمد) وجهل المكان كيومه . والمرأة المشهود على خطها بشهادتها بشيء كالرجل ؛ لا بد من موتها أو بعد غيبتها . وليست الشهادة على خطها كالنقل عنها يجوز ولو لم تقب ؛ لأن الشهادة على الخط ضيقة لا يصار إليها مع إمكان غيرها . وتجوز الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد الغائب أو الميت (وإن بغير مال) :

قوله : [بلايين] : أى استظهاراً لأجل الخط من حيث إنه خط فلا يثنى أنه قد يحلف بيمين القضاء أنه ما وهب وما أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتاً أو غائباً ، وأما إن كان موجوداً وأكرر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على خطه ليمين القضاء ولا مع الشاهد واليمين على المتمد .

قوله : [ولا بد أيضاً من حضور الخط] : أى فإذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقر بلدين وحفظاه وتحققا فيها ثم ضاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البيئة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن حرفة والمثبطى ، ومقابلته ما لأبي الحسن من صحة الشهادة إذ لا فرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها أفاده (بن) .

قوله : [وأصل خط غائب] : المناسب أن يقول صلى خط شاهد غائب بعد لقيده أن قول المتن أو غائب معطوف على مات لأنه تنوع في الشهادة على خط الشاهد كما يفيد آخر العبارة .

قوله : [والمرأة المشهود على خطها] إلخ : أى وحيتله فيجوز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيها يختص بهن ، وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيها يختص بهن كما يفيد (عب) .

كطلاق وعق (فيهما) : أى فى المقر والشاهد بنوعيه .

● وأشار إلى شروط صحة الشهادة على الخط :

الأول منها : عام ، والثانى والثالث : خاصان بالقسم الثانى بنوعيه بقوله :
(إن عَرَقتَهُ) البينة معرفة تامة (كالمُعَيَّن) : أى كـمعرفة الشيء المعين
من حيوان أو غيره . ؛ فلا بد من القطع بأنه خط فلان .

وأشار للشرطين المختصين بخط الشاهد بنوعيه بقوله :

(و) عرفت (أنه) : أى الشاهد الذى كتب خطه ومات أو غاب (كان
يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ) : أى من أشهده بنسبه أو عينه وإلا لم تجز الشهادة
على خطه .

قوله : [فيهما] : تبع فيه خيلا وضعف هذا التعميم فى المجموع تبعاً
لما فى الحاشية ، وقال : المعتمد أن الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت
مخصوصة بالمال .

قوله : [والشاهد بنوعيه] : أى الغائب والميت .

قوله : [الأول منها عام] : أى فى الشهادة على خط المقر ، وعلى خط
الشاهد بنوعيه .

قوله : [إن عرفته البينة معرفة تامة] : أى وإنما يكون ذلك من القطن العارف .
وإن لم يدرك صاحب الخط وإنما عرف الخط بالتواتر كالأشياخ المتقدمين الذين
اشتهر خطهم بين العام والخاص .

قوله : [كان يعرف مشهده] إلخ : أورد على هذا الشرط أن الشهادة على
من لا يعرف من شهادة الزور ، وللموضوع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على
من لا يعرف ، ولذا قال ابن راشد : الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج
عن ماهية العدل ، فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء فى نفسه وقد جرى العمل بقفصة
على خلافه .

قوله : [أى من أشهده] : المناسب أن يقول أى من شهد عليه فإن لم تعرف
البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف .

(و) عرفت أنه (تَحَمَّلَهَا عَدْلًا) : أى كتب خطه بالشهادة وهو عدل . ولا يشترط أن يذكر ذلك فى شهادته ، بل شرط جواز الإقدام على الشهادة أن يعلم أنه وضع خطه وهو عدل واستمر عدلاً حتى مات أو غاب .
(لا) يشهد شاهد (على حِطِّ نَفْسِهِ) بقضية (حتى يتَلَكَّرَهَا) فيشهد حينئذ بما علم ، لا على خط نفسه .

(و) إذا لم يتذكر (أدى) الشهادة على أن هذا خطى ولكنى لم أذكر القضية (بلا نفع) للطالب . وفائدة الأداء : لاحتال أن الحاكم يرى نفعها ، هذا قول مالك فى المدونة ، وهو الذى رجح إليه . قال ابن رشد . وكان مالك يقول أولاً : إن عرف خطه ولم يذكر الشهادة ولا شيئاً منها — وليس فى الكتاب عمو ولا ريبه — فليشهد ، وبه أخذ عامة أصحابه : مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبى حازم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب . قال فى التوضيح : صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن عمو ولا ريبه ؛ فإنه لا بد للناس من ذلك ، ولكثرة نسيان الشاهد المتصعب ؛ ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكرها لم يكن لوضع خطه فائدة (اه) .

قوله : [أى كتب خطه بالشهادة وهو عدل] : أى لأن كتبه لها بميزة أداها فاندفع ما يقال إنه لا يشترط عندنا العلالة فى التحمل بل فى الأداء ، ثم إنه لا يشترط فى ثبوت العلالة أن تكون لنفس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم .
قوله : [حتى يتذكرها] : أى بتأمرها وأما إذا تذكر بعضها فهو ممن لم يتذكر شيئاً منها وحينئذ فيؤدى بلا نفع خلافاً للمضى .

قوله : [بلا نفع للطالب] : أى باعتبار ما عند الشاهد على خط نفسه .
قوله : [لاحتال أن الحاكم يرى نفعها] : مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضى أنه لا يؤيدها .

قوله : [صوب جماعة أن يشهد إن لم يكن عمو] إلخ : محل ضرر المحرم مالم يكن مبدلاً من خط الأصل ولا لم يضر كما فى (بن) .

قوله : [فإنه لا بد للناس من ذلك] : أى ولئلك نقل عن شيخ مشايخنا العلوى أنه كان يقول : متى وجدت خطى شهدت عليه ، لأنى لا أكذب إلا على يقين من نفسى .

• (ولا) يشهد (على مَنْ لا يَعْرِفُ) الشاهد (نَسَبَهُ) حين التحمل أو الأداء، أو عرف نسيه وتعدد (إلا على شخصه وسَجَّلَ) القاضي : أى كتب فى سجله - إذا شهدت البيعة على ذات شخص بدين لم تعلم نسيه أو أقر بأن فى ذمته ديناً لفلان لم يعلم نسيه، فأخبر بأن اسمه فلان ابن فلان - فليكتب فى الوثيقة : (مَنْ زَعِمَ أَنَّهُ فُلَانُ ابن فلان) : لاحتمال أن يكون غير اسمه واسم أبيه للجد فى المستقبل .

(لا) يشهد (على) امرأة (مُسْتَقْبِية) : أى لا يجوز تحمل الشهادة عليها حتى تكشف عن وجهها لتشهد البيعة على عينها وشخصها ، وإنما امتنع الإشهاد عليها وبى متقبية (لتتبعن للأداء) : أى أداء الشهادة عليها . فقله :

قله : [أو عرف نسيه وتعدد] : أى كما إذا تعدد المنسوب لشخص معين كن له بستان فاطمة وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة ، والحال أنه لا يعرف عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عينها مالم يحصل له العلم بها وإن بامرأة . وأما إن لم يكن للمعين إلا بنت واحدة وكان الشاهد يعلم ذلك فلا تتوقف الشهادة على عينها .

قله : [إلا على شخصه] : استثناء مفرغ من عموم الأحوال ، أى لا يشهد على من لا يعرف نسيه فى حال من الأحوال إلا فى حال تعيين شخصه وحليته بحيث يكون المولى عليه من وجلت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يضع المشهود عليه اسم غيره على نفسه .

قله : [لاحتمال أن يكون] إلخ : أى فائدة التسجيل بيان عدم ثبوت النسب المذكور عند الشهود والقاضى .

قله : [وشخصها] : عطف تفسير على ما قبله .

ولاحصل أنه لا يجوز الشهادة على المتقبية تحملاً أو أداء ، بل لابد من كشف وجهها فيهما لأجل الشهادة على عينها وصفقتها وهذا فى غير معروفة النسب ، وفى معروفة التى تختلط بغيرها ، وأما معروفة النسب المنفردة أو المتميزة عند الشاهد عن المشاركة فله الشهادة عليها متقبية فى التحمل والأداء .

« لتبين » حلة للنبي - أى علم الجواز لا للمعنى - أى متقبة .
 • (و) جازت الشهادة من عدلين عند حاكم (يساع) فتشاً بين الناس أى
 اشتهر بينهم وتسمى شهادة السماع . قال ابن عرفة : شهادة السماع لقب لما يصرح
 الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل
 (عن ثقات وغيرهم) فتعتمد البينة على ذلك (بمالك) متعلق بـ « سماع » أى
 تشهد بسماعهم بملك الشيء من عقار أو غيره (لحائز) له ، لا إن لم يكن في
 حوزة . فلا يجوز أن تشهد به لغير حائزه (: لم) أى يقولم للحاكم : لم (نزل)
 نسمعُ ممن ذكرَ (أى من الثقات وغيرهم) (أنه) أى هذا الشيء الذى في حوزة
 (له) أى لهذا الحائز . ظاهره أنه لا بد في شهادة البينة أن تجمع بين الأمرين ،
 وهو المعتمد الذى به العمل وعليه أبو الحسن والباحى والميتلى وابن فتوح وغيرهم ،

قوله : [حلة للنبي] : في الحقيقة هو حلة لخلاف قدره بقوله : لتشهد البينة
 على عينها وشخصها .

قوله : [لا للمعنى] : إلخ : أى لفساد المعنى .

• تنبيه : إن طلب الشهود للشهادة على امرأة فقالوا أشهلتنا متقبة ونحن نعرفها
 على تلك الحالة وإن كشفت وجهها لا نعرفها قللوا وعمل بمجوابهم في تعيينها ،
 إذ القرض أنهم عدول لا يتهمون . فهذه المسألة تنهيد أن عمل منع الشهادة على المتقبة
 غير المروقة النسب إذا كانوا لا يعرفونها متقبة وإلا جازت شهادتهم عليها
 وقللوا ، وكذلك لو شهلت الشهود على ذات امرأة فأئكرت نفسها وقالت :
 لا يعرفون ذاتي خلطت بنساء وقيل لهم عينوها ، فإن عينوها عمل بشهادتهم . والذابة
 والريق كالمرأة فإذا شهدوا بذبابة أو رقيق بعينه لشخص خلط بغيره من جنسه وعليهم
 إخراج ما شهدوا به حيث غلطهم المدعى عليه ، وهذا هو التحقيق كما في الأصل
 (بن) خلافاً لمن قال إنه خطأ ممن فعل .

قوله : [فتخرج شهادة البت والنقل] : أما خروج شهادة البت فلم
 استناده لشيء أصلاً ، وأما شهادة النقل فيقوله من غير معين لأنها سماع من معين .

قوله : [على ذلك] : أى السماع المذكور .

قوله : [بين الأمرين] : أى الثقات وغيرهم .

قال ابن فتوح : شهادة السماع لا تكمل إلا أن ينضم فيها أهل العدل وغيرهم ،
على هذا مضى عمل الناس ، ونقله ابن عرفة وأقره وقال ابن القاسم وجماعة :
يكفى أحد اللفظين ، وشهر أيضاً .

واعلم أن بيئة السماع إنما جازت للضرورة لأنها على خلاف الأصل ، إذ
الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما علم مما تدركه حواسه كما قاله أبو إسحق .
وإذا شهدت بسماع الملك لحائز لم يتزع ذلك الشيء من يد حائزه . ولا يشترط
سماعهم بالتصرف فيه تصرف المالك ولا طول الحياة — خلافاً لما قاله الشيخ —
فإنه لا قاتل به في الملعب ، وإنما سبق فهمه له من كلام الجواهر بلا تأمل ،
لأن كلام الجواهر في بيئة البت بالملك ، وستأتى له في الحياة بقوله : « وصحة
الملك بالتصرف » إلخ — ذكره المحقق .

● (وقد مت بيئة البت) بالملك على بيئة السماع ، فإذا شهدت بيئة بأننا لم
نزل نسمع من الثقات وغيرهم بأن هذه الدار أو هذا العيد لهذا الحائز ، وشهدت

قوله : [وشهر أيضاً] : اعلم أن الخلاف الثابت في نطق الشهود كما علمت ،
وأما اعتمادهم ففيه طريقتان : الأولى تحكى الخلاف أيضاً فقول : لا تقبل شهادة
السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم ، وقيل : يكفى في
قبول اعتمادهم على سماع فاش من الثقات أو غيرهم ، والطريقة الثانية تقول :
الخلاف إنما هو في نطق الشهود ، أما الاعتماد فلا بد من السماع الفاش من الثقات
وغيرهم قولاً واحداً ، وهذه الطريقة هي التي مال إليها (بن) حيث قال : الذي
يفيله كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في التعلق لا في الاعتماد (١) .

قوله : [مما تدركه حواسه] : أى بلا واسطة .

قوله : [خلافاً لما قاله الشيخ] : يعنى خليلاً حيث قال : « وجازت بسماع
فشا عن ثقات وغيرهم بملك الحائز وتصرف طويل » (١) .

قوله : [ذكره المحقق] : مراده به (بن) نقلاً عن (ر) .

قوله : [أو أهذا العيد] : هكذا نسخة المؤلف بهمة قبل هذا ومقتضى
الظاهر حذف تلك الهمة .

أخرى بئاً بأنه لغيره ممن يدعيه ، قلمت بينة البت وزرع من يد الحائز ، وأعطى لمن ادعاه وأقام ببينة البت .

(إلا أن تشهد بينة السماع بنقل المثلث) للثالث الشيء المدعى به (من كأي القائم) المدعى أنه له ، وأقام بينة البت فتقدم بينة السماع : يعنى أن عمل تقديم بينة البت ما لم تشهد بينة السماع بأن ذلك الشيء المتنازع فيه قد انتقل بملك جليد من أبي القائم أو جدّه بشراء أو هبة أو صلقة . والموضوع أن صاحب بينة السماع حائز للشيء المتنازع فيه ، وإلا قلمت بينة البت .

والكلام في حيازة لا يثبت بها الملك ، إما لقصرها ، وإما لكون المدعى القائم على الحائز كان غالباً أو حاضراً قام به مانع . وأما الحاضر الذى لا مانع له إذا سكت العشر سنين فلا تسمع له دعوى ولا بينة في العقار . وكذا غيره على التفصيل الآتى ذكره إن شاء الله .

ومعنا بحث قوى : وهو أنه إذا كانت دعوى القائم على الحائز مجردة فالحوز كاف في دفعها من غير احتياج إلى بينة بسماع ، وكذا إذا كان مع دعوى القائم بينة بسماع ، لأنه لا يترزع بها من يد حائز ، فإن كان معها بينة قطع فبينة

قوله : [وزرع من يد الحائز] : أى والكلام في حيازة لا يثبت بها الملك وإلا لم يترزع من يد الحائز كما سيأتى .

قوله : [إلا أن تشهد بينة السماع] إلخ : تحصل أنه لا تقدم بينة الملك على بينة السماع إلا بشرطين : ألا تنقضى مدة الحيازة التى ثبت بها الملك ، . ولا تشهد بينة السماع بنقل الملك من كأي القائم .

قوله : [أو حاضراً قام به مانع] : أى كالخوف من الحائز .

قوله : [إذا سكت العشر سنين] : أى بالنسبة للأجانب غير الشركاء ، وأما الأقارب فما زاد على الأربعين . وسيأتى إيضاح ذلك في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

قوله : [مجردة] : أى عن بينة البت أو السماع .

قوله : [في دفعها] : الضمير يعود على الدعوى .

قوله : [فإن كان معها] : أى مع دعواه .

السباع الحائر لا تنفعه إلا يساع أنه اشتراها من ك: أبي القاسم فلم يبق لقولكم بملك الحائر محل .

• (وَمَيِّتٌ غَائِبٌ) عطف على « بملك الحائر » : أى تجاوزت يساع فشا بموت غالب (بعد) كأربعين يوماً ، وألحق بها الشهر فثبت موته ببينة السباع (أو) لم يطل و (طالَ زَمَنُ مَمَاعِهِ) : أى الموت ، وأما إذا لم يطل الزمن فلا يثبت بالسباع ولا بد من بينة القطع كالحاضر لسهولة الكشف عن حاله .

(أو يوقف) فثبت ببينة السباع ، فإذا شهدت بينة سماع بأن هذا وقف على فلان الحائر له أو على فلان - وليست اللوات بيد أحد - ثبت بها الوقف . وأما لو كانت بيد حائر يدعى ملكها ففيه خلاف ؛ قيل : لا يترع بها من يد الحائر كملك ، وقيل : يترع ترجيحاً لجانب الوقف ، ورجح .

ثم أشار إلى شروط إفادة بينة السباع بقوله :

(إِنْ طَالَ الزَّمَنُ) : أى زمن السباع كعشرين سنة فأقل منها لا يكتفى ، ولا بد من شهادة البت . وهذا الشرط اعتبره بعضهم فى جميع الأمور المتقدمة وغيرها . وقال ابن هرون : طول الزمان ليس شرطاً فى جميعها بل فى الألاك

قوله : [لا تنفعه] : أى لا تثبت له ملكاً .

قوله : [إلا يساع] : أى أو بالحيازة الشرعية كما تقدم .

قوله : [بعد] : أى ببلد بعيدة . وجعل المكان كبعده فيها يظهر .

قوله : [أو لم يطل] : أى لم يبعد البلد .

وقوله : [وطالَ زمن مَمَاعِهِ] : أى كعشرين سنة كما يأتى بعد فى ذكر شروط بينة السباع .

قوله : [قيل لا يترع بها من يد الحائر] : أى وهو قول اللخمي والتوضيح ، واقتصر عليه بهرام والبساطى .

وقوله : [وقيل يترع] : وهو ما لابن عرفة وبه أنفى الأجهورى فعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا يترع ببينة السباع من يد حائر .

قوله : [كعشرين سنة] : هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد : وبه العمل بقرينة وظاهر المصلحة أربعين سنة .

والشراء والأحباس والأنكحة والوقف والصدقة والولاء والنسب والحيازة ، وأما موت الغالب فيشترط فيه تنأى البلدان أو طول الزمان ، واعتمد ، واختار ابن عرفة : أنه في الموت مع الطول لابد من بينة التقطع ولو بالنقل إذ يبعد عادة موته مع عدم من يأتي من هذا البلد يخبر بموته في تلك المدة الطويلة .

(بلا ريبة) في بينة السماع فإن وجدت ريبة لم يعمل بها ؛ كما إذا لم يسمع بملك غيرهما من ذوى أسنانهما .

• (وشهد) به (عدلان) فلا يكفي الواحد فيها مع اليمين .

(وحلف) المدعى الذى أقامهما مع العدلين لضعفها ؛ لأنها على خلاف الأصل .

قوله : [وأما موت الغائب] : حاصله أن في شهادة السماع بالموت طرقاً ثلاثة : طريقة ابن عرفة : اشتراط تنأى البلدين وقصر الزمان ، وطريقة ابن عبد السلام : اشتراط تنأى البلدين وطول الزمان ، وطريقة ابن هرون : اشتراط أحد الأمرين إما تنأى البلدين أو طول الزمان . واعتمد شارحنا هذه الطريقة واعتمد محشى الأصل الطريقة الأولى .

قوله : [كما إذا لم يسمع بملك غيرهما] : أى كما لو شهد اثنان فقط بموت رجل وفيها عدد كثير من ذوى أسنانهما لم يعلموا بملك .

قوله : [وشهد به عدلان] : أى فيكتفى بهما على المشهور . وقال عبد الملك لابد من أربعة .

قوله : [فلا يكفي الواحد فيها مع اليمين] : قال ابن القاسم : إن شهد شاهد وأخذ على السماع لم يقض له بالمال وإن حلف ؛ لأن السماع نقل شهادة ولا يكفي شهادة واحد على شهادة غيره ، ويشكل على مامر في الخلع من أن المرأة ترجع في العرض متى أقامت على الضرر شاهداً ولو شاهد مماع وحلفت معه ، ولكن في الشامل أن في رد المال بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح فيكون ما تقدم في الخلع ما شياً على قول ، وما هنا على قول .

قوله : [مع العدلين] : الأولى حلفه لأنه يومئذ أقامهما بخلاف أيضاً .

ثم شبه مسائل الثلاثة المتقدمة في قبول شهادة السماع فيها فقال :
 (كَتَوَلِيَّةٌ) تقبل فيها بينة السماع : أى تولية قاض أو وال أو وكيل .
 (وتعديل) لبينة ، نحو : لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدلٌ رضا .
 (وإسلام) لشخص معين نحو ، لم نزل نسمع إلخ أنه مسلم أو : أنه أسلم .
 (ورُشد) كذلك .

قوله : [ثم شبه مسائل] : أى عشرين على مقتضى حل الشارح .
 وقوله : [بالثلاثة المتقدمة] : أى قوله : بملك لحائز وموت الغائب البعيد
 إلخ والوقف . فالجملة ثلاث وعشرين وبعضهم أنهاها لاثنتين وثلاثين ، وقد جمعت
 في أبيات بعضها :

أيا سائل عما ينفذ حكمه ويثبت سمعاً دين علم بأصله
 ففي العزل والتجريح والكفر بعده وفي سفه أو ضد ذلك كله
 وفي البيع والإحساس والصدقات والر ضاع وخلع والنكاح وحله
 وفي قسمة أو نسبة ولاية وموت وحمل والمضر بأهله
 ومنها الهبات والوصية فاعلمن وملك قديم قد يضمن بمثله
 ومنها ولادات ومنها حرابة ومنها الإباق فليضم لشكله
 وقد زيد فيها الأسر والفقد والملا ولوث وعق فاطفرن بنقله
 فصارت لدى عد ثلاثين أتبع بثنتين فاطلب نصها في محله
 (انتهى غب) .

وقوله : ملك قديم : أى محزله من زمان سابق . وقوله : قد يضمن بمثله :
 أى يحر أن يكون لمثل هذا الحائز بل هو له فالباية بمعنى اللام هذا ما ظهر .
 قوله : [أى تولية قاض أو وال] إلخ : وينفذ بتلك الشهادة حكم القاضي
 والوالى وتصرف الوكيل .

قوله : [وتعديل] : أى تقبل شهادة المعدل .

قوله : [وإسلام] : أى ويجرى عليه أحكامه .

قوله : [ورشد] : أى حيث قالوا لم نزل نسمع أن بلى السفية الفلافى أطلق
 له التصرف ورشده فقبل تلك الشهادة ويجرى عليه أحكامه .

(ونكاح) ادعاء الحى منهما على للميت ليرثه أو ادعاء أحد الزوجين الحيين لم ينكر الآخر ، وكانت الزوجة تحته . وأما لو ادعاء أحدهما وأنكره الآخر فلا يثبت بها النكاح . قال في التوضيح : قال أبو عمران : يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقان عليه ، وأما إذا أنكر أحدهما فلا (٨١) . لكن قال بعضهم : تكون حتى فيما إذا ادعاء أحدهما وأنكره الآخر . (وضدّها) : أى الخمسة المتقدمة وبى العزل والجرح والكفر والسفه والطلاق ، وإن خُلفا . وثبت بها الطلاق لادفع العوض فهلته عشر مسائل . (وضربَ زوج) لزوجه نحو : لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه يضاروها فيطلقها عليه الحاكم .

(وجة وصلقة) : أى أنه وجب لفلان كذا ، أو تصدق به عليه . (ووصية) : ك : لم نزل نسمع إلخ أن فلاناً أقام فلاناً وصياً عنه في ماله أو ولده أو أن فلاناً تحت ولاية فلان يتولى النظر له والإتفاق عليه بإرضاء أبيه أو بتقدم قاض له عليه .

قوله : [وأما لو ادعاء أحدهما] : إلخ : أى والموضوع أن كلا حتى .

قوله : [أن يكون الزوجان متفقان عليه] : الفصح متفقين .

قوله : [لكن قال بعضهم] : هو ابن رحال في حاشيته قاتلاً هو ظاهر النقل قال (بن) : وهو في عهده .

قوله : [وبى العزل] : أى في القاضى والولى أو الوكيل وحيث ثبت بشهادة السماع العزل فلا يحضى حكم لقاض ولا وال ولا تصرف لوكيل .

قوله : [والجرح] : أى فلا تقبل له شهادة .

قوله : [والكفر] : أى ويجرى عليه أحكامه .

وقوله : [والسفه] : أى فتجرى عليه أحكامه .

قوله : [لادفع العوض] : أى وهو الشيء الذى جعل في نظير الطلاق بل لا بد من بيته بتا عليه .

قوله : [وصلقة] : الأولى حلفها من هنا لأنه سبأى بدخلها تحت النحر .

(ونحوها) : أى للذكورات كالصدقة والعتق والولادة والحراية والإباق والسر والسر . وهذه المسائل تثبت ببينة السماع لا بقيد الطول ، فلذا قرنوها بكاف التشبيه بعد الثلاثة المتقدمة .

• (والتَّحْمِلُ) للشهادة - (إِنْ افْتَقَرَ إِلَيْهِ) - بَأَنْ خِيفَ بَرَكَهُ ضِيَاعُ الْحَقِّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ - (فَرَضُ كُفَايَةٍ) ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية . وظاهر كلامهم : ولو كان فاسقاً وقت التحمل أو مجروحاً بشيء آخر لمحوّاز زوال المانع وقت الأداء ، ولا يقلح فيه الخصم . ومفهوم : « افتقر إليه » أنه إن لم يفتر إليه لا يكون فرض كفاية بل تجوز . وقد لا تجوز كشهادة على زنا من دون أربعة عدول .

قوله : [والولادة] : أى بَأَنْ تقولِ البيّنة لم نزل نسمع أن هذه الأمة ولدت من فلان ، أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من العلة مثلاً .

قوله : [والحراية] : أى بَأَنْ يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة هم المحاربون أو الآخضون لمال فلان حراية فيحكم عليهم بذلك .

قوله : [والإباق] : أى بَأَنْ يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً أبق له عبد صفته كلها فيعتمد الحاكم على كلامهم ويحكم له لصاحبه .

قوله : [لا بقيد الطول] : أى ولا القصر .

قوله : [والتحمل للشهادة] : هو لغة الالتزام ، فإذا التزم دفع ما على المدين ، يقال : إنه تحمل بالدين . وأما في عرف أهل الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختيارى ؛ فخرج بقوله : بسبب اختيارى علمه لما يشهد به بدون اختيار كما إذا كان ماراً فسمع من يقول لزوجته هى طالق فلا يسمى تحملاً .

قوله : [وظاهر كلامهم ولو كان فاسقاً] إلخ : قال بعضهم : فيه نظر لأن تحمله للشهادة فيه تعريض لضياح الحق ؛ لأن الغالب رد شهادة الفاسق . نعم إن لم يوجد سواه ظهر تحمّلها انظر (بن) .

قوله : [كشهادة على زنا] إلخ : إنما منعت الشهادة حيث لا بد منه ليس فيه شهادة . بل قلّغ ويحده له إن كان المشهود عليه عفيفاً .

(وَتَمَيَّنَ الْأَدَاءُ) على المتحمل عند الحاكم أو جماعة المسلمين إذا لم يقر المدعى عليه (من) مسافة (كَبِيرِدِينَ) وأدَّتْ كَافُ الْبَرِيدِ الثالث ، بدليل قوله : « لا من أربعة » .

(و) تعين الأداء (على) شاهد (ثالث) بل ورابع وخامس (إن) لم يجتزأ بهما) : أى بالشاهدين عند الحاكم لانهما هما بأمير مما مرحتى تم الشهادة . (وإن) انتفع من تعين عليه الأداء : بأن امتنع من الأداء إلا بمقابلة شيء من الدوام أو غيرها ينتفع به (فَجَرَحَ) قادح في الشهادة ، لأن الانتفاع رشوة في نظير ما وجب عليه سقط لشهادته قال تعالى : [وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبِهِ ^(١)] وهذا قد كتمها حتى يأخذ رشوة . (إلا ركوبه) الدابة تجلس الحكم (لِعُسْرِ مَسْئِرِهِ ، ولا دابة له) : فيجوز

قوله : [وتعين الأداء] إلخ : قال الخروشي : والأظهر أنه يكفى في الأداء بالإشارة المهمة وقد عرفت ابن عرفة الأداء بقوله : الأداء عرفاً إعلام الشاهد الحاكم بشهادة بما يحصل له العلم بما شهد به ، فقوله : بشهادة متعلق بإعلام والياء للتعلية . وقوله : بما يحصل إلخ : بيان لما قبله ومعناه إعلام الشاهد الحاكم بشهادته بشيء يحصل العلم للحاكم بما شهد به والضمير في له يتعين عوده على الحاكم (١٨) .

قوله : [بأمر مأمّر] : أى كتأكد القرابة للمشهد له أو العداوة للمشهد عليه أو جرح بوجه مما تقدم .

قوله : [بأن امتنع من الأداء] إلخ : ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الأداء ليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الأداء جرحة امتنع أولاً كافي (ر) .

قوله : [فإنه آثم قلبه] : إسناد الإثم للقلب مجاز عقلي لأن أثر العصيان يظهر فيه فهو من إسناد الشيء إلى مكان ظهور أثره .

قوله : [إلا ركوبه] : أى إذا دفع المشهد له الشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دابته فليس يجرح ، فإن دفع المشهد له الشاهد أجرة الركوب فأخلها ومشى

وليس بجرح . وأما الانتفاع على التحمل — إذا لم يتعين — فيجوز ، فإن تعين لم يجوز ، وقيل بالجواز إن كان يكتبها في وثيقة ممن انتصب لذلك ، وكذلك إذا لم يتصب في نظير كتابته ، وكذا المفتى .

(لا أربعة) من البرد ، فلا يجب عليه السفر للأداء لأن مسافة القصر شأنها المشقة ولذا قصرت فيها الصلاة وجاز فيها الفطر بربضان .

(وله) أى لمن كان على مسافة أربعة برد الانتفاع (من المشهود له حيثئذ) أى حين إذ كان على مسافة القصر لعدم وجوب الأداء عليه (ولو بنفقة) يأخذها في نظير سفره ذهاباً وإياباً ، فأولى الانتفاع بداية يركبها .

• واعلم أن الدعوى لا تتوقف على حرية ولا بلوغ ولا رشد فإذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهداً واحداً قبلت منه الدعوى .

فانظر هل يكون جرحه أم لا والظاهر الأول لأنه يخل بالرمونة ولعله ما لم تشد الحاجة ، وانظر إذا عسر مشيه وعلمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ الدابة من المشهود له أو لا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرتها من المشهود له أو يركب دابة واستظهر الأول .

قوله : [وقيل بالجواز إن كان يكتبها في وثيقة] : قال (بن) لكن بشرط ألا يأخذ أكثر مما يستحقه وهو أجره المثل .

قوله : [وكذا المفتى] : تقدم الكلام عليه مبسوطاً في الإجارة .

قوله : [الانتفاع من المشهود له] : أى في نظير السفر لا في نظير أداء .

الشهادة فلا يجوز حيث تعينت عليه .

قوله : [لعدم وجوب الأداء عليه] : أى السفر للأداء وإنما يجب عليه أن يؤديها عند قاضي بلده ، ويكتب بها إنهاء للقاضي الذى على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين ينقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذى على مسافة القصر .

قوله : [واعلم أن الدعوى] إلخ : دخول على كلام المصنف .

قوله : [فإذا ادعى واحد منهم] : التضمير يعود على من علم منه أحد الأوصاف الثلاثة .

(وَحَلَفَ عَبْدٌ وَصْفِيَّةٌ مَعَ شَاهِدٍ) الذى أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين ، أو بامرأتين ويمين ، ولا يؤخر العبد للعتق ولا السفية للرشد ، ولا يحلف وليهما عنهما . فإن نكل حلف المدعى عليه وبرئ وإلا غرم .
• (لا) يحلف (صبي) مع شاهده الذى أقامه ؛ لأن الصبي لا تتوجه عليه يمين .

(و) لا (وليّه) عنه ولو كان أباً يتفق عليه . وهذا فيما إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة للصبي . فإن وليها حلف ؛ لأنه إذا لم يحلف غرم . وكذا لى السفية إن تولى معاملته حلف وإلا غرم .

قوله : [وحلف عبد] إلخ : حاصل فقه هذا المبحث أن العبد سواء كان مأذوناً له فى التجارة أولاً إذا أقام شاهداً بحق مالى فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف فى ذلك ، فإن نكل العبد عن اليمين فإذا كان غير مأذون له حلف سيده واستحق وإلا ردت اليمين على المدعى عليه ، وكذلك السفية إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهداً فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال لكن يقبضه وليه ، فإن نكل السفية حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرئ . وحلل حلف السفية إذا لم يكن وليه تولى المبايعة وإلا فهو الذى يحلف مع الشاهد قاله (ر) وفرض المسألة أن السفية أو العبد مدّخ مع الشاهد ، وأما إذا ادعى أحد على عبد أو سفية فأنكر ولم يقم المدعى بينة فلا يمين على ذلك المدعى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى ، إذ لا فائدة لليمين لأنها إنما تتوجه إذا كان المدعى عليه يؤاخذ بالإقرار فى المال وهنا ليس كذلك .

قوله : [ولا يحلف وليهما عنهما] : أى ما لم تكن المعاملة بيد الولي أو ترد اليمين على العبد . ونكل وهو غير مأذون له فإنه يحلف كل من الولي والسيد ويستحق ، وسيأتى هذا القيد فى الولي .

قوله : [ولو كان أباً يتفق عليه] : ردّ بلو على ابن كنانة القائل بأن الأب يحلف إذا كان يتفق على الولد إنفاقاً ولجباً ؛ لأن ليمينه فائدة وهو سقوط الثقة عنه لكن ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك .

قوله : [فإن وليها حلف] : أى كما لو باع الأب أو الوصي أو مقلّم القاضى سلعة الصبي لإنسان بشم ثم طولب المشتري بالثمن فأنكر . ووجد

• (و) إذا لم يحلف الصبي ولا وليه مع الشاهد (حكفَ المطلوب) : أى المدعى عليه أن هذا الصبي لا يستحق عندي شيء أو ليس هذا المدعى به له (ليُترك) المتنازع فيه (بيده) : أى يد المطلوب حوزاً لملكاً إلى بلوغ الصبي . (وُسْجِلَ) : المدعى به أى أسجله الحاكم على طيبئ ما وقع من الدعوى والشاهد ، وحلف المدعى عليه صوتاً لآل الصبي وخوفاً من موت الشاهد أو المدعى عليه (ليحلفَ) الصبي (إذا بَلَغَ) : علة للإسجال . (فَإِنْ تَكَلَّمَ) المطلوب عن اليمين حين الدعوى (أَخَذَهُ الصبيُّ) لتكول المدعى عليه مع قيام الشاهد به عليه . (وإنْ) حلف فترك المدعى به ييده لبلوغ الصبي ليحلف و(تَكَلَّمَ)

شاهداً يشهد له ، فإن الأب ومن معه يحلف مع ذلك الشاهد لأنه إذا لم يحلف غرم . قوله : [لا يستحق عندي شيء] : هكذا نسخة المؤلف برفع شيء والإعراب يقتضى نصبه على أنه مفعول يستحق .

قوله : [ليترك] : بالبناء للمجهول علة للحلف ، وهذا إن كان معيناً فإن كان المتنازع فيه ديناً بقى بلمته ، وإذا كان معيناً وبقي ييده فخلته له والتفقة على المقضى له به وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه بيد المدعى عليه بعد يمينه إن كان معيناً هو قول الأخوين وابن عبد الحكم وأصيب ، وقيل إنه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه المعين تحت يد عدل لبلوغ الصبي ونسبه في التوضيح لظاهر الموازية كلها في (بن) .

قوله : [أى أسجله الحاكم] : أى يكتب في سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال للخصومة .

قوله : [علة للإسجال] : أى كذا وقول الشارح صوتاً وخوفاً فلإنهما علتان للإسجال أيضاً فإذا حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة فلا يضر لأن فسقه بعد الإسجال بمنزلة طرو فسقه بعد الحكم وهو لا يضر فلا يعارض ما سبق من أن طرو الفسق بعد الأداء مضر .

قوله : [فإن نكل المطلوب] : مقابل قوله وحلف المطلوب .
قوله : [فترك المدعى به] : أى كما تقدم ، وإنما أعاده تمهيداً للكلام المصنف .

الصبي (بعد بلوغه فلا شيء له) .

(وَحَلَفَ وَارِثُهُ) : أى وارث الصبي (إن مات) الصبي (قبله) أى قبل بلوغه واستحق الملقى به .

قوله : [وحلف وارثه] : محل حلف الوارث واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث بيت المال أو مجنوناً أو مغمى عليه غير مرجو الإفاقة ، وإلا فلا يحلف وترد اليمين على المطلوب ، ويستحق ولا حق لبيت المال ، ولا للوارث المجنون أو المغمى عليه ومحل ردّها على المطلوب في تلك الحالة ما لم يكن حلف أولاً وإلا فلا تعاد ، فإن كان الوارث مجنوناً أو مغمى عليه مرجواً كل الإفاقة انتظر ولا يحلف المطلوب ويوضع المتنازع فيه بيد أمين كذا في الحاشية .

• تنبيه : إن تعمّر يمين بعض أو كل فالأول كن وقف وقفاً على بنيه وعقبه وقام عليه شاهد واحد فإن اليمين متعلّقة من العقب لعدم وجوده ، والثاني كن وقف وقفاً على الفقراء وقام عليه شاهد ، فاليمين متعلّقة من جميعهم حلف من يخاطب باليمين وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الأول والملقى عليه في الثاني ، فإن حلف الموجود مع الشاهد ثبت الوقف ، وإن حلف بعض الموجودين دون بعض ثبت نصيب من حلف دون غيره ، فإن نكل الجميع بطل الوقف إن حلف المدعى عليه ، وإن نكل فحبس بشهادة الشاهد ونكوله ، فإن مات البعض الخالف متحداً أو متعدداً ولم يبق إلا متاكل ، فهل يستحق نصيب الميت الخالف أهل طبقته التاكليين ، لأن نكولهم عن الحلف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاق نصيب الخالف الميت؟ أو يستحقه أهل البطن الثاني لبطان حتى بقية البطن الأول بنكولهم وأهل البطن الثاني إنما تلقوه عن جدهم المحبس فلا يضرهم نكول أبيهم إن كان هو التاكل ؟ تردد ؛ الراجح الثاني وكل من استحق لأبد من يمينه لأن أصل الوقف بشاهد واحد ، وينبغي أن يحلف غير ولد الميت ، لأن ولده يأخذ بالورثة عن أبيه ومحل التردد المذكور ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً إلا بعد انقراض البطن الأول ، وإلا كان لأهل البطن الأول اتفاقاً ، وموضوع التردد أيضاً في موت البعض الخالف ولم يبق إلا التاكل ، وأما إذا بقي بعض من حلف مع البعض التاكليين فلا شيء للتاكليين . ويستحق نصيب الميت الخالف بقية السالك - رابع

• (وَجَازَ تَقْلُهَا) : أى الشهادة عن الشاهد الأصلى ، وتسمى : شهادة النقل .
ولما تصح بشروط ستة .

• أشار لألفاظه بقوله : (إنَّ قالَ) الشاهد الأصلى للنقل عنه : (إشْهَدَ على شهادتى) — أو نحوه مما يرادفه كما نقلها عنى أو ما هو بمنزلة ذلك كما أفاده بقوله :

(أو سَمِعَهُ يُؤَدِّىها عند حاكم) إذ سماعه يؤدِّىها عند حاكم بمنزلة قوله : اشهد على شهادتى . ولما إذا سمعه يخبر غيره بأنى قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه . نعم إذا سمعه يقول لغيره : اشهد على شهادتى فهل للسامع النقل ؟ فيه خلافت ، والمشهور الجواز ، وهو داخل فى كلامنا لأن المعنى : وقال لغيره : اشهد إلخ ، فيجوز ولو لغير مخاطب من السامعين .

وشمل كلامه نقل النقل لأن المراد ولو تسلسل ، قال ابن عرفة : النقل عرفاً إخبار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه إياه لقاض ، فيدخل نقل النقل ويخرج الإخبار بملك لغير قاض (أ. ١) .

• وثانيها بقوله : (وغاب الأصلُ وهو رجلٌ) الواو للحال ، فلا يصح

بقية الخالفين ، وهل يظنون أيضاً ؟ قالان (أ. ١ مخلصاً من الأصل وحاشيته) .
قوله : [وجاز نقلها] إلخ : اعلم أن شهادة النقل تجوز فى الحدود والطلاق والولاء وفى كل شئ كما أفاده (بن) .

قوله : [والمشهور الجواز] : قال المواق ابن رشد إن سمعه يؤدِّىها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهده فالمشهور أنها جائزة (أ. ١ بن) .

وقوله : [لقاض] : متعلق بإخبار .

قوله : [فيدخل نقل النقل] : أى فى قوله أو سماعه إياه .

وحاصل هذا التعريف أن قوله إخبار الشاهد من إضافة المصدر لفاعله وشهادة مفعول لسماعه . بمعنى أن الشاهد يخبر القاضى أنه سمع تلك الشهادة من غيره لكونه قال له انقلها عنى أو سمعه يؤدِّىها عند حاكم ، وقوله أو سماعه إياه الضمير فى إياه يعود على الإخبار بمعنى الشهادة أى سمع الشهادة عن ناقل غير صاحبها الأصلى فلذلك قلنا يدخل فيه نقل النقل .

النقل مع حضور الأصل إذا كان رجلاً. وأما المرأة فيصح مع حضور، لأن شأن النساء عدم الخروج في الدعوى.

ولثالثها بقوله : (بمكان) : أى إن غاب بمكان (لا يَكْتَرَمُ) الأصل (الأداء منه) : كسافة القصر . وظاهره في الحدود وغيرها وهو ملحق بسجنين ، وقال ابن القاسم في العتبية : لا يكتفى الغيبة في الحدود ثلاثة الأيام ، بل لابد من الزيادة عليها وهو مامش على الشيخ بقوله : « ولا يكتفى في الحدود الثلاثة الأيام » وفيه إشكال ؛ لأنه إذا كان على مسافة القصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام لم يلزم الأصل إلا بتان لحل الحكم كما مر ، فلم لم يجز النقل عنه ؟ وعطف على قوله « أو غاب » قوله : (أو مات) الأصل (أو مرض) مرضاً يعسر معه الحضور عند الحاكم .

• ولرابعها بقوله : (ولم يَطْرَأ) للأصيل (فَسَقُ أو عَدَاوَةٌ) للمشهود عليه قبل الأداء .

(بخلاف) طرؤ (جُنَّ) : أى جنون للأصل بعد تحمل الأداء فلا يضر في النقل عنه كالموت والمرض .

ولخامسها بقوله : (ولم يَكْذِبْهُ) أى الناقل (أصله) : فإن كذبه حقيقة

قوله : [مع حضور] : هكذا نسخة المؤلف والمناصب مع حضورها . والمراد بحضورها كونها على ثلاثة برد فأقل ، وليس المراد حضورها في المجلس ولا كان النقل عنها عبثاً .

قوله : [وفيه إشكال] : وحاصل الجواب أنه إذا كان الشاهد بمرجح حد على مسافة القصر فقط ، فإنه يرفع شهادته إلى قاضى بلده ويخاطب القاضى به قاضى المصر الذى يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر : وانظر لِمَ لَمْ يَكْتَفِ بنقل الشهادة هنا واكتفوا بالمطاب إلى قاضى بلد الخصومة ؟ وأجيب بأن النفوس تنق بنقل القاضى عن الشهود أعظم من وثوقها بنفس الشهود .

قوله : [ولم يطرا] : هكذا نسخة المؤلف بالآلف والتفصيح حذفها للجازم .

قوله : [قبل الأداء] : أى وأما طرؤه للمنفرد عنه بعد أداء الناقل فلا يضر ظاهره ولو قبل الحكم وهو كذلك كما في المجموع نقلاً عن (بن) والحاشية :

تجو حكماً - كشكه في أصل شهادته - لم يصح النقل عنه (قبل الحكم) بشهادة النقل :

(ولا لا) بأن كذبه بعد الحكم بها (متضى) الحكم (ولا غرم) على الناقل ولا على الأصل المكذب له .

ولسادسها بقوله : (ونقل) عطف على « غاب » (عن كل) : أى عن كل واحد من شاهدى الأصل (اثنان) : وهو صادق بأربعة عن كل واحد اثنان متغايران . وبأثنين نقلا عن هذا وعن الآخر ، وبثلاثة نقل اثنيهما منهم عن زيد وأحدهما مع الثالث عن عمرو .

(ليس أحدهما) : أى الناقلين (أصلاً) أدى شهادته بلا نقل عنه ، لأنه إذا كان أحدهما أصلاً لزم ثبوت الحق بشاهد فقط لأن الناقل المنفرد كالعدم . (و) نقل (في إلزنا أربعة عن كل) من الأربعة ، صادق بستة عشر وبأربعة فقط ، نقلت عن كل من الأربعة وبغير ذلك كما علم مما قبله .

قوله : [قبل الحكم] : قيد في عدم التكذيب .

والحاصل أن الفسق والعداوة لا يضر طرؤهما بعد الأداء ولو قبل الحكم ، وإنما يضر طرؤهما قبل الأداء وهذه طريقة . وتقدم للمصنف أن حدوث الفسق يضر بعد الأداء وقبل الحكم ، بخلاف حدوث العداوة فلا يضر وهما طريقتان ، وأما تكذيب الأصل لقرعه أو شكه فضر إذا كان قبل الأداء أو بعده وقبل الحكم ، فإن كان بعد الحكم لم يضر .

قوله : [بأربعة] : أى كون الناقل أربعة .

قوله : [وبأثنين] : معطوف على بأربعة وكذا قوله وبثلاثة .

قوله : [أى الناقلين] : بالجر تفسير للضمير لأنه في محل جر بالإضافة .

قوله : [صادق بستة عشر] : أى من ضرب أربعة في أربعة .

قوله : [نقلت عن كل من الأربعة] : راجع للثانية ، وأما الأولى فكل أربعة تنقل عن واحد .

قوله : [وبغير ذلك] : أى كتمانها ينقل كل أربعة منهم عن كل واحد من اثنين من الأصويل ، وأثنى عشر تنقل كل أربعة منها عن واحد من اثنين من

(أو) نقل أربعة في الزنا (اثنان) منهم (عن كل اثنين) من الأصل كأن نقلا عن زيد وعمر و نقل الآخران عن بكر وخالد ، فيمكن ، فإن نقل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان آخران لم تصح - خلافاً لابن الماجشون - لأن شهادة الفرع لا تصح إلا إذا صحت شهادة الأصل لو حضر والرابع لو حضر مع الاثنين الناقلين لا تصح شهادته معهما لنقص العدد .

• (و) جاز (تسليقُ ناقلٍ بأصلٍ) : أى معه في الزنا وغيره كأن ينقل اثنان عن اثنين في الزنا مع أصليين .

(و) جاز (تَرْكِيبَةُ ناقلٍ أصله) الناقل هو عنه .

الأصول وتزيد أربعة منها بالنقل عن الرابع .

قوله : [كأن نقلاً] : أى الاثنان معاً بأن سمعاها من زيد ثم سمعاها من عمرو .

قوله : [ونقل الآخران] : أى الاثنان الآخران أى سمعاها من بكر ثم سمعاها من خالد فهله صورة خامسة .

قوله : [لنقص العدد] : أى لأن الناقل ينزل منزلة الأصل ويلغى الأصل .

والموضوع أن الناقل عن الثلاثة اثنان فإذا حضر معهما الرابع الأصل كان في الحقيقة ثالثاً وكذلك لا تصح لو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الأربعة ؛ لأنها آلت إلى أن الأربعة نقلوا عن كل واحد من الثلاثة ونقل عن الرابع واحد فقط . وأما لو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد لكنى كما في سماع أبي زيد عن ابن القاسم كلها في بن .

• تنبيه : يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول الشهود لمن ينقل عنهم اشهدوا عنا أننا رأينا فلانا يزنى وهو كالمرود في المكحلة ، ولا يجب الاجتماع وقت النقل ولا تفريق الناقلين وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول .

قوله : [كأن ينقل اثنان عن اثنين] : أى وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنان عن رابع وحمل جواز التلقيح إذا كان النقل صحيحاً كما ذكر في المتأئين احترازاً عما إذا نقل عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فإنه لا يجوز كما تقدم .

قوله : [يجاز تركيبة ناقل أصله] : أى بعد أن ينقل عن شهادته وكلهم لم ينظروا إلى التهمة في ترويح نقله ؛ لأنه خفف في شهادة النقل مالم يخفف في

(و) جاز (نَقَلَ امرأتين) : عن رجل أو عن امرأة (مع رجل) ناقل معها عن ذكر لا مع رجل أصلي ، لأنهما بمنزلة رجل واحد ، ولا نقل لواحد إذ هو كالعلم كما مر (فما يَشْهَدَنَّ فيه) : وهي الأموال وما آل إليها وما لا يظهر إلا للنساء كالولادة وعيب الفرج ، لا في نحو طلاق وقصاص .

• ثم شرع في بيان أحكام رجوع الشاهدين عن شهادتهما فقال : (وبطَلَّتْ) الشهادة (إن رَجَعَ) الشاهد أى جنسه الصادق بالمتعدد (قبل الحكم) وبعد الأداء فأولى قبله .

(لا) إن رجع (بعده) أى الحكم فلا تبطل وقد تم الحكم ومضى في المال فيغرمه المشهود عليه للمدعى بمقتضى شهادتهما . (وغريم) الشاهد (المال والذبيّة) للمشهود عليه بعد أن غرمه للمدعى

الأصلية ولذا لا يجوز تزكية الأصل للناقل عنه .

قوله : [مع رجل ناقل معهما] : فإن لم يكن معهما رجل فلا يجتزئ بنقل المرأتين ولو فياً لا يظهر للرجال على المتمد كما يفيد ابن عرفة (أهـ بن) .
قوله : [لا مع رجل أصلي] : أى خلافاً للتأني حيث اجتزأ به .
قوله : [لا في نحو طلاق وقصاص] : أى من كل مالا تصح فيه شهادتهم استقلالا .

والحاصل أن ما تقبل فيه شهادة النساء مع عيّن أو مع رجل وهو المال وما يشول إليه ، وكذا ما يختص بشاهدتين كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء فيه إذا تعددن مع رجل ناقل معهن ، سواء نقلن عن رجل أو امرأة ، فإن نقلن لأمع رجل أصلاً أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جداً ، وما لا تقبل فيه شهادة النساء أصلاً لا يقبل فيه نقلهن ولو صاحبهن رجل ناقل .

قوله : [إن رجع الشاهد] إلخ : محل البطالان ما لم يبق من الشهود ما يستقل به الحكم من غير رجوع وإلا فلا يعتد بالراجع ، فلو بقى شاهد واحد في الأموال وما يشول إليها وحلف منه المدعى كفى .

قوله : [فأولى قبله] : أى قبل الأداء وفي الحقيقة قبل الأداء لم توجد صورتها فلا يتوهم قبولها .

المشهود له ، قال ابن القاسم : إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أوجد أو غير ذلك فلإنهما يضمنان قيمة المعتق ، وفي الطلاق إن دخل بالزوجة فلا شيء عليهما ، وإن لم يدخل ضمننا نصف الصداق للزوج ، ويضمنان الدين والعقل في القصاص في أموالهما (٨١) وقال أشهب : يقتص من الشاهدين في العمد : أى لأنهم تسبوا في قتل نفس بلا شبهة ، وهو ظاهر . وهذا إن رجعا بعد الاستيفاء في القتل ومثله الرجم .

• (ونقص) الحكم (وإن ثبتت كذبهم) بعد الحكم و (قبيل الاستيفاء) في القتل والقطع والحد (لحياة من شهدها بقتله ، أو جيبه قبل الزنا) : أى جب من شهدوا بزناه : أى ثبت أنه مجيب قبل شهادتهم بالزنا أى قبل الزنا الذى شهدوا به . ولا يلزمهم حد القذف ؛ لأن من روى المجيب بالزنا لاحد عليه كما في المدونة .

• (وإلا) يثبت قبل الاستيفاء — بل ثبت كذبهم بعده — (غرموا) الدية :

قوله : [قال ابن القاسم] : هذا دليل على كلام المصنف وهو أعم منه ولا محذور فيه .

قوله : [وفي الطلاق إن دخل بالزوجة] : أى لأنه بعد الدخول استحققت عليه جميع الصداق وإن لم يحصل منه طلاق فلم يفوتها إلا التمتع بها في المستقبل وهو لاقية له وسيأتى .

قوله : [ضمننا نصف الصداق] : أى بناء على أنها لا تملك بالمقد شيئاً وهو مشهور مبنى على ضعيف .

قوله : [ويضمنان الدين والعقل] : إلخ : ظاهره تعمد الزور ابتداء أم لا .

قوله : [وقال أشهب يقتص] إلخ : أى ويغرمان الدية إذا لم يتعمدا .

قوله : [وهذا] : أى جميع ما تقدم .

قوله : [ونقص الحكم] إلخ : أى لحرمه الدم وحيتله فلا غرم على الشهود وهو الذى رجح إليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقص الحكم وهو الذى رجح عنه ابن القاسم وشي عليه خليل .

قوله : [غرموا الدية] إلخ : أى على قول ابن القاسم وأما أشهب فإنه يقول

أى دية من قتل قصاصاً أو رجماً بشهادتهم .

(ولا يشارككنهم) فى الغرم (شاهد الإحصان) : أى إذا شهد أربعة بزنا شخص وشهد اثنان بإحصانه فرجم ، ثم تبين أنه كان مجبوراً قبل الزنا فالدية على شاهدى الزنا فقط ولا يشاركهم فيها شاهد الإحصان ؛ لأن شهادتهما فى نفسها لا تجب حداً ، هذا ملحق ابن القاسم الراجع . وقال أشهب : يشاركهم فى الغرم بينة الإحصان إذ لولاها مارجم .

• (وأدباً) : أى الشاهدان إذا رجعا بعد الحكم بالحد (فى كَقَدَفٍ) : أدخلَ بالكاف : شرب الخمر والشم والطم وضرب السوط . وأما شهود الزنا إذا رجعا قبل الحكم أو بعده فعليهم حد القذف وعليهم أيضاً غرم الدية إن رجم كما تقدم . ما لم يثبت أن المشهود عليه به كان مجبوراً أو غير عفيف فلا حد قذف على الراجع . والمسألة استفواها الشيخ - عمت بركاته .

بالقصاص منهما .

قوله : [ولا يشاركهم فى الغرم] : الضمير البارز فى يشاركهم يعود على شهود الزنا المفهومين من قوله أو جبه قبل الزنا .

قوله : [على شاهدى الزنا] : بكسر الدال جمع شاهد .

قوله : [وقال أشهب يشاركهم] إلخ : اختلف على قوله هل الستة يستون فى الغرم أو على شاهدى الإحصان نصفها لأن الشهادة نوعان فيكون على كل نصفها ، قولان كما فى (بن) ولا يقول أشهب فى هله بالقصاص على متعمد الزور ؛ لأن شهادتهم لا تستلزم قتلهم لكنهم لا يشهدون بإحصانه .

قوله : [وأدباً] إلخ : محل أدبهما حيث تبين كذبهما عمداً فلان تبين أنه اشبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فقولان بالتأديب وعدمه .

قوله : [والطم] : أى الضرب بالكف .

قوله : [فلا حد قذف على الراجع] : أى لما يأتى من أن حد القذف شرطه أن يكون الملقوف عفيفاً ذا آلة .

قوله : [والمسألة استفواها الشيخ] : جاصل ما بقى من الذى استفواها الشيخ شهود الزنا الراجعين يحدون حد القذف مطلقاً رجماً قبل الحكم أو بعده قبل

(ولا يُقْبَلُ رجوعُهما عن الرجوع) عن الشهادة : فإذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهما . فإن رجعا عن الرجوع إلى الشهادة لم تقبل منهم . وإذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجعا إليها لم تقبل منهم ويفرمان ما أئلفاه بشهادتهما : كالراجع المتأدى : لأن رجوعهما عن الرجوع يعدّ ندماً

الاستيفاء أو بعده مع غرم الدية في الرجم كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وإن رجع بعده حد الراجع فقط . وأما إن ظهر أن أحد الأربعة عبد أو كافر حد الجميع وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم والإحد ، وإنما يؤيدان بالاجتهاد إلا أن يشين أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيحد الراجعان والعبد ولا حدّ على الثلاثة الباقيين : لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عبرة برجوعهما في حقهم لأن شهادتهما معمول بها في الجملة وغرم الراجعان فقط دون العبد ربيع الدية ثم إن رجع ثالث من الستة ولم يكن فيهم عبد حد هو والسابقان وغرموا ربيع الدية . وإن رجع رابع غرموا نصفها أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً وخامس ثلثاً وأربعاً بينهم أخماساً وسادس فجميعها أسداساً مع حده أيضاً . وإن شهد ستة بزنا محصن ورجع أحدهم بعد فقهه عنه وثانيهم بعد موضحته وثالثهم بعد موته : فعلى الأول سُدس دية العين للعاها بشادته وعلى الثاني سُدس دية العين وخمس دية الموضحة وعلى الثالث ربيع دية النفس لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم . ولا شيء عليه من دية العين والموضحة لاندراجهما في النفس ، وهذا مبنى على مذهب ابن المواز من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء . وأما على قول ابن القاسم فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين ربيع دية النفس دون العين والموضحة ؛ لأنه قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تندرج فيها (١٨ ملخصاً من الأصل) .

قوله : [بطلت شهادتهما] : أى ولا يحكم القاضي على الخصم بتلك الشهادة .
قوله : [لم تقبل منهم] : أى لجرحتهم بذلك فلا يعتد بشهادتهم مطلقاً رجما لها أم لا .

قوله : [رجعا] : فلا يعتد برجوعهما والحكم بشهادتهما ماض .
قوله : [عن الشهادة] : متعلق برجعا أى بعد أن حكم القاضي بشهادتهما .
قوله : [ويفرمان ما أئلفاه] : أى من دية النفس أو المال ، ورجوعهما

ولأنه بمنزلة من أقر ورجع عن إقراره .

- [وإن] عليم الحاكم بكذبهم في شهادتهم (وحكمهم) بما شهدوا به من قتل أو رجم أو قطع (فالقصاص) عليه دون الشهود وسواء باشر القتل أولاً .
- [كولي الدية] : إذا علم بكذبهم وأقامهم وحكم الحاكم بهم فإنه يقتص منه ، فإن علم الحاكم والولي اقتص منهما . ومفهوم : « علم بكذبهم » أنه إذا لم يعلم فلا قصاص وإن علم بقادح فيهم ، وهو المعتمد . وإنما على الحاكم الدية في ماله .
- [وإن] رجماً عن طلاق : أي عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم (فلا غرم) عليهما (إن) دخل الزوج المشهود عليه بالطلاق بزوجه المشهود بطلاقها ؛ لأنهما لم يتلفا عليه بشهادتهما مالا وإنما فواته الاستمتاع ولا قيمة له وقد استحقت جميع الصداق بالنحول .
- [والأ] يدخل الزوج بها (فنيصّف الصداق) يغرمانه له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً ، وإنما يجب لها النصف بالطلاق .

لشهادة ثانياً لا يلغى عنهما غرمًا لأنه يعد نكاحًا كما قال الشارح .

قوله : [ولأنه بمنزلة من أقر] : أي يحق مالي أو ما في معناه من كل ما يؤخذ فيه بالإقرار .

قوله [وإن علم] إلخ : أي ثبت علمه بذلك بإقراره لا ببينة تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه إن كان منكراً للعلم ، وذلك لنفسقهم بكتمهم الشهادة قبل الاستيفاء هكذا قالوا ، ولكن هذا ظاهر إن لم تعلق البينة وقت الاستيفاء بشبهة مثلاً ، وإلا كان بمنزلة إقراره .

قوله : [وسواء باشر القتل أولاً] : أي فالباشر للقتل بأمره كالجلاد ولا شيء عليه ما لم يعلم بكذب الشهود أيضاً وإلا اقتص منه كالحاكم والولي لهما التهم على القتل .

قوله : [وإن علم بقادح فيهم] : أي وذلك لأنه لا يلزم من وجود القادح في الشاهد كذبه .

قوله : [وإنما على الحاكم الدية في ماله] : أي ولا يشاركه فيها المدعي إن كان يعلم القادح كالحاكم ؛ لأن البحث عن القادح من وظيفة القاضي لا المدعي .

قوله [بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً] : أي فهو مشهور مبنى على ضعف .

ثم شَبَّهَ في غرضهما نصف الصداق بقوله :

• (كرجوعهما) : أى الشاهدين (عن دخول) أى شهادتهما بدخول (ثابتة الطلاق) بإقرار زوجها به أو بيئته عليه به وأنكر الدخول بها فشهدا عليه به ، فغرم لها جميع الصداق ثم رجعا بعد الحكم عن شهادتهما بالدخول ، فيغمران له نصفه . فإن رجع أحدهما غرم له الربع . وهذا في نكاح التسمية . وأما في التفويض فيغمران له جميع صداق المثل ؛ لأنه إنما يلزمه بالدخول لا بالطلاق قبله . (واختصَّ به) أى بغرم نصف الصداق (الراجعان عن) شهادة (الدخول) عن (الراجعين عن) شهادة (طلاق) : أى إذا شهدا على رجل بأنه طلق امرأته ، وشهد آخران بأنه دخل بها ، فحكم عليه الحاكم بالطلاق وجميع الصداق ، ثم رجع الأربعة عن شهادتهم ، فقد تم الحكم ولا ينقض ، واختص شاهد الدخول بغرم نصف الصداق للزوج دون بيئته الطلاق ؛ لأن رجوعها بمترلة رجوع شهادة طلاق مدخول بها ولاغرم عليها كما تقدم .

قوله : [وأما في التفويض] : أى كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهدا عليه بالدخول غرم جميع الصداق لها ، فإذا رجعا عن الشهادة غرما له كل الصداق لأنها لا تستحقه في نكاح التفويض إلا بالدخول ولم يحصل .

قوله : [واختص شاهد الدخول بغرم نصف الصداق] : ما ذكره الشارح من أن شاهدي الدخول إذا رجعا يغمران نصف الصداق للزوج هو ما في التثني وحلوله وابن مرزوق بناء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الثاني ما أوجبه إلا شاهد الدخول ، وقال الشيخ أحمد الزرقاني وبهرام يغمران كل الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً والدخول الذى شهدا به أوجب كل الصداق فإذا رجعا عن الشهادة غرما ما أطفاه بتلك الشهادة .

قوله : [رجوع شهادة] : الكلام على حلف مضاف أى أصحاب شهادة هكذا علل الشارح تبعاً للبناني .

• تنبيه : إذا ماتت المرأة في مسألة رجوع شاهدي الطلاق والدخول ، واستمر الزوج على إنكاره الطلاق فإن شاهدي الدخول يرجعان عليه بما غرماه له ؛ لأن موثقا

• (و) إن رجعا (عن عتق) أى عن شهادتهما به بعد الحكم به (غرمّا) لسيد العبد (قيمتَه يومَ الحَكَمِ ، وولّاهُ له) : أى لسيده دون الشاهدين (فإن كان) المتق الذى شهدا به ثم رجعا (لأجل) غرما قيمته يوم الحكم لسيده . وإذا غرماها (فنفعتُهُ) : أى العبد (لهما) : أى الشاهدين الراجعين (إليه) أى إلى الأجل يستوفيان منها القيمة التى غرماها لسيده .

(إلا أن يستوفياها قَبْلَهُ) : أى قبل تمام الأجل فيرجع الباقي من المنفعة للسيد . وإن حل الأجل قبل استيفائها ضاع الباقي عليهما . وهذا قول سحنين ، وهو أرجح الأقوال التى ذكرها الشيخ . الثانى : يغرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة مدة الأجل على الرجاء والخوف . الثالث : يخير السيد بين أن يسلم المنفعة لهما بعد أخذ القيمة منهما وبين أن يبقيا تحت يده ويدفع لهما قيمتها شيئا فشيئا على التقضى حتى يتم الأجل .

(و) إن رجعا (عن مائة) شهدا بها (لزيد وعمرو) معاً على السوية ، ثم رجعا بعد الحكم بها لهما و (قالا : بل هى) أى المائة كلها (لزيد) ولا شيء منهما لعمرو (اقتسماها) : أى زيد وعمرو ؛ لأن الحكم بها لهما لا ينقض

فى عصمته يكمل عليه الصداق ورجع الزوج على شاهدةى الطلاق بما فواته من إرثه منها إذ لولا شهادتهما لورثها ، وإن مات هو رجعت على شاهدةى الطلاق بما فواته من الإرث للعة المذكورة .

قوله : [وولّاهُ له] : أى فإذا مات العبد ولأوارث له أخذ سيده ماله ، وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهيد بما أخذه الوارث لأنه لولا شهادتهما لأخذ ماله بالرقّ أولاً لأنهما غرما له قيمته وهو الظاهر (اه عب) .

قوله : [إلا أن يستوفياها] : استثناء من استمرار المنفعة للأجل .

قوله : [الثانى يغرمان القيمة] : هو قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام .

قوله : [الثالث يخير السيد] : هو قول ابن المواز .

قوله : [شهدا بها لزيد وعمرو] : أى على بكر مثلاً .

(وغيرما للمدين خمسين فقط) عوضاً عن الخمسين التي أخذها عمرو منه ولا يفرمان له جميع المائة لاختافهما على زيد من غير رجوع عنه وليس لزيد سوى الخمسين التي تخصصه من المائة .

(وإنَّ وَجَّعَ أَحَدُهُمَا) : أى أحد الشاهدين فى جميع مسائل الرجوع دين الآخر (عَرِمَ) الراجع (النصف) : أى نصف الحق فيغرم نصف الدية فى القتل ونصف المال فى غيره . فيغرم للمدين فى مسألة زيد وعمرو وخسلاً وعشرين . واختلف : إذا ثبت الحق بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد بعد الحكم هل يغرّم جميع الحق ؟ وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ، أو يغرّم نصفه لأن اليمين معه كشاهد ؟ (كَرَّجَلُ) (شهد مع نساء) ثم رجع فيغرم نصف بالحق ! . (وعليهن) - إن رجعن - (وإنَّ كَثُرْنَ النصف) : لأنهن بمنزلة رجل ولو كنَّ ألفاً أو أكثر (إلا أنَّ يَبْقَى مِنْهُنِ اثْنَتَانِ) : فلا شيء على الراجعات تمام الشهادة بالاثنتين (فإنَّ بَقِيَّتْ مِنْهُنِ وَاحِدَةٌ) فقط (فالرُّبْعُ) : يلزم جميع الراجعات بالسوية ولو ترتبوا فى رجوعهن .

قوله : [وغيرما للمدين] : أى الذى هو بكر .

قوله : [عوضاً عن الخمسين التي أخذها عمرو] : أى لإتلافهما تلك الخمسين على المدين الذى هو بكر ليس بشهادتهما .

قوله : [وليس لزيد سوى الخمسين التي تخصصه] : أى ولو كان يدعى المائة بهامها لأن العبرة بالشهادة الأولى التي ثبت بها الحكم .

قوله : [غرم الراجع النصف] : أى إن كان رجوعه عن جميع الحق الذى شهد به ، وأما إن كان رجوعه عن بعض الحق فسببى .

قوله : [وهو المشهور] : أى وإن كان مبنياً على ضعيف من أن اليمين مع الشاهد استظهار أى مقوية للشاهد فقط والحق ثابت بالشاهد .

قوله : [لأن اليمين معه كشاهد] : أى مكملة لنصاب الشهادة .

قوله : [فإن بقيت منهن واحدة] : إلخ : فإن رجعت تلك الواحدة غرم الجميع النصف كما سبقت .

قوله : [ولو ترتبوا] : المناسب ترتبين ..

(وهو) أى الرجل (معهن فى) ما يقبل فيه المرأتان (كرضاع) وولادة ،
 (كامرأة) فقط لكانتنتين بخلاف الأموال ؛ فإنه معهن كامرأتين . فإذا
 شهد رجل ومائة امرأة بمال ورجع الرجل بعد الحكم فعليه نصفه ، وكذا إن رجع
 معه ما عدا امرأتين ولا شيء على الراجعات إذ لا تنضم النساء للرجل فى الأموال .
 فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف . وأما فى
 الرضاع ونحوه فكامرأة واحدة فإذا شهد برضاع مع مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية
 وتسعين منهن فلا غرم ؛ لأنه بى من يستقل بالحكم . فإن رجعت امرأة من الباقيتين
 كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات ، فإن رجعت الباقية كان الغرم بجميع
 الحق عليه وعليهن وهو كامرأة . وهذا هو الذى يفيد قول الشيخ فى باب الرضاع :
 « وثبت برجل وامرأة وبامرأتين » فعلم من قوله : « وبامرأتين » أنه بمنزلة امرأة فى
 الرضاع وهو المذهب ، وأما قوله هنا « كانتين » فخلاف المذهب . فإن قلت :
 كيف يتصور الغرم فى الرضاع على شاهدى الرجوع فيه لأنهما – إن شهدا
 بالرضاع قبل الدخول – فسخ النكاح بلا مهر ، وإن شهدا به بعد الدخول فالمهر
 تقرر عليه للوطء . وإنما فوتا عليه بشهادتهما العصمة وهى لا قيمة لها ؟ فالجواب :
 أنه يتصور إذا مات الزوج أو الزوجة فيغرم الراجع للحى منهما ما فوته من الإرث

- قوله : [كرضاع وولادة] : أى واستهلال ونحو ذلك مما تقدم .
 وقوله : [كامرأة] أى فى الغرم عند الرجوع عن الشهادة وهذا هو المشهور .
 قوله : [ماعدا امرأتين] : أى بأن رجع معه ثمان وتسعين .
 قوله : [إذ لا تنضم النساء للرجل فى الأموال] إلخ : أى لأنه يعد شرطاً مستقلاً
 والشرط الآخر إما امرأتان أو البعير .
 قوله : [كان على جميعهن النصف] : أى على الصواب خلافاً لمن قال إن
 النصف يلزم الباقيتين فقط .
 قوله : [عليه وعلى الراجعات] : أى ويعد رأساً معهن .
 قوله : [وثبت برجل] إلخ : مقول قول الشيخ .
 قوله : [وأما قوله هنا كانتين] : أى حيث قال وهو معهن فى الرضاع كانتين .
 قوله : [ما فوته من الإرث] : أى كانت الشهادة قبل الدخول أو بعده .

ويغرم للمرأة ما فاتها من الصداق إن كانت الشهادة والرجوع عنها قبل الدخول .
 (وإن رجّع) الشاهد عن بعض ما شهد به غرم نصفه — أى نصف البعْض — فإن
 رجّع عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق ، وإن رجّع عن ثلثه غرم سُدُس الحق .
 • (وإن رَجَعَ) بعد الحكم من الشهود (مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحُكْمَ بِدُونِهِ) —
 كواحد من ثلاث وكأثنين من أربعة — فلا غُرمَ (على الراجع لاستقلال الحكم بالباقي .
 (فإن رَجَعَ) بعد (غيره) بمن يستقل الحكم به (فالجميع) : أى
 جميع الراجعين يفرمون ما رجعوا عنه فإن رجّع ما عدا واحد فالتنصف على
 الجميع سوية . فإن رجّع الأخير فالحق كله على الجميع .

• ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدم ، تعرف بمسألة غريم الغريم بقوله :
 (وللمَقْضَى عليه) بالحق بشهادة الشاهدين الراجعين بعد الحكم وقبل دفعه
 الحق للمدعى (مطالبتهما) : أى الشاهدين الراجعين (بالدَقْع) : أى دفع الحق
 (للمَقْضَى له) : وهو المدعى بأن يقول المدعى عليه لهما : ادفعا الحق الذى
 رجعتن عن شهادتكما به للمدعى .

• (وللمَقْضَى له) بالحق وهو المدعى (المطالبة) لهما أيضاً وذلك (إذا

قوله : [ويغرم للمرأة ما فاتها من الصداق] : أى مع الإرث . لا يقال إنه سبق
 في النكاح أن الفسخ قبل البناء لا شيء فيه إلا في نكاح الدرهمين وقرقة المتلاعنين
 والمتراضين فإن فيه نصف المسمى ؛ لأننا نقول ذلك فيها إذا ادعى الزوج الرضاع
 قبل البناء وهى تنكره ولا بينة ، أما لو كان هناك بينة شهدت به كما هنا فالفسخ من
 غير لزوم شيء أصلاً .

قوله : [ما عدا واحد] : هكنا نسخة المؤلف والمناصب النصب .

قوله : [الذى رجعتن] : المناسب رجعتاً .

قوله : [وللمَقْضَى له] إلخ : أى خلافاً لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدين غريم للمَقْضَى
 له إذا طالبهما لا حتم أن المقضى عليه أو حضر من غيبته لأقر بالحق فلا يفرمان
 كلًا وجه به كلام والزيادة وهو لا يظهر فى الموت والفسل مع جعل التحلّل شاملاً لهما ،
 ونص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجّع فهرب المقضى عليه قبل أن يؤدى فطلب
 المقضى له أن يأخذ الشاهدين بما كان يفرمان لغيره لو غرم لم يلزمهما غرم حتى

تعدّل (الطلب (مين المقضى عليه) موته أو عسره أو غيبته لا إن لم يعتذر فليس له مطالبة وإنما يطالب غريمه وهو المقضى عليه .

• ولا فرغ من الكلام على رجوع الشاهدين شرع يتكلم على حكم تعارض البيتين فقال : (وإن تعارضت بينتان وأمكن الجمع بينهما (جمع) : ولا تسقط واحدة منهما ؛ كما لو ادعى عليه بأن له عليه إردبا من قمح وأقام عليه به بيعة ثم ادعى عليه بأردب وأقام عليه أخرى ، أو ادعى بأنه أسلمه ثوباً في مائة أردب

يغرم المقضى عليه فيقرمان له حيثنذ ، ولكن ينقد الحكم للمقضى عليه على الراجحين بالغرم هرب أو لم يهرب ، فإن أغرم أغرمهما .

قوله : [فليس له مطالبة] : المناسب مطالبتها .

قوله : [على رجوع الشاهدين] : يقرأ بكسر الدال جمع شاهد والمراد به الجنس الصادق بالواحد وللتعدد .

قوله : [وإن تعارض بيتان] : عرّف التعارض بأنه اشتغال كل من البيتين على ما يناق الأخرى .

قوله : [وأمكن الجمع] : أى عقلا .

وقوله : [جمع] : أى بالفعل أى عمل به وصير إليه .

قوله : [كما لو ادعى عليه] : الأظهر بناؤه للفاعل والضمير يعود على المدعى المعلوم من المقام وكذا ما بعده . .

قوله : [بأن له عليه إردبا من قمح] إلخ : ظاهره أنه في هذا المثال يحكم عليه بالإردبين من غير تفصيل . وليس كذلك بل تقدم في الإقرار ما حصله أنه إذا شهد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فالمتان لأن الأذكار أموال عند ابن القاسم وأصبح . بخلاف الإقرار انجبرد عن الكتابة فال واحد على التحقيق . كما إذا أقر عند جماعة بأن عليه لفلان مائة . ثم أقر عند أخرى بأن لفلان عليه مائة فائة فقط وهذا إذا لم يذكر اختلاف السبب واتفقا صفة وقدرًا وإلا فالمتان نحوله على مائة من بيع ثم له على مائة من قرض أو قال مائة محمدية ، ثم مائة يزيدية (اه) فإذا علمت ذلك فلا يلزمه الإردبان في مثال الشارح إلا إذا اختلفت سببهما أو صفتهما وإلا فلا يلزمه إلا واحد على أن هذا المثال ليس من تعارض البيتين في شيء .

حنطة بيينة ، ثم ادعى بأنه أسلمه ثوين في مائة ، أو قامت عليه بيينة بأنه أعتق عبده فلان وأخرى بأنه طلق زوجته .

(وإلا) يمكن الجمع بينهما (رُجِّحَ) : أى وجب الترجيح (بيبان السبب) للملك ؛ فإذا شهدت بيينة بأن هذا ملك لزيد وأطلقت ، وشهدت أخرى بأنه ملك عمرو وبينت سبب الملك تـ (كَنَسَجَ وَتَنَاجَ) بأن قال : نسجه أو كتبه أو ورثه أو نتج عنده أو اصطاده — فإنها تقدم على من أطلقت لزيادتها بيان سبب الملك .

• (أو) بسبب ذكر (تأريخ) فتقدم على من لم تورخ (أو تَقَدَّمْهُ) : أى التاريخ ، فَتَقَدَّمْ على المتأخرة به ولو كانت المتأخرة أعدل ، وكلنا من بينت السبب .

قوله : [ثم ادعى بأنه أسلمه ثوين] : المناسب ثم أنكر الخصم وادعى أنه تعاقد معه على ثوين في المائة كما يؤخذ من الأصل والخروشى لصحة التعارض ، وإلا فلو بى المثال على ما هو عليه جرى على التفصيل المتقدم المأخوذ من باب الإقرار وليس فيه تعارض البينتين .

قوله : [عبده فلان] : هكذا نسخة المؤلف بصورة المرفوع والمناسب النصب ؛ لأنه بدل مما قبله وهو منصوب مفعول للفعل قبله ، وظاهر كلام المؤلف أنه متى أمكن الجمع جمع كانت البيتان بمجلس أو مجلسين قال بعض القرويين : لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بيينة أثبتت حكماً غير ما أثبتت صاحبيتها وأمكن الجمع بلا تناقض ، وما مشى عليه الشارح من العمل بالبينتين في الطلاق والعتق طريقة المدنيين . وأما ابن القاسم وباقي المصريين فيقدمون الأعدل ، فإن تكافأتا سقطتا ، وفرض المسألة اتحاد الوقت الذى تستند إليه كل من البينتين مع نفي ما قالته الأخرى حتى يأتى التعارض .

قوله : [ببيان السبب] : أى بسبب ذكر سبب الملك .

قوله : [فإنها تقدم على من أطلقت] : أى شهدت بالملك المطلق .

قوله : [وكلنا من بينت السبب] : أى فتقدم ولو كانت من لم تبينه أعدل .
بلغة السالك - رابع

- (أو) بسبب (مزيد) أى زيادة (عدالة) في إحداهما فتقدم على الأخرى .
 (لا) بمزيد (عند) ولو كثر ، ما لم تفد الكثرة العلم .
 واعلم أن الترجيح بامر إنما يكون في الأموال وما آكل إليها خاصة ، وهو ما يثبت الحق فيه بالشاهد واليمين على المذهب . وأما غيرها - مما لا يثبت إلا بعلين - كالنكاح والطلاق والعتق والحدود - فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك بزيادة العلامة لأنها بمنزلة الشاهد الواحد ، وهو لا يفيد في غير الأموال . ولما كان يحلف مقيمها في الأموال معها على الرجح . قال ابن عرفة : قال بعض القرويين : اختلف إذا كانت إحدى البيتين أعدل هل يحلف صاحب الأعدل ؟ ففي المدونة أنه يحلف (أ.١) . وقيل : زيادة العدالة بمنزلة شاهدين فيثبت الترجيح بها في كل شيء .
- (و) رجح (بشاهدين) من جانب (على شاهد ويمين) من آخر (أو) على شاهد و (امرأتين) .

- قوله : [أى زيادة عدالة] : أى في البيئة الأصلية لا في المزكية .
- قوله : [ما لم تفد الكثرة العلم] : أى بحيث يكون جمعاً يستحيل نواظهم على الكلب ، وما ذكره المصنف من أن زيادة العدد لاتعد مرجحاً إلا إذا أفادت العلم هو قول ابن القاسم وهو المشهور ، وقيل إنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة وقرئ للمشور بأن القصد من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى في التعدد من زيادة العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العلامة .
- قوله : [مما لا يثبت إلا بعلين] : أى وكذا ما يثبت بامرأة أو امرأتين .
- قوله : [فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك] : هذا هو مذهب المدونة وعليه مشي خليل في باب النكاح حيث قال : وأعدلية إحدى بيئتين متناقضتين ملغاة ولو صدقتهما المرأة .
- قوله : [وقيل زيادة العلامة بمنزلة شاهدين] : أى وهو الموافق لما في سماع يحيى ولكنه ضعيف .
- قوله : [على شاهد] : أى ولو كان أعدل من الشاهدين .
- قوله : [أو على شاهد وامرأتين] : ما ذكره من ترجيح الشاهدين على الشاهد

• (و) رجح (يَسْدِرُ) : أى بوضع اليد؛ بأن يكون المدعى به من عقار أو عرض فى حوز أحدهما مع تساوى البيتين ؛ فالخوز من المرجحات عند التساوى ، ولذا قال :

(إن لم تُرَجَّحْ بَيِّنَةٌ مُقَابِلَهُ بِمَرَجِّحٍ مِنَ الْمُرْجَحَاتِ وَإِلَّا قَلِمْتُ وَفَرَعُ مِنْ ذِي الْيَدِ (فِيحْلِفُ) مِنْ قَضَى لَهُ بِهِ، وَهُوَ ذُو الْيَدِ عِنْدَ عَدَمِ التَّرْجِيحِ وَمُقَابِلَهُ عِنْدَ تَرْجِيحِ بَيِّنَتِهِ بِمَرَجِّحٍ فَهُوَ مَفْرَعٌ عَلَى مَنْطِقِ «يَدٍ» وَفَهْمِ «إِنْ لَمْ تَرْجَحْ» .

(و) رجح (بِالْمَلِكِ عَلَى الْحُوزِ) : فن شهدت بالملك قلمت على من شهدت بالخوز ولو تقدم تاريخ الحوز على تاريخ الملك ؛ لأن الحوز قد يكون عن ملك وغيره .

(و) رجح (بِنَقْلِ) عَنْ أَصْلٍ عَلَى مُسْتَصْحَبَةٍ (له فإذا شهدت بيته

والمرأتين هو قول أشهب وأحد قول ابن القاسم وهو المرجح إليه . وللمرجوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين ، والقرص أنهم مستوفون فى الدلالة . ولما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين فإنه يقدم مع المرأتين على الشاهدين اتفاقاً .

قوله : [فى حوز أحدهما] : أى أحد المتنازعين والحال أنه لم يعرف أصله واحترازنا بقولنا لم يعرف أصله عما لومات شخص وأخذ ماله إنسان وأقام بيته أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بيته أنه وارثه أو مولاه وتعادلتا فإنه يقيم بينهما كما فى المدونة ولا يعتبر وضع اليد .

قوله : [مع تساوى البيتين] : أى فى الشهادة بالملك المطلق بأن تشهد إحداهما أن هذا المتنازع فيه لزيد ملك والأخرى لعمرو ملك من غير بيان سبب الملك . قوله : [ورجح بالملك على الحوز] : اعلم أن موضوع هذه المسألة أن البيته الشاهدة بالخوز المجرد عن الملك أقيمت قبل الحياة المعتبرة شرعاً وهى عشر سنين ببقودها الآتية فلا ينافى قول المصنف الآتى وإن حاز أجني غير شريك إلخ .

قوله : [ورجح بنقل عن أصل] : أى ولو كانت الناقلة تشهد بالسماح . وقوله : [على مستصعبة له] : أى ولو كانت تلك المستصعبة بينت الملك وسببه كثال الشارح .

زيد أن هذه السلعة له لكونه نسجها أو كتبها أو اصطادها أو بناها ، وشهدت أخرى أنها لعمر و اشتراها من زيد أو ورثها منه أو وهبها له ، قلمت بينة النقل على بينة الاستصحاب .

(واعتُمدتُ بينةُ الملك) : أى الشاهدة به لحى أو ميت على أمور ثلاثة ، فلا يصح أن تشهد بملك شيء لإنسان إلا إذا اعتمدت على ثلاثة أمور : الأول : أن تعتمد (على) أصول (التصريف) من واضح اليد على ذلك الشيء من ركوب أو سكنى أو لبس أو نحو ذلك .

(و) الثانى : أن تعتمد على (حوزٍ طال) لذلك الشيء (كعشرة أشهر) فأكثر لا أقل .

والثالث : أن تعتمد على (علم متنازع) له فى تلك المدة .

وأشار الرابع بقوله : (مع نِسْبَتِهِ إليه) : أى إلى واضح اليد وإن لم تصرح بشيء من هذه الأربعة فى شهادتها .

ويشترط صحة شهادتها بالملك أيضاً أن تقول فى شهادتها : لم يخرج عن ملكه فى علمنا ، وقد أشار لذلك بالطف على : « اعتمدت » بقوله : (وقالت) فى شهادتها عند الحاكم (لم يخرج عن ملكه فى علمنا) بناقل شرعى . فإن قطعوا بأنها لم تخرج عن ملكه بطلت شهادتهم^(١) ، فإن أطلقوا فى بطلانها خلاف . فعلم أن شروط صحة الشهادة بالملك بتأخسه : الاعتياد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة — وإن لم يذكرها فى الشهادة — والخامس : علم علمهم

قوله : [قلمت بينة النقل] : من ذلك أيضاً تقديم البينة بالتنصر للأسير كرهاً على البينة بالطوع لأن الأصل فى تنصر الأسير الطوع .

• تنبيه : إذا تعارضت الأصالة والقرعية قلمت الأصالة كبينة السفه والرشد والسر واليسار والجرحة والعدالة والصحة والمرض فإن بينة السفه تقلم وكذا بينة العسر والجرحة والصحة ؛ لأن هذه الأشياء هى الأصل وأصداها فروع كذا يؤخذ من (بن) نقله محشى الأصل .

قوله : [الاعتياد على كل واحد من الأمور الأربعة] : أى التى هى التصرف

(١) حكاه فى الأصل . ويصح التناقض أن ينسب فى حدود علمه لا مطلق وهذا يرثه نظام الشهر والتسجيل المتعارى المعروف الآن .

بالخروج عن يد ذلك المتصرف مع ذكرهم له في أدائها : إن كان الشاهد يعرف ما تصح به الشهادة قبل منه إطلاق معرفة الملك ، وإلا فلا ، حتى يفسر الخمسة الأشياء بأن يقول : أشهد أن يده على ما يدعى ، وأنه متصرف فيه بتصرفه الملاك مدة طويلة عشرة أشهر أو سنة أو أكثر ، وأنه ينسب نفسه ، وأنه لم ينلزه فيه منازع ، وأنه لم يخرج عن ملكه في علمي . أو يقول : وما علمته باع ولا وهب ولا أخرج عن ملكه . وقيل : ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال ، وقد أشار له الشيخ بقوله : « وتوالت على الكمال في الأخير » . وعليه : فيحلف للشهود له أنها في ملكي ولم تخرج عن ملكي بناقل شرعي بشأ ، ويحلف ولوثة على نفي العلم . • (وإن شهِدَت) البينة على مكلف غير محجور (بإقرار من أحدهما) : أى من أحد المتنازعين في الشيء الآخر بأن تقول البينة : نشهد بأنه قد أقر سابقاً بأن هذا الشيء لفلان وهو الآن يدعيه لنفسه (استصحب) إقراره ونفى به لفلان ؛ لأن غير المحجور مؤاخذ بإقراره ، فلا يصح له دعوى الملك فيه لنفسه إلا بإثبات انتقاله إليه .

• (وإن تعدّر ترجيح) لإحدى البيتين بوجه من المرجحات (وهو) : أى والحال أن المتنازع فيه (بيد غيرهما) أى غير المتنازعين (مسقطاً) لتعارضهما (وبسقى) المتنازع فيه (بيد حائِزِهِ) : وتقدم أنه لو كان بيد أحدهما لكان الترجيح باليد .

وطول الحوز وصلح المنازع والنسبة إليه .

قوله : [وعليه فيحلف المشهود له] : أى على القول بأن الخامس شرط كمال . قوله : [بوجه من المرجحات] : أى من قوله ببيان السبب إلى هنا . قوله : [أى والحال أن المتنازع فيه بيد غيرهما] : حاصل ما ذكره الشارح وغيره أن في تلك المسألة ثمانى صور : لأن من هو بيده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقربه لأحدهما ، وتارة لغيرهما ، وتارة لا يدعيه لأحد . وفي الأربع : تارة يكون لكل من المتنازعين بيعة وتسقط البيتان بعدم الترجيح ، وتارة تتعلم بيعة كل ؛ فهذه ثمان صور . ففي صور البيعة إذا ادّعاها لنفسه وسقطت البيتان بقي بيده حوزاً وإن أقرّ به لأحدهما فهو للمقرّ له بيمين ، وإن أقرّ به لغيرهما ، أو قال : لا أدري لمن هو ، لم يلتفت إليه ويقسم

(أو) يكون (لمن) يُقَرُّ الحائز له (به منهما) : أى من المتنازعين اللذين أقاما البيتين المتعارضتين ؛ لأن إقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبيته فإن أقر لغيرهما لم يعمل بإقراره . بخلاف ما لو تجردت دعوى كل عن البينة فيعمل بإقراره ولو لغيرهما .

• (ومن) له حق على آخر وأنكره . ولم يجد بينة أوسرق منه شيئاً أو غصبه ولم يقدر على خلاصه منه بما حكم (وقدّر على) أخذ (حقه) باطلاً بسرقة ونحوها (فله أخذُهُ) بشروط ثلاثة أفادها بقوله :

(إن أمنَ فتنَةً) ، أى وقوع فتنة من ضرب أو جرح أو حبس ونحو ذلك .

(و) أمن (ردّيلة) تسب إليه من سرقة أو غصب .

(وكان الحق غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفيه بنفسه بل لابد

من الحاكم ، فلا يقرب من ضربه ولا يجرح من جرحه ولا يسب من سبه .

(ويجيب الرقيق) ذكرنا أو أنى - إذا ادعى عليه بعقوبة من ضرب أو جرح

بينهما ، وفي صور علم البينة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي بيده وإن أقرّ به لأحدهما أو لغيرهما أخذه للقرّ له بلا بين لفترة الإقرار هنا وضعفه مع البينة ، فلما حلف مع البينة لم يحلف هنا . وإن سكّ أو قال : لا أخرى . قسم على الدعوى (اه ملخصاً من بن) .

قوله : [ومن له حق] : أى مالى وهذه المسألة قد تقدمت في باب الودعة

وإنما كررها لأن هذا الباب يقتضيه التكرار لمناسبة القضاء والشهادة .

قوله : [وأنكره] : مثله لو أقرّ وكان مماطلا .

قوله : [فلا يستوفيهما] : إثبات الياء يفيد أن لانافية أى فالحكم أنه لا يستوفيهما .

قوله : [بل لابد من الحاكم] : أى فإن لم يكن حاكم منصف وجب عليه

التصويص للحكم العليل ، ولا يأخذ ثأره بنفسه لما فيه من زيادة المرح والفساد في الأرض .

قوله : [ويجيب الرقيق] : محل اعتبار جواب الرقيق في دعوى جناية القصاص

مالم يتهم فإن اتهم في جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل مماثله وقد استحياه سيد مماثله

ليأخذه فإنه لا استحياء يتهم أنه تواطأ مع سيد العبد على نزع من تحت يلمسيده وحيثئذ

فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد العبد المماثل من أخذه ويطلق حق ذلك السيد من

أو قتل أو بموجب حد أو تعزير من كل ما يتعلق ببلنه (عن العقوبة) : لأنه الذي يتوجه عليه الحكم لاسيده .

(و) يجب (سيد هـ عن) موجب (الأرض) : لأن الجواب إنما يعتبر فيما يأخذ المكلف به لو أقر ، والعبد لو أقر بما لم يلزمه . فلو ادعى عليه بجنابة خطأ فلا يعتبر إقراره ، وإنما الكلام لسيدته إلا لقرينة ظاهرة توجب قبول إقراره . ففي كتاب الديات في عبد راكب على برذون مثنى على أصبع صغير فقطعها فتعلق به الصغير وهي تدعى ويقول : فعل بي هذا ، وصلقه العبد : أن الأرض متعلق برقبته (أ) .

(وإن قال) من عليه حق لو كفل رب الحق الغائب حين طالبه الوكيل : (أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ الْغَائِبُ) أو : قضيته حقه (أُنْظِرْ) المدعى عليه بكفيل بالمال إلى أن يعلم حقيقة الحال (إِنْ قَرَّبْتَ) غيبة رب الحق ، فإن بطلت قضى عليه بالدفع للوكيل ؛ لأنه معترف بالحق مدعياً الإبراء أو القضاء . فإن حضر

القصاص إن لم يكن مثله يجهل أن الاستحياء كالعفو يسقط القصاص وإلا فله الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك ..

قوله : [أو بموجب حد] : أى كرتاً أو شرب ، وقوله أو تعزير أى كسب من لا يجوز سبه بغير ما يوجب الحد .

قوله : [عن العقوبة] : متعلق بيجيب ، والمعنى أنه يتولى الجواب عن الدموى التي تسبب عنها العقوبة .

قوله : [ففي كتاب الديات] : خبر مقدم وأن الأرض مؤوّل بالمصدر مبتدأ مؤخر .

قوله : [أن الأرض متعلق برقبته] : أى وحيدته فيخير سيده بين أن يفديه أو يسلمه في رأسه .

قوله : [إن قربت غيبة رب الحق] إلخ : التفرقة المذكورة بين الغيبة القريبة والعيدة هو قول ابن عبد الحكم والمنصوص لابن القاسم في سماع عيسى أنه يقضى بالحق على المطلب ولا يؤخر ، وظاهره أنه لا فرق بين كين الموكل قريباً أو بعيداً ، ابن رشد وقول ابن عبد الحكم على تفسير لقول ابن القاسم .

الغائب وأنكر الإبراء أو القضاء حلف أنه ما أبرأ أو ما قضى، وتم الأخذ . فلان نكل حلف الغريم ورجع على الوكيل .

(وسن' استمهل) : أى طلب المهلة (للدفع بينة) أقيمت عليه بحق (أو لحساب ونحوه) : كما لو طلب المهلة ليفتش على الوثيقة أو دفتر الحساب بينهما أو يسأل من كان حاضراً بينهما ليكون على بصيرة في جوابه بإقرار أو إنكار، (أو) طلب المدعى المهلة (لإقامة) شاهد (ثاني) وأبى أن يحلف مع الأول الذى أقامه (أستهل) الطالب (بالاجتهاد) من الحاكم ولا يتقيد بجمعة (بكتيل بالمال) في جميع ما تقدم . ولا يكتفى حميل بالوجه إن أبى المطلوب . وأما لو طلب المدعى إقامة بينة على أصل دعواه وطلب من المدعى عليه حميلاً ، فيكتفى حميل الوجه اتفاقاً . وفيها أيضاً : أنه لا يجاب المدعى لحميل بالوجه ، وهو الراجح كما تقدم في « الضمان » . ولذا حلفناه والمصنف ذكره هنا أيضاً .

قوله : [وأنكر الإبراء أو القضاء] : لف وشر مرتب .

قوله : [ورجع على الوكيل] : أى بما دفعه له وللغريم أن يرجع على الموكل فله غريمان كما في (ح) .

قوله : [ومن استمهل] إلخ : يعنى أن من أقيمت عليه بينة بحق لشخص فطلب المهلة للدفع تلك البينة أو لإقامتها فإنه يمهل لأجل انقطاع حجته، والمهلة يؤجلها الحاكم ولا تحديد في ذلك عند مالك لكن بكتيل بالمال .

قوله : [ليكون على بصيرة] : متعلق باستمهل .

قوله : [ولا يتقيد بجمعة] : أى خلافاً لما في المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة، وحمل الإمهال المطلوب إن كانت بينته التى يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق غائبة غيبة قرينة كجمعة ، ولا تقضى عليه وبقي على حجته إذا أحضرها .

قوله : [بكتيل بالمال] : أى يأتي به المطلوب .

وقوله : [إن أبى المطلوب] : المناسب الطالب .

قوله : [لحميل بالوجه] : أى ومن باب أولى حميل بالمال .

• (واليمينُ في كلِّ حقٍّ) : غير اللعان والقسامة يجب أن تكون من مدح أو مدحى عليه (بالله الذى لا إله إلا هو) : أى بهذا اللفظ ، والواو كالباء . وأما اللعان فاليمين فيه : أشهد بالله . ولا يزيد الذى لا إله إلا هو . وكذا في القسامة لا يزيدها بعد قوله : أقسم بالله . وقيل : يزيدها فيها . و (لو) كان الحالف (كشّابياً) ولا يزيد شيئاً بعد ذلك . وقيل يزيد

قوله : [واليمين] : أى في الاعتبار لقطع النزاع وهي المترجمة من الحاكم أو المحكم . فجرد طلب الخصم اليمين من خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له ، فإن أطاع بها ثم توافعا لحاكم أو محكم كان له تخليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً .

قوله : [في كل حق] : أى مالى أو غيره سواء كان المالى جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار .

قوله : [من مدح] : أى تكلمة للتصايب كما إذا أقام شاهداً واحداً ، أو كانت استظهاراً كأن ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين من المدعى عليه .

وقوله : [أو مدحى عليه] : أى عند عجز المدعى عن إقامة البينة بما ادعاه . قوله : [أى بهذا اللفظ] : أى من غير زيادة عليه ولا نقص عنه فلا يزداد : عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم . ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً تكفراً ، لأن الغرض هنا زيادة التخويف والإرهاب . قال في التوضيح نقلاً عن المازرى : المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله : بالله ، فقط ، وكذلك لو قال : والذى لا إله إلا هو لم يجزه حتى يجمع بينهما كما في (بن) .

قوله : [والواو كالباء] : أى كما في أبي الحسن قال (ح) لم أف على نص في المثناة فوق .

قوله : [ولو كان الحالف كتابياً] : أو يهودياً أو نصرانياً وهذا هو المشهور . قال خليل وتؤولت على أن النصراني يقول بالله فقط (اه) أى لأنه يقول بالتثنية وتؤولت أيضاً أن الذى مطلقاً يقول بالله فقط ؛ لأن اليهودى يقول العزيز ابن الله فالتأويلات ثلاثة .

اليهودى : الذى أنزل التوراة على موسى . ويزيد النصرانى : الذى أنزل الإنجيل على عيسى .
(وَعَلَّظْتَ) اليمين على الخالف (فى ريع دينار) فأكثر (بالقيام) :
بأن يحلفها وهو قائم .

(وبالجامع) للمسلم (ويمُنِّبُهُ عليه الصلاة والسلام) لمن بالمدينة أى عنده
لا فوقه (فقط) لا بمنبر غيره ، ولا بالزمن كعبد العصر ، (ولا باستقبال) للقبلة .

قوله : [وَعَلَّظْتَ اليمين] : أى وجوباً إن طلب المحلف التغليظ بما ذكره ،
لأن التغليظ فى اليمين والتشديد فيها من حقه ، فإن أبى من توجهت عليه اليمين مما
طلبه المحلف من التغليظ عدّه تاكلاً .

قوله : [فى ريع دينار] : أى إذا كان لشخص واحد ولو على اثنين متضامين
لأن كلا كتيل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا إن كان من ذكر على شخصين
لواحد ، لأن التغليظ لا يكون فى أقل من القدر المذكور .

قوله : [وبالجامع] : الباء للآلة لا للظرفية لأنها تقتضى أن اليمين إذا وقعت
فى الجامع تغلظ بصفات أخرى زائدة على الوصف المتقدم وليس كذلك إذ اليمين
واحدة فى الجامع وغيره ، لكن فى ريع دينار تغلظ بوقوعها فى الجامع ، والمراد
بالجامع الذى تقام فيه الجمعة فإن كان القوم لا جامع لم فقال أبو الحسن :
يغلظون حيث هم ، وقيل : يجلبون الجامع بقلر مسافة وجوب السعى للجمعة وهو
ثلاثة أميال وثلاث ، وقيل بنحو العشرة أيام ولا حلفوا بموضعهم نقاله فى المعيار
وأقواها أوسطها .

قوله : [ويمنِّبُهُ] : إنما انتخص منبر النبى صلى الله عليه وسلم بهذا لقوله
صلى الله عليه وسلم : « من حلف عند منبرى كاذباً فليتبوأ مقعده من النار »^(١) وأما
التغليظ بمكة فيكون بالحلف عند الركن الذى فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان
فى المسجد .

قوله : [لا بمنبر غيره] : أى ولا يختص بمكان منه ، وقيل : الذى جرى

(١) من أبي هريرة قال : إن صلى الله صلى الله عليه وسلم قال : ولا يحلف عند هذا المنبر عبد
ولا أمة على بين آثمة ولو على سواك وطب إلا أوجب الله له النار . رواه أحمد وابن ماجه .
ومن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « لا يحلف أحد على منبرى كاذباً إلا تبوأ مقعده من
نار » رواه أحمد وابن ماجه .

ولا بد في اليمين من حضور الخصم : فإن حلفه القاضي بشير حضوره لم تجز -
نص عليه الباجي .

(كالكنيسة) للنصراني (والبيعة) لليهودي : أي فإنها تغلظ عليهما بهما ،
لأن القصد لإرهاب الحالف ، وإن كانتا حقيرتين شرعاً .

(وخرجت المخدرة^(١) لها) : أي لليمين سواء كانت مدعية وأقامت
شاهداً فقط أو مدعى عليها .

(إلا التي لا تخرج) : أي شأنها عدم الخروج أصلاً ؛ كتساء الملك فلا
تخرج للتغليظ ، ولتحلف ببيتها ، بأن يرسل لها القاضي من يحلفها بحضرة الشهود .
وأم الولد كالحرة فيمن تخرج أو لا تخرج . وسن شأنها الخروج بالليل فقط أو النهار
فقط أخرجت فيما تخرج فيه .

• (واعتمدت البات) في يمينه : أي جاز له الإقدام على اليمين بتأ مستنداً
(على ظن قوي أو قرينة) تفيد قوة الظن ؛ (كخطأ أبيه) : أو أخيه ،
بأن له على فلان كذا وكنكول المدعى عليه ، وكقيام شاهد للمدعى بدين لأبيه
على المدعى عليه ونحو ذلك .

به العمل أنه يحلف عند المنبر حتى في غير المدينة . وهو قول مطرف وابن الماجشون
قاله (بن) .

قوله : [لأن القصد لإرهاب الحالف] : قال في الأصل ون ثم قيل يجوز تخليف
المسلم على المصحف وعلى سورة براءة ، وفي ضريح ولي حيث كان لا يتكف
إلا بذلك ويحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور (أه) .

قوله : [وخرجت المخدرة] : أي وهي التي يزري بها مجلس القاضي للاعتناء
للخدر أي السر .

قوله : [على ظن قوي] : أي وقيل إنما يعتمد على اليقين . ونص ابن الحاجب
وما يحلف فيه بتأ يكفى فيه بظن قوي وقيل المنبر اليقين .

قوله : [كخطأ أبيه] : أي كالفطن الحاصل له برؤية خطأ أبيه إلخ . وتفيد
الظن بالقرى يفيد أن الظن الضعيف كالثبوت لا يجوز الاعتماد عليه ، بل اليمين فيه
عموس كما تقدم في باب اليمين ، ويفهم قول المصنف البات أن من يحلف على قبي

(١) المخدرة : المبهمة . والمخدرة هو السر ، ويضع في جانب البيت تحجب وراءه المخدرات من النساء

• (وَيَمِينُ الطَّالِبِ) : أى المدعى : (أَنْ لِي) عنده (فِي ذِمَّتِهِ كَذَا ،
أَوْ : لَقَدْ فَتَحَ كَذَا) : كَقَتْلِ عَبْدِي أَوْ دَابِي أَوْ أَتْلَفَ مَالِي حَيْثُ أَقَامَ شَاهِدًا فَقَط .
• (وَر) يَمِين (المَطْلُوب) : أى المدعى عليه : (مَالَهُ عِنْدِي كَذَا) — أى
مَا ادْعَى بِهِ الْمُدْعَى -- (وَلَا شَيْءَ مِنْهُ) وَلَا بَدَّ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ لِأَنَّ الْمُدْعَى
بِمِائَةِ مِثْلًا مَدَعَ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا وَحَقَّ الْيَمِينَ نَفْيُ كُلِّ مَدْعَى بِهِ .
(وَنَقَمَى) الْخَالِفَ (السَّبَبَ وَغَيْرَهُ إِنْ عَيَّنَ) مِنَ الْمُدْعَى ، فَإِذَا ادْعَى
عَلَيْهِ بِمِائَةِ مَن قَرْضٍ أَوْ بَيْعٍ حَلَفَ : مَالَهُ عَلَى مِائَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْهَا ؛ لَا مِنْ قَرْضٍ
وَلَا غَيْرِهِ ، أَوْ لَا مِنْ بَيْعٍ وَلَا غَيْرِهِ . فَإِنْ لَمْ يَمِينَ سَبَبًا كَفَاهُ نَفْيُ الْمُدْعَى بِهِ نَحْوُ :
مَا لَهُ عَلَى مِائَةِ وَلَا شَيْءَ مِنْهَا .
(فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ قَضَى) مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ وَجَحَدَهُ الْمُدْعَى وَأَرَادَ تَحْلِيلَهُ
(نَبَى) الْخَالِفَ بِيَمِينِهِ مَالَهُ عَلَى كَذَا (وَر) لَا شَيْءَ مِنْهُ (يَجِبُ قَضَاؤُهُ الْآنَ)
لِأَنَّهُ قَدْ قَضَى مَا كَانَ عَلَيْهِ .

العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو بل وعلى الشك .
قوله : [وَحَقَّ الْيَمِينَ نَفْيُ كُلِّ مَدْعَى بِهِ] : أى لَا يَتَأَنَّى ذَلِكَ إِلَّا بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ وَلَا شَيْءَ
مَنْهُ لَا بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ مَالَهُ عِنْدِي كَذَا ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ الْكُلِّ إِثْبَاتٌ لِكُلِّ أَجْزَائِهِ وَفَقِيهِ لَيْسَ
نَفْيًا لِكُلِّ أَجْزَائِهِ ، وَقَدْ يُقَالُ : الْعَبْرَةُ بِنِيتَةِ الْمُحْلَفِ وَنِيَّتِهِ نَفْيُ كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ
الْمُدْعَى بِهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْقَصْدَ هُنَا
زِيَادَةُ التَّشْدِيدِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ . فَإِنْ أَسْقَطَ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَجِبَ الْإِثْبَاتُ بِهَا
مَعَ الْقَرَبِ وَإِعَادَةُ الْيَمِينَ بِتَمَامِهَا مَعَ الْبَعْدِ .
قوله : [إِنْ عَيَّنَ مِنَ الْمُدْعَى] : أى سِوَا ذِكْرِ الْمُدْعَى بِلَوْنِ سَوَالٍ عَنْهُ أَوْ
بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ عَنْهُ الْحَاكِمُ .

قوله : [فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ قَضَى مَا عَلَيْهِ] : إِلَيْهِ حَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ تَسَلَّفَ مِنْ
رَجُلٍ مَالًا وَقَضَاهُ لَهُ بِشَرِيئَةٍ ثُمَّ قَامَ صَاحِبُ الْمَالِ وَطَلَبَهُ فَأَنكَرَ وَقَالَ لَا شَيْءَ لَكَ عِنْدِي
وَطَلَبَ أَنْ يُحْلِفَهُ أَنَّهُ مَا تَسَلَّفَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يُحْلِفُ أَنَّهُ مَا تَسَلَّفَ مِنْهُ وَيَنْزِي سَلْفًا يَجِبُ عَلَيْهِ
الْآنَ رَدُّهُ وَيُورَا مِنَ الْإِثْمِ مِنَ الدِّينِ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ لَهُ حِينَ طَلَبَهُ مِنْهُ : رَدَدْتَهُ عَلَيْهِ
لَزِمَهُ وَكَانَ عَلَيْهِ إِثْبَاتُ الرَّدِّ . فَإِنْ قُلْتَ الْيَمِينَ عَلَى نِيَةِ الْمُحْلَفِ وَنِيَةِ الْمُحْلَفِ أَنَّهُ مَا تَسَلَّفَ

(وَحَلَفَ) من دفع لغيره دراهم أو دنانير ديناً عليه أو سلفاً لطالبه أو نحو ذلك فادعى أخذها أنه وجدها أو بعضاً منها مشوشاً أو وجدها ناقصة (في الغش: على نفقته العلم) لا البت: بأن يحلف: ما دفعته إلا جيدة في علمي ولا أعلم فيها غشاً.

• (و) يحلف (في النقص بئاً): بأن يحلف: ما دفعته لك إلا كاملة. فإن نكل غرم ولا يكتفى الحلف في النقص على نفقته العلم.

• (وإن نكل) المدعى عليه حيث توجهت اليمين عليه (في مال) وما يتول إليه؛ كخيار وأجل (استحققه الطالب): أي فإن الطالب يستحق ذلك المال (به) أي بالنكول (وباليمين) معاً: بأن يحلف الطالب بعد نكول المطلوب أن لى عنده كذا (إن حَقَّقَ) على المدعى عليه الدعوى.

منه أصلاً فقتضاه أنه يأثم بترك اليمين ولا تنفعه نيته. وأجيب بأن اليمين هنا ليست على نية المحلف لكن نية ليست في مقابلة حق باعتبار ما في نفس الأمر؛ وتوهم اليمين على نية المحلف فيما إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر.

• تنبيه: إن ادعت أيها المدين أنك قضيت المبتسقة وأنكر الورثة ذلك لم يحلف منهم إلا البالغ الذي يظن به العلم، فإن نكل حلفت أنك وفيت وسقط عنك مناب التناكل فقط، وأما من لم يظن بهم العلم أو لم يكونوا بالغين عند الموت فحفظهم ثابت على المدين لا يبرأ منه إلا ببينة ويمين. وأما لو ادعى شخص على ورثة ميت أن له عليه ديناً ولا بينة له به فالحكم أنهم إن علموا به وجب عليهم قضاءه من تركته بعد يمين القضاء من رب الدين أن حقه باق إلى الآن، وإن لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم إن ادعى عليهم العلم وإلا فلا، وإن ادعى عليهم فلم يجيبوا كان من أفراد ما تقدم في قوله وإن لم يجب حبس وأدب ثم حكم بلا يمين.

قوله: [ويحلف في النقص بئاً]: تقدمت هذه المسألة وإنما ذكرها هنا لمناسبة القضاء والشهادات، وظاهره أنه يحلف في النقص المذكور بئاً سواء كان صديقاً أم لا، وظاهره أن نقص الوزن كنقص العدد وهذا في المتعامل به وزناً، وأما في المتعامل به عدداً فنقص الوزن كالغش على المحتسب، وهذا التفصيل طريقة ابن القاسم، يقال غيره هذا التفصيل إن كان الدافع غير صديق، وأما لو كان صديقاً

(وإلا) يحقق الدعوى على المدعى عليه بأن كانت دعوته عليه دعوى اتهام «فبمجرد» : أى فالطالب يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعى عليه ؛ لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى .

• (وليبيّن الحاكم) للمدعى عليه (حكمه) : أى حكم النكول ؛ أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة ، بأن يقول الحاكم له فى دعوى التحقيق : إن نكلت عن اليمين حلف المدعى واستحق ما ادعاه ، وفى الاتهام : إن نكلت استحق المدعى ما ادعاه عليك بمجرد نكولك . وهذا البيان شرط فى صحة الحكم كالإعذار فى محله .

• (ولا يمتنع) من توجهت عليه اليمين من مدع أو مدعى عليه (منها) : أى من اليمين (إن نكلت) منها بأن قال : لا أحلف ، أو قال لخصمه أحلف أنت وخذ ما تدعيه ، ثم قال : أنا أحلف . وأما لو التزمه ابتداء وقال : أحلف ، ثم رجع وقال : لا أحلف ، وأراد تخليف خصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد التزامها موجباً لعدم ردها على خصمه . هذا معنى قوله :

فإنه يحلف على البت مطلقاً لا فرق بين نقص العدد والوزن والغش ، وظاهر (ح) فى باب البيع اعتماد هذا الثانى ، وعمل هذا إن قبضها على سبيل المقابلة ، وأما إن قبضها ليربها أو ليزنها فهو مصلوق لأنه أمين .

قوله : [لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى] : أى على المشهور .

قوله : [وليبين الحاكم] : أى وكلّفك المحكم .

قوله : [شرط فى صحة الحكم] : أى خلافاً لمن قال باستحايه ، وعمل كون الحاكم أو المحكم يطلب بالبيان المذكور إذا لم يكن يعرف أن المدعى عليه يعرف هذا الحكم وإلا فلا يطلب البيان له .

قوله : [من مدع أو مدعى عليه] : فالأول كما لو وجد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تخليف المدعى عليه ، والثانى كما لو عجز المدعى عن البيّنة وطلب اليمين من المدعى عليه فنكل وقال لا أحلف .

قوله : [إن نكل] : أى عند السلطان أو القاضى أو للمحكم ولا عبرة بنكوله عند الخصم .

- « بخلاف مدح التزمها » إلخ أى : أو مدعى عليه التزمها ثم رجع .
- [فلان سكت] من توجهت عليه اليمين (زمتها) من غير إظهار نكول (فله الحلف) ولا يعد سكوته نكولا .
- ثم انتقل يتكلم على الحياة في عقار أو غيره .
- والخائر في كل ؛ إما أجنبي غير شريك ، وإما شريك ، وإما قريب فقال :
- (وإن حاز أجنبي غير شريك) في الشيء المخاز (عتقاً) مفعول « حاز » .
- والحياة : وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه (وتصرف) فيه يهدم أو بناء أو هبة أو صدقة أو زرع أو غرس أو إيجار أو بيع أو قطع شجر ، و .
- ذلك . والتصرف في الرقيق : بالعق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك ؛ وفي الثياب : زيادة على ما تقدم مما يأتي فيه باللبس والتقطيع . وفي السواب : بالركوب

- قوله : [فلان سكت] : أى وأولى لو طلب المهلة ليترى في الإقدام عليها والإحجام ، ثم طلب الحلف بعد ذلك .
- قوله : [ثم انتقل يتكلم على الحياة] : هذه المسألة تعرف بمسألة الحياة وإنما ألحقها بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تسمع فيها البيعة ، وفي بعضها ما لا تسمع فيها وربما يذكر فيها مع القضية لأن بعضها يقع فيه القضاء .
- قوله [والخائر في كل] إلخ : أى فتكون الأقسام ستة وسيوضح تفصيلها ، وهذا يقطع النظر عن كون القريب شريكاً أو غير شريك وإلا فتكون الأقسام ثمانية .
- قوله : [غير شريك] : أى للمدعى .
- وقوله : [وتصرف] : أى بواحد من التسعة التي ذكرها المصنف في العقار .
- قوله : [يهدم أو بناء] : أى كثيرين لغیر إصلاح لاله أو كاتا يسيرين عرفاً .
- قوله : [ونحو ذلك] : أى كفتق عين أو إجراء نهر .
- قوله : [والتصرف في الرقيق] إلخ : خروج عن موضع المصنف فتح تصرفات الرقيق وما بعده تذكر عند قوله وغير العقار .
- قوله : [ونحو ذلك] : أى كالمبة والصلقة والبيع .
- قوله : [مما يأتي فيه] : أى كالبيع والهبة والصلقة والإيجار .
- قوله : [بالركوب] : أى زيادة على ما تقدم .

ونحوه (ثم ادعى) على الحائز (حاضر) ساكت بلا مانع) له من التكلم (عشر سنين) معمول له حازه وما بعده . إلا أنه لا يشترط في التصرف أن يكون في جميعها ، وكذا التصرف بالبيع ونحوه كالحبة . لا يشترط فيه الطول المذكور أخذاً مما ساقى قريباً (لم تستمع دعواه ولا يثبت) التي أقامها على دعواه واستحقه الحائز لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حاز شيئاً عشر سنين فهو له » . وفي المدونة الحيازة القاطعة لا يحتاج معها ليمين : أى من الحائز .

وعدا في محض حق الأدنى وأما الوقف فتسمع فيه البيعة ولو طال الزمن . وكذا إن كان المدعى - غائباً أو كان حاضراً ومنعه من التكلم مانع - فإنها تسمع دعواه ويثبت .

وحل علم سماع بيعة المدعى : ما لم يكن الحائز مشهوراً بالعداء والغصب لأموال الناس ، فإن الحيازة لا تنفعه كما في النقل عن ابن القاسم .

ثم أشار إلى حيازة الشريك بقوله : (كشريك) في العقار المحاز (أجنبي حاز فيها) : أى في العشر سنين (إن هدم) الحائز (أو بنى) .

وقوله : [ونحوه] : أى من سائر الغلات كالطحين والدرس .

قوله : [حاضر] : أى بالبلد بمعنى أنه لم يخف عليه أمر ذلك المحوز لقربه منه ، ولما لو كان حاضراً وهو غير عالم فله القيام إذا أثبت عدم علمه .

قوله : [ساكت] : مفهومه لو نازع لم يسقط حقه .

قوله : [عشر سنين] : تحديد الحيازة في العقار بالعشر نحوه في الرسالة ، وجزاه في المدونة لربيعة ، قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ، ولاين القاسم في الموازنة ما قارب العشر كعشر وثمان كالعشر ، وقال مالك يحمد باجتهاد الحاكم .

قوله : [ومنعه من التكلم مانع] : من المانع المانع الصغير والسفه فلا تعتبر فيه مدة الحيازة إلا بعد زولهما . بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البيعة فإنه لا يعبر بذلك الجهل .

قوله : [إن هدم الحائز أو بنى] : أى وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف من غير مانع له من التكلم .

وكذا إن غرس أو قطع الشجر ، فلا تسمع دعوى المدعى ولا يبيته . وهذا في الفعل الكثير عرفاً . فهدم شيء يسير أو بناؤه مما لا بد منه عادة ؛ كفرن أو غرس أو قطع شجرة ونحوها لا يعتبر .

(وفي القريب ونحوه) كالمولى والأصهار على أظهر الأقوال (مطلقاً) شريكاً : أو غير شريك . (ما زاد على أربعين سنة) لا الأربعين فقط على الأرجح . (إلا الأب وابنه فيها) : أى فلا حياة بينهما إلا بزم (نَهْلُكُ فيه البيئات) عادة (وينقُطِعُ) فيه (العِلْمُ) بحقيقة الحال ، والحائز يهدم ويبنى ؛ كالتين

قوله : [وكذا إن غرس أو قطع الشجر] : أى بدار أو أرض وأولى من تلك الأربعة البيع والمبة والصلفة ، فخالف الشريك الأجنبي الذى لم يكن شريكاً من حيث إن الشريك لا يعد حائزاً إلا بأحد تلك الأمور السبعة . بخلاف الأجنبي الغير الشريك فيعد حائزاً بالتصرف بهذه السبعة أو غيرها مما ذكره الشارح فيما تقدم .

قوله : [على أظهر الأقوال] : حاصله أن المولى والأصهار اللذين لا قرابة بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها لابن القاسم ، الأول : أنهم كالأقارب فلا تحصل الحياة بينهم إلا مع الطول جداً بأن تزيد ملكتها على أربعين سنة ، وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء ، أو ما يقوم مقام كل منهما ، أو كان بالاستغلال بالكراء أو الانتفاع بنفسه بسكنى أو زرع . الثانى : أنهم كالأجانب غير الشركاء فيكنى فى الحياة عشر سنين مع التصرف مطلقاً بهدم أو بناء أو إجارة أو استغلال أو سكنى أو زرع . الثالث : أنهم كالأجانب الشركاء فيكنى فى الحياة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقامهما كفرس الشجر أو قطعه وباقى السبعة لا باستغلال أو سكنى أو زرع .

قوله : [ما زاد على أربعين سنة] : فى (عب) ما لم يكن بينهم عداوة وإلا فالأجانب الشركاء تكنى الحياة عشر سنين مع التصرف بواحد من سبعة أمور . قوله : [إلا الأب وابنه] : حاصله أن الحياة بين الأب وابنه لا تثبت إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفيت الذات أو كان بالهدم أو البناء أو ما ألتحق بهما وطالت مدة الحياة جداً كالتين سنة ، والآخر حاضر عالم ساكت المدة بلا مانع له من التكلم .

سنة فأكثر : والأخذ حاضر ساكت بلا مانع . هذا كله في حياة العقار .

• (وغيرُ العقار) من المروض والدواب والرقيق فالحياسة (في القريب) فيه (الزيادةُ على عَشْرٍ) من السنين . ولا يكفي العشر مع الحضور والسكوت بلا مانع .

(وفي الأجنبيّ : ما زادَ على الثلاث) السنين مع التصرف فيما حازه ، والآخر حاضر ساكت فلا كلام له بعد ذلك ولا تسمع له دعوى .

• (إلا الدابة) في ركوب ونحوه (وأمة الخليفة) تستخدم للأجنبي غير الشريك (فالسنتين) فقط يكون حياة ، ولا تسمع بعدهما فيها دعوى مدع حاضر ساكت بلا مانع . وأما الثوب يلبس فالعام فقط . وأما أمة الوطء

قوله : [هذا كله في حياة العقار] : أى ما تقدم من التفصيل من أول مسألة الحياة إلى هنا .

قوله : [فالحياسة في القريب] : ظاهره شريكاً أو غيره أباً أو غيره .

قوله : [فيه] : أى في غير العقار من عروض ودواب وريق .

قوله : [ما زاد على الثلاث] : ظاهره كان شريكاً أو غير شريك .

قوله : [مع التصرف فيما حازه] : أى فالتصرف في الرقيق بالعق وكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك من هبة أو صلقة ، وفي الثياب باللبس والتقطيع والهبية والصلقة والبيع والإيجار ، وفي الدواب بالركوب والهبية والصلقة والبيع والإيجار ونحو ذلك .

قوله : [إلا الدابة] : هو وما عطف عليه مستثنى من قوله وفي الأجنبي ما زاد على الثلاث .

قوله : [للأجنبي غير الشريك] : المتبادر منه رجوعه للنية وأمة الخليفة وتعيينه بغير الشريك يفيد أن الأجنبي الشريك لا يعد حائزاً في الدابة وأمة الخليفة إلا بالزيادة على الثلاث سنين مع التصرف .

قوله : [وأما الثوب يلبس فالعام] : ظاهر كلامهم أنه غصص بالأجنبي غير الشريك أيضاً .

فتضوت بوطئها بالفعل مع علم ربهها وسكوته بلا علن . وكلذا البيع والمبة والصدقة ، إلا أن البيع يجرى على بيع الفضولى الآتى .

(ولا حيازة) فى شىء من عقار أو غيره (إن شهدت) البيعة للمدعى على واضح اليد (بإعارة ونحوها) : كإجارة وعمرى وإخلاء ومساقاة فتسمع تلك البيعة ، ويقضى للمدعى بمقتضى الشهادة والإقرار من واضح اليد بذلك كالبيعة بل أقوى . وحل سماع البيعة : ما لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى وسكوته بلا علن مالا يحصل إلا من المالك كالبيع والمبة والصدقة . وإلا فلا تسمع ، كما يؤخذ مما يأتى بعده وهو قوله :

(وإن تصرفَ غيرُ مالك مطلقاً) قريباً أو أجنبياً ، شريكاً أو لا (بهية أو كتابة أو نحوهما) : كصدقة وعق وبيع (وهو) أى المدعى (حاضر) حين التصرف (عايم) به (لم يسكره) مع تمكنه من الإنكار (مضى) فعل غير المالك و (لا كلام له) : أى للمالك .

• (وله) فى البيع بحضوره وسكوته بلا مانع (أخذ ثمن المبيع) : لأن حضوره مع سكوته بلا مانع إذن منه وإقرار بالبيع (إن لم يطل كسنته) . فإن مضى العام فلا ثمن له أيضاً ولعله إن قبضه الفضولى . وأما لو باعه لأجل — كالعام —

قوله : [فتضوت بوطئها] : أى مطلقاً كان الواطئ لها أجنبياً أو غيره لما يلزم عليه من إعارة الفروج ليهيقه ؛

قوله : [وكلذا البيع والمبة] : أى مثل وطء الأمة كما سأتى التصريح بذلك .

قوله : [بإعارة] الخ : حاصله أن محل ثبوت الحيازة فى جميع ما تقدم والتفاصيل المتقدمة ما لم يثبت أن المالك أعارها للحائز أو أجراها أو أوعرها أو أخلعها إن كان رقيقاً أو أساقها إن كان بستاناً ، وأولى من ثبوت البيعة إقرار الحائز بذلك ، وإلا فهو باق على ملك المدعى إلا بتصرف بهية أو كتابة أو صدقة أو عتق أو بيع ، والآخر حاضر عالم ساكت من غير مانع إلا أنه فى البيع يجرى فيه قوله ، وله أخذ ثمن المبيع الخ .

به قبضه بعد الأجل . قال ابن رشد : وتحصل الحياة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنه ولو قصرت المدة ، إلا أنه إن حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن . وإن سكبت بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحياة مع يمينه . وإن لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه فقام حين علم فله أخذ حقه . وإن سكبت العام لم يكن له إلا الثمن . وإن لم يقم حتى مضت مدة الحياة لم يكن له شيء واستحقه الحائز . وإن حضر مجلس الهبة والعق فسكت لم يكن له شيء . وإن لم يخضر ثم علم فإن قام حينئذ كان له حقه . وإن قام بعد العام فلا شيء له .

واختلف في الكتابة : هل تعمل على البيع أو على الحق ؟ قولان (اهـ) .
وأما الدين الثابتة في الذم فقول : يستقطها مضى عشرين عاماً مع حضور رب الدين وسكوته . وهو قول مطرف . وقيل : مضى ثلاثين

قوله : [فله قبضه بعد الأجل] : أى ما لم يسكت عاماً بعد حلول الأجل .
قوله : [قال ابن رشد] : قصده بتلك العبارة الاستدلال على ما تقدم فليس مكرراً .

قوله : [في كل شيء] : أى يصلح للملك الشيء العارض .
قوله : [استحق البائع الثمن] : أى ما لم يكن مبيعاً لأجل فلا يضره إلامضى عام بعد حلول الأجل .

قوله : [فله أخذ حقه] : أى ينقض البيع أو إمضائه والمطالبة بالثمن .
قوله : [وإن سكبت العام] : أى بعد العلم .
قوله : [حتى مضت مدة الحياة] : قال في الأصل فإن كان غائباً فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمض عام ، فإن مضى فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يمض ثلاثة أعوام من البيع ولا سقط حقه منه أيضاً ، كما ذكرنا فتأمل (اهـ) فلعل هذا معنى قوله هنا : وإن لم يقم حتى مضت مدة الحياة لم يكن له شيء إلخ .
قوله : [فإن قام حينئذ] : أى دين العام .
قوله : [وقيل مضى ثلاثين] : هو قول مالك .

وقيل : لا تسقط بحال . وقيل غير ذلك . إلا أن القول بأنه يسقطها مضي الستين بعيداً ، والأظهر الرجوع في ذلك للاجتهاد في حال الزمن والدين والناس . والله أعلم .

قوله : [وقيل لا تسقط بحال] : هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ، ونصه إذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها لا يبطل . وإن طال الزمان وكان ربه حاضراً ساكتاً قادراً على الطلب به لمعوم خبر : « لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم » (١) واختار هذا القول التونسي والبريني .

قوله : [في حال الزمن والدين والناس] : أى فيعمل بقرائن الأحوال فشان الغنى يمهّل أحياء الزمن الطويل وشأن الفقير المحتاج لا مهلة عنده ولا سيما إن كان من عليه الدين غير صاحب . والله أعلم .

باب

في أحكام الجناية على النفس أو على ما دونها^(١)

من طَرَفٍ أو غيره . كَوُضِحةٍ عمدًا أو خطأ ، وما يتعلق بذلك من قصاص وغيره .

باب :

إنما أتى المؤلف بهذا الباب إثر الأقضية والشهادات إشارة إلى أنه ينبغي للقاضي أن ينظر فيه أولاً لأنه أؤكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس وفي الصحيح : « أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة في الدماء » ولهذا ينبغي التهمم بشأنها .

قوله : [على النفس] : أي الذات برمتها .

وقوله : [من طرف] : بالتحريك كقطع يد أو رجل أو فؤاد عين وهو وما عطف

عليه بيان لما .

وقوله : [كوضحة] : تمثيل للغير .

قوله : [عمدًا أو خطأ] : تمييز للجنابة أي من جهة العمد والخطأ .

قوله : [وما يتعلق بذلك] : اسم الإشارة يحتمل أن يعود على الجنابة على النفس وما دونها ويحتمل أن يعود على العمد أو الخطأ وكل صحيح .

وقوله : [من قصاص أو غيره] : بيان لما .

قوله : [وغيره] : أي كالدية والصلح والعفو والحكومة .

(١) المقارنة بين نظام الجنائيات الإسلامي ومقابلة في القانون الحديث ، نبين أن القانون الحديث يحدد الجرائم وأركانها ويمنع العقاب الجنائي على ما عداها ، وذلك صيانة لمبدأ الحرية الشخصية ، وأخذاً بمبدأ « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص » ويرمى بتصف جميع التأثيرات الحديثة ولا تكاد نطالع أحدها إلا ونجد فيه هذا النص بجره . بينما لا يأخذ النظام الإسلامي بذلك .

وأصل هذا المبدأ : هو الحماية من تصرف السلطة التنفيذية ، فقد كان الحكم قديماً ينتصرون حريات الناس ، فيصدرون الأوامر بحبسهم أو ربما تقتلهم ويصادرون أموالهم بدون تحقيق ولا جريمة معروفة . وكان الواحد منهم يلقى في غيايات السجن طول الحياة حتى ينساه الناس ويقضى نوبه ، في السجن—

= دون جريمة محددة ولا أمر معروف ، فرجما ضل الحاكم ذلك لضرب وفي أولمبيا في بعض ماقى يده ، كرامة جميلة أو قصر منيف أو غير ذلك . وقد أدى ذلك إلى أن ثار الناس على هذا الظلم والظلميان . فلما كان عهد الملك جون الثاني في بريطانيا عام ١٢١٥ ثار الناس عليه وأعطوا عليه عهدا سمي العهد الأعظم (ماجنا كارتا) وين أهم نصوصه أنه لا يجوز إلقاء القبض على أحد أو حبسه أو تقيع حقوة عليه إلا بعد تحقيق عادل وأمر محدد ينسب إليه . وكذا نص إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على أنه لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص . وصميت هذه الحماية الجنائية باسم حماية الحرية الشخصية ، وصار اسم الحرية الشخصية مخصصا بعدم اتخاذ إجراءات جنائية ضد أحد الأفراد إلا في حدود القانون بمرام محددة بنصها ، وبحيث يكون وزن العقوبة وتقديرها في حدود ما ينص عليه القانون ولا يترك ذلك لإطلاق القاضى . وقد تمت هذه الأفكار - بعد إبرام العهد الأعظم أيام الملك جون المذكور - بسبب مقاله فلاسفة القرن الثامن عشر من أن المجتمع قد تكون نتيجة لمقد جماعى Contrat social أبرمه الناس فيها بينهم . فإن الإنسان كان في الأصل - في حالته الطبيعية - مطلق الحقوق والملكية في كل شيء ، فلما عنت حاجة الاجتماع تماقت الناس على أن يتنازلوا عن بعض حرياتهم ليحفظوا لأنفسهم بياتها بصفة مطلقة ، فإذا احتاج الأمر إلى تنازل جديد وتقيد الحرية فإن ذلك يجب أن يتم بالإرادة العامة : أى موافقة الجميع ، وهو أمر متعذر ماديا ، إلا أنه يتم بواسطة نواب ينتخبهم الشعب ويتكون منهم مجلس شمس يمارس السلطة التشريعية - فيكون إضافة قيود على الحريات من جديد عن طريق هذه المجالس ، ويقانون يصدر منها ، أى بقواعد تنظيمية مطلقة ، ولكن يجب أن يصدر القانون *Loi au venance materiel* ، وليس بمناه العام ، أى بقواعد تنظيمية مطلقة ، ولكن يجب أن يصدر القانون من المجلس الشعبى بالذات باعتباره الحائز للسلطة التشريعية طبقا لأصول ذلك النظام ، ويصدره المجلس في شكل القانون ، فإن لم يكن الأمر كذلك فإن العقوبة تكون غير مشروعة ، فلا يجوز تقرير عقوبات في أى نوع بمقتضى اللوائح الإدارية ، واستثنى من ذلك عقوبة المخالفة (كالغرامة إلى ما يوازى جنبا مصرية أو الحبس بما لا يزيد على أسبوع) فإنه يجوز لبعض أنواع اللوائح أن تنص عليها مع خلاف حول ذلك .

وضمان حماية الحرية الشخصية المذكور يكمله تنظيم دقيق للإجراءات الجنائية . فهذه الإجراءات من قبض وتفتيش وحبس ونحوها لا يصح اتخاذها إلا بواسطة السلطة القضائية وتحت إشرافها : فإذا اضطر الحال لاتخاذ إجراءات فورية كما في حالة التلبس ، فإنه يجوز لماتسمه لرجال الضبطية القضائية *Police judiciaire* اتخاذ ذلك بشرط العرض فوراً على النيابة العامة وهى التى تقرر حبس المتهمم لأمد لا تزيد عنه ، وبعد ذلك لا يكون تجديد الحبس إلا بأمر من القاضى . والضبطية القضائية : مشتقة من الضبط *Police* ومعناها ما يتخذ للمحافظة على الأمن وتخصص بأنها قضائية لأنها تم في المجال الذى يختص به القضاء دون غيره وهو المحافظة على الحرية الشخصية وحمايتها . فهى إذن سلطة تناط ببعض الموظفين

المعصين ويكون الغرض منها اتخاذ التدابير التي تتعلق بالحريّة الشخصية والتي تم تحت إشراف السلطة القضائية وهذه الصفة - صفة السلطة القضائية - تنسحب على المواطنين المذكورين (بمقتضى القانون وبمناهج الشكل السابق) ، لا يتقلدها أحد إلا بنص القانون . وفي معترف بها طبقاً لنظم الإجراءات الجنائية لبعض رجال الشرطة كالضباط وصفهم ، وليس لأى رجل من رجال الشرطة فى أغلب القوانين ، كما يشرف بها - بقانون - لمفتشين الذين يقوون على مراقبة الضبط الإدارى *Police administratif* لى المحافظة على الأمن والسكينة والصحة العامة وتحسينا فى المجال الإدارى بنسب إخضاع بعض النشاط - كالمحال العامة والمطعم والمقبرة والصحة والنقل الخاص - لنظام الترخيص والتفتيش مما يتطلب إسباغ صفة السلطة القضائية هؤلاء المفتشين لئلا يترتب لم دخول المحال لفتحها وتحرير المخالفات .

ومن الواضح أن النظام الإسلامى لا يأخذ مبدأ تحديد العقوبة والجريمة إلا فى الحدود ، كالقتل والحراقة والسرقة والتلف وشرب الخمر . فهذه الجنايات محددة فى أركانها وفى عقوبتها . وأما فيما عدا ذلك فإن للقاضى مطلق سلطة التعزير بالقوة المناسبة حسب كل حالة على حدة . وقد اتجه بعض رجال الفقه الحديث - وخاصة فى إيطاليا - إلى تحديد هذه الطريقة . لأن الواقع هو أن المحال الجنائى هو مجال إقتناعى يجب تلعب فيه الظروف النافذة إلى الجريمة دوراً أساسياً ، إذ ربما يكون ارتكاب الجريمة نتيجة لميل طبيعى فى الإنسان فلا يكون مستثلاً لسبب ذلك وإنما يتخذ منه إجراء علاجى - كالمريض تماماً - بقصد تقويمه وحماية الناس من شره ، ففكرة الانتقام والتتكيل ليست مناسبة لهذا النوع من المجرمين . وكذا قد يكون مجرماً بالمصادفة لسرعة تأثره واندفاعه . فهذا الحق - وإن لم يكن ميلاً بالطبيعة للشر - حاد يجب تقديره عند توقيع العقوبة . وكذا قد يكون مجرماً بسبب البيئة والظروف لتواجده فى بيئة إجرامية ولد ونشأ فيها فصار مشبعاً بأن الإجرام هو الوسيلة الطبيعية فى الحياة وإنه إنما يدافع عن كيانه الطبيعى بذلك ، لأنه إن لم يظلم الناس يظلم . أو أنه صار مجرماً بالمصادفة لحيوه فى حازق اضطره اضطراراً لا ارتكاباً للجريمة . ولذلك فقد رأوا أن تحديد العقوبة ووزنها بمسيرة الشارع وفرض هذا الوزن على القاضى وحرمانه من التقدير المطلق فى وزنها لا يوافق الأصول الجنائية . وهذا حق بلا شك ، وإن كانت التشريعات الرضعية تواجهه بإتاحة الفرصة للقاضى للتخفيف . مراعاة لظروف الرأفة بأن ينزل بالمعقوبة درجتين (فى أغلب التشريعات) فإن كان مقرر لما الأشغال الشاقة المؤقتة لنزل بها إلى الحبس فقط ، فينزل بها من درجة الأشغال الشاقة المؤقتة إلى درجة السجن ثم الحبس ، كما أصبح له الحكم بوقف التنفيذ شاملاً أو غير شامل للأثار الجنائية . وبقرارى القانون بعض ظروف التخفيف كصحة قتل الزوج زوجته ومن يحمله معها حليبين بالزنا (صول الفصل) أو يقرر المعون بالجريمة كسكرة الابن أباه . فكل هذه الوسائل وسط بين التقيد التام بالعقوبة والإطلاق إطلاقاً تاماً .

وهذه الوسائل وإن كانت بذاتها مختلفة اقتضاها فيما يصادفون فى العمل من ظرف تستوجب التمرور على الحدود التى رسمها الشارع للعقوبة ، إلا أنها لا تمتد إلى حد العقاب على جرائم لم ينص عليها الشارع ،

بأركانها المحدث في القانون . إذ أنه لا يستطع أن يعطى الفعل وصفه القانوني كجرمة معاقب عليها إلا بتوافر أركانه الثنائية التي تبسله جريمة . فبدون ذلك لا تفكر من جرمة ولا يتيسر العقاب عليها . وإزاء هذا الجسد فإنه قد تعرض على القاضي أفعال لا يمكن تجريمها وإن بدأ فيها العدوان والإجرام واضعاً . وأذكر من ذلك أن شخصاً غيبط في فريضة يدخل للطعام ، وبعد الأكل يختلس بعض أدوات الطعام كالملاعق ونحوها . ويعرض أمره على القضاء تبين أن هذا الفعل لا يدخل تحت أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، فهو ليس سرقة لأن الأشياء سبق أن سلمت إليه ، وليس خيانة أمانة لأنها لم تسلم إليه بمقتضى من عقود الأمانة المحدث في القانون كالوكالة ونحوها ، وبذلك لم يعاقب ذلك الشخص بجرم ثبتت الفعل عليه ، واضطر المشرع إلى إصدار قانوني خاص بالعقاب في هذه الحالة . وكذلك اضطر الأمر إلى إصدار قانوني يعاقب من يصدر شيكاً بدون رصيد وإلحاق هذه الجريمة بجرائم النصب لأن الشيك هو في الواقع أداة الوفاء كالنقد سواء بسواء فإن أجم به شخص ولم يكن عن حقيقة فقد ارتكب ما يشبه النصب ، وإن لم تتوافر فيه الأركان القانونية للنصب . وإزاء ذلك كله فإن تقيد سلطة القاضي في أنواع الجرائم يؤدي إلى مثل هذه التناقضات التي تؤدي إلى إفلات المفسدين .

والشرعية الإسلامية تطلق للقاضي في سلطة التصدير في أنواع الجرائم وفي مقدار العقوبة فهو غير مقيد في تقييده لا ينصوص تحدد الجرائم بأنواعها ولا العقوبات بمقاديرها . بل إن الركن العام الوحيد : هو مخالفة مقاصد الشارع ، وهي التي تقتضيها الجسامة الإسلامية كلها بقصد الإصلاح وود المفسدين . وهو نظام يناسب تماسك الجسامة الإسلامية على الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والنظر إلى الولاية العامة بأنها اختصاص مقصود من الإصلاح ، فهي والرعاية الأبوية سيان يجمعهما كلها قوله صل الله عليه وسلم : « كل كلم راح وكل كلم مشول من رعيته » . فإن الإسلام لم ينشأ في جو سمو الظن بالسلطة وإلقاء القيد عليها غشية للتصف ، وإنما نشأ في جوار التماثل والتكامل بين الحاكم والمحكوم - فهذا أيضاً من أبواب التضامن الاجتماعي - حتى إن السلطان وإن من لاويل له من ضعيف ورجم ، وهذا التماثل يقتضي اللزوم في ولاية الإصلاح . ثم ليس إلى الحد الذي يخشى منه على الحرية الشخصية فإن ذلك لا يملك إلا بنظام قضائي متين وسلطة عامة واهية متعينة بالأصول الإسلامية ، ولذلك أن اقتباس بعض الضمانات الحديثة لحماية الحرية الشخصية هو أمر يوافق المقاصد الشرعية لما فيها من حفظ النفس . وأهم من إصلاح البيت ذاتها وبث الروح الإسلامية فيها . فكما قلنا : لا تصلح أحكام الإسلام إلا ليبتها ولا يأتى تطبيقها جزيئاً لقوله تعالى : « أوتيتهم بعض الكتاب وبكثروا » بعض فاجزاء . من يفعل ذلك منكم إلى عزى في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى ألد العذاب « فالإسلام لا يطبق على وجهه إلا في بيئة إسلامية وبوسائل إسلامية غائصة وإلا كثرت المخالفات والمخالفات واقع سبحانه وتعالى على التوفيق .

- وموجب القصاص ثلاثة :
 - جان : وشروطه التكليف والعصمة وأن لا يكون أزيد من الجنى عليه بإسلام أو حرية .
 - ومجنى عليه : وشروطه العصمة والمكافأة للجاني أو الزيادة عليه لا أنقص منه .
 - وجناية : وشروطها العمد العلوان .
- والى بيان ذلك أشار بقوله : (إن أُلْتِفَ مُكَلَّفٌ) : أى بالغ عاقل ذكراً أم أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو كافراً ، ولو سكران مجرم ، فلا قصاص على غير مكلف من صبي أو مجنون حتى حال جنونه . فإن جنى حال إفاقته اقتص منه ، فإن جنى انتظر حتى يفيق فإن لم يفتق فالدية في ماله . والسكران بحلال كالمجنون . (غير حرّ) : نعت «المكلف» . وغير الحرّ : هو المسلم والذى . فالحرّ لا يقتل قصاصاً ، بل يهدد دمه ، ولذا لو أسلم أو دخل عندنا بأمان لم يقتل ، فقوله : غير حرّ في قوة قولنا : «معصوم» .

قوله : [وموجب القصاص ثلاثة] : المناسب أركان القصاص كما عبر به في الأصل وفي الخروشى مثله ، لأن موجب القصاص الجنائية بشروطها وهي أجد الأركان .

قوله : [والعصمة] : أى بإيمان أو أمان ، فالمراد عصمة مخصوصة .
قوله : [أو الزيادة عليه] : أى كما إذا جنى عبد مسلم على حر مسلم ، أو جنى ذى على مسلم .
قوله : [لا أنقص منه] : أى كما لو جنى حر مسلم على عبد أو مسلم على ذى .

قوله : [وإلى بيان ذلك] : اسم الإشارة عائد على موجب القصاص الذى تقدم ، فقوله إن أُلْتِفَ مكلف هذا هو الركن الأول والثالث وسبأى الثاني في قوله معصوماً .

قوله : [والسكران بحلال كالمجنون] : أى فالدية على عاقلته .
قوله : [في قوة قولنا معصوم] : أى لما تقدم لنا من أن العصمة تكون بإيمان أو أمان .

- (ولا زائد حرّية وإسلام) عن المحبّي عليه بأن مماثلاً له أو أنقص منه — فيقتل الحر المسلم بمثله والعبد بالعبد والأثني بالأثني وبالذكر المماثل لها ، وعكسه . ويقتل العبد بالحر والذي بالمسلم ولو رقيقاً .
- (حين القتل) : متعلق بجميع ما قبله : أى يشترط في الجاني أن يكون متصفاً بما ذكر حين القتل ، لا قبله فقط ولا بعده .
- ومفهوم : « لا زائد » أن المكلف الجاني لو كان زائداً عن المحبّي عليه بجرية أو إسلام لم يقتص منه ، فلا يقتل حر مسلم برقيق ولا بلدى ، ولا يقتل رقيق مسلم

قوله : [بأن مماثلاً له] : هكذا نسخة المؤلف وسقط منها لفظ كان ، والمراد المماثلة في الحرية والإسلام وضديهما . ولا يشترط المماثلة في الذكورة ولا في الأنوثة .

قوله : [فيقتل الحر المسلم] إلخ : تفريع على المماثلة في الحرية والإسلام إلى آخر ما قلناه .

قوله : [والعبد بالعبد] : أى المستويين في الدين أو كان المقتول مسلماً والقاتل ذمياً ويقال في قوله : والأثني بالأثني ما قيل في العبد بالعبد . قوله : [وبالذكر المماثل لها] : أى إسلاماً وحرية .

وقوله : [ويقتل العبد بالحر] إلخ : مثال لكون الجاني أنقص في الحرية والحال أنهما مستويان في الدين ، أو المقتول مسلماً والقاتل ذمياً لا العكس . قوله : [ولو رقيقاً] : أى ولو كان المسلم المقتول رقيقاً والذي القاتل حراً لأن خيرية الدين أفضل من الحرية .

قوله : [حين القتل] : المراد به الموت .

والحاصل أنه يشترط في الجاني للقصاص منه أن يكون مكلفاً غير حرى ولا زائد حرية ولا إسلام وقت القتل أى لإزهاق الروح ، فلو قتل معصوماً وهو حرى أو زائد حرية أو إسلام أو غير مكلف فلا قصاص . ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحرى بأثر ذلك ، ولو روى عبداً وجرح مثله ثم عتق الجاني فأتى المحبّي عليه لم يقتص من الجاني لأنه حين الموت زائد حرية ، وكلنا لو روى ذى مثله أو جرحه وأسلم قبل موت المحبّي عليه .

بلدی حر ؛ لأن الإسلام أعلى من حرية الذی ، والأعلى لا يقتل بالأدنى .
وسیأتی حکم ذلك مما يتعلق بقيمة رقیق أو دبة .

والکلام هنا فی غیر قتل الغیلة . وأما فیها : فیقفل الحر المسلم بالعبد والذی
كما سیأتی ولذا قال الشیخ : « إلا الغیلة » . وحلفنا هذا الاستثناء لأن حکم الغیلة
سیأتی مستقلاً بفصل ،

• وقوله (معصوماً) : مفعول لقوله « أئلف » وهو إشارة للمجنی علیه .
وشروطه : أى إن أئلف المكلف المذكور معصوماً مکلفاً أم لا ، فلا یشرط
فی المجنی علیه التکلیف بل العصمة ، فخرج الحربی والمرتد ، فلا یقتص من قاتله
لعدم عصمته بالارتداد .

ویؤخذ من شرط عدم زیادة الجنائی بحرية أو إسلام : أنه یشرط فی المجنی
علیه أن لا یكون أنقص من الجنائی ، فإن کان أنقص لم یقتص من الجنائی ،
وهو ظاهر وقد تقدم مثاله .

(للتألف) متعلق « بمعصوم » : أى معصوماً للتلف : أى من وقت الضرب أو
الرى بالسهم للموت ؛ فمن ضرب أو رى معصوماً فارتد قبل خروج روحه لم یقتص .

قوله : [مما يتعلق] إلخ : بیان لحکم .

قوله : [فی غیر قتل الغیلة] : بكسر الغین المعجمة : وهی القتل لأخذ المال
فلا یشرط فیهِ الشروط المتقدمة بل یقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، ولذا قال
مالك : لا عفو فیهِ ولا صلح ، وصلح الولی مردود والحکم فیهِ الإمام كما سیأتی . .

قوله : [معصوماً] : صفة لموصوف عذوف أى شخصاً معصوماً .

قوله : [فلا یقتص من قاتله] : أى المرتد .

وقوله : [لعدم عصمته بالارتداد] : تعلیل لعدم القصاص من قاتل المرتد
وترك التعلیل للحربی لظهوره ، لأن الحربی دمه هدیر لكل مسلم یسوغ له القتل
علیه . بخلاف المرتد فقتله لیس إلا للحاکم فربما یتوهم أنه لو قتله غیره فیهِ
القصاص فأفاد أنه لا قصاص فیهِ وإن کان علیه ثلث خمس دبة مسلم كما یأتی .

قوله : [وقد تقدم مثاله] : أى فی قوله فلا یقتل حر مسلم برقیق إلخ .

قوله : [أى معصوماً للتلف] : الأوضح حلف قوله للتلف وأی الذى یعلها .

من الضارب أو الرامي لأن المحنى عليه لم يكن معصوماً وقت التلطف وكذا تعتبر حالة الرمي، فمن رمى غير معصوم أو أنقص منه برقى أو كفر فأسلم قبل الإصابة أو عتق الرقيق لم يقتص. وأما من قطع يد معصوم مثلاً فارتد المقتطوع ثم مات من القطع يتردّاً ثبت القصاص في القطع فقط؛ لأنه كان معصوماً حال القطع في قوله: «للتلف» أى: لا حين الجرح أو الضرب أو الرمي فقط وقول الشيخ: «والإصابة» الأولى حلفه؛ لأن الكلام هنا في النفس لا الجرح. وسيأتى له الكلام على الجرح. وكذا قوله: «قبله حين القتل» لأنه يوم أنها لا تعتبر المباشرة إلا حين القتل خاصة، مع أنها تعتبر حين القتل وحين الجرح أو الرمي معاً كما تقدم.

• ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين بقوله:

(يلزمان) أى إسلام.

قوله: [غير معصوم]: أى لكونه حربياً مثلاً.

قوله: [أو كفر]: أى مع كونه من أهل الذمة.

قوله: [فأسلم قبل الإصابة]: راجع لغير المعصوم والكافر الذي.

وقوله: [أو عتق الرقيق]: راجع لقوله برقى فاتكلم في التفرغ على صرف الكلام لما يصلح له.

قوله: [وقول الشيخ والإصابة]: أى حيث قال خليل للتلف والإصابة، لأن معناه يشترط في المحنى عليه أن يكون معصوماً أى حين تلف النفس أى موتها، وإلى الإصابة في الجرح فاللام بمعنى إلى فاعترض عليه بما قال الشارح.

قوله: [وسيأتى له الكلام على الجرح]: أى ومصنفنا مثله فلو ذكر الإصابة لا عترض عليه.

قوله: [يلزمان]: أى لقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»^(١).

(١) «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».

عن عبد الله بن عمر روى الإمام البخاري في كتاب الإيمان فهو صحيح. قال الحافظ بن حجر: وهذا الحديث غريب الإسناد تقدر بروايته شعبة عن قتادة، وهو عن شعبة عن يزيد بن عبد الله بن جابر عن ابن عبد الواحد شيخ مسلم فاتفق الثخينان على الحكم بمصحح غرابته، وليس في مسند أحمد على مسند

(أو أمان) لحربي من سلطان أو غيره . شمل الأمان عقد الجزية فلا حاجة لقول ابن الحاجب : أو جزية .

• (فالقود) : جواب الشرط أى : إن أئلف مكلف معصوماً فالقود : أى القصاص واجب لولى الدم عليه لا لغير ولى الدم ، بل هو معصوم بالنسبة له . فإذا قتل غير ولى الدم قاتلاً لمعصوم فإنه يقتص منه كما ذكره الشيخ بقوله : « كالقاتل من غير المستحق » ،

• وبالف على ثبوت القود للولى بقوله :

(وإن قالَ) المعصوم لإنسان : (إن قتلنى أبرأئك) فقتله : فلا يسقط القود عن قاتله وكذا لو قال له بعد أن جرحه ولم ينفذ مقتله : أبرأك من دى ، لأنه أسقط حقاً قبيل وجوبه ، بخلاف ما لو أبرأه بعد إنفاذ مقتله أو قال له :

قوله : [أو أمان] : أى لقوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه^(١)) ، ولقوله تعالى : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) إلى قوله : (حتى يعطوا الجزية^(٢)) قوله : [فالقود] : إنما سمى القتل قصاصاً بالملك لأن الجاهلية كانوا يقدون الجاني لمستحقها بجمل ونحوه . هذا ، وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من الجاني يكفر عنه إثم القتل أم لا ؟ فمنهم من ذهب إلى أنه يكفره لقوله عليه الصلاة والسلام : « الحلود كفارات لأهلها » فعمم ولم يخص قتل من غيره ، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفرها لأن المقتول المظلوم لا منفعة له في القصاص ، وإنما القصاص منفعة للأحياء لينتهى الناس عن القتل ، قال تعالى : (ولكم في القصاص حياة^(٣)) ، ويخص الحلبي بالحلود التي الحق فيها الله فقط ولحق الأول .

« وقد استجد قوم مسحة بأنه لو كان عند ابن عمر ما ترك أباه يتنازع أباه يكره قتال ما نرى الزكاة لا فيه ، ويتقصد الصلاة ويؤتي الزكاة » . ولكن السنة قد نفى عن كبار الصحابة أحياناً . ولا يلتزم لذلك في نقض السند . وفي رواية الأبناء عن الآباء من الأجداد فهو عن ولده بن محمد ، من أبيه محمد بن عبد الله ، من أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين .

(١) سورة التوبة آية ٦ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٩ .

(٣) سورة الإسراء آية ٣٣ .

إن مت فقد أبرأتك ، فبئراً ، ثم إن محل تعيين القيد إذا لم يعف ولي الدم عن الجاني .
 • (وليس للولي عفو) عن الجاني (على الديّة إلا برضاً الجاني) :
 بل له العفو مجاناً أو على الديّة إن رضى الجاني فإن لم يرض الجاني بها خيّر الولي
 بين أن يقتص أو يعفو مجاناً . وقال أشهب : الخيار للولي بين ثلاثة أمور :
 القصاص ، والعفو مجاناً ، والعفو على الديّة . ولا كلام للجاني وهو خلاف المذهب .
 (ولا قود) : أى ليس للولي قيد (إلا بإذن الحاكم) من إمام أو نائبه .
 (وإلا) بأن اقتص الولي بغير إذن الحاكم (أدب) لافتياته على الإمام .
 (وادية له) : أى لولي الدم (إن عفا) عن الجاني (وأطلق) في
 عفو : أى لم يقيد بدية ولا غيرها ، فيقتضى بالعفو مجرداً عن الديّة .
 (إلا أن) تظهر بقرائن الأحوال (إرادتها) : أى مع الديّة حال العفو
 ويقول : إنما عفوت لأخذ الديّة (فيحلف) أى فيصدق بيمينه .
 (ويبقى) الولي بعد حلقه (على حقه) في القصاص (إن امتنع الجاني
 من دفعها) : ولا دفعها وتم العفو . قال في المدونة : قال مالك : لا شيء لك
 إلا أن يتبين أنك أردتها ، فتحلف : أنك ما عفوت إلا لأخلعها ، ثم لك ذلك (اهـ)
 وظاهرها الإطلاق : أى تبين بالقرائن حال العفو لإرادتها وادعى ذلك حلف مطلقاً
 بالقرب أو بعد طول . وقال أصبغ وابن الماجشون وغيرهما : يقبل إلا إذا قام
 بالحضرة ، لا إن قام بعد طول . وهل هو قيد لها أو خلافت ؟ وهو ظاهر كلام
 الباجي ، وأن المشهور ظاهرها من الإطلاق .

قوله : [أو قال له إن مت فقد أبرأتك] : أى ولو كان قبل إنفاذ مقتله
 كذا في حاشية الأصل ، ولكن لا بد من كون البراءة بعد الجرح .
 قوله : [وقال أشهب] : مقابل لكلام المصنف الذى هو طريقة ابن القاسم ،
 فذلك قال في آخر العبارة وهو خلاف المذهب وإن كان وجهها لظاهر قوله
 تعالى : (وَبَنَى قَتْلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا) (١) .
 قوله : [أدب لافتياته على الإمام] : محل أدبه حيث كان الحاكم ينصفه .
 قوله : [أى تبين] : المناسب أن يزيد إن بعد أى .
 قوله : [وأن المشهور ظاهرها من الإطلاق] : أى فالمدار على القرينة .

(كَعَفُوٍ) : أى ولى الدم (عن عبد) قتل غيره من حر أو رقيق . . وقال : إنما عفوت لأخذه . وأخذ قيمة المقتول أو دينه إن كان حرّاً ، فلا شيء له : إلا أن تظهر إرادة ذلك ، فيحلف ويبيى على حقه إن امتنع سيده من الدفع المذكور . فالتشبيه تام ، قاله ابن مرزوق . والمعتمد : أنه إن حلف فليس لسيده امتناع بل يخير بين أن يدفع العبد أو قيمته أو قيمة المقتول أوديته .

• (وَاسْتَحَقَّ) الولي (دَمَ مَنْ قَتَلَ الْقَاتِلَ) : فلو قتل زيد عمراً . فقتل أجنبي زيدا فولى عمرو يستحق دم الأجنبي القاتل لزيد ، إن شاء عفا وإن شاء اقتصص ، ولا كلام لولي زيد على قاتله .

(و) استحق مقطوع عضو (مَنْ قَطَعَ الْقَاطِعَ) له عمداً عدواناً ؛ كما لو قطع زيد يد عمرو فقطع أجنبي يد زيد . فعمرو يستحق يد الأجنبي ولا كلام لزيد هذا في العمد .

(و) استحق من ذكر في الخطأ (دِيَةَ الْخَطَايَا) من الأجنبي على عاقلته والقطع على ما سيأتى .

قوله : [فيحلف ويبقى] : أى طال الأمر أم لا .

قوله : [فالتشبيه تام] : حاصله أنه إذا كان المقتول عبداً والقاتل عبداً خير سيد القاتل بين أن يدفعه لأوليائه الدم أو يدفعه لم قيمته ، أو قيمة المقتول وإن كان المقتول حرّاً ، خير سيد القاتل بين أن يدفعه لأوليائه الدم أو يدفعه لم قيمته . أو يدفعه لم الدية ، ويحل الخيار إن لم يعف ولى المقتول مجاناً : فإن عفا وقال : أردت أخذه أو أخذ قيمة المقتول أو دينه كان كما قال الشارح .

قوله : [ولا كلام لولي زيد] : أى ولو عفا عنه ولى عمرو .

وقوله : [ولا كلام لزيد] : أى ولو عفا عمرو .

قوله : [هذا] : أى ما ذكر من استحقاق دم من قتل القاتل وعضو من قطع القاطع .

قوله : [واستحق من ذكر في الخطأ] : المراد بمن ذكر ولى المقتول الأول أو نفس المقطوع الأول .

وقوله : [في الخطأ] : أى الجنابة الثانية خطأ والأولى عمد على كل حال .

بلغة السالك - رابع

• (فإن أرضاهُ) أى الولي (وليُّ) المقتول (الثاني) : كما لو أرضى ولي زيد وهو المقتول الثاني في المثل ولي عمرو المقتول أولاً (فله) : أى فيصير دم القاتل الثاني - الذى هو الأجنبي - لولي المقتول الثاني ، الذى هو زيد ، إن شاء عفا وإن شاء اقتصص .

• ثم يبين شرط الجنابة التى بها القود بقوله :
(إن تَحَمَّسَ) الجاني (ضرباً لم يَسْجُرْ) بمحدد بل (وإن بَقَصَّيْبٍ) : أى عصا أو سوط أو نحوهما مما لا يقتل به غالباً وإن لم يقصد قتله أو قصد زيداً فإذا هو عمرو ، وقوله : « لم يَجْزِ » احتراز به من التأديب الجائز من حاكم أو معلم أو والد فلا قود فيه ، لأنه ليس يعدو .

وأما لو كانت الأولى خطأ والثانية خطأ لكان الأول يتبع عاقلة الأول ، والثاني يتبع عاقلة الثاني . فتحصل أن التفصيل الذى قاله المصنف والشارح موضوعه في كون الجنابة الأولى عمداً والثانية إما عمداً وإما خطأ .

ولاحصل أن الصور ست عشرة ، لأن الجنابة الأولى إما على النفس أو الطرف ، وفي كل إما عمداً وإما خطأ ، والثانية مثلها وأربعة في مثلها بست عشرة صورة موضوع المصنف . والشارح هنا في أربعة وهي ما إذا كان الجاني عليه الأولى عمداً في النفس والثاني عمداً أو خطأ في النفس أو الجاني عليه الأول عمداً في الطرف ، والثاني عمداً أو خطأ في الطرف ، وانظر باقى تفصيل المسألة في فروع المذهب .
قوله : [أى الولي] : بالتصعب تفسير للضمير البارز وهو مفعول مقدم .

وقوله : [ولي المقتول] : فاعل مؤخر .

قوله : [ثم بين شرط الجنابة] إلخ : شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص ، فتارة يكون بالباشرة وهو ما هنا ، وتارة يكون بالسبب وسيأتى .
قوله : [أو قصد زيداً فإذا هو عمرو] : أى والحال أن كلا يتمتع قتله وأما لو كان قاصداً زيداً الحري مثلاً فإذا هو عمرو المسلم فخطأ .

واعلم أن القتل على أوجه : الأول أن لا يقصد ضرباً ، كرميه شيئاً أو حريباً فيصيب مسلماً فهذا خطأ بإجماع فيه الدية والكفارة . الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللعب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة خلافاً لمطرف

(أو مُثَقِّلٌ) : كحجر لا أحد فيه خلافاً للحنفية .
 (كَتَحْتَقٍ وَمَتَحٍ طعامٍ) حتى مات أو منع شرب حتى مات . فالقود
 إن قصد بملك موته ، فإن قصد مجرد التعذيب فالدية ، إلا أن يعلم أنه يموت فعلم
 الموت ملحق بقصده كما في النقل .
 (وَسَقَى سَمٍ) عمدأ فيه القود .
 • (ولا قسامة) حيث تعتمد ما ذكر (إنْ أَنْفَكَ الضَّارِبَ) (مَقْتَلَهُ أَوْ)

وابن الماجشون ، ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بآلة يؤوب بها ، وأما
 إن كان الضرب للتأديب والغضب فالمشهور أنه عمد يقتص منه إلا أن حتى الوالد
 فلا قصاص ، بل فيه الدية مغلظة . الثالث أن يقصد القتل على وجه الغيلة
 فيتحمم القتل ولا عفو . قاله ابن رشد في المقدمة كما في (بن) .

قوله : [خلافاً للحنفية] : راجع للقيص وما بعده فعندهم لا قصاص
 في هذه الأشياء ، وظاهره ولو قصد قتله به وإنما القصاص عندهم في القتل
 بالحد سواء كان حديدأ أو حجرأ أو خشبأ أو بما كان معروفأ بالقتل كالمنجنيق
 والإلقاء في النار .

قوله : [كما في النقل] : ولفظ ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن
 يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً عالمأ بأنه لا يحل له
 منعه ؛ وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يل قتله بيده (أه) فظاهره أنه يقتل به
 سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه . فإن قلت قد مر في باب الدكاة أن من منع
 شخصأ فضل طعامه وشرابه حتى مات فإنه يلزمه الدية . قلت مامر في الدكاة
 محمول على ما إذا منع متأولأ ، وما هنا غير متأول أخذأ من كلام ابن يونس المذكور .
 قوله : [إنْ أَنْفَكَ الضَّارِبَ مَقْتَلَهُ] إلخ : ظاهره أن القصاص على المنفذ
 ولو أجهز عليه شخص آخر وهو كذلك ، ويؤدب المجهز فقط على أظهر الأقوال .
 والحاصل أن الذي يختص بالقتل هو من أنفذ المقاتل كما هو سماع يحيى بن
 القاسم ومقابله ما في سماع ابن أبي زيد أن الذي يقتل هو المجهز الثاني وعلى الأول
 الذي أنفذ المقاتل الأدب ؛ لأنه بعد إنفاذها معنود من جملة الأحياء ويرث
 ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره ، واستظهر ابن رشد الأول .

لم ينفذه و(ماتَ مَتَحْمُورًا) مما ذكر بأن ضربه فرفع مغموراً من الضرب أو الجرح حتى مات. بل يقتصر منه بلا قسامة؛ كما لو رفع ميتاً؛ كما ذكر؛ فإن لم ينفذه له مقتل وأفاق بعد الضرب أو الجرح ثم مات لم يقتصر إلا بالقسامة، وكذا لادية في الخطأ إلا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال إفاقته لاحتمال موته من أمر عارض. (وكطرح) معصوم (غير مُحْسِنٍ عِمْ) في نهر (مطلقاً) لعداوة أو غيرها.

(أو) طرح (مَنْ يَحْسِنُهُ عداوة) ففرق فالقود.

• (والأ) يكن لعداوة بل لعباً (فَدَيْتُهُ) وهذا إذا علم أنه يحسنه أو لا يحسنه. فإن جهل ذلك فالقصاص في العداوة والدية في اللعب؛ فالدية في صورتين والقصاص في الباقي.

قوله: [ومات مغموراً]: المغمور هو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات.

قوله: [وأفاق بعد الضرب أو الجرح]: عתרز قوله فيرفع مغموراً.

قوله: [وكذا لادية في الخطأ إلا بها]: أي بالقسامة عند نفي الإفاذ ونفي العمور.

قوله: [فالقود]: جواب عن الثلاث صور وهي طرح غير محسن العم مطلقاً أو غيرها ومن يحسنه عداوة.

قوله: [غاية]: أي خمسة لا مغلفة خلافاً لابن وهب.

قوله: [أو لا يحسنه]: أي بأن علم ضده وهو توطئة لما بعده.

قوله: [فالدية في صورتين والقصاص في الباقي]: حاصله أنه إما أن يطرحه عالماً بأنه يحسن العم أو عالماً بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك. والطرح إما على وجه العداوة أو اللعب؛ فإن طرحه عالماً بأنه يحسن العم ففيه القصاص إن كان عداوة وإن كان لعباً فالدية وإن طرحه عالماً بأنه لا يحسن العم فالقصاص طرحه عداوة أو لعباً، وإن طرحه شاكاً فإن كان الطرح عداوة فالقصاص أو لعباً فالدية فجملة الصور ست. فتقول الشارح: والقصاص في الباقي مراده في أربع.

- وما تقدم كله في الجناية مباشرة ، واما الجناية بالسبب فأشار له بقوله :
- (أو تسب) الجنائي في الإتيان :
- (كحفر بئر ، وإن) حفرها (ببيتِه) فوقه فيها المقصود .
- (أو وَضَعَ) شيء (مُزَلَّق) : كقشر طيخ ، أو ماء بنحو طين مزلق بطريق المقصود .
- (أو رَبَطَ دابةً بطريق) المقصود .
- (أو) اتخذ (كَلْبَ عَقُورٍ) : أى شأنه العقر .
- (لمعينين) راجع لجميع ما قبله .
- (وَهَلَكَ) المعين (المقصود) بالبئر وما بعده ، فالقود من التسبب .
- (والأى) يهلك المقصود بل غيره ، أو لم يكن لمعين بل قصد مطلق الضرر فهلك بها إنسان (فالدابة) في الحر المعصوم ، والقيمة في غيره . ومعنوم قصد مطلق الضرر : أنه إن لم يقصد ضرراً بالحفر وما بعده فلا شيء عليه ، ويكون هدراً . وهذا إن حفر البئر يملكه أو يموت لمنفعة ولو لعامة أو وضع المزلق لا بطريق الناس أو ربط الدابة ببيته أو بطريق على وجه الاتفاق ؛ كسقي وعند مسجد أو بيت أحد لنحو ضيافة أو اتخذ الكلب ببيته لحراسة ، وإلا فالدية أيضاً .

قوله : [مزلق] : اسم فاعل .

قوله : [طين مزلق] : احترز بذلك عن الطين الغير المزلق كالأرض الرملية فلا يقتص من فاعله .

قوله : [أو ربط دابة] : أى شأنها الإيلاء إما برفس أو نطح أو عض .

قوله : [بطريق المقصود] : قيد في الدابة والمزلق بدليل تقدير الشارح .

قوله : [راجع لجميع ما قبله] : أى ولذلك قدر الشارح في الكل قوله المقصود .

قوله : [فالدابة] : أى في صورتين وهما ما إذا هلك بها غير المقصود

أو قصد بها مطلق الضرر وهلك بها مطلق إنسان .

قوله : [وهذا إن حفر البئر يملكه] إلخ : تقييد للتفصيل المتقدم .

قوله : [لحراسة] : ظاهره أن اتخاذه للحراسة ونحوها ينفي عنه الضمان

وإن كان عقوراً واشتهر وهو كذلك إن لم يقدم لصاحبه إنذاراً عند حاكم ولا ضمن .

قوله : [وإلا فالدابة] : راجع لمفاهيم هذه القيود من قوله : إن حفر البئر

• (وكالإكراه) : عطف على « كسر » بئر : فن أكرهه غيره على قتل نفس فيقتل المكره - بالكسر - لتسبيه كما يقتل المكره - بالفتح - لمباشرته ، وإنما يكون للأمور مكرهاً إذا كان لا يمكنه المخالفة كخوف من الأمر ، فإن لم يخف اقتص منه فقط .

(وتقديم مسموم) لمصوم (عالمياً) بأنه مسموم ، فتناوله غير عالم فأت ؛ فالقصاص ، فإن تناوله عالماً بسمه فهو القاتل لنفسه : وإن لم يعلم المقدم فهو من الخطأ .

(وومتيه حية عليه) حية^(١) فات وإن لم تلدغه ، فالقود ، لا ميتة فالدية . وكلنا إن كان شأنها عدم اللدغ لصغرهما .

ملكه إلى هنا بأن يقال فيها حفر البئر بغير ملكه وبغير موات ككونها بطريق المسلمين أو بموات حبشاً أو وضع المزلق بالطريق ، أو وضع الدابة بغير بيته كبيت الغير لا على وجه الضيافة ، أو بطريق لا على وجه الاتفاق بل اتخلعها عادة بسوق ، أو بباب مسجد ، أو اتخذ الكلب ببيته لا لمنفعة شرعية ، فإن هلك بهذه الأشياء حر مصوم ففيه الدية وفي المصوم غيره القيمة .

قوله : [اقتص منه فقط] : أى إن لم يكن الأمر حاضراً وتعالى مع المباشر على القتل وإلا فيقتص منهما .

قوله : [وتقديم مسموم] : أى من طعام أو شراب أو لباس عالماً مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم المتناول بتلليل تقييد الشارح .

قوله : [فهو القاتل لنفسه] : أى ولا شيء على المقدم له وإن كان متسبباً .

قوله : [وإن لم يعلم المقدم] : بكسر الدال ولا الأكل .

وقوله : [فهو من الخطأ] أى ففيه الدية .

قوله : [فالدية] : أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة وإلا فالقود .

ولاحصل أنه إذا كانت الحية حية كثيرة شأنها القتل ومات فالقود مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب ، وإن كانت صغيرة ليس

(١) أى غير ميتة ؛ فهنا جناس تام .

(وإشارته) عليه (بسلاح) كسيف وخنجر (فهرب) المشار عليه (وطلبته) المشير في هروبه (لعداوة) بينهما، فأتى بلا سقوط : فالقود بلا قسامة ، وإن لم يضربه بالفعل .

(وإن سقطت) حال هروبه (فبِقَسَامَةٍ) لاحتِمال موته من سقوطه ، (وإشارته فقط) : بلا عداوة ولا حرب (فخطأ) : فالدية خمسة على العاقلة . وكلنا إن حرب ولا عداوة .

(وكإمساكيه للقتل ، ولتولاه) : أى الإمساك (ما قدّر القاتل) على قتله : فالقود عليهما الممسك لتسببه والقاتل لمباشرته (وإلا) : بأن أمسكه لغير القتل أو له وكان القاتل يدركه مطلقاً (فالمباشر) هو الذى يقتل (فقط) .

شأنها القتل أو ميتة فرماها عليه فأتى من الخوف ، فإن كان على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالقود .

قوله : [وإشارته عليه] إلخ : حاصله أنه إذا أشار عليه بآلة القتل فهرب فطلبه فأتى ، فإذا أن يموت بدون سقوط أو به ، وفى كل إما أن يكون بينهما عداوة أولاً ، فإن لم يكن بينهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً ، لكن فى السقوط بقسامة وإن كانت بينهما عداوة فإن لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وإن سقط فالقصاص بقسامة .

قوله : [وإشارته فقط] : أى وإن مات مكانه من إشارته عليه بآلة القتل من غير هروب وطلب فخطأ كما قال المصنف ، لكن قول الشارح بلا عداوة المناسب إسقاط لا كما هو المنصوص فى الحاشية وغيرها قال (عب) : وانظر إذا لم يكن بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لادية أصلاً (اه) .

قوله : [وكلنا إن حرب ولا عداوة] : أى ومات فدية خطأ .

قوله : [فالقود عليهما] : حاصله أنهما يقتلان جميعاً بقود ثلاثة معتبرة فى الممسك وهى أن يمسه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب قاصد قتله وأن يكون لولا ممسه ما أدركه القاتل ، فإن أمسكه لأجل أن يضربه ضرباً معتاداً أو لم يعلم أنه يقصد قتله أو كان قتله لا يتوقف على إمساك له قتل المباشر وحده وضرب الآخر مائة سوط وجس سنة .

دين المسك وأدب .

- (ويُقْتَلُ الأدنى) صفة (بالأعلى) .
- (كُحِرَ كَتَابِيٌّ بَعْدَ مُسْلِمٍ) فالإسلام أعلى من الحرية (لا العكس) أى لا يقتل الأعلى بالأدنى كسليم بجر كتابي .
- (و) يقتل (الجميع) كاثنين فَأَكْثَرُ (بواحد) : إن عملوا الضرب له وضربوه (وَلَمْ تَتَمَيَّزِ الضَّرَبَاتُ) أو تميزت وتساوت ، بدليل قوله :
- (وإلا) بأن تميزت وكان بعضها أقوى شأنه لإزهاق الروح (قُدِّمَ الأَقْوَى ضَرْبًا فِي الْقَتْلِ دِينَ غَيْرِهِ (إِنْ عَلِمَ) : فلان لم يعلم قتل الجميع .
- (أو تماثلوا) على قتله ، بأن قصد الجميع قتله وضربه وحضروا وإن لم يباشره إلا أحدهم لكن بحيث إذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر .

والحاصل أن التألق موجب لقتل الجميع وإن وقع الضرب من البعض، أو كان الضرب بنحو سوط كما قال المصنف . وأما تعدد الضرب بلا تماثل فإما يجب قتل الجميع إذا لم تتميز الضربات أو تميزت وتساوت أو لم تتساو ولم يعلم صاحب الأقوى والأقلم وعوقب غيره . وهذا إذا رفع ميتاً أو نفذ المقاتل أو

تنبه : يقتص من العائن القاتل عمداً بعينه إذا علم ذلك منه وتكرر ، وأما القاتل بالحوال فلا يقتص منه عند الشافعية ، وفي (عب) وغيره أنه يقتص منه إذا تكرر وثبت قياساً على العائن المحرب ، واستبعد بن ذلك ، وأما القاتل بالاستعمال المحرب فكالعائن جزئياً .

قوله : [ويقتل الأدنى] : تفريع على ما تقدم أول الباب من شروط القصاص وأركانها . وقوله : [ولم تتميز الضربات] : أى ضربة كل واحد منهم وسواء كان الموت ينشأ عن كل واحدة أو عن بعضها ، وما ذكره من قتل الجميع في هذه الحالة هو ما في النوادر في اللخصي خلافاً وهو أنه إذا أنفذ أحد الضاربين مقاتله لم يدر من أى الضربات فإنه يسقط القصاص والدية وفي أموالهم إذا لم يتألقوا على قتله كلها في (عب) .

قوله : [أو كان الضرب بنحو سوط] : أى هذا إذا ضربوه بألة يقتل بها عادة ، بل وإن حصل بألة لا يقتل بها عادة فالمدار على التألق أى التعاقد والاتفاق .

مغموراً حتى مات ، وإلا ففيه القسامة ، ولا يقتل بها إلا واحد كما يأتي .

- (و) يقتل (الدَّكْرُ بِالْأُنْثَى ، والصحيحُ بالمرِضِ) .
- يُقْتَلُ (الكَامِلُ) الأَعْضَاءُ وَالْخَوَاسِ (بِالنَّاقِصِ عَضْواً) : كيد أو رجل (أو حاسة) كسمع وبصر .
- (و) يقتل (الْمُتَسَبِّبُ مَعَ الْمَبَاشِرِ) : كحافر بئر لمعين ، فرداه غيره فيها وككبره - بالكسر - مع مكروه بالفتح ؛ هذا لتسببه وهذا المباشرته .
- (و) يقتل (أَبٌ أَوْ مَعْلَمٌ) صنعة أو قرآناً (أَمَرَ) كل من الأب أو المعلم (صبيهاً) يقتل إنسان فقتله ، ولا يقتل الصغير لعدم تكليفه .
- (و) يقتل (سيدٌ أَمَرَ) عبده يقتل حر فقتله ، ويقتل العبد أيضاً إن كان كبيراً لأنه مكلف . فإن كان الولد أو المتعلم كبيراً قتل وحده إن لم يكره ، وإلا فقتله معاً كما تقدم . وعلى عاقلة الولد الصغير أو المتعلم نصف الدية مع القصاص من الأب أو المعلم .

قوله : [كما يأتي] : أى آخر الباب .

قوله : [ويقتل الذكر بالأُنْثَى] : أى حيث لم يكن القاتل زائداً حرية أو إسلاماً كما تقدم .

قوله : [بالمرِضِ] : أى ولو كان المريض مشرفاً ومختصراً للموت .

قوله : [مع مكروه بالفتح] : أى حيث كان الإكراه بخوف القتل وإلا فيقتص منه هو فقط إن لم يكن الأمر حاضراً وإلا فيقتل أيضاً لقدرة على التخلص كما في الخرشى والمجموع ، وعلى اشتراط خوف القتل من المكروه ما لم يكن الأمور عبداً لذلك الأمر ، وإلا كان أمره بمنزلة الإكراه كما يأتي .

قوله : [ولا يقتل الصغير] : أى ولادية عليه في ماله ، وإنما على عاقلته نصفها كما سيأتى .

قوله : [إن كان كبيراً] : أى بالغاً وأمر السيد فيه كالإكراه فلذلك يقتل معه .

قوله : [وعلى عاقلة الولد الصغير] إلخ : أى وأما العبد الصغير الأمور فلا شيء عليه لعدم العاقلة له .

(و-) يقتل (شريكٌ صبيٌّ) دون الصبي (إن تمالأ) معاً على قتل شخص ، وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأن عمده كخطئه . فإن لم يتألا على قتله وتعمداه أو الكبير فقط فعليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصغير نصفها وإن قتلاه أو الكبير خطأ ، فعلى عاقلة كل نصف الدية .

قوله : [فإن لم يتألا على قتله] إلخ : محل قسم الدية بينهما ما لم يدع أولياء المقتول أنه مات من فعل المكلف - فإنهم يقسمون عليه ويقتلونه ، ويسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي ؛ لأن القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد .
قوله : [فعلى عاقلة كل نصف الدية] : إنما كان على عاقلة الصبي نصف الدية في عمده وخطئه لأن عمده كخطئه .

• تنبيه : هل يقتص من شريك سبع نظراً لتعمد قتله ومن شريك جريح نفسه جرحاً ينشأ عنه الموت غالباً ومن شريك حرى لم يتألا معه على القتل أولاً يقتص بما ذكر ، بل إنما عليه نصف الدية ويضرب مائة ويحبس عاماً ؟ قولان والقول بالقصاص يكون بقسامة وينصف الدية بلا قسامة .

مسألة : إن تصادم المكلفان أو تجاذبا جبالاً أو غيره فسقطا راكبين أو ماشيين أو مختطفين قصداً فأتا فلا قصاص لفوات محله ، وإن مات أحدهما فحكم القود يجرى بينهما أو حملا على القصد عند جهل الحال لا على الخطأ عكس السفيتين إذا تصادمتا ، وسجل الحال فيحملان على عدم القصد من رؤسائهما فلا قود ولا ضمان ، لأن جريهما بالريح ليس من عمل أربابهما كالعجز الحقيقي بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف دابته أو سفينته عن الآخر فلا ضمان بل هو هدر ، لكن الراجح أن العجز الحقيقي في للتصادمين فيه ضمان الدية في النفس والقيمة في الأموال . بخلاف السفيتين فهدر وحملتا عليه عند جهل الحال ، وأما لو قدر أهل السفيتين على الصوف ومنعهم خوف الفرق أو النهب أو الأسر حتى أهلكا إحدى السفيتين الأخرى فضمان الأموال في أموالهم والدية على عوائلهم ؛ لأنهم لا يجوز لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (اهـ ملخصاً من خليل وشراحه) .
فأله : قال (شب) : ذكر خليل في توضيحه فروى لا بأس بذكرها لتعلقها بما هنا ؛ أحدها : لو قاد بصير أعمى فوق البصير وقع الأعمى عليه فقتله فقال

• (لا) يقتل (شريكٌ مُحْطَىٌّ و) لا شريك (مجنونٌ) : بل عليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المحطى أو المجنون نصفها . هذا إن تعدد ، وإلا فالنصف على عاقلته أيضاً .

• ثم شرع يتكلم على الجنابة فيما دون النفس فقال :

(وبادونَ النفسِ - كجرحٍ) وقطعٍ وضربٍ وإذهابِ منفعةٍ ؛ كسمعٍ (وبصرٍ) كالنفسِ) : أى كالجنابة على النفس (فِعْلاً) : أى في الفعل من كونه عمداً عبداناً (وفاعلاً) : أى من كونه مكلفاً غير حربي ولا زائد حرية أو إسلاماً (ومفعولاً) : من كونه معصوماً للإصابة بأيمان أو أمان ، قال ابن عرفة : متعلق بالجنابة : غير النفس ؛ إن أفادت بعضَ الجسمِ فقطعٌ ، وإلا فإن

مالك في رواية ابن وهب : الدية على عاقلة الأعمى . ثانيها لو طلب غريقاً فلما أخذه خشى على نفسه الهلاك فتركه ومات ففي الموازية والعينية عند ابن القاسم لأشياء عليه . ثانيها : لو سقط من على دابته على رجل فمات الرجل فديته على عاقلة الساقط قاله أشهب في الموازية والمجموعة ، ولو انكسرت سن من الساقط وانكسرت سن من الآخر فقال ابن المواز مذهب أصحابنا أن على الساقط دية سن الذي سقط عليه وليس على الآخر ديتها . وقال ربيعة على كل واحد دية صاحبه ودليل الأول أن الجنابة بسبب الساقط دون سبب آخر (هـ)

قوله : [كجرح] : يفتح الجيم الفعل وأثره بالفهم وسيأتي الفرق بين الجرح وغيره عن ابن عرفة .

قوله : [من كونه عمداً] : أى قصداً .

وقوله : [جِدْوَناً] : أى تعلباً يحرص عن اللعب والأدب فينشأ عنه جرح فلا قصاص فيه .

قوله : [غير حربي] : أى لأن الحربي لا يقتصر منه بدليل أنه لو أسلم أو أنما لا يلزمه شيء فإفعله ؛ وتقدم إيضاح تلك القيود أول الباب .
قوله : [من كونه معصوماً] : أى من حين الرى إلى حين التلف كما تقدم إيضاحه .

قوله : [إن أفادت بعضَ الجسمِ] : أى أذهبه .

أزيلت اتصال عظم لم يبين فكسّر . وإلا فإن أثرت في الجسم فُجرح وإلا فإتلاف منفعة (٥١) .

• ولا كان قوله : « كالنفس » - يقتضى من حيث الفاعل - أنه يقتصر من الناقص - كالعبد - إن جرح كاملاً كالحر استثنى ذلك منه بقوله : (إلا ناقصاً) لحرية أو إسلام (كعبد) أو كافر (جتنى على طرّف) أو منفعة (كامل) ؛ كحر) أو مسلم (فلا قصاص) من الناقص على المشهور من المذهب ، وهو قول الفقهاء السبعة . وعليه عمل أهل المدينة ؛ لأن جنابة الناقص على الكامل - كجنابة ذى يد שלא على صحيحة ، وإن كان يقتصر منه في النفس كما مر ، ودية الجرح في رقية العبد ودية الكافر - فإن لم يكن فيه شيء مقدر فحكومة إن برى على شين ، وإلا فليس على الجاني المتعمد إلا العقوبة .

قوله : [لم ين] : أى لم يفصل بل بقى معلقاً ببعض العروق .
قوله : [وإلا] : أى بأن لم تحصل إفاته بعض الجسم وإزالة اتصال عظم لم ين .
قوله : [وإلا فإتلاف منفعة] : أى بأن لم تحصل إفاته بعض الجسم ولا إزالة اتصال عظم لم ين ولا غاصت في الجسم ، وإنما أذهبت منفعة من الجسم مع بقاءه على ما هو عليه .

قوله : [يقتضى من حيث الفاعل] : أى لأن الأصل في التشبيه أن يكون تاماً فأفاد بهذا الاستثناء أن التشبيه غير تام .

قوله : [من الناقص] : مراده بالناقص والكامل باعتبار المعنى لا باعتبار الحس ، فإن الفرض أن الأعضاء متساوية في الجميع .

قوله : [كعبد] : مثال لنقص الحرية .

وقوله : [أو كافر] : مثال لنقص الإسلام .

قوله : [كجنابة ذى يد שלא] : أى تنزيلاً للنقص المعنوى منزلة لنقص الحسى .

قوله : [كما مر] : أى في شرح قوله ولا زائد حرية أو إسلام .

قوله : [فإن لم يكن فيه شيء مقدر] : أى من الشارع وستأى دباب الجراحات التى قلدها الشارع .

وقوله : [فحكومة إلخ] : أى مال يحكم به القاضى بعد تقويم اللات الخفى عليها سالة ومعينة ، وينظر لما بين التيمتين فيحكم القاضى به على الجاني وسيأتى إيضاح ذلك .

• (وإن تعدّد مُبَاشَرٌ) على ما دون النفس (بلا تَمَاسُكٍ) منهم (وتمَيَّزَتْ) الجراحات : أى تميز وعلم فعل كل واحد منهم (فمن كل) يقتص (بقتدَر ما فَعَلَ) : فإن تماثلوا اقتص من كل بقدر الجميع . تميزت أم لا ، قياساً على قتل النفس من أن الجميع عند التماثل يقتلون بالواحد . وأما إذا لم تميز عند التماثل . فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص ؟ أو يقتص من كل بقدر الجميع ؟ فإذا كانوا ثلاثة قلع أحدهم عينه وقطع أحدهم يده والثالث رجله ولم يُعلم مَنْ الذى فُتق العين ومن قطع الرجل ومن قطع اليد - والحال أنه لا تماثل بينهم - اقتص من كل ببقاء عينه وقطع يده ورجله . وفيه نظر ، إذ لم يقع من كل واحد إلا فعل واحد .

• ثم شرع في بيان ما يقتص منه مما دون النفس . وما لا يقتص منه بقوله : (واقتص من موضحة) بكسر الفاء المعجمة (وهي : ما أوضحت عظم الرأس) : أى أظهرته (أو عظم الجبهة) : ما بين الحاجبين وشعر الرأس (أو عظم الخدين) فما أوضحت عظم غير ما ذكر - ولو بالوجه كأنفٍ ولحي أسفل - لا يسمى موضحة عند الفقهاء ، وإن اقتص من عمده . ولا يشترط في الموضحة ماله بال واتساع بل (وإن ضاق (كإبرة) :

قوله : [فمن كل يقتص بقدر ما فعل] : أى بالمساحة ولا ينظر لتفاوت العضو بالرقعة والغلظ .

قوله : [وفيه نظر] : أى فالأظهر الأول .

قوله : [ما بين الحاجبين وشعر الرأس] : مراده ماعلا على الحاجبين وسفل عن شعر الرأس فيشمل الجبينين .

قوله : [لا يسمى موضحة عند الفقهاء] إلخ : قال البساطي إنما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر باعتبار الثانية . وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها .

قوله : [ولا يشترط في الموضحة] : أى قصاصاً أو دية .

قوله : [بل وإن ضاق] : أى بل يثبت القصاص أو الدية وإن كان ضيقاً كإبرة إلخ .

أى كقدر مغرزها فيقتص منه .

• (و) يقتص (مما قَبِلَهَا) أى الموضحة من كل ما لا يظهر به العظم ، وهى ستة بينها بقوله :

• (من دَامِيَّة) : وهى ما أضعفت الجلد حتى رشح منه دم بلا شق له ،
(وحَاكِصَة) : ما شَقَّتْ الجلدَ

(وَسَمَحَقَّ) : بكسر السين : ما (كَشَطَتْهُ) أى الجلد عن اللحم ،
و (باضعة) : وهى ما (شَقَّتْ اللَّحْمَ) ،

• (وَسَلَّاحِمَة) وهى ما (غاصَّتْ فيه بِتَعَدُّدٍ) : أى فى عدة مواضع
منه ولم تقرب للعظم .

• (وملطاة) بكسر الميم : وهى ما (قَرُبَتْ للعظم) ولم تصل له ،
ولا فوضحة كما تقدم .

فالسنة : ثلاثة متعلقة بالجلد ، وثلاثة باللحم .

• (و) يقتص (من جِرَاحِ الجَسَدِ) غير الرأس (وإنْ مُنْقَلَة)
وسبأى تفسيرها .

قوله : [ويقتص مما قبلها] : أى من السابق عليها فى الوجود الخارجى .

قوله : [وحارصة] : بجاء مهملة فألف فراء فصاد مهملتين .

قوله : [وباضعة] : بالضاد المعجمة والعين المهملة .

قوله : [أى فى عدة مواضع] : أى بأن أدخلت فيه يمينا وشمالا .

قوله : [بكسر الميم] : أى وبالهمز .

قوله : [ولم تصل له] : حاصله أن الملطاة هى التى أزال اللحم وقربت
للعظم ولم تصل إليه بل بقى بينها وبينه ستر رقيق ، فإن زال ذلك الستر سميت موضحة .

قوله : [ثلاثة متعلقة بالجلد] : أى وهى الدامية والجارضة والسماحق .

وقوله : [وثلاثة باللحم] : أى وهى الباضعة والمتلاحمة والملطاة .

قوله : [غير الرأس] : أى ولحية والخدين ، وأما الرأس فقد سبق الكلام
على سبع جراحات فيه ، وسبأى اثنتان ليس فيهما إلا الدية وهما المنقلة والآمة .

قوله : [وسبأى تفسيرها] : أى فى قوله : ما ينقل بها فراش العظم للدواء

وتعتبر (بالمساحة) طولاً و عرضاً وعمقاً ، وهذا : (إن اتحدَ المحلُّ) : أى يشترط اتحادهُ ؛ فلا يقتص من جرح عضو أيمن فى أيسر ولا عكسه ، ولا تقطع سبابة مثلاً بلرهبام ، ولو كان عضو الجنائى قصيراً لم يكمل بقية الجرح من عضوه الثانى .

● (و) اقتص (منْ طَبِيبٍ) المراد به هنا : من يباشر القصاص من الجنائى (زَادَ) ؛ على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما زاد فلو نقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً ، فإن مات المقتص منه من القصاص فلا شىء على الطبيب إذا لم يزد عمداً وإلا فالقصاص .

(وإلا) يتحد المحل أو لم يتعمد الطبيب الزيادة بل أخطأ (فالعقلُ) : على الجنائى ؛ فإذا قطع خنصره ولا خنصر له فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتعين العقل . فإن كانت الجنائية عمداً أو دون الثلث فى ماله ، وإلا فعلى العاقلة كعاسأتى .

ويبحث بن فى تسميتها منقلة بقوله : صوابه : وإن هاشمة ، فقد قال مالك : الأمر المجمع عليه عندنا أن المنقلة لا تكون إلا فى الرأس والوجه — انظر المواق (١٨) .

قوله : [بالمساحة] : هى بكسر الميم .

قوله : [وهذا إن اتحد المحل] : أى واعتبار القصاص بالمساحة إنما يكون إن اتحد المحل .

قوله : [لم يكمل بقية الجرح] إلخ : أى فحل اعتبار القصاص بالمساحة إذا لم يحصل إزالة عضو وإلا فيقطع العضو الصغير والكبير وعكسه .

قوله : [المراد به هنا] : أى وأما الطبيب بمعنى المداوى فليس مراداً هنا .

قوله : [فلو نقص ولو عمداً] : أى على المساحة المطلوبة لأنه قد اجتهد .

قوله : [فلا شىء على الطبيب] : أى فلا يقتص منه فلا ينافى أن عليه إن زاد الدية كما يأتى بعد .

قوله : [فإذا قطع خنصر] : مثال لما لم يتحد فيه المحل .

قوله : [فإن كانت الجنائية عمداً] أى فإن كان الجرح عمداً والقرص عدم اتحاد المحل فى الجنائى أو كان من زيادة الطبيب .

وقوله : [أو دون الثلث] : أى أو كان خطأ وعقله دون ثلث الدية الكاملة .

وقوله : [ففى ماله] : أى فالعقل فى ماله .

• وشبه في لزوم العقل قوله :

• (كَمَيْتِينَ أَعْمَى) : أى خلقته جنى عليها ذو سلمة بأن قلعهما ؛ فإنّ السالمة لا تؤخذ بها لعدم المائلة ، بل يلزومه حكومةً بالاجتهاد ، وفي العكس الدية .
(ولسان أبكم) : لا يقطع بالناطق ولا عكسه ، وفي الناطق الدية وفي الأبكم الحكومة .

(وما بَعْدَ مُوَضِّحَةٍ) من الجراح : لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ؛
وبينه بقوله :

• (من مُنْقَلَةٍ) بفتح النون وكسر القاف مشددة ؛ وهى لا تكون إلا في الرأس أو الوجه (وهى : ما يُنْقَلُ بها) : أى فيها (فَرَأَشُ الْعَظْمِ) بفتح الفاء وكسرها : أى العظم الرقيق الكائن فوق العظم كقشر البصل : أى ما يزيل منها الطبيب فرأش العظم (للدواء) : أى لأجله ليلتئم الجرح : أى ما شأنها ذلك . وإنما لم يكن فيها قصاص أشدّه خطرها .

• (وَأَمَّهٌ) بفتح الميم مدوذة مملوذة : وهى ما (أَفْضَتْ لَأَمِّ الدَّمَاعِ) وأم الدماغ : جلدة رقيقة مفروشة عليه متى انكشفت عنه مات .

قوله : [وفي العكس الدية] : أى فيها إذا كان الجنائى أعمى وفقاً عين البصير .

قوله : [وفي الناطق الدية] إلخ : أى كما قيل في العين العمياء والعين البصيرة .

قوله : [ويتعين فيه العقل] : أى فيستوى عمده وخطؤه .

قوله : [وهى لا تكون إلا في الرأس أو الوجه] : هذا مما يؤيد بحث (بن) المتقدم .

قوله : [أى فيها] جعل الباء بمعنى في يشكل عليه آخر العبارة ، فلإن مقتضاه أن الباء بمعنى من .

قوله : [وهى ما أفضت لأم الدماغ] : حاصله أن الآمة هى الجرح الواصله لأم الدماغ ولم تخرقها ، وذكر خليل بعدها اللامعة بعين معجبة وهى ما خرقت خريطة الدماغ ولم تنكشف بل نحو قلدر مغرز ليرة فعلى كلام خليل ما بعد الموضحة ثلاثة أشياء . قال ابن عبد السلام : الأظهر أن الآمة والدامغة مترادفان أو كالترادفين فمن أجل ذلك لم يتعرض لها مصنفنا وجعل ما بعد الموضحة شيئين .

قوله : [جلدة رقيقة] : محصله أن الدماغ اسم للمخ وأمه هى الجلدة الرقيقة .

- (ولا مِنَّ لَطْمَةً) عطف على محذوف استفيد مما قبله أى فلا قصاص من ذلك ولا من لطمه : أى ضربة على الخد إذا لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب منفعة ولا عقل فيها كما سينبه عليه .
- (و) لا من (ضَرْبَةٍ) : بيد أو رجل بغير وجه ؛ كصفع بقفا (لم تَجْجِرْ : أى لم ينشأ عنها جرح أى ولا ذهاب منفعة كاللطمه .
- (و) لا من إزالة (لَحْيَةٍ) بفتح اللام .
- (و) لا من إزالة (شُفْرَتَيْنِ) بضم الشين المعجمة وسكون الفاء المهدب .
- (و) لا من شعر (حَاجِبٍ) .
- (وَعَمْدُهَا) : أى هذه المذكورات من اللطمه وما بعدها (كالحطأ) في عدم القصاص والعقل .
- (إلا في الأدب) : فيجب في عمدها دون خطئها .
- وفهم « لم تجرح » أنها إن نشأ عنها جرح أو ذهاب منفعة أن فيها القصاص . وهو كذلك وسيأتى تفصيله .
- (بِخلافِ ضَرْبَةٍ بِسَوَاطٍ) ففي عمدها القصاص .

-
- قوله : [ولا عقل فيها] : أى بل فيها الأدب إن كانت عمداً .
- قوله : [بيد أو رجل] : الباء داخلة على الآلة .
- وقوله : [بغير وجه] : الباء بمعنى على .
- قوله : [بغير وجه] : إنما قيد بذلك لئلا يتكرر مع اللطمه .
- قوله : [ولا من إزالة لحية] : هى الشعر الثابت على اللحي الأمفل .
- قوله : [بفتح اللام] : لعله بكسرها لأنه الأفصح فيها قال تعالى : لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتَيْهِ^(١) .
- قوله : [إلا في الأدب] : أى وتجب الحكومه فى اللحية وشعر العين والحاجب إن لم ينبت كما كان أولاً .
- قوله : [وسيأتى تفصيله] : أى فى قوله وإن جرحه إلخ .
- قوله : [ففي عمدها القصاص] : أى وإن لم ينشأ عنه جرح ولا ذهاب منفعة ؛ لأن الضرب بالسوط عهد للأدب والحدود . وليس فيه متالف عادة .

(ولا) قصاص (إنَّ عَظْمَ الْخَطَرِ) بفتح الخاء والطاء أى الخوف (في غيرها) : أى غير الجراح التى بعد الموضحة أى جراح الجسد غير ما تقدم ؛ (كعَظْمِ الصَّدْرِ) : أى كسره وعظم الصلب أو العنق (ورَضَّ الْأَثْنَيْنِ) وفيها العقل كاملاً بعد البرء وفهمهم : «رض» أن فى قطعهما أو جرحهما القصاص ؛ لأنه ليس من المتألف .

• (وإنَّ جَرَحَهُ) جرحاً فيه القصاص كموضحة (فذهب) بسببه (نحو بصره أو شلكت يدهُ اقتص منه) : أى يفعل بالجاني بعد برء المجنى عليه مثل ما فعل .

قوله : [التى بعد الموضحة] : أى وهى المنقلة والأمة ؛ فالتقييد بعظم الخطر بالنسبة للجراحات التى فى الجسد غير المنقلة والأمة المتقدمين ، فإنه لا قصاص فيها من غير قيد بعظم الخطر لأن شأنهما عظم الخطر ، وقوله غير ما تقدم أى من الموضحة وما قبلها من كل ما فى عمده القصاص فالضمير فى غيرها عائد على الجراح التى بعد الموضحة .

وقوله : [أى جراح الجسد] : تفسير للغير .

وقوله : [غير ما تقدم] : قيد فى جراح الجسد .

قوله : [بعد البرء] : أى بعد استقرار حياته ، والموضوع أن الأثنيين وما قبلهما ذهبت منه المنفعة وإلا فلو برئ على غير شين لم يكن فى العمدة إلا الأدب . وإنما وجب العقل دين القصاص لقول مالك أخاف أن ي تلف الجاني .

قوله : [أى يفعل بالجاني] : وجد بطرته هذا أول ما نقله الفقير مصطفى العقباني تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل مع تجريد من مجموع وحاشية شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير ، وذلك بإذن من ولي الله تعالى الشيخ صالح السامى بقظة ومؤلفه القطب شيخنا الدريد مناماً قلت له : يا سيدى أنقل كلامك لكلامك ؟ فتبسم وقال : خيراً ، نسأل الله التقبل والرضا (اهـ) .

قوله : [بعد برء المجنى عليه] : أى كما هو الواجب فى كل الجراحات التى لم يتحقق عاقبة أمرها . وسياقى بيان فذلك .

قوله : [مثل ما فعل] : أى من الجرح موضحة أو غيرها .

(فَإِنْ حَصَلَ الْجَانِي (مِثْلُهُ) : أى مثل اللّاهب من المخبى عليه (أَوْزَادَ) اللّاهب من الجاني بَأَن ذَهَبَ شَيْءٌ آخر مع اللّاهب ، بَأَن أَوْضَحَ فَلَهَبَ بَصَرَهُ وَجْهَهُ ، فلا كلام لأنّه ظالم يستحق .

(وَإِلَّا) يحصل للجاني مثل اللّاهب من المخبى عليه — بَأَن لم يحصل شيء أو حصل غيره — (فَالْمَسْئَلُ) : لازم للجاني في ماله ؛ أى عقل ما ذهب من المخبى عليه فعبارته أو ضح من عبارة الأصل .

(كَأَنَّ ضَرْبَهُ) ضربة لا قصاص فيها ؛ كلطمة أو ضربة بقضيب مما لا قصاص فيه ؛ لأن الضرب لا يقتص فيه إنما يقتص من الجروح كما في الآية (فَذَهَبَ) بَصَرَهُ مثلاً ؛ فإنه لا يضرب بل عليه العقل .

(إِلَّا أَنْ يُسَكِّنَ الْإِذْعَابُ) من الجاني بفعل فيه يذهب منه مثل ما أذهب بما لا قصاص فيه ؛ كحيلة تذهب بصره (بلا ضَرْبٍ) فإنه يفعل به .

قوله : [أى مثل اللّاهب] : الأولى حلف مثل .

وقوله : [من المخبى عليه] صفة للّاهب الذى هو البصر أو شلل اليد .

قوله : [وجمعه] : هذا هو الذى زاد .

قوله : [فلا كلام] : أى لذلك الجاني الذى اقتص منه .

وقوله : [لأنه ظالم يستحق] : أى يستحق القصاص بالوجه الذى فعل به وزيادة أمر من الله .

قوله : [فالمعقل لازم للجاني في ماله] : أى الجاني وهذا ملهوب ابن القاسم ، وقال أشهب إنها على عاقلته والوجه مع ابن القاسم لأن الفرض أن الجرح عمد .

قوله : [الأصل] : يعنى به خليلاً ولو جرى على اصطلاح المصنف في شرحه لعبر بالشيخ .

قوله : [لأن الضرب لا يقتص فيه] : أى الضرب بغير السوط إن لم ينشأ عنه جرح لا يقتص فيه .

قوله : [كما في الآية] : أى وهي قوله تعالى : (وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ)^(١) .

قوله : [بفعل فيه] إلخ : الأوضح في العبارة أن يقول بعد قول المصنف بلا ضرب بل بحيلة فإنه يفعل به ويحلف ما بين الكلامين .

(وإن قُطِعَ) بعد الجناية (عضو قُطِعَ) لعضو غيره عمداً (بمّاوَيَ) مرتبط «يقطع» بمعنى سقط (أو) قطع بسبب (سُرْقَةٍ أو) قطع (بقصاص لغيره) : أى لغير المجنى عليه أولاً (فلا شيء للمجنى عليه) : لاقصاص ولا دية ؛ لأنه إنما تعلق حقه بالعضو للمائل وقد ذهب ، وكذا لومات القاطع بخلاف مقطوع العضو قبل الجناية فعليه الدية .

• (ويؤخذُ) من الجنائي (عُضْوٌ قَوِيٌّ بضعيف) جتى عليه ؛ فإذا جنى صاحب عين سليمة على عين ضعيفة الإبصار خلقة أو من كبر صاحبها فإن السليمة تؤخذ بالضعيفة ما لم يكن الضعف جدياً ، وإلا فالدية .

• (وإن قُتِلَ سَالِمٌ) : أى سلم العينين (عَيْنَ آعُورٍ) فيخير المجنى عليه بين فقه المائلة من الجنائي وبين أخذ دية كاملة من مال الجنائي — ولو كان أخذ دية الأولى على الأصوب للسنة ، ولأنه ينتفع بالواحدة انتفاع العينين — كما قال . (فله) : أى للأعور ، وتسميته أعور بحسب ما كان وإلا فوقت التخير هو

قوله : [ما لم يكن الضعف جدياً] : انظر من ذكر هذا القيد فإن ظاهر كلام الشراح التي بألبينا أن السليمة تؤخذ بالضعيفة من غير تعقيد بهذا القيد وترك الشرح تتميم المسألة . وحاصل فقهما أن العين السليمة تؤخذ بالضعيفة خلقة أو لكبر أو لجنوى أو لومية أو نحوها كطرفة ، ولو أخذ صاحبها لها عقلاً حيث كانت الجناية على تلك الضعيفة عمداً كما هو الموضوع ، فإن كانت الجناية خطأ فإن كان ضعفها خلقة أو لكبر أو لجنوى أو لكرمية ولم يتمكن صاحبها من أخذ عقلها من الرأى الأولى فالدية كاملة ، وأما إذا تمكن من أخذ عقلها منه غرم الجنائي المخطئ لربها بحساب ما بقى من نورها .

قوله : [وبين أخذ دية كاملة] : أى وهي دية عين نفسه .

قوله : [ولو كان أخذ دية الأولى على الأصوب] : أى كما في ابن عرفة عن ابن القاسم وأهلب ، ولذا قال المستأوى : الفقه صحيح لكن تخير المجنى عليه بين الدية والقصاص مشكل لأن مشهور المذهب تحم القصاص في العمد . وأجيب بأن الموجب للتخير هو عدم مساواة عين الجنائي والمجنى عليه في الدية ؛ لأن دية عين المجنى عليه ألف دينار ، بخلاف عين الجنائي فديتها خمسمائة دينار ، فلو

أعمى (القَوْدُ) : أى القصاص (أو أخذ دية كاملة مِنْ ماله) : لأنه عمد .
(وإنْ فَقَّأَ أَعْرُورٌ مِنْ سَلَامٍ مِمَّا لَتَتْهُ) أى مائلة الجناني السالبة (فله) أى
لسلم العينين عليه (القصاصُ) من الأعور الجناني بأن يفقأ عينه السالبة فيصيره
أعمى (أو) يترك القصاص ويأخذ من الجناني (ديةً ما تركتهُ) : وهى عين
الجناني ، وديتها ألف دينار على أهل الذهب .

(و) إنْ فَقَّأَ الْأَعْرُورُ مِنَ السَّلَامِ (غَيْرَهَا) : أى غير المائلة لعينه ، بأن
فقأ من السلم مائلة العوراء (فَنَصِفُ دِيَةَ فَقْطٍ) تلزم الجناني (فى ماله) وليس للمجنى
عليه أن يقتص لعلم المحل المائل .

(وإنْ فَقَّأَ مَهْمَاً) : أى إنْ فَقَّأَ الْأَعْرُورُ عَيْنِي السَّلَامِ عَمْدًا فى مرة أو مرتين ؛
وسواء فقأ إلى ليس له مثلها أولاً أو ثانياً على الراجح (فَالْقَوْدُ) حتى المجنى بأن
يفقأ المائلة من الجناني فيصيره أعمى لبقاء سلمته (وَنَصِفُ الدِّيَةَ) : يأخذه
المجنى عليه من الجناني بدل ما ليس لها مائلة . ولم يخير سلم العينين فى المائلة
بحيث يكون له القصاص أو أخذ الدية لئلا يلزم عليه أخذ دية ونصف ، وهو خلاف
ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم .

أزمناته بالقصاص لكان أخذ الأدنى فى الأعلى وهو ظلم له كمن كفه مقطوعة ،
وقطع يد رجل من المرفق (اه) وهذا الجواب يقرى إشكال التخيير فى صورة
ما إذا فقأ أعور من سلم مائلته كلها فى (بن) ولجواب الأتم قولم لسنة .
قوله : [لأنه عمد] : حلة لكون الدية فى ماله .

قوله : [على أهل الذهب] : أى كما سيأتى فى تفاصيل الدييات .
قوله : [وسواء فقأ] إلخ : أى كما هو قول ابن القاسم . وقال أشهب :
إن بدأ بالثى له مثلها وثنى بالأخرى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص
بالمائلة ، وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة ، وإن فقأهما معاً أو بدأ بالثى
ليس له مثلها فالقود فى المائلة ونصف الدية فى غيرها .

قوله : [لبقاء سلمته] : الأوضح ممائلته وهو تعليل لقوله فالقود .
قوله : [لئلا يلزم عليه أخذ دية ونصف] : أى حيث اختار الدية فى
العينين .

• (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر: فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ
لأم أو جد لها ، والاحتراز بقيد « النفس » عن الجرح لأنه للمجنى عليه لا للعاصب
(على ترتيب الولاء) فيقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم ابن ، فابنه إلخ .
(إلا الجدة) الأدنى (والإخوة ؛ فسيان) هنا في القتل والعفو ، ولا كلام
للجد الأعلى مع الإخوة ولا لبني الإخوة مع الجد ؛ لأنه بمنزلة أبيهم . ولا كلام
لهم مع أبيهم ، فكذا ما هو بمنزلة ، وقولنا هنا : « في القتل » إلخ احتراز عن
إرث الولاء ؛ فليس الجدة مساوياً للإخوة بل يقدم الإخوة وينهم عليه .

قوله : [للعاصب] : أى واستيفاء القصاص من الجنائي لعاصب المقتول
لا لغيره . ولنا قالوا لا يجوز للحاكم القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه أو شهدت بين
يديه بيعة ، بل يجبس الجنائي حتى يحضر العاصب إذا وجد على الترتيب ،
فإن لم يكن له عاصب فالنظر للحاكم وهذا في غير القتل غيلة ، وأما هو فالنظر فيه
للحاكم من أول الأمر .

قوله : [الذكر] : أى وهو العاصب بنفسه خرج العاصب لغيره أو مع
غيره ، وتقييد الشارح للعاصب بالذكر أغلّى وإلا فالملحق عاصب بنفسه وإن
كان أنثى .

قوله : [فلا دخل فيه لزوج] : أى إلا أن يكون ابن عم لزوجته المقتولة .
قوله : [والاحتراز بقيد النفس] : أى الذي زاده الشارح بعد قوله والاستيفاء .
قوله : [لأنه للمجنى عليه] : أى إن كان رشيداً وإلا فلوليه .
قوله : [على ترتيب الولاء] : المناسب على ترتيب النكاح لأنه المتقدم .
قوله : [فسيان هنا] : أى كما قال الأجهوري في نظمه المشهور .

• وسوء مع الآباء في الإرث والدم .
قوله : [ولا كلام للجد الأعلى] : محترز قوله الأدنى ، لأن الجدة الأعلى
في نسبة كالأمم وإن كانت يقدم عليهم .

قوله : [ولا لبني الإخوة مع الجد] : أى الأدنى .
قوله : [عن إرث الولاء] : أى لا إرث النسب . فسيان كما في النظم
قوله : [بل يقدم الإخوة وينهم عليه] : أى كما أفاده الأجهوري في نظمه بقوله :

(وَحَلَفَ) الجدل (الثَلَاثُ) من إيمان القسامة (إِنْ وَرَثَهُ) : أى ورث الثلث ، بأن معه أخوان. فإن كان معه أخ حلف النصف . ولا فرق بين العمد والخطأ فى الصورتين اتفاقاً ، كما يحلف الثلث فى الخطأ اتفاقاً حيث كان معه أكثر من أخوين . أما لو كان عدداً وهم أكثر من مثليه فقليل : يحلف الثلث ، وقيل : كأخ : أى يُقدَّرُ أخاً زائداً على الإخوة ويحلف ما ينوبه كالربع حيث كان الإخوة ثلاثة والخمس إلخ .

• (وَانْتَظِرَ غَائِبٌ) من العصبية (قَرُبْتُ غَيْبَتُهُ) بحيث تصل إليه الأخبار . وحل الانتظار : حيث أراد الحاضر القصاص ، إذ لو أراد العفو فله ذلك بدون انتظار ، ولغالب - إذا حضر - نصيبه من دية عمد ، كما لا ينتظر إن بعدت غيبته جداً بحيث يتعذر وصول الخبر إليه كأسير ومفقود كما قال :
(لا بعيدٌ . و) لا ينتظر مجنون (مُطِيقٌ) بخلاف من يفترق أحياناً فتنتظر لقاؤه .

يفسل وإيصاء ولاء جنازة نكاح أنا وإبنا على الجدل قلم
قوله : [حلف النصف] : أى كما يحلف الأخ النصف الثانى لأنه ميراث كل واحد فى تلك الحالة .

قوله : [فى الصورتين] : أى صورة ما إذا كان معه أخوان أو أخ .
قوله : [وانتظر غائب من العصبية] : أى له حق فى الاستيفاء بأن كان مساوياً للحاضر فى الدرجة ليعفو ويقتصر ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن العادة الفرار فى مثل ذلك ولا يطلق بكفيل إذ لا تصح الكفالة فى القود وينفق عليه من ماله إن كان له مال وإلا فن بيت المال ، فإن انتفىا ففى (ح) يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعاً ، وفى البلد القرأنى ينفق عليه الولى الحاضر ويرجع إلى أخيه إذا قلم إن تمام بحقه .

قوله : [قربت غيبته] : ههنا قول ابن القاسم فى المجموعة . وظاهر للمدونة عند ابن رشد وأبى عمران : أن الغائب ينتظر وإن بعدت غيبته وحل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصبية دون بعض ، فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطلقاً ، ولو بعدت غيبتهم وفى مختصر الرقار ما يشهد لذلك (أمر ملخصاً من حاشية الأصل) .

(و) لا ينتظر (صبي) أى بلوغه حيث (لم يَتَوَقَّفْ الثبوتُ عليه) : كأخ صغير معه عاصبان ولو أبعد منه كعمتين، فلهما القسامة والقصاص، أو يكون عاصب كبير مساو له يستعين بعاصبه - كعمه - ولو كان المستعان به أجنبيًّا من المقتول ؛ كأن تقتل امرأة وتترك ابناً صغيراً وابن ابن كبير ، فالكبير البعيد أن يقسم ويستعين بهم له من أبيه . فلو توقف الثبوت على الصغير - كأن لم يوجد من العصبة غيره أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير - فلأن الكبير يحلف حصته خمسة وعشرين يميناً مع إحضار الصغير ، ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف الباقي ويثبت القصاص . فكلام المصنف فيها يحتاج لقسامة ، وأما ما ثبت ببينة ففيه القصاص بدون انتظار . هذا ما جرى عليه الشراح وفي المسألة خلاف كثير .

• (و) الاستيفاء (للنساء) أيضاً بثلاثة شروط ،
أشار للأول بقوله :

• (إنَّ وَرَثَتَ) : أى كن وإرثات ، احترازاً عن العمة والحالة ونحوهما .
وللتاني بقوله :

قوله : [ولو أبعد منه] : أى هذا إذا ساوياه في الدرجة ، بل ولو بعدا عنه كثال الشارح .

قوله : [ويستعين بهم له من أبيه] : مثال للأجنبي من المرأة المقتولة ثم إن اقتضا بعد القسامة فظاهر ، وإن عفا العمان في الأولى أو ابن الابن الكبير في الثانية سقط القتل وللصغير نصيبه من دية عمد هذا هو المرتضى والموافق لما في المدونة .

قوله : [ففيه القصاص بدون انتظار] : أى للصغير لأن صغيره بمنزلة بعد النية ، فإن حصل عفو من بعض الكبار فلا قصاص ، وإن لم يعف نصيبه من دية عمد .

قوله : [وفي المسألة خلاف كثير] : لكن قد علمت أن هذا هو المرتضى والموافق لما في المدونة .

قوله : [ونحوهما] : أى من باقى ذوى الرحم من النساء الغير الوارثات .

• (ولم يُسأَوْهِنَّ عاصِبٌ) في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً ، أو يوجد أنزل ، كعم مع بنت أو أخت . فخرجت البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه في عفو ولا قود .
وأشار للثالث بقوله :

(وكنَّ عَصَبَةً لو كنَّ ذُكُوراً) : فلا كلام للجدّة من الأم والأخت للأُم والزوجة . فإن كن الوراثات مع عاصب غير مساو فلهن وله القود ، أى كلُّ مَنْ طلبه من الفريقين أجيب له . ولا يُعتبر عفو إلا باجتماع الفريقين أو بواحد من كل فريق كالبنت مع الإخوة ، سواء ثبت القتل ببينة أو قسامة أو إقرار—كأن حُرِّبَ الميراث كالبتت معها أخت لغير أم مع الأعمام — وثبت قتل مورثهن

قوله : [في الدرجة] : أى وفي القوة ، وإنما قلنا ذلك لإخراج الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، فإن لها حقّاً في الاستيفاء لكونه أنزل منها بالقوة ، وإن ساواها في الدرجة فتحصل أن الشرط المنفي مساواة النساء للعصبة في الدرجة والقوة معاً .
قوله : [أو الأخت مع الأخ] : أى المستويين في الدرجة والقوة ككونهما شقيقتين أو لأب . وأما الشقيقة مع أخ لأب فلها الكلام معه في العفو والقود كما علمت .

قوله : [وكنَّ عَصَبَةً لو كن ذُكُوراً] : المنعنى لو فرض كونهن ذكوراً كن عصبية ، فكن عصبية في كلام المصنف دليل جواب لو ، أو هو الجواب .
قوله : [فلا كلام للجدّة] إلخ : أى فليس لمن كلام في شأن الدم مطلقاً عفواً أو قصاصاً لانتهاء الشرط الأخير منهن .

قوله : [فإن كن الوراثات] : الضمير يرجع للنسوة المستوفيات الشروط الثلاثة بدليل المثال الآتي ، فالقصد التفرع على مقتضى استيفاء الشروط ، وصجل بتلك التفاصيل مع أنها ستأتى في المتن للإيضاح من أول الأمر .
قوله : [كالبينات مع الإخوة] : مثال لقوله فإن كن الوراثات .
قوله : [كالبتت معها أخت لغير أم] : مثال لحيازة الميراث .
وقوله : [وثبت قتل مورثهن] إلخ : قيد في المثال الأخير .

بقسامة من الأعمام ، فلكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم . فلو ثبت ببينة أو إقرار فلا كلام للمصبة غير الوارثين والحق في القتل للنساء .

• (والوارث كَمُؤَرَّهٍ) : ينتقل له من الكلام في الاستيفاء وعلمه ما كان لمؤثره الذي هو ولي الدم . فإذا قتل شخص وله ابن مات ذلك الابن عن ابن وبنت - فينتقل لهما الكلام إلى آخره ؛ فلها الكلام مع أخيها وتخرج الزوجة والزوج ، فإذا مات ابن المقتول عن ابن وزوجة أو ماتت فلا كلام للزوجة أو الزوج .

• تنبيه : لو حصل عفو من كبير معه صغير فليس للصغير إلا نصيبه من الدية . ولا يسرى عفو الكبير عليه ؛ فلو كان للصغير ولي من أب ونحوه - كوصي - واستحق الصغير قصاصاً بلا مشارك له ، فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأخذ الدية كاملة ، ويخير إن استوت ، ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع يسر الجاني ، والحكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير مثلاً . فإن كان الجاني ممسراً فله الصلح بأقل . أما لو قتل الصغير فلا كلام لولييه لا تقطاع نظره بالموت ، والكلام للعاصب ، فإن قتل شخص عبد الصبي أو جرحه فالأولى للولي أخذ القيمة والأرض دون القصاص إذ لا نفع للصبي .

وقوله : [فلا كلام للمصبة غير الوارثين] : المناسبات الغير الوارثين .

قوله : [والحق في القتل للنساء] : مراده اللاتي حزن الميراث .

قوله : [فلها الكلام مع أخيها] : أي لتتزيلهما منزلة مورثهما ، واشتراط عدم مساواة العاصب للنساء إن كن أصولاً وسيأتى إيضاح ذلك .

قوله : [فلا كلام للزوجة أو الزوج] : لف ونشر مرتب ، أي وإنما الكلام للابن في الأولى والبنات في الثانية والزوجة لاحق لها لبعدها من المصبة .

قوله : [ولا يجوز له أخذ بعض الدية] إلخ : أي فإن صالح ولي الصغير الجاني على أقل من الدية مع ملاء الجاني رجح الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على وليه بشيء .

قوله : [عبد الصبي] : مثله السفينة .

قوله : [إذ لا نفع للصبي] : محل هذا ما لم يخش على الصبي من القاتل وإلا تعين القصاص .

• (وَأُخِّرَ) القصاص فيها دون النفس (لَعْدْنِ كِبَرْتِ) أو حرّ يخاف منه الموت ، لئلا يموت فيلزم أخذ نفس بدون نفس ، وكلنا يؤخر الجنائي إذا كان مريضاً حتى يبرأ ويؤخر أيضاً القصاص فيها دون النفس حتى يبرأ المجرور لاحتمال أن يموت فيكون الواجب القتل بقسامة .

• (كَمَقْتَل) : أى دية الجرح (الخطأ) : فيؤخر إلى بره المجرور خوف أن يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة ، فإن برئ على غير شين فلا عقول ولا أدب ، لأنه لم يتعمد وإن برئ على شين فحكومة .

(وَأَحَدُ حَدَّيْنِ) : وجبا لله تعالى كشر ، وزنا بكّر (لم يتقدّر) المحدود (عليهما) : في فور ، خوف موته ، فيؤخر أحدهما . (وَقَدْ أَمَّ الْأَشَدَّ) كحد الزنا (إذا لم يُخَفَّ منه) الملاك بتقديمه ، فإن خيف منه قلم الأخف كحد الشرب والتكلف ، فإن خيف من الأخف الملاك قلم الأشد مُقَرَّمًا ،

قوله : [وأخر القصاص] : أى وجوباً .

وقوله : [فيها دون النفس] : أى وأما الجنائي على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر .

قوله : [وكلما يؤخر الجنائي] : أى ولو تأخر البره سنة .

قوله : [ويؤخر أيضاً القصاص] : أى من أسباب تأخير الجنائي انتظاره المجرور .

قوله : [أى دية الجرح الخطأ] : أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع ، بدليل قول الشارع : فإن برئ على غير شين إلخ . والحاصل : أنها تؤخر دية الخطأ للبره كانت تحملها العاقلة أم لا وهو ملهب ابن القاسم في المدونة خلافاً لقول أشهب متى بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجب ذلك على العاقلة ساعة الجرح كلها في (ين) .

قوله : [لأنه لم يتعمد] : علة لنفى الأدب وترك علة نفى العقل يعنى البره على غير شين .

قوله : [وأحد حدين] : بالرفع معطوف على نائب فاعل آخر الذى هو القصاص .

قوله : [كحد الشرب والتكلف] : مثال للأخف لأن كلا ثمانون في الحر وحد الزنا مائة .

فإن لم يطق قدم الأخف مفرقاً ، فإن لم يطق انتظار قدرته .

فإن كان حده — كشر — وحده لعبه — ككثف — قدم حق الله ؛ لأنه لا عفو فيه . فإن كان للآدميين ؛ كقطع لزيد وقذف لعمرو فالتقديم بالقرعة .
• تنبيه : لو دخل جان الحرم فلا يؤخر بل يخرج منه ويقام عليه الحد خارجه ولو محروماً ولا ينتظر لإتمامه .

• (وسقط القصاص) إن عفا رجل من المستحقين ، حيث كان العافي

قوله : [فإن لم يطق] : بأن خيف عليه الموت من تفرقة الأشد .

قوله : [انتظر قدرته] : أى أو الموت .

قوله : [كشر] إلخ : أى وزناً .

قوله : [لأنه لا عفو فيه] : أى لخلق فلا يجوز لأحد الشفاعة فيه ، وقيل حق الله مبنى على المساعدة أى بالنسبة للمجازاة عليه يوم القيامة .

قوله : [فإن كان لآدميين] : بقی عليه ما إذا كان الحقان لشخص واحد كما لو قلفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله .

قوله : [بل يخرج منه] أى ولا يقام عليه الحد فيه لئلا يؤدي إلى تنجيسه ، وسواء فعل موجب الحد فى الحرم أو خارجه ويلجأ إليه وأما قوله تعالى : (وَمَنْ دَخَلَ كَانَ آمِنًا)^(١) فقيل إنه إخبار عما كان فى زمن الجاهلية بدليل : (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَفَتِ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ)^(٢) وقيل إن الآية منسوخة بآية : (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)^(٣) وقيل كان آمناً من العذاب فى الآخرة ، وقيل الجملة إنشائية معنى أى أمنوه من القتل والظلم إلا بموجب شرعى وهذا هو الآتم لقوله تعالى : (وَمَنْ يَرُدْ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمْ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ)^(٤) .

قوله : [وسقط القصاص] : أى المعبر عنه فيما تقدم بالقود .

وحاصله أنه إذا كان القائم بالدم رجلاً فقط مستوفى فى الدرجة والاستحقاق ، فإن اجتمعوا كلهم على القصاص وجب ، وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم

(١) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٢) سورة النكيت آية ٦٧ .

(٣) سورة التوبة آية ٥ .

(٤) سورة الحج آية ٢٥ .

مساوياً (في درجته الباقي) والاستحقاق ؛ كابنين أو عمين أو أخوين ، وأولى إن كان العاق أعلى كعفو ابن مع أخ فلان كان أنزل درجة لم يعتبر عفو ، كعفو أخ مع ابن . وكلذا لو كان العاق لم يساو الباقي في الاستحقاق كإخوة لأم مع إخوة لأب . .

• (والبنات) أو بنت الابن (أحق من الأخت في عفو وضده) : ففى طلبت القصاص الثابت ببينة أو اعتراف أو العفو عن القتل فلها ، ولا كلام للأخت وإن كانت مساوية لها في الإرث ولا شيء لها من الدية .

أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لها أن يقسمها ؛ لأن النساء لا يقسمن في العمد بل العصبية . فحيث أقسموا وأرادوا القتل وعفّت البنات ، فلا عفو لها ، وإن عفواً أو أرادت القتل فلا عفو لم إلا بإجماع الجميع أو بعض البنات وبعض منهم .

العفو فالقول لطالب العفو ويسقط القصاص وإن يعف نصيبه من دية عمد .

قوله : [والاستحقاق] : قيد تركه المصنف وزاده الشارح وسيأتي محرزه في الشارح .

قوله : [أو أخوين] : أى أشقاء أو لأب ومثلهما العمان .

قوله : [في الاستحقاق] : أى في أصل استحقاق الدم إذ لا استحقاق للإخوة للأم فيه لما تقدم أن الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبية .

قوله : [والبنات] إلخ : هذه مرتبة ثانية وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لمن في الدرجة بأن لم يوجد أصلاً أو وجد وكان أنزل .

قوله : [وإن كانت مساوية لها في الإرث] : أى ولا يلزم من مساواتها لها في الإرث مساواتها لها في الدم .

قوله : [ولا شيء لها من الدية] : أى دية عمد لعدم مساواتها في التعصيب كتساوى العصبية من الرجال .

قوله : [أما لو احتاج القصاص لقسامة] : محرز قوله الثابت ببينة أو اعتراف .

قوله : [فلا عفو لها] : أى والقول للعصبية في القصاص .

قوله : [فلا عفو لم] : أى والقول لها في طلب القصاص .

(وإن عَفَّتْ واحدةٌ من كِبتات) : أو بنات ابن أو أخوات ،
لم يكن عاصب أو كان ولا كلام (تَنظَرُ الحاكِم) العدل في الصواب من
إمضاء وردٍ لأنه بمنزلة العاصب إذ يرث الباقي لبيت المال .

• (وفي) اجتماع (رجال ونساء) - أعلى درجة منهم ولا يحزن الميراث -
(لم يَسْقُطْ) القصاص (إلاّ بهما) : أى بغض الفريقين ، فمن أراد القصاص من
الفريقين فالقول قوله ، وكرر هذه لأجل قوله :

(أو ببعضٍ عن كلٍّ) : من الفريقين ، (وبهما عَفَّتْ البعضُ) من
المستحقين للدم - مع تساوى درجاتهم بعد ثبوت الدم مطلقاً ببينة أو غيرها - فإنه
يسقط القصاص .

• وإذا سقط (فَلَيْمَنْ يَتَّبِعِي) بمن لم يعفّ ، وله التكلم أو مع من له التكلم

قوله : [أز كان ولا كلام] : أى لكون البنت أعلى درجة منه والقتل ثابت
بالبينة أو الإقرار .

قوله : [في الصواب من إمضاء وردٍ] : أى فإذا أمضى ينظره عقو بعض
البنات فلمن بقى متون نصيبه من الدية . ومفهوم قوله واحدة من كِبتات أنه لو عقون
كلهن أو أردن القتل كلهن لم يكن للحاكم نظر .

قوله : [لأنه بمنزلة العاصب] : هذا التعليل غير تام لأن الحكم أن الحاكم
ينظر وإن لم يكن وارثاً كما إذا قتل للرجل وترك بنتين وأختاً وضفت إحدى البنتين
فالأظهر في التعليل أن يقال إنما جعل النظر للحاكم لضعف رأى النساء بخلاف
الرجال .

قوله : [لم يحزن الميراث] : ومثله لو حزن الميراث وكان القتل بقسامة .

قوله : [وكرر هذه] : الصواب حلفه لأنه لا تكرار ، فإن هذه الصورة
لم تقدم بينهما وإنما يرد على قول خليل حيث قدم على تلك العبارة ، ولكل القتل
ولا عفو إلا بإجماعهما .

والحاصل أنه إذا اجتمع رجال ونساء أعلى درجة وكان للرجال كلام لكونهم
وارثين ثبت القتل ببينة أو إقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثين وثبت القتل بقسامة
لم يسقط القصاص إلا بكل من الفريقين أو ببعض منهما .

قوله : [وله التكلم] إلخ : يعنى أن من عفا سقط حقه من الدم ومن الدية

(تَصْبِيْهٌ مِنْ دِيْنَةِ عَمَدٍ) : وكلذا لو عفا جميع من له التكلم مرتباً، فلمن
بقي ممن لا تكلم له نصيبه كولدين وزوج أو زوجة — لأنه مال ثبت بعفو الأول
بخلاف لو عفا في فور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له ، كما إذا كان من له التكلم
واحداً وعفا .

(كُلِّزْنِهْ) : أى الدم ؛ تشبيه في سقوط القصاص : كما لو قتل أحد ولدين
أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه كله
وكلذا لو ورث بعض الدم ، كما قال :

• (ولو قُتِلَ) كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم عن القاتل
وغيره ، فقد ورث القاتل بعض دم نفسه، فيسقط ، ولمن بقي نصيبه من الدية .

وما بقي منها يكون لمن بقي ممن له التكلم وبغيره من بقية الورثة كالزوج أو الزوجة
والإخوة للأم . قال في المدونة وإن عفا أحد ابنين سقط حظه من الدية وبقيتها
لمن بقي تدخل فيه الزوجة وغيرها .

قوله : [كولدين وزوج] : أى عفا أحد الوالدين أو هما مرتين .

وأعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل محمول على ما إذا وقع العفو مجانياً ،
أما إذا وقع على مال فلمن بقي من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم
سواء وقع الإسقاط مرتباً أولاً .

قوله : [فقد ورث القاتل دم نفسه كله] : أى وحيث ورث القاتل دم نفسه
كلأ أو بعضاً صار معصوماً فلا يجوز لأحد قتله ، وليس له أن يسلم نفسه للقتل
وصار الحق لله وللمقتول ، فحق الله يقبل بالتوبة وحق المقتول معجوز عن وفائه
فعليه التضرع لله في إرضائه عنه وهذا بخلاف حد نحر الزنا من كل حد الحق
فيه لله وحده فإنه لا يتوقف على ولي يطلبه بل متى ثبت عليه وجب على الحاكم
إقامته وإن لم يثبت عليه جاز له أن يثبت على نفسه بالإقرار عند الحاكم فيجب على
الحاكم إقامته وجاز له السر وإخلاص التوبة لله .

قوله : [ولو قسماً] إلخ : قال في المدونة : إن ورث القاتل أحد ورثة القاتل
بطل قوده لأنه ملك من دمه حصّة ، وقال أشهب : لا يسقط القود عن الجنائي إذا
ورث جزءاً من دم نفسه إلا إذا كان من بقي يستقل الواحد منهم بالعفو ، وأما إذا

هذا إن استقل الباقي بالعفو ، وأما لو عفا من لا يستقل بالعفو فلا يسقط القود عن ورث قسما إلا بعفو الجميع أو بعض من كل ؛ كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول بنات وثلاثة إخوة أشقاء غير القتال فمات أحد الثلاثة فقد ورث القتال قسما ولا يسقط القود إلا بعفو الخ

• (وإرثُهُ) : أى القصاص (كالمال) : أى كإرث المال فى الجملة ؛ لأنه لا دخل فى ذلك لزوجة ولى الدم ولا لزوجة من لها كلام . فإذا مات ولى الدم عن بنت وابن وأم فيتزل ورثته منزله ولبنت والأُم التكلم لأُنهما ورثاه عن له التكلم وليس كالاستيفاء إذ من قتل وترك ابنا وبنتا لا كلام للبنت على الراجح ، وقيل كالاستيفاء .

(وجازَ صلحُهُ) : أى الجنائى مع ولى الدم (فى) القتل (العَمْدِ) ومع الخبيى عليه فى الجرح العمد (بأقل) من دية الخبيى عليه (أو أكثر) منها حالا وبوجلا بلهب أو فضة أو عرض ؛ لأن الراجح أنها فى العمد غير متقرة .

كان لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد فى العفو من اجتماعهم فلا يسقط القود عن الجنائى الواوثر بجزء من دمه فإذا علمت ذلك فكان على الشارح أن يمشى على كلام ابن القاسم من عدم التقيد ، فإن المعتمد بقاؤه على إطلاقه كما قاله (بن) .

قوله : [هذا إن استقل الباقي بالعفو] : أى بأن كان الباقي إخوة فقط متساوين وقد علمت أن هذا التقيد لأشهب .

قوله : [إلا بعفو] الخ : أى إلا بعفو الجميع أو بعض من كل .

قوله : [لا كلام للبنت على الراجح] : أى كما هو قول ابن القاسم .

وقوله : [وقيل كالاستيفاء] : أى وهو قول أشهب .

قوله : [وجاز صلحه] : لما قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم فيه هنا على أنه يجوز الصلح فيه بما شاء الولي والإضافة فى صلحه من إضافة المصدر لفاعله ، أى جاز أن يصلح الجنائى ولى الدم أو المجروح فى جنابة العمد بأقل الخ .

• (وَالْخَطَا كَيْفَ الدِّينِ) مبتدأ وخبر فيجوز الصلح حيث لا مانع كينقد عن إيل - حال ، أما لو وجد مانع فلا يجوز؛ لأن دية الخطأ مال منقرر في اللمة وماصولح به عنها مال مأخوذ عنها، فيجب ما يجوز في بيع الدين؛ فلا يجوز صلح عن ذهب بورق وعكسه لأنه نسيئة في الصرف ولا أحدهما عن إيل وعكسه مؤجلا لأنه فسخ دين في دين ولا يأقل من الدية نقداً ، لأن فيه : ضَعَّ وَتَعَجَّلَ ، ولا بأكثر من أجلها للسلف من ولى الدم بزيادة من الجاني ولا فرق بين الصلح على النفس أو الجرح .

• (وَقَتْلَ) القاتل (بِمَا قَتَلَ) به (ولو ناراً) على المشهور لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقَبْتُمْ بِهِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَنِ احْتَسِنُوا عَلَيْهِمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) والمعنى : أن الحق في القتل للولى

قوله : [مبتدأ وخبر] : أى فالخطأ مبتدأ وإلجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أى كائن في حكمه كبيع الدين .

قوله : [حال] : صفة لنقد ، وأما بنقد مؤجل عن الإيل التى في اللمة فلا يجوز لما فيه من فسخ الدين في الدين ، ولا مفهوم لإيل بل يجوز الصلح عن دية الخطأ بحال معجل في جميع الأقسام إن لم يكن فيه ضع وتعجل .

قوله : [لأنه نسيئة في الصرف] : أى صرف ما في اللمة .

قوله : [مؤجلا] : راجع لقوله أحدهما .

قوله : [نقداً] : أى معجلا قبل مجيء أجله .

قوله : [ولا بأكثر من أجلها] : في الكلام سقط والأصل لأبعد من أجلها .

قوله : [للسلف من ولى الدم] : المراد بالسلف التأخير في الأجل وزيادة الجاني ظاهرة .

قوله : [ولا فرق بين الصلح على النفس أو الجرح] : أى في جميع الأقسام .

قوله : [ولو ناراً] : أى ولو كان المقتول به ناراً ورد بلى على عبد الملك القاتل لأنه لا يقتل بالنار لحديث : « لا يعذب بالنار إلا رب النار » . فعل المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى من التهي عن التعذيب بها .

قوله : [فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم] : تسمية القصاص اعتداء

(١) سورة النمل آية ١٢٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٩٤ .

بمثل ما قتل به الجنائي فلا ينافي قوله بعد : « و مكن » إلخ .
وعلم من قوله « و قتل » أن الجرح ليس كذلك ، فإذا أُوضح بحجر فيقتص
منه بالأخف كالملوى .

ومحل المصنف : حيث ثبت القتل ببينة أو اعتراف . أما لو ثبت بقسامة
فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد .

• (إلا أن يثبت القتل (بخمير) : فيتعين قتل الجنائي بالسيف كما قاله ابن رشد .
(و) وكذا لو أقر بأنه قتله (بلواط) إذ لو ثبت بأربعة شهود فحده الرجم .
(وسبحر) ثبت ببينة أو إقرار أنه قتل به فيتعين السيف ولا يلزم بفعل السحر
مع نفسه حتى يموت على الرجاء .

مشكلة لأن حقيقة الاعتداء الخروج عن الحدود وهو فاحشة والله لا يأمر بها .

قوله : [بمثل ما قتل به الجنائي] : أى إلا ما استثنى بقوله إلا بخمير إلخ .

قوله : [أن الجرح] : أى القصاص فيما دون النفس .

قوله : [فيقتص منه بالأخف] : حفظاً للنفوس .

قوله : [فيقتل بالسيف] : أى يتعين ذلك لسهولة وعدم تحقق المماثل .

قوله : [إلا أن يثبت القتل بخمير] : أى بأن ثبت ببينة أو إقرار أنه

أكرمه على الإكثار من شربه حتى مات .

قوله : [وكذا لو أقر بأنه قتله بلواط] : أى وثبت ذلك الإقرار بالبينة

فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف ، والقرص أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ،

ولا يقال إن من أقر بالزنا ورجع عن إقراره يقبل رجوعه لأن قبول رجوعه من

حيث عدم رجعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لإقراره بالقتل ورجوعه لا ينفي

عنه القصاص . قال البساطى : معنى قولم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشبة

في دبره حتى يموت إذ لا يتصور الاستيفاء باللواط على غير هذا الوجه .

قوله : [إذ لو ثبت بأربعة شهود] إلخ : حتى العبارة أن يقول وكذا لو أقر

بأنه قتله بلواط لم يستمر إذ لو استمر أو ثبت بأربعة شهود إلخ .

قوله : [ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه] : أى لأن الأمر بالمعصية معصية

خلافاً للبساطى القائل إنه إذا أقر يؤمر بفعله لنفسه فإن مات وإلا فالسيف .

(وَمَا يَطُولُ) : كنع طعام أو ماء أو نخسة بإبرة حتى مات على الراجح ؛ فلا يفعل بالجناني ذلك بل يتعين السيف .

• ثم فرع على كونه يقتل بما قتل به قوله :

• (فَيُضْرَقُ) : إن صدر منه القتل بالفرق .

• (وَيُخَشَقُ) : إن صدر منه القتل بالخنق .

• (وَيُحَجَّرُ) : فإذا قتل بضرب بحجر فيقتل بضرب بحجر .

• (وَيُضْرَبُ بِالْمَصِّ لِلْمَوْتِ) : حيث قتل بضرب بعضاً فيضرب بعضاً حتى يموت

(وَمَكَّنَ مُسْتَحِقُّ) : للقصاص (من السَّيْفِ مُطْلَقًا) : كان القتل من

الجناني به أو غيره ، لما علمت أن الحق له في القتل بمثل ما قتل -

• (وَأَنْدَرَجَ طَرَفُهُ) : بفتح الراء ؛ كقطع يد أو رجل أو فخذ عین من شخص

ثم قتله فإنه يندرج في النفس (لأنَّ تَمَسُّدَهُ) : الجناني : أى تعدد الطرف ثم

قتله ، فإن كانت الجنائية على الطرف خطأ فلا تندرج في النفس بل عليه الدية

للطرف ثم القصاص ، هذا إذا كان الطرف من المقتول بل :

(وَلَنْ) : كان الطرف (لغيره) : أى لغير المقتول ؛ كقطع يد شخص وفقد

عين آخر وقتل آخر عدماً فتندرج الأطراف في النفس ولا تقطع يده ثم يقتل .

وحمل اندراج طرف المقتول في النفس : (إِنْ لَمْ يَقْصُدْ) : الجناني (مُثْلَةً)

• تنبيه : اختلف في القتل بالسهم هل يقتل به ويجتهد في القدر الذي يموت به أو لا يقتل إلا بالسيف تأويلان .

قوله : [كنع طعام] : دخلت تحت الكاف قتله بالسهم أو بكثرة الأكل والشرب .

قوله : [فيقتل بضرب بحجر] : أى في محل خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه يرى بمجاعة حتى يموت .

قوله : [فيضرب بعضى حتى يموت] : مراده من هذه العبارة أنه لا يقتصر على مقدار ضرب الجناني بل المدار على موته بالضرب .

قوله : [من السيف مطلقاً] : أى ولو كان الجناني قتل بشيء أخف من السيف هذا هو المأخوذ خلافاً لابن عبد السلام القائل إن محل ذلك ما لم يكن الجناني قتل بأخف من السيف كالحصن ففس وإلا فعل به ذلك .

بالخني عليه المقتول ، فإن قصد مثله فإنه يقتص منه للطرف ثم يقتل ، وأما طرف غير المقتول فيندرج ولو قصد مثله على الراجع هكذا في شرح المصنف .

● (وَدِيَّةُ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي الْقَتْلِ) (الْخَطَأُ عَلَى الْبَادِي) : ساكن البادية (مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مُخَمَّسَةٌ) وفقاً بالخطئي: (بِنْتُ مَخَاضٍ، وَوَلَدُ الْيُونِ) أى بنت لبون وابن لبون (وَحِقَّةٌ وَجَدَّةٌ^(١)) من كل نوع من الأنواع الخمسة وعشرين .

فلن لم يكن عند أهل البادية إبل فقيمتها . وقيل : ينظر لأقرب حاضرتهم ويبلغون مما عندهم من الذهب أو الفضة ، وقيل : يكلفون الإبل .

قوله : [وأما طرف غير المقتول فيندرج] إلخ : هذه العبارة تبع الأصل فيها ابن مرزوق والمواق وكلام التوضيح يقتضي أنه قيد فيهما واستظهره (بن) .

● تنبيه : كما تندرج الأطراف في النفس تندرج الأصابع إذا قطعت عمداً في قطع اليد عمداً بعدها ما لم يقصد مثله سواء كانت من يد من قطعت أصابعه أو يد غيره ، فإذا قطع أصابع شخص عمداً ثم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الجاني من الكوع ولو قطع أصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لم من المرفق إن لم يقصد مثله وإلا لم تندرج في الصورتين ، بل تقطع أصابعه أولاً ثم كفه في الأولى ، وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من المرفق .

قوله : [وديعة الحر المسلم] إلخ : لما أنهى الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وهي مأخوذة من الودي بوزن الفتى وهو الملاك سميت بذلك لأنها مسببة عنه ودية كلمة معلومة القاء وهي الواو وعوض عنها هاء التأنيث وذكر أنها تختلف باختلاف الناس بحسب أموالهم من إبل وذهب وورق وقوله الحر المسلم أى الذكر وسياق محترزات تلك القيود .

قوله : [على البادية] : أى إذا كان الجاني من أهل البادية .

(١) هذه من أسنان الإبل وقد مرت في الزكاة . فبنت المخاض . وله اللبن أصغر من السن من الحقة (أوطورة الفحل) والبلغة .

وأولُ من سنّ الدية مائة من الإبل عبد المطلب وقيل النضر ومضت السنة على ذلك . ولا يؤخذ بقر ولا عرض ولا غنم بغير رضا الأولياء .

• (ورُبِّعَت) الدية (في عَمْدٍ) لاقصاص فيه كمفو عليها مبهمة أولعفو بعض الأولياء مجازاً فللباقى نصيبه من دية عمد (بِحَدَفِ ابْنِ السَّبِينِ) من الأنواع الخمسة ؛ فتكون المائة من الأصناف الباقية من كل خمسة وعشرين .
(وَتَلَسَّثُ) : غلظت بالتثليث (في الأصلِ) : أى عليه ، وتعييره بالأصل أعم ؛ فيشمل الأم والأجداد كان الأصل مسلماً أو كنايةً بل (ولو مسجوسياً)

قوله : [ومضت السنة على ذلك] : أى حكمت الشريعة بذلك .

قوله : [يغير رضا الأولياء] : أى وأما برضاهم فيجوز إذا وجدت شروط الصلح كما تقدم في قوله والخطأ كييع الدين .

قوله : [في عمد لاقصاص فيه] : أى على أهل البادية لأن الكلام فيهم والمشههور أن دية العمد حالة إلا أنه يشترط الأجل ، وقيل : إنها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ ، وأما إذا صالح الجاني على دنانير أو دراهم أو عروض فلا اختلاف في أنها تكون حالة .

قوله : [مبهمة] : أى بأن قال الأولياء عفونا على الدية ، وأما إذا قبلوا بشيء تعين .

قوله : [أى عليه] : أفاد أن في الأولى بمعنى على والثانية للظرفية فحصل التغاير بين حرفي الجذر المتعلقين بثلاث .

قوله : [بل ولو مسجوسياً] : أى ولو كان الولد القاتل لولده مسجوسياً .

واعلم أن الخلاف في تغليظها على الأب المحبوس إنما هو فيما إذا قتل ولده المحبوس ، فإن عبد الملك قال لا تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن دية المحبوس تشبه القيمة ، وأنكره سحنون ، وقال أصحابنا يردون أنها تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن علة التغليظ سقوط القود ، وأما إذا قتل ولده المسلم فإنها تغلظ عليه اتفاقاً كلها في (بن) ؛ إذا علمت ذلك فقول شاربنا لا يقتل بفرعه ولو كان مسلماً خلاف الموضوع : لأن الخلاف إنما هو في التغليظ وعنده والقرض أن الولد محبوس لا في القتل وعنده وحيث غلظت في الولد المحبوس فيؤخذ منه حقتان وجذعتان وثلاث

فلا يقتل بغيره ولو كان مسلماً (في عمْدٍ لم يُقتلْ به) : أى فى قتل عمد لولده لم يقتل الأصل به : وضابطه عدم قصده إزهاق الروح ، فإن قصده منه — كأن يرم عتق الفرع بالسيف أو يضجعه ويلجحه — فيقتص منه عندنا . وظاهر إطلاعهم ؛ ولو كان المستحق ابناً آخر . وقيد بعضهم بغيره بالأولى من عدم تحليف الولد ؛ فإن عفا عنه أو لم يقصد إزهاق روحه فتغلط عليه فى ماله .. وقد بين ما به التغليظ بقوله :

(بثلاثين حِقَّةً وثلاثين جَدَّةً وأربعين حَقْلَفَةً) بفتح المعجمة وكسر اللام وفتح الفاء : الحامل من الإبل (بلا حَقَّةٍ سِنَّ) فالمدلر على أن تكون حاملاً كانت حقة أو جلدعة أو غيرها . وشيئةٌ فى التغليظ فى النفس قوله :

(كجرحِ العمْدِ) : فتغلظ الدية فيه كما تغلظ فى النفس من تثليث وربع ، لا فرق فى الجرح بين ما يقتص فيه — كالروضحة أو لا كالجنافة — ففى الجنافة ثلث الدية مغلظة على قدر نسبته من الدية ، فالثلاثون بالنسبة للمائة خمسٌ ونصف خمس ، والأربعون خمسان ؛ فمن ثلث الدية يؤخذ من الحقائق خلفات لإثبات أفاده (شب) .

قوله : [ثلثان قصده منه] : أى حقيقة أو حكماً فالأول كأن يرمى عتقه بالسيف أو يضربه بعصاً أو بسيف قاصداً بما ذكر إزهاق روحه ولا يعلم ذلك إلا منه والحكمى كما إذا أضجعه وشق جوفه ، وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد إزهاق روحه فلا يقبل منه ويقتص منه .

قوله : [كأن يرم] : المناسب لإثبات الياء وفتحها لنصبه بأن المصدرية .

قوله : [وقيد بعضهم بغيره] : مراده به (بن) .

قوله : [فإن عفا عنه] إلخ : هذا محصل معنى المتن وفى كلام الشارح ركة لاتخفى .

قوله : [من تثليث] : أى بالنسبة لجرح الأب ولده .

وقوله : [وربع] : أى كجرح العمْد الصادر من الأجنبي .

قوله : [كالروضحة] : أى ففى عندها الدية مغلظة بالتثليث إن حصلت من الأب ، لأن الجراح لا قصاص فيها على الأب مطلقاً فليست كالنفس ،

خمس ونصف خمس الثلث ومن الجلدعات كذلك ومن الخلفات خمساً .
 (وعلى الشامي والمصري والمغربي : ألف دينار) شرعية ، وتقدم أنها أكبر
 من المصرية ، وكذلك أهل مكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ما لم
 يكن الغالب الفضة ، وإلا كانوا كأهل العراق المشار لم بقوله :
 (وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم) وبثله الخراساني والقارصى ما لم
 يغلب الذهب عندهم ، فنه ولا يزداد على ذلك القدر .

أو مربعة من أجنبي إن حصل العفو من المحيي عليه على الدية مبهما .
 قوله : [خمس ونصف خمس الثلث] : أى وذلك عشرة .
 وقوله : [ومن الجلدعات كذلك] : أى عشرة .

قوله : [ومن الخلفات خمساً] : أى وذلك ثلاث عشرة وثلاث فصار
 المأخوذ من الحقائق ثلث الثلاثين ، ومن الجلداع كذلك ومن الخلفات ثلث الأربعين
 ومجموع الكل ثلث المائة وهو ثلاث وثلاثين وثلاث هذا فى حالة التثليث وفى حالة
 التبريع يؤخذ من الحقائق والجلداع وبنات الخاض وبنات اللبون ثمانية وثلاث من كل
 فيكون المجموع ثلاثاً وثلاثين وثلاث .

قوله : [وتقدم أنها أكبر من المصرية] : لم يتقدم ذلك فى الشارح لا فى
 الزكاة ولا فى النكاح والذى تقدم سابقاً ما فى الزكاة أن الدينار الشرعى اثنتان
 وسبعون حبة من مطلق الشعر وبعلوم أن الدينار المصرى أربع وخمسون حبة من
 القمح .

قوله : [وكذلك أهل مكة والمدينة] : أى كما أشار له أصبغ قال الباجي
 وعندى أنه ينظر إلى غالب أحوال الناس فى البلاد ، فأى بلد غلب على أهله
 شيء كانوا من أهله .

• تنبيه : استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الإبل أو الذهب أو
 الفضة ولا يؤخذ فى الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض ، فإذا لم يوجد فى البلد
 خلاف ذلك فالذى استظهره بعضهم أنهم يكلفون ما فى أقرب البلاد إليهم من
 أحد الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما فى (عب) وذلك كما فى
 بلاد السودان .

(إلا في الْمُطْلَقَةِ فَيُزَادُ بِنِسْبَةِ مَا بَيْنَ دِيَةِ الْخَطَا عَلَى تَأْجِيلِهَا ، وَالْمُطْلَقَةِ حَالَةً) حاصله : أَنَّهَا تَقْصُومُ الْمُخْلَعةَ مِنَ الْإِبْلِ حَالَةً ، وَتَقْصُومُ الْخُمْسَةَ عَلَى تَأْجِيلِهَا ، وَيُؤْخَذُ مَا زَادَتْهُ الْمُخْلَعةُ عَلَى الْخُمْسَةِ وَيَنْسَبُ إِلَى الْخُمْسَةِ فَمَا بَلَغَ بِالنِّسْبَةِ يَزَادُ عَلَى دِيَةِ اللَّعْبِ أَوْ الْقَضِيَّةِ بِتِلْكَ النِّسْبَةِ . مِثَالُهُ : لَوْ كَانَتْ الْخُمْسَةُ عَلَى أَجَالِهَا تَسَاوَى مِائَةً ، وَالْمُخْلَعةُ عَلَى حُلُولِهَا تَسَاوَى مِائَةً وَعِشْرِينَ ، فَنِسْبَةُ الْعِشْرِينَ إِلَى الْمِائَةِ خُمْسٌ ، فَيَزَادُ عَلَى الدِّيَةِ مِثْلَ خُمْسِهَا فَيَكُونُ مِنَ اللَّعْبِ أَلْفًا وَمِائَتَانِ وَمِنَ الْوَرَقِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . وَعِلْمُهُ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ الدِّيَةَ الْمُرِيعةَ لَا تَنْتَلِظُ فِي اللَّعْبِ وَالْوَرَقِ .

- (وَالْكِتَابِيُّ وَلَوْ) كَانَ الْكِتَابِيُّ (مُعَاهِدًا) : أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ ذَمِيًّا بَلْ وَلَوْ كَانَ حَرِييًّا مُؤَمَّنًا (نِصْفُهُ) : أَيْ نِصْفُ دِيَةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ .
- (وَالْمُجُوسِيُّ) الْمَعَاهِدُ (وَالْمُرْتَدُّ) دِيَةُ كُلِّ مِنْهُمَا (ثُلُثُ خُمْسٍ) : خَطَا وَعَمْدًا ، فَيَكُونُ مِنَ اللَّعْبِ سِتَّةَ سِتِينَ دِينَارًا وَثَلَاثًا دِينَارًا وَمِنَ الْوَرَقِ ثَمَانِمِائَةً دِرْهَمًا وَمِنَ الْإِبْلِ سِتَّةَ أَلْفَةٍ وَثَلَاثًا بَعِير .
- (و) دِيَةُ (أَنْشَى كُلُّ) مِنْ ذَلِكَ (نِصْفُهُ) فَدِيَةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ

- قوله : [إلا في الْمُخْلَعةَ] : إِسْتِثْنَاءُ مِنْ مَقْدَرِ قَدْرِهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَزِيدُ إِلَّا خ .
- قوله : [وَمِائَتَانِ] : حَقُّهُ وَمِائَتَيْنِ .
- قوله : [وَالْكِتَابِيُّ] : الْكَلَامُ عَلَى حَلْفِ مُضَافٍ تَفْذِيرُهُ وَدِيَةُ الْكِتَابِيِّ وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ نِصْفُهُ وَيُقَالُ فِي الْمَجُوسِيِّ مِثَالُهُ .
- قوله : [وَالْمُرْتَدُّ] : هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسِوَاهُ قَتْلُ زَمَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَقَالَ أَشْهَبُ : فِيهِ دِيَةُ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي ارْتَدَّ إِلَيْهِ ، وَقَالَ سَحْنُونُ : لِأَدِيَةِ لِلْمُرْتَدِّ وَإِنَّمَا عَلَى قَاتِلِهِ الْأَدَبُ فِي الْعَمْدِ .
- قوله : [خَطَا وَعَمْدًا] : أَيْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ خَطَاً أَوْ عَمْدًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ كَمَا عَلِمْتَ .
- قوله : [وَثَلَاثًا دِينَارًا] : حَقُّهُ وَثَلَاثِي دِينَار .
- قوله : [مِنْ ذَلِكَ] : أَيْ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيِّ وَالَّذِي وَالْمَجُوسِيِّ وَالْمُرْتَدِّ .

الإبل خمسون وهكذا ، ودية الجبسية والمرتلة أربعمائة درهم وهكذا .

• (وفى) قتل (الرقيق قيمته) ويؤتم على أنه قن ولو مديراً أو أم ولد أو مبعوضاً ومعنى لأجل يقوم للآجل (وإن زادت) قيمته على دية الحر ، لأنه مال كسائر الأموال المتلفة ففيها القيمة بالغة ما بلغت .

• (وفى) إلقاء (الجنين) : بسبب ضرب أو تخويف لغير وجه شرعى ، أو شتم ربح - كحقة أو فتح كيف - (وإن) كان (عكفة) : دم

قوله : [خمسون وهكذا] : أى ومن الذهب خمسمائة ومن الورق ستة آلاف درهم وأما الحرية الكناية فديتها من الإبل خمس وعشرون ومن الذهب مائتان وخمسون ومن الورق ثلاثة آلاف درهم .

قوله : [وهكذا] : أى ومن الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير ، ومن الأبرة ثلاثة أبرة وثلاث بعر .

قوله : [وفى قتل الرقيق قيمته] : أى إذا قتله حر عمداً أو خطأ . وأما إن قتله مكائاً أو أدنى منه فيقتل به إن شاء سيده .

قوله : [ومعنى لأجل] : وأما المكاتب فهل تعتبر قيمته قتلاً أو مكاتباً تأويلان .

قوله : [وإن زادت قيمته على دية الحر] : وذلك يفرض فى الأبيض .

قوله : [لغير وجه شرعى] : أى وأما لوجه شرعى كالضرب للتأديب مثلاً فلا شيء فيه .

قوله : [كحقة] : من ذلك شتم رائحة المسك ولو علم الجيران أن ربح الطعام أو المسك يسقط المرأة فإنهم يضمنون وإن كان حفظها يكون بتعاطيه وجب عليهم أن يعطوها منه . قال الخرشى فى الكبير وجد عندى ما نصه مثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السراية وعلى الصانع لا على رب الكنيف ، فلو نادوا بالسراب ومكثت الأم فينبغى أن يكون عليها كفا فى الحاشية .

قوله : [وإن كان علة] : أى هلنا إن ألقته مضطراً أو كاملاً بل وإن ألقته علة .

لا يُلُوب من صبّ الماء الحار عليه كانت الجنابة خطأ أو عمداً ، من أجنبى أو أم-
كشربهما يسقط به الحمل فأسقطته مذكراً أو أنثى ، كان من زوج أو زناً (عُشْرُ)
واجب (أُمَّة) : هذا إن كانت أمه حرة ففيه عشر دينها ، بل (ولو) كانت
الأم (أُمَّة) ففيه عشر قيمتها ، وهل تعتبر قيمتها يوم الضرب أو يوم الإلقاء ؟
قولان ، ورد : «لو» قول ابن وهب من أن في جنين الأمة ما تقصصها لأنها مال
كسائر الحيوانات .

(أو جَنَى أَبٌ) فإن عليه عشر دية أم الجنين لغيره ولا يرث منه ويكون
العشر .

(تَعْدَمُ) أى عينا (مُعْجَلًا) : حالاً ويكون في مال الجاني عمداً أو خطأ
ما لم تبلغ ثلث دية فعل الماكلة ، كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فألقت جنيناً .
(أو عُشْرَةً) بالرفع عطف على «عشر» . والتخيير للجاني لا للمستحق .
وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيتعين فيه النقد ، وقوله :

قوله : [لا يُلُوب من صب الماء] إلخ : أى وأما لو كان يُلُوب فإنه لا شيء
فيه خلافاً للتأني .

قوله : [لغيره] : أى فيرثه غير الأب من يستحق الميراث كالأم والأخوة
والأخوات :

قوله : [أى عيناً معجلاً حالاً] : أى فلا يكون عرضاً ولا يكون منجماً
كالدية ولا يكون من الإبل ولو كانوا أهل إبل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب
القاتل يُمْنِدُ الإبل من أهلها خمس فرائض حالة .

قوله : [عمداً] : أى مطلقاً بلغت الثلث أم لا .

وقوله : [ما لم تبلغ ثلث دية] : قيد في الخطأ .

قوله : [كما لو ضرب مجوسى] : مثال لما إذا زاد العشر على ثلث دية
الجاني بيان ذلك أن المجوسى دية ستة وستين ديناراً وثلاثاً دينار ، وعشر دية الحرة
المسلمة خمسون ديناراً ، ولا شك أن الخمسين أكثر من ثلث دية الجاني .

قوله : [وأما جنين الأمة] : أى الكائن من غير سيدها الحر بأن كان من
زناً أو زوج ولو حرّاً مسلماً أو من سيدها العبد . وأما ولد الأمة من سيدها الحر كل

• (عبدٌ أو وكيدةٌ) : يدل من « غرة » والوليدة : الأمة الصغيرة بلغت سبع سنين لتجوز التفرة ، وقوله :

(تسكوى العُشْرَ) : نعت لـ « غرة » . وحل وجوب العشر أو الغرة :

(إن انفصلَ عنها) كله (ميتاً وهي حيَّةٌ . فإن ماتت قبل انفصاله) :
بأن انفصل كله أو باقيه بعد موتها (فلا شيء فيه) لا ندرجه في الأم .

(وإن استَهْلَ) : أى نزل صارخاً أو رضع من كل ما يدل على أنه حي
حياة مستمرة (فالدية) لازمة فيه (إن أقتسموا) : أى أو لياؤه أنه مات من فعل
الجناني .

(وإن ماتَ عاجلاً) بعد تحقق حياته ، فإن لم يقسموا فلا غرة ولا دية
لأنه يحتمل موته بغير فعل الجناني . فإن ماتت أمه وهو مستهل وماتت قد يتان .

أمة كان ولدها حرّاً كالغائرة للحر وكأمة الجدة ففى ذلك عشر دية حرة . وأما المترجة
بشرط حرية أولادها فهل كللك لأن أولادها أحرار بالشرط أم لا ؟ أفاده (شب) .

قوله : [لتجوز التفرة] : أى إنما اعتبر فيها ما ذكر لأجل صحة التفرة .

قوله : [من كل ما يدل] : بيان لمحلوف تقديمه أو حصل أمر من كل إلخ .

قوله : [وإن مات عاجلاً] : رد بالمبالغة قول أشهب بنى القسامة مع
لزوم الدية إذا مات عاجلاً واستحسنه اللخمي قاتلاً : إن موته بالقور يدل على أنه
من ضرب الجناني مات ، ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود لضعفه يخشى
عليه الموت بأدنى الأسباب فيمكن أن موته بغير ضرب الجناني (اهـ بن) .

قوله : [فلا غرة] : أى لأن الجنين إذا استهل صار من جملة الأحياء فلم
يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقعها على القسامة ، وقد امتنع الأولياء منها ، وما قاله
الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض أشياخه إن لم يقسموا لم
الغرة فقط كمن قطعت يده ثم ترك فوات وأبوا أن يقسموا فلهم دية اليد ، ورد لأنه
قياس مع الفارق لأن من قطعت يده إلخ قد تقررت دية اليد بالقطع والجنين
إذا استهل صارخاً لم يقرر فيه غرة .

(وإنَّ تَمَمَّهْهُ) : أى الجنائى تعمد الجنين (بَضْرِبِ بَطْنِ) لأمه (أو ظَهْرٍ) فقتل مستهلا ومات (فالقصاصُ بها) : أى بالقسامة ، وهما هو الراجح من الخلاف ، وأما تعمده بضرب رأس أمه فالراجح الدية كتعمده بضرب يدها أو رجلها . والحاصل : أن فى ضرب البطن والظهر والرأس خلافاً : وقد علمت الراجح ، وأما غير ذلك فالدية .

(وتَعَدُّهُ الْوَاجِبُ) : من عشر أو غرة إن لم يستهل ، ودية إن استهل (يَتَعَدُّهُ) : أى الجنين ، ثم إن كان خطأ وبلغ الثلث ، فتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَإِلَّا ففى مال الجنائى .

(وَوَرِثَ) الواجب من عشر أو غرة (على الفرائض) للملومة الشاملة للفرض

قوله : [تعمد الجنين] : المناسب حذف تعمد التى زادها الشارح لأنه لا معنى لها .

وحاصله أن ما تقدم إذا خرج حياً ومات فالدية إن أقسموا على إن لم يكن تعمداً الجنين بضرب الخ ، وأما إن تعمد الجنين بتلك المواضع فقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال فى التوضيح وهو مذهب المدبنة والمجموعة (أ) قال أشهب : لا قد فيه بل تجب الدية فى مال الجنائى بقسامة .

قوله : [وأما تعمده بضرب رأس أمه] : إنما قيل بإلحاق الرأس بالبطن دون اليد والرجل لأن فى الرأس عرقاً يسمى عرق الأبهى وأصل إلى القلب فـأثر فى الرأس أثر فيه وعمل القصاص فى تلك المسائل إن لم يكن الجنائى الأب وإلا فلا يقتصر منه إلا إذا قصد قتل الجنين بضرب البطن خاصة .

قوله : [من عشر أو غرة] الخ : أى فال للهمد الذكرى .

قوله : [وإلا ففى مال الجنائى] : أى بأن كان عمداً أو خطأ ولم يبلغ الثلث .

قوله : [الواجب من عشر أو غرة] : المناسب أن يقول الواجبات من عشر أو غرة أودية ولو تعددت بتعدد الجنين .

قوله : [الملومة] الخ : جواب عن سؤال كيف يقول ورثت على الفرائض مع أنها تورث بالفرض والتعصيب . فأجاب بأن المراد بالفرائض التين المصطلح عليه لا الفرض المقابل للتعصيب وحيث ورثت على الفرائض فلا لب التلثان وللأم

والتعصب، وهذا هو الراجح خلافاً لمن قال : تختص الأم إذا لم تكن هي الجانية ؛ لأن الجاني لا يأخذ منها ؛ أمّا أو غيرها .

• (وفي جرح لا قصاص فيه) : لكونه خطأ — وليس فيه شيء مقدر من الشارع — بدليل ما يأتي — أو عمداً لا قصاص فيه ؛ كمظم الصدر وكسر الفخذ (حكيمة) : أي شيء محكوم به يحكم به العارف :

• (إذا برئ) : المبروح ، وإنما أخرّ للبرء أي للصحة خوف أن يقول إلى النفس أو إلى ما عمله العاقلة . والحكمة إذا برئ على شين ؛ وإلا ففيه الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ ، ومعنى الحكمة : أن يُقَرَّ على فرض أنه رقيق سالماً بعشرة مثلاً ثم معيباً بتسعة مثلاً فالتفاوت بين القيمتين هو العشر في المثال فقد قصصت الجناية العشر فيلزمه الجاني بنسبة ذلك من الدية ؛ ككافة دينار كجني

الثلث ما لم يكن له إخوة وإلا كان للأُم السمس ،

وقوله : [خلافاً لمن قال تختص به الأم] : القاتل به ربيعة قاتلاً لأنها كالعرض عن جزء منها وخلافاً أيضاً لقول ابن هرمز للأُم والأب على الثلث والثلثين ولو كان له إخوة وكان مالك أو لا يقول بذلك ثم رجع للأول .

واعلم أنه إذا كان المسقط للجنتين أحد الأبوين أو الإخوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً ، وقول المصنف : ورثت على القرائن لا يخالف قولهم : إن الجنتين إذا لم يستهل صارخاً لا يرث ولا يورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والمورث عنه هنا عرض ذاته .

قوله : [وليس فيه شيء مقدر من الشارع] : الذي استحسنته ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدر القول بأن على الجاني أجره الطبيب وثمن الدواء سواء برئ على شين أم لا مع الحكمة في الأول ، وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برئ على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع المقدّر فيها أجره الطبيب . قوله : [أي شيء محكوم به] إلخ : أشار بذلك إلى تفسير الحكمة بالشئ المحكوم به وهو خلاف قول ابن عاشر الأقوال اتفقت على أن المراد بالحكمة الإجهاد وإعمال الفكر فيما يستحقه المني عليه من الجاني ويحتل فلا تفسر بالمحكم به كلها في الحاشية .

البهيمة إذا ضرب أمه فألقته ففيها ما نقصها بتقويمها سليمة ثم ناقصة ، ويلزم الضارب أرض ما نقص من القيمة ، وأما الجنين فإن نزل حياً ثم مات ففيه القيمة ، وإلا فلا شيء فيه .

• (إلا الجنائفة) استثناء منقطع من قوله : « وفي الجرح حكومة » ، والجنائفة مختصة بالبطن والظهر ، عمداً كانت أو خطأ .
(والأمة المختصة بالرأس) : فثلث دية : وكل منهما خمسة ومثلها الدامغة .

قوله : [بتقويمها سليمة] : أى حاملاً .

وقوله : [ثم ناقصة] : أى ساقطة الحمل .

والحاصل أنها إذا قوت بالجنين بعشرة وبعد طرحه بخمسة غرم نصف قيمتها فقط إن نزل الجنين ميتاً أو حياً واستمر ، فإن نزل حياً ثم مات فعليه قيمته أيضاً .

قوله : [استثناء منقطع] : أى لأن ما قبل إلا في الجراح التي ليس فيها شيء مقدر وما بعدها فيها شيء مقدر هكذا قال شراح خليل قال (بن) وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الجراح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكانه قال وكل جرح فيه حكومة إلا الجنائفة فما قبل إلا عموماً مراد تناولاً حكماً مثل قام القوم إلا زيدا .

قوله : [مختصة بالبطن والظهر] : أى لأنها ما أفضت للجوف ولو قدر إبرة فاحرق جلدة البطن ولم يصل للجوف فليس فيه إلا حكومة ومراده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب .

قوله : [عمداً كانت أو خطأ] : أى فلا فرق بين عمدها وخطئها إذ لا قصاص فيها لعظم خطرها ومثلها يقال في الأمة .

قوله : [وكل منهما خمسة] : الأوضح كما هو عبارة الأصل أن يقول خمسة في كل منهما وهذا في الخطأ . وأما في العمد فثلث أو مريع كما تقدم له في شرح قوله كجرح العمد .

قوله : [ومثلها الدامغة] : أى على القول بمغايرتها للأمة وقيل على هذا القول فيها حكومة وتقدم أن المعتمد الترادف فلذا تركها المصنف .

- (و) إلا (المَوْصَحَة) خطأ (نِصْفُ عَشْرٍ) وفي عمدها التقصاص .
- (و) إلا (الْمُنْقَلَة) : مرادفة للهاشمة على الراجح (فَعُشْرٌ وَنِصْفُهُ) :
- أى نصف العشر خمسة عشر بغيراً أو مائة وخمسون ديناراً، وهكذا ولا يزداد شيء على ما ذكر في تلك الجراح .
- (وإن) برئت (بِشَيْئٍ) فيهن) : كما لا ينقص القدر إن برئت على غير شين ، ويستثنى من كلامه : الموضحة في الوجه أو الرأس تبرأ على شين ، ففيها دينها وما حصل بالشين .
- (وَالْقِيَمَةُ لِلْعَبْدِ) في الجراحات الأربعة (كَالدِّيَّةِ) : للحر ، فكما يؤخذ في موضحة الحر نصف عشر دينه ، يؤخذ في موضحة العبد نصف عشر قيمته . وفي جاقته أو آنته ثلث قيمته وهكذا . فإن جرح في يده أو غيره من غير الجائفة إلخ فليس فيه إلا ما نقص من قيمته .

- قوله : [وإلا المنقلة] : أى عمداً أو خطأ إذ لا قصاص في عمدها حيث كانت في الرأس وتقدم أنها التى يطير فراش العظم منها لأجل اللواء .
- وقوله : [مرادفة للهاشمة] : أى لقول مالك في المدونة لا أراها إلا المنقلة .
- قوله : [وهكذا] : أى ومن النضة ألف وثمانمائة درهم .
- قوله : [الموضحة في الوجه] : أى على المشهور .
- قوله : [الأربعة] : أعنى الجائفة والآمة والموضحة والمنقلة .
- قوله : [كالدية للحر] : أى فينسب القدر المأخوذ للقيمة كما ينسب للدية وقد أوضح الشارح ذلك بالمثال .
- قوله : [فليس فيه إلا ما نقص من قيمته] : أى بعد حصول البرء على شين وإلا فلا شيء فيها أصلاً . بخلاف الجراحات الأربعة فلا ينقص فيها القدر المفروض وإن برئت على غير شين كما تقدم .
- وحاصله أن جراحات العبد الغير الأربعة إن برئت على شين يقوم سائماً وناقصاً : ينظر ما بين التيمتين ويؤخذ له بنسبة ما بين التيمتين على حسب ما تقوله أهل المعرفة .

● (وَتَعَدَّ الْوَاجِبُ) : وهو ثلث الذممة (بجائفة تَفَعَّدَتْ) : فإذا ضربه في ظهره فنفلت لبطنه أو بالعكس أو بجنبه فنفلت للجنب الآخر فعليه دية جافنتين .

(كَتَعَّدَ مَوْضِعَةً وَسُقْلَةً وَأَمَةً إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) ببعضها بل كان بين كل واحدة فاصل فيتعد الواجب المتقدم بتعدها ، فإن اتصلت الموضعات إلخ فلا يتعد الواجب ؛ لأنها واحدة متسعة إن كان بضربة واحدة أو ضربات في فور . فلو تعدد ضربات في زمن مترخ فلكل حكمه ولو اتصلت .

(وَفِي إِذْهَابِ الْعَقْلِ) : خير مقدم وقوله : « دية » مبتدأ مؤخر ، فإذا ضربه فأذهب عقله عمداً أو خطأ فعليه دية كاملة ، وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك . فإن ذهب عقله في الشهر يوماً فعليه جزء من ثلاثين جزءاً

قوله : [فعليه دية جافنتين] : أى وذلك ثلثا دية النفس .

قوله : [إن لم تتصل ببعضها] : قيد فيها بعد الكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نفوذ الجائفة لجهة أخرى ؛ لأنه لا يتأق إلا بالاتصال حالة النفوذ فتعد الجائفة متصلة أو منفصلة موجب لتعدد الواجب . بخلاف ما بعد الكاف فلا يوجب إلا الانفصال أو تراخي الضربات .

قوله : [بل كان بين كل واحدة فاصل] : أى موضع سالم من ذات الجرح وإن كان فيه سلع للجلد مثلاً .

قوله : [فإن اتصلت الموضعات] : أى بأن تصير الموضعات شيئاً واحداً وظله يقال في المقتلة والأمة .

قوله : [فلكل حكمه] : أى فلكل جرح دية مستقلة على حسبه .

قوله : [خير مقدم] : أى وكذا المعطوفات عليه .

قوله : [عمداً أو خطأ] : أى وترى في العمد .

قوله : [يوماً] : أى مع ليلة وإلا لو كان يوماً فقط أو ليلة فقط فجزء من ستين جزءاً من الذممة ولا يراعى طول النهار ولا قصره ، ولا طول الليل ولا قصره ، حيث كان يعثره الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط ؛ لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عاد لهما ما يأتى في ليل قصير ونهار طويل

من الدية وهكذا بالنسبة . فإن وضحه فأذهب عقله فعليه دية ونصف عشر دية على المشهور، وقيل : دية العقل فقط .

(أو كُتِلَ حَاسَةً) : كالسمع أو البصر أو الشم أو الذوق أو اللمس : أى القوة المثبتة في ظاهر البدن يدرك بها الحرارة والنعومة وضدهما عند المعاسة . ولا يلزم من ترك الأصل^(١) للسمع كونه فيه حكومة بل فيه الدية كاملة؛ بقياسه على النوق الذى هو قوة في اللسان يدرك بها الطعم ظاهر ، وأشعر قوله : « كل حاسة » أنه لو أذهب بعض الحاسة ليس عليه دية كاملة بل بحسابه من الدية .

صار أمر الليل والنهار مستويًا فلم يعولوا على طول ولا قصر قاله الزرقاني كنا في (بن) .

قوله : [ونصف عشر دية] : أى للموضحة إن كانت خطأ وإلا فالنقص ، ثم إن زال العقل فلا كلام وإلا فديته كما تقدم .

قوله : [أى القوة المثبتة في ظاهر البدن] : تفسير للسمع .

قوله : [من ترك الأصل] : أى خليل .

قوله : [بقياسه على الذوق] : أى لأنّ شرح خليل ذكروا أنه مقيس عليه .

قوله : [بل بحسابه من الدية] : أى فإذا أذهب بعض السمع اختير نقصانه حيث ادعى الجنى عليه النقص من إحدى أذنيه بأن يصاح من الجهات الأربع ووجه الصائح لوجهه مع سدّ الصريحة سدًّا محكمًا وقت سكون الريح، ويكون النداء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئًا فشيئًا حتى يسمع، أو يصاح من مكان قريب ثم يتباعد الصائح حتى ينقطع السماع ثم تفتح الصريحة وتسد الأخرى ويصاح به كذلك ، ثم ينظر أهل المعرفة ما نقص بالنسبة لسمع الصريحة ، فإن كانت الجناية في الأذنين معًا اعتبر سمع وسط لا في غاية الحدة ولا الضل من شخص مثل الجنى عليه في السن والمزاج فيوقف في مكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سمعه ثم يوقف الجنى عليه مكانه فيصاح عليه كذلك وينظر ما نقص من سمعه عن سمع الشخص المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسبة ، وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الجناية وإلا عمل على علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار سمع وسط وعمل أخذه الدية على ما تقدم إن حلف على ما ادعى لم يختلف قوله عند اختلاف

(١) أى ما نقله من الشيخ .

(أو التلقئ) : صوت مجروف فهو أخص من قوله : (أو الصوت) لأنه يصدق بالساذج .

(أو قوة الجِماع) : بأن فعل ممه فعلا كضربه أبطل إنعاضه^(٣) . ولا تدرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الجماع فيه ؛ فلو كسر صلبه فأبطل إنعاضه فعليه ديتان .

الجهات وإلا فهدر ، فإن كان النقص في إحدى العينين أغلقت الصحيحة ويؤبر بالنظر من بعد ثم يقرب منه حتى يعلم انتهاء ما أبصرت ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويقبل بها مثل المصابة وينظر في النسبة ، فإن جنى عليهما رنيهما بقية اعتبر بصبر وسط وله من الدية بنسبة ذلك بشرط الحلف وعدم اختلاف القول ، وهذا ما لم يعلم بصره قبل الجناية وإلا عمل عليه وجرب لشم برائحة حادة متفردة الطبع كرائحة جيفة وأمر بالمكث عندها مقداراً من الزمن وهذا إن ادعى علمه بالمرّة وإلا صدق يمينه ونسب لشم وسط جرّب قصص المتلقئ بالكلام بالجهاد أهل المعرفة من ثلث أو ربع ، فإن شكوا أو اختلفوا في قدر النقص عمل بالأحوط والظالم أحق بالحمل عليه وجرب اللوق بالثي المراكلى لا يصبر عليه عادة فإن ادعى النقص صدق يمين ونسب للوق وسط وجرب العقل بالحلوات حيث شك في زوال الكل أو البعض بأن يحبس ويتجسس عليه فيها هل يفعل أفعال العقلاء أو غيرهم ويحتمل أننا نجلس معه ونحادثه ونسايره في الكلام حتى نعلم خطابه وجوابه ، فإن علم أهل المعرفة ما نقص منه بالجناية عمل بذلك ، وإن شكوا أو اختلفوا عمل بالأحوط والظالم أحق بالحمل عليه فيحمل على الأكثر في العمد وعلى الأقل في الخطأ (اه ملخصاً من الأصل) .

قوله : [فهو أخص من قوله أو الصوت] : أى ولا يلزم من ذهاب الأخص ذهاب الأعم فلذلك حطف الأعم عليه .

قوله : [كضربه] : مثال للفعل .

وقوله : [أبطل] : صفة للفعل وهو أعم من الضرب لأنه يشمل السحر .

قوله : [ولا تدرج] إلخ : سيأتى وجهه في قول المصنف إلا المنفعة بمحلها .

(أو نَسَلَه) : بأن فعل معه فعلا أفسد منه ، ففي كل واحد مما ذكر (دية) وشَبَّهَ في لزوم الدية قوله :

(كَتَجَدَّيْهِ) : أى إذا فعل معه فعلا أحدث في بدنه جناماً : دام يأكل الأعضاء والعياذ بالله تعالى .

(أو تَبَرَّيَصِهِ أو تَسْوِيدِهِ) : أى تسويد جسده بعد أن كان غير أسود وهو نوع من البرص ؛ فلأن سَوَّدَهُ وجَدَّه فليتان .

(أو قيامه) وحده (أو جلوسه) : مع ذهاب قيامه . أما لو أذهب بفعل جلوسه وحده ففيه حكومة ، كبعض قيامه وجلوسه .

(وسكارن الأنف) : ما لان منه دين العظم ، ويسمى أرنية ، وفيه دية كاملة .

(والْحَشَقَّة) (إذا قطعها شخص فعليه دية كاملة .

(وفى قطع (بعضيهما) : أى المارن والحشفة (بجسائيهما) : أى الدية (منهما) :

أى من المارن والحشفة ، فيقاس المارن لا الأنف ، وتقاس الحشفة لا الذكر ، كما قال :

(لا) يقاس (من أصله) وأصل المارن : الأنف ، وأصل الحشفة : الذكر ؛

قوله : [أفسد منه] : أى بحيث لا يتأتى منه نسل .

قوله : [كتجدد يه] : أى وإن لم يعم الجلدان جسده .

قوله : [أو تسويده] : أى وإن لم يعم أيضاً .

قوله : [وهو نوع من البرص] : أى لأن البرص منه أبيض ومنه أسود .

قوله : [مع ذهاب قيامه] : أى بأن صار ملقى .

قوله : [ففيه حكومة] : أى خلافاً لقول التثاوى إن فيه الدية .

قوله : [كبعض قيامه وجلوسه] : أى بعض كل منهما وأولى في الحكومة

بعض أحدهما .

قوله : [ويسمى أرنية] : قال في التوضيح ويقال لها الروثة براء مهملة فواو

فتاء مثالثة .

قوله : [والحشفة] : هى رأس الذكر .

قوله : [وأصل المارن الأنف] : أى وأما قطع باقى الأنف والذكر بعد

قطع الأرنية والحشفة ففيه حكومة كما يأتى .

لأن بعض ما فيه الدية ، إنما نسب إليه لا إلى أصله . والراجع أن في قطع ذكر العتّين دية ، وقيل : حكومة ، وأما ذكر الخنثى ففيه نصف دية ونصف حكومة .
(وَالْأُنْثَيَيْنِ) : في قطعهما أو سلكهما أو رَضَهُمَا دية كاملة ، وفي الواحدة نصف دية ، وفي قطعهما مع الذكر ديتان .

(وَشَقَرَتِ الْمَرْأَةَ) : أى قطع لحم جانبي فرج المرأة فيه دية كاملة (إِنْ بَدَأَ الْعَظْمُ) فإن لم يظهر العظم فحكومة . وفي أحد الشفرين إن بدا العظم نصف دية والشفران بضم المعجمة وسكون الفاء : اللحمان المحيطان بالفرج المغطيان العظم .
(وَقَدْ بَيَّنَّهَا) إذا قطعهما شخص من أصلهما عليه دية كاملة ، أبطل اللبن أو لا ، شابة أو عجوزاً ، أما ثدى الرجل ففيه حكومة .

(أَوْ حَكَمَتَيْنِيْهَا) : أى في قطع الحلمتين (إِنْ أَبْطَلَ اللَّبْنَ) دية

قوله : [ذكر العتّين] : أى وهو من لا يتأتى منه الجماع لصغره ، أو لعدم إتمامه لكبير أو علة عن جميع النساء ، قال في الذخيرة : للذكر ستة أحوال يجب الدية في ثلاثة وتسقط في حالة وتختلف في اثنتين ، فتجب الدية في قطعه جملة أو الحشفة وحدها أو إبطال النسل منه ، وإن لم يبطل الإنعاظ وتسقط إذا قطع بعد قطع الحشفة ، وفيه حينئذ حكومة ويختلف إذا قطع ممن لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن إتيان النساء لصغر ذكره أو لعله كالشيخ القاني فليل دية وقيل حكومة والقولان مالاك .

قوله : [ففيه نصف دية ونصف حكومة] : أما نصف الدية لاحتمال ذكوره ونصف الحكومة لاحتمال أنوثته . والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الإمام لهذا القدر لا ما سبق في تقويمه لأن قطع ذكر المرأة لا ينقصها .
قوله : [في قطعهما أو سلهما] : أى خطأ .

وقوله : [أو رَضَهُمَا] : أى عمدأ أو خطأ لأنه لا يقتص في الرض .
قوله : [وفي الواحدة نصف دية] : أى واليمنى واليسرى عندمالك سواء .
وقال ابن حبيب في اليسرى الدية كاملة لأن النسل منها خاصة .
قوله : [وفي قطعهما مع الذكر] : أى خطأ وأما عمدأ ففيه القصاص .

كاملة ، ومثل إبطال اللبن لإفساده؛ فاللدية لقطع اللبن لا لقطع الحلمتين ، بلليل أنه لو أبطل اللبن بدون قطع فيه اللدية ، ولو قطعتهما فلم يفسد اللبن فحكومة . فلو قطع حلمتي صغيرة فيستأني بها لزم الإياس من اللبن وتقام سنه . فإن أيسَ قَدِيَّة . (أو عين أعورَ) : فيها اللدية كما تقدم .

(بخلاف كل زوج) كيدين ورجلين بخلاف الأذنين كما يأتي : (فني) أحدهما نصفها وفيهما اللدية كاملة .

(إلا الأذنين) : فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث في السمع هذا هو الراجح فلذا استثناهما وقال : (فحكومة) : كلسان الأخرس في قطعه حكومة بالاجتهاد ، حيث لم يتحقق أن به ذوقاً وإلا فاللدية .

(واليد الشلاء) : التي لا نفع بها أصلاً ، في قطعها حكومة . فإن كان بها نفع فكالسليمة في القصاص واللدية . والساعد في قطعه حكومة : وهو ماعدا

قوله : [ومثل إبطال اللبن لإفساده] : أي فواده بالإبطال قطعه رأساً وبالإفساد صيرورته دماً مثلاً .

قوله : [فإن أيس فدية] : أي وإن حصل اللبن في مدة الاستيناء ففيهما حكومة .

قوله : [كما تقدم] : أي من أنه السنة .

قوله : [فني أحدهما نصفها] : والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض . بخلاف إحدى اليدين والرجلين .

قوله : [واليد الشلاء] : مبتدأ خبره محذوف قلره الشارح بقوله في قطعها حكومة ، وكذا ما عطف عليه فالمناسب رفع أليتي المرأة بالألف ، ومثل اليد الشلاء الرجل الشلاء وظاهره كغيره أن الحكومة في لسان الأخرس وليد الشلاء ومثلها الرجل ولو كان الجاني متمتعاً وله مثل ذلك ، لكن في (شب) أن هذا عند عدم المائلة وإلا ففي العمد القصاص .

قوله : [فكالسليمة في القصاص واللدية] : أي لقوله كما تقدم ويؤخذ عضو قوي بضعيف .

الأصابع إلى المنكب ، وسواء ذهب الكف يساري أو جنابة ، أخذ لها عقل أم لا ، فإن كان الساعد فيه أصعب فديته والحكومة فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط .

(وَأَلَيْتَا الْمَرْأَةِ) : في قطعهما خطأ حكومة قياساً على أليتي الرجل . وقال أشهب : فيهما الدية ، أما عمداً فالقصاص . (وَمِنْ مُضْطَرَبَةٍ جَدًّا) إذا أتلفها شخص فعليه حكومة ، ولو كان أخذ ممن صيرها مضطربة عقلاً على الراجح ، إذ في بقائها جمال ، أما لو كان يبرجى ثبوت المضطربة ففي قلعها ديتها .

(وَعَسِيبَ حَشَقَةٍ) : أى في قطع قصبة الذكر الذى ليس فيه حشفة لقطعها قيل : حكومة . وعلمت أن قطع الحشفة فيها دية كاملة هذا هو المنصوص ، وإن استظهر في التوضيح أن في العسيب دية .

(وحاجب) : أى في إزالة شعره ، حكومة ، واحداً أو متعدداً لأن في الشعر جمالا : « اللهم صل على من كان حاجبه يزينه وليس في الخلق مثله » .

قوله : [فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط] : ظاهره ولو كانت الأكرية بأتملة ولكن ظاهر كلامهم أن الأكرية تكون بأصبع أخرى قال (شب) : فمن قطع يد شخص فيها أصبعان فعليه ديتهما فقط سواء قطعهما من الكوع أو من المنكب ، ولا شيء عليه غير ديتهما ومع قطع يد شخص فيها أصبع واحدة فعليه دية الأصبع ، وحكومة فيما زاد على الأصبع سواء قطعها من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (اه) .

قوله : [وقال أشهب فيهما الدية] : أى لم يفصل بين بدو العظم وعلمه كما فصلوا في شفرها .

قوله : [ففى قلعها ديتها] أى إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص .

قوله : [وعسيب حشفة] : إطلاق العسيب على الباقي بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الذكر ، إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشفة ، وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة نحوه في المدونة .

قوله : [أن في العسيب دية] : أى لأنه يجامع به فتحصل به اللذة .

قوله : [أى في إزالة شعره حكومة] : أى سواء كان عمداً أو خطأ .

(وَمُدَّبٍ) بضم الميم : الشعر على شفر العين : « اللهم صل على من كان أهلب الأشعار جميلها بلسون اكتمال » . وحمل الحكومة في شعر الحاجب والمذهب : إن لم ينبت ، وإلا ففي عمده الأدب فقط .

(وَطُقُرٍ) : في قلعه خطأ حكومة (وفي عَمَدِهِ) : أى قطع الظفر (القصاص) بخلاف عمد غيره فالأدب .

(وإفضاء) بالجر : عطف على ما فيه الحكومة ، وهو إزالة الحاجز الذى بين عمل البول والجماع ، ومثله اختلاط عمل البول والغائط . ومعنى الحكومة أن يفرم ما عابها عند الأزواج بأن يقال : ما صدقتها على أنها غير مفصاة ؟ فيفرم النقص . ثم إن كان الفعل من الزوج فيلحق بالخطأ لإذن الشارع في الفعل في الجملة ، فإن بلغ الثلث فعلى العاقلة وإلا فبعض ماله ، واستظهر في التوضيح أن في الإفضاء الدية .

(ولا يندرج) الإفضاء (تحت مَهْرٍ) : بل يفرم الحكومة مع الصداق زوجاً أو أجنبياً غصبها ووطنها .

(بخلاف) إزالة (البكارة) من الزوج أو الغاصب فلا يفرم للبكارة شيئاً زائداً على الصداق ؛ لأنه لا يمكن الوطء إلا بإزالتها فهي من لواحق الوطء بخلاف الإفضاء .

(إلا) إن أزالها (بأصْبَحِهِ) فلا تندرج في المهر زوجاً أو أجنبياً ، فعل الأجنبي الحكومة ولو لم يطل ، وهى مع المهر إن وطئ . أما الزوج فيلزمه أرض

قوله : [بخلاف عمد غيره فالأدب] : مراده بالغير شعر الحاجب والمذهب . وقوله : [فالأدب] : أى مع الحكومة إن لم ينبت كما تقدم .

قوله : [بالجر] : ضوايه الرفع لما علمت من أنه معطوف على اليد وهو مبتدأ خبره محذوف .

قوله : [واستظهر في التوضيح] إلخ : أى لأنه قول ابن القاسم ومثله ابن شعبان بأنه بمنعها من اللذة ، ولا تمسك الودى ولا البول إلى الخلاء ، ولأن مصيبتها أعظم من قطع الشفرين ، وقد نصوا على وجوب الدية فيهما كذا في (بن) .

البكارة التي أزالها بأصبعه مع نصف الصداق حيث طلق قبل البناء ، فإن بنى وطلق فتندرج في المهر . فإن أسكها فلا شيء عليه ، وإزالة البكارة بالأصبع حرام فيؤدب الزوج عليه .

(وفي قطع (كلّ أصبح) : خطأ من يد أو رجل إيهاما أو خنصراً من أنثى أو ذكر مسلم أو كافر (عشرها) بضم العين : أى عشر دية من قطعت أصبعه ، فيشمل الكتاني والمحوسى . والإبل وغيرها خمسة ومربعة .

(و) في قطع (الأُنْمَلَة) خطأ (كُلُّهُ) : أى ثلث العشر : وهو ثلاثة وثلث بعير من الإبل (إلا في الإبهام) من يد أو رجل (فنيصّف) : أى نصف دية الأصبع وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً ، وهذه إحدى المستحسّنات الأربع . وتقدم الشفعة في الشجر أو البناء بأرض محبة أو معارة والشفعة في الثّار ، والرابعة تأتي : وهي القصاص بشاهد وعين في جرح العمد .

قوله : [حيث طلق قبل البناء] : أى ويتصور فعله بها قبل البناء إن فعله بمحضرة نساء ولم يحصل بها بعد ذلك خلوة .
قوله : [خطأ] : مثله العمد الذي لا قصاص فيه ، إما لعدم المماثلة أو للمغو على الدية .

قوله : [من أنثى أو ذكر] : لا يقال شموله للأنثى ينافى ما سيأتى من مساواة المرأة للرجل لثالث ديته فترجع لديتها لأننا نقول ما يأتى كالاستثناء مما هنا .
قوله : [وبربعة] : أى في العمد الذى لا قصاص فيه ، لكن الذى في (ح) نقلا عن النوادر أن دية الأصابع والأستنان والجراح تؤخذ خمسة ولا تربع دية العمد إلا في النفس ، وفي الحقيقة هما طريقتان .

قوله : [وهو ثلاثة وثلث بعير] : أى بالنسبة للحر المسلم الذكر .
قوله : [إلا في الإبهام] : أى خلافاً لبقية الأئمة حيث قالوا في الأئمة ثلث العشر ولو في الإبهام .

قوله : [وهو خمس من الإبل] : أى بالنسبة للحر المسلم الذكر كما تقدم .
قوله : [أو خمسون ديناراً] : أى لأهل الذهب وسبائة درهم لأهل الفضة .
قوله : [المستحسّنات الأربع] : تقدم الكلام عليها في باب الشفعة .

(وفي صحيح (كل من نصف العشر) هذا يشمل المسلم وغيره . فهو أولى من تعبير الأصل .

(يقتلح) من أصلها أو لم يبق إلا المنيب في اللحم (أو اسوداد) بعد أن كانت بيضاء فصارت بالجنابة عليها سوداء ؛ لأنه أذهب جمالها . ومثلها إذا اسودت ثم انقلعت (أو بضمرة أو صفرة) بعد بياضها (إن كانت) الحمرة والصفرة (في العرف) : أى يقول أهل المعرفة إنهما (كالسود) في إذهاب جمالها ، وإلا فيحساب ما نقص .

● (وتعددت) الدية (بتعدد الجنابة) : فإذا قطع يده فزال عقله فليتان ؛ دية للبدن ودية للعقل : ولو زال مع ذلك بصره فتلاث وهكذا .

(إلا المنفعة) الكائنة (بمحلها) : أى محل الجنابة فلا تتمدد الدية في ذهابها مع ذهاب محلها ؛ كما لو ضربه فقطع أذنيه فزال مسمعه فدية واحدة ، أو ضربه فقلع عينه فزال بصره ؛ لأن المنفعة بمحل الجنابة ، ولا حكومة في محل كل . والمراد بالمحل : الذى لم يشاركه غيره ، ولذا لو كسر صلبه فأقدمه عن القيام وأذهب

قوله : [وفي صحيح كل من] إلخ : أى ويخصص عموم ما هنا بما سيأتى في مساواة المرأة للرجل في الأسنان كالأصابع .

قوله : [فهو أولى من تعبير الأصل] : أى خليل حيث قال : وفي كل من خمس لقصوره على أهل الإبل في الحر المسلم الذكر .

قوله : [ثم انقلعت] : أى بنفسها من غير جنابة أخرى عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما اختاره الشيخ خليل في التوضيح . أما لو تعدد قلع سن سوداء أو حمراء أو صفراء وكانت الصفرة أو الحمرة كالسود فهل كذلك فيها نصف عشر الدية لكونها غير مساوية لسن الجنابة أو القصاص للتعمد ؟ قال (بن) والظاهر الثانى بدليل وجوب العقل فيها خطأ .

قوله : [وتعددت الدية] : مراده بالدية الواجب كان دية أو بعضها أو حكومة وقوله بتعدد الجنابة أى ما ينشأ عنها .

قوله : [فقطع أذنيه] : أى أو قلعهما .

قوله : [الذى لم يشاركه غيره] : أى الذى لا توجد إلا به ، فإن وجدت

قوة الجماع فعليه دية لمنع قيامه ودية لعلم قوة الجماع .

• (وسأوت المرأة الرجل) من أهل دينها في قطع أصابعها مثلاً (ثلث ديتيه) بإخراج الغاية ، فإذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الإبل فلو بلغت الثلث لرجعت لديتها كما قال :

(فتردُ لديتيها) : كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلث أصبع ، فديتها ستة عشر بعيراً وثلثا بعير أو أربعة أصابع في فور ففيها عشرون من الإبل لرجوعها لديتها وهي على النصف من الرجل من أهل دينها .

(إن اتحد الفحل ، ولو) كان اتحاد الفعل (حكماً) : كضربات في فور واحد من شخص واحد أو من جماعة ، وقال الأجهورة ، إن تعدد الجنائي - كأربعة - فكل كل واحدة عشرة من الإبل لكن النقل ما علمت (مطلقاً) : ولو تعدد المحل كالمثال أو في الأسنان والأصابع والمواضع والمناقل .

المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما قال الشارح .

قوله : [في قطع أصابعها مثلاً] : أى ونقلاتها وبقيّة جراحاتها .

قوله : [وثلث أصبع] : أى وهي أتملة كاملة ، وأما لو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أتملة لكان لها اثنان وثلاثون ونصف من الإبل .

قوله : [ففيها عشرون من الإبل] : إلخ روى مالك عن ربيعة أنه قال : قلت لابن المسيب : كم في ثلاثة أصابع المرأة ؟ قال ثلاثون . قلت : وأربعة . قال عشرون . قال : سبحان الله لما عظم جرحها قل عقلها فقال أعراق أنت ؟ قلت بل جاهل متعلم أو عالم متثبت ، فقال تلك السنة يا ابن أخي .

قوله : [إن اتحد الفعل] : أى إن كانت الجراحات نشأت عن فعل متحد ولو حكماً إلخ .

قوله : [كالمثال] : أى المتقدم في قوله كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلث أصبع ، فإن هذا المثال صادق بكونه من يد واحدة أو من يدين وهو تعدد المحل .

قوله : [أو في الأسنان] إلخ : حق العبارة وشمل الإطلاق الأسنان والأصابع إلخ .

(كالحقل) أى كاتحاد المحل (فى الأصابع) ولوترأخى الفعل ، فإذا قطع لها ثلاثاً من يد ففيها ثلاثون ، ثم إذا قطع ثلاثاً من الأخرى ففيها ثلاثون أيضاً لاختلاف المحل مع الترائخى ، ثم إن قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أى يد كانت كان لها فى كل أصبع خمس لاتحاد المحل . ولو قطع لها أصبعين من يد ثم بعد تراخ قطع أصبعين من تلك اليد، كان لها فى الأولين عشرون وفى الآخرين عشرة لاتحاد المحل ، ولو كانا من اليد الأخرى لكان فيهما عشرون لاختلاف المحل .

(فقط) : لا فى اتحاد المحل فى الأسنان فإنها فى كل سن خمس من الإبل ، إذا كان بين الضربات تراخ لا إن كان فى ضربة واحدة أو فى فور كما تقلم وحمل الأسنان متحد ولو كانت من فكين .

• (وَجُمْتُ) سياتى بيان التنتجيم فى قوله : « الكاملة » (ديةُ الحر) . أما الرقيق فلا دية له ، وإنما على الإلخانى قيمته حالة كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أو غيره (الخطأ) سيذكر محترزه (بلا اعتراف) من الإلخانى بل ببينة ، أو لَوَيْتَ فلا تحمل العاقلة ما اعترف به من قتل أو جرح ، بل هى حالة عليه

قوله : [ولو تراخى الفعل] : الجملة حالية لأن محل تخصيص الأصابع بذلك عند تراخى الفعل وإلا فلا فرق بين الأصابع والأسنان والمواضع والمناقل .

قوله : [لا فى اتحاد المحل فى الأسنان] : مثلها المواضع والمناقل . والحاصل أن الفعل المتحد أو ما فى حكمه يضم فى الأصابع والأسنان وغيرهما ، وأما إذا اتحد المحل وتعدد الفعل مع الترائخى فيضم فى الأصابع لا فى غيرها .

قوله : [وحمل الأسنان متحد ولو كانت من فكين] : أى خلافاً للشيخ أحمد الزرقانى القائل إن الفكين محلان وأنت خير بأن هذا الخلاف لا ثمره له على مامشى عليه المصنف من عدم الضم ، وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالضم الذى رجح عنه .

قوله : [دية الحر] : مثلها تنجيم الحكومة والفرقة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ، ولكن وجب مع دية وكذا موضحة ومنقلة مع دية .

قوله : [سيذكر محترزه] : أى فى قوله كعمد .

قوله : [فلا تحمل العاقلة ما اعترف] : أى والموضوع أنه خطأ .

ولو كان عدلاً مأموناً ، لا يقبل رشوة من أولياء المقتول على الراجح .
 (على الجناني وعاقلته) متعلق بـ«نجمت» فعل الجناني كرجل من العاقلة كما يأتي .
 (إن بلغت ثلث دية المحنني عليه) : شرط في التنجيم على الجناني والعاقلة ،
 كأن جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها كأن أجافها (أو الجناني) :
 كأن تعددت الجائفة منه فيها حملته عاقلته ، وإن جنى مجوسى أو مجوسية على
 مسلم ما يبلغ ثلث الجناني حملته عاقلته .
 (والأ) تبلغ ثلث أحدهما (فعكس) : أى الجناني فقط .

قوله : [على الراجح] : مقابله أقوال قيل على عاقلته بقسامة وسواء مات
 المقتول في الحال أم لا ، وقيل تبطل الدية مطلقاً ، وقيل على العاقلة بشرط أن
 لا ينهم المقر في إغناء ورثة المقتول ، وقيل عليهم بشرط أن يكون عدلاً ، وقيل
 نفى عليه وعليهم فما نابه يلزم ويسقط ما عليهم كلها في (بن) .
 قوله : [على الجناني] : أى الذكر البالغ العاقل الملىء كما يأتي للمصنف .
 وأما المرأة والصبي والمجنون والمعدم فلا يعقلون عن أنفسهم ، ولا عن غيرهم كما في
 (بن) خلافاً لما في (عب) من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم .
 قوله : [شرط في التنجيم] : فيه نظر إذ هذا شرط في حمل العاقلة لا في التنجيم .
 قوله : [على مجوسية] : أى وتقد أن المجوسية على النصف من المجوسى
 فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار .
 قوله : [كأن أجافها] : أى أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر ديناراً وتسع
 دينار ويى ثلث ديتها .

قوله : (أو الجناني) : أى وإن لم يبلغ ثلث دية المحنني عليه .
 قوله : [كأن تعددت الجائفة] : المناسب كأن تعددت الجنائيات منه
 فيها بأن أذهب حواسها الخمس وصلبها وقوة جماعها ويديها ورجليها وشفرها ،
 فإن في هذه ثلثائة وثلاثة وثلاثين وثلاثاً ، وأما بلوغ ثلث دية المسلم من تعدد جائفة
 المجوسية فبعيد وتكلف .
 قوله : [وإن جنى مجوسى] : المناسب أو جنى ويكون تنوعاً في المثال
 وهو مثال لبلوغها ثلث دية الجناني دون المحنني عليه .

(حالة كَمَمَدَ) : عَمَزَ و خطأ ، كان العمد على نفس أو طرف عني عنه على الدية فإنها تكون في ماله حالة .

(ودية غُلِظَتْ) عطف خاص على عام إذ المنظلة على الأب لا تكون إلا في العمد، وأتى به دفعا لترجم : أنه لما سقط القصاص تصير كخطأ ثم استثنى من قوله و كعمد قوله :

• (إلا ما لا يقتضيه) من الإخراج : كالجائفة والامة وكسر القعد (لإتلافه) : أى لخوف إتلاف النفس لو اقتصر منه فيؤدى إلى قتل نفس بغير نفس (فعليها) : أى فالدية على العاقلة في العمد كخطأ إن بلغت ثلث دية المجني عليه أو الجاني .

• (وبى) أى العاقلة عدة أمور .

(أهل ديوانه) الديوان : اسم للدفتر يضبط فيه أسماء الجند وعدهم وإعطائهم وقدمه لقوله بعد : « وبدأ بالديوان » . وقد تبع المصنف الأصل ، ولكن تحقّق الثانى والبنائى ضعفا اعتبار الديوان في العاقلة ، قاله شيخنا الأمير في مجموعه .

قوله : [كعمد] : هذا شامل للمثلة والمربة لأن التغليظ بالتريع والتثليث خاص به .

قوله : [في العمد كخطأ] : أى وصواء كان الجاني مكافئا أو غير مكافئا كأن يجرح مسلم نصرانياً جرحا لا يقتص منه للإتلاف ، فإن دية على عاقلة المسلم ، فإن كان المانع من القصاص عدم المساواة فقط فإنه مال الجاني .
قوله : [أى العاقلة] : لما جرى ذكر العاقلة بين أنها عدة أمور أهل الديوان والعصبة والمولى وبيت المال .

قوله : [وإعطائهم] : المناسب عطائهم بغير همز لأن الذى يضبط الشيء المعطى لا الإعطاء الذى هو مصدر فعل الفاعل .

قوله : [وقد تبع المصنف الأصل] : أى خليلا ونحوه لابن الحاجب وابن شاس وهو لما لك في الموازية والعتبة .

قوله : [ضعفا اعتبار الديوان] إلخ : أى لقول اللخمي والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان ضعيف والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة ، وإنما يراعى عصبة

(وَصَصَبَتْهُ وَسَوَّاهُ وَبَيْتُ الْمَالِ) .

• (وبدئ بالديوان) : أى بأهله ، فيقدمون على العصبة حيث كان الجناني من الجند ولو كانوا من قبائل شتى (إن أعطوا) ؛ شرط في التبدلة لافى كونهم عاقلة ، إذ هم عاقلة ولو لم يعطوا أرزاقهم المعينة لهم في الدفتر من العلوفات والحمكيات . لكن الذى قاله ابن مرزوق إنه شرط فى كونهم عاقلة .
(فالمصبة) : أى إن لم يكن ديوان ، أو كان وليس الجناني منهم ، أو منهم ولم يعطوا فالعصبة تبدأ على الموالى إلخ ، الأقرب يقلم من العصبة فالأقرب

القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المذوبة أفاده (بن) .

واعلم أنه على القول باعتبار الديوان فالمراد به أهل ديوان الإقليم فجنود مصر أهل ديوان واحد ، وإن كانوا طوائف سبعة عرب وإفكشافية وشراكسة إلخ هذا هو المختار .

قوله : [لكن الذى قاله ابن مرزوق] إلخ : قال (بن) نص ابن شاس فى الجواهر فإن لم يكن عطاء فلنما يحمل عنه قوله .

قوله : [إنه شرط فى كونهم عاقلة] : أى على الطريقة التى مشى عليها المصنف .
• تنبيه : إذا قصص أهل الديوان عن السبعمائة بناء على أن أقل العاقلة سبعمائة أو عن الألف بناء على مقابلة ضم إليهم عصبة الجناني الذين ليسوا معه فى الديوان هذا هو الصواب المنقول للمذهب لا عصبة أهل الديوان خلافاً للأجهرى .

قوله : [فالعصبة] : أى ويبدأ بالعشيرة وهم الإخوة ، ثم بالفصيلة وهم الأعمام ، ثم بالفخذ ثم البطن ، ثم بالعمارة ثم بالقبيلة ثم بالشعب ، ثم أقرب القبائل لأن طبقات العرب سبعة الشعب بالفتح ، ثم القبيلة ، ثم العمارة (بالفتح والكس) ، ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة . ويتضح ذلك بذكر نسبه صلى الله عليه وسلم ، فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن حكيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، فأولاد إبلد الأعلى شعب ، وأولاد ما دونه قبيلة ، وأولاد ما دونه عمارة ، وأولاد ما دونه بطن ، وأولاد ما دونه فخذ ، وأولاد ما دونهم كالأولاد العباس

على ترتيب النكاح ، فإذا كمل من الأبناء سبعمائة فلا يبلغ أولادهم شيئاً ، وإن نقص كل من أبناء الأبناء وهكذا ، وإلحد يؤخر عن بنى الإخوة هنا .

(فالسؤال الأول :) وهم المقتبون - بكسر التاء لأنهم عصبية سبب ولو أنى حيث باشرت المعتن . ويقدم الأقرب على نحو الترتيب الآتى فى الولاء .
(فالأسفلون) حيث لم يوجد من بقى من الأعلى .

(فبيت المال ، إن كان الحائى مسلماً) : لأن بيت المال لا يعقل عن كافر والظاهر أن على الحائى مع بيت المال يقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة ، فإن لم يكن بيت مال فتنجم على الحائى ، وقوله « إن كان » إلخ شرط لجميع ما قبله .

فصيلة والإخوة يقال لهم عشيرة ، قال فى النخيرة : فخرية شعب وكثانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة والعشيرة الإخوة (اهـ) .
قوله : [سبعمائة] : أى بناء على المتحد من أن أقلها سبعمائة .

قوله : [وهكذا] : أى يصنع فى الإخوة وبنينهم المسمون بالعشيرة ، ثم ينتقل للفصيلة وهكذا ، فتى كل العدد من بطن لا ينتقل لأعلى منها ، فإن لم يكمل إلا بجميع البطون كمل بها .

قوله : [يؤخر عن بنى الإخوة هنا] : ويشهد له نظم الأجهورى المشهور .
قوله : [لأنهم عصبية سبب] : أى وهم كعصبية النسب لقوله فى الحديث : « الولاء لحمة كلحمة النسب » ولقولهم : الولاء عصبية سببها نعمة المعتن .

قوله : [فالأسفلون] : أى ولا يدخل فى الأسفلين المرأة العتيقة كما فى (شب) .
قوله : [من الأعلى] : بياء واحدة نظير المصطفين ، وأصله الأعلىين تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فالتقى ساكنان حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

قوله : [يقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة] : أى بأن يقدر أنه واحد من سبعمائة .

قوله : [فتنجم على الحائى] : أى فهو فى هذه الحالة قائم مقام العاقلة إن كان ممن يعقل إن كان ذكراً بالغاً عاقلاً مليئاً .

قوله : [شرط لجميع ما قبله] : المناسب أن يقول بعد ذلك دخولاً على

(وإلا فالأذى ذو دينه) : وهو الذى ربحه المواق فليست عاقلة الذى عصيته وأهل ديوانه إلخ على المعتمد والمراد بلى دينه : من يحمل معه الجزية أن لو كانت عليه وإن لم يكونوا من أقاربه ، فالتصرافى يعقل عنه النصارى الذين فى بلده لا اليهود وعكسه . ولا يعقل عن كافر أعتقه مسلم معتقه ، بل بيت المال لأنه يرثه كالمترد على المعتمد .

(والصلحى) : يؤدى عنه (أهل صلح) : من أهل دينه ولا يعتبر أهل ديوان ولا عصبة إلخ على الراجح .

(وضرب على كل) : ممن لزمته الدية من أهل ديوان وعصبة ووالى وذى وصلحى إن تحاكموا إلينا - (ما لا يضرب) به بل على قدر طاقتهم .

(وعقيل عن صبي) : ويجنون وامرأة وفقير وغارم) : إذا جتوا . والغارم : أخص من الفقير فتغرم عاقلتهم عنهم .

(ولا يعقيلون) عن أنفسهم ولا عن غيرهم ؛ لأن علة ضررها التناصر والمرأة

للمصنف بدليل قوله وإلا إلخ .

قوله : [على المعتمد] : وقال ابن مرزوق الشرط خاص ببيت المال .

قوله : [أن لو كانت] : أى أن لو فرضت عليه فليس بلام أن يكون على إلحافى جزية بالفعل ، بل الدار على كونه لو وجدت فيه شروط الجزية لكان مشاركا لم فيها وذلك كالمرأة ومن أعتقه مسلم ببلد الإسلام .

قوله : [أهل صلحه] : أى وإن لم يكونوا عصبة ولا أهل ديوان .

قوله : [إن تحاكموا إلينا] : قيد فى الذى والصلحى .

قوله : [أخص من الفقير] : اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر إلا على القوت ، والتمام من عليه من الدين يقدر ما فى يده أو يفضل بعد القضاء قدر قوته ، فإن فضل بعد القضاء ما يزيد على قوته فهذا يعقل عن غيره وعلى هذا فالغارم أعم من الفقير لا أخص منه تأمل هكذا قال (بن) وهو ظاهر إن أريد بالتمام المدين مطلقاً ، ولما إن أريد به المدين الذى يصير بدينه عاجزاً وهو المعنى فى الزكاة فأخصى قطعاً .

قوله : [عن أنفسهم] : أى خلافاً لما فى عب تبعاً للشيخ أحمد الزرقانى

والصبي والمجنون ليس منهم تناصر . والفقر والغارم محتاجان . وذكر المرأة لأن المولى شملوها وإن خرجت من قوله : « العصبية » وجعل الخرشى المرأة شاملة للخشى لأنه امرأة حكماً وبُحِثَ معه .

• (وَالْعَبْرَةُ) : أى المعتبر فى الصبا والجنون وضدهما ، والعسر واليسر والغيبة والحضور - (وَقَتُّ الضَّرْبِ) أى التوزيع على العاقلة ، فها وجدت فيه الأوصاف وقت التوزيع وزع عليه وما لا فلا ، كما قال :

(لَا إِنَّ قَدِيمَ غَائِبٍ) غيبة انقطاع وقت التوزيع فلا تضرب عليه بعد قديمه المتأخر عن التوزيع . فإن كانت غيبته غير انقطاع فتوزع عليه ولو بعدت المسافة ، فإن جهل الحال فإن بعدت - كأفريقية من المدينة - فلا تضرب عليه ،

من أن كل واحد يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة فى الغرم لمباشرته للإتلاف قال (ر) : ولا مستند له فى ذلك كذا فى (ين) .

قوله : [لأن المولى شملوها] : أى لفظ عموم المولى يشملها وهى مستثناة من المولى الأسفلين والأعلىين ما عدا الحققة .

قوله : [وبحث معه] : نص الخرشى قال : وقوله وامرأة حقيقة أو احتمالاً كالحشى المشكل ، قال فى الحاشية قوله كالحشى المشكل انظر ليم لم يجب عليه نصف ما على الذكر المحقق ؟ إذا علمت ذلك فالبحث فيه من حيث إلحاقه بالمرأة مع أنه متوسط بين الرجال والنساء ولكن الفقه مسلم .

قوله : [والمبرة وقت الضرب] : مبتدأ وخبر والكلام على حذف مضاف أى الوصف المتبر وصف وقت الضرب ، أى الوصف الموجود وقت الضرب .

قوله : [فإن كانت غيبته غير انقطاع] : هذا التفصيل فى العاقلة ، وأما الجانى فاتقاه غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً .

والحاصل أن الجانى تضرب عليه سواء انتقل من البلد قبل ضربها أو بعده كان انتقاله بقصد الفرار منه أولاً ، رفض مكنى بلده الذى منه انتقل منها أم لا ، وأما انتقال أحد العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه مطلقاً وإن كان قبل ضربها عليه ضربت عليه إن كان قاراً أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لا إن كان رافضاً السكنى .

بلغة السالك - ربيع

ولا ضربت .

(أو أيسرَ فقيرٌ أو بلخَ صبيٌّ) أو عقل مجنون أو اتضحت ذكورة
خشي بعد التوزيع ، فلا شيء على واحد منهم .
• (ولا تسقط) إذا وزعت على مومر عاقل ليس غالباً غيبة انقطاع (بمُسْرٍ)
طراً (أو موت) أو جنون أو غيبة انقطاع .
(وحكَّتْ به) : أى بالموت ، وكذا بالقلس ، فإذا ماتت العاقلة أو واحد
منها أو فلس فيحل ما كان منجماً عليهم أو عليه .
(ولا دخولَ لبسوى) : أى من عصابة الجنائز (مع حَضَرِيٍّ) من عصبته ، ولا
عكسه لعدم التناصر بينهما . فإذا لم تكتمل العاقلة من عصابة الحاضر ، وله عصابة
بلو فيقتل للمولى إلى آخره ، وهكذا قوله : .
(ولا شأى) مثلاً (مع مصرى) : لأن كلا إقليم ، وكذا الحجاز . أما
أهل إقليم واحد حَضَر مثلاً فيضمون فإذا لم تكمل العاقلة من أهل بلد ضم إليها
ما قرب منها من العصابة ، كأهل بولاق لمصر إلخ .
• (الكاملة) : أى الدية الكاملة^(١) لمسلم أو غيره ذكرراً أو أنثى عن

قوله : [على مومر] : أى ذكر .

قوله : [فيحل ما كان منجماً عليهم أو عليه] : أى لكونهما ديناً في الدمة
والدين يحل بالموت والقلس وهو لف ونشر مرتب ، والمراد القلس والموت الطاريان
بعد الضرب .

قوله : [فيقتل للمولى] إلخ : أى الأعلى ثم الأسفلين .

قوله : [لأن كلا إقليم] : أى والشأن عدم تناصر إقليمين في آخر ، فلو
كانت إقامة الجنائز في أحد الإقليمين أكثر أو مساوياً نظر لحل جنايته ، ثم
إن قول المصنف ولا دخول لبسوى إلخ كالتقيد لقوله وعصبته .

قوله : [حضر] : بالرفع صفة لأهل أو بالجر صفة لإقليم باعتبار مكانه .
قوله : [الكاملة] إلخ : جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً جواب عن سؤال مقلد
نشأ من قوله : ونجمت دية الحر ، كأنه قيل في كم من الزمن تنجم فقال : الكاملة إلخ .

(١) أى وصلت به الدية الكاملة . فهو صانع بقوله من قبل وصلت به أى بالموت .

نفس أو طرف ، تُنَجِّمُ (في ثلاث سنين) : أولها من (يوم الحكم) :
 فيبتدأ التنجيم منه على المشهور ، لا من يوم القتل (تحل) أجزاء الكاملة
 (بأواخرها) : فيحل النجم الأول - وهو الثلث - في آخر السنة الأولى وهكذا .
 (والثلث) كدية الحائفة والمأمومة ينجم (في سنة) ، هذا هو المشهور .
 وقيل : لا ينجم إلا الكاملة .
 (والثلثان) كجائفتين أو جائفة مع مأمومة فينجمان : (في سنتين .
 كالنصف) : فينجم في سنتين في كل سنة ربع ، كقطع عين أو قطع يد . هذا
 هو الراجح .

(وثلاثة الأرباع) تنجم في ثلاث سنين على المشهور في كل سنة ربع .
 (وحدها) : أي العاقلة (التي لا يضم إليها ما بعده : سبعة) :
 فإذا وجد من العصبة هذا العدد فلا يضم إليهم المولى ، وإن نقصوا عن هذا العدد
 - ولو كانوا أغنياء - ضم إليهم ما يكملهم من المولى وهكذا . وما ذكره أحد

وقوله : [من يوم الحكم] : صفة أولى .
 قوله : [أو طرف] : أي كمين الأعور واليدين والرجلين فراهه بالطرف
 الجنس وقدر الشارح قوله : تنجم لأنه متعلق إجماع والمجورور .
 قوله : [لا من يوم القتل] : هذا مقابل للمشهور وهو للأبهرى ومقابلة
 أيضاً ما قيل إن ابتداءه يوم الخصام .
 وقوله : [تحل بأواخرها] : صفة ثانية .
 قوله : [وقيل لا ينجم إلا الكاملة] : أي وغيرها على الحلول .
 قوله : [هذا هو الراجح] : ومقابلة يقول يجمل الثلث في سنة والسلمس
 الباقي في سنة أخرى .
 قوله : [وثلاثة الأرباع] : أي كما لو قطع له سبعة أصابع ونصفاً وهو
 مبتدأ قدر الشارح خبره بقوله تنجم في ثلاث سنين .
 قوله : [في كل سنة ربع] : مقابلة يقول في كل سنة ثلث يبقى نصف سلمس
 للسنة الثالثة .
 قوله : [ما بعده] : أي من المرتبة البعيدة .

مشهورين ، والآخر ما زادت على ألف بنحو عشرين . وليس هذا حداً لمن يضرب عليه - بحيث لو نقصوا أو زادوا لا يضرب عليهم - بل يضرب على من وجد ولو ألفين فأكثر أو كانوا نحو عشرة وتكمل بمن يليهم .

قوله : [ما زادت على ألف بنحو عشرين] : أى كما قال ابن مرزوق . وقال الأجهوري مع زيادة أربعة وبقي قول ثالث سكوت عنه المصنف ، والشارح وهو أنه لاحدثا وظاهر ابن عرفة أنه المذهب لأنه صدر به ونصه روى الباجي لاحدث لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة ، وإنما ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سبعمائة رجل ، ابن عات المشهور عن سحنون إن كانت العاقبة ألفاً فهم قليل فيضم أقرب القبائل إليهم (١٠١ بن) .

قوله : [وليس هذا حداً لمن يضرب عليه] إلخ : فى عبارته لإجمال وأوضح منها ما قاله (بن) ونصه وقول الزرقاني أى حد أقل العاقلة أى الحد الذى لا يضم من بعدهم لم بعد بلوذهب له فإذا وجد هذا العدد من القسيلة فلا يضم إليهم الفخذ ، وهكذا وليس المراد أن هذا حد لمن يضرب عليهم بحيث إذا قصرأ عنه لا يضرب عليهم (١٠١) .

قوله : [أو زادوا] : أى وكانوا فى مرتبة واحدة وأما لو كان الزائد فى مرتبة بعدى فلا يضرب عليه قطعاً .

قوله : [وتكمل بمن يليهم] : الأولى حذفه لأنه لا يقال نقصوا إلا إذا لم يوجد إلا إذا لم يوجد لم تكملة أصلاً ، وأما إذا وجدت التكملة فلا يقال ناقصة ، بل يعتبر سبعمائة من القرى والبلدى ، فإذا فرضت الإخوة خمسمائة والأعمام كذلك فرض على الإخوة على حساب السبعمائة يبقى ما يخص مائتين فيض على الأعمام جميعاً ولا يخص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح ، هذا ما ظهر .

● تنبيه : حكم ما يجب على عواقل متعددة كمشرة رجال من قبائل شتى قتلوا رجلاً خطأ كحملهم صخرة فسقطت عليه كحكم العاقلة الواحدة فينجم ما ينوب كل عاقلة ، وإن كان دون الثلث فى ثلاث سنين تحمل بأواخرها كعدد الجنائيات على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فمليه وعلى عاقلته ثلاث تنجم

● (وعلى القاتل) : خير مقدم وقوله : « عتق رقبة » مبتدأ مؤخر : أى تجب عليه كفارة قتل الخطأ : ولا تكون إلا على .
(المُسلم) : أى الحر ؛ إذ لا كفارة على كافر لأنه ليس من أهل القُرْب ولا على عبد قتل غيره خطأ .
(وإن) كان قاتلُ الخطأ (صبيّاً) فيلزمه ، من باب خطاب الوضع ؛

في ثلاث سنين .

قوله : [وعلى القاتل] إلخ : ما تقدم من الدية والقصاص حق للآدى وهنا حق لله ، وإنما وجبت الكفارة في الخطأ دين العمد مع أن مقتضى الظاهر العكس لخطر الدماء ، ولأن مع الخطأ تفریطاً إذ لو تحرز واحتاط ترك الفعل الذى تسبب عنه القتل من أصله ولأنهم رأوا أن العمد لا تكفيه الكفارة في الجنابة لأنها أعظم من أن تكفر كما قالوا في يمين الغموس وأيضاً قد أوجبوا عليه ضرب مائة وحبس سنة كذا في (بن) .

قوله : [ولا على عبد] : إنما لم تجب على العبد لأن أحد شقيها متعلد منه وهو الحق لأنه لا يحرر غيره ، وسقوط الصيام لاشتغاله بخدمة سيده .
إن قلت إن الظهار لا تسقط عن العبد فيه الكفارة وتكون فيه بالصيام ثم بالإطعام فما الفرق ؟ أجيب بأنه يشدد في الظهار مالا يشدد في كفارة الخطأ ، فإن الظهار منكر من القول وزور ولا مندوحة عن التخلص منه إلا بها وقول ابن عبد السلام بأنه يلزم العبد بالصيام لعموم الآية مردود نص أهل المذهب على خلافه .
قوله : [وإن كان قاتلُ الخطأ صبيّاً] : قدر ذلك الشارح إشارة إلى أن صبيّاً خبر لكان المحلوفة .

قوله : [من باب خطاب الوضع] : أى فلا يشترط فيها التكليف لأنها كالعوض عن المثلث فصارت كسلمة أئلفها ابن عبد السلام إن كان هناك دليل شرعى لإجماع أو غيره يجب التسليم له فحسن ، وإلا فقتضى النظر سقوطها عنهما يعنى الصبي والجنون وردّها إلى خطاب التكليف وقد جعل الشرع بدلاً عن الرقبة الصيام الذى هو من خطاب التكليف ولا لم يجد ابن عرفة سبيلاً للرد على ما ذكره قال قول ابن شاس يجب في مال الصبي والجنون واضح كالتزكاة ولم

فقتله سبب للكفارة ويخاطب عليه خطاب تكليف .

(أو مجنوناً) فقتله كذلك سبب لها .

(أو شريكاً) لصبي أو مجنون أو غيرهما ؛ فعلى كل كفارة كاملة ولو كثروا .

• (إذا قُتِلَ مِثْلُهُ) : خرج المرتد فلا كفارة على قاتله (مَعْصُومًا) :

من القتل : خرج الزنديق والزاني المحصن فلا كفارة على قاتلهما .

(خَطَأً) : لا عمدًا عني عنه فتتلب . ومن الخطأ إذا انتهت أم الصبي

فوجلت ولدها ميتاً لا تقلاها عليه وهي نائمة فعليها الكفارة وعلى العاقلة دية الخطأ .

أما لو انتبه فوجداه ميتاً بينهما فهدر ، قاله في المجموع .

• (عِتْقُ رَقَبَةٍ) ^(١) : مؤمنة سليمة .

(ولعجزها) : أى للعجز عن الرقبة (شهران) : أى صوم شهرين متتابعين

(كالظهار) : فما يطلب في الرقبة والشهرين فيه يطلب هنا ؛ من كونها سليمة من

قطع أصبع وضئ - وإن قل - ومرض مشرف - إلى آخر ما يأتي - ومن

كون الشهرين متتابعين بالملال وتَمَّ الأول إن انكسر من الثالث إلى آخر ما يأتي .

أجله لغيره من أهل المذهب نصاً ، بل في وجيز الغزالي (أه من شب) .

قوله : [أو مجنوناً] : معطوف على صبيها فهو في حيز المبالغة . والخلاف

فيه كاختلاف في الصبي كما تقدم عن ابن عبد السلام .

قوله : [فعلى كل كفارة كاملة] : أى لأنها لا تنبعض لأنها عبادة واحدة

ولا يصح الاشتراك فيها .

قوله : [خرج المرتد] : أى لأن المراد بقوله مثله في الحرية والإسلام ولذلك

يُخْرَجُ الْعَبْدُ .

قوله : [خرج الزنديق والزاني المحصن] : أى لأنهما غير معصومين وفي

الحقيقة المرتد خارج بهذا القيد أيضاً .

قوله : [أما لو انتبه] : ضمير التثنية يعود على الأبوين المعلومين من المقام .

وقوله : [فهدر] : إنما كان هدراً لا كفارة ولا دية فيه للجهل بعين القاتل .

قوله : [إلى آخر ما يأتي] : صوابه مأمراً في الموضعين .

(١) مشتق بقوله « وعل القاتل » الخ :

• (وَنُذِيتَ) الكفارة للحر المسلم (في) قتل (جَنِينٍ) على المشهور ،
وقيل لا تنلَب .

(ورقيقٍ) : للقاتل أو لغيره (وَعَمْدٍ) لم يقتل به لكونه عني عنه أو لعدم
المكافأة .

(وَذِيٍّ) قتله الحر المسلم عمداً أو خطأ ، فتنلَب للقاتل .

• (وعليه) : أى على القاتل عمداً إذا كان بالغاً ولم يُقتل لنحو عفو (مُطْلَقاً)
ذكراً أو أنثى حراً أو رقيقاً مسلماً أو غيره (جلدُ مائةٍ وحبسُ سنةٍ) من غير
تغريب (ولأنَّ) كان قتله العمد متلبساً (بقتلٍ مجبىٍّ أو) قتل (عبدٍ)
أو عبد غيره .

• (وسبُّ القَسَامَةِ) التى توجب القصاص فى العمد والدية فى الخطأ :
(قتلُ الحرِّ المسلمِ) : دون الرقيق والكافر ، وسواء كان الحر بالغاً أو صبيّاً ،
قتل بجرح أو ضرب أو سم (بَلَوْتُ) بفتح اللام وسكون الواو : الأمر الذى ينشأ عنه
غلبة الظن بأنه قتله ، (كشاهدين على قولِ حرٍّ مُسلمٍ بالغٍ : قَتَلْتَنِي ،

قوله : [فى قتل جنين] : الظاهر أن عمل التنب إن كان فيه العشر ،
وأما إن كان فيه الدية وقتله خطأ فيجب وانتظر فى ذلك حيث قلنا بالتنب فى
الجنين الذى فيه العشر كان عمداً أو خطأ .

قوله : [لنحو عفو] : دخل فى النحو عدم المكافأة .

قوله : [جلد مائة وحبس سنة] : اخطف فى المقدم منها قليل الجلد ،
وقيل الحبس ولم يشطروها بالرق لمعظم الخطر فى القتل .

قوله : [بقتل مجبى] : أى من أهل اللمة .

قوله : [وسب القسامة] : هى اسم مصبر لا قسم لا مصبر له لأن مصبره
الإقسام ، وكانت فى الجاهلية فأقرت فى الإسلام .

قوله : [قتل الحر] : من إضافة المصدر لفعوله أى سببها أن يقتل حرّاً مسلماً .

قوله : [الأمر الذى ينشأ عنه غلبة الظن] : هذا التصريف فى التوضيح
واعترض بأنه غير مانع لصدقه بالسة ، وقد يجاب بأن قرينة السياق تخرجها
إذا لا تحتاج لإيمان معها .

أو : جَرَحْتَنِي ، أو ضَرَبْتَنِي فُلَانٌ) ذكر خمسة أمثلة للوث أُولها : قول حر مسلم بالغ إلخ ، وشهد على إقراره أنه قتله فلان عدلان ، واستمر على إقراره ، وكان به جرح أو أثر ضرب أو سم . وقلنا « وكان به جرح » إلخ : هي التلمذة الحمراء . فلو قال : فلان بل فلان أو تردد أو لم يكن أثر جرح — وهي التلمذة البيضاء — بطل اللوث فلا قسامة ، واخترز « بالحر » عن قوله « العمد » ، و« بالمسلم » عن الكافر ، و« بالغ » عن قول : « الصبي » ، فلا يقبل قيلم والمراد بفلان : اسم القتال حراً أو عبداً ، بالغاً أو صبيّاً ، ذكراً أو أنثى .

(أو) قال : (دعى عنده) : فإنه مثل قوله : قتلنى ، يجرى فيه شروط المتقدمة ، وسواء كان قول الحر المسلم : قتلنى (عمداً أو خطأ) ففى العمد

قوله : [أولها] إلخ : وثانيتها شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح أو أثر الضرب . وثالثها شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب . ورابعها شهادة واحد على معاينة القتل . وخامسها أن يوجد القاتل وبقره شخص عليه أثر القتل . قوله : [واستمر على إقراره] : أى إلى الموت .

قوله : [هي التلمذة الحمراء] : ألغى كثير من أهل العلم العمل بها ورأوا أن قول المقتول دى عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعواهم والأيمان لا تثبت الدعوى ورأى علماءنا أن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب فى سفك دم غيره كيف وهو الوقت الذى يحق فيه الندم ويقع فيه الظالم ، ومدار الأحكام على غلبة الظن ، وأبدوا ذلك بالقسامة وهي إيمان مغلفة احتياطاً فى الدماء ، ولأن الغالب على القاتل إخفاء القتل عن البيئات فاقتضى الاستحسان ذلك .

قوله : [بطل اللوث] : أى على مشهور المذهب خلافاً للسنهورى وعبد الحميد الصائغ القائلين بقبول قوله ، ويكون لوياً تحلف الولاية معه إيمان القسامة .

قوله : [فلا يقبل قيلم] : أى لأنهم ليسوا من أهل الشهادة وأما المسخوط والمرأة فهما من أهلها فى الجملة فلذلك قبل قولهما .

قوله : [أو قال دى عنده] : تنويع فى المثال الأول .

قوله : [عمداً أو خطأ] : تعمم فى المثال المتقدم لا فرق بين تعبيره بقتلنى أو جرحنى أو ضربنى أو دى قول شارحنا وسواء كان قول الحر المسلم قتلنى أى

يستحقون بالقسامة القصاص وفي الخطأ الدية (ولو) كان القاتل : قتلني إلخ (مَسْخُوطًا) : أى فاسقًا (لعدل) : أى ادعى على عدل ولو أعدل وأويع أهل زمانه أنه قتله إلخ .

(أو) كان القاتل (ابننا) : أى ولدا لأبيه : أى ادعى على أبيه أنه ذبحه أو شقّ جوفه أو رماه بمجديدة قاصداً قتله ، فيقسمون ويقتل فيه . وإلا فيقسمون ويأخذون الدية مغلظة .

(وإن) أطلت (القاتل) ولم يقيد بعمد ولا خطأ (بيّنوا) : أى أوليائه أنه عمد أو خطأ وأقسموا على ما بينو .

• (وبطلت) القسامة (إن) قالوا : لا نعلم هل القتل عمد أو خطأ أو لا نعلم من قتله (أو اختلّفوا) بأن قال بعض الأولياء : قتله عمدا ، وقال

وما عطف عليه .

قوله : [وفي الخطأ الدية] : أى على إحدى الرويتين فيه ، قال في المقدمات إن قال قتلني خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك إحداهما أن قوله يقبل ويكرن معه القسامة ولا يثهم وهذا أشهر ، والثانية لا يقبل قوله لأنه يثهم على أنه أراد إغناء ورثته فهو شبيهه بقوله عند الموت لى عند فلان كذا وكذا ، وهذه الرواية أظهر في القياس وإن كان خليل ردّها عليها بلو أفاده (بن) .

قوله : [قاصداً قتله] : قيد في قوله أو رماه بمجديدة .

قوله : [ويقتل فيه] : أى في الأمثلة الثلاثة المتقدمة .

وقوله : [وإلا] : أى بأن قال دعى عند أبى مثلاً أو رماني بمجديدة ولم يدع

عليه القصد .

قوله : [ولم يقيد بعمد ولا خطأ] : عطف تفسير .

قوله : [أو لا نعلم من قتله] : أى لأن القسامة لا تكون إلا على معين فإن قلت موضوع المسألة أن القاتل معلوم من قول المقتول فكيف يقولون لا نعلم من قتله .

والجواب أنه يحمل على بأنه قال قتلني زيد مثلاً والمُدعى عليه مشارك في الاسم فحيثما يظهر قيلم لا نعلم من قتله .

بعضهم : لا نعلم هل قتله خطأ أو عمداً ، فيبطل الدم لأنهم لم يتفقوا على أن
ولهم قتل عمداً حتى يستحقوا القود ، ولا على من قتله فيقسمون عليه ، أما لو قال
بعضهم قتله خطأ ، وقال البعض : لا نعلم خطأ أو عمداً ، فلمدعى الخطأ الحلف
لجميع أيمان القسمات ويأخذ نصيبه من الدية لأن الثابت في الخطأ مال أمكن
توزيعه ، ولا شيء لغيره . ومثله لو قالوا جميعاً : خطأ ، ونكل البعض . فلو قال
بعضهم : خطأ وبعضهم : عمداً ، فإن استروا في الدرجة — كالبينين أو الإخوة

قوله : [فيبطل الدم] : هذا هو جواب الشرط صرح به للإيضاح والإفقول
للمصنف وبطلت يدل عليه .

قوله : [لأنهم لم يتفقوا] : إلخ : لف ونشر مرتب ، فإن قوله لم يتفقوا راجع
لقوله لا نعلم هل القتل عمداً أو خطأ .

قوله : [حتى يستحقوا القود] : أى ولم يتفقوا على أنه خطأ حتى يستحقوا
الدية فكان عليه أن يزيد ذلك .

وقوله : [ولا على من قتله] : راجع لقوله أو لا نعلم من قتله فكان المناسب أن
يقدم هذا التصريح على قول المصنف ، أو اختلفوا ولم يشرع على حل قوله أو
اختلفوا ولو فرع عليه لقال فيبطل الدم أيضاً ، لأنهم لم يتفقوا على العمد حتى
يقتص لم والدلم لا يتبعض فعند ذلك يحسن قوله بعد ذلك ، أما لو قال بعضهم
قتله خطأ وفي العبارة تعقيد وخلل لا يخفى .

قوله : [فيقسمون عليه] : المناسب حلف النون .

قوله : [وأما لو قال بعضهم] إلخ : هذا مفهوم قوله بأن قال بعض الأولياء
قتله عمداً .

قوله : [ومثله] : أى في كون من لم ينكل يحلف جميع أيمان القسمات ويأخذ
نصيبه من الدية .

قوله : [ونكل البعض] : أى وحلف البعض جميع أيمان القسمات .

قوله : [فلو قال بعضهم] : إلخ هذا من جملة مفهوم قول الشارح بأن
قال بعض الأولياء إلخ .

قوله : [فإن استروا في الدرجة] : أى وفي كون كل واحد له التكلم

فيحلف الجميع على كل طيِّقٍ دعواه على قدر إرثه ، ويقضى للجميع بدية الخطأ . فلو نكل مدعى الخطأ عن الحلف فلا شيء للجميع وإن نكل بعض مدعى الخطأ فلمدعى العمد الدخول في حصّة من حلف .

• (أو على معاينة الضرب) هذا ثلث أمثلة التوث ، فهو عطف على قوله : «أو على قول حر» : أى شهد عدلان على معاينة الضرب .

(أو معاينة الجرح) خطأ أو عمداً أى جرح أو ضرب حر مسلم .

• (وتأخر الموت) شرط في القسامة أما إذا لم يتأخر فيستحقن الدم أو الدية بدون قسامة .

• وبين كيفية القسامة في هذا المثال بقوله :

(يُقَسِّمُ) أولياؤه (لَمَيْنِ ضَرْبِهِ) أو جرحه (مَكَاتٍ) بتقديم الجار لإفادة الحصر (أو إنما مكات مننه) وأما في المثال الأول فيحلفون : لقد قتله ، وذكر المثال الثالث بقوله : (أو) شهادة (عدك بذلك) : أى بمعاينة الضرب أو الجرح

كما مثل الشارح ، وفهم قوله استورا في الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واختلفت مرتبتهم قرباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كبنات وأعمام فإن قالت العصبه عدداً والبنات خطأ كان الدم هدراً لا قسامة فيه ولا دية ولا قود ، وإن قالت العصبه خطأ والبنات عدداً حلفت العصبه خمسين يميناً وكان لم نصيبهم من الدية ، ولا عبرة بقول البنات لأنه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبه كما يأتي ، وإن اختلفوا في العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجميع التكلم كبنات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين .

قوله : [الدخول في حصّة من حلف] : أى على ما للشيخ يوسف القيشي فإذا كان مدعى الخطأ اثنين ومدعى العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان لمدعى العمد الحلف معه ، وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم .

قوله : [أو على معاينة الضرب] إلخ : أى وإن لم يكن هناك أثر .

قوله : [بدون قسامة] : أى لوكنها شهادة على معاينة القتل .

قوله : [أولياؤه] : المناسب أن يقول أى المستحق لأن الفاعل ضمير مستتر مفرد ، ومقتضى كلام الشارح أن الفاعل اسم ظاهر محذوف وليس كذلك

(مطلقاً) : عمداً أو خطأ تأخر الموت أو لم يتأخر .

(يُقَسِّمُ) الأولياء خمسين يميناً صيغتها المشتعلة على اليمين المكملة للنصاب من العدل : (لقد جَرَحَهُ) أو ضربه (ومات منه) : من الجرح أو الضرب .
وقيل : يحلف واحد من الأولياء يميناً مكملة لشهادة أنه ضربه أو جرحه ثم يحلفون الخمسين إلخ : لكن قد علمت أنه داخل في صفة القسامة .

(أو) شهد عدل (بإقرار المقتول بعمد أو خطأ) أى قال بالغ : إن فلانا جرحنى أو ضربنى عمداً أو خطأ وشهد عدل على قوله ، فشهادته لوث يحلف الأولياء خمسين يميناً بالصيغة المشتعلة على اليمين المكملة للنصاب ، فلا يحتاجون ليمين منفردة على المعتمد .

لأن الفاعل لا يمحذف إلا في مواضع ليس هذا منها .

قوله : [أو لم يتأخر] : عطف على محذوف تقديره تأخر أو لم يتأخر .

قوله : [يقسم الأولياء] : يقال فيه ما قيل في الذى قبله .

قوله : [من الجرح] : المناسب أن يأتى بأى التفسيرية بدل من .

قوله : [لكن قد علمت أنه داخل في صيغة القسامة] : أى مع كل يمين فلا حاجة ليمين أخرى من أحد الأولياء حيث يعبر في كل يمين لقد جرحه وومات منه .

قوله : [أو شهد عدل] إلخ : هذا هو المثال الرابع .

وقوله : [أو شهد عدل برؤيته] : هو المثال الخامس .

قوله : [بعد أو خطأ] : هذا هو المعتمد خلافاً لقول خليل إنه لوث في العمد دون الخطأ ، فقد اعترضه (بن) بقوله إن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإنما في المسألة قولان : التوقف على الشاهدين مطلقاً ، والاكتفاء بالشاهد الواحد مطلقاً .

قوله : [أى قال بالغ] : أى لا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغاً إذ لإقرار غيره لا يعتبر ولا بد أن يكون حرّاً مسلماً أيضاً ، وأما الشهادة على معاينة الجرح أو الضرب فتعتبر في البالغ وغيره كلها في (شب) .

(يَقْسِمُونَ : لقد قَتَلْتَهُ أَوْ) : شهد عدل (بِرؤيته) : أى المقتول حال كون المقتول (يَتَشَدَّطُ) بجاء وطاء مهملتين : يتحرك (في ذمه) . (و) الشخص (المتهم) بالقتل (قُرْبُهُ عليه) : أى على المتهم (أثرُهُ) : أى أثر القتل ؛ ككون الآلة بيده ملطخة بدم أو خارجاً من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة العدل على ما ذكر لوثاً يخلفون الأولياء أيمان القسامة ، ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ .

وعلّم أنه تلزمه القسامة ولو تعدد اللوث ؛ كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول : قتلنى فلان . فلا يقتصون ولا يأخذون الدية إلا بعد القسامة . (وليس منه) : أى من اللوث (وُجِدَهُ) : أى المقتول (بقرية قوم) : ولو مسلماً بقرية كفار ، وهذا إذا كان يخالطهم غيرهم في القرية ، وإلا كان لوثاً يجب القسامة . كما جعل صلى الله عليه وسلم القسامة لابن عم عبد الله بن

قوله : [يقسمون لقد قتله] : أى فصيفة يمينهم في الخمسين يميناً يقولون ذلك ولا فرق بين تأخر الموت وعدمه في هذا المثال والمدار على ثبوته .
قوله : [أو شهد عدل برؤيته] : لا خصوصية للعدل بذلك بل كل ذلك عدلان أو أكثر إذ ليس المرجح للقسامة انفراد العدل كما توهمه عبارته ، بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفيد ابن عرفة كلنا في (بن) .

قوله : [يخلفون الأولياء] : أى وصية أيمانهم كالتى قبلها .
قوله : [والدية في الخطأ] : لكن مثال رؤية العدل المقتول يتشدد في دمه والمتهم بقربه عليه أثره بعد كون القتل خطأ بل الشأن أنه عمد فقول الشارح والدية في الخطأ بعيد .

قوله : [فلا يقتصون] : أى في العمد .
وقوله : [ولا يأخذون الدية] : أى في الخطأ .
قوله : [بقرية قوم] : أى وليس منه أيضاً موته بالزحام بل هو هدر ، وعند الشافعى لوث يجب القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع أفاده (بن) .
قوله : [لابن عم عبد الله] : وهم حويصة ومحيصة بتشديد الياء مصغراً فيهما .
فن سهل بن حزمة قال : « انظروا ، عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود إلى

سهل حيث وجد مقتولا بغير ، لأن خير مكان لا يخالط اليهود فيها غيرهم .
 (أو) وجد مقتولا (بذكرهم) : لحوال أن يكون قتله غير أهل القرية والدار
 ورواه عنهم حيث كان يخالطهم غيرهم في الدار أيضاً .
 • (وإن انفصلت بغاة) : أى جماعة من المسلمين بنى بعضهم على
 بعض لمداوة بينهم ، وإن كانوا تحت طاعة الإمام (عن قتلى) متعلق
 بالفتنة ، (ولم يملك القتلى) فقال مالك في المداوة : لا قسامة ولا قود
 ودمهم مدر قال المقتول : قتلى فلان أم لا ، قام له شاهد من البغاة أم لا . إذ
 لو قام شاهد من غيرهم لكان لوفاً قطعاً . وقال ابن القاسم تفسيراً لقول الإمام في العتية :
 « لا قسامة ولا قود » : إن تجرد القتل عن تلمية وعن شاهد . أما لو قال : دعى
 عند فلان ، أو شهد بالقتل شاهد من البغاة فالقسامة والقود ،

خير وهى يوصل صلح فضرراً فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشطح في
 دمه قتيلاً فدفعه ، ثم قلم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهم ومحبيصة وحريصة ابنا
 مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير كبير وهو
 أحدث القوم فسكت فتكلما فقال أمخلفون وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم ؟
 قالوا كيف نخلف ولم نشهد ولم نر ؟ قال فستبرئكم يهود خمسين يميناً منهم
 قالوا وكيف نأخذ بأيمان قوم كفار ؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده ،
 وفي رواية : بمائة بعير من إبل الصدقة .

قوله : [وإن كانوا تحت طاعة الإمام] : أى هذا إذا كانوا خارجين عن
 طاعة الإمام وهم البغاة بالمعنى الآتى ، بل وإن كانوا تحت طاعته ولا يسمون بغاة
 بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء .

قوله : [عن قتل] : جمع قتيل .

قوله : [ودمهم مدر] : نحوه في (عب) والخرشى ، وقله بعضهم عن
 أبي الحسن في شرح الرسالة وقله (ر) عن الفاكهاني ، وأعرضه (ر) قال لا لم أر
 من صرح به من أهل المذهب بمن يحمى عليه ، والذي حمل عليه عياض والآبى قول
 المدونة لا قسامة ولا قود في قتل الصفيين أن فيه الدية على الفئة متى نازعته وإن
 كان من غير الفتنة فلبت عليه لا أنه مدر كذا في (بن) .

وهو الذى جرى عليه المصنف لكونه الملقى به ، بقوله :

(فَاَلْقَسَامَةُ وَالْقَوْدُ بِنَدْمِيَّةٍ أَوْ شَاهِدٍ) ولم يجعلوا هذا من التَّالِقِ لاحتمال أن موته من فعله أو فرقة. وقال بعض الأشيخ مؤولاً للعدوثة «القسامة» : إن تجرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله : قتلنى فلان ، وعليه لوقام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لوثاً يوجب القسامة والقود . وقوله : « ولم يعلم القاتل » أما لو شهدت عليه بينة لعمل بمقتضاها .

(وَإِنْ تَنَاقَلُوا) : أى البغاة : أى قامت شبهة لكل طائفة تقتضى جواز المقاتلة (فَهَدَرَ) أى فالقتول من كل طائفة هدر ، فلو تأملت إحدى الطائفتين فى مقتولها القصاص وفى الأخرى هدر ، لأن المتأولة دافعة الظالمة عن نفسها ، كما أشار له بقوله :

(كَرَّاحِفَةٍ) : متعددة غير متأولة بل ظلما (عَلَى دَافِعَةٍ) .

● ولا قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله :

(وَهَى) : أى القسامة المتقدم ذكرها (خَمْسُونَ يَمِينًا) : على ما رجحه المصنف تبعاً للأصل يحلفها البالغ العاقل (متوالية) بلوين تفريق بزمان أو مكان وقد تبع المصنف الأصل التابع لابن الحاجب وابن شاس ، قال شيخنا فى المجموع :

قوله : [وهو الذى جرى عليه المصنف] : أى لكونه قول ابن القاسم الذى رجح إليه كما صرح به ابن رشد .

قوله : [ولم يجعلوا هذا من التَّالِقِ] : أى بحيث يقتل الجميع بالواحد .

وقوله : [لاحتمال أن موته] : علة لعلم الجمل .

قوله : [من الطائفتين] : أى من إحداهما .

قوله : [وَإِنْ تَأَوَّلُوا] إلخ : أى كالوقائع بين الصحابة ومن ألحق بهم .

قوله : [متوالية] : أى فى نفسها لأنه أربب وأوقع فى النفس ، لكن فى العمد يحلف هذا يميناً وهذا يميناً حتى تم أيمانهم ، ولا يحلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه ، لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم ، وإذا بطل بنكول واحد ذهب أيمان غيره بلا فائدة ، وأما فى الخطأ فيحلف كل جميع ما ينوبه قبل لأن حلف أصحابه من نكل لا يبطل على أصحابه .

ولم أذكر قيد التوالى لقول البناني عن ابن مرزوق : لم أره لغيرهما .
 (يَسَاءَ) أى يخلفون على البت والجزم ، فلا يكفى : لا نعلم غيره قتله ، بل يقولون : والله الذى لا إله غيره لـمـن ضره مات أو : لقد قتله ، واعتمد البات على ظن قوى .

(وان) كان اليمين (من أعمى أو) من (غائب) حال القتل إذ قد يحصل لهما العلم بالخبر كما يحصل بالممانية .

• (وجبرت اليمين) إذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (فقط) فإنها تكمل (على) ذى (أكثر كسراً) : ولو كان صاحب أكثر الكسر أقل نصيباً ، كجئت مع ابن فعلها ستة عشر وثلاثين ، وعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلاث ، فكسرها أكثر ، فتحلف سبعة عشر والابن ثلاثة وثلاثين ، وكأم وأخ لأم وزوجة وعاصب ، على الزوجة اثنا عشر يميناً ونصف ، وعلى الأخ للأم ثمانية

قوله : [لم أره لغيرهما] : قد يقال لا يلزم من عدم رؤيته كونه ليس منصوباً وأيضاً من حفظ حجة على من لم يحفظ .

قوله : [فلا يكفى لا نعلم غيره قتله] : أى فلا يكفى الحلف على نفى العلم .
 قوله : [واعتمد البات] : جواب عن سؤال كيف يحلف على البت مع أنه قد يكون لا جزم عنده فأفاد أنه يكفى الاعتماد على الظن القوى وهو يؤخذ من قرائن الأحوال .

قوله : [إذ قد يحصل لهما العلم] إلخ : المناسب أن يقول لاعتماد كل على اللوث وحيث فلا فرق بين الأعمى والبصير وغيرهما .

قوله : [وجبرت اليمين] : هذا كالتخصيص لقوله وهى خمسون يميناً فمحل كونها خمسين يميناً إن لم يكن كسر وإلا زادت كما فى بعض الأمثلة الآتية وسيأتى فى الشارح التنبيه عليه .

قوله : [فقط] : احترز بذلك عن الدية فلا جبر فيها ، بل كل يأخذ أو يدفع ما يخصه ولو مكسوراً .

قوله : [كجئت مع ابن] : هذا مثال لما حصل فيه كسران .

قوله : [وكأم وزوجة] : مثال للأكثر من كسرين وسألتهم من اثني عشر

وثلاث ، وعلى الأم ستة عشر وثلاثان ، فتحلف سبعة عشر ، ويكمل العاصب والزوجة يمينه للتساوى ، وسقط كسر الأخ للأم فقط ، خلافاً لعبد الباقي .

(ولاً) بأن ساءت الكسور (فعل) كل من (الجميع) تكميل ما انكسر عليه للتساوى ، كثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلاثان ، فيحلف كل واحد سبعة عشر . فقلوه : « وهى خمسون » يميناً إذا لم يكن كسر وإلا فتريد .

(يَحْلِفُهَا) : أى أيمان القسامة (فى الخطأ مَنْ يَرِثُ) : المقتول من المكلفين ، وتوزع هذه الأيمان على قدر الميراث . وإن لم يوجد إلا واحد من الإخوة للأم ، فإنه يحلف خمسين يميناً ويأخذ حظه من الدية ، أو لم يوجد إلا امرأة واحدة كما قال :

(وإن واحداً أو امرأة ولا يأخذ أحد) : من الأولياء الحاضرين بالافين إذا غاب بعضهم أو كان صغيراً شيئاً من الدية من العاقلة (إلا بحدّها) : أى بعد

لأن فيها ثلثا وربعا فكل يحلف على قدر ميراثه ، فالأم ثلثها والزوجة ربعها والأخ للأم سدسها والعاصب الباقي وهو ربعها .

قلوه : [فتحلف سبعة عشر] : أى تكملة لكسرها لكونه الأكبر من كسر الأخ للأم .

قلوه : [ويكمل العاصب والزوجة] : أى يحلف كل ثلاثة عشر .

قلوه : [وسقط كسر الأخ للأم] : أى فيحلف ثمانية فقط فتصير الأيمان إحدى وخمسين .

والحاصل أن الانكسار إذا وقع فى الأيمان فكل ينظر لما على حدة ففى كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كل أكثرها وترك أقلها وإن تساوت كسورها كل كل .

قلوه : [فيحلف كل واحد سبعة عشر] : أى فتصير الأيمان إحدى وخمسين ولو كان للميت ثلاثون ابناً كان على كل واحد يمين وثلاثان فيحلف كل واحد منهم يمينين فالجملة ستون بجبر الكسور كلها لتساويها .

قلوه : [من يرث المقتول] : أى كما فى مسألة الأم والزوجة والأخ للأم والعاصب .

قلوه : [من الإخوة للأم] : أى مثلاً .

بلغة السالك - بايع

حلقه جميع الأيمان ويأخذ حصته من الدية ، لأن العاقلة لا يخاطبون بالدية إلا بعد ثبوت الدم .

(ثم) بعد حلف الحاضر جميع الأيمان (حكف) من حضر من الغيبة أو بلغ الصبي (حصته) من أيمان القسامة فقط ويأخذ نصيبه من الدية .
 • (ولا يحلف) أيمان القسامة (في العمد أقل من رجلين) : لأن النساء لا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه ، فإن انفردن عن رجلين صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعي عليه .
 (عصبته) ولو لم يرثوا . بأن كان هناك من يحجبهم كما يأتي ، كانت العصبه من النسب أو من الولاء كما قال :

(ولو مولى) : فإنه إذا وجد اثنان من الأعلين أى المقتنين للمقتول فيقسمون ويستحقون القصاص في العمد أو الدية في الخطأ ، بخلاف المولى الأسفل

قوله : [لا يخاطبون الدية إلا بعد ثبوت الدم] : أى وهو لا يثبت إلا بعد حلف جميعها .

قوله : [حصته] : أى يحلف ما ينوبه على حسب القريضة الشرعية ، وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لأن حلقه قبل ذلك حكم مضى ، فإن مات الغائب أو الصبي قبل قدومه أو بلوغه وكان الخالف الذى حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلقه ما كان يحلقه مورثه ، أو يكفى بأيمانه السابقة ؟ قولان ، رجع ابن رشد ثانيهما كما في (بن) .
 قوله : [فإن انفردن عن رجلين] إلخ : أى أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به .

قوله : [فرد الأيمان على المدعي عليه] : أى فإن حلف برئ ولا حيس حتى يحلف ، ولو طال سجته ولا يقتل بمجرد التكون لأن القتل لا يثبت بشاهد واحد .
 قوله : [ولو لم يرثوا] : أى هل إذا ورثوا كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما ، أم لم يرثوا كعممين له والحال أن الوارث له بنت وأخت مثلاً .
 قوله : [فيقسمون ويستحقون] : المناسب فيقسمان ويستحقان لأن القيمير عائد على الاثنين .

فليس عصبية . والمصلحة لا دخل لها في العمد .

(ولا يُقَسَّمُ فيه) : أى في العمد (إلا على واحد) من الجماعة الملوئين بالقتل (يُعَيِّنُ) : أى يعينه المدعى (لها) للقسامة ، يقولون في الإيمان لِمَنْ ضربه مات لا من ضربهم .

• ولا يقتل بها أكثر من واحد فإن استورا في قتل العمد ، كحمل صخرة ورموها عليه فأت فيقسمين على الجميع حيث رفع حياً وأكل ثم مات ، فلو مات مكانه أو أنفلت مقاتله قتل الجميع بلون قسامة ، لهذا ما رجحه شيخنا راداً على عبد الباقي . فلو أمسك شخصاً وقال لآخر : اضربه فضربه وهو يمسكه حتى مات فكنلك على المشهور . وقال عبد الباقي : يقسم عليهما ويقتلان .

قوله : [والمصلحة لا دخل لها في العمد] : أى وإن كانت تعد في العاقلة لأن النساء لا يغلظن في العمد لعدم شهادتهن فيه كما تقدم .

قوله : [ولا يقتل بها أكثر من واحد] : الحاصل أن المتمد أنه لا يقتل بالقسامة في العمد إلا واحد ولو تعدد نوع الفعل واختلف كما هو ظاهر المواق ، وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد فهو ضعيف كما في (بن) .

قوله : [فإن استورا في قتل العمد] : قال (شب) وقوله من واحد يعين لها يجب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهما ، وأما إن لم يحتمل كرى جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أى واحد لمساولتهم كما نقله الشارح عن ابن رشد ، وإذا قتل واحد من الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد ممن بقى جلد مائة وحبس سنة كما يفيد ما ذكره التتائي عن أصبغ ، وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فإن ولي المقتول مخير في قتل واحد منهما فقط ، وإذا قتل أحدهما حبس الثاني عاماً وجلد مائة (٨١) ومثله في الحاشية والمجموع ، إذا علمت ذلك فقول الشارح ويقتل الجميع صوابه ويختارون واحداً للقتل .

قوله : [فكنلك على المشهور] : أى يقتلان بفهر قسامة .

وقوله : [وقال (ع)] إلخ : مقابل للمشهور كما أفاده في المجموع .

(ولَوْنِي) : أى عليه إن كان واحداً أو تخيراً إن تعدد (الاستماتة) فى القسامة (بعاصبه) : أى عاصب الولي وإن لم يكن عاصب المقتول كامراً مقتولة ليس لها بمصاصب غير ابنها وله إخوة من أبيه، فيستعين بهم أو ببعضهم أو بعمة مثلاً، فقله « بعاصبه » أى جنسه واحد أو أكثر كما قال : (وإن أجنيباً) .

(ووزعت) : أى الأيمان على مستحقى الدم فإن زادوا على خمسين اجتزئ منهم بخمسين (وكفى) فى حلف جميعها (اثنان) من الأولياء (طامعاً) من أكثر : أى إذا كان الأولياء أكثر من اثنين وطامع منهم اثنان فيكفى حيث كان الباقي (غير ناكِلين) .

قوله : [الاستماتة فى القسامة بعاصبه] : هذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فيحلفها وإن واحداً بشرط كونه وارثاً .

والحاصل أنه لا يحلفها فى الخطأ إلا الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً اتحد الإرث أو تعدد ، وأما فى العمد فلا يحلفها إلا العدد من العصبة سواء كانوا كلهم عصبة المقتول أو بعضهم عصبته والبعض عصبة عصبته ، سواء كان عاصب المقتول وارثاً أو غير وارث .

قوله : [وإن أجنيباً] : أى من المقتول لامن الولي فلا بد أن يكون عصبة له كأمثلة الشارح المقدمة .

قوله : [على مستحقى الدم] : أى على عدد الرموس وهذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فتوزع على قدر الإرث .

قوله : [اجتزئ منهم بخمسين] : فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلفها منهم عند المشاحة .

قوله : [غير ناكِلين] : حاصل الفقه أن أولياء المقتول إن كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم فى درجة كالإخوة أو أعمام فطامع منهم اثنان يحلف جميع أيمان القسامة فإنه يجتزئ بملك بشرط أن يكون الذى لم يحلف غير ناكل فلو كان ناكلاً بطل الدم ولا يجتزئ بحلف من أطاع والموضوع أن الجميع فى درجة واحدة كما علمت وإلا فلا عبرة بنكول من نكل إن كان بعيداً .

(وَنُكُولِ الْمُعَيَّنِ) : من عصابة الولي (لَا يُعْتَبَرُ) فيستعين بغير الناكِل من عصابة الولي .

(بِخِلَافِ) نكول (غيره) : أى غير المعين فإنه معتبر إذا كانوا فى درجة واحدة ؛ كمين أو إخوة نكول بعضهم . ولا يضر نكول أبعد مع أقرب ، فإذا نكل بعض الأولياء المستوين فى الدرجة .

(فَتَرَدُّ) الإيمان (على المدعى عليهم) بالقتل ، كما ترد لو لم يوجد من الأولياء إلا رجل ليس له معين (فَيَحْلِفُ كُلُّ) منهم (خمسِينَ) يميناً إن تعددوا ؛ لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة إلا واحد فإذا كان المتهم واحداً حلف الخمسين يميناً .

(ومن تنكَل) من المدعى عليه بالقتل (حَسِبَ) حتى يَحْلِفَ خمسين أو يموت فى السجن حيث كان متمرداً ، وإلا فبعد سنة يضرب مائة ويطلق كما فى عبد الباقي ، ولكن الذى فى التوضيح : لا يطلق حتى يحلف أو يموت مطلقاً ، ورجحه الأشياخ .

(وإن أقام) المدعى (شاهداً) واحداً (على جرحٍ) خطأ أو عمداً فيه شوه مقرر شرعاً فيحلف الخ ، فلو كان الجرح عمداً لا شوه فيه مقرر اقصى بالشاهد

قوله : [ونكول المعين] : بصيغة اسم الفاعل أى المساعد وإنما لم يعتبر لبعده فى الدرجة .

قوله : [ولا يضر نكول أبعد مع أقرب] : أى كابن عم مع أخ .

قوله : [كما فى (عب)] : ليس ذلك نص (عب) إنما نصه حبس حتى يحلف أو يطول سجنه فيعاقب ويخل سبيله إلا أن يكون متمرداً الخ فلم يكن فيه التقيد بسنة ولا بمائة .

قوله : [خطأ أو عمداً] : الأولى جرح لأنه صفة جرح .

قوله : [فيه شيء مقرر] : قيد فى العمد وذلك كالجائفة والآمة .

قوله : [فيحلف] الخ : أى واحدة ويأخذ العقل .

قوله : [لا شيء فيه مقرر] : أى فى عمده لكونه ليس من المتالف وذلك كقطع اليد وقلع العين .

واليمين كما تقدم .

(أو) أقام شاهداً على (قتل كافر) ؛ أو جرحه من مسلم عمداً أو خطأ أو من كافر خطأ (أو عبداً) عمداً أو خطأ كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً .

(أو) أقام شاهداً على (جنتين) ألقته ميتاً أو مستهلاً .

(حكمت) مقيم الشاهد يميناً (واحدة) في الجميع .

(وأخذ العقل) : أى المال فيشمل دية الجرح وقيمة الرقيق والغرة في الجنين إن نزل ميتاً والدية إن استهل بقسامة في الخطأ .

(فإن نكك) المذمى عن اليمين مع الشاهد (برئ الجاني) : تعيره « بالجاني » أشمل من قول الأصل : الجراح .

قوله : [من مسلم عمداً أو خطأ] : أى لا فرق بين عمد المسلم وخطئه في قتل الكافر لعدم مكافأته .

وقوله : [أو من كافر خطأ] : أى وأما لو كان القاتل للكافر كافر عمداً لا يقتص منه بشاهدين إن تراخوا إلينا ولا يكفي في ثبوته عليه الشاهد واليمين لأن القتل لا يثبت بالشاهد واليمين وفي جرحه يقتص منه بالشاهد واليمين .

قوله : [أو عبد عمداً أو خطأ] : أى فالرقيق في العمد والخطأ سواء لأنه مال والعمد والخطأ في أموال الناس سواء .

قوله : [أو عبداً أولاً] : قال (شب) والخروشي لكن إن كان القاتل للعبد عمداً رقيقاً غير سيده بين إسلامه وفدائه .

قوله : [أو مستهلاً] : أى ومات .

قوله : [يميناً واحدة] إلخ : هذا إذا كان مقيم الشاهد واحداً فإن تعدد ولي الكافر أو الجنين حلف كل واحد يميناً كما قال ابن عرفة والظاهر أن سيد العبد كذلك إذا تعدد (أه عب) .

قوله : [فيشمل دية الجرح] إلخ : أى حيث فسر العقل بالمال .

قوله : [في الخطأ] : أى وأما في العمد فالقصد بقسامة .

وحل كون الجنائي يبرأ : (إِنْ حَلَفَ) يميناً واحدة .
 (وإلا) يحلف (غَيْرَ) ما يلزمه في جميع الصور .
 (إلا الجارح عَمْدًا) فإنه إن نكل . (فَيُحْبَسُ) : فإن طال عوقب وأطلق .

قوله : [إن حلف يمينا واحدة] أى فى غير ما فيه القسماء كسألة الجنين إذا استهل صارخاً ثم مات وإلا فلا يبرأ إلا بخمسين يميناً فإن نكل لزمه الدية فى الخطأ وفى العمد سجن على ما تقدم فى التاكل الذى ردت عليه إيمان القسماء .
 قوله : [ما يلزمه فى جميع الصور] : أى من دية وقيمة وغرة .
 قوله : [إن نكل فيحبس] : الأولى حلف القاء ويقتصر على القاء الأولى ويجعلها فاء المتن .

باب البغي^(١)

ذكر فيه تعريف البغي لزومًا من تعريفه الباغية ، وهو لغة :

باب :

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالجنائيات التي توجب العقوبة بسفك الدماء أو ما دونه وهي سبعة : البغي والردة والزنا والقتل والسرقة والحراقة والشرب ، وبدأ بالبغي لأنه أعظمها مفسدة إذ فيه إذهاب النفس والأموال غالبًا كلًا في (ين) .

قوله : [لزومًا] : أى لا بطريق الصراحة لأن الباغى مشتق من البغي ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه .

(١) هذا الباب ينظم ما يقابل ما نسبته في القانون بفقہ الثورة . أى الأصل التي تجوز فيها الثورة على نظام الحكم والمفروض عليه بالقوة . وهو في الشريعة الإسلامية مقيد ؛ كما هو ملحوظ بالتأويل على الإمام ، وفي بعض المذاهب يتحاشون وجوباً لقوله تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اتقاتلا » [الآية ٩ من سورة المجزات] . فلا تجوز الثورة ولا تكون مشروعة في الإسلام إلا لسبب التأويل وإلا كانت حراية . ذلك لأن الحكم الإسلامي يقوم - كما قلنا - على العقيدة الإسلامية . فأساس الحكم هو ما سميته بالعدل والتوحيد : أى العمل بما تقتضيه شهادة التوحيد من تنفيذ ما أمر الله به ، ومنع ما نهى الله عنه على وجه التضامن بين المسلمين . وبهذا فإن غرض الجساعة كلها هو إقامة هذه العقيدة وما تقتضيه ؛ فإن حدثت الثورة صيانة لهذا المبدأ كانت مشروعة وتمتد بالفصائل المنصوص عليها في هذا الباب ، وإن قامت لغرض آخر لم تكن مشروعة ولم تمتنع بهذه الفصائل بل أصبحت حراية أوجب حد الحاروبين .

وفي القانون الحديث : الثورة مشروعة لأي سبب . لأن القانون الحديث وضعي فكان الغضب حراً في العمل من ملهى لأخر حسبما يراه . وهذا الخروج لأحقاب إلا على الشروع فيه ، وذلك أعداً بالواقع فحسب ، وإلا فإن الثوار إذا أطلقوا في ثورتهم وانتقل الحكم إلى أيديهم تكونت منهم حكومة مشروعة بل ويمكن لهم أن يحسبوا العهد البائد ويحرموا أفعاله . وأما في الإسلام فإن نجاح البداة لا يبيح عليهم للمشروعية إلا إذا كانوا على حق في تأليم سبب خروجهم .

التعلی ، وشرعاً : الامتناع من طاعة مَنْ ثَبِتَتْ إمامته في غير معصية .

قوله : [التعلی] : أى لأنه يقال ببنى الرجل على الرجل استعلاء وتعلی عليه ، وقال ابن العربي هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب خاص ، وهو أن يبنى على ما لا ينبغي ابتغاه .

قوله : [من ثبت إمامته] : قال (بن) وإعلم أن الإمامة تثبت بأحد أمور ثلاثة : إما بيعة أهل الحل والعقد ، وإما بعهد الإمام الذي قبله له ، وإما بتقليبه على الناس ، وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتدت وطأته وجبت طاعته ، وأهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات : العدالة والعلم بشروط الإمامة والرأى . وشروط الإمامة ثلاثة : كونه مستجمعاً لشروط الفتيا ، وكونه قرشياً ، وكونه ذا نجدة وكفاية في المضللات ويزول الدواهي والملمات (١٨) .

قوله : [في غير معصية] : زاد ابن عرفة في تعريفه بمبالغة ولو تأويلا فكان على الشارح زيادته كما فعل المصنف في تعريف الباغية .

— وأساس نظرية الثورة في القانون الدستوري الحديث : أن النظام الدستوري يتكون من ثلاثة عناصر : الشعب والسلطة والتوازن الدستوري . فإن الشعب يحرق الحرية والسلطة تنقو المحافظة ؛ فإن طغى عصر السلطة على عصر الشعب وكبتت الحريات ساءل الشعب أن يحكم إلى الواقع ويقبض نظام الحكم منق لاقياته على الحريات ، وذلك إعادة التوازن الدستوري . وهذا كله قد واهى : أى إن قدروا على ذلك ، وإلا فإن الحكومة المستبدة — بحكم نظامها الذي يكون قائماً الرامن — لما أن تمس نفسها بالوسائل التي تقدم عليها صيانة لكانتها .

وبذلك نرى أن الثورة في الإسلام ليست مشروعة إلا لسبب واحد هو التثاقل بحق على السلطة وإتباعها بأنها عرجت على الدين ومخالفة صريحة . فإن نجحت الثورة فلا تكون مشروعة إلا إذا قامت على هذا الأساس . ولايسع لجأها عليها مشروعتها مطلقاً ؛ أى بصرف النظر عن سبب القيام بها . لأن للمشروعية الإسلامية ثابته لاكتغير بمكس المشروعية الوضعية فإنها روية القرآن وسكس الرئت على الفكر وهذا يلاخله يسع على النظام الإسلامى ثباتاً واستقراراً لاكتسب به النظم الوضعية من حيث تعرضها للثورات على مختلف أسبابها (أياً كانت الأسباب) ومن حيث انسيالها للاحتجاجات الوضعية التي تسمح بإقامة حكومة جديدة على أساس تلك الاحتجاجات المتغيرة .

● (البَاطِنِيَّة : فِرْقَةٌ) أ طائفة من المسلمين ، وهذا بالنظر للغالب ، وإلا فالواحد قد يكون باغياً (أَبَتْ طَاعَةَ الْإِمَامِ الْحَقِّ) : الذي ثبتت إمامته بإرضاء الخليفة عند موته له - حيث كان متأهلاً - وإلا فأهل العلم .
 فشرط الإمام : تسليم العلول ذى الرأى ؛ فلا يَرِدُ قتالُ الإمام الحسين يزيدَ ابن معاوية ؛ لأن يزيد . لم يسلم أهلُ الحجاز إمامته لظلمه . ومثل الإمام : نأبه .
 (فى غير مَعْصِيَةٍ) متعلق « بطاعة » .
 (بِمَخَالِئَةٍ) : أى إظهار القهر ، ولو لم يقاتل الإمام . وقيل المراد بها بالمقاتلة ، وقوله :

(ولو تأويلا) : فى عدم طاعته لشبهة قامت عندهم ، ولا إثم . فالمبالغة فى كونهم باغية : أى أنهم باغية ولو كانوا متأولين ، وغير المعصية المنتهين من طاعته فيها ؛ كمنع حتى لله أولادى وجب عليهم كركاة وأداء ما عليهم مما جبهه

قوله : [بإرضاء الخليفة] : مثل ذلك تغلب ودخل عزم الناس تحت طاعته .
 قوله : [حيث كان متأهلاً] : قصد فى تنفيذ وصية الخليفة .
 وقوله : [وإلا فأهل العلم] : أى وإلا يوصى أو أوصى لغير متأهل فالكلام لأهل العلم أى الحل والعقد .

قوله : [فشرط الإمام تسليم العلول] إلخ : مفرع على ما قبله وهو فى غاية الإجمال ؛ فالمناسب تعبيره كأصل حيث قال : فرقة خالفت الإمام الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه ، ويزيد بن معاوية لم تثبت إمامته لأن أهل الحجاز لم تسلّم له الإمامة لظلمه (اهـ) فتحصل أن المتغلب لا تثبت له الإمامة إلا إن دخل عزم الناس تحت طاعته وإلا فالخارج عنه لا يكون باغياً كقضية الحسين مع يزيد .

قوله : [وقوله ولو تأويلا] : الصواب حلف لفظ وقوله .
 قوله : [فالمبالغة فى كونهم باغية] : أى مخطئين غير معصيين ولا يلزم من الخطأ حصول الإثم .

قوله : [وغير المعصية] إلخ : معناه وخرج بقوله : فى غير المعصية المنتهين من طاعته فيها إلخ ، وفى التركيب ركة وتعميد لا يخفى .

ليبت المال ؛ كخراج الأرض أو أبوا طاعته يريدون عزله ولو جاز ، إذ لا يزل
بعد انعقاد إمامته وإنما يجب وعظه على من له قدرة .

• (قله) : أى للإمام (قَتَلَهُمْ) : ويجب كفاية على الناس معاونته عليهم
حيث كان عدلا ، وإلا فلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يخرجهم عليه لعدم عدله
وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه (وَقَتَلَهُمْ) : بسيف ورمي بنبل وتغريق وقطع
الميرة والماء عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وفرية .

• (وَأَنذَرُوا) : فيدعونهم لطاعته . وإن هم لم يطيعوا قاتلهم ما لم يعاجلوه (بِالْقِتَالِ) .
• (وَحَرَّمَ) سبى ذراريهم لأنهم مسلمين و(إِتْلَافَ مَالِهِمْ) وأخذة بدون احتياج
له كما يأتي (وَرَفَعَ رُؤُوسَهُمْ) بعد قتلهم (برماح) فيحرم لأنه مَحْلَةٌ بالمسلمين .

قوله : [كخراج الأرض] : أى العنوة التى أمروا بدفعه لبيت المال
فامتنعوا ، ويؤخذ من تعريف المصنف أن الإمام إذا كلف الناس بمال ظلما
فامتنعوا إعطائه وقاتلهم قاتلوه لا يكونون بغاة بذلك .
قوله : [إذ لا يزل بعد انعقاد إمامته] : أى بمجرد الجور وإنما يزل
بالكفر قل صاحب الجوهرة :

• إلا بكفر فانبلن عهده .

قوله : [وإنما يجب وعظه] : أى بالكلام الذى يلين به القلب ويرضى الرب .
قوله : [وإلا فلا يجوز له قتالهم] : قال مالك رضى الله عنه دعه يعنى
غير العدل وما يرد منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كليهما .
قوله : [وقطع الميرة] إلخ : الميرة فى الأصل الإبل التى تحمل الطعام أريد
بها هنا نفس الطعام .

قوله : [وأنذروا] : أى وجوباً .

قوله : [وحرم سبى ذراريهم] : مراده ما يشمل النساء .

قوله : [ورفع رؤوسهم] : أى لا يحمل قتلهم ولا غيره هذا ظاهر الشارح .
قال (بن) : وفيه نظر بل إنما يمنع حمل رؤوسهم لحل آخر كبلد أو وال وأما
رفعها على الرماح فى محل قتلهم فقط فجائز كالكتار ، فلا فرق بين الكتار والبناءة
فى هذا ، ولذا لم يذكره ابن شاس فى الأمور التى يمتاز فيها قتلهم عن قتال

- (وَاسْتُمِعِينَ عَلَيْهِمْ) عَلَى قَتْلِهِمْ (بِالْمِيمِ) : مِنْ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَحْزُوهُ (إِنْ أَحْتِجَّ) لِلإِسْتِغْنَاءِ بِهِ عَلَيْهِمْ .
- (ثُمَّ) بَعْدَ الإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ (رُدُّ) إِلَيْهِمْ (كَغَيْرِهِ) : أَيْ كَمَا يَرِدُ غَيْرُ مَا اسْتَعَانَ بِهِ إِذَا وَقَعَ وَحَاذَهُ ، أَوْ أَنْ الإِسْتِغْنَاءَ عَلَيْهِ بِالقُدْرَةِ كَالْحُوزِ .
- (وَإِنْ أُمِنُوا) بِضَمِّ الهمزة وَكسْرِ الميم خَفِيفَةٌ : أَيْ حَصَلَ الأَمَانُ للإِمَامِ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِمْ (تَرَكُّوا) : وَلَا يَسْتَرْفُوا وَلَا يَجُوزُ للإِمَامِ أَخْذُ مَالٍ مِنْهُمْ كَالْجَزِيَّةِ ، بَلْ إِنْ تَرَكَهُمْ مَعَ الأَمْنِ مِنْهُمْ يَتْرَكُهُمْ مَجَانًّا .
- (وَلَا يَكْتَفُونَ) بِذَلِكَ مَعْجَمَةً أَوْ مَهْمَلَةً : أَيْ لَا يَجُوزُ (عَلَى جَرِّهِمْ) وَلَا يَتَّبِعُ مِنْهُمْ مَعَهُمْ فَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا أُجْهِزَ عَلَى جَرِّهِمْ وَاتَّبَعَ مِنْهُمْ مَعَهُمْ .
- (وَكُرِّهَ لِرَجُلٍ قَتْلُ أَبِيهِ) الْبَاغِي وَلَا يَكْرَهُ قَتْلَ جَدِّهِ أَوْ ابْنِهِ .
- (وَوَلَّى) إِنْ قُتِلَ (وَرَثَتُهُ) : لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَكِنَّهُ غَيْرُ عَدُوٍّ .
- (وَلَا يَضْمَنُ) (بَاغٍ) (مُتَأَوِّلٌ) فِي خُرُوجِهِ عَلَى الإِمَامِ (مَالًا وَلَا نَفْسًا) أَتْلَفَهُمَا وَلَا إِمَامٌ عَلَيْهِ لِتَأْوِيلِهِ . بِخِلَافِ الْبَاغِي غَيْرِ الْمُتَأَوِّلِ عَلَيْهِ الضَّمَانُ وَالْإِمَامُ نَحِثٌ كَانَ الإِمَامُ عَدْلًا إِذْ أَخْرَجَ عَلَى غَيْرِ الْعَمَلِ كَالْمُتَأَوِّلِ .

الْكُفَّارُ وَنُصَّةٌ : يُمَازَ قِتَالُ الْبَغَاةِ عَنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ بِأَحَدٍ عَشْرٍ وَجْهًا : أَنْ يَقْصَدَ بِالْقِتَالِ رَدَّعِهِمْ لَا قَتْلَهُمْ ، وَأَنْ يَكْفَ عَنْ مَذْبَحِهِمْ وَلَا يَجْهَزَ عَلَى جَرِّهِمْ ، وَلَا يَقْتُلَ أَسْرَاهُمْ وَلَا تَنْفِخَ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ ، وَلَا يَسْتَعَانَ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَا يُوَادَّعُهُمْ عَلَى مَالٍ وَلَا تَنْصَبَ عَلَيْهِمُ الرَّدَعَاتُ ، وَلَا تَحْرَقَ مَسَاكِنُهُمْ وَلَا يَقْطَعَ شَجَرُهُمْ (أَه) وَقَوْلُهُ وَلَا يَسْتَعَانَ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَوْ خَرَجَ مِنْ نَفْسِهِ طَائِعًا بِخِلَافِ الْكُفَّارِ .

قَوْلُهُ : [أَيْ حَصَلَ الأَمَانُ للإِمَامِ] : أَيْ لِأَنَّهُمْ مَا دَامُوا خَارِجِينَ لَمْ يَأْمَنَ الإِمَامُ مِنْهُمْ لَخُرُوجِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ ، فَإِذَا انْهَزَمُوا وَعَصَزُوا أَمِنَ مِنْهُمْ لِنُحُولِهِمْ تَحْتَ طَاعَتِهِ .

قَوْلُهُ : [فَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا أُجْهِزَ عَلَى جَرِّهِمْ] : أَيْ يَجُوزُ ذَلِكَ .

قَوْلُهُ : [قَتْلُ أَبِيهِ] : مِثْلُهُ الأُمُّ بَلَى هِيَ أَوَّلُ مَا جَبِلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْحَنَانِ وَالشَّفَقَةِ وَلَضَعْفِ مَقَاتِلَتِهَا عَنْ مَقَاتِلَةِ الرِّجَالِ .

قَوْلُهُ : [وَلَا يَضْمَنُ بَاغٍ مُتَأَوِّلٌ] : أَيْ بِدَلِيلِ أَنْ الصَّحَابَةَ أَهْدَرَتْ النِّعَامَ الَّتِي كَانَتْ فِي خُرُوجِهِمْ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَأَوِّلِينَ .

• (وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ) : أى قاضى الباغى المتأول الذى ولاه وهو خارج عن طاعة الإمام ، فلا يتعقب ، ويرتفع الخلاف ، فلا يعاد الحد الذى أقامه إن كان غير قتل ولا دية عليه إن كان قتلا .

• (وَرُدُّ ذِيٍّ مَعَهُ لِدَمِيهِ) : أى خرج معه طائفاً ولا يعد خروجه مع المتأول نقضاً للمهد فلا يضمن نفساً ولا مالاً .

• (وَالْبَغَى الْمَعَانِدِ) : غير المتأول الخارج عن الإمام العدل (ضَامِنٌ) النفسَ وَالطَّرْفَ وَالْمَالَ لَعَدَمِ عِلْمِهِ .

(وَالَّذِي) الخارج طوعاً (مَعَهُ) : أى مع المعاند (ناقضٌ للعهد) فهو وماله فيه .

(وَالْمَرْأَةُ) : إِن قَاتَلَتْ بِسِلَاحٍ قُتِلَتْ حَالُ الْقِتَالِ فَقَطْ : لا إن قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ، ما لم تقتل شخصاً ؛ فإن كانت مقاتلتها إلخ بعد القتال بالمأثولة لا تضمن . وغيرها يتضمن . وإن كانت ذمية رُقَّتْ .

قوله : [ومضى حكم قاضيه] : أى وأما غير المتأول فأحكامه التى حكم بها تتعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد .

قوله : [ورد ذى معه لدمته] : أى بعد القدرة عليه .

قوله : [ناقض للعهد] : محله ما لم يكن المعاند أكره ذلك الذى على الخروج معه على الإمام وإلا فلا يكون ناقضاً ما لم يقاتل وإلا كان ناقضاً كما فى (بن) .

قوله : [ما لم تقتل شخصاً] : أى فتقتل .

قوله : [فإن كانت مقاتلتها] إلخ : الصواب أن يقول فإن كانت القدرة عليها بعد انقضاء القتال فالمأثولة لا تضمن وغيرها يضمن .

باب

في تعريف الردة وأحكامها^(١) والعياذ بالله تعالى منها

- الردة : (كُفِرَ مُسْلِمٌ) : منقرر إسلامه بالنطق بالشهادتين مختاراً يكون :
- (بصريح) من القول كقوله أشرك بالله .

باب :

أى مسائلها المترتبة عليها .

قوله : [منقرر إسلامه] إلخ : ظاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختاراً ، وإن لم يقف على الدعائم وليس كذلك ، بل لا بد في تقرير الإسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين ، فنطق بهما ثم رجوع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدّاً ، وحيتل فيؤدّب فقط وهذا في كافر لم يكن مخالطاً للمسلمين وإلا فنطقه كاف اتفاقاً لشهرة دعائم الإسلام عنده كما يأتي .

قوله : [ويكون بصريح من القول] : أى كفر المسلم يكون بأحد أمور

(١) ليس الرد من الدين مكان في النظم الحديثة . لأن للمعية الحديثة ليست ملعية دينية بل هي ملعية مادية .

وفك كالنظم الماركسية مثلا فهي كلها تقوم على الإيمان بمبادئ ماركس وبن شاييه . وإذا كان لا يسمح في تلك البلاد باتخاذ ملعب آخر ، ولا الانتماء من هذا الملعب ، فإن هذا الالتزام ليس دينياً . وأما النظم غير الملعية - الليبرالية أو الديمقراطية الحرة - فالمعية فيها مطلقة سواء كانت عقيدة دينية أو عقيدة سياسية أو اقتصادية . فيجوز للفرد على أية حال أن يتخذ ما شاء من العقائد .

وتحصل من ذلك أن النظم الحديثة كلها لا تأبه للدين ، ولا الردة عنه . إما لأن ملعيتها مادية لا تقوم على العقيدة الدينية ، أو لأنها لاملعية على الإطلاق .

وقد حدث في السجن عام ١٩٦٩ - وكنت وقتها أستاذاً في الجامعة الإسلامية - أن خرج أحد الناس يأراه تعتبر من قبل الردة . فرفع أمره إلى قاضي الشرطة الذي حكم بردته . وقد شكك ثار التشيخين لفتاويهم الحديثة ونشروا في الجرائد نقداً لادعيا لذلك الحكم وقالوا إنه مخالف لمستور لأنه ينص على حرية العقيدة ، ومخالف لفتاوي الجنائي إذ لا جريمة فيه على تشيخ الدين ، وفتاوي للملئ -

- (أو قول يَتَضَمَّنُهُ) : أى يقتضى الكفر كقوله : جسم كالأجسام .
- (أو فعل يَتَضَمَّنُهُ) : أى يستلزمه لزوماً بينا :

ثلاثة ، وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح إلخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع ، لأنه لا يشمل الشك فى قدم العالم ويقائه مثلاً إلا أن يقال : إن الشك إما أن يصرح به أولاً ، فإن كان الأول كان داخلاً فى قوله أو لفظ يقتضيه ، وإن كان الثانى كان داخلاً فى قوله أو فعل يتضمنه لأن الشك من أفعال القلب .

قوله : [أى يقتضى الكفر] : أى يدل عليه دلالة التزامية كقوله جسم متحيز أو كالأجسام ، وأما لو قال جسم لا كالأجسام فهو فاسق ، وفى كفه قولان رجح علم كفه .

قوله : [أو فعل يتضمنه] : إسناده التضمن للفعل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذى هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له

= إذ أنه لم ينص على الردة كسب نقص الأهلية وإبطال التصرفات أو بقها . فردَّ على ذلك بأن الردة حكم من أحكام الحالة الشخصية ينصب^٤ على وصفه بأنه مسلم أو غير مسلم ، فالحكم الصادر منها يصل فى المركز القانونى فقط للمرتد . فلا تناقض مع المنصور إلى هذا الحد . فإذا أردنا أن نقرر آثاراً من هذه الآثار فى نطاق القانون الجنائى أو المدنى اتخذت الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك وهذا أمر أكثر غير مجرد تقرير وضعه القانونى بحكم الارتداد . وبذلك فقد عدل المحكم . عليه من العلم فى هذا الحكم ومصادك الحكم نهائياً . وفى مصر عرضت على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة مسألة متعلقة بوصية رجل ارتد من دينه . وأعلنت الجمعية رأى بعض المتخصصين منهم أستاذنا الشيخ محمد أبوزهرة . وكان رأى فيها - حيث تنص بعض المذاهب على وقف تصرفاته والبعض لا ينص - أنه لا يتجسَّ علينا الأخذ بمذهب الإمام أبى حنيفة (المطبق فى مصر) على وجهه أبداً ، بل على أساس أصوله وسائله هو ما كان يقوله الإمام والمجتهدون على مذهبه لو كانوا الآن . وأن الردة فى الأصل حكم من أحكام السير ، وليست من الحدود . لأن الجماعة الإسلامية فى وقت الذى صل الله عليه وسلم كانت مسكراً عربياً فكان المرتد فيها عطلاً عليهم كالجاسوس فهو يقتل لهذا السبب لإنانته لم يثبت حداً . وهذا من كلام أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم أبداً فى مقال له بمجلة القانون والاقتصاد وقد نظرت^٥ إليها بعض المذاهب على هذا الأساس ومنها مذهب الحنفية ، فيما نظر إليها بعضها الآخر كمد فقط . وعلى أية حال فإن الجمعية أقرت عن هذا كله وإرتكبت إلى نصوس القانونى المدنى وأنها لم تعتبر الردة موجباً لنقص الأهلية ، وبذلك لم تجد سنداً للعلم على وصيته .

(كإلقاء مُصْحَفٍ) : أو بعضه ولو كلمة ، وكلما حرقه استخفافاً لا صوتاً أو لمرضى ، ومثل إلقائه تركه (بمكان قلر) : ولو طاهراً كبصاق ، أو تلطيخه به لائحو تقليب ورق به ، ومثل المصحف : الحديث ، وأسماء الله ، وكتب الحديث وكلما كتب الفقه إن كان على وجه الاستخفاف بالشرعية .
(وَشَدَّ زُنَّارَ) : أى لبسه ميلاً لكفر ، لالعباً ، فحرام .
(مع دخول كنيسة) : مرتبط بشد زُنَّار ، وهو - بضم الزاى وتشديد النون - المراد به ملبوس الكافر الخاص به لخصوص الملوث .
• (وسِحْر) : فيكثر بتعلمه ، وهو كلام يعظم به غير الله تعالى وينسب

فلذلك قال الشارح : أى يستلزمه ولا يرد علينا قولم لازم المذهب ليس بملعب لأنه فى اللازم الخفى وعبر أولاً بيقضيه وثانياً بيشتمه تفهناً .
قوله : [وكلما حرقه] : المناسب تأخير بعد قوله تعلق ليكون كلام المتن مرتبطاً ببعضه بعض .

قوله : [أو لمرضى] : أى لتبخيره .
قوله : [تركه] : أى فتركه بمكان قلر ولو طاهراً كفر ولو كان فى صلاة ضاق وقتها .

قوله : [ولو طاهراً] : أى وهذا بخلاف تلطيخ الحجر الأسود والبيت فإنه لا يكون ردة إلا إذا كان التلطيخ بالنجاسة .
قوله : [لائحو تقليب ورق به] : أى فليس بردة وإن كان حراماً ومثله من رأى ورقة مكتوبة مطروحة فى الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فإنه يحرم عليه تركها مطروحة فقط ، وأما إن علم أن فيها آية أو حديثاً وتركها كان ردة كلها فى (بن) .

قوله : [وأسماء الله] : أى وأسماء الأنبياء إذا كان بقصد التحقير والاستخفاف بها حيث عينت بوصف يخصها كمحمد رسول الله أو مقرونة بعبادة .
قوله : [المراد به ملبوس الكافر] : أى فيشمل برنطة النصرانى وطرطور اليهودى .
قوله : [وسحر] : أى مباشرته كانت المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله فلا مفهوم لقول الشارح تعلمه .

إليه المقادير . ثم إن تجاهر به فيقتل إن لم يتب ، وإن أسرّه فحكم الزنديق ، يقتل بدون استنابة ، وشهر بعضهم علم الاستنابة مطلقاً .

• (وقول بقيد العالم) : وهو ما سوى الله تعالى لأنه يستلزم علم الصانع (أوبقائه) : أى العالم لأنه يستلزم إنكار القيامة ، ولو اعتقد حدوثه وهو تكذيب للقرآن .

(أوشك فيه) : أى فيما ذكر من القدم والقضاء بل والوهم .

(أو) قول (بتناسخ الأرواح) : أى إن من قال بأن من يموت تنتقل روحه إلى مثله أو لأعلى منه إن كانت في مطيع أو لأدنى منه أو مثله إن كانت في عاص فهو كافر ، لأن فيه إنكار البعث .

قوله : [وشهر بعضهم] : المراد به (ح) .

قوله : [مطلقاً] : أى أسرّه أو أظهره فحكم الزنديق على كل حال إن جاء تابياً قبل الاطلاع عليه قبل وإلا فلا .

قوله : [وقول بقدم العالم] : أى سواء قال إنه قديم بالذات أو بالزمان كما تقول الفلاسفة .

ولاحصل أن القدم عند الفلاسفة قسمان قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر وهذا لا يكون إلا لله ، وقدم زمانى وهو علم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا ، فالثانى أعم من الأول فالملول عندهم قديم بالذات أو الزمان والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات ، وإنما كانت هذه عندهم غير مسبوق بالعدم لأن ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول لها كلها في حاشية الأصل .

قوله : (أو بقائه) : أى أنه لا يفتنى لما تقبل الدهرية ، وإنما عطف البقاء بأو وإن استلزمه القدم لأن إحدى العقيدتين كافية في الكفر وإن لم تلاحظ العقيدة الأخرى .
قوله : [لو اعتقد حدوثه] : أى لأنه لا يلزم من ثبوت البقاء ثبوت القدم بخلاف العكس .

قوله : [لأن فيه إنكار البعث] : أى بالأجساد مع الأرواح إن كان هذا الأمر إلى غير نهاية ، وقيل إلى أن تصل الروح الطائفة إلى الجنة والعاصية إلى

(أو أَكْثَرَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ) : كجوب الصلاة أو تحريم الزنا ، أو حلّ مُجْمَعٍ على عدم إباحته (مما عَلِمَ) من الدين ضرورة (بكتاب) القرآن (أَوْسَنَةً) : متواترة ، فلا يكفر بإنكار إعطاء السمس لبنت الابن مع البنت وإن كان مجمعا عليه لعدم علمه ضرورة ، ولا بإنكار خلافة عليّ رضي الله عنه ونحوه ، أو وجود بغداد ؛ لأنه ليس من الدين ولا يتضمن تكليب قرآن . بخلاف إنكار لمسجد الحرام أو الأقصى أو فرعون من كل ما جاء به القرآن ولم إلخ . (أو جَوَزَ اكْتِسَابَ النَّبُوَّةِ) : أى تحصيلها بسبب رياضة لأنه يسلم جواز وقوعها بعد النبي .

(أَوْسَبَّ نَبِيًّا) مجمعا على نبوته أو ملكا مجمعا على ملكيته .

الثار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وكل كفر .

قوله : [أو حل جمع على إباحته] : معطوف على وجوب أى أنكر حل جمع على إباحته قال صاحب الجوهرة :

ومن لمعلم ضرورة جحد من ديننا يقتل كفرا ليس حد

لا مثل هذا من قفى لجمع أو استباح كالزنا فلتسمع

قوله : [القرآن] : بدل من كتاب ويجوز إبدال المعرفة من النكرة .

قوله : [ولا بإنكار خلافة عليّ] : أى لأنه لم يدل دليل عليها من كتاب ولا سنة .

قوله : [لأنه يستلزم جواز وقوعها] إلخ : وللأزم باطل لوجود النصيص مع إجماع المسلمين على خلافه ، وأما الولاية فقيل إنها تحصل بالكسب وقد تكون وحيية . وقال الشيخ إبراهيم القفاني الولاية لا تكتسب بحال كالنبوة ولنا فى ذلك مزيد تحقيق فانظره فى كتابتنا على الجوهرة عند قوله :

لم تكن نبوة مكتسبه ولو رقى فى انفير أعلى عقبه

قوله : [مجمعا على نبوته] : خرج نحو الحضرة ولقمان وذى القرنين فسيهم

يوجب التنزير الشديد فسيأتى آخر الباب .

قوله : [أو ملكا مجمعا على ملكيته] : خرج نحو هاروت وماروت فسيهم

يوجب التنزير الشديد أيضا .

(أو عَرَضَ) بسبب لنبي أو ملك بأن قال عند ذكره : أما أنا فلست بزان أو يساحر .

(أو الْحَقَّ به) : أى بنى أو ملك (نَقَصاً وَلَنْ يَدْرِيَه) : كمرج ، وشلل (أو وَفُورِ عَلَيْهِ) : إذ كل نبي أعلم أهل زمانه وسيدهم صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق (أو زُهْدَه) .

● (وَقُصِّلَتِ الشَّهَادَةُ فِيهِ) : أى فى الكفر وجوباً ، فإذا شُهِدَ بأنه كفر ، فيقول القاضى : بأى شيء ؟ فيقول الشاهد : بقول كذا أو بفعل كذا ، لئلا يكون فى الواقع ليس كفراً واعتقد الشاهد أنه كفر .

● (يُسْتَنْتَابُ) المرتد وجوباً (ثلاثة أيام) بلياليها وأبتداء الثلاثة (مِنْ)

قوله : [أو عَرَضَ] : أى قال قولاً وهو يريد خلافه اعتماداً على قرائن الأحوال من غير واسطة فى الانتقال للمراد كما مثل الشارح .

قوله : [بسبب لنبي أو ملك] : أى يجمع على ما ذكر .

قوله : [أو أَلْحَقَ به] : أى بالجميع على نيوته أو ملكيته .

قوله : [وإن يبذنه] : أى لا فرق بين كونه فى بدنه بأن قال : أسود أو أعور ، أو فى أخلاقه بأن قال : أحمق أو جبان أو بخيل أو فى دينه بأن قال : فاسق أو تارك الصلاة ، أو مانع الزكاة ومثل ذلك ذكر الملائكة بالأوصاف القبيحة .

قوله : [أو وفور علمه] : أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم والزهد .

قوله : [وجوباً] : أى صوناً للدماء وجرأً للحدود بالشبهات .

● تنبيه : لابد فى الشاهدين من اتحاد المشهود به فلا يلقى شاهداً فعل مختلف كشهادة شاهد عليه بإلقاء مصحف بقدر وآخر يشد زنار لا شاهد بفعل كالإلقاء المذكور ، والآخر يقول وإنما يلقى القولان مختلفاً للفظ المتفقاً المعنى كشاهد عليه أنه قال لم يكلم الله موسى تكليماً وآخر بقوله ما اتخذ الله إبراهيم خليلاً كذا فى (عب) ، ووجه الاتحاد فى المعنى أن شهادة كل آلت إلى أن هذا الرجل مكلب للقرآن .

قوله : [يستتاب المرتد وجوباً] : أى يجب على الإمام أو نائبه استتابته

يوم الحُكْمُ) : أى ثبت الردة عليه ، لا من يوم الكفر ، ولا من يوم الرِّفْعِ ويلغى يوم الثبوت إن سبق بالقهر .

(بلا جوع وعطش) : بل يطعم ويسقى من ماله ولا ينفق على ولده وزوجته منه ؛ لأنه يوقف فيكون معسراً برده .

(و) بلا (مُعاقبة) : بكسب ولو أصرَّ على عدم الرجوع .

• (فإنَّ ثابَّ) ترك .

• (ولا) يتب (قُتِلَ) : بغروب الثالث .

• (وماله) أى المقتول بسبب الردة (فتى) يجعل فى بيت المال ولو ارتد لدين وارثه .

(إلا الرقيق) المرتد ولو بشاة ؛ ككاتب ومبعض ؛ إذا قتل مرتدًّا (فلسيد) لا يؤخذ حالة الردة بل يوقف ؛ إن أسلم رجع له ، وإن قتل أخذه ملكاً لا إرثاً .

• (وأخرت) وجوباً (المُرْضِع) : المرتدة بلا قتل (لوْجِدَ مُرْضِع)

ثلاثة أيام وإنما كانت ثلاثة أيام ؛ لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لعلمهم أن يتوبوا فيه ، فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضى لأنه حكم بمختلف فيه ؛ لأن ابن القاسم يقول : يستتاب ثلاث مرات ولو فى يوم واحد .

قوله : [ويلغى يوم الثبوت] : أى ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لعظم الدعاء خلافاً للشيخ أحمد الزرقانى القائل إن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلغى إذا كان الثبوت مسبقاً بالقهر .

قوله : [بلا جوع وعطش] : أى وسواء وعد بالتوبة أو لم يعد .

قوله : [من ماله] : أى فإن لم يكن له مال فن بيت المال .

قوله : [قتل بغروب الثالث] : أى بعد غروب خمس اليوم الثالث .

قوله : [ككاتب] : قال الأقفهسى فى شرح الرسالة : ولو ارتد المكاتب

وقتل على رده وترك ولداً كان معه فى عقد الكتابة أو حدث له بعده فهل ينتفع الولد بملك المال الذى خلفه أبوه فيخرج به حراً أو لا ينتفع به ويسمى فى نجوم الكتابة فإذا أدى خرج حراً وإن عجز رجع رقيقاً ؟ قولان، وعلى أنه لا ينتفع به فهل يكون ذلك المال لسيده بناء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات حراً ؟ قولان .

يقبله الولد ، وإلا أخرت لتمام رضاعه .

(و) أخرت (ذات زوج وسيد) : وشمل الرجعية ؛ أما البائن إن ارتدت بعد حيض بعد الطلاق فلا تؤخر وإلا أخرت (لحبشة) : إن كانت من ذوات الحيض ، ولو كانت عادتھا في كل خمس سنين مرة ، وما زاد على الحبشة في العدة تميد لا يحتاج إليه هنا .

● (وقُتِل الزنديقُ) : بعد الاطلاع عليه بلا استتابة : وهو من أسر الكفر وأظهر الإسلام . وكان يسمى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : منافقاً (بلا) قبول (توبة) من حيث قتله . ولا بد من توبته ، لكن إن تاب قتل حداً ، وإلا كفر .

قوله : [يقبله الولد] : المناسب يقبلها .

قوله : [وإلا أخرت لتمام رضاعه] : أي إن لم يجد مريض أو لم يقبلها الولد . قوله : [إن كانت من ذوات الحيض] : أي وأما إن كانت ممن لا تحيض لضعف أو إياس مشكوك فيه استبرئت بثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها ، إلا أن تحيض أثناءها فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستتابة ، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد لم تستبرأ إلا إن ادعت حملاً ، واختلف أهل المعرفة أو شكوا والفرق بينها هنا وبين القصاص من أنها لا تؤخر بدعواها الحمل ، بل لابد من قرينة صلقتها كظهور الحمل أو تحركه أو شهادة النساء أن القتل هنا حتى لله ، وفي القصاص حق آدمي وهو مبني على المشاحة بخلاف ما هنا .

قوله : [لا يحتاج إليه] : أي في الردة وثلها الاستبراء لحلد الزنا واعتاد الزوج في اللعان وظمها بعضهم بقوله :

والحرّة استبراؤها كالعلة
لا في لعان وزنا ورده
فلأنها في كل ذا تستبرا
بحبشة فقط وقيت الضرا

قوله : [بلا استتابة] : أي بلا طلب توبة منه .

قوله : [ولا بد] : معطوف على مخلوف تقديره فيقتل .

قوله : [قتل حداً] : أي ويحكم له بالإسلام فيغسل ويصلى عليه .

- (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ) : قبل الاطلاع عليه فلا يقتل .
- (وماله) : أى مال الزنديق (إِنْ تَابَ) وجاء تائباً أو بعد الاطلاع عليه ، أو مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبت زندقته (لِوَارِثِهِ) : أما لو اطلع عليه فلم يثبت حتى قتل أو مات فإله لبيت المال .
- (كَالسَّابِّ) لنبى مجمع عليه ، فيقتل بدون استتابة ولا تقبل توبته ، ثم إن تاب قتل حداً .

(وَلَا يُعْلَذَرُ) الساب (يَجْهَلُ) : لأنه لا يعلم أحد فى الكفر بالجهل (أَوْسَكُرُ) حراماً (أَوْ تَهَوَّرُ) : كثرة الكلام بدون ضبط ، ولا يقبل منه سبق اللسان (أَوْ غَيِّطُ) فلا يعلم إذا سب حال النفيظ بل يقتل إلخ . (أو بقوله : أردت كذا) : أى أنه إذا قيل له : يحق رسول الله فلن ، ثم قال : أردت العقر : أى لأنها مرسله لمن تلذذه فلا يقبل منه ويقتل .

قوله : [أو مات قبل الاطلاع عليه] إلخ : تحصل أن الصور خمس ثلاث ماله فيها لوارثه وهى ما إذا جاءنا تائباً أو تاب بعد الاطلاع عليه أو لم تثبت زندقته إلا بعد موته ، وثنتان ماله فيها لبيت المال وهما ما إذا اطمعنا عليه قبل الموت وقتلناه بغير توبة أو مات بغير توبة . إن قلت كيف توبته ورثته مع ثبوت كفره بعد الموت أجب بأنه مات على الإسلام ظاهراً ولو كان حياً ربما أبدى مطننا فى البيئة فاحتيط للإسلام والورثة فتأمل .

قوله : [كالسَّابِّ لنبى] : السب هو الشتم وكل كلام قبيح ، ومحتد فالتلفد والاستخفاف بحقه أو إلحاق النقص له دخل فى السب ، وكل قتل الساب إن كان مكلفاً وأما المجنون فلا شيء عليه وكذا الصغير ما لم يبلغ الحلم من غير رجوع عما قال .

قوله : [حراماً] : المناسب الجرح لأنه صفة لسكر وهو مجرور بالعطف على جهل ويحترز به عن السكر بحلال فكأنه جنون .

قوله : [فلا يعلم إذا سب حال النفيظ] : ومن هنا حرم على من يقول لمن قام به غيظ صل على النبى .

قوله : [فلا يقبل منه ويقتل] : أى لعبد تلك الإرادة التى ادعاه .

(إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) السَّابَّ (الْكَافِرُ) : الْأَصْلَى ، فَلَا يَقْتُلُ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ . أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ إِذَا ارْتَدَّ بِغَيْرِ السَّبِّ ثُمَّ أَسْلَمَ فَلَا يَسْقُطُ قَتْلُهُ .
(وَسَبَّ اللَّهُ كَلَّاكَ) : أَيْ كَسَبَ النَّبِيُّ يَقْتُلُ الْكَافِرَ مَا لَمْ يَسْلَمْ .
(وَفِي امْتِنَابَةِ الْمُسْلِمِ خِلَافٌ) : هَلْ يَسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ تَرَكَ وَإِلَّا قَتَلَ ؟
أَوْ يَقْتُلُ وَلَوْ تَابَ ؟ وَالرَّاجِعُ الْأَوَّلُ .

● (وَأَسْقَطْتَ) : الرَّدَّةُ ، فِي الْحَقِيقَةِ الْمُسْقُطُ هُوَ الْإِسْلَامُ (صَلَاةٌ وَصَوْمًا وَزَكَاةً) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ ثَوَابُهَا إِنْ كَانَ فَعَلَهَا ، فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ فَعْلُهَا بَعْدَ رَجوعِهِ لِلْإِسْلَامِ ، إِلَّا أَنْ يَسْلَمْ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ .
(وَطَهَارَةً) صَغِيرَى قَطْعًا ، وَعَلَى الرَّاجِعِ فِي الْكِبَرَى (وَحُجْبًا تَقَدَّمَ) مِنْهُ ؛

قوله : [إِلَّا أَنْ يَسْلِمَ السَّابُّ الْكَافِرُ] : أَيْ وَلَوْ كَانَ إِسْلَامُهُ خَوْفًا مِنْ الْقَتْلِ .
قوله : [أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ] إلخ : «مفهوم قوله الأصلي وإنما لم يجعل سب الكافر من جملة كفره بحيث إنه لا يقتل بذلك السب ؛ لأننا لم نعطهم العهد على ذلك فسهبه من جملة ما ينقض به عهده كما تقدم في الجزية والأوضح في العبارة أن يقول : أَمَّا الْمُسْلِمُ إِذَا ارْتَدَّ بِغَيْرِ السَّبِّ ثُمَّ سَبَّ زَمَنَ الرَّدَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ فَلَا يَسْقُطُ قَتْلُ السَّبِّ .
قوله : [وَالرَّاجِعُ الْأَوَّلُ] : أَيْ قَبُولُ تَوْبَتِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ حَتَّى فِي سَبِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالْفِرْقَيْنِ سَبَّ اللَّهِ فَيَقْبَلُ وَيُبَيِّنُ سَبِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ لَا يَقْبَلُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ مَرْهُومًا عَنْ لِحْقِ النَّقْصِ لَهُ عَقْلًا قَبْلَ مِنَ الْعَبْدِ التَّوْبَةِ ، بِخِلَافِ خَوَاصِّ عِبَادِهِ فَاسْتِحَالَةِ النَّقْصِ عَلَيْهِمْ مِنْ إِنْخَابِ اللَّهِ لَا مِنْ ذَوَاتِهِمْ فَشَدَّدَ فِيهِمْ .

قوله : [فِي الْحَقِيقَةِ الْمُسْقُطُ هُوَ الْإِسْلَامُ] : أَيْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَعَاقِدُ سَلَفِهِمْ)^(١) وهذا ظاهر بالنسبة لإسقاط القضاء ، وَأَمَّا إِبْطَاطُ ثَوَابِ الْعَمَلِ السَّابِقِ فَبَارِدَةٌ قَطْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْيِطُنَّ عَمَلُكَ)^(٢) .

قوله : [وَعَلَى الرَّاجِعِ فِي الْكِبَرَى] : أَيْ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ فِي الْحَاشِيَةِ فِي بَابِ نَوَاقِضِ الرُّضُومِ . قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ هُنَاكَ (بْنُ) تَرْجِيحِ عِلْمِ الْفُسْلِ إِلَّا بِمَحْجَبِ

فيجب عليه إعادته إن أسلم لبقاء وقته وهو العمر .

(و) أسقطت (نَكَدَرًا وَيَمِينًا بِاللَّهِ) كقولهِ : والله لا أكلم زيداً ، ثم كلمه بعد رده أو بعد إسلامه ؛ فلا كفارة عليه .

(أو بعِثَ) كان معيّاً أم لا : نحو : إن دخلت الدار فعلت عتق عبد أو عبدى سعيد ، على الرجوع ثم دخل كذلك .

(أو ظيهار) كقولهِ : إن دخلت الدار فأنت على كظهر أى ، ثم ارتد فدخل بعد رده أو إسلامه .

(أو طلاق) أى يميناً بطلاق ؛ كإن : دخلت الدار فأنت طالق ثم دخل بعد رده أو توبته .

(و) أبطلت (إِحْصَانًا) : فإذا ارتد المحصن بطل إحصانه فإذا أسلم وزق لا يرجع .

(و) أبطلت (وَصِيَّتُهُ) : هو أحد قولين ، وهو الذى اقتصر عليه الأصل . وفى الخطاب - وأقره البنائى - صحتها إذا رجع للإسلام ، كما فى المجموع .

• (لا طلاقاً) : لا تسقط الردة طلاقاً صدر منه قبلها ؛ فإذا طلق ثلاثاً ثم

لم يقتل له . قال والقرئ أن الرضوء علق بالقيام للصلاة والإحباط العام فى الثواب لإمضاء ما فعل .

قوله : [فيجب عليه إعادته] : أى إن وجدت فيه شروطه .

قوله : [عبد أو عبدى سعيد] : لف وشر مشوش .

قوله : [على الرجوع] : أى خلافاً لحمل ابن الكاتب المدونة على غير المعين ، وأما المعين فلا يسقط الحلف به .

قوله : [ثم دخل بعد رده] : أى زمن الردة .

وقوله : [أو توبته] : أى عوده للإسلام .

قوله : [وفى الخطاب] : صوابه كما فى الخطاب ويقول : وفى المواق عن المدونة أن محل بطلان الرصبة إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأقره البنائى .

قوله : [لا طلاقاً] : : أى ثلاثاً أو أقل . ومثل الطلاق العتق والحاصل بغير

تعليق وما تقدم من إسقاطها العتق واليمين بالله فهو فى الأيمان المعلقة .

ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد زوج ، ما لم يرتد معه ثم يرجع للإسلام ،
فحل بدين زوج ويلغز به فيقال : طلق زوجته ثلاثا وحلت قبل زوج .
(و) لا تسقط الردة (إحلالٌ مُحْكَل) فإذا ارتد المحلل للمبتوتة فلا يبطل
إحلاله بل تحل لمن أبنتها .

(بخلاف حِلِّ المرأة) : فإنه تبطله ردتها ؛ فإذا حلها شخص ، ثم ارتدت
ورجعت للإسلام ، لا تحل لمبنتها حتى تنكح زوجاً ؛ لأنها أبطلت النكاح الذي
أحلها كما أبطلت الذي صيرها محصنة .

● (وأقبر كافرٌ انتقلَ لكفر آخر) : فلا تعرض له وأما حديث : « من بدل
دينه فاقتلوه » محمول على الدين الحق .
● (وَيُجِبُ عَدُوَّ مَنْ أَسْلَمَ) من الكفار ثم رجع للكفر (وقال) معتزلاً ،
حين أردنا قتله إن لم يتب : كنت (أَسْلَمْتُ عَنْ ضَبِيع) : من خوف
على نفس أو مال (إن ظَهَرَ) علوه بقرينة ، وإلا حكم فيه حكم المرتد .

قوله : [فحل بدين زوج] : أى ما لم يقصد بالردة الإحلال وإلا فلا
يجلن والفقهاء الذى يأمرهما بها مرتد .

● تنبيه : قد علم أن الحق الغير المعلق بجميع أنواعه أو الطلاق لا تبطلهما
الردة ، عاد للإسلام أو قتل على رده . ومثلهما الحبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام
أو مات على رده ، وأما لو تأخر الحوز حتى ارتد ومات على رده بطلا وانظر
لو تأخر الحوز بعدها وعاد للإسلام هل يحكم بالبطلان أو يعلمه (اهـ من حاشية
الأصل) .

قوله : [فإنه تبطله ردتها] : أى وذلك لأن الردة إنما تبطل . وصف من
تكسب بها لا وصف غيره ، وإن نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الزوج إنما
تبطل إحصائه لا إحصائها ، وكذلك العكس ، وردة المحلل إنما تبطل وصفه وهو
كونه محلاً ولا تبطل وصفها وهو كونها محلة بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه
وكذا العكس .

قوله : [انتقل لكفر آخر] : أى كنصراني انتقل لليهودية أو المجسية .
قوله : [إن ظهر علوه بقرينة] : قيد بما إذا لم يستمر على الإسلام بعد ذهاب

● (وَأَدَبَ مَنْ تَشَهَّدَ) : أى تعلق بالشهادتين (لم يكتف على الدائم) :
أى لم يلتزم أركان الإسلام ، فإذا رجع لا يكون حكمه حكم المرتد . لكن هذا فى
غير مَنْ يَبَيِّنْ أَظْهَرْنَا وَيَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَلَاةَ وَصَوَا الْبَيْتِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُرْتَدٌ .

(و) أدب (ساحِرٌ ذَقَّ) سحر مسلماً (إِنْ لَمْ يُدْخِلْ) بسحره
(ضَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) : فَإِنْ أَدْخَلَ عَلَى مُسْلِمٍ أَيْ ضَرَرَ كَانَ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ فَيُعْلَى
فِيهِ الْإِمَامُ الْقَتْلَ أَوِ الْأَسْرَاقَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ . فَإِنْ أَدْخَلَ ضَرَرًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ أَدَبَ
مَا لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَحَدًا وَإِلَّا قَتَلَ .

(وشدد) بالضرب والسجن (على مَنْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُجْمَعِ عَلَى ثُبُوتِهِ) :
كالخضير ولقمان ، وكذلك مريم بغير الزنا ، أو خالد بن سنان فإنه قيل إنه
نبى أهل الرس .
(أو) سب (صحائياً) :

الغوف عنه وإلا فيعد كالمرتد أيضاً .

قوله : [سحر مسلماً] : الأوضح حلفه .

قوله : [فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر] : يعنى به من أهل اللمة فإن
لم يدخل عليهم ضرراً فقتضاه لا أدب .

قوله : [من يجمع على ثبوته] : أى أو ملكيته ، وأما من أجمع على ثبوته
أو ملكيته فتقدم أنه يقتل سابه من غير ثبوت ومثلها المحور العين .

قوله : [وكذلك مريم بغير الزنا] : أى وأما به فيكفر لتكليمه القرآن .

قوله : [لأنه قيل إنه نبى أهل الرس] : أى وكان بين عيسى ومحمد صلى
الله عليه وسلم وأصحاب الرس هم المذكورين فى قوله تعالى : ﴿كَلَّمَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَنُوحَ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ﴾ (١) وهو الراجح وأما الخضر ولقمان ومريم
وغيرهم فالراجح عدم ثبوتهم .

قوله : [أوسب صحائياً] : قال الأجهورى أى جنسه أى يشمل سب
الكل ، ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة ، بل كلام السيوطى
فى شرحه على مسلم يفيد عدم كفر من كفر الأربعة ، وأنه المعتمد فيؤدب

شمل عائشة بغير الزنا .

(أو) سب (أحداً من ذُرِّيَّتِهِ عليه الصلاة والسلام) : فإنه يشدد عليه في التأديب بالضرب السجن إلخ (إن حكمته) : أى علم أنه من آلِه عليه أفضل الصلاة والسلام ، لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه .
(كان انتسب له) صلى الله عليه وسلم بغير حق ، بأن لم يكن من ذريته وادعى صراحة أو احتمالاً أنه من ذريته ؛ كلبس عمامة خضراء ، أو قوله لمن آذاه :

فقط . وقال سحنين من كفر الأربعة فهو مرتد ، وقد حوّل عليه أشياء وأما من كفر جميع الصحابة فإنه يكفر باتفاق ، كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله .

قوله : [بغير الزنا] : أى لأن الله برأها منه لقوله جل من قائل : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءٌ مِنْكُمْ يَقُولُونَ ﴾^(١) وظاهره أن ربهما بالزنا كفر ولو بغير واقعة صفوان .

قوله : [إلخ] : لا معنى لهذه اللفظة وقد جرت عادته بذكرها كثيراً من غير فائدة .

قوله : [لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه] : أى فلا يبالغ في تعزيره .
قوله : [بأن لم يكن من ذريته] : أى لا من جهة الأب ولا من جهة الأم .
قوله : [وادعى صراحة] : أو قولاً أو فعلاً فتل للقتل بقوله : كلبس عمامة خضراء ، لم يذكر صراحة القول بوضوحها ومثل للاحتيال بقوله : أو قوله لمن آذاه إلخ ، وإنما عزر المنتسب لقوله صلى الله عليه وسلم : « لمن الله الداخل فينا من غير نسب وإلحارج عنا بغير سب » ولقول مالك : من ادعى الشرف كاذباً ضرب ضرباً جسيماً ثم شهر ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا توبته ؛ لأن ذلك استخفاف بمحقه صلى الله عليه وسلم وأدب لم يجد مع أنه يلزم عليه حمل غير أبيه على أمه ؛ لأن القصد باتسابه له شرفه لا الحمل المذكور ، ولأن لازم المذهب ليس بمذهب .

قوله : [كلبس عمامة خضراء] : أى ولو من صوف ، وأما الانتزاع بها فلا بأس به ؛ لأن علامة الشريف إنما هي العمامة فقط .

مثلك يؤذى آل البيت ؟ (أو قال : كلُّ صاحبِ كذا) : نحو صاحبِ خان أو طاحونة أو فرن (قَرْنَان) : ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون : أى يقرن بين الرجل وامرأته (ولو كانَ نَبِيًّا) هذا هو الموجب للتشديد فى الأدب فإن لم يزد ولو كان إلخ لا شيء عليه (أو شُهِدَ عليه عدل) فقط (أو لَحِيف) جماعة من الناس غير مقبولين (بسبِّ) لنبى مجمع على نبوته مثلا (أو قال) متضجراً (لَحِيفٌ) من شدة المشقة (فى مَرَضٍ) هذا مألوف قُتِلَ أبَا بكر ما استَوْجِبَتْهُ . أما لو قصد الاعتراض على الله فترد بدین خلاف ، لأنه نسب الحيف إلى ملك الأملاك وهو الذى أوجب كفر إبليس والعياذ بالله .

قوله : [مثلا] : أى أو ملكاً مجعماً على ملكيته .

قوله : [أو قال متضجراً] : أى فيعزر على الراجح لحمله على الشكرى لا على الاعتراض على الله تعالى .

قوله : [وأما لو قصد إلخ] : أى والقصد لا يعلم إلا منه .

قوله : [الحيف] : بالحاء المهملة والقاء الظلم والجور .

باب

ذكر فيه حد الزنا وأحكامه

● وهو بالقصر لثة أهل الحجاز قال تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ﴾ ^(١) . وبالد لثة نجد ولذا حد بعض القضاة من قال لشخص يا ابن المقصور والمملوك لأنه تمرىض بالزنا الذى يقصر وعده قاله شيخنا الأمير .
(الزنا) : الذى فيه الحد الآتى (لإلاج) : أى تغييب (مُسلم) لا كافر ، فليس زنا شرعاً يترتب عليه الحد .
(مُكلف) حرّاً أو عبداً يحرز عن المجنون والصبي .
(حَشَمَكَة) أو قدرها ولو بغير انتشار أو مع حائل خفيف لا يمنع اللثة .
(فى فَرَج آدمي) خرج الإيلاج فى غير الآدى كحيوان بهيمى ولطخى

باب :

قوله : [وهو بالقصر لثة أهل الحجاز] : أى وعليه فيكتب بالياء لوقوع الألف ثالثة .

قوله : [وبالد لثة نجد] : أى وهم تميم وعليه فيكتب بالألف قال الخروشى قطلا عن التنبيهات الزنا يحد ويقصر فمن مله ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمثالثة والمضاربة ، ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه انتهى وهو محرم كتاباً وستة وإجماعاً ومجاهد حرّمته كافر .

قوله : [لا كافر] : أى وسواء وطنى كافرة أو مسلمة ، وإن كانت المسلمة تحد لأنه يصلق على زناها وطه مسلم كما أنها تحد إذا مكنت مجنوناً أو أدخلت ذكر قائم بالغ فى فرجها .

قوله : [فليس زنا شرعاً] : أى وإن كان حراماً وفيه العقاب .

قوله : [مكلف] : أى ولو سكران حيث أدخل السكر على نفسه وإلا فكافهين .

قوله : [فرج آدمي] : أى غير خنثى مشكل فلا حد على واطئه فى قبل

(١) سورة الإسراء آية ٣٢ .

إن تصور بصورة غير آدى أو كان على جهة التخييل لا التحقق .
 (مُطَيِّق) : للوطء عادة لواطئها فيحد اللواطى وإن كان المطيق غير مكلف (عَمْدًا) : خرج التامى طلاقها والجاهل .
 (بلا شبهة) : خرج وطء أمة الشركة والقراض إلى آخر ما يأتى .
 (وإن) كان الفرج المولج فيه (دُبْرًا) للذكر أو أنثى حيًا (أو ميتًا) : فإن تغيب الحشفة في دبر الذكر يسمى زنا شرعاً؛ مملوكاً أو غيره ، ولا شبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج ففيه الحد الآتى ، حال كان المغيب في دبره أو بعد موته .
 (غير زَوْج) : ويأتى محترزه .
 (أو مستأجرة) : مطلقاً فيُحَدُّ ، إلا من السيد للوطء .

لأنه كتبة فإن وطئ في دبره فالظاهر أنه يقدر أنثى فيكون فيه الحد كإتيان أجنبية بلبر . ولا يقدر ذكرًا ملوطاً به بحيث يكون فيه الرجم وإن كان بكرًا وأما إن وطئ هو غيره بذكره فلا حد عليه الشبهة إذ ليس ذكرًا محققاً إلا أن يعنى من ذكره فلا إشكال .

قوله : [أو كان على جهة التخييل] : أى كان بصورة آدى على جهة التخييل .
 قوله : [والجاهل] : أى للحكم كحديث عهد بإسلام أو لذاتها .
 قوله : [دبر الذكر] إلخ : لكن دبر الذكر فيه الرجم مطلقاً وإن كان الفاعل بكرًا .

قوله : [ولاشبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج] : أى وأما قوله تعالى : ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١) فقد أجمع المسلمون على أن المراد من النساء ولا مفهوم للإيلاج ، بل التلذذ بالمملوك الذكر محرم إجماعاً .
 قوله : [أو مستأجرة مطلقاً] : أى سواء كان الاستئجار من نفسها حرة أو أمة ، أو من ولي الحرة للوطء أو للخدمة أو من سيد الأمة للخدمة .

قوله : [إلا من السيد للوطء] : أى نظراً لقول عطاء بجواز نكاح الأمة التى أحل سيدها وطأها اللواطى وهو صادق بما إذا كان بعرض وبدونه ، وحيثئذ فالمستأجرة من سيدها محلة فلا حد فيها كلنا في (بن) وقال أبو حنيفة : لا حد في وطء المستأجرة للوطء ، وظاهره كان الموجر وليها أو سيدها أو نفسها لأن

(١) سورة المؤمن آية ٦ .

(أو مملوكة تُعْتَقُ عليه) : بالملك ، كبتته فإنه إذا اشتراها مثلاً ووطنها فيحد إن علم بالتحريم .

(أو مرهونة) : أى بدين إذن الراهن وإلا فلا حد .

(أو ذات مغنم) : قبل القسم ولو حيزت .

(أو حرّية) : فى بلاد الحرب ، أو دخلت بأمان ، لا إن خرج بها لأمة ملكها بخروجه بها أو دخلت بدين أمان فحازها .

(أو مبنوتة) له (وإن) غيب الحشفة (بعدة) بنكاح فأولى بدينه

عقد الإجارة عنده شبهة تدرأ الحد وإن حرم عنده الإقدام على ذلك .

قوله : [تمتع عليه بالملك] : أى إلا أن يكون مجتهداً يرى أن عتق القرابة إنما يكون بالحكم لا بنفس الملك أو قلد من يرى ذلك وإلا فلا حد عليه قتلته فى التوضيح عن اللخمى ، وانظر ليم لم يدرأ عنه الحد إذا لم يكن مجتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة للقول بالملك ، وقد استشكله ابن مرزوق وكلنا خليل فى توضيحه عن شيخه (١٨١ بن) .

قوله : [وإلا فلا حد] : أى مراعاة لقول عطاء .

قوله : [ولو حيزت] : أى بأن قدرنا عليهم ومزمتهم وظاهره كان الجيش كثيراً أو يسيراً ابن عبد السلام والأقرب سقوط الحد لتحقيق الشركة على أصل المذهب لإرث نصيبه عنه ولا سيما مع كثرة الغنمة وقلة الجيش (١٨١) . ويترتب على ذلك ما لو أعتق نصيبه فى عبد من الغنمة هل يقوم عليه الباقي أم لا وهذا فيمن له سهم منها وإلا حد ولو قل الجيش . إن قلت ما الفرق بين حده مطلقاً والزنا وحد السارق منها إن حيز المغنم مع أن الخلاف فى ملكها هل بمجرد أو حتى تقسم جاز فى الجميع . قلت أجيب بأن حد المرقعة إنما يكون با من الحرز وهى قبل الحوز ليست فى حرز مثلها كلها فى (عب) .

قوله : [بعلة بنكاح] [إلخ : معناه أن البات لزوجه إذا وطئها بعد البتات] : يحسد سواء كان الواطئ مستنداً لعقد فى العدة أو فى العدة بدين عقد أو بعده ولو قال فى حل المتن هل إذا كان وطئها بعد العدة بل وإن كان بعلة بدين عقد . وإن كان به لكان أولى .

وبعد العدة كان البت في مرة أو مرات على الراجح .

(أو خامسة) : حكم بتحريمها ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج .
(أو محرمة صهر بنكاح) : فيصح ليلاجل الحشفة فيها ، وفهم
« بنكاح » لو كانت بملك وتعتق عليه فيحد كما تقدم ، وإلا فلا كما يأتي ولم يقل
مؤيد كالأصل بما ورد عليه أنه متى حصلت الصهارة لا تكون إلا مؤبدة مثل أن
يلخل بأمر ثم يعقد على البنت ويولج .

(أو مطلقة) منه (قبيل البناء) فأولج الحشفة فيها بدون عقد .

(أو معتقة) له فأولج إلخ .

(أو مكنت مملوكها) : فأولج الحشفة .

(بلا عقد) : راجع للثلاثة ، أما بعد العقد فجائز في المطلقة قبل البناء

والعقصة . وأما في المالكة فيدبر الحد ولو كان فاسداً كما أشار إليه بقوله :

(لا إن عقد فلا حد) .

(أو وطئ معتقة منه) في علة الرجعي فلا حد بل عليه الأدب ،

حيث لم ينو الرجعة ككفي عدة بائن منه غير مبتوتة . أما بعد العدة فعليه الحد

قوله : [ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج] : أى فإن الخوارج
أجازوا تسعاً مستلدين بجمع النبي صلى الله عليه وسلم لمن وبقره تعالى : ﴿فَأَنكِحُوا
مَسَاكِينَكُمْ مِنْ نِسَاءِ مَتَنَسِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(١) ورد عليهم بأن
الزيادة على أربع من خصوصيات الأنبياء وأن الواو في الآية بمعنى أو التي للتخيير .
قوله : [أو محرمة صهر بنكاح] : أى وذلك كأم الزوجة وبنتها وزوجة
الأب وزوجة الابن .

قوله : [وتعتق عليه] : أى كما إذا اشترى أم أمته وعلق عتقها على نفس الشراء .

قوله : [كما تقدم] : أى في قوله أو مملوكة تعتق عليه والتشبيه في مطلق الحد .

قوله : [بما ورد عليه] : أى فالتقيد بضائع .

قوله : [أو مطلقة منه قبل البناء] : أى ولو طلقة واحدة لأن الطلاق قبل

البناء بائن بالإجماع لا بد له من عقد .

قوله : [فأولج إلخ] : أى الحشفة فيها بدون عقد .

على الراجح كفى علة من غيره .

(أو من غيره) : أى متعلقة من غيره

(وهي مملوكة) فلا حد . (أو زوجته) إذا وطئها في حال عدتها من غيره ، أى استبرائها فلا حد عليه .

(أو مشتركة) وطئها أحد الشريكين أو الشركاء ، فلا حد للشبهة ، لكنه يؤدب .

(أو محرمة) بتشديد الراء المهملة المفتوحة : أى كان تحریمها (ل) أجل

(عارض) كحائض فلا حد ويؤدب .

(أو غير مطيقة) فيؤدب .

(أو حكيمة) : أى زوجته إذا غيب حشفته بديرها فيؤدب .

(أو مملوكة لا تعتق) : أى اشترى — مثلا — من لا تعتق عليه بمجرد

الشراء ووطئها ، وهي عمة أو بنت أخيه مثلا من نسب أو رضاع ، فلا حد ويؤدب ويلحق به الولد .

(أو بنتا بعثد) على أم لم يخل بها ، فإذا وطئ البنت بعد

عقده عليها حالة عقده على أمها غير المدخول بها ، فإنه يؤدب ولا يحد .

قوله : [كفى علة من غيره] : أى كانت العلة من طلاق بائن أو رجعي

أو من وفاة ، وإلحال أن المعتدة غير مملوكة له بدليل ما بعده .

قوله : [أى استبرائها] : إنما قال ذلك لأن حقيقة العلة إنما تكون من

طلاق زوج أو وفاته وما عداه يقال له استبراء ، ولو قال إذا وطئها في حال

استبرائها من غيره لكان خيرا له من هذا التقيد .

قوله : [كحائض] : أى وعمره ونفساء ومحتكة .

قوله : [أو غير مطيقة] : أى كتبت أربع سنين ولو أجنبية .

قوله : [أى زوجته] : مثلها أمته لأن الأدب مرتب على التضييق في الدبر .

قوله : [أو مملوكة لا تعتق] : المعنى أو محرم مملوكة .

قوله : [ويؤدب] : أى إن علم بالحرمه وإلا فيعلم بالجهل .

قوله : [فإنه يؤدب ولا يحد] : أى لأن العقد على الأم يحرم البنت ما دامت

الأم في عصمته فهو تحرّم عارض ، فإذا طلق الأم قبل الدخول بها حلت له

- (أو وطي) (أختاً) تزوجها (على أختها) .
 (أو وطي) (بهيمة) مأكولة اللحم أو غيرها بقئيل أو دبر فلاحد .
 (أدب) في الجميع الذي لا حد فيه .
 • (كساحقة) فعل شرار النساء بعضهن ببعض ، ففيه الأدب فقط .
 • (وأمةٌ مُحَلَّةٌ) فإن من وطئها بإذن سيدها له في الوطء لا حد عليه ويؤدب ، مراعاة لقول عطاء يجوز التحليل ؛ فالمحللة من يقول سيدها لغيره : أذنت لك في وطئها أو أبحت لك إلخ .
 (وَوُتِّمَّتْ) المحللة (عليه) : أي على الواطئ بمجرد الوطء وتعتبر القيمة يوم الوطء حملت أم لا ، فإن أعدم بيعت عليه إن لم تحمل وله الزيادة وعليه النقص وإن حملت فالقيمة في ذمته والولد حُرٌّ لاحق به وتكون أم ولد .
 (وإن أبيتا) : امتنع كل من المحلل والمحلل له من التقويم فلا بد من التقويم

أبتتها فصار العقد شبهة تدرأ عنه الحد ، وفهم قوله الغير المخلول بها أنه إن كان مدخولاً بها حد لضعف شبهة .

قوله : [أو وطي أختاً] إلخ : أي فالعقد على الأخت الموطوءة شبهة تدرأ عنه الحد ، لأن حرمتها ما دامت الأخت الأولى في العصمة فالتحریم عارض ، وسواء دخل بالأخت السابقة أو لا .

قوله : [وأدب في الجميع] : المناسب حلف آل ومحل الأدب ما لم يعلم بجهل وبهيمة الموطوءة كثيرها في اللبث والأكل .

قوله : [كساحقة] : أي لأنه لا إيلاج فيه فلا يقال إنه زنا .

قوله : [وأمة محلة] : أي سواء كانت قنّاً أو فيها شائبة حرية . قال الخرشى بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد فرناش أنهم يحللون أزواجهن للضيغان يعتقلونه كرمٍ جهلا منهم فعليهم الأدب إن جهلوا ذلك .

قوله : [أو أبحت لك] : إلخ : لا معنى لقوله إلخ فالمناسب حلفه .

قوله : [وله الزيادة] : أي إن زاد ثمنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء . وقوله : [وعليه النقص] : أي إن نقص ثمنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء . قوله : [وإن أبيتا] : مبالغة في التقويم أي هذا إذا رضيا بل وإن أبيتا .

دفعاً لإعارة الفروج .

(بخلاف المكروهة) فلا تجوز لعلمها بالإكراه أما المكروهة - بفتح
الراء - فالشهور يحذ ويذبح الصداق للمكروهة - بفتح الراء - ثم يرجع به على
المكروهة - بكسر الراء .

• (وثبتت) الزنا (بإقراره) ولو مرة (إن لم يرجع) : عن إقراره ، فإن رجح فلا
يثبت ، كان رجوعه بشبهة ، كقوله : وطئت زوجتي في حيفها وظننت أنه
زنا ، أو بدون شبهة ، ولذا قال : (مُطْلَقًا) .

وقوله : (أو يهرب) هذا إذا كان المهرب قبل الحد بل (وإن في أثنائه)

قوله : [فالشهور يحذ] : أى مطلقاً سواء انتشر أم لا كما في ابن عرفة
والشامل وظاهر كلامه أنه يحذ ولو كانت هي المكروهة له على الزنا بها وهو كذلك
إلا أنه لا صداق لها عليه حيثئذ ، وبحل الخلاف في حده إذا أكره على الزنا
بها وكانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد وإلا حد اتفاقاً نظراً لحق الزوج والسيد
وقهرها بالإكراه .

قوله : [ولو مرة] : أى خلافاً لأبي حنيفة وأحمد حيث قال لا يثبت
الزنا بالإقرار إلا إذا أقر أربع مرات .

قوله : [أو بدون شبهة] : أى على ما لابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم
خلافاً لأشهب حيث قال لا يعلم إلا إذا رجح لشبهة . واعلم أن رجوعه عن
الإقرار بالزنا إنما ينقذه في سقوط الحد لا في لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر
المغصوبة التي أقر بوطئها ثم رجح .

قوله : [أو يهرب] : معطوف على يرجع مسلط عليه لم أى فعل لزوم
الإقرار إن لم يكن منه رجوع عنه بالإنكار إلخ ، أو هروب إلخ ، وزيادة
الشارح لفظ . وقوله : قبل المتن لا معنى لها ، وسقوط الحد بالمهرب إنما هو إذا
كان ثبوت الزنا عليه بإقراره كما هو الموضوع ، أما لو كان ثبوته بيينة أو حمل
فلا يسقط عنه الحد بالمهرب مطلقاً .

لكن المناسب قلب المبالغة ؛ لأن النزاع في هروبه قبل الحد ، كما قال البساطي والتائي وابن مرزوق ، لا فرق في الهروب قبل أو فيه .

• (وبالبينة) العادلة أربعة رجال يروونه كالمرود في المكحلة في وقت واحد إلى آخر ما تقدم . متى ثبت بالبينة فلا يسقط الحد بشهادة أربعة رجال أو نساء ببقاء بكارتها وقيل يسقط ؛ هذا هو التحقيق .

• (أو بحمل) : أى وثبت أيضاً بظهور حمل (غَيْرِ مُتَزَوِّجَةٍ) بمن يلحق به الولد ، بأن لا تكون متزوجة أصلاً أو متزوجة بصبي أو مجبوب أو أمت به كاملاً للذين ستة أشهر من دخول زوجها .

(و) غير (ذاتِ سيدٍ مُقَرَّبٍ بِهِ) : أى بالوطء ، بأن أنكر وطأها ، فخرج ظهوره^(١) بمتروجة بمن يلحق به وبذات سيد مقر بالوطء .

قوله : [لكن المناسب قلب المبالغة] إلخ : ويمكن أن يجاب ببقاء المبالغة على ظاهرها للنع ما يتوهم أن قراره في الحد من شدة الألم لا رجوعاً منه عن الإقرار كما قرره ابن مرزوق ، وفي حديث ماعز بن مالك : « لما هرب في أثناء الحد فاتبعوه فقال رديني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورجعوه حتى مات ، ثم أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال : هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » ، دليل على أن الهروب في أثناء الحد نافع ، وأما قبله فشيء آخر فلذلك اختلفوا فيه .

قوله : [إلى آخر ما تقدم] : أى في قول المصنف ولزنا والوطء أربعة إن انحدا كيفية ورؤيا وأداء بأنه أوجب الذكر في الفرج كالمرود في المكحلة .

قوله : [فلا يسقط الحد] : أى على ملهوب اللدنة .

قوله : [وقيل يسقط] : قصده بقيل النسبة لا التضعيف بليل ما بعده .

قوله : [هذا هو التحقيق] : أى لأن شهادتهم شبهة وهي طريقة اللخمي أفاده (بن) تقلا عن التوضيح وابن عرفة .

قوله : [للذين ستة أشهر] : أى إلا ستة أيام فأكثر ، وأما الخمسة الأيام فلحققة بالستة الأشهر .

(١) أى خرج من قوله : « غير متزوجة » و « غير ذات سيد » . ظهوره : أى ظهور الحمل .

• (وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا) : أى من ظهر بها الحمل (النَّصَبَ بِلَا قَرِينَةٍ) تصديقها، بل تحمد . بخلاف ما لو تعلق بالمذمى عليه، واستغاثتها عند النازلة فلا تحمد .

• ثم فرغ على ثبوت الزنا ترتب الحد بأنواعه فقال :

• (فِرْجَمُ الْمُحْصَنِ) : وهو من وطئ مباحاً بنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة ، وهو حر مسلم مكلف ، متى اختل شرط لا يكون محصناً فلا يرجم . (بِحِجَارَةٍ) : متعلق به يرجمه (مُعَسِدَلَةٌ) : بين الصغر والكبر قدر ما يطيق الرأى بدون تكلف ومحل الرجم الظهر والبطن (حَتَّى يَمُوتَ) .

قوله : [وَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا] إلخ : أى ولا دعواها أن هذا الحمل من منى شربه فجرها في حمام ولا من وطئه جنى وأما دعواها الولد بشبهة أو غلط وهى نائمة فتقبل لأن هذا يقع كثيراً كذا في الحاشية .
قوله : [بخلاف لو تطلعت] : لو مصدرة بدليل ما بعده أى بخلاف تعلقها واستغاثتها .

قوله : [فِيرْجَمُ الْمُحْصَنِ] : أى يرجمه الإمام أو نائبه وليس له أن يرجم نفسه ، لأن من فعل موجب القتل لا يجوز له أن يقتل نفسه ، بل ذلك للإمام أو نائبه والأولى أن يستر على نفسه ويخلص التوبة فيما بينه وبين الله .

قوله : [المحصن] : وشروط الإحصان عشرة أفاد الشارح منها تسعة .
والعاشر أن تكون موطوءته مطيقة ولو لم تكن بالغاً وسيأتى بأنواع آخر ثلاثة .
رجم محصن أو لائط مطلقاً ، وجلد مع تغريب للبكر الحر الذكر ، وجلد فقط للأنثى البكر والعبد .

قوله : [بين الصغر والكبر] : أى لا بحجارة عظام خشية التشويه ولا بحصيات صغار خشية التمثيب بل بقدر ما يحمل الرأى بلا كلفة كما قال ابن شعبان لمرعة الإجهاز عليه .

قوله : [ومحل الرجم الظهر والبطن] : أى ويخص بالمواضع التى هى مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى ما فوق ، ويتنق الرجم والقرع والمشهور أنه لا يحفر للمرجوم حفرة ، وقيل يحفر للمرأة فقط ، وقيل للمشهود عليه دين المقر ، لأنه يترك إن هرب ويجردا على الرجل دين المرأة لأنه عورة ولا يربط للمرجوم ،

- (و) يَرجَمُ (اللائطُ) والمَلُوطُ به (مطلقاً) أحصن أم لا بشرط التكليف ؛ فلا يشترط في الفاعل أن يكون مفعوله بالغاً بل مطلقاً ، وشرط رجم المفعول : بلوغ فاعله فلا يَرجَمُ من مَكَّنَ صبيّاً .
- (وإن عَتِدَ يَنْ وَكَافِرَيْنِ) : كالحريين المسلمين ولا يسقط الحد بإسلام الكافر .
- (ويجلدُ) المكلف (البكرُ) : أى غير المحصن (الحرُّ) : ذكرٌ أو أنثى (مائة) .
- (وتَشَطَّرُ الرِّقَ) : فعله خمسون جلدة (وإن قتلَ) الجزء الرقيق ، وكذلك المكاتب وأم الولد ومعنى لأجل ومدبر .

(أو تزوجَ) الرقيق وزنى حال رقه فعليه نصف ما على الحر (وتَحَصَّنَ) : أى صار (كلُّ) من الزوجين الرقيقين على البدلية محصناً (دينٌ صاحبه) :

ولا يَدُ من حضور جماعة قيل نديباً وقيل وجوباً لقوله تعالى : ﴿وَلْيَشْهَدْ عِدَّتَاهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) فإنه في مطلق الزانى ، وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل ليشتهر الزجر وقيل ليدعوا لهما بالرحمة والثوبة ولم يعرف مالك بداعة البينة بالرجم ثم الحاكم به ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك لم يصح عند الإمام وإن تمسك به أبو حنيفة .

قوله : [فلا يَرجَمُ من مَكَّنَ صبيّاً] : أى وإن كان هو بالغاً ويشترط في المفعول أيضاً طوعه فتحصل أنه يشترط فيهما التكليف ، ويزاد في المفعول طوعه وكون الفاعل به . بالغاً .

قوله : [وإن عتدين وكافرين] : قال (عب) لم يكتف بدخولهما تحت الإطلاق للرد على من يقول إن العبد يجلد خمسين وإن الكافر يرد إلى أحكام ملته .

قوله : [أى غير المحصن] : أى من لم يستوف شروط الإحصان .

قوله : [وكذلك المكاتب] إلخ : أى ففى كان فى الشخص شائبة رِق كان حده الجلد وتشطر .

قوله : [أو تزوج الرقيق] : فى حيز المبالغة لأن تزوجه لا يصيرُه محصناً لفقد الحرية .

(١) سورة النور آية ٢ .

إذا لم يحصل له سبب الإحصان ، وقوله : (بالعتق) متعلق « يتحصن » (والوطء بعده) : أى بعد العتق فإذا عتقَ وزوجته مطيقة غير بالغة ، أو كانت كاتبة أو أمة وأصابها بعد العتق ، تحصنَ دونها . وقد يتحصنان إذا عتقا معاً وحصل وطء بعد العتق إلى آخر شروط الإحصان المتقدمة .

- (كإسلام الزوج) : فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن ولا يصح العكس .
- (وغرب) بعد الحد (الذكر) البكر (الحر فقط) : دين العبد ولو رضى سيده ، ودين الأئني ولو رضيت ورضى زوجها .

قوله : [وقد يتحصنان] : الحاصل أن الذكر المكلف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطيقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو مجنونة ، والأئني الحرة البالغة تتحصن بوطء زوجها إن كان بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً فلم أن شرط تحصن الذكر زيادة على الشروط المتقدمة لإطاعة موطوئه وشرط تحصين الأئني زيادة على الشروط المتقدمة بلوغها واطئها فقط ، ولا يقال وإسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه لمسلمة فهو خارج بالنكاح الصحيح .

قوله : [فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن] : أى ولو كانت هي كاتبة .
قوله : [ولا يصح العكس] : أى فلا يصح أن المسلمة في عصمة الكافر .
قوله : [وغرب بعد الحد] : أى بعد الحد مائة ، وإنما غرب زيادة في عقوبته لأجل أن يتقطع عن أهله وولده ومعاشه وتلحقه اللثة ، ومحل تغريب الحر الذكر إذا كان متوطناً في البلد الذي زنى فيه ، وأما الغريب الذي زنى بغور نزوله في بلد فإنه يجلد ويسجن به لأن سجنه في المكان الذي زنى فيه تغريب له ، وأشعر قوله غرب أنه غرب نفسه لا يكفى لأن تغريب نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون زاجراً له .

قوله : [ولو رضيت ورضى زوجها] : أى لما يخشى عليها من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولو مع مجرم وهو المعتمد خلافاً لقول البخاري تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج ، فإن عدم جميع ذلك سجت بموضعها عاماً لأنها إذا تملكت التغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد علمت ضعفه .

(فُتِسَجِّنُ) : في البلد الذي غرب إليه (عاماً) كاملاً من يوم سجنه (كفدك) بالصرف وعلمه : قرية بينها وبين المدينة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه، يومان وقيل ثلاث مراحل (وختيبر) : قرية أيضاً على ثلاثة أيام (من المدينة) على ساكنها أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله وأصحابه، وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام نفى من المدينة إلى خيبر .
 • (وجازَ للسيد إقامتهُ) : أى إقامة حد الزنا على رقيقه الذكر أو الأنثى (إن لَمْ يَتَزَوَّجْ) رقيقه (بغير ملكه) : أى ملك سيده ، بأن لم يكن عنده زوجة أصلاً ، أو عنده زوجة هى ملك لسيده ؛ فإن كان عنده زوجة حرة أو أمة لغير سيده فلا يقيم الحد عليه سيده (وَتَبَتَ) الزنا على الرقيق (بغيره) : أى غير سيده ؛ بأن ثبت بإقراره ، أو ظهور حمل ، أو أربعة عدول ليس السيد أحدهم ، فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام .

قوله : [عاماً كاملاً من يوم سجنه] : ظاهره ولو كان عليه دين وهو كملك ؛ لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال وإلا فهو معسر ينظر ، وأجرة حمله في الغربة ذهاباً وإياباً ومؤتة بموضع سجنه عليه ، فإن لم يكن له مال فن بيت المال إن كان ولا فعل المسلمين فإن عاد الذي غرب إلى وطنه قبل مضى السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة .

قوله : [نفى من المدينة إلى خيبر] : أى وقى على من الكوفة إلى البصرة .

قوله : [فلا يقيم الحد عليه سيده] : أى وإنما يقيمه الحاكم .

قوله : [وثبت الزنا على الرقيق بغيره] : أى فالسيد يجوز له أن يقيم الحد على عبده بهلين الشرطين : الأول أن لا يكون متزوجاً بغير ملكه . والثاني أن لا يكون موجب الحد ثابتاً بعلمه ، والأول منهما قيد في إقامة السيد والثاني قيد فيه في كل حاكم .

• تعلية : إن ثبت الزنا على امرأة متزوجة مضى لها مع زوجها عشرون سنة فأُريد رجوعها ، فقالت : لست بمحصنة ، وأنكرت وطء زوجها في تلك المدة وخالقها الزوج وادعى وطأها فلا عبرة بقولها وقبحه ، وعن الإمام في الرجوع يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه البيعة بالزنا فينكر الإحصان لعلم وطنه

زوجته يسقط عنه الرجم ويجلد ما لم يقرّ به بعد ذلك أو يولد له منها ، ثم اختلف الأشياخ في المحلين فمنهم من حملهما على الخلاف . واختلف في تعيين المذهب فمينة يحيى بن عمر في حكم الثانية وهو المتمد وعينه سحنون في حكم الأولى، ومنهم من وفق بينهما والمتمد الخلاف؛ وإن قالت امرأة: زني مع، فادعى الوطء والزوجة من غير بيّنة تشهد له أو وجداً ببيت وأقرا بالوطء وادعيا النكاح معاً وصدّقتهما الولي وقالاً لم نشهد حدّاً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل فشو في المسألة الثانية .

● عاتمة : إذا أقرّ الرجل بعد ولادة زوجته منه بمفسد لوطئه من غير ثبوت له، كأن قال: عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها خاتمة، فإنه يحق لحق الله ويلحق الولد به، قال النقراني على الرسالة: وحده ولحق الولد به مستغرب؛ لأن مقتضى الحد أنه زنا ومقتضى اللحق أنه ليس بزنا ، أفاده في المجموع .

باب

في القذف

- (القذف) : مبتدأ : ويسمى فرية ورمياً وهو من الكبائر .
- (رَمَى) خير (مُكَلَّف) : هو فاعل الرى، مجرور بالإضافة .
- (ولو) كان الرأى (كافراً) أو سكران بمجرم ، وخرج غير المكلف من صبي ويجنون وسكران بجلال وقوله :
- (جرراً) مفعول المصدر : وهو المقلوف .
- (مُسْلِمًا) مستمر إسلامه لوقت إقامة الحد ؛ فإن ارتد المقلوف فلا حد .

باب :

- هو بالذال المعجمة وأصله الرى بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرى بالمكاره .
- قوله : [ويسمى فرية ورمياً] : أما تسميته فرية كأنه من الافتراء والكذب وأما تسميته رميةً فقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ (١) .
- قوله : [وهو من الكبائر] : أى وللملك أوجب الله فيه الحد . فإن قلت لو نسب شخص غيره للكفر لم يحد ولو نسب الزنا حدّ فقتضاه أن النسبة للزنا أشد من النسبة للكفر ، وليس كذلك لأن الكفر يجب الخلود في النار . وأجيب بأن النسبة للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف النسبة للزنا فيمكن التسليم وتلحقه المعرة نظير ما قالوه فيمن سب النبى صلى الله عليه وسلم يقتل مطلقاً . بخلاف من سب الله تعالى يقتل مالم يتب أفاده في الحاشية .
- قوله : [كافراً] : أى تحت ذمتنا .
- قوله : [وخرج غير المكلف] إلخ : أى فلا يلزمه حد القذف .
- قوله : [مفعول المصدر] : أى لقول ابن مالك :
- وبعد جره الذى أضيف له كل ينصب أو يرفع عمله .
- قوله : [مستمر إسلامه] : المناسب نصبه لأنه نصت سبى لمسلماً .

(١) سورة النور آية ٤ .

على قاذفه ولو أسلم ، كما لا أحد على قاذف عبد أو كافر أصلي ، وقوله :

• (بنى نَسَب) مرتبط يرى : أى قَتْلِهِ (عن أب) ذنية (أوجد) من جهة الأب وإن علا ، ولو كان أبو المقلوف الحر المسلم عبداً أو كافراً على الراجح .

• (أُوْزِنَا) عطف على « بنى » : أى رى المكلف حرّاً بزناً .

• (إنْ كُتِفَ) المقلوف — بأن كان بالغاً عاقلاً — زيادة على شرطى الحرية والإسلام ، فمن جن من وقت البلوغ إلى وقت القذف فلا يجد قاذفه بالزنا (وعَفَّ عنه) : أى عن الزنا قبل القذف وبعده لوقت إقامة الحد على القاذف ، والراجع

قوله : [كما لا أحد على قاذف عبد] : أى يزنى أو بنى نسب إلا أن يكون أبواه حرين مسلمين فيجد لهما ، وكذا إن كان أبوه حرّاً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عند ابن القاسم ؛ لأنه إذا قال له لست ابنك فلان فقد قذف فلاناً بأنه أحمل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف حرّاً مسلماً ، وقد توقف مالك في الحد في هذه الصورة نظراً لاحتمال اللفظ أن أم ذلك المقلوف حملت به من غير أبيه فلان المذكور فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة .

قوله : [عن أب] : أى وأما قطعه عن الأم كقوله لست ابنك فلانة فلا يسمى قذفاً لأنه لا يمكن قطعه عنها ويؤيب قائل ذلك .

قوله : [من جهة الأب] : مقتضاه أن نفيه عن جده لأمه كنفه .

قوله : [على الراجح] : أى كما في المدة .

قوله : [إن كلف المقلوف] : قيد في الثاني وأما نفي النسب فلا يشترط تكليف المقلوف ، بل يشترط حرّيته وإسلامه فقط وإن مجنوناً أو رضيعاً بل ولو حملاً .
قوله : [فمن جن] : الخ : مفهومه لو تقطع جنونه أن يجد راميّه وهو ظاهر إن كان راميّه حالة الصحة والبلوغ .

قوله : [وعَفَّ عنه] : أى كان سالماً من الزنا . قال ابن عرفة : وعفا المقلوف الموجب لحد قاذفه هو السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت حده لا ستزامه إياه .

حمل المقلوب على العفة حتى يثبت القاذف خلافها بأربعة ، ولا ينفع القاذف عدلا على أن الإمام حد المقلوب فيا قلعه به بل يجد هو والشاهدان .

(ذا آلة) حال من نائب فاعل « كلف » : أى حالة كون المقلوب ملتصقا بالة الزنا ، فمن قذف مقطوع الذكر بالزنا فلا حد عليه إن قطع قبل البلوغ أو بعده ورماه بوقت كان فيه حيويا . فإن رماه بالزنا قبل الجب حد . (أو أطاقت) المقلوبة (الوطء) والذكر المطبق إن رى بكونه مفعولا به يجد قاذفه .

(بما) : أى بلفظ (يدك) على نفى النسب أو الزنا (عرفا ، ولو تمريضا كأننا معروف النسب) فكأنه قال للمخاطب أبوه ليس معروفا (أو) قال : أنا (لست بزنا) فكأنه قال للمخاطب إنه زان ، وكذلك قوله : (وأنا عفيف)

قوله : [بأربعة] : أى عدول لقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ (١) الآية . فالآية دليل على أن القاذف لا يتنى عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد بروية الزنا ، ومقابل الراجح ما قاله (عب) من أن على المقلوب أن يثبت العفاف .

قوله : [بل يجد هو والشاهدان] : وأصل ما قاله الشارح في المجموع ونصه في التفراي ولا ينفع القاذف عدلان على أن الإمام حد المقلوب فيا قلعه به ، بل يجد هو والشاهدان وإنما ينفعه أربع على الفعل وفيه يعنى التفراي إذا شهد شاهد بأنه قلعه يوم الجمعة وآخر بأنه قلعه يوم الخميس لفق كالعتق والطلاق (اه) . ولكن مؤاخذه العدلين وجدتهما مشكل .

● تنبيه : قال الأجهوري والظاهر أن قذف الخنى المشكل تابع لحدّه كما سبق فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكر أو في فرجه للنساء فلا حد عليه ؛ لأنه إذا زنى بهما لاحد عليه وإن رماه بأنه أتى في دبره حد راميّه لأنه إذا زنى به حد حد الزنا .

قوله : [أو أطاقت المقلوبة] : حاصله أن الأنثى يجد قاذفها متى كانت حرة مسلمة عفيفة مطيقة للوطء وإن لم تكن بالغة ، والذكر المقلوب بكونه مفعولا مثلها .

الفرج عليه — لو لم يزد الفرج . لاحد عليه بل الأدب إلا لقرينة تدل عليه فيحد كما يأتي .

(وَكَمَحَبَّةٍ) أى زانية ، وأدخلت الكاف نحو : فاجرة وطاهرة ، لكن العرف الآن لا يدل فيهما على الزنا، فيحمل على وجود قرينة . (وَصُبْيَةٍ) بضم الصاد المهملة : لأنه يدل عرفاً على الزنا (وَعَلَى) بكسر العين المهملة (وَصَحَّتْ) : يدلان على أنه مفعول به .

● فيحد قائل ذلك حيث كان المقلوف مطيقاً كما تقدم .

والخاص أن شروط إقامة الحد بالقذف تسعة : اثنان في القاذف ، وهما البلوغ والعقل ، وأحد أمرين في المقلوف به وهما نفي النسب والزنى ، وستة في المقلوف لكن إن كان بنفى النسب اشترط فيه الحرية والإسلام فقط ، ويزاد عليهما في القذف بالزنا أربعة البلوغ في الذكر الفاعل والإطاعة في الأنثى والذكر المفعول به والعقل واللغة والآلة .

قوله : [فعليه] : مفرع على مخلوف تقديره فحدّه بغيره بزيادة الفرج فعليه إلخ .

قوله : [لاحد عليه بل الأدب] : أى لأن العفة تكون في الفرج وغيره كالمطعم وغيره .

قوله : [تدل عليه] : أى على الفرج .

قوله : [وكصحية] : التصحب في الأصل فساد الجوف أو السعال أطلق هذا هذا اللفظ على الزانية لأنها ترمز لأصحابها بالصحب الذى هو السعال .

قوله : [وأدخلت الكاف نحو فاجرة] إلخ : أى يحذف بأحد هذه الألفاظ الثلاثة إذا قالها لامرأة سواء كانت زوجة له أو أجنبية منه ، وكذا إذا قالها لأمرد ، وأما إن قال ذلك لرجل كبير نظر للقرائن فإن دلت على أن القصد ربه بالأبنة حد ولا فلا هذا ما استحسنته في الحاشية .

قوله : [لكن العرف الآن] إلخ : أى فهذه الألفاظ تدور مع العرف .

قوله : [وعلى] : هو في الأصل الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية ففيه الحد ، ولو حلف أنه لم يقصد قلداً .

قوله : [حيث كان المقلوف مطيقاً] : أى وإن لم يكن مكلفاً .

(يُحْكَدُ) من ثبت عليه القلف (ثمانين حِكْدَةً) لنص القرآن .

• (والرقيقُ) : ذكرًا أو أنثى ولو بشائنة والعبرة بحال القلف ، ولو تحمر قبل إقامة الحد عليه (نصفُها) : أى نصف الثمانين .

(وإنْ كَرَّرَ) القلف مراراً (لواحدٍ أو جماعة) قال لم : يا زنا فلا يتكرر الجلد بتكرر القلف ولا يتعدد المقلوف (إلا) أن يكرر القلف (بعدَهُ) : أى بعد الحد ، فإنه يعاد عليه ولو لم يصرح ، بأن قال بعد الحد : ما كذبت أو : لقد صدقت فيما قلت ، (وإنْ قَلَّدَ) شخصاً كان هو المقلوف الأول أو غيره (في أثناثة) : أى الحد ألفى ما مضى (وابتدئَ لهما) : أى للقلفين حد واحد .

(إلا أنْ يَبْقَى) من الأول (اليسير) ما دين النصف أو خمسة عشر فدين (فَيُكْمَلُ الأوَّلُ) ثم يستأنف للثاني الحد .

قوله : [يجلد من ثبت عليه القلف] : جملة مستأنفة قصد بها بيان عدد الجلد في القلف ومن إلى قدرها الشارح نائب فاعل يجلد .

قوله : [لنص القرآن] : أى في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾^(١) الآية والمراد بالمحصنات الحرائر الضعيفات وإن لم يترجم . فإن قلت إن الدليل أخص من المدعى لأنها في شأن من يرى النساء والمدعى عام في الرجال والنساء . أجب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة .

قوله : [والعبرة بحال القلف] : أى العبرة بكونه رقيقاً في حال القلف ..

قوله : [نصفها] : أى لأن جميع حدود الأحرار تشطر بالرق .

قوله : [وإن كرر القلف] إلخ : أى وسواء كان القلف بكلمة واحدة أو بكلمات ، ابن الحاجب ولو قلّف قلّفين لواحد فحد واحد على الأصح وهو مذنب المدونة ، ومقابله يحّد بعدد ما قلّف وسواء كان بكلمة أو كلمات (أهـ بن) .

قوله : [أو جماعة] : أى أو كان القلف لجماعة فهو عطف على واحد وسواء قلّفهم في مجلس أو مجالس بكلمة أو كلمات . قال في المدونة من قلّف جماعة في مجلس أو متفرقين في مجالس شتى فعليه حد واحد فإن قام به أحدهم

(١) سورة النور آية ٤ .

• (وأدب في : فساجر) حيث لم تقم قرينة على إرادة الزنا ، فلا يعارض ما تقدم في : « كتحفة » (وحمار وابن التبراني أو ابن الكلب) أو اليهودي ، أو الكافر ؛ فإنه يؤدب لارتكابه القول المحرم الذي لم يدل عندنا على أنه نقي نسب ولا قرينة تدل عليه .

(وأنا عفيف) بدون زيادة لفظ الفرج ، ولا قرينة تدل عليه كما تقدم .
(وإن قال) رجل (لامرأة) : ليست زوجته : (زكيت ، فقالت) في جوابه : (بك ، حدثت للقذف) ؛ لأنها قلته في قولها : « بك » (والزنا) : أى : ومحدّد الزنا لتصديقها له ؛ فهو إقرار منها ما لم ترجع .
• (وله القيام به ، وإن عليمه من نفسه) : أى للمقلوف القيام بمحدّد قاذفه ، وإن علم المقلوف أن ما مسمى به متصف به ؛ لأنه أقصد عرضه .
وليس للقاذف تحليف المقلوف على أن ، أى عما رماه به .

وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كاد عايه ولاحد لمن قام منهم بعد ذلك .
قوله : [حيث لم تقم قرينة] : أى لم يكن عرف ذلك .
قوله : [ما لم ترجع] : أى عن الإقرار بالزنا فلا تحد له ومحدّد لقذفه على كل حال ، ونص ابن عرفة من قال لامرأة يارانية فذالت له بك زنت فقال مالك : تحد الرجل والزنا ، ولا تحد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرجل فقط ، وقال أشهب : إن رجعت وقالت ما قلت ذلك إلا على وجه المجاورة ولم أرد قلها ولا إقراراً فلا تحد ويحد الرجل (٨١) هكذا في (بن) ولو قال شخص لآخر يازانى فقال له الآخر أنت أزنى منى لم يحد القائل الأول لأنه قذف غير عفيف وحد الثانى الزنا والقذف ، فإن قال له يا معرض فقال له أنت أعرض منى حد الأول لزوجة الآخر وأدب له ، وحد الثانى لزوجته ولزوجة الأول حداً واحداً ، وأدب له ، هذا إذا لم يلاعن الثانى لزوجته ، فإن لاعن لها حد لزوجة الأول إن قامت به بعد أن لاعن زوجته ، فإن قامت به قبل فحد لها حد لزوجته ذكره محشى الأصل .
قوله : [وإن علمه من نفسه] : أى ولو علم بأن القاذف رآه يزنى لأنه مأمور بالستر على نفسه لخبر : « من أتى منكم شيئاً من هذه القاذورات فليستر فإنه من يبد لنا صفحة وجهه أقمنا عليه الحد » ، ولأنه وإن كان في

(كوارثه) ولو قام به مانع من الإرث فله القيام بحق مورثه المقلوف قبل الموت ، بل (وإنْ قَدْ كَفَّ بِعَدِ الْمَوْتِ) لأن المرة تلتحق الوارث بقلف مورثه . وله أن لا يقوم به بل يفو ما لم يوص الميت بالحد فليس للوارث عفو .
(ولأبعد) : من الورثة - كابن الابن - القيام بطلب حق مورثه من الحد فيقدم ابن فابنه إلخ إن سكت إلخ (مع وجود الأقرب) كالابن حيث سكت ولا كلام للزوجين .
• (وله) للمقلوف (السَّوْرُ) عن قاذفه (إنْ لم يَطْلَعْ الإمام) أو نائبه ، وليس له العفو بعد علم من ذكر (لا أنْ يُريدَ) المقلوف (السَّوْرُ) : على نفسه من كثرة اللفظ فيه .
(وليس له) : أى لمن قلّفه أبوه أو أمه تصرّحاً (حدّهُ والدنيه) على الراجح .

الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن (اه عب) .
قوله : [كوارثه] : مثله وصى الميت المقلوف الذى أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما فى الشامل .

قوله : [فليس للوارث عفو] : أى بل يجب على الحاكم تنفيذه .
قوله : [حيث سكت] : هذا التقييد لأشهب والمناسب بقاء المتن على إطلاقه من أن للأبعد القيام مع وجود الأقرب ، وإن لم يسكت الأقرب لأن المرة تلتحق بالجميع .
قوله : [ولا كلام للزوجين] : أى لأن أحدهما ليس ولياً للآخر ما لم يكن أحدهما أوصاه الآخر بإقامة الحد كما تقدم .
قوله : [لا أن يريد المقلوف السر على نفسه] : أى كأن يخشى أنه إن ظهر ذلك قامت عليه بيعة بما رماه به أو يقال لم حد فلان ؟ فيقال قلّفه فلاناً فيشتهر الأمر وربما يساء بالمقلوف الظن لقولهم من يسمع يخل ولقول الشارع : قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً فيقول الأمر إلى أن إقامة الحد على القاذف أشنع من قلّفه له .
قوله : [أبوه أو أمه] : مراده الأب وإن علا والأم كذلك .
قوله : [على الراجح] : أى وهو مذهب المدونة ومقابلها يقول له حلما في

.....

التصريح وبحكم بفسقه ، وأما في التعريض فلا يجد الأيوبي اتفاقاً واستشكل
تفسيره على القول بجواز حله لما لأنه لم يفعل حراماً . وأجيب بأن المراد بتفسيره
عدم قبول شهادته وهذا يحصل بإرتكاب مباح يدخل بالمرءة كأكمل في سوق لغير
غريب .

باب ذكر فيه أحكام السرقة وتعريفها

فقال :

- (السَّرْقَةُ) : التي يترتب عليها القطع (أُخِذَ مُكَلَّفٌ) : من إضافة المصدر لفاعله .
- (نِصَابًا) مفعول المصدر ، وسيبينه بقوله : « والنصاب » إلخ (فَأَكْثَرُ) من نصاب .
- (مِنْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ لغيره) : سيذكر رضى الله عنه المحترزات موضحة ، ويلخل في المحرم : مال الحر الذي دخل بأمان ، فيقطع سارقه .
- (بلا شبهة قَوِيَّةٌ) للسارق . وليس من الشبهة السرقة من سارق ، بل الشبهة ما ذكره في المحترزات . فن سرق نصابًا ثم سرقه منه آخر فإنهما يقطعان .
- (خَفِيَّةٌ) ؛ بإخراجه مِنْ حِرْزٍ غير مأذون فيه) : أى في دخوله .
- وهل إذا خرج السارق بالنصاب بل .
- (وَلَا يُخْرِجُ هُوَ) : فالمدار على إخراج النصاب دخل السارق الحرز

باب :

ذكر فيه أحكام السرقة إلخ .

- هى بفتح السين مع كسر الراء ويجوز إسكانها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسرهما سرقًا بسكون الراء وسرقة بكسرهما وفتح القاف فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه .
- قوله : [أخذ مكلف] : أى بالغ عاقل وهو تعريف لما بالمعنى المصبرى ، ولو عرفها بالمعنى الاسمى لقال نصاب مأخوذ من المال إلخ أو صبي إلخ .
- قوله : [فيقطع سارقه] : أى إن استوفى شروط القطع .
- قوله : [ما ذكره في المحترزات] : أى في قوله وإلا إن قويت الشبهة كوالد إلخ .
- قوله : [ثم سرقه منه آخر] : أى بأن أخرجه الثانى من حرز السارق بعد أن أخرجه السارق من حرز صاحبه .

أم لا ، مخرج - إذا دخل - أم لا .

• (بقصد واحد) شمل ما إذا سرق أقل من نصاب وكرر الأخذ بقصد واحد حتى كمل النصاب ، فيقطع كما في مباح أشهب .

• (أو حرراً) عطف على « نصاباً » أخرجه من بيته إن كان لا يخرج منه أو من البلد ، إن كان يخرج من البيت ، أو سرقه من كبير حافظ له وسواء كان ذكراً أو أنثى (لا يُميزُ لصخراً أو جُنُوناً) .

• (فتقطعُ يدهُ اليمينى) : من الكوع ، لما بينه صلى الله عليه وسلم من عموم الآية . وظاهره : ولو أعسر ، لكن الذى فى المجموع والحطاب والأجهورى :

قوله : [أم لا] : أى أم لم يدخل كما إذا أخرجه بنصباً وهو خارج الحرز .
قوله : [خرج إذا دخل أم لا] : أى أم لم يخرج كما إذا رى لغيره وأمسك وهو داخل الحرز .

قوله : [وكرر الأخذ بقصد واحد] : أى إذا أدخل يده فى صندوق وصار يأخذ نصفاً بعد نصف حتى كمل النصاب ، فإن كان قصده من أول الأمر تكميل النصاب قطع وإلا فلا وهذا القصد لا يعلم إلا منه .

قوله : [أو حرراً] : أى حياً بدليل ما يأتى ، وأما العبد فقد دخل فى قوله : نصاباً لأنه مال فينظر لقيمة العبد المسروق ، فإن كانت قدر النصاب قطع وإلا فلا ، وأما الحر فيقطع سارقه ولا ينظر لقيمه .

قوله : [أو من البلد] إلخ : محله إن كان يمشى فى جميعها عادة ، فإن كان البلد كبيراً وشأنه لا يخرج من ناحية مخصوصة فإخراجه من تلك الناحية بلجهة أخرى يعد سرقة .

قوله : [وسواء كان ذكراً أو أنثى] : تعمم فى الحر المسروق .

قوله : [فتقطع يده اليمنى] : الضمير عائد على المكلف السارق للنصاب أو الحر ، وسواء كان ذلك المكلف مسلماً أو كافراً حرراً أو عبداً ذكراً أو أنثى .

قوله : [من عموم الآية] : أى وهى قوله تعالى : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره .

قوله : [لكن الذى فى المجموع] : استدراك على قوله ولو أعسر ، وما حكاها

يبدأ بقطع يده اليسرى .

(إلا لشكل) : باليمن أو مسمى بسماوى أو قصاص سابق .

(أو نقص أكثر الأصابع) من اليمن ثلاثة (فرجله اليسرى) : أى فينتقل الحكم لقطع رجله اليسرى ، وتكون ثانية المراتب . وهذا هو المذهب ، ثم إن سرق يده قطع رجله اليسرى : (فيه) اليسرى . ثم إن سرق (فرجله) اليمنى . (ثم) إن سرق سالم الأعضاء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة (عزّز)

عن المجموع و(ح) والأجهورى أصله للخمى ، وكتبه ، الشيخ عبد الله عن شيخه سيدى محمد الزرقانى أن ما قاله اللخمى هو المذهب ، قال فى حاشية الأصل : والظاهر أن كلام اللخمى محمول على أعسر لا يتصرف باليمن إلا قادراً بدليل ما أتى فى الشارح ، وأما الأضبط فتقطع عنه اتفاقاً .

قوله : [إلا لشلل باليمن] : أى لفساد فيها وظاهره ولو كان يتنفع بها وهو كذلك خلافاً لابن وهب لكنه مقيد بما إذا كان الشلل يئساً أما إذا كان خفيفاً فلا يمنع القطع قاله (ح) .

قوله : [أو قطع بسماوى] إلخ : أى وأما لو قطعت بسرقة سابقة فإنها تقطع رجله اليسرى اتفاقاً .

والحاصل أنه إن كانت يده اليمنى بها شلل أو قطع بسماوى أو قصاص أو نقص لأكثر الأصابع فالراجح أنه تقطع رجله اليسرى لا يده اليسرى ، وإن كانت يده اليمنى قطعت بسرقة سابقة قطعت رجله اتفاقاً .

قوله : [وتكون ثانية المراتب] : أى بأن يتزل منزلة من قطعت يده اليمنى لسرقة ثم عاد للسرقة ..

قوله : [بعد الرابعة] : أى التى قطعت فيها رجله اليمنى وصار مقطوع لأطراف الأربعة ، فقوله سالم الأعضاء أى باعتبار ما كان .

قوله : [أو سرق الأشل مرة رابعة] : أى بعد قطع رجله اليمنى أى لأن المراد أشل اليد اليمنى كما هو موضوع الكلام السابق ومعلوم أن أشل اليد اليمنى إذا سرق أولاً تقطع رجله اليسرى ، ثم يده اليسرى ، ثم رجله اليمنى ، ثم الرابعة عزز ، وأما أشل اليد اليسرى فتقطع أولاً يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم رجله اليمنى فى الرابعة

باجتهاد الحاكم (وحبس) إلى أن تظهر توبته ، ولا يقتل على المشهور . فلو
تعهد الإمام قطع يسراه أولاً بدين عنر أجزأ على الراجح خلافاً لما في الأصل .

● (والنصاب) المتقدم الذي يقطع بسرقة (ربيع دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الغش ، أو ناقصة راجت كالكاملة ، أو يجمع
منهما أو من أحدهما مع عرض .

(أو ما يساويها) : من العرض والحياض ، رقيقاً أو غيره ولو تعدد مالك
النصاب ، ففى سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع ، فإن لم يساوها ولو ساوى ربيع
دينار لا يقطع ، إلا أن لا يوجد فى البلد ، إلا الذهب . والمساواة معتبرة (بالبلد)
اللى به السرقة ، فإن لم يكن بالبلد أحد الثقلين قومه بالدرهم بالنظر لأقرب
بلد يوجد فيها دراهم إلخ .

يحصل التعزير أيضاً بقوله الأشمل صادق بأشل اليسرى أيضاً بل وبأحد
الأعضاء الأربعة .

قوله : [وحبس] : أى وأجرة الحبس عليه إن كان له مال كنفقته وإلا
فن بيت المال إن وجدوا وإلا فعلى المسلمين .

قوله : [فلو تعهد الإمام] : لا مفهوم له بل مأموره كذلك ، وأما الأجنبي
فلا يجزى واحد باق ويلزمه التقصص فى العمد والدية فى الخطأ .

قوله : [ربيع دينار شرعى] : أى وهو أكبر من المصرى والربع بالوزن لا بالقيمة .

قوله : [أو ثلاثة دراهم شرعية] : أى كاملة ولو على حسب اختلاف
الموازين فإن نقصت باتفاق الموازين لم يقطع إن كان التعامل بها وزناً فإن كان
التعامل بالعدد فإن لم يرج كالكامل لم يقطع أيضاً وإن كان التقصص لا اختلاف
الموازين ، وتقدم أن الدرهم الشرعى خمسون وخمسة حبة من مطلق الشعير .

قوله : [ولو تعدد مالك النصاب] : أى فلا يشترط اتحاد المالك له .

قوله : [إلا أن يوجد فى البلد إلا الذهب] : أى وإلا فالعبرة به .

قوله : [بالنظر لأقرب بلد] : أى كما قال عبد الحق نقلاً عن بعض
شيوخ صقلية وصوبه ابن مرزوق .

واعلم أنه يكفى فى التقويم واحد إن كان موجهاً من طرف القاضى لأنه

ولمعتبر قيمة الشيء وقت إخراجه من الخرز لا قبله ولا بعده . والعبرة بالتقويم شرعاً بأن تكون المنفعة شرعية (وإن) كان المسروق محرراً .

(كماء) أو حطب أو تبن مما أصله مباح ، خلافاً لأبي حنيفة في علم القطع في المباح الأصل المملوك بوضع اليد عليه . وكذلك لو كان فاكهة رطبة خلافاً له رضى الله عن الجميع (أوجارح) : يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمه) الصيد ؛ لأنه منفعة شرعية ، لم ينه صلى الله عليه وسلم عن بيعه .

(أو سَبَّحَ بِلِحْنِهِ) بعد ذَبْحِهِ : أى لكون جلده يساوى بعد ذبحه ثلاثة دراهم . ولا يراعى قيمة لحمه ؛ لأنه لو سرق لحمه وحده لا يقطع ولو ساوى نصاباً (أو جِلْدَ مَيْتَةٍ) ولو غير مأكولة فمن سرقه بعد الذبح فيقطع (إن) زادهُ الدَّبِغُ) : على قيمة أصله (نِصَاباً) : كما لو كانت قيمته قبل الذبح درهمين على تقدير جواز بيعه وبعد الذبح خمسة ، فيقطع سارقه لا أقل . أو سَرَبَتَهُ قبل الذبح ولو على فرض أن قيمته نصاب .

من باب الخبر لا الشهادة ، فإن لم يكن المقوم موجهاً من طرف القاضى فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولفاً بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب المالكية ، ولا يقال مقتضى درء الحلد بالشبهات عدم القطع إذا خولفاً لأن النص متبع ولأن الثبوت مقدم على النافي .

قوله : [خلافاً له] : أى لأبي حنيفة وواقفه الشافعى في الأول ، وواقفنا في الثانى .

قوله : [أو جارح] : أى من الطير .

وقوله : [لتعليمه الصيد] : أى وإن كان لا يساويها بالنظر للحمة وريشه ، فإن لم يكن معلماً قطع سارقه إن ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط ، أو لحمه وريشه معاً نصاباً وإلا فلا ويثل تعلم الجارح الصيد تعليم الطير حمل الكتب للبلدان كما أفاده (بن) .

قوله : [لا يقطع ولو ساوى نصاباً] : أى لما مر من النظر لكرهاته أو من

مراعاة القول بمجرته .

قوله : [فمن سرقه بعد الذبح فيقطع] : أى لأنه يتشعب به شرعاً في الياسات والماء ، وإن كان الدبغ لا يظهر على المحتد فيقطع المكلف وحده أى ولو كان

• (أَوْشَارَكَةُ) : أى السارق المكلف (غير مُكَلَّف) : كصبي وجنون فيقطع المكلف وحده .
(لا) إن شاركه (وَالِدٌ) : لرب المال فلا قطع لنحوه مع ذى شبهة قوية ولو الجلد للأُم .

• ثم شرع في محترقات ما قلناه زيادة في الإيضاح فقال :
(فلا قَطَعَ لغير مُكَلَّف) : دخل في الغير : مَنْ مَسْكِرَ بِحِلَالٍ .
(ولا) قطع (في) سرقة (أَقْلَ مِنْ نَصَابٍ) حين إخراجها من الحرز .
(ولا) قطع في سرقة (غير مُحْتَرَمٍ كَخَمْرٍ) : وخنزير ولو لكافر سَرَقَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِي . نعم يغرّم قيمتها للذي إن ألتفها وإلا رد عينها لا إن كانت لمسلم لوجب إراقتها عليه .

(و) لا قطع في سرقة (آلَةُ لَهْوٍ) كطنبور (إلا أنْ تُسَاوِيَهُ) : أى النصاب (بعد) تقديره (كَسَرُهَا وَلَا) يقطع من سرق (كَلْبًا مَطْلَقًا) : ولو معلماً أو للحراسة ، لأنه نهى صلى الله عليه وسلم عن بيعه . بخلاف غيره من الجوارح المعلقة ، ولو كانت قيمة الكلب نصاباً .

ذلك المجنون أو الصبي صاحب المال المسروق كما إذا كان تحت يد الولي لأن مصاحبة الصبي والمجنون كالعلم .

قوله : [ولو الجلد للأُم] : قال ابن الحاجب : وفي الجلد قولان ، قال في التوضيح : اختلف في الأجساد من قبل الأم والأب فقال ابن القاسم : أحب إلى أن لا يقطع لأنه أب لأنه بمن تملظ عليه الدية وقد ورد : « ادرموا الحدود بالشبهات » وقال أشهب : يقطعون لأنه لا شبهة لم في مال أولاد أولادهم ولا تفقة لم عليهم ، ولا خلاف في قطع باقي القرابات (أه) . وقال (بن) وقد تبين به أن الخلاف في الجلد مطلقاً لا في خصوص الجلد للأُم .

قوله : [لا إن كانت لمسلم] : أى فلا يغرّم له شيئاً .

وقوله : [لوجب إراقتها عليه] : علة للنفي .

قوله : [إلا أن تساويه] : أى تلك الآلة كالتشبية ونحوها .

قوله : [بخلاف غيره من الجوارح المعلقة] : أى فإفاده بالجوارح المتقدم

(كأُضْحِيَّةٌ ذُبِحَتْ) : وسرقت وهي تساوى نصاباً ، فلا يقطع سارقها لخروجها لله بالدبيع : وكذلك الهدى . أما لو سرقت قبل الدبيع لقطع سارقها ولو نذرها ربها . كما لو سرقت قدر نصاب من لحمها أو جلدها الذي ملكه الفقير بصدقة أو هبة فيقطع .

- (ولا) قطع في سرقة ما هو مستمر (في ملكه كَمَرْهُونَ) : أى كشيء يساوى نصاباً مرهوناً عند غيره (كان ملكه) ينحو إرث (قبيل إخراجها) من الحرز ثم خرج به ، فلا قطع . بخلاف لو ملكه بعد إخراجها فيقطع .
- (ولا إن قوتت الشبهة) : كوالد (سرق نصاباً من مالك ولده ، فلا قطع بخلاف العكس (وجحد وإن لأُم) سرق من مال ولد ولده .
- (بخلاف بيت المال) سرق منه نصاباً فيقطع ، ومنه الشون .
- (والغنيمة) : بعد حوزها إن كثرت الجيش ، كأن قل وأخذ فوق حقه نصاباً .

غير الكلب وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القاتل بالقطع في المأذون في اتخاذه .

قوله : [وكذلك الهدى] : مثله القدية وانظر لو سرق الهدى بعد التقليد أو الإشعار هل يقطع سارقه أم لا .

قوله : [ولو نذرها ربها] : أى لأنها لا تتبين بالنذر .

قوله : [كرهين] : مثله المستأجر وإنما لم يقطع لأنه سارق للملك ، وهذا في سرقة الراهن أو المؤجر ، وأما سرقة المرتهن الرهن من الراهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر قبل قبضه فإنه يجب القطع كذا في حاشية الأصل .

قوله : [بخلاف لو ملكه بعد إخراجها فيقطع] : أى لحق الله في انتهاك الحرمه وإن كان لا ضمان عليه في المال ولا فرق بين كونه ملكه إرث أو شراء أو هبة .

قوله : [كوالد] : أى أب أو أم ، وإنما لم يقطع لقوله في الحديث : « أنت ومالك لأبيك » .

قوله : [بخلاف بيت المال] : أى منتظماً أو لا .

قوله : [إن كثرت الجيش] إلخ : هذا التفصيل هو المحمد . كما لابن يونس

(و) وبخلاف (مال الشركة إن حُجِبَ عنه) : بأن كان عند أمين أو كان مفتاحه مع غيره (وسرقَ فوقَ حَقِّه) : الذى يخصه من جميع المال إن كان مثلياً (نصاباً) كأن سرق من اثني عشر درهماً مشتركة بينهما تسعة ، فإن كان مقوماً ، فما سرق ، لا من جميع المال .
(ولا) قطع (إن اختكسَ) : أى أخذه بحضرة صاحبه جهرًا هاربًا به سواء جاء جهرًا أو سرًا .
• (أو كابر) : أى ادعى أنه ملكه وأخذه قهراً ، فإنه ليس بسارق بل غاصب .

خلافاً لما يقتضيه ظاهر كلام خليل من أن السارق من الغنيمة يقطع مطلقاً .
قوله : [وبخلاف مال الشركة] إلخ : حاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ، وإن كان مثلياً كما إذا كان جملة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم ، وأما إذا كان مقوماً ككتاب يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيا سرق نصاب فوق حقه في المسروق فقط كما إذا كانت الشركة في ثياب جعلتها تساوى اثني عشر فسرق منها ثوباً يساوى ستة فيقطع ، لأن حقه في نصفه فقد سرق فوق حقه في ذلك المسروق نصاباً ، والفرق بين المثل والمقوم حيث اعتبروا في المثل كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ما سرق وما لم يسرق ، واعتبروا في المقوم فوق حقه فيا سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض فيه كان ما سرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقى كذلك ، وأما المثل فلما كان له أخذ حظه منه وإن أذى صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مشتركاً بينهما بل يقدر له بقدر نصيبه ولا يقطع إلا في النصاب الزائد عن جميع نصيبه .
قوله : [أى أخذه بحضرة صاحبه] إلى آخره : حاصله أن المختلس هو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه في خفته ويلتجئ بسرعة جهرية سواء كان محيئته سرّاً أو جهرّاً كما قال الشارح .

قوله : [أى ادعى أنه ملكه] : ليس هذا بلازم ، بل ولو اعترف بالغصب .
والحاصل أن المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء

(أو هَرَبَ) بالمسروق (بعد أخذه) أى القدرة عليه (فى الحرز) :
ثم فسر الحرز بقوله :

• (والحرزُ : ما لا يُعَدُّ الواضعُ فيه مُضَيَّعًا عُرْفًا) : وهو يخطف باختلاف ما يجعل فيه كما يأتى . والممدار على إخراج النصاب ، ولو فى جوفه إذا كان لا يفسد كما قال :

(ولو ابتلعَ فيه) : أى فى الحرز (ما لا يفسدُ) بالابتلاع : كجهر قدّر نصاب ثم خرج فيقطع ، بخلاف لو ابتلع فيه نحو لم يصب نصاباً ، فلا قطع . بل عليه الضمان . كما لو أُلِفَ شيئاً فى الحرز بحرق أو كسر . (أو) كان السارق خارج الحرز و (أشارَ إلى حيوان بكتكتف فخرج) من حرز مثله فيقطع .

(كخبياء) : الخبيعة المنصوبة فى سفر أو حضر ، كان فيه أهله أم لا . فإنه حرز لما فيه ، وحرز لنفسه أيضاً . فإذا أخذ شيئاً منها أو أدخلها وكان

ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب .

قوله : [أى القدرة عليه فى الحرز] : أى أنه بعد أن أمسك فى داخل الحرز بالمال وقدر عليه فيه هرب منهم بالمال المسروق ، لأنه صار هروبه على الوجه المذكور اختلاصاً على ما لا ين القاصم ومالك خلافاً لأصبح القاتل بالقطع بناء على أنه سرقة وهناك قول ثالث لبعض المتأخرين وهو أن السارق إن رأى رب المال خرج لىأتى له بالشهود فأخذ المال وهرب كان مختلساً لا يقطع وإن هرب بالمال من غير أن يرى رب المال خرج لىأتى بالشهود فهو سارق يجب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق أفاده (بن) .

قوله : [ما لا يعد الواضع] الخ : أى هو المكان الذى لو وضع فيه ذلك الشيء قصداً لا يقال إن صاحبه عرضة للضياع فيقطع السارق المخرج له منه سواء كان صاحبه وضع ذلك الشيء قصداً أم لا كما أفاده (بن) .

قوله : [والممدار على إخراج النصاب] : أى وإن لم يخرج السارق من الحرز . قوله : [فى الحرز] : أى وأما لو أخرجه سالماً وتلف بعد الخروج فيقطع .

قوله : [كخبياء] : أدخلت الكاف كل محل اتخذ منزلاً وترك به متاع

الآنخذ يساوى نصاباً فيقطع .

(أو حائثوت) : فإذا سرق منه نصاباً فيقطع ، لأنه حرز لما فيه ، ما لم يكن عليه قيسارية تغلق كالشرب والحملون بمصر ، فلا قطع بالإخراج من الحائثوت حتى يخرج من القيسارية (وفئائيهما) : أى الخلباء والحائثوت فإنه حرز لما فيه .
(وكل متوضع اتخذ منزلاً) لشيء فإنه حرز لما فيه لنفسه ، كصندوق الصيرفي فنأخرج منه نصاباً فإنه يقطع .

(ومحسك) : فإنه حرز لما فيه لنفسه ، كان على ظهر الدابة أم لا . لكن التحقيق أنه إن لم يكن على ظهرها فينظر لما فيه إن كان المحمل حرزاً له — كفرشه — أو ليس حرزاً كدراهم .

(وظهر دابة) : حرز لما عليه من سرج وخرج ودرهم كان رب الدابة حاضراً عندها أو غائباً ، إلا المختلس والمكابر كما تقدم . لكن التحقيق يشترط أن يكون معها حافظ .

(وحرين) : لأنه حرز لما فيه من زرع وثمر ولو بعد عن البلد (وساحة

وذهب صاحبه لحاجة مثلاً قال (بن) وهو مقيد بما إذا ضربه بمحل لا يعد ضاربه فيه مقبياً له .

قوله : [حتى يخرج من القيسارية] : لعل هذا التقييد مقيس على الإخراج من المحل المحجور عليه إلى محل الإذن العام ، وما قاله الشارح مذكور في حاشية السيد البليدى ونصه فرع في التوضيح عن ابن عبد البر أن السوق المجبول عليها قيسارية تغلق بأبواب ومحيط بها ما يمنع وذلك كالحملون والشرب والريعة بمصر لا يقطع من سرق من حوائثه إلا إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم .

قوله : [حرز لما عليه] : أى سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة بحرز مثلها وإلا لم تكن حرزاً لما عليها فقوله لكن التحقيق إلخ المناسب أن يقول لكن بشرط أن تكون في حرز مثلها .

قوله : [وحرين] : قال ابن القاسم وإذا جمع في البحرين الحب أو الثمر

دار) فإنه إن سرق منه غير الساكن فيها - ولو ملك ذات الدار وكان لا يخلع إلا بإذن - فيقطع ، كان المسروق شأنه الوضع في الساحة كالإتقال ، أو لا كوثب . فإن كان ساكناً في الدار فيقطع إن سرق نحو الإتقال والدواب ينقله من محله نقلنا ولو لم يخرج . لا نحو ثوب ؛ فإن سرق من بيت في الدار فأخرجه لساحته فيقطع إن كان ساكناً اتفاقاً ، وعلى الراجح إن لم يكن من السكان .

(وقَبِرَ لَكَمَن) شرعى كان القبر قريباً من البلد أم لا ، كبحر لغريق . (وسفينة) : سرق من كَتَحْتُهَا نصابياً ولو لم يخرج منه ، كان من الركاب أم لا ، بحضرة ربه أم لا . كمن غير النحل بحضرة ربه مطلقاً ، كغير حضرة ، وكان أجنبيّاً أخرج منها ، لا إن كان من الركاب وسرق من غير نحو النحل مع غير ربه ولو أخرج منها . (ومُسَجِد) : فإنه حرز (لنحو حُصْرِهِ) وبسطه ، حيث كانت

وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه ؛ وفي حاشية السيد البليدى سرقه القول من الساحل مغطى بمحصر فيها القطع ليلاً أو نهاراً غاب عنه ربه أم لا كما في الملوثة ، وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح . قوله : [وقبر لكفن] : أى فهو حرز بالنسبة للكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن ، ومفهوم قوله شرعى أن غير المأذون فيه شرعاً لا يكون ما ذكر حرزاً له فن سرق من كفن شخص ما زاد على الشرعى لا يقع على المعتمد كما مضى عليه في المجموع .

قوله : [كان القبر قريباً من البلد أم لا] : أى وولاء بقى الميت أم لا . قوله : [كبحر لغريق] : أى إن بقى الغريق في الكفن فإن أزاله البحر منه فانظر هل يكون البحر حرزاً له أم لا ؟ فقوله كبحر لغريق كلام مجمل مومخ خلاف المراد فالمناسب أن يقول كبحر لمن رى به مكفناً فالبحر حرز للكفن كما قال غيره قال في الأصل واحترز بقوله : رى به عن الغريق فلا قطع لسارق ما عليه . قوله : [وسفينة] إلخ : حاصله أن الصور ست عشرة صورة يؤخذ تفصيلها من الشارح فيقطع في السرة من النخل وما أُلحق به في ثمان وبى أخرجه منها أم لا كان من الركاب أم لا بحضرة ربه أم لا ، ويقطع في السرة من غير

ترك فيه فإن كانت تفرش نهراً فقط فتركت ليلة فسرق منها فلا قطع . ولا يشترط في قطع مَنْ سرق من المسجد أن يخرج منه بل (ولو بإذانتها) عن محلها لإزالة يئنة . وشمل بلاطه وقناديله وبابه وسقفه .

(وخان) فإنه حرز (للأقال) التي في ساحته ؛ كالزلع ، فيقطع ولو لم يخرجها ، بل نقلها إن كانت تباع بما فيها وكان من السكان ، وإلا فلا بد من الإخراج . ومفهوم « الأقال » ؛ أن نحو الثوب في ساحة الخان لا يقطع مخرجه . أما من بيت في الخان أخرج ما فيه للحوش فيقطع ، كان من السكان أم لا .

(وقطار) بكسر القاف وتخفيف الطاء المهمله آخره راء مهمله : وهو المربوط من نحو إبل بعضه يبيض ، فإذا حل حيواناً وبان به قطع . وشروط الإبانة به في البراذعي والأمهات فيعتبر كما نقله أبو الحسن وغير المربوطة كالسائر إلى المرى كذلك متى أبان شيئاً منها قطع حيث كانت قيمته نصاباً

الخن في خمس وهي : إن كان بحضرة ربه أخرجه منها أم لا أجنبيّاً أو من ركبها ، والخامسة أجنبي أخرجه منها بغير حضرة ربه وبقي ثلاث لا قطع فيها ، وهي ما إذا كان بغير حضرة ربه وكان من ركبها أخرجه أم لا أو أجنبيّاً لم يخرج منه .

قوله : [فلا قطع] : أي على سارقها وإن كان على المسجد غلق لأنه لم يمكن لأجلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعاً نسيه ربه بالمسجد ومن سرق شيئاً من داخل الكعبة ، فإن كان في وقت أذن له بالدخول فيه لم يقطع ولا قطع إن أخرجه لحل الطواف ، وما فيه القطع عليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الأساطين أفاده في حاشية الأصل نقلًا عن (ح) .

قوله : [بما فيها] : صوابه أن يقول إن كانت تباع فيه أي في الخان .

قوله : [لا يقطع مخرجه] : أي لأن الساحة ليست حرزاً له كان السارق أجنبيّاً أو ساكناً .

قوله : [في البراذعي] : أي وهو مختصر للموتة .

وقوله : [والأمهات] : أي الواضحة والموازية والعتبية فيكون في الأمهات الأربع . قوله : [كالسائر إلى المرى] : أي وذلك كالإبل والغنم التي تسير مع

كما قال .

(ونحوه) أى القطار (وسَطْمَسَر) : عمل يجعل فى الأرض يخزن فيه فن سرق منه ما العادة أن يخزن فيه : كالطعام ، فإنه يقطع حيث (قَرَّبَ) من المساكن بحيث يكون تحت نظر ربه وإلا فلا .

(وسَوَّفَ دابة البيع) : فإنه حرز لها يقطع من أبنائها منه (أو) وقت (لغيره) بزقاق اعتيدت فيه ليلاً أو نهاراً كانت مع صاحبها أم لا .

(وما حَجِيرَ فيه) : أى والمكان الذى حجر فيه (أحدُ الزوجين عن الآخر) فإنه حرز لما فيه إذا سرق أحد الزوجين منه نصيباً يقطع ، لا إن سرق أحدهما متاع الآخر من مكان غير محجور عنه فلا قطع ؛ لأنه خائن لا سارق

بعضها من ظير ربط ولا مفهوم للمرحى ، بل السائرة المنضمة لبعضها فى أى مقصد كذلك .

قوله : [حيث قرب من المساكن] إلخ : لعل الفرق بين المطمر والبحرين حيث اشترط فى المطمر القرب دون البحرين أن البحرين مكشوف فهو أقوى فى الحرزية ولو بعد ، والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزاً مطلقاً أن القبر تأنف النفوس فى الغالب عن سرقة ما فيه ، بخلاف المطمر لأنه مأكل وحيتئذ فلا يكون فى البعد حرز لعظم النفوس إليه أفاده عشى الأصل .

قوله : [البيع] : أى بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان معها ربه أم لا . قوله : [اعتيدت] : أى فصار بالاعتiad حرزاً لها ، وأما أخذه من موقف غير معتاد فلا قطع فيه ما لم يكن معها حارس .

قوله : [إذا سرق أحد الزوجين منه نصيباً يقطع] : أى فيقطع كل بسرقة من مال الآخر وحكم أمة الزوجة فى السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج ، وسواء كان ذلك المكان الذى حجر عن الآخر خارجاً عن مسكنهما أو داخل فيه بلا خلاف فى الأول ، وعلى مالا بن القاسم فى الثانى خلافاً لما فى الموازية اللخمي ، وعدم القطع أحسن إن كان القصد من العلق التحفظ من الأجنبي وإن كان لتحفظ كل من الآخر قطع أفاده (بن) .

بلغة السالك - طبع

وليس المنع بالكلام حَجَرًا بَلْ بَعَثَنِي^(١).

(ككل شيء بِحَضْرَةِ حَافِظِهِ) بَأَن غَافِلَهُ وسرق نصاباً ، كان في فلاة أو غيرها ، كان حافظه نائماً أم لا . وليس المراد أنه أخذه وهو ناظر له ، لأنه يكون إما غطساً أو غاصباً فلا يقطع .

(حَسَمًا) : بتشديد الميم يقطع من أخرج منه نصاباً من ثياب الداخلين أو مما فيه (إِنْ دَخَلَ لِلسَّرْقَةِ) : بَأَن اعترف بأنه دخل لها (أو نَقَبَ) وأخذ منه لا بمجرد النقب (أو تَسَوَّرَ) : من سطحه مثلاً ، وأخذ ما قيمته نصاباً . وليس في جميع ما تقدم حارس .

(أو يحارس لم يأذن له) أى للأخذ (فى تَقْلِيْبِ) ثيابه ، فإن أذن فأخذ ثياب غيره فلا قطع ، ولو أقر بأنه دخل للسرقة لأنه خائن . ومثل الإذن العرف كما في مصر ؛ فإن الناس يلبسون ثيابهم بدون إذن من الحارس ، وحيث دخل الحمام

قوله :^١ [بحضرة حافظه] : أى الحلى إن المميز لا كان ميتاً أو مجنوناً أو غير مميز ، ويشير لما ذكر قول المصنف بحضرة حافظه لأن الحضرة والحفظ تقتضى الشعور ولو حكماً كالنائم لسرعة انتباهه ، وذكر ابن عاشر أن هذا محله إذا لم يكن الحافظ له في حرز ولا فلا يقطع السارق إلا بعد خروجه به من الحرز ، فحرز الإحضار إنما يعتبر عند فقد حرز الأمكنة كلها في (بن) ، ويستثنى من القطع في الأخذ بحضرة حافظ المواشى إذا كانت في المرمى ، فإنه لا قطع على من سرق منها في حضرة حافظها كما هو ظاهر الرسالة والنوادر وسيأتى ذلك .
قوله : [إِنْ دَخَلَ للسرقة] : أى من الباب بدليل قوله : بَأَن اعترف إلخ .
قوله : (وأخذ منه) : أى أخرج منه أى أخرج المسروق من النقب .
وقوله : [لا بمجرد النقب] : أى لا يقطع بمجرد ولا ينقل المسروق من غير إخراج .

قوله : [وليس في جميع ما تقدم حارس] : أى في الصور الثلاث .

قوله : [أو يحارس لم يأذن له] : أى في الصور الثلاث أيضاً .

قوله : [فإن الناس يلبسون ثيابهم] : أى فجران العرف بذلك منزل

(١) لا يكتفى أن يجبرها بالتبعية بالكلام (شفهياً) بلم الدخول بل يجب أن ينص عليه غلظاً أى قتلاً .

من بابه وليس ثياب غيره قاطع عليه فقال : إن أخلى فيها لظني أنها ثيابي ، فإنه يصدق ، كما أشار له بقوله :

• (وصدقَ مدعي الخطأ) وحل تصديقه (إن أشبهه) ملبوسه ، وإلا فلا يصدق ويترتب عليه الحكم .

(لا يقطع) إن أخذ دابةً أوقفها وبها (بباب مسجد) بدون حافظ (أو) أوقفها (بسوق) لغير بيع بدون حافظ ، لأنه غير معتاد . وفي شارح المؤلف : وكلنا إن أخذ دابةً بمرعى .

(أو) أخذ (ثوباً) منشوراً على حائط الدار (بحضه بالطريق) وبعضه داخل الدار فلا يقطع آخذه من خارج الدار تغلياً لما ليس في الحرز ، فإن جذبه من داخلها فيقطع .

(ولا إن آذن له في دخوله) : كضيف دخل بإذن رب الدار ، أو مرسل لحاجة ، فأخذ نصاباً فلا قطع ؛ لأنه خائن لا سارق ولو أخذ من بيت فيها محجور عليه .

(أو نكته) : أي النصاب (ولم يخرجهُ) : عن حرزه .

منزلة الإذن .

قوله : [ويترتب عليه الحكم] : أي فإن كان خائناً لا قطع وإن خرج بها وكان سارقاً واستوفى شروطها قطع . فإن قلت ما الفرق بين المواضع المأذون فيها لكل أحد حيث نفوا القطع مطلقاً ، وبين الحمام حيث قالوا إذا دخل للسرقة قطع ؟ قلت أجاب أبو الحسن عن عياض بأنه في الحمام حيث اعترف بأن دخوله للسرقة لا غير فقد اعترف بأنه لا إذن له في ذلك أفاده (بن) . قلت وهذا الجواب لا يرفع الإشكال .

قوله : [لا يقطع إن أخذ دابة] : إلخ مقتضى ما تقدم تقييد علم القطع بما إذا لم يصير معتاداً لها .

قوله : [وكلنا إن أخذ دابة بمرعى] : أي فلا قطع عليه ولو بحضرة راعيها أو مالكة كما مر ، واحترز بقوله بمرعى عما إذا أخذها من المراح فإنه يقطع ولو لم يكن معها أحد .

(أو) أخذ (مأ على صَيَّي) : غير مميز من حلى وثياب (أو معه) في جيبه مثلاً (بلا حافظ) مع الصبي ، وليس الصبي بدار أهله ، لأن غير المميز ليس حرزاً لما عليه ، ومثل الصبي : المجنون .

• (ولا) قطع (على داخل) في حرز (تناول) النصاب (منه) أى من الداخل (الخارج) : بأن مد الخارج يده للداخل الحرز وأخلده من يد الداخل فيه ، فيقطع الخارج فقط ، فلو مد الداخل يده بالشئ إلى خارج الحرز وتناوله غيره من خارج فالقطع على الداخل فقط . (وإن التَّقْيَب) : أى الداخل في الحرز والخارج عنه بأيديهما (وَسَطَ النَّقَب) : أى في أثنائه ، فأخرج الخارج الشئ بمناولة الداخل (أو رَبَطَهُ) الداخل بحبل ونحوه (فَحَجَّكَ بِهِ) الخارج عن الحرز (قُطِعَا) معاً في المسألتين ومن جعل على ظهر غيره في الحرز شيئاً ، فخرج به — ولولا الجاعل ما قدر على حمله — فيقطعان . فإن كان يقدر

قوله : [ومثل الصبي المجنون] : أى وكلذا السكران بجلال ، وأما السكران بجرام فهو منزل منزلة العاقل لتكليفه .

قوله : [فيقطع الخارج فقط] : أى لأنه هو الذى أخرجه من حرزه .

قوله : [فالقطع على الداخل فقط] : أى لأنه الذى أخرجه من حرزه .

قوله : [قطعاً معاً في المسألتين] : أى مسألة الالتقاء وسط النقب ومسألة ربط الداخل مع جذب الخارج ، وإنما قطعاً معاً لاشتراكهما في الإخراج من الحرز والفرق بين ما هنا وبين قوله : ولا على داخل تناول منه الخارج لأن فعل الرابط مصاحب لفعل الجاذب حال الخروج من الحرز ولا كذلك فعل المتناول أفاده (عب) .

• تنبيه : إذا نقب الحرز ولم يخرج النصاب منه فلا يقطع ، فإن أخرجه غيره فلا قطع أيضاً لذلك الغير ؛ لأن النقب يصير المال في غير حرز وهذا إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينقب والآخر يخرج من الحرز ولا قطع المخرج فقط معاملة له بتقيض مقصوده حفظاً لمال الناس ، فلا يقال إن المكان صار غير حرز بسبب النقب ، وقيل يقطعان معاً عند الاتفاق وعليه ابن شاس أفاده (ين) .

دونه قطع الخارج قطع .

• (ولا) قطع (على مَنْ سَرَقَ مِنْ) بيوت (ذى الإذن العام)
 لجميع الناس ، كبيت الحاكم والعالم والكريم الذى يدخله الناس بدون إذن ،
 وأخرجه من الباب ، فلا قطع لأنه خائن .

(إلا) إذا سرق (مما حُجِرَ منه) : كحاصل أو حانوت داخل البيت
 العام (فليُخرجِه) : أى عن محل ذى الإذن العام ، بأن يخرجَه من باب
 الدار فيقطع ، فإن أخرجه للحوش فلا قطع .

(ولا) قطع (فى سَرَقَةٍ تَمَر) : بثلاثة من فخل أو غيره مَعْلَكَتِ خِلْقَةٍ
 بأصله (إلا أن يكونَ) فى بستان ملتبساً (بِمَعْلَكَةٍ) : يفتح اللام ويسكونها
 (قَسْوَلَان) فى عدم قطع سارق الثمر وهو المنصوص وقطعه ، وقولنا : فى
 بستان « احترازاً عن نخل فى دار ، فيقطع سارق ثمره اتفاقاً : لأنه فى حرزه .
 وقولنا « معلق خِلْقَةٍ » احترازاً عما لو قطع وعلق على الشجر ، فلا قطع ولو بعلق
 فلو قطع الثمر وجعل فى محل البستان اعتيد وضعه فيه قبل نقله للجريئ فسرَق
 منه نصاب ، فثالث الأقوال : يقطع إن جمع بعضه على بعض ، لا إن كان
 مفرقاً . وقيل : يقطع مطلقاً ، وقيل لا مطلقاً .

• (وَتَنَبَّهْتُ) أسرقة (بَيْتَيْنِ) عدلين .

• (أو بقرار) من السارق (ضَوْعاً) .

قوله : [فلا قطع لأنه خائن] : ظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك المسرورق
 فى المحل العام فهو مخالف للخان الممد للأفعال .

قوله : [فإن أخرجه للحوش فلا قطع] : ظاهره كان من السكان أم
 لا فقد خلف الخائن فى تفصيله والحق أنه مثله .

قوله : [وهو المنصوص] : أى أن القول يعلم القطع منصوص والقول
 بالقطع غير منصوص ، بل هو مخرج للخصم على السرقة من الشجرة التى فى الدار .

قوله : [وعلق على الشجر] : أى والحال أنه بالبستان ، وأما فى الدار فيقطع .

قوله : [فثالث الأقوال] إلخ : هذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس
 وإلا فلا خلاف فى قطع سارقه .

(ولإلا) بأن أكره على الإقرار ، ولو بضرب - وأما الإقدام على السرقة فلا يجوز ولو بالقتل على الراجح - (فلا) قطع ولا يلزمه شيء ،
 (ولو أخرَجَ السرقة) : أى الشيء المسروق لاحتمال وصول المسروق إليه من غيره (أو) أخرج (القتيل) المتهم فى قتله : فلا يقطع ولا يقتل ، إلا إذا أقر بعد الإكراه آمناً .
 (لإذا التهمة) : فيؤخذ بإقراره حالة الإكراه عند سحنون على المعتمد ، وبه الحكم إن ثبت أنه متهم عند حاكم . ولكن المشهور قول ابن القاسم : ولا يلزم المكروه شيء ولو متهماً ، وهو الموافق لقواعد الشرع .
 (و) إذا أقر طائماً ورجع عن إقراره (قَبْلَ رَجُوعِهِ) فلا يقطع وإن لزمه المال حيث عينه وعين صاحبه ، نحو سرقة دابة زيد ، بخلاف : سرقة أو سرقة دابة

قوله : [ولإلا بأن أكره] : اعلم أن القطع يسقط بالإكراه مطلقاً ولو كان بضرب أو سجن ، لأنه شبهة تدرك الحد .

قوله : [فلا يجوز ولو بالقتل] إلخ : أى كما صرح به ابن رشد وحكى عليه الإجماع . وتقتل ذلك (ح) فى باب الطلاق خلافاً لما ذكره (عب) هنا من جواز القنوم عليها بخوف القتل كلها فى (بن) والمناسب تأخير هذه الجملة بعد جواب الشرط .

قوله : [وبه الحكم إن ثبت] إلخ : أى به القضاء كما فى معين الحكام وبين التحفة لابن عاصم ونسبه فيها لما لك حيث قال :

وإن يكن مطالباً من يتهم فإلك بالسجن والضرب حكم
 وحكموا بصحة الإقرار من ذاعر يحبس لاختبار

والذاعر بالدال المعجمة الخائف وبالمهملة المفسد ، وبالأزاي الشرس واعتمد (عب) ما لسحنون وحمل ما فى المدة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلان : أحدهما صريح فى عدم العمل بإقرار المكروه ، ثانيهما حلف المتهم وتهديده وسجنه ، وبهذا علم أن ما لسحنون موافق للمنفوعة على أحد التأويلين .
 قوله : [بخلاف سرقة] : إلخ أى فلا قطع ولا غرم حيث رجح .

(ولو) كان رجوعه (بلاشبهه) كقولہ : كذبت في إقرارى ، فأولى لشبهة كقولہ : أخذت مالى الموهين خفية وبميتة سرقة .
• (كران) أقر بأنه زنى .

(وشارب) أقر بأنه شرب خمرًا .
(ومحارب) أقر بأنه قاطع الطريق ، ثم رجوا عن إرارهم فيقبل .
(إلا في المال) فلا يقبل رجوعه بل يغرّم .

• (وإن شهد) على السارق - حرًا أو عبدًا - بالسرقه (رجلًا) واحد (أو) شهد (امرأتان ، وحكف) المدعى مع الرجل أو مع المرأتين (أوهمًا) أو شهد رجل وامرأتان ولا يحتاج ليمين المدعى (فالغرم) للمسروق (بلا قطع) في الفروع الثلاثة (كأن ردّ المتهم اليمين) : حيث حقق المدعى الدعوى فلما ردها على المدعى (فحلفها الطالب) : فالغرم على المدعى عليه بدون قطع ، فلو لم يحقق الطالب الدعوى بل اتهم المدعى عليه فبمجرد نكوله يغرّم بدون حلف الطالب ، ولا قطع أيضًا .

وإن أقر سيد على عبده بسرقة شيء من شخص فالغرم للمال يلزم السيد للمقر له بدون يمين من المقر له .
(وإن أقر رقيق) بسرقة نصاب (فالعكس) : أى القطع بدون غرم ؛

قوله : [ولو كان رجوعه بلا شبهة] : أى كما في المدونة .
قوله : [إلا في المال] : أشار بهذا إلى أن رجوع السارق وقاطع الطريق إنما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفى الحد عنه الذى هو حق له لا بالنسبة لغرم المال الذى هو حق لآدمى .

قوله : [بلا قطع في الفروع الثلاثة] : أى لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة عدلين من الذكور .

قوله : [كأن ردّ المتهم اليمين] : تشبيه في الفروع الثلاثة قبله .
قوله : [ولا قطع أيضًا] : هذا فرع خامس .
قوله : [فالغرم للمال يلزم السيد] : أى ولا قطع للعبد وهو فرع سادس .
قوله : [أى القطع بدون غرم] : أى للعبد .

لأن إقراره لا يفيد بالنظر للمال ؛ لأن الغرم في الحقيقة على سيده .

● (وَوَجِبَ) على السارق (الغرمُ) للمسروق فيرده بعينه إن بقي أوقية المقوم وظل المثل إن فات (إن لم يُقْطَعْ) مانع كسقوط العضو بعد السرقة ، أو لعدم كمال نصاب في الشهود أو المسروق (مُطْلَقًا) سواء أَعْسَرَ أو أَيْسَرَ بقي المسروق أو تلف ، ويخاصص ربه غرماء السارق إن كان عليه دين ولم يف ما عنده بالدين .

(أو قُطِعَ) لأجل السرقة المستكملة للشروط (وَأَيْسَرَ) : أى استمر يساره (إليه) أى إلى وقت القطع (مِنْ يَوْمِ الْأَخْذِ) ؛ لأن اليسار المنصل كالمال القائم بعينه . فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط ؛ فلو أَعْسَرَ أى وقت بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أَيْسَرَ بعد لوقت القطع .

● (وَسَقَطَ الْحَدُّ) أى القطع (إِنْ سَقَطَ الْمَضْرُوبُ) الذى يجب قطعه (بَعْدَهَا) : أى بعد السرقة ، سواء كان سقوطه بعد السرقة بسببها أو بقصاص أو بجناية أجنبي . ولا يلزم الأجنبي الذى قطع عضو السارق بعد السرقة إلا

وقوله : [لأن إقراره لا يفيد] : تعليل لعدم الغرم .

قوله : [فيرده بعينه إن بقي] : أى إجداعاً وليس للسارق أن يتمسك به ويلبغ له غيره .

قوله : [أو قيمة المقوم] : مثله المثل المجهول القدر أو المعلوم المثل .

قوله : [كسقوط العضو بعد السرقة] : سيأتى مفهومه ودخل تحت الكاف سقوطه بقصاص أو بجناية عمد أو خطأ .

قوله : [أو لعدم كمال النصاب في الشهود] : أى بأن كانا غير عدلين من الذكور .

وقوله : [أو المسروق] : أى بأن كان دون نصاب .

قوله : [أو قطع] [لِخ] : أى والموضوع أن عين المسروق ذهبت وإلا فيؤخذ مطلقاً أَعْسَرَ أو أَيْسَرَ .

قوله : [فلم يجتمع عليه عقوبتان] : أى وهما القطع وأتباع ذمته .

قوله : [أو بجناية أجنبي] : أى عمد أو خطأ .

قوله : [ولا يلزم الأجنبي] [لِخ] : إنما أدب لا فتياته على الإمام .

الأدب حيث تصمد فلا يقتصر منه . وأحرز بقوله : « بعدها » عما لو سقط
العضو شيء . وما ذكر قبل السرة فلا يسقط القطع ، إلى يستقل العضو على في
الحقيقة لا انتقال إذ الباقي هو المطلوب قطعه .

• (لا) يسقط الحد (بتويته) : أي قدم وحزم على عدم العود .

(و) لا يسقط بحد ذاته : أي صيرورة السارق عدلاً .

(ولو طال الزمن) : أي زمن التوبة والعدالة بعد السرة : وعلى عدم سقوط
القطع : إذا بلغ الإمام بغير دليل قوله صلى الله عليه وسلم : « ولا كان قبل أن تثبت له »
أما إذا لم يبلغ الإمام فيسقط بنحو شقاعة أو حجة الشيء للسارق ، لأنه تجوز
الشفاعة السارق قبل باوع الإمام حيث لم يعرف بالفساد ولا فلا تجوز الشفاعة فيه .
• (وتذكرت الحدود) : فإذا أقيم وحده سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول
أو لم يثبت إلا بعد الفراغ من الأول أو قال : هو لهذا دين هذا .. وأما لو ضرب
تأمينين بدون تية حد فلا يصح صرفه لحد بعد .

قوله : [حيث تصمد] : قيد في الأدب وأما الخطأ فلا شيء فيه لأنها لا
خانت هانت .

وقوله : [فلا يقتصر منه] : الأولى إسقاطه لعدم ما قبله .

قوله : [ولا يسقط بعدالة] : هذا أخص من التوبة لأنه يلزم من ثبوت
العدالة ثبوتها ولا عكس .

قوله : [أو قال] : إضاح : أي المحاكم .

قوله : [فلا يصح صرفه لحد بعد] : أي بعد منقضى القصر لأن شرط التوبة

(١) دوى في الحديث : من مالك بن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أن صفوان
ابن أمية قيل له إنه إن لم يجرهك . تقدم صفوان بن أمية للبيعة تقدم قد السجدة وتوبه رماه فبها
سارق فأخذ رماه ، فأخذ صفوان السارق فبها به رماه الله صلى الله عليه وسلم ، فتردد الله على الله
عليه وسلم أن تقطع يده ، فقال له صفوان : إن لم أجد هذا يبرئني الله ، هو عليه سعة . فقال صلى
الله عليه وسلم : نهلا قيل أن تأتيني به ؟

ودوى أيضاً عن مالك بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن التزوير بن العباس لم يجد أحد سارقاً وهو
يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له التزوير ليبرئه ، فقال : لا شيء أبلغ به السلطان ، فقال
التزوير إذا بلغت به السلطان فلن الله الشافي والمفتع .
وقى لسة كثير من الأحاديث عن طووس الله عليه وسلم من الجدية .

(إن اتحدت) قدراً (كحد شرب وقذف) : لأن كلاهما ثمانون جلدة ، وكما لو جنى شخص على آخر فقطع يمينه ثم سرق الجاني أو عكسه فيكفى التقطع لأحدهما .

(وإن دُرِجَت) الخلود (في القتل) كردة وقصاص وحرابة .

(إلا حدَّ القرية) : أى القذف فلا بد منه ، ثم يقتل .

مقارنتها للمنزى ولو كان موجب الحد الذى يصرف له ثابتاً من قبل .

قوله : [إن اتحدت قدراً] : مفهومه لو اختلف قدرهما كحد زنا بكر وشرب فلا ينفى أحدهما عن الآخر وهو كذلك كما فى المجموع .

قوله : [وإن دُرِجَت الخلود فى القتل] : هذا كقول المدونة وكل حق لله أوقصاص اجتمع مع القتل فالقتل يأتى على ذلك كله إلا حد القذف (اهـ) .

باب

ذكر فيه الحرابة وما يتعلق بها من الأحكام

وعرّف المحارب المشتق من الحرابة ، فيعلم منه تعريفها ، لأنه إذا كان المحارب قاطع الطريق ألغى كانت الحرابة قطع الطريق إلغى (المُحَارِبُ) : الذى يترتب عليه أحكام الحرابة (قَطَاعُ الطريق) : أى تخيفها (لمنع سُلُوكِ) : أى مرور فيها ، ولو لم يقصد أخذ مال المارين ، كانت الطريق فى فلاة أو عمران كما يأتى فى الأربعة .

(أو أخذ) بالمد : اسم فاعل معطوف على « قاطع » .
(مال مُحْتَرَم) : من مسلم أو ذى أومعاهد ، ولو لم يبلغ نصاباً ، واليُضَيِّعُ أُخْرَى .
(على وَجْهِه) : أى حال (يتعلّرُ معه) : أى مع حاله (الْفَتَوْتُ) : أى الإغاة والإعاة والتخليص منه ، فشمل جبايرة الظلمة الذين يسلبون أموال الناس

باب :

أى حلها ضمناً وإنما أتى بها . بعد السرقة لاشتراكها معها فى بعض حلودها الذى هو القطع فى الجملة .

قوله : [من الأحكام] : أى من المسائل المتعلقة بها .

قوله : [فيعلم منه تعريفها] : أى ضمناً لأن الحرابة جزء من مفهوم المحارب والكل يتضمن الجزء .

قوله : [لمنع سلوك] : خرج قطعها لطلب إمارة أو عداوة بينه وبين جماعة .

قوله : [ولو لم يقصد أخذ مال المارين] : أى بل قصد مجرد الانتفاع بالمرور فيها .

قوله : [واليُضَيِّعُ أُخْرَى] : أى من المال كما للقرطبي وابن العري ، فنخرج لإخافة السبيل قصداً لهُلك الحريم فهو محارب كما هو الآن عندنا بمصر .

قوله : [فشمل جبايرة الظلمة] : قال فى الأصل وجبايرة أمراء مصر ونحوها

ولا يفيد فيهم الاستغاثة بعلماء وغيرهم :

(أَوْ مُذْهِبَ عَقْلٍ) عطف على « قاطع » .

• ولا يشترط تعدد المحارب بل يعد محارباً :

(وَلَوْ اقْتَرَدَ بِلَدٍ) وقصد أذية بعض الناس ، فلا يشترط قصد عموم الناس

ففيه مبالغة .

(كَمُسْقَى نَحْوِ سَيِّكَرَانَ) بسين مهمله مع فتح الكاف أو معجمة مع

ضم الكاف : نبت معلوم ، وأدخل « نحو » : البئج ، وهو أشد من السيكران ،

والداتورة أشد الجميع (للك) : أى لأجل أخذ المال .

(وَمُخَضَّعٍ مُبَيَّنٍ لِأَخِي مَامَةٍ) : فإنه محارب ، وسواء كان المميز

صغيراً أو بالغاً ، خدعه وأدخله موضعاً وأخذ ماله ولو لم يقتله . وبقوله « مميز »

خرجت السرقة بتعذر غوث .

(وَدَاخِلِ زُقَاقٍ) : أى وكداخل فهو عطف على « مسقى » .

يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم ويفترون على بلادهم ولا تيسر استغاثة

منهم بعلماء ولا غيرهم (اه) أى فهم محاربون لأغصاب .

قوله : [عطف على قاطع] : أى فهو محارب وإن لم يحصل منه قطع طريق .

قوله : [فقيه مبالغة] : أى مبالغة على كونه لا يشترط تعدد القاطع

ومبالغة على كونه لا يشترط قطعه الطريق عن الناس عموماً ، بل يكفي

ولو كان قاصداً أناساً مخصوصين وكلام الشارح لا يحسن إلا لو زاد قبل قوله :

بل يعد محارباً إلخ ولا يشترط قصد عموم الناس .

قوله : [نبت معلوم] : أى وهو المسمى بالحشيشة وله حب تأكله الناس

ولا يغيب العقل يسمى بالشرائى .

قوله : [البئج] : يفتح الباء الموحدة وسكون النون نبت معروف .

قوله : [فإنه محارب] : أى حيث كان يتعذر معه الغوث .

قوله : [وخرجت السرقة] : أى فأخذ الصبي الغير المميز أو أخذ ما عليه سرقة .

قوله : [يتعذر غوث] : مرتبط بقوله أو ملحق عقل وما بعد :

قوله : [فهو عطف على مسقى] : المناسب عطف مخدع وما بعده

(أو دار ليلا أو نهاراً لأخذ مال يقتال) : على وجه يتعلم معه الغوث :
أى الإخاءة والإعانة فقاتل حتى أخذه . أما لو أخذه قبل العلم به ، ثم بعد
علمنا به قاتل لينجو بعد أخذه ، فإذا قدر عليه فليس محارباً ، بل سارقاً إن اطلع
عليه خارج الحرز ، أما فيه فليس سارقاً .

● (فَيُحْتَكَلُ) المحارب جوازاً ويندب أن يكون قتاله (بعد المناشدة) ،
بأن يقول له ثلاث مرات : ناشدتك الله إلا ما خليت سبيلى .

وعلى ندب المناشدة :

(إن أمكنَ) بأن لم يعاجل المحارب بالقتال ، وإلا فيعاجل بالقتال بالسيف
ونحوه . وثمرة القتال كما قال :
● (فَيُحْتَكَلُ) المحارب .

(وَتَعَيَّنَ قَتْلُهُ) : أى المحارب (إن قَتَلَ) : سواء كان المقتول
مكافئاً كسلم حرّ بل (ولو كافراً ورقيقاً) قتله مسلم حر ، أو أمان على قتله
ولو بجاهه ؛ فيقتل للحراية بلا صلب أو مع صلب . ولا يجوز قطعه ولا نفيه وليس
لولى الدم حقّ عنه قبل مجيئه تائباً . فلن جاء تائباً فلاولى العفو لأن قتله حيثئذ
قصاص لا يسقط بمجيئه تائباً بل بعفو الولي عنه .

على قوله : أو ملهّب عقل ؛ لأنه ليس من أمثلة ملهّب العقل .

قوله : [بل سارقاً إن اطلع عليه] إلخ : أى فيجرى عليه حكم السرقة .

قوله : [أما فيه فليس سارقاً] : أى بل هو مختلس .

قوله : [فيقاتل المحارب جوازاً] : محل كون المقاتلة جائزة إذا لم يكن دافعاً
عن نفسه القتل أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة ولا كانت واجبة .

قوله : [إلا ما خليت سبيلى] : مامصلدية والاستثناء من محلوّ ، أى
ناشدتك بالله ألا تفعل شيئاً إلا تخليّة سبيلى .

قوله : [وتعين قتله] إلخ : أى ما لم تكن المصلحة فى إبقائه بأن يخشى
بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين مثلاً بل يطلق ارتكاباً لأخف الضررين كما
أنهى به الشيبى وأبو مهلى وابن ناجى كلها فى (عب) .

قوله : [ولو بجاهه] : أى وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو

كما أشار إلى ذلك بقوله :

• (إِلَّا أَنْ يَمُوتَ تَأْتِبًا فَالْقَصَاصُ) .

- (وَالَا) يقتل المحارب أحداً . وقُدِّرَ عليه فمخير الإمام في أمور أربعة وينتدب له العمل بالمصلحة كما قال : (فَالْإِمَامُ قَتَلُهُ) : بدون صلب .
- (وَلَهُ صَلْبُهُ) على نحو جلع غير منكس (فَقَتَلَهُ) : مصلوباً فالصلب من صفات القتل ، فالنوع الثاني : الصلب والقتل وهو مصلوب . ثم إذا خيف تغيره بعد القتل والصلب أنزل وصلى عليه غير فاضل .
- (وَقَطَّعُ يَمِينَهُ) : أى وللإمام قطع يمينه أى المحارب من الكوع .
- (و) قطع (رِجْلَيْهِ الْيُسْرَى) من مفصل الكعب ، وهذا هو الحد الثالث .

انحاز شخص لقاطع طريق وقتل ذلك الشخص أحداً فيقتلن .

قوله : [فالقصاص] : أى فيقتل إن قتل مكافئاً لم يعف ولى المكافى .

- تنبيه : قال في غاية الأمانى لو قتل المحارب أحداً ورثته قليل يرثه وقيل لا ، واستظهر (عب) الأول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خليل ، وكره للرجل قتل أبيه وورثه .

قوله : [في أمور أربعة] : حاصله أن الحدود الأربعة واجبة لا يخرج الإمام عنها بخيرة لا يتعين واحد منها إلا أنه ينتدب للإمام أن ينظر ما هو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب ، فإن ظهر له ما هو اللائق ندب له فعله فإن خالف وفعل غير ما ظهر له أصلحيته أجزأ مع الكراهة .

قوله : [الصلب والقتل] : أى لقوله تعالى : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا)^(١) معناه بغير صلب وقوله : (أَوْ يُصَلَّبُوا) معناه : « ثم يقتلوا » فهو معنى قول الشارح الثاني الصلب إلخ وليست الآية على ظاهرها من أن أحد الأربعة الصلب فقط كما علمت .

قوله : [والقتل وهو مصلوب] : أى يقتل على هذه الحالة ولا ينزل ثم يقتل .

قوله : [أنزل] إلخ : أى وجوباً لوجوب دفنه والصلاة عليه وصلاة غير

الفاضل عليه متبوية في كل من قتل في حد من حدود الله .

ويقطعهما ولاء ولو خيف عليه الموت . فإن كان مقطوع اليد اليمنى أو أشلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ، وإن كان مقطوع الرجل اليسرى فيده اليسرى ورجله اليمنى ، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت ، فإن كان له يدان فقط أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط .

• وأشار إلى الحد الرابع بقوله :

(ونُتِى الذَّكَرُ الحُرُّ كما يَنْتِى فى والزَّنا) : إلى مثل فذلك وخير ويحبس للأقصى من السنة وظهور التوبة .

(وضُرِبَ) قبل التنى (اجتهداً) بحسب ما يراه الحاكم .

وهذه الحدود الأربع يخير فيها الإمام وليس الكلام لمن قطعت يده مثلاً ؛ لأن ما يفعله الإمام بالمخارب ليس لخصوص هذا الشخص المصاب بل لأجل الحراية . والتخير بين الأربع فى حق المخارب الذكر ، أما المرأة فلا تصلب ولا تنفى

قوله : [ولو خيف عليه الموت] : أى لأنه أحد حدوده .

قوله : [قطعت يده اليسرى] : إلخ : إنما فعل ذلك ليكون القطع من خلاف لمطابقة الآية .

قوله : [قطعت] : أى اليد أو الرجل لقوله فى الحديث : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم » .

قوله : [قطعت اليد اليمنى فقط] إلخ : لف ونشر مرتب ولا يجمع بين قطع اليدين ولا الرجلين لأنه ليس بمجد شرعى .

قوله : [للأقصى من السنة وظهور التوبة] : أى للأبعد منهما ، ومعناه أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كل مجسه السنة وإن مضت السنة لم تظهر توبته بقى حتى تظهر توبته أو يموت ، وظهور التوبة لا بد أن يكون ظهوراً بيناً لا مجرد كثرة صومه وصلاته كما أفاده فى الحاشية .

قوله : [وضرب قبل التنى - اجتهداً] : الضرب لم يؤخذ صريحاً من القرآن لأن ظاهره التنى فقط .

قوله : [فلا تصلب ولا تنفى] : أى لما فى الصلب من القضيحة وفى التنى زيادة مفاسد ، وسكت عن الصبى وحكمه أنه يعاقب ولا يفعل معه شيء من

إنما حدها القتل أو القطع من خلاف . وأما حد الرقيق فإعدا النفي .

• (ودفع ما بأيديهم) : أى المحاربين (لحمدية) حيث وصفه كالقطة (بعد الاستثناء) لعل أن يأتي غيره بأثبت مما وصف (يمين) من المدعى للملك الشيء ولا يؤخذ منه حميل . نعم إن جاء غيره بأثبت منه نزع الإمام له (أوبينة) رجلين (من الرفقة) : أى رفقة المأخوذ منه ، وأولى غيرهم ما لم يكن أباه أو ابنه ومثلهما الرجل والمرأتان أو أحدهما يمين .

والمحاربين حملاء : فمن قدر عليه أخذ منه جميع ما سلبه هو وأصحابه ولو لم يأخذ منه شيئا — كالباغاة والنصّاب واللصوص — ويتبع المحارب كالسارق إذا لم يجد أو أيسر من الأخذ للحد .

هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين كلها فى الحاشية .

قوله : [حيث وصفه كالقطة] : حاصله أن مدعى المال الذى بأيدى المحاربين لا يدفع له إذا لم يثبت بالبينة إلا بشروط ثلاثة : بعد الاستثناء ، وبعد اليمين ، وبعد وصفه كالقطة ، وعمل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قال ابن شامس نقلا عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق ، فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيرا لا يملكون مثله ، ونقله ابن عرفة مقتصرأ عليه أفاده (بن) .

قوله : [ولا يؤخذ منه حميل] : قال فى التوضيح هو ظاهر المدونة ، وقال سحنون بل بحميل . وقال فى مختصر الوقار إن كان من أهل البلد فبحميل وإن كان من غيرهم فيلا حميل لأنه لا يجد حميلا أفاده (بن) .

قوله : [رجلين من الرفقة] : أى المقاتلين للمحاربين واشترط فى المدونة عدم التهمة كما فى المواق وغيره وقول التحفة .

• ومن عليه وسم خير قد ظه . . . إلخ •

يفتضى أن العمل على الاكتفاء بتوسم الخير كما فى (بن) .

قوله : [كالباغاة] إلخ : أى متى ظفر بولحد فإنه يهرم عن الجميع كما فى الرسالة ، ويشى عليه ابن رشد .

قوله : [ويتبع المحارب السارق] إلخ : هنا هو المشهور .

- (وَلَا يُؤْمَرُ) المحارب أى لا يعطيه الإمام أماناً (إِنْ سَأَلَهُ) الأمان فإِنْ امتنع بنحو حصن حتى أَمِنَ فهل لا يَمُ له الأمان ؟ خلاف .
- (وَيُثْبِتُ الْحُدَّ) المتقدم من قتل من قتل إلخ (بشهادةِ عَدْلَيْنِ أَنَّهُ) أى هذا الشخص هو (المشهورُ بها) : أى بالحاربة بين الناس ، وإن لم يعايناه حالة الحاربة .
- (وَيَسْقُطُ) حدها فقط دين حد الزنا والحدف والشرب والقتل (بِإِثْبَاتِهِ) : أى المحارب (الإمام) أو نائبه (طائِعاً) قبل القدرة عليه ؛ فلا يسقط حكمها بتوحيته بعد القدرة عليه ، كما لا يسقط الضمان بإثباته طائِعاً مطلقاً ، وصطف على قوله بإثباته . (أَوْ بَشَرَكِ) المحارب (ما هو عليه) من الحاربة ولو لم يَأْتِ الإمام .

قوله : [وَلَا يُؤْمَرُ] المحارب : أى بخلاف المشرك لأن المشرك يقر على حاله إذا أَمِنَ ولو كان بيده أموال المسلمين بخلاف المحارب .

قوله : [وَيَسْقُطُ حدها] إلخ : أى إذا كان لم يقتل أحداً وإلا وجب قتله قصاصاً وإن جاء تائباً إن لم يعفِ إلى الدم كما تقدم .

قوله : [طَائِعاً] : أى ملقياً سلاحه وإن لم تظهر توحيته ، وفهم منه أن وعده بأنه يَأْتِي طائِعاً لا يسقط عنه حده وهو كفلك ، والفرق بين سقوطها بما ذكر وإن لم يتب وبين عدم سقوط حد السرقة بتوحيته وعده أنه السرقة أخذ المال خفية والتوبة أمر خفى فلا يزال حد شيء خفى بأمر خفى ، والحاربة ظاهرة للناس فإذا كف أذاه لم يبق لنا فائدة في قتله لأن الأحكام تتبع المصالح .

باب

ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان

- قال : (يُجْلَدُ) : ثمانين على ظهره كما يأتي .
 - (المُسْلِمُ) : فلا يجد الشارب الكافر ، ويؤدب إن أظهره .
 - (المُكَلَّفُ) الحر ذكراً أو أنثى بعلم منه أنه طالع ، إذ المكروه ليس مكلفاً .
- وخرج أيضا الصبي والمجنون ويؤدب الصبي .
- (بسبب شرب) : ولا يكون إلا بالقلم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل بلحوفه ، لا ما وصل من أنف ونحوه ولو سكر بالفعل .
 - (ما يُسْكِرُ جِنْسَهُ) : ولو لم يسكر بالفعل لقلته ، أو لاعتياده ، لا بما لا يسكر جنسه ، ولو اعتقده مسكراً . نعم عليه إثم الجرامة .

باب :

- أى بين فيه حقيقة الشارب وقدر حله وكيفيته .
- قوله : [على ظهره] : أى وكنته .
- قوله : [ويؤدب إن أظهره] : أى إن كان ذمياً .
- قوله : [الحر] : زاده الشارح أخذ أنه من قول المصنف الآتى وتشطر بالرق .
- قوله : [ويؤدب الصبي] : أى المميز للإصلاح لا لكونه فعل حراماً .
- قوله : [بسبب شرب] : يؤخذ منه أن الحد مخصص بالمائعات ، أما اليابسات التى تؤثر فى العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنه لا يجرم منها إلا القمار التى يؤثر فى العقل لا ما قل ، لأنها طاهرة بخلاف الخمر فى جميع ذلك أفاده (بن) .
- قوله : [ولا يكون إلا بالقلم] : أى كالنظر فإنه لا يكون إلا بالعين ، والسمع فإنه لا يكون إلا بالأذن .
- قوله : [ولو لم يصل بلحوفه] : أى بأن رده بعد وصوله لحلقه .
- قوله : [ونحوه] أى كالأذن والعين .
- قوله : [ولو اعتقده مسكراً] : أى فإذا شرب شيئاً يعتقد أنه خمر فتبين

(مُتَحَرِّراً) قد علمت أنه يغني عنه التكليف (بلا عُلُر) احترازاً عن ظنه غير مسكر .

(و) بلا (ضرورة) فلا حرمة على من شربه لفُصَّة كما يأتي ، وهي من العذر فيغني عنه ما قبله .

(وإن قلَّ) جداً بل ولو خمس ليرة في مسكر ووضعها في فيه وبلغ ريقه ، فيحد كن شرب كَقَطَّار . وقيل : لا يحد لأنه ليس شرباً ، واستظهر . (أو جهل ، وجوب الحسد) مع علم الحرمة ، أو جهل الحرمة لقرب عهد بإسلام ، فإنه يحد . ولو كان حنفياً يشرب النبيذ وهو ما كان من غير ماء

أنه غير خمر فلا يحد وعليه إثم الجرامة .

قوله : [احترازاً عن ظنه غير مسكر] : أي بأن ظنه خلا مثلاً .

قوله : [فلا حرمة على من شربه] : أي على الراجح ولا حد أيضاً ، ولو سكر منه قال (عب) والظاهر كراهة قدومه على شربه مع ظنه غيره وأما مع شك فيحرم والظاهر أنه لا يحد لدلته بشبهة الشك .

قوله : [وهي من العذر فيغني عنه ما قبله] : أجيب بأن المراد بالعذر الغلط وهو غير الضرورة .

قوله : [وإن قل جداً] : أي لخبر : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » .

قوله : [وقيل لا يحد] إلخ : قائله الشيخ إبراهيم القاني وأفاد أن الحد فيه من التعق في الدين .

قوله : [فإنه يحد] : فإن قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا بجهل الحكم إن جهل مثله ؟ فالجواب أن الشرب أكثر وقوعاً من غيره ، ولأن مفسده أشد من مفسد الزنا لكثرتها لأنه ربما حصل بشربه زنا وسرقة وقتل ولذا ورد أنها أم الخبائث أفاده (عب) .

قوله : [يشرب النبيذ] : أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه . وحاصل الفقه أن الخمر وهو ما اتخذ من عصير العنب ودخلته الشدة المطربة شربه من الكبائر ويجب للحد إجماعاً لا فرق بين كثيره وقليله الذي لا يسكر ، وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البلح ودخلته الشدة المطربة فشرب

الغيب وشرب منه قدراً لا يسكر ، ورفع المالكى ، فيُحدّث .
 • (ثمانين) جلدة : معمول « يجلد » (بعد صحّوهِ) : فإن جلد قبل
 صحو فيمكنى إن كان عنده شعور بألم الجلد ، وإلا أعيد .
 (وتشطّر) الحد (بالرق) وإن قل الرق فيجلد أربعين .
 (إن أكثر) : بالشرب ، لكن إن رجع بعد إقراره يقبل ولو لغير شبهة .
 • (أو شهيداً عندلّانٍ بشرب أو شَمّ) لرائحته في فمه لعلمهم ذلك ،
 إذ قد يعرفها من لا يشربها .

القدر المسكر منه كبيرة ، وموجب للحد إجماعاً ، وأما شرب القدر الذى
 لا يسكر منه لقلته فقال مالك : هو كذلك . وقال الشافعى : هو صغيرة
 ولا يجب حدّاً ولا تردّ به الشهادة . ومن أبى حنيفة : لا إثم في شربه بل هو جائز
 فلا حد فيه ولا تردّ به الشهادة ، فإن كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقداح
 فلا يحرم عنده إلا القدر الرابع ، وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب
 لتقوى على الجهاد ونحوه لا لمجرد اللهو .

قوله : [ورفع المالكى] : أى فيحده المالكى ، ولو قال له : أنا حنفى
 لضعف مدرك حله وقيل لا يحيد مراعاة للخلاف .

قوله : [معمول يجلد] : وذكره الشارح فيما تقدم بلصقه بطول الفصل .
 قوله : [وإلا أعيد] : أى من أوله وهذا إذا لم يحصل له إحساس حال الضرب
 أصلاً ، وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنائه حسب من أول ما أحس كما قال
 اللخمي .

قوله : [وتشطّر الحد بالرق] : أى ولا فرق بين الذكر والأنثى .
 قوله : [إن أقر] إلخ : شرطى قوله يجلد .
 قوله : [إذ قد يعرفها من لا يشربها] : جواب عما يقال إنه لا يعرف رائحتها
 إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً ،
 وإن تاب وحده لا تقبل شهادته فيها حد فيه .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها ، بل قد
 يعرف رائحتها من لم يكن شربها قط كمن رآها مراقبة أو رأى إنساناً يشربها

(أو) شهد (أحدُهما بواحد) : كشهادة عدل برؤية الشرب (و) شهادة (الثاني بالآخر) : أى رآهتهما .

• (أو بتسكياته) : أى الخمر . ومنى شهدا بالشرب إلخ فيحد الشارب ، ولو شهد فلان ، بخلاف شهادتهما ؛ كأن شهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة خمر فلا تعتبر المخالفة ؛ لأن المثلث يقدم على النافى ولم يجعلوا المخالفة شبهة تدراً الحلد .

• (وجاز) : أى انتفت حرمة فيصدم بحجوب الشرب (لإساعة غصة إن خاف) الهلاك منها (لم يسجد غيره) : أى المسكر فله شربه على الرجح . ولا يجوز استعمال الخمر لدواء ولو خاف الموت ؛ لأنه لاشفاء فيه ولا لعطش بل لحرارته يزيد ، ولو طلاء في ظاهر الجسد .

• (والحدود كلها) : كالزنا والقلد والشرب تكون (بسط) من جلد (لتن بلا رأسين) بل برأس واحد ، فلا يكون بقضيب

مع علمه بها وغير ذلك .

قوله : [ولو شهد فلان] : أى ولو خالفهما غيرهما من العدول بأن قال عدلان آخران شرب خلا مثلاً .

قوله : [ولو خاف الموت] : أى فإن وقع وزل وتداوى به شرباً حد . ابن العربي تردد علمائنا في دواء فيه خمر والصحيح المنع والحلد انتهى وماذكره من الحلد إذا سكر بالفعل وإلا لم يجد ولا يرد . قيل ما يسكر جنسه وإن لم يسكر بالفعل لأن كلامهم في غير المخلوط بدواء .

قوله : [ولا لعطش] : مثله الجوع فلا يجوز شربه لخوف الموت من جوع أو عطش ؛ لأنهما لا يزولان به لما في طبعه من الحرارة والمضم .

قوله : [ولو طلاء في ظاهر الجسد] : مبالغة في حرمة التداوى وحقه التقديم على قوله ولا لعطش . لكن قال (ع) : محل منع الطلاء به منفرداً أو مختلطاً بدواء مالم يخف الموت بتركه وإلا جاز .

قوله : [كالزنا] إلخ : الأوضح أن يقول كانت لزناً أو قلقد أولشرب .

قوله : [فلا يكون بقضيب] : أى وهو المسمى بالنبوت .

ولاشراك ولا ذرة . وما كانت لسيدنا عمر فهي للتأديب لا للحد .

● (وضَرْب) عطف على سوط (متوسط) لا خفيف ولا شديد حالة كون المحدود (قاعدًا) فلا يمد على ظهره أو بطنه (بلا رِيط) على نحو جلع (إلا لِعَدْرٍ) : ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطرابًا شديدًا بحيث لا يقع الضرب موقمه قريب .

(ولاشْدِيد) : أى وبلا ريط يد أو رجل إلا لعلر أيضا ولو أخر قوله إلا لعلر لكان أولى .

(يَظْهَرُهُ وَكَتِفَتِهِ) : أى إن الجلد على الظهر والكفين لاغيرهما من البدن . وشرط الضارب أن يكون عدلا .

(وَجَرَدَ الرَّجُلُ مِنْ) كل شيء عليه في جميع بدنه (مما سَوَى العَوْرَةِ) ما بين السرة والركبة .

(والمرأة) تجرد (مما يتقى الضرب) : أى الله .

(وَيُدَبّ) : لأجل السر عليها فيها يخرج منها (جَعَلَهَا) حال الضرب (في كَهْفَةٍ بِتُرَابٍ) مبلول ويولل الضرب إلا لخوف هلاك فيفرق .

(وعزّز الحاكم) : باجتهاده — لاختلاف الناس في أقوالهم ، وأفعلم وذواتهم —

وقوله : [ولا شرارك] : هو السير الرفيع من الجلد .

وقوله : [ولأذرة] : هى سوط رفيع مجلول من الجلد فإن وقع وضرب في الحد بقضيب أو شرارك أذرة لم يكف وأعيد .

قوله : [وما كانت لسيدنا عمر] إلخ : ما واقعة على ذرة أى والذرة التى كانت لسيدنا عمر إنما كانت للتأديب لا للحد وهو جواب عن سؤال مقدر ، وكانت من جلد مركب بعضه فوق بعض .

قوله : [لا غيرهما من البدن] : أى فلو جلد على أليتيه أو رجله لم يكف والحد باق يعاد ثانيًا فإن تعلمر الجلد بظهوره وكفيه لمرض ونحوه آخر ، فإن أمكن فعله شيئًا فشيئًا فعل ، وأما التأديب فوكول محله للإمام .

قوله : [وجرّد الرجل] إلخ : فإن لم يجرّد الرجل مطلقًا ولا المرأة مما يتقى الضرب فانظر هل يجزئ بذلك إن تألم منه كما يتألم المجرّد أو قريبًا منه وهو

(لمعية الله تعالى : متى ما ليس لأحد إسقاطها ؛ كأكل في نهار رمضان وتأخير صلاة .

(أو لحقّ آدمي) : وهو ماله إسقاطه كَسَبَ وضرب وكل حق مخلوق ؛ فله فيه حق .

● ليس لغير الحاكم تأديب إلا السيد في رقيقه والزوج في زوجته أو والد في ولده غير البالغ أو معلم ، ولا يجوز لحاكم أو غيره لمن ولا سب للمؤدب أو لوالديه أو ضرب على وجه أو شين عضو .

ويكون التعزير : (حبساً) مدة يتجزئها بحسب حاله (ولو لم يتجزأ) ؛ كويخ بكلام . وهما منصويان على الطريقة ، وقيل بتزيع الخلفى ، بليل قوله : (وبالقيام من المجلس ويتزعر السمكة) من فوق رأسه (وضرباً بسوط وغيره) كغصيب ودره وصفع بالثفنا ، وقد يكون بالنفى ؛ كالزورين ، وإخراج من الحارة ؛ كوثى الجار ، وبالتصدق عليه بما غش به .

الظاهر كما قاله الأسيخ .

قوله : [وتأخير صلاة] : أى عن وقتها ولو اختلوا .

قوله : [وكل حق مخلوق] : المناسب وإلا فكل حق إلخ فتدبر .

قوله : [والزوج في زوجته] : ظاهره ولو بالثقة رشيدة وكذلك قوله أو معلمة .

قوله : [غير البالغ] : ظاهره أن الوالد ليس له تعزير البالغ ولو كان سفيهاً وهذا ظاهر إن وجد الحاكم العدل .

قوله : [وهما منصويان على الطريقة] : لا يظهر ذلك لأن المجلس واليوم مصدقان ، فالأولى جعلهما خيرين ليكون كما حل به أولاً وأيضاً ظرف المكان لا يكون مخصصاً فلا يقال جلست المجلس ولا الدار .

قوله : [وبالقيام من المجلس] : يحتمل أن المراد إلقائه بأن يأمره الحاكم بوقوفه على قدميه ثم يقدمه ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المجلس .

قوله : [وغيره] : أى بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط .

قوله : [وإخراج من الحارة] : أى ويبيع ملكه .

قوله : [وبالتصدق عليه بما غش] : أى وأما التعزير بأخذ المال فلا يجوز

● (وإنَّ زَادَ) التزير (على الحدِّ) بالجلد كأن زاد على مائة (أو آتَى على النَّفْسِ) : بأن نشأ عنه موت ، فلا إثم ولا دية (إنَّ ظَنَّ السَّلامَةَ) من فعله . وإنما قصد التشديد لما صدر منه كسب الصحابة .

(وإنَّ) يظن السَّلامَةَ ، فإن شك منع .

● (وَضَمِنَ) ما سَرَى على نفس أو عضو : أى ضمن الدية على العاقلة وهو كواحد منهم فإن ظن عدم السَّلامَةَ فالقود : فتحصّل أنه إن ظن السَّلامَةَ فخاب ظنه وصرى لموت أو عضو فهدر ، وإن ظن عدمها فالقصاص ، وإن شك فالدية على العاقلة . هذا هو الراجح . ويعلم ظن السَّلامَةَ أو الشك من إقرار الحاكم ونحوه وقرائن الأحوال .

(كُتِّبَ نَارَ بَرِيحٍ عَاصِفٍ) : أى شديد فأحرقت مالا فيضمنه في ماله أو نفساً ، فالدية على عاقلته ما لم يكن يمكن بعيد لا يظن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا ضمان .

● (وَكُسِّطَ جِدَارٌ) على شئ من مال أو نفس فأثقله ، فيضمن المَال في ماله والدية على العاقلة ، بشروط ثلاثة أشار لها بقوله :
● (مَالٌ) : بعد أن كان مستقياً .

لإجماعاً ، وما روى عن الإمام أبى يوسف صاحب أبى حنيفة من جواز التزير للسلطان بأخذ المال فعناه كما قال البراذعي من أئمة الحنفية أن يمسك المال عنده مدة ليتجزر ثم يبيده إليه لا أنه يأخذ لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظالمة ، إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى وفي نظم العمليات :
لم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

قوله : [بشروط ثلاثة] : ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة . وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب ، وقيل إن بلغ حدّاً كان يجب عليه هدمه لشدة ميلاته فتركه فهو ضامن وإن لم يكن إشهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون .

(وَأُذِنَ صَاحِبِيهِ) بَأَن قِيلَ لَهُ : أَصْلَحْ جِدَارَكَ وَيَشْهَدْ عَلَيْهِ بِالْإِنْتِزَارِ ، وَيَكْفَى عِنْدَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ حَاكِمٍ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِيلَانَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَجْتَاجُ لِلْإِنْتِزَارِ ، كَمَا لَوْ بَنَاهُ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا وَاحْتَرَزَ عَنْ «غَيْرِ صَاحِبِهِ» . كَسْتَأْجِرُ وَسْتَعِيرُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَلَوْ أُنْذِرُوا .

(وَأَمَكَّنَ تَذَكُّرُكَ) : أَيْ إِصْلَاحَهُ قَبْلَ السَّقُوطِ ، وَلَمْ يَصْلُحْهُ حَتَّى سَقَطَ ، فَيُضْمَنُ . لَا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَذَكُّرُهُ بِأَن سَقَطَ قَبْلَ زَمَنِ يُمْكِنُهُ الْإِصْلَاحُ فَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِ . وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الشَّرْطَ حَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لِصَاحِبِهِ مِيلَانَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْهُ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا . (أَوْ عَضَّهُ) شَخْصٌ (فَسَلَّ) الْمَعْبُوضُ (يَدَهُ) عَنْ فَمِ الْعَاضِ (فَقَسَّحَ) الْمَعْبُوضُ (أَسْنَانَهُ) : أَيْ الْعَاضِ (قَسَمَدًا) لِقَلْعِ أَسْنَانِهِ ، فَيُضْمَنُ دِيَةَ الْأَسْنَانِ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَلَمْ يُمْكِنْ تَخْلِيصُ يَدِهِ إِلَّا بِقَلْعِ أَسْنَانِهِ فَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَمَلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَضَّ رَجُلٌ آخَرَ فَنَزَعَ يَدَهُ فَقَلَعَ سَنَةً : «أَيْضًا أَحَدَكُمْ أَخَاهُ كَمَا يَعْضُ الْقَحْلُ ؟ لِأَدِيَةِ لَهُ» (١) .

قوله : [وَأُنْذِرُ صَاحِبَهُ] : المراد به مالكة المكلف أو وكيله الخاص أو العام الذي هو الحاكم إذا كان رب الجدار غائبًا ولم يكن له وكيل خاص ، ومن الوكيل الخاص ناظر الرقف ووصى الصغير والجنون ، فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصى غير المكلف في ماله ، ولو كان لغير المكلف مال وضمن ناظر وقف ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتصغيرهما ، فإن لم يكن له مال وأمكنهما التسلف على ذمته وهو ملئ وتركا حتى سقط ضمناً فما يظهر أفاده (عب) .

قوله : [فيضمن دية الأسنان] : إنما لم يقتصر منه لتعدي العاض في الابتداء .

قوله : [لما عض رجل آخر] : أي حين عض رجل رجلاً آخر .

وقوله : [أَيْضًا أَحَدَكُمْ أَخَاهُ ؟] : الاستفهام للتوبيخ .

وقوله : [كَمَا يَعْضُ الْقَحْلُ] : المراد فحل الإبل وإنما سقطت الدية عن

(١) من حران بن حصين : أن رجلاً عض يد رجل (أقبل : هويل بن أمية) فنزع يده من فيه فوثقت ثنتاه ، فاعتصموا إلى التي صلى الله عليه وسلم فقال : «يعض أحدكم يد أخيه كما يعض القمل ؟ لأدوية لك» قال الشوكاني : رواه الجماعة إلا أبا داود . ومن يعل بن أمية قال : كان له أجير فقاتل إنساناً (أقبل : هويل) كما جاء في شروح صحيح البخاري (نفس أحدهما صاحبه فالتزح =

(أو نظَرَ له مِنْ كُوَّةٍ) طاقة أو غيرها كباب (قَصَدَ عَيْنَهُ) :
بأن يراه بمجر قاصداً قلع عينه فقلعها أو أذهب بصرها فيقتص منه .
• (ولَا) يقصد قلع عينه بأن قصد الزجر (فَلَا) قصاص بل الذية على
العاقلة على الراجح . والأحاديث الواردة يرى الناظر من كُوَّة^(١) خرجت غرج
الزجر أو منسوخة بقوله تعالى : ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ﴾^(٢) الآية .
• (وَمَا أَتْلَفْتَهُ الْبَهَائِمُ) من الزرع والحوائط — مأكولة اللحم أم لا —
وهي غير معلومة العداء ولم يحفظها ربها بربط أو غلق باب (لَيْلًا) : معمول
« أتلفته » (فعلى ربها) ضمانه . فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ولو نهراً حيث لم
يحفظها . فإن ربطها ربطاً محكماً أو غلق الباب فانتقلت فلا ضمان مطلقاً .

المعروض لأن الظالم أحق بالحمل عليه .

قوله : [قَصَدَ عَيْنَهُ] : أى قصد المنظور إليه رى عين الناظر لقلعها .
قوله : [على الراجح] : أى خلافاً لبهرام والثانى أى حيث قالاً بلزم
الدبة إن قصد بالرعى فقه عينه ، وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه وحل الراجح
إن ادعى المرى أن الراى قصد عينه وادعى الراى عدم قصدها ولا بينة ولا قرينة
فإنه يعمل بدعوى الراى لأن القصد لا يعلم إلا منه ، ولأنه لا قصاص بالشك
ومقتضى القياس على مسألة الغرض ترجيح كلام بهرام والثانى ، وقد يفرق الراجح بأن
التعدى بالغرض أعظم من التعدى فى النظر تأمل .
قوله : [والأحاديث الواردة] : أى الدالة على أن عينه هلل لتعديه .

قوله : [بقوله تعالى : ﴿وَأِنْ عَاقَبْتُمْ﴾] : أى لمعومها .
قوله : [من الزرع والحوائط] : أى وأما لو أتلفت غيرها من مال أو
أدعى فإن كانت عادية ضمن ربها ما أتلفته ليلاً أو نهراً حيث فرط فى حفظها ،
وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلفته ليلاً أو نهراً ولو لم يربطها أو يعلق
عليها وهذا إذا لم يكن أحد معها وإلا ضمن .

— أصبه ، فأندرتيته فسقطت فانطلق إلى النى صل الله عليه وسلم فأندرتيته وقال : « أهدى يده فى
فيك تقضسها كما يقضم الفحل ٢ » رواه الجماعة إلا الترمذى .

(١) واردة أيضاً فى صحيح البخارى . (٢) سورة النحل آية ١٢٦ .

وإذا لزمه الضمان : فعليه (وإن زاد) ما ألتفته من زرع (على قيمتها) وليس لربها أن يسلمها فيما ألتفته ، فليست كالعبد الجاني لأنه مكلف .
 • (وَقَوْمٌ إِنْ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ عَلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ) : بأن يقوم مرة واحدة على الرجاء والخوف ، بأن يقال : ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير جائحته ؟ فإنا قلنا أهل المعرفة . فإن غفل عنه حتى عاد كما كان فلا شيء فيه . فلو ألتفه بعد بدو صلاحه فقيمه وقت إلتافه .

(لا) ما ألتفه غير العادية^(١) (نهارة) ، فليس على ربها ضمان بشرطين :
 (إِنْ سَرَحَتْ بِعَبْدِ الْمَزَارِعِ) جداً بحيث لا يظن وصولها للزرع فاتفق أنها وصلت ؛ فلا ضمان . فإن كان يقربه فعلى ربها الضمان لقيمة الزرع على ما تقدم .

(لم يكن معها راع) فيه قدرة على حفظها .
 (وإلا) بأن كان معها راع فيه كفاية لحفظها (فعلى الراعي) الضمان للزرع ولو صبيهاً ؛ لأنه لم يؤمن على المثلث . فإن لم يكن فيه قدرة على حفظها فالضمان على ربها .
 وهذا فيما يمكن منه . أما مثل الحمام والنحل فلا ضمان على ربه وعلى رب الزرع حفظه .

قوله : [لأنه مكلف] : علة لقوله ليست كالعبد .
 قوله : [فما قاله أهل المعرفة] : مبتدأ خبره محذوف تقديره يعمل به .
 قوله : [فإن غفل عنه] إلخ : أى وأما لو حكم بالقيمة ثم عاد لميئته فاختلف فيه ؛ فقال مطرف تمضى القيمة لرب الزرع ، وقال غيره ترد والراجح قول مطرف كما فى التوضيح نقله (بن) والظاهر أن الزرع على قول مطرف للجاني .
 قوله : [على ما تقدم] : أى على الوجه المتقدم فى التقييم بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته إلخ .

قوله : [لأنه لم يؤمن] : هكذا بالتشديد .
 قوله : [وهذا فيما يمكن منه] : حاصل ما فى هذه المسألة أن الحيوانات التى لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة لها كحمام ونحوه قليل يمنع أربابها من (١) أى ما ألتفته الجاني إلى من شأها الاحتذاء .

وأما ما أتلفته الدابة بفعل شخص فعلى فاعله وإن سقط راكبها فأتلف مالا ، ففى ماله وغير المال فديته على عاقلته وما أتلفته بذنبها أو أتلفه ولدها فهدر .
 كأن أتلقت ممسكها البالغ الحر ، وإلا فعلى من أمرها . وإن أتلقت بغير فعل بل يسيرها ؛ كحجر أطارته ضمن القائد أو السائق أو الراكب - ولو حصل منه إنذار - لأن من بالطريق لا يلزمه التنجى ، فلا ينفع قولهم : يمينك شمالك إذا حصل تلف شيء ، فإن اجتمعوا ضمن القائد والسائق حيث لم يكن فعل من الراكب . فإن تعدد الراكب فالضمان على المقدم وإن كان كل على جنب الدابة اشتركا . فإن حصل شك هل من الدابة أو من الفعل : فهتدر .

اتخاذها إن كانت تؤذى الناس وهو قول ابن حبيب ، ورواية مطرف عن مالك ، وقيل لا ينعون من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيها أتلفته ، وعلى أرباب الشجر والزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصينغ ، وصوب ابن عرفة الأول لإمكان استغناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ، ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين ولكن المعتمد قول ابن القاسم ، ولذلك اقتصر عليه الشارح .

قوله : [فديته على عاقلته] : أى إن بلغت ثلث دية الجاني أو المجنى عليه .
 قوله : [كأن أتلقت ممسكها] إلخ : هذا اختصار محل وأصل العبارة (ع) فإن انفلقت دابة فنادى ربها رجلا يماسكها فأماسكها أو أمره بسقيها ففعل فقتلته أو قطعت له عضواً لم يضمن ربها كعدم ضمان راكب وسائق وقائد ما حصل من قلوبها يعنى ولدها ، فإن نادى صبيّاً أو عبداً يماسكها أو سقيها فأتلفته قيمة العبد ، ودية الصبي على عاقلته الآمر ، كتناخص دابة فقتلت رجلا فعلى عاقلته التناخص ، فإن قتلت رجلا فى مسك الصبي أو العبد أو أمرها بسقيها فعلى عاقلته الصبي ولا رجوع لهم على عاقلته الآمر ويخير سيد العبد بين إسلامه ولا رجوع له على الآمر وبين فدائه بدية الحر (هـ) .

باب العتق

فعله من باب ضرب ودخل وهولانم يتعدى بالمعز فلا يقال : عتق السيد عبده بل أعتق . ولا يقال : عتق العبد بضم العين المهملة بل أعتق بضم المعزة .

● (العتق خلوص الرقبة من الرق بصيغة) سيأتي الكلام على ذلك (وهو مَسْدُوبٌ مُرْعَبٌ فيه) فهو من أعظم القرب لما في الصحيحين وغيرهما ، من قوله صلى الله عليه وسلم : « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه

باب :

قوله : [ولا يقال عتق العبد] : لأن الفعل لازم لا يبنى للمجهول .

قوله : [خلوص الرقبة من الرق] : خير المبتدأ وهذا هو المعنى الاصطلاحي ، وأما لغة فهو الخلوص ، وقال الجوهري العتق الكرم يقال ، ما أئين العتق في وجه فلان يعني الكرم ، والعتق الجمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق العبد يعتق عتقاً وعتاقاً (هـ) . وسمى البيت بالعتيق إما لخلوصه من يد الجلبابة إذ لم يملكه جبار ، وإما لأن الله أعتقه من الفرق بالطوفان .

قوله : [فهو من أعظم القرب] : أى ولما شرع كفارة للقتل ، وأجمعت الأمة على منع عتق غير الآدى من الحيوان لأنه السائبة المحرمة في القرآن كان الرجل في الجاهلية يقول إن قلت من سفرى فتأق سائبة ونصير الانتضاع بها حراماً عندهم قال الله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَشِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾^(١) . فالآية وإن لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة له .

(١) سورة المائدة آية ١٠٣ .

من النار حتى الفرج «^(١)». ومع ذلك : صلة الرحم أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم «لن أعتق رقبة : « لو كنت أخلعنيها أقاربك كان أعظم لأجرى » . وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين رقبة .

● (وأركانهُ) أراد بالركن : ما يتوقف عليه الشيء (ثلاثة) :

(المعتق) بكسر التاء .

(وشروطهُ) : التكليف) : شمل السكران بحرام ،

قوله : [ومع ذلك] إلخ : هذا الكلام لا محل له ولا منازع فيه .

قوله : [ثلاثاً وستين رقبة] : هذا العدد لا مفهوم له وإلا فقد ثبت في الصحيح أنه أعتق من هوازن ستة آلاف نسمة .

قوله : [وأركانهُ] : أى العتيق .

قوله : [أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء] : جواب عن سؤال وهو أن الركن ما كان داخل الماهية والمعتق والمعتوق ليسا داخلين وإلا لصح حملهما على العتيق كما يحمل الحيوان والناطق على الإنسان وهو باطل .

وقوله : [ثلاثة] : أى وقد أفادها بقوله : المعتق ورقيق الذى هو اللات المتتوقة وصيغة .

قوله : [شمل السكران بحرام] : أى على القول المشهور ومقابله عدم صحة عتقه ، والخلاف في السكران الذى عنده نوع من العقل ، وأما الطافح الذى لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا لا خلاف في أنه كالمجنون في جميع أحواله : وأقوله فيما بينه وبين الله ، وفيما بينه وبين الناس إلا ما ذهب وقتنه من الصلوات فإنه لا يسقط عنه ذكر (ح) أن التفصيل في قول القائل :

لا يلزم السكران إقرار عقود بل ما جرى عتيق طلاق وحلود

(١) من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضوه عضواً من النار حتى يفرجه » قال الشوكاني : خفق عليه ومن أبى أمانة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وأما امرؤ مسلم أعتق امرأ مسلماً كان فكأنما من النار ، يجرى كل عضوته عضواً منه ، وأما امرؤ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كأنتا فكأنما من النار ، يجرى كل عضوتهما عضواً منه » . رواه الترمذي وصححه . ولأحمد وأبو داود مائة من كعب بن مرة ، أومرة بن كعب السلمي وزاد فيه : « وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة إلا كانت فكأنها من النار يجرى بكل عضون عضواً من عضائها » قال الشوكاني : أخرجه النسائي أيضاً وابن ماجه بإسناد صحيح .

لما تقدم أنه يلزم جنائته وطلاقه وعتقه والحدود بخلاف المعاملات .
 (والرُّشدُ) : فلا يلزم السفية عتق ؛ ولو علق وهو سفية فحصل المعلق عليه وهو رشيد على الأظهر . أما الصبي إذا علق ثم حصل المعلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق اتفاقاً لأنه غير مكلف ، ولو أعتق السفية أمّ ولده لم لأنه ليس له فيها غير الاستمتاع وقليل الحِلْمَة .
 • (ولزمَ) الحق مكلفاً (غير محجور) .
 (لا مريضاً) في زائد ثلثه كما قال فللوارث رده (وزوجة فيما زاد على ثُلُثَيْهِ) : أى ثلث المحجور عليه من مريض وزوجة . وردُّ الوارث إيقاف ، والزَّوج قيل : إيقاف ، وقيل : إبطال .

إنما ذكره ابن رشد في السكران الذى معه ضرب من العقل قال : وهذا ملهيب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولاها بالصواب (اه ملخصاً من بن) .

قوله : [لما تقدم أنه] : أى الحال والشان .
 وقوله : [يلزم جنائته] : بيان لمرجع الضمير .
 قوله : [فلا يلزم السفية عتق] : أى وإن كان صحيحاً له إمضاؤه إذا رشد ما لم يكن رده عليه قبله .
 قوله : [لأنه ليس له فيها] إلخ : أى وهو غير متمول والحجر عليه إنما يكون في الماليات .

قوله : [ولزم الحق مكلفاً] : خرج الصبي والمجنون .
 وقوله : [غير محجور] : خرج السفية في القليل والكثير والمريض والزوجة في زائد الثلث ، والمدين في القليل والكثير ، فلذلك ذكر المحترزات بقوله لا مريضاً إلخ .
 قوله : [كما قال فللوارث رده] : كلامه يوم أن القاتل المصنف وليس كذلك فالصواب حذف قوله كما قال .

قوله : [والزَّوج قيل إيقاف وقيل إبطال] : صوابه أن يقول والزَّوج قيل إبطال وقيل لا إبطال ولا إيقاف ؛ لأن أشهب يقول بالأول وابن القاسم يقول بثلثة للمالك - تابع

• (وَمَدِينًا) فلا يلزم عتقه إن (أَحَاطَ دِينُهُ) بماله ولو لم يحجر عليه (فَلْغَرَمِهِ رَدُّهُ) : أى العتق حيث استغرق الدين جميع الرقبة (أو) رد (بَعْضِهِ) إن لم يستغرق جميعها . فإذا كان عليه عشرون والعبد يساويها فللغريم رد العتق ، وإن كان العبد يساوى أربعين فارب الدين الرد بقدر دينه ، فيباع من الرقيق بقدر الدين إن وجد مشتر لذلك ، وإلا رد الجميع . ومحل كون الغريم له الرد :

(إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّمَ) بالعتق لم يرد فليس له رد (أو يَطُولُ) زمن العتق وإن لم يعلم ، والطول ؛ بأن يشتهر للمتوق بالحرية وتقبل شهادته مما هو من أحكام الحرية . وقيل : زيادة على أربع سنين فإذا طال فلا رد ؛ لأن الطول مظنة العلم ، فلا يفيد قوله : لم أعلم بالعتق ؛ بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الزمن ؛ لأن الشارع منشق للحرية (أَوْ يَسْتَفِيدَ) السيد (مالاً) بعد العتق

بالثانى وحجة ابن القاسم قول المدونة فى النكاح الثانى لو ردّ عتقها ثم طلقها لم يقض عليها بالعتق ولا ينبغي لها ملكه (اهـ). أى فلو كان لإبطالها لحاز لها ملكه ولم يطلب منها تنفيذ عتقه ، وقد يقال هو إبطال كما قال أشهب ، ولكن لما كانت نجزت عتقه حال الحجر طلب منها تدبياً تنفيذه عند زوال الحجر .

قوله : [وإلا رد الجميع] : أى ويباع كله .

قوله : [لم يرد] : أى حين علمه .

قوله : [أو يطول زمن العتق] إلخ : أى مع حضور رب الدين .

وقوله : [وإن لم يعلم] : أى والحال أنه لم يعلم غريمه فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول الغرماء ما لم يعلم كما فى ابن عرفة وغيره ، إما لأن الطول مظنة العلم ، وإما لاحتمال أن السيد استفاد مالا فى تلك المدة .

قوله : [ولو طال الزمن] : أى وللوضوح أن الغريم لم يعلم ، وأما إن علم بالهبة والصدقة وسكت فيمضيان كالعق اتفاقاً .

قوله : [أو يستفيد السيد مالا] : معطوف على قوله يعلم أى فبأنواع رد الغريم للعتق أحد أمور ثلاثة ؛ إما علم الغريم به مع السكوت ، أو الطول ، أو استفادة مال لسيد العبد يقى بالدين بعد عتقه لو لم يقم الغريم حتى ضاع ذلك

يفى بالدين لم يرد الحق حتى أفسر فلا ردّ (وإن) كانت استفادة المال (قبل نُقْضِ الْبَيْعِ) للعبد : بأن رد السلطان حتى المدين وياع عليه العبد بالخيار كما هو المطلوب ، قبل مضي الثلاثة الأيام أفاد السيد مالا يفى بالدين فيمضى الحق وليس للغيرم رده ؛ لأن رد الغريم إيقاف ، والحاكم كمن تاب منابه وأما رد الوصي والسيد فإبطال .

• (وركبت) عطف على « الحق » وسواء كان كامل الرق أو ذا شائبة .
ووصف الرقيق بقوله :

(لم يَتَمَكَّنْ به) أى برقيقته (حتّى لازم) : بأن لم يتعلق به حق أصلا أو غير لازم ؛ كحق السيد إسقاطه ، إحرازاً عن الرهين وإلحاقى وريه معسر ، وإلا عجل الدين والأرض .

المال ورجع للإحصار .

قوله : [قبل مضي الثلاثة الأيام] : أى مدة خيار بيع الحاكم ، لأن خيار بيع الحاكم ثلاثة أيام فى كل شيء وإن كان الخيار فى الرقيق أكثر ، وأما لو استفاد المال بعد مضي أيام الخيار فلا رد وهذا كله إذا كان البائع السلطان كما صوبه الشارح أو المقلس أو الغرماء بإذن السلطان ، وأما لو كان البائع الغرماء أو المقلس يغير إذنه فيرد البيع حتى بعد تقضيه أيضا حيث استفاد المدين مالا كما فى (ح) ذكره محقق الأصل .

قوله : [وأما ردّ العبد والسيد فإبطال] : أشار ابن غازى إلى ضبط جميع أقسام الرد بقوله :

أبطل صنيع العبد والسفيه بردّ مسولاه ومن يليه

وأوقف فعل الغريم واختلف فى الزوج والقاضى كبذل وعرف

قوله : [كحق السيد إسقاطه] : أى وذلك كما لو أوصى به لفلان ثم نجز عتقه فإن عتقه صحيح ماض لأنه وإن تعلق به حق للغير وهو الموصى له به إلا أن هذا الحق غير لازم لأن له أن يرجع فى وصيته وتنجز الحق هنا بعد رجوعاً عنها .

• (وصيفةٌ) عطف على «الحق» . وهي : إما صريحة - وهي ما لا تتصرف عن الحق بنية غيره وتتصرف عنه بقرينة ، وإما كناية ظاهرة : وهي ما لا تتصرف عنه إلا بالنية ، وإما كناية خفية : وهي ما لا تتصرف إليه إلا بالنية ،

• وبدأ بالصريحة فقال :

(بَعَثْتُ) رِقْبَتَكَ أَوْ عَقَبْتُكَ (و: فَكَبَّكْتُ) رِقْبَتَكَ أَوْ : أَنْتَ مَفْكُوكُ الرِّقْبَةِ (و: حَرَّزْتُ) كَلْمَكَ .

ولو قيد بزمان ، فإن الحق يتأبد ، كقوله : أَنْتَ حَرٌّ فِي هَذَا الْيَوْمِ . «والإلو» بمعنى «أوه» وحمل الحق بالصيغة الصريحة : حيث كانت (بلاقرينة) مَدْحٌ ، فإن وجدت صرفتها عن الحق ، كفضل العبد لفلان حسنًا فقال سيده : أَنْتَ حَرٌّ ، لَمْ يَنْتَوِيهِ الْحَقُّ بَلْ : أَنْتَ تَفْعَلُ فَعْلَ الْحَرِّ (أَوْ غَيْرِهِ) : أَيْ غَيْرِ

قوله : [وهي ما لا تتصرف عن الحق] إلخ : أَيْ مَا لَا تَتَصَرَّفُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ وَلَوْ بِنِيَّةٍ صَرَفَهُ .

وقوله : [وتتصرف عنه بقرينة] : بِمِثْلَةِ الِاسْتِدْرَاكِ كَأَنَّهُ قَالَ لَكِنْ تَتَصَرَّفُ لْغَيْرِهِ بِقَرِينَةٍ .

قوله : [وهي ما لا تتصرف عنه] إلخ : أَيْ لْغَيْرِهِ .

وقوله : [إلا بالنية] : أَيْ أَوْ بِالْقَرِينَةِ بَلْ هِيَ أَوَّلَى لِأَنَّهَا تَنْفَعُ فِي الصَّرِيحِ .

قوله : [وهي ما لا تتصرف إليه] إلخ : هَذَا هُوَ الْحَقِيقُ .

والحاصل أن الصريح هو ما لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالقرينة والبساط والكناية الظاهرة ما لا تتصرف عنه إلا بالنية أو القرينة والبساط ، ولا يتوقف صرفها له على نية بل عند الإطلاق تكون له والخفية ما لا تتصرف له إلا بالنية والطلاق في الأقسام الثلاثة كالحق .

قوله : [بعثت] : الْمُنَاسِبُ لِلْمَصْنَفِ أَعْتَقْتُ لِمَا تَقْلَمُ أَنْ عَقَّ لَازِمٌ لَا يَنْصَبُ الْمَفْعُولُ بِنَفْسِهِ بَلْ بِالْمَعْرُوفَةِ فَسَائِرَةُ الشَّارِحِ لَهُ خَفَلَتْ عَمَّا قَدَّمَهُ .

قوله : [«والإلو» بمعنى أو] : أَيْ فِي قَوْلِ الْمَصْنَفِ وَفَكَّكَتْ وَحَرَرْتُ .

قوله : [بلا قرينة مدح] : أَيْ حَالِ كَوْنِ الصَّرِيحِ مُتَبَسِّطًا بِعَدَمِ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَدْحِ ذَلِكَ الْعَبْدِ .

الملاح ، كخزينة ذم وزجر كمخالفة سيده فقال : أنت حر : إلخ فلا يلزمه عتق في قبا ولا قضاء ، وقرينة مكس ؛ فلو طلب المكاس مكس العبد فقال سيده : هو حر فلا شيء عليه ولو حلفه .

وأشار للكتابة الظاهرة بقوله :

(و: : كَوَهَبْتُ) لك فسك أو خد متلك أو : عَمَلَك أو : غنك طول عمرك ، ولا يعلو مجهول (أو : لا ملك لي عليك (أو : لا سبيل لي عليك) ولا ينفعه دعوى أنه أراد غير العتق (إلا) أن يكون ذلك (الجواب) لكلام قبله وقع من العبد فإنه يصدق في إرادة غير العتق .

وأشار للكتابة الخفية التي لا تنصرف للعتق إلا بنية بقوله :

(و: : كَاسَقْنِي) الماء (و) بقوله للعبد : (اذهب) وأدخل بالكاف :

كل كلام ينوي به العتق وقوله :

(إن نَرَاهُ بِهِ) راجع لقوله : (ويكاسقني) إلخ لا لما قبله علمت أن الظاهرة لا تحتاج لنية . فإن لم ينو العتق بنحو اسقني ، فلا عتق . وعلمت أن الظاهرة هنا تنصرف عنه بالنية خلافاً لما في عبد الباقي .

• (وهو) : أي العتق (في خصوصه) كالطلاق فيلزم إذا قال : إن ملكك

قوله : [إلخ] : أي إلى آخر الألفاظ الصريحة التي تقدمت في المصنف .

قوله : [فلا شيء عليه ولو حلفه] : أي من جهة العتق ، وأما من جهة اليمين فإن وجدت شروط الإكراه فلا حث وإلا ففيه الحث .

قوله : [ولا ينفعه دعوى] إلخ : مقتضى كون هذه الصيغ من الكتابة الظاهرة أن الدعوى تنفعه لما تقدم أن الكتابة الظاهرة تصرفها النية .

قوله : [وأدخل بالكاف] إلخ : ظاهره حتى صريح الطلاق فإذا قال لرفيقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أول من اسقني الماء لكن يعكر على هذا قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كتابة في غيره .

قوله : [وعلمت أن الظاهرة] إلخ : هذا هو المعين وهذا يؤيد قولنا مقتضى كون هذه الصيغ إلخ .

قوله : [فيلزم إذا قال] إلخ : حاصله أنه يخص بما عينه فيلزمه عتق من

عبدًا من الزنج أو من بلد كذا فهو حر . أو : كل عبد ملكته في سنة كذا فهو حر ، فيلزم عتق من ملكه لتخصيصه (وعُصْمِيهِ) : كالطلاق ، فلا يلزم شيء في قوله كل عبد أملكه فهو حر ، لدفع الحرج في التعميم .

• (و العتق) (في مَنَع وطء أو) في منع (بيع في صيغة الحنث) كالطلاق نحو : إن لم أفعل كذا فأمّتي حرة ، فيمنع من وطئها ويبيها ، أو : فبعدي فلان حر ، فيمنع من بيعه حتى يفعل فلان مات قبل القتل عتق من الثلث . فإن قيد بأجل فيمنع من البيع وله الوطء إلى ضيق الأجل بحيث لو وطئ لفرغ الأجل ، لأن البيع يضاد العتق بخلاف الوطء .

وهو في (عتق بعض) : كالطلاق ، فإذا قال : نصفك أو ربك

في ملكه وما يتجدد علقه أم لا إذا لم يقيد بالآن ولا بأبدًا ونحوه ، فإن قيد بالآن ككل مملوك أملكه من الصقالبة الآن حر لزمه فيه فقط معلقًا أم لا لا فيمن يتجدد من الصقالبة مثلا ، وإن قيد بأبدًا ونحوه فالعكس أي فيلزمه فيمن يتجدد لا فيمن عنده معلقًا فيهما أم لا فالصور ست أفاده (عب) .

قوله : [وعصمه كالطلاق] : أي في الجملة قال في الحاشية والحاصل أن من قال : كل مملوك أملكه حر ولم يقل أبدًا ولا في المستقبل معلقًا له على شيء كتحول الدار مثلا أو غير معلق فإنه يلزمه عتق من يملكه حال حلقه فقط لا فيمن يتجدد ملكه وهو يخالف : كل امرأة أتزوجها طالق فإنه لا يلزمه فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها بعد ذلك سواء علقه أم لا ، والفرق أن الشارع متشوف للحرية ، وأما إذا قيد بأبدًا أو في المستقبل فيستوي إيجابان في عدم اللزوم لا فيمن تحته ولا في غيره .

قوله : [في صيغة الحنث] : أي مطلقة غير مقيدة بأجل .

والحاصل أنه يمنع من الوطء والبيع في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل ، وأما صيغة البر فلا يمنع في واحد منهما ، وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله : إن لم أفعل كذا في شهر كذا فأمّتي حرة فيمنع من البيع لأنه يقطع العتق ويضاده والشارع متشوف له ولا يمنع من الوطء لأنه لا يقطع العتق ولا يضاده .

قوله : [وهو في عتق بعض] إلخ : أي ويأتي قوله في الطلاق وأدب الهجرى

حر عتقَ جميعه (أو عتفُو) كقولہ : بئلك حرة ، فيعتق جميعه (ونحوه) ككلامك أو : شعرك ، عتق الجميع لكن التكميل في عتق بعض إلخ يحتاج لحكم حاكم ، بخلاف الطلاق ، فالتشبيه في الجملة من حيث كونه يتكامل .
(و) العتق (في تملكه) للعبد أمر نفسه أو تفويضه له : كملكك الزوجة أمر نفسها .

(و) هو في (جوابه كالطلاق) : فإذا قال في جواب سيده : أعتقت نفسي فيعتق اتفاقاً ؛ كما خرت نفسي ، ونوي به العتق . فإن لم ينو ؛ واخترت نفسي ، فالذهب لا يعتق ، وهو قول ابن القاسم . وقال أشهب : يعتق فخالف الزوجة عند ابن القاسم (إلا) العتق (لأجل) فإنه يخالف الطلاق إذ من طلق لأجل ينجز عليه ومن أعتق لأجل يبلغه عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل (أو) قال لأمتيه : (إحدا كما) حرة ، ولا نية له ، فليس كالطلاق إذا قال لزوجتي : إحدا كما طالق فيطلقان معاً حيث لانية وأما في الأمتين (فله الاختيار) في عتق واحدة وإمساك الأخرى فإن نسي من نواها عتقا كالطلاق؛ فالخالفه حيث

وفي (بن) أن التجزئة في العتق مكروهة فقط ولا أدب فيها .

قوله : [وقال أشهب يعتق] : أي بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا لإرادة العتق في نفس الأمر .
قوله : [إذ من طلق لأجل ينجز عليه] : إنما ينجز عليه لأن بقاءه للأجل يشبه نكاح المتعة .

قوله : [يبلغه عمره ظاهراً] : قيد في الطلاق والعتق وحذفه من الأول لدلالة الثاني عليه ، ومفهوم هذا القيد أنه إن طلق أو أعتق لأجل لا يبلغه عمرهما ظاهراً كقولہ بعد مائة سنة فأنت حرة أو طالق فلا يلزمه شيء فيهما .
قوله : [فيطلقان معاً] : أي الآن وليس له اختيار واحدة وخيره المدينين كالعتق وهو ضعيف والفرق بين الطلاق والعتق على المتمد أن الطلاق فرع النكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز أن يتزوج بنتاً يختارها من بنات رجل معين بعد العقد ، والعتق فرع الملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز أن تشتري أمة بمائة على أن تختارها من إماء معينة .

لا نية ويستوى الحق والطلاق في النسيان (أو) إلا إن قال لأمته (إن حَمَلْتُ) منى فأنت حرة (فله وطؤها في كل طهر مرة) حتى تحمل فإذا حملت عصقت ، ورجع عليه بالقلعة من يوم الوطء بخلاف الزوجة إذا قال لها : إن حملت فأنت طالق ، فله وطؤها مرة ، ومضى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حنث ولو كان الوطء قبل يمينه هذا هو الصواب .

(وإن قال) لأمته : (إن دخلت) الدار مثلاً فأنتا حرتان (فدَحِكتَ واحدةً) منهما الدار (فلا شيء عليه فيهما) : أى فلا تتقى الداخلة ولا غيرها حتى يدخل في زمن واحد ، هذا مذهب ابن القاسم حملاً على كراهة الاجتماع ، فلو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه . والزوجتان في هذا كله كالأمتين .

● (وعتق بنفس الملك) الإضافة لليان : أى بمجرد الملك بدون حكم حاكم على المشهور (أصله) : أى المالك غير المدين نسباً لا رضاعاً وإن علا ؛ فيعتق عليه الجلد إلخ (وفرعه) وإن سفل بالإناث فأبلى بالكور (وإخوته مطلقاً) :

قوله : [أو إلا إن قال لأمته إن حملت منى] إلخ : أى والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهى حامل إن حملت فأنت حرة لم تعتق إلا بعمل مستأنف ، وأما إذا قال لزوجته الحامل إن حملت فأنت طالق قفى بهرام عن ابن القاسم ينجز طلاقها وذكر ابن الحاجب أن الطلاق كالعتق فلا تطلق إلا بعمل مستأنف .

قوله : [هذا هو الصواب] : أى لاحتال حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها .

قوله : [أى فلا تعتق الداخلة] إلخ : أى وهذا بخلاف ما لو قال لأمته إن دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت واحدة منهما فإنها تعتق على قاعدة التحيث بالبعض ، وكذلك الحكم إذا قال لزوجته إن دخلت هاتين الدارين فأنت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحدهما أفاده محشى الأصل .

قوله : [وعتق بنفس الملك] : ويشترط أن يكون الرقيق والمالك مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذ لا تعرض لهما إلا إذا ترافعا إلينا .

ولو لم . ولا يشترط في الحق بالقرابة الرشد على التحقيق .
 (لا) يعتق بالملك (ابنُ أخٍ وعم)^(١) فقد توسط المالكية في قياس الحاشية
 القرية وعمل الحق بالملك للأصل والقرع والحاشية القرية .
 (إلا) أن يكون الملك (بشرا أو إرث وعليه دين) أى والحال أن على
 المشتري إلخ ديناً (فيباع) في الدين ولا يعتق ، ولو علم بالثمة أنه يعتق على المشتري
 فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك ولو كان الشراء مختلفاً في فساده ويكون
 فوته وفيه القيمة على التحقيق .

• (و) عتق (بالحيكم) لا بمجرد التمثيل فلو لم يحصل حكم فلا يعتق
 ويصحح (إن تمسك) السيد (مثله) وهل يؤدب مع العتق قولان :
 ويدل . على تعدد المثلة إقراره أو قرائن الأحوال . وحترز عن الخطأ ؛ فلا يعتق
 عليه والقول للسيد في نفي العمد ما لم يعلم عداه (بريقه) ولو أم ولده أو مكاتبه
 ويرجع بعد عتقه بفضل الأرض على كتابته .

قوله : [على التحقيق] : أى كما أفاده (بن) خلافاً لما في الأصل (و) (عب) .

قوله : [في قياس الحاشية القرية] : أى على الأصول والقروع .

قوله : [والحاشية القرية] : المراد بها الإخوة والأخوات وعلم عدم عتق الحاشية
 البعيدة بالقرابة كالعصمات والحالات ما لم يولدها جاهلاً بقرابتها له وإلا فينجز
 عتقها ؛ لأن القاعدة أن كل أم ولد حرم وطوعاً تنجز عتقها أفاده في المجموع .
 قوله : [وفيه القيمة] : قد يقال حيث كان مختلفاً في فساده يكون فوته
 باليمن لا بالقيمة وأما المجمع على فساده فأفاد اللخصي أنه لا ينقل ملكاً انظر
 (بن) ولا يعتق في بيع الخيار إلا بعد مضيه وفي المواضعة بعد رؤية الدم .
 قوله : [ويصحح صحيح] : أى ماض .

قوله : [مثله] : هى بمثلته .

قوله : [وهل يؤدب] : قد يقال أدبه مع العتق يلزم عليه اجتماع عقوبتين
 وهو خلاف المهور في الحدود .

قوله : [ويرجع بعد عتقه بفضل الأرض] إلخ : أى يرجع على سيده
 بما يزيده أرش الجناية على الكتابة ، وأما إن زادت الكتابة على أرش الجناية

(١) حكاه مشكوة بالكسر أى وابن عم . فيقول الكلام في الله غلغلا .

(أو رقيق رقيقه) : الذي له نزع ماله احترازاً عن رقيق مكاتبه .
 (أو) مثلاً (برقيق محجوره) كان المحجور ولداً صغيراً أو كبيراً سفيهياً .
 أما الكبير الرشيد فكالأجنبي (أو غير محجور) فاعل تعتمد بجزء من الصبي والمجنون والسفيه والعبد فإنه إذا مثل واحد منهم برقيقه فلا يعتق عليه .
 (و) غير (ذمي) مثلاً (بمبثله) بكسر الميم وكسر اللام يعدها : ضمير عائد على الأمي فمنطوقه ثلاث صور فيها العتق : تمثيل مسلم بعبد الذي ، أو عبده المسلم ، وتمثيل ذمي بعبد المسلم . وفهموه صورة : وهي ذمي مثل بعبد الذي .
 • (كحطع ظفر) شروع في الأمثلة التي توجب الحكم بالعتق وكان مثله ؛ لأنه لا يخلفه غالباً إلا بعضه وهو شين .

أو ساوت فلا شيء له ، ولعل جعلهم الرجوع بزيادة الأرض لتتزيه حيثل متزلة الحر المني عليه .

قوله : [احترازاً عن رقيق مكاتبه] : أي فلا يعتق عليه ويلزمه أرض جنياته إلا أن يكون مثله مقيمة للمقصود من ذلك العبد فيضمن قيمته ويعتق عليه كما في حاشية الأصل .

قوله : [أما الكبير الرشيد] إلخ : أي فلا يعتق عليه ويغرم لصاحبه أرض الجنائيات إلا أن يطل منافعه فيعتق عليه ويغرم لصاحبه قيمته كما تقدم في رقيق مكاتبه . وأعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فلو مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فتثبت ذلك وتطلق عليه لأنها التطليق بالضرر ولو لم تشهد البيعة بتكرره .

قوله : [فإنه إذا مثل واحد منهم] إلخ : أما الصبي والمجنون فلا يلزمهما عتق بالمثلة اتفاقاً لوجوب حفظ مالهما وكذا السفيه على الراجح لوجوب حفظ ماله وإن كان يؤدب للذك ، وأما العبد فلأن في العتق زيادة في إتلاف مال السيد .

قوله : [وفهموه صورة] إلخ : أي لا عتق فيها . وأعلم أن المعاهد ليس كالذلي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعبد لا يعتق عليه ولو كان مسلماً لأنه ليس منزلاً لأحكامنا فلا تنعرض له (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [وكان مثله] : أي وإنما كان قلع الظفر مثله إلخ .

قوله : [لأنه لا يخلفه غالباً إلا بعضه] : الضمير يعود على الظفر أي

(أوسين) قلها أو بردها بالمرد حتى أنهب مفتحتها .

(أو قطع بعض أذن) : أو شرطها .

(أو قطع بعض جسده) : من أى موضع ، يشمل الجلب والخصاء ولو قصد

زيادة الثمن فلا يجوز بيعه ولا شرائه للحق بمجرد الفعل .

(أو عثره أكف) فإنه يكون مثله يمتنع به ، إلا ثريته كجمل خزام فيه

للأخفى وهل حلق شعر رأس المكينة ولية عبد نبيل - كاجر- مثله يمتنع به ؟

وعوماً في الأصل ، ورجحه بعضهم ، ألا ؟ لسرعة عودهما لأصلهما ، ورجحه عبد الباقي

والمصنف في الشارح ولذا حلفه هنا .

(أو وسّم بنار) بأى عضو (أو بوجهه ولو بشيئها) : أى بشيئ النار كوسم

بإبرة بمداد أو غيره ، ورجح المصنف في شرحه أيضاً أنه مثله يمتنع به ما لم يكن لثريته .

فالغالب أن الظفر إذا زال لا يعود كله بل بعضها .

قوله : [أو بردها] : تبع في ذلك خيليا وشرحه قال (بن) لم يذكر

الخمى وعباض وابن عرفة والتوضيح الخلاف إلا في قلع السن أو السنين ولم

يتعرضوا لذلك في برد الواحدة أو الاثنتين (اه) إذا علمت ذلك فذكر خليل له بطريق

القياس على القلع .

قوله : [ولو قصد زيادة الثمن] : أى على المحدث كما هو ظاهر إطلاق

المدونة وابن أبى زنين وابن أبي زيد كذا قال (ح) ثم ذكر أنه يفهم من

كلام البخى أنه إذا خصاه ليزيد ثمنه لا يمتنع عليه وإن كان لا يجوز بإجماع

أفاده (بن) .

قوله : [لحق بمجرد الفعل] : المناسب أن يقول لأنه يحكم عليه بالحق :

قوله : [ورجحه بعضهم] : نص ابن عرفة ابن رشد روى ابن الماجشون

حلق لحية العبد النبيل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيرها ولم يذكر مقابلا

له قاله (بن) .

قوله : [أو وصم بنار] : حاصله أن الوصم بالنار إذا كان مجرد علامة فلا

يكون مثله في الوجه أو غيره ، وأما إن كان كتابة ظاهرة أو غير كتابة وكان

متضحاً فإن كان في الوجه فتلة اتفاقاً وإن كان في غيره فتقولا متساويان

• (و) حق بالحكم على المشهور وقيل : يكمل بنفس الحق وقيل : إن كان الباقي له لم يخرج لحاكم (جَمِيعُهُ) : أى الرقيق (إن أعتق) السيد (جزءاً) من رقيقه سواء كان من قن أو مدبر أو معتق لأجل أو مكاتب أو أم ولد (والباقي له) : أى للسيد المعتق للجزء موسراً أو معسراً (كان) بفتح لغیره : بأن كان الرقيق مشتركاً بين اثنين فأكثر ، فإذا أعتق بعضهم نصيبه فيعتق باقيه وهو حصه الشريك على من أعتق نصيبه .

• (بقيته) (وتعتبر القيمة (يوماً) أى يوم الحكم لا يوم العتق ، وقوله : (إن دفعتمها) : أى من أعتق نصيبه ، ليس الدفع بالفعل شرطاً في حق حصه الشريك ، بل يعتق ويلزمه القيمة وإن لم يدفعها بالفعل .

(و) شرط التكميل عليه إن (كان) للمعتق لنصيبه (مسلماً أو) لم يكن المعتق الجزء مسلماً ولا شريكه لكن (العبد) مسلماً نظراً لحق العبد المسلم ، فلو كان الجميع المعتق وشريكه والعبد كافراً فلا تنعزض لهم

كما أفاده (بن) .

قوله : [على المشهور] : أى كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب .

قوله : [جميعه] : فيه مساعده وذلك لأن المتوقف على الحكم بقيته لا جميعه .

قوله : [والباقي له] : جملة حالية من فاعل أعتق .

قوله : [أو معسراً] : أى والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه وإلا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم .

قوله : [لا يوم العتق] : أى لحصته .

قوله : [ليس الدفع بالفعل شرطاً] : أى وإنما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها .

قوله : [إن كان العتق لنصيبه مسلماً] : أى كان العبد مسلماً أو كافراً والشريك مسلماً أو كافراً وبالجمله فالمدار على إسلام أحد الثلاثة كذا قيل وهو المأخوذ من الشارح ، ولكن المشهور الذي نقله الخرشى أنه لا يعتبر إسلام الشريك في الحكم بالعتق حيث كان المعتق والعبد كافرين .

إلا أن يرضى الشريكان بحكمتنا .

(و) شرط التكميل أيضاً : إن (أُبْسَرَ) معتنق الجزء (بها) : أى بقيمة حصة شريكه فيعتق عليه جميعها (أو) أيسر (ببعضها) فيعتق عليه من حصة شريكه بقدر ما أيسر به فقط ولا يقوم عليه ما أصغر به فقط ولو رضى شريكه باتباع ذمته . ويعرف عمره بعلم ظهور مال له ، ويسأل عنه جيرانه ومن يعرفه . فإن لم يعلموا له مالاً حلف ولا يسجن .

(و) أيسر بها أو ببعضها بأن (فَتَصَلَّتْ) قيمة حصة الغير (عن متروك المفلس) : فليس قوله : « وفضلت » شرطاً مستقلاً كما قاله في الشارح بأن زادت عن قوته وقوة الواجب عليه لظن اليسار ، وتقدم أنه يباع عليه الكسوة الزائدة والدائر إلخ .

(و) شرط عتق حصة الشريك عليه أن يكون (عَتَقَهُ) : أى الجزء باختياره (لا) إن كان عتق عليه جبراً كخلول جزء من يعتق عليه في ملكه

قوله : [إلا أن يرضى الشريكان بحكمتنا] : أى فإن رضيا به نظر فإن أبان المعتق العبد أى أبعده عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما في عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وإن لم يئنه فلا يحكم بتقويمه عليه ، وليس المراد أن الشريكين إذا رضيا بحكمتنا يحكم عليهما بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح كذا يؤخذ من (ع) .

قوله : [إن أيسر معتنق الجزء بها] : لا يقال هذا يغنى عنه قوله إن دفعها بناء على أن المراد بالدفع القدرة عليه وإن لم يدفع بالفعل لاستلزامه اليسار بها لأننا نقول الامتناع ممنوع ، إذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير موسر بها ، فإن كان معسراً بها فلا يكمل عليه .

قوله : [حلف ولا يسجن] : أى على ما قال عبد الملك ، ونقل سحنين عن باقي الأصحاب أنه لا يحلف .

قوله : [فليس قوله وفضلت شرطاً] : أى بل الواو حالية .

قوله : [وتقدم أنه يباع عليه الكسوة] : أى تقدم ما يؤخذ منه ذلك في قوله وترك له قوته والثففة الواجبة عليه .

(يأثر) فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو كان من دخل في ملكه الجزء جبراً ملياً (و) يشترط أيضاً أن يكون (ابتداءً العتق) في الرقية (لا إن كان) الرقيق (حرّاً البض) قبل حتى الجزء فلا يقوم على من أعتق الجزء ، لأنه لم يبتدئ العتق مثلاً : كانت الرقية بين ثلاثة فأعتق واحد حصته ، ثم أعتق الثاني حصته ، فلا يقوم على الثاني نصيب الثالث ولو كان الثاني ملياً ، لأنه لم يبتدئ العتق بل على الأول إن كان موسراً وعلم أنه الأول .

(وقوم) المقتن بعضه على الشريك المقتن (كاملاً) إذ في قوم البعض ضرر على الشريك الذي لم يعتق (بماله) : أى مع ماله وولده من أمته والقوم إنما يكون (بعد امتناع شريكه من العتق) فيؤثر شريكه يعتق حصته من غير جبر ، فإن امتنع قوم على من أعتق حصته (إن كان) أعتق حصته

قوله : [يأثر] : مفهومه أنه لو دخل بشرائه أو هبة أنه يكمل عليه الجزء الآخر وهو كذلك لأن قدمه على الشراء وعلى قبول الهبة يعد عتقاً اختيارياً فاقبل .
قوله : [أن يكون ابتداءً العتق] إلخ : حاصله أن شروط تقوم الباقى على الشريك المقتن خمسة إن قوى على دفع القيمة وكان المقتن أو المقتن مسلماً وأيسر بها أو ببعضها وكان العتق اختياراً له وليتأه .

قوله : [كانت الرقية] : المناسب كأن كانت الرقية لأنه تصوير للمثال .
قوله : [كاملاً] : أى على أنه رقيق لاعتق فيه .

والحاصل أن المقتن بعضه يقوم على المقتن كاملاً مطلقاً سواء أعتق بعضه بإذن شريكه أم لا على المشهور من المذهب ، وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على أن النصف الثانى حر وهو قول أحمد بن خالد ، وفصل بعضهم فقال : إن أعتق شريكه بإذنه فقول أحمد ، وإن أعتق بغير إذنه فكالمشهور وهذا ما مضى عليه المصنف . قال ابن عبد السلام وينبغى على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المقتن بقيمة عيب نقص العتق إذا منع الإعصار من التقوم عليه قلته في التوضيح (أهـ بن) .

قوله : [بماله] : أى لأنه يعتق بعضه بمنع انتزاع ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ويختار ماله يوم تقويمه على المقتن الكائن في محل العتق

(بغير إذنِه) : أى بغير إذن شريكه الممتنع عن الحق (وَمَلَكَاةُ) : أى الشريكان معاً .

• (وَنَقِضَ لَهُ) : أى للحق (بَبَيْعٍ) : أى البيع الصادر من الثانى الذى لم يعتق ، وكذا بمن بعده سواء علم الشريك الذى لم يعتق ويأبى بيعت شريكه قبل البيع أم لا ما لم يعتقه المشتري .

(و) نقض (تَدْيِيرٌ) : أى تدبير الثانى ويقوم أيضاً قنا .

(و) نقضت (كتابةً) : أى كتابة صدرت من الثانى ويقوم أيضاً .

(و) نقض (تأجيلٌ) : أى إذا أعقه الثانى لأجل ، فإنه ينقض ويقوم على المقت الأول قناً فلودبر أحد الشريكين أولاً ، ثم أعتق الثانى بتأقيم نصيب المدبر على من أعتق بتا .

فإذا كان له حين التقوم مال موجود بمصر وال بمكة اعتبر المال الموجود فى محل الحق دون غيره .

قوله : [وَلَكَاةُ] : أى الشريكان معاً أى وأما لو اشترياه فى صفتين فلا يقوم كاملاً وحله أيضاً ما لم يعرض الثانى حصته بأن يعتق الثانى بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصته الثانى فقط ؛ لأن من حجته أن يقول إنما يقوم على كاملاً إذا كان الولاء كله لى .

قوله : [وَكَلْنَا مِنْ بَعْدِهِ] : لا يقال البيع من مفوتات البيع الفاسد لأننا نقول لا يكون مفوتاً إلا إذا كان البيع الثانى صحيحاً وهذا لا يكون إلا فاسداً للفرار لأن التقوم قد وجب فيه قبل فدخل المشتري على قيمة مجهولة .

قوله : [يعتق شريكه] : متعلق بعلم .

قوله : [ما لم يعتقه المشتري] : أى أو يفوت بمفوت من مفوتات البيع الفاسد كتغير سوق أو بلد أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فإذا حصل فى البعد مفوت مما ذكر فلا ينقض البيع فى الجزء ويلزم المشتري ذلك الجزء بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المقت التبعة له ليكمل عليه عتق جميعه أفاده محشى الأصل .

● (ولا تنقض (هبة) صدرت من الثاني بل القيمة للموهوب له .

(و) لا تنقض (صدقة) صدرت من الثاني بحصة لشخص .

● (وإن ادعى) المعتق عند التقويم (عيبه) ألغى كسرقة وادعى شريكه ففى العيب (فله) : أى لمن أعتق حصته (تحليفه) فإنه لا يعلم العيب ، فإن حلف قوم سلبا من عيب نحو السرقة وإلحاق وإن نكل حلف المدعى وقوم معيبا .

قوله : [ولا تنقض هبة] إلخ : حاصله أن الهبة والصدقة إذا حصلتا من أحد الشريكين بعد حتى الآخر فلإنهما بمضيان ولا يتقضان وكانت القيمة للموهوب له أو المتصلق عليه ، وهذا ما لم يحلف الواهب أو المتصدق أنه ما وهب أو ما تصدق لتكون القيمة للموهوب له أو المتصلق عليه فإن حلف فهو أحق بها كلها قالوا هنا .

قوله : [وإن ادعى المعتق] إلخ : ظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ، ويشهد له قول الباجي لو ادعى المعتق عيبا بالعبد وأنكره شريكه ففى وجوب حلفه قولان ؛ فتقيد الشارح له بالعلم طريقة أخرى .

● قلعة : إن أذن السيد لعبد فى عتق عبد مشترك بينه وبين آخر أو لم يأذن له ، ولكن أجاز عتقه قوم نصيب الشريك فى مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أذن أو أجاز والولاء له فإن كان عند السيد ما يفى بالقيمة فظاهر وإن احتج ببيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما يفى بالقيمة عند سيده ببيع ذلك المعتق ليوفى منه قيمة شريكه بل ويجوز لسيد يبعه للوفاء وإن لم يحتج لأنه من جملة ما له يتصرف فيه كيف يشاء بل ويجوز للمعتق شرائه ، إذا بيع وعله المسألة كثيرا ما تقع فى المعاينة ، فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده ، وفى هذا المعنى قال بعضهم :

يحق بلغى العين لإرسال دمه على سيد قد بيع فى عتق عبده
وما ذنبه حتى يباع ويشتري وقد بلغ الملوكة غاية قصده

.....

وعلمه بالبيع إن شاء فاعلمن كلما حكموا والعقل قاصر يرد
فهذا دليل أنه ليس مدركاً لحسن ولا قبح قف عند حله

ومفهوم قولنا إن أذن أو أجاز أنه إذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي
أعتق الجزء ، فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الجزء فقد
عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله
بطل عتق العبد للجزء .

باب في التدبير وأحكامه

- (نُدْبَ التدبيرُ) : لأنه نوع من العتق .
- (وأركانهُ كالعِتقِ) مدبرٌ ، ومدبرٌ ، وصيغة .
- كما أشار لذلك بقوله : (وهو تعليقٌ مكلفٌ) : فلا يكون من صبي ولا مجنون ولا مكروه .

باب :

هو في اللغة النظر في عاقبة الأمر والتفكر فيه ، وقال القرطبي في التنبهات التدبير مأخوذ من إدبار الحياة ، يدبر كل شيء ما وراءه بسكون الباء وضمها ، والمخارعة بالضم لا غير (أه) وفي (بن) جواز الضم والسكون فيها كثيرها . واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله وهو تعليق مكلف إلخ .

قوله : [ندب التدبير] : أصل مشروعيته الكتاب والسنة والإجماع قال تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾^(١) وقال عليه الصلاة والسلام : « المدبر من التلث » وأجمعت الأمة على أنه قرينة .

قوله : [مدبر] : بكسر الباء مشددة أى منشئ التدبير .

وقوله : [مدبر] بصيغة اسم المفعول اسم للرقبة والمراد بالركن ما توقفت صحة الشيء عليه كما تقدم نظيره في العتق .

قوله : [وهو تعليق مكلف] : أى ولو سكران بمحرام إذا كان عنه نوع تمييز ، وأما إذا كان طافحاً فهو كالبهيمة لا يلزمه شيء اتفاقاً ، وما في (عب) فيه نظر ، وأما السكران بحلال فكالمجنون اتفاقاً .

قوله : [فلا يكون من صبي] إلخ : أى فتدبيره باطل من أصله وكذا يقال في تدبير العبد والسفيه فيما يأتى ، أما بطلانه من المجنون والمكروه والعبد فإتفاق ، وأما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجع كما في الحاشية : وقال بعضهم :

(١) سورة الحج آية ٧٧ .

(رشيد) خرج تعليق العبد والسفيه (وإن) كان المكلف الرشيد (زوجة) دبّرت (في زائد الثلث) عن مالها الآن ، أو لم يكن لها مال غير المديبر ، فيلزمها ولا كلام لزوجها ، لأن الرقيق في ملكها للموت ، فبعد الموت يكون الزوج كبقية الورثة ،

(عشق رقيقه) معمول : « تعليق » أى تعليقه تفويض العتق (على موته) : أى موت المعلق - بكسر اللام - (لزوج) خرج تعليق الوصية كما يأتي .
 • (بدبّرت) أى تعليق إلخ أى : دبّرتك أو : دبّرت فلانا (وأنت مديبر أو) أنت : (حرّ عن دُبْرَ منى) بسكون الموحدة وضمها : فيلزم التدبير بهله الصبيح ما لم يقرن بما يعبره الوصية كقوله له : أنت مديبر على الرجوع في ذلك

إنه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فإطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة ، وحيث يخرج من الثلث ولما الرجوع بعد الرشد . واستظهره في المجموع .
 قوله : [وإن زوجة دبّرت في زائد الثلث] : أى دبّرت غداً قيمته أزيد من ثلث مالها ، وردّ بالمبالغة قول سحنون إن قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثلث خطأ أفاده (بن) نقلاً عن المواق .

قوله : [لأن الرقيق في ملكها للموت] : أى فلها استخدامه والتجمل به وفي هذا منفعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدبير عن انقضاء الزوج به إلى موتها وبعدّه ، فالزوج كبقية الورثة . بخلاف العتق فإن العبد يخرج عن انقضاء الزوج به .

قوله : [خرج تعليق الوصية] : لأن تعليقها غير لازم فله الرجوع فيه ولو من غير علم فصار الفرق بين الوصية والتدبير الزم وعنده وهو دال على الفرق حقيقة .

وحاصل الفرق بينهما كما قلناه (بن) عن المعيار أن العتق في التدبير ألزمه ذمته وأنشأه من الآن وإن كان معلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعق بعد موته ولم يقدر على نفسه عتقاً الآن ، فالعتق إنما يقع على العبد بعد موت الموصي فلذا كان له أن يرجع كمن وكل رجلاً لبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك بما شاء من قول أو فعل ما لم يتغلّ الركيل ما أمره به .

وإلا كان وصية ، كما قال :

(لا) إن كان التعليق بالموت على وجه الوصية فيكون غير لازم إلى آخر ما قال : (إن مِتْ مِنْ مَرَضٍ) هذا فأتت ، أو : فلان حر (أو) قال : إن مت من (مَرَضٍ) فأتت حر (أو) قال : أُنْتُ حُرٌّ بعدَ مَوْتِي ؛ (فَوَصِيَّةٌ لَا تَكْتَرُمُ) فله الرجوع فيها ويحل كون هذه الصبغ وصية لا تلزم (إن لم يردّه) : أى إن لم يقصد التبدير ، فإن أقر بأنه أراد أن يترك (أو يُعَلِّقَهُ) : على شيء .

فإن علقه على شيء وحصل المعلق عليه فيكون لازم تبديراً أو وصية ، كقوله : إن كلمت زيداً فأتت حر إن مت من مرضي هذا ، فكلمه .

(و) إذا دبر السيد أمته الحامل (تَنَاقَلَ) التبدير (حَمَلَهَا) الكائن فيها وقت التبدير . وأوّل الحاصل بعده ؛ لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلتها (كَوَلَّدَ مُدَبِّرٌ) حصل حملة (من أَمَتِهِ) : أى أمة ذلك المدبر (إن حملت) به من أبيه (بعده) : أى بعد تبدير أبيه فالحمل مدبر تبعاً لأبيه لانفصال مائه بعد التبدير ، بخلاف لو كانت حاملة به قبل تبدير أبيه فلا يدخل

قوله : [أى تعليق إلى آخره] : كلام ناقص لأمضى له ولعل حق العبارة أن يقول تعليق مكلف إلخ مصور بلمبرت إلخ .

قوله : [إلى آخر ما قال] : المناسب حذفه ويقول كقوله إن مت إلخ .
قوله : [أى لم يقصد التبدير] : فى (بن) النية كافية ، وأما إذا أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فعبدى فلان حر لا يغير فهنا من قبيل التبدير الصريح لا النية فقط خلافاً لعب (أه) .

قوله : [فيكون لازم تبديراً أو وصية] : الصواب لاوصية .
قوله : [وأوّل الحاصل بعده] : أى بخلاف المنفصل عنها قبل تبديرها فإنه رقيق للسيد .

قوله : [قبل تبدير أبيه] إلخ : أى سواء وضعت قبل تبديره أيضاً أو وضعت بعده .

والحاصل أن ما انفصل قبل التبدير فهو رقيق سواء كان التبدير للأمة أو للعبد

الحمل في التدبير لا تفصال ماله قبله (وصارت) أمته (أم وكنت) لذلك المدبر (به) : أى بولدها الذى حملت به بعد تدبير أبيه (إن عتق) الولد : بأن حمله الثلث مع أبيه ، فإن ضاق الثلث عنهما تحاصفاً ، أى الولد وأبوه ، فإذا عتق بعض الولد لتحصيص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد الحر حملها كله حر ، وكلها تحاصص المدبرة وولدها عند الضيق هذا هو الراجح وقول الأصل « قدم الأب عند الضيق » تبع فيه استظهار ابن عبد السلام .

• (والسيد) : أى سيد من دبره (نزع ماله) : لأنه رقيق . وعمل كونه له النزاع :

(إن لم يمسرخص) السيد مرضاً مخوفاً ، وإلا فليس له نزع مال المدبر : لأنه يترعه لغيره فالم يكن اشترط وقت التدبير أن له الانتزاع إذا مرض مرضاً مخوفاً ،

المسمرسل عليها وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر كان التدبير للأمة أو العبد المسمرسل . وأما ما كان حمله حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمه لا إن دبر أبوه وإنما دخل ولد المدبرة الذى حملت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره ، لأن الولد كجزء منها حتى تضع فلذا دبرها فقد دبره ، وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب .

قوله : [وصارت أمته أم ولد] : حاصله أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذى حملت به أمه بعد التدبير وظل العتق بعد موت السيد الذى دبر أباه بأن حمله الثلث هو وأبوه أو عتقا معاً فإن الأمة التى حملت به تصير أم ولد لمالك الولد فتحت من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور .

قوله : [تحاصفاً] : أى فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معاً ثلاثين فإنه يحتق من كل بمقدار خمسة وهو سلمه .

قوله : [أى سيد من دبره] : الأسهل سيد المدبر .

قوله : [نزع ماله] : مراده ما وهب له أو تصلق به عليه أو اكتسبه بتجارة أو خلع زوجة ، وأما ما نشأ من عمل يده وخراجه وأرض جناية عليه فليس نزع ولو مرض مرضاً مخوفاً من غير احتياج لشرط على أن إطلاق الانتزاع عليه مجاز إذ هو للسيد أصالة .

ولأفله . كما أن له عند المرض الخوف أخذ خراجيه وأرشه .
 (و) السيد (رَهْنَةُ) : أى رهن رقية المدبر ليبيع للفرماء ولو فى حياة
 السيد إن سبق الدين على التدبير ، فإن تأخر الدين عن التدبير فلأنما يجوز له رهنه
 ليبيع بعد موت السيد حيث لا مال له . قال الأجهورى :

ويبطل التدبير دين سباً إن سيد حياً ولا مطلقاً

ويأتى المصنف (و) لسيد المدبر (كِتَابُهُ) : فإن أدى حتى وإن عجز
 رجع مدبراً ، فإن مات سيده قبل الأداء حتى من ثلثه وسقط عنه باقى النجوم .
 (و) لسيد المدبرة (وَطْؤُهَا) : لأنها ما زالت أمة له .
 • (لا) يجوز للسيد (إِخْرَاجُهُ) : أى المدبر (لغير حرّية) : كبيع وهبة

قوله : [كما أن له عند المرض الخوف أخذ خراجيه وأرشه] : أى لكونهما
 للسيد حقيقة كما تقدم .

قوله : [وللسيد المدبر كتابته] : أى سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق
 أو من قبيل البيع ، أما جواز كتابته على الأول فظاهر ، وأما على الثانى فلأن
 مرجعها للعتق .

قوله : [فإن أدى] : أى نجوم الكتابة .

قوله : [وإن عجز رجع مدبراً] : أى إذا كان عجزه قبل موت السيد .

قوله : [قبل الأداء] : أى وقبل عجزه .

قوله : [حتى من ثلثه] : أى إن حمله فإن لم يحمله حتى من ثلثه وأقر
 ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عليه بقدر ما حتى منه ، فإن حتى من نصفه
 وضع عنه نصف كل نجم ، وإن لم يترك غيره حتى ثلثه ووضع عنه ثلث كل
 نجم ولا ينتظر لما أداه قبل موت السيد ، ولو لم يبق عليه غير نجم حتى ثلث المدبر
 وسقط عنه ثلث ذلك النجم ويسمى فيمابقى ، فإن أداه خرج حرّاً وإن عجز
 رق من ماعدا محمل الثلث .

قوله : [لا يجوز للسيد] إلخ : ما ذكره المصنف من عدم جواز إخراج
 المدبر لغير حرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من الملعب ، وقال ابن

وصلة لأنه صار فيه شائبة حرية والبيع إلخ يتأني ذلك .

(و) إن وقع من السيد بيع للمدبر أوجهة أو صلقة (فُسِّخَ بَيْعُهُ) و
جهته أو صلقة (إن لم يُعْتَقَ) أى لم يعقه المشتري والموهر له والمتصدق عليه ،
فإن حصل منهم عتق قبل الفسخ مضى ويصير الولاء لمن أعتق لا للمدبر ،
ولا يرجع المشتري بالثمن إذا أعتقه على من دبره .

(كالمكاتب) : تشبيه تام ؛ فلا يجوز بيعه ويفسخ إن لم يعتق ، فإن
أعتقه مشتره مضى والولاء له لا لمن كاتبه .

(وعتق المدبر) أى نفذ عتقه وتم (بعد موت سيده) : الذى دبره (من
ثُلُثِهِ) : أى السيد ، ففى حمله الثلث خرج كله حراً .

(وَقَوْمَ) المدبر (بماله) : أى مع ماله ، حيث لم يستثنه السيد فيقال :
كم يساوى هذا العبد مثلاً على أن له من المال كذا ؟ فإن قيل : مائة ، قيل :
وكم ترك سيده ؟ فإن قيل : مائتين فيخرج كله حراً .

(فإن لم يحتمل الثلث إلا بعضه عتق منه) محتمل الثلث ورق
الباقى . مثلاً : قيمته بلا مال مائة ، وماله مائة ، وترك السيد مائة ؛ فيعتق منه
النصف .

عبد البركان بعض أصحابنا يفتى ببيعه إذا تمت على مولاه وأحدث أمراً قبيحة
لا ترضى وقد أفى القورى بما نقله ابن عبد البر أفاده (بن) .

قوله : [ولا يرجع المشتري بالثمن] إلخ : أى لأن عتقه له فوت للبيع
والبيع المختلف فى فساده إذا فات يمضى بالثمن .

واعلم أن محل مضى عتق المشتري وثبوت الولاء له ما لم يتأخر عتقه إلى موت
المدبر بالكسر ، فإن تأخر فإنه لا يمضى عتقه لأن الولاء قد انعقد للمدبره ،
إما لحمل الثلث لكليه فيعتق كله أو لبعضه فيعتق بعضه وحيث انعقد الولاء للمدبره
قبل عتق المشتري أو الموهر له صار عتق من ذكر لم يصادف محلاً فالمشتري
الذى لم يمضى عتقه حيثل الرجوع بالثمن على تركه للمدبر .

قوله : [وقوم المدبر بماله] : أى سواء كان المال عيناً أو عرضاً .

(وترك له ماله) : كله ملكاً . ووجه حق النصف : أنه بماله مائتان ، وهما مع مائة السيد ثلثائة ، وثلثها مائة ، وهى نصف قيمته مع ما له ؛ فيحق نصفه لحمل الثلث النصف . وكذا لو كانت قيمته بلا مال مائتين ، وترك السيد مائة ، فيحق النصف ، فلو كانت قيمته مائة ، وترك السيد مائة وأربعين ، فمجموع الركة مائتان وأربعين ، وثلثها ثمانون ، نسبتها من قيمة العبد أربعة أخماس ؛ فيحق منه أربعة أخماس ، لأنك تنظر نسبة ثلث المال من قيمة العبد وثلث النسبة بحق من البعد .

قوله : [وترك له ماله كله] : هذا هو مذهب المدونة والموطأ في التوضيح أنه لا يبقى يده من المال إلا مقدار ما عتق منه ؛ لأنه لو بقى المال كله بيده لكان فيه غبن على الورثة لأنه حينئذ يكون عتقه قد خرج من أكثر من الثلث فالقياس أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه وأعرضه (ح) بمخالفته لمذهب المدونة قائلا : إن ما في التوضيح سهو (اه) . وشبهة ما في التوضيح جوابها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقياً للورثة مع كل ماله أكثر حظاً لم إذا باعوه مما إذا كان نصفه رقياً لم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين .

قوله : [وهما مع مائة السيد ثلثائة] : أى ولجميع يقال له مال السيد .

قوله : [بلا مال] : أى لم يكن مع العبد مال أصلاً وإنما قيمة ذاته مائتان .

قوله : [أربعة أخماس] : أى لأن خمس المائة عشرين فالثانون أربعة أخماسها .

● تنبيه : إذا ضاق الثلث عن حمل المدبر وكان للسيد دين مؤجل على حاضر مومر قوم عاجلاً ، فإذا كان عيناً قوم بالعروض وقومت العروض بعين وإذا كان عرضاً قوم بعين فإذا قوم الدين بخمسة عشر وترك السيد خمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر عتق كله لحمل الثلث له ، وأما إن كان الدين على غائب غيبة قريبة كالشهر وهو حال أو قريب من الحلول ، فإنه يستأنى بالعتق إلى أن يقضى ذلك الدين ، وأما إن كان على غائب غيبة بعيدة أو حاضر معسر فإن المدبر يباع للفرماء أو ما جاوز الثلث منه فإذا حضر الشخص الغائب الذى عليه الدين أو أيسر المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعق من ثلث السيد بنسبة ذلك سواء كان

● (وَيَسْطَلِكُ) تدبير العبد ويرجع رقيقاً لورثة سيده إن استحيوه (بِقَتْلِهِ) العبد المدبر (سَيِّدُهُ) إضافة « قتل » للسيد ، من إضافة المصدر للمفعول وفاعل القتل هو العبد (عَمْدًا) عدواناً ، لا إن كان السيد في باغية وقتله عبده المدبر فلا يبطل تدبيره . فلو قتل سيده خطأ فعليه الدية لا على عاقلته لأنه وقت الجناية وريق .

(و) بطل التدبير (باستغراق الدين له) : أى للمدبر أى لقيمه (والتتركة) : وسواء كان الدين سابقاً أو لاحقاً حيث مات السيد ، وسيدكر حكمه في حياة السيد ، فإذا كان عليه دين مائة ، والعبد قيمته خمسون ، وترك سيده خمسين فأقل ، بطل التدبير كله .

(و) بطل (بعضه) : أى التدبير (بمجاورة الثلث) : أى بمجاورة البعض ثلث الميت ، لأن التدبير إنما يخرج من الثلث . فإذا كانت قيمته خمسة ، وترك سيده خمسة ولادين على سيده ، فثلث التركة ثلاثة وثلث هى قيمة ثلثي المدبر فيعتق ثلثاه ويرق ثلثه .

● (وله) : أى للمدبر (حكّم الرّق) : في خلمته وحلوده وعدم حد قاذفه

العبد يبد الورثة أو مشتريه ولو تداولته الأملاك (اه ملخصاً من شرح خليل) . قوله : [يقتل العبد المدبر سيده] : هذا بخلاف ما لو علق السيد عتق عبده على موت شخص فقتل العبد ذلك الشخص فلا يبطل عتقه بل يعتق لحصول الملحق عليه ولزوم القصاص شيء آخر .

قوله : [في باغية] : محرز قوله : عدواناً .

وقوله : [فلو قتل سيده خطأ] : محرز قوله عمداً فهو لف ونشر مشوش . قوله : [لأنه وقت الجناية وريق] : أى والريق لا عاقلة له ، وأما قتل أم الولد سيدها عمداً فلا يبطل عتقها من رأس المال ، وتقتل به إلا أن يعفو الورثة عنها ولا تتبع بمقل في الخطأ عند ابن القاسم فيلغز عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه .

قوله : [وحلوده] : أى فيحد في القذف والشرب أربعين وفي الزنا خمسين .

وعلم قبول شهادته وغير ذلك في حياة سيده - بل (وإن مات سيده - حتى يعتق قيا وجيد) من مال سيده (وقت التقوم) : فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل التقوم ، فإنما يعتق قيا بقي ولا ينظر لما هلك قبل التقوم .
 • (وللتبريم رده) : أى التدبير (في حياته) أى حياة السيد (إن أحاط دين سيده) : أى سبق التدبير كما تقدم في نظم الأجهورى .

قوله : [وغير ذلك] : أى كعلم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً .

قوله : [كما تقدم في نظم الأجهورى] : حتى ما تقدم يكون هنا .

• تمة : إذا قال السيد لعبد : أنت حر بعد موتى وموت فلان ، توقف عتقه على موتهما وحتى من الثلث أيضاً ويبقى بعد موت سيده يخدم الورثة حتى يموت فلان ، فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد إلى أن يموت ، وإن قال السيد في صحته لعبد أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً أو لم يقل بشهر فحتى لأجل يعتق عند وجود المعلق عليه من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدم إلى الأجل ، فإن قال ما ذكر في مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل وأما لو قال بعد موتى بشهر فإنه يكون وصية ما لم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم (اهـ ملخصاً من الأصل) .

باب في أحكام الكتابة

• وبين المصنف حكمها بقوله :
(نَدِبَ مَكَاتِبُ أَهْلِ التَّبَرُّعِ) : إذا طلبها الرقيق ، وإضافة « مكاتبة »
« لأهل » من إضافة المصدر لفاعله وسواء كان أهل تبرع بجميع ماله أو ببعضه ،

باب :

هي مشتقة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا وَكُنْهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾^(١) أي أجل مقرر أو من الكتب بمعنى الإلزام لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٢) و : ﴿ كُتِبَ رَبِّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ ﴾^(٣) ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتبه ومكاتبة قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾^(٤) الآية .

قوله : [إذا طلبها الرقيق] : إن قلت قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَمِلْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾^(٥) يقتضي وجوبها إذا طلبها الرقيق . أجب بأن الأمر ليس للوجوب لأن الكتابة إما بيع أو هبة ، وكلاهما لا يجب والأمر بجاء في القرآن لغیر الوجوب كثيراً كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ فَاصْطَلِحُوا ﴾^(٦) والصيد بعد الإحلال لا يجب إجماعاً وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَتْنِ اللَّهِ ﴾^(٧) وكل من الانتشار والابتغاء لا يجب بعد انقضاء الصلاة بل الأمر فيها ذكر للإباحة والكتابة لما كانت عقداً فيه غرر والأصل أنه لا يجوز فاذن المولى فيها للناس بقوله : (فكاتبوهم) فالآية إنما تدل على الإباحة والتدب مأخوذ من

- | | |
|-----------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة الحجر آية ٤ . | (٢) سورة البقرة آية ١٨٣ . |
| (٣) سورة الأنعام آية ٥٤ . | (٤) سورة النور آية ٣٣ . |
| (٥) سورة المائدة آية ٢ . | (٦) سورة الجمعة آية ١٠ . |

فيشمل الزوجة والمرضى . وفهموه : أن غير أهل التبرع لا تندب له ، وفيه تفصيل .
 فإن كان صبيًّا فباطلة بناء على أنها عتق وصحيحة متوقفة لزومها على إجازة الولي
 بناء على أنها بيع ، فإن كان المكاتب مريضاً أو زوجة في زائد الثلث فصحيحة
 متوقفة على إجازة الوارث أو الزوج .

● ثم عرفت الكتابة تبعاً لابن عروة بقوله :

(وي) أى الكتابة شرعاً (عتق على ماله مؤجل) : خرجت القطاعة
 لأنها على معجل .

(من العتد) : خرج عتقه على مؤجل من أجنبي ، فلا يسمى كتابة .
 وخرج ما لم يكن على مال أصلاً كالعتق المبطل والمؤجل والتدبير .

عموم قوله تعالى : ﴿ وَأَقِمُّوا الصَّلَاةَ وَالْزَكَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْزُقُوا الصَّالَةَ ﴾ (١) .

قوله : [فيشمل الزوجة والمرضى] : تفريع على قوله أو بعضه .

قوله : [بناء على أنها بيع] : وكذلك تصح من السكران بحرام إن كان
 عنده نوع تمييز بناء على أنها عتق لتشرف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على
 أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسفيه .

قوله : [عتق على مال] : قال ابن مرزوق صوابه عقد يوجب عتقاً على
 مال إلخ ؛ لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه كذا في (بن) .

قوله : [خرجت القطاعة] : أى فهي مغايرة للكتابة ، ولذا قال في المدونة
 لا يجوز كتابة أم الولد ، ويجوز عتقها على مال معجل ، وقد كانت الكتابة
 متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم قاله ابن التين وابن خزيمة .
 وقول الرويانى الكتابة إسلامية لم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح ، وقيل
 أول من كوتب في الإسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعيونا
 أبا المؤمل » فأعين قضي كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم : « ألقها في سبيل الله » . وقيل أول من كوتب في الإسلام سلمان
 الفارسي ثم بريرة أفاده في حاشية الأصل نقلاً عن الموطأ .

قوله : [خرج عتقه على مؤجل من أجنبي] : أى فتجاوز ذلك كأن يقول
 الأجنبي للسيد خذ منى مائة بعد سنة وأعتق عبلك .

(مَوْقُوفٌ) صفة له : « ملحق » (على أدائه) : أى على أداء ذلك المال المتوق عليه .

• (وَأَرْكَانُهَا) التى تتوقف عليه (أربعة) :

• أولاً : (مَالِكٌ) للربة . وشرطه الرشد ، فإن كان سفياً فكالصبي فيها قلعهناه .

(و) جاز (لولى محجور) : صبي أو سفیه أو مجنون كان الولي أباً أو غيره (مَكَاتِبِيَّةٌ رَقِيقِيَّةٌ) : أى رقيق المحجور (بالمصلحة) : فإن لم يكن فى الكتابة مصلحة فلا . ومفهوم « مكاتبية » أنه ليس له حقه تاجراً على مال معجل ، لأن له أن يتزع ماله من المحجور بدين عتي .

• (و) ثانى الأركان (رَقِيقٌ) : وإن أمةً بالغة برضاها (وصغيراً) : ذكرراً أو أنثى بناء على أن الرقيق يجبر على الكتابة ، لا على المشهور ، إذ لا بد — على المشهور — من رضا ، ورضا الصغير غير معتبر ؛ فهو مشهور مبنى على ضحيف ، وإن كانت الأمة والصغير :

(بلا مال) لهما (و) لا (كَسَبٌ) لهما : لكن لا بد من قلعهنهما على الكسب ، وإلا فلا تجوز كتابتهما .

(وَلَا يُجْبَرُ الرَّقِيقُ عَلَيْهَا) أى على قبل الكتابة على المشهور المأخوذ من الملوقة ، وأخذ منها أيضاً الجبر وعلى عدم الجبر على المشهور .

قوله : [فكالصبي فيها قلعهناه] : أى من أنها باطلة بناء على أنها عتي وصحيحة متوقف لزوجها على إجازة الولي بناء على أنها بيع .

قوله : [بالمصلحة] : أى حيث استوت المصلحة فى الكتابة وعلمها فالجواز على بابها ، وإن تعينت المصلحة فى الكتابة وجبت وإن تعينت فى علمها منعت .

قوله : [لا على المشهور] : أى من أن الرقيق لا يجبر على الكتابة .

قوله : [مبنى على ضعيف] : أى وهو القول بجبر العبد على الكتابة .

قوله : [ولا فلا تجوز] : أى بناء على المشهور من عدم جبر العبد على الكتابة .

قوله : [وأخذ منها أيضاً الجبر] : الذى أخذ الجبر منها أبو إسحق الثونسى والذى أخذ منها عدم الجبر ابن رشد .

(إلا) أن يكون (غائباً أدخلته حاضراً معه) .

وذكر الركن الثالث بقوله :

● (وصيفة) مصورة (بكاتبتك بكلاً ونحوه) : أى نحو : كاتبك : كبتك نفسك بكلاً ، أو : أنت مكاتب على كلاً ، أو : معتك على كلاً ، ولو لم يذكر التنجيم ، لأنها صحيحة بدونه قطعاً وإن لزم . ويلزمه التنجيم إذا لم يصرح به أى التأخير لأجبه معلوم ولو نجماً واحداً . وقال ابن رشد : لا يلزم التأجيل لكنها تكون قطاعة .

وصرح بالركن الرابع بقوله :

قوله : [إلا أن يكون غائباً] إلخ : أى فيجبر اتفاقاً أى لقوله فى المدونة ، ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب وإن كره ، لأن هذا الحاضر يؤدى عنه .

قوله : [بكلاً] : انظر لو ترك قوله بكلاً هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع وهو يبطل بجهل الثمن أو تصح ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق ، والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض . إن قلت ليم كتم يجزم بالأول لأن الشيء المكاتب به ركن من أركانها ولما هيبة تتعلم بالعدماء ؟ أجيب بأنه يمكن أن يراد بالركن أن لا يشترط عنده أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح الضويفض فتأمل .

قوله : [وإن لزم] : المراد بلزومه وجوبه والمراد بتنجيجه تأجيله لأجل معين فالشهور لزومه وتنجيجه .

قوله : [لكنها تكون قطاعة] : أى يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة فالقطاعة عنده من أفراد الكتابة والمذهب الأول ومحل لزوم التنجيم على الأول ما لم تتم قرينة على أن مراد السيد القطاعة وإلا فلا يلزم تنجيجهما ، وتكون فى هذه الحالة قطاعة لا كتابة ، فتحصل أن الخلاف بين القولين معنى وذلك لأن الأول يرى أن التنجيم ابتداء واجب ، وإذا وقعت بدونه لزم التنجيم بعد ذلك حيث لم تتم قرينة على القطاعة ، والثانى يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيجهما فى المستقبل وهذه فى الحالة يقال لها

• (وعروض) ليس فيه غرر ، بل (ولو) كان العرض (بقرّر) : لم يشتد كما يأتي ؛ إذ الأصل في العتق بدين عوض فلا يضر كونه على شيء يترقب حصوله .

(كآبَق) : يملكه المكاتب ، ويعبر شارد ، وثمر لم يبد صلاحه (وجنين) لحيوان ناطق أو غيره (وعبّد فلان) وهو غير آبق وإلا فلا لشدة الغرر .
(لا) تصح الكتابة (بما) : أى يجنين (تحمّلُ به) : أمته أو غيرها في المستقبل لشدة الغرر .

(و) لا يصح (بجَوْهَر) كلؤلؤ (لم يُوصَف) : وقيل تصح ، ويلزم كتابة المثل .
(وكخمر) : فلا تجوز به ولكن تصح .
(ورجّع لكتابة المثل) . وهل ولو حصل حال إسلامهما ؟ أو هذا فيما لو حصلت الكتابة بالخمر حال كفرهما ثم حصل إسلام ؟

قطاعة كما يقال لها كتابة .

قوله : [ليس فيه غرر] : المناسب أن يقول هذا إذ كان ليس فيه غرر إلخ .
وقوله : [بدين عوض] : متعلق بمحذوف خبر قوله الأصل .
قوله : [يملكه المكاتب] : أى لا بد من كون الآبق وما بعده في ملك المكاتب وإلا لم يجز .

قوله : [وجنين] : ظاهره أنه سبق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنيناً فالملك لو كاتبه على ما تحمل به أمته لا يصح وانظر هل لا يحصل العتق بالكتابة عن الجنين إلا بقبض السيد له كالأبق واليعبر والثمره . أو يقال إنه دخل في ملك السيد بالعقد فضمانه منه لو نزل ميتاً استظهر بعضهم الأول (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [كلؤلؤ لم يوصف] : أى وأولى في علم الجواز كتابته على ما في يده من غير أن يعلم هل هو متمول أم لا .

قوله : [حال كفرهما] : أى لقول (عب) عمل ذلك إذا كانت الكتابة بالخمر من كافرين ثم أسلما أو أحدهما . وأما إن وقعت بالخمر وأحدهما مسلم أو هما لبطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة المثل ومعه أيضاً إذا وقعت على بئله السالك - رابع

- (وَنُجْمَ) : العرض أى لزم تنجيده إلى آخر ما علمت .
- (و) لما كان عوض الكتابة ليس كغيره من الدين (جَكَزَ) لسيد المكاتب (فَسَخَّ ما عليه) أى على مكاتبه من نجوم الكتابة (فى مؤخر) : أى فى شئ . يتأخر قبضه كمنافع دار العبد أو دابة يستوفى النجوم من أجرتها لتشوف الشارع للحرية .
- (و) جاز للسيد أخذ (ذَهَبَ) من العبد المكاتب لم يكاتبه عليه مؤجلاً (عَنْ وَرَقٍ) كاتبه عليه (وَكَسَهُ) : أخذ ورق عن ذهب كَوَبَّ به .
- (و) جاز للسيد (بَيْعَ طَعَامٍ) كاتبه رقيقه عليه (قبل قَبْضِهِ) : من المكاتب .

(و) جاز للسيد : (ضَحَّ) يامكاتب مما عليك (وَتَعَجَّلْ) الباقي : لما علمت أنها مخالفة لغيرها لتشوف الشارع للحرية .

(و) جاز للسيد (بَيْعُ نَجْمٍ) من نجوم الكتابة (عُلِمَتْ نِسْبَتُهُ) بمعرفة قدره وقدر باقى النجوم ؛ كما لو كانت النجوم ثلاثة كل نجم خمسة دراهم ، فيجوز بيع نجم يعلم المشتري قدره وقدر النجوم ، فيعلم نسبته أنه الثلث مثلاً ، فلا يجوز بيع نجم لم يعلم قدره أو علم وجهات نسبته لباقي النجوم .

خمر موصوف فى اللمة فإن وقعت على معين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة المثل لكن عزا بعضهم لأبى الحسن أنه يخرج حراً فى هذه الحالة ولا يتبع بشئ وانظره وعله أيضاً إن كان العبد لم يؤذ شيئاً قبل الإسلام ، وأما إن أدى بعضه قليلاً كان أو كثيراً قبله ثم أسلم أو أحدهما فإنما يرجع السيد عليه بنصف كتابة مثله ، فإن أداه كله قبل الإسلام ثم أسلم كل منهما أو أحدهما خرج حراً ولا يتبع بشئ انتهى .

قوله : [إلى آخر ما علمت] : أى من التفصيل والخلاف .

قوله : [لتشوف الشارع للحرية] : علة للجواز .

قوله : [مؤجلاً] : أى وأما إن أراد السيد أن يأخذ منه حالاً فى نظير ما عليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها فى الجواز .

قوله : [جاز للسيد بيع طعام] إلخ : وكلذا يجوز فيها أيضاً سلف جرعاً المقرض كان يسلف المكاتب شيئاً لسيد له لأجل أن يسقط عنه شيئاً

وشرط جواز بيع النجم المعلوم : حضور المكاتب لا يكفي قرب غيبته لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه ، فلا بد من معرفتها .
(و) جاز للسيد بيع (جزء) مما كاتبه عليه كبيع وهي معلومة للمشتري والعبد حاضر إلخ .

(كالمبيع) : أى يجوز بيع نجم وجزء كما يجوز للسيد بيع جميع الكتابة أو بعضها وحيث جاز بيع الكتابة أو بعضها (فإن وقى) المكاتب ما عليه للمشتري - إن اشتراها كلها - أو وقى له وللبائع - إن اشترى بعضها - فيخرج حرّاً (فالولاء للأول) وهو البائع : لأنه هو الذى عقد الكتابة فانهقد له الولاء وللمشتري قد استوفى ما اشتراه .

● (وإلا) يوف (رق) للمشتري) جميعه حيث اشتراها كلها وقدّر ما يقابل ما اشترى بعض النجوم ، ويصير العبد مشتركاً ، ولو اشترى النجم الأخير .
فلو اشترى العبد كتابته وعجز رق لسيدته .

● (و) جازت (مكاتبة جماعة) من عبيد جميعهم (المالك) واحد (في عقد) واحد .

من الكتابة وظاهر المصنف والشارح جواز ما ذكر وإن لم يجعل السيد العتق وهو قول مالك وابن القاسم ، وقال سحنين الجواز بشرط تمجيل العتق .

قوله : [حضور المكاتب] : أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره ولا إقراره لأن الغرر في الكتابة مغنّض فيه نظر لأن الاغضار إنما هو في عقدها لأنه طريق العتق لا في بيعها .

● تنبيه : لو اطلع مشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع للمشتري بشيء لأنه قد حصل له ما اشتراه ، وإن عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما أخذ من الكتابة كالفلّة على ما اختاره ابن يونس وقيل لا يرد ذلك بل يفوز به .

قوله : [وقدر ما يقابل] : أى ورق قدر ما يقابل إلخ .

قوله : [وعجز رق لسيدته] : أى وأما إن رق لسيدته فإنه يصير حرّاً والولاء لسيدته .

قوله : [المالك واحد] : مفهومه أنه لو تعدد المالك لجماعة من العبيد لم

• (و) إذا وقعت (وُزَعَتْ) : على الجماعة المكاتبين (على) قدر (قُوْتِهِمْ على الأداء) وتعتبر قوتهم (يومَ العَقْدِ) لكتابتهم : فن كان منهم يوم العقد خير قادر على الأداء كصغير وزَمِن فلا شيء عليه ولو طرأت القرة بعد لأنه لا يلتفت لما بعد العقد ولا لعدددهم .

(وَهُمْ) : أى الجماعة المكاتبين في عقد (حُمَلَاءَ) بعضهم عن بعض (مطلقاً) : اشترطت حمالة بعضهم وقت العقد أم لا ، بخلاف حمالة الدين إنما تكون بالشرط .

• (وإن زَمِنَ بعضهم) : أى طرأت زمانته فلا يُحِطُّ عنهم شيء لزمانة بعضهم كما يأتي . وإذا علمت أنهم حملاء وكان بعضهم فقيراً وبعضهم ملياً : (فَيُؤْتَحَدُّ مِنَ الْمَلِيِّ) منهم (الجميع) : أى جميع نجوم الكتابة ولا يعنى واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحمالة ، فلو كانوا كلهم آسَلِيَاءَ فيتبع كل بما ينوبه . ولا يؤخذ من بعضهم عن بعض .

• (و) إذا كان بعضهم ملياً وأخذ منه ما عليه وعلى أصحابه فإنه أو وارثه (يَرْجِعُ) على من أدى عنه بحكم التوزيع (على غير زَوْج) فلا يرجع بما دفع عن الزوج .

يكن بينهم شركة أنه يجوز جمعهم بعقد إن لم يشترط حمالة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم . ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عيده فإن اشترط حمالة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سحنون وهو المعتمد وبطل الشرط ، وقال بعضهم : لا يجوز جمعهم بعقد إذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده مال الآخر بغير حق فيكون من أكل أموال الناس بالباطل وظاهره اشترط حمالة بعضهم عن بعض أولاً .

قوله : [فيتبع كل بما ينوبه] : أى ولا يعنى المؤدى منهم إلا بأداء الجميع على كل حال .

قوله : [على غير زوج] : أى ذكرراً كان الزوج أو أنثى وظاهره أنه لا رجوع لأحد الزوجين على الآخر ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين للآخر من الكفار ، فإنه إذا دفع عنه بإذنه رجع عليه وبغير إذنه لا يرجع

(و) لا يرجع بما دفع عن (مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) بقرابة كالأصل والفرع والإخوة .

(ولا يسقط عنهم شيء) مما عقد عليهم بسبب (موت بعض) منهم (أو عجزه) أو غصبه إما باستحقاق بعضهم برق أحرية فيسقط عنهم بقدر حاله ، وقوله « يموت بعضهم » ولو أكثرهم ولو لم يبق منهم إلا واحد ، فإنه يغرم الجميع لما علمت أنهم حملاء .

● (وله) أى للمكاتب (تَصْرُفٌ) بدون إذن سيده (بما لا يؤدى لمعجزه) : ومثّل لما يؤدى لمعجزه بقوله :

(كبيع) لشيء يملكه (وبراء ومشاركة ومقاربة) : دفع مال قراضاً (ومكاتبه) لرقيقه (بالتطير) : أى طلب الفضل ، فإن عجز الأعلى أدى الأسفل ، السيد الأعلى وعق ويكون ولاؤه للأعلى . ولا يرجع الولاء لسيد الأسفل الذى كاتبه إن عتق بعده .

(و) للمكاتب (سَقَرٌ) بلا إذن حيث كان (لا يحلُّ فيه تَجَمُّعٌ) .

(و) للمكاتب (إقرارٌ) بدين (فى ذمته) وكذا بحد وتعزير فى بدنه .

وانظر الفرق .

● تنبيه : للسيد عتق من قوى منهم على الأداء مجاناً بشرطين إن رضى الجميع بذلك وقدروا على الأداء وتسقط عنهم حيثلده حصته فإن لم يكن لم قوة لم يجز له عتقه ولا عبرة برضاهم كما أنه لا عبرة برضاهم ولا بقوتهم إذا اعتق ضعيفاً لا قدرة له على السعى ، ولأمال عنده كما لو طرأ عليه المعجز نعم إن طرأ عليه المعجز سقط عنهم منابه وأما المعجز أصالة فلا يسقط من أجله شيء .

قوله : [دفع مال قراضاً] : أى فهو بالقاف والراء وهذا هو الصواب لا بالفاء والواو لأنه يبنى عنها ومشاركة .

قوله : [حيث كان لا يحل فيه نجم] : أى والموضوع على أنه قريب بدليل ما يأتي .

· قوله : [فى ذمته] إلخ : حاصله أن الأقسام ثلاثة ما يرجع للمال فى الذمة كالدين وهذا يقلل الإقرار به من المكاتب دون التقرن وما يرجع للمال فى

• (لا عتي) لرقيقه ولو كان ولده فليس له رده .
 (و) لا (صدقة) (و) لا (هبة إلا الشيء) (الثاني) : ككسرة ومراة
 هبة غير الثواب .
 (و) لا (تزوج) لأنه يعيبه (و) لا (سفر بمعد) يحل فيه نجم أم لا
 كقريب يحل فيه نجم ، وقوله :
 (لا ياذن) راجع لقوله « لا عتي » وجميع ما بعده . ويجوز له التسري
 بدون إذن . وليس له رد تزوجه ولو بعد الدخول ولما رجع دينار ولا تتبعه بما زاد
 إن عتي .

الرقبة وهو لا يقبل من واحد منهما ، وما يرجع لرقبة فقط كالحلود والتعازير وهو
 يقبل منهما .

قوله : [لا عتي لرقيقه] إلخ : إنما كان للسيد رده لأنه يؤدي لعجزه
 والشارح متشوف للحرية .
 قوله : [ولو كان ولده] : أي كما إذا كان للمكاتب أمة فحملت منه وأنت
 بولده فلا يعتق عليه بالقرابة ولا بإنشاء صيغة ، وأما دخوله معه في عقد الكتابة فسيأتي
 تفضيله .

قوله : [غير الثواب] : أي وأما هبة الثواب فهي بيع .
 قوله : [ولا تزوج] : أي سواء كان نظراً أو غير نظر لأنه يعيبه على كل
 حال وليس له بطلقة بائنة وله إجازته وإذا أجازته جاز إن لم يكن معه أحد
 في عقد الكتابة ، فإن كان معه غيره لم يميز إلا برضا ذلك الغير إن كان بالغاً
 رشيداً وإلا فلا .

قوله : [كقريب يحل فيه نجم] : أي كما علم من مفهوم ما تقدم .
 قوله : [ويجوز له التسري] : أي لأنه لا يؤدي لعجزه في شيء .
 قوله : [ولما رجع دينار] : أي إن رده بعد الدخول وأما قبله فلا شيء له .
 قوله : [ولا تتبعه بما زاد إن عتي] : أي إن لم يكن غرضها بخرية ولا أتبع
 بالزائد إن لم يسقطه عنه سيد أو سلطان .

- (وَكَسَّرَ بِالصَّوْمِ) : إذا لزمته كفارة ، فليس له أن يكفر بغيره .
- (وله) أى للمكاتب بعد حلول الكتابة (تَعَجِيزُ نَفْسِهِ) : فيرجع رقيقاً (إنْ وَافَقَهُ السَّيِّدُ) على التعجيز اتفاقاً أو خالفه على الأرجح ، (لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ) : فإن ظهر للمكاتب مال فلا تعجيز ولو وافقه السيد ؛ لأن الحق لله . وإذا لم يظهر له مال وعجز نفسه (فَيَرَقُ) : أى يرجع قنّاً لا شائبة فيه (بِلَا حُكْمٍ) .
- (ولو ظَهَرَ له) بعد تعجيز نفسه ورجوعه قنّاً (مالٌ) فإنه لا يرجع مكاتباً على الرجوع . ومفهوم قوله « تعجيز » إلخ أن السيد ليس له تعجيز المكاتب إذا لم يظهر له مال ، بل حيث أراد تعجيز مكاتبه فيرفع للحاكم ينظر باجتهاده فيتلوم للمرجو .

قوله : [فليس له أن يكفر بغيره] : أى بغير إذن السيد وجاز له بإذنه التكفير بالإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين ، وأما بالعتق فليس له مطلقاً .

قوله : [وله تعجيز نفسه] : أى للمكاتب المسلم تعجيز نفسه أى إظهار العجز وعدم القدرة على أداء الكتابة بأن يقول عجزت نفسي .

قوله : [لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ] : الواو للحال أى اتفاقاً عليه في حال عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد أيضاً أن لا يكون معه أحد في الكتابة وإلا فلا تعجيز له ويؤثر بالسعى قهراً عنه وإن تبين لدهه وامتناعه من السعى عوقب .

قوله : [ولو ظهر له بعد تعجيز نفسه] إلخ : أى سواء كان العبد عالمًا بذلك المال وأخفاه عن السيد أو لم يكن عالمًا به .

قوله : [فيتلوم للمرجو] : أى يتلوم الحاكم لمن يرجو يساره ، وحاصله أن المكاتب الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة إنما يحكم الحاكم بعجزه إن طلب سيده ذلك وأبى العبد بعد التأولم له إن كان يرجى يساره وإن كان لا يرجى يساره حكم بعجزه من غير تأولم ، وأما الغائب بلا إذن وحل ما عليه فقيل يحكم الحاكم بعجزه وفسخ كتابته من غير تلوم مطلقاً وقيل إن قربت النية لا يحكم بالفسخ إلا بعد التلوم إن كان يرجى قدومه ويسره فإن لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبد النية ومجهول الجبال .

ولو شرط السيد أن له التعجيز بدون رفع وبدون تلوم فلا يعمل بشرطه .

(فإنَّ عَجَزَ) المكاتب (عن شيء) من التجوم — ولو درهما — فيرق لأن العجز عن البعض كالعجز عن الكل ، ولا يحتاج لحاكم إن وافق العبد سيده (أو غَابَ) المكاتب (عند الطول) : أى حلول نجوم الكتابة (بلا إذن) من سيده (و) الحال أنه (لا مالَ له) يؤخذ منه ما عليه ، فإنه يعجز عن الكتابة ويرجع قنًا .

• (وَسَخَّ الحاكمُ) : أى أنه إذا عجز عن شيء وقلنا يعجز بخالف العبد سيده : فيرفع الحاكم ينظر فيه ويتلوّم الحاكم لمن يرجوه . وعلمت أن هذا حيث لم يوافق سيده . وأما مسألة الغائب فلا بد فيها من الحكم بالتعجيز ، قُرِبَتْ غيبته أو بعُدَتْ ، كان معه مال أم لا لاحتمال ذهابه من يده .

(وَتَلَوَّمَ لمنْ يرجوه) : أيضاً فهو راجع للمسألين في المصنف وعلمت أنه إن طلبه السيد وحده كذلك ، وأنه لا يعمل بشرط السيد خلافاً .

• (وَفُسَخَتْ) الكتابة (إنْ ماتَ) المكاتب قبل الوفاء أو قبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الإشهاد عليه (وإنْ) مات المكاتب (عن مال) يفي بالكتابة ، فإنه يكون رقيقاً وماله لسيد ؛ فلو حكم حاكم على السيد بقبضها وأحضرها المكاتب للسيد فلم يقبلها فأشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حراً وتنفذ وصاياه وماله لوارثه . وحل فسخها : إن مات .

قوله : [ولا يحتاج لحاكم] إلخ : هذا معلوم مما سبق فلا حاجة لذكره .

قوله : [فإنه يعجز] : هكذا بالتشديد أى يعجزه الحاكم .

قوله : [أيضاً] : الأولى حذفها لإبهامه أن لفظ التلوم تقدم للمصنف مرة أخرى وليس كذلك .

قوله : [إن مات المكاتب قبل الوفاء] إلخ : أى بأن مات قبل إتيانه بها للسيد أو بعد إتيانه بها فلم يقبلها ولم يحكم عليه حاكم بقبضها ، ولم يشهد العبد أنه أحضرها له وأبى من قبولها وحيث فسخت الكتابة كانت وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه .

(إلا لولد أو غيره) كأجنبي (دخل) كل (معه) في الكتابة (بشرط) كأن يكتب عبده وأمه حامل منه قبل عقد الكتابة ، وأولى : لو كان مولوداً قبل عقدها ، فلا يدخل إلا بشرط . وأما الأجنبي فعلم أنه لا يدخل إلا بشرط (أو غيره) : أى دخل كل من الولد والأجنبي بغير شرط ؛ كأن يهدى الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ودخول الأجنبي أى غير الولد بلا شرط فكان يشتري المكاتب في زمن الكتابة من يعتق عليه بإذن سيده ؛ فإنه يصير كمن عقدت الكتابة عليه . وإذا لم تنسخ وترك المكاتب ما يفي به (فتؤدى) مما تركه (حالة) : لأنه يحل بالموت ما أحل .

(و) إذا أديت حالة وفضل بعد الأداء شيء مما تركه (يرثه من) كان

قوله : [إلا لولد أو غيره] إلخ : أى فإذا دخل معه في عقد الكتابة ولد أو أجنبي بشرط أو بغير شرط فلا تنسخ كتابته بل تحل بموته ويتعطل ما له حيث ترك ما يفي بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما سيفصله المتن والشارح .

قوله : [فعلم أنه لا يدخل إلا بشرط] : الصواب حذفه لمخالفته ما بعده . قوله : [فكان يشتري] : الأولى حذف القاء لأن الكاف وصلحها في تأويل مصدر متعلق خبر المبتدأ الذى هو دخول تقليده ، ودخول الأجنبي حاصل ومتعلق وتأت في مثل أن يشتري ولا يخفى ما في هذا التركيب من الركة .

قوله : [فتؤدى حالة] : أى يؤدى جميع ما بقى من التجم على الميت وصل من معه وإنما حل الجميع بموته وحده لأنه مدين بالجميع بعبده بالوصالة عن نفسه وبعضه بالجمالة عن غيره ، لأنهم حملاء وحيث أدى جميع ما بقى من التجم مما على الميت وغيره ممن معه في عقد الكتابة رجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب ، كما يرجع هو عليه لو كان حياً . وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً ، فلو كان الوارث هو السيد تبع الأجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غرامه بعد عقده أفاده (بن) نقلاً عن ابن عرق .

(معه) في الكتابة (فقط) : دون من ليس معه ولو ابناً ، فلو كان معه أخ في الكتابة وله ولد ليس معه في الكتابة فالإرث للأخ (إن عتقَ عليه) : كفره وأصله وإخوته دون من لم يعتق عليه ولو كان معه في الكتابة ، كما هو الموضوع فزوجته التي معه في الكتابة لا ترثه لأنها لا تعتق عليه وكذا عمه ونحوه .

● (فإن لم يترك وفاءً) : بأن ترك شيئاً لا يوفى أو لم يترك شيئاً (وقوى من معه) : في الكتابة (على السعي : سعى) : فقي قوى من معه لزمه السعي سواء ترك شيئاً أم لا ، كان من قوى يعتق عليه أم لا . لكن إن ترك شيئاً وله ولد فيترك ما تركه لولده يستعين به ولا يدفع لأم ولده بشرط أن يكون فيه قرة على السعي وعنده أمانة ، وإلا فيترك لأم الولد إن قويت وأمنت ، فإن لم تكن فيها قرة أيضاً رقا لسيد المكاتب ، ما لم يكن في ثمنها وفاء وإلا فتباع ليعتق الولد ، كما قال .
(وترك للوكند متروكه إن أمين وقوى ، وإلا فلا م ولده كذلك) : وإذا ادعى العبد أن سيده كاتبه ، وادعى السيد نفى الكتابة فالقول قول السيد ، كما قال :

● (والقول للسيد في نفي الكتابة) : فإن ادعاه السيد وادعى العبد نفيها

قوله : [ولو ابناً] : حرّاً أو في عقد كتابة أخرى فتحصل أنه لا يرثه إلا من كان معه في الكتابة ، وكان بمن يعتق عليه فلو كان معه جماعة كل منهم يعتق عليه فالإرث بينهم على فرائض الله تعالى فيحجب الأخ بالأب ، أو الابن والجد بالأب ، وهكذا .

قوله : [على السعي] : أي على أداء النجوم .

قوله : [لكن إن ترك شيئاً وله ولد] إلخ : حاصله أن المكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من معه يطالب بالسعي إن قوى مطلقاً ترك شيئاً لا يفي أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا ، وأما متروكه مما ليس فيه وفاء فلأنما يترك للولد إن قوى ، وأمن وإلا فلا م إن كانت قوية وأمنت وإلا استوفاه سيد المكاتب وباع أم الولد ليكمل ما يفي بالنجوم ليعتق الولد ، فإن لم يوف ثمنها رق الجميع فلو كانت النجوم مائة وترك المكاتب خمسين لم يكن فيمن معه من الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الخمسين ولا يتركها لأحد ، ويقال

فالقول قول العبد ؛ لأنها كالعق لا تثبت إلا بديلين . فلا يمين على المنكر .
(و) إذا ادعى المكاتب أنه أدّى النجوم لسيد وأنكر السيد فالقول للسيد
في نفى (الأداء) يمين : فإن نكل السيد حلف العبد وحتى فإن نكل فالقول
للسيد بلا يمين .

(لا القَدْر) : أى لا إن اختلفا في القدر ؛ كقول السيد كاتبته على عشرة ،
وقال العبد : على خمسة مثلاً (والأَجَل) إذا اختلفا في قدره أو انقضائه (والجَنَس) إذا اختلفا فيه ، كقول السيد : كاتبته على نقد ، وقال العبد : بل على عرض
(فكالبيع) : القول للعبد إن أشبه ولو أشبه قول السيد ، ثم قول السيد إن اقرد
بالشبه فإن لم يشبها تخالفاً وردّ لكتابة المثل ، ونكولهما كحلفهما ويقضى للحالف
على التاكل وقال اللخمي : والقول للمدعى العين على مدعى العبد لأنها الغالب
في الماوضات ، إلا أن ينفرد الآخر بالشبه فقول يمين .

لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا وإلا حكم برفقكم أفاده في الأصل .
قوله : [لأنها كالعق] إلخ : فيه أن هذه العلة لا تنافي هنا لأن المدعى
هنا هو السيد والعق بيده فدعواه الكتابة إقرار بالعق ودعوى بعمارة ذمة العبد
بالمال فليس هنا دعوى العق أصلاً ، ولذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن
السيد يدعى عمارة ذمة العبد بمجرد قوله ، ويكون مقتضى هذا التعليل أن يكون
القول قول العبد يمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتوجه اليمين على المدعى
عليه وهو السيد بمجرد ما يقابل هذا القول يقول القول للسيد ادعى تقيها أو
ثبوتها ، ومضى عليه الحرفى تبعاً للقيش وسلمه في الحاشية ولم يتعقبه وهما قولان .
قوله : [في نفى الأداء] : أى كلا أو بعضاً ، وإنما كان يمين لأن
دعوى العبد الأداء دعوى بمال وهي تثبت بشاهد ويمين فتوجه اليمين على المدعى
عليه وهو السيد هنا بمجرد ما حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة
التصديق بلا يمين وإلا عمل به كما في وثائق الحريري أفاده (ع) .
قوله : [ولو أشبه قول السيد] : أى بأن أشبهها ممّا .

قوله : [ورد لكتابة المثل] : أى من العين وهذا إذا اتفقا على أن الكتابة
وقعت بعروض واختلفا في جنسه بأن قال أحدهما بثوب والآخر بكتاب مثلاً ،

• (وإن أُعِينَ) المكاتب (بشيء) : بأن دفع له جماعة أو واحد دواهم أو غيرها يستعين بها (فإن لم يُقصد الصدقة عليه) : بأن قصد فك الرقبة أو لا قصد (رجع عليه) : أى على العبد (بالفضل إن عتق) فيأخذ المعين من العبد الزائد (و) رجع (على السيد بما قبضه) من مالم (إن عجز) ، وإلا (بأن قصد بما دفع له الصدقة (فلا) رجوع على العبد بالفضلة ولا على السيد بما قبض .

• (وإن قال) شخص لرفيقه : (أنت حرٌّ على أن عليك ألفاً) مثلاً (أو) قال : أنت حر (وعليك) ألف أو قال : أنت حر على ألف (لزم العتق) حالا (و) لزم (المال) للعبد معجلاً إن أيسر ، وإلا أتبع ذمته لأنها قطاعة لازمة .

وأما إذا قال أحدهما وقت بعين والآخر بعرض كما مثل الشارح لاختلاف الجنس فقيه خلاف الالحق الآتى ، فالمناسب للشارح التمثيل بما إذا اتفقا على أن الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جنس العرض كما علمت .

قوله [رجع عليه بالفضلة إن عتق] : ظاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدها بعضهم بالكثرة واستشهد بما قالوه في ردّ فضلة الطعام والعلف المأخوذ من التزينة في الجهاد ، وفضلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما ، وفضلة مؤنة عامل القراض . قال الجزولي فإن دفع إليه اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حرّاً فإنه يرد مال الآخر إليه فإن لم يعلم مال من بقى فإنهما يتحصان فيه على قدر ما دفعا إليه وقال الجزولي أيضاً وكذا من دفع له مال لكونه صالحاً أو عالمّاً أو فقيراً لم يكن فيه تلك الحصلة حرم عليه أخذه كذا في (بن) وفي الحاشية ما صورته من وهب لرجل شيئاً يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك ، وأما من دفع لفقير زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه جائز .

• تنبيه : إذا تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقبة . فإن كان عرف عمل به وإن جرى عرف بالأمرين أو لم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته .
قوله [لزم العتق حالا] إلخ : أى وسواء زاد مع قوله أنت حرّ الساعة أو

(وتخير العبد) في المجلس وبعده ما لم يطل (في الالتزام) للمال فيعتق بأداء المال جبراً على السيد (والرد) لقول السيد ، فيستمر رقيقاً (في) قول سيده له أنت (حر على أن تدفع) لي مائة مثلاً (أو) قول سيده أنت حر على أن (تؤدي) لي مائة (أو) أنت حر (إن أعطيت) لي مائة (ونحوه) .

اليوم أو لم يزد بل أطلق كما في أبي الحسن على المدونة . وإنما لزم المال هنا بخلاف من قال لزوجته أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء عليها لأن السيد هنا يملك ذات العبد وماله فكانه أعطاه واستثنى ماله . وفي الزوجة إنما يملك عصمتها فقط لا ذاتها ولا مالها .

قوله : [وخير العبد] إلخ : محل التخيير إذا لم يقل الساعة أو ينوها وإلا لزم العتق والمال كما قاله (ح) وما ذكره من لزوم العتق والمال إذا قيد بالساعة أو نواها إذا جعل الساعة ظرفاً للحرية فإن جعلها ظرفاً لتدفع أو تؤدي خير كما إذا لم يذكرها والفرق بين هذه وبين قوله قبل وأنت حر على أن عليك ألفاً إلخ أنه علق الدفع عليه في هذه فلذلك خير . وأما في التي قبلها فقد عبر بما يفيد الإلزام ولم يكله إليه تأمل .

● غائمة : إذا اشترط وطء المكاتبه أو استثنى حملها الموجود حال الكتابة أو ما يولد لها فهو لغو وكلنا اشتراط قليل الخدمة عليه للسيد إن وفي فلا يعمل بشرطه في الجميع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفي فلا يلغى لأن كثرتها تشعر بالاعتناء بها فكان عقدها وقع عليها مع المال وهذا التفصيل لعبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة المنع مطلقاً في القليل والكثير وعليه الأكثر أفاده في الأصل :

باب

في أحكام أم الولد وتعريفها

• (أمُّ الْوَلَدِ) قال ابن عبد السلام : جرت العادة بالترجمة بأمهات الأولاد، ولعل سبب ذلك تنويع الولد الذي يحصل به الحرية للأم : فقد يكون مضمة ، وقد يكون علقه ، وقد يكون تام الخلقة . والمصنف رضى الله عنه نظر إلى أن المدار على أم ولد .
(هـى الْحُرُّ حَمَلُهَا مِنْ وَطْءِ مَالِكِيهَا) لم يذكر قول ابن عرفة :
عليه جبراً ؛ لأنه يفنى عنه تعليق « من وطء » ؛ « حر » .

باب :

الأم في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمهة ولذلك يجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للنعم . وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالأمه التي ولدت من سيدها الحر .
قوله : [هـى الحر حملها] : هذا جنس في التعريف صادق بالأمه التي حملت من سيدها الحر ، وبالأمه التي أعتق سيدها حملها من زوج أو زنا ، وبأمه الجلد يتزوجها ابن ابنه وتحمل منه ، فإن الحمل حر يعتق على الجلد ، وبالأمه الغارة لحر فيتزوجها ، فإن حملها حر وبأمه العبد إذا أعتق سيده حملها .
وقوله : [من وطء مالكتها] : متعلق بـ « خرج لماعدا الصورة الأولى أى التى نشأت الحرية لحملها من وطء مالكتها » .
قوله : [لأنه يفنى عنه تعليق من وطء بحر] : أى وأما ابن عرفة فجهل نعتاً لحملها أى حملها الكائن من مالها فاحتاج لزيادة جبراً عليه لأجل إخراج أمه العبد إذا أعتق السيد حملها لأنه يصدق عليها أنه حر حملها الكائن من مالكتها وهو العبد لكن ليس ذلك العتق يجرى عليه المالك الذى هو العبد كذا قالوا فتأمل .

(وَتُعْتَقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «أبما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»^(١) (إن أقرّ) السيد (بوطئها) وأقول: أقر في صحته أو مرضه فيثبت كونها أم ولد بإقراره.

(ووجِدَ الولد) مع إقراره . فلا يحتاج لإثبات ولادة .

(أَوْثَبَتْ إلقاءُ عِلْقَةٍ) : دم مجتمع لا يلوب من صب ماء حارّ عليه (فَتَوَقَّ): فاعلى من العلة - كخضعة - كان ثبوت إلقاء الحمل يعدلين بل (ولو امرأتين): إذا لم يكن معها الولد ، والسيد مقر بالوطء أو عندها بيّنة بإقراره بالوطء حيث أنكر ، فإن لم يثبت إلقاءه ولو بامرأتين ، بأن كانت مجرد دعوى . أو شهدت لها امرأة واحدة ، لم تكن بإلقاءه أم ولد ، ما لم يكن معها الولد وسيدها مقر بالوطء فتكون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الإلقاء ؛ فقوله :

قوله : [وتعتق من رأس ماله] : أى بمجرد موت سيدها تعتق من رأس ماله وإن قتله عمداً وتقتل به . والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مرّ وإن قتل به ضعف التهمة فيها لقربها من الحرائر في منع إجارتها وبيعها في دين أو غيره ورهنها وهبتها وغير ذلك .

قوله : [ولدت من سيدها] : أى الحر .

وقوله : [عن دبر منه] : أى عقب موته .

قوله : [فاعلى] : تفسير لفوق على حذف أى التفسيرية .

قوله : [ولو بامرأتين] : مقابله ما لسحنون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أى هذا إذا كان برجلين بل ولو بامرأتين . ويتصور شهادة الرجلين بما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها أن تأتى فيه بولد تدعيه كالسفينة وهى وسط البحر فيحصل لها الترجع للولادة ثم يرى أثر ذلك أفاده في الحاشية .

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أبما امرأة ولدت من سيدها فهي معتقة عن دبره» أو قال : «من بطنه» رواه أحمد وفى لفظ «من وطئ» أمته فولدت له فهي معتقة عن دبره » قال الشوكاني أخرجه الحاكم والبيهقي وابن ماجه وأحمد وله طرق ، وفى إسناده الحسن بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجع جماعة وفقه على عمر .

(لا إِنْ أَنْكَرَ) الوطء فلا تثبت الأمومة ولا يلزمه يمين : أى ما لم تقم بيعة على إقراره بالوطء .

(أَوْاسْتَبْرَأَهَا) : أى الأمة بعد وطئها (بَحِيضَةً) وقال : لم أطأ بعد الاستبراء ، فقد تنفى كون الولد منه وخالفته الأمة (و) الحال أنها (وَكَدَتْهُ) ستة أشهر فَأَكْثَرَ مِنْهُ يوم (الاستبراء) : لا من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء . ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر كما فى (عب) لأنه يعلم بذلك أن الحيض أثناء الحمل ، فيكون الاستبراء لغواً . فالصواب : من يوم الاستبراء كما فى المدونة ، وقول الخرشى : من يوم الإقرار يُحْمَلُ على أنه أقر يوم الاستبراء . (وَإِلَّا) يستبرئها أو لم ينقه أو ولدته لأقل من ستة أشهر (لَحِقَ) الولد به وكانت أم ولد .

(كَادَعَاتِهَا) : أى الأمة أنها أسقطت (سَقَطَ رَأْيُهَا) النساء - ولو امرأتين - (أَثَرَهُ) من تورّم الحمل ، والسقط ليس معها ، والسيد مقر بالوطء منكرك لكونه منه ، فيلحق به وتكون به أم ولد فلو كان السقط معها لصدقت . فلو

قوله : [ولا يلزمه يمين] : أى لأن ذلك من دعوى الحق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردهما .

قوله : [أى ما لم تقم بيعة] : أى عدلان لأنه لا يكفى النساء فى الشهادة على الإقرار بالوطء اتفاقاً لأنه حتى .

قوله : [كما فى عب] : راجع للمنفى

قوله : [لأنه يعلم بذلك] إلخ : عله للنفى .

قوله : [فى المدونة] : أى وقد شئ عليه المصنف .

قوله : [لحق الولد به] إلخ : أى فى الصور الثلاث إلا أنه فى صورتين الأوليين يلحق به ولو أتت به لأكثر من الحمل .

قوله : [والسيد مقر بالوطء] : أى ومثله لو أنكر وقامت عليه بيعة بالإقرار .

قوله : [لصدقت] : أى باتفاق لأن الولد إذا كان حاضراً والسيد مستمر على إقراره بالوطء أو منكراً وقامت عليه بيعة بإقراره به كفى فى ثبوت أمومتها نسبتها الولد إليه ولا يشترط ثبوت الولادة .

أنكر الوطء لم تكن أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم تشهد عليه بيعة بالإقرار .

(أو اشترى) الزوج (زَوَّجَتْهُ) الرقيقة من سيدها حال كونها (حَامِلًا) منه بولد لا يعتق على السيد، فإنها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال؛ لأنه لما ملكها حاملًا كأنها حملت وهي في ملكه .

(لا) تكون أم ولد (بِتَوْلَدَ سَبَقَ) الشراء (أو حَمَلَ مِنْ) وَطْءِ شَبْهَةٍ : أي أنه إذا اشترى أمة حاملًا منه بوطء شبهة - بأن غلط فيها - فإنها لا تكون به أم ولد وإن لحق به ، هذا هو الذي اشتهر وعليه الأصل . قال ابن مرزوق وقبله ابن عاشر : إنها تكون أم ولد بوطء الشبهة .

(إلا أمة مكاتبه) : أي أن من وطئ أمة عبده المكاتب فحملت منه ، فأما تكون أم ولد للواطي وحده عليه للشبهة . ويغرم قيمتها لمكاتبه، وتعتبر قيمتها يوم الحمل فإن لم تحمل فلا يملكها .

(أو) وطئ (أمةً ولده) الصغير أو الكبير الذكور أو الأنثى فحملت منه فإنها تصير أم ولد له ويغرم قيمتها للولد وتعتبر القيمة يوم الوطء كان موسراً أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها ، فإن لم تحمل فتقوم عليه ولا تكون أم ولد .

قوله : [لا يعتق على السيد] : أي فحل عتقها من رأس المال ما لم تكن حاملًا بمن يعتق على السيد ، كما إذا تزوج بأمة جده وأحبها ثم اشترها منه حاملًا فلا تكون به أم ولد .

قوله : [فلا يملكها] : أي ولا يغرم لها قيمة .

قوله : [ويغرم قيمتها للولد] : أي ولده الصغير أو الكبير المالك لها .

قوله : [وتعتبر القيمة يوم الوطء] : والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قيمتها حينئذ وأمة المكاتب لانقضت عليه إلا بحملها من سيده .

قوله : [ولا قيمة عليه لولدها] : أي لتخلقه على الحرية وكذلك أمة المكاتب للعلّة المذكورة .

قوله : [فإن لم تحمل فتقوم عليه] : أي لكونه فوّتها على ولده وهذا كله إن

(أو) وطئُ الأمة (المشركة) بينه وبين غيره فحملت منه فتكون أم ولد .
(أو) وطئُ السيد أمته (المُحْكَلَّة) : فحملت منه ، فتكون أم ولد ،
ولا عبرة بتحليلها للغير فإنه لا يجوز . متى صارت أم ولد بشيء مما تقدم عتقت
بعد موت سيدها من رأس المال .

(ولا يَرُدُّه) : أى العتق (دَيْنٌ) على سيدها (سبق) استيلادها حيث
وطئها قبل قيام الغرماء . أما لو وطئ بعد تقليبه فحملت فتباع عليه ومفهوم
« سبق » : أولوى .

● (ولا يَنْدَقِعُ الحملُ عنه) أى عن السيد (بعزل) : لأنه متى وطئ
وأزول خارج الفرج ربما سبق الماء فى الرحم فإذا حملت وَأَنْكَرَ أَنَّ الحملَ منه
— لكنه كان يعزل — لا ينقمه ويلحق به وتكون أم ولد .

لم يكن سبق الولد البالغ لوطئها وإلا فلا تكون أم ولد بالحمل ولا تقوم على الأب
وحكمه حكم الزنا لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(١).
قوله : [فحملت منه] إلخ : أى ويقوم عليه نصيب الآخر حيثلد وسيأتى ذلك .
قوله : [الحللة] : أى التى أحل وطأها للغير والقرص أن السيد ووطئها
قبل وطء ذلك الغير وإلا فلو وطئها الغير مستنداً لتحليل السيد فإنها تلزم الوطئ
بالقيمة حملت أم لا . ولا يجوز للسيد وطئها بعد ذلك ويكون وطؤه زناً .
قوله : [فإنه لا يجوز] : علة لقوله ولا عبرة بتحليلها للغير وهذا يلجماع
المذاهب الأربعة خلافاً لعطاء .

قوله : [عتقت بعد موت سيدها من رأس المال] : كرهه مع تقدمه
فى المتن توطئة لقول المصنف ولا يردده دين إلخ .

● تنبيه : مثل المشتركة والحللة المكاتبه إذا اختارت أممة الولد والأمة المتروجة
إذا استبرأها سيدها أو أتت بولد لسنة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء أو الوطء لأنه
يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر فى عصبة زوجها (اه من الأصل) .

قوله : [فتباع عليه] : أى وهى إحدى المسائل التى تباع فيها أم الولد .
قوله : [ومفهوم سبق أولوى] : أى وهذا بخلاف التدبير فإنه يردده الدين
السابق إن كان السيد حياً وإلا رده السابق ولللاحق .

(أو وطء بد بُرٍ) فلا يندفع الحمل عنه ، لأن الماء قد يسبق للفرج .

(أو) وطء (بين فسخَين) .

(إن أنزل) : شرط في جميع ما تقدم : لأنه متى أنكر الإنزال صدق

بيمين فلا يلحق به الحمل ولا تكون أم ولد ؛ لأن هذا أمر لا يعلم إلا منه .

• (وله) : أى لسيد أم ولده (قليلٌ خِدْمَةٍ فيها) : أى في أم الولد أدنى

من خدمة الثمن وأعلى من خدمة الزوجة ، والزوجة يلزمها نحو عجن وطبخ

لا غزل وتكسب ، والثن يلزمها كل ما أمرها به مما في طاقتها وهذه تتوسط .

(و) لسيد أم الولد (كثيرها) أى الخادمة (في ولدها) الحادث (من

غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته وإجارتها ولو بغير رضاه .

• (وعتق) من حدث لها من الأولاد من غيره (معها) : أى مع أم الولد

قوله : [فلا يندفع الحمل عنه لأن الماء] إلخ : أى فيحمل على أنه

ناشئ من ماء سبق للفرج لخبر : « الولد للفراس » .

قوله : [شرط في جميع ما تقدم] : ينبئ أن يكون مثل الإنزال فيها

الإنزال في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل ، فقوله شرط في جميع

ما تقدم أى حتى الوطء في الفرج .

قوله : [وهذه تتوسط] : أى لأن الثمن له مؤاجرتها ولو بغير رضاها

والزوجة ليس له إجارتها أصلاً وهذه يؤاجرها برضاها : فإن أجر أم الولد بغير

رضاها فسخ فإن لم يطلع عليها حتى تمت فاز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا

المستأجر عليه بشيء وما في الأجهوري من أن الأجرة تكون لأم الولد تأخذها

من مستأجرها وإن قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه إن كان قبضها فقد

تعبه (ز) بأنه لم يره لغيره .

قوله : [ولو بغير رضاه] : أى كما ذكره ابن رشد خلافاً لما في (عب)

من أن الولد كامه لا تصح إجارة السيد لواحد منهما إلا برضاها ، فإنه خلاف

النقل كذا في (بن) والظاهر فسخ إجارتها بعقده بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت

برضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك كذا في حاشية الأصل .

قوله : [وعق من حدث لها من الأولاد] : أى بعد ثبوت أمومة الولد لها .

بعد موت سيدها من رأس المال .

(و) لسيد أم الولد (انتزاع مالها إن لم يَمْرَضْ) مرضاً عفوياً ، وكذا له انتزاع مال ولدها من غيره من باب أولى ؛ لأن له فيه كثير الخدمة ما لم يمرض أيضاً . ويأتى أن له الاستمتاع بها بخلاف ولدها الأئمة ؛ فليس له وطؤها لأنها بمنزلة الربيبة . ولا يجوز للسيد بيع أم الولد فإن وقع رد ، كما قال :

(وَرَدَّ بَيْعُهَا وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ الْمَشْتَرَى . وَلَتَحِقَّ الْوَلَدُ بِهِ) : أى بالمشتري ؛ لأن البائع أباح فرجها له ، فولدها حر لاحقٌ بأبيه ولا قيمة على أبيه فيه ، ما لم يكن المشتري عالماً بأنها أم ولد فعليه قيمة الولد .

(و) يرد (عتقها) : إن أعتقها المشتري معتقداً أنها قن أو أم ولد . ما لم يشترها على أنها حرة بالشراء ، ولا تحرت بمجرد الشراء ويغرم الثمن . فلو اشتراها على شرط العتق وأعتقها تحرت ويستحق سيدها الثمن إن علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد ؛ لأنه كأنه فكها به . أما لو اعتقد أنها قن فلا ثمن عليه والولاء للبائع على كل حال .

قوله : [إن لم يمرض] : أى وأما لو مرض فليس له ذلك لأنه ينتزعه لغيره .

قوله : [فعليه قيمة الولد] : المناسب أن يزيد وإلا .

قوله : [ويرد عتقها] : أى بخلاف المدبرة والمكاتبة والفرق أن أم الولد أدخلت في الحرية ؛ لأن المدبرة قد يردها ضيق الثلث والمكاتبة قد تعجز .

قوله : [ويغرم الثمن] : الأوضح أن يقول ويقضى للسيد بالثمن علم المشتري بأنها أم ولد أم لا .

قوله : [فلا ثمن عليه] : أى فإن كان قبضه السيد رده والفرق بين مسألة ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وبين مسألة ما إذا اشتراها على شرط العتق حيث قلّم في الأولى يفوز السيد بالثمن مطلقاً علم بأنها أم ولد أم لا . وفصلتم في الثانية قوة يد المشتري في عتقها في الأولى حيث لم يتوقف عتقها على إنشاء صيغة بخلاف الثانية .

قوله : [على كل حال] : أى في الصور كلها لأن عقد الحرية كان على يده .

- (وَصُيِّبَتْهَا) : إذا بيعت وماتت عند المشتري (مِنْ بَائِعِهَا) : لأن المالك لم ينتقل فبرد الثمن إن قبضه ، ولا يطالب به إن لم يقبضه .
- (و) لسيد أم الولد (استمتاعٌ بها) ولو مرض (كالمبصرة) : له الاستمتاع بها بخلاف مكانة وصيصة : فليس له الاستمتاع ، وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها .
- (وإن قال في مرضه) الخوف : فلاتة أمي (ولدت مني) في الصحة أو المرض - (و) الحال أنه (لا ولد لها - صدق) : وتكون أم ولد تعتق

قوله : [وصيبتها إذا بيعت] : أي إذا باعها سيدها مرتكباً للحرمة .

قوله : [فبرد الثمن] : أي للمشتري وهذا ثمرة قوله وصيبتها من بائعها ، وما ذكره من أن وصيبتها من البائع محله إذا ثبت أمومة الولد لها بغير إقرار المشتري وإلا فصيبتها منه كما في المدونة لا من البائع (أفاده عشي الأصل) .

قوله : [ولا يطالب به] إلخ : أي ولا يلزم البائع شيء مما أنفقه المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على المعتد ، وقال سحنون يرجع المشتري على بائعها بتفقتها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخلعة ويتقاصان (أفاده بن) .

قوله : [استمتع بها] : أي فإن منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لأنها تجب لها بشاثة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ، ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بعسر سيده بخلاف الزوجة .

قوله : [وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها] : أي أحكام أم الولد والأولى حذف تلك العبارة لأنه بصدد أحكام أم الولد فلا حاجة للتنبيه عليها مع إيهامه أن الضمير يعود على غير أم الولد وهو لا معنى له .

قوله : [وإن قال في مرضه الخوف] إلخ : اعلم أن صور الإقرار في المرض اثنتا عشرة صورة لأنه إما أن يقول في مرضه أولدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل إما أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن ولد أصلاً فإن كان له الولد منها فقط أو منها ومن غيرها عصفت من رأس المال مطلقاً كأن كان له ولد من غيرها على الأصح لا إن لم يكن له ولد أصلاً فلا تعتق لا من ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقاً .

من رأس ماله (إن ورثته ولد ، وإلا) يرثه ولد (فلا يصدق ولا تعتق من ثلث : لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس مال ، لأن تصرفات المريض لا تكون من رأس المال .

(كان أقر) في مرضه (أنه أعتق) قنا (في صحته) : فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه . ومفهوم « في صحته » : أنه لو أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فيعتق من الثلث لأنه وصية .

• (وإن وطئ شريك) أمة مشركة (فحملت) فإنها تقوم على الواطئ سواء أذن له شريكه في وطئها أم لا ، وبغير له قيمة حصته وتعتبر القيمة يوم الوطء . (أو) لم تحمل و(آذن له) أى للواطئ (فيه) : أى في الوطء شريكه (الآخر) الذى لم يطأ (فموت عليه إن أيسر) : أى على الواطئ ،

قوله : [إن ورثه ولد] : أى من غيرها كما هو الموضوع .

قوله : [فلا يصدق ولا يعتق الرقيق] : حاصله أن المريض لا يصدق في إقراره بالعتق في صحته سواء كان الذى أقر بعتقه قنأ أو أم ولد ، سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة في المدونة ، وقال ابن القاسم فيها إن ورثه ولد صدق وصق من رأس المال وإلا لم يصدق مثل ما ذكر في الإقرار بالإيلاد . فالخلاف في المدونة فيهما سواء .

قوله : [فيعتق من الثلث] إلخ : محصل ما تقدم أن إقرار المريض بالإيلاد لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو المرض في التفصيل المتقدم ، وأما إقرار بالعتق فإن أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وإن أسنده للمرض فهو تبرع مريض يخرج من الثلث بلا إشكال وسكت الشارح عن مفهوم أقر المريض وهو ما إذا أقر في صحته أنه أعتقها أو أولدها . وحاصله أنه إذا شهدت بيته على إقراره في صحته أنه أولدها أو أعتقها فإنها تعتق من رأس المال كان له ولد أو لا .

قوله : [وتعتبر القيمة يوم الوطء] : أى على الراجح ومقابلته يوم الحمل ولا شيء عليه من قيمة الولد على كلا القولين .
قوله : [قومت عليه إن أيسر] : أى في الصور الثلاث وهى ما إذا وطئها

لتم له الشبهة ولا شيء عليه من قيمة الولد .

(والا) يأذن له أو كان الواطئ معسراً فيخير شريكه في إبقائها على الشركة وعدمه . فإن اختار عدم إبقائها للشركة (خير في اتباعه) : أى الواطئ (بالقيمة) أى قيمة حصته وتعتبر القيمة (يوم الحمل) هو أحد قولين ورجح ، وقيل يوم الوطء (أو يبيع نصيب شريكه) : المقام للضمير لأن الذى يخير هو غير الواطئ ، والمقوم الذى يباع هو نصيبه لا نصيب شريكه الواطئ وعبرة الخرشى : أو يبيع جزئها ، وهو نصيب غير الواطئ (لذلك) : أى لأجل القيمة فإن وفى الجزء الذى لغير الواطئ المباع قدّر ما يخصه من القيمة فلا كلام ، وإن زاد فإنه لا يباع منها إلا بقدر القيمة وإن نقص فياخذ ما يبيع به .

● (وتبيحة) : أى تبع من لم يطل الواطئ (بما بقى) : من قيمة حصته ، مثلاً : كان له النصف وقوت . بأربعين وبيع نصفها بعشرين فلا كلام . وإن قيل إن نصفها يساوى ثلاثين فإنه لا يباع منها إلا بقدر العشرين ، وإن يبيع نصفها بعشرة أتبعه بعشرة .

فحملت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن له في وطئها .

قوله : [وإلا يأذن له] : أى مع كونها لم تحمل .

وقوله : [أو كان الواطئ معسراً] : أى والحال أنها حملت أذن أم لا هذا مقتضى حل الشارح ، ولكن ينافيه قول المصنف خير في اتباعه يوم الحمل إلخ فيتمين أن يقول وإلا يكن موسراً بل أعسر وحملت ولم يأذن له في وطئها فما بعد إلا صورة واحدة ، وأما إن أذن له وكان معسراً فلا خيار له ، وإنما يتبعه بقيمتها فقط لا بقيمة الولد ولا يباع منها شيء . وأما إذا لم يأذن له ولم تحمل فإنه يخير الشريك الآخر بين إبقائها للشركة أو تقويمها عليه فيغير له قيمتها ولو يبيعها لأنها قن على ما كانت عليه ، سواء في ذلك كان معسراً أو موسراً . والحاصل أن الصور ثمان أربع في حالة يسر الواطئ وأربع في حالة عسره ، أما التى في حالة يسره فإنه يلزم الواطئ القيمة للجارية فقط إن حملت بإذنه أو بغير إذنه أو لم تحمل وأذن ، وأما إن لم تحمل ولم يأذن فيخير بين إبقائها

(و) يتبعه أيضاً (بقيمة الولد) : أى بقدر ما يخصه منه ؛ كالنصف مثلاً على فرض أنه رقّ ، سواء اختار ألا يتابع بقيمة أمه أو البيع ؛ لأن الولد حر لا حق بالوطئ .

● (وحرّمت) أم الولد (عليه) أى على سيدها (إن ارتدّ) وتستمر الحرمة ولا تمتنع عليه بالردة (حتى يُسلم) : فإن أسلم زالت الحرمة واستمرت على رقبها أم ولد ؛ لأنها لا تمتنع عليه بالردة على المشهور ؛ فليست كالزوجة التى تبيّن بالردة ؛ لأن سبب الإباحة فى أم الولد الملك ، وهو باق بخلاف الزوجة سببها العصمة وقد زالت بالردة ، فإن قتل على رده عتقت من رأس ماله .

(كان ارتدّت) : فإنه يحرم على سيدها وطئها حتى تسلم .

● (ولا يجوز كتابتها) : أى لا يجوز لسيد أم الولد أن يكتبها بغير رضاها وتفسخ إن عثر على ذلك قبل أداء النجوم .
(فإن أدّت عتقت) : ولا ترجع بما أدته . أما برضاها فيجوز لأنها إذا عجزت رجعت أم ولد كما كانت .

للشركة أو تفريقها عليه وأما التى فى حالة العسر فإن حملت بغير إذنه خير بين إبقائها للشركة وإتباعه بقيمة الولد أو بيع حصته فيها وإتباعه بقيمة الولد ، وإن حملت بإذنه فليس إلا إتباعه بقيمتها ولا يجوز إبقائها للشركة ولا بيعها وإن لم تحمل فإن كان بإذنه أتبعه بقيمتها ولو يبيعها عليه وإن كان بغير إذنه خير بين إبقائها للشركة أو أخذ قيمتها ولو يبيعها عليه هذا المأخوذ من عبارة الأصل موافقة لشرح خليل وما فى الشارح والمّن هنا مجمل وغير محرر .

قوله : [ويتبعه أيضاً بقيمة الولد] : أى إن لم يكن أذن له فى وطئها وإلا فلا قيمة له فى الولد وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع .
قوله : [وحرمت أم الولد عليه] : أى قتنع من تحت يده بالردة كاله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده .

قوله : [أى لا يجوز لسيد أم ولد أن يكتبها] إلخ : اعلم أنه قال فى المدونة وليس للسيد أن يكتبها فظاهرها برضاها أو بغير رضاها . قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وحملها اللخمي على عدم رضاها ويجوز برضاها ، ونحوه فى

التوضيح انظر (بن) .

- تنبيه : إذا فرّ المرتد لدار الحرب وقت أم ولده ومدينته حتى يسلم ويعود فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس ماله ويكون ماله فيماً .
- خلاصة : لو وطئ الشريكان الأمة بطهر ومثلهما البائع والمشتري وعنده مسألة كثيرة الوقوع ولا سيما في هذه الأزمنة وأتت بولد لستة أشهر من وطء الثاني وادعاه كل منهما فالتقافة تدعى لهما ، فمن ألحقته به فهو ابنه ولو كان أحدهما ذمياً والآخر مسلماً أو أحدهما عبداً والآخر حراً ، وإن أشركتهما فيه فسلم وحرّ تغليباً للأشرف في الجهتين ، وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما لابن فرحون في تبصرته . قال ابن يونس إن أشركت فيه حرّاً وعبداً فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه ويقوم عليه النصف الثاني ويغرم لسيد العبد ذلك وإلى الولد المملوق بهما إذا بلغ أحدهما فإن وإلى الكافر فسلم من كافر وإن وإلى العبد فحر ابن عبد لأنه بموالاته لشخص منهما كان ابناً له ذكره ابن مرزوق وغيره ، وثمرة الموالاة الإرث وعلمه فإن وإلى موافقه في الحرية والإسلام توارثا وإلا فلا وحكم عدم التقافة كالتقافة يؤمر إذا بلغ بموالاة أحدهما ويجرى فيها إذا مات ، وقد وإلى أحدهما ما تقدم وورثه الأبوان المشتركان فيه بحكم التقافة أو لعلم وجودها إن مات الولد قبل موالاة أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر ؛ لأن نفقته قبل الموالاة عليهما بالسوية والتعبير بالإرث بالنسبة لهما مجاز ، وإنما هو من باب مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما (اهـ ملخصاً من الأصل) .

باب

ذكر فيه الولاء

• وقد عرفه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصر المصنف عليه ، ولذا لم يعرفه ابن عروة اكتفاء بما في الحديث فلذا قال رحمه الله تعالى مفتتحاً بالحديث الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم :

• (الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحُمَةٍ النَّسَبِ)^(١) بفتح الواو ممدود ، لحمة ، بضم اللام : أى اتصال بين المعتق والمعتق كاتصال هو النسب ، لأن العبد لما كان عليه الرق كالمعوم والمعتق صيره بتحريره موجوداً كالولد للمعلم الذى تسبب أبوه

باب :

هو أحد خواص العتق مشتق من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الرل وهو القرب ، وأما من الإمارة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والولى لغة يقال للمعتق والمعتق وأيناهما والناصر وابن العم والقريب والعاصب والحليف والقائم بالأمر وناظر اليتيم والنافع المحب والمراد به هنا ولاية الإتمام بالعتق وسببه زوال الملك بالحرية ، فمن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق يعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عليه ، إلا أن يكون السيد كافراً والعبد مسلماً وإلا فلا ولاء له عليه ، ولو أسلم وحكم الولاء حكم العصوية كما أفاده الحديث .

قوله : [لحمة بضم اللام] : المناسب أن يقول ولحمة إلخ .

قوله : [هو النسب] : المناسب حلف هو لأن المراد باللحمة الاتصال والارتباط والمراد بالنسب القرابة وهما متغايران وتقدم الضمير يوم أن الإضافة بيانية وليس كذلك .

قوله : [لأن العبد لما كان عليه الرق] : الأوضح أن يقول لأن الشخص في حال اتصافه بالرق كالمعلم .

قوله : [موجوداً] : أى كالموجود .

(١) صحيح - عن عبد الله بن أبي لؤي الطبراني في الكبير ، وعن ابن عمر عند الحاكم في مستدرک ، والبيهقي في شعب الإيمان .

في وجوده (لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ) من تمة الحديث .

• (وهو) : أى الولاء ثابت (لمنْ أَعْتَقَ) حقيقة كقوله لعبده : أنت حر ، أو بعد سنة ، أو مدبر ، أو كاتب . أو استولد ولو قال المعتق : ولا ولاء لى عليك ، فإن قوله لغو . خلافاً لابن القصار القائل ، إنه يكون للمسلمين ، كان المعتق ذكراً أو أنثى بل (ولو) كان المعتق (حُكْمًا كَمِيتٍ غير عنه) بإذنه اتفاقاً في أن الولاء للمعتق عنه ، بل :
(وإنْ بلا إذن) من المعتق عنه ، فالولاء للمعتق عنه . وإن كان عن ميت

قوله : [أى الولاء ثابت لمن أعتق] : اعلم أن المبتدأ إذا كان معرفاً بآل الجنسية وكان خبره ظرفاً أو جاراً ومجروراً أفاد الحصر أى حصر المبتدأ في الخبر كالكرم في العرب ، « والأئمة من قريش » أى لاكرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قريش وحيث أنه فعلى كلام المصنف لا ولاء إلا لمعتق لا لغيره ، ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولاء بعصبة المعتق ومن أعتق عنه غيره بغير إذن وقد أجاب عن ذلك المصنف بقوله ولو حكماً إلخ . فإن من أعتق عنه بغير إذنه والمنجر إليه الولاء من عصبة المعتق في حكم المعتق أو الحصر لإضافى أى الولاء لمن أعتق لا لغيره ممن كان أجنبياً فإذا باع شخص العبد وشرط على مشتريه أن يعتقه ويجعل الولاء له فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن أعتقه لا للبائع ويستثنى من قوله : « وهولمن أعتق » مستغرقى الامة بالتبعات فولاء من أعتقه للمسلمين . وثواب المعتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات ، فإن علموا وأجازوا عتقه مضى وكان الولاء لهم وإن ردوه ردوا واقتسموا ماله .

قوله : [أنت حر] : أى الآن وقوله أو بعد سنة أى أعتقه لأجل وقوله أو كاتب أو استولد معطوف على أنت حر من عطف الجمل فلا يقال إن فيه عطف القمل على الاسم الخالص .

قوله : [بل ولو كان المعتق حكماً] : ما قبل المبالغة قوله حقيقة .

قوله : [وإن بلا إذن] : اعلم أن الخلاف موجود فيما قبل المبالغة وما بعدها كما يفيد كلام ابن عرفة ، فقول شارحنا اتفاقاً تبع فيه (عب) ونص ابن عرفة في ذلك أبو عمر من أعتق عن غيره بإذنه أو بغير إذنه فشهور مذهب مالك

فالولاء لورثته سواء كان عتق الغير عنه ناجزاً أو لأجل أو كتابة أو تدبيراً .
وهذا إذا كان المعتق عنه حراً وإلا كان لسيده ولا يعود بعتق العبد على مذهب
ابن القاسم . ولو باع السيد العبد من نفسه فالولاء لسيده .

• (وجر) العتق أو الولاء (الأولاد) : أى أولاد المعتق - بالفتح - فينجر
ولأولاده ذكوراً أو إناثاً وإن سفلوا ، وجر أولاد المعتقة - بالفتح - وأولاد
أولادها ذكوراً أو إناثاً .

(إلا ولد أنثى) : أمة معتوقة (له) للملك الولد (نسب من حر) فلا

عند أصحابه أن الولاء للمعتق عنه ، وقال أشهب الولاء للمعتق وقاله الليث والأوزاعي
كلما في (بن) .

قوله : [أو لأجل] : أى وسواء رضى به العبد أم لا وما في (عب) من
تقييد المؤجل برضا العبد سهو كما قال بن لأن اشتراط الرضا في خصوص أم الولد
تعتق على مال مؤجل . وأما القرن فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف
على رضاه .

قوله : [على مذهب ابن القاسم] : أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد
المعتق عنه إذا أعتق وكما يشترط في المعتوق عنه الحرية بشرط فيه الإسلام .

قوله : [وجر العتق أو الولاء] : أشار الشارح إلى أن فاعل جرراً ضمير
عائد على العتق أو الولاء ، فاللعنى على الأول جر العتق ولواء ولد المعتق وعلى الثاني
وجر الولاء لعتيق ولواء ولد المعتق .

قوله : [أى أولاد المعتق بالفتح] : أى ولو كان ذلك الولد حراً بطريق
الأصالة كمن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتق الأب فالولد حر بطريق الأصالة لأنه
يتبع أمه ولواء ذلك الولد لمعتق أبيه .

قوله : [وأولاد أولادها] إلخ : أى فلا فرق بين الأولاد وأولاد الأولاد
إلا أن جر العتق لولاء أولاد المعتقة بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن
لم نسب من حر ، فإن كان لهم نسب من حر فلا يجر عتق المعتق بالفتح الولاء
الولاء من أولاد قوم آخرين .

قوله : [إلا ولد أنثى] إلخ : حاصله أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه

ينجر الولاء على الأولاد ، سواء كانت الحرية أصالة أو طارئة ، كان الحر الأب أو الجد . فشمّل الجبر أولاد المعتقة . من زنا . أو غصب ، أو حصل فيهم لعان ، أو أصولم أرقاء . أو الأب حريباً بدار الحرب . وقوله : (أو ولدًا) عطف على ولد أنثى أى وإلا ولدًا (مسّة رقّ لغيره) : فإنه لا ينجر له ولأؤه كأن زوج عبده أمة غيره فحملت منه ثم بعد الحمل أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت لدون ستة أشهر من عتقها فإن ولأه الأب لا يجر ولأه ولدها لأنه مسه الرق في بطن أمه فولأؤه لسيد أمه ، وقوله : (والمعتق) عطف على الأولاده المعمول بحر أى : وجر ولأه المعتق الأول ولأه معتقه (وإن سئل) فيجر ولأه عتقائه وعتقاءه وهكذا . فإذا أعتق شخص رقيقاً فله عليه الولاء وإذا أعتق ذلك المعتق رقيقاً وهكذا فيثبت الولاء للسيد الأول بالجر إلخ ، وقيد في المدونة الجبر بما إذا لم يكن العبد حرّاً في الأصل احترازاً عما لو أعتق النصراني عبداً نصرانياً ثم هرب السيد لدار الحرب فانفضاً للعهد ثم سبي فيبع وأعتق فإنه لا يجر إلى معتقه ولأه من كان أعتقه قبل لحوقه دار الحرب .

• (ورجّع) الولاء (لمعتق الأب من معتق السجد) أو (معتق الأم) مثاله : تزوجت معتقة — بفتح التاء — بعبد وأنت منه بأولاد أحرار تبعاً لها وأبوهم وجهم رقيقان ، فولأه ولأدها لمولايها . فإذا أعتق جد الأولاد رجع الولاء لمعتقه من

وكذا على ولده ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عندها ولا يتعداها الولاء لأولادها إن كان لم نسب من حر ومن كان منهم ذكرأ تعدى الولاء لأولاده ، ثم يقال من كان منهم أنثى وقف الولاء عندها ولا يتعداها الولاء لأولادهم إن كان لم نسب من حر وإلا تعدى وإن كان منه ذكر تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال فيهم وفيمن بعدهم أفاده محشى الأصل .

قوله : [مثاله تزوجت معتقة] إلخ : حاصله أن ولأه الأولاد إنما يرجع من معتق الأم لمعتق الجد أو لمعتق الأب إذا كان لم يسه الرق في بطن أمه بأن تزوجت الأمة بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل أن تحمل ، وأما إذا مسه الرق في بطن أمه كما لو تزوجت وهي قلّ ثم حملت وهي كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو

معنى الأم لما علمت أن الأولاد صار لهم نسب من حر . فإذا أعتق أبو الأولاد رجع ولأه الأولاد لمعتقه من معنى الجلد والأم . وبهذا علمت أنه ليس المراد ظاهر الأصل من أن الولاء كان لمعتق الجلد ومعنى الأم معاً ، بل كان أولاً لمعتق الأم ثم لمعتق الجلد ثم رجع لمعتق الأب ، فلو أعتق الأب قبل الجلد رجع الولاء لمعتقه من معنى الأم .

• (ولا ترث به أنثى) : فإن ترك المعتيق - بكسر التاء ابناً أو ابن ابنة وبنتاً ، فإن الابن وابنه يرث الولاء دون البنت . ولو مات ولم يترك إلا بنتاً أو أخواتها فلا حق لهم بل للمسلمين .

(إلا أن تباشره) : بأن تكون هي المعتقة - بكسر التاء فإنها ترث المختلف بسبب الولاء (أو يُجره لها) : أى المباشرة ولأه ملتبس (؛) لى (ولادة) فإذا أعتقت المرأة ذكراً فلها ولأه أولاده الذكور والإناث وأولاد أولاد

وهي حامل فلا ينتقل الولاء عن معتنق الأم إذا عتق الجلد لمعتقه ولا لمعتق الأب إذا عتق الأب .

قوله : [ظاهر الأصل] : أى خليل وإنما كان ظاهره كذلك لأنه عطف بالولاء .
قوله : [ولا ترث به أنثى] : استدراك على العموم المفهوم من قوله فى الحديث الشريف : « الولاء لحمه كلحمه النسب » .

قوله : [يرث الولاء] : أى يرث المال بسبب الولاء .
قوله : [ولم يترك إلا بنتاً أو أخواتها] إلخ : هكذا منصوبان بالفتح مع التنوين والصوب نصبهما بالكسرة لأن كلا جمع مؤنث سالم .

وقوله : [فلا حق لهم] : صوابه لمن .
قوله : [بل للمسلمين] : أى محله بيت المال .

قوله : [المختلف] : يفتح اللام اسم مفعول أى المال المترك للمعتيق بعد موته .
قوله : [ولأه] : قدره الشارح إشارة إلى أنه فاعل يجر الضمير البارز فى مجرى واقع على الإرث مفعول يجر .

قوله : [بلئى ولادة] : لا حاجة لتقدير ذى ولا لجعل الباء للملابسة بل الأوضح أن يقول ملتبس بسبب ولادة .

الذكور ذكوراً أو إناثاً . وأما ولداً لنت فلا تتره ذكوراً كانوا أو إناثاً كما أنها لو أعتقت أنثى لا شيء لها في أولادها ذكوراً أو إناثاً حيث كان في نسبهم حر .

(أو) يحره لها (بعيتي) : فلها ولء من أعتقته ولء من أعتقه ، وكذلك لها ولء أولاد الأمة التي أعتقتها حيث لم يكن في نسبهم حر .

• (وقُدِّمَ عاصِبُ النَّسَبِ) : على عاصِبِ الولاء ، فإذا مات المعتق — يفتح التاء — وترك مالا فيرثه عاصِبُ النسب كابنه وأبيه إلخ فإن لم يوجد واحد من عصبية النسب .

(فالمعتق) فإن لم يكن المعتق مباشرة .

(فَعَصَبَتُهُ) : أى عصبية المعتق بكسر التاء تروث . كالصلاة ، فيقدم ابن فانيه فأب فأخ فانيه فجدة فنية فعم فانيه فأبو الجدة وهكذا . وأما عصبية المعتق بالكسر فلا حق لهم في الولاء ؛ كما لو أعتقت امرأة عبداً ولها ابن من زوج أجنبي منها ، فإذا مات المرأة فالولاء لولدها ، فإذا مات لم ينتقل الولاء لأبيه عند الأئمة الأربعة فيرثه للمسلمين — ثم إن لم يكن للمعتق — بالكسر —

قوله : [حيث كان في نسبهم حر] : أى وإن لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء فيهم أيضاً .

قوله : [أو يحره] : الضمير المستتر واقع على الولاء قاعله والبارز واقع على الإرث مفعوله كما تقدم نظيره .

قوله : [وقدم عاصِبُ النسب] إلخ : اعلم أن عصبية الولاء كما يقدم عليهم عصبية النسب يقدم عليهم من يرث بالفرض بالطريق الأولى لكن لما كان عصبية النسب مشاركين لعصبية الولاء في كونهم عصبية ربما يتوهم مشاركتهم لم بين المصنف أن عاصِبَ النسب يقدم وترك أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبية الولاء معهم لتقديمهم على العصبية مطلقاً .

قوله : [إلى آخره] : أى إلى آخر تعداد أفراد عصبية النسب .

قوله : [فعصبت له] : أى المتعصبين بأنفسهم وأما العاصِبُ بغيره أو مع غيره فلا شيء له .

قوله : [لم ينتقل الولاء لأبيه] : أى لأنه وإن كان عصبية لابن المعتقة

عصبة فيرثه (معتقُ المعتقِ فَعَصَبَتْهُ) فإذا اجتمع معتن المعتق ومعتن أبيه قدم معتن المعتق على معتن أبيه (كالصلاة) .

● (وإنْ شَهِدَ عَدْلٌ) واحد (بالولاءِ) أو النسب (أو) شهد (اثنانِ) بأننا لم نَنَزَلْ نسمع أنه مولاه أو ابنُ عمه (مثلا (لم يَتَّبِعْتَ) بذلك نسب ولا ولاء . وهذا ما لم يكن فشوَ ، فإن كان فيثبت الولاء والنسب بشهادة السماع كما تقدم في آخر باب العتق . وفي باب الشهادات أنهم إذا قالوا : لم نزل نسمع من القَتَات وغيرهم يثبت النسب والعتق والولاء (لكنه) وإن كان لا يثبت الولاء بما ذكره (يُحْلِفُ ويأخذ المالَ بعد الاستيناء) : ربما يأتي غيره بأوثق .

فليس عصبة لها وإن كان زوجها .

قوله : [لم يثبت بذلك نسب ولا ولاء] : لف ونشر مشوش .

قوله : [وهذا ما لم يكن فشوَ] : جواب عن المعارضة بين ما هنا وبين ما تقدم . وأجيب أيضاً بأن ما هنا طريقة وما تقدم طريقة أخرى ، وأجيب أيضاً بأن ثبوت الولاء والنسب بشهادة السماع مقبول إن كان بيلد المشهود عليه وإلا فلا يقبل .

قوله : [يحلف ويأخذ المال] : أي على وجه الحوز لا على وجه الإرث .

وقوله : [ربما يأتي غيره بأوثق] : علة للاستيناء .

● مخاتمة : لو اشترى ابن و بنت أباهما وعتق عليهما سوية بنفس الملك ثم ملك الأب عبداً وأعتقه ثم مات الأب ورثه الابن والبنت بالنسب للذكر مثل حظ الأنثيين لتقدم الإرث بالنسب على الإرث بالولاء . فإن مات العبد المعتق بعد ذلك ورثه الابن وحده دون البنت لأنه عصبة المعتق من النسب وهي مقدمة على عصبة المعتق بالولاء بل لو اشترته البنت وحدها لكان الحكم ما ذكر وكذا لو مات الولد قبل الأب وكان للأب عم أو ابن عم لكان هو الذي يرث المعتق . وأما لو مات العبد قبل موت الأب ورثه الأب ثم مات الأب لكان المال بين الابن والبنت على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن مات الابن بعد موت أبيه وقبل موت العتق ثم مات العتق كان للبنت من مال العتق ثلاثة أرباعه النصف لعتقها نصف أبيها المعتق للعبد والنصف الباقي لشريكها في عتق الأب وهو أخوها وهي تستحق نصف ولاته الذي هو الربع ، لأنها معتقة نصف أبيها بلفة لذلك - رابع

فيصير لها ثلاثة أرباع المال . واعترض بأن الأخ قد مات قبل العبد فلم يكن له فيه حق فكيف ترثه . وأجيب بأنه يموت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه الذي هو الربع ، ويردّ بأن الولاء لا ترثه أنثى . وأجيب أيضاً بأن إرث الربع يفرض حياته بعد موت العبد وليس بشيء ، وأما إن مات الابن وورثه الأب ثم مات الأب فلابنت من تركه أبيها سبعة أثمانها النصف بالنسب فرضاً والربع بالولاء الذي لها في أبيها والثلثين لأن الربع الباقي لأخيها الذي مات قبل أبيها ترث منه نصفه ونصف الربع ثمنه وفيه الإشكال المتقدم (اه ملخصاً من الأصل) . قال (شب) نقلاً عن ابن خروف : وتعرف بمسألة القضاة لأنه غلط في هذه المسألة أربعمائة قاض فورثوا البنت فيها بالولاء والميراث بالنسب مقدم على عصوبة الولاء فحل الغلط حيث سوا بين الابن والبنت في ميراث أبيهما فتأمل .

باب

ذكر فيه أحكام الوصية وما يتعلق بها

• (الْوَصِيَّةُ مندوبة) ولو لصحيح ؛ لأن الموت يتزل فجأة . ويعرض لها بقية الأحكام

باب :

هي مشتقة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به كأن الموصي لا أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف . واختلف في الخبر في قوله تعالى : ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾^(١) فأكثر المفسرين على أنه المال الكثير وعليه فالترغيب فيها إذا كان المال كثيراً لا يأتي أنها تكره في القليل .

قوله : [الوصية مندوبة] : هي في عرف الفقهاء عقد يجب حقاً في ثلث مال عاقله يلزم بموته أو نياية عنه بعده ، وعند الفراض خاصة بما يجب الحق في الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عرفة .

قوله : [لأن الموت يتزل فجأة] : علة للمبالغة .

قوله : [ويعرض لها بقية الأحكام] : قال (شب) : وأما حكمه فقسره اللخمي وابن رشد للأحكام الخمسة فتجب عليه إذا كان ديناً أو نحوه ، ويندب إليها إذا كانت بقرية في غير الواجب ، وتحرم بمحرّم كالنياحة ونحوها وتكره إذا كانت بمكروه أو في مال قليل وتباح إذا كانت بمباح من بيع أو شراء ونحو ذلك ، ثم إن إنفاذ ما عدا المحرم مأمور به ، وأما قول ابن رشد وكذلك ينقسم إنفاذها على الخمسة المذكورة ، فالمراد إنفاذها قبل موت الموصي فيجب إنفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب إنفاذ ما يندب منها ، فإن خالف لم ينفذ فقد ارتكب خلاف المندوب وهو إما الكراهة أو خلاف الأولى ، وإنفاذ ما يكره منها مكروه والمطلوب منه الرجوع عنه وإنفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه ، وأما الوصية بعمل المولد الشريف فذكر الفاكهاني أنه

(١) سورة البقرة آية ٨٠ .

لما فيه من زيادة الزاد للميت .

(ورُكْنُهَا) : الذى تتوقف عليه .

● (مَوْصٍ : وهو الحرُّ) : فالعبد ولو بشاة لا تصح وصيته .

(المَالِيكُ) للموصى به ملكاً تاماً . فستغرق الذمة وغير المالك للموصى به لا تصح وصيتهما . وليس المراد مالك أمر نفسه بدليل ما بعد .

(الْمُمَيَّزُ) : لا محنون وسكران وصى لا تمييز عندهم حال الإيصاء .
وتصح من السكران المميز ، ومن الحر المالك :

(وإن سَفِيهًا وصَغِيرًا) : يميز لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو
منعنا منها لكان الحجر عليهما لَحَقَّ غيرَهما .

(أو) (إن كان (كافراً) : فتصح وصيته ما لم يوص لمسلم بنحو خمر .

مكروه والمكروه يلزم الوارث (أ) .

قوله : [لما فيها من زيادة الزاد] : علة للتلب .

قوله : [فستغرق الذمة] إلخ : اعترض بأن مستغرق الذمة من أفراد غير المالك وليس خارجاً بقيد التام إنما خرج به العبد لأن ملكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التام . وقد يقال بل مستغرق الذمة مالك لما بيده وإلا لما وُفِيت منه ديونه وتقدم أن عتقه ماضٍ حيث جهلت أبواب التبعات نعم يمنع من التصرف لعدم تمام الملك ولو رزق بما يفيى لم يتعرض له .

قوله : [وإن سَفِيهًا] : أى سواء كان مولى عليه أو غير مولى عليه كما فى (ح) . قال فى التوضيح : وإذا تداين للمولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك إلا أن يوصى به فيجوز من ثلثه ولابن القاسم إذا باع المولى عليه ولم يردَّ بيعه حتى مات يلزمه بيعه . ابن زرقون وعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل أفاده (بن) .

قوله : [وصغيراً] : قال فى المدونة وتصح وصية ابن عشر سنين فأقل مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط .

قوله : [بنحو خمر] : أى من كل ما لا يصح تملكه لمسلم فإن أوصى لكافر بذلك صح لصحة تملكه ذلك وثمرة الصحة الحكم بإنفاذها إذا تراضوا إلينا .

• وموصى به : وهو ما مُلِكَ أو اسْتُحِقَّ : كولاية في قرية . غير زائد على ثلثه .

• (وموصى له : وهو ما صَحَّ تملكه) للموصى به (وإن) كان الموصى له (كمسجد) ورباط وقنطرة (وصرف) الموصى به (في مصالحه) : من مرة وحُصِرَ وزيت وما زاد على ذلك فعل خَدَمْتَهُ من إمام ومؤذن ونحوهم : احتاجوا أم لا . كما إذا لم يحتاج المسجد لشيء مما ذكر فلهم . وتصح لمن يملك — ولو في ثاني حال — كما أشار له بقوله :

• (أو مَنْ سَيَكُونُ) من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه (إن استهلَّ)

قوله : [وموصى به] : هذا هو الركن الثاني .

وقوله : [وهو ملك] : هذا بالنسبة للوصية بالأموال ويخترز به عن الوصية بملك الغير أو بما لا يملك أصلاً كالوصية بالخمر بالنسبة للمسلم .

وقوله : [واستحق كولاية] : مثال للوصية بمعنى النيابة بعد الموت .

وقوله : [في قرية] : متعلق بموصى به قيد في كل من الوصية بالمال والوصية بالنيابة .

وقوله : [غير زائد على ثلثه] : قيد في الوصية بالمال .

وقوله : [وموصى له] : هذا هو الركن الثالث .

قوله : [للموصى به] : أى إن كان الموصى به مالا فإن كان الموصى به نيابة قبل فيه وهو ما صلح لها .

قوله : [وإن كان الموصى له كمسجد] : أى هذا إذا كان الموصى له بالمال آدمياً بل وإن كان كمسجد إلخ لأنه يصلح للملك باعتبار انتفاع الآدمي به بدليل قوله وصرف في مصالحه إلخ .

قوله : [فلهم] : أى فيصرف جميعها لمن ذكر من أول الأمر .

قوله : [ولو في ثاني حال] : أى هذا إذا كان يصح تملكه ما أوصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملك ما أوصى له به في ثاني حال فلا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له ممن يصح تملكه حينها بل ولو في المستقبل قوله : [أو من سيكون] : أى فإذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجوداً بأن كان حاملاً حين الوصية أو غير موجود

صارحاً ونحوه مما يدل على تحقق حياته؛ كوضع كثير لكن لا يؤخذ من غلة الموصى به شيئاً لأنه لا يملك إلا بعد وضعه حياً فهي لوارث الموصى .

(وَوَزَعَ) الشيء الموصى به لمن سيكون إن ولدت أكثر من واحد (على العدد) الذكر كالأثني عند الإطلاق ، فإن نص الموصى على تفضيل عمل به ؛ كما قال :

(إلا لنص) ، أو أوصى (لميت عليه) الموصى (بموته) حين الوصية (وصرف) الشيء الموصى به للميت (في) وفاة (دينته) : إن كان عليه دين . (والا) يكن عليه دين (فلو إرثه) فإن لم يكن عليه دين ولا وارث له بطلت ، ولا يأخذها بيت المال .

(وذي) تصح الوصية له . ولا تمنع إن كان قريباً أو جاراً أو سبق منه معروف ، وإلا منعت خلافاً لإطلاق الشراح .

أصلاً فيؤخر الموصى به للوضع على كل حال ، فإذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لا لولد الموجد بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولداً أم لا .

● تنبيه : إن كانت الوصية لحمل ونزل ميتاً أو انتفش رجع الموصى به لورثة الموصى وإن كانت الوصية لغير موجود انتظر إلى اليأس من الولادة ثم يرد لورثة الموصى .

قوله : [فهي لوارث الموصى] : أى الغلة وهو أحد قولين والثاني أنها توقف وتدفع للموصى له إذا استهل كالموصى به ، والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في كون الاستهلاك شرطاً في الاستحقاق أو في صحة الوصية . واختلف أيضاً إذا أوصى لولد فلان ومن سيولد له وقلم يستحيل الموجود من الأحفاد ومن سيوجد هل يستبد الموجود بالغلة إلى أن يوجد غيره فيدخل معهم وبه أفق أكثر الأئمة أو يوقف الجميع إلى أن ينقطع ولادة الأولاد وحينئذ يقسم الأصل والغلة فمن كان حياً أخذ حصته ومن مات أخذ ورثته حصته فولان للشيخ أفاده (بن) . قوله : [على تفضيل] : هو بالضاد المعجمة أى مفاضلة بأن قال للذكر مثل حظ الأنثيين مثلاً .

قوله : [وإلا منعت] : أى مع الصحة لأن الوصية للزنى صحيحة على

• (ويقولُ) الموصي له (المعينُ) الذي عينه الموصي كزيد (شَرَطُ) في وجوبها وتنفيذها حيث كان بالغاً رشيداً . ولا بد من كون القبول بعد الموت فلا ينفعه قبوله قبل موت الموصي ، ولا يضره رده في حياة الموصي فله القبول بعد الموت . فإن مات المعين فلوارثه القبول ، كما يقوم مقام غير الرشيد وليه . واجتزأ به المعين : من الفقراء ، فلا يشترط القبول لتعذره .

• ولا يحتاج رقيق (لإذن) من سيده (فيه) : أى في القبول . بل له أن يقبل من أوصى له به بدون إذن .

• (كإصاليه) : أى السيد فهو مصدر مضاف لفاعله (بعثقه) : أى عتق رقيقه ، فإنه لا يحتاج في نفوذ العتق لإذن من السيد ، بل يعتق بتمامه أو عمل الثلث .

• (وَتَوَمَّ) الموصي به (بِعَلَّةٍ حَصَلَتْ) : أى حدثت فيه (بعد الموت) : أى بعد موت الموصي وقبل القبول : فإذا أوصى له بمخاطب يساوي ألفاً ، وترك ألفين فزاد المخاطب به بعد الموت بشمرة مائتين فللموصي له المخاطب — أى

كل حال . وأما الجواز وعلمه فشيء آخر .

والحاصل أن ابن القاسم يقول بالجواز إذا كان على وجه الصلة بأن كانت لأجل قرابة ونحوها كما قال الشارح وإلا كرهت ، وأجازها أشهب مطلقاً لكن قال في التوضيح وقيد ابن رشد إطلاق قول أشهب بجوازها للذي يكونه ذا سبب من جوار أو يد سبقت له ، فإن لم يكن لذلك فالوصية له محظورة إذ لا يوصي للكافر من غير سبب ويترك المسلم إلا مسلم سوء مريض الإيمان أفاده (بن) وخرج بالذي الحارثي فلا تصح له الوصية على ما قاله أصبغ وهو المعتمد خلافاً لما يقتضيه كلام عبد الوهاب من صحتها له .

قوله : [في حياة الموصي] : أى ولو كان رده حياء من الموصي كما يقع كثيراً ، وأما إن ردها بعد موت الموصي فليس له قبولا بعد ذلك .

قوله : [فلوارثه القبول] : أى وسواء مات المعين قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصي الموصي له بعينه فليس لوارثه القبول .

الأصول — بَيَّاه . وله ستة وستون وثلاثان ؛ ثلث المائتين . بناء على أن الملك بالموت . والعبرة بيوم التنفيذ وتقدر أن الثمرة معلومة للموصى لكونه أوصى بأصلها .
 • (وصيغته) : بلفظ يدل بل (ولو بإشارة) مفهومة ولو من قادر على النطق .

• (وَبَطَّلَتْ) الوصية (بردة) أى ردة الموصى أو الموصى له . لا بردة الموصى به .

قوله : [بناء على أن الملك بالموت] : حاصله أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كلها للموصى ، وقيل كلها للموصى له وقيل له ثلثها فقط وهذا الأخير هو الذى اختاره المصنف : وسبب هذا الخلاف الواقع فى الغلة الخلاف فى أن المعتبر فى تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول الميعن لها . فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تنفيذها وقت الموت ؛ لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تنفيذها الأمران معاً . وهما وقت القبول ووقت الموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر فى تنفيذها وقت القبول قال الغلة كلها للموصى ومن اعتبر وقت الموت قال كلها للموصى له . ومن اعتبر الأمرين أعطى للموصى له منها ثلثها وهذا هو المشهور وأعدل الأقوال ، إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول بناء على أن الملك بالموت والقبول .
 قوله : [بلفظ يدل] : أى عليها صراحة كأوصيت أو كان غير صريح فى الإشارة عليها لكن يفهم منه إرادة الوصية بالقرينة كأعطوا الشئ* القلافى لقفلان بعد ميق .

قوله : [ولو بإشارة] : مظهرها الكتابة بالطريق الأولى .

قوله : [ولو من قادر على النطق] : أى خلافًا لابن شعبان .

قوله : [أى ردة الموصى] إلخ : أى فإن رجع للإسلام فقال أصبح إن كانت مكتوبة جازت وإلا فلا ، واستبعد (ر) بطلانها بردة الموصى له فائلاً إنها ليست من فعاه حتى تبطل بردته قال (بن) وهو ظاهر .
 قوله : [لا بردة الموصى به] : أى بأن كان الموصى به عبداً .

« (وبمعصية) : أى أوصى بمال لها أو بفعلها ، فالوصية باطلة . وفعل الورثة بالمال ما شاءوا ، كوصية بمال يشتري به خمرًا يشرب ، أو دفعه لمن يقتل نفسه ظلماً . أو يبنى به مسجدًا فى أرض محبة للموتى كغرفة مصر ، أو لمن يصل عنه ، أو يصوم عنه ، أو يقتل ذنب أو نمة يعلق فى قبة ولّى .
(و) بطلت الوصية (لوارث) لحديث : « لا وصية لوارث » .

قوله : [وبمعصية] : المراد بها الأمر المحرم فالوصية بالمكروه والمباح يجب تنفيذها كما قال الأجهورى قال (ر) وهو غير ظاهر بل تنفذ الوصية بالمكروه مكره وفى تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان . وكأنّ الأجهورى قاس ما قاله على اتباع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالمنسوب فتنفذ وجوباً وما فى التأتى من نذب تنفيذها فردود .

قوله : [كوصية بمال يشتري به خمرًا] : أى وبنه أيضاً الوصية ببناء عليه أو بلهو محرم فى عرس .
قوله : [أو يبنى به مسجدًا] : قال (بن) : ومن أمثلته أيضاً أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة المولد على الوجه الذى يقع فى هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المنكر . وكان يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه فى كفنه أو قبره اللهم إلا أن يجعله فى صورة من نحاس ويجعل فى جدار القبر لتتاله بركته كما قاله المسناوى .
قوله : [أو لمن يصل عنه] إلخ : أى بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنها نافذة كالوصية بالحج عنه .

قوله : [وبطلت الوصية لوارث] : أى ولو بقليل زيادة على حقه فإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصّة الوارث فقط .

قوله : [لحديث لاوصية لوارث] : أى وهو ناسخ لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (١) الآية وهذا عجز الحديث وضده : « إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى لكل ذى حق حقه ألا لاوصية لوارث » .

(كفيرة) أى الوارث (بزائدِ الثُلُثِ) : ويعتبر الزائد (يومَ التنفيذِ) لا يوم الموت . وظاهره : بطلان الزائد وإن لم يكن له وارث لَحَقِّقَ بيت المال ، وهو مذهب مالك والجمهور وذهب أبوحنيفة إلى صحتها كأحمد في أحد قوليه .
(وإن أُجِيزَ) : ما أوصى به للوارث أو الزائد على الثلث : أى أجازته الورثة (فَعَطِيَّةٌ منهم) : أى ابتداء عطية ، لا تنفيذ لوصية الموصى .
فلا بد من حياة الموصى له قبل حصول مانع للمعيز ، وكون المعيز من أهل التبرع . ولم يذكر شرط القبول لقول الرماضى : لم أره لغير الأجهورى كما قاله شيخنا الأمير .

قوله : [بزائد الثلث] : أى فإذا أوصى لأجنبى بنصف ماله مثلاً أو بقدر معين يبلغ ذلك نفذت الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما أفاده الشارح .

قوله : [فعطية منهم] : هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة .
قوله : [لا تنفيذ لوصية الموصى] : أى خلافاً لابن القصار وابن العطار القائلين بذلك ، وعلى هذا القول فإن أُجِيزت فلاحتحتاج لقبول ثانٍ ونحتاج له على الأول ، وعليه أيضاً يكون فعل الميت محمولاً على الصحة حتى يرد ، وعلى الأول يكون محمولاً على الرد حتى يجاز ، ومن ثمرات الخلاف أيضاً لو أوصى بعق جارية ليس له غيرها فأجاز الوارث فهل الولاء كله للميت أو ثلثه ، وكذلك إذا أوصى بجارية لوارثه وهى زوجة لذلك الوارث فأجاز باقى الورثة تلك الوصية فهل ينفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا فى حاشية السيد نقله محقق الأصل ، وقد يقال إن ثمرة الخلاف لا تظهر بالنسبة للزوجة لأن الزوج أبى أمره الملك الكل بالإجازة أو البفض بالموت فالظاهر أن النكاح ينفسخ بالموت على كل حال فتأمل .

قوله : [فلا بد من حياة الموصى له] : أى كما فى التوضيح وغيره .
قوله : [من أهل التبرع] : أى بأن يكون رشيداً لا دين عليه .
قوله : [لم يذكر شرط القبول] : الأوضح أن يقول لم أذكر شرط القبول لأن كلامه يومهم أن الضمير عائد على المتن مع أنه لم يذكر شيئاً من الشروط أصلاً .

• (و) بطلت الوصية (برجوع) من الموصى (فيها) سواء وقع منه الإيصاء في صحته أو مرضه (وإن) كان الرجوع (بمرض) : أى فيه دفعا لتبرم أنه لما كان فيه انتزاع للغير لا يعتبر ، ويمحوز - وتبطل به - ولو كان التزم حين الوصية عدم الرجوع على الراجح . وأما الذى يتله في مرضه من صدقة أو حبس فلا رجوع له فيه وإن كان أخرجه من الثلث .

وبين ما به الرجوع فيها بقوله : (بقول) صريح كذا بطلت وصيتى وأرجعت عنها .
(أو عتق) للرقبة الى أو صى بها لزيد مثلا .

• (وإيلاد) : بأن وطئ الأمة الموصى بها لزيد فحملت منه فإنه تبطل الوصية .
(وتخليص حب زرع) بتدريته : فإذا أوصى بزرع ثم حصده ودرسه بدون تدريته لا تبطل على المعتمد (ونسج غزل) : أوصى به (وصوغ معدن) : من ذهب أو فضة (وذبح حيوان) أوصى به (وتقصيل شقة) : كقطع أو بقة أوصى به ثم فصله ثوبا مثلا فإنه تبطل الوصية به لزوال الاسم في قوله : أوصيت بالمتقطع أو البقة مثلا ، بخلاف ما لو قال : أوصيت بالثوب ثم فصله فلا تبطل .

• (كأن قال) الموصى في صيغة وصيته : (إن مت من مرضى) هذا (أو) : إن مت من (سفرى هذا) ففلان كذا (ولم يم) من مرضه أو سفره فتبطل ؛ لأنه علق الوصية على الموت فيهما ولم يحصل .

قوله : [دفعا لتبرم] إلخ : علة لحذف تقديره وبالغ على ذلك .

قوله : [لا تبطل على المعتمد] : أى لأنه لم يزل عنه اسم الزرع .

قوله : [ونسج غزل] : أى لأن اسم الغزل انتقل عنه وكذا يقال فيما بعده كما أفاده الشارح .

قوله : [لأنه علق الوصية على الموت] : ظاهره أنه لا بد من التصريح بالقبض الذى هو الموت وليس كذلك ، بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بغير كتاب فلا تنفذ إلا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كما لو قال إن مت من مرضى أو سفرى هذا ففلان كذا ، أو لم يصرح كما لو قال إن مت ففلان كذا ، أو قال يخرج لفلان من مالى كذا لم يقل إن مت أو لم يقل

• وهل بطلانها :

(إن لم يكتبها) في كتاب (وأخرجته ولم يسترده) : فإن كتبها وأخرجته ولم يسترده لم يمّت فإن الوصية لا تبطل فإن كتبها بأن قال في كتابه : إن مات في مرضي هذا ففلان كلنا . أو : فعبدى فلان حرّ لم يخرجته ولم يمّت فتبطل ، أو أخرجته واسترده فتبطل ولو مات في مرضه نظراً لكون الرد إبطالا . وقيل : إن مات لا تبطل . ولكنه مشى على الإبطال لأنه أطلق في قوله : (فإن ردّه بطلت) : ويحتمل الثاني لأنه ذكره بعد قوله • ولم يمّت • وقد اعتمد شيخنا البطلان .

• (كالمطلقة) : التي لم تقيد بمرضه وكتبت : فإنها تبطل برد الكتاب ولا تبطل إذا لم يخرجته أو كانت بغير كتاب .
(لا) تبطل الوصية بدار لزيد (بهتدّم) لتلك (الندار) على المحدث ، وهل له النقص أولا ؟ خلاف .

ذيئاً من ذلك ، بل أشهد أن لفلان كلنا وصية لأن المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعصيم كقوله : مت أفاده بن .

قوله : [وهل بطلانها إن لم يكتبها] إلخ : أي فصورها أربع البطلان في ثلاث وهي ما إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجته أو بكتاب وأخرجته ثم استرده ، والصحة في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجته ولم يسترده . وهذه الصور الأربعة إذا انتفى القيد بأن لم يمّت من مرضه أو سفره ، وأما إن حصل بأن مات في المرض أو السفر ففيها أربعة أيضاً تصح في ثلاث وهي إن كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرجته أو أخرجته ولم يسترده فإن أخرجته واسترده فقولان بالصحة والبطلان (أفاده محشى الأصل) .

قوله : [كالمطلقة] : أي وصورها أربع تبطل في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأخرجته ثم استرده . وتصح في ثلاث ، وهي ما إذا لم تكن بكتاب أصلا أو بكتاب ولم يخرجته أو أخرجته ولم يسترده فجماة الصور اثنتا عشرة صورة قد علمتها .

قوله : [خلاف] : أي مستور واستظهر في الحاشية أنه الموصى له .

(ولا) تبطل الوصية (برهنه) الشيء الموصى به، لأن ملك الموصى لم ينتقل فإذا مات فتخليصه على الوارث .

(و) لا تبطل (بترويج رقيق) : أى أوصى به لشخص ثم زوجته .

(و) لا تبطل (بتعليمه) صنعة : فإذا أوصى برفيق لزيد ثم علمه صنعة فلا تبطل . وشاركه الوارث بقيمة التعليم .

(و) لا تبطل (بوطاء) : من الموصى بلجأه إلى أوصى بها لزيد وتتوقف لينظر هل حملت فتبطل أو لا فيأخذها الموصى له . .

(أو باعته) : أى باع الموصى الشيء الموصى به المعين (ورجع له) بذاته بنحو شراء فلا تبطل أما إن لم ترجع بذاتها واستخلف غيرها فتبطل، بخلاف مالو أوصى بشيء غير معين ككتاب بدنه غير المعينة واستخلف غيرها فلا تبطل الوصية ويأخذ الموصى له ما استخلف . وليس من التعين أن يكون له ثوب واحد . (أو أوصى بثلث ماله) : فباعه أى المال واستخلف غيره فلا تبطل ؛ لأن العبرة بما يملك يوم الموت سواء زاد أو نقص .

(ولا) تبطل الوصية (إن جصص) الموصى (الدار) الموصى بها : أى

قوله : [بترويج رقيق] : أى ذكر أو أنثى .

قوله : [وشاركه الوارث] إلخ : أى يكون للوارث شركة فى تلك الرقبة بنسبة ما زادته الصنعة كما لو فرض أنها بدون صنعة تساوى عشرة بالصنعة تساوى خمسة عشر كان شريكاً معه بالثلث .

قوله : [ولا تبطل بوطاء] : أى لا تبطل بمجرد الوطاء بل ينظر فيها بعد ذلك كما قال الشارح .

قوله : [بنحو شراء] : دخل فى ذلك الإرث .

قوله : [أما إن لم ترجع بذاتها] : الأوضح أن يقول وأما إن لم يرجع بذاته وكذا قوله واستخلف غيرها .

قوله : [واستخلف غيرها] : أى من جنسها أو من غير جنسها .

قوله : [ويأخذ الموصى به ما استخلف] : أى لصدقه عليه بأنه ثياب بدنه .

قوله : [وليس من التعين أن يكون له ثوب واحد] : أى كما يفيدُه نقل

جعل عليها حصصاً من جبر ونحوه (أو صَبَحَ الثَّوبَ) : أى صبغ الموصى الثوب الذى أوصى به ، فلا تبطل (وأخذهُ بزيادته) : أى أن الموصى له يأخذ الشيء الموصى به حيث قلنا لم تبطل ، ولو كان فيه زيادة ؛ كصبغ ، أو سويق لُتَّ ولا شيء عليه في مقابلة الزيادة .

• (وإن أوصى له) : لشخص واحد (بوصية بعد) وصية (أخرى) من نوع واحد وهما متساويتان كقوله : أو صيت لزيد بعشرة دنانير ، ثم قال : أوصيت له بعشرة دنانير أو نوعين ، كقوله : أو صيت له بدنانير ، ثم قال : أوصيت له بثوب (فالوصيتان) للموصى له .

(إلا من نوع واحد) أي أكثر كعشرة ثم خمسة وعكسه من صنف واحد فالأكثر يأخذه (وإن تعدّتم) في الإيصاء ولا يكون الثاني ناسخاً ولا يأخذ لوصيتين كانتا بكتاب أو كتابين أخرجهما أولاً مالم يسترد الكتاب ،

الموافق والموضوع أنه لم يقصد عين ذلك الثوب ، بل قال أوصيت له بثوب أو بثوبين مثلاً .

قوله : [ولا شيء عليه في مقابلة الزيادة] : أى لا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاد بخلاف الرقيق يعلمه صنعة فإنه يشارك الموصى له بقيمته كما مر ، والفرق أن الرقيق تزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة أفاده في الأصل تأمل .

قوله : [لشخص] : فيه حذف أى التفسيرية .

قوله : [فالوصيتان للموصى له] : أى بئامهما إن حملهما الثلث أو ماحمله منهما سواء كانتا بكتاب أو بدونه .

قوله : [كانتا بكتاب أو كتابين] : أتى بهذا التعميم ردّاً على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان وإلا فله الأكثر فقط ، وحكى اللخمي عن مطرف إن كانتا بكتابين فله الأكثر منهما تأخر أو تقدم وإن كانتا في كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معاً ، وإن تأخر الأكثر فهو له فقط وحكى ابن زريق عن عبد الملك إذا كانا بكتابين فله الأكثر وإلا فهما له معاً تقدم الأكثر أو تأخر .

وإلا بطلت كما لو رجع بالقول . وإن أوصى له بعدد كمائة ثم بجزء كربع أو عكسه فيعتبر الأكثر ويأخذ الموصى له .

• (وإن أوصى) في صحته أو مرضه (لو ارث) : كأنه ليس للموصى وقت الوصية ابن (أو) أوصى (لغيره) : أى لغير وارث وقت الوصية كأمراة أجنبية (فتغير الحال) الأول : بأن حدث له ابن أو تزوج المرأة (المعتبر المال) : مآل الحال له في الصورتين ؛ فإذا مات الموصى صححت في الأول للأخ لحجبه بالابن فصار عند الموت غير وارث وبطلت في الثانية لصيرورة المرأة واردة (ولو لم يعلم الموصى) : بصيرورة الوارث غير وارث ، كما لو أوصت المرأة لزوجها ثم ابنها فصححت الوصية ولو لم تعلم خلافاً لقول ابن القاسم : إن علمت بطلانها لم تغيره جازت الوصية وإن لم تعلم فلا شيء له .

• (و) إذا أوصى للمساكين (دخل الفقير في المسكين وعكسه) أوصى للفقير فيدخل المسكين نظراً للعرف متى أطلق أحدهما شمل الآخر فلو كان العرف افتراقهما اتبع .

(و) دخل (في الأقارب)

قوله : [ولا بطلت] : أى بطل ما استرده .

قوله : [ليس للموصى] إلخ : المناسب الإتيان بالواو وتكون الجملة حالية .

قوله : [ولو لم يعلم الموصى] : المبالغة راجعة للصورة الثانية لأن خلاف ابن القاسم فيها . ولا يصح رجوعها للأولى لعدم وجود الخلاف فيها بل بطلان الوصية فيها باتفاق ، سواء علم الموصى بموت ابنه لم يغير الوصية أو لم يعلم .

قوله : [نظراً للعرف] : أى من أنهما إذا افترقا اجتماعاً وإذا اجتمعا افترقا وهذا كله مبنى على القول بعدم ترادفهما ، وأما على القول بترادفهما فهو عينه فلا معنى للدخول ، وعمل الدخول أيضاً حيث لم يقع من الموصى النص على المساكين دون الفقراء أو عكسه .

قوله : [ودخل في الأقارب] إلخ : حاصله أنه إذا قال أوصيت لأهلى أو لأقاربي أو لنهى رحى بكذا اخص بالوصية أقاربه لأنهم غير ورة للموصى . ولا يدخل أقاربه لأبيه حيث كانوا يرثونه ، هذا إن لم يكن له أقارب

أقاربه لأمه إلخ كقوله : أوصيت لأقاربي أو أقارب فلان فيدخل شرعاً في صيته أقاربه لأمه .

(و) في (الأهل) كقوله : أوصيت لأهل أو أهل فلان .

(و) في (الأرحام) كقوله : أوصيت لأرحامى أو : أرحام فلان فيدخل (أقاربه لأمه) كأبيها وصمها لأبيها وألمها وأخوها وابن عمها ومحل دخول أقارب أمه (إن لم يكن له) أى للموصى (أقارب لأب) : غير ورثة . فإن كان . فلا يدخل أقارب أمه ويختص بها أقارب أبيه لشبه الوصية بالإرث من حيث تقدم العصبية على نزع الأرحام . وإذا قال : أوصيت لأقارب فلان : فيشمل الإرث منهم لفلان وغير الإرث ، كما قال :

(يلابث كثيره) أما لو قال : أوصيت لأقاربي أو أهلى أو لذى ، رحى فلا يشمل وارثه لأنه لا وصيه نوبز ، كما قال :

(بخلاف أقاربه هو . و) إذا دخل أقارب عدل برأقه ، به هو (أوثر) : أى خص بشيء زائد على غيره لا بالجميع (الاحتاج الأبعد) : نص على منوم إذا يعلم لشار الاحتاج الأقرب من باب أولى (إلا لبيان) من الموصى حال وصيته .

لأبيه غير وارثين وإلا اختصوا بها ولا يدخل معهم أقاربه لأمه ، وإن قال أوصيت لأقارب فلان أو لأهله أو لذى رحمه اختص بها أقاربه لأمه إن لم يكن له أقارب من جهة أبيه وإلا اختصوا بها كانوا ورثة لفلان المذكور . أولاً يدخل معهم أقاربه من جهة أمه .

قوله : [أقاربه لأمه إلخ] : أى إلى آخر ما يأتى فى المتن فى قوله إن لم يكن له أقارب لأب .

قوله : [إن لم يكن له أقارب لأب إلخ] : هذا قول ابن القاسم هنا وفى الحبس وقال غيره يدخل أقارب الأم مع أقارب الأب هنا وفى الحبس .

قوله : [أى خص بشيء زائد إلخ] : حاصله أنه إذا أوصى لأهله أو أقاربه أو ذوى رحمه أو لأهل فلان أو أقاربه أو ذوى رحمه اختص بالوصية الأقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك أقارب من جهة الأب . أو اختص بها الأقارب من جهة الأب عند وجودهم فإن استووا فى الحاجة سوى بينهم فى

كقوله: أعطوا الأقرب فالأقرب، أو: فلاناً ثم فلاناً، فيقدم الأقرب بالتفضيل ولو غير محتاج لا بالجميع .

« (و) دخل (الحملُ في الجارية) : كأن أوصى بجاريته الحامل من غيره لشخص ، فلإنها تكون مع حملها لذلك الشخص ؛ لأنه كجزء منها ما لم تضعه في حياة السيد . أو يستثنى كما قال :

(إن لم يَسْتَثْنِهِ) : أى الحمل كقوله ، أو صيت بها دون حملها ، فلا يدخل . وإذا أوصى بثلاثة أو بعدد لجماعة غير محصورين كالفقراء أو الغزاة أو بنى تميم ، فلا يلزم تعميم الموصى لهم بالإعطاء : كما أشار له بقوله : (ولا يلزمُ تعميمه نحو الغزاة) : بخلاف خدمة مسجد أو أهل رواق لحصرهم

الإعطاء وإن كان فيهم محتاج أو أحوج وجب إثباته على غيره سواء كان ذلك احتياج أقرب أو أبعد .

قوله : [بالتفضيل] : أى بالإيثار والزيادة ويأتى هنا قول الأجهوري : بفصل وإيصاء ولاء جنازة نكاح أخاً وابناً على الجدة قدم وإنما لم يختص المقدم بجمع لئلا يزدى إلى بطلان الوصية .

قوله : [كأن أوصى بجاريته] : احتراز بذلك من الموصى بعقها وهى حامل فإنه يدخل الحمل ولا يتأتى فيه قول المصنف إن لم يستثنى لعدم صحة الاستثناء كما في (بن) ؛ لأن الموصى بعقها مثل من أعقها بالفعل وهى لا يصح فيها استثناء الحمل . وإنما صح استثناءه في الموصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عقها لأن الشرع كل عليه العتق إذا عتق جزءاً منها لم يكمل عليه الهبة إذا وهب جزءاً منها والوصية كالهبة .

قوله : [الحامل من غيره] : أى من زوج أو زناً . وأما الحامل منه فلا يتأتى ذلك فيها لأنها لا تملك للتغير .

قوله : (ولا يلزم تعميم نحو الغزاة) : أى ولا التسوية بينهما ؛ لدخول في نحو الغزاة فقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر .

قوله : [بخلاف خدمة مسجد] : أى محصورين معينين ومنهم خدمة الأهر لأن خدمته محصورون ومجاوروه غير محصورين ، وكذا يقال في مثل بقعة الساك - رابع

فيلزم تعميمهم (واجتهد) متولى تفرقة الوصية في القسمين فيزيد الأحوج .

• وإن (أوصى) شخص (لعبد) : أى رقيقه ذكراً أو أنثى (بثلثه) : أى ثلث مال السيد الموصى أو يجره كريع (عتق) الرقيق الموصى له بما ذكر (إن حمكه) : أى الثلث الذى من جملته الرقيق ، فإذا ترك السيد مائتين والعبد يساوى مائة عتق ويختص بماله دين الورثة فلو ترك السيد ثلثمائة والرقيق يساوى مائة عتق لحمل الثلث له (وأخذ) الرقيق (باقيه) : أى الثلث فيأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً . كما قال : (إن زاد ، وإلا) يحمله الثلث (قوّم) في ماله : أى يقوم على الرقيق بقيمة نفسه في ماله (فإن حمكه) عتق كله . كما لو كان بيد الرقيق مائتان وقيمته مائة فيعتق منه ثلثه — إذ لا مال

السيد البدي .

قوله : [واجتهد متولى تفرقة الوصية في القسمين] : أى قسم غير المحصورين ولا يلزم تعميمهم والمحصورين ويلزم تعميمهم في أصل الإعطاء ، وكذلك يجتهد فيها إذا قال الموصى أو صبت لزيد وللقراء بثلث مالى مثلاً فيجتهد فيها يعطيه لزيد من قلة وكثرة بحسب القرائن والأحوال ، لأن القرينة هنا دلت على أن الموصى أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأجراه على حكمه حيث ضمه إليه ولا شيء لوارث زيد إن مات زيد قبل التفرقة بخلاف مالو أوصى لمعينين كزيد وعمرو فيقسم بينهما بالسوية ومن مات منهما قبل القسم فوارثه يقوم مقامه .

قوله : [أى الثلث] : أى من جميع مال السيد ومال العبد المقدر أنه للسيد .

قوله : [ويختص بماله دين الورثة] : أى إن كان له مال .

قوله : [فلو ترك السيد ثلثمائة] إلخ : دخول على كلام المتن .

قوله : [فيأخذ من المائة ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً] : الأسهل حذف قوله من المائة واقتصار على ما بعده لأن معناه أننا ننسب ثلث مال السيد لقيمة العبد نجدد يزيد عنها ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً فيأخذها العبد في هذا المثال .

قوله : [أى يقوم على الرقيق بقية نفسه] : أى بعد عجز ثلث السيد عن استغراق العبد بحمل القدر الذى يكمل عتق العبد من جملة مال السيد .

قوله : [فإن حمكه] : أى حمل ماله باقيه .

للسيد إلا الرقيق وهو بمائة ثم ينظر لما بيده - وهو المائتان - فيعتق منه ثلثاه في نظير ستة وستين وثلثين يأخذها منه الوارث من المائتين ماله ، وما بقى من المائتين للعبد . وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذى بيده مائة أو خمسون فيعتق منه ابتداء ثلثاً نظراً لمال السيد وقيمة العبد - وهو مائتان - إذ هما مال السيد ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذى بيده - وهو المائة أو الخمسون - في نظير ثلاثة وثلثين وثلث يأخذها من الوارث وما بقى للرقيق ، فليس معنى قوم في ماله جعل ماله من جملة مال السيد حتى يعتق العبد ، ولا شيء له من ماله كما في الشراح . هذا هو التحرير ، وإلا يحمله الثلث - كما إذا لم يكن للسيد عبد العبد ولا مال للعبد - عتق ثلثه ، كما قال :

• (وَلَا خَرَجَ مِنْهُ مَحْمِلُهُ) .

وإذا أوصى شخص لوارث أو بزائد عن الثلث في صحته أو مرضه ، فلبقية الورثة أو الوارث الإجازة والرد . فإن أجاز حال مرض الموصى لزمته الإجازة فلا رد له بعد ذلك حيث لم يصبح الموصى صحة بينة ولم يكن للمجيز عذر يجهل ، كما أشار له بقوله :

(وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِثِ) : أى كما إذا أوصى بزائد عن الثلث ، أو أجاز

قوله : [في نظير ستة وستين وثلثين] : أى لأنها هى التى تجعل مالا للسيد .

قوله : [ماله] : بدل من المائتين .

قوله : [وما بقى من المائتين للعبد] : أى وهو مائة وثلاثة وثلثين وثلث .

قوله : [وما بقى للرقيق] : أى وهو ستة وستين وثلثان في الأولى وستة عشر وثلثان

في الثانية .

قوله : [كما في الشراح] مثال للمنفى .

قوله : [هذا هو التحرير] : أى لأنه مقتضى نص ابن القاسم كما أفاده في الأصل .

قوله : [ولا خرج منه محمله] : أى عمل ثلث السيد وهو ثلث العبد في المثال .

قوله : [ولزم إجازة الوارث] إلخ : حاصله أنه تلزمه الإجازة بشروط خمسة :

أولها كون الإجازة بمرض الموصى المخوف سواء كانت الوصية فيه أو في الصحة .
ثانيها أن لا يصبح الموصى بعد ذلك . ثالثها أن لا يكون معلوماً بكونه في فاقة

بعض الورثة - إن أوصى لبعضهم - حيث كانت إجازة المميز (بمرض) مخوف قائم بالموصى . سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ، بشرط أن الموصى (لم يتصح) صحة بينة (بعده) : أى بعد المرض الذى أجاز فيه الوارث . فإن صح ثم مرض فإت لم يلزم الوارث لإجازته الواقعة منه سابقاً بل الرد .

وأشار لشرط آخر فى لزوم الإجازة بقوله :

(إلا لتبين عذر) فى إجازة الوارث . فإن كان له عذر فلا يلزمه بل له أن يرد ككون المميز فى نفقة الموصى أو خوفه من الموصى له .

(ومنه) : أى العذر (الجهل) بأنه يلزمه الإجازة فى المرض (إن كان مثله) يتجهل) أن له رد الزائد أورد ما أوصى به بعض الورثة . فإنه لا يلزمه الإجازة .

(و) إن (حكف) بالله الذى لا إله غيره : إنى لا أعلم حين الإجازة أن لى الرد . أى اعتقد أن له التصرف لمن شاء وبما شاء . فإن نكل لزمه ما أجاز .

الموصى أو عليه دين له أو خائف من سطوته . وابعها أن لا يكون المميز ممن يحل أن له الرد والإجازة . خامسها أن يكون المميز رشيداً : إذا علمت ذلك فليس المراد أنه يلزم الوارث أن يميز وإنما مراد المصنف أنه إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فيا له فيه الرد بعده لزمته تلك الإجازة بتلك الشروط سواء تبرع بالإجازة من نفسه أو طلبها منه الموصى كما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق وليس له بعد موته الرد متمسكاً بأنه من إسقاط الشيء قبل وجوبه لأنه وإن لم يجب وجد سبب الوجوب وهو المرض .

قوله : [وأشار لشرط آخر] : هذا هو ثالث الشرط .

قوله : [ككون المميز فى نفقة الموصى] : مثال للعذر .

قوله : [أو خوفه من الموصى له] : أى لكونه ذا سطوة فى تلك الحالة مثلاً .

قوله : [الجهل] : غير المصنف جعله شرطاً آخر وكل صحيح .

قوله : [وإن حلف بالله] : شرط فى قبول العذر بالجهل فهو شرط فى الشرط .

قوله : [أى اعتقد] : أى من أجاز .

وقوله : [أن له التصرف] : أى الموصى .

كمن يعلم أنه لا وصية لوارث وأجاز بالشروط فلا يقبل منه يمين .

(وإنْ أَوْصَى) لشخص (بنصيبِ ابْنِهِ) : بأن قال : أو صيت لزيد بنصيب ابني أو بمثله بأد قال : أو صيت لزيد بمثل نصيب ابني . فإن لم يكن له إلا ابن فيأخذ الموصي له جميع تركة الميت الموصي إن أجاز الابن الوصية . وإلا فللموصي له ثلث التركة فقط فإن قال ذلك ومعه ابنان فيأخذ نصف التركة إن أجاز وإلا فالثلث ولا كلام لهم وإن زادوا فله قدر نصيب واحد ولا كلام لهم فإن كان مع الابن ذو فرض : فللموصي له جميع التركة بعد ذوى الفرض إن أجاز إلى آخر ما علمته . وقد أشار لذلك بقوله :

(فجميع نصيبه) فإن قال في وصيته : اجعلوا فلانا منزلة ابني أو الحقوه

قوله : [وأجاز بالشروط] : أى ما عدا عدم الجهل لأنه الموضوع .

قوله : [أو بمثله] : اعلم أنه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له الجميع باتفاق . وأما إن حذف مثل واقتصر على نصيب ففى ابن الحاجب وابن شاس أنه كذلك الذى صرح به اللخمي أنه يجعل الموصي له زائداً وتكون التركة بينه وبين الابن نصفين اتفاقاً أفاده (بن) .

قوله : [فيأخذ الموصي له جميع تركة الميت] : أى بشرط أن يكون الابن موجوداً فإن لم يكن موجوداً بأن قال أوصيت له بنصيب ابني ولا ابن له فتبطل إلا أن يقول لو كان موجوداً أو يحدث له بعد الوصية وقبل الموت ولا بد أن يكون ذلك الولد معيناً . وأما لو قال أوصيت له بنصيب أحد أولادى وكان له ورثة يختلف لإرثهم فسيذكره في فبجزء من عدد روصهم وأن لا يقوم بذلك الولد مانع ككونه رقيقاً أو كافراً فتبطل الوصية إلا أن يقول أو صيت له بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ وتتوقف الوصية على إجازة الوارث فيما زاد على الثلث .

قوله : [إلى آخر ما علمته] : أى فى السوادة وحاصله أنه إن مات الموصي لزيد بنصيب ابنه وترك صاحب فرض كزوجة مثلاً ، فإن كان معه ابن وأجاز كانت السبعة الأثمان للموصي له وإن لم ييُزأ حد ثلث التركة وإن كان معه ابنان كان له نصف ما بقى بعد الفرض إن أجاز وإلا فلا . ثلث التركة فإن زادوا كان له مثل نصيب أحدهم أجازوا أولاً .

به ، أو : أنزلوه منزله ، أو : اجعلوه وارثاً معه ، أو : من عداد ولدى ؛ فإن الموصى له يقدر زائداً على ذريته فتكون التركة نصفين إن كان له ابن واحد وأجاز ، وإلا فالثلث للموصى له . فإن كان للموصى ابنان فللموصى له الثلث أجاز أم لا . ولو كانوا ثلاثة فهو كرايع وهكذا فلو كان مع المذكور إناث فهو كذكر . فلو كانت الوصية لأثني لكان لها مثل أثني من بناته ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وَقَدَّرَ زَائِدًا فَي : اجعلوه أو ألقوه أو : نزلوه مَنَزَلَتَهُ) فإن قال الموصى : أوصيت لفلان بضعف نصيب ولدى ، وأجاز الولد ، فهل يعطى نصيب ابنه مرة أو مرتين فإذا كان الولد ابناً وابنتين أو كانا ابنتين وأجازا فيكون له نصف التركة أوجميعها ؟ قولان ؛ قال ابن القصار ضعف الشيء : قدره مرتين وهو مذنب أبى حنيفة والشافعي وهو الأظهر . وقيل : ضعف الشيء ما سواه فتمرة الخلاف عند تعدد الولد كما مثلنا أما مع ابن واحد فللموصى له جميع التركة إن أجاز على كلا القولين ، كما قال :

(والأظهر أن ضِعْفَهُ مِثْلُهُ ، وَ) إن أوصى لشخص (ب) مثل (نصيب أحد الورثة) فيحاسبهم الموصى له (فيجزء من عدد رموسهم : أى يقسم المال على الورثة وعلى الموصى له الذكر كالأثني ، ثم بعد أخذه ما نابه بقسم الباقي على الورثة على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [يقدر زائداً على ذريته] : أى فإن كان الموصى له ذكراً قدر زائداً على الأولاد الذكور ، وإن كان أثني قدر زائداً على الأولاد الإناث فإن كان الموصى له حثني مشكلاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيبه ذكر وأثني كما نقله سيدي عبد الله المغربي عن شيخه محمد الزرقاني .

قوله : [وقيل ضعف الشيء] [إلخ : قاله شيخ ابن القصار .

قوله : [فبجزء] : المناسب لإدخال هذه الفاء على قوله يحاسبهم ويستغنى عن الفاء الأولى .

قوله : [الذكر كالأثني] : أى فإن كان عدد رموس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس ، وهكذا ولا نظر لما يستحقه كل وارث بل يجعل الذكر رأساً والأثني كذلك .

• (و) إن أوصى لشخص (بجزء) من ماله ، كقوله : أوصيت لزيد بجزء من مالى (أو) قال : أو صيت له (بسهم) من مالى (فيسهم) بحاسب به ويأخذه (من فريضته) إن لم تكن عائلة ، كقول امرأة : أوصيت لفلان بجزء من مالى . وصاتت عن زوج وأم ، فيأخذ واحداً من ستة ثم يقسم الباقي على الورثة . أو كانت عائلة فيأخذ سهما من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة والعشرون ؛ لأن العول من جملة التأصيل . فالوصية تقدم على الإرث ثم يقسم على الورثة الباقي ، فالضرر يدخل عن الجميع . فإن لم تكن له فريضة — بأن لم يكن له وارث — فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم ، أو من ثمانية ؟ وهو قول أشهب .

قوله : [من فريضته] : أى من أصل فريضته .

قوله : [فيأخذوا حداً من ستة] : أى لأن الزوج في المثال له النصف مخرجه اثنان والأم لما التث مخرجه ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر بستة يعطى الموصى له واحداً تبقى خمسة للزوج ثلاثة وهى نصف التركة والأم اثنان هما ثلثها .

قوله : [حيث عالت الأربعة والعشرون] : أى وذلك في صورة واحدة وتسمى بالمنبرية كما يأتي وهى مات رجل وترك زوجة وأبوين وبنتين فأصلها أربعة وعشرون لأن فيها ثمناً وسلساً أو ثلثاً فلبنتين ستة عشر وللأبوين ثمناً ففضلت الزوجة من غير شئ فيعالم لما بمثل ثمنها فيصير ثمن الأربعة والعشرين تسعاً لكونه ثلاثة من سبعة وعشرين ، وسيأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى ، ومعلوم أن الوصية مقلمة فيعطى الموصى له واحداً من السبعة والعشرين كما قال الشارح .

قوله : [فالضرر يدخل على الجميع] : أى فهذا الواحد الذى أخذه الموصى له نسبتبه للمسألة عائلة ثلث تسع فينقص كل واحد من سهامه عائلة ثلث تسعة فيلفهم . قوله : [بأن لم يكن له وارث] : أى أصلاً لا بالفرض ولا بالتعصيب .

قوله : [فهل له سهم من ستة] : أى لأنه أقل عدد يخرج منه الفروض المقدرة لأهل النسب لأن الستة مخرج للسلس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب . قوله : [أو من ثمانية] : لأنه مخرج أقل السهام التى فرضها الله واستقره ابن عبد السلام أفاده محشى الأصل .

• (وهي) أى الوصية الصادرة في الصحة أو المرض (ومُدَبَّر) إن كان التدبير (بمرض) مات منه كلاهما (فياً عليهم) من المال : أى علمه الموصى والسيد ولو كان العلم بعد الوصية والتدبير . أما مدبر الصحة فيكون حتى في اخذه . ولو تجدد ولم يعلم به حتى مات ؛ لأن قصد السيد عتقه من ماله الذى يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد إلا عتقه مما علم . فلإن صح من مرضه صحة بينة ثم مات كان كمدبر الصحة . وإنما لم تدخل وصية الصحة في المجهول بخلاف مدبر الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه .

(لا) تدخل الوصية (فياً أقربيه) في صحة أو مرض (فبطل) لكونه لصديق ملاطف أو لزوج بمرض أو أقربيه بدین في صحته أو مرضه فكلامه أعم

قوله : [فياً علم من المال] : أى في ثلث ما علمه الموصى والمدبر فإن تنازع الورثة والموصى له في العلم وعلمه فالقول للورثة بيمين فإن نكلوا فللموصى له بيمين وانظر لو نكل أفاده محشى الأصل .

قوله : [أما مدبر الصحة] : إلخ : مثله صدق المريض .

قوله : [فلإن صح من مرضه] : أى الذى دبر فيه العبد .

قوله : [كان كمدبر الصحة] : أى فيكون في المعلوم والمجهول .

• تنبيه : تدخل الوصية المقدمة على التدبير في المدبر فيباع لأجلها عند الضيق وسواء دبر في الصحة أو المرض فمن أوصى بفك أسير وكان فكه يزيد على ثلث الميت الذى من جملته قيمة المدبر مائة وفك الأسير مائة فيبطل التدبير ، وتدخل الوصية أيضاً في العمرى الراجعة بعد موته ولو بسنتين . وكذا تدخل في الحبس الراجع بعد موته أفاده في الأصل .

قوله : [لا تدخل الوصية فياً أقربيه] إلخ : أى وإذا لم تدخل الوصية في ذلك بطلت ورجع ميراثاً .

قوله : [فكلامه أعم من قول الأصل] إلخ : أى لإفادته أن المدار على الإقرار الذى فيه تهمة .

ففيه : [ومال بضاعة] : أى أو قراض يرسلهما ويشتهر تلفهما قبل الوصية ثم تظهر سلامة .

من قول الأصل أقرّ به في مرضه .

(أو أوصى به لو ارت) : ولم يميزه بقية الورثة ، فلا تدخل فيه الوصية حيث مات ولم يعلم بأن ما أقر به بطل ، ولا علم يرد بقية الورثة . فإن علم قبل موته دخلت فيه .

(والأظهر) : من القولين اللذين في الأصل (الدخول) : أى دخول الوصية (فيها) : أى في الشيء الذى (شهر) عند الناس (تلكه) من مال الوصى (فظهرت السلامة ؛ كالأبق) والسفينة ومال بضاعة فهو أهم من قول الأصل : « وفي سفينة أو عبد قولان » .

● (وتدب كتابتها) : أى الوصية .

(و) نلب (بلى بتسمية وثاء) على الله كالحمد (وتشهد) بكتابة ذلك أو نطق به إن لم يكتب .

(وأشهد) الموصى على وصيته لأجل صحتها ونفوذها . وحيث أشهد فيجوز للشهود أن يشهدوا على ما انطوت عليه وصيته ؛ كما قال :

(ولم الشهادة وإن لم يقرأها) عليهم (لم يفتح الكتاب) الذى فيه الوصية .

● (وتنفذ) الوصية حيث أشهد ، بقوله لم : اشهدوا بما في هذه ، ولم يوجد فيها محو (ولو كانت) الوصية (عنده) : أى الكتاب الذى هي فيه عند الموصى لم يخرجها حتى مات .

● (ولو ثبت) عند الحاكم بالبيئة الشرعية (إن عطلها خطه) : أى الموصى ؛ أى ثبت أن ما اشتملت عليه الورقة بخطه (أو قرأها) على الشهود (ولم يشهد) في الصورتين بأن لم يقل : اشهدوا على وصيى (أو) لم يقل : نفذوها ، لم تنفذ بعد موته : لاحتمال رجوعه عنها . ولو وجد فيها بخطه أنفذوها فلا ينفذ . ومفهومه أنه لو قال : اشهدوا أو قال أنفذوها نفذت .

قوله : [من قول الأصل] إلخ : هو خليل وعبارته وفي سفينة أو عبد شهر تلقهما ثم ظهرت السلامة قولان (اه) فالشارح اختصرها .

قوله : [وتشهد] : أى فيستحب له أيضاً أن يبدأها بالشهادتين بعد البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .

(وإن قال) الموصي : (كُتِبَتْهُ) أى الوصية ووضعتها (عند فلان) فصدقوه إلخ ، فإن فلاناً يصدق فى أن هذا الكتاب بما فيه هو وصية الميت . ثم إن كان بخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه : أنه لفلان ابن من عنده الوصية . وإن كان بغير خطه ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان أو صديقه ممن يتهم فيه لا يصدق . أما بقليل من الثلث فيصدق .

(أو) قال الموصي (أَوْصِيَّتُهُ) : أى فلاناً (بثُلُثَيْ) : أى بتفرقة ، (فصدقوه) فقال فلان : هذه وصيته التى عندى إلى آخر ما علمت ، أو قال : هو أمرنى أن أفرقه على فلان وفلان أو على جماعة كلها (صَدَقَ) فى قوله (إن لم يَثْبُتْ) لأنه أمرنى أن أدفع الثلث أو أكثره (لابنى) أو نحوه ممن يتهم عليه كصديقه أو أخيه الملائف .

● (و) إن قال الموصي لجماعة : اشهدوا على أن فلاناً (وَصِيَّتِي فَقَطْ)

قوله : [فصدقوه] إلخ : الأولى حلفه من هنا ويكتفى فى الحل بما بعده .
قوله : [ابن من عنده الوصية] : صفة لفلان وحل هذا فقوله : إن لم يقل لابنى لا يرجع لهذه ، وظاهره ولو كان الذى لابنه أكثر الوصية أو كلها .
قوله : [وإن كان بغير خطه] : أى ويكون معنى قول المصنف كتبها عند فلان أمرته بكتابتها .

قوله : [ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان] : تركيب فيه ثقل فى المعنى واللفظ والأوضح إن لم يكن المكتوب لابنه فيها كثيراً فى نفسه كان أكثر الثلث أو أقله كما هو صريح عبارة غيره .

قوله : [إلى آخر ما علمت] : أى من التفصيل فى مسألة الكتابة فهو تفرع من الشارح عليها .

قوله : [أو قال هو أمرنى] إلخ : مفرع على الثانية التى ليس فيها كتابة أصلاً وبالجملة فتضرع إلى الله فى تعقيبها هذا الشارح .

قوله : [أو أكثره] : لا مفهوم له بل المدار على كون المسمى لابنه كثيراً وإن لم يكن أكثر الثلث كما تقدم .

لم يزد على ذلك فلم يقيد بشيء فلفظه مطلّق (يَعْمُ) كل شيء فيكون فلان وصيه في جميع الأشياء ؛ فيزوج الصغار بشرطهن والكبار بإذنهن إلا أن يأمره بالإجبار إلخ فيجری ما هنا على ما تقدم في النكاح من الإجبار وعلمه .
وظاهر قوله : « يعم » أنه إذا كان الموصي وصياً على أيتام يكن فلان وصياً عليهم وهو ظاهر المدونة ، وقيل لا يدخلون إلا بنص منه .

(و) إن قال (فلان وصي) (على كذا) لشيء عينه (خُصَّ به) فلا يتعداه لغيره فإن تعداه لم ينفذ .

(ك) قوله : زيد وصي (حتى يتقدم فلان) كعمرو ، فإن زيدا يكون وصيه في كل شيء حتى يقدم عمرو فينزل زيد بمجرد قدم عمرو . فإن مات عمرو في السفر استمر زيد وصياً .

قوله : [فلم يقيد بشيء] : مفرع على ما قبله . ولو قال في الحل من أول الأمر لم يقيد بشيء كما قال في الأصل لكان أظهر وأسهل .

واعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكلي فإنه يعم قال في المقدمات : وهذا هو قولهم في الوكالة إذا قصرت طالت وإذا طالت قصرت ، وطريقة ابن بشير وابن شاس الإطلاق في الوكالة مبطل حتى يعم أو يخص وكأنهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الموصي أفاده (بن) .

● فرع : لو قال فلان وصي فبين أنه ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا ، وبطلت كما تبطل إن علم بموته لم يكن له وصي أفاده الأجهوري .
قوله : [بشرطهن] : المراد بالشروط الجنس لأن المولى عليه من الشروط إنما هو خوف الفساد عليها في مالها أو حالها .

قوله : [فيجری ما هنا على ما تقدم] : إلخ : قال المتن فيما تقدم فوصيه إن عين له الزوج أو أمراه به أو بالنكاح كانت وصي عليها على الأرجح . قال هناك شرح خليل : والراجح الجبران ذكر البضع أو النكاح أو التزوج بأن قال له الأب أنت وصي على بضع بنتي أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بنتي تزويجها قبل البلوغ أو بعده أو عن شئت وإن لم يذكر شيئاً

(أو) قال الموصي : زوجتي فلانة وصيتي إلا أن (تَسْرُوجَ) فتستمر إلى تزويجها فتعزل .

● (ولمّا يوصي على المحجور عليه) لصغر أو سفه (أبٌ رشيدٌ) : فالأب المحجور عليه لا وصية له على ولده ، وكذا لو بلغ الصبي رشيداً ثم حصل له السفه ولمّا النظر للحاكم .

(أو وصيه) : أى وصى الأب له الإيصاء على الأولاد الذين كان وصياً عليهم وهكذا . وليس لمقدم القاضى إيصاء عند موته ولا غيره من الأقارب .

● (إلا الأم) فلها الإيصاء على أولادها بشروط أشار لها بقوله :
• (إن قلّ المالُ) الموصى عليه قلة نسبية كستين ديناراً إلا إن كثر فليس لها الإيصاء .

من الثلاثة ، فالراجح عدم الجبر كما إذا قال وصبي على بناتي أو على بعض بناتي أو على بنتي فلانة . وأما لو قال وصي فقط أو على مالى أو على تركتي فلا جبر له اتفاقاً . فلو زوج جبراً حينئذ فاستظهر الأجهورى الإمضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد النفرى . وإن زوج من غير جبر صح أفاده محشى الأصل هنا .
قوله : [فتستمر إلى تزويجها] : أى وكذا إذا أوصى لها أو لأم ولده بسكنى أو بغلة إلى أن تتزوج فإنه يعمل بما شرط : فإذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ، ولا يتزع منها الماضى من الغلة بزواجها .

قوله : [ولمّا يوصى على المحجور عليه] إلخ : الحصر بالنسبة للموروث عن الموصى . أما إن تبرع ميت على محجور عليه فله أن يجعل لما تبرع به من شاء ناظرًا ولو كان للمحجور عليه أب أو وصى .

قوله : [ثم حصل له السفه] : أى كالجنون مثلاً .

قوله : [أو وصيه] : محل كين وصى الأب له أن يوصى إن لم يتمه الأب من الإيصاء كما لو قال أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يجوز لوصى الأب حينئذ إيصاء .

قوله : [ولا لغيره من الأقارب] : أى كالأجداد والأعمام والإخوة .

قوله : [كستين ديناراً] : قال ابن المنظور له فى القلة بحسب العرف

(وورث) المال (عنها) بأن كان المال لها وماتت عنه . أما لو كان المال للولد من غيرها — كأبيه أو من هبة — فليس لها الإيصاء بل ترفع للحاكم .
(ولا وليّ له) : أى للموصى عليه من أب أو وصى من الأب أو مقدم قاض .
فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم . وقولنا فيما تقدم : ترفع للحاكم إن كان عدلاً . وإلا فواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم . ومنه : إذا مات ولم يوص فتصرف أخوه الكبير أو عهدهم فتصرفه ماض بحيث لو بلغوا لاردلهم .
(مسلمًا) معمول : «يرصى» . فلا يصح كون الكافر وصيًا (رشيدًا) :

فلا خصوصية للستين : إذا علست ذلك فالمناسب للشارح أن يقول : قلة عرفة بدل قوله نسبة .

قوله : [وورث المال عنها] : أى وأما لو وهبت مالا لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن تجعل ناظرًا على ذلك من شاءت كان المال قليلا أو كثيرًا . بل ولو كان للأولاد أب أو وصى .
قوله : [أو من هبة] : أى أو من غيرها لما علمت .

قوله : [ولا وليّ له] : تحصل أن الشروط ثلاثة فإن فقدت أو بعضها وأوصت وتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللصبي إذا رشد أو الحاكم رده ما لم يتفق عليه في الأمور الضرورية بالمعروف .

قوله : [ومنه إذا مات] إلخ : أى ممن يقوم مقام الحاكم . قال في الأصل : وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوص عليهم فتصرف في أموالهم عهدهم أو أخوهم الكبير أو جددهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أولا وللصغار إذا رشدوا إبطاله ؟ ذكر أبا شيخان أنه ماض لجرىان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب ولا سيما في هذه الأزمنة التى عظم فيها جور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام .
قوله : [بحيث لو بلغوا] : أى ورشدوا .

قوله : [مسلمًا] إلخ : هذه شروط الوصى وهى أربعة ذكر هنا ثلاثة وتقدم الرابع وهو كونه مقامًا من طرف الأب أو الوصى أو الحاكم ، وكما تعتبر في الوصى على

فلا يصح كونه صبيّاً أو سفهياً أو مجنوناً (عدلاً) فيما ولى عليه ، فلا يصح لخاتن ولا لمن يتصرف بغير الوجه الشرعى .
 • (وإن) كان الوصى على الأولاد (امرأة) أجنبية أو زوجة الموصى أو أم ولد أو مدبرة ،

(وأعمى) فإنه يصح أن يكون وصياً ، كان العمى أصليّاً أو طارئاً ، (وعبد) فيصح جعله وصياً (بإذن سيده) وليس لسيده رجوع بعد الرضا . ودخل في العبد : مدبره والمكاتب والمبعض والمتق لأجل .
 وإذا كان الوصى عدلاً ابتداء ثم طرأ عليه الفسق فإنه يعزل ، فإن تصرف فهو مردود إذ تشترط العدالة ابتداء ودواماً ، كما أشار له بقوله : (وعزّل) يعطّر وقسّق) .
 • (ولا يبيع) الوصى (عبد) تركبه الموصى وكذلك الأمة حيث كان الرقيق

المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو قضائه ، واشترط فيه العدالة خوف أن يدعى غير العدل الضياع ، وأما الوصى على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة . نعم لا بد فيه أن يكون مسلماً مكلفاً قادراً على القيام بما أوصى عليه .

قوله : [فيما ولى عليه] إلخ : معلوم أن هذا لا يستلزم الإسلام فاندفع ما يقال إنه يستغنى بذكر العدالة عن الإسلام وحاصله أن الاستغناء يكون إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية وليس كل مراداً هنا بل المراد هنا حسن التصرف .

قوله : [ودخل في العبد] : أى في عمومه .

وقوله : [مدبره] : أى الموصى ولا مفهوم له بل مثله مدبر الغير وكذا يقال فيما بعده .

قوله : [وعزل بطرو فسق] : المراد بطرو الفسق الذى يعزل به ظهور عدم إنصافه فيما ولى فيه ، ومثل الطرو المذكور حدوث العداوة للمحجور إذ لا يؤمن العدو على عدوه .

قوله : [ولا يبيع الوصى عبد] إلخ : من هذا المعنى لو أوصى عبداً له على أولاده

(يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِالصَّغَارِ) : لأن بيعه حينئذ ليس مصلحة والوصى لا يجوز له التصرف بغير المصلحة .

(ولا) يجوز الوصى أن يبيع (التركة) أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (إلا بمحضرة الكبير) : لأنه ليس له التصرف في حصته بغير إذنه فإن غاب الكبير أو امتنع من البيع نظر الحاكم .
(ولا يتقسم) الوصى (على غائب) من الورثة (بلا حاكم) فإن قسم

الأصاغر وأراد أولاده الكبار بيع ذلك العبد الموصى اشترى ذلك العبد للأصاغر بأن يشتري حصة الكبار لم إن كان لم مال يحمله وإلا باع الكبار حصتهم خاصة إلا أن ينقص منها أو لم يوجد من يشتريها مفردة فباع العبد جميعه ، ثم إن أبقاء المشتري وصياً على حاله فظاهر وإلا بطل .

قوله : [إلا بمحضرة الكبير] : هذا إذا كان في الحضر أما إذا كان في السفر فله البيع ففي (ح) فرع لو مات شخص في سفره فلو صبه بيع متاعه وعروضه لأنه يتحمل حمله قاله في النوادر ، بل ذكر البرزلي في كتاب السلم عن أبي عمران : أن من مات في سفر بموضع لا قضاة به ولا علول ولم يوص واجتمع المسافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته ثم قلموا بلد الميت فأراد الورثة تقض البيع إذا لم يبع بإذن حاكم وبلده بعيد من موضع الموت أن ما فعله جماعة الرقعة من بيع أو غيره جائز ، قالوا وقد وقع هذا لعيسى بن عسكر وصوب فعله وأمضاه أفاده في حاشية الأصل .

قوله : [فإن غاب الكبير] : أى غيبة قريبة أو بعيدة .

وقوله : [أو امتنع من البيع] : أى أو كان حاضراً وامتنع من البيع .

قوله : [نظر الحاكم] : أى فلما أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للأغائب ، أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وباع رد بيعه إن كان المبيع قائماً فإن فات بيد المشتري بهبة أو صبيغ ثوب أو نسج فزل أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يعضى وهو المستحسن أو لا يعضى وهو القياس ؟ قولان أفاده محشى الأصل نقلاً عن (ح) .

بلون حاكم نقضت ، والمشترون حكمهم حكم الغاصب لا غاة لهم ، ويضمنون حتى السباى .

● (و) إن أوصى (لاثنين) بلفظ واحد ك: جعلتكما وصيين ، أو بلفظين في زمن أو زمنين من غير تقييد باجتماع أو افتراق (حُمِلَ) على قصد (التعاون) وليس إيصاؤه للثاني عزلاً للأول فلا يستقل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك إلا بتوكيل . أما لو قيد الموصى باجتماع أو افتراق عمل به .

(فإن مات أحدهما) : أى الوصيين (أو اختلعا) فى أمر : كبيع أو شراء أو تزويج (فالحاكم) ينظر فيما فيه الأصلح من إبقاء الحى وصياً أو جعل غيره معه ، أو يرد فعل أحدهما فى الاختلاف أو يمضى .

(وليس لأحدهما) أى الوصيين (إيصاء) لغيره فى حياته (بلا إذن) من صاحبه أما بإذنه فيجوز

(ولا يجوز) لهما قسّم المال الذى أوصاهما عليه

(ولإلا) بأن قسماه بينهما وصار كل واحد يتصرف فى حصته (ضميناً)

قوله : [والمشترون] : أى للركة أو بعضها التى باعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ، ومن غير رفع للحاكم العالمون بذلك وهذا مرتبط بكل من مسألة القسم والبيع قبله .

قوله : [وإن أوصى لاثنتين] إلخ : أى وأما لو أوصى واحداً وجعل آخر ناظراً عليه فإنما لذلك الناظر النظر فى تصرفات الوصى وليس له رد الشداد من تصرفه ولا نزع المال منه .

قوله : [إلا بتوكيل] : أى من الآخر له .

قوله : [فإن مات أحدهما] إلخ : محل نظر الحاكم فى موت أحدهما إن لم يوص ذلك الميت لصاحبه أو لغيره وإلا فلا نظر له .

قوله : [أما بإذنه فيجوز] : أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات .

قوله : [ولا يجوز لهما قسم المال] : ظاهره ولو كان المال لصبيين واقسماهما فلا يأخذ كل حصبة الصبى الذى عنده .

ما تلف منه ولو بسماءى للتفريط ، فيضمن كلُّ ما تلف ولو بيد صاحبه لرفع يده عنه .

● (والوصى اقتضاءُ الدينِ) ممن هو عليه ، واللام للاختصاص فلا ينافى أنه يجب عليه .

(و) للوصى (تأخيرُهُ) أى الدين إذا كان حالاً (نظر) أى مصلحة فى التأخير .

(و) للوصى (التفقةُ عليه) : أى على الطفل الذى فى حجره (بالعرف) بحسب حال الطفل والمال من قلة أكل أو قلة مال وضلعهما وكسوة .

(كحُثْنِه) : فيجوز للوصى التفقة عليه فى ختته ، ويجوز الأكل منها حيث لم يكن سرفاً (وعُسرُهُ وعبدُهُ) : فيوسع عليه نفقة العبد بما هو معتاد شرعاً ، لا فى نحو لعب فى ختن أو عرس فيضمن .

● (و) يجوز للوصى (دَقْعُ نفقة له) : أى لوصى (عليه إن قلت) بما لا يخاف عليه إتلافه ، كجمعة أو شهر . فإن خاف إتلافه فيوم يوم .

. قوله : [لرفع يده عنه] : أى لتعليقه برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتمد ، وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ، ودرج عليه ابن الحاجب ، وقائلة الخلاف أن كل واحد إما غريم بجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط .

قوله : [بحسب حال الطفل والمال] إلخ : أى فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله .

قوله : [فيضمن] : أى الوصى السرف وما أتلفه فى الملامى ، وأما الآكلون من يده فلا ضمان عليهم لتعلقه بلزمة الوصى بمجرد تقويته .

قوله : [دفع نفقة له] : ربما يشعر قوله له أنه لا يدفع للمحجور عليه نفقة زوجته ولا ولده ولا أم ولده ورفيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن المنذرى من المدونة ، بل يسلم نفقة كل واحد منهم له فى يده ، وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورفيقه يدفعا إلى يد نفقة زوجته وولدها .

بلغة السالك - رابع

(و) للوصى (إخراجُ فِطْرَتِهِ) : أى زكاة القطر عنه وعن تلزومه نفقته من مال اليتيم كأمه الفقيرة .

(و) له إخراج (زكائِهِ) من حرث وماشية وفقد وعروض ، ويرفع لحاكم مالكي يحكم بذلك خوف أن يرفع الصبي للحاكم الحنفى الذى لا يرى الزكاة على الصبي فيضمن الوصى .

(و) للوصى (دفعُ مَالِهِ) : أى الموصى عليه للغير يعمل فيه (قراضاً) بجزء من الربح (وأبضاعاً) : أى يدفع دراهم لمن يشتري بها سلعة ، كعبد من البلد الذى فيها للشيء المطلوب لكونه فيه تقع للصبي والواو بمعنى أو والوصى أن لا يدفع إذ لا يجب عليه تنمية مال اليتيم .

● (وَلَا يَتَمَسَّكُ هُوَ) : أى الوصى بالمال لئلا يحاين لنفسه . والنهى للكرهية ، فإن عمل اليتيم خاصة ليس له فيه شيء فذلك معروف لا ينهى عنه .

(وَلَا يَشْتَرَى) الوصى شيئاً من التركة على جهة الكراهة لأنه يتهم

قوله : [وله إخراج زكاته] إلخ : أى للوصى أن يخرج زكاة محجوره إن كان الوصى مالكيّاً كان الولد كذلك أم لا ، فإن كان الوصى حنفياً لم يجب عليه إخراجها . ولو كان الولد مالكيّاً فالعبرة بمذهب الوصى لا بمذهب الطفل أو أبيه .

قوله : [ويرفع لحاكم مالكي] : أى إن كان هناك حنفى وكان لا يخفى عليه أمر اليتيم ويخفى من رفعه إليه ولا أخرج من غير رفع وذلك كبعض بلاد المغرب والسودان الى لم يوجد فيها غير الحاكم المالكي .

قوله : [ولوصى دفع ماله] إلخ : أى ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة يحتاج لسفر في البر أو البحر .

قوله : [إذ لا يجب عليه تنمية مال اليتيم] : أى بل يندب . وقول عائشة : « انجبروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة » . حملة ابن رشد على التندب ، وقال الشافعى بحسب التنمية على حسب الطاقة أخذاً بظاهر الحديث .

قوله : « [وَلَا يَعْمَلُ هُوَ] : أى يجزء من الربح ولو كان ذلك الجزء يشبه قراض مثله .

على الحايأة (و) إن وقع وعمل بنفسه قراضاً أو اشترى شيئاً من الركة (تَعَقَّبَ) أى تعقبه الحاكم (بالنظر) فى المصلحة ، فإن كان صواباً أمضاه وإلا رده .
(إلا) اشتراء (ما قتل) وانتهت فيه الرقبات (بعد شهرته للبيع فى سوقه فيجوز الوصى شراؤه .

(والقول له) : أى للوصى وكذلك وصيه ولو تسلسل ومقدم القاضى والكافر (فى النفقة) : أى فى أصلها إذا تنازع مع المحجور فى ذلك مدة حضائته وأشبهه قول الوصى يمينه . فإن كان فى حضائته غيره فلا يقبل قوله إلا بينة . كما لم يقبل قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف .

(و) القول للوصى إذا تنازع من كان فى حجره .
(فى قدرها) : أى النفقة حيث أشبه وحلف . كما قال ،
(إن أشبه يمين .
(لا) يقبل قول الوصى (فى تاريخ الموت) بل لابد من ثبوته .

قوله : [والقول له] إلخ : حاصله أنه إذا تنازع مع المحجور عليه فى أصل الاتفاق أو فى قدره أو فيهما فالقول قول الوصى بشرط ثلاثة كون المحجور فى حضائته وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف وإلا فلا بد من البينة .
قوله : [فإن كان فى حضائته غيره] : أى سواء كان الحاضن ملياً أو معلماً وهذا هو قول الأكثر ، وللاجزولى إن كانت الحاضنة فقيرة وسكت لآخر المدة . والحال أن الولد يظهر عليه النعمة والتخير صدق الوصى يمينه لوجود القرينة المصلحة له ، وإن كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصى ، وهذا التفصيل استحسنته اللخمي .

● تنبيه : ليس لوارث الطفل أن ينكشف على ما يبدى الوصى ويأخذ وثيقة بعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال له فلا مخاصمة له فى ذلك على الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته بماله الكائن بيده .

قوله : [لا يقبل قول الوصى] : أى فإذا قال الوصى : مات منذ سنتين مثلاً ، وقال الصغير : بل سنة فالقول للصغير وإن كان هذا الأمر يرجع لقلة الثقة وكثرتها ، لأن الأمانة التى أوجبت صدقه فيها لم تتناول الزمان المتنازع فيه .

(ولا) يقبل قول الوصى (في الدفع) المال المحجور (بعد الرشد إلا بيّنة) .
 وظاهره : ولو طال الزمن بعد الرشد ، وهو المعروف من المذهب . قال تعالى :
 ﴿ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِأَقْرَبِهِمْ حَسِيبًا ﴾ (١) .

قوله : [بعد الرشد إلا بيّنة] : يتعلق بالدفع ، وكذا لو دفع له قبل البلوغ
 فلا يصدق ولو واقعه الولد قبل بلوغه ، بل ولو قامت بيّنة بذلك لتبرئ منه حيث
 لم يبق بيده الولد للبلوغ .

قوله : [فأشهدوا عليهم] : أى فالأمر بالإشهاد لتلا يغمروا على هذا
 المشهور ومقابلته أنه يقبل قول الوصى في ذلك بيّنته والأمر بالإشهاد لتلا بمخلفا ،
 وظاهر المصنف أنه لا يقبل قول الوصى بالدفع ولو طال الزمان . ابن عرق ، وهو
 المشهور من المذهب . وقيل ما لم يطل كناية أعوام وقيل عشرين عاماً .

• تنبيه : الوصى أن يرشد محجوره ولو بغير بيّنة على رشده ، لكن لو قامت
 بيّنة بانتهال سفهه رد إلى الحجر ويبطل عليه وصى آخر ويعزل الأول ، لكن
 لا يضمن لأنه فعل ذلك اجتهداً . وفي البراءة القرائى آخر باب القضاء : أن الوارث
 إذا كان بغير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل يعلمه بالمال ولا يرسله إليه ،
 فإن جهل القاضى وأرسله إليه قبل استئذانه فتلغ فلا ضمان عليه ، ويضمن غير
 القاضى إذا أرسله من غير استئذان وتلف .

• عناية : نسأل الله حسنها لو أوصى الميت بوصايا أو لزمه أمور تخرج من
 الثلث وضاق عن جميعها فقدم فيها يجب إخراجها منه وصية أو غيرها فك أسير
 أوصى به لم يتعين عليه قبل موته وإلا فن رأس المال ، ثم مدبر صحة ومنه
 مدبر مريض صح من مرضه صحة بيّنة ، ثم صداق مريض لمنكحة فيه
 ودخل بها ومات فيه أوصى به أولاً ، وتقدم في النكاح أن لها الأكل من المسمى
 وصداق المثل من الثلث ، ثم زكاة العين أو غيرها أوصى بإخراجها وقد فرط
 فيها في سالف الأزمان ، فإن لم يوص بها تخرج ويحمل على أنه كان أخرجها .
 وأما التي اعترف بمجملها عام موته وأوصى بإخراجها فن رأس المال ، وإن لم يوص
 فإن علمت الورثة بها أخرجوها من رأس المال ثم يلحق الزكاة الماضية الموصى بها

زكاة الفطر الماضية التي فات وقتها بغروب يوم الفطر . وأما الحاضرة كأن مات ليلة الفطر أو يومه فتخرج من رأس المال ويحبر عليها الوارث إن أوصى بها والإفويبر بها الوارث من غير جبر ، ثم يلى زكاة الفطر كفارة ظهار وقتل خطأ أو أفرع بينهما إن ضاق الثلث عليهما ، ثم كفارة يمين ، ثم كفارة فطر رمضان ، ثم كفارة التفريط في قضائه ، ثم التلر الذي لزمه ، ثم العتق المبطل في مرضه ومدير المرض فهما في مرتبة واحدة ، ثم الموصى بعثقه إذا كان معيناً عنده كعبدى فلان أو معيناً يشتري بعد موته حالا أو لكشهر أو أوصى بعثق معين عنده بمال يدفعه العبد للورثة فعجله العبد ، وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عند الضيق ثم الموصى بكتابتة بعد موته ، والمعتق على مال ولم يعجله عقب موت سيده والمعتق إلى أجل زائد على شهر وأقل من سنة ، ثم المعتق لسنة ، ثم المعتق لأكثر ، ثم وصية بعثق لم يعين ثم وصية بحج عنه إلا لضرورة ، فن عتق غير المعين في مرتبة يتحاصن إن ضاق الثلث ، وكذا عتق غير المعين مع معين غير عتق كأن يوصى بعثق غير عبد معين أو جزئه مع ثبوت معين فيتحصان (اه ملخصا من الأصل) .

باب في الفرائض

● ويسمى علم الفرائض وعلم الموارث . وهو علم يُعرَّفُ به من يرث ومن لا يرث
ومقدار ما لكل وارث وموضوعة التركات .

باب :

قال شب : علم الفرائض علم قرآني لأن القرآن العظيم ورد به وقد حض رسول
الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال : « تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فلنفي امرؤ مقبوض وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في
الفريضة ولا يجدان من يفصل بينهما » . رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ،
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قطع ميراثاً فرضه الله سبحانه وتعالى
قطع الله ميراثه من الجنة » (١٨١ ابن حبيب) معنى قطعه بالجهل بالعلم منه بالفريضة ،
وروي أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « تعلموا الفرائض فلأنها من
دينكم وهي أول ما ينسى وهو نصف العلم وهو أول علم يتزع من أمتي وينسى » .
قوله : [وهو علم] : أي قواعد ويصح أن يراد به الملكة الحاصلة من
مزاولة القواعد .

قوله : [وموضوعة التركات] : أي لأنها التي يبحث فيها عن عوارضها
الدائية أي التي تلحقها الدائية لا بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها
للزوجة عند عدم الفرع الوارث ، وكون ثمنها للزوجة عند وجود الفرع الوارث
وهكذا ، والمراد بالبحث عن العوارض الدائية حمل تلك العوارض عليها فتحصل
مسائل العلم يبحث يقال التركة ربعها للزوجة عند وجود الفرع الوارث وهكذا ،
ووصف العوارض بالدائية للتخصيص مثلاً ككون ربع التركة للزوجة أمر عارض
ذاتي لما لأنه إنما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شيء بخلاف ما يعرض
لها من حرق مثلاً فإنه عارض غريب عنها بواسطة النار لا يبحث عنه في ذلك

وغايته : إيصال كل ذى حق حقه من التركة .
 والتركة : حق يقبل التجزئ ، يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك .
 • والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة باستقراء الفقهاء أشار لها على الترتيب بقوله :

العلم أفاده عشى الأصل .

قوله : [وغايته إيصال كل ذى حق حقه] إلخ : أى ويقال فى تفسير الغاية أيضاً هى حصول مائة للإنسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب .
 قوله : [حق] : هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية ، فإذا اشترى زيد سلمة بالخيار ومات قبل انقضاء أمدتها انتقل الخيار لوارثه ، وإذا كانت دار شركة بين زيد وعمر وباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمر ومات عمرو وقبل أخذه بها انتقل الحق فى الشفعة لوارثه ، وإذا قتل زيد عمراً وكان بكر أخاً لعمر ومات بكر انتقل الحق فى القصاص لوارثه ، وكما إذا مات المعتق فلأن عصبته تقوم مقامه فيه ، وكما إذا كانت الولاية للابن ومات فينتقل الحق فيها لابنه .

قوله : [يقبل التجزئ] : خرج ولاية النكاح لعدم قبيلها التجزئ .
 قوله : [يثبت لمستحقه] : أى بقرابة أو نكاح أو ولاء ولا بد من هذا القيد لإخراج الوصية بناء على أنها تملك بالموت لا بالتنفيذ .
 قوله : [بعد موت] إلخ : خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والاتهاد ونحوهما فلا تسمى تركة .

قوله : [باستقراء الفقهاء] : أى فإن الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يحدوها تريد على هذه المراتب الخمس ، وبعضهم جعله عقلياً وفيه نظر ، لأن العقل يجوز أكثر من ذلك إلا أن يكون مراده الحصر بالنسبة لما وجد فى الخارج لقوله الحق المتعلق بالتركة إما ثابت قبل الموت أو بالموت ، والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أولاً ، فالأول الحقوق المالية وهو الذى صدر به المصنف والثانى الدين المطلق وهو الذى ذكره بقوله بقضاء دينه ، والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثى به المصنف ، وإما لغيره منه باختياره وهو الوصية وبها ريع المصنف ، وإما لغيره بسببه بغير اختياره وهو الميراث وذكره خامساً وأخره لطول الكلام

(يبدأ من تركة الميت) : من رأس المال ولو أتى على جميع التركة (يحق . تملك بين) : أى ذات (كرهون) فى دين فيقدم وجوباً لتعلق حق المرتهن به على مؤن التجهيز (و) كعبد (جكان) : غير مرهون فإنه فى مرتبة المرهون ، أما لو كان مرهوناً فى دين وجبى فقد تعلق به حقان ، وتقدم الجناية على الرهن كما أشار له فى باب الرهن بقوله : وإن ثبت - أى جناية - الرهن فإن أسلمه مرتهنه فللمجنى عليه بماله إلخ . وأدخلت الكاف زكاة الحرث والماشية فى عام موته حيث مات بعد وجوبها وأم الولد وسلعة المفلس بالفعل .

عليه ولأنه المقصود بالباب .

قوله : [تعلق حق المرتهن به] : أى بذاته ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذى ليس له ما يكفن به غيره .

قوله : [فللمجنى عليه] : أى فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلا رهن وإن فداه بغير إذن الراهن ففداؤه فى رقبته فقط إن لم يرهن بماله ويؤذنه فليس رهنًا فى الفداء بل فى الدين فقط .

قوله : [حيث مات بعد وجوبها] : أى فإذا مات المالك بعد الحل أو الطيب أخرجت زكاتها أو لا قبل الكفن وقيل وفاء الدين والميراث ، وهذا إذا كان الحرث غير مرهون ، فإن كان مرهوناً ، والدين يستغرق جميعها فاستظهر الأجهورى أن رب الدين يقدم بدينه على الزكاة مستنداً فى ذلك لقول ابن رشد : إن حق الآدى مقدم على حق الله ، لأن مقتضاه تقديم رب الدين بدينه على الزكاة ، قال (بن) : وفى هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق باللمة ، وأما الحب فالفقراء شركاء فى عينه فلا ملك للميت فى حفظهم حتى يؤخذ منه دينه .

قوله : [وسلعة المفلس بالفعل] : أى الذى حكم عليه القاضى بالمفلس قبل موته وحيث فلا يقال إن هذا مخالف لما تقدم فى المفلس من أن للغيرم أخذ عين ماله المخاز عنه فى المفلس لا الموت لحمل ما هنا على ما إذا قام بألمها بشئها على المشتري قبل موته فوجده مفلساً وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها لها بالفعل فبأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز ، لأنه حق تعلق بعين ودخل أيضاً

(فَمَوْنٌ تَجْهِيْزُهُ) : تقدم على الدين من كفن وضل وحمل وغير ذلك (بالمعروف) : بما يناسب حاله من قرر وضى ، وضمن من أسرف .. وكذلك يقدم مَوْنٌ تجهيز عبده على دين السيد بأن مات سيد وعبده ، فإن لم يكن إلا بغير واحد قدم الرقيق لأنه لا حق له في بيت المال .

(قَضَاءُ دِيْنِهِ) : يقدم من رأس المال على الوصايا أى دينه الذى عليه لآدى ، كان بضامن أم لا ، لأنه يحل بموت المضمون . ثم هدى تمتع أوصى به أم لا . ثم زكاة فطر فطر فيها .. وكفارات أشهد في صحته أنهما بلمته أو أوصى فقط . ويحل كفارات أشهد بها : زكاة عين حلت وأوصى بها .

(فوصاياه) من ثلث الباقي بعد ما تقدم .

(ثم الباقي) بعد الوصايا يكون (لوارثه) فرضاً أو تعصيباً ، أو هُماً .

المعنى لأجل وهدى قلد وأضحية تعينت بلجها . بخلاف ما لو مات صاحبها قبل اللبغ فإنها تباع في الكفن والدين ، ولو كانت منلورة وقولنا هدى قلد أى فيها يقلد ، وأما مالا يقلد كالغرم فينزل سوقها في الإحرام لللبغ مترلة التقليد .

قوله : [من كفن وضل] : أى من ثمن كفن وأجرة ضل .

قوله : [قدم الرقيق] : أى وكفن السيد من بيت المال .

قوله : [كان بضامن أم لا] : أى حل أجله أم لا بدليل التعليل .

قوله : [أشهد في صحته أنهما بلمته] : الضمير يرجع لزكاة الفطر والكفارات . وحاصله أن زكاة الفطر التى فطر فيها والكفارات التى لزمته مثل كفارة البين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته أنهما بلمته ، فإن كلا منهما يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجهما أو لم يوص .

• **ثالثة** : يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم أن يتحمل على إخراج ماله بعلومه في طاعة الله ، وذلك بأن يشهد في صحته بشئ من حقوق الله تعالى في ذمته كزكاة أو كفارات وجب إخراجها من رأس المال ولو أقر على جميعها بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله (ح) عن البرزلى كلنا في حاشية الأصل .

قوله : [فرضاً أو تعصيباً] : أى بالفرض أو التعصيب .

• (والوارثين من الرجال عشرة) بطريق الاختصار :

(الابنُ وابنته وإن سقَل) .

(والأب والجدُّ للأب وإن علا) .

(والأخ وابنته) .

(والعمُّ وابنته والزوجُ) .

(وذو الولاء) : أى المعتق .

(وكلهم عَصَبَةٌ) : إذا انفرد واحد حاز جميع المال (إلا الزوج والأخ للأم) : فإنهما أصحاب فرض كما يأتى .

وإن اجتمع جميع الذكور فلا يرث منهم إلا ثلاثة الزوج والابن والأب كما يأتى .

• (و) الوارثات (من النساء سبع) بطريق الاختصار :

(البنتُ ، وبنتُ الابنِ ، والأمُّ ، والجدَّةُ مطلقاً ، والأختُ مطلقاً ، والزوجةُ ، وذاتُ الولاءِ) : أى المعتقة .

قوله : [بطريق الاختصار] : أى وأما بطريق البسط فخمسة عشر .

قوله : [والأخ] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب أو لأم فدخل تحته ثلاثة .

قوله : [وابنته] : أى مطلقاً أى شقيقاً أو لأب .

قوله : [والعم] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب . وأما العم للأم وابن الأخ للأم فن ذوى الأرحام .

قوله : [وابنته] : أى مطلقاً شقيقاً أو لأب لا لأم فن ذوى الأرحام .

قوله : [فلا يرث منهم إلا ثلاثة] : أى ومسألتهم من اثني عشر لتوافق مخرج ربع الزوج وسدس الأب بالنصف فتضرب نصف أحد المخرجين فى كل الآخر باثني عشر للزوج ربعها ثلاثة ، ولأب سلسها اثنان والباقي هو سبعة للابن تعصيباً .

قوله : [بطريق الاختصار] : أى وأما بطريق البسط فعشر .

قوله : [والجدَّة مطلقاً] : أى من قبل الأم أو من قبل الأب .

قوله : [والأخت مطلقاً] : أى شقيقة أو لأب أو لأم .

(وكلهن ذواتُ فَرَضٍ ، إلا الأخيرة) : وهى المصقة ، فإن اجتمعن فلا يرث منهن إلا الزوجة والبت وبت الابن والأم والأخت الشقيقة كما يأتى له آخر الفرائض .

● والفروضُ ستةٌ : النصفُ ، والرُّبُعُ ، والثلثُ ، والثلثانُ ، والثلثُ ، والسدُسُ .
● (فالنصفُ خمسة) : (الزوج) يرثه من زوجته (عند عَدَمِ الفَرَعِ الوارِثِ) : ذكرًا أو أنثى أو ولد الولد كذلك وإن سفل — كان الولد منه أو من غيره — فإن كان غير وارث لوصف — كرقى — فكالعلم . (والبت إذا انفردت) عن

قوله : [وكلهن ذواتُ فرضٍ إلا الأخيرة] إلخ : أى لقول صاحب الرحية :

وليس فى النساء طراً عَصَبُهُ إلا التى منت بحق الرقبه

قوله : [فلا يرث منهن إلا الزوجة] إلخ : أى وسألتهن من أربعة وعشرين لتوافق مخرج ثمن الزوجة وسلمس الأم بالنصف فنصرت نصف أحد المخرجين فى كامل الآخر بأربعة وعشرين للبت نصفها اثنا عشر ، ولبنت الابن سلمسها أربعة ، وللزوجة ثلاثة ، وللام أربعة سلمسها يبقى واحد تأخذه الأخت الشقيقة تعصيباً ، لأنها عصبه مع الغير ، فإن اجتمع الذكور والإناث ورث منهم خمسة الأبوان والابن والبت وأحد الزوجين ، فإن ماتت الزوجة كانت المسألة من اثني عشر ، وإن مات الزوج كانت من أربعة وعشرين .

قوله : [النصف والرُّبُع] : قد ارتكب المصنف طريق التلذذ وهى إحدى الطرق المستحسنة .

قوله : [أو ولد الولد كذلك] : أى ذرية أولادها الذكور لا الإناث فوجودهم كالعلم .

ولخلاص أن محل إرث الزوج النصف من زوجته حيث لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى ولا ولد ابن منه أو من غيره وإن من ذناً إن لم يقم به مانع من كفر أورك وأما ولد البت فوجوده كالعلم قال تعالى : ﴿ وَكَفَّمْ نِصْفَ مَا تَرَكَ أَزْوَاجَكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ (١) .

قوله : [والبت] : أى بنت الصلب .

قوله : [إذا انفردت] : أى عن أخت أو أخ قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

يعصبها ؛ وهو أخوها المساوي لها احتراماً عن أخيها لأبيها كما يأتي .

(وبنت الابن) : ترث النصف (إن لم يكن) الميت (بنت) ولا ابن ابن بدليل ما يأتي :

(والأخت شقيقة أو لأب إن لم تكن) : أى توجد (شقيقة) معها (وعصب كلاً) من النسوة الأربع (أخ) : أى تصير به عصبه للذكر مثل حظ الأنثيين حيث كان الأخ (يساويها) في الدرجة . وشمل كلامه ابن الابن مع بنت ابن آخر لأنه أخ لها حكماً لتساويها درجة .

• (و) عصب (الجد الأخت) فترث معه تعصباً لا فرضاً فهي عصبه بالغير . (وهي) أى الأخت شقيقة أو لأب (مع الأوليين) : أى البنت وبنت الابن (عصب) مع الغير ؛ فلا يفرض للأخت معها بل تأخذ ما بقى بعد فرض البنت وهو النصف أو البنتين وهو الثلث تعصباً وكذلك مع بنت الابن . (والربيع الزوج لفرع) من الزوجة (يرث) : كبنت أو ابن منه أو من غيره ولو من زناً المحرقة بالأم .

واحدة قبلتها النصف^(١) .

قوله : [احتراماً عن أخيها لأبيها] : الأولى حذفه لأنه لا معنى له .

قوله : [إن لم يكن الميت بنت] : أى وإلا كان لها معها السمس .

وقوله : [ولا ابن ابن] : أى وإلا كان معصباً لها للذكر مثل حظ الأنثيين كان أخاها أو ابن عمها .

قوله : [أى توجد شقيقة معها] : أى مع الأخت التي للأب ، فإن كان معها شقيقة كان لبي للأب السمس فقط تكملة الثلثين .

قوله : [يساويها في الدرجة] : الأولى أن يقول في القوة ويمحز بليلك عن أخ لأب مع شقيقة فهو مساو لها في الدرجة وليس مساوياً لها في القوة .

قوله : [مع الأولين] إلخ : حاصله أن الأخت الشقيقة والأخت للأب كما يعصب كلا منهما أخوها المساوي لها يعصبها الجد ، والبنت وبنت الابن . قوله : [والربيع الزوج لفرع] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ فَرِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكْنَ ﴾^(٢) .

(١) سورة النساء آية ١١ .

(٢) سورة النساء آية ١٢ .

(و) الربع (الزوجة الواحدة (أو الزوجات لفقدِه) : أى القرع الواوثة تزوج من ولد أو ولد ابن ذكراً أو أنثى منها أو من غيرها .

وخرج بالواوثة : ولد الزنا ومن نفاه بلعان فكالعدم لا يحجبها للثمن .
(والثمنُ لمن) : أى للزوجة أو الزوجات (لوجودِه) : أى القرع اللاحق .
(والثلثان لأربعة) : أى لكل نوع من الأنواع الأربعة المشار إليها بقوله :
(للواتِ النصفُ إنْ تعدَّدنَ) : وهى البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب .

(والثلثُ) فرض (للأم إنْ لم يكن ولدٌ ولا ولدُ ابنٍ) ذكراً أو أنثى واحداً أو متعدداً (ولا اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب أو لأم أو مختلفين أو محجوبين ، حجب شخص - كالخوة لأم مع جد - فيستوطن بالجد ومحجون الأم قال فى التلمسانية : وفيهم فى الحجب أمر عَجَبٌ لأنهم قد حُجِبُوا وحُجِبُوا .

(و) الثلث فرض (لولدِ يَها) : أى الأم (فأكبر) من ولدين فلا يزيد

قوله : [والربع للزوجة] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الرُّبْعَ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ﴾^(١) .

قوله : [والثلث لمن] إلخ : أى لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِكُلِّ الثَّمَنِ ثَمْنٌ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾^(٢) .

قوله : [والثلث فرض للأم إن لم يكن ولد] إلخ : الأصل فى هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمُتَّكِئَةِ ﴾^(٣) .

قوله : [حجب شخص] : يحترز عن حجب الوصف ككونهم أرقاء أو كفاراً فلا يحجبونها .

قوله : [لأنهم قد حجبوا] : أى الأم من الثلث إلى السدس .

وقوله : [وحجبوا] بالبناء للمفعول : أى حجبهم الجلد لأن الإخوة للأم محجون بسنة بالجد والأب والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن كما يأتى .

(٢) سورة النساء آية ١٢ .

(١) سورة النساء آية ١٢ .

(٣) سورة النساء آية ١١ .

عن الثلث ويستوى الذكر والأنثى فيه ، كما قال تعالى : ﴿ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَثِ ﴾
والشركة عند الإطلاق تفيد المساواة .

(وطا) أى للأم (ثلث الباقي) بعد فرض الزوج في الغراوين : لأن الأم
غرت فيهما بقولم لها الثلث وهو في الحقيقة سدس كما في الأولى أو ربع كما في
الثانية (في) زوجة ماتت عن (زوج) وأبوين أصلها من اثنين مخرج نصيب
الزوج فله النصف يبقى واحد على ثلاثة مباين ، فضرب ثلاثة في اثنين بستة
فلها واحد بعد فرض الزوج ، إذ لو أعطيت ثلث الركة للزم تفضيل الأنثى
على الذكر فيخالف القاعدة القطعية : متى اجتمع ذكر وأنثى يدلان بجهة
واحدة . فلذا ذكر مثل حظ الأثنين . فخصصت القاعدة عموم آية : ﴿ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ .

وأشار لثانية الغراوين بقوله : (أو زوجة) مات زوجها عنها وعن أبوين فهى
من أربعة للزوجة الربع ، وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي إذ لو أعطيناها ثلث
المال لزم عدم تفضيل الذكر عليها التفضيل المعهود ،

قوله : [كما قال تعالى فهم شركاء في الثلث] : إنما استدل بها لأن موضوعها
في الإخوة للأم .

قوله : [تفيد المساواة] : أى ولذلك قال في الرحية :

ويستوى الإناث والذكور فيه كما أوضح المفسر

أى القرآن .

قوله : [وها ثلث الباقي] إلخ : اعلم أن للأم حالتين ترث في إحداهما
الثلث وفي أخرى السلس بنص القرآن وثبت باجتهاد حالة ثالثة ترث فيها ثلث
الباقي وقد ذكرها هنا المصنف .

قوله : [في الغراوين] : أى وتلقب بالعمريتين لقضاء عمر فيها بملك .

قوله : [فضرب ثلاثة في اثنين بستة] : فالسنة تصحيح لا تأصيل خلافاً
للتنائى القائل بأنها تأصيل .

قوله : [للزم عدم تفضيل الذكر عليها] إلخ : وجه ذلك أن المسألة من
اثنى عشر تأخذ الزوجة ثلاثة يبقى تسعة ، فلو أعطيت الأم الثلث كاملاً لأخذت

هذا ما قضى به عمر رضى الله عنه ورافقه الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة بقوله :
(وأبوين) راجع للمسألين .

(والسدس) فرض (لسبعة : للأم إن وجدَ مَن ذَكَرَ) من فرع
وارث كابن وابن ابن وبنت وبنت ابن واثنين ففوق من الإخوة مطلقاً .

• (و) السدس فرض (لولد الأم) ذكرًا كان أو أنثى (إن انفردت) قال تعالى :
(وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا
السُّدُسُ) إذ المراد أخ أو أخت لأم كما قرئ به شاذاً .

(و) السدس فرض (لبنت الابن) وإن سفلت أو بنات الابن المتساويات :
فإن كانت إحداهما أقرب فهو لها إن كانت أو كن (مع البنت) الواحدة
تكملة للثنتين للإجماع ولقول ابن مسعود رضى الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت :
لأقضيْن فيها بقضاء النبی صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس

أربعة يبقى خمسة للأب فلم يفضل عليها التفضيل المجهود وهو كونه للذكر مثل
حظ الأنثيين .

قوله : [هذا ما قضى به عمر] : أى فى المسألين .

قوله : [من الإخوة مطلقاً] : أى ذكرين أو أنثيين أو مختلفين شقيقين
أولآب أو لأم .

قوله : [يورث كلاله] : الكلاله هى أن يموت الميت ولم يترك فرعاً ولا أصلاً .

قوله : [كما قرئ به شاذاً] : أى والقراءة الشاذة يستدل بها على ثبوت
الأحكام لكونها بمنزلة الأحاديث الصحيحة التى ثبتت بالآحاد .

قوله : [ولقول ابن مسعود] إلخ : روى البخارى : « أن هزيلة بالزراى
وابن شرجيل سألا أبا موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعرى عن بنت وبنت
ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت الابن وأختها
ابن مسعود فسيتأبى فأثابه وأخبراه بما قال أبو موسى فقال : ضللت إذاً وما أنا من
المهتدين ، لأقضيْن فيها بما قضى به النبی صلى الله عليه وسلم للبنت النصف
ولبنت الابن السدس تكمله للثنتين وما بقى فلأخت فأثابها أبا موسى فأخبراه
فقال لا تسألننى ما دام هذا الخبر فيكم » .

تكملة الثلثين وما بقي للأخت ، أى لأنها عصبية مع البنت . وقس على ذلك كل بنت ابن نازلة فأكثر مع بنت ابن واحدة أعلى منها .

(والأخت للأب) أى أخت الميت التى أدلت بالأب فقط فأكثر فرضها أو فرضهن السلس (مع الأخت الشقيقة) : الواحدة تكملة الثلثين . وللتحديد بالواحدة فى الأخت ولبنت لأنه لو كانت بنت الابن مع بنتين أو الأخت للأب مع شقيقتين لسقطتا ما لم تعصب كما يأتى .

(و) السلس فرض (أب وجدّ) عند عدم الأب (مع فرع وارث) للميت فإن كان الفرع ذكراً فليس للأب أو الجدة غير السلس وإن كان أنثى فله السلس فرضاً والباقي تعصياً كما يأتى .

(و) السلس فرض (الجدة مطلقاً) من جهة الأم أو الأب كل من انفردت أخذته وإن اجتمعتا فهو بينهما (إذا لم تدل بذكر غير الأب) : كأم الأم وأم الأب ، فإن أدلت بذكر غير الأب فلا ترث عندنا لأن مالها لا يورث أكثر من جدتين كما يأتى التصريح به فى باب الحجب مع زيادة حكم القرى والبعدي إن شاء الله تعالى .

● (والعاصب هو مَنْ وَرَثَ الْمَالَ) كله إن انفرد (أو) ورث (الباقى) بعد جنس (الفرض) الصادق بالفرض الواحد أو الفروض . وهذا إشارة لتفسير ما رواه البخارى وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم : « ألحقوا القرائن

قوله : [ما لم تعصب] : أى بأن يكون لها أخ أو ابن عم مساو لها .

قوله : [أو ورث الباقي بعد جنس الفرض] : أى ويسقط إذا استغرقت الفروض التركة إلا أن ينقلب من حالة العصبوبة إلى الفرضية كالإشقاء فى الحمارية والأخت فى الأكلمرية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم اطرادها إذ الابن ونحوه لا يسقط بحال ، وعرف أيضاً العاصب بأنه من له ولاء وكل ذكر يدل للميت لا بواسطة أنثى .

واعلم أن أصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة فعصبية الرجل بنوه وقرباته لأبيه ومما يملك لتقوى بهم فى المهمات ، وقيل مموا عصبية لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف

بلغة السالك - رابع

بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر^(١) متى أطلق فهو عاصب بنفسه بخلاف عصبية النسوة الأربع ذوات النصف إذا كان أخ لمن فعصبية بالغير أى فالغير عاصب . وبخلاف الأخت الشقيقة أو لأب مع بنت أو بنت ابن فعصبية مع الغير أى لأن الغير ليس بعاصب .

ولا بين العاصب بالحد بينه بالعد فقال :

(وهو الابن) واصطلاحهم الابن الذكر بخلاف الولد فيعم .

(قائمه) أى ابن الابن وإن سفل ، وسيأتى أن الأقرب يحجب الأبعد ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب والأم أو ابنة الزوج أو الزوجة .

● (وعصب كل) من الابن أو ابنه (أخته) ولو حكما ؛ كابن مع بنت عم المساوية فى الرتبة فإنه أخوها حكما كما تقدم لنا . وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء فى الثلثين كبنتين وبنت

والأخ جانب وكذا العم وأخو المصنف ذكر العاصب لتقدم أهل القرض فى الاستحقاق عليه .

قوله : [أى فالغير عاصب] : مقول لأن الأئمة قد تستقطع فى بعض المسائل لولا وجود الذكر المساوى لما أو الأدنى منها .

قوله : [أى لأن الغير ليس بعاصب] : أى فإن البنت لم تكن مقوية للأخت فى أخذ الأخت الباقى وإنما حصلت المصاحبة فى الأخذ فقط .

قوله : [أو ابنة] : أى إن لم تكن أم لقوله فى الرعية :

وتسقط الجندات من كل جهة بالأم فافهمه وقس ما أشبهه

وقوله : [والزوج أو الزوجة] : أى فالزوج يرث إن كان الميت زوجة والزوج ترث إن كان الميت زوجا ، ولا يتأتى اجتماع الزوجين فى ميراث واحد إلا فى مسألة الملفوف والمشهورة وسيأتى تحقيقها .

قوله : [فإنه أخوها حكما] : أى ويعطى للذكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [إذا لم يكن لها شيء فى الثلثين] : مفهومه أنه لو كان لها شيء فى

(١) حديث : « أخوها الفرائض » من ابن عباس . صحیح قال فى الجامع الصغير رواه الشيخان وأحمد فى مسنده والترمذى .

ابن وابن ابن ابن بنى عصبه بالغير ولولاه لسقطت كما تقدم .
 • (فالأب) : عاصب يحوز جميع المال عند علم الابن أو ابنه .
 (فالجد) وإن علا عند علم الأب ويحجب الأقرب الأبعد .
 (والإخوة والأشقاء) فى مرتبة الجدل على تفصيل يأتى .
 (ثم) الإخوة (للأب) عند علم الشقيق .
 (وعصب كل منهما) أى الإخوة الأشقاء والإخوة للأب (أخته الى
 فى درجته ؛ فلذا كرم مثل حظ الأختين) .
 (فابن كل) من الأشقاء أو للأب مرتبته بعد مرتبة أبيه فيقدم ابن الأخ
 الشقيق على ابن الأخ للأب .
 (فالعم الشقيق) والعم (للأب) ، وعلمت أن العم للأم ليس بوارث .
 واعلم أنه لو اجتمع بنو أبناء فى طبقة واحدة ، فالأب أو الباقى بعد القروض
 بينهم بالسوية على عدد الرؤوس للذكر مثل حظ الأنثيين ؛ فليس لكل ما كان
 لأبيه ، لأنهم تلقوا المال عن جدهم لا عن أبيهم

الثلاثين لا يعصبها بل يأخذ الباقى وحده ، وذلك كبنت وبنت ابن وابن ابن ابن
 أنزل فالمسألة من ستة لبنت نصفها ثلاثة ، ولبنت الابن سلمها واحد الاثنان
 يأخذهما ابن الابن النازل .

قوله : [ولولاه لسقطت] : أى لعدم بقاء شيء من الثلاثين ويسمى بابن
 الأخ المبارك ولا يقال إن ابن الأخ لا يعصب عمه ؛ لأن ذلك فى ابن الأخ
 للميت كما إذا مات الميت وترك أختين شقيقتين وأختاً لأب وابن أخ ، فإن
 ابن الأخ يأخذ الثلث الباقى وتسقط الأخت للأب ، وأما هنا فهو ابن ابن ابن
 الميت فيعصب من فوقه وإن كانت تسمى عمه له .

قوله : [ويحجب الأقرب الأبعد] : أى فأب الأب يحجب من فوقه وهكذا .
 قوله : [وعلمت أن العم للأم ليس بوارث] : أى من اقتصار المصنف
 على العم الشقيق والذى للأب والاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر .
 قوله : [لأنهم تلقوا المال عن جدهم] : أى ونسبتهم له ولحدة فهم بمنزلة
 أولاد الصلب .

وكذلك أبناء الإخوة وأبناء الأعمام .

(فأبناؤهما) : أى أبناء العم الشقيق والعم للأب ، فيقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للأب .

(فعمُّ الجدة فابنُه) فى جميع المراتب : (يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ) فى الدرجة على الأبعد . وإن كان الأبعد أقوى منه فجدة البنة تقدم على جهة الأبوة ، والابن يقدم على ابن ابنه وهكذا . وجهة الأبوة تقدم على جهة الجدوة والإخوة ، والأخ وإن كان لأب يقدم على ابن الأخ ولو شقيقاً . ولا ينظر لقوته وجهة الأخوة تقدم على جهة العمومة فابن الأخ للأب يقدم على العم الشقيق ، ويقدم العم على عم العم للقرب . ثم جهة بنى العمومة ، فيقدم ابن العم ولو غير شقيق على ابن ابن العم الشقيق للقرب ، وإلى ذلك أشار بقوله : (وإن غير شقيق) : فلا ينظر للقوة إلا مع التساوى ، كما قال :

(ومع التساوى) فإنه يقدم (الشقيق) كالأخوة وبنينهم والأعمام وبنينهم وأعمام الأب وبنينهم (مطلقاً) أى فى جميع المراتب الشقيق على الذى على للأب كما قال الجعفرى رضى الله عنه وفقنا به :

قوله : [وكذلك أبناء الإخوة] إلخ : أى فتتوزل أبناء الإخوة منزلة آبائهم فى أصل التعصيب لا فيما يخطونه فلا يناق أى إذا مات شقيقان أو لأب أحدهما عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فإنهم ينقسمونه على ستة أسهم بالسوية لاستواء رتبتهما ، ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لأن ميراثهما بأنفسهما لأبائهما . قال التاتى وقد وقعت هذه المسألة فى عصرنا فألقى فيها قاضى الحنفية ناصر الدين الأحمسى بأنه يرث كل فريق منهما ما كان لأبيه فيقسم المال نصفين ، وغلظه فى ذلك بدر الدين سبط الماردينى وشنع عليه فى ذلك أفاده محشى الأصل .

قوله : [ثم جهة بنى العمومة] : كلامه يفيد أن جهة بنى العمومة القرية متأخرة عن جهة العمومة وإن علت وليس كذلك ، بل بنو العمومة القرية يقدمون على الأعمام الأبعد فأولاد عم الميت يقدمون على أعمام أبيه كما هو مصرح به فى الأصل وغيره .

وبالجهة التقديم ثم بقربه . وبعدهما التقديم بالقوة لاجلا
(فَدُوَ الْوَلَاءُ) : إلى المعتق ذكراً وأنثى ، فعصبته كما تقدم في الولاء
عند قوله : « وقدم عاصب النسب » إلخ .
● (فَيْتُ الْمَالِ) : وإن لم يكن عدلا ، فيأخذ جميع المال أو ما أبقت
القروض .
● (وَلَا يَرُدُّ) للزى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال .

قوله : [وبالجهة التقديم] : الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
والتقديم مبتدأ مؤخر ، والمعنى التقديم يعتبر أولا بالجهة .
وقوله : [ثم بقربه] : معطوف على قوله بالجهة ، أى فإن لم يكن اختلاف
في الجهة بل انحلت فالتقديم يكون بالقرب كالبنوة وإن نزلت والبلوذة وإن
علت . فإن كلا جهة فتقديم الابن على ابن الابن باعتبار القرب لا باختلاف الجهة
لانحادها وكذلك الجد الأدنى مع الأعلى .
قوله : [وبعدهما] : متعلق باجملا والتقديم بالنصب مفعولا لاجلا ،
وبالقوة متعلق بمحذوف مفعول ثان لاجلا ، والألف في اجملا متقلبة عن
نون التوكيد الخفيفة والضمير في بعدهما عائد على الجهة والقرب ، والمعنى
أنه إذا حصل انحاد في الجهة والقرب معاً اعتبر التقديم بالقوة فن يلى بجهتين
أقرب من يلى بجهة ، فالاعتبار بالقوة إنما يظهر في الإخوة وبناتهم والعمومة
وبناتهم .

قوله : [كما تقدم في الولاء] : أى من تأخير المعتق عن عصبية النسب
وتقديمه على عصبية نفسه وتقديم عصبية نسه على معتقه ، ومعتقه على معتق معتقه
إلى آخر ما تقدم .

قوله : [فبيت المال] : أى ثم يليه في الإرث بالعصوبة بيت المال الذى
موطنه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله أو بغيره كما في (ح) وانظر إذا لم
يكن له وطن هل المعتبر على المال أو الميت .
قوله : [ولا يرد للزى السهام] : الرد ضد العول فهو زيادة في أنصبيه
الورثة نقصان في السهام .

● (ولا يُدْفَعُ) المال أو الباقي (لذوي الأرحام) : هذا هو المشهور ولكن الذي اعتمدته المتأخرون : الرد على ذوى السهام فإن لم يكن فعل ذوى الأرحام . (وعلى الرد : فيرد على كل ذى سهم بقدر ما ورث إلا الزوج والزوجة) : فلا رد عليهما إجماعاً .

قوله : [ولكن الذي اعتمدته المتأخرون] : أى وهو الممول عليه عند الشافعية نقله ابن عرق عن أبي بن عبد البر وعن الطرطوشى وعن الباجى وعن ابن القاسم وكلما ذكره ابن يونس وابن رشد وذكر الشيخ سليمان البحرى فى شرح الإرشاد عن عيون المسائل ، أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوى الأرحام ، والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال ، وقيل : إن بيت المال إذا كان غير منتظم يتصلق بالمال عن المسلمين لا عن الميت ، والقياس صرفه فى مصارف بيت المال إن أمكن . فإن كان ذو رحم الميت من جملة مصاريف بيت المال فهم أولى .

واعلم أن فى كيفية توريث ذوى الأرحام مذاهب أصبحت مذهب أهل التتزيل وحاصله أننا ننزل منزلة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فإن استويا فاجعل المسألة لمن أدلوا به ، والمراد بلذى الأرحام من لا يرث من الأكابر لا بالفرض ولا بالتعصيب وعلم فى الجلاب خمسة عشر : ابلد أبو الأم ولحقة أم أبى الأب وولد الإخوة والأخوات للأم ، والخال وأولاده والخالة وأولادها ، والعمة للأم وأولادها ، والعمة وأولادها ، وولد البنات وولد الأخوات من جميع الجهات كلها ، وبنات العمومة (اه) أفاده (شب) .

قوله : [فيرد على كل ذى سهم] : أى فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كأولاد أم فله المال فرضاً ورداً وإن كان صنفًا واحداً كأولاد أم أوجدت فأصل المسألة من عددهم كالمصبة وإن كان صنفين جمعت فروضهم من أصل المسألة لتلك القروض ، فالجميع أصل لمسألة الرد فاقطع النظر عن الباقي من أصل مسألة تلك القروض كأنه لم يكن .

واعلم أن مسائل الرد التى ليس فيها أحد الزوجين كلها مقطوعة من سنة ، وأنها قد تحتاج لتصحیح فإن كان هناك أحد الزوجين فخذ له فرضه من مخرج

• (فإن انفردت أخذت الجميع) .

(ويرث بقرض وعصوبة : الأب أو الجد مع بنت أو بنت ابن فأكثر) : فيفرض للأب مع من ذكر السلس ويأخذ الباقي تعصيباً ، وكذلك الجد عند علم الأب ، وكذلك الحاكم مع بنتين فأكثر أو بنتي ابن فأكثر .
(كأين عم هو أخ لأم) فيرث السلس لكونه أخاً لأم والباقي تعصيباً لكونه ابن عم . وأدخل بالكاف : ابن عم هو زوج ومعتق هو زوج .

فرض الزوجة فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسألة من يرد عليه ، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجة ، وإن كان من يرد عليه أكثر من صنف فأعرض على مسألة الرد الباقي من مخرج فرض الزوجة ، فإن انقسم فخرج فرض الزوجة أصل لمسألة الرد كزوجة وأم وولديها وإن لم يقسم ضربت مسألة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجة لأنه لا يكون إلا مابناً فما بلغ فهو أصل مسألة الرد ، وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضاً ، إذا تقرر ذلك فأصول مسائل الرد كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول : اثنان كجدة وأخ لأم وكزوجة وأم ، وثلاثة كأم وولديها ، وأربعة كأم وبنت وكزوجة وأم وولديها ، وخمسة كأم وشقيقة وثمانية كزوجة وبنت ، وستة عشر كزوجة وشقيقة وأخت لأب ، واثنان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت ابن وأربعون كزوجة وبنت وبنت ابن وحدة أفاده الشنورى على الرحبية .

قوله : [فإن انفردت أخذت الجميع] : أي فإن انفردت ذواتهم كما إذا مات الميت عن أم مثلاً فإنها تأخذ الجميع ولا فرق بين كون المنفرد سهمه المجهول له بحسب الأصول قليلاً أو كثيراً فلا شيء للزوجة الأرحام ما دام واحد من أها السهام موجوداً غير الزوجين .

قوله : [ويرث بقرض وعصوبة] إلخ : لما ذكر من يرث بالقرض فقط وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهما .

قوله : [كأين عم] إلخ : أشعر أفراد ابن العم أنه لو كان ابناً عم أحدهما أخ لأم فالسلس للأخ للأم ثم يقسم ما بقي بينهما نصفين عند مالك ، وقال

(وَوَرِثَ ذُو فَرْضَيْنِ بِالْأَقْرَى) فقط لا بالجهتين .

● ثم بين أن القوة تكون بكونها لا تسقط بحال كالبنوة والأمومة مع الإخوة فقال :
(وَمِمَّا لَا تَسْقُطُ) : كأم أو بنت هي أخت يقع في المسلمين غلطاً وفي
المجوس عمداً . فإذا وطئ بنته فولدت منه بنتاً ثم أسلم معها ومات فالبنت الصغرى
بنت للكبرى وأختها لأبيها . فإذا ماتت الكبرى بعد موت أبيهما ورثتها الصغرى
بالبنوة لأن البنوة لا تسقط بحال ، بخلاف الأخوة فلها النصف فقط . ومن ورثها
بالجهتين أعطاهما الباقي بالتصيب . ولو ماتت الصغرى أولاً ورثتها الكبرى
بالأمومة فلها الثلث وعطف على قوله : « ما لا تسقط » قوله :

أشهب : يأخذ الأخ للأم جميع المال كالشقيق مع الأخ للأب .

قوله : [وورث ذو فرضين] : مراده بالفرضين غير التصيب بالنفس
وهذا شروع في بيان الشخص الذي يجمع فيه فرضان وحكم ميراثه بأحدهما .
قوله : [تكون بكونها لا تسقط بحال] : حاصله أن القوة تقع بأحد
أمر ثلاثة : الأول أن تكون إحداهما لا تحجب أصلاً بخلاف الأخرى ، الثاني
أن تكون إحداهما تحجب الأخرى فالخاجة أقوى ، الثالث أن تكون إحداهما
أقل حججاً من الأخرى وقد تكفل الشارح بأمثلتها على هذا الترتيب .

قوله : [مع الإخوة] : حلفه من الأول لدلالة الثاني عليه .

قوله : [كأم أو بنت] : أي فالأم أو البنت لا تحجب بحال بخلاف
الأخت فقد تحجب .

قوله : [وفي المجوس عمداً] : أي ولكن لإسلامهم بعد ذلك يصحح أنسابهم
فلذلك حكم بالميراث بينهم ، وأما العمدى المسلمين فلا يتأني فيه صحة النسب .

قوله : [أعطاهما الباقي بالتصيب] : أي لما مر أن الأخت مع البنت عصبه
مع الغير فهي هنا غير نفسها باعتبار البنوة والأمومة .

قوله : [ورثتها الكبرى بالأمومة] : أي لأنها لا تسقط بحال بخلاف
وصف الأخوة فقد يسقط فحينئذ يكون لها الثلث لكونها أمّاً ولا شيء لها بالأخوة
خلافاً لمن ورثها بالجهتين فقال لها الثلث بالأمومة والنصف بالأخوة .

قوله : [وعطف على قوله ما لا تسقط] : هذا هو الأمر الثاني من الثلاثة .

(أو ما تحجب الأخرى) فالجدة التي تحجب بها غيرها أقوى فترث بها ،
 كأن يطلأ أمه فتلد ولدأ فهي أمه وجدته أم أبيه فترث بالأمومة اتفاقاً . وإلى ما ذكرنا
 أشار بقوله :

(كأم أو بنت هي أخت) وكللك لو كانت إحدى الجهتين أقل حجبا
 من الأخرى فهي أقوى ترث بها كأم أم هي أخت لأب ؛ كان يطلأ بنته فتلد
 بنتاً ثم يطلأ الثانية فتلد بنتاً ثم تموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب
 فالكبرى جدتها وأختها لأبيها ، فترثها بالجلودة فلها السلس دون الأختية ؛
 لأن الجلدة أم الأم تحجبها الأم فقط والأخت تحجب بكثير لأب والابن وابن
 الابن . وقيل ترث بالأختية لأن نصيبها أكثر ، فلو كانت محجوبة بالقوية
 لورثت بالضعيفة ؛ كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها
 الوسطى بالأمومة فتأخذ الثلث وترثها العليا بالإخوة فتأخذ النصف ، لأنها محجوبة
 من جهة الجلودة بالأم . ويلغز بها : امرأة ماتت عن أمها وجدتها فأخذت
 الأم الثلث والجلدة النصف . وقوله :

(كما صاب يجهتين) : إشارة إلى أن مفهوم قوله : « ذو فرضين » مفهوم
 موافقة لأنه يرث بأقواهما أيضا (كأخ أو عم هو) : أى من ذكر من الأخ
 والعم (معتق) فيرث بعصوبة النسب لأنها أقوى من عصوبة السب .

قوله : [فترث بالأمومة اتفاقاً] : أى ولا ترثه بالجلودة اتفاقاً لما مر أن
 الإرث بالجلودة لا يكون مع الأمومة .

قوله : [وإلى ما ذكرنا أشار بقوله كأم أو بنت هي أخت] : هذا المثال
 لا يصح إلا للأول من الأمور الثلاثة فكان على الشارح أن ينبه عليه .

قوله : [وكللك لو كانت إحدى الجهتين] إلخ : هذا هو الأمر الثالث .

قوله : [كما صاب] : أى بنفسه .

قوله : [من عصوبة النسب] : الأوضح أن يقول الولاء لأن النسب والتكاح
 يقال لهما سبب أيضاً قال في الرجبية :

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يفيد ربه الوراثه

فصل الجدة مع الإخوة

- (للجد مع الإخوة الأشقاء أو الأخوات أو لأب) لم يكن معهم صاحب فرض (الأفضل) من أحد الأمرين: (الثلاث) : أى ثلث جميع المال (أو للمقاسمة) : كأنه أخ معهم .

فصل :

أظم أن يرث الجد مع الإخوة مله زید وصل^١، وبه قال مالك والشافعي وأحمد: ومله عمر وابن عباس وأبى حنيفة أنه لا ميراث للإخوة مع الجد بل هو يحجبهم كالأب .

قوله : [الأشقاء] : قدره الشارح إشارة إلى أن فيه حذف التثنية من الأول لدلالة الثاني عليه .

قوله : [لم يكن معهم صاحب فرض] : أخذه من قول المصنف الآتي وله مع ذى فرض الخ .

قوله : [الأفضل من أحد الأمرين] : اعلم أن أحوال الجدة خمسة : إحداها أن يكون مع الابن وحده أو مع موع غيره من ذوى القروض . الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيرهما من ذوى القروض . الثالثة أن يكون مع الإخوة لغير أم . الرابعة أن يكون مع الإخوة ذو فرض . الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقى منه بالتعصيب ، فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب القروض فله السدس فرضاً فقط ، وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما ومع غيرهما من أصحاب القروض كان له السدس فرضاً ، وإن بقى له شيء بعد فرض غيره أخذه تعصيباً ، وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أخذ المال كله تعصيباً إن لم يكن معه صاحب فرض وإلا أخذ ما فضل عنه تعصيباً فهو كالأب في هذه الأحوال الثلاث .

(فِي مَقَامِ) الإخوة (إذا كانوا أقل من مِثْلَيْهِ : لأن المقاسة غير له من ثلث المال .

وذلك في خمس صور : جد وأخ أو أختان أو أخت أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات ؛ إذ ينوبه في الأولى والثانية نصف المال، وفي الثالثة الثلثان، وفي الرابعة والخامسة الخمسان .

(و) يأخذ (الثُلُث) : أى ثلث جميع المال (إن زادوا) : أى الإخوة والأخوات عن مثليه ؛ بأن زادت الإخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع كجد وأخوين وأخت ، فالمسألة من سبعة ، لو قاسم لأخذ سبعة - بضم السين - والثلث سبعان وثلث سبع فهو خير له ، وما بقى للإخوة بقدر ميراثهم . وهذا مما يفرق فيه الأب من الجد ، لأن الأب يحجب الإخوة والجد لا يحجب إلا الإخوة للأُم . فلما كان لا يسقط الإخوة للأب . أشار لحكمهم معه بقوله : (وعَدُّ

قوله : [فيقاسم الإخوة] : حاصله أن له مع الإخوة إن لم يكن معهم صاحب فرض حالين وهما المقاسة وثلث جميع المال ، وإن كان معهم صاحب فرض له ثلاثة أحوال تكفل المتن والشارح بإيضاحها .

قوله : [وذلك في خمس صور] : أى يتحقق كونهم أقل من مثليه في تلك الخمس .

قوله : [إذ ينوبه في الأولى] : أى وتصح من اثنين .

وقوله : [والثانية] : أى وأصلها اثنان وتصح من أربعة لأن نصيب الأختين واحد لا يتقسم عليهما فيضرب عدد الأختين في أصل المسألة يكون الحاصل أربعة للجد اثنان ولكل واحدة واحد .

قوله : [وفي الثالثة] : أى وهي جد وأخت فقط وتصح من أصلها ثلاثة .

قوله : [وفي الرابعة والخامسة الخمسان] : أى وأصل كل خمسة تصح منها .

قوله : [إن زادوا] إلخ : لم يعين للزيادة أمثلة نظير ما تقدم ؛ لأن أمثلة الزيادة على مثليه لا تحصر .

قوله : [فالمسألة من سبعة] : أى وهي عدة رموسهم .

قوله : [والثلث سبعان وثلث سبع] : أى وحيثل قد انكسرت على مخرج

الشقيق 'عليه' : أى على الجلد (إخوة الأب) عند المقاسمة ليمتنع كثرة الميراث .
 وكذلك يعد الشقيق الأخت للأب كان معهم ذو سهم أم لا ؛ كجد وأخ
 شقيق وأخ لأب أو معهم زوجة ، فيعد فرضها بأخذ الجلد نصيبه ، فالأخ الشقيق
 يعد الأخ للأب فيستوى للجد المقاسمة والثالث فيأخذله ، ويأخذ الشقيق الباقي .
 وكذلك يعد أخذ الزوجة الربع يأخذ الجلد ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة ويأخذ
 الشقيق الباقي وهو نصف المال ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(ثم رجع) أى الشقيق (عليهم) : أى على الإخوة للأب فيمتنعهم لأنهم
 محجوبون به .

(كالتقيقة) : تعد على الجلد الإخوة للأب ثم ترجع عليهم (بمالها) : وهو
 النصف الواحدة والثلاثان للأكثر (لو لم يكن جند) وإن فضل شيء بعد ذلك
 فهو للأخ للأب ؛ كجد وشقيقة وأخ لأب المقاسمة خير للجد : أصلها خمسة
 له سهمان ثم اضرب مقام النصف فى خمسة بعشرة للجد أربعة وطا خمسة
 وللأخ للأب سهم .

(وله) أى للجد (مع فرض معهما) : أى الإخوة والأخوات الأشقاء
 أو لأب يعد أخذ صاحب الفرض الأفضل من أحد ثلاثة أمور :

الثلث لأن السبعة لا ثلث لها صحيح فنضرب ثلاثة فى سبعة بأحد وعشرين
 للجد سبعة يبقى أربعة عشر على خمسة لا تنقسم ، وتباين فنضرب فى أحد وعشرين
 بمائة وخمسة للجد خمسة وثلاثين يبقى سبعون لكل رأس أربعة عشر .

قوله : [ليمتنع كثرة الميراث] : علة للعد أى فالثمرة فى عدهم منع الجلد
 كثرة الميراث من غير عود ثمرة لم لحجبهم بالشقيق .

قوله : [كجد وأخ شقيق وأخ لأب] : مثال لقوله أم لا وقوله أو معهم
 زوجة راجع لقوله كان معهم ذو سهم فهو لف ونشر مشوش .

قوله : [أصلها خمسة] : أى من عدة رموسها .

قوله : (ثم اضرب مقام النصف) : [إنما احتجج للضرب لا نكساره على
 خرج النصف لأن الأخت لها النصف والخمسة لا نصف لها صحيح .

(السُّدُسُ) من أصل القريضة كبتين وزوجة وأخ من أربعة وعشرين لضرب مخرج الثلث في الثمن البتتين ستة عشر والزوج ثلاثة يبقى خمسة سلسم جميع المال أربعة خير له من ثلث الباقي الذي هو واحد وثلثان ومن المقاسمة إذ ينويه لو قاسم اثنان ونصف (أو ثلث الباقي) : كأم وجد وخمسة إخوة من ثمانية عشر للأم سلسها يبقى خمسة عشر ثلث الباقي خمسة خير للجد من سلبين جميع المال ومن المقاسمة (أو المقاسمة) : كجدة وجد وأخ من ستة سلسها واحد فالمقاسمة خير للجد من السلس ومن ثلث الباقي فينويه بالمقاسمة اثنان ونصف فتضرب مخرج النصف في ستة ومنها تصح وأو في كلامه مائة خلوة تجوز الجمع بين اثنين منها أو الثلاثة كزوج وجدة وجد وأخ : من ستة يأخذ الزوج النصف والجدة السلس فتستوى له المقاسمة والسلس وفي أم وجد

قوله : [السلس] : أى سلس جميع المال .

قوله : [من ثمانية عشر] : أى عند المتأخرين من الفراض وذلك لأن كل مسألة فيها سلس وثلث ما بقي وما بقي فهي من ثمانية عشر . وأما المتقدمون فيقولون إن الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل ، فأصل هذه المسألة عندهم ستة للأم سلسها واحد وإن قاسم الجد الإخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً ، وإن أخذ سلس المال أخذ سهماً واحداً ، وإن أخذ ثلث الباقي أخذ واحداً وثلثين فهو خير له ، لكن الخمسة لا ثلث لها صحيح فتضرب مخرج الثلث في ستة أصل المسألة بثمانية عشر .

قوله : [فتضرب مخرج النصف] : أى لا نكسارها عليه .

قوله : [ومنها تصح] : أى من اثني عشر للجدة اثنان يبقى عشرة الجد خمسة والأخ كذلك .

قوله : [وأو في كلامه مائة خلوة] : أى في كلام المصنف .

وقوله : [بين اثنين منها] : أى من السلس وثلث الباقي والمقاسمة .

وقوله : [أو الثلاثة] : أى استوائها كما وضحه في المثال .

قوله : [من ستة] : أى لا ندراج مخرج النصف في السلس .

وأخوين للأم واحد من ستة ، فإن قاسم في الباقي سائر ما يأخذه ثلث الباقي
 فقد استويا وتصبح من ثمانية عشر ، وفي زوج وجد وثلاثة إخوة يستوى ثلث
 الباقي والسلمس وفي زوج وجد وأخوين تستوى الثلاثة .

(ولا يفترض لأخت) شقيقة أو لأب (معه) : أى الجلد في فريضة من
 القرائن .

• (إلا في الأكندرية) : لأنها إن انفردت معه عصبها ، وإن اجتمعت
 مع غيرها من أصحاب الفروض أو الإخوة فحكم الجلد ما تقدم وحكمها مع
 إخوتها كذلك ، فعين أنه لا يفرض لها إلا في الأكندرية . وأركانها أربعة :

(زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب) فهي من ستة يبقى بعد فرض
 الزوج والأم واحد للجد لأنه لا ينقص عنه بحال ، فأسقط الحنفية الأخت ،
 وأما المذاهب الثلاثة (فيفترض لها) : أى للأخت (النصف وله السدس ،

قوله : [وأخوين] : أى شقيقين أو الأب فقوله للأم إلخ شروع
 في التقسيم .

قوله : [وتصبح من ثمانية عشر] : أى لانكسارها على مخرج الثلث .

قوله : [يستوى ثلث الباقي والسلمس] : أى وتصبح من ثمانية عشر لانكسارها
 على مخرج الثلث .

قوله : [تستوى الثلاثة] : أى وتصبح من ستة وبى أصلها .

قوله : [إلا في الأكندرية] : أى وتسمى بالغراء ولقبت بالأكندرية لأن
 عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكندر فأخطأ فيها ، أو لأن الجلد
 كسر على الأخت فرضها والغراء لشهرتها في القرائن كثيرة الفرس .

قوله : [فهي من ستة] : أى لأن فيها نصفاً وثلثاً وخرجهما متباين .

قوله : [فأسقط الحنفية الأخت] : أى لأن الجلد يججب الإخوة والأخوات
 عندهم .

قوله : [وأما المذاهب الثلاثة فيفرض لها] إلخ : تركيب فيه ثقل لا يخفى
 مع وضوح المعنى .

ثم يقاسمها) : فقد عالت بفرض النصف إلى تسعة . فلو استقلت بما فرض لها لزادت فترد بعد الفرض إلى التصيب ، فتضم حصتها لحصته للذكر مثل حظ الأنثيين لأنهم معها كأخ والأربعة مائة للثلاثة فتضرب ثلاثة الرموس في تسعة فتصبح من سبعة وعشرين فن له شيء من التسعة أخذه مضروباً في ثلاثة . ويلغز بها من وجوه : خلف أربعة من الورثة فأخذ أحدهم جزءاً من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الأجزاء .

(ولو كان بدلها) : أى الأخت في المسألة المذكورة (أخ) : لم يقيده ليشمل المالكية إن كان لأب . وشبه المالكية إن كان شقيقاً (ومعه إخوة لأُم)

قوله : [فتضم حصتها] : أى التى أخذتها بالمول وهى ثلاثة .

وقوله : [لحصته] : أى وهو الواحد الذى كان له فى أصل المسألة .

قوله : [والأربعة مائة للثلاثة] : المراد بالأربعة السهام ، والمراد بالثلاثة الرموس لأن الجسد برأسين وهى برأس .

قوله : [فن له شيء من التسعة] إلخ : أى فللزوج تسعة وللأم ستة وللجد والأخت اثنا عشر لها أربعة وله ثمانية .

قوله : [فأخذ أحدهم جزءاً من المال] : أى وهو الجسد فقد أخذ ثمانية .

وقوله : [والثاني نصف ذلك الجزء] : أى وهو الأخت فقد أخذت أربعة .

وقوله : [والثالث نصف الجزأين] : وهو الأم فقد أخذت ستة وهى نصف

الاثنى عشر .

وقوله : [والرابع نصف الأجزاء] : أى وهو الزوج فقد أخذ تسعة وهى

نصف الثمانية عشر ومن الوجوه مات ميت وترك وريثة أخذ أحدهم ثلث الجميع ، والثاني أخذ ثلث الباقي ، والثالث ثلث باقى السباقي ، والرابع الباقي فالأخذ لثلث الجميع هو الزوج والثلث الباقي هو الأم وثلث باقى الباقي هو الأخت وللباقي هو الجسد .

قوله : [ليشمل المالكية] : إنما سميت مالكية قيل لأن مالكاً لم يخالف زيداً إلا فيها لأن زيداً قال فيها للأخ لأب السلس ، ومالك يسقطه وصحيت شبه المالكية بذلك لأنه لم يكن لمالك فيها نص ، وإنما أحقها الأصحاب بالمسألة الأولى .

اثنان فصاعداً (سَقَطَ) الأخ شقيقاً أو الأب لأن الجلد يقول للأخ لو كنت دفين لم ترث شيئاً لأن الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذه أولاد الأم وأنا أحجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجلد حيثل الثلث وحده كاملاً وذكر قوله ومع إخوة لأم تكون المالكية التي خالف مالك فيها زيداً رضى الله عنهما وإلا فالأخ ساقط ولو لم يكن معه إخوة لأم .

قوله : [وإلا فالأخ ساقط] : أى لاستغراق الفروض التركة لأنه عند عدم الإخوة للأم تأخذ الأم الثلث كاملاً يبقى السمس واحداً يأخذه الجلد وليس عنه نازلاً بحال .

● نكتة : لو كان بدل الأخت أختان من أى جهة فلا حول لرجوع الأم للسمس بائنتين من الإخوة فصاعداً ، أو يكون للزوج النصف ثلاثة وللأم السمس ولجلد السمس واحد وهو والمقاسمة هنا سواء ، وإن زادت الأخوات على اثنتين كان السمس أفضل من المقاسمة وثلث الباقي فيبقى واحد على اثنتين لا يصبح عليهما فضرب ال اثنتين عدد رموس الأخنتين في ستة بائتي عشر ، ومنها تصح الفاكهاتى وهنا إشكال أعضل سر فهمه الفراض ، وهو أن الأخنتين فأكثر إذا أخذتا السمس هنا فعلى أى وجه لا جائز أن يكون فرضاً لأن فرضهما الثلثان ولا تعصبياً لأن الجلد الذى يعصبهما هو صاحب فرض هنا وصاحب الفرض لا يعصب إلا أن يكون بنت مع أخت أو أخوات كما سلف فانتظر الجواب عنه أناده (شبه) .

فصل الأصول السبعة لمسائل الفرائض

● والمراد بالأصل : العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحاً (سبعة)
بتقديم السين على الموحدة (اثنان و) ضعفهما (أربعة) ضعف ضعفهما (ثمانية)
(وثلاثة و) ضعفها (سنة) .

وهذه الأصول الخمسة هى مخارج الفروض الستة فى كتاب الله تعالى : النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس ولم تكن ستة كأصلها لاتحاد مخرج الثلث
والثلثين ، وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول .

(واثنا عشر) ضعف الستة : كروضة وإخوة لأم فخرج الربع أربعة
والثلث ثلاثة وبين المخرجين تباين فنضرب أحدهما فى الآخر باثنى عشر .
(وأربعة وعشرون) : ضعف الاثنى عشر ولأنه قد يوجد فى المسألة ثمن

فصل :

جمع أصل ، وهو فى اللغة ما يبنى عليه غيره ومناسبته للمصطلح عليه ظاهرة
فإن تصحيح المسائل وقسمة التركات وسائر أعداد الأعمال تنبنى عليه .

قوله : [الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحاً] : المراد بالسهام
أجزاء المسألة من نصف وربع ، وهكذا فإنه ثبت بطريق استقراء انحصار
أصول فرائض الله الصحيحة الأجزاء فى تلك السبعة .

قوله : [من مادة عددها] : أى من مادة العدد الذى هو أسماء مخارجها
فالثلث مأخوذ من ثلاثة ، والربع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثلث من
ثمانية ، ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة والثمانية أسماء مخارج تلك الفروض .
وقوله : [إلا الأول] : أى الفرض الأول وهو النصف ، فإنه ليس مأخوذاً من
لفظ العدد الذى هو مخرجها إذ لو أخذ منه لقليل فيه ثناء بضم أوله وفتح ثانيه مكبراً .
قوله : [ضعف الستة] إلخ : ضعف الشيء قدره مرتين هذا هو المراد هنا
ولأ قد يراد بضعف الشيء مثله .

وسلم كزوجة وأم وولد وبين المخرجين توافق بالنصف ، فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين والولد إن كان ذكراً فعاصب له الباقي وإن كان أنثى واحدة فلها النصف مخرجه داخل في الثانية ، وإن كانت متعددة فلهما الثلثان ومخرجهما داخل في الستة . وزاد بعضهم في خصوص باب الجدة والإخوة أصليين زيادة على السبعة وهي ثمانية عشر ، كأم وجد وأربعة إخوة لغير أم للأُم السدس من ستة والباقي خمسة للجدة والإخوة له ثلث الباقي لأنه أفضل ولا ثلث له صحيح فتضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر . ومن له شيء من الستة أخذ مضروراً في ثلاثة وستة وثلاثون كأم وزوجة وجد وأربعة إخوة للزوجة الربع وللأم السدس ، فأصلها اثنا عشر للأُم اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة لأفضل الجدة ثلث الباقي وليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة في اثني عشر أصل المسألة ستة وثلاثين والراجع أنهما أصلان ، وقال الجمهور : إنهما نشأ من أصل الستة وضعفها فهما تصحيح لا أصلان .

(فالنصف) مخرجه (من اثنين) : فإن كانت فريضة فيها نصفان فن اثنين لأن المائتين يكفى بأحدهما كزوج وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هاتان المسألتان باليتيمتين ، لأنهما لا نظير لهما ، إذ ليس في الفرائض مسألة يورث فيها نصفان غيرهما أعنى مسألة الشقيقة ومسألة التي للأب وتسمى عادلة . أو نصف وما بقي كزوج أو بنت أو بنت ابن أو أخت شقيقة أو لأب وعم مع كل فأصلها

قوله : [ومخرجهما داخل في الستة] : أي لأن مخرج الثلثين ثلاثة .

قوله : [وستة وثلاثون] : معطوف على ثمانية عشر وهي ضعفها .

قوله : [فتضرب ثلاثة] : أي التي هي مخرج ثلث الباقي .

قوله : [والراجع أنهما أصلان] : أي لأنهما قد يحتاجان هنا إلى تصحيح

آخر فيطَّل كونهما تصحيحين أفاده (شب) .

قوله : [باليتيمتين] : أي وبالنصيفتين لاشتغال كل منهما على نصيفين .

قوله : [يورث فيها نصفان غيرهما] : أي على سبيل القرض فلا يرد

بنت مع أخت ، فإن أخذت الأخت النصف بالتعصيب لا بالقرض .

قوله : [وتسمى عادلة] : العادلة هي التي ساوت سهامها أصحابها .

اثنان وتسمى ناقصة .

(والرُّبْعُ) مخرجه (مِنْ أَرْبَعَةٍ) فالأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقي كزوج وابن أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت وأخ أو ربع وثلاث ما بقي وما بقي كزوجة وأبوين .

(والثَّمنُ) مخرجه (مِنْ ثَمَانِيَةٍ) فالثمانية أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقي كزوجة وبنت وأخ أو ثمن وما بقي كزوجة وابن ولا يكون كل من الأربعة والثمانية إلا ناقصاً لا عادلاً كما رأيت في الأمثلة .

(وَالثَّلَاثُ) مخرجه (مِنْ ثَلَاثَةٍ) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلاث فقط ، كأم وعم ، أو ثلاث وثلاثان : كإخوة لأم وأخوات لأب ، أو ثلاثان وما بقي : كبنتين وعم ، ففريضة الثلاث تارة ناقصة وتارة عادلة كما رأيت .

(وَالسُّدُسُ مِنْ سِتَّةٍ) : فهي أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقي كجدلة وعم ، أو سدس وثلاث وما بقي : كجدلة وأخوين لأم وأخ لأب ، أو سدس وثلاثان وما بقي : كأم وبنتين وأخ ، أو نصف وثلاث وما بقي كأخت وأم وعاصب ، أو سدس ونصف وثلاث : كأم وأخت شقيقة وأخوين لأم . أو سدس ونصف وسدس وسدس ثالث : كأم وثلاث أخوات متفرقات أو سدس وثلاثان وسدس وآخر كأم وشقيقتين وأخت لأم ففرائض السدس ناقصة وعادلة وتكون من فرض وفرضين وأكثر كما رأيت .

قوله : [وتسمى ناقصة] : أى لزيادة فروضها على مستحقيها .

قوله : [كزوجة وأبوين] : أى وهى إحدى الفراوين المتقدمتين .

قوله : [كما رأيت في الأمثلة] : أى من عدم استغراق الفروض التركة .

قوله : [تارة ناقصة] : أى وهى الأمثلة التى ذكر فيها العاصب والعادلة

هى التى لم يذكر فيها العاصب .

قوله : [ففرائض السدس ناقصة وعادلة] : قد علمت أن الناقص ما ذكر

فيه العاصب والعادل ما لم يذكر فيه .

قوله : [وتكون من فرض] : أى وذلك كالمثال الأول .

وقوله : [وفرضين] : أى وذلك كالمثال الثانى والثالث والرابع .

وقوله : [وأكثر] : أى كالباقى بعد ذلك .

(والرُّبُعُ والثُلُثُ أو) الربع (السدُسُ) أو الربع والثلاثان أو الربع مع النصف والسدس مخرجه (منْ اثْنَيْ عَشَرَ) : لأن خرج الربع من أربعة والثلث من ثلاثة تبايناً ، فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر ، ويخرج السدس من ستة فيوافق مخرج الربع بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر كزوجة وأم وأخ ، وكزوج وأم وابن وكزوج وبنتين وأب وكزوج وبنت وبنت ابن وفرائض الاثني عشر كلها ناقصة كما رأيت .

(والثمن والسدس) وما بقي : كزوجة وأم وابن ، أو ثمن ونصف وسدس : كزوجة وبنت وبنت ابن وعم ، أو الثمن والثلاثان والسدس كزوجة وبنتين وأم وعم (منْ أربعة وعشرين) لتوافق المخرجين بالإحصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر والنصف يدخل في السدس والثلث مع الثلثين من أربعة وعشرين لتباين مخرج الثمن والثلث فيضرب أحدهما في كامل الآخر ، كزوجة وبنتين وابن ابن ، ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع وفريضة الأربعة والعشرين ناقصة دائماً .

- (وما لا فرضَ فيها) من المسائل : كابين مع بنت فأكثر أو إخوة مع أخوات (فأصلها عدد رموس عَصَبَتِهَا) فإن كانوا ذكوراً كلهم فظاهر .
- (و) عند اجتماع ذكر وأنثى فصاعداً (للدَّكْرِ ضعفُ الأنثى) : كابين وبنت من ثلاثة وأبين وبنت من خمسة وهكذا .

قوله : [كزوجة وأم وأخ] : مثال للربع والثلث .

وقوله : [وكزوج وأم وابن] : مثال للربع والسدس .

وقوله : [وكزوج وبنتين وأب] : مثال للربع والثلثين .

وقوله : [وكزوج وبنت وبنت ابن] : مثال للربع مع النصف والسدس .

قوله : [ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث] إلخ : أي لأن الثمن يكون للزوجة مع الفرع الوارث والثلث يكون للأم إن لم يكن فرع وارث ، ولا جمع من الإخوة أو للإخوة للأم مع عدم الفرع الوارث ، والربع إما للزوج مع الفرع الوارث ولا يتأتى اجتماعه مع الزوجة أو للزوجة مع عدم الفرع الوارث .

● ثم شرع في العول وعرفه فقال : (وإن زادت الفروض) : أى سهام الورثة (على أصلها) أى أصل المسألة (عكالت) الفروض : أى زيد فيها بأن يجعل القروض بقدر السهام فيدخل التقص على كل واحد من أصحاب القروض كما قال : (وهو) : أى العولُ بفتح العين المهملة وسكون الواو (زيادة في السهام ونقص في الأنصبا) : كزوج وأخت شقيقة وأخت لأم ففيها نصفان ونمس فى من ستة يستغرقها النصفان فيزاد عليهما بمثل سلمها فتبلغ سبعة كما أتى . (والعائل من الأصول) السبعة المتقدمة (ثلاثة) : وأما الأربعة الباقية فلا تعول وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثانية لما تقدم أن الاثنتين إما ناقصة أو عادلة ، وكذلك الثلاثة وأن الأربعة والثانية دائماً ناقستان فتعول .

(الستة) أربع عولات متواليات فتعول (لسبعة) بمثل سلمها : (كزوج وأختين) شقيقتين أو لأب الزوج النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة وهذه أول فريضة عالت في الإسلام .

قوله : [ثم شرع في العول] : هو لغة الريادة واصطلاحاً ما قاله المصنف لم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق ، وأول من نزل به عمر بن الخطاب في زوج وأختين لغير أم المائلة لسبعة فقال : لا أدرى من آخره الكتاب فأؤخره ولا من قدمه فأقدمه ، ولكن قد رأيت رأياً فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عر وهو أن يخلل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من سهمه ، ويقال إن الذى أشار عليه بذلك العباس أولاً ، وقيل على وقيل زيد ، وقيل جمع من الصحابة فقال لم فرض الله الزوج النصف وللأختين الثلثين ، فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا إلى ، فأشار العباس بالعول وقال أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة وآخر عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟ فأخذت الصحابة بقوله ولم يخالفهم أحد من الصحابة إلا ابن عباس ، إلا أنه لم يظهر الخلاف إلا بعد موت عمر ، وقال إن الذى أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً كما في سنن البيهقي وعلى هذا فالمسألة التي وقعت حال مخالفة ابن عباس كانت زوجاً وأختاً لغير أم وأماً . أفاده (عب) .

وإذا أردت معرفة قدر ما عالت به وقدر ما نقص كل وارث ، فانسب ما زده وهو ما عالت به القريضة لأصلها بدون عول ، فتعرف قدره . وإذا نسبته لما عالة علمت قدر ما نقص كل وارث . مثلاً الستة إذا عالت لسبعة فتنسب واحداً لستة فتعلم أنها عالت بمثل سلمها وتنسب الواحد للسبعة فهو سبع فتعلم أن كل وارث نقص سبع ما بيده وهكذا ، قال الأجهوري رضي الله تعالى عنه :
وعلمك قدر النقص من كل وارث بنسبة عول القريضة عالة
ومقدار ما عالت بنسبته لما بلا عولها فارحم بفضلك قائله
رحمه الله تعالى رحمة واسعة ورحمنا به .

(و) تعول الستة (لثانية) فتكون عالت بمثل ثلثها ؛ لأنها عالت باثنين تنسبهما للستة تجهدهما ثلثا فتعرف قدر ما عالت به وتعلم أن كل وارث نقص ما بيده ربيعاً ؛ لأن نسبة الاثنين لما عالة ربيع كما علمت .
(كنْ ذَكَرَ) وهو الزوج والأختان (مع أم) للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة ولأم السمس واحد .
(و) تعول الستة (لستة) بمثل نصفها ، فيكون نقص كل واحد ثلث ما بيده لما علمت (كنْ ذَكَرَ) زوج الخ (مع أخ لأم) :

قوله : [وعلمك] : مبتدأ وهو مصدر يعمل عمل الفعل مضاف لفاعله وهو الكاف ، وقدر مفعوله ومن كل وارث متعلق بمحذوف صفة للنقص .
وقوله : [بنسبة عول] : متعلق بمحذوف خبر وعالته حال من القريضة وقوف عليه بالسكون لأجل الروي ، ومقدار معطوف على قدر .
قوله : [بنسبته لما] : متعلق بمحذوف تقديره يكون .
وقوله : [بلا عولها] : حال من الهاء في لما .
وقوله : [فارحم بفضلك قائله] : تكملة قصد بها طلب الدعاء .
قوله : [نقص ما بيده ربيعاً] : تمييز محول عن الفاعل على حد : (واشتعلَّ الرأس شيباً)^(١) .

قوله : [وهو الزوج والأختان] : الواو بمعنى مع .
قوله : [كن ذكر] : أي وهو زوج وأختان لغير أم وأم .
قوله : [زوج الخ] : أي زوج وأختان وأم .

. وتعمل الستة (عشرة) بمثل ثلثيها فينقص كل واحد مما له خمسان من نسبة أربعة لما يعملها (كن ذكراً مع إخوة لأم وكأم الفروج) بالخاء المعجمة: سميت بذلك لكثرة ما فترخت في العمل : (أمٌ وزوجٌ وولدا أم وأختان) لغير أم .

(و) الثاني من الثلاثة التي قد تعمل : (الاثنا عشر) : تعمل ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر فصول (لثلاثة عشر) بمثل نصف سلسلها لما علمت أنك تنسب ما عالت به إليها قبل العمل ويكون كل واحد نقص ما بيده جزء من ثلاثة عشر جزءاً من واحد كزوجة وأم وأختين لغير أم وزوج وأم وبتان (و) تعمل الاثنا عشر لخمسة عشر (بمثل ربعها ، ويكون نقص كل خمس ما بيده كزوج وأبوين وبتين .

(و) تعمل لـ (سبعة عشر) بمثل ربعها وسلسلها ، وينقص كل وارث مما بيده خمسة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من واحد ؛ كزوجة وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لأب . ومن أمثلتها : أم الأرامل وتسمى بأم الفروج بالجيم وبالدينارية الصغرى ، وهي : ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً ، وأما الدينارية الكبرى فن أربعة وعشرين

قوله : [وكأم الفروج] : المناسب أن يقول وهي أم الفروج لأن المثال الآتي بعد هو عين ما قبله .

قوله : [بمثل ربعها وسلسلها] : أي فربها ثلاثة وسلسلها اثنان .

قوله : [من سبعة عشر جزءاً من واحد] : معنى ذلك أن نصيب كل وارث يفرض واحداً هوئياً كاملاً ويجعل أجزاء بقدر المسألة يعملها وينقص منه عدداً ما عالت به .

قوله : [أم الأرامل] إلخ : سميت بأم الأرامل وأم الفروج بالجيم لعدم وجود الذكر فيها .

قوله : [والتركة سبعة عشر ديناراً] : أي وهي مقسومة عليهن كل رأس بدينار .

قوله : [وهي زوجة وابتان] إلخ : أي فللبنتين الثلثان ستة عشر من أربعة وعشرين ، والزوجة الثمن ثلاثة ولأم السلس أربعة يفضل واحد على خمسة

وليس فيها عول ، وهى زوجة وابنتان وأم واثنى عشر أخاً وأخت . وقد جاءت الأخت لسيدنا على رضى الله عنه وعنا به وقالت له : مات أخى عن مائة دينار فلم أعط منها إلا ديناراً واحداً ؟ فقال رضى الله عنه : لعل أخاك مات عن زوجة وبنتين وأم واثنى عشر أخاً وأنت ؟ فقالت : نعم ! فقال معك حقه الذى خصك .

(و) تقول (الأربعة والعشرون) عولة واحدة بمثل ثمنها (لسبعة وعشرين) فيكون تقص كل واحد تسع ما بيده لما علمت : (زوجة وأبوان وابنتان) وهى الثمنين (بكسر الميم لقول على رضى الله عنه وهو على المنبر : صار ثمنها تسعاً أى صار ما كان ثمناً ينسبته لها قبل العول تسعاً بالنسبة لها بعد عولها .

وعشرين رأساً عدد رموس الإخوة مع الأخت فتضرب الخمسة والعشرين فى أصل المسألة بسمائة اللبتين أربعمائة من ضرب خمسة وعشرين فى ستة عشر ، ولألم مائة من ضرب أربعة فى خمسة وعشرين ، وللزوجة خمس وسبعون من ضرب ثلاثة فى خمسة وعشرين ، وللأخت عشر أخاً مع الأخت خمسة وعشرين من ضرب واحد فيها .

قوله : [وأخت] : بالرفع عطف على اثنا عشر .

قوله : [وزوجة وأبوان] إلخ : المناسب للشارح أن يقول مثلاً زوجة إلخ .
قوله : [وهى المنبرية] : أى لا يمكن أن تقول إلا وألمت فيها ذكر هوزوج .
قوله : [وهو على المنبر] : أى منبر الكوفة ، قيل إن صدر الخطبة التى قيل له فى أثنائها : الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويميز كل نفس بما تسعى وإليه المال والرجى . فستل حينئذ فأجاب بقوله : : صار ثمنها تسعاً وتسمى أيضاً بالبخيلة لقلة عولها ، وبالخيرية لأن علياً كان يلقب بمحبرة الذى هو اسم الأسد إشارة إلى أنه كامل فى الشجاعة . وعن الشعبي ما رأيت أحسب من على لأنه قال ذلك بديهة لما رزقه الله من غزاة العلم وقوة الفهم فكان يفهم على البديهة ما لا يفهمه الخبير فى العلم المشتغل بدرسه وتفهمها طول عمره . وكيف لا وقد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن وهو شاب ؟ فقال يا رسول الله ما أدرى ما القضاء ؟ فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه فقال على فوائده ما شككت بعد فى قضاء بين اثنين .

فصل في الحجب وأحكامه

لا يُحْجَبُ الأبوان أى حَجَبَ حرمان (والزوجان والولدُ) للميت ذكرًا أو أنثى ، فلا يدخل عليهم حجبُ حرمان بالأشخاص . وأما حجب بالأوصاف – كرقِّ إلخ – فيدخل على الجميع .

(بل يُحْجَبُ) : أى يمنع من الإرث بالكلية (ابنُ الابنِ باين) : لأن الابن أقرب للميت ، وكل من أدلى بواسطة حجبه تلك الوسيلة إلا الإخوة للأم .

● (وكلُّ أسفل) محجوب (بأعلى) منه فابن ابن ابن محجوب بابن ابن .

(و) يحجب (الجدُّ بالأب) لأنه أقرب للميت من الجد .

(و) يحجب (الأخُ مطلقاً) شقيقاً أو لأب أو لأم ذكرًا أو أنثى أو غنى

فصل :

الحجب لغة المنع ، واصطلاحاً منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر حظيه .

قوله : [أى حجب حرمان] : أى وأما حجب التقصان فيدخل عليهم كما هو معلوم مما تقدم .

قوله : [كرقِّ إلخ] : أى من باقى موانع الإرث .

قوله : [فيدخل على الجميع] : مثله حجب التقصان فإنه يطرأ على الجميع وباعتبار مسائل العول .

قوله : [ابن الابن] : أى وكلنا بنت الابن .

قوله : [ويحجب الجدُّ بالأب] : قال فى الرحية :

والجد محجوب عن الميراث بالأب فى أحواله الثلاث

يعنى بالأحوال الثلاث الإرث بالفرض أو التعصيب أو أحدهما .

قوله : [ويحجب الأخ مطلقاً] : قال فى الرحية :

وتسقط الإخوة بالبنتا وبالأب الأدنى كما روينا

(باين) للميت (وابنيه) وإن نزل (وبالأب) الأدنى دون الجدة فلا يحجب الإخوة كما تقدم .

(والألم) : أى الأخ للأُم يحجب بمن ذكر ، ويزيد بأنه يحجب سواء كان ذكراً أو أنثى (بالجد) وبالبنات وبنات الابن فحاصله أن الإخوة للأُم يحجبون بستة كما رأيت .

(و) يحجب (ابن الأخ وإن) كان (للأبوين) : وهو الشقيق (بأخ) لأنه أقرب منه وإن كان الأخ (لأب) .

(و) يحجب (العم) (وابنه) : أى ابن العم (بالأخ وابنه) : أى ابن الأخ لما علمت أن جهة الإخوة وإن نزلت ، مقدمة على جهة العمومة . فإذا انحلت جهة أخوة أو جهة عمومة فيحجب الأبجد بالأقرب ؛ كابن عم محجوب بالعم ومكلاً . وإليه أشار بقوله :

● (والأبعد من الجهتين بالأقرب) وإن كان الأقرب غير شقيق .
(فيحسدّم الأخ للأب على ابن الأخ الشقيق) : والعم للأب يقدم على ابن العم الشقيق وابن العم للأب يقدم على عم الأب الشقيق .
(وما لأب منهما) محجوب (بما للأبوين) : لأنه أقوى منه كما تقدم في قاعدة الجعبرى .

(و) تحجب (الجدّة مطلقاً) لأُم أو لأب (بالألم) لإدلاء التى من جهة الأم بالألم . وحجبت التى من جهة الأب لأن الأم أقرب من يرث بالأُمومة

وبينى البنين كيف كانوا سيان فيه الجمع والوحدان

قوله : [فلا يحجب الإخوة] : أى بل يشاركهم .

قوله : [يحجبون بستة كما رأيت] : أى وهم الابن وابن الابن والبنات وبنات الابن والأب والجد إجماعاً .

قوله : [لأنه أقرب منه] : أى فى الدرجة وإن كانت جهتهما واحدة .

قوله : [فيحجب الأبعد بالأقرب] : أى الأبعد فى الدرجة بالأقرب فيها .

قوله : [وما لأب منهما] : أى الذى أدلى بالأب من الإخوة وبنينهم والأعمام وبنينهم محجوب بمن أدلى بالأبوين .

والجلدة للأب ورثت بالأُمومة بواسطة الأب .

(و) تحجب الجلدة (لأب بأب) لإدلائها به .

(و) تحجب الجلدة (البُعْدَى مِنْ جِهَةٍ) : كأم أم (بِقُرْبَاهَا) :
كأم أم وكأم أم أب بأب أب لإدلائها بها .

(و) تحجب جلدة (بُعْدَى لِأَب) : أى جهته من (بِقُرْبَى لأم) كأم :
أم أب مع أم أم فليس لها فى السلس شئ . .

(ولاً) تكن البعدي من جهة الأب بل كانت البعدي من جهة الأم ،
فإن القرني من جهة الأب لا تحجبها لقوتها لأن نص الحديث فيها ، وقاس
عمر رضى الله عنه إلى للأب فلذلك (اشتركا) فى السلس على الصحيح .
والآخر : يحجبها جرياً على القاعدة من حجب القرني .

(ولا تَرِثُ مَنْ أَدْلَتْ) : من الجلدات (بذكر) : كأم أب الأم
(سوى) من أدلت بذكر هو (لأب) كأم الأب كما تقدم .

(و) تحجب (بناتُ ابنِ بَابِنِ أو بَتَيْنِ) لأنه لم يفضلهن من الثلثين
شئ وكذلك بنتا ابن مع بنت ابن ابنا لهما الثلثان ولا شئ لبنت ابن الابن وهكذا .
(أو ابن ابن أعلى) : فإذا مات عن بنت وابن ابن وبنت ابن ابن ابن
حجبت واستقل ابن الابن بالباقي بعد فرض البنت أو بجميع المال حيث لم تكن بنت .
(ولاً) يكن أعلى بل كان مساوياً (عَصَبَهُنَّ) مطلقاً كان لبنات
الابن شئ فى الثلثين ؛ كبنت وبنت ابن وابن ابن أو لم يكن كبنتين وابن ابن

قوله : [وتحجب جلدة بعدي لأب] إلخ : أفاد هذا فى الرجعية بقوله :

وإن تكن قرني لأم حجبت أم أب بعد أو سلباً سلبت

وإن تكن بالعكس فالقولان فى كتب أهل العلم منصوبان

لا تسقط البعدي على الصحيح واتفق الجليل على التصحيح

قوله : [ولا ترث من أدلت من الجلدات بذكر] : قال فى الرجعية :

وكل من أدلت بغير وارث فما لها حظ من الموارث

قوله : [وهكذا] : أى فكل اثنتين علت درجتهما حجبتا ما بعدهما من

الإثبات إن لم يكن معصب من الذكور لمن بعد .

وبنت ابن كان أخاها أو ابن عمها أو كان أنزل منها لم يكن لها في الثلثين شيء كبتين وبنت ابن وابن ابن ابن . فإن كان أنزل ولم السدس فتأخذه ويستقل هو بالباقي . وقد يكون ابن الابن مشتملاً على بنت الابن لولاه لورثت كزوج وأم وأب وبنت وبنت ابن فلها السدس فتعول خمسة عشر ؛ فلو كان ابن ابن معها أخاها أو ابن عمها لسقط وصقلت معه لاستغراق الفروض وتعول لثلاثة عشر .
(و) محجب (أخت أو أخوات لأب بأختين لأبوين) : لاستغراقهما الثلثين إلا إذا كان مع الأخت للأب أخ لأب فيعصبها .

● (و) سقط (عاصب باستغراق ذوى الفروض) : كزوج وأم وأخ لأم وشقيقة وأخ وأخت لأب فهي من ستة وعالت لثمانية . سقط أولاد الأب لأنهم عصبية .

(وابن الأخ لغير أم) بأن كان شقيقاً أو لأب (كأبيه ، إلا أنه لا يرث الأم للسدر) إذا تعدد بخلاف أبيه كما تقدم .
(ولا يرث) ابن الأخ (مع الجدة) : بخلاف الإخوة لغير أم فيرثون معه .
(ولا يعصب) ابن الأخ (أخته) : بل يختص بجميع المال أو بما أبقت الفروض وليس لبنت الأخ مع أخيها أو ابن عمها شيء فهي من ذوى الأرحام .
(وسقط) ابن الأخ (في المسألة المشتركة) بفتح الراء وكسرها : وبني زوج وأم وإخوة لأم وإخوة أشقاء أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم

قوله : [ولم يكن لها في الثلثين شيء] : قيد في كونه أنزل منها .

قوله : [وتعول لثلاثة عشر] : أى عند سقوط بنت الابن .

قوله : [أخ لأب] : أى وأما الشقيق فلأنما يعصب أخواته الأشقاء في جميع التركة إن لم يكن هناك صاحب فرض .

قوله : [ولا يعصب ابن الأخ أخته] : قال في الرجعية :

وليس ابن الأخ بالمعصب من مثله أو فوقه في النسب .

قوله : [بفتح الراء وكسرها] : أى كما ضبطه ابن الصلاح والنووي أى المشارك فيها وتسمى بالحمارية والحميرية وباليمنية .

قوله : [وللأم] : أى أو الجدة إن لم تكن أم .

السلس والإخوة للأم الثلث فشاركهم الأشقاء فلو كان ابن أخ لسقط .
(والمعروف لغير أم كأن كذا) وكذا باقى عصبية النسب وتقدم
ما يستفاد منه حجب النقص: كالزوج مع الفرع الوارث والأم والزوجة .
(فلو اجتمع الذكور) الخمسة عشر (فالوارث) منهم ثلاثة (أب
وإن وزوج) فسألهم من اثنى عشر مخرج الربع والثلث الزوج وثلاثة للأب
اثنان والباقي للابن .

(أو) اجتمع (الإناث) فيرث منهن خمسة أشار لما بقوله :
(فيثت وبنت ابن وأم وأخت لأبوين وزوجة) مسألتهن من أربعة وعشرين
للثمن والسدس يبقى منها واحد للشقيقة لأنها عصبية للغير .
(ولو اجتمعا) : أى الذكور والإناث أى الممكن منهما

قوله : [والإخوة للأم الثلث] : أى وهو اثنان فلم يبق للأشقاء شئ فكان
مقتضى الحكم السابق أن يسقطوا لاستغراق الفروض التركة وذلك هو الذى
قضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولا وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ،
ثم وقعت لعمر رضى الله عنه ثانية فأراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت
رضى الله عنه : هب أن أباهم حمار ما زادهم الأب إلا قربا ، وقيل قاتل ذلك
أحد الورثة ، وقيل قال بعضهم هب أن أبانا كان حجرا ملقى فى البم فلما قيل
له ذلك قضى بالتشريك بين الإخوة للأم والإخوة الأشقاء كأنهم كلهم أولاد
أم . فقيل له فى ذلك فقال : ذاك على ما قضينا وعدا على ما تقضى ووافقه على
ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد وذهب إليه مالك وهو المشهور عند الشافعى .
قوله : [بالغير] : المناسب مع الغير .

قوله : [أى الممكن منهما] : إنما قال ذلك لأنه لا يمكن اجتماع زوجة
وزوج يطلبان الإرث بالزوجية إلا فى مسألة الملفوف المشهورة . قال شيخ
الإسلام فى غاية الوصول فى علم الفصول : فإذا قيل لك اجتمعت الخمسة والعشرون
فقل لم يمت أحد لأن منهم الزوجين ولا يمكن اجتماعهما فى فريضة فيستحيل
اجتماع الصنفين قاله الرويانى وغيره ، وقيل يتصور بثلاث صور : لإحداها
لو أقام رجل بيته على ميت ملفوف فى كفنه أنه امرأته ومولاء أولاده منها وأقامت

(فأبوان وابنٌ و بنتٌ وأحدُ الزوجين) : فإن كان الميت الزوج فالمسألة من أربعة وعشرين للثمن والسدس ، وتصح من اثنين وسبعين للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم إذ الباقى لم ثلاثة عشر على ثلاثة ، فن له شيء من أصلها أخذه مضرورياً في ثلاثة . وإن كان الميت الزوجة فالمسألة من اثني عشر مخرج الربع والسدس ، يبقى للأولاد الثلاثة خمسة ، فتضرب رؤوسهم في أصلها بستة وثلاثين ومنها تصح .

امراة بينة أنه زوجها ومولاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو خنثى مشكل له آلتان آلة الرجال وآلة النساء فمن النص أن المال يقسم بينهما وخالف الأستاذ أبو طاهر النص وقدم بينة الرجال ؛ لأن ولادتها صحت بطريق المشاهدة والإلحاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى ، قال البلقيني : ولعل ما ذكر عن النص على قوله استعمال البنتين وعليه للأبوين السدسان بكل حال وقضية بينة الرجل أن له الربع والباقي لأولاده ، وقضية بينة المرأة أن لها الثمن والباقي لأولادها فربع الزوجية لا يختص به الزوج بل تنازعه الزوجية في ثمن منه فيقسم الثمن بينهما وينازعه أولادها في الثمن الآخر ؛ لأنهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفروض بمقتضى بينة أهمهم فيقسم بينه وبينهم نصفين ثم يقسم الباقي بعد السدسين والربع بين الأولاد من الجهتين للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصلها اثنا عشر باعتبار السدس مع ربع الزوجية أو أربعة وعشرون باعتبارهما مع ربع الزوج وثن الزوجية نظراً إلى الأصل وإن لم يؤخذ إلا الربع موزعاً عليهما بقدر فرضيهما ، فانيتهما لو أقاما بنتين على ميت بعد الدفن أو على غائب لم يظهر حاله في الصورتين فقد اجتمع في تلك المسائل جميع الورثة (اهـ ملخصاً) .

قوله : [فأبوان] : أى فالأولاد من الفريقين أبوان إلخ .

قوله : [للمباينة بين رؤوس الأولاد وسهامهم] : أى فتضرب الرؤوس

المنكسرة عليها سهامها في أربعة وعشرين تصح بما قال الشارح .

فصل في جملة كافية

من اقتصر عليها جمعت أصولاً وفروعاً كثيرة من فنّ الحساب^(١)

● (الحساب) لغة : العد . يقال : حسب الشيء عدّةً ، واصطلاحاً : علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة المجهولات العددية . وظائفه : صيرورة المجهول معلوماً ، وغايته : سرعة الجواب على الصحة ، وموضوعه : العدّد . (يُحتَاجُ لها) : أى للجملة التى هى من الحساب (الفرضى) : من يريد علم الفرائض (وغيره) : أى غير الفرضى كمن يريد البيع والقرض والمبة وسائر المعاملات . (اعلم أن العدّد) هو ما تألف من الآحاد ، فالواحد ليس عدداً حقيقة ،

فصل :

قوله : [لغة العد] : لما كان يجب على كل شارح في علم أن يتصوره بوجه ما إما بتعريفه أو بموضوعه أو غايته أو غير ذلك من مبادئ العشرة وإلا كان شروعه فيه عبثاً بين الشارح المهمّ منها وهى خمسة وبقي خمسة ، وهى حكمه ، ونسبته ، واستمداده ، ومسائله ، وواضعه ، فحكمه فرض كفاية كعلم الفرائض لتوقفه عليه ، ونسبته آلة لغيره ، واستمداده من العقل ، ومسائله قضاياها العددية : وواضعه علماء الغبار .

قوله : [وموضوعه العدد] : أى من حيث تحليله بالقسمة والطرح والتضعيف والتجدير وهو ضرب العدد في مثله كضرب أربعة في أربعة .

قوله : [اعلم أن العدد] : هو لغة من عدّ الشيء يعدّه إذا حسبه والاسم العدد .

قوله : [هو ما تألف من الآحاد] : أى معناه اصطلاحاً عند الجمهور ما اجتمع من الآحاد أو الكثرة المجتمعة من الآحاد ؟

(١) في الأصل جملة كناية : من اقتصر عليها لأنها جمعت له أصولاً وفروعاً كثيرة « من فنّ الحساب » هو لغة العدّ إلخ .

وقيل : العدد ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعديتين . ومن خواصه زيادة مربعه على مسطح حاشيتيه القريبتين بواحد ، والبعديتين بقدر مربع نصف الفضل بينهما (قسمان : أصلى وفرعى) .
(ف) العدد (الأصلى) ثلاثة أنواع (آحاد) وهو النوع الأول ، فالآحاد (من واحد إلى تسعة) بزيادة واحد واحد والغاية داخلة في الآحاد .

قوله : [القريبتين أو البعديتين] : أى المستويتين قريباً وبعداً وهذا تعريف بالخاصة كالاثنتين مثلاً فإنها تألفت من أحدين ، أو كثرة مجمعة من الأحدين وصاوت نصف مجموع الواحد للثلاثة ، وكالخمسة فإنها صاوت نصف مجموع الأربعة والسته ، ونصف مجموع الثلاثة والسبعة ، ونصف مجموع الاثنين والثمانية ونصف مجموع الواحد والتسعة ، وأخصر من هذا كله أن يقال هو الآحاد المجمعته وينبئ على تعريف الجمهور أن الواحد ليس عدداً حقيقة لأنه ليس له حاشيتان وليس آحاداً مجمعة ، بل يسمى عدداً مجازاً لأنه مبدأ العدد ، وقيل يسمى عدداً حقيقة لتألف العدد منه ، ولقول الحساب العدد ينقسم إلى صحيح وكسر وصوبه النظام النيسابورى ، فإذا علمت ذلك فالمناسب للشارح تأخير قوله فالواحد ليس عدداً حقيقة بعد تمام الأقوال .

قوله : [زيادة مربعه] : التريع ضرب العدد في مثله والمسطح هو الخارج من ضرب العددين كالسته عشر الخارجة من ضرب أربعة في مثله ، والمعنى زيادة مسطح مربعه على مسطح حاشيتيه كالمثال ، فإن ضرب الأربعة في الأربعة ستة عشر ، وضرب حاشيتى الأربعة القريبتين وهما الثلاثة والخمسة بخمسة عشر فقد زاد مسطح مربعه عن مسطح حاشيتيه بواحد .

وقوله : [والبعديتين بقدر مربع نصف الفضل بينهما] : فى الكلام حذف أى بقدر مسطح مربع الخ كما تقدم فيما قبله ، مثال ذلك الاثنان والسته بالنسبة للمثال فإن مسطحهما اثنا عشر فقد زادت عنه الستة عشر المذكورة بأربعة وهى مسطح مربع نصف الفضل ؛ لأن الفضل أربعة ونصفها اثنان يضربان فى اثنين بأربعة والمراد بالخاشيتين البعديتين بمرتبة فقط فتأمل وقس .
قوله : [والغاية داخلة] : أى الذى هو تسعة .

(وعشرات : من عشرة إلى تسعين) : بزيادة عشرة عشرة فهي عشرة وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعين .

(ومئات : من مائة إلى تسعمائة) : بزيادة مائة مائة فهي مائة مائتان وثلاثمائة إلى تسعمائة بإدخال الغاية ؛ فكل نوع منها تسعة أعداد متفاضلة بمثل أوطا وتسمى عقودا ؛ فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً وما بعده عقداً مكرراً من ذلك العقد المفرد .

(و العدد (الفرعى) ما فيه) لفظ (ألف) : كآحاد ألف من ألف إلى تسعة آلاف) بزيادة ألف ألف والغاية داخلية في آحاد الألف (ثم عشرات ألف من عشرة آلاف إلى تسعين ألفاً) بزيادة عشرة آلاف عشرة آلاف (ثم مئات ألف من مائة ألف إلى تسعمائة ألف) بزيادة مائة ألف (وهكذا) : كألف ألف (إلى غير نهاية) .

قوله : [فكل نوع منها تسعة أعداد] : أى فالآحاد تسعة أعداد والعشرات كذلك والمئات كذلك .

قوله : [متفاضلة بمثل أوطا] : أى ففى الآحاد تفاضلها بواحد واحد ، وفى العشرات بعشرة عشرة وفى المئات بمائة مائة .

قوله : [من كل نوع] : أى من الأنواع الثلاثة المقدمة . . .

قوله : [مكرراً من ذلك العقد المفرد] : أى أما من الآحاد أو العشرات أو المئات ، ومنزلة الأولى وأسها واحد ، ومنزلة الثانية وأسها اثنان ، ومنزلة الثالثة وأسها ثلاثة ، وهذه المنازل الثلاث تسمى المنازل الأصلية .

قوله : [والعدد الفرعى] : فكل الشارح لفظ العدد إشارة لتقدير الموصوف وهو أنواع غير متناهية .

قوله : [بزيادة ألف ألف] : أى ألف فوق ألف .

قوله : [والغاية داخلية] : أى الذى هو تسعة كما تقدم فى آحاد الأصول .

قوله : [بزيادة عشرة آلاف] : أى فالزيادة فيها بعشرات الألف .

قوله : [بزيادة مائة ألف] : أى فالزيادة بمئات الألف .

قوله : [إلى غير نهاية] : الحاصل أن ما فيه لفظة الألف مفردة بلغة السالك - رابع

(وهي) أى الأتباع الفرعية (دائرة على الأصلية ؛ فكل نوع منها تسعة أعداد) مضاضلة بمثل أولاً على قياس الأصلية كما رأيت (يسمى عقداً)؛ فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً كما تقدم .
(ويُنقسمُ العددُ من حيث مرتبته) : أى ترتيب بعضه على بعض (إلى مُفرد) : احترازاً عن الأجزاء فإنه من حينها ينقسم ثلاثة أقسام : تام وفاقص وزائد ؛ فالأول

كألف أو مكورة كألف هو الأعداد الفرعية ونازلاً أيضاً فرعية ، كما أن منازل الأصلية أصلية فأول أحاد الفرعية أحاد الألوف وهي المنزلّة الرابعة فأسمها أربعة ، ثم عشرات ألوف وهي المنزلّة الخامسة وأسمها خمسة ، ثم مئات الألوف وهي المنزلّة السادسة وأسمها ستة ، ثم أحاد ألوف الألوف مرتين وهي أول الدور الثاني من الفروع ومنزلتها سابعة وأسمها سبعة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومنزلتها ثامنة وأسمها ثمانية ، ثم مئات ألوف الألوف ومنزلتها تاسعة وأسمها تسعة ، ثم أحاد ألوف ألوف الألوف ثلاثة وهي أول الدور الثالث من الفروع ومنزلتها عشرة وأسمها عشرة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومنزلتها حادية عشر وأسمها أحد عشر ، ثم مئاتها ومنزلتها ثانية عشر وأسمها اثنا عشر ، وهي آخر الدور الثالث من الفروع وهكذا إلى غير نهاية .

قال الشنشورى فى شرح التحفة : ويعرف أسّ النوع الفرعى بضرب عدد لفظه أو لفظات الألوف فى ثلاثة أبدأً وزيادة أسّ أول مذكور فى السؤال على الحاصل ، فلو قيل أحاد ألوف الألوف خمس مرات كم أسها فاضرب خمسة فى ثلاثة يحصل خمسة عشر زد عليها أسّ الأحاد يجمع ستة عشر وهو الجواب ، ولو قيل عشرات ألوف الألوف ست مرات كم أسها فاضرب ثلاثة فى ستة وزد على الحاصل اثنين أسّ العشرات يحصل المطلوب وذلك عشرون ، وإن أردت أسّ مئات ألوف الألوف عشرًا فهو ثلاثة وثلاثون لما عرفت وقس على ذلك .

قوله : [إلى مفرد] : أى وهو ما تقدم الكلام عليه .

قوله : [احترازاً عن الأجزاء] : أى بالحيشة المتقدمة .

قوله : [فالأول] : أى التام .

ما ساوت أجزاءه مقامه كالسنة ؛ فإنك إذا جمعت نصف الستة وثلاثها
وسلسها كان ذلك هو الستة ، والثاني : ما نقصت أجزاءه عنه ؛ كالتأني
نصفها أربعة وربعها اثنان وثمنها واحد المجموع سبعة ، والثالث : ما زادت أجزاءه
عنه كالإثني عشر نصفها وثلاثها وربعها وسلسها إذا جمعت زادت .
(وهو) أى المفرد (ما كان من نوع واحد أصلي أو فرعي) .
ثم مثل للأصلي بقوله : (كتلاتة) وسبعة وكأربعين (وكأربعمائة) .
ومثل للفرعي بقوله : (وكخمسة آلاف) وثلاثين ألفاً وهكذا .
(وسركبٌ : وهو ما كان من نوعين أو أكثر) : مثال ما كان من
نوعين (كأحد عشر) : فإنه مركب من الواحد وهو آحاد ومن العشرة وهو
من العشرات ، وهذا المثال أول الأعداد المركبة . وكذلك قوله (وكائنين
وعشرين) (و) مثال ما ركب من أكثر من نوعين (كتلاتة وخمسة
وثلاثين) : مركب من نوع المئات والآحاد والعشرات فهو من ثلاثة أنواع ،
وكألفين وثلاثمائة وخمسة وأربعين من أربعة أنواع ، وكسعمائة ألف وتسعة
وتسعين ألفاً وتسعمائة وتسعين من ستة أنواع .

وقوله : [ما ساوت أجزاءه] : أى الصبيحة .

قوله : [إذا جمعت زادت] : أى فتنتهى لخمسة عشر .

قوله : [كتلاتة] : أدخلت الكاف باقى الآحاد إلى التسعة فلا معنى
لقول الشارح وسبعة .

قوله : [وكأربعين] : أدخلت الكاف باقى العشرات إلى التسعين .

قوله : [وكأربعمائة] : أدخلت الكاف باقى المئات إلى التسعمائة .

قوله : [وهكذا] : أى كمائة ألف .

قوله : [وكذلك قوله وكائنين وعشرين] : ظاهره أنه مثال لأولى الأعداد
المركبة أيضاً مع أنه ليس كذلك .

قوله : [من ستة أنواع] : الأول مئات الألوف ، والثاني آحاد الألوف ،
والثالث عشرات الألوف ، والرابع المئات ، والخامس الآحاد ، والسادس العشرات .

فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح

الضرب لغة : الشَّكْل ، يقال : فلان على ضَرْبِ فلان : أى شكَّله ، واصطلاحاً ما أشار له بقوله .

● (وهو تَضْعِيفُ الْعَدَدَيْنِ) : المضروب أحدهما في الآخر (بِقَدْرِ ما في الْعَدَدِ الْآخَرِ مِنْ الْآحَادِ) كما وضحه بقوله .

(فَضَرْبُ الثَّلَاثَةِ فِي خَمْسَةِ تَكْرِيرٍ الثَّلَاثَةَ خَمْسَ مَرَّاتٍ أَوْ الْخَمْسَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) فَالتَضْعِيفُ وَالتَّكْرِيرُ مُرَادِفَانِ (الْخَارِجُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ) .

فصل :

احتز به عن ضرب الكسر في الصحيح أو في الكسريين الكلام عليهما .
قوله : [وهو تضعيف العددين] : الكلام على حذف مضاف أى أحدهما لا كل منهما خلافاً لما يوهمه المتن والشارح ، قال في التحفة ضرب الصحيح تكرير أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر (اهـ) والضعف المثل والضعفان المثلان والأضعاف الأمثال والتضعيف والإضعاف والمضاعفة بمعنى واحد كما قاله في المجمل والصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة قاله في شرح اللع .

قوله : [فالتضعيف والتكرير مرادفان] : أى وهو الذى استعمله الحساب والمهملون وقد تستعمل الحساب ضعف العدد في غير تعريف الضرب بمعنى مثليه ، وضعفيه بمعنى أربعة أمثاله ، وثلاثة أضعافه بمعنى ثمانية أمثاله وهكذا وهو قليل في اللغة .

قوله : [الخارج على التقديرين خمسة عشر] : أى تقدير تكرير الثلاثة أو الخمسة ، قال في شرح التحفة ومن خواص الضرب مطلقاً أن نسبة الواحد لأحد المضروبين كنسبة الآخر إلى الجواب وأنه متى قسم الجواب على أحد المضروبين خرج الآخر ، ألا ترى أنك إذا نسبت الواحد إلى الخمسة تجده خمساً

وهو أى الضرب (ثلاثة أقسام) : الأول (ضرب) عدد (مُفْرَد في) عدد (مُفْرَد) كأربعة في خمسة .

(و) الثاني ضرب مُفْرَد في مُركَّب (خمسة في اثني عشر .

(و) الثالث ضرب (مُركَّب في مركب) : خمسة عشر في خمسة عشر . ووجه الحصر أن كلا من المضروبين إما مفرد أو مركب ، فهما إما مفردان أو مركبان أو مختلفان لأربع لما ، وكل من المضروبين لك أن تعتبره مضروباً أو مضروباً فيه ، لأنه لا فرق بين أن تقول : اضرب ثلاثة في أربعة أو اضرب أربعة في ثلاثة (كلها ترجع إلى ضرب المفرد في المفرد) : لأن كل نوع غير الآحاد يرد في الضرب إلى عدة عقوده ، فيرجع إلى الآحاد لأنه أكثر ما يمكن عدة عقوده تسعة وهي آحاد (كما يأتي) في قوله : « وأصلها الآحاد في الآحاد » .

(ضرب المفرد في المفرد من كل نوع مُنَحْصِر في خمس وأربعين صورة) : لأن كل نوع تسعة أعداد كما تقدم وتسعة في مثلها يلحظ

والثلاثة إلى الخمسة عشر وجدتها كذلك أو إلى الثلاثة كانت ثلثاً والخمسة إلى الجواب كذلك ، فإنك إذا قسمت الخمسة عشر على الخمسة خرجت الثلاثة أو على الثلاثة خرجت الخمسة .

قوله : [وهو أى الضرب] : أى ضرب الصحيح في الصحيح .

قوله : [لأربع لما] : أى في الواقع وإن كانت القسمة العقلية تقتضي الرابع لأنه يقال مفرد في مركب وعكسه .

قوله : [كما يأتي في قوله وأصلها الآحاد] : أى ويقال فإن كان ذلك النوع المضروب فيه عشرات فكل واحد من الحاصل من ضرب الآحاد في العقود يبسط عشرة لأنها أول عقود العشرات ، وإن كان النوع المضروب فيه مئات فكل واحد من الحاصل يبسط مائة لأنها أول عقود المائة ، وإن كان المضروب فيه ألوفاً فكل واحد من الحاصل يبسط ألفاً لأنها أول عقود الألوف وعلى هذا القياس يقال في عشرات الألوف ومئتيها وسباني إيضاح ذلك .

وَيَمْنَيْنِ صَوْرَةٍ يَسْقُطُ مِنْهَا الْمَكْرُورُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ كَمَا يَنْضَحُ لَكَ فِي ضَرْبِ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ (الْأَصْلُ فِيهَا ضَرْبُ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ) عَلِمْتَ وَجْهَهُ. (وَحِفْظُهَا) : أَيْ تِلْكَ الصُّورُ (وَكَثْرَةُ اسْتِحْضَارِهَا) الَّتِي يَنْشَأُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَارَسَةِ (مُسَهِّلٌ لِلضَّرْبِ) .

(وَضَرْبُ الْأَعْدَادِ الْأَصْلِيَّةِ) : وَهِيَ الْآحَادُ وَالْعَشْرَاتُ وَالْمِائَاتُ (بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ مُنْهَضِرٌ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ) : الْأَوَّلُ (ضَرْبُ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ ، وَ) الثَّانِي : (ضَرْبُهَا) أَيْ الْآحَادِ (فِي الْعَشْرَاتِ ، وَ) الثَّالِثُ : (ضَرْبُهَا) أَيْ الْآحَادِ (فِي الْمِائَاتِ ، وَ) الرَّابِعُ : (ضَرْبُ الْعَشْرَاتِ فِي الْعَشْرَاتِ ، وَ) الْخَامِسُ : (ضَرْبُ الْعَشْرَاتِ فِي الْمِائَاتِ) وَسَقَطَ مِنْهَا ضَرْبُ الْعَشْرَاتِ فِي الْآحَادِ لِأَنَّهُ بَعِينُهُ ضَرْبُ الْآحَادِ فِي الْعَشْرَاتِ وَقَدْ تَقَدَّمَ (وَ) السَّادِسُ (ضَرْبُ الْمِائَاتِ فِي الْمِائَاتِ) وَسَقَطَ مِنْهَا ضَرْبُ الْمِائَاتِ فِي الْعَشْرَاتِ وَضَرْبُ الْمِائَاتِ فِي الْآحَادِ لِأَنَّهُمَا عَيْنُ ضَرْبِ الْآحَادِ فِي الْمِائَاتِ (وَضَرْبُ الْعَشْرَاتِ فِي الْمِائَاتِ) وَتَقَدَّمَا لَهُ .

(وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ : آحَادٌ) أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَاصِلِ الضَّرْبِ هُوَ وَاحِدٌ (وَ) الْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الْآحَادِ (فِي الْعَشْرَاتِ عَشْرَاتٌ) أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَاصِلِ الضَّرْبِ عَشْرَةٌ كَمَا وَضَحَهُ بَعْدَ فِي الْأَمْثَلَةِ (وَ) الْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الْآحَادِ (فِي الْمِائَاتِ مِائَاتٌ) أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ حَاصِلِ الضَّرْبِ مِائَةٌ (وَ) الْحَاصِلُ (مِنْ ضَرْبِ الْعَشْرَاتِ فِي الْعَشْرَاتِ مِائَاتٌ) : أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ

قَوْلُهُ : [يَسْقُطُ مِنْهَا الْمَكْرُورُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ] : قَالَ شَارِحُ اللَّعْمِ هَذَا وَاضِحٌ فِي مَتَحَدِي النَّوْعِ كَالْآحَادِ فِي الْآحَادِ وَالْعَشْرَاتِ فِي الْعَشْرَاتِ وَالْمِائَاتِ فِي الْمِائَاتِ ، وَأَمَّا فِي مُخْتَلَفِي النَّوْعِ كَالْآحَادِ فِي الْعَشْرَاتِ أَوْ فِي الْمِائَاتِ وَضَرْبُ الْعَشْرَاتِ فِي الْمِائَاتِ فَلَا يَخْلِفُ مِنَ الْآحَادِ وَالثَّانِينَ شَيْءٌ لَعَلَّمُ التَّكْرَارَ فَتَأَمَّلْ . اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهَا لَمْ كَانَتْ تَرْجِعُ لِلْأَصْلِ وَهُوَ ضَرْبُ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ فِيهِذَا الْإِعْتِبَارُ يَتَأَنَّى حَذَفُ السِتَّةِ وَالثَّلَاثِينَ لِلتَّكْرَارِ لَمْ يَأْتِ مِنْ أَنْكَ تَرَدُّ كَلَا مِنْ الضَّرْبَيْنِ غَيْرِ الْآحَادِ إِلَى عِدَّةٍ عَقُودٍ فَيَرْجِعَانِ إِلَى ضَرْبِ الْآحَادِ فِي الْآحَادِ (أه) .

قَوْلُهُ : [فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ] : أَيْ الْخَالِيَةِ مِنَ التَّكْرَارِ وَأَمَّا بِالْمَكْرُورِ فَهِيَ تِسْعَةٌ كَمَا يَعْلَمُ مِنَ الشَّارِحِ .

الحاصل بالضرب مائة (و) الحاصل من ضرب العشرات (في المئات ألوف) أى أن كل واحد من الحاصل ألف (و) الحاصل (من) ضرب (المئات في المئات عشرات ألوف) أى كل واحد من حاصل الضرب عشرة آلاف ؛ فاحفظ هذا الضابط فإنه نافع جداً .

(و) هذه الأبواب الستة (أصلها : ضربُ الأحاد في الأحاد ؛ لأن الحاصل من ضرب الواحد في الواحد واحد) من ضرب الواحد (في الاثنين اثنان و) من ضرب الواحد (في الثلاثة ثلاثة وهكذا) : أى ضرب الواحد في الأربعة أربعة وفي الخمسة خمسة وفي الستة ستة وفي السبعة سبعة وفي الثمانية ثمانية إلى التسعة تسعة ؛ ف ضرب الواحد في كل عدد لا أثر له) : لأنه لا تضعيف فيه (إذ الحاصل هو ذلك العدد نفسه) كما رأيت في ضرب الواحد في الصور التسع فلم يزد شيئاً . (والحاصل من ضرب اثنين في اثنين أربعة و) من ضربهما (في ثلاثة ستة و) من ضربهما (في أربعة ثمانية و) من ضربهما (في خمسة عشرة و) من ضربهما (في ستة اثنا عشر و) من ضربهما (في سبعة أربعة عشر و) من ضربهما (في ثمانية ستة عشر و) من ضربهما (في تسعة ثمانية عشر) : لأن الحاصل من ضرب الاثنين في كل عدد مثله فهذه ثمان صور وسقط منها صورة متكررة وهي ضرب الاثنين في الواحد لأنه عين ضرب الواحد في الاثنين (والحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة و) من ضربها (في أربعة اثنا عشر و) من ضربها (في خمسة خمسة عشر و) من ضربها (في ستة ثمانية عشر وفي سبعة أحد وعشرون وفي ثمانية أربعة وعشرون وفي تسعة سبعة وعشرون) : لأن الحاصل من ضرب الثلاثة في كل عدد ثلاثة أمثال المضروب فيه ، وسقط صورتان متكررتان وهما ضرب الثلاثة في الاثنين وفي الواحد لأنهما ضرب الواحد في الثلاثة وضرب الاثنين في الثلاثة وقد تقدمتا (و) الحاصل (من ضرب الأربعة في الأربعة ستة عشر و) من ضربها (في خمسة عشرون و) من ضربها (في ستة أربعة وعشرون وفي سبعة ثمانية وعشرون وفي ثمانية اثنان وثلاثون وفي تسعة ستة وثلاثون) : لأن الحاصل

قوله : [لأنه لا تضعيف فيه] : أى لا تكرار فيه .

من ضرب الأربعة في كل عدد أربعة أمثال المضروب فيه وسقط منها ثلاث صور :
 ضرب الأربعة في الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من
 ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرون) من ضربها (في الستة ثلاثون وفي السبعة
 خمسة وثلاثون وفي الثمانية أربعون وفي التسعة خمسة وأربعون) لأن ضرب خمسة
 في كل عدد يحصل خمسة أمثاله وسقط منها أربع صور : ضرب الخمسة
 في الأربعة وفي الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من ضرب
 الستة في الستة ستة وثلاثون) من ضربها (في السبعة اثنان وأربعون) (و) من
 ضربها (في الثمانية ثمانية وأربعون) من ضربها (في التسعة أربعة وخمسون)
 لأنه يحصل ستة أمثاله وسقط منها خمس صور لتكررها وهي ضرب الستة في
 الخمسة وما تحتها (و) الحاصل (من ضرب السبعة تسعة وأربعون) من ضربها
 (في الثمانية ستة وخمسون) من ضربها (في التسعة ثلاثة وستون) وسقط
 منها ست صور لتكررها وهي ضرب السبعة في الستة وفيما تحتها (و) الحاصل
 (من ضرب الثمانية في الثمانية أربعة وستون) من ضربها (في التسعة اثنان
 وسبعون) وسقط منها سبع صور لتكررها وهي ضرب الثمانية في السبعة وفيما تحتها
 (و) الحاصل (من ضرب التسعة في التسعة أحد وثمانون) وسقط منها ثمان
 صور وهي ضرب التسعة في الثمانية وفيما تحتها

(وإذا ضربت آحاداً في نوع مفرد من غيرها) أى غير الآحاد كالعشرات
 والمئات والألوف (فرد ذلك النوع) المضروب فيه (إلى عدة عقود فيرجع إلى

قوله : [وسقط منها ثمان صور] : أى فإذا جمعت الصور الساقطة حيثئذ
 وجدتها ستة وثلاثين .

● تنبيه : إن عسر عليك سرعة الجواب في بعض هذه الصور فقد ذكر
 الحساب لتسهيل الجواب طرُقاً منها أن تجمع المضروبين وما زاد على العشرة فابسطه
 عشرات وتزيد على الحاصل ما يحصل من ضرب فضل العشرة على أحدهما
 في فضلها على الآخر ، كما لو قيل اضرب اثنين في تسعة فمجموع الاثنين
 والتسعة أحد عشر ، فخذ للواحد الزائد على العشرة عشرة وتضرب ما زادت به
 العشرة على الاثنين وهو ثمانية فيما زادت به على التسعة وهو واحد يحصل ثمانية

(الآحاد) لما علمت أن أكثر عقودها تسعة وهي آحاد (ثم اضرب الآحاد) الأصلية (في الآحاد) : التي هي علة العقود (وخذ لكل واحد من الخارج) بالضرب (أقل عقود ذلك النوع ، فما حصل فهو المطلوب ، فإن كان ذلك النوع) الذي هو غير الآحاد (عشرات فكل واحد من الحاصل) بالضرب (عشرة وإن كان) ذلك النوع غير الآحاد (مئات فكل واحد من الحاصل مائة وإن كان ألفاً فكل واحد ألف وهكذا . مثلاً : إذا ضربت ثلاثة في أربعين) فالثلاثة آحاد والأربعين عشرات ف(رد) أنت (الأربعين إلى علة عقودها أربعة) فرجعت إلى الآحاد (واضربها) أي الأربعة (في الثلاثة)

اجمعها للعشرة فالجواب ثمانية عشر ، ولو قيل اضرب تسعة في تسعة فمجموعهما ثمانية عشر فخذ لكل واحد من الثمانية الزائدة على العشرة عشرة وزد على الحاصل وهو ثمانون الحاصل من ضرب ما فضل به العشرة على كل منهما وهو واحد ، فالجواب أحد وثمانون ، ويتأتى العمل بهذه الطريقة في عشرين صورة وهي كل صورة يتأتى فيها زيادة العددين على عشرة ، وقس على هاتين الصورتين ما بقى من العشرين ، ومنها أن تجعل للخنصر من كل من اليدين ستة وللبنصر سبعة وللوسطى ثمانية وللسياية تسعة ثم متى كان كل من المضروبين هو أحد هذه الأعداد الأربعة فتطبق ماله من إحدى اليدين وما قبله من الأصابع من جهة الخنصر ، وتطبق للعدد الآخر من اليد الأخرى مع ما قبله كذلك ثم تأخذ لكل أصبع منطبق من كل من اليدين عشرة وتزيد على المجموع ما يحصل من ضرب علة ما يبقى قائماً من أصابع إحدى اليدين في القائم من الأخرى بعد المنطبق منهما ، وما اجمع يكون هو الجواب كما لو قيل اضرب ستة في ستة فتطبق الخنصر من كل من اليدين وخذ لكل واحد عشرة وتزيد على الحاصل وهو عشرون مضروب ما بقى قائماً من إحدى اليدين فيما بقى قائماً من الأخرى وهو ستة عشر فالجواب ستة وثلاثون ، ويتأتى العمل بهذه الطريقة في عشرين صورة وقس على ذلك بقيتها (أ) من شرح الجمع .

قوله : [ثم اضرب الآحاد] : أي ثم بعد رده إلى ما ذكرنا ضرب الآحاد إلخ .
قوله : [وهكذا] : أي القياس يقال عشرات الألوف وثلاثون إلى ما لا نهاية .

أو الثلاثة في الأربعة (حَصَلَ اثنا عشر كل واحد منها عشرة هي مائة وعشرون، وإذا ضربت أربعة) هذه آحاد (في خمسية) هذا غير آحاد ، لأنه مئات فرد الخمسية إلى عدة عقودها خمسة (فاضرب الأربعة في خمسة ، عدد عقود المئات حَصَلَ عشرون مائة ، هي ألفان . وإذا ضَرَبْتَ خمسة في ستة آلاف ، فاضرب الخمسة في ستة عقود الألف ، يحصل ثلاثون ألفا . وإذا ضربت غير الآحاد في غيرها) فرد كلا منهما إلى عدة عقود فيرجعان إلى الآحاد (فاضرب عدة عقود أحدهما في عدة عقود الآخر ، فما بلغ) : أى ما حصل من ضرب احفظه (فابسطه من نوع أحد المضروبين ثم ابسط حاصل البسط من نوع المضروب الآخر يحصل المطلوب) كما وضعه بقوله : (فإذا ضربت عشرين في ثلاثين) : لاشك أن المضروب والمضروب فيه غير آحاد ، لأن كلا منهما عشرات (فعدة عقود العشرين اثنان و) عدة عقود (الثلاثين ثلاثة واثنان) عدة عقود العشرين إذا ضربت (في ثلاثة) عدة عقود الثلاثين (تبلغ) بالضرب (سنة : بسطها) أى الستة (عشرات) تكون (بستين ، ثم ابسط الستين الحاصلة عشرات يحصل مائة وهكذا) كما لو قيل : اضرب خمسين في ستين فرد الخمسين إلى خمسة وقرء الستين إلى ستة وتضرب خمسة في ستة ثلاثين فكل واحد من الثلاثين مائة لما علمت أن الخارج من ضرب العشرات في العشرات مئات ، فيحصل ثلاثون مائة يكون الجواب ثلاثة آلاف وسيوضح أكثر من هذا كما قال .

(والأسهل أن تقول : إذا ضربت العشرات في العشرات فردهما من كلا الجانبين إلى الآحاد ، ثم اضرب الآحاد في الآحاد ، فما حصل فخذ لكل واحد مائة ولكل عشرة ألفا ، ففى المثال المتقدم) وهو ضرب عشرين في ثلاثين (تضرب اثنين في ثلاثة تبلغ ستة لكل واحد منها مائة بمائة ، وإذا ضربت خمسين في خمسين) فردهما إلى خمسة وخمسة (وتضرب خمسة في خمسة يحصل خمسة وعشرون) تبسطها مئات لما تقدم أن الحاصل من ضرب العشرات في العشرات مئات فتكون خمسة وعشرين مائة

قوله : [كل واحد منها عشرة] : أى لأنها أول عقود العشرات .

(يكون الجواب ألفين وخمسمائة ، وأما ضربُ العشراتِ في المئاتِ فردّهما) أي العشرات والمئات (إلى الآحادِ ثم اضرب الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ) من الضرب (فتخذْ لكيلٍ واحد ألفاً مثلاً إذا ضربت ثلاثين في ثلثمائة) فرد الثلاثين إلى ثلاثة وكذلك الثلثمائة (فاضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة) وقد علمت أن الخارج من ضرب العشرات في المئات آحاد ألوف فهي (تسعة آلاف ، وإذا ضربت ستين في مئة) فردهما إلى ستة وستة (فاضرب ستة في ستة تبلغ) بالضرب (ستة وثلاثين) تبسطها آلافاً (فهي ستة وثلاثون ألفاً وهكذا) . كما لو قيل : اضرب ستين في تسعمائة فحصل كما تقدم يكون الجواب أربعة وخمسين ألفاً .

(وأما ضربُ العشراتِ في الألوفِ فردّهما إلى الآحادِ ، ثم اضرب الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ فلكل واحد عشرة آلاف ، ولكل عشرة مائة ألف ، مثلاً : إذا ضربت عشرين) هذه عشرات (في ألفين) هذه ألوف فرد العشرين إلى اثنين وكذلك الألفان (فاضرب اثنين في اثنين بأربعة فتكون بأربعين ألفاً ، وإذا ضربت ثلاثين في خمسة آلاف) فرد الثلاثين لثلاثة والخمسين لخمسة (فاضرب ثلاثة في خمسة تبلغ) بالضرب (خمسة عشر ، فذلك مائة ألف وخمسون ألفاً) .

وأما ضربُ المئاتِ في المئاتِ فردّهما إلى الآحادِ ، ثم اضرب الآحادَ فما حصلَ فلكل واحد عشرة آلاف) ولكل عشرة مائة ألف (فإذا ضربت مائتين في ثلثمائة) فرد المائتين إلى اثنين والثلثمائة إلى ثلاثة (فاضرب اثنين في ثلاثة بستين ألفاً) لما تقدم أن الواحد بعشرة (وإذا ضربت ثلثمائة في أربعمائة) فرد الثلثمائة لثلاثة والأربعمائة لأربعة (فاضرب ثلاثة في أربعة تبلغ اثني عشرة) وعلمت أن الحاصل من ضرب المئات في المئات عشرات ألوف ، وأقل عقدها عشرة آلاف فكل عشرة بمائة ألف والاثنتان كل واحد بعشرة (وذلك مائة وعشرون ألفاً ، وأما إذا ضربت المئات في الألوف فردّهما) أي المئات والألوف (إلى الآحادِ ثم اضرب الآحادَ في الآحادِ فما بلغ) : أي حصل من

.....

الضرب (فخذ لكل واحد مائة ألف) بإفراد الألف (و) خذ (لكل عشرة ألف ألف) بإضافة ألف لمثلها (مثلا ، إذا ضربت مائتين في ألفين فاضرب الاثنين في الاثنين بأربعة وذلك أربعمائة ألف) وادخل بقوله مثلا ضرب مائتين في ثلاثة آلاف وهكذا على قاعدة ما تقدم (وإذا ضربت أربعمائة في ستة آلاف فاضرب أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، وذلك ألفا ألف وأربعمائة ألف) فلو قيل اضرب خمسمائة في ستة آلاف فالجواب ثلاثون ألف ألف مرتين لا مر .

(وأما ضرب الألف في الألف فردهما إلى الآحاد ، ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما بلغ فخذ لكل واحد ألف ألف) مرتين (ولكل عشرة عشرة آلاف ألف) فإذا قيل لك : اضرب ألفين في مثلها أو ثلاثة آلاف في مثلها أو أربعة آلاف في مثلها فيكون جواب الأول أربعة آلاف ألف وجواب الثاني تسعة آلاف ألف بتقديم المائة على السنين ، وجواب الثالث ستة عشر ألف ألف (فإذا ضربت خمسة آلاف في مثلها فردهما إلى الآحاد ما تقدم (فاضرب خمسة في خمسة يكون) الحاصل (خمسة وعشرين) فتأخذ لكل واحد ألف ألف ولكل عشرة عشرة آلاف ألف (وذلك عشرون ألف ألف) مرتين وخمسة آلاف ألف .

(وأما إذا أردت) أيها الناظر في هذا الكتاب (ضرب) عدد (مفرد في) عدد (مركب من نوعين أو أكثر) من نوعين (فحل المركب إلى مفرداته التي تركب منها و (اضرب) ذلك (المفرد) المنفرد (في كل نوع من مفردات) أنواع (المركب ، واجمع ما تحصل) من الضرب في ذهنك أو كتابك (فهو المطلوب فلو ضربت) : أي أردت أن تضرب (خمسة في

قوله : [وأما إذا أردت] إلخ : ما تقدم كان في ضرب المفرد في المفرد وشرع يذكر ضرب المفرد في المركب وضرب المركب في المركب ، فأفاد ضرب المفرد في المركب بقوله : وأما إذا أردت إلخ ثم يذكر بعد ذلك ضرب المركب في المركب .

قوله : [في كل نوع] إلخ : أي مقدما الأكبر فالأكبر اختياراً .

الثانية عشر ، فالثانية عشرة مركبة (من نوعين (من عشرة وثمانية) فحل الثانية عشرة إلى عشرة وثمانية (فاضرب الخمسة) التي هي آحاد (في العشرة يحصل خمسون) فاحفظها (ثم) اضرب الخمسة (في الثانية يحصل أربعون) وقد تم العمل بالضربتين (وحاصل مجموعهما) أي الخمسين والأربعين (تسعين) وهو المطلوب وإذا أردت ضرب الثانية في خمسة وعشرين فاضربها (أي الثانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه واحفظه واجمع الحواصل يكن المتحصل هو المطلوب فاضربها (في الخمسة بأربعين) واحفظها (ثم) اضرب الثانية (في العشرين بمائة وستين ومجموعهما) أي الأربعين والمائة وستين (مائتان وإذا ضربتها) : أي أردت ضرب الثانية المقردة (في) مركب من ثلاثة أنواع آحاد وعشرات ومئات كرمائة وعشرين فاضربها (أي الثانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه وتحفظ الحاصل ثم تجمعه يكن المطلوب بأن تضربها (في المائة) يحصل ثمانمائة (ثم) اضرب الثانية (في الخمسة) يحصل أربعون (ثم) اضرب الثانية (في العشرين) يحصل مائة وستون فاجمع الحواصل الثلاثة الثمانمائة والأربعين والمائة وستين (يحصل ألف) فقد يحصل المطلوب بثلاثة ضربات .

(وإذا أردت ضرب) عدد (مركب في) عدد (مركب) فحل كلا منهما إلى مفرداته التي تركب منها (فاضرب كل نوع من أنواع أحدهما في كل نوع من أنواع الآخر ، واجمع الحواصل فهو) ما تحصل من جمع الحواصل (المطلوب) فيتم العمل بضربات عدتها كمدة الحاصل من ضرب عدة أنواع المضروب في عدة أنواع المضروب فيه كأربع ضربات في قوله : (فاضرب اثني عشر في مثليها ، كل) من المضروب والمضروب فيه (مركب من اثنين وعشرة : فحل

قوله : [وإذا أردت ضرب عدد مركب] إلخ : شروع في النوع الثالث .
قوله : [في كل نوع من أنواع الآخر] : أي مقدماً الأكبر فالأكبر اختياراً كما علمت .

قوله : [بضربات] : هكذا بالتونين .

وقوله : [عدتها الحاصل] : مبتدأ وخبر .

كلا من المضروب والمضروب فيه إلى عشرة واثنين (فاضرب الاثنين في الاثنين بأربعة ثم) اضرب الاثنين أيضاً (في العشرة بعشرين ثم) اضرب (العشرة في العشرة بمائة ثم) اضرب العشرة أيضاً (في الاثنين بعشرين) المجموع من الأربعة والعشرين والمائة والعشرين (مائة وأربعة وأربعين) فقد تم العمل بأربع ضربات (وضربها) أي الألفي عشر المركبة من نوعين من عشرة واثنين (في خمسة وعشرين) مركب أيضاً من نوعين من عشرين وخمسة فالعمل يتم بأربع ضربات (بأن تضرب الاثنين في الخمسة) يحصل عشرة فاحفظها (ثم) اضرب الاثنين (في العشرين) يحصل أربعين فاحفظها (ثم) اضرب (العشرة في الخمسة) يحصل خمسون (ثم) اضرب العشرة (في العشرين) يحصل مائتان (مجموعُ الحواصل الأربع) العشرة والأربعين والخمسون والمائتان (ثلاثمائة) ولو ضربت خمسة وعشرين في مائة وخمسة وعشرين كذلك) مركباً من نوعين في مركب من ثلاثة أنواع فيتم العمل بست ضربات بأن تضرب الخمسة في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين ثم في الاثنين في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين كما أشار له بقوله كذلك (فمجموعُ الحواصل) الستة الخمسمائة والخمسة والعشرين والمائة واليان آلاف والأربعمائة والألف وستمائة وعشرة وخمسة وعشرون .

(ومنا وجوه كثيرة في الضرب مختصرة) أخصر من الطرق المتقدمة (منها) : أي من الطرق المختصرة طريق مخصص بالضرب في العقود وهي : (أن كل عدد يضرب في عقد مفرد) أصحلى أوفرعى (يسط مثل ذلك العقد المضروب فيه) فإذا أردت ضرب مائة وخمسة وثلاثين في عشرة

قوله : [فاضرب الاثنين في الاثنين] : قدم المصنف ضرب الأصغر قبل الأكبر منع أن يشرح هذا الفن نهوا على تقديم الأكبر فالأكبر ففقتضى الصناعة أن يقول فاضرب العشرة في العشرة ثم الاثنين في العشرة ، ثم الاثنين في الاثنين وهكذا يقال فيما يأتي وإن كان كل صحيحاً .

قوله : [مركباً من نوعين] : أي اللذين هما اليان والخمسة .

قوله : [في مركب من ثلاثة أنواع] : أي التي هي المائة والعشرون والخمسة .

فابسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (عشرات) مثل العشرة المضروب فيها (بأن تجعل كل واحد منها عشرة) مثل المضروب فيه (يحصل ألف) بسط المائة عشرات (وثلاثمائة) بسط الثلاثين (وخمسون) بسط الخمسة (وإذا ضربتها : أى أردت ضرب المائة والخمسة والثلاثين (فى مائة فابسطها مئات) بأن تجعل كل واحد منها مائة (تبلغ ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة أو) أردت ضربها (فى ألف فابسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (أيضاً تبلغ مائة ألف وخمسة وثلاثين ألفاً) .

ومنها طريق التضعيف والتنصيف وهى : أن تضعف المضروب مرة وتنصف المضروب فيه وتضرب ما يبلغه الأول مضعفاً فيها صار إليه الثانى بالتنصيف يحصل المطلوب ؛ كمائة وخمسة وعشرين فى ثمانية عشر فتضعف الأول مرة يحصل مائتان وخمسون وتنصف الثانى إلى تسعة وتضرب التسعة فى مائتين وخمسين يحصل ألفان ومائتان وخمسون .

قوله : [فابسطها عشرات] : أى والحاصل من ذلك البسط هو الذى كان يحصل من الضرب المتقدم .
قوله : [ومنها طريق التضعيف والتنصيف] : أى التضعيف فى أحد المضروبين والتنصيف فى الآخر .

فصل فى شيء من القسمة

القسمة لغة : التفرقة، والتقسيم : التفريق، والقسم : النصيب ؛ واصطلاحاً تنقسم قسمين : إلى ما الفرض فيه ما يخص الواحد وذلك فى قسمة الشيء على غير مجانسه ؛ كقسمة دنانير على رجال وإلى ما الفرض فيه نسبة أحد المقدارين إلى الآخر ، وذلك فى قسمة الشيء على مجانسه ؛ كقسمة خشبة طولها عشرة على خشبة طولها خمسة ، وقد اقتصر المصنف على الأول بقوله :

(وبى تفصيل المقسوم إلى أجزاء متساوية مثل عدد آحاد المقسوم عليه) كما فى المثال الآتى : فلذلك تحمل العشرة المقسومة إلى خمسة أجزاء مثل عدد الخ

فصل :

أى فى شيء من كيفية قسمة العدد الصحيح على الصحيح .

قوله : [والقسم النصيب] : أى بكسر القاف وأما بفتحها فالمصدر الذى هو التقسيم .

قوله : [واصطلاحاً تنقسم قسمين] إلخ : هذه عبارة شرح التحفة وأوضح منها عبارة شرح اللع ونصها ، واصطلاحاً تفصيل المقسوم إلى أجزاء متساوية عدتها بقدر عدة آحاد المقسوم عليه ليعرف ما يخص الواحد وهذا فى قسمة الشيء على غير مجانسه ، كقسمة دنانير على رجال أو معرفة ما فى المقسوم من أمثال المقسوم عليه ، وذو فى قسمة الشيء على مجانسه كقسمة خشبة طولها مائة على خشبة طولها خمسة . (١٨) ولذلك سلكها المصنف .

قوله : [إلى ما الفرض] : بالغين المجمة معناه المقصود .

قوله : [متساوية] : أى عددها ، واعلم أن المقسوم عليه إما أن يكون واحداً أو أكثر ، والثانى إما أن يكون المقسوم مثله أو أقل أو أكثر ، ولا عمل فى الأولين أعنى كون المقسوم عليه واحداً أو مائتاً للمقسوم .

(و) إنما كان كذلك لأن (الفرض منها معرفة ما يخص الواحد) فيخص الواحد اثنان وقد وضحه رحمه الله بقوله :

(اعلم أن نسبة الواحد إلى المقسوم عليه) هو الخمسة في قسمة العشرة على الخمسة أو العشرة في العكس (كتسمية خارج القسمة إلى المقسوم) وقد وضحه بقوله : (فلذا نسبت الواحد إلى المقسوم عليه وأخذت من المقسوم تلك النسبة كان المأخوذ من المقسوم) هو الخارج المطلوب كان المقسوم أكثر من المقسوم عليه) كالعشرة على الخمسة (أو) كان المقسوم (أقل) من المقسوم عليه كالخمسة على العشرة (فلذا قسمت) أى أردت أن تقسم عشرة على خمسة فانسب الواحد للخمسة تجده) خمساً (فخذ خمس العشر) لما تقدم أنك تأخذ من المقسوم تلك النسبة (تجده اثنين فهو الخارج لكل ، وإن عكست) بأن أردت قسم خمسة على عشرة (فانسب الواحد للعشرة) المقسوم عليها لما علمت (تجده عشراً فخذ عشراً الخمسة) المقسوم لما تقدم (فالخارج نصف) : فتعلم أن لكل واحد من العشرة دينار مثلاً، ولو أردت قسمة مائة وعشرين على أربعة وعشرين فتنسب واحداً إلى المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم بذلك التسمية ونسبة واحد إلى أربعة وعشرين ثلث ثمن فتأخذ ثلث ثمن المائة والعشرين خمسة هي نصيب كل واحد (ولو قيل اقسم ثلاثين على خمسة) فتنسب واحداً إلى الخمسة المقسوم عليها تجده خمساً (فخذ خمس الثلاثين) المقسومة (فهو ستة) فتعلم أن كل واحد له ستة (وإن عكست) بأن تقسم خمسة على ثلاثين (فانسب الواحد إلى الثلاثين) المقسوم عليها (تجده) ، أى الواحد (ثلث العشر) لأن عشر الثلاثين ثلاثة والواحد من الثلاثة ثلث فخذ ثلث عشر الخمسة

قوله : [فيخص الواحد اثنان] : أى في المثال الآتى وهو قسمة عشرة على

خمسة .

قوله : [فهو الخارج لكل] : أى لكل واحد من الخمسة ، ومن خواصها أيضاً أنك إذا ضربت الخارج في المقسوم عليه يخرج المقسوم ، فلو قسمت عشرة على خمسة وخرج اثنان فنسبة الواحد إلى الخمسة خمس كما أن نسبة الاثنتين إلى العشرة خمس وإذا ضربت الاثنتين في الخمسة خرجت العشرة .
بلغة السالك - رابع

المقسومة فتعلم أن لكل واحد من المقسوم عليه سلس المقسوم لأن عشر الخمسة نصف وثلاث النصف سلس كما قال (فهو) أى ثلاث عشر الخمسة (سُدُسٌ فاستعمل هذه الطريقة حيث تيسرت وإلا فغيرها) وقد بين بعض الغير بقوله : (من ذلك : إذا أردتَ قسمةَ عددٍ كأربعة أو عشرة مثلا (على أقل منه) كاثنتين فالاثنتان أقل من الأربعة إلخ وإن كان كل قليلا بالنسبة لأكثر منهما (فأسقط من المقسوم مثل المقسوم عليه مرة فأكثر) أى مرة بعد مرة (إلى أن يغنى المقسوم) كما يأتي في قسم الأربعة على الاثنتين فتسقط اثنتين من الأربعة إلخ (أو يفضل منه) أى من المقسوم (أقل من المقسوم عليه) كما يأتي في قسم عشرة على ثلاثة فإنه يفضل واحد بعد الإسقاط المذكور فإذا فعلت ذلك فعدد مرات الإسقاط هو خارج القسمة إن فنى المقسوم : أى لم يفضل منه شيء ، فإن فنى في مرتين كما في الأربعة على اثنتين فالخارج اثنان أو في ثلاث مرات كقسمة تسعة على ثلاثة فالخارج ثلاثة (وإن فضل منه شيء) كالواحد في قسم عشرة على ثلاثة (فانسبه) : أى القاضل كالواحد مثلا (إلى المقسوم عليه) كالثلاثة فمرات الإسقاط ثلاثة والكسر بالنسبة إلى المقسوم عليه ثلاث فيجمع الثلاث إلى الثلاثة يكون نصيب كل واحد ثلاثة وثلاثا كما قال (واجمع الكسر الحاصل إلى عدة مرات الإسقاط يحصل المطلوب) من القسمة (فإن قيل : اقسام أربعة على اثنتين : فأسقطهما) أى الاثنتين المقسوم عليهما (من الأربعة) المقسومة لما تقدم فتسقطهما يفضل اثنان فتسقطهما ثانيا تفنى الأربعة كما قال ، فغنى المرة الثانية تفنى الأربعة) ولم يبق شيء من المقسوم (فالخارج النصف : اثنان) فتعلم أن كل واحد له اثنان (وإن قيل : اقسام عشرة عليهما) أى على اثنتين فتسقط الاثنتين من العشرة مرة بعد مرة (فغنى

قوله : [وإلا فغيرها] : أى وإلا فاستعمل غيرها من الطرق الآتية .

قوله : [على أقل منه] : أذى بالنسبة إليه وإن كان كل منهما قليلا في نفسه أو كثيرا .

قوله : [أقل من الأربعة] إلخ : أى وأقل من العشرة .

قوله : [من الأربعة] إلخ : أى والاثنتين الباقيين منهما أيضا .

المرّة الخامسة تبقى العشرة) ولم يفضل منها شيء (فالحارجُ خمسة) هي نصيب كل واحد (وإذا قيل : اقسم عشرةً على ثلاثة فأسقط الثلاثة منها) : أى من العشرة مرة بعد مرة (تبقى) العشرة (فى ثالث مرة ، فالحارجُ ثلاثةٌ يفضلُ واحدٌ) من العشرة (انسيه إلى الثلاثة يكون ثلثًا ، فالحارجُ ثلاثةٌ وثُلُثٌ) : هي نصيب كل واحد من المقسوم عليهم (ولو قسمت مائةً على عشرين) : أى لو أردت قسمتها على ذلك بهذه الطريقة فأسقط العشرين من المائة مرة بعد أخرى إلى أن تبقى المائة فإذا فعلت ذلك (لفيتت المائةُ بالعشرين فى المرة الخامسة فالحارج خمسة) فكل واحد من العشرين المقسوم عليهم له خمسة (ولو كان المقسوم مائة وعشرة) على العشرين فتسقط العشرين من المائة والعشرة مرة بعد مرة مع خامس مرة يفضل عشرة ، فتنب العشرة إلى العشرين ، تكن نسبتها نصفاً تجمع النصف إلى الخمسة عدة مرات الإسقاط ، يكون الحارج خمسة ونصفاً . فهى لكل واحد من العشرين وإلى ذلك أشار بقوله : (لَقَصَبَكْتُ العشرةُ بعدَ المرّةِ الخامسةُ : نَسَبْتُهَا إِلَى الْعَشْرِينَ نِصْفً ، فالحارجُ خمسة ونصف) : ولو كان المقسوم مائة وخمسة على أربعة وعشرين فتسقط المقسوم عليه من المقسوم المرّة بعد المرّة يبقى منه فى أربع مرات ستة وتسعين ويفضل تسعة ونسبتها للأربعة والعشرين ربع وثمن ، فتجمع الأربعة فيكون لكل واحد أربعة وربع وثمن وهكذا .

(ولو كان المقسومُ والمقسومُ عليه عقدَيْنِ) : مفردين وأردت العمل بالأسهل (فالأسهلُ أنْ تَقْسِمَ عدةَ عقودِ المقسومِ على عدةِ عقودِ المقسومِ عليه) بطريق مما عرفت (سواء كان العددُ) للمقسوم (مقسوماً على أقلِّ منه أو) على (أكثر ، يحصل المطلوبُ) لكن هذا إذا كان المقسوم والمقسوم عليه (من نوع واحد) بأن كانا مفردين كما أشار لذلك بقوله (فَلَوْ قِيلَ : اقسم ثمانين على عشرين) أو اقسم ثمانمائة على مائتين (أز) اقسم ثمانمائة آلاف على ألفين (فكل من المقسوم والمقسوم عليه مفرد فى الصور الثلاث كما بينه بقوله : (فعدة عقودِ المقسومِ) يعنى المائتين (ثمانية فى) المثل (الثلاثة وعدة

قوله : [قسمتها] : أى المائة وقوله على ذلك أى العشرين .

عقود المقسوم عليه اثنان) في الصور الثلاث (فاقسم الثمانية) عدة عقود المقسوم (على اثنين) عدة عقود المقسوم عليه (فالمطلوب أربعة في الكل) : أى في الصور الثلاث (ولو عكس السؤال فيها) : أى الصور الثلاث ؛ بأن قيل : اقسم عشرين على ثمانية أو مائتين على ثمانمائة أو ألفين على ثمانية آلاف وعرفت أن عقود المقسوم اثنان وعقود المقسوم عليه ثمانية (فاقسم الاثنين على الثمانية فالحارج رُبْعٌ) فهو الذى يخص كل واحد .

(وقسمه ثمانية على ثلاثين) أو ثمانمائة على ثلثمائة أو ثمانية آلاف على ثلاثة آلاف فعقود المقسوم ثمانية وعقود المقسوم عليه ثلاثة فتقسم ثمانية على ثلاثة (الحارج اثنان وثلثان . وعكسه) : قسمة ثلاثين على ثمانية أو ثلثمائة على ثمانمائة أو ثلاثة آلاف على ثمانية آلاف فعقود المقسوم ثلاثة وعقود المقسوم عليه ثمانية فتقسم ثلاثة على ثمانية فتجد الحارج (ثلاثة أثمان) هى نصيب كل واحد في صورة المصنف والصورتين بملها .

.....

فصل الكسور

جمع كسر : وهو بعض ذى أجزاء حقيقة كالواحد من الاثنين فهو نصف أو حكماً وهو بعض أجزاء المقدار الواحد كربع درهم .
واعلم أن الكسر أعم من الجزء لأن كسر المقدار بعضه وأما جزؤه فهو بعضه الذى إذا سلط عليه أفناه .

● (الكسورُ قِسْمانِ) : كسور (طبيعيةٌ) : سميت بذلك لأن أكثر الناس يعرفها بطبعه من غير احتياج إلى معلم ولأنها على النظم الطبقى (وهى) أى الطبيعية (تسمى : النصف والثلث والرُّبع إلى العُشر) الخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر عطفها بالواو المفيدة للجمع والأولى عطفها بالقاف المفيدة للترتيب والتعقيب .

(وكسورٌ غيرُ طبيعيةٍ وهى) أى غير الطبيعية (ماعدآها) أى ما عدا التسمية .
(والكسرُ إما مُنطِقٌ : وهو ما يُعبر عنه) أى عن حقيقة (بغيرِ لفظِ الجزئية) كما يعبر عنه بلفظ الجزئية (وهو) أى المنطق الكسر (الطبيعى)

فصل :

قوله : [أو حكماً وهو بعض أجزاء المقدار الواحد] إلخ : هذا تعريف الجمهور وهو عندهم اسم للمنسوب وعند عبد الحق وابن البناء وأتباعهما أنه اسم لنسبة بين عدد له بجزء واحد أو أجزاء فهو عندهم اسم للنسبة لا للمنسوب ولا للمنسوب إليه كما ذكره الهوارى تلميذ ابن البناء (هـ) .

قوله : [الذى إذا سلط عليه أفناه] : أى فهو بعض خاص .

قوله : [والأولى عطفها بالقاف] : أى ولكن العنبر للمصنف اتباعه للأصول

التي تقل منها كالتحفة واللمع .

قوله : [والكسر إما منطق] : أى من حيث هو .

قوله : [كما يعبر عنه بلفظ الجزئية] : أى فيعبر عنه بالعبارتين .

وتقدم أنه تسعة ، وما أخذ من الطبيعي منطق كالطبيعي ، كقولنا في الواحد من الخمسة : جزء من خمسة أجزاء من الواحد (وإما أصم : وهو ما لا يُعبر عنه) : أى عن حقيقته (إلا بلفظ الجزئية : كجزء من أحد عشر) وجزء من ثلاثة عشر وغير ذلك .

(وكل منهما) : أى من الكسر المنطق والأصم أربعة أنواع : (إما مفرد أو مكرر أو مضاف أو معطوف) فتكون الجملة ثمانية أربعة في المنطق وأربعة في الأصم .

(و) الكسر (المفرد) ما اسمه بسيط (عشرة) : كسور الكسور (الطبيعية) التسعة المتقدمة (و) العاشر (الجزء و) الكسر المكرر : ما تعدد (بثنية أو جمع) (من المفرد ثلاثة أرباع وكجزئين من أحد عشر) .

قوله : [كقولنا في الواحد] إلخ : تمثيل منه للمأخوذ من الطبيعي وهو غير واضح ، بل هو من أمثلة الطبيعي غير أنه عبر عنه بلفظ الجزئية والمناسب أن يمثل له كما مثل في شرح التحفة بقوله : كثلثين وربع وثلث ربع في نسبة الاثنين للثلاثة والسبعة للاثني عشر ، والواحد لها ، ويجوز أن يقال جزعان من ثلاثة وسبعة أجزاء من اثني عشر وجزء منها (١٤) .

قوله : [إلا بلفظ الجزئية] : أى فلا يعبر عنه بغيرها . بخلاف المنطق فيعبر عنه بعبارتين بالجزئية وبغيرها .

قوله : [وغير ذلك] : أى وكجزئين من سبعة عشر وثلاثة أجزاء من تسعة عشر وهكذا .

قوله : [إما مفرد] : أى إما نوع مفرد إلخ .

قوله : [فتكون الجملة ثمانية] : أى حاصلة من ضرب أربعة في اثنين .

قوله : [والعاشر الجزء] : أى ما يعبر عنه بلفظ الجزئية .

قوله : [والكسر المكرر] : أى وينتهي إلى ما في الواحد من أمثال ذلك المفرد سوى واحد .

قوله : [ثلاثة أرباع] : مثال للمكرر من المنطق وقوله وكجزئين إلخ مثال للمكرر من الأصم .

(و) النوع (المضافُ : ما تركب بالإضافة) : أى بنسبة أحد الكسرين إلى الآخر (من اسمين) منطقيين أو أصمين أو مضاف منطوق ومضاف إليه أصم أو بالعكس . وعلى كل إما أن يكونا مفردين أو مكررين أو المضاف مفرداً والمضاف إليه مكرراً أو بالعكس فهي ستة عشر قسماً وقوله (أو أكثر) من اسمين لا تنحصر صوره (كنصف ثمن) هذا من اسمين منطقيين مفردين (والثي خمُس) هذا الأول فيه مكرر والثاني مفرد (وثلث سبع عشر) هذا مضاف من ثلاثة أسماء منطقة (وكربع جزء من ثلاثة عشر جزءاً من الواحد) هذا من منطوق وأصم .

(و) النوع (المعطوفُ : ما عطِفَ بعضُهُ على بعض) بالواو المقيدة مطلق الجمع (كنصف وربع) من منطقيين مفردين (وكلالة أخماس وجزء من سبعة عشر) من منطوق مكرر وأصم مفرد (وكجزء بثلث أحد عشر جزء من ثلاثة عشر) هذا من أصمين مفردين (وكخمس وثلث سبع) من معطوفات ثلاثة منطقة مفردة .

(والكسورُ المفردةُ) الطبيعية التسعة والعاشر الجزء ؛ فالأسماء البسيطة عشرة أسماء (تسمى) تلك الكسور المفردة (بسيطة وفيها) وهو الأسماء المركبة — كأسماء المكررات وأسماء المضافة وأسماء المعطوفة — تسمى (مركبة) . .

.....

فصل في معرفة تعريف واستخراج مخرج الكسر

(ويسمى) المخرج (مقاماً) يقال : مقام الكسر . وعند المغاربة يسمى إماماً فيقال إمام الكسر (أيضاً) كما يسمى مخرجاً (وهو) : أى مخرج الكسر (عبارة) أى يعبر به (عن أقل عدد يصبح منه) أى من ذلك العدد (الكسر المفروض) : أى المطلوب مخرجه . وهذا تعريف عام لكل مخرج مفرداً أو مكرراً أو مضافاً أو معطوفاً . إذا عرفت هذا التعريف فمخرج المفرد عدد فيه من الآحاد بقدر ما في الواحد من أمثال الكسر المفرد .

(فمخرج النصف اثنان) : لأن فيهما أحدين وذلك بقدر ما في الواحد من الأنصاف لأن الواحد فيه نصفان ، وأشار لذلك بقوله : (لأنه أقل عدد له نصف صحيح . ومقام كل كسر مفرد غير النصف سميّة) : أى الذى اشتق منه اسمه إن كان منطقاً أو نسب إليه إن كان أصم كما يأتي في قوله : « ومقام جزء » وأما النصف فليس مقامه سميّة لما عرفت أن النصف مخرجه ومقامه وإمامه اثنان (فمقام الثلث ثلاثة) : لأنها سمي الثلث وفيها ثلاثة آحاد كما أن في الواحد ثلاثة آحاد (والربع أربعة) أى مقام الربع أربعة لأن الأربعة سميّة الربع وفيها أربعة آحاد كما أن في الواحد أربعة آحاد (وهكذا) تقول مخرج الخمس خمسة والسدس ستة والسبع سبعة إلى مخرج العشر عشرة؛ لأن فيها خمسة آحاد كما أن في الواحد خمسة أخماس (وهكذا) تقول مخرج الخمس خمسة والسدس ستة والسبع سبعة إلى مخرج العشر عشرة ؛ لأن

فصل :

- قوله : [إذا عرفت هذا التعريف] إلخ : دخول على كلام المصنف .
قوله : [فخرج المفرد] : أى كالنصف وهو مبتدأ خبره عدد .
وقوله : [فيه من الآحاد] : الجملة صفة لعدد .
قوله : [كما أن في الواحد ثلاثة آحاد] : أى أمثال الثلث .

فيها خمسة آحاد كما أن في الواحد خمسة أضعاف وهكذا في الواحد عشرة أضعاف وما بينهما أى بين العشرة والخمسة (وقام جزء) أى وخرج جزء (من أحد عشر جزءاً وهو) أى خرج وقامه (أحد عشر) إلى نسب لما الجزء في الواحد من أمثاله أحد عشر جزءاً (وقام) وخرج وإمام الكسر (المكرر هو مقام مفرد) الذى هو مكرر إذا كان كذلك (فقام الثلاثين ثلاثة) لأنها خرج الثلث والثلاثان مكرر ثلث (و) خرج وقام (ثلاثة أضعاف تسعة) : لأنها مكررة تسع . وقد علمت أن خرج التسعة تسعة وهكذا تقول خرج أربعة أثمان ثمانية وأربعة أضعاف عشرة لما علمت تأمل (وقام خمسة أجزاء من ثلاثة عشر هو الثلاثة عشر) لأنه مقام مفرد (وقام) الكسر (المضاف ما يخرج من ضرب مقام) الكسر المضاف إليه إن كان مضافاً من اسمين فقط من غير نظر إلى نسبة بين المخرجين إذا كان كذلك فقام خمس الخمس خمسة وعشرون الحاصلة من ضرب خمسة (خرج المضاف (في خمسة) خرج المضاف إليه ولا ينظر لثابتهما (وإن كان) الكسر المطلوب خرج

قوله : [وما بينهما] : أى بين العشرة والخمسة أى يقال فيها ما قيل في السابق واللاحق .

قوله : [الذى هو مكرره] : أى مكرر ذلك المفرد .

قوله : [لما علمت] : أى من أن مقام المكرر هو مقام مفرد .

قوله : [وقام خمسة أجزاء] : هذا هو المكرر الأصم .

قوله : [وقام الكسر المضاف] : أى كان ذلك المضاف مفرداً أم لا .

قوله : [إن كان مضافاً من اسمين] : أى لأنه ينظر له قبل العمل هل هو مضاف من اسمين أو أكثر ، فإن كان من اسمين فهو كما قال المصنف .

قوله : [من غير نظر إلى نسبة] : متعلق بقوله يخرج أى هو ما حصل بالضرب من غير نظر إلى نسبة بين الكسر المضاف والمضاف إليه .

قوله : [فقام خمس الخمس] : أى وكذا مقام ثلاثة أضعاف الخمس خمسة وعشرون لأن مقام المكرر هو مقام المفرد .

قوله : [ولا ينظر لثابتهما] : زيادة في الإيضاح لأنه أفاده في قوله من

مضافاً (من) أكثر من اسمين فهو) أى المقام (ما يحصل من ضرب مقامات الأسماء) : أى أسماء الكسور (المتضايقة بعضها فى بعض) من غير نظر إلى نسبة بينهما (فمقام ثلث خمس السبع) الخارج المتضايقة ثلاثة وخمسة وسبعة فتضرب ثلاثة فى خمسة يحصل خمسة عشر فلضربها فى سبعة يحصل مائة وخمسة . كما قال (مائة وخمسة) حاصلة من ضرب ثلاثة فى خمسة ، والحاصل فى السبعة) : وهكذا . لو قيل : كم خرج سدس ثمن التسع ؟ فالخارج المتضايقة ستة وثمانية وتسعة فتضرب ستة فى ثمانية يحصل ثمانية وأربعين تضربها فى التسعة فيكون المخرج أربعمئة واثنين وثلاثين .

(وأما مخترج المعطوف فهو أقل عدد ينقسم على كل من مقامى المتعاطفين) (أو مقامات المتعاطفات) : اعلم أن العددين أربعة أقسام مائتاتان إن تساويا كخمسة وخمسة ويكفى فى العمل بأحدهما ويتداخلان إن أفنى أصغرهما أكبرهما بطرحه منه أكثر من مرة كثلاثة وتسعة فتضربها بطرحها فى ثالث مرة ويكفى فى العمل بأكبرهما وتتوافقان إن أفناهما عدد ثالث غير الواحد بطرحه

غير نظر إلى نسبة إلخ .

قوله : [من أكثر من اسمين] : مقابل لقوله إن كان مضافاً من اسمين .

قوله : [من غير نظر إلى نسبة بينهما] : متعلق يحصل .

قوله : [الخارج المتضايقة] : أى خارج الكسور المتضايقة وهو مبتدأ خبره قوله ثلاثة وخمسة وسبعة .

قوله : [فتضرب ثلاثة] : أى تضرب مخرج الثلث فى مخرج الخمس والحاصل فى مخرج السبع .

قوله : [حاصلة] : خبر لمحذوف أى وهى حاصلة .

قوله : (وأما مخرج المعطوف) : شروع فى القسم الرابع .

قوله : [إن أفنى أصغرهما أكبرهما] : برفع الأصغر على أنه فاعل ونصب الأكبر على أنه مفعول .

قوله : [أكثر من مرة] : أى وأما لو أفناه فى مرة فهو المتأصل .

قوله : (وتوافقان) : أى فإن لم يكنا مائتين ولا متداخلين فتوافقان إلخ .

من كل منهما أكثر من مرة ؛ كالأربعة والسته إذا سلطت عدداً ثالثاً غير الواحد ، كما إذا سلطت اثنين على الأربعة مرتين أفتتها وعلى الستة ثلاث مرات أفتتها ويكون الاتفاق بينهما باسم الواحد من العدد الثالث المقضى لهما ففى هذا المثال المقضى لهما اثنان واسم الواحد منهما نصف فالأربعة والسته متوافقان بالنصف والسته والتسعة متوافقان بالثلث والعشرة والخمسة والعشرين بالخمس ووجه العمل أن تضرب أحدهما فى وفق الآخر ، وللتبائنان هما اللذان لا يقنهما إلا الواحد كائنين وسبعة والعمل فيهما أن تضرب أحدهما فى جميع الآخر وسيذكر المصنف ذلك بأوسع عبارة وإنما ذكرته هنا للاحتياج إليه ، إذ عرفت ذلك .

(فقامُ النصفِ والثلثِ ثمانية لتداخلِ مقامى المتعاطفين) : النصف والثلث : فإن الاثنين تغنى الثانية فى مرات وأكبرهما هو الثانية (ويقامُ الربع

قوله : [إذا سلطت عدداً ثالثاً] : أى هوائياً .

قوله : [غير الواحد] : أى وأما الواحد فلا يعتبر فى التسليط لأنه مفق لكل عدد .

قوله : [ويكون الاتفاق] : أى الموافقة .

قوله : [باسم الواحد] : أى بنسبة الواحد الهوائى منه .

قوله : [متوافقان بالثلث] : أى لأن العدد المقضى لهما معاً ثلاثة الستة فى مرتين والتسعة فى ثلاث ونسبة الواحد للثلاثة ثلث .

قوله : [والعشرين] : هكذا بالنصب على معنى المعية .

وقوله : [بالخمس] : وإنما كانت الموافقة بالخمس لأن العدد المقضى للعشرة فى مرتين والخمسة والعشرين فى خمس خمسة ونسبة الواحد الهوائى لما خمس .

قوله : [وللتبائنان] : فى قوة قوله فإن انتفى التباين والتداخل والتوافق فالتبائنان يلخ لأن القسمة رباعية لا تخرج عنها .

قوله : [وسيذكر المصنف ذلك] : أى فى قوله فصل إذا فرض عددان إلخ .

قوله : [للاحتياج إليه] : دفع بملك ما يرد عليه من أن ذكره هنا يغنى عنه ما يأتى .

قوله : [فى مرات] : أى أربع .

والسُدسِ اثنا عَشَرَ لتوافُقِهِما بالنصفِ : لأن العدد المَفْنى لهما نسبة الواحد إليه نصف وحاصل ضرب اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة ما ذكر (وَمَحْرَجُ الثُلثِ والخمسة عشرَ للتباينِ) وحاصل ضرب الثلاثة في الخمسة ما ذكر (ومَقَامُ النصفِ والثُلثِ والرَّبعِ اثنا عَشَرَ) من ضرب اثنين في ثلاثة للتباينِ ستة والستة الحاصلة في اثنين للتوافق .

قوله : [لأن العدد المَفْنى لهما] : أى للأربعة والستة وهو اثنان .

قوله : [ما ذكر] : أى اثنا عشر .

قوله : [للتباين] : أى لأن الثلاثة والخمسة لا يفتنيهما إلا الواحد .

قوله : [في الخمس ما ذكر] : أى خمسة عشر .

قوله : [ومقام النصف والثُلث والرَّبع] إلخ : ما تقدم أمثلة للمتعاطفين

وما هنا مثال للمتعاطفات وفيه التباين والتوافق .

● نكتة : قال في التحفة : ومقام الكسور الطبيعية كلها ألفان وخمسمائة وعشرون لأن مقام مفرداتها من اثنين إلى عشرة على توالى الأعداد وأقل عدد ينقسم على كل منها ما ذكرنا .

فصل في معرفة بسط الكسور

(وبَسْطُ الكسر : عبارةٌ من مقدارِ الكسرِ المفروضِ مِنْ مقامِهِ) :
أى من خرجِهِ .

(فإذا أُخِلَّتِ الكسرَ مِنْ مقامِهِ فالأخوْذُ بِسْطُهُ) فإذا عرِفَتْ مخرجِ
الكسرِ فخذ منه كَسْرَهُ فا أخطته فهو بسطه ، سواء كان مفرداً أو مكرراً أو
مضافاً أو معطوفاً كما يأتي ، إذا عرِفَتْ ذلك .

(فبسطُ المُفْرَدِ واحدٌ أبداً) لأنه مقداره من خرجِهِ ، ثم فَرَعَ على
المفرد أمثلة ثلاثة له فقال (فبسطُ النصفِ) واحد لأن الواحد نصف مخرجِهِ
(و) بسط (العشرِ واحدٌ) لأنَّ الواحدَ عَشْرَ مقامِهِ (و) بسط (الجزءِ
من ثلاثة عشرَ واحدٌ) لما عرِفَتْ (وبسطُ المكررِ عِدَّةُ تكررِهِ أبداً ،

فصل :

أى وحدها وأما بسط الكسر مع الصحيح فلم يتعرض له وسيأتى التنبيه عليه إن
شاء الله تعالى وكما يسمى بسطاً يسمى تجنيساً .

قوله : [فإذا أُخِلَّتِ الكسر من مقامِهِ] : أى الخاص به الجامع له ولغيره .

قوله : [فالأخوْذُ بِسْطِهِ] : أى يسمى بهذا الاسم .

قوله : [فبسط المفرد واحد أبداً] : أى سواء كان ذلك المفرد منطلقاً أو
أصم كما سيأتى إيضاحه في الأمثلة .

قوله : [ثم فَرَعَ على المفرد أمثلة ثلاثة] : أول المفردات المنطقة وآخرها
وواحد من الأهم يعلم من تلك الأمثلة باقيها .

قوله : [لأن الواحد نصف مخرجِهِ] : أى لأن مخرجِهِ اثنان .

قوله : [لأن الواحد عشر مقامِهِ] : أى فالقوام عشرة والواحد عشرها .

قوله : [لما عرِفَتْ] : أى لأن مقام الجزء من ثلاثة عشر ثلاثة عشر وجزؤها واحد .

قوله : [عدة تكررِهِ أبداً] : أى في المنطق والأصم .

فبسطُ الثلاثين اثنان ، لأنهما) : أى الاثنين (ثُلثًا مقامهما) أى الثلاثين إذ غُرح الثلاثين ثلاثة والاثنان ثلثا الثلاثة (وبسطُ ثلاثة أسباع ثلاثة) : لأن الثلاثة ثلاثة أسباع المخرج (وبسطُ خمسة أجزاء من ثلاثة عشر خمسة) لما عرفت (وبسطُ المضاف واحدٌ إن كان مضافاً مفرداً) كما يأتي مثاله (وعدة تكراره إن كان مكرراً) يأتي له مثالان أيضاً .

(فبسطُ نصفِ الثمنِ واحدٌ ، لأنه) أى الواحد (نصفُ ثمنٍ مقامه) أى غُرحه والضمير يعود لنصفِ الثمن (وبسطُ رُبْعٍ جزءٌ من ثلاثة عشر جزءاً من واحدٍ واحدٌ . وبسطُ ثلاثة أرباعِ الخمسِ ثلاثة وبسطُ أربعة أخماسِ جزءٍ من أحد عشر جزءاً أربعة ، لأنه عددُ تكرارِ المضاف فيهما) .

قوله : [ثلاثة أسباع المخرج] : أى الذى هو السبعة ولا يقال لهذا المثال مضاف لأن الإضافة فيه بيانية بل يسمى مكرراً كما هو مقتضى المصنف والشارح .
قوله : [وبسط خمسة أجزاء] : إلخ : مثال للمكرر الأصم .
وقوله : [لما عرفت] : أى من أن المخرج ثلاثة عشر وهذه الخمسة أجزاء منها .
قوله : [وبسط المضاف] : أى المركب تركيباً إضافياً .
وقوله : [إن كان مضافه مفرداً] : أى إن كان الجزء المضاف لما بعده غير مكرر .

قوله : [فبسط نصف الثمن واحد] : هذا أول مثال المضاف المفرد .
قوله : [نصف ثمن مقامه] : الذى هو اثنان .
قوله : [وبسط ربع جزء] إلخ : هذا هو المثال الثانى له وهو مثال للأصم والأول مثال للمنطق .

قوله : [وبسط ثلاثة أرباع الخمس] : هذا أول مثال المضاف المكرر وإنما كان ثلاثة لأن الخمس غُرحه خمسة والثلاثة الأرباع غُرحها أربعة ، وبين الأربعة والخمسة تباين فيضرب أحدهما فى الآخر بعشرين ، فهو المخرج هذين الكسرين وخمس العشرين أربعة وثلاثة أرباعها ثلاثة كما قال المصنف .
قوله : [لأنه عدد تكرار المضاف فيهما] : هذا التعليل مطرد فى الأصم والمنطق .

(وأما) بسط (المعطوف فيجب عليه) ؛ فبسط النصف والثلث خمسة لأن مقامه : أى مخرج النصف والثلث (ثمانية) لأنهما متداخلان ، فيكتفى بأكبرهما . ونصفه (أى المقام (أربعة) وثلثه) : أى المقام (واحد) ومجموعهما خمسة . وبسط الثلث والسبع عشرة ، لأن مقامهما : أى مخرج الثلث والسبع (أحد وعشرون) للثابتين (وثلثه) : أى المقام (سبعة) ، وسبعة : أى المقام (ثلاثة) ومجموعهما (أى الثلث والسبع عشرة) .

قوله : [فيجب عليه] : أى فقد يكون المعطوف من كسرين وقد يكون من أكثر فإن كان من كسرين فخذ بحسبه من المقام كما أفاده المصنف ، وكذا يقال في الأكثر .

قوله : [(أحد وعشرون) : أى للثابتين بين مخرجي الثلث والسبع فضرب ثلاثة في سبعة يكون الحاصل أحدًا وعشرين لثلاث سبعة وسبعها ثلاثة .

• تنمّة : إن كان مع الكسر صحيح مقدم عليه وأردت أن تبسط المجموع فاضرب الصحيح في مقام الكسر المقرون به يحصل بسط الصحيح من جنس الكسر زد عليه بسط الكسر يحصل مجموع الصحيح والكسر فبسط الواحد والنصف ثلاثة لأن حاصل ضرب الواحد في اثنين مخرج النصف اثنين ويزاد بسط النصف وهو واحد كما تقدم وبسط الاثنين والنصف خمسة ؛ لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين مخرج النصف أربعة يزداد عليها واحد بسط النصف يحصل ما ذكره ، وبسط الثلاثة والثلث عشرة حاصلة من ضرب الثلاثة في الثلاثة التى هى مخرج الثلث ، ويزاد عليها بسط الثلث واحد وبسط اثنين وثلاثة أخماس ثلاثة عشر حاصلة من ضرب اثنين في خمسة مخرج الخمس يزداد عليها بسط الكسر فاضربه في بسط الكسر ثلاثة ، وليقس . وأما إذا كان الصحيح مؤخرًا عن الكسر فاضربه في بسط الكسر يحصل المطلوب ، فلو قيل كم بسط ربع خمسة أو ثلاثة أسباعها فاضرب الخمسة في الواحد أو في الثلاثة . فالجواب خمسة في الأول وخمسة عشر في الثانى . وإن كان الصحيح متوسطًا بين كسرين فله معنيان أحدهما أن يزداد إضافة المقدم إلى الصحيح والمؤخر فابسط الصحيح مع المؤخر عنه بسط الصحيح المقدم على الكسر معه واضرب الحاصل في بسط المقدم ، فلو قيل

ثلاثة أرباع خمسة وربع أى ثلاثة أرباع مجموعهما فابسط الخمسة والربع
 يحصل أحد وعشرون ، اضربها في بسط ثلاثة الأرباع يحصل ثلاثة وستون .
 الثاني أن يراد إضافة المقدم إلى الصحيح فقط فابسط الصحيح مع الكسر المقدم
 عليه بسط الكسر مع المؤخر عنه واضرب الحاصل في مخرج المؤخر واضرب
 بسط المؤخر في مخرج المقدم واجمع الحاصلين يحصل المطلوب ، ففى المثال
 المذكور لو أريد إضافة ثلاثة الأرباع إلى الخمسة فقط وعطف الربع الآخر
 على ذلك فابسط ثلاثة أرباع الخمسة يكن خمسة عشر اضربها في أربعة
 مخرج الربع يحصل ستون ثم اضرب واحداً بسط الربع في أربعة اجمعها
 على الستين يحصل أربعة وستون (اه ملخصاً من شرح التحفة) .

فصل في ضرب ما فيه كسر

(تقدم أن ضرب الصحيح في الصحيح تضعيف) لأحد المقروين بقدر عدة آحاد الآخر ؛ وأما ضرب الكسور فهو تبعيف : وإنما كان كذلك (لأن ضرب الكسر في كل مقدار هو على معنى لفظة « في ») الجارة من اللفظ . وإضافة الكسر إلى ذلك المقدار ، فإذا قيل : اضرب نصفاً في عشرة) فتختلف « في » وتضيف النصف للعشرة (فكانه قيل : كم نصف العشرة) فخذ نصف العشرة وهو خمسة كما قال (والجواب : خمسة . وإذا قيل اضرب ثلاثة أخماس في ثلاثين ، فخذ ثلاثة أخماس الثلاثين) معلوم أن خمسمائة ستة فإذا أخذت ثلاثة أخماسها (تجد ما ثمانية عشر) فهي الجواب (فكانه قيل : كم ثلاثة أخماسها وهكذا) تعمل على هذا القياس (ولو قيل : اضرب خمساً وسبعاً في سبعة) فكانه قال : كم خمس السبعة وسبعها ؟ (فخذ خمس السبعة — وهو واحد وخمسان — وخذ سبعها ؛ واحد) فالجميع اثنان وخمسان وسدس (هو الجواب) فلو عسر أخذ الكسر من العدد الصحيح فاضرب الصحيح في بسط الكسر واقسم الحاصل

فصل :

أى في صحيح منفرد أو في كسر منفرد أو في كسر وصحيح .
قوله [وأما ضرب الكسور] : أى كان ضرب الكسور مقروناً بالصحيح أو مجرداً .

قوله [في كل مقدار] : أى صحيحاً ذلك المقدار أو كسراً أوهما .
قوله [وإضافة الكسر] : أى حله أو مع ما معه من الصحيح .
قوله [وهكذا تعمل] : أى فيما يرد عليك .
قوله [بسط الكسر] : بدل من أحد عشر ومواده بالكسر الجنس ؛ لأن هذا بسط كسرين .

من الضرب (على مَخْرَجِهِ يَحْصُلُ المطلوب . ففي المثال المتقدم) : وهو ضرب خمس ولس في سبعة (اضرب السبعة) هي العدد الصحيح (في أحد عشر بَسْطِ الكسر) : أى الخمس واللس لأن مخرج ذلك الكسر ثلاثون وخمس المخرج ستة ولسه خمسة ومجموعهما أحد عشر . فإذا ضربنا السبعة في أحد عشر حصل سبعة وسبعين فاحفظه (واقسم) ذلك (الحاصل وهو سبعة وسبعين على مخرجه) أى مخرج ذلك الكسر أعنى الخمس واللس (وهو) أى المخرج (ثلاثون) فإذا قسمت (يحصل ما ذكر) . ثم بين ما ذكر بقوله : (اثنان وخمسان وسدس ولو قيل : اضرب أحد عشر في الخمس والسدس) فالمخرج ثلاثون واليسط أحد عشر (فاضربها) : أى الأحد عشر (في بَسْطِهِ) ومعلوم أن ضرب أحد عشر في أحد عشر يحصل مائة وواحد وعشرون فاحفظها (واقسم) ذلك (الحاصل على المخرج) وهو ثلاثون (يحصل لكل واحد (أربعة وثلاث عشر) ولو قيل : اضرب واحداً ونصفاً في اثنين فخرج الكسر اثنان وبسطه مع الصحيح ثلاثة أى الحاصل من ضرب الكسر أعنى واحداً ونصفاً في اثنين ثلاثة فاضرب الاثنين في ثلاثة يكون ستة تقسم على اثنين لكل ثلاثة (وإذا كان بين الصحيح ومخرج الكسر اشتراك في جزء أو أجزاء ، فالأخضر أن تضرب بسط الكسر في وفق الصحيح) فوقه

قوله : [لأن مخرج الكسر ثلاثون] : أى حاصلة من ضرب خمسة في ستة .

قوله : [يحصل مائة وواحد وعشرون] : وجه ذلك أن ضرب العشرة في العشرة بمائة ، ثم تضرب العشرة في الواحد يحصل عشرة ، ثم تضرب الواحد في العشرة يحصل عشرة ، ثم الواحد في الواحد .

قوله : [ولو قيل اضرب واحداً ونصفاً في اثنين] : هذا المثال فيه ضرب الصحيح والكسر في الصحيح .

قوله : [وبسطه مع الصحيح ثلاثة] : أى لأن بسط الكسر واحد والواحد الصحيح اثنان .

وقوله : [أى الحاصل من ضرب الكسر] إلخ : غير ظاهر فالأولى الاختصار على ما قاله شرح التحفة ونصه ولو قيل اضرب واحداً ونصفاً في اثنين فقام الكسر

قام مقامه (وتقسيم الحاصل) من الضرب (على وفق مخرج الكسر) فوقه أيضاً يقوم مقامه (فإذا ضربت) أى أردت أن تضرب (ثلثاً وربعاً في ثمانية) فخرج الكسر الذى هو ثلث وربع اثنا عشر لما ربح ولثمانية الصحيحة ربح كما قال (فبين الثمانية والمخرج - وهو اثنا عشر - موافقة بالربح) فرد كلا منهما إلى ربعه وهو ثلاثة واثنا (واضرب البسط - وهو سبعة - في اثنين) وفق الصحيح يحصل أربعة عشر (واقسم) ذلك (الحاصل على ثلاثة وفق المخرج يحصل أربعة وثلثان) : هى الجواب .

(ولو ضربت صحيحاً في صحيح وكسر، فاضرب الصحيح في الصحيح ثم في الكسر واجمع الحاصل من الضرب يكن ما تحصل هو الجواب (فإذا ضربت أربعة في خمسة وثلث فاضرب الأربعة في الخمسة) يحصل عشرون : وهو ضرب الصحيح في الصحيح (ثم) اضرب الأربعة الصحيحة (في الثلث) يحصل واحد وثلث (فالجموع أحد وعشرين وثلث) هى الجواب (وإذا أردت ضرب الكسر فقط) في الكسر (أو الكسر والصحيح في الكسر فقط ، أو ضرب

اثنان ويسطه مع الصحيح ثلاثة ، فاضرب اثنين في ثلاثة واقسم الحاصل على اثنين يخرج ثلاثة .

قوله : [اثنا عشر] : أى حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة .

قوله : [فإذا ضربت أربعة] إلخ : أى أردت ضرب أربعة إلخ .

قوله : [وإذا أردت ضرب الكسر فقط] : هذا تنوع آخر في ضرب الكسور .

● ملاحظة : لم يتكلم المصنف على قسمة ما فيه كسر من جانب أو جانبيين . قال في التحفة : اعلم أن القسمة على الصحيح تبغيض وعلى الكسر تضعيف عكس الضرب ؛ لأن الفرض منها معرفة ما يخص الواحد الكامل ، فإذا أردت قسمة صحيح على كسر أو على صحيح وكسر أو عكسه فابسط كلا من المقسوم والمقسوم عليه من جنس الكسر ، بأن تضربه في مقامه ثم اقسم بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه يحصل المطلوب ، فلو قيل اقسّم أربعة على نصف فابسط كلا منهما واقسم بسط الأربعة وهو ثمانية على واحد بسط النصف يحصل ثمانية وإن عكس خرج ثمن ، ولو قيل اقسّم عشرة على اثنين ونصف فبسط المقسوم

الكسر والصحيح (فيه) : أى فى الكسر (والصحيح) فهذه ثلاثة أقسام (قابسط) كل واحد من المضروبين (سواء كان كسراً مَجْزِئاً من الصحيح كما يأتى فى ضرب نصف فى نصف (أو) كسراً مقروناً (مع الصحيح) كما يأتى وخذ مخرج كل منهما (واضرب بَسْطَ كل جانب منهما) أى من المضروبين (فى بسط) الجانب (الآخر وسَخَّرْجَه فى مخرجِه واقسم مُسَطَّحَ البسطين : أى مضروبهما على مسطح المخرجين ، يخرج المطلوب ، فإذا ضربت أى أردت أن تضرب (نصفاً فى نصف) هذا ضرب كسر فى كسر فقط فقام كل منهما اثنان وبسطه واحد فاقسم مسطح بسطيهما - وهو) أى المسطح (واحد - على مسطح مقاميها وهو أربعة يحصل ريع) وهو الجواب (ولو ضربت) : أى أردت أن تضرب (ثلثين فى ثلاثة أرباع فخرج الأول) أى الثلثين (ثلاثة وبسطه اثنان ومخرج الثانى) : أى الأرباع (أربعة وبسطه ثلاثة فاقسم ستة - مُسَطَّحَ البسطين) يعنى الاثنى والثلاثة . (على اثنى عشر مسطح المقامين) يعنى الثلاثة والأربعة (يخرج) من القسمة نصف) وهو الجواب (ولو أردت ضرب واحد وخمسة فى واحد وثلاث ، فاقسم مسطح البسطين) يعنى بسط الأول وهو ستة أخماس وبسط الثانى وهو أربعة أثلاث ، ثم بين المسطح بقوله : (وهو أربعة وعشرون على خمسة عشر مسطح المقامين) خمسة مقام الخمس وثلاثة مقام الثلث (يخرج واحد وثلاثة أخماس ، ولو ضربت اثنين ونصفاً فى ثلاثة وثلاث فخرج الأول اثنان وبسطه خمسة) ومخرج الثلث ثلاثة وبسطه عشرة (فاقسم الحاصل) من ضرب البسطين الخمسة فى العشرة كما قال : (وهو خمسون على) ستة (مضروب الاثنى) مقام الأول (فى ثلاثة) مقام الثانى (والحاصل) من القسمة (ثمانية وثلاث) : وهذا هو الصواب . وما فى بعض نسخ المتن غير هذا سهو من الكاتب .

عشرون اقسامه على خمسة بسط المقسوم عليه فالجواب أربعة ، وإن عكس فالجواب ريع (٨١) .

فصل فى التساوى والتفاضل

إذا فرضَ عددان ، فلما أن يكون بينهما أى العددين (التساوى : كخمسة وخمسة ، وهما .) أى المتساويان : (المتماثلان) فلهما اسمان .

(أو التفاضلُ) عطف على التساوى : أى أو يكون بين العددين التفاضل (فإن كان القليلُ جزءاً واحداً) : أى مفرداً ليس مكرراً (من الكثير ، كالاثنين والأربعة) فإن الاثنين جزء واحد من الأربعة لأن الأربعة جزءان بالتصنيف (وكالثلاثة والخمسة عَشَر) فلأن الثلاثة جزء واحد من الخمسة عشر ، لأنها خمسها وبقريله : « جزء واحد » أى مفرد خرج نحو الأربعة والسته فإنه وإن كانت الأربعة جزءاً من الستة لكن جزء غير مفرد بل مكرر إذ هى ثلاثان فهما متوافقان كما يأتى (فتدخالان) هذه عبارة المتأخرين وعبر عنهما المتقدمون من العراقيين بالتناسين أى ، ناسب العدد الصغير عدداً أكثر منه بكونه جزءاً واحداً منه إلخ (وإن لم يكن جزءاً واحداً منه) : بأن كان جزءاً مكرراً (فإن كان بينهما) : أى العددين (موافقةً فى جزء) مثله بأربعة وستة (أو أكثر)

فصل :

لما فرغ من الجملة الكافية فى الحساب التى وعد بها رجح لتتميم مسائل الفرائض وإنما أخر تلك المسائل عن الحساب لترقيتها عليه فجاءه الله عن المسلمين خيراً فى حسن هذا الصنع الذى تميز به عن غيره من متون المذهب .

قوله : [فلهما اسمان] : أى التساوى والمتماثل .

قوله : [فتدخالان] : جواب الشرط ، وقرن بالقاء لكونه جملة اسمية .

قوله : [وعبر عنهما المتقدمون] : أى فلهما اسمان أيضاً .

قوله : [موافقةً فى جزء] : أى واحد فقط فإن الأربعة لم توافق الستة إلا بالنصف .

قوله : [مثله بأربعة وستة] : أى فيما يأتى .

مثله - رحمه الله - بالثانية والثى عشر (فتوافقان) ويقال لهما : مشتركان أيضاً كما يشير إليه آخر الفصل . ويقال في تعريفهما أيضاً : هما اللذان لا يفنى أصغرهما أكبرهما وإنما يفنيهما عدد ثالث (كأربعة وستة فإن لكل منهما نصفاً صحيحاً) فقد توافقا في جزء ولا تُغنى الأربعة الستة ويفنى - كلا منهما الاثنان ، وإنما التفت رحمه الله لتعريفهما بما قال دون قولهم : هما اللذان إلخ لأن تعريفهم بالأعم إذ يصدق بالمتباينين (وكتانية وثاني عشر) مثال لقوله «أو أكثر» كما تقدم التنبيه عليه (فإن لكل منهما) : أى من الثانية والاثنى عشر (نصفاً ورُبَّما) فقد توافقا في أكثر من جزء لأنهما توافقا في جزأين كما رأيت (وان لم يكن بينهما) أى العليدين (موافقة) في جزء (فتباينان ومتخالفان) لأن كل عدد منهما يخالف الآخر .

(والواحدُ يباين كلَّ عدد ، والأعدادُ الإوائلُ كلها متباينة) ثم عرّف العدد الأول بقوله :

والعددُ الأوّلُ : مالا يُفنيه إلا الواحدُ : كالاثنتين (فإنه يقال لكل من هذه الأمثلة : عدد أول لانطباق التعريف عليه والثلاثة والخمسة والسبعة والأحد عشر والثلاثة عشر ونحوها . والأربعة الأوّلُ : يعنى الاثنان والسبعة وما بينهما (تسمى : أوائل مُنطَقَة) تقدم أن المطلق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية وبالجزئية (وما عداها) : أى الأربعة كالأحد عشر إلخ (أوائلُ

قوله : [بالثانية والثى عشر] : أى لأن بين الثانية والاثنى عشر موافقة بالنصف والرّبع .

قوله : [ويقال لهما مشتركان] : أى فلهما اسمان أيضاً

قوله : [وإنما التفت رحمه الله] : أى إنما لم يسلك مسلكهم في تعريف المتوافقين لأن تعريفهم غير مانع إذ يصدق بالمتباينين .

قوله : [ومتخالفان] : أى فلهما اسمان أيضاً .

قوله : [والعدد الأول مالا يفنيه إلا الواحد] : أى ومثله الأعداد المتلاصقة فإنها متباينة أيضاً .

قوله : [كالأحد عشر] إلخ : أى والثلاثة عشر ونحوها .

أصمٌ) : لما تقدم أن الأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الجزئية (فلو التَّبَسَّتِ النسبةُ بين العددين) بأن لم يندَرِ مُتَبَايِنَانِ أم متداخِلَانِ مثلاً وأردت معرفة الواقع (فأسقط الأصغرَ مِنَ الأكبرِ مرةً بعد أخرى ، فإنْ فى الأكبرِ فتداخِلَانِ) تقدم مثاله كالاثنتين والأربعة فلنك أسقطت الاثنتين من الأربعة مرتين فبقيت الأربعة وهكذا بقية أمثلتهما (وإنْ بَقِيَ مِنَ الأكبرِ) بعد إسقاط الأصغر منه مرة فأكثر (واحد فتباينان ؛ كتلاثة وسبعة أو عشرة) فلنك إن أسقطت الثلاثة مرتين من السبعة بقى واحد من السبعة ، وإن أسقطت الثلاثة من العشرة ثلاث مرات بقى من العشرة واحد (وإنْ بَقِيَ) من الأكبر بعد إسقاط الأصغر منه مرة بعد أخرى (أكثرَ مِنَ واحد فأسقطه) : أى أسقط الباقي الذى هو أكثر من واحد (مِنَ العدد) الأصغرِ مرةً فأكثرَ من مرة (فإنْ بَقِيَ به الأصغرُ) : أى فى الأصغر يسقط الباقي منه (فتوافقان كمشرة وخمسة عشر) فلنك إذا أسقطت الأصغر وهو العشرة من الأكبر وهو الخمسة عشر بقى من الأكبر أكثر من واحد ، إذ الباقي خمسة تسقط الخمسة من العشرة مرتين فيبقى الأصغر (وكمشرين وأربعة وعشرين) : فإذا أسقطت العشرين من الأكبر أربع مرات يبقى أكثر من واحد وهو أربعة فأسقط الأربعة من العشرين خمس مرات تبقى العشرين فتعلم بملك أن النسبة بين الأصغر والأكبر التوافق (وإلا) يبقَى الأصغر يسقط الباقي (فإنْ بَقِيَ منه) أى من الأصغر (واحد فتباينان ؛ كخمسة وتسعة) فلنك إذا أسقطت الخمسة من التسعة يبقى أكثر من واحد وهو أربعة تسقط الأربعة من الأصغر يبقى واحد (وكتلاتين وسبعة) فلنك إذا أسقطت السبعة من الثلاثين أربع مرات بقى أكثر من واحد وهو اثنان

قوله : [وهكذا بقية أمثلتهما] : أى المتداخلين .

قوله : [أو عشرة] : أى بدل السبعة .

قوله : [فيبقى الأصغر] : أى بالفاضل من الأكبر .

قوله : [فأسقط الأربعة من العشرين] : أى الفاضلة من العدد الأكبر .

قوله : [تبقى العشرين] : أى الذى هو العدد الأصغر .

قوله : [التوافق] : أى بالجزء الذى ينسب له الواحد الموائى وسياقى إرضاحه .

تسقطها من السبعة ثلاث مرات يبقى واحد (وإن بقي أكثر) : أى لم يبق الأصغر
وبقى أكثر من واحد (فاطرحه) : أى ذلك الباقي الأكثر من واحد (من
بقية العدد الأكبر ، فإن فُتِنَت البقية (به) أى بذلك الأكثر فتوافقان ؛
كعشرين وخمسة وسبعين) فإنك إذا سلطت الأصغر ثلاث مرات على الأكبر
يبقى خمسة عشر تسقطها من الأصغر يبقى خمسة سلطها على بقية الأكبر
فتفنيها في ثلاث مرات (أوبقى منها واحد فتباينان ، أو أكثر فاطرحه من
بقية الأصغر وهكذا تسلط بقية كل عدد على العدد الذى طرحه به . فإن
بقى واحد فتباينان أو لا يبقى شيء فتوافقان بما للعدد الأخير المفتى) بكسر
النون (لكل منهما من الأجزاء واعلم أن كل مثاليين متوافقان بما لأحد هما
من الأجزاء) لكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً (وكلما كلُّه

قوله : [وإن بقي أكثر فاطرحه] إلخ : ما تقدم في بيان ما إذا أفضى
بقية الأكبر الأصغر ، وما هنا فيما إذا أفضى بقية الأصغر بقية الأكبر فلا تكرار
في كلامه .

قوله : [سلطها على بقية الأكبر] : أى الفاضل منه وهو خمسة عشر .

قوله : [أو بقي منها] : أى من البقية المفتية .

قوله : [بما للعدد الأخير] : الذى هو العدد الثالث .

والحاصل أن الموافقة تكون بنسبة مفرد هوأى للعدد المفتى آخر كالأربعة
والسبعة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيهما
في مرتين فالعدد المفتى آخر اثنان ونسبة المفرد هوأى لهما النصف فتكون الموافقة
بين الأربعة والستة بالنصف ، وكعشرين وخمسة وسبعين ، فإن نسبة المفرد
هوأى للعدد الأخير خمس فالموافقة بين العددين بالخمسة وكما يجرى في المنطق
يجرى في الأسم ، فالاثنتان والعشرين توافق الثلاثة والثلاثين بجزء من أحد عشر
جزءاً لأنك إذا سلطت الاثنتين والعشرين على الثلاثة والثلاثين يفضل أحد عشر
تسلطها على الاثنتين والعشرين فتفنيها في مرتين ، فالعدد المفتى آخر أحد عشر
ونسبة الواحد هوأى لها جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا .

قوله : [متوافقان بما لأحدهما من الأجزاء] : أى لتساويهما في الأجزاء .

متداخلين متوافقان بما لأصغرهما) : ولكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً ، لأن المتوافقين هما مشتركان ليسا متماثلين ولا متداخلين . والمعتبر من أجزاء الموافقة إذا تعددت أقلها طلباً للاختصار .

.

فصل انقسام السهام على الورثة

• (إن انقسمت السهامُ على الورثة) فالأمر ظاهر (كزوجة وثلاثة إخوة) المسألة من أربعة : للزوجة واحد ، ولكل أخ واحد .

(أو تماثلت) السهام (مع الرؤوس : كتلاثة بنين) فالسهام ثلاثة كالورثة (وتداخلت) ؛ كزوج وأم وأخوين (للزوج النصف ثلاثة وللأم السمس واحد ولكل أخ واحد (فظاهر) .

• (وإلا) تنقسم السهام ولا تماثلت ولا تداخلت ، بأن انكسرت السهام على الورثة فإلك نظرين سهم المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط ، فإن توافقت فرد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه ؛ كزوجة وستة إخوة لغير أم) أشقاء أو لأب : فالزوجة الربع واحد يبقى ثلاثة منكسرة على الستة إخوة ، ولكن توافق بالثلث ؛ فاضرب وفق الرؤوس وهو اثنان في أصل الفريضة أربعة بثمانية : للزوجة ولكل أخ واحد .

(وإلا) توافق السهام الرؤوس — بأن بابيتها — فلا ترد الصنف المنكسر

فصل :

هذا هو معنى قول صاحب الرجة :

وإن تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح

قوله : [فالسهام ثلاثة كالورثة] : أى فسألتهم من عدد رؤوسهم .

قوله : [فظاهر] : أى لا يحتاج إلى عمل آخر وهو جواب الشرط .

قوله : [بالموافقة والمباينة] : أى بهلين النظرين . وأما إن ما ثلث السهام الرؤوس فقدم أنه ظاهر وكذا إن تداخلت بأن كانت الرؤوس داخلية في السهام .

قوله : [ولكن توافق بالثلث] : أى لأن الثلاثة ثلثها واحد كما أن الستة ثلثها اثنان .

قوله : [بأن بابيتها] : إنما قال ذلك لأنه إذا انضى أحد التقيضين ثبت الآخر .

عليه سهامه بل (اضربه) بتمامه (في أصل المسألة) ؛ كبرت ثلاثة أخوات (غير أم) (أشقاء أو لأب) : المسألة من اثنين للبنت النصف وللأخوات الباقي ؛ لأنهن عصبات مع البنت ، وهو مبين لمن ؛ فتضرب ثلاثة في اثنين بنسبة ، فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسألة وهي ثلاثة ؛ فللبنت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاثة واحد في ثلاثة بثلاثة .

وإن انكسرت السهام على صنفين فلذلك تنظر بين كل صنف وسهامه بالمواصفة والمباينة كما تقدم ثم تنظر بين الرموس بعضها مع بعض بأربعة أنظار ، فقد يتأثران فتكتفي بأحدهما وتضربه في أصل المسألة ؛ كأما وأربعة إخوة لأم وستة إخوة لأم وستة إخوة لأب : أصلها من ستة ؛ للأُم سهم منقسم عليها وللإخوة للأُم الثلث ، اثنان لا ينقسمان على الأربعة ، ولكن يوافقان بالنصف ، فرد الأربعة إلى نصفها وللأخوات للأب ثلاثة لا تنقسم ، ولكن توافق بالثلث ، فردهم إلى اثنين فكان المسألة انكسرت على صنف واحد ، فتضرب اثنين في ستة - أصل المسألة - يخرج اثنا عشر ، فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً في اثنين للأُم سهم في اثنين باثنين إلخ وإلى ذلك أشار بقوله :

(وقابل بين الصنفين فخذ أحد المائلين) : وقد يتداخل راجع الصنفين فتكتفي بأكثرهما كأما وثمانية إخوة لأم وستة إخوة لأب المسألة من ستة للأُم سهم وللإخوة للأُم سهمان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافق عدهم بالنصف فردهم إلى الأربعة وللإخوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث فردهم إلى اثنين واثنان داخلان في الأربعة فتكتفي بها ، وتضرب الأربعة في الستة : بأربعة وعشرين ، فن له شيء من أصل المسألة أخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسألة وهو

قوله : [وإن انكسرت السهام على صنفين] : هذا كلام مستأنف مرتب على محذوف أى ما تقدم إذا انكسرت على صنف واحد ، وهو دخول على كلام المصنف .

قوله : [فتكتفي بأحدهما] : أى وكأنها انكسرت على صنف واحد .

قوله : [فخذ أحد المائلين] : أى كما تقدم في مثال الشارح .

قوله : [راجع الصنفين] : فاعل يتداخل .

أربعة ، فالأُم سهم في أربعة إلخ وإلى ذلك أشار بقوله : (وأكثر المتداخلين)
وإن كان بين الصنفين موافقة فتضرب أحدهما في وفق الآخر ، كأُم
وثمانية إخوة لأُم وثمانية عشر أخاً : المسألة من ستة ؛ للأُم سهم وللإخوة للأُم
اثنان لا ينقسمان عليهم ، وتوافق بالنصف ، فتردّ الثمانية لأربعة ، وللإخوة
للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث ، فتردّ لسته ، وهي توافق الأربعة وفق
الإخوة للأُم بالنصف ، فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر باثني عشر ثم
في ستة - أصل المسألة - يحصل اثنان وسبعون فن له شيء في المسألة أخذه مضروباً
في اثني عشر ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وحاصل ضرب أحد هما في وفق الآخر إن توافقتا) وقد يتباينان ،
فيضرب كل في كل الآخر ، ثم في أصل المسألة ، كأُم وأربعة إخوة لأُم وست
أخوات أصلها ستة وتعمل لسبعة للأُم سهم وللإخوة للأُم اثنان ورابع أولاد الأُم
اثنان مابين لوفى الأخوات الستة وهو ثلاثة ، فتضرب ثلاثة في اثنين يحصل ستة ،
ثم في أصل المسألة بعولها يحصل اثنان وأربعون ، من له شيء من سبعة أخذه
مضروباً في ستة ، وإلى ذلك أشار بقوله :

(وفي كله إن تباينت) وإن وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة أصناف

قوله : [إلخ] : أى وللإخوة للأُم سهمان في أربعة بئانية لكل واحد واحد
والإخوة للأب ثلاثة في أربعة باثني عشر لكل واحد اثنان .

قوله : [وثمانية عشر أخاً] : أى لغير أُم .

قوله : [أخذه مضروباً في اثني عشر] : فالأُم لها واحد في اثني عشر
باثني عشر وللإخوة للأُم اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة
والإخوة للأب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لكل واحد اثنان .

قوله : [وست أخوات] : أى لغير أُم .

قوله : [أخذه مضروباً في ستة] : أى فالأُم لها واحد في ستة بستة وللإخوة
للأُم اثنان في ستة باثني عشر لكل واحد ثلاثة وللأخوات لغير أُم أربعة في ستة
بأربعة وعشرين ، لكل واحدة أربعة .

— وهو غاية ما تنكسر فيه الفرائض عند مالك لأنه لا يورث أكثر من جدتين —
فإنك تعمل في صنفين منها ما مر ، ثم انظر بين الحاصل من الصنفين وبين
الصنف الثالث بالموافقة والمباينة والمماثلة والمداخلة إلخ ، مثاله : جدتان وثلاثة
إخوة لأم وخمسة إخوة فللجدتين السدس واحد مباین وللإخوة وللأم اثنان
بباینان الثلاثة وبين الاثنين والثلاثة تباين فاضربهما يحصل ستة وللخمسة إخوة
للأب ثلاثة مباین فتتظر بين الستة والخمسة تجد التباين ، فاضربهما يحصل
ثلاثون تضرب في الستة يحصل مائة وثمانون ؛ فللجدتين واحد في ثلاثين بثلاثين
والإخوة للأم اثنان في ثلاثين بستين إلخ ولذا أشار بقوله : (ثم يئنه وبين

قوله : [لأنه لا يورث أكثر من جدتين] : أى لا يجتمع في الركة عنده
سوى جدتين وتعدد الانكسار على الأصناف إنما يكون عند تعدد الجلدات .

قوله : [إلخ] : أى وللإخوة للأب ثلاثة في ثلاثين بتسعين ، وترك الشارح
مثال التوافق والتماثل والتداخل وتغل لما فنقول : لو كانت الإخوة للأم
في هذا المثال أربعة رجعوا إلى اثنين وقسمهم والاثنان مع الجدتين بينهما تماثل
ويكفى بأحد المماثلين ويضربان في الخمسة عدد رموس الإخوة لغير أم للتباين ،
وكانها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم يضرب في أصل المسألة
بستين ، ولو كانت الإخوة لغير الأم ستة مع كون الإخوة للأم أربعة لرجعت
الستة إلى وقفها اثنين ، سهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث وثلث الستة اثنان ، وراجع
الإخوة للأم اثنان فبين الجدتين والراجعين تماثل يكفى بواحد ، وكانها انكسرت
على صنف واحد فيكون جزء السهم اثنين يضرب في ستة أصل المسألة اثني
عشر من له شيء من أصل المسألة أحده مضروباً في اثنين للجدتين واحد في
اثنين باثنين وللإخوة للأم أربعة اثنان في اثنين أربعة للإخوة للأب الستة ثلاثة
في اثنين بستة ، ولو كانت الإخوة للأم اثني عشر والإخوة للأم ستة لكان
بين الأصناف الثلاثة التداخل فيكفى بأكبرها ويجعل جزء السهم ، ولو كانت
الإخوة للأم ثمانية والإخوة للأب ثمانية عشر لكان بين الصنفين توافق فيضرب
وفق أحدهما في كامل الآخر والحاصل هو جزء السهم يضرب في أصل المسألة تأمل .

ثالث كذلك ، ثم اضرب في أصل المسألة بعولها .

قوله : [بعولها] : أى إن كانت عاتلة كما تقدم في مسألة الستة التى حالت لسبعة .
 • تهمة : في انكسار السهام على الصنفين اثنا عشر هجرة من ضرب ثلاثة في أربعة لأن كل صنف منهما إما أن توافق رموسه سهامه أو تباينها أو يوافق أحدهما سهامه ويباينها الآخر فهذه ثلاث صور من الثلاثة إما أن يتداخلها فيكتفى بالأكبر منهما أو يتوافقا فيضرب وفق أحدهما في الآخر أو يتباينا فيضرب أحدهما في كامل الآخر ، ثم الحاصل في أصل المسألة أو يتأثلا فيكتفى بواحد ويضرب في أصل المسألة .

فصل فى المناسخة

• هذا الفصل يعرف عندهم بالمناسخات .

والمناسخة من النسخ : وهو لغة الإزالة ، وفى اصطلاح الفرضيين : أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر .
واعلم أن المناسخة قسمان :

قسم لا يفتر لعمل ككون ورثة الثانى ورثة الأول أشار لذلك بقوله :
(إن مات وارث قبل القسمة وورثته الباقيون : كتلاثة بنين) ورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل القسمة ؛ ولا وارث له غير أخويه ، فهو كالعدم وتقسم فريضة الأب على الباقيين .

(وكتلاثة إخوة وأربع أخوات أشقاء) ورثوا أخاهم ثم مات أخ فآخر فأنحت فأنخرى قبل القسم : فن مات فكالعدم وتقسم فريضة الأخ الميت الأول على الباقي .
(أو بعض) بالرفع عطف على « الباقيون » أى ورثته بعض الباقيين والبعض

فصل :

قوله : [وهو لغة الإزالة] : أى يقال نسخت الشمس الظل أى أزالته ،
ويطلق لغة أيضاً على النقل . يقال نسخت الكتاب أى نقلته .

قوله : [وفى اصطلاح الفرضيين] : مناسبتة للمعنى اللغوى ظاهرة .

قوله : [ثم مات أحدهم قبل القسمة] : أى قبل قسمة تركة الأب .

قوله : [على الباقيين] : هكذا بصيغة التثنية وكانت مسائلهم من ثلاثة فصارت من اثنين ، وكأنه مات من أول الأمر عن ابنين .

قوله : [ورثوا أخاهم] : أى فالأصل أنهم أربعة إخوة وأربع أخوات
مات أولاً أحد الذكور ثم قبل ميراثه بالفعل مات أخ إلى آخر ما قال المصنف .

قوله : [على الباقي] : أى الذى هو الأخ والأختان وتكون المسألة من أربعة عدد روضهم للأخ سهماً ولكل أخت سهم .

الآخر لم يرثه (كثلاثة بنين وزوج ليس أباهم) وماتت أمهم أولاً ثم مات ابن فلزوج الريح والياق للولدين ، ومن مات (فكالمعلم) وكذلك عكس هذه المسألة وهي : أن يموت زوجها ومن ثلاثة بنين من غيرها ، ثم مات أحد البنين عن أخويه ، فكان الزوج مات عن زوجة وبنين (ولاً) يرثه الباقيون ولا بعض منهم بأن خلف الثاني وريثة غير وريثة الأول أو خلفهم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (صحح) فعل أمر للقاسم أو ماض مبنى للمجهول (الأولى) : أى صحح مسألة الميت الأول (ثم الثانية) : وأعرف سهم الميت الثاني من مصحح الأول ، فإذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من الأولى ، فاعرض سهام الميت الثاني على مسأله (فإن انقسم نصيب الثاني على وريثيه) صحته : (كأبن وبنت) ورثا أباهما ثم (مات) الابن (عنها) أى عن أخته (ومن عاصب) : كعمة ، فالفرصة الأولى من ثلاثة والثانية من اثنين وللاين من الأولى سهمان ، قد مات عنهما وترك أخته وعمه فيقسمان على مسأله ، وتصح من الأولى فلبننت اثنان من القريضتين وللعاصب سهم كما قال :

(صححتا) : أى المسألتان فلا يحتاج إلى عمل ثان بل الأولى كاف .
(ولاً) يكن نصيب الميت الثاني من الميت الأول منقسماً على وريثه (فوق) بين نصيبه وما صحته منه المسألة واضرب وثق الثانية في الأولى (بتمامها) (إن)

قوله : [ليس أباهم] : احتراز به عما إذا كان أباهم فإنه يرثه دون إخوته وتخرج المسألة عما ذكر وتدخل فيها بعد إلا لكنها لا تحتاج لعمل زائد على أصل المسألة الأولى ، لأن الأولى من أربعة للزوج واحد ولكل ابن واحد الواحد الذى يأخذه ذلك الابن الميت هو الذى يأخذه أبوه دون أخويه لحجبهما بالأب ، فهى داخلة في قوله : فإن انقسم نصيب الثاني على وريثه إلخ فتأمل .

قوله : [ولا بعض منهم] : أى بالوجه المتقدم .
قوله : [بأن خلف الثاني] : بيان للمفهوم على سبيل اللف والنشر المرتب .
قوله : [أو ماض مبنى للمجهول] : أى فيكون خبراً في اللفظ إنشاء في المعنى ، ويعمد هذا الاحتمال بمجرد التعلل من علامة التأنيث .
قوله : [صححتا] : أى المسألتان من عمل المسألة الأولى .

تَوَافَقَا) فَا اجتمع فنه تصح (كأبوين وبنتين) تركهما ميت فَمَ ماتَ أحدهما) أَى الابنين قبل القسم (عن زوجة وبنت وثلاثة بنى ابن) : فالمسألة الأولى من ستة ، لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم . والثانية من ثمانية للزوجة سهم والبنات أربعة ، ولكل واحد من ولد الابن سهم فسهم الميت من الأولى اثنان وفريضة ثمانية متفقان بالأنصاف (فتضرب نصف فريضة) وهو (أربعة في) الفريضة (الأولى) وهو (سنة : بأربعة وعشرين ، فن له شيء من الأولى ضَرَبَ له في وفقِ الثانية) وهو أربعة ويأخذه (وسن له شيء من الثانية ففي وفقِ سهام الثاني) وهو مورثه وهو واحد ويأخذه وتمت (وإن لم يتوافقا) أَى لم توافق سهام الميت الثاني فريضة بل باينتها فتكون كنصف باينته سهامه فأفادك وجه العمل بقوله (ضربت ماصحته منه مسألته) وهو جميع سهام الفريضة (فما صحته منه الأولى) وهو جميع سهامها (كَمَوْتِ أحدهما) . أَى الابنين المذكورين في المسألة السابقة (عن ابن وبنت : فالأولى من ستة) فسهمه منها اثنان (والثانية من ثلاثة والثاني من الأولى سهمان) وهما (بُيُوتَانِ فَرِيضَتَهُ فَتَضْرِبُ ثَلَاثَةً) وهى الثانية (في ستة سهام الأولى

قوله : [تركهما ميت] : أَى أب أو أم .

قوله : [فالمسألة الأولى من ستة] : أَى عدة رموس الورثة .

قوله : [والثانية من ثمانية] : أَى وهو مخرج الزوجية .

قوله : [ويأخذه وتمت] : أَى فغلابن الحى من الأولى اثنان مضروبان في أربعة ببنائية ، ولكل بنت واحد في أربعة وللزوجة من الثانية واحد مضروب في وفقِ سهام مورثها ، وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة والبنات من الثانية أربعة في واحد بأربعة . هذا معنى قوله وتمت أَى الأربعة والعشرين . قوله : [بل باينتها] : أَى لأنه إذا انقضى التوافق حصل التباين لأنه لا واسطة في النظر .

قوله : [فالأولى من ستة] : أَى عدة رموسها كما علمت .

قوله : [والثانية من ثلاثة] : أَى عدد رموسها أيضاً .

قوله : [فتضرب ثلاثة] إلخ : أَى فيكون الحاصل ثمانية عشر ومنها تصح .
بلغة السالك - رابع

فن ، له شيءٌ مِنْ الْأَوَّلَى أَخْذَهُ مُضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَخْذَهُ مُضْرُوبًا فِي سَهَامٍ مُورَثَةٍ : وَهَذَا الْعَمَلُ سَوَاءٌ كَانَتِ الرِّكَّةُ عَيْنًا أَوْ مَثَلِيًّا أَوْ عَرْضًا عَلَى مَا يَفِيدُهُ النُّقْلُ ، خِلَافَ قَوْلِ التَّرْضِيحِ : إِذَا كَانَتِ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا مَثَلِيًّا فَلَا عَمَلَ .

قوله : [أَخْذَهُ مُضْرُوبًا فِي الثَّانِيَةِ] : أَى فِي جَمِيعِهَا .

قوله : [فِي سَهَامٍ مُورَثَةٍ] : أَى جَمِيعِهَا أَيْضًا وَحَيْثُ لَدَّ فَلْأَبِ الْحَى مِنْ الْأَوَّلَى اثْنَانِ مُضْرُوبَانِ فِي جَمِيعِ الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بِسِتَةٍ وَلِكُلِّ مِنَ الْبَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى سَهْمٌ مُضْرُوبٌ فِي ثَلَاثَةِ سَهَامٍ الثَّانِيَةِ بِثَلَاثَةٍ ، وَلِلْأَبْنِ مِنَ الثَّانِيَةِ سَهْمَانِ مُضْرُوبَانِ فِي اثْنَيْنِ سَهَامٍ مُورَثَةٍ بِأَرْبَعَةٍ ، وَلِلْبَنَتِ وَاحِدَةٍ فِي اثْنَيْنِ بِاثْنَيْنِ وَقَدْ تَمَّتِ الْبَاقِيَةُ عَشْرٌ .

والْحَاصِلُ أَنَّ النَّظَرَ إِنَّمَا هُوَ بَيْنَ سَهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلَى وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ بِالتَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ضَرَبْتَ وَقْنَ الثَّانِيَةِ فِي جَمِيعِ الْأَوَّلَى ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ ضَرَبْتَ جَمِيعَ الثَّانِيَةِ فِي جَمِيعِ الْأَوَّلَى ثُمَّ تَقُولُ فِي التَّوَافُقِ وَالتَّبَايُنِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ .

قوله : [خِلَافَ قَوْلِ التَّرْضِيحِ] : لَعَلَّ قَوْلَ التَّرْضِيحِ ذَلِكَ لسهولة الْقِسْمِ بِدُونِهِ وَهُوَ وَجِيهٌ .

فصل لإقرار أحد الورثة بوارث

(إنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرِثَةِ فَتَقَطَّ) أى والباقي مُتَكَبِّرٌ (بولارث) : كان المقر عدلاً أو غير عدل على الراجح وقيل : يثبت بالعدل الواحد مع يمين المقر به (فللمقر له) من حصة المقر (ما نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ ، تُعْمَلُ فَرِيضَةُ الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ فَرِيضَةُ الْإِقْرَارِ) : المراد أننا ننظر فريضة الجماعة في الإنكار والإقرار كما يأتي (ثم انظر ما بينهما) : أى بين فريضة الإقرار والإنكار (من تَدَاخَلْ وَتَبَايَنَ وَتَوَافَقَ وَتَنَاقَلَ) : فإن تداخلتا أخذت أكبرهما .

(كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة) أخت (شقيقة) وكذبها الباقيون من الورثة ، ففريضة الإنكار من ثلاثة ، وفريضة الإقرار تصح من تسعة لانكسار

فصل :

قوله : [بولارث] إلخ : سكت عن حكم إقرار أحد الورثة بدين وحكمه أنه يثبت ويؤخذ من التركة بشهادة البوارث أو امرأتين من الورثة مع اليمين ، فلو نكل المشهود له أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ المقر له بالدين جميع ما يبد المقر باتفاق ، وإن كان أقل من التركة كما لو كان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعين ، فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان البوارث ثلاثة من الأولاد أقر أحدهم . وقال أشهب : يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل ما يليه المنكر كلقائم الأجنبي أو كالتالف .

قوله : [وقيل يثبت بالعدل الواحد] إلخ : أى ويؤخذ من جميع التركة ويكون المقر كالشاهد الأجنبي .

قوله : [فللمقر له] : عبر بذلك لقول العصفري هذا النقصان لا يأخذه المقر له على جهة الإرث ، بل على جهة الإقرار فهو كالإقرار بالدين .
قوله : [ثم انظر ما بينهما] : أى لتردهما لعدد واحد يصح منه الإقرار

السهمين على الأخوات الثلاث : فنضرب عدد الرموس المنكسر عليها سهامها في أصل المسألة - وهو ثلاثة - يخرج تسعة : فالثلاثة داخلية في التسعة ، فنقسم التسعة على الورثة باعتبار فريضة الإنكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة ، ثم نقسمها على الورثة باعتبار فريضة الإقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة فقد نقصت المقرة سهماً ، فتدفعه للمقر لها . وإن تباينت فنضرب إحداهما في كامل الأخرى . وقد ذكر مثاله بقوله :

(أو بشقيقتي) : أى أقوت واحدة من الأختين بأخ شقيق وأكذبها الباقرين من الورثة ؛ فسألة الإنكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الإقرار من أربعة ؛ وبينهما تباين ، فنضرب ثلاثة في أربعة بانتي عشر ، ثم نقسمها على الإنكار : لكل أخت أربعة ، وللعاصب أربعة . وعلى الإقرار : لكل أخت ثلاثة ، وللأخ ستة : فقد نقص من حصة المقرة سهم تدفعه للمقر به . وإن كان بينهما توافق يجرئه ضربت وفق إحداهما في كامل الأخرى . وقد ذكر مثاله بقوله :

(وكاتبتي وابن أقر) الابن (بابن) وكذبته الابنتان ؛ ففريضة الإنكار من أربعة ، وفريضة الإقرار من ستة وبينهما توافق بالأنصاف فنضرب اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة يحصل اثنا عشر فاقسمها على الإنكار ، يحصل للابن ستة : ولكل بنت ثلاثة ، وعلى ورثة الإقرار : يخصه أربعة ، ولكل بنت سهمان فقد نقص المقر من حصته اثنان يدفعهما للمقر به .

والإنكار ، فإن كان بين العديدين تداخل اكتفيت بأكبرهما وصحتا معاً منه ، وإن تباينت ضربت كامل إحداهما في كامل الآخر : وإن توافقا ضربت وفق إحداهما في كامل الآخر وصحتا معاً من الخارج ، وإن تماثلا اكتفيت بأحدهما . قوله : [فتدفعه للمقر لها] : الحاصل أن الأخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقر تأخذ سهمين والمقر لها تأخذ واحداً فهذه هي التسعة .

قوله : [بانتي عشر] : أى فيكون للأخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب ، وللأخت المقر ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر .

قوله : [فنضرب اثنين في ستة] إلخ : أى ومن له شيء في فريضة الإنكار أخذه مضروباً في وفق مسألة الإقرار ومن له شيء في فريضة الإقرار أخذه مضروباً

وإن كان بينهما تماثل فأشار لمثاله بقوله :

(وَكأَمَ وعَمَ وأخت لأب أقرتُ بشقيقة) للميت وأنكرتها الأم ،
ففريضة الإنكار من ستة : للأم اثنان ، وللأخت ثلاثة ، وللمم الباقي وهو واحد .
وكذلك فريضة الإقرار من ستة أيضاً : للشقيقة النصف وللأخت للأب السدس
تكملة الثلثين ، ولأم السدس واحد وللمم ما بقى وهو واحد فقد نقصت حصه
الأخت للأب سهمين تدفعهما للشقيقة المقر بها . وهذا كله فيما إذا اتحد المقر
والمقر به .

ثم أشار لما إذا تعدد المقر والمقر به بقوله :

(وإن أقر ابنُ بنتٍ إلخ فإذا ترك الميت ابنه وبنته فأقر الابن بنت وكذبته
أنخته (و) أقرت (بنتَ بَين) وكذبها أخوها ، وكل من المستلحقين — بفتح
الحاء — منكر للآخر (ة) فريضة (الإنكارِ مِن ثلاثة) للابن سهمان ولبنت

في وفق مسألة الإنكار .

قوله : [وإن كان بينهما تماثل فأشار] إلخ : المناسب أن يقول اكتفيت
بأحدهما وأشار لمثاله بقوله إلخ .

قوله : [ففريضته] : أى الإنكار .

وقوله : [من ستة] : أى لأن فيها ثلثاً ونصفاً .

وقوله : [وكذلك فريضة الإقرار] : أى لأن للأم فيها السدس .

قوله : [تدفعهما للشقيقة] : المقر بها أى فقد صار للأم سهمان وللمماص
سهم ، وللأخت المقره سهم وللمقر بها سهمان ، فلو أقرت بالشقيقة الأم
فقط دفعت لها سهماً وبقي لها سهم ولا يلتفت للمم في الإقرار ولا في الإنكار
لاستواء نصيبه فيهما .

قوله : [وكل من المستلحقين] : بفتح الحاء منكر للآخر مفهومه أنه لو
أقر كل بالآخر فتوضع الثانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن ولبنت
للكر مثل حظ الأنثيين .

قوله : [ففريضة الإنكار] : أى من الجانبين .

وقوله : [من ثلاثة] : أى عدة رموسها .

سهم (و) فريضة (إقراره) أى الابن (من أربعة) للابن اثنان ولكل بنت سهم (و) فريضة (إقرارها) : أى البنت (من خمسة) : لكل ابن سهمان ولبنت سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب فريضة إقراره وهى أربعة فى فريضة إقراره - وهى خمسة بعشرين - ثم تضرب العشرين فى فريضة الإنكار بستين ، ثم تقسمها على الإنكار ، يخص الابن أربعون ولبنت عشرون ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرار الابن ، يخص الابن ثلاثون ، ولكل بنت خمسة عشر ، فقد نقصه الإقرار عشرة يدفعها للبنت المقر بها ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرارها ، يخص الابن أربعة وعشرون ، ويخص البنت اثنا عشر ، فقد نقصها الإقرار ثمانية يدفعها للمقر به ، وهذا معنى قوله :

(تُضْرَبُ فى الأربعة بعشرين ، وهى فى ثلاثة : بستين ، يُرَدُّ الابنُ عشرةً ، وهى ثمانية) .

قوله : [من أربعة] : أى عدة رؤوسها .

وقوله : [من خمسة] : أى لعدة الرؤوس أيضاً .

قوله : [والفرائض الثلاثة متباينة] : أى التى هى الثلاثة والأربعة والخمسة .

● تلمة : يدخل فى قول المصنف للمقر له ما نقصه الإقرار صورتان وهما ما إذا نقص الإقرار بعض نصيب المقر أو أسقطه بالكلية ، وذلك لأن إقرار الوارث يوارث آخر على أربعة أقسام : أحدها أن يؤثر فى نصيب المقر بإسقاطه وذلك بأن يقر بوارث يحجب مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بابن للميت ، فإن الأخ المقر يدفع للابن جميع ما بيده . الثانى أن يؤثر فى نصيبه بنقص مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بأخ وينكره الآخر فيعطيه المقر ثلث ما بيده . الثالث أن يؤثر فى نصيبه بزيادة كما لو تركت المرأة زوجاً وأخوين لأم وأخاً لأب ، فأقر الأخ للأب ببنت فيورث الأخ المقر على الإنكار السدس ، وميراثه على الإقرار الربع ، فقد بان أن إقرار الأخ أثر فى نصيبه الزيادة فلا يلتفت إليه لأنه دعوى ، ولا تسمع منه إلا بإقامة البينة أو بإقرار الورثة بذلك . الرابع أن لا يؤثر إقرار أحد الورثة فى سهامه نقصاً ولا زيادة إسقاطاً ، فهذا أيضاً لا يلتفت إليه مثاله أن يترك الميت زوجة وابناً فتقر الزوجة بابن آخر

.....

للميت وينكره الابن فلا شيء على الزوجة : لأن فرضها الثمن مع ابن ومع ابنتين
وهذا هو المشهور في المذهب خلافاً لابن كنانة فالقسمان الأولان هما منطبق
المصنف والأخيران مفهومة كلنا يؤخذ من (بن) .

فصل في موانع الإرث

ثم شرع في موانع الميراث : بقوله : (ولا يرثُ رقيقٌ) : ولا يورث ، ويستوى في ذلك المدبر وأم الولد والمعتق لأجل والمبعض (وليسيد المبيع جميع ماله) : أى إن من بعضه حر وبعضه رقيق ، فإن جميع ما تركه لمن يملك بعضه لا يشاركه غيره كما يشير لذلك تقديم الخبر ، حيث لم يقل : وجميع ماله لسيد المبيع ، فإن تعدد مالك البعض فالخصاص . وعند الشافعى : يورث عنه جميع ماله ببعضه الحر .

فصل :

قوله : [ثم شرع في موانع الميراث] : لما فرغ رحمه الله من عمل الفرائض ومن ذكر الوراثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم بالإقرار شرع في الموانع وعددها أربعة ، ولم يذكر شروط الإرث ولا أسبابه فشرطه ثلاثة : تحقق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بالجهة ، وأسبابه ثلاثة أيضاً : النكاح والولاء والنسب .

قوله : [ولسيد المبيع جميع ماله] : أى ولا شيء لمن أعتق بعضه ويفهم منه أن مال القن الخالص لسيدته بالأولى إن كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً ، فإن كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك إن قال أهل دينه إنه لسيدته وإلا فالمسلمين كما قاله ابن مرزوق . فإن أسلم عبد لكافر لم يبن عليه ومات قبل بيعه عليه فإله لسيدته الكافر كما قاله المتطلى ، فإن مات بعد بيعه عليه فإله لشتره لا للمسلمين ، فإن بان منه بعد إسلامه ومات فإله للمسلمين وسيأتى ذلك .

قوله : [فالخصاص] : أى فإذا مات المبيع وترك مالا ولرجل فيه الثلث ولآخر فيه السدس ونصفه الآخر حر فإله ينقسم بينهما بقدر ما لهما فيه من الرق فلصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه .

قوله : [يورث عنه جميع ماله] : أى يأخذه أهل نسبه .

• (ولا يورث إلا المكاتبُ): اعلم أن المكاتب لا يرث كالرقيق ولا يورث، إلا في صورة تقدمت في باب الكتابة، وإليها يشير بقوله: (على مأسر) في قوله: «ورثه من معه فقط ممن يحتق عليه». والمراد بالإرث اللغوي؛ لأنه رقيق ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة.

• (ولا) يرث (قاتلٌ عَمْدًا): عدواناً ولو صبيها أو مجنوناً متسبباً أو مباشراً، ولا يضر حكم القاضي بقتل مورثه عندنا من المقتول شيئاً لا من المال ولا من الدية إن عفى عنه عليها (وإن مع شبهة) : أي ولو أتى بشبهة تدرأ عنه القتل، كبرى الوالد ولده بمجديدة شأنها عدم القتل.

• (كُمُخْطِئٍ): لا يرث (من الدية): ويرث من مال المقتول. ومن الخطأ: قتله على أنه حرّبي. وحلف على اعتقاده أنه حرّبي، فتبين أنه مورثه. وألحق بالخطأ: ما لو كان المورث يريد قتل الوارث ولا يندفع إلا بالقتل.

قوله: [والمراد بالإرث اللغوي] : أي إرث من معه في الكتابة له .

قوله: [ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة] : أي لأن موته قبل أداء النجوم أبطل حريته ؟

قوله: [ولو صبيّاً أو مجنوناً] : تبع في ذلك الأجهوري وقال (ر) : ولا قاتل عمد ولو عفى عنه ولو كان القاتل مكرباً ، ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً ، أما الصبي فعمده كالخطأ وكذا المجنون ، وقاله القاسي في شرح التلمسانية لكن ما ذكره الأجهوري اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقبله إلا عن أبي حنيفة أفاده (بن) .

قوله: [من المقتول] : متعلق بيرث المقتول .

وقوله: [ولا يضر] إلخ جملة معترضة ، وإنما لم يكن حكم القاضي بقتل مورثه مانعاً له من الإرث عندنا ؛ لأن المانع كونه عدواناً وهذا وإن كان عمداً إلا أنه غير عدوان .

قوله: [وألحق بالخطأ] إلخ : فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالقتل وقته فإنه لا دية له أصلاً كما في دفع الصائل فلا وجه لإلحاقه بالخطأ .

(وَوَرَّثَا) : أى قاتل العمد والخطأ (الولاء) الثابت للمقتول على عتيقه :
 يعنى أن من قتل شخصاً له ولاء عتيق ، والقاتل وارث الشخص المذكور ،
 فإنه يرث ما ثبت له من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ . وليس معناه أن المعتق
 بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه لما علمت أن حكمه حكم من قتل مورثه عمداً .
 • (ولا مُحْكَالَف في دين) : وأما أخذ المسلم مال عبده الكافر ، فبالملك
 لا بالإرث ، وكذلك عبد الكافر إذا أسلم ومات قبل أن يباع عليه ، فإنه يأخذ ماله .
 وتقدم أن مال المرتد فيء للمسلمين إذا مات أو قتل على رده ، فلا يرث
 ولا يورث .

• (كُسْلِم مع غيره) فلا يرث المسلم غيره ، ولا يرثه الغير ولا يدخل في قوله :
 « غيره » الزنديق ، فإنه إذا قتل فيرائه لورثته المسلمين كما مر في باب الردة .
 (وكيهودى مع نصراني) فاختلاف الدين باليهودية والنصرانية يمنع الميراث بينهما .
 (وغيرهما) : أى غير اليهود والنصارى (ملة واحدة) ؛ فيرث بعضهم
 بعضاً هذا ما عليه الأصل تبعاً ، لما نقله ابن عبد السلام عن مالك ، لكن
 اعترضه ابن مرزوق بنص الأمهات : من أن غير اليهود والنصارى ملل وعليه
 اقتصر شيخنا الأمير .

• فرع : إذا تقاطعت طائفتان وكانتا متأولتين فإنه يرث بعضهم بعضاً كيوم
 الجمل وصفين ، فإنه وقع التوارث بينهم فهو دليل كما في (ر) ، وفي البدر
 قاعدة : كل قتل مأذون فيه لا دية فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثاً وعكبه وهو غير
 المأذون فيه ، فيه الثلاثة كلها في حاشية الأصل .

قوله : [سواء قتله عمداً أو خطأ] إلخ : هذا هو المشهور من المذهب
 كما نقله ابن عرفة عن جملة من الشيوخ والفرق بين كونه يرث الولاء دين المال أن
 الولاء بهذا المعنى لا يقصد غالباً بخلال المال .
 قوله : [قبل أن يباع عليه] : أى ولم يبن منه .

قوله : [فيرائنه لورثته المسلمين] : أى إذا أنكر ما شهدت به عليه البيعة
 أو تاب بعد الإطلاع عليه .

قوله : [لكن اعترضه ابن مرزوق] : عبارة بن اعتمد المصنف ما حكاها

(وَحُكِمَ بَيْنَهُمْ) : أى بين الكفار (بحكم الإسلام إن ترافعوا إلينا) فيجب الحكم بينهم وأما قوله تعالى : ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (١) فنسوخ الحكم . ومفهوم : « ترافعوا » فيه تفصيل ذكره الخرشى .

● (وَلَا مَنْ جُهْلٌ تَأْخُرُ مَوْتُهُ) : أى أن الجهل بتأخر الموت مانع من الإرث ، لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ، فرجع إلى أن موجب عدم الإرث هو الشك في الشرط . فإذا مات قوم من الأقارب تحت هدم أو في حرق فقد رأن كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه ، وإنما تخلف الأحياء من ورثته . فلو مات رجل وزوجه وثلاثة بنين له منها تحت هدم مثلا وجهل موت السابق منهم ، وترك الأب زوجة أخرى ، وترك الزوجة ابناً لها من غير زوجها الميت ، فللزوجة الربع ، وما بقى للعاصب ، ومال الزوجة لابنها الحى ، وسدس مال البنين لأخيهام لأهمهم ، وباقيه للعاصب . وشمل الجهل ما إذا ماتا مرتين لم يعلم السابق ولا يدخل في كلامه ما إذا مات أخوان - مثلا - أحدهما عند

ابن يونس عن أهل المدينة من أن الإسلام ملة والنصارى ملة واليهود ملة والمجوس ومن عداهم ممن لا كتاب لم ملة قال ابن يونس : وهو الصواب ، نقله ابن علاق وكلامه يفيد أن المعتمد أن غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر المدونة والأمهات لقولها : ولا يتوارث أهل الملل من أهل الكفر (١) إذا علمت ذلك فالمتناسب للشارح أن يقول بظاهر الأمهات .

قوله : [إن ترافعوا إلينا] : أى جميعهم راضين بحكمنا .

قوله : [فنسوخ الحكم] : أى من حيث التخيير .

قوله : [ومفهوم ترافعوا فيه تفصيل] : أى وهو أنه لا نتعرض لم إلا أن يسلم بعضهم بعد موت مورثه وإلا فيحكم بينهم بحكم الإسلام من غير اعتبار الآي لشرف المسلم ، هذا إن لم يكونوا كتابيين فإن كانوا كتابيين وأسلم بعضهم بعد موت مورثه فتحكم بينهم بحكم مورثهم بأن نسأل القسيسين عن يرث وعن لا يرث ، وعن القدر الذى يورث عندهم ويحكم بينهم بذلك إلا أن يرضوا جميعاً بحكمنا وإلا حكمنا بينهم بشرعنا .

قوله : [فرجع إلى أن موجب عدم الإرث] إلخ : أى فعده من الموانع

الزوال بالمغرب والآخر عند الزوال بالمشرق فلا يقال : ماتا معاً في وقت فلا يتوارثان ؛ لأن زوال المشرق مقدم فالوارث من مات عند الزوال بالمغرب .

● (وَوُفِيَ الْقَسَمُ لِلْحَمَلِ) : أى لأجله ، فإذا وضع الحمل قسمت التركة واليأس من حملها كالوضع بمضى أقصى أمد الحمل ، فاللام للتعليل فإذا مات وترك ورثة وزوجة أو أمة أو زوجة أخيه أو ابنته أو أمه المتزوجة بغير أبيه حاملاً ، فالمشهور عندنا : أن القسم يقف إلى وضع ذلك الحمل أو اليأس منه

فيه تسمح فتكون الموانع الحقيقية ثلاثة الرق والقتل واختلاف الدين ، وأما ما زيد عليها فهي عدم شروط .

قوله : [فالوارث من مات عند الزول بالمغرب] : أى لتأخر حياته جزءاً قاله القرافي في الخيرة قال ابن المأمم وما قاله يتعين الجزم به ويعاين بها فيقال أخوان ماتا عند الزوال ورث أحدهما الآخر .

● تنبيه : لا توارث بين المتلاعنين إذا التمن والتعتت بعده وإلا فيرثها . والحاصل أنه إن حصل اللعان من كل على الرتيب الشرعى لم يرث أحدهما الآخر ، وإن التمن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينه وبين ولده الذى لاهن فيه التعتت أم لا ، وأما أمه فترثه على كل حال ، واللعان المذكور مانع من سبب الميراث الذى هو الزوجية ، فعلم الإرث فيه لانتفاء السبب لا لوجود المانع ، إذ المانع يجامع السبب ولا سبب هنا ، وأما بين الزوج وولده فمانع للحكم لأنه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق . وأعلم أن توأى الملاعة من الحمل الذى لاهنت فيه شقيقان على المشهور كالمستأمنة والمسبية ، وأما توأما الزانية والمغتصبة فأخوان لأم على المشهور أيضاً .

قوله : [وقف القسم للحمل] : هذا شروع من المصنف في مسائل الإشكال وهي ثلاثة : لأنه إما بسبب احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الخنثى الآتية ، وإما بسبب احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفقود ، وإما بسبب احتمالهما وهي مسألة الحمل هذه .

قوله : [وترك ورثة وزوجة] إلخ : المراد أنه ترك امرأة حاملة بوارث .

بمضى أقصى أمد الحمل ، ولا يسجل القسم في المحقق ، وقال أشهب : يسجل في المحقق فتعطي الزوجة أقل سهمها وهو قول أبي حنيفة . والمعتمد عند الشافعية تسجيل القسم والبناء على اليقين والأقل ، فن مات وترك زوجة حاملا وأنثا لغير أم فلا يعطى شيئا قبل الوضع إجماعاً ، فلو خلف زوجة حاملا وأنثا فلا تعطى الزوجة شيئا قبل القسم على المشهور عندنا ، وتعطى الثمن عند الأئمة الثلاثة وقال به أشهب .

● (و) وقف (مالُ المفقود) عن القسم بين (الورثة للحكم) بالفعل من الحاكم (بموته) وقيل : لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة : سبعون أو ثمانون سنة على الخلاف . نعم إن مضى مائة وعشرون سنة لم يستحق لحكم ؛ وهذا في مفقود في بلاد الإسلام أو الشرك ، أما مفقود معركة المسلمين فإن لم يوجد بعد انقضاء المعركة فيحكم بموته ، ويقسم ماله . فإن كان بين المسلمين والكفار فبعد مضى سنة بعد انفصال الصنفين هذا إذا كان المفقود مورثاً ، فإن كان وارثاً — بأن مات مورثه — فلا يرث المفقود شيئاً ، ولكن يقلر حياً مرة

قوله : [ولا يسجل القسم في المحقق] : هذا مذهب ابن القاسم .

قوله : [قبل القسم] : الأوضح أن يقول قبل الوضع .

قوله : [وقال به أشهب] : ردّ بأنه يحتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة دين غيرها وهو ظلم ، ولا يمكن الرجوع بما أدخلته لأنها تقول أخذته بوجه جائز . قوله : [للحكم بالفعل] : اللام للغاية .

قوله : [على الخلاف] : أى المتقدم في باب المفقود من أنه سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون وفي الكلام حذف ، والتقدير قسم المال من غير حكم . قوله : [لم يحتج لحكم] : أى اتفاقاً لأنه كتبه بالبينّة .

قوله : [وهذا في مفقود في بلاد الإسلام] إلخ : أى لقول المصنف في باب المفقود وبقيت أم ولده وماله للتصير كزوجة الأسير ومفقود أرض الشريك وهو سبعون ، واعتدت في مفقود المعترك بين المسلمين من يوم التقاء الصنفين وورث ماله حيثئذ وفي القصد بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر ، وفي المفقود زمن الطاعون بعد ذهابه وورث ماله (٨١) .

ويقدر ميتاً مرة أخرى ، ويعطى غير المفقود أقل نصيبه ويوقف المشكوك فيه .
 فإن ثبتت حياته أو موته فالأمر واضح ، وإن لم يثبت ذلك — بأن مضت مدة
 التعمير السابقة — فيرثه أحياءُ ورثته غير المفقود . فإن ماتت امرأة عن زوجها
 وأنها وأختها لغير أم وعن أب مفقود ، فيبتدعير حياة الأب حين موت المرأة ،
 تكون المسألة من ستة ، وهي إحدى الفترتين : للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 والباقي للأب . وبتقدير موته قبل موت المرأة فكل ذلك من ستة ، وتعمل لثمانية :
 للزوج النصف وللأخت النصف وللأم الثلث والثانية توافق الستة بالنصف
 فيضرب نصف إحداهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين ، فن له شيء من
 الستة يأخذ مضرورياً في الأربعة أو من ثمانية ففي ثلاثة للزوج تسعة — هي أقل
 نصيبه — وللأم أربعة على تقدير حياته ويوقف الباقي وهو أحد عشر . فإن
 ظهر أنه حي فللزوج ثلاثة مضافة للتسعة يكمل له النصف وللأب ثمانية ،
 وأما الأم فمعها حقها . وإن ظهر موته أو مضت مدة التعمير أخذت الأخت
 تسعة من الموقوف ويزاد للأم اثنان من الموقوف على الأربعة .
 • (والخُتْنُ المُشْكِلُ) :

قوله : [وتعمل لثانية] : أى لاستغراق الزوج والأخت جميع السهام .
 قوله : [للزوج تسعة] : أى من الأربعة والعشرين ؛ لأنها المحققة له على
 كلا الاحتمالين .

قوله : [وللأم أربعة] : أى لأنها المحققة لها على كلا التقديرين .
 قوله : [والخُتْنُ] : [أ] : آل فيه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد بدليل
 العمل الآتي ونظم الفرائض بمبحث الخُتْنِ لثمرته حتى أنكره بعضهم ، أو لأن
 معرفة نصيبه موقوفة على معرفة أنصباء المتضمنين لما يأتي أن له نصف نصيب
 ذكر وأُنثى .

قوله : [المشكل] : وصفه به لأن الموضوع فيه . إن قلت كان الأولى
 أن يقدم العلامات ثم يقول فإن لم يتضح فله نصف إلخ . والجواب أنه أهم
 بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والمبحث له ثم استطراد علامات الانضاح المقيدة
 تصوره بوجه ما .

قَدَّمَ المسند تشويقاً للمسند إليه أوالحصر النسبي : أى له نصف نصيب إلخ لا لغيره
من ليس معه ، فلا ينافي أن من معه يعطى نصف نصيب إلخ (نصف نصيب ، ذكر
وأثنى) : أى يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى فإذا كان يعطى
على تقديره ذكراً سهمين وعلى تقديره أنثى سهماً فإنه يعطى سهماً ونصفاً . وهذا إذا
كان يرث بالجهتين وكان إرثه بهما مختلفاً كابن وابن ابن ، فلو كان يرث بالذكورة
فقط — كالعالم وابنه — فله نصفها فقط ، إذ لو قدر عمة لم ترث . وإن كان

• إذ يبددها تتميز الأشياء •

ولا يقال إن فيه تقديم التصديق على التصور لأننا نقول إنما فيه تقديم
التصديق في الذكر على التصور للغير في الذكر ، والذي يمتنع إنما هو
تقديم التصديق على التصور في الذهن بوجه ما وهو حاصل ، أما في الوضع
فالولوى يجوز تركه لنكتة أخرى ، والخفى بالمعجمة والمثاقفة ألقه للتأنيث كحلى
وجمعه خناني كحبال وسكاري وخنات كإناث ومادته تدل على الاشتباه والفرق
لتفرق أحواله بين النساء والرجال . ويقال للرجل المشبه بالنساء متخنث وخنث
ويصح عود الضمير عليه مذكراً ومؤنثاً .

قوله : [قدم المسند] : أى قالوا وللاستئناف إما التحوى وهو ظاهر أو البياني
فالحملة جواب لسؤال مقدر كان قائلها قال له : قد ذكرت قدر ميراث الذكر
الحق والأثنى المحققة ، فما مقدار ميراث الخنثى ؟ وهذا على جواز اقتران البياني
بالواو كما ارتضاه بعض المحققين واستدل بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾^(١) فإنها جواب عن سؤال نشأ
من قوله قبل : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾^(٢)
الآية تأمل .

قوله : [تشويقاً للمسند إليه] : أى وذلك كقول الشاعر :

ثلاثة تشرق الدنيا بيهجتها شمس الضحى وأبر إسحق والقمر

قوله : [حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى] : أى لأنه يعطى نصف

(٢) سورة التوبة آية ١١٣ .

(١) سورة التوبة آية ١١٤ .

يرث بالأثوة، فقط كالأخت في الأكلوية أعطى نصف نصيبها إذ لو قدر ذكرًا لم يعمل له ، فلو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأثوته ، ككونه أخًا لأم أو محققًا - بكسر التاء : أعطى الأخ للأم السدس إن اتحد ، والثلث إن تعددته ، ويأخذ جميع المال إن كان محققًا ، وقد يرث بالأثوة أكثر كزوج وأخ وأخ لأب خنثى فسأله الذكورة من ستة والأثوة كذلك وتعمل لسبعة . والحاصل منهما اثنان وأربعين في حالتيه بأربعة وثمانين ويشعر بالجهلين قوله « ونصفت نصيبتي ذكر وأثني » .

(تُصَحِّحُ المسألة على التقديرين) بأن كان في الفريضة خنثى واحد فله حالان (أو التقديرات) : بأن كان في الفريضة خنثيان لهما أربعة أحوال ، وإن كانا ثلاثة فلهم أكثر كما يأتي . فإذا صححت المسألة على أنه ذكر محقق وعلى أنه أنثى محقق فانظر بين المسألتين من توافق فتضرب ، وفق إحداهما في كامل الأخرى كما قال :

(ثم تضربُ الوقفَ) : كزوج وأخوين لأم وأخ لغير أم خنثى ، فتضرب الذكورة من ستة وتقدير الأثوة من ثمانية : لأنها تعمل توافق بينهما بالنصف فتضرب ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة يحصل أربعة وعشرون . ثم في حالتي الخنثى يحصل ثمانية وأربعون ثم تقسم

نصيب الذكر المحقق الذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى المحققة الأثوة المقابلة له : وأشار بذلك لرد بحث ابن خروف مع المتقدمين وسيأتي إن شاء الله تعالى .
قوله : [ويشعر بالقيدين] : أى اللذين زادهما الشارح وهما قوله : وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان وارثه بهما مختلفًا .

قوله : [تصحح المسألة على التقديرين] : الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً كأنه سألنا قال ما كيفية العمل في ذلك ، فأجاب بقوله تصحح المسألة إلخ ؛ لأن معنى التصحيح العمل و مراده بالمسألة الجنس بدليل قوله : ثم تضرب الوقف أو الكل ؛ لأن ضرب الوقف أو الكل لا يكون إلا في مسألتين .
قوله : [فلهم أكثر] : أى وهو ثمانية .

قوله : [ثم تقسم] إلخ : أى على أنه ذكر وعلى أنه أنثى ، فلزوج

وتجمع وتعطى كل واحد نصف ما بيده . وإن تبايناً ضربت كامل إحداهما في كامل الأخرى كما قال :

(أوالكُلّ) : ويأتى مثاله في قوله « كذكر » إلخ وإن تماثلتا اكتفيت بأحدهما ؛ كخنى وبت ، فإن مسألة الذكورة من ثلاثة والأوتة كذلك إذ البتان لهما الثلاثان فتضرب ثلاثة في حالتي الخنى ستة : له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنتان ، فالجموع ستة ، يأخذ ثلاثة والبت الحقيقة اثنتان في التأنيث واثنتان في التذكير تعطى نصفها اثنتين يبقى واحد للعاصب وإليه أشار بقوله :

(أو أحد المماثلين) : وإن تماثلتا اكتفيت بأحدهما : كابن خنى وأخ لأب ففرضة التذكير من واحد والتأنيث من اثنين والواحد داخل فيهما فتضرب اثنين في حالتي الخنى بأربعة ، فعل ذكوره يختص بها ، وعلى أنوته يأخذ اثنين ، ومجموعهما ستة : يعطى نصفها ثلاثة وللأخ الباقي ، وهو واحد ؛ لأن له في التأنيث اثنين ونصفهما واحد ، كما أشار له بقوله :

(أو أكبر المتداخلين) وقوله : (فيها) مرتبط « بتضرب » إلخ (ثم تَقَسَّمُ على التذكير والتأنيث : فما حصل لكل فخذ له في الحالين النصف) كما يأتى

على تقدير الذكورة أربعة وعشرون ، وللأخوين للأم ستة عشر وللخنى ثمانية ، وعلى تقدير الأنوة فلزوج ثمانية عشر وللأخوين للأم اثنا عشر ، وللخنى ثمانية عشر .

وقوله : [وتجمع] : أى فيجتمع الزوجان وأربعون ، وللإخوة للأم ثمانية وعشرون ، وللخنى ستة وعشرون .

وقوله : [وتعطى كل واحد نصف ما بيده] أى فتعطى الزوج أحداً وعشرين ، وللإخوة للأم أربعة عشر وللخنى ثلاثة عشر .

قوله : [في قوله كذكر] إلخ : أى قول المصنف كذكر وخنى ، فالتذكير من اثنين إلخ .

قوله : [فإن مسألة الذكورة من ثلاثة] : أى عدة ربوسهم .

وقوله : [والأوتة كذلك] : أى من خرج قرضهما فلذلك قال إذ البتان لهما الثلاثان .

توضيحه (و) خذ له (في أربعة الرُّبْعِ و) خذ له (في ثمانية الثمن) مثال التباين (كذكر) واحد (وختنى) واحد (فالتذكيرُ من اثنين والتأنيثُ من ثلاثة) وبينهما تباين (فَتَضَرَّبُ) الثلاثة (في الاثنين) يحصل ستة (ثم) تضربها (في حالتى الخنثى) يحصل اثنا عشر (له) أى للخنثى (في الذكورة ستة) وللذكر المحقق ستة (و) للخنثى (في الأنوثة أربعة) : وللذكر المحقق ثمانية، فيعطى كل واحد نصف ما حصل بيده فالذى بيد الخنثى في الحالتين عشرة (فنصفها خمسة) يأخذها والذى بيد الذكر المحقق في الحالتين أربعة عشر فيعطى نصفها وهو سبعة (وكختنين وعاصب : فأربعة أحوال) لا بد منها في العمل تعمل فريضة التذكير من اثنين ولا شيء للعاصب والتأنيث من ثلاثة للعاصب سهم ولما سهران ثم تذكير أحدهما فقط من ثلاثة أيضاً ثم تذكير الأنثى وتأنيث الذكر من ثلاثة أيضاً فتلاث فرائض ماثلة تكتفى بواحدة وتضربها في حالة التذكير وهما اثنان ستة فتضرب الستة في الأحوال الأربعة (تبلغ أربعة وعشرين) : فلي تقدير تذكيرهما

قوله : [وخذ له في أربعة الربيع] : أى بأن كانا ختنيين .

وقوله : [وفي ثمانية الثمن] : أى إن كانوا ثلاثة ختاني .

قوله : [فيعطى نصفها وهو سبعة] : هذا عمل المتقدمين ، واعترض عليهم ابن خروف بأنه إذا كان الذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وجب أن يكون نصيب الأنثى ثلاثة ونصفاً فنصفهما الذى يستحقه الخنثى خمسة وربع ، وتكون القسمة حيثلذ من اثني عشر وربع ، لا من اثني عشر فقط فقد غبن الخنثى بمقتضى عملهم في ربع سهم ، ومن نظر لمراعاة القياس وقطع النظر عن عملهم وحده قد غبن في سبع سهم لا في ربع سهم ، وذلك لأن للخنثى ثلاثة أرباع نصيب الذكر ، لأن نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر ، وهو يأخذ نصف نصيب كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب الأنثى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنا عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر وللثلاثة أرباع للخنثى فالقياس يقطع النظر عن العمل السابق أن تسط المقسوم عليه سبعة أرباع ، وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع خرج لكل ربع واحد فللذكر أربعة وللخنثى ثلاثة ، ويفضل من الاثني عشر المقسومة

لكل واحد منهما اثنا عشر ، وعلى تقدير تأنيتهما لكل واحد وثمانية وللعاصب ثمانية . وعلى تذكير واحد فقط يكون للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذلك العكس ، فتجتمع ما يبدكل واحد ، وتعطيه ربه ؛ لأن نسبة واحد هوأى^(١) إلى الأربعة أحوال : ربع ، ويبدكل خنثى أربعة وأربعون ، ويبدالعاصب ثمانية ، فيعطى (لكل) من الخنثائى (أحدَ عَشَرَ ، وللعاصب اثنان ، وكتلاثة خنثائى فثمانية أحوال) : لأنهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو زيد منهم ذكر والآخران أنثيان أو عكسه ، أو يقلر عَمَرُوْ منهم ذكراً والآخران أنثيين أو

خمسـة بخمسـة وثلاثين سبعاً تقسم على السبعة فالذكر عشرون سبعاً باثنين وستة أسابيع ، وللخنثى خمسة عشر سبعاً باثنين وسبع يكمل للذكر ستة وستة أسابيع ، وللخنثى خمسة وسبع (١٨) وما ذكره ابن خروف من اعراضه على القدماء بأن الخنثى قد غين بربع مبهم على مقتضى عملهم ، ويسبح بالنظر للقياس ، وقطع النظر عن عملهم مبنى على أن معنى قولم نصف نصيبى ذكر محقق غيره ، وأثنى محققة غيره وقد علمت مما مرّ فى كلام الشارح أن هذا ليس بمراد ، وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى ، وحينئذ فلا غين على الخنثى أصلا لا بربع ولا يسبح أفاده محشى الأصل .

قوله : [لكل من الخنثائى] : الأوضح لكل واحد من الخنثيين .

قوله : [أحد عشر] : اعترض هذا الشيخ أحمد الزرقانى بأنه لا يلتزم مع قوله : وللخنثى نصف نصيبى ذكر وأنثى ؛ لأنك إذا ضمنت ما نابه فى الذكورة على تقدير ذكورتها وهو اثنا عشر لما نابه فى الأنوثة على تقدير أنوثتها وهو ثمانية كان مجموعهما عشرين فنصفها عشرة ، وإذا ضمنت ما نابه فى الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآخر خنثى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهو ثمانية ، كان مجموعهما أربعة وعشرين نصفها اثنا عشر ، وأجابه عن ذلك بأن قوله سابقاً نصف نصيبى ذكر وأنثى خاص بما إذا كان الخنثى واحداً . وأما إذا كان اثنين فله ربع أربعة أنصباء ذكور وإناث وهكذا ، وقال الشيخ إبراهيم القفانى : بل قوله وللخنثى نصف نصيبى ذكر وأنثى المراد به الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ، أما أخذ الواحد نصف نصيبى ذكر وأنثى فظاهر ، وأما أخذ المتعدد

(١) هكذا فى الأصل . وربما كانت : هوأى إلى الأربعة أحوال . أى يكون نسبة واحد إلى الأربعة أحوال : ربع .

عكسه ، أو خالده ذكراً والباقي أنثيين أو عكسه (فتذكيرُهم) جميعاً (من ثلاثة كتابتيهم) : فإنه من ثلاثة (وتذكيرُ أحدهم من أربعة) لكون الذكر برأسين ومعاً أنثيان (وتذكيرُ اثنين) من ثلاثة يكون (من خمسة) ذكران بأربعة والأنثى بواحد (فتضرب الثلاثة في الأربعة) يحصل اثني عشر (ثم) تضرب الاثنى عشر (في الخمسة) بستين (ثم) تضرب في ثمانية الأحوال فما حصل فـ (لكل ثمن) ما بيده : تسعة عشر وسلس ،

لما ذكر فلأنه إذا تعدد تضاعفت أحواله ويتضعفها يحصل لكل واحد نصف نصيب ذكر وأثنى . بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين أو أنثيتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الختئين أربعة وأربعين نصفها اثنان وعشرون نصيب ذكورة وأنوثة ، ونصفها أحد عشر نصف ذكر وأثنى ، أو يقال إنه لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورتين وأنثيتين اجتمع له من الذكورتين ثمانية وعشرون : فنصفها وهو أربعة عشر ونصيب ذكورة واحدة واجتمع له من الأنثيتين ستة عشر فنصفها وهو ثمانية نصيب أنوثة واحدة ، ونصف النصيبين أحد عشر أفاده بحثي الأصل .

قوله : [من ثلاثة] : أى عدد رؤوسهم .

وقوله : [كتابتيهم] : أى لأن فرضهن الثلاثان .

قوله : [تضرب الثلاثة] : أى وهى إحدى حالى تذكير الجميع أو تأنيثهم .

وقوله : [في الأربعة] : أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى هى تذكير زيد فقط ، أو عمرو فقط ، أو خالده فقط .

وقوله : [ثم في الخمسة] : أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى تأنيث أحدهم لا بعينه .

قوله : [ثم تضرب في ثمانية الأحوال] : أى فيحصل أربعمائة وثمانون .

قوله : [فما حصل فلكل ثمن ما بيده] : أى من الختاني فتجمع الحاصل على كل تقدير وتأخذ كل واحد ثمن ما حصل بيده على التقادير الثمانية .

قوله : [تسعة عشر وسلس] إلخ : إيضاح ذلك أن الستين المذكورة تقسم على الأحوال الثمانية : الأول منها إذا فرض زيد وعمرو وخالده الختاني إناثاً

وللعاصب اثنان ونصف) .

• (ولو قامت به علامةُ الإناث) : كقوله من فرجه دون ذكره أو كان بوله من الفرج أكثر خروجاً من الذكر . وليس المراد أكثر كيلاً أو وزناً ، فإذا بال مرتين من الفرج ومرة من الذكر دلّ على أنه أنثى ، ولو كان الذي نزل من الذكر أكثر كيلاً

كان للعاصب من الستين عشرون ولكل من الخنثى ثلاثة عشر وثلاث . الثاني إذا فرضوا ذكوراً كان لكل عشرون . الثالث إذا فرض زيد ذكراً وعمرو وخالد أنثيين كان لزيد ثلاثين ولكل من عمرو وخالد خمسة عشر . الرابع إذا فرض زيد ذكراً وخالد ذكراً وعمرو أنثى كان لزيد أربعة وعشرون وخالد مثلها ولعمرو اثنا عشر . الخامس إذا فرض زيد ذكراً وعمرو ذكراً وخالد أنثى كان لزيد أربعة وعشرون ولعمرو مثلها وخالد اثنا عشر . السادس إذا فرض زيد أنثى وعمرو وخالد ذكرين كان لزيد اثنا عشر ولكل منهما أربعة وعشرون . السابع إذا فرض زيد أنثى وعمرو أنثى وخالد ذكراً لكل من زيد وعمرو خمسة عشر وخالد ثلاثون . الثامن إذا فرض زيد أنثى وخالد أنثى وعمرو ذكراً كان لكل من زيد وخالد خمسة عشر ولعمرو ثلاثون ، فإذا جمعت تلك الأعداد تجدها أربعاً وعشرين بيد العاصب عشرون وبيد كل واحد من الخنثى مائة وثلاثة وخمسون وثلاث ومعلوم أن ثمن العشرين اثنان ونصف وثمان المائة والثلاثة والخمسين وثلاث تسعة عشر سدس وإذا جمعت الأثمان المذكورة تجدها ستين فتأمل .

وقوله : [وللعاصب اثنان ونصف] : أى لأنهما ثمن العشرين التى خصته على فرض كون الخنثى إناثاً خالصاً والفرض أن كل وارث يأخذ ثمن ما بيده .

• تنبيه : لا يتصور شرعاً فى الخنثى المشكل أن يكون أباً أو أمّاً أو جدّاً أو زوجاً أو زوجة ؛ لأنه لا يجوز مناصبته ما دام مشكلاً وهو منحصر فى سبعة أصناف : الأولاد وأولادهم ، والإخوة وأولادهم ، والأعمام وأولادهم : والمولى .

قوله : [وليس المراد أكثر كيلاً أو وزناً] : أى لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال قال الشعبي هكذا قال الشارح تبعاً للخرشي والأصيل . قال شيخنا الأمير فى الخلاصة : وهو لا يوافق المذهب فيعتبر عندنا كما قرره شيخنا العلامة العبدى للكثرة مطلقاً وبثله فى (ح) عن اللخمي عن ابن حبيب (اهـ) .

أو وزناً أو كان بوله من الفرج أسبق حيث كان يبول منهما فإنه يدل على أنه أنثى ، فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر ، أو ثبت له ثلثى كلثى النساء لا كلثى رجل بدين ، فإن ثبتا معاً أو لم ينتا فباق على إشكاله أو حصل حيض ولو مرة أو منى من الفرج .

(أو) قامت به علامة (الرجال) كيبوله من ذكره إلى آخر ما تقدم بالعكس أو ثبتت له حية دون ثلثى ، وإن تعارض سبق ، وكثرة : فقولان . والظاهر تقديم منسب الرجل على الثلثى وإلغاء متعارضين غير ذلك وثبات اللحية بعد الحكم بالثلثى وعكسه لغو قاله شيخنا الأمير في المجموع (انتضح الحال و زال الإشكال)

قوله : [أو كان بوله من الفرج أسبق] : أى وحصل فى مجلس واحد فإن استويا فى المبدأ حكم للمتأخر كما صرح به الشافعية . قال فى الخاتمة والظاهر جريه على قواعدنا .

قوله : [فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر] : أى الأكثر كيلاً أو وزناً ، وهذا مناقض لما قدمه ويؤيد ما قاله فى الخاتمة .

قوله : [فإن ثبتا معاً] : أى اللحية والثلثى والمناسب تأخير هذه العبارة حتى يذكر اللحية ليعود الضمير على المذكور .

قوله : [إلى آخر ما تقدم بالعكس] : أى كأن كان بوله من الذكر أكثر أو أسبق .

قوله : [فقولان] : قال فى الخاتمة والظاهر بقاؤه على إشكاله .

قوله : [وإلغاء متعارضين غير ذلك] : أى كالكثرة والسبق واللحية والثلثى ، ثم إن الاختبار ظاهر حال صغره حيث لا يشتهى ، أما الكبير فإنه يؤمر أن يبول إلى حائط وينظر لحل البول ، فإن ضرب فى الحائط أو بعد عنها فذكر ، وإن مال بين فخذيه فأثى ، وأما من قال بالمرأة ففيه أن صورة العورة الذهنية والتفكر فيها فضلاً عن المثال الخارجى بمنزلة أفاده فى الخاتمة .

قوله : [انتضح الحال و زال الإشكال] : جواب لوفى قوله : ولو قامت به علامة الإناث إلخ . ومعنى انتضاح الحال : زوال اللبس وحكم له إما بالدكورة المحققة أو الأنوثة المحققة ، فلا ينافى وجود الآيتين وأنه يقال له خفى لكن لا يقال له مشكل .

فيه حسن اختتام فيحمد المتعم بذلك فلذا قال : (والحمد لله على كل حال)
ومن أراد غاية التحقيق والتحرير فعليه بالخاتمة الحسنى لشيخنا العلامة التحرير
سيدى الشيخ محمد الأمير .

قوله : [فيه حسن اختتام] : أى ويسمى براعة مقطع وهو أن يأتي المتكلم
عليها فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبى العلاء المعرى :
بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل
● خاتمة : نسال الله حسنها . أول من حكم فى الخنى فى الجاهلية عامر بن
الظرب بفتح الظاء وكسر الراء وكانت العرب فى الجاهلية لا تقع لم معضلة
إلا اختصاصوا إليه ورضوا بحكمه فسألوه عن خنى أئجله ذكراً أم أنثى ؟ فقال
أمهلنى فبات ليلته ساهراً وفى رواية فأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لم
كل يوم ، وكانت له أمة يقال لها سخيلة فقالت له : إن مقام هؤلاء عندك قد
أسرع فى غنمك ، وكانت ترعى له غنماً ، وكانت تؤخر السراح والرواح ، وكان
يعاتبها فى ذلك فيقول لها : أصبحت يا سخيلة أمست ، فلما رأته سهره وقلقه
قالت له فى ذلك ؟ فقال لها ويلك دعى أمراً ليس من شأنك ، فأعادت عليه
السؤال فذكر لها ما بدا له فقالت له : سبحان الله أتبع القضاء المبال ، فقال لها :
فرجتها والله يا سخيلة أمست بعدها أم أصبحت ، فخرج حين أصبح فقضى
بذلك واستمر عليه الحكم فى الإسلام ثم أول من قضى به فى الإسلام على بن
أبى طالب فلا ينافى ما ورد : « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل
وذكر من أين يورث ؟ فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يبول » .

باب

في جُمْلٍ من مسائل شَتَّى ، وخاتمة حسنة

● (شُكْرُ اللَّهِ تعالى واجبٌ شرعاً) .

● (وهو) : أى الشكر فى عرف الصوفية ، وقيل عرف أهل الشرع ولا شك أنه بالمعنى الذى ذكره واجب شرعاً فيشهد إلى أن المراد عرف الشرع : (صَرَفُ الْمُكَلَّفِ كُلِّ نِعْمَةٍ لَّا خُلِقَتْ لَهُ) اللام فى « له » للثمرة الغير الباعثة

باب :

هذا الباب مما زاده المصنف على خليل سلك به مسلك صاحب الرسالة وجماعة من المؤلفين فى المنهـب .

وقوله : [من مسائل شتى] : أى متفرقة لا تضبط فى باب بعينه من الأبواب مع أنها من مهمات الدين .

قوله : [وخاتمة حسنة] : أى مشتملة على توحيد وتصوف فحسنت بذلك .
قوله : [واجب شرعاً] : أى بالشرع لا بالعقل لأن العقل لا مدخل له فى إيجاب ولا غيره خلافاً للمعتزلة .

قوله : (وقيل عرف أهل الشرع) : إن قلت الصوفية أهل شرع وزيادة ، فما معنى المقابلة ؟ فالجواب أن الصوفية بمنهم على العمل الباطن وحسن السرية وخلاص النية من رؤية الغير : فمن لم يكن كذلك فأعماله عندهم كالحباء لا يثبتونها ، وأهل الشرع يقولون على ما ظهر من الأعمال الموافقة للشرع فما أنكره الشرع ظاهراً أنكروه وما مدحه مدحوه ويكولون السرائر لله تعالى .

قوله : [للثمرة الغير الباعثة] : أى لليلة الغائية الغير الحاملة للفاعل على فعله كانتفاع الناس بظل الأشجار بعد تمامه حيث لم يكن الحامل للغارس إلا الثمر ، وفى الحقيقة المستحيل على الله الغرض الباعث الذى يتكامل به وإلا فأفعاله سبحانه وتعالى لا بد لها من حكمة ومصلحة سبق علمه بها أزل لكن تلك المصالح

كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾^(١) وهذا تعريف لشكر التام ، وأصل الشكر : صرف شيء ما . وإلا لما كان للمبالغة في قوله : تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ ﴾^(٢) معنى ، وقد يقال المبالغة بحسب المداومة عليه بقدر الطاقة البشرية فلا يقال إنه متعذر لا قليل على أن المداومة الحقيقية لا تتعذر إلا بحسب عقول القاصرين المقصرين .

ثم هذا شكر عامة أهل الله ، ويقرب منه قول الجنيد لما سأله شيخه السري السقطي وهو ابن سبع سنين : يا غلام ما الشكر ؟ فقال : أن لا يعصى الله بنعمه . فقال : يوشك أن يكون حظك من الله لسانك !! قال الجنيد ؛ فلا أزال أبكي على هذه الكلمة ، قاله شيخنا الأمير .

(ولو) كان ما خُلِقْتُ له (مُبَاحاً ضرورياً) كالأكل والجماع — فليس فاعل المباح كافراً بالنعمة لأنه صرف فيما خلق له (فإن تَوَيَّ خيراً) — كإقامة البيئة والتقوى على الطاعة وكف الشهوة عما لا يرضى الله (فطاعة) : أى فصار المباح طاعة يثاب عليه (ب) سبب (النية) الحسنة .

(وحمدهُ تعالى) في عرف الناس العام ، إذ بتعريفه الآتى ليس خاصاً بالشرع

لخلفه لا له .

قوله : [وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] : أى لا ليتول أمرهم لعبادتي كما سبقت به حكمتي فتعود مصالح عبادتهم عليهم .
قوله : [وهذا تعريف للشكر التام] : أى المصطلح عليه في قولم صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله .

قوله : [ولو كان ما خلقت له] : المناسب ولو كان الصرف فيما خلقت له .
قوله : [كإقامة البيئة] إلخ : كل من إقامة البيئة والتقوى على الطاعة وكف الشهوة يصلح في الأكل والجماع .
قوله : [أى فصار المباح طاعة] : أى وهذه المقاصد لا تفارق المعصومين بخلاف غيرهم .

قوله : [ليس خاصاً بالشرع] : أى لأن الحمد الشرعي هو ذكر الله بالكمالات .

(١) سورة الداريات آية ٥٦ .

(٢) سورة سبأ آية ١٣ .

(٣) أى تقولي ما لا تقدر على فعله .

ولا بالصوفية ولا بأهل الكلام وإن قيل بكل ، وبهذا يعلم أن قول بعضهم : الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث هو اللغوي لأن العرف أمر طارئ بعد النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله وشرف وكرم وعظم عدد ما في علم الله - إذ حيث كان المراد العرف العام فن أين طروءه ؟ نعم قد ورد : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله »^(١) بالرفع فيدل على أن المراد اللساني من قبيل :

• وخير ما فسرته بالوارد •

قاله أستاذنا الأ مير .

(فِعْلٌ) المراد الفعل اللغوي ليشمل ما قاله من الاعتقاد ولو على أنه كيف

وقوله : [ولا بالصوفية] : أى لأن الحمد عندهم هو شهود كالات الله في كل شيء •

قوله : [ولا بأهل الكلام] : أى لأن الحمد عندهم اعتقاد أن الله مستحق الثناء .

قوله : [وإن قيل بكل] : أى قولاً مقبولاً ولكنه ليس مراداً للمصنف .

قوله : [لأن العرف] إلخ : تعليل لما قبله وهو من كلام بعضهم .

وقوله : [إذ حيث كان] إلخ : علة لمخبره سقط من قلم الشارح تقديره غير ظاهر إذ حيث إلخ .

قوله : [فن أين طروءه] : أى بل هو موجود في كل قرن .

قوله : [بالرفع] : أى فيراد به هذا اللفظ .

قوله : [فيدل على أن المراد اللساني] : أى وهو اللغوي .

قوله : [ولو على أنه كيف] : ما قبل المبالغة هذا إذا مررنا على أنه فعل بل ولو مررنا على أنه كيف أو انفعال ، والفرق بين الفعل والانفعال وكيف أن الفعل الإيجاد ، والانفعال التأثير ، وكيف الأثر الناشئ عنهما ، ومثلوا الثلاثة بوضع الخاتم ملوثاً بالخبر في الكاغذ فالوضع فعل ، وانطباع الكاغذ بالوضع انفعال ، والأثر الذي يظهر ويقرأ كيف فعلي . كلام الشارح يقال لكل فعل لغوي .

(١) « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع » رواه ابن ماجه والبيهقي في السنن وقال في الجامع الصغير : حسن . وعن أبي هريرة عند الربيعي : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على نبي الله صلى الله عليه وسلم » .

أو انفعال (ينشئ عن كونه المنعم) على الحامد أو على غيره على المشهور وسواء كان ذلك الفعل (اعتقاداً أو إقراراً باللسان أو عملاً بالجوارح) .
 (فالحامد أعم) من الشاكر وقد بسط الكلام على وجه التحرير شيخنا العلامة الأمير فيما حققه على مقدمة الفاضل الصبان فعليك بها .
 (فأهل الشكر صفة الله تعالى) اصطفاهم وخصهم من كدر القلب ويقال لهم : صوفية : من صفا بصفو إذا خلص ، أو من صوفى إذا صافاه غيره .
 أو نسبة ليس الصوف لأنه شأنهم تباعداً عن الترفه وقال أبو العباس المرسى :

قوله : [على المشهور] : راجع لقوله أو غيره فلا يشترط كون النعمة التي يقع الحمد في مقابلتها واصله لخصوص الحامد ، وإنما المدار على كونه متيناً بكونه متعمداً على القول المشهور ، ومقابله يخصها بالحامد فيكون على مقابله مرادفاً للشكر اللغوي .

قوله : [اعتقاداً] : أعربه الشارح خيراً لكان المحلوفة .

قوله : [فالحامد] : أى بالمعنى الاصطلاحي .

وقوله : [أعم من الشاكر] : أى بالمعنى الاصطلاحي أيضاً . وأما النسبة بين الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي فلما الترادف أو العميم والخصوص المطلق .

قوله : [على مقدمة الفاضل الصبان] : أى في الكلام على البسملة والحمدلة .

قوله : [صفة الله] : هو مصلر لصفاء فهو على حد ما قيل في زيد عدل .

قوله : [من صفا بصفو إذا خلص] : وهو المتبادر من عبارة المصنف .

قوله : [أو من صوفى إذا صافاه غيره] : أى وقد أفاد هذا المعنى بعض العارفين بقوله :

• صافي فصوفى لهذا سمي الصوفى •

قوله : [تباعداً عن الترفه] : علة لكونه شأنهم فهو علة للعلمة .

قوله : [قال أبو العباس] : هكذا كتبه واسمه أحمد بن عمر الأنصاري والمرسى نسبة لمرسية قرية بالأندلس ولد بها وتوفي بشار إسكندرية عام ستائة وسبعة وثمانين . وهو خليفة القطب الكبير أبي الحسن الشاذلي ووارث حاله وسلك

الصفوى مركب من حروف أربعة فالصاّد صبره وصدقه وصفائه والواو وحده ووده وظاؤه والفاء فقدّه وفقره وفناؤه والياء للنسبة إذا تكمل نسب إلى حضرة مولاه ، وقال على رضى الله عنه : ليس معنى قولم لا يكون الصفوى صوفياً حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيئاً عشرين سنة لأن لا يحصل منه ذنب ، بل كلما أذنب تاب قبل مضى مدة الإمهال : أى أنه لا قرار له على المعصية (من عباده وهم

بصحبته جماعة كثيرون منهم : التاج السكندرى ، وسيدى ياقوت العرشى ، وابن النحاس النحوى ، والبوصيرى وغيرهم .

قوله : [فالصاّد صبره] إلخ : هذه المعانى إشارية والصبر عندهم حبس النفس عن رؤية الغير .

وقوله : [وصدقه] هو التبرى من الحول والقوة .

وقوله : [وصفائه] : أى خلوص سريره من الكدرات البشرية .

قوله : [وحده] : الوجد هو تلهب القلب للقاء المحبوب .

قوله : [ووده] : أى وهو الحب وعلامته بذل النفس فيما يرضى محبوه وكثرة لهجه يذكره .

قوله : [وفناؤه] : أى بالعهد المأخوذ يوم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بقيامه بوظائف العبودية :

قوله : [فقدّه] : الفقد حالة تعرض للعبد عند غلبة التوحيد على قلبه فيفنى عن رؤية الأحوال .

وقوله : [وفقره] : أى خلوّ قلبه من رؤية الكونين وهو الوصف الناقى للعبد .

وقوله : [وفناؤه] : وهو عدم شعوره بشيء سوى مولاه ، وأقسامه ثلاثة فناء فى شهود الأفعال فلا يرى فعلاً إلا لله ، وفناء فى شهود الصفات فلا يرى إلا صفات الله ، وفناء فى شهود الذات فلا يرى إلا ذات الله ، وهذا الأخير يكون للأتقياء ولكبار الأولياء .

قوله : [قبل مضى مدة الإمهال] : أى وهى ست ساعات يقول فيها كاتب اليمين لكاتب الشمال أمهله لعله يتوب .

قوله : [من عباده] : متعلق بصفوة أى اصطفاهم وخلصهم الله دون سائر

المقربون) قريبا معنويًا .

● (ويجب الأمرُ بالمعروف) قولاً وفعلًا ثم إن كان بالقلب ففرض عين ، وأما باليد أو اللسان على من له قدرة وإن تعدد ففرض كفاية .

والمعروف : ما أمر الله ورسوله به ولو لزومًا ، ليشمل القياس لكن الأمر بالمعروف غير الواجب كالمنسوب مندوب على الرجاء .

• (والنهي عن المنكر) : أى يجب كفاية أو عيناً على ما تقدم ، فن

عباده وهم الذين قال فيهم : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ^(١) ويقال لم عباد العبودية .

قوله : ﴿ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِالْقَلْبِ ففرض عين [: أى على كل مكلف لأن بغض المخالفات وجب الطاعات من أصل الإيمان قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(٢) الآية وصفة تغيير القلب إذا رأى منكراً أن يقول لو كنت أقدر على تغييره لغيره ، وإذا رأى معروفاً ضاع . يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرت به ، وقدم الأمر بالمعروف لأن الله قدمه في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَتْلُونَ بِلَاغٍ مَعْرُوفٍ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ ^(٣) وأيضاً أمر إبليس بالسجود لآدم أولاً ونهى آدم بعده عن أكل الشجرة .

قوله : [ففرض كفاية] : أى ففى قام به البعض سقط .

قوله : [ليشمل القياس] : أى هذا إذا كان الأمر صريحاً بل ولو كان القياس على الأمر الصريح ، فالأمر الصريح كبير والقياس كبير الأشياء مثلاً .
قوله : [مندوب على الرجاء] : قال ابن بشر في كونه في المنذوبات مندوباً أو واجباً قولان ، والذي يظهر منهما أرجحية التنب كندب النهي في المكروه أفاذه في حاشية الرسالة .

قوله : [والنهي عن المنكر] إلخ : سمي بذلك إما لأنه محدث لم تعرفه الملائكة أولاًن القلوب تنكره .

قوله : [على ما تقدم] : أى ففى القلب عين وفى اليد أو اللسان كفاية إن تعدد .

(١) سورة الإسراء آية ٦٥ .

(٢) سورة الحجرات آية ٧ .

(٣) سورة آل عمران آية ١١٠ .

له يد بأمر وينهى فإن امتثل وإلا هدد بالضرب وإلا ضرب بالفعل ، ومعنى الأمر بالمعروف بالقلب : محبته وحبّة فاعله ، ومعنى النهى بالقلب : كراهة المنكر وكراهة فاعله (إن أفاد) هذا شرط في الوجوب بأن يغلب على الظن الإفادة ، وإلا سقط الوجوب وبقي الجواز أو التنب . وشرط جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : أن يعلم الأمر والنهي بأنه معروف أو منكر ، مخافة أن يتعكس الأمر فيأمر بمنكر وينهى عن معروف وفي المنكر أن لا يخاف أن يؤدي إلى منكر أعظم منه .

● (و) يجب على الملكلف (كف الجوارح) : عن الحرام واحترزنا عن الصبي لأنه لا يخاطب بالواجب ، نعم يستحب لوليه

قوله : [وإلا ضرب بالفعل] : أى فإن لم يمثل أشهر له السلاح إن وجب قتله كما أفاده في حاشية الرسالة .

قوله : [محبته وحبّة فاعله] : أى وذلك كما قال الشافعى رضى الله عنه : أحب الصالحين ولست منهم لعل أن أتال بهم شفاعه وأكره من تجارته المعاصى وإن كنا سواء في البضاعة قال له تلميذه ابن حنبل :

تحب الصالحين وأنت منهم لعلهم يتالوا بك الشفاعه
وتسكرو من تجارته المعاصى حماك الله من تلك البضاعة

قوله : [وبقي الجواز أو التنب] : لعل أو في كلام الشارح للشك في تعيين الحكم والظاهر التنب ولا سبأ الشافعى يقول بالوجوب وإن لم يظن الإفادة .
قوله : [أن يعلم الأمر والنهي بأنه معروف] : أى جميع عليه في المذاهب أو تختلف فيه والفاعل على مذهب من يراه معروفاً في المعروف أو منكراً في المنكر .
قوله : [أن لا يخاف أن يؤدي إلخ] : أى كنهيه عن أخذ مال شخص فيؤدي لقتله ، وفي الحقيقة هو شرط في الأمر أيضاً .

قوله : [كف الجوارح عن الحرام] : أى منع الجوارح الظاهرية عن مباشرته كالباطنية التي أفادها بقوله والقلب عن الفواحش وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ (١) الآية .

أن يمنه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته ، وقيل : يجب لإصلاح حاله .
والجوارح - ويقال لها الكواصب - سبعة ، نسأل الله أن يقيها أبواب جهنم
السبعة ، وهي : السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج . وسيدكر
بعضها في قوله والتلذذ بمتاع إلخ .

● (ويجب ستر العورة) عن يحرم النظر إليها من غير الزوجة والأمة (إلا
للضرورة) فلا يحرم بل قد يجب ، وإذا كشف للضرورة (فبقدريها) : كالطبيب
يقرر له الثوب على قدر موضع العلة في نحو الفرج إن تعين النظر وإلا فيكفي
بوصف النساء إذ نظرم للفرج : أخف من الرجل (و) يجب كف (القلب
عن الفواحش) جمع فاحشة : كل مستقبح عظم من قول أو فعل ويجرم
العزم على قبيح منهما ، ثم بين بعض القبيح الذي يجب كف القلب عنه اعتناء
به لما يترتب عليه من المفاصد الكثيرة دنيا وأخرى بقوله :
(كالحقد) التصميم على البغضاء .

قوله : [أن يمنه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته] : أى ومن ذلك التفرقة
في المضاجع وزجره عن ترك الصلاة .
قوله : [وقيل يجب لإصلاح حاله] : أى ويظهر الرجوب في مثل إبعاده
عن نحو اللواط .

قوله : [والجوارح] : مبتدأ وسبعة خبره وما بينهما اعتراض .
قوله : [أن يقيها أبواب جهنم] : أى طبقاتها .
قوله : [وعن يحرم النظر إليها] إلخ : عبارة ركيكة والأوضح أن يقول ويجب
على المكلف ستر العورة عن كل من يميز العورة غير زوجته وأمه التي يحل له وطؤها .
قوله : [إلخ تفصيلها]^(١) أى العورة وتقدم أنها تختلف بالنسبة للرجال والنساء .
قوله : [وإلا فيكفي بوصف النساء] : أى في مثل عيوب الفرج .
قوله : [إذ نظرم] : المناسب نظرن .
قوله : [منهما] : أى القول والفعل وإنما حرم العزم لأنه يكتب على العبد
خييراً أو شراً .

(١) جاء في الأصل (قول المحقق قوله إلخ تفصيلها) ليس في نسخ الشارح إلى بأيدينا اهـ .

(والْحَسَدُ) : تمنى زوال نعمة المحسود قال صلى الله عليه وسلم « إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب والعشب »^(١).

(والكِبَرُ) : رد الحق على قائله واحتقار الناس ، والتكبر : إظهار العظمة ورؤية الغير حقيراً بالنسبة له فيصير صفته العجب قال الشعراى : إن إبليس إذا ظفر من ابن آدم يلحذى أربع قال لا أطلب منه غيرها : إعجابه بنفسه ، واستكثار عمله ، ونسيان ذنوبه ، وزيادة الشج وهو أعظمها ، لأن الثلاثة تنشأ عنه .

(وظنّ السوء) : فإنه من أعظم ما نهى الله عنه ، وهو باب تمكن الشيطان من القلب حتى يفسده ويتعب صاحبه وينشأ عنه بغض المظنون به سوء ، ومغصّل بينهما خلل كثير ، وربما كان بريئاً فيزداد إثم الظان ونصوصاً في مثل أهله وليس شيء أحسن من اتباع ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وورثنا اتباعه بمجاهه عند ربه .

● (و) تجب (التوبة من ذلك) المذكور ، والتوبة هي لغة : مطلق الرجوع ، وشرعاً ما أشار إليه بقوله :

قوله : [فيصير صفته العجب] : أى فيين العجب والكبر تلازم .

قوله : [فإنه من أعظم ما نهى الله عنه] : قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ ﴾^(٢) الآية .

قوله : [خصوصاً في مثل أهله] : أى أهل الظان كالأزوجة .

قوله : [من اتباع ما أمر الله به] : بأن يزن صاحبه بميزان الشرع والله يتولى السرائر .

قوله : [من ذلك المذكور] : أى الذى هو الفواحش الظاهرة والباطنة .

(١) قال في الجامع الصغير : من أبي هريرة رضى الله عنه :

« إياكم والحسد ، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب » من أبي داود . قال : ضعيف وفيه أيضا : « إياكم والكبر » . إياكم والحسد فإن ابن آدم إنما تثل أحطها صاحبه حسداً فهو أصل كل خطيئة . رواه ابن صاكر من ابن مسعود .

(٢) سورة المجرات آية ١٢ .

(وهي التندم والعزم على عدم العود) التندم ركن منها كما قال ، وشروطه : أن يكون لله ، لا لكون المعصية فيها ضرر لبدنه أو ماله . والتندم يستلزم ما ذكره غيره : من الإقلاع عن الذنب حال التوبة ، لأنها لا تصح وهو متلبس به .
وأما رد المظالم لأهلها فواجب مستقل ليس شرطاً في صحة التوبة .

وأعلم أنه تصح التوبة من بعض الذنوب مع تلبسه بغير مآتاب منه . وإذا عزم أن لا يعود ، ثم قدر الله عليه أنه عاد أو ارتكب غيره ، فعليه أن يتوب ولو كثر منه ذلك كما قال :

(و) يجب تجديدها لكل ما اقترف فيغفر الله له . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أصاب ذنباً فندم عليه غفر له ذلك من قبل أن يستغفر » .
(و) يجب (الخوف من الله تعالى) الخوف : تألم القلب بسبب توقع مكروه في المستقبل ، فيجب التألم لتلايق عقاب في الآخرة أو الدنيا

قوله : [ركن منها] : أي لأنه داخل الماهية خلافاً لمن عده من الشروط فإنه معترض بأن الشرط ما كان خارج الماهية .

قوله : [أن يكون لله] : أي أن يكون خوفاً من الله .

قوله : [وأما رد المظالم لأهلها] : أي بالفعل وأما من عده من الشروط فهو ناظر للعزم على الرد لا للرد بالفعل .

قوله : [مع تلبسه بغير مآتاب منه] : أي وقولم لا بد من الإقلاع في الحال باعتبار الذنب الذي تاب منه .

قوله : [فعليه أن يتوب] : أي توبة الذنب الجديد ، وأما الذنب الأول فقد عزم ولا يعود بالرجوع قال في الجوهرة :

ولا انتقاض إن يعد في الحال لكن يحدد توبة لما اقترف

قوله : [فندم عليه] : أي لأن التندم الصحيح توبة كما ورد فيحصل به غفران الذنوب وإن لم يستغفر .

قوله : [بسبب توقع مكروه في المستقبل] : أي وأما تألم القلب مما حصل فيقال له حزن ويرادف الخوف بهذا المعنى المهم .

وأعظمه لجلال الله .

(و) يجب (الرجاء) بالمذ وضمير (فيه) يعود لله : أى الطمع فى رحمته مع حسن الطاعة ، إذ لا يصح مع ترك الأخذ فى أسباب الطاعة .

(و) يجب (صلة الرحم) وقد ورد ما يدل على فضلها وما يعين عليها ويحذر من تركها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس ذنب بعد الشرك أعظم من قطيعة الرحم حتى إن أهل البيت يكونون فجرة لكن يتواصلون فيأرك لم فتريد أموالهم وأولادهم » .

(و) يجب (بر الوالدين)

قوله : [وأعظمه لجلال الله] : أى وهو خوف الأتباء وكل من كان على قلمهم .
قوله : [لا يصح مع ترك الأخذ فى أسباب الطاعة] : أى لأنه حيث لا يسمى رجاء بل طمع ملموم وذلك كقطع إبليس فى رحمة الله .

قوله : [وقد ورد ما يدل على فضلها] : أعظم ما ورد فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا آمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾^(١) الآية ، وأعظم ما ورد فى التحذير من تركها قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَنْفُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا آمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾^(٢) الآية .

قوله : [ويجب بر الوالدين] : أى لقوله تعالى : ﴿ وَفَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾^(٣) الخ ما ذكر فى تلك السورة قوله عليه الصلاة والسلام ، حين سئل عن أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة فى وقتها ، قيل ثم أى قال بر الوالدين » وقد أجمعت الأمة على برهما وحرمت عقوبتهما لما فى الحديث : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً . قالوا بلى يا رسول الله . قال الإشراك بالله وعقوق الوالدين » وجاء فى حديث عن أبى هريرة : « إن من فاته بر والديه فى حياتهما يصلى ليلة الخميس ركعتين يقرأ فى كل ركعة فاتحة الكتاب بعدها آية الكرسي خمس مرات ، وقل هو الله أحد خمس مرات ، والمعدن خمس مرات فإذا سلم منهما استغفر الله خمس عشرة مرة ثم وهب ذلك لأبويه فإنه يدرك برهما بذلك » أفاده الثفراوى فى شرح الرسالة .

(١) سورة الرعد آية ٢١ .
(٢) سورة الإسراء آية ٢٣ .
(٣) سورة البقرة آية ٢٧ .

وإن كانت الأم تفضل على الأب في البر ولو كانا مشركين أو فاسقين بالجوارح أو بسبب الاعتقاد . ويكون البر بالقول اللين الدالّ على محبتكما بأن يقول لهما ما ينفعهما في أمر دينهما ودنياهما بدون رفع صوت عليهما ويقود الأعمى منهما - ولو كافراً - للكنيسة ويحملهما لها ، ويعطيها ما ينفقانه في أعيادهما لا ما ينفقانه في الكنيسة أو للقسيس ، ويطيح بالوالدين في المباح والمكروه . نعم قالوا : لا يطيع في ترك سنة أو رغبة على الدوام كالوتر والفجر ولا في ترك واجب أو فعل معصية . ومن برّ الوالدين : أن لا يحاذيهما في المشى ولا يجلس إلا بإذنهما .

قوله : [وإن كانت الأم تفضل على الأب في البر] : لأن نسبة الولد للأم حقة وللأب ظنية ولتألفها في حملها ومصلحته .

قوله : [ولو كانا مشركين] : أي لقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ جَاهِدُكَ لَتَشْرَكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَتُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (١) الآية والموضوع أنهما مشركان غير حريين ولا فيجب اجتنابهما وله قتلها حينئذ .

قوله : [بالجوارح] : أي الظاهرة .

قوله : [أو بسبب الاعتقاد] : أي بأن كان فسقهما متعلقاً بالعقائد كالمعتزلة ونحوهم .

قوله : [ولو كافراً للكنيسة] : مرتبط بما بعد المبالغة كأنه قال يقود الأعمى لمصلحته ، هذا إذا كان مسلماً بل وإن كان كافراً فيقوده لمطلوبه وإن كان للكنيسة . قوله : [ولا في ترك واجب أو فعل معصية] : أي لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » .

قوله : [أن لا يحاذيهما في المشى] : أي فضلاً على التقدم عليهما إلا لضرورة نحو ظلام .

قوله : [ولا يجلس إلا بإذنهما] : أي ولا يقوم إلا كذلك ولا يستقيح منهما نحو البول عند كبيرهما أو مرضهما وبالجملة فيجب بر الوالدين بالقول والجسد بالباطن والظاهر .

وفي الجلد والجلدة خلاف الظاهر لا .

(و) يجب (الدعاء لهما) قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾^(١) الآية أى أنعم عليهما . ومن جملة غفر الذنب ، ويستحب التصديق عن الوالدين ويستغفران بها كالدعاء والقراءة كانت على القبر أو لا تلزم الإجابة على القراءة ويستحب زيارة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم : « من زار قبر أبويه أو أحدهما كل جمعة غفر الله له وكتب باراً »^(٢) .

(و) تجب (موالة المسلمين) بالباطن والظاهر فيحبهم ويسمى لم في نحو الوليمة والتعزية .

(و) تجب (النصيحة لم) : أى للمسلمين فرض عين : بأن يرشدكم إلى مصالحهم من أمر دينهم ودنياهم برفق وبهى واجبة طلبوا ذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه

قوله : [الظاهر لا] : قال الطرطوشى الذى عنده أنهم لا يبلغون مبلغ الآباء .
قوله : [ويستحب التصديق] إلخ : محل استحباب ما ذكر إن كانا مؤمنين أيضاً .

قوله : [ويستغفران بها] : ويشهد لذلك قوله في الحديث الشريف : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وعدّ منها دعاء الولد الصالح » ، ومحل طلب الدعاء لهما إن كانا مؤمنين لا إن كانا كافرين فيحرم الآية : ﴿مَا كَانَ النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾^(٣) الآية فإنها نزلت في استغفاره صلى الله عليه وسلم لعمه أبى طالب واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين .

واعلم أن الوجوب يحصل ولو بمرة في عمره مع قصده أداء الواجب كما تكفى المرة في وجوب الاستغفار للسلف الصالح كما قاله النفاوى استظهاراً .

قوله : [طلبوا ذلك أم لا] : لكن محل الوجوب إن ظن الإفادة لأنه من

(١) سورة الإسراء ٢٤ .

(٢) جاء في الجامع الصغير روى الحكم عن أبى هريرة : « من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة مرة غفر الله له وكتب باراً » . قال : ضعيف . وروى عن ابن عباس في الكامل من أبى بكر : « من زار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فقرأ معه يس غفر له » . وقال : ضعيف .

(٣) سورة النحوى آية ١١٣ .

وسلم وعلى آله : « الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولكتابه .
 ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »^(١) (ورحم أذاهم) أى المسلمين .
 (وكلنا أهلُ اللمة) والمعاهدون يحرم أذاهم (في قفس) يجرح أو ضرب
 فأبى يقتل (أو مال) : كل ما يملك شرعاً ولو قلّ (أو عرض) بكسر العين
 المهملة موضع الملاح والدم من الإنسان كالحسب والنسب وظاهره يعم عرض أهل
 اللمة والمعاهدين وهو الظاهر ويدلله قوله تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾^(٢) وقيل :
 لا شيء في عرض الكافر ، وبه قال ابن عمر . وقال بالأول : ابن وهب ، قال
 شيخنا العلوى : والنفس أميل إليه .

باب الأمر بالمعروف .

قوله : [قال لله] إلخ : النصيحة لله هى تحيده والإخلاص له .
 وقوله : [ولكتابه] : وهو العمل به .
 وقوله : [ولرسوله] : أى وهوجه واتباعه .
 وقوله : [ولأئمة المسلمين] : أى وهوامثال أمرهم في غير معصية .
 وقوله : [وعامتهم] : أى وهو إرشادهم كما قال الشارح .
 قوله : [والمعاهد] : أى فهو داخل في عموم قول المصنف أهل اللمة
 فالنصريح به زيادة في الإيضاح .
 قوله : [كالحسب] : أى وهو ما يعد من مفاخر الآباء .
 قوله : [وقولوا للناس حسناً] : أى ولقظ الناس عام يشمل المسلم والكافر .
 قوله : [وقيل لا شيء في عرض الكافر] : أى لا إثم .
 قوله : [وقال بالأول ابن وهب] : أى بأن الإثم في عرض الكافر لكن
 لا يبلغ به كالإثم في عرض المسلم ؛ لأن كذف المسلم العفيف فيه الحد بخلاف الكافر .

(١) « الدين النصيحة » رواه في الجامع الصغير عن البخارى في التاريخ عن ثوبان ومن البراز
 عن ابن عمر قال : صحيح ولكن جاء البخارى معلقاً في آخر باب الإيمان : قول النبي صلى الله عليه
 وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » فأعربه ابن حجر في الفتح عن مسلم
 عن تميم الدارى . وقال رواه ابن خزيمة عن تميم الدارى أيضاً وعن أبي هريرة . قال قال البخارى في تاريخه :
 لا يصح إلا عن تميم وذلك لاختلاف إسناده ولذلك لم يدرجه في صحيحه . قال ابن حجر والحديث طرق
 دون ذلك قوة منها من ابن عباس عند أبي يعلى والبراز .

(٢) سورة البقرة آية ٨٣ .

(أو غير ذلك) كآذية زوجة أو ولد بالنظر للزوج والوالد وأما بالنظر لهما فداخلان في النفس إلخ تأمل .

• (إلا) إذا كان الإيذاء في النفس أو المال أو العرض من (ما أمر به الشرع من حدّ أو تعزير) ففيه أذية النفس ولا يحرم أو استهلاك مال فيأخذ من ماله مثله أو قيمته أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً فيتكلم فيه ، ولا يحرم إن تجاهر (لخالفه أمر الله) : يقتل أوزناً أو فسق .

• (و) حرم التلذذ بسماع صوت أجنبية : ليست زوجة ولا أمة ومنهما جائز - ولو كان شأنه لا يصدر إلا من نحو الغوازي - إذ جماعهما الأعظم جائز . ويعلم منه أن سماع الأجنبية ولو شابة جميلة بدين قصد للذة يجوز وهو الراجح .

(أو أمرد) : فيحرم التلذذ وقصده بسماع صوته وإلا فيجوز .

(أو بالنظر إليهما) أى ويحرم التلذذ بالنظر إليهما في غير العورة إذ فيها يحرم ولو بدين قصد للذة . والعورة للرجل وللراة معلومة وقد تقدمت في بابها .

(أو سماع الملاهي - إلا ما تقدم في النكاح - أو الغناء) : أى يحرم سماع الغناء بكسر الغين المعجمة مع المد وهو الصوت الذى يطرب السامع . وأما بالمد مع الفتح : فهو النفع ، وبالكسر مع القصر اليسار : مقابل الفقر وأما

قوله : [بالنظر للزوج والوالد] : معناه لا يؤذى الرجل في زوجته بأن يخونه فيها ولو برضاها ولا الوالد في ولده بأن يخونه فيه .

قوله : [ففيه أذية النفس] إلخ : لف وفسر مرتب مع قتل في التركيب لا يخفى .

قوله : [فيأخذ من ماله] : أى من مال ذلك الظالم مثل ما استهلكه إن كان مثلياً أو جهل قدره .

وقوله : [أو قيمته] : أى إن كان مقوماً علم قدره .

قوله : [بسماع صوت] : متعلق بيحرم تنازعه كل من التلذذ وقصده .

قوله : [إلا ما تقدم في النكاح] : أى ومن ذلك الغريال وهو الدفء المعروف بالطار فإنه يجوز فعله وسماعه في النكاح ، وأما الكبير وهو الطبل

الكبير والمزهر ففيهما ثلاثة أقوال وتقدم بسط الكلام في الوليمة .

قوله : [فهو النفع] : قال صاحب المهمة :

بضم القين فلحن ليس له. معنى (المشتَمِل على مُحَرَّم) : فإن لم يشتمل على محرم ففكره ما لم يشتمل على مدح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله فيندب .

(واللهو) كاللعب بالنرد المسمى في مصر بالطاولة فيحرم كان يعرض أو بدونه ، لأنه يقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وكالشطرنج والسيجة والطاب والمنقلة واستظهر بعض كرامة المنقلة والطاب . وعله بدون عرض وشتمال على محرم وإلا فيحرم اتفاقاً .

(واللعب إلا مامراً في المسابقة) من جوازها بالخيل والإبل والسهم يجعل كبير الثلاثة بغير جعل كما تقدم تفصيله .

(و) يحرم (قول الزور) يحتمل أن مراده شهادة الزور فيكون قوله : (والباطل) أعم ، ويحتمل أنه عطف تفسير وتكون شهادة الزور داخلة فيه وهي من الكبائر ، أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع .
(و) يحرم (الكذب) : اعلم أنه تعزيره الأحكام :

• قلن ما لليتيم عنا غناء •

قوله : [فيندب] : مثله القصائد التي اشتملت على توحيد الله والعشق في الحضرة البلية فإنها محمل حديث : « إن من الشعر لحكماً » .

قوله : [واللهو حرام كاللعب] : أي وهو معنى الميسر في الآية الكريمة .

قوله : [وكالشطرنج] [الخنزير] : آلات للهو مشهورة يسأل عنها أربابها .

قوله : [وإلا فيحرم اتفاقاً] : أي بأن كان يجعل أو اشتمل على محرم .

قوله : [إلا مامراً في المسابقة] : أي تلخير : « كل لمو يلهو به المومن باطل إلا ملاعبة الرجل لا مرأته ، وتأديبه فرسه ، ورميه عن قومه » .

قوله : [وهي من الكبائر] [الخنزير] : أي لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً ؟ قلنا بلى يا رسول الله . قال الإشراك بالله ومقوق الولدين ، وكان متكئاً فجلس ثم قال ألا وقول الزور والشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » .

قوله : [أن يشهد بما لم يعلم] : أي ومن باب أولى أن يشهد بما يعلم خلافه .

فيكون واجباً لإقناذ نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم ، حتى لو حلف لا كفارة عليه عند التثاني وعليه الكفارة عند الناصر .

وقسم حرام تكفاره التوبة : كالإخبار عن شيء بغير ما هو عليه لغير ضرورة . ومن الكذب الحرام : التناء على الغير بما ليس فيه ، والزمومة على الغير باللسان مع كونه لم يعزم بقلبه ، بل قال فأنزل عندنا حياة لعله يمتنع . أو يقتطع به حق امرئ غير حررى ، فتجب منه التوبة ورده أو المسامحة . ويكون مندوباً : كالإخبار بالكفاريّة المسلمين وليس فيهم قوة . ويكون مكروهاً : كالكذب للزوجة .

وقيل : مباح ، كالكذب للإصلاح بين متشاحنين وإليه أشار بقوله : (إلا لضرورة) .

(د) يحرم (هجران) الشخص (المسلم فوق ثلاث ليال) بأيامها لقوله صلى الله عليه وسلم : لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام^(١) . فمن زاد على الثلاث فهو جرحه في شهادته . ويعلم منه أن هجران الثلاث ليس يحرم وهو كذلك ، بل مكروه ولا كان طبع الإنسان الغضب وسع له الشارع في الثلاث دين الرائد .

(إلا لوجه شرعى) فلا يحرم وليس جرحه : كهجر الشيخ والوالد والزوج عند ارتكاب ما لا ينبغي . وأما هجر ذى بدعة محرمة فواجب ، كأهل الاعتزال والمكس والظلمة إلا لخوف ضرر ، وأما صاحب بدعة مكروهة ، كطويل

قوله : [ويحرم هجران الشخص المسلم] : أى لا الكافر فلا يحرم هجره بل هو الواجب لحمة مولاته .

قوله : [بل مكروه] : وقال أبو الحسن على الرسالة بل هو جائز .

قوله : [إلا لخوف ضرر] : أى فيلذريهم بظاهره مع هجرهم بباطنه .

قوله : [وأما صاحب بدعة مكروهة] : أى فالبدعة تعزيرها الأحكام الخمسة : الوجوب كتلويح الكتب ، والتدب كإحداث المدارس ، والكراهة كطويل الثياب ، والإباحة كاتخاذ المناخل والتوسع في المأكول ، والحرمه كالكموس .

(١) في الخطأ من أين أتى الاتصال . وقد ذكره الأمام الفزاري في إسماء طرم الذين وعيه لفرق بطله : حفظ طيه .

الثياب ، قليل : هجره منسوب ، وقيل : مباح .

(والسلامُ يُخْرِجُ منه) : أى من المجران إن نوى به الخروج والإكنا نفاقاً ،
(ولا ينبغي ترك كلامه بعد ذلك) : أى بعد السلام المنوى به الخروج لأن
في التركظن سوء بهمن بقاءه على المجران ، فإن ترك كلامه بعد السلام ثلاث ليال
فهجر جديد لا يحرم إلا إن زاد على الثلاث فإن سلم ناوياً الخروج خرج وهكذا تأمل .
• (و) يحرم على الراجح وقيل يكره (أكل ككثوم) بالثلثة وباللقاء كما في
القرآن . أدخلت الكاف كل ماله رائحة كريهة كبصل فيء غير مطبوخ أو لم
تذهب رائحته بخلّ ولا فلا يمنع (في مسجد) كان مسجد خطبة أم لا (أو
دخوله ، لأكله) فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسجد ولو لم يكن
به أحد (و) يحرم (حضوره) : أى أكل ذلك ومثله الفجل حيث كان يتجشأ
منه (جماع المسلمين) : كصلى عيد ، وحسب ذكر وعلم ووليمة ومثل أكل
ذلك من به جرح له رائحة كريهة أو فيه صنان احترز بالمسجد عن السوق
فلا يحرم بل يكره (وينبغي للعبد) أى يستحب لا يأتي أنه من كمال الإيمان (أن
يجب لأخيه) المؤمن (ما يجب لنفسه) من الطاعة والأشياء المباحة كالملابس

قوله : [فإن سلم ناوياً الخروج خرج] : محل ذلك إن لم يكن بينهما مزيد
مودعة واجتماع على خير ولا فلا يكفي في الخروج السلام وحده ، بل لا بد من
العود للحالة الأولى .

قوله : [ويحرم على الراجح] : أى لقوله في الحديث الشريف : « من
أكل من هذه الشجرة فلا يقرن مسجداً ليؤذينا بريح الثوم » .

قوله : [فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسجد] : أى ما دامت
الرائحة باقية ، فإن أزالها بشيء أو زالت من نفسه فلا منع .

قوله : [أن يجب لأخيه] : احترز به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،
فإن العبد لا يكون مؤمناً حتى يكون أحب إليه من ماله وولده ونفسه أفاده
التأني في شرح الرسالة .

قوله : [المؤمن] : احترز به عن الكافر فلا يجب له شيئاً ما دام كافراً
ولا فن الإيمان أن يجب له الإسلام وما يترتب عليه من كل ما يمتناه لنفسه .

الحسنة (وهو علامة كمال الإيمان) لما ورد في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »^(١) أى الإيمان الكامل إذ أصل الإيمان حاصل بتصديقه صلى الله عليه وسلم .

• (و) ينبئ أى يستحب العبد (أن) ينفو عن ظلمته : أى من مكارم الأخلاق أن يسامح من تعدى عليه بشتم أو ضرب أو أخذ مال .
(و) ينبئ العبد أن (يصير) من قطعه : أى يصل مودة من قطع مودته عنه وظاهر العموم وهو أولى من قصره على ذى الرحم .

(و) يتلذذ العبد أن (يعطى) من حرمة قوله صلى الله عليه وسلم : « أمرني ربى أن أصير من قطعى وأصلى من حربنى وأهفو عن ظلمتى » .
وروى : « يتنادى مناد يوم القيامة أين الذين كانت أجورهم على الله ؟ فلا يقيم إلا من عفا » وروى : « من كظم غيظاً وهو يقدر على إنقاذه ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً »^(٢) وقد يعرض الجواب لهذه الأشياء لحرف مفصلة .

(و) ينبئ العبد (أن يكرم جاره) : اعلم أن الجار إلى أربعين داراً ،

قوله : [أن ينفو عن ظلمه] إلخ : قال تعالى : فَمَنْ عَمَّا وَأَصْلَحَ فَتَجَرَّهُ عَنكَ اللَّهُ^(٣) وقال أيضاً : ﴿وَكَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(٤) .

قوله : [أمرني ربى] إلخ : أى وقوله تعالى : ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾^(٥) الآية الأصل علم الخصوصية لإللاليل ولم يقم دليل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك .

قوله : [قد يعرض الجواب لهذه الأشياء] : أى التى هى الغفوة عن ظلمه ووصل من قطعه وإعطاء من حرمه .

قوله : [إلى أربعين داراً] : أى من كل جهة .

(١) « لا يؤمن أحدكم » من أنس - معنق عليه .

(٢) « من كظم غيظاً وهو يقدر على إنقاذه ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً » روى في الجامع الصغير عن أبي هريرة وقال : ضعيف . ذكره ابن أبي الدنيا في ذم الغضب .

(٣) سورة الشورى آية ٤٠ . (٤) سورة الشورى آية ٤٣ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٤ .

والكرامة تكون فرض عين أو كفاية أو مندوباً ككف الأذى ودفع ضرر لقادر والبشرى في وجهه والإهداء له .

(و) أن يكرم (ضَيْفَةً) من مال إليك نازلاً بك وقد يكون واجباً إلى آخر ما تقدم، وسواء كان غنياً أو فقيراً فله الإكرام بكفاية ما يحتاج إليه من فرش وماكل وشرب ويجهيز ماء ليغتسل به حين نزوله وجلس رب الدار دون مكان الضيف وأن يلقمه بيده فقد قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه »^(١) وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أكل أحدكم مع الضيف فلقمه بيده ، فإذا فعل ذلك كتب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام ليلاها » .

• (وليحسن) العبد وجوباً (إلى نفسه بما يقيها موقات الآخرة : والنيا) : كلام جامع واضح ، نسأل الله التوفيق ، ويطلب من العبد أن يكون (مَتَجَانِياً) متباعداً متقافلاً (عن عيوب غيره) : فلا يظن بغيره إلا خيراً .

(ناظرًا لعيوب نفسه ، محاسباً لها) للنفس (عليها) أى على الذنوب .

قوله : [ككف الأذى] إلخ : لف ونشر مرتب .

قوله : [ودفع ضرر لقادر] : أى باليد أو اللسان .

قوله : [والبشرى في وجهه] : أى البشر وطلاقة الوجه .

قوله : [وقد يكون واجباً] إلخ : أى لكونه في ترك الإكرام مفسدة أو لكون الضيف مضطراً ولم يجد سوى من تزل به .

قوله : [إلى آخر ما تقدم] : أى في الجار .

قوله : [بكفاية ما يحتاج إليه] : أى على حسب طاقة المتزول عنده .

قوله : [وأن يلقمه بيده] : أى إن لم تكن نفس الضيف تأنف من ذلك .

قوله : [وليحسن العبد وجوباً إلى نفسه] : أى لأن حق نفسه مقدم على كل الحقوق بل سائر المحاسن المأمور بها تعود على نفسه قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَ مِنْ أَحْسَنِهِمْ لَأَنْفُسُهُمْ ﴾^(٢) .

قوله : [ناظرًا لعيوب نفسه] : أى ففى الحديث : « إذا أراد الله بعبد خيراً بعرو عيوبه » وقال بعضهم :

(١) من أي مرة « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه « رواه في الجامع الصغير من الشيخين وأحد في مسنده وأثنى وابن ماجه . وقال : صحيح .

(٢) سورة الإسراء آية ٧ .

(راجعاً) من الله الكريم (غُفِرَ أَنْهَآ) فإنها وإن عظمت وكثرت فضو الله أعظم وفي الحديث : « أذنك أعظم أم السماء والأرض ؟ » قال : ذنبي ، قال صلى الله عليه وسلم : « أذنك أعظم أم عفواؤه ؟ » قال عفو الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم قل : اللهم مغفرتك أوسع من ذنوبي ورحمتك أرجى لي من عني . (خائفاً من سطوة الله تعالى) : فإنه وإن أهمل المذنب ربما أحله أخذ عزيز مقتدر .
نسأ الله العفو .

معيب على الإنسان ينسى عيوبه ويذكر عيباً في أخيه قد اخفى
فلو كان ذا عقل لما عاب غيره وفيه عيوب لو رآها بها اكتفى
قوله : [ورحمتك أرجى لي من عني] : هو معنى قول العارفين : الاعتدال على العمل نقص في الإيمان وفي هذا المعنى قال بعضهم :
ذنوبي وإن فكرت فيها كثيرة ورحمة ربّي من ذنبي أوسع
وما طمعي في صالح قد علمته ولكنني في رحمة الله أطمع
قوله : [خائفاً من سطوة الله تعالى] : قال تعالى : ﴿ فَكَلَّا يَا مَنْ مَسَكُورٌ ﴾
الله إلا القنوم الخاسرين^(١) فتحصل أنه يلزمه الرجاء والخوف جميعاً في هذه الآية
وبين قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾^(٢) فيكون الرجاء والخوف منه كجناحي الطائر
لكن في حال الصحة يقبض الخوف كما قال المصنف رضي الله عنه في الخريدة :
وغلب الخوف على الرجاء وسر الملاك بلا تثنائي

فصل بعض السنن

(سُنَّ): عينا (لأكل وشارب) ولوصيياً .

● (تَسْمِيَّةٌ) وينتدب الجهر بها لئنه الغافل ويعلم الجاهل وإن نسيها في أوله أتى بها حيث ذكرها فيقول بسم الله في أوله ووسطه وآخره فإن الشيطان يتقايأ ما أكله خارج الإثناء والاقتصار على بسم الله أحد راجحين (ويندب) لأكل وشارب (تناول باليمين) وينص على كراهة فعله (كحمد بعد الفراغ) تشبيه في التنب ، وينتدب أن يكون سرّاً خوفاً من حصول الخجل للغير قبل

فصل :

شروع منه في آداب الأكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوايق ومقارئة ولواحق ، فن السوايق قوله سن لأكل وشارب تسمية إلخ وقوله عيناً أى خلافاً للسادة الشافعية حيث قالوا إنها سنة كفاية إذا قام بها البعض سقط عن الباقيين .

قوله : [أحد راجحين] : أى والآخر يكملها وهو المحدث لأن في التكميل تذكارة نعمة المنعم ورد في الحديث زيادة على السمية : « وبارك لنا فيما رزقنا » وإن كان الطعام لبناً يزيد على ذلك « وزدنا منه » .

قوله : [تناول باليمين] : أى نخبر : « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » . واختلف الشيوخ في أكله قليل حقيقة وقيل مجازاً عن الشم ، وفيه شئ مع قوله في الرواية : « إنه يتقايأ ما أكله » .

قوله : [كحمد بعد الفراغ] : أى وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند فراغه : الحمد لله الذى أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » .

قوله : [خوفاً من حصول الخجل للغير] إلخ : هلنا هو الفرق بين الجهر بالتسمية وإسرار الحمد .

الشيخ ، ويندب الصلاة والسلام على الواسطة في كل نعمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وقولهم يكره في الأكل أى في أثنائه وإبتدائه (و) يندب (لحق الأصابع) ولا تحديد فيما يبتدأ بلمقه وسيدكر أنه يتناول بغير الخنصر (مما تعلق بها) من الطعام اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يلعق أصابعه قبل الفصل وفيه مراعاة النعمة وهضم النفس ثم بعد لقمها إن لم يكن في الطعام دسم فلا يطالب بغسلها بل يمسحها بعضها ببعض أو في منديل وإن كان فيه عمر فيندب غسلها كما قال (غسلها بكأشنان) لأن بقاء الغمر يورث الجنون أو البرص أو أذية الهوام له وسيدكر ما يكره غسل اليد به وأما غسلها قبل الطعام له فالمشهور عندنا الكراهة قال مالك: وليس العمل على قوله صلى الله عليه وسلم: «الفصل قبل الطعام ينفي الفقر ويغني النعم» أى ليس عمل أهل المدينة عليه ولحجه تقديم العمل على الحديث الصحيح لعلمهم بحاله صلى الله عليه وسلم فما خالفوا الحديث إلا لكونه صلى الله عليه وسلم فعل خلافه وقد غسل إمامنا مالك رضي الله عنه وعنا به قبل الطعام فيحمل على ما إذا كان باليد شيء وعليه يقدم رب الطعام . وأما بعد الأكل فيقدم الضيف ، كما وقع للإمام مالك مع الإمام الشافعي حين نزل عنده بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام .

قوله : [أى في أثنائه وإبتدائه] : أى إن قصد التسنن .

قوله : [اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم] : أى قولاً وفعلًا ففي الحديث : « إذا أكل أحدكم طعامه فلا يمسخ يده حتى يلمقها أو يلمقها » ، زاد الترمذي : « فإنه لا يدرى البركة في أول طعامه أو آخره » وورد أيضاً : « أن من لقم الأصابع من الطعام وشرب غسالتها عوق في نفسه من الجنون والجلام والبرص هو وولده » وورد أيضاً : « من التقط فتاتاً من الأرض وأكلها كان كمن أعتق رقبة » وورد : « إنه مهر الحور العين وأن من دارم على ذلك لم يزل في سعة » .

قوله : [فيحمل على ما إذا كان باليد شيء] : مثله ما إذا كانت نفوس الحاضرين تأنف من ترك الفصل ، أو يكون من في المجلس يده محتاج للفصل ويقتدى به ، وبالحملة غسل اليد قبل الطعام وإن لم يكن سنة عندنا فهو بدعة حسنة . قوله : [حين نزل عنده بالمدينة] : أى كان الإمام الشافعي ضيفاً للإمام مالك .

(و) يندب (تَحْلِيلُ) ما بالأسنان مما تعلق بها) من بقايا الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم : « تقوا أفواهكم بالحلل فلأنها مجالس الملاكمة وليس أضر على الملاكمة من بقايا ما بين الأسنان »^(١). وأعلم أنه يجوز بلع ما بين الأسنان إلا لخلطه بدم فليس مجرد التغير يصيره نجساً خلافاً لما قيل .

(و) يندب (تنظيفُ الفم) بالمضمضة والسلوك ويتأكد ذلك عند إرادة الصلاة.

(و) يطلب (تخفيفُ المدة) بتقليل الطعام والشراب

قوله : [خلافاً لما قيل] : أى فإنه قول حكاه بعض شراح الرسالة بقوله وتغير عن حالة الطعام لا يجوز بلعه ؛ لأنه صار نجساً ونظر بعضهم في نجاسته فادعى أنه باق على طهارته ، وقال صاحب المدخل : نجاسة ما بين الأسنان ليست لمجرد تغيره بل لما يغلب على الظن من مخالطته لشيء من دم اللثة .

قوله : [ويندب تنظيف الفم] إلخ : ظاهره وإن لم يكن في الطعام دسم لما تقدم أنه « ليس أضر على الملاكمة من بقايا ما بين الأسنان » وقوله ويطلب تخفيف المدة إلخ قال في الرسالة : ومن آداب الأكل أن تجعل بطنك ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب وثلثاً للنفس ، قال شارحها لا اعتدال الجسد وخفته لأنه يترتب على الشبع قتل البدن وهو يورث الكسل عن العبادة ، ولأنه إذا أكثر من الأكل لما بقي للنفس موضع إلا على وجه يضرب به ولا ورد : والمعدة بيت الداء والحمية رأس الداء أى : « وأصل كل داء البردة » والحمية غلو البطن من الطعام ، والبردة إدخال الطعام على الطعام . قال سهل التستري : التحسير كله في خصال أربع بها صارت الأبدال أبداً : إخماص البطن ، والمزلة عن الخلق ، والصمت ، وصهر الليل . وقال العارفين أيضاً : الشبع من الحلل يقضى القلب ويقل الحفظ ويفسد العقل

(١) لم نثر عليه ، وإنما ورد من عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « والسلوك مطهرة فم مرضاة الرب » رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن حبان وصححه الألباني تعليقاً . ومن زيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أنه أشق حل أمي لأمرت صلاة المشاة إلى ثلث الليل ، ولأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » رواه أحمد والترمذي وصححه . وعند الحاكم عن أبي هريرة ولقرفت عليهم السواك مع البزور من أبي حنيفة وسلم يلفظ لولا أن أشق حل المؤمنين لأمرتهم بتأخير المشاة والسواك عند كل صلاة . وعند ابن أبي حنيفة عن أم حبيبة بنت حسن : « لولا أن أشق حل أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يهضمون » .

على قدر لا يترتب عليه ضرر ولا كسل عن عبادة ، فقد يكون الشيع سبياً في عبادة واجبة فيجب ، وقد يترتب عليه ترك واجب فيحرم ، أو ترك مستحب فيكره وإن لم يترتب عليه شيء فيباح .

(و) يندب لك (الأكلُ ما يليك) إن أكلت مع غيرك من غير ولد وزوجة ورفيق إذ لا يطلب بالأدب معهم وهم يطلبون . وقد أمر صلى الله عليه وسلم عمر بن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين أكل معه من فواحي الصحفة بقوله صلى الله عليه وسلم له : « كل مما يليك » فيكره الأكل من غير ما يليه لأنه ينسب للشر . وقال صلى الله عليه وسلم لعكراش رضى الله عنه حين أكل معه ثويداً : « كل من موضع واحد فإنه طعام واحد » . ثم أتى صلى الله عليه وسلم بطبق فيه ألوان من الرطب فجعل يأكل من بين يديه فقال صلى الله عليه وسلم : « كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد » فلذا قال المصنف : (وإلا في نحو فاكهة) : أى مما هو أنواع كما في الحديث ونحوها كالأطعمة المختلفة .

(و) يندب (أن لا يأخذَ لقمة إلا بعدَ بلعٍ ما في فيه) فأخذها قبل ذلك مكروه ينسب للشر .

(و) يندب أن يأخذها (بما عدا الخنصر) إن لم يحتاج للخنصر . وللحاصل أن المطلب الأكل بالإيهام والسبابة والوسطى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم : « الأكل بأصبع أكل الشيطان وبأصبعين أكل الجبابة وبالثلاث أكل الأنبياء »^(١) فلا يزيد إن لم يحتاج لغيرها . وقد أكل صلى الله عليه وسلم بالثلاثة وبالأربعة ويكثر الشهوات ويقوى جنود الشيطان ويفسد الجسد فما بالك بالحرام .

قوله : [على قدر لا يترتب عليه ضرر] : أى لأن الخمصة قد تكون شرّاً من الشيع قال صاحب البردة :

واخشى الناس من جوع ومن شيع قرب خمصة شر من التخم
قوله : [من غير ولد وزوجة ورفيق] : أى والجميع لك .

(١) « الأكل بأصبع واحدة أكل الشيطان وبأصبعين أكل الجبابة وبالثلاثة أكل الأنبياء » رواه في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضى الله عنه وقال ودنا من له أحد الطريق جره وإن التجر - وقال : ضعيف .

وبالحمسة على حسب الطعام .

(و) يندب (نيةً) بالأكل (حَسَنَةً) لحسن متعلقها : (كإقامة البنية) والتقوى على الطاعة وشكر المنعم .

(و) يندب (تَتَعِيمُ المَضْغُ) : أى المضغ أو يراد بتعليمه المبالغة فيه حتى يصير المضغ ناعماً يلتذ به ويسهل بلعه ويخف على المعدة .

(و) يندب (مصه الماء) وسيدكر محترزه وهو أن العبّ مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً ، فإن الكباد من العب »^(١) والكباد بوزن غراب : وجع الكبد . ومثل الماء كل مائع كلبن .

(و) يندب (إِبَانَةٌ) : لإبعاد (التَّكْدَحِ) حين التنفس حالة الشرب (ثم عَوْدُهُ) : أى القُدْح لفيه (مُسْتَسِيّاً) عند وضعه على فيه (حامداً) عند إبانته يفعل ذلك (ثلاثاً) : وهذا هو الراجح ، وقيل : يجوز الشرب في مرة على حد سواء والراجح أنه خلاف الأولى أو مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاث مرات فإنه أهنا وأمرأ »^(٢) بالهمزة فيهما وأخطأ من قرأهما بالالف .

(و) يندب (مُتَاوَلَةٌ) من على اليمين) وإن تعدد (إن كان) على يمينه أحد قبل مناولة من على يساره ، ولو كان مفضولاً ، فقد ناول صلى الله عليه وسلم الأعرابي الذى كان على يمينه قبل أبى بكر الذى كان جالسا على يساره . وليس لئن على اليمين أن يؤثر غيره بل إن لم يشرب سقط حقه فإن كانوا جالسين أمام الشارب فيبدأ بأكبرهم .

(وكرهه) : يقال عب الحمام الماء شرب من غير مص وتقدم دليله .

قوله : [فقد ناول صلى الله عليه وسلم الأعرابي] إلخ : أى وورد أيضاً : « أنه صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرّب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال صلى الله عليه وسلم للغلام أتأذن لى أن أعطى هؤلاء ؟ فقال لا والله

(١) « إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يعب عباً فإن الكباد من العب » قال فى الجامع الصغير ضعيف رواه البيهقى مرسل . وأورد كذلك من عل « إذا شربتم الماء فاقربوا مصاً ولا تشربوا عباً فإن العب يورث الكباد » قال رواه النجاشى فى مسند القردوس وقال ضعيف .

(٢) جاء فى للمرجأ عن أبى سعيد قال : قال رجل لنبى صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إني لا أروى من نفس واحد ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : فإن الإله من فيك ثم تنفس .

• (و) يكره (التفخُّ في الطعام) لما فيه من إهانة الطعام مما يخرج من الرقي وعليه يكره ولو أكل وحده ، وسواء كان في يده أو في الإتياء ونخصه بعض بالتاني .
وقيل : العلة أذية الأكل معه وعليه فلا يكره لمن كان وحده .

(والشركاء) : لما ورد من النهي عن ذلك فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) .
(كالكتاب) يكره التفخُّ فيه لشرفه كان قهراً أو حديقاً قرأناً وكان صلى الله عليه وسلم يترَّب الكتاب . ولكن اعترض ابن عمر على ابن أبي زيد : بأنه لم يثبت حديث يفيد النهي عن التفخُّ في الكتاب (هـ) ولكن قد يقال ابن أبي زيد مطلق ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(و) يكره (التنفس في الإتياء) : حال الشرب وقد تقدم أنه ينلب التنفس خارج الإتياء وربما كان نفسه كريهاً فيغير الإتياء حتى يصير ذا رائحة كريهة يعرفها حتى النساء ويتكلمون بقيح في الشارب كما قرره شيخنا الأمير .
(و) يكره (التناول) للمأكول والمشروب (ب) اليد اليسرى حيث أمكن باليمن .
(و) يكره (الانكاء) حال الأكل على جنبه (والافتراش) التربع بل

يا رسول الله لا أؤثر بنصيبى منك أحداً قال قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده « يعنى أعطاه .

قوله : [ونخصه بعض بالتاني] : أى الطعام الذى في الإتياء .

قوله : [يترَّب الكتاب] : أى وقد شاع على الأكلة : ما خاب كتاب ترَّب .

قوله : [ومن حفظ] إلخ : من اسم موصول مبتدأ وحفظ صلته وحجة خبره وعلى من لم يحفظ متعلق بمحذوف صفة لحجة .

قوله : [بقيح في الشارب] : أى فيه بمعنى أنهم يقولون إن فيه أذى .

قوله : [ويكره الانكاء] إلخ : سئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضح يده على الأرض ؟ فقال إني لا أبتغيه وأكرهه وما سمعت فيه شيئاً ، والستة الأكل جالساً على الأرض على هيئة مطمئن عليها ولا يأكل مضطجماً على بطنه ولا متكئاً على ظهره لما فيه من البعد عن التواضع ووقت الأكل وقت تواضع

(١) الحديث السابق في اللجأ فيه أن مروان بن الحكم سأل أبا سعيد : أجمت من صلى الله صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن التفخُّ في الشراب فقال له أبو سعيد : نعم . وقال ما تقدم .

المطلوب جلوس كجلوسه صلى الله عليه وسلم أن يقيم ركبته اليمنى أو مع اليسرى أو يجلس كالصلاة وجثا صلى الله عليه وسلم مرة على ركبتيه حين أهليت له شاة فقيل له : ما هذه الجلسة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله جلعتني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً شديداً »^(١) وقال : « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد ويجلس كما يجلس العبد »^(٢) لأن السيادة والعظمة إنما تكون لله تعالى .

(و) يكره الأكل (من رأس الثريد) لأن البركة تنزل على وسطه ، وفي رواية « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصفحة » وهذه تشمل غير الثريد ، والثريد : مايفت من الخبز ثم يبل بالمرق وإن لم يكن لحم ، ولا ينبغي قسم الرفيف بالخنجر بل باليد ولا يقسم من وسطه بل من حواشيه والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام وأن ينهش قال صلى الله عليه وسلم : «خير إدامكم اللحم»^(٣) ، وقال

شكر الله على نعمه (هـ) .

قوله : [أن يقيم ركبته اليمنى] إلخ : أشار الشارح لثلاث هيئات للجلوس الآكل .
قوله : [وإن لم يكن لحم] : أى زائد فوق المرق وإلا فالمرق لا يكون إلا للما الذى طبخ فيه اللحم كما أن الثريد اسم ألمفتوت فيه كما قال الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فلما وأمانة الله الثريد

ويقاس عليه في الآداب كل غت في طعام لأنه يسمى ثريداً عرفاً وإن كان لا يسمى ثريداً شرعاً .

قوله : [أن يؤكل بعد الطعام] : أى وحيثئذ فما شاع من قولهم : اهدموا بسيد الطعام قبل فرض صحنه لم يأخذ به مالك .

قوله : [خير إدامكم اللحم] : ليس فيه ولا فيما بعده دليل على النهش

(١) « إن الله جلعتني عبداً كريماً ولم يجعلني جباراً شديداً » قال في الجامع الصغير : حديث حسن من عبد الله بن بسر ، رواه أبو داود وابن ماجه .

(٢) « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأشرب كما يشرب العبد » قال في الجامع الصغير من أس رواه ابن حبان في الكامل . وقال ضعيف .

(٣) « خير الإدام اللحم وهو سيد الإدام » رواه في الجامع الصغير من أس وقال من الضعيف في شعب الإيمان وقال : ضعيف .

صلى الله عليه وسلم : « سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم »^(١) .

(و) يكره (غسل اليد بالطعام) : كالتحقيق الحنطلة ، وكلما مسح اليد به وهما هو المحدث وقيل يجوز لأن الصحابة كانوا يمسحون أيديهم من الطعام في أقدامهم وهي أدنى من اليد ويشمل الطعام دقيق الترمس والحلبة وروى عن مالك أنه لا بأس بالتدلك به في الحمام ، وذهب أبي حنيفة ليس بطعام قبل أن يخلو بالماء (كالتخالة) : أى نخالة القمح لما فيها من الطعام بخلاف نخالة الشعير فلا كراهة في الغسل بها ومثل بالنخالة لأنها يتيم فيها عدم الكراهة ولا فرق في الكراهة بين زمن المسغبة وغيرها .

(و) يكره (الصرّان في كَتَمَر) : أى أخذ الثمن في مرة ولو كان ملكه حيث أكل مع غيره لتلا ينسب للشرة ، فإن كان الغير شريكاً بشراء أو غيره فيحرم للاستبداد بزائد إن استوتوا في الشركة أما وحده أو مع عياله فلا يكره . (والشرة في كل شيء) مكروه (وقد يحرم) كما قلنا في الشركة .

وللمناسب أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « أدن العظم من فيك فإنه أهنا وأمرأ » . قوله : [وهي أدنى من اليد] : أى فإن كانت الكراهة من أجل التهاون ففى المسح بالرجل أعظم تهاوناً وحيث فلا كراهة ؛ لأن فعل الصحابة حجة . قوله : [قيل أن يخلو بالماء] : عائد على دقيق الترمس والحلبة .

قوله : [فيحرم للاستبداد بزائد] : قال النفراني اخطف هل النهى للأدب أو لتلا يأخذ كل واحد أكثر من حقه ؟ فعل الأول يكره نهى كراهة ، وعلى الثاني يكون للحرمة . قال الأقفهسي : مسألة هل الطعام المقدم للضيف يملكه بمجرد التقديم أولاً يملكه إلا بالأكل ؟ وعلى كل لا يجوز للواحد من الضيوف أن يعطى أحداً منه شيئاً بغير إذن صاحبه بناء على أنه لا يملكه إلا بالأكل أو بغير إذن من بقية أصحابه بناء على ملكهم له بالتقديم ، فعل الأولى العبرة بإذن بعضهم ، وعلى الثانية العبرة بإذن صاحب الطعام .

فصل في بعض السنن

سيذكر أنها كفاية .

(لداخل أو مارّ على غيره) أو راكب على ماش أو راكب فرس على راكب بغل أو جمل أو حمار وراكب البغل على راكب الحمار ، لكن يخرج الكافر من عموم الغير ، إذ يكره بدوهم بالسلام فإن سلموا علينا بصيقتنا رددنا عليهم (السلام عليه) على الغير . وقد ورد : « مَنْ قَالَ : السَّلامُ عَلَيْكُمْ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ ، فَإِذَا قَالَ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ كَتَبَ لَهُ عَشْرُونَ حَسَنَةً ، وَإِذَا قَالَ : وَبَرَكَاتِهِ ، كَتَبَ لَهُ ثَلَاثِينَ حَسَنَةً » . وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ﴾^(١) .

ثم بين صفة السلام التي تتوقف السنة عليها بقوله :

(بأن يقول) الرجل أو غيره : (السلام عليكم أو سلام عليكم) : أي عليكم السلام فلا بد من مع الجمع ولو كان المسلم عليه أنى ولحده ، وإلا فلا يكون

فصل :

قوله : [سيذكر أنها كفاية] : أي على المشهور .

قوله : [لكن يخرج الكافر من عموم الغير] : مثله شابة ليست محرمة وقاضى حاجة وسكران ومجنون ومن تعلم أنه لا يرد سلاماً .

قوله : [سلموا علينا بصيقتنا رددنا عليهم] : قال التفراوى ويبقى النظر لو سلم واحد من لا يسن السلام عليه هل يجب رد السلام أولاً ؟ ويظهر عدم وجوب رد سلامه فإذا علمت ذلك فقول الشارح رددنا عليهم أي لا على سبيل الرجوع ، وإنما يندب لقوله تعالى : ﴿ وَكَلِمَاتُ لَيْسَ حَسَنَةً ﴾^(٢) .

قوله : [كتب له ثلاثون حسنة] : أي فالأفضل للجمع .

قوله : [فلا بد من مع الجمع] : أي لأن مع المسلم عليه الحفظه وم

(١) سورة التوراة ٦١ .

(٢) سورة البقرة ٨٣ .

أتيا بالسنة وأما تعريف سلام الابتداء ففيه خلاف جرى المصنف على أنه لا تتوقف عليه السنة وقال أبو الحسن : السلام في الابتداء لا يكون إلا معروفاً قال شيخنا العلوي عليه سحائب الرحمة والرضوان : لأنه الوارد ، خلافاً لمن قال : يكفي أن يقول : سلام عليكم .

(وَوَجِبَ) على المسلم عليه (الرد) على المسلم (بمثل ما قال) فعل هذا لو اقتصر على عليكم السلام مع كون المسلم زاد لا يجوز ولكن قال شيخنا الذي يفيد التلقين الجواز ، حيث قال إن زاد لفظ الرد على الابتداء أو نقص جاز ونحوه في الموعة (كيفية فيهما) : أى في الابتداء والرد على المشهور . وقيل : الابتداء فرض كفاية والرد فرض عين . وأعلم أنه لا بد من الإجماع عند الإمكان نعم إن كان المسلم أصم يرد عليه بالإشارة مالم يفهم من اللفظ وإلا فيكون له اللفظ والإتيان بالولو في الرد أفضل على الراجح ويكفي الرد إن حلف ميم الجمع كما يكفي لو نطق فيه بصيغة الابتداء .

(وَيُذِيبُ الرَّادَّ الزِّيَادَةَ لِلْبَرَكَةِ) حيث اقتصر المسلم على أقل منها على ما قاله وهو المشهور من وجوب الرد مثل الابتداء ، وأما على كلام التلقين فالتدب ولو آتم المسلم بالبركة تأمل .

كجماعة من بنى آدم .

قوله : [لأنه الوارد] : أى وحيث أنه لا بد من تعريف سلام الابتداء والإتيان بيمين الجمع بخلاف رد السلام .

قوله : [الرد على المسلم] إلخ : إنما وجب الرد لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾^(١) .

قوله : [نعم إن كان المسلم أصم] : مثله البعيد .

قوله : [يُرد عليه الإشارة] : الباء للمصاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحباً للإشارة لا أنه يرد بالإشارة فقط .

قوله : [وأما على كلام التلقين] : أى من جواز التقص في الرد وتقدم عن الشيخ العلوي ما يفيد اعتياده .

(والمصافحة) مندوبة على المشهور . وقيل : مكروهة ، وهو وضع أحد اللاتين بطن كفه على بطن كف الآخر إلى آخر السلام أو الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم : « تصافحوا يذهب الغل عنكم »^(١) ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء^(٢) .
قوله : صلى الله عليه وسلم : « يذهب » مجلوم في جواب الأمر حررك بالكسر تخلصاً « والغل » بكسر الغين : الخلد ، فاعل « يذهب » و « تهادوا » بفتح الدال و « الشحناء » بالذ .

ويكره خطف اليد بسرعة كما يكره تقبيل يد نفسه بعد المصافحة وتقبيل يد صاحبه حينها على ما يأتي في المصنف . ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة ولو متجالاة ؛ لأن المباح الرؤية فقط ، ولا المسلم الكافر إلا لضرورة .
(لا) تندب (الماتقة) بل تكره عند مالك وهو المشهور لأنه — وإن ورد أنه صلى الله عليه وسلم عاتق سيدنا جعفرأ حين قدم من السفر — فعلة الكراهة —

قوله : [والمصافحة] : معطوف على الزيادة وجعله الشارح مبتدأ خبره محذوف ، وهو لا دليل عليه في الكلام .

قوله : [لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا] إلخ : أى وتلبر : « مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يفترقا » .
قوله : [والشحناء بالذ] : أى وهى البغضاء .

قوله : [ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة] : أى الأجنبية وإنما المستحسن المصافحة بين المرأتين لا بين رجل وامرأة أجنبية ، والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له : « يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أينحنى له قال : لا . قال : أفيلزقه ويقبله ؟ قال : لا . قال : أفياغسله بيده ويصافحه ؟ قال : نعم » قال الثوري وأقضى بعض العلماء يجوز الانحناء إذا لم يصل لحد الركوع الشرعى .
قوله : [جعفرأ] : أى ابن عمه أخا على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

(١) من ابن عمر « تصافحوا يذهب الغل عن قلوبكم » قال في الجلس الصغير ضعيف رواه ابن عدى في الكلل .

(٢) « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » من أبى حمزة رواه ابن مسافر وقال في الجلس الصغير حسن .

من كوين النفوس تنفر منها - متفية فيه صلى الله عليه وسلم . وقال سفیان بن عیینة وهو من كبار المجهلين يميزها ويشهد له قول الشعبي : « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا التقوا تصافحوا فإذا قدموا من سفر تماقوا » وهذا يرد على المشهور ؛ لأن العمل حجة لكن المعتمد ما تقدم .

(و) لا ينلب (تقبيلُ اليد) بل يكره . والمراد : يد الغير ، وأما يد نفسه فليس الشأن فعل ذلك ، وإن وقع فيكره . وحمل كراهة تقبيل اليد إن كان المقبل مسلماً فلو قبل يدك كافر فلا كراهة .

(إلا لمن تَرَجَّيَ بركته) وعليه محمل ما صح « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم اجتلبوا يديه ورجليه » وروى أن سعد بن مالك قبل يده صلى الله عليه وسلم (من والد شيخ وصالح) فلا يكره بل يطلب وحكم غير اليد من الأعضاء كالرأس والكتف والقدم كاليده نهيًا وطلبًا وقال سيدي أحمد زروق نقعنا الله به : وعمل الناس على الجواز لمن يتواضع له ويطلب لإبراره .

(والاستئذان واجب) بالإجماع لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْكُلُمَ

قوله : [لأن العمل حجة] : قد يقال إن مالكا رأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها .

قوله : [وروى أن سعد بن مالك قبل يده] : أى وروى أيضاً : « أن أعرابياً قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أرنى آية . فقال : اذهب إلى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت يميناً وشمالاً وأقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهى تقول السلام عليك يا رسول الله فقال له : قل لها ارجعى . فقال لها ارجعى فرجعت كما كانت فقيل الأعرابى يده ورجله صلى الله عليه وسلم » .

قوله : [لمن يتواضع له ويطلب لإبراره] : أى لأن في ترك ذلك مقاطعة وشحناء خصوصاً في زماننا هذا .

قوله : [واجب بالإجماع] : أى على مريد الدخول ووجوب الافتراض دل عليه الكتاب والسنة كما أفاده الشارح .

فَلَيْسَتْ ذُنُوبًا^(١)، ولقوله صلى الله عليه وسلم لرجل، قال: يا رسول الله أستاذن على أمي؟ قال صلى الله عليه وسلم: «نعم» قال: إني معها في البيت. فقال صلى الله عليه وسلم: «استأذنها» قال: إني خادمها. فقال صلى الله عليه وسلم: «استأذن عليها، أتحب أن تراها عريانة؟» فن جحد وجوبه يكفر لوروده كما تقدم وعلم ضرورة.

(إذا أراد دخول بيت مفتوحاً أو مغلقاً حيث كان، لا يدخل إلا بإذن، لا نحو حمام وفندق وبيت قاض وطبيب وعالم حيث لا حرج في الدخول بلا إذن وإلا فكثيرها) (يقول: سلامٌ عليكم) علمت حكم السلام وقد جرى المصنف على أنه يقدم على الاستئذان. وقال ابن رشد: يسلم بعد الاستئذان (أدخل؟) يقول (ثلاثاً) ولا يزيد حيث غلب على ظنه السماع ويقول مقام «أدخل» نقر الباب ثلاثاً ولو مفتوحاً ولتنحج، ويكره الاستئذان بالذكر.

(فإن أُذِنَ له) فليدخل ولو جاء الإذن مع صبي أو عبد حيث وثق بخبرهما لقرينة وإن قيل له: من أنت؟ فيقول: فلان باسمه لا بنحو أنا فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها. وهل وجوب الاستئذان إن كان بالبيت أحد لا يحل النظر لعورته بخلاف الزوجة والأمة ليس معهما غير فيندب وهل يجب على الأعمى قولان.

(والا) يؤذن له بعد الاستئذان ثلاثاً مع ظن السماع أو قيل له ارجع (رجع) وجوباً ولا يلح ولا يتكلم بقبیح ولا يدخل إلا بعد الإذن لا بمجرد

قوله: [ويكره الاستئذان بالذكر]: أي لما فيه من جعل اسم الله آلة.

قوله: [فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها]: أي حيث خرج له صلى الله عليه وسلم وهو يقول أنا أنا وإنما كره بها لأنها لا تعين المقصود، ولأنها هلك بها من هلك كفرعون وإلياس.

قوله: [قولان]: الظاهر منهما الوجوب لمعوم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢).

قوله: [رجع وجوباً]: أي لقوله تعالى: ﴿وإن قيل لكم ارجعوا

(١) سورة النور آية ٥٩.

(٢) سورة النور آية ٢٧.

الاستئذان كما يقع من العوام وأمثالهم .

• (يُندَبُ عيادةُ المريض) لقوله صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يعود مريضاً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح »^(١)، وحل التلب إذا كان عنده من يقوم به لأنها فرض كفاية حيث تعدد من يقوم به ولا تمتنع . ويطلب بها ابتداء القريب فالصاحب فأهل موضعه ، فإن ترك الجميع عصوا للعائد يكون ذكراً أو أنثى وإن أجنبية بدون خلوة .
(ومنه) : أى من أفراد المريض الذى يعاد (الأرْمَدُ) وصاحب ضرر يفعل على الرجوع .

(و) يندب (الدعاء له) : أى للمريض وإن كان لا يكره المريض وضع اليد عليه ندب وضعها ومن أحسن الدعاء : أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ويعافيك ، سبيلاً للورد بذلك .

(و) يندب للعائد (طلبُ الدعاء منه) أى من المريض وترك التندب خلاف الأولى .

(و) يندب (قصرُ الجلوسِ عنده) ما لم يطلبه كثرة الجلوس بدون طلب مكروه أو حرام .

(و) يندب أن (لا يتطلع كما في البيت) من الأمتعة وتغيب وورعاً يشعر به المصنف .

فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ^(٢) .

قوله : [لقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل] إلخ : أى ولقوله أيضاً : « من عاد مريضاً خاض في رحمة الله فإذا جلس عنده استقر فيها ، ومن توفى فأحسن الوضوء ثم عاد مريضاً أبعد الله عن النار سبعين خريفاً » .

قوله : [الأرمد] إلخ : أى وأما ما ورد من أن صاحب هذه الثلاثة لا يعاد فقد ضعفه بعض المحدثين .

قوله : [ورعاً يشعر به المصنف] : أى حيث أتى بلائى تكون للنهى

(١) من حل ين أبى طالب : « ما من رجل يمِد مريضاً سبيلاً لإخراج منه سبعين ألف ملك يستغفرون له حتى يصبح (يأتى عليه الصبح) وين أثناء مصباحه خرج منه سبعين ألف ملك يستغفرون له حتى يمسي » قال في الجاه الصغير : صحيح ورواه عن أبى داود والحاكم في مستدركه .

(٢) سورة النور آية ٢٨ .

(و) يجب على العائد أن (لا يُقْطَعُ) من العافية إذ فيه غاية الأذية ، ويندب تقليل السؤال عن حاله ، فكثرة مكروهة ، وقد يحرم ويندب أن يظهر له الشفقة فعدم ظهورها بالسكوت خلاف الأولى ويظهر غضبها من التشفي فيه حرام للأذية ويندب الخشوع حال الجلوس عنده وأن يشره بواب المريض ويطلب من المريض أن لا يضع ما عليه من الطاعة وأن يكثر الرجاء وعدم التشكي إلا لمن يرجى دعاؤه ولا يخرج في كلاله ولا يتوكل على طبيب عند الدواء .

(وَتُدْرِبَ للعاطس) حيث لم يكن في الصلاة (حَمْدُ الله) : أى قوله : الحمد لله ، فقط على المعتمد وقيل : يزيد « رب العالمين » كفعل ابن مسعود وقيل : يزيد « على كل حال » كفعل ابن عمر . وقيل يقول : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كفعل غيرها .

(و) يجب على من سمع العاطس المسلم - كفاية - حيث لم يكن المشمت في الصلاة ولم يكن العاطس امرأة يخشى من كلامها الفتنة وإلا فلا تشميت - (تشميتُه يبرحمك الله) بدون ميم الجمع ، فإن كان العاطس كافراً قال له هداك الله (إن سَمِعْتَهُ) : أى سمعه يحمده الله أو سمع شخصاً يشمته ، لكون ذلك الشخص سمع حمده ، لكن يقال حيث شتمته الغير سقط فرض الكفاية ؟ نعم ، على قول

والأصل فيه التحريم .

قوله : [ويطلب من المريض] : أى على سبيل الوجوب في الواجب والندب في المنسوب ويكون على حسب الطاقة .

قوله : [ولا يخرج في كلامه] : أى عن الخلود الشرعية بالكلمات المستقبحة شرهاً .

قوله : [ولا يتوكل على طبيب عند الدواء] : أى بل يقصر توكله على الله والتأوى لا ينأى ذلك لأن الكل من عند الله .

قوله : [حيث لم يكن في الصلاة] : أى وأما لو كان فيها فيكره له ذلك مع صحة الصلاة .

قوله : [حيث لم يكن المشمت في الصلاة] : أى فإن كان فيها وشمت غيره بطلت إن كان متممداً عالماً أنه في الصلاة وإلا سجد للسهر .

قوله : [تشميتُه] : أى ولو تسبب في العطاس .

صاحب البيان إن التشميت فرض عين وشهد له قوله صلى الله عليه وسلم : **«وَحَقًّا عَلَى كُلِّ مَن مَعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ»** ، فإن لم يسمعه إلخ فلا يطلب التشميت نعم ينتدب له أن يذكره كما قال .

(وتذكره إن نسيَ) العاطس الحمد لله ، وأعلم أنه إن عطس فوق ثلاث سقط طلب التشميت ويقول له : **«أنت مضمونك ، أى مذكوم عافاك الله ، وهذا إن تولى الزائد وإلا فيشتت .**

(ويندب) للعاطس **(ردُّه)** بيقض الله لنا ولكم بجمع الجمع لأن الملائكة تشمت (أو) يرد بقوله : **(يهديكم الله ويصلح بالكم) حالكم والأول الجمع .** لا يقال الدعاء بالهداية للمؤمن من تحصيل الحاصل لأننا نقول المراد بالهداية لتفصيل الإيمان وقد أمر الله بطلبها في كل ركعة من الصلاة ، وهذا الصراط المستقيم ، (اه ملخصاً) شيخنا العبدى رضى الله عنه .

(وتندب للتائب) بالثلثة وبالمد والهمز لا بالواو أى لمن فتح فاه بسبب البخارات المجمعة من الأكل الكثير ومن الشيطان للكسل ولذا لم يتتأمن نبي . **(وضع يده)** يعنى أو ظهر اليسرى أو أى شيء يمنع دخول الشيطان في فيه وبعد التائب يتفل برين خفيف ثلاثاً إن كان في غير الصلاة (ولا يسرى كالكلب) لأنه فصل قبيح عرفاً .

(وتندب كثرة الاستغفار) لما ورد في ذلك قال تعالى : **﴿ قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا**

قوله : [وتذكره إن نسي] : أى بأن يقول : « الحمد لله رب العالمين » كما قال بعضهم :

من سبقن عاطساً بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كذاوردا
عنيت بالشوص داء الفرس ثم بما يليه للأذن والبطن استمع رشدا
قوله : **[بسبب البخارات المجمعة] : أى وقد يكون لمرض .**

قوله : **[أو ظهر اليسرى] : أى لا باطنها لأنه معدة لإزالة الأكلار .**

قوله : **[إن كان في غير الصلاة] : أى وأما في الصلاة فيبطلها التفل إن كان عمدًا أو جهلاً .**

ربكم إنه كان غفارا»^(١) وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ بِهِمْ وَسِعَتْ كُرْسِيُّهُ يَسْتَسْقِرُونَ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) وقال صلى الله عليه وسلم: «من استغفر الله دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف»^(٤). وينبغي أن يستغفر للمؤمنين لقوله صلى الله عليه وسلم: «من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة»^(٥) وقال صلى الله عليه وسلم: «الاستغفار محبة للنفوس».

(و) ينبغي (الدعاء) قال تعالى: ﴿ادْعُنِي اسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٦) إن قلت وعده حق فإذا طلب العبد ما لم يكن في علمه حصوله فيلزم إما اختلاف الوعد أو غير ما تعلق به العلم. قلت أجب بأن وعده تعالى بالإجابة لا بخصوص المطلوب وأنه لا يوفق لطلب ما لم يعلم حصوله وقال صلى الله عليه وسلم: «الدعاء مفتاح الرحمة»^(٧) وفي رواية: «الدعاء سلاح المؤمن»^(٨) وفي رواية «الدعاء جند من أجناد الله»^(٩).

قوله: [وإن كان قد فر من الزحف]: بالغ عليه لأنه من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله.

قوله: [أن أضل أو أضل] إلخ: الأول في كل مبنى للفاعل والثاني مبنى للمفعول، ومعنى الجميع ظاهر.

(١) سورة نوح آية ١٠.

(٢) سورة الأنفال آية ٢٣.

(٣) سورة البقرة آية ١٩٩.

(٤) عن البراء روى في الجامع الصغير عن أبي يعلى في مسنده وابن السني وقال ضعيف.

(٥) روى في الجامع الصغير عن عائشة لابن السني وقال ضعيف.

(٦) الدعاء مفتاح الرزقة والوضوء مفتاح الصلاة والصلاة مفتاح الجنة. ومن ابن عباس قال في

الجامع الصغير عن التبرلي في مسند الفردوس وقال ضعيف.

(٧) «الدعاء سلاح المؤمن ومهاد الدين وتور السموات والأرض» عن علي بن أبي طالب قال في

الجامع الصغير صحيح. لأن يعلى في مسنده.

(٨) «الدعاء جند من أجناد الله جند يرد القضاء بعد أن يبرم» قال في الجامع الصغير: روى

ابن صاكر مرصلا - ضعيف.

(و) يندب (التصوّدُ في جميع الأحوال) كمند دخول المنزل يقول : بسم الله ما شاء الله ، وعند الخروج كما روى عنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند خروجه من المنزل : « اللهم إني أعوذ بك أن أضل أو أضل أو أذل أو أذل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل عليّ » وروى إذا قال عند خروجه « بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال كفيته وهديت ووقيت فتغفر عنه الشياطين » الحديث .

(وأحسنه : ماورد في الكتاب) نحو : « ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقينا عذاب النار » (والسنة) كقوله صلى الله عليه وسلم « سيد الاستغفار : اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت » الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أعوذ بك من ألم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال » وقد علمه صلى الله عليه وسلم لرجل أتبعه الدين قال الرجل فبعد مدة قليلة فاض خيرى على الجيران (ولا سيما عند النوم) فقد كان صلى الله عليه وسلم عند النوم يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن بعد أن يسطجح على شقه الأيمن ويده اليسرى على فخذه الأيسر ثم يقول : « اللهم باسمك وضعت جنبي وباسمك أرفعه اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك اللهم إني أسلمت نفسي إليك ولحاث ظهري إليك وفوضت أمري إليك ووجهت وجهي إليك رهبة منك ورغبة إليك لا منجا ولا ملجأ منك إلا إليك أستغفرك وأتوب إليك آمنت بكتابك الذى

قوله : [الحديث] : تمامه : « ويقولين ما تصنعون عند رجل قد كفى وهدى وروى » أفاده التفراوى .

قوله : [لا إله إلا أنت الحديث] : تمامه : « خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بذنبي فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » .

قوله : [ولا سيما عند النوم والموت] : هكذا في نسخة وقد شرح عليها الشارح وفي نسخة بأيدينا ليس فيها ذلك .

أُثِرَتْ وَأَمِنَتْ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَوْصَلْتَ فَأَخْفَرْتَنِي مَا قَلَمْتُ وَمَا أَخَعَرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ رَبُّ قَتْنِي عِلْدَانِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ .

(و) خصوصاً يتأكد الدعاء عند علامات (الموت) فإنه وقت شدة وحضور الفتانات ويدعو بنحو : « ربنا آتينا من لذلك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً اللهم هين علينا سكرات الموت » .

• (ويجوز الرقعة) جمع رقية وتكون (باسم الله) وبأسماء النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين (وبالقرآن) ويتحرى ما يناسب وإن كان القرآن كله شفاء على أن من في قوله تعالى ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ البيان (وقد ورد) الرق بـأسماء الله، كما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يعض أهل بيته بيده اليمنى ويقول :

قوله : [فأخفرتني ما قلمت وما أخعرت] : تعلم منه عليه الصلاة والسلام لأتمه لعصمته من الذنوب وهذا أحسن ما يحمل عليه الحديث ، وهذا الدعاء مجموع من عدة أحاديث مع زيادة ونقص غير محليين .

قوله : [ويحوز الرق] : عبر بالجواز ردّاً على من توهم المنع واستدل بالحديث الآتي وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « يدخل الجنة من أمي سبعون ألفاً إلخ » ويأتي الجواب عنه .

قوله : [ويتحرى ما يناسب] : أي والأولى تحرى الآيات والسور التي ورد استعمالها في التعوذات والرقى .

قوله : [على أن من] إلخ : أي وهو المحدث فأى آية من كلام الله شفاء ولو اشتملت على ذم لأن شفاها من حيث تنزلها من الله .

قوله : [كما في الصحيحين] : أي وفي صحيح مسلم أيضاً عن عثمان ابن العاص : « أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاً يعمده في جسده منذ أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ضع يديك على الذي تألم من جسديك وكل بسم الله ثلاثاً وكل سبع مرات أعوذ بكرة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر . قال فقلت ذلك فأذهب الله ما كان من الألم فلم أزل أمر بها أهل وغيرهم » (أه) وكان المصنف يقول هذا إذا رقى نفسه فإن رقى غيره قال أعيده أو أعيدها بكرة الله وقدرته من شر ما يجد ويحاذر .

«اللهم رب الناس أذهب الباس أشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر تسمعا» وأقر صلى الله عليه وسلم من رقى بالقائحة وقال: «أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله»^(١) وكان صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى يقرأ على نفسه الإخلاص والمعوذتين وينثف في يديه ويمسح بهما ما استطاع من جسده .

(د) تجوز (الإنشيمه) أى الورقة المشمولة (بشيء من ذلك) المذكور من أممائه تعالى والقرآن لمريض وصحيح وحائض ونفساء وبهيمة بعد جعلها فيها ، ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها قال مالك ما يدريك لعلها كفر ،

قوله : [وقال أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله] : أصل هذا الحديث عن أبى سعيد رضى الله عنه قال : « انطلق نقر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى نزلوا على حى من أحياء العرب فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحى فسموا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بك لمعلم أن يكون عند بعضهم شيء فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط إن سيدنا لدغ وسيناله بكل شيء لا ينفعه شيء فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم إني والله لأرقى ولكن والله لقد استغنيناكم فلم نضيفوهم فإنا أبراك لكم حتى نجعلوا لنا جملا فصالحوهم على قطع من اللحم فانطلق وجعل ينزل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأنما نشط من عقال ، فانطلق بمشي وما به قلبه قال فأوفوهم جعلهم الذى صالحوهم عليه ، وقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذى كان فتنظر ما يأمرنا ، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال وما يدريك أنها رقية ؟ فقال قد أصبتم اقتسموا واضربوا لى معكم سهما ففضحك النبي صلى الله عليه وسلم » (أه من مختصر ابن أبى جمره) قوله : إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله قاله في بعض روايات تلك القصة .

قوله : [وحائض ونفساء] : أى وجنب .

قوله : [ولا يرقى بالأسماء التى لم يعرف معناها] : أى ما لم تكن مروية عن ثقة كالأعوذة من كلام أبى الحسن الشاذلى كذاثرته والأسماء التى في أحزاب السيد السمرقوى والحلجلطرية .

(١) صحيح رواه البخارى في كتاب الإجارة .

وكروه مالك الرقية بالحديد والملح ونحو خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . إن قلت قال صلى الله عليه وسلم : « يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً بغير حساب وهم الذين يرقون ولا يسرقون وعلى ربهم يتوكلون » والجواب : أن الاسترقاء مطلوب لمن لا قدرة له على الصبر على ألم المرض ولا يتأني التوكل ويكون النفي في حق من له قدرة إلخ .

• (و) يجوز (التداوي) وقد يجب وسواء كان التداوي (ظاهراً) في ظاهر الجسد كوضع دواء على جرح (وباطناً) كسفوف وشربة لوجع الباطن ويكون (بما علم تقعه في) علم (الطب) وألا يحصل ضرر أكثر مما كان وإذا عالج طبيب عارف ومات المريض من علاجه المطلوب لاشيء عليه وأفضل الدواء خفة المعلقة إذ التخمئة أصل كل داء .

(و) تجوز (الحجامة) بمعنى تستحب عند الحاجة إليها وقد تجب وينبغي تركها يوم السبت والأربعاء لما ورد : « من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه مرض فلا يلومن » إلا نفسه ^(١) فقد احتجم بعض العلماء يوم الأربعاء فرض ، قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فشكا إليه ما به فقال : أما سمعت من احتجم يوم الأربعاء ؟ إلخ فقال : نعم ولكن لم يصح ، فقال : أما يكفئك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ، قال النزالي :

قوله : [ولجواب أن الاسترقاء] إلخ : وأجيب أيضاً بأن النبي يحمل على ما إذا اعتقد أن الرؤيا تؤثر بنفسها أو بقوة أودعها الله فيها ، فإن الأول كفر والثاني فسق . قوله : [وألا يحصل ضرر] إلخ : يحترز قوله : بما علم تقعه أي وإلا بأن تداوي بما لم يعلم تقعه يحصل الضرر إلخ .

قوله : [وأفضل الدواء] إلخ : أي لما في الحديث : « المعلقة بيت الداء ولحنية رأس الدواء وأصل كل داء البردة » .

قوله [وينبغي تركها يوم السبت] : أي لغير قوى اليقين ولغير المقتضى به وأما هما فلا ينبغي لهما التحرز من تلك الأيام لقول مالك : لا تعاد الأيام فتصاديك .

(١) من أبي هريرة : « من احتجم يوم الأربعاء أو يوم السبت قرأ في جسده وضماً فلا يلومن إلا نفسه » صحيح رواه البيهقي وصححه الحاكم في مستدركه .

لا ينظر للصحة إلا في باب الأحكام ، وقد ورد الأمر بالمراعاة يوم الثلاثاء ويوم الأحد .

(و) يجوز (المقصد) قطع العرق لاستخراج الدم الذي يؤذي الجسد
(و) يجوز التداوى ؛ (الكى) الحرق بالنار وقيل يستحب وقيل يكره ففى التداوى
بالنار ثلاثة أقوال وقوله احتيج له أى للدواء بما تقدم .

• (وجازَ قتلُ كل مؤذٍ) ماشأته الإيلاء ولو لم يؤذ بالفعل ثم بين بعض
ذلك بقوله (مِنْ) فأر وغيره) كابن عرس . واعلم أن ميتة الثعبان والسحلية وبنت
عرس والوزع بحصة إذ كلها ذوقفس يائثة ويجوز أكل الجميع بالتذكية إلا لضرر
وعليه يحمل قول من قال بحرمة أكل بنت عرس فإنه من حيث إنه يورث العمى .

(وكرهَ حرقُ القملِ واليربوعِ ونحوهما) كقبح وجميع خشايش الأرض
بالنار ولا يكره شمس ولا قصع أو فرك ولا كان الأصل فيها الإيلاء وإن لم تؤذ
بالفعل كره بالنار لما فيها من التعذيب ولم يحرم .

والحاصل أن قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها جائز وإن لم يحصل
منه أذى بالفعل وأما النمل بالنون والنحل — بالحاء المهملة — وللهند والصرد فإن
حصل منها أذى ولم يقدر على تركها فيجوز قتلها ولو بالنار فإن لم تؤذ حرم قتلها ولو

قوله : [لا ينظر للصحة إلا في باب الأحكام] : أى التكليفية والوضعية
وأما فضائل الأعمال والآداب الحكيمية فلا تتوقف على ذلك بل يتأنس لها بالحديث
الضعيف والآثار المروية عن السلف .

قوله : [الأمر بمراعاة يوم الثلاثاء] إلخ : أى بالمحافظة على الحجامة فيها .
قوله : [ففى التداوى بالنار ثلاثة أقوال] : إنما اختلف فيه لما فى الحديث :
« الشفاء فى ثلاث : شرقة عجيم وشرية صلب وكية نار ولا أحب الاكواء » .

قوله : [كابن عرس] : أدخلت الكاف باقى ما ورد لإباحة قتلها فى الحل
والحرم للمحرم وغيره ، بل وما يؤذى من بنى آدم كالمفسدين فى الأرض بسفك
الدماء وسلب الأموال وعتك الحرم .

قوله : « وبغيرها جائز » : ظاهرا يشمل الماء لكن قال بعضهم إن الماء
كالتار فى الكراهة .

قوله : [والصرد] : هكلما يوزن زحل .

بغير النار فإن آذنت وقدر على تركها فيكروه القتل ولو بالنار وهل المنهي عن قتله مطلق النمل أو خصوص الأحمر الطويل الأرجل لعدم أذيته بخلاف الصغير فشأنه الإيذاء ويستحب قتل الوزغ وإن لم يحصل منه أذية وقد رغب فيه صلى الله عليه وسلم فقال : « من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة وفي الثانية سبعون وفي الثالثة خمس وعشرون لأنها من ذوات السموم » .

واعلم أنها ذو نفس سائلة فيبتها نجسة وتتجسس المائع الذي تموت فيه وفقاً لأبي حنيفة ، وقال الشافعي رضى الله عن الجميع بخلاف ذلك . ويكره قتل الضفدع إن لم يؤذ فإن آذنت جاز إن لم يقدر على تركها ولا يندب علم القتل ويجوز أكلها بالكافة إن كانت برية .

● (والرؤيا الصالحة) المبشرة أو الصادقة (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة كما ورد في الصحيحين وهذا إذا كانت من شخص يمثل أمر الله والا فلا ،

قوله : [فله مائة حسنة] إلخ : إن قلت كان مقتضى الظاهر أن الأجر يزيد بتعدد الضررات ؟ وأجيب بأن القتل لما في مرة يدل على مزيد اعتناء القاتل بالأمر ومزيد الحمية الإسلامية .

قوله : [لأنها من ذوات السموم] : أى ولا ورد أيضاً أنها كانت تنفخ النار على إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام .

قوله : [واعلم أنها ذو نفس سائلة] إلخ : هذا مكرر مع ما تقدم إلا أن يقال : كرهه لذكر الخلاف فيه بعد ذلك .

قوله : [إن لم يقدر على تركها] : أى إن لم يمكن الصبر عليها وإنما نهى عن قتلها لما قيل إنها أكثر الحيوانات تسبيحاً حتى قيل إن صوتها جميعه ذكر ولأنها أطعمت من نار إبراهيم ثلاثها .

قوله : [المبشرة أو الصادقة] : أشار بذلك إلى تنوع الخلاف .

قوله : [وهذا إذا كانت من شخص يمثل أمر الله] إلخ : هذا التقييد على حسب الغالب وإلا فقد تكونت من غير ممثل بل وتكون من الكفار ، وذلك كرويا عزيز مصر ورؤيا من كان مع يوسف عليه السلام في السجن .

والأحسن عدم تحديد ذلك الجزء وأما تحديده بنصف سنة لأنه صلى الله عليه وسلم أوحى إليه ثلاث وعشرين سنة وكان قبل ذلك يرى في المنام ما يلقى الملك ستة أشهر فيتوقف على حديث صحيح بأنها ستة وأن ما بعدها ثلاث وعشرين . لم يصح في ذلك خبر ، والمراد من كونها جزءاً : أى في الجملة إذ فيها اطلاع على الغيب من وجه أو لأن النبوة أنواع لأن الوحى كان يأتى على أنواع والله أعلم .
(وينبئ أن يقصها) : أى يخبر بها ويعرض ما رأى (على عالم صالح مُحِب) لأنه الذى له نور وفراصة .

(ولا ينبئ) أى يحرم (صبرها لغير عارف بها) قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) والعلم بتفسير الرؤيا ليس من كتب كما يقع للناس من التصير من ابن سيرين فيحرم تفسيرها بما فيه ، بل يكون بفهم الأحوال والأوقات وفراصة وعلم بالمعاني ، والفراصة بفتح الفاء وكسرها : نور يطلعه الله فى القلب يدرك به الصواب وقيل ، ظن صائب . واعلم أنه حرم إذا علم أنها على خير أو شر تفسيرها بالضد لأنه كذب ، بل إن كانت شراً يقول مخون : نساك الله خيراً ، أو يسكت . وإن فسر بالضد لا تخرج على ما عبرت به . وقيل : الرؤيا على ما عبرت به ، ولذلك ينهى عن قصها على عدو خوف أن يخبر بسوء فتخرج عليه (وسن رأى) فى نومه (ما يكره) واستيقظ من نومه (فليقتل) بضم الفاء

قوله : [وأما تحديده] إلخ : هذا الكلام غير مناسب وإنما الذى قاله شراح هذا الحديث أن هذا الجواب لا يتم إلا لو لم يعارضها روايات أخر مع أنه عارضها روايات كثيرة منها : « جزء من خمسة وعشرين جزءاً ، ومنها جزء من أربعين جزءاً ومنها جزء من سبعين » .

قوله : [أو لأن النبوة أنواع] : أى فتارة تكون بالملك جهازاً وهو أقسام وبالمكالة من غير واسطة وبالإلقاء فى الروح وبالمنام .

قوله : [فيحرم تفسيرها بما فيه] : أى إن لم ينضم لذلك بصيرة من المعبر لأن ما فى ابن سيرين وابن شاهين صحيح قطعاً لكن لاتحد الناس فيه بل يختلف بحسب أحوال الناس وأزمانهم وأشغالهم .

(١) سورة الإسراء آية ٣٧ .

من باب قتل ويكسرهما من باب ضرب ، والتفعل نفث بريق (على) جهة (يساره) لأنها جهة الأكلار والشیطان فكأنه يطرده بتحقيق ويكرر التفعل (ثلاثاً) للتأكيد في طرد الشيطان (وليُقْلَ) ندباً : (اللهم إني أعوذ بك من شرِّ ما رأيتُ) في مناهي أن يضربني في ديني ودنياي (وليتحوَّلَ) ندباً (على شقه الآخر) تفاؤلاً بأن الله يبدل المكروه بالحسن وينبئني له أن لا ينال بل يقوم للدعاء والصلاة .
(ولا ينبئني قصصها) أي الرؤية التي فيها مكروه ولو على حبيب .

قوله : [نفث بريق] : أي قليل وقيل بشئ رقيق واختلف في التفعل والتثنية ؛ فقيل معناه واحد ولا يكونان إلا بريق ، وقيل التثنية بغير ريق وعليه فهو غير مناسب هنا لأن المطلوب طرد الشيطان وإظهار احتقاره واستقلاده .

قوله : [وينبئني له أن لا ينال] : قال في حاشية الرسالة وينبئني له أن لا يعود لمنامه بعد استيقاظه لأنه إن عاد يعود له الشيطان .

قوله : [ولا ينبئني قصصها] : قال في حاشية الرسالة تنبيه : الاحتياط إذا رأى ما يجب كتم ما رآه إلا عن حبيب يعلم بتعبير الرؤيا . بخلاف من رأى المكروه فإن المطلوب منه بعد قيامه الصلاة والسكوت عن التحديث بما يراه (هـ) وعليه بالضرورة والاتجاه إلى الله لأن ما أراه المكروه في منامه إلا ليتحرز منه لما في الحديث : « إذا أراد الله بعد خيراً عاتبه في منامه » .

خاتمة

في جعل آخر كتابه ما يتعلق بالله ورسله من البشارة وحسن الخاتمة ما لا يخفى
(كل كاتبة في الوجود فهي بقدره الله تعلى) : فهو الموجد للخير والشر وفيه
رد على القدرية القائلين : إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية . وأن القاتل قطع
أجل المقتول ، وهذا باطل ، بل أماته الله لا تقضاء أجله ولو لم يقتل ، لاحتمال أن
يمينا وأن يموت فلا يجزم بواحد لأنه مغيب عنا وتتعلق القدرة بالمعدم أيضاً وبالمعلم
غير الواجب ومن غير الواجب قطع العلم الأزل فيا لا يزال .

● خاتمة : قوله في جعل آخر كتابه خير مقدم وما لا يخفى مبتدأ مؤخر
وقوله من البشارة وحسن الخاتمة بيان لما لا يخفى ، وقوله ما يتعلق بالله ورسله
مفعول ثان لجعل وقد أضافه للمفعلة الأول ومحصل كلام الشارح أن فيه حسن
اختتام وهو تفاؤل بحسن خاتمة الأستاذ رضى الله عنه ، وقد ظهرت أمارات حسنها
في الخافقين رضى الله عنه وعنا به .

قوله : [وفيه رد على القدرية] : أى حيث أتى بكل التى تفيد الاستغراق والعموم .
قوله : [بل أماته الله لا تقضاء أجله] : أى قالموت من الله حصل عند
القتل لا بالقتل قال في الجوهرة :

ويبت بعمره من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل
قوله : [ولو لم يقتل] : أى حل فرض الحال .

قوله : [وتتعلق القدرة بالمعدم] : أى تعلقاً صلوحياً بأن يقال إنها
صالحة لبقائه على ما هو عليه ولتقبله للوجود ، وتعلقاً تنجزياً وهو إبرازها ما كان معلوماً .
وقوله : [أيضاً] : أى كما تتعلق بإعدام الموجد كالقتل المستفاد من قوله
أماته الله .

وقوله : [وبالمعلم غير الواجب] : الصواب حلف قوله وبالمعلم ويجعل
قوله غير الواجب صفة للمعلم .

قوله : [قطع العلم الأزل فيا لا يزال] : المراد قطع استمراره وإلا فالأعدام

(و) كلّ كائنة فهي (بإرادته) فهو المرید للشرور خلافاً للمعتزلة إذ الإرادة غير الأمر (على وفق علمه القديم) بالنظر لتعلقها بالتنجيزي أما الصلاحي فهو أعم فتصلح لتخصيص الشيء على خلا ما في العلم لكن لا تخصصه بالعلم إلا على وفق العلم تأمل .
والمشهور : أن للعلم تعلقاً تنجيزياً قديماً

الأزلية من مواقف العقول لا يحكم عليها بقطع ، إذا علمت ذلك فالصواب حلف قوله الأزلي .

قوله : [فهو المرید للشرور] : أي كما هو مرید للخير .

وقوله : [خلافاً للمعتزلة] : أي حيث قالوا إن الإرادة تابعة للأمر فلا يرید إلا ما يأمر به .

قوله : [إذ الإرادة غير الأمر] : تعليل الرد عليهم قال في الجوهرة :
وفايرت أمراً وعلماً والرضا كما ثبت
والمناسب أن يقول إذ الإرادة غير لازمة للأمر .

قوله : [على وفق علمه القديم] : متعلق بمحذوف حال من القدرة والإرادة .

قوله : [بالنظر لتعلقها] : أي الإرادة وكلها القدرة فقد حلّفه من الأول لدلالة الثاني عليه وهذا هو القضاء والقدرة البلى يجب الإيمان بهما كما قال الأجهوري :

إرادة الله مع التعلّق في أزلّ قضاؤه فحقق

والقدرة الإيجاد للأشياء على وجه معين أرادته علا

وبعضهم قد قال معنى الأول العلم مع تعلق في الأزلّ

والقدرة الإيجاد للأمور على وفاق علمه المذكور

وهو المعنى في قوله في الحديث : « وأن يؤمن بالقدرة خيره وشره » .

قوله : [فتصلح لتخصيص الشيء] : أي فهو كناية عن القابلية والتنجيز العقل .

قوله : [لكن لا تخصصه بالعلم] : أي الذي هو تعلقها بالتنجيزي .

وقوله : [إلا على وفق العلم] : أي ولا لا قلب العلم جهلاً .

قوله : [والمشهور أن للعلم تعلقاً تنجيزياً قديماً] : أي وهو إحاطته بالموجودات والمعدومات أزلاً .

وحقق بعض^١ : أن له تنجيذاً حادثاً وهو مقبول عقلاً ونقلًا كما حرره شيخنا العلامة الأمير في حواشي الجوهرة .

(ولا تأثيرَ لشيءٍ) كالأسباب من أكل وشرب وغير ذلك (في شيء) من المسببات بل هي أمور عادية يجوز تخلفها ويموز أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها . (ولا فاعلٌ) يؤثر (غير الله تعالى) .

(وكلُّ بركة) نعمة ظاهرة أو باطنية كالعافية والأسرار وما ينشأ من نفع الخ (في السموات والأرض) فهي من بركات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما وضح بعضه بعد (الذي هو أفضلُ خلقِ الله على الإطلاق) فلا يستثنى أحد من ملك أو رسول من البشر ، فهو أفضل من جبريل عليه السلام ، خلافاً لمن توقف ويزيد الثناء على جبريل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَمَقُولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (١) الآية لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة تأمل .

قوله : [وحقق بعض أن له تنجيذاً حادثاً] : أي وهو إحاطة علمه بالحادث بعد ظهوره وبه بعد فئاته ، ولكن هذه الإحاطة على طبق الإحاطة الأبلية فنظر لتلك المطابقة حصرو في القديم ، وأما الصلاحى فلا يجوز في العلم لأن الصلاحية للعلم من غير اتصاف به جهل .

قوله : [وغير ذلك] : أي كالسكين في القطع والنار في الحرق ، قوله : [من المسببات] : أي التي هي الشيع والرى والقطع والحرق . قوله : [ويموز أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها] : أي وذلك كخلق عيسى عليه الصلاة والسلام بدون أب .

قوله : [ولا فاعل يؤثر] : المراد بالتأثير الإيجاد والإعدام ، وأما الفاعل المجازى من حيث إنه سبب في الفعل فيستند لغيره تعالى .

قوله : [الخ] : أي أو ضرراً والمراد ضرر أهل الكفر والعناد .

قوله : [فهي من بركات نبينا] الخ : أي يجب علينا اعتقاد ذلك ومنكر ذلك خاسر الدنيا والآخرة .

قوله : [خلافاً لمن توقف] : أي وهو الرغشرى .

قوله : [لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة] : جواب عن شبهة الرغشرى

(نوره) صلى الله عليه وسلم (أصل الأنوار) والأجسام كما قال صلى الله عليه وسلم لجابر رضي الله عنه : « أول ما خلق الله نور نبيك من نوره » الحديث

لأنه استدل بالآية على أفضلية جبريل فيقال له ليس في الآية دليل ، لأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى حال مخاطبين وهي نزلت رداً على من يلم الواسطة بقولهم طوراً : ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ ﴾ (١) وطوراً إنما الذي يعلمه جنى فقال الله : ﴿ إِنَّهُ لَكُنْزُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (٢) الآية . وأما فضل نبينا فهو ثابت عند أعدائه لا نزاع فيه فكانوا يسمونه بالصادق الأمين ولذلك وبخهم الله في تكليهم له بقوله : ﴿ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ (٣) .

قوله : [الحديث] : أى ونصه : « أن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول شيء خلقه الله ؟ فقال هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه كل خير وخلق بعده كل شر ، فحين خلقه أقامه قدامه في مقام القرب اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أقسام : فخلق العرش من قسم ، والكرسي من قسم ، وحملته العرش وخزنته الكرسي من قسم ، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أقسام : فخلق القلم من قسم ، والروح من قسم ، والجنة من قسم ، وأقام القسم الرابع في مقام الخلف اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أجزاء : فخلق الملائكة من جزء ، وخلق الشمس من جزء ، وخلق القمر والكواكب من جزء ، وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أجزاء : فخلق العقل من جزء ، والحلم والعلم من جزء ، والعصمة والتوفيق من جزء ، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياة اثني عشر ألف سنة ، ثم نظر إليه فترشح ذلك النور عرقاً ، فقطرت منه مائة ألف وعشرون ألفاً ، وأربعة آلاف قطرة فخلق الله تعالى من كل قطرة روح نبي أو رسول ، ثم تنفست أرواح الأنبياء فخلق الله من أنفاسهم نور أرواح الأولياء والسعداء والشهداء والمطيعين من المؤمنين إلى يوم القيامة ،

(٢) سورة الحاقة آية ٤٠ .

(١) سورة النحل آية ١٠٣ .

(٣) سورة المؤمن آية ٦٩ .

فهو الواسطة في جميع المخلوقات ولولاه ما كان شيء كما قال الله لأدم صلى الله عليه وسلم : « ولولاه ما خلقتك » الحديث إذ لولا الواسطة للهب كما قيل الموصوط .
(واعلم يا الله تعالى) : أى بما يتعلق به من واجب وحائز ومستحيل

فالعرش والكبرى من نورى، والكرويين والروحانيين من الملائكة من نورى ،
وملائكة السموات السبع من نورى ، ولجنه وما فيها من النعم من نورى ، والشمس
والقمر والكواكب من نورى ، والعقل والعلم والتوفيق من نورى ، وأرواح الأنبياء
والرسل من نورى ، والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نورى ، ثم خلق الله
اثنى عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء الرابع في كل حجاب ألف سنة وهى
مقامات العبدية ، وهى حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة والرأفة والحلم
والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين ، فعبد الله ذلك النور في كل حجاب
ألف سنة ، فلما خرج النور من الحجاب ركبته الله في الأرض فكان بعضه بين
المشرق والمغرب كالسراج في الليل المظلم ، ثم خلق الله آدم من الأرض وركب
فيه النور في جيبه ثم انقل منه إلى شيث ولده ، وكان ينقل من طاهر إلى طيب
إلى أن وصل إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب ، ومنه إلى زوجه أى آمنة ، ثم
أخرجني إلى الدنيا فجعلني سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين الفخر المحجلين
هكذا كان به خلق نبيك يا جابر (٨١) من شرحنا على صلوات شيخنا المصنف
قلنا عن شيخنا الشيخ سليمان الجمل في أول شرحه على الشئال عن سعد الدين
الفتازاني في شرح بردة المديح عند قوله :

وكل أى أتى الرسل الكرام بها فلما اتصلت من نوره بهم

قوله : [ولولاه ما خلقتك .. الحديث] : أى نفسه كما في ابن حجر :
« ورأى أى آدم نور محمد في سراق العرش واسمه مكتوباً عليها مقروناً باسمه
تعالى فسأل الله عنه ؟ فقال له ربه : هذا النبي من ذريتك اسمه في السماء
أحمد وفي الأرض محمد ولولاه ما خلقتك ولا خلقت سماء ولا أرضاً ، وسأله أن
يفخر له متوصلاً إليه بمحمد صلى الله عليه وسلم ففخر له » (٨١) .

قوله : [إذ لولا الواسطة] : علة لقوله ولولاه ما كان شيء ولقوله ولولاه
ما خلقتك وقوله كما قيل أى قولاً صحيحاً فليست الصيغة للتضعيف للنسبة .

(وبرسلة) كذلك (وشرعه) : أى العلم بما ينتمن الأحكام (أفضل الأعمال) إذ لا يصح عمل بدون العلم بالله وبرسلة ويعد العلم بالله ورسله من لم يعرف الأحكام لا يصح له عمل أو لا يتم إلى آخر ما هو مقرر وشرف العلم بشرف متعلقه .

(وأقرب العلماء إلى الله تعالى) قرب رضا ومحبة بإزادة الإتمام لهم ويقال قرب معنى ويقال قرب مكانة (وأولاهم به) أى بمعونته ونصرتهم (أكثرهم له خشية) قبل الخشية والخوف مترادفان وقيل الخشية أخص فى خوف مقرون بمعرفة فيخاف عقابه مع تعظيمه تعالى بأنه عدل فى فعله قال صلى الله عليه وسلم « إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية »^(١) (وفيما عنده رغبة) فترام لاعتقادهم عليه ظهرت فيهم الصفات الحميدة من الزهد إلخ (الواقف على حدود الله) ماحده

قوله : (وبرسلة) كذلك [: أى من واجب وحائز ومستحيل فالتشبيه فى مطلق الواجب والحائز والمستحيل لافى عين ما ذكر ، فإن حقيقتها فى حق الله غير حقيقتها فى حق الرسل كما هو معلوم من أصل الدين .

قوله : [وشرعه] : معطوف على لفظ الجلالة .

قوله : [إذ لا يصح عمل بدون العلم بالله] : تعليل لأفضليته على سائر الأعمال .
قوله : [لا يصح له عمل أو لا يتم] : أى فتختلف الصحة إن تخلف شرطها ويتخلف إتمام إن تخلف شرطه .

قوله : [وشرف العلم بشرف متعلقه] : أى وهو معنى قولهم العلم بشرف بشرف موضوعه .
قوله : [أى بمعونته ونصرتهم] : من إضافة المصدر لفاعله فالضمير عائدا على الله أى بمعونة الله لإيادهم ونصرتهم لهم .

قوله : [أكثرهم له خشية] : أى لما فى الحديث : « ما فضلكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة وإنما فضلكم بشئ » وقرئ قلبه .

قوله : [وأشدكم له خشية] : أى وفى رواية : « وأخوفكم منه » وهى تؤيد أن الخشية والخوف مترادفان ، وأعظم ما يستدل به على أفضلية أهل الخشية على غيرهم تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(٢) .

قوله : [من الزهد] إلخ : أى والورع والتواضع والحلم وغير ذلك .

وبينه (من الأوامر) بامتنال الأمور (والنواهي) باجتناب المنهيات (المراقب له في جميع أحواله) الظاهرية والباطنية بإجرائها على قوانين الشرع ، فيشعر له اليقين القلبي فيكون من المتقين المملوحين بقوله تعالى :

﴿ إِن أَكْثَرَتُمْ كُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاسَمُ ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم في وصيته لأصحابه : « أوصيكم بتقوى الله ، وقال تعالى : ﴿ وَتَقَدَّسَ الَّذِينَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ (١) .

(واعلم أن الدنيا دارٌ ممرٌ) محل مرور توصل من رقه الله لدار القرار إلى آخر ما قال وقال صلى الله عليه وسلم : « كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل » والغريب لا مقصد له إلا محل وطنه وكذلك عابر السبيل المارّ بالطريق لا يعنى إلا ما بينه على السفر فليست دار إقامة إذ دار الإقامة الباقية هي الآخرة كما قال (لدار قرآن) قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ (٣) الحياة الدائمة .

(وَأَنْ مَرَدُّنَا) مرجعنا (إلى الله) فيكرمنا بالإيمان والأعمال وعفوه ورحمته .

قوله : [إِن أَكْثَرَتُمْ كُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاسَمُ] : أى أكرمكم له تقوى وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية » فبينما أتقى الخلق على الإطلاق وحيث أنه فالآية شاهدة بأنه أكرم الخلق على الإطلاق .

قوله : [محل مرور] : تفسير لمعنى ممر .

قوله : [إلى آخر ما قال] : لا معنى له فالمناسب حله .

قوله : [الحياة الدائمة] : تفسير لما قبله فالمناسب أن يأتي بأى التفسيرية .

قوله : [وعفوه ورحمته] : أى مصحوباً بعفوه ورحمته لأن الإيمان والأعمال وحدهما لا يكفيان العبد في النجاة بدون العفو والرحمة لما في الحديث الشريف : « لا يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغفلن الله برحمته » .

(٢) سورة غفرآيه ٣٩ .

(١) سورة النساء آية ١٣١ .

(٣) سورة التكبوت آية ٦٤ .

(وَأَنَّ الْمَسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) : أى الكافرين أصحاب العذاب المؤبد . ومن أسرف بالنلب مع الإيمان لم يفر له فهو من أصحاب النار ولا يؤبد ، نعمذ بالله وتوصل ببينا صلى الله عليه وسلم أن يحيرنا من النار .

(فينبغي) مستعملة في الوجوب والتلب (للعاقل) المتصف بالعقل نور إلى آخر ما هو مطبق فيه من الخلاف (أن) يتجافى عن دار الغرور يتباعد عما يتعلق بها مما هو زينة ظاهرية وقصة باطنية مما يخالف الشرع فلا يفتنى بجسمها قال صلى الله عليه وسلم : « الدنيا دار من لا دار له ومال من لا مال له وما يجمع من لا عقل له » فيأثم ترك ما يشغل منها والغرور ما يغتر ثم يزول وقيل الباطل . قال تعالى: ﴿ وما الحياة الدنيا إلا لَٰمَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ أى لذاتها وزخارفها شيء يتمتع به المغرور . ومعلوم أن المغرور مغيب كمن دلس عليه البائع حتى غره في شراء معيب وهذا إن لم يعمل بها للآخرة وإلا فهي ممدوحة (بترك)

قوله : [ولا يؤبد] : أى لا يخلد فيها قال صاحب الجوهرة :

وحائر تعليل بعض ارتكب كبيرة ثم الخلود محنت

قوله : [مستعملة في الوجوب والتلب] : أى فالوجوب في التجافى عن المحرمات والتلب في التجافى عن المكروهات وخلاف الأولى .

قوله : [إلى آخر ما هو معلوم] : أى نور يقلقه الله في القلب ، وله شعاع متصل بالماغ تترك به النفس العلوم الضرورية والنظرية هذا هو أشهر الأقوال .

قوله : [من لا دار له] : أى في الآخرة .

قوله : [من لا مال له] : أى في الآخرة .

قوله : [من لا عقل له] : أى كاملا .

قوله : [فيأثم ترك ما يشغل منها] : أى يجب ترك كل مشغل عن الله حيث كان في الشغل به ضياع الواجبات والوقوع في المحرمات .

قوله : [كمن دلس عليه البائع] الخ : قال في بردة المديح في هذا المعنى :

وياخسارة نفس في تجارتهما لم تشتد الدين بالدنيا ولم تسم

ومن بيع عاجلا منه بأجله بين له الغبن في بيع وفي سلم

قوله : [وإلا فهي ممدوحة] : أى لما في الحديث الشريف : « نعم المال

الشّهوات) الحرمه والمكرهه بل والمباحه بحيث يصرفها بالنّية الحسنه للطاعة قال صلى الله عليه وسلم : « حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشّهوات »^(١). وقد ورد : « أنه قدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم سويق اللوز فردّه وقال : هذا طعام المترفين في الدنيا » وقد أوصى الله إلى داود عليه السلام : حرام على قلب أحب الشّهوات أن أجهله إماماً للمحقّقين . وقال سيدنا على لأمر المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنهما : إن أردت الحقّ بصاحبيك فرفع قميصك واخصف نعلك وقصر أملك وكلّ دين الشيع . فخطب للناس وعليه إزار فيه ثنتا عشرة رقعة وقلمت إليه حفصة مرقاً بارداً وصبت عليه زيتاً فقال : إدامان في إزاء ؟ لا أكله حتى أتى الله عز وجل (والفتور) بالقاء والثبّاء : فوق الكسل عما هو مطلوب شرعاً وقد تمزّد من ذلك صلى الله عليه وسلم في حديث دفع الفقر الصالح في يد الرجل الصالح .

قوله : [حفت الجنة بالمكاره] إلخ : مثال وكتاية كأنّ الجنة لما كانت لا تال إلا بالفروج عن الشّهوات في مرضى الرب ، مثلت بمدينة فيها من كل التحف لكن حولاً آفات وعقبات فلا يصل إليها إلا من تحمل المكاره ، ولا كان تتبع الشّهوات مدخلاً للنار مثلت النار بمدينة اخوت على جميع المكاره وحولاً زخارف وبساتين فتلبر قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْجَهَنَّمَ هِيَ الْأُولَى . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنْ الْهَوَى ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْآخِرَى ﴾^(٢).

قوله : [وقال سيدنا على] إلخ : أى على عادة وعظ العلماء للأمرء .

قوله : [بصاحبيك] : يعنى بهما النبي المصطفى وأيا بكر .

قوله : [فخطب للناس] : أى وهو أميرهم حيثل وكان بعضهم من آدم كما في السير .

قوله : [وقلمت إليه حفصة] : أى بتة وهي إحدى أمهات المؤمنين رضى الله عنهن .

قوله : [في حديث دفع الفقر] : أى الذى هو قوله اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن إلخ .

(١) إن أكثر الأحاديث الواردة هنا من أحاديث الترفيب والترهيب ولا ثمة من تفرجها .. فإن صلحنا حديث أحكام غريتنا .

(٢) سورة التائعات آيات ٣٧ - ٤١ .

وفاء الدين الذى علمه للرجل أتبعه الدين كما تقدم .

(ويقتصر على ضرورات) ما تدعو الحاجة الضرورية إليه فيما يتعلق به
ويعن تزمره ثقته تاركاً الفضول المباحات خصوصاً فيما يتعلق باللسان والبطن ، أوحى الله
إلى سيدنا عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام : إذا
كنت وحيدك فاحفظ قلبك وإذا كنت بين الناس فاحفظ لسانك وإذا كنت
على المائدة فاحفظ بطنك وإذا كنت على الطريق فاحفظ عينك فهذه ثورث
السلامة والصحة :

(شاكراً) له تعالى بصرف ما أنعم به عليه لما خلق له (ذاكراً) له تعالى
بلسانه وقلبه (صابراً) على المكاره قال صلى الله عليه وسلم : « الصبر ثلاثة
صبر على المصيبة ، وصبر على الطاعة ، وصبر عن المعصية » ، فن صبر على المصيبة
حتى يردّها بحسن عزائها كتب الله له ثلثمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء

قوله : [ثورث السلامة] : أى من خزي الدنيا وطلاب الآخرة .

وقوله : [والصحة] : أى فى البدن وهى مترتبة على حفظ البطن .

قوله : [صابراً على المكاره] : أى متحملاً للمكاهرهى كل ما لا يوافق الطبع .

قوله : [على المصيبة] : أى المكاره الدنيوية وإلا فالمصيبة من أكبر المصائب

ومعنى الصبر على المصيبة تجرع مرارتها مع الاسترجاع قال تعالى : ﴿ الذين إذا
أصابتهن مَصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ الآية ﴾^(١) .

قوله : [وصبر على الطاعة] : أى المداومة عليها مع عدم السآمة منها .

قوله : [وصبر عن المعصية] : أى وهو عدم الإلّام مع الخروج عن شوئها

قال فى هذا المعنى أبو الحسن الشافلى : وصبرنا على طاعتك وعن معصيتك وعن
الشهوات المرجبات للنقص أو البعد عنك .

قوله : [بحسن عزائها] : أى وهو استرجاعه إلى الله بالقلب واللسان .

قوله : [كتب الله له] إلخ : هذا كناية عن سعة الجزاء والدليل القاطع فى

ذلك قوله : ﴿ تَعَالَى تَعَالَى الصَّابِرُونَ أَجْرُهُمْ يَبْدُو بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾^(٢) وإنما تفاوتت
تلك المراتب ، لأن الأجر تابع لعظم المشقة فيؤخذ من الحديث أن الدوام على

(١) سورة البقرة آية ١٥٦ .

(٢) سورة الزمر آية ١٠ .

والأرض ، ومن صبر على الطاعة كتب الله له سبائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تخوم الأرض إلى منتهى العرش ، ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تخوم الأرض إلى منتهى العرش مرتين ، ويعين على الصبر خصوصا فيما يتعلق بالناس كثرة الحلم كشيخنا المصنف عليه سحاب رحمة الله ، وانظر ما وقع من الجارية التي صبت الماء لسيدنا علي ابن سيدنا الحسين رضي الله عنه في الوضوء ليتها للصلاة فوقع الإبريق من يدها على وجهه فشجه فرفع بصره لما فقالت إن الله عز وجل يقول : « والكاظمين الغيظ » قال : كظمت غيظي فقالت : « والعافين عن الناس » قال : عفا الله عنك فقالت : « والله يحب المحسنين » فقال : اذهبى أنت حرة لوجه الله ! والصبر : الاستمالة بالله والوقوف معه تعالى بحسب الأدب والصبر على الطلب

الطاعة أشق من الصبر على المعصية ، وهجر المعاصي دواماً أشق من الدوام على الطاعات ، لأنه يوجد كثيراً من يذم الذكر مع كونه لا يملك نفسه في هجر المعاصي وفي الحديث : « أفضل المجرة أن تهجر الحرام » ، وقد مدح الله صاحب هذا المقام بقوله : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَتَىٰ نَفْسَهُ عَنِ الْهَوَىٰ . فإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ (١) .

قوله : [ويعين] : فعل مضارع وكثرة الحلم فاعله .

قوله : [لسيدنا علي ابن سيدنا الحسين] : أي وهو الملقب بزين العابدين الذي قال فيه الشاعر :

ينضى حياء وينضى من مهابتة فلا يكلم إلا حين يتسم
وهذه الواقعة كما تدل على حلم سيد الجارية وكرمه تدل على حسن ذكائها كما قال في الهزمية :

• وما أحسن ما يبلغ المني الأذكاء •

قوله : [والصبر] : أي الكامل الشامل للأقسام الثلاثة .

قوله : [والوقوف معه] : أي مع أحكامه خيرها وشرها حلها ومرها .

قوله : [على الطلب] : أي على ما يطلب ويقصده من خير الدنيا والآخرة .

(١) سورة التائيات آيتا ٤٠ ، ٤١ .

عنوان الظفر ، وعلى المحن عنوان الفرح : ومن أعظم الصبر الصبر على مخالفة شهوات النفس من حب الرياسة والجملة والرياء .

(مُسْكَمًا لله أمره) فإن من سلم لله أمره أراح قلبه ونال مراده ، ومن لم يسلم لا يفيد إلا الوبال ولا بد من نفوذ مراده تعالى ، والأحاديث في ذلك كثيرة منها : « يا عبدى إن رضيت بما قسمت لك أرحت بدلك وقلبك وكنت عندى مرضياً ، وإن لم ترض بما قسمت لك سلطت عليه الدنيا تركض فيها كركض الوحش في البرية وأتعبت بدلك وقلبك ، وكنت عندى مملوماً ولا يكون إلا ما قسمت لك » أو كما قال فن سلم لله أمره كان من المتقين الذين يرزقهم الله كما قال تعالى ﴿ ومن يتق الله يمتثل أموره واجتنب منهياته ، نسأل الله التوفيق لذلك .

(يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه) : فرجاً وخلصاً من مضار الدارين وفوزاً بخيرهما . روى أن سالم بن عوف أمره العدو فشكا أبوه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له صلى الله

وقوله : [عنوان الظفر] : أى علامة على حصوله وهو بالنظام المشالة محركا الفوز .

قوله : [وعلى المحن] : أى المكارة الدينية والدنيوية .

قوله : [أراح قلبه] : أى من العناء وقد قلت في هذا المعنى :

أرح قلبك العاني وسلم له القضاء تفز بالرضا فالأصل لا يتحول علامة أهل الله فينا ثلاثة إيمان وتسليم وصبر محمل

قوله : [منها يا عبدى] إلخ : هذا حديث قلنسى محكى عن الله ومنها أيضا : « يا عبدى أنت تريد وأنا أريد ولا يكون إلا ما أريد ، فإن سلمت لى ما أريد أعطيتك ماتريد ، وإن لم تسلم لى ما أريد أمتعتك فيا تريد ولا يكون إلا ما أريد » .

قوله : [أرحت بدلك] : يصح بحسب المعنى فيه وفى قوله وأتعبت فتح التاء وضمتها وانظر الرواية .

قوله : [كركض الوحش في البرية] : كناية عن كونهم مملوماً من الأخيار .
قوله : [روى أن سالم بن عوف] : أى وهو أخو عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وهذا شاهد على أن من يتقى الله يجعل له مخرجاً

عليه وسلم : أتى الله ، وأكثر قطي لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فعمل فبينما هو في بيته إذ قرع ابنه الباب ومعه مائة من الإبل غفل عنها المدعو فاستأقها .
(وَالنَّبِيُّ الْحَسَنُ " رُوحُ الْعَمَلِ وَلَوْ بِمَا قَلَبَتِ الْمَعْصِيَةُ طَاعَةَ وَكَثُرَ ذِكْرُ اللَّهِ

وِيرِزْقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ .

قوله : [والنية الحسنة روح العمل] : أى فصور الأعمال كالأجساد والنية الحسنة روحها ، فكما أن الجسم لا قيام له بدون روحه كذلك لا قيام لصور الأعمال الصالحة بدون حسن النية ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » (١) .

قوله : [ولربما قلبت المعصية طاعة] : كالدليل لما قبله ، ورب هنا للتكثير أو للتحقيق وذلك كالكلب ، فإنه معصية وتقبله النية الحسنة طاعة . فتارة يكون واجباً كما في الكلب للتخلص من المالك ، وتارة يكون مثلوباً كما في الكلب للإصلاح بين المتشاجنين ، وهذا قلب لحقيقتها حال وقوعها ، وتارة يكون قلبها بعد وقوعها بوصف المصيان كما إذا أوردته أحزاناً وإقبالاً ونمناً وأسفاً وهو معنى قول صاحب الحكيم : رب معصية أوردت ذلاً وانكساراً خيراً من طاعة أوردت عزاً واستكباراً ، وقال تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ (٢) . ويحتمل أن أراد الشيخ وقوع المعاصي من أهل الحقيقة الذين يطالعون الغيب فيشاهدون الأمر مبرماً بالمعصية فيقنعون عليه امتثالاً للمبرم لاستحالة تخلفه فقلوبهم على المعصية بالإكراه كالساقط من شاطئ ، ففي الصورة يرى مختاراً وهو يشاهد سلب الاختيار عن نفسه وهذا المعنى قد شرحه العارف الجليل بقوله :

ولى نكته غراً هنا سأقوله وحتى لما أن تعرضها المسمع
هى الفرق ما بين الولي " وفاسق تنبه لها فالأمر فيه بدائع
وما هو إلا أنه قبل وقعه يخبر قلبي بالذى هو واقع
فأجنى الذى يقضيه فى مرادها وعينى لما قبل التعال تطالع

(١) متفق عليه ، وهو أول حديث فى صحيح البخارى من مر .

(٢) سورة الفرقان آية ٧٠ .

تعالى موجبة لتويز البصيرة) من غير تحديد بعدد مخصوص قال تعالى: ﴿وَالذِّكْرُ كَثِيرٌ ۚ وَالذِّكْرُ أَكْثَرُ﴾ (١) الآية . وقال شيخنا الأمير عن شيخنا المصنف : من ذكر ثلثائة يقال ذكر الله كثيراً فيدخل في الآية . وصلاة التساييح فيها ثلثائة تسبيحة وثلثائة تحميدة إلخ . فن فعلها كتب من المسبحين كثيراً الحامدين كثيراً إلخ اهـ

فكنت أرى منها الإرادة قبل ما أرى العقل منى والأسير مطاوع
إذا كنت في أمر الشريعة عاصياً فلأنى في حكم الحقيقة طائع
وطى هذا المعنى تحمل الواقع الحضريه وقائع إنصية يوسف معه وكل آدم من
الشجرة فأمل إن كنت من أهل النور وإلا فسلم لأهله مقام كما قال الشاعر :
وإذا لم تر الملل فسلم لأناس رأوه بالأعيان
قوله : [قال تعالى والذِّكْرُ كَثِيرٌ ۚ] : إن قلت إن الآية تدل على
خفزان الذنوب وعظم الأجر والمصنف أخبر بأن كثرة الذكر توجب نور البصيرة
فلم يكن الدليل مطابقاً للدهوى ؟ وأجيب بأن خفزان الذنوب وعظم الأجر يستلزم
نور البصيرة قال الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطور هوى وعقل عاصى الموى يزداد تنويرا
قوله : [فيدخل في الآية] : أى فيحقق له الوعد الذى في الآية والمراد أنه
يذكر ذلك العدد ولو في العمر مرة ، لكن العارفين جعلوا ذلك العدد كل يوم
وليلة ، وهذا أقل الذكر عند العامة ، وأما ذكر المريدين فأقله اثنا عشر ألفاً في
اليوم واليلية ، وأما ذكر الواصلين فهو عدم خطوط غيره تعالى بيالم كما قال
العارف ابن الفارض :

ولو خطرت لى في سواك إرادة على خاطرى يوما حكمت بردق
قوله : [وثلثائة تحميدة] إلخ : أى وثلثائة تهليلة وثلثائة تكبيرة .
قوله : [الحامدين كثيراً] إلخ : أى المهللين كثيراً المكبرين كثيراً . وصفة
صلاة التساييح التى علمها النبي صلى الله عليه وسلم لعنه العباس وجعلها الصالحون
من أوراد طريقتهم وورد في فضلها أن من فعلها ولو مرة في عمره يدخل الجنة بشير
حساب أن يصلى أربع ركعات في وقت حل النافلة ليلا أو نهاراً والأفضل أن

وقد طلب صلى الله عليه وسلم الذكر فقال : « لا يجلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم إلا كان عليهم ترة يوم القيامة » قوله : « ترة » بمثناة فوق ثم راء مهملة : النقص وقال صلى الله عليه وسلم : « ليس يتحسر أهل الجنة إلا على ساعة مرت عليهم لم يذكروا الله فيها » وقال صلى الله عليه وسلم : « ذكر الله شفاء القلوب » قال الشيرازي عن

تكون في آخر الليل خصوصاً ليلة الجمعة خصوصاً في رمضان يقرأ في الركعة الأولى أم القرآن وشيئاً من القرآن ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر ، ثم يركع فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع فيقوفاً عشراً ، ثم يسجد فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع بين السجدين فيقوفاً عشراً ، ثم يسجد الثانية فيقوفاً عشراً ، ثم يرفع من السجدة الأخيرة فيقوفاً عشراً ، إما بعد القيام وقبل القراءة أو قبل القيام ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ويقول العشرة الأخيرة وهو جالس قبل التشهد ، والأفضل في ملحبتنا أن يسلم من ركعتين ثم يأتي بالركعتين الأخيرتين بنية وتكبير ويفعل فيهما كما فعل في الأوليين ، ثم بعد السلام من الأربع يدعو بالدعاء الوارد في الحديث وهو : « اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ، ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ، وجدّ أهل الخشية وطلب أهل الرغبة ، وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم ، اللهم إني أسألك مخافة تحمجنى بها عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة خوفاً منك ، وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحان خالق النور » (١هـ) وحكمة اختيارهم هذا الحديث في الدعاء لأن فيه ترقى المراتب إلى مقام الجمعية بالله يعرف هذا من فهم معنى الحديث ، وهذه الكيفية التي كان يأمرنا بها شيخنا المصنف .

قوله : [وقد طلب صلى الله عليه وسلم] : الطلب هنا بطريق اللان لأن الذي في الحديث وعيد على ترك الذكر .

قوله : [بمثناة فوق] : أى مكسورة .

وقوله : [النقص] : أى الدرجات عن مراتب الأخيار .

قوله : [شفاء القلوب] : أى من الداء الحسى والمعنوى .

داود الطائي رحمهم الله : كل نفس تخرج من الدنيا عطشانة إلا نفس الداكرين ، وقال ثابت البناني رحمه الله : إني لأعرف متى يذكرني الله تعالى . قيل له : وكيف ذلك ؟ فقال : إذا ذكرته تعالى ذكرني قال تعالى : ﴿ فَادْكُرْني أَدْكُرْكُمْ ﴾^(١) . وورد : « ليس أحد أبغض عند الله من كره الذكر والداكرين » . (وأفضله : لا إله إلا الله) لقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل ما قلته أنا والنبیین من قبي : لا إله إلا الله » وقال صلى الله عليه وسلم : « لكل شيء مصفلة ، ومصفلة القلب الذكر ، وأفضل الذكر لا إله إلا الله » قال شيخنا العلامة الأمير في رسالة في ذلك : اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرفقة ولا يفخم منها إلا لفظ الجلالة قط ، ولا يجوز في الألفصح نقص المد في أداة النفي التي بعدها الهزة عن ثلاث حركات ، ويجوز لزيادة فيه إلى ست حركات ، وما بين ذلك واسع ، والحركة مقدار ضم الأصبع أو ضحه بسرعة . وأما مد كلمة

قوله : [لا نفس الداكرين] : أي فلأنهم يموتون ولسانهم رطب بذكر الله . قوله : [قال تعالى فَادْكُرْني أَدْكُرْكُمْ] : معنى ذكر الله لعبده ترادف رحمته وإنعاماته عليه وإشهار الثناء الجميل عليه في الأرض وفي السماء لما في الحديث القاسمى : « من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه » وورد أيضا : « إن الله إذا أحب عبدا نادى جبريل فقال إني أحب فلانا فأحب ثم ينادى جبريل في السماء إن الله يحب فلانا فأحببه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض » .

قوله : [ممن كره الذكر والداكرين] : أي ويقال : إن كانت تلك الكراهة بغضا في الله وأهل الذكر فهو كافر بخلافه في النار إن مات على ذلك ، ويكون من يقول الله لم يوم القيامة : ﴿ إِنَّهُ كَانَ قَرِيْقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ كِبْرًا ﴾^(٢) الآية وإن كان لكسل منه فهو عاص .

قوله : [أن جميع كلمة التوحيد] : أي حروف كلماتها .

قوله : [عن ثلاث حركات] : أي لأنه مد منفصل .

الجلالة فلا يجوز تقصه عن حركتين ؛ وهو المد الطبيعي الذي لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه . ثم إن اتصلت كلمة الجلالة بشيء ، نحو : لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تكرر كلمة التوحيد مراراً فلا تزداد عن حركة المد الطبيعي . وأما إذا سكنت هاء الجلالة للوقف فتجاوز الزيادة والمد لست حركات ويجوز التوسط . وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة ولو في الوجه الشاذ وقد نهى العلماء عن الوقف على لا إله إلا الله من إيهام التعطيل بل يصله بقوله : إلا الله بسرعة ؛ ولا تفخم أداة النفي ولا يضم الشفتين عند النطق بها ولا تبدل الهمزة ياء ولا يزيد مدّها له عن الطبيعي وليحذر من مد همزة الله لتلا يصير استهماً وهو واقع ممن يذكر الله ويدعى ما لا يجوز ، ويأكلون بعض حروف هذه الكلمة المشرقة . وربما لم يسمع منهم إلا أصوات ساذجة . وليس كلامنا مع العارفين الذين يعرفون الوجه والذين يغيبون ؛

قوله : [الذي لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه] : بيان لوجه تسميته طبيعياً .

قوله : [وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة] : أي وعليه يتخرج ما ورد أن « من قال لا إله إلا الله ثلاثاً بمد لا أربع عشرة حركة ولفظ الجلالة ستاً كفرت عنه أربعة آلاف كبيرة » .

قوله : [لما فيه من إيهام التعطيل] : أي لأنه يوم علم الألوهية من أصلها .

قوله : [ولا تفخم أداة النفي] : هنا معلوم من قوله فيما تقدم : اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرفقة .

قوله : [ولا يزيد مدّها له عن الطبيعي] : أي ولا ينقص عنه .

قوله : [لتلا يصير استهماً] : أي حيث مدّها مفتوحة وهذا لا يكون إلا في ذكر الجلالة مفرداً ، وأما في حالة التهليل فقد يمدون الهمزة الداخلة على إلا الله مكسورة وهو أيضاً لحن فاحش .

قوله : [ويدعى ما لا يجوز] : أي يدعى دليلاً لا يجوز الاستدلال به كأن يقول هكذا طريقة شيخنا ، والحال أن شيخه غير عارف أو عارف أو لم يثبت النقل عنه .

قوله : [الذين يعرفون الوجه] : أي كمل نقل عن سيدى محمد الدمرداش

إذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه إلى آخر ما قال أنتم الله عليه . وكلماك يحلر من ترك الماء من الله . فإذا ذكرَ ذكرًا شرعيًا أُوْرثَ له الأنوار والثواب الأعظم . وقد ورد ما يدل على عظيم فضل الداكر والذكر وبغض الله من يبغض الداكرين فقال صلى الله عليه وسلم : « من قال لا إله إلا الله صباحًا ثم قالها مساء نادى مناد من السماء ألا أقرنوا الأخرى بالأولى » . وقال صلى الله عليه وسلم : « مامن حافظين رفعا إلى الله ما حفظا من عمل العبد في ليل أو نهار فبرى في أول الصبغة خيرا وفي آخرها خيرا » ، إلا قال الله تعالى للملائكة : اشهدوا أني قد غفرت لعبدي ما بين طريقي الصبغة » وقال صلى الله عليه وسلم : « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله تعالى » وقال صلى الله عليه وسلم : « لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله » أى تفتح بركاتهما بها وقال صلى الله عليه وسلم :

أنه يذكر اسم الجلالة ممدود المزمة على صورة المستطعم فقل هذا له وجه صحيح يقصده ويقلد فيه ، وقد مثلت عن ذلك فألمنى الله أن الشيخ يجعل المزمة للتداء كما قال ابن مالك والمزمة للداني .

قوله : [إذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه] : أى كما قال العارف :

وبعد الفتا في الله كن كيفما تشا فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر
وقال ابن التلمساني :

فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عنا
فن لم يكن متصفاً بأداب الذكر حاله وادعى الحال نتركه فإن يك كاذباً
فعليه كذبه .

قوله : [وبغض الله] : بالجر مطوف على عظم .

قوله : [ألا أقرنوا الأخرى بالأولى] : أى فالمراد محو ما بين الكلمتين من اللذوب .

قوله : [قال الله للملائكة] : لعلم الملائكة الموكلون بالأعمال .

قوله : [يبتغى بها وجه الله] : أى لا بقصد رياء ولا سمعة ولا تقية من أمور الدنيا كالمتنافقين .

قوله : [أى تفتح بركاتهما بها] : أى لقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبَ أَنْ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقُوا لَعَنَتُنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١)

« إذا قال العبد المسلم : لا إله إلا الله خرقت السموات حتى تقف بين يدي الله فيقول : اسكني ، فتقول : كيف أسكنك لم تغفر لقائلي ؟ فيقول : ما أجريتك على لسانه إلا وقد غفرت له » . ولا يخفى عليك تنزهه تعالى عن المكان والمكانة وعدم تمثيل المعاني وقال صلى الله عليه وسلم : « لا إله إلا الله ترفع من قائلها تسعة وتسعين باباً أدناها ألم » وفي رواية : « اللهم » وقال صلى الله عليه وسلم : « ولولا من يقول لا إله إلا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا » . وقال صلى الله عليه وسلم : « من قال : لا إله إلا الله ، كانت له كفارة لكل ذنب » وورد : « ما عادني أحد مثل من عادى الذاكرين » كما تقدم فنعوذ بالله من بغض أهل الله المشغولين بذكره ، وبالضرورة من يذكر المنعم عليك الرموف الرحيم فإنك تحبه

قوله : [ولا يخفى عليك تنزهه] : جواب عن سؤال كأن قال : إن هذا الحديث يوم المكان لله واليد له وتصير المعاني أجساماً . فأجاب بأن هذا مؤول لقول صاحب الجوهرة :

« وكل نص أوم التشبيه أوله أوقض ورم تنزيها فيؤول قوله حتى تقف بين يدي الله بأن معناه بين يدي الملائكة ، ولا مانع من تمثيل المعاني على الصحيح أو أن الذي يخرق السموات الملك الصاعد بها . فقول الشارح وعدم تمثيل المعاني صوابه حذف عدم وقولم يستحيل قلب الحقائق يجب عنه بأن المراد بها أقسام الحكم العقلي بأن يصير الواجب جائزاً أو مستحيلاً مثلاً .

قوله : [تسعة وتسعين باباً] : أى من البلياء كما ورد التصريح ، في رواية أخرى . قوله : [وفي رواية اللهم] : بالفتح مصدر أى ما لم بالشخص يؤزل به من حوادث الدهر .

قوله : [كانت له كفارة لكل ذنب] : ظاهره حتى للكبائر ولذلك اتخذا العارفين عتاقة واختاروا أن تكون سبعين ألفاً لأنه ورد بها أثر كما نقل عن الشيخ السنوسي .

قوله : [كما تقدم] : أى ما يفيد معناه في قوله ليس أحد أبغض عند الله ممن كره الذكر والذكر كرين .

ولا يبخس ذاكره إلا لثيم شقي وكيف يكره من في قلبه إيمان ذكر الكلمة الطيبة والكلم الطيب والقول السديد. والقول الصواب وكلمة التقوى ودعوة الحق والعمل الصالح والحسنة والإحسان كما فسرت به الآيات قال تعالى : ﴿ مَثَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ۖ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ الشَّجَرَةَ طَيِّبَةٌ تَقْضَىٰ أَكْلُهَا كُلَّ حِينٍ ۚ وَكَلِمَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَقْضَىٰ أَسْرَارًا ۚ وَأَنوَارًا وَبَرَكَاتٍ كُلَّ لَحْظَةٍ يَدْرِكُ ذَلِكَ أَهْلَهَا ۚ اللَّهُمَّ احْفَظْنَا بِهِمْ وَامْلَأْ قُلُوبَنَا مِنْ حَبِيبِهِمْ ۚ

(فعل العاقل) : المتصفح بالعقل الراجح (الإكثار من ذكرها) بدين حد (حتى تمتزج بلحمه ودمه) : هذا معنى يدرسه أربابه من كثرة

قوله : [ولا يبخس ذاكره] : أى ذاكر المتعم عليك الرءوف .
قوله : [كما فسرت به الآيات] : أى آية : ﴿ مَثَلًا كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾ ^(١) وآية : ﴿ إِنَّهُ يَصْخَرُ عَلَىٰ أَكْثَرِ الْأَقْبَامِ ۚ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ ^(٢) وآية : ﴿ وَقُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) وآية : ﴿ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ ^(٤) ، وآية : ﴿ وَالزَّمَنُ لَهُمْ مَكْلِمَةٌ ﴾ ^(٥) وآية : ﴿ لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ ﴾ ^(٦) وآية : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾ ^(٧) وآية : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ ^(٨) .

قوله : [فعل العاقل] : أى يلزمه شرعاً وحقلاً وطبعاً كما قال العارف :
ثنائي عليك يا مليحة واجب وحى لك فرض على كل أجزائي
قوله : [حتى تمتزج بلحمه ودمه] : أى تمتزج حب ملولها المقصود وهو ما بعد إلا فيسرى في البدن كسريان الماء في العود الأخضر كما أفاد هذا في الحديث :
« كنت سمعته الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها » ، وهذا الحبة هى المداومة التى قال فيها ابن الفارض :
شربنا على ذكر الحبيب مداومة سكرنا بها من قبل أن يخلق الكرم
إلى آخر ما قال .

- | | |
|---------------------------|-------------------------|
| (١) سورة ليرحم آية ٢٤ . | (٢) سورة فاطر آية ١٠ . |
| (٣) سورة الأحزاب آية ٧٠ . | (٤) سورة النبا آية ٢٨ . |
| (٥) سورة النحل آية ٢٦ . | (٦) سورة الرعد آية ١٤ . |
| (٧) سورة النمل آية ٨٩ . | (٨) سورة الرحمن آية ٦ . |

إجرائها على الألسن والتفكر في معناها والعمل بمقتضى المعنى ، فإنه إذا علم أنه لا إله غيره تعالى وأنه المنفرد بالإيجاد والإحسان والنفع والضر بلا غرض ولا شريك : نشأ له تعلق به تعالى واعتماد عليه ذين غيره فظهرت عليه أنوار معنوية وحسية (فيتنوع من مجمل نورها عند امتزاجها بالروح والبدن جميع أنواع الأذكار الظاهرية والباطنية التي منها التفكر في دقائق الحكيم المنتجة للقائق الأسرار) فيصير من أهل الحضرة الشاهدين الحاضرين مع الناس بأبدانهم الغائبين في حبه ؛ كشيخنا المصنف أنعم الله عليه . وما زال يترقى في أحوال لا تترك

قوله : [والعمل بمقتضى المعنى] : أى الخلعة على حسب ما شاهد من جمال الله وجلاله كما قال العارف اللسوق :

قد كان في القلب أهواء مفرقة فاستجمعت مد وأتاك العين أهوائى
تركت للناس دنياهم ودينهم شغلا بمحك ياديني ودنيائى
قوله : [أنوار معنوية] : أى وهى العلوم الربانية .

وقوله : [وحسية] : أى وهى صفته وتحولته وما فى معنى ذلك .

قوله : [من مجمل نورها] : وهى من إضاءة الصفة للموصوف والمزاد بنورها المجمل معناها الذى يستخضره التالى .

قوله : [جميع أنوار الأذكار] : أى كما قال صاحب الحمزية :

وإذا حلت الهداية قلبا نشطت فى العبادة الأعضاء

قوله : [التى منها التفكر] : صفة للباطنية ، وفى الحقيقة التفكر هو أفضل الأذكار لأن به تنفجر نتائج الحكم قال أبو الحسن الشاذلى : ذرة من عمل القلوب خير من مثاقيل الجبال من عمل الأبدان .

قوله : [الحكم] : المزاد بها صنعه تعالى قال فى الجوهرية :

فانظروا إلى نفسك ثم انتقل للعالم العلوي ثم السفلى

تجد به صنعا يديع الحكم

قوله : [وما زال يترقى] : أى صاحب هذا المقام .

قوله : [فى أحوال لا تترك] : أى لغيره ممن يلقى مذاقه كما قال العارف البكرى :

وذلك سرّ سرّي له من سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وما ترقى لولى الحال إلا رأى الحال الذى كان عليه ، وإن كان حسناً ، إلا نقصاً ، ورائة من قوله صلى الله عليه وسلم : « إنه ليغان على قلبي حتى أستغفر الله سبعين مرة » وهو غين أنوار لا غين أغيار فكان صلى الله عليه وسلم يترقى فى أحوال المعالي حتى ترقى الحال رأى الحال المنقول عنه نقصاً بالنسبة للحال المنقول إليه ، فيستغفر منه وهو محمل قولهم : حسنت الأبرار سيئات المقربين .

(ومنها التّفكّرُ فى دقائق الكتاب والسنة المُوصلُ لمعرفة الأحكام الشرعية) : كما يقع للأئمة المجتهدين رضى الله عنهم ومن تبعهم (ومنها مراقبة الله) التّفكّر فى أمره وفيه وجلاله (عند كل شيء حتى

فحمانا كالهما وما رقاها غير أوّاب
دونه قطع الرقاب ققم أيها السارى على الباب

قوله : [وذلك سرّ سرّي] : أى الرقى فى المقامات .

قوله : [إلا نقصاً] : الصواب حلف إلا .

قوله : [حتى أستغفر الله] : أى فى اليوم والليلة كما ورد التصريح به فى رواية أخرى .

قوله : [وهو غين أنوار] : أى حجب أنوار يزيد بعضها فى النور على بعض ، فحين يملو لمقام الأنوار يستغفر من الأتقص نوراً لأنه ورد أن بين العبد وربه سبعين ألف حجاب منها ما هو نورانى ومنها ما هو ظلمانى ، فالظلمانية هى حجب الأغيار وليست مرادة لأنها لغير الواصلين ، وهذا التفسير الذى قاله الشايع قاله أبو الحسن الشاذلى نقلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه فى المنام فقال له ما معنى قولك فى الحديث إنه ليغان على قلبي فقال غين أنوار لا غين أغيار يا مبارك .

قوله : [وهو غين أنوار] : ليس من الحديث بل هو تفسير له .

قوله : [ومنها] : أى من الباطنية .

قوله : [التّفكّر فى دقائق الكتاب والسنة] إلخ :- أى على طبق القواعد العقلية والنقلية .

قوله : [ومنها مراقبة] : أى من الباطنية أيضاً .

لا يستطيع أن يفعل المنهى عنه) حياة من الله .

(ومنها طمأنينة القلب بكل ما وكّح في العالم) لعلمه أن كل شيء بمراد مالكة ، وهل إرادة العبد وقوع شيء لم يرد الله وقوعه تفيد ؟ أو إرادته عدم وقوع شيء أراد المالك وقوعه تفيد ؟ كلا والله ؟ لا يكون إلا ما يريد جل وعلا فحيث يرضى العبد بمراد سيده في ملكه (من غير انزعاج ولا اعتراض فيم له التسليم للعلم الحكيم) : فيفوز بكونه محبوباً غير ملموم .

واعلم أن التسليم والاستسلام والالتقياد والتفويض مترادفة ، وهو أن يفرض العبد اختياره إلى اختيار مولاه ويرضى بما يختاره مولاه ، وقيل : التفويض قبل نزول القضاء ، والتسليم بعد نزوله .

(ومنها) وقُورُ حجة الله فيصير من أهل المحو والإثبات ، فيمحو أوصاف العادة وينسلخ عن كل وجود غير وجود الحق وتثبت له صفات التيقظ

قوله : [حياة من الله] : أى فيمنحه الحياء من الله وإن لم يخطر بباله خوف العقاب .

قوله : [ومنها طمأنينة القلب] : أى من الباطنية أيضاً .

قوله : [وهل لإرادة العبد وقوع شيء] إلخ : كلام ركيك فالأوضح أن يقول وإن إرادة العبد لا تفيد شيئاً .

قوله : [فيفوز بكونه محبوباً غير ملموم] : أى لأنه ورد : « من رضى له الرضا ومن سخط له السخط » قال العارف :

فاز من سلم الأمور إليه وشقى من غره الإنكار

قوله : [ومنها وقور حجة الله] : أى من الباطنية أيضاً وإضافة وقور لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى حجة الله الوافرة الزائدة عن حجة العوام لأن جميع الخلق يحبون الله ، وإنما تتميز الخواص بالزيادة .

قوله : [فيمحو أوصاف العادة] إلخ : تفسير لمعنى المحو والإثبات .

قوله : [ينسلخ عن كل وجود] : أى عن الشغل بوجود شيء سوى الله كما قال بعض العارفين :

الله قلّ وذو الوجود وما حوى إن كنت مرتداً بلوغ كمال

الوصله إلى الله تعالى (حتى) صارت نفسه مطمئنة^{*} وروحانية فيثمر لما أن (تميل إلى عالم) بفتح اللام (الغيب والقدس) عالم الغيب : ما غاب عن المشاهدة بالنظر للخلق ؛ فمثل اللجنة المقدسة عن شوائب الكدر من عالم الغيب (أكثر من ميلها إلى عالم الشهادة والحس) عطف مرادف .

(ة) بسبب وفور المحبة إلخ (تشتاق) الاشتياق محبة خاصة وجدانية (إلى لقاءها باريها) وربيها والمحسن إليها (أكثر من اشتياقها لأمها وأبيها) لما عرفته من الصواب وحقيقة الحال^{تج}، وأنه النافع الباقي الذي لا يعادل إحسانه وشاهدته شوه وهذا فيه عقيدة الرؤية المثبتة عند أهل السنة المصدقين بها لأدلة قرآنية

فالكل دون الله إن حققته علم على التفصيل والإجمال

من لا وجود للذات من ذاته فوجوده لولاه عين محال

قوله : [مطمئنة وروحانية] : المطمئنة هي التي سكنت للقضاء والقدرة والروحانية هي التي تجردت عن الطباع الشهوانية وصار الحكم مجرد الروح .

قوله : [عطف مرادف] : أي فالشهادة هي الحس لأنه يشاهد يلحس الحواس .

قوله : [الاشتياق محبة خاصة وجدانية] : المناسب أن يفسره بتولع قلب

الحب بقاء المحبوب

قوله : [الذي لا يعادل إحسانه] : أي الذي لا يماثل شيء فاعل يعادل

وإحسانه وشاهدته مفعول .

قوله : [وهذا فيه عقيدة الرؤية] : أي لأنه ما عظم اشتياقهم لإلاعتقادهم أنهم يرونه بعين البصر في الآخرة كما قال الشافعي : لولا اعتقادي أني أراه في الآخرة ما عبدته وفي الحقيقة اشتياق أهل الله للرؤية المعجلة في الدنيا وهي رؤية القلب بمعنى شهوده بعين البصيرة ، ورؤية البصر في الآخرة كما قال ابن القارض :

فيارب بالخل الحبيب محمد نبيك وهو السيد المتواضع

أنلنا من الأحباب رؤيتك التي إليها قلوب الأولياء تسارع

قوله : [لأدلة قرآنية] منها قوله تعالى : ﴿ وَجُودٌ يُؤْمِنُ نَاصِرَةٌ ﴾

لا تصرف عن ظاهرها ولا جاديه صلى الله عليه وسلم .
(فَإِذَا تَمَّ أَجْلُهَا) الذى قدره الله فى الأزل (جَازَاهَا رَبُّهَا بِالْقَبُولِ) والرضا
وعدم الطرد وأفاض عليها إنعامه ، فكان لها الختام الحسن للأجل ، كما قال
رضى الله عنه (وَحُسْنُ الْخِتَامِ) .

وفى هذا براعة التأم ؛ وهو أن يأتي المتكلم فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهاه .
وحسن الانتهاء مما ينبغي التأنيق فيه عند البلغاء ؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرسم
فى النفس ، فإذا كان مستلذاً جبر ما قبله من التقصير ، كالطعام اللذيذ بعد
غيره ، كما ينبغي فى الابتداء ليكون أول ما يقرع السمع للذيل فيقبل السامع

إلى ربها ناظرة^(١) : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَكُنْى نَعَم عَلَى الْأَرْكَانِ يَنْظُرُونَ﴾^(٢) .
قوله : [ولأحاديثه] : منها قوله صلى الله عليه وسلم : «إنكم سترون ربكم
كالقمر ليلة البدر» .

قوله : [فإذا تم أجلها] : أى انقضى عمرها لأنها لا تخرج نفس من الدنيا
حتى تستوفى أجلها وورثها وجميع ما قدر لها فيها .
قوله : [جَازَاهَا رَبُّهَا بِالْقَبُولِ] : أى أظهر لها المجازاة بذلك لما ورد : «إن
المؤمن لا يخرج من الدنيا حتى يرى مقعده فى الجنة وما أعدّه الله له فيها» ، فمن
أجل ذلك تظهر البشرى فى وجهه .

قوله : [وحسن الختام] : أى الموت على الإسلام وهو من أفراد القبول
الذى ظهرت أماراته وإعما خصه لأنه أكبر العلامات .

قوله : [بما يؤذن بانتهاه] : أى كما فى قوله تعالى : ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ
تُرْجَعُونَ﴾^(٣) ؛ ﴿إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصْيِيرُ الْأُمُورِ﴾^(٤) وقول الشاعر :

وإنى جدير إذ بلغتك بالى وأنت بما أملت منك جدير
فإن تولّى منك الجميل فأهله وإلا فإنى عاذر وشكور

قال فى التلخيص وأحسنه ما آذن بانتهاه الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق

إلى ما وزّاه كقوله :

(١) سورة القبله آيتا ٢٢ ، ٢٣ . (٢) سورة المصلقين آيتا ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) سورة القصص آية ٨٨ . (٤) سورة الشورى آية ٥٢ .

عليه كقوله :

• بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا •

(وبيناً لها دار السلام) الدار : هى الجنة ، والسلام ، اسم من أسماء تعالى : أى السالمين من كل قص . وإضافة الدار له للتشريف ، كقولهم : بيت الله ، ولأننى صلى الله عليه وسلم : عبد الله . ويحتمل أن الإضافة من غير إضافة الموصوف على إرادة أنه صفة للدار : أى دار السلامة الدائمة فلا تنقطع بموت ولا كدر .

(ونادى أهما ربها) بكلامه النفسى المنزه عن صفات الحوادث . ويحتمل أنه ناداها ملك وهذا النداء عند حضور أسباب الموت كما هو ظاهر المصنف وقيل عند البعث ، وقد ورد أن عزرائيل عليه السلام لو جلب الروح بألف سلسلة ما خرجت حتى تسمع كلام الله : ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (١) الآية

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وجميع فوائح السور ونحواتها واردة على أحسن الوجوه وأكملها .

قوله : [كقوله بشرى] إلخ : مثال لحسن الابتداء .

قوله : [الدار هى الجنة] : أى أفراد المصنف بدار السلام الجنة من حيث هى لأنها كلها تسمى دار سلام من حيث المعنى الذى قاله الشارح ، وليس المراد خصوص دار السلام التى هى إحدى الجنان السبع الواردة بها الحديث .

قوله : [كما هو ظاهر المصنف] : قد يقال ظاهر المصنف أن النداء بعد الموت .

قوله : [حتى تسمع كلام الله يا أيها النفس المطمئنة] إلخ : هذا ظاهر فى النفس المؤمنة ، وأما الكافرة فمقتضاه أنها لا تخرج أصلاً لأنها لا تنادى بذلك فن أجل ذلك يعسر خروجها وإخراجها من البدن كإخراج الماء المترج بالعود الأخضر قللك ورد : « أنه يرى أن السموات السبع انطلقت عليه فوق الأرض عند كل جنبه وأما المؤمن الطائع فيسهل عليه خروجها لسباح النداء فتشاقق ، ولذلك قال شيخنا المصنف فى آخر صلواته : وتولى قبض أرواحنا عند الأجل بيدك مع شدة الشوق إلى لقاءك يا رحمن .

وعن ابن عمر رضى الله عنه : «إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله إليه ملكا يتفاحقن الجنة فيقول: اخرجي أيتها النفس المطمئنة: اخرجي إلى روح وريحان ، وربك عليك راض. فتخرج كطليب مسك والملائكة بأرجاء السماء يقولون : قد جاء من الأرض روح طيبة فلا تمر بباب إلا فتح لها ولا بمسك إلا صلى عليها » الحديث . وفيه :

قوله : [وعن ابن عمر] : هذا الحديث مما يؤيد أن المنادى لها الملك .

قوله : [أرسل الله إليه ملكاً بتفاحة] : صوابه ملكين بتحفة كما في الخازن ونصه قال عبد الله بن عمر : « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله عز وجل إليه ملكين وأرسل إليه بتحفة من الجنة فيقول اخرجي أيتها النفس المطمئنة ، اخرجي إلى روح وريحان وربك عليك راض . فتخرج كأطيب ريح مسك وجد أحد في آفة والملائكة على أرجاء السماء يقولون قد جاء من الأرض ريح طيبة ونسمة طيبة فلا تمر بباب إلا فتح لها ، ولا بمسك إلا صلى عليها حتى يبقى بها الرحمن جل جلاله فتسجد له ثم يقال ليكاثر الله بهذه النفس فاجعلها مع أنفس المؤمنين ثم يؤمر فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً عرضه ، وسبعون ذراعاً طوله ، وينبذ له في الروح والريحان فإن كان معه شيء من القرآن كفاه نوره ، وإن لم يكن جعل له فيه نور مثل نور الشمس في قبره ويكون مثله مثل العروس يتام فلا يوقظه إلا أحب أهله إليه، وإذا توفى الكافر أرسل الله إليه ملكين وأرسل إليه قطعة من كساء أثنى من كل نتن وأخشن من كل غشن فيقال لها أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى جهنم وعذاب ألم وبك عليك غضبان » (١٨ بحروقه) ، إذا علمت ذلك تعلم النقص والتحريف الذي في كلام الشارح .

قوله : [إلى روح] : بفتح الراء وسكون الواو نور وراحة .

وقوله : [وريحان] أى روائح طيبة .

قوله : [بأرجاء السماء] : أى بمجوانها .

قوله : [قد جاء من الأرض] إلخ : أى ومجيئها إلى السماء يكون على المعراج الذى عرج عليه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء .

قوله : [إلا صلى عليها] : أى دعا لها بالرحمة والمغفرة .

بلغة السالك - رابع

« فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً عرضاً وسبعون ذراعاً طولاً وعلاً روحاً وربحاً فإن كان معه شوه من القرآن كفاه نوره وإلا جعل له نور كالشمس » .

(يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ : الثَّابِتَةُ عَلَى الْإِيمَانِ إِلَى أَيُّقِنْتَ أَنَّ اللَّهَ رُبُّهَا وَخَضَعْتَ لَهُ أَمْرَهُ ، الرَّاغِبَةُ بِقَضَاءِ اللَّهِ إِلَى أَلَمَنَةٍ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ الْمُطْمَئِنَّةُ بِذِكْرِ اللَّهِ ، إِذِ الْأَقْوَالُ فِيهَا غَيْرُ مُتَبَايِنَةٍ . وَجَعَلَ شَيْخُنَا الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً -

قوله : [فيوسع عليه قبره سبعون ذراعاً] : العدد لا مفهوم له وإنما هو كناية عن عظيم السعة لأنه ورد في رواية أخرى مد بصره وهذا في غير الميت غريباً وإلا فيوسع عليه قدر بعده عن منزله .

قوله : [وإلا جعل له نور كالشمس] : يؤخذ منه أن الذي معه القرآن نوره أهل من الشمس وهذا النور حسي قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ ^(١) الآية .
قوله : [يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ] إلخ : هذه الجملة لصيغة النداء .

قوله : [إذ الأقوال فيها غير متباينة] : أي التفاسير فيها ترجع لشيء واحد لتلازمها . وحاصل التفاسير التي ذكرها الشارح ستة ومساقها هكذا الثابتة على الإيمان ، أو التي أيقنت بأن الله ربها ، أو التي خضعت لأمره ، أو التي رضيت بقضائه ، أو الآمنة من عذابه ، أو المطمئنة بذكره ، فالمناسب للشارح أن يقول هكذا .
وسبب نزولها قيل في حمزة بن عبد المطلب حين استشهد بأحد وقيل في حبيب ابن عدى الأنصاري ، وقيل في عثمان بن عفان حين اشترى بر رومة وصلها ، وقيل في أبي بكر الصديق ، قال المفسرون والأصح أن الآية عامة في كل نفس مؤمنة مطمئة .

قوله : [وجعل شيخنا المصنف] : كان المناسب للشارح أن لا ينقل هذا المبحث فإن هذا لقوم مخصوصين يطلبونه بالخصوص لا لأكل من يحضر الأحكام الفقهية فلا يؤخذ بالقال ، وإنما يؤخذ بالحال فهو من السر المكتوم الذي لا يجوز التكلم فيه إلا من أهله ولأهله والكلام فيه مع من يطلبه ومن لا يطلبه عبث . قال محيي الدين بن العربي : إن كلام القوم عليه أفعال لا تفتح إلا لأهله ، فسوق هذا

في التحفة في مناسبة اختيار استعمال الأسماء السبعة: النفس سبعة أقسام، وأن صاحب النفس المطلقة - التي مقامها مبدأ الكمال - متى وضع السالك قلمه فيه عدّ من أهل الطريق واستحق لبس

الكلام هنا كمن يبيع الجواهر في سوق الصدف ، وإنما كان عليه أن يشرح الآية بكلام أهل التفسير ، وجعل الشيخ النفس سبعة ليس من عند نفسه كما توهمه عبارة الشارح، بل هو تقسيم أهل الطريق قديماً أخذاً من الآيات القرآنية فإن هذه الآية يؤخذ منها المطلقة والمرضية والمرضية والكاملة وللهممة من قوله تعالى : ﴿ فَاتَّخِذْهَا بُعْزُورَها وَتَتَّقُواها ﴾^(١) واللاماة من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾^(٢) والأمانة من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٣) كما ذكره صاحب كتاب السير والسلوك .

قوله : [في التحفة] : متعلق بجعل وما بينهما اعتراض وهى اسم كتاب له في التصوف .

وقوله : [في مناسبة] : متعلق أيضاً بجعل وفيه تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو معيب .

قوله : [عدّ من أهل الطريق] : أى وهى الوقوف مع أحكام الشريعة ظاهراً وباطناً .
قوله : [واستحق لبس خرقتهم] : أى بحسب ما يراه الشيخ العارف من حاله، ثم هى إما حجة له إن كان على قدمهم باطنياً وظاهراً وإلا فهى حجة عليه . قال بعض العارفين خرقه القوم لأهلها نور وزينة ولغزهم مباحة وظلمة ، وربما دخل في وعيد قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ هُمْ يُخْسَدُونَ ﴾ وإيتا لَمْ يَفْعَلُوا فلا تحسبنهم بمكازة من العذاب ولم عذاب أنفسهم^(٤) .

وأما قول بعض العارفين :

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فلاح
فإن المراد الاقتداء بهم في العمل ومجاهدة النفس .

- | | |
|------------------------|-----------------------------|
| (١) سورة الشمس آية ٨ . | (٢) سورة القيلة آية ٢ . |
| (٣) سورة يوسف آية ٥٣ . | (٤) سورة آل عمران آية ١٨٨ . |

خزقهم لاتصاله من التلوين إلى التمكين . وصاحبها سكران هبت عليه نسيات
الوصال يخاطب الناس وهو عنهم في بَوْنٍ لشدّة تعلقه بالحق تعالى . يناسبه
الإكثار من اسمه تعالى الرابع في التلقين . يعنى : حق ، وإنّ الأمانة ذات
الحجب الظلمانية التي مقامها مقام الأغيار يوافقها في تمزيق حجبها الإكثار
من : لا إله إلا الله ، وأن اللواة : الكثيرة اللوم لصاحبها- التي مقامها مقام الحجب
النورانية لكونها ليست كثيفة وهى توبة - يناسبها

قوله : [لاتصاله من التلوين إلى التمكين] : علة للاستحقاق ، والتمكين
هو الطمأنينة والرسوخ في الأخلاق المرغوبة ، والتلوين هو عدم ذلك وسمى تلويئاً
لكثرة تغيراته .

قوله : [يناسبه] إلخ : قال الشيخ في الصفحة وهذا المقام لا يمكن الوصول
إليه عادة لغير السالكين ولو اتى بعبادة الثقلين ، لأن غير السالك مقيد بقيود
الشهوات والشرك انغفى لا ينفك عنها إلا بأنفاس المشايخ العارفين مع المجاهدة
والتزام الآداب على أيديهم وغير هذا لا يصح (اهـ) فإذا كان هذا في مبدأ
الكمال فما بالك بصاحب النفس الراضية والمرضية والكاملة ، فتعذر الوصول إليها
من غير المشايخ أو لوى فلذلك قلنا التكلم في تلك المقامات لا يناسب هذا المقام .
قوله : [في التلقين يعنى حق] : هذا من كلام الشارح وليس من كلام الصفحة .
قوله : [ذات الحجب الظلمانية] : أى الشهوات المحرمة والمكروهة .
قوله : [مقام الأغيار] : أى إن صاحبها منهك في شغله بغير الله .
قوله : [الإكثار من لا إله إلا الله] : أى حتى تمتزج بلحمه ودمه مع
الخروج عن كل هوى كما قال العارف البكرى :

• واخرج عن كل هوى أبدا •

فالإكثار منها يورث التوبة لأنه ينقله منها إلى اللواة ولذلك كان الجنيد
إذا جاءه العصاة يأخذون عنه الطريق لا يقول لهم توبوا بل يأمرهم بالإكثار منها .
قوله : [مقام الحجب النورانية] : أى وهى كناية عن حجب الطاعات
لأغراض تعود عليها فلذلك كانت حجباً ولا يملك نفسه عند الوقوع في المعصية ،

الإكثار من اسمه تعالى : « الله » وأنَّ الملهمة : التي ألهمت فجورها وقواها مقامها مقام الأسرار ، صاحبها نشوان ، يغلب عليه المحبة والحيان والتواضع والإعراض عن الخلق والتعلق بالحق ، يناسب كثرة استعمال اسمه تعالى « هو » بالمد ؛ لتخلص من ورطتها وأن الراضية كثيرة الرضا بالقضاء والتسليم مقامها مقام الوصال صاحبها خريق في السكر يناسب الخلوة وكثرة ذكر اسمه تعالى : « الحى » ليحيى به نفسه . وأن النفس المرضية صاحبها لا يرى صدور الأفعال إلا من الله تعالى لأن مقامها مقام تجليات الأفعال ، فلا يمكنه الاعتراض على أحد ، حسن الخلق ، يتلذذ بالحياة ، كما قيل :

زدنى بفرط الحب فيك تحمرا وأرحم حشا بلظى هوالك تسمرأ
ويناسب كثرة ذكر اسمه تعالى : « قويم » . وأن النفس الكاملة مقامها مقام تجليات الأسماء والصفات يناسبها كثرة ذكر اسمه تعالى : « قهار » ليحصل لها تمام القهر ويزول عنها بقايا النقص وحالها البقاء بالله ، تسير بالله إلى الله ، وترجع من الله إلى الله ، ليس لها ماوى سواه علومها مستفادة من الله كما قيل :

وبعد الفنا بالله كن كيفما تشاء فعلمك لاجهل وضعلك لا وزر

وإن كان يكرهها فلذلك كان كثير التوبة ويسمى تواباً وهو ممدوح لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾^(١) ولقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾^(٢) . قوله : [الإكثار من اسمه تعالى الله] : أى لأنه الاسم الجامع وإنما طلب الإكثار منه مجرداً لأن ظلمة الشرك وما ألحق به قد أزيلت عن قلبه .

قوله : [وأن الملهمة] : أى التى ملحقها الله تعالى بقوله : ﴿ وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾^(٣) أى طهرها من الذنوب وشهواتها وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ﴾^(٤) معناه دسها بالمعاصى وألبسها بها .

قوله : [يغلب عليه المحبة] إلخ : تفسير لنشوان .

قوله : [مقام الوصال] : أى الحضور مع ربه في سائر الأحوال .

قوله : [كما قيل زدنى] إلخ : القائل له سيدى عمر بن الفارض .

قوله : [كما قيل وبعد الفنا] إلخ : القائل له سيدى محمد بن وفا .

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢ . (٢) سورة القلم آية ٢ .

(٣) سورة الشمس آيات ٧ - ١٠ .

(١٨ باختصار وتصرف) . .

وهذا لا ينافي قول من قال : المحققون على أن النفس واحدة تختلف بالصفات ، قال شيخنا العلامة سيدي الشيخ محمد الأمير : واعلم أن بعض الناس يغلط فيقول : إن استعمال الأسماء السبعة من خصوص طريق الخلوتية ، كيف والله تعالى يقول : ﴿ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ : وقال المصنف رضي عنه فيها : واعلم أن طريق أهل الحق مدارها على الصديق ورأس مالها ذلك ونهايتها الفرق ، وقال العارفين : حكم القدوس أن لا يدخل حضرته أرباب النفوس كثرة الكلام توجب عدم الاحترام ، كثرة مصاحبة الناس توجب الإفلاس ، لا يتطهر من الرعونات إلا من خالف نفسه في الشهوات ، وذكر الله في جميع الحالات ،

قوله : [١٨ باختصار وتصرف] : أما الاختصار فقد حذف جملة من الكلام وقد نبهنا على بعضها وأما التصرف فبالقديم والتأخير في بعض العبارات وقد علمت أنه لا حاجة لنقلها .

قوله : [وهذا لا ينافي] : أي بل هو عينه لأن الأقسام المذكورة لصفاتها لها .
قوله : [المحققون] إلخ : مقول القول .

قوله : [قال شيخنا العلامة] إلخ : الجواب عن هذا الإشكال أن طريق الخلوتية فتحها مقصور على تلك الأسماء وليست تلك الأسماء مقصورة عليهم ، وقد أجاب شيخنا العلامة المذكور بهذا الجواب فسوق بحثه من غير جواب غير مناسب .
قوله : [فيها] : أي التحفة .

قوله : [ونهايتها الفرق] : أي وإلجمع فعنى الفرق شهود العبد لصنعه تعالى ، ومعنى الجمع شهوده لربه ويسمى بمقام البقاء ومقام الكمال .

قوله : [حكم القدوس] إلخ : أي أخذاً من الحديث القدسي في مناجاة داود عليه السلام : « قال كيف الوصول إليك يارب بمقال خلّ نفسك وتعال » .

قوله : [توجب الإفلاس] : أي كما قال العارف البكري :

فإن من علامة الإفلاس كون الفتي يألف قرب الناس

فإن جمعهم يضر بالسؤل فكيف من يحبه جهلا ملي

قوله : [من الرعونات] : أي الطبايع الشهوانية .

من لم يحرق البداية لم تشرق له نهاية. من لم يخالف النفس والشيطان لم يتحقق بصفات أهل العرفان ، من لم يكن عبداً للرحمن فهو عبد للشيطان ، فانتظر أيهما يستحق العبادة (١٨ باختصار) .

وقصصنا بنقل ذلك التبرك ، لعل الجلود الكريمة تنفتحنا بهم .

(ارجع إلى ربك) لرؤيته تعالى وما أعده الله مما لا يتناهى من الإكرام ، وقيل : إلى صاحبك وهو الجسد على أن النداء عند البعث .

(راضية) بما أعطاك ربك .

(مرضية) رضى ربك عليك .

(فأدخلنى فى عبادى) الصالحين المصطفين .

(وادخلنى جنّتى) . فى الحديث : « أول من يدعى إلى دخول الجنة

قوله : [من لم تحرق البداية] : أى إذا لم يجاهد فى بدايته فيخرج عن كل هوى لم تظهر له أنوار فى النهاية وهو معنى قول صاحب الحكم ادفن وجودك فى أرض الخمول فما نبت مما لم يدفن لم يتم نتاجه .

قوله : [على أن النداء عند البعث] : أى وأما على التفسير الأول فعلى أن النداء عند الموت أو البعث .

قوله : [راضية] إلخ : أى وهو معنى قوله : ﴿ رَضِيََ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾^(١) .

قوله : [فادخلنى فى عبادى] : أى وقت البعث والحشر ؛ لأن من أحب قوماً حشر معهم قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ ﴾^(٢) والآيات وقال تعالى : ﴿ يَتَعَابَدُونَ لِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾^(٣) والإضافة للتشريف ولا فالكل عباده .

قوله : [وادخلنى جنّتى] : أى مع الصالحين ولأهل الإشارات تفاسير منها أن الله يتادبها فى الدنيا بهذا النداء حيث اتصفت بتلك الأوصاف يقول لها يا أيها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك بفنائك عما سواه ، راضية بأحكامه ، مرضية له بأوصافك ، فادخلنى فى عبادى الصالحين أى فكفى معلومة فيهم

(١) سورة المائدة آية ١١٩ .

(٢) سورة الأنبياء آية ١٠١ .

(٣) سورة الزمر آية ٦٨ .

الحامدين على السراء والضراء .

(دار السلام): السلامة من كل خوف مصحوبة (بسلام) آمن من كل مكدر .

(دعواهم فيها سبحانه اللهم) أى . كلامهم أو دعائهم فى الجنة والتسبيح تنزيهه عن كل نقص يتلذذ به أهل الجنة فى الحديث : « يلهمون التسبيح والتحميد » وورد : « إذا أرادوا طعاماً قالوا سبحانه اللهم فيحمل لهم ما يشتهون على الموائد ، كل مائدة ميل فى ميل ، على كل مائدة سبعون ألف صفحة فى كل صفحة لون

ومحسوبة منهم ، وادخل جنتى شهودى فى الدنيا ما دمت فيها وهى الجنة المعجلة ، ويقال لما عند البعث ذلك على التفسير المتقدم ويراد جنة الخلود وفسروا بذلك قوله : تعالى : ﴿ وَكُنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾^(١) أى جنة الشهود فى الدنيا التى قال فيها ابن القارض :

أُلْنَا مع الأحباب رؤيتك التى إليها قلوب الأولياء تسارع
وجنة الخلد فى القبي وهذا النداء الواقع فى الدنيا يسمعه العارفون إما فى المنام أو بالإلهام .

قوله : [دار السلام] الخ : قال تعالى : ﴿ لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُمْ فِيهَا يَبْتَغُونَ ﴾^(٢) وقال تعالى : ﴿ الَّذِينَ أَحْسَنُوا لِنُفْسِهِمْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾^(٣) فالحسنى هى الجنة والزيادة هى رؤية وجه الله الكريم .

قوله : [أودعائهم فى الجنة] : أى طلبهم لما يشتهون من المأكول والمشرب فى الجنة .
قوله : [فى الحديث : « يلهمون التسبيح والتحميد »] : أى كما يلهمون النفس كما فى أصل الرواية .

قوله : [وورد إذا أرادوا طعاماً] الخ : المناسب الضريح بالقاء لأنه معنى الآية .
قوله : [فيحمل لهم ما يشتهون] : أى يوضع لهم على الموائد .
قوله : [فى كل صفحة لون] : أى لا يشبه بعضها لون الآخر كما فى الرواية . وقال بعضهم المراد بقوله سبحانه اللهم اشتغال أهل الجنة بالتسبيح

(٢) سورة الأنعام آية ١٢٧ .

(١) سورة الرحمن آية ٤٦ .

(٣) سورة يونس آية ٢٦ .

غُذَا فَرَحُوا قَالُوا الْحَمْدُ لله .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال سبحان الله وبحمده في كل يوم مائة مرة حطت خطاياہ وإن كانت مثل زبد البحر » .

وفي العياشي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال بعد صلاة الجمعة سبحان الله العظيم وبحمده مائة مرة غفر الله له مائة ألف ذنب ولوالديه أربعة وعشرين ألف ذنب » .

(وتحيتهم فيها سلام) يحيتهم الله والملائكة وبعضهم بعضها قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم .

والتحميد والتقديس والثناء عليه بما هو أهله ، وفي هذا الذكر سرورهم وابتهاجهم وكال للذاتهم وهذا أول ، ويدل عليه ما روى عن جابر أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يبطلون ولا يتنوطون ولا يمتخطون قالوا فما بال الطعام ؟ قال جشاء ورشح كرشح المسك يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهمون النفس » (أه خطيب)

قوله : [غُذَا فَرَحُوا قَالُوا الْحَمْدُ لله] : أى قالوا : « الحمد لله رب العالمين » وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَأَعْبِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) فرفع حيثنذ .

قوله : [وإن كانت مثل زبد البحر] : كناية عن كثرتها أى تنفر ولو كثرت . وظاهر الحديث ولو كانت كبائر لكن قيده العلماء بغير الكبائر لأن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة .

قوله : [قال تعالى «سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ»^(٢)] : دليل لسلام الله عليهم . وقوله : [«إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا»^(٣)] : دليل لسلام بعضهم على بعض . وقوله : [«والملائكة يدخلون عليهم من كل باب»^(٤)] : دليل لسلام الملائكة فهو لف ونشر ملخبط وقد ورد : « إن الملائكة يدخلون عليهم من كل باب من أبواب القصور بهذا من التحف يقولون سلام عليكم بما صبرتم » .

(١) سورة يونس آية ١٠ .

(٢) سورة يس آية ٥٨ .

(٣) سورة الواقعة آيتا ٢٥ ، ٢٦ .

(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) . وقد ورد: «إن أهل الجنة يفتنون كلامهم بالنسيج ويختمونه بالتحميد» .

(وأسأل الله تعالى أن ينفع به) : علامة قبوله ظاهرة فقد حصلت ثمرة التأليف عاجلاً بمحصل النفع وكثرة الاشتغال به وبإخلاص مؤلفه تتحقق الثمرة آجلاً في رفع درجاته ، وختم كتابه بالسؤال لما فيه من الإشعار بالاحتياج للغنى عن كل ما سواه (كما نفع بأصله) واشتهار النفع بمختصر العلامة خليل رحمه الله تعالى لا يخفى (كل من قرأه) يحفظ أو غيره (أو شرحه أو حصله) بشراء أو كتابة أو غير ذلك (أو سمى في شيء منه) عود الضمير على واحد من الأمور المذكورة

قوله : [يفتنون كلامهم] : أى في سائر مطلوباتهم وخطاباتهم .

قوله : [وأسأل الله] إلخ : لفظ الجلالة منصوب على التعظيم مفعول أول لأسأل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعوله الثاني ، والنفع ضد الضرر وهو إصالح الخير للغير وسأله في ذلك لأن إصالح النفع لا يكون إلا من الله وليس في طائفة أحد ذلك كإصالح الضر قال تعالى : ﴿وإن يَحْسَبَنَّ اللهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرَدِّكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ (١) .

قوله : [وكثرة الاشتغال به] : عطف سبب على مسبب .

وقوله : [وبإخلاص] : مؤلفه متعلق بما بعده الذى هو قوله تتحقق الثمرة آجلاً .

وقوله : [وختم كتابه] : راجع لأصل المتن وفي التركيب ركة لا تخفى .

قوله : [كما نفع بأصله] : أى خليل وما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر مجرور بالكاف الى بمعنى مثل وهو صفة لمصدر محذوف تقديره نفعاً مثل نفعه بأصله .

وقوله : [كل من قرأه] : معمول لقوله أن ينفع به .

قوله : [أو غيره] : أى كالمطالعة .

قوله : [أو شرحه] : صادق بالتحشية .

قوله : [أو غير ذلك] : أى كما إذا ذهب كذا وقِف عليه .

قوله : [على واحد من الأمور المذكورة] : أى بأن يقال سعى في شيء من قراءة

أبلغ من عوده بجملته (إنه جواد) كثير الجود والكرم والإتعام (كريم) يعطى بلا عوض ولا غرض (رموف) كثير الرأفة والرحمة (رحيم) منعم بالقليل كما هو منعم بالكثير فلا تأثير لغيره تعالى .

(وصلى الله على سيدنا محمد) ختم بها كما ابتداء بها رجاء قبول ما بينهما وعبر بصيغة الخبر لأن المطلوب واقع .

كما إذا قرأ البض فقط أو في شيء من شرحه كأن شرح البض أو في شيء من تحصيله كان اشترى البض أو كتبه أو وهب له .

قوله : [أبلغ من عوده بجملته] : أى لأنه يكون منه قصور على تحصيل البض بشراء ونحو .

قوله : [إنه جواد] : بكسر الهزة استئناف يأتى واقع في جواب سؤال تقديره سألته لأنه جواد ، ولجواد بالتخفيف ذو الجود والمدد والعطايا التى لا تنفد .

قوله : [كريم] : أى وهو الموصوف بنعمت الجملان ذو التوال قبل السؤال .

قوله : [بلا عوض ولا غرض] : أى لاستغنائه وتتره عن ذلك ولذلك يديم الإحسان على المصّر على الكفر والمعاصى .

قوله : [رموف] : أى ذو رأفة وهى شدة الرحمة .

قوله : [منعم بالقليل] : إنما فسر به بذلك لقولهم الرحيم المنعم بدقائق النعم والرحمن المنعم بجلالها أى فجميع النعم ناشئة منه بوصف كونه رحماناً رحيماً ، وفى هذه الأسماء من المناسبة بالمطلوب ما لا يخفى ، وفيها حكمة وهو أن الإنسان يخاطب ربه بالأسم المناسبة لمطلوبه كدعاء أيوب عليه السلام حيث قال : « إني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين » ودعاء يونس حيث قال : « سبحانه إني كنت من الظالمين » ودعاء زكريا حيث قال : « رب لا تكذبني فرداً وأنت خير الوارثين » ودعاء سليمان حيث قال : « رب هب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب » وبالحملة كل مقام له مقال .

قوله : [لأن المطلوب واقع] : ظاهره أنها خبرية لفظاً ومعنى وليس كذلك بل هى خبرية لفظاً إنشائية معنى لأن الخبر بالصلاة ليس مصلية على التحقيق فالمتناسب أن يقول عبر بصيغة الخبر فى اللفظ لتحقيق المطلوب .

وفي العياشي عن السهيلي من رواية الدارقطني عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل فسلم عليه فرد صلى الله عليه وسلم عليه السلام وأطلق وجهه وجلسه إلى جنبه فلما قضى حاجته ونهض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر هذا الرجل يرفع له كل يوم كعمل أهل الأرض قلت : ولم ذلك يا رسول الله ؟ قال إنه كلما أصبح وأمسى صلى على "كصلاة الملق" أجمع يقول عشر مرات اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلي عليه وصل على محمد النبي كما ينبغي لنا أن نصلي عليه ».

ولا كان المطلوب التعميم قال رضي الله عنه (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى أئمتهم وصحبتهم أجمعين وسلم تسلياً كثيراً والحمد لله رب العالمين) يقول ناقل تكميل الشرح الفقير مصطفى العقابى ساعده الله والمؤمنين من جميع المسارى: الحامل لى على ذلك امتثال أمر ربي الله خليفة شيخنا المصنف الشيخ صالح

قوله : [وفي العياشي] إلخ : مثل هذه الأحاديث على فرض صحتها تحمل على المبالغة للرغيب وإلا فقواعد الشرع تأبى ذلك .

قوله : [والمرسلين] : عطف خاص .

قوله : [وصحبهم] : بين الآل والصحب عموم وخصوص وجهي إن أريد بالآل بالأقارب وإن أريد بهم مطلق الأتباع كما هو الأول للتعميم كان عطف الأصحاب خاصاً وخصبهم لمزيد فضلهم فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق . قوله : [أجمعين] : تأكيد .

قوله : [وسلم] : معطوف على صلى وهو مسلط على جميع من تقدم وتسلياً مصدر مؤكد لعامله وكثيراً صفة له .

قوله : [والحمد لله رب العالمين] : عطف على وصلى الله وبين الجمليتين كمال الاتصال لأن كلا خبرية لفظاً إنشائية معنى على التحقيق .

قوله : [الحامل لى على ذلك] إلخ : مقول القول .

قوله : [ربي الله] : قد صدق في ذلك فإني صحبته نحو الثلاثين سنة ما رأيته فعل حراماً ولا مكروهاً ولا مدح الدنيا ولا منها رأيت أحداً من جماعة

السباعي نقعنا الله به في الدارين هذا وما وجدته من صواب فن فيض شيخنا القطب المصنف وإمدادات خاتمة المحققين من منح العلم الظاهري والباطني شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير وأسأل الله من فضله أن يعفو عنا ويرحمنا والدينا وأن يختم لنا بالإيمان الكامل ، صلى الله وسلم على واسعة عقد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكان الفراغ من تبييضه غرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠ هـ : ونسأل الله أن يفرج كرب آل بيت نبينا والمؤمنين إنه لطيف كريم حليم يجاه جدهم سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله رب العالمين .

شيخنا المصنف جاهد نفسه مثله رضى الله عنه وعنا به .

قوله : [وإمدادات] : معطوف على فيض .

قوله : [خاتمة المحققين] : هذا الوصف فيه كالشمس في رابعة النهار ، وبالجملة فهو حقيق بقول الشاعر :

حلف الزمان ليأتين بمثله حثت يمينك يا زمان فكفر
وبقوله أيضا :

لم تر العين بعده في صفات لا حق الشفيع يوم الحساب

قوله : [من منح] إلخ : نعت لخاتمة المحققين وقوله شيخنا العلامة بدل أو عطف بيان .

وهذا آخر ما أجراه الله على يد الفقير الحقير في خدمة أقرب المسالك وشرحه . وأسأل الله من فضله أن يجعلها صلة لنا بمؤلفه في دار السلام بسلام ، والحمد لله ذى الجلال والإكرام ، صلى الله على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه . البررة الكرام وأتباعه إلى منتهى الإسلام .

وكان الفراغ من تعليقها صبيحة يوم الجمعة المبارك رابع يوم مضى من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام .

وبعد . . .

فلست أطاول أولى الفضل ممن جاء ذكرهم في هذا الكتاب من الأعلام
الأعجام . ولكني أطمع أن يذكرني المسلمون بالخير والرحمة . ولذا أفضحت قلمي
في فهرس الأعلام الملحق بهذا الكتاب .

وقد كان بدء العمل في تخريج هذا الكتاب المحيد في نوفمبر عام ١٩٧١، ولم
أقبل العمل فيه إلا بإلحاح من القاضي السيد علي الهاشمي ، كرمه الله ، إذ رأيته دون
مكانته . وبرعاية وتشجيع من السيد الولد فضيلة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز
آل مبارك قاضي القضاة بدولة الاتحاد الذي أمدني بنسخة موروثة من الأصل
أفدت مما عليها من ملاحظات أعظم الإفادة . والله تعالى الموفق للخير ويده
عجريات الأمور . وبده في جمع حروف جزئية الأولى والثاني قبل الاتصال بي ،
ولذا كانت يدي مقيدة في أمور . ثم أعانني القائمون على المطبعة بروحهم
العالية ، أذكر في المقدمة : السيد الأستاذ الدكتور حسين الغمري المدير العام
الذي كان لروحه العالية أطيب الأثر ، والسيد الأستاذ إسماعيل شوقي مدير المطابع
والأستاذ هاشم الشاذلي رئيس قسم التصحيح وزملاءه في القسم والسيد عبد الرزاق
السري ، الذين تحملوا من الجهد في هذا الكتاب ما يستحقون عليه الشكر .

والواقع أن مهمة إخراج كتب الفقه في نظامها القديم حيث تطبع بلا فواصل
ولا ترقيم هي مهمة جسيمة . لأن الفواصل والترقيم تفسير . ويخرج العلماء من
ذلك كثيراً لوقوف الاجتهاد من زمن طويل . ولكن لا بد مما ليس منه بد . . . وهذه
المهمة يجب إنجازها في أمهات كتب الشريعة الإسلامية ، وكذلك فإن الفهرسة
الموضوعية أمر عظيم الأهمية : خاصة إذا كانت بالمصطلح الشرعي والحديث ،
حتى يسهل على الباحث جمع شتات المواضيع ومقارنتها بالقانون الحديث . وهي
مهمة ليست بالسهلة لأن ترتيب المراجع الشرعية مختلف تماماً عن ترتيب المراجع
الحديثة . والنظريات الكبرى في القانون ليست مبوبة في كتب الفقه . كما أن
ترجمة المصطلح القانوني إلى ما يقابله في الشريعة ليست سهلة خاصة إذا اتمد
اللفظ واختلف المدلول . وهذه مسألة ذات أهمية عظمى أيضاً في تجلية
الشريعة .

وأما ضبط كلمات المتن فقد اعتمدنا فيه على الشرح الصغير تخريج أستاذنا
المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد . وفي التخريج اعتمدنا في الغالب
على الموطأ ونيل الأوطار للشوكاني وفتح الباري بشرح البخاري والجامع الصغير
للسيوطي .

ولا أريد أن أترك هذه المناسبة تمر دون أن أذكر صلى بالإمام الدريد رضى الله
عنه . فقد سمعت عن فضل شيخنا الإمام صادق العنبري وأنا بليبيا ورأيت في
الرؤيا قبل أن أراه في الحقيقة : رأيت بما عرفني مكانته وكرامته قبل أن أنقضي به
وشاهدت من كراماته وكرامات الإمام الدريد الشيء الكثير رحمه الله ورحمنا ونسأله
التوبة والمغفرة .

مصطفى كمال وصفي

المعاش : { شوال ١٣٩٣ هـ
٢ من نوفمبر ١٩٧٣ م

فهرس الموضوعات
للشرح الصغير وحاشية الصاوى
[الجزء الرابع]

باب
الإجارة

الصفحة	
٥	تعريفها :
٥	أركانها :
٧	المآخذ
٨	الصيغة
٨	الأجرة
٨	المنفعة - شروطها
١٢	الأجرة - تمجيلها وتأجيلها
١٢	أحوال تفسر بها الإجارة .
١٦	تمجيل المعين مع انتهاء العرف
١٧	إن اجتمعت بحمل .
١٨	إن شأبها غرر
٢٠	القول في كراء الأرض
٢٣	أحوال تجوز فيها الإجارة
٢٥	تنبيه (للصاوى) : إذا تلفت الدابة
٣١	الجمع بين المدة والعمل
٣١	إجارة الظئر
٣٣	تنبيه (للصاوى) : إذا أجر ظئرين فانت واحدة
٣٤	أحوال تكره فيها الإجارة

الصفحة

٣٥	فوائد (لصاوى) : فى إجارة التعليم
٣٦	أحوال تعيين المؤجر عليه
٣٩	أحوال يعمل فيها بالعرف
٣٩	تنبيه (لصاوى) : إيجاب القران ونحوه
٤١	تنبيه (لصاوى) : أحوال يرجع فيها بالعرف أيضاً
٤١	الضمان فى الإجارة
٤٨	تنبيه (لصاوى) : تصديق الملتقط
٤٩	فسخ الإجارة
٥٥	تنبيه (لصاوى) : أثر البيع والهبة فى الإجارة
٥٥	كراه الدواب والنقل
٥٩	كراه الدور والأرض ونحوهما
٦٣	الشروط فى الإجارة
٦٧	تنبيه (لصاوى) : خيار المكزى لدى حبس العين
٦٨	ما يلزم به الكراء
٦٨	تنبيه (لصاوى) : التنازع فى التمكن
٦٩	التنازع بين المتكاريين
٧٢	تنبيه (لصاوى) : إذا غارت الأرض
٧٤	الأحوال التى يستحق فيها الأجر بتمام العمل
٧٤	تنبيه (لصاوى) : ادعاء الصانع

فصل فى الجمالة

٧٩	تعريفها :
٨١	ركنها وشروطها
٨٢	لزمها وفسخها قبل الشروع فيها
٨٤	ما يجوز فيه الجمالة
٨٥	الجمالة الفاسدة
٨٥	تنمة (لصاوى) : إذا كان الجمل ذهباً أو فضة

باب إحياء الموات من الأرض

٨٧	تعريفه الموات وتملكه بالإحياء
	أسباب الاختصاص بالموات :
٨٨	الاختصاص بالحريم
٩٠	الاختصاص بالانقطاع
٩٢	الاختصاص بالحمل
٩٣	الأمر الى يكون بها الإحياء
٩٤	إذن الإمام بإحياء القريب
٩٥	تنمة (للاصوى) : إن سال مطر بأرض مباحة

باب للوقف وأحكامه

٩٧	تعريفه
٩٨	حكمه
٩٩	الخلو
	أركان الوقف
١٠٥	عدم اشتراط التنجيز وتعيين المصرف
١٠٧	مبطلات الوقف
١٠٧	حصول المانع
١١٠	الوقف على وارث في مرض الموت
١١٦	الوقف على معصية
١١٦	الجانز من الشروط في الوقف
١٢١	انقطاع الحبس عليه
١٢٤	تبيه (للاصوى) : الحبس على طلبة العلم

الصفحة

١٢٨	ما تتناوله ألقاظ الوقف
١٣٢	تملك عين العين وغلته وإجارة الوقف

باب

فى الهبة والصدقة وأحكامها

١٣٩	تعريفها
١٤١	أركانها
١٤٣	ما تبطل به
١٤٤	قبضها وحوزها
١٥١	اعتصار الهبة
١٥٣	موانع الاعتصار
١٥٤	تملك الصدقة واستعمالها
١٥٦	الهبة بشرط
١٥٨	مسألة (للصاوى) : المثيب جهلاً
١٦٠	العمرى - تعريفها
١٦٢	أحكامها
١٦٢	تنمة (للصاوى)

باب

اللقطة وأحكامها

١٦٥	تعريفها
١٦٦	ردها لمن يعرفها وتنازعهما
١٧٢	حبسها والتصدق بها
١٧٢	ضمانها
١٧٤	أكل ما يفسد منها واستعمالها وإجارتها

الصفحة

١٧٨	تنبيه (للمصاري) : التفتة عليها
١٧٨	اللقيط
١٨٠	حرية وإسلامه
١٨٢	تنبيه وسائل (للمصاري)
١٨٢	الآتي

باب أحكام القضاء

١٨٥	معناه
١٨٧	شروط القضاء
١٩٨	التحكيم : شروطه وما يجوز فيه وما لا يجوز وأثره
٢٠٢	أدب القضاء : ما يجوز للقاضي من اتخاذ الأعراف
٢٠٣	ما يبدأ القاضي بنظره
٢٠٥	لا يحكم وهو غضبان
٢٠٦	تزيير شاهد الزور ومن إساء إلى خصمه ونحوهما
٢٠٨	ترتيب الكلام بين المدعي والمدعى عليه وأصوله
٢١٤	الإعذار والتصحيح
٢١٨	فيما يكون فيه اليمين
٢٢٠	الأمر بالصلح
٢٢٠	أثر الحكم ونقضه
٢٢٧	ما يعتبر حكماً ، والفرق بينه وبين الفتوى
٢٣٠	لا يستند القاضي لعلمه
٢٣١	غيبية المصمم

باب
في الشهادة وما يتعلق بأحكامها

٢٣٧	• • • • •	عمومها
٢٣٩	• • • • •	شروط صحة الشهادة
٢٤٣	• • • • •	شروط العدل
٢٤٧	• • • • •	تنبيه (لصاوى) : تحليف الشاهد بالطلاق
٢٤٧	• • • • •	المبادرة للشهادة
٢٥١	• • • • •	إذا جرت الشهادة نفماً
٢٥٨	• • • • •	القتلح في الشهود وتركيتهم
٢٦١	• • • • •	شهادة الصبيان
٢٦٢	• • • • •	قائلة (لصاوى) : شرط في شهادة الصبيان
٢٦٤	• • • • •	مراتب الشهادة
٢٦٤	• • • • •	المرتبة الأولى : ما يطلب فيه أربعة عدل
٢٦٧	• • • • •	و الثانية : ما يطلب فيه عدلان رجلان
٢٦٨	• • • • •	و الثالثة : ما يطلب فيه عدل وامرأتان
٢٧١	• • • • •	و الرابعة : ما يطلب فيه امرأتان
٢٧٢	• • • • •	الشهادة على الخط وتحقيقه
٢٧٤	• • • • •	شروط صحة الشهادة على الخط
٢٧٦	• • • • •	ما لا يشهد فيه
٢٧٧	• • • • •	تنبيه (لصاوى) : في الشهادة على المرأة المنتقة
٢٧٧	• • • • •	الشهادة بفشو السماع وشهادة السماع
٢٧٨	• • • • •	الشهادة في الملك ويموت الغائب وما يقبل فيه شهادة السماع
٢٨٤	• • • • •	التحمل للشهادة وركوب الشاهد ومشيه
٢٨٦	• • • • •	دعوى العبد وغير الرشيد والصبي
٢٨٩	• • • • •	تنبيه (لصاوى) : إذا تعلز عيى

الصفحة	
٢٩٠	نقل الشهادة
٢٩٣	تلفيق ناقل الأصل وتزكيتة
٢٩٥	كلب الشهود وأثره
٣٠٤	تعارض البنات والتنازع والمرجحات
٣٠٥	تنبيه (للساوى) : إذا تعارضت الأصالة والفرعية
٣١٠	أخذ الحق باليد
٣١٢	الاستمهال للدفع البينة
٣١٣	اليمين صيغتها وتقليظها
٣١٦	يمين المدعى عليه ويمين المدعى
٣١٧	تنبيه (للساوى) : إنكار الورثة
٣١٩	الحياة : فى العقار
٣٢٢	فى غير العقار
٣٢٣	ما لا دليل للحياة فيه

باب

فى أحكام الجناية على النفس أو على مآلونها

٣٢٧	مقارنة مع القوانين الوضعية
٣٣١	موجب القصاص وشروطه
٣٣٤	ما تكون به العصمة
٣٣٥	ما يثبت به القود
٣٣٧	استحقاق دم القاتل
٣٤١	الجنابة المباشرة والجنابة بسبب
٣٤٤	لا يقتل أدنى بأعلى
٣٤٦	تنبيه (للساوى) : شريك السبع والحربى ونحوهما
٣٤٦	مسألة (للساوى) : إن تصادم المكلفان أو تجاوزا

الصفحة

٣٤٩	ما يقتص منه ممدون النفس وما لا يقتص منه
	القصاص في الموضحة ، والدامية . والحارصة ، والسمحاق ،
٣٥٠	والباضعة ، والمتلاحمة ، والملطاة .
٣٥١	جناية الطبيب
٣٥٨	من له استيفاء القصاص
٣٦٠	شروط استيفاء النساء
٣٦٢	تنبيه (للدريد) : لو حصل عفو من كبير
٣٦٣	كيف أخذ القصاص
٣٦٤	تنبيه (للدريد) : لو دخل جان الحرم
٣٦٤	سقوط القصاص : بالعفو
٣٦٧	سقوطه بالإرث
٣٦٨	الصلح فيه
٣٦٩	يقتل القاتل بما قتل — واستثنائه
٣٧١	تنبيه (للعاصي) : في القتل بالسم
٣٧٢	تنبيه (للعاصي) : اندراج الأصابع في قطع اليد
٣٧٢	دية الحر المسلم في القتل الخطأ على البادي
٣٧٥	ديته على الحضري
٣٧٥	تنبيه (للعاصي) : الدية تكون من الإبل والذهب والفضة
٣٧٦	دية الكنانى والمجوسى والمرتد
٣٧٦	دية الأنثى
٣٧٧	دية الرقيق
٣٧٧	دية الجنين
٣٨١	الحكومة فيما لا قصاص فيه
٣٨٤	تعدد الواجب بتعدد الجرح
٣٨٥	ما يتبع من عاهة

الصفحة	
٣٩٣	تعدد الدية بتعدد الجناية
٣٩٧	المأقطة
٣٩٨	تنبيه (للمصاوى) : إذا نقص أهل الديوان عن سبعمائة
٤٠٧	القسامة - سببها
٤١١	كيفيتها
٤١٦	تعريفها

باب

الغبى

(تطبيق مقارن بالقانون الحديث)

٤٢٥	تعريفه
٤٢٩	قتالهم
٤٢٩	ضمانهم وأحكامهم

باب

تعريف الردة وأحكامها

(ولم يلا باقة تمال سها)

٤٣١	تعريفها ووجباتها
٤٣٦	الشهادة عليه والاستتابة
٤٣٦	تنبيه (للمصاوى) : شرط اتحاد المشهود به
٤٣٧	قتل المرتد إن لم يتب
٤٣٧	اعتبار ماله فيثاً
٤٣٨	من يقتل بلا استتابة : الزنديق
٤٣٩	الساب لنبي
٤٤٠	ما يسقط بالردة

الصفحة

- ٤٤١ . . . ما لا يسقط بها
 ٤٤٢ . . تنبيه (للصاوى) : فى العتق غير المعلق والطلاق وغيرهما
 ٤٤٣ . . ما يوجب الأدب بما يشبه موجبات الردة

باب

حد الزنا

- ٤٤٧ . . . تعريفه ومحرزاته مما يؤدى للشبهة
 ٤٥٣ . . . ثبوته
 ٤٥٥ . . . أثر ثبوت الزنا : توقيع الحد
 ٤٥٦ . . . جلد غير المحصن
 ٤٥٧ . . . التغريب
 ٤٥٨ . . . تمة (للصاوى) : إنكار الإعفاف وادعاء الزوجية
 ٤٥٩ . . . خاتمة (للصاوى) : الإقرار بما يفسد النكاح

باب

فى القذف

- ٤٦١ . . . تعريفه
 ٤٦٣ . . . تنبيه (للصاوى) : قذف المتنئ المشكل
 ٤٦٤ . . . حله
 ٤٦٧ . . . العفو عنه

باب

أحكام السرقة

- ٤٦٩ . . . تعريفها
 ٤٧٠ . . . حلها
 ٤٧٢ . . . نصاب الحد

الصفحة

٤٧٤	محترقات القطع
٤٧٨	الحرز
٤٨٤	الشبهة للماتمة من الحد
٤٨٤	تنبيه (للمصاوي) : إذا قُبِحَ حرزاً
٤٨٦	إثبات السرقة
٤٨٦	الإكراه على الإقرار
٤٨٧	أحوال الغرم
٤٨٨	سقوط الحد
٤٨٨	تداخل الحدود

باب

الحُرَابَة

٤٩١	تعريفها
٤٩٣	مقاتلة المحارب وقتله
٤٩٤	تنبيه (للمصاوي) : لو قُتِلَ المحاربَ وارثُهُ
٤٩٤	خيار الإمام فيه
٤٩٦	استرداد ما بعده من أموال
٤٩٧	عدم تأمين المحارب
٤٩٧	سقوط حد الحُرَابَة

باب

حد الشارب

٤٩٩	حد الشارب
٥٠٢	شرب المضطر
٥٠٣	كيفية الضرب

الصفحة

٥٠٤	التزير ،
٥٠٥	الضمان بسبب زيادة التزير
٥٠٥	الضمان بسبب سرقة الضرر (محوما)
٥٠٦	الضمان عند دفع المعتدى
٥٠٦	ما أتلفته البهائم

باب
العتق

٥١١	تعريفه وطوباه
٥١٢	أركانه
٥١٣	لزوم العتق
٥١٦	صيفته — الصريحة والكناية
٥١٧	شبه العتق بالطلاق في أمور
٥٢٠	العتق بنفس المالك
٥٢١	العتق بالحكم
٥٢٤	إعتاق جزء وتكميل العتق في الباقي
٥٢٧	أثر العتق في البيع وغيره
٥٢٨	تمة (للصاوي) : في عتق عبد العبد

باب
في التدبير

٥٣١	حكمه أركانه
٥٣١	تعريفه
٥٣٥	لا يجوز رد المدبر لغير حرية
٥٣٨	إبطال التدبير

الصفحة

- أحكام التدبير ٥٣٨
تتمة (للصاوى) : إذا قال : أنت حر بعد موتى وموت فلان . . . ٥٣٩

باب
فى أحكام الكتابة

- حكمها ٥٤١
تعريفها ٥٤٢
أركانها ٥٤٣
جوازها بغير ٥٤٥
تنجيم العوض ٥٤٦
إذا لم يوف الأقساط ٥٤٧
تنبيه (للصاوى) : إذا اطلع مشترى الكتابة على عيب فى المكاتب ٥٤٧
نضامن المكاتبين فى الكتابة جماعة ٥٤٨
تنبيه (للصاوى) : عتق أحدهم مجاناً ٥٤٩
ما يجوز للمكاتب وما لا يجوز وما عليه ٥٤٩
فسخ الكتابة ٥٥٢
التنازع فى الكتابة ٥٥٤
خاتمة (للصاوى) : اشتراط وطء المكاتب وما يلغى من شروط
أخرى ٥٥٧

باب
أحكام أم الولد

- تعريفها ٥٥٩
عتقها وولدها ٥٦٠
أحكامها ٥٦٤

الصفحة

- تنبیه (للمصاوی) : أم ولد المرتد إذا لحق بدار الحرب . . . ٥٧٠
- خاتمة (للمصاوی) : إذا وطئها الشريك أو البائع والمشتري . . . ٥٧٠

باب
الولاء

- مهرها ٥٧١
- الولاء لمن أعتق ٥٧٢
- سريانه إلى الولد ٥٧٣
- الميراث بالولاء ٥٧٥
- التنازع ٥٧٧
- خاتمة (للمصاوی) : إذا أعتق أب على ابنه وبنته . . . ٥٧٧

باب
أحكام الوصية وما يتعلق بها

- مهرها ٥٧٩
- أركانها : الموصى ٥٨٠
- الموصى له ٥٨١
- أشراط قبوله ٥٨٣
- الصيغة ٥٨٤
- بطلان الوصية بالردة ٥٨٤
- بطلانها على معصية ٥٨٥
- بطلانها لموارث ولغيره زيادة على الثلث ٥٨٦
- بطلانها برجوع الموصى ٥٨٧
- بطلانها بالعتق والإيلاد ٥٨٧
- بطلانها بزوال الاسم أو عدم تحقق ما علق عليها . . . ٥٨٧

الصفحة

٥٨٨	كتابة الوصية ورد كتابه وأثره في الإبطال
٥٨٨	صور لا تبطل فيها
٥٩٠	تعدد الوصية
٥٩١	أثر تغير الحال بحدوث ابن ونحوه
٥٩١	من يسلخ عند التعميم ، كفقراء وأهل ونحوهما
٥٩٤	الوصية بجزء من رقيق
٥٩٥	ما يتطلب لإجازة الوارث
٥٩٩	إن أوصى بجزء من ماله
٦٠٠	الوصية فيها علم من مال وما يكون غير ذلك
٦٠٠	تنبيه (للساوى) : تراحم الوصية والتدبير
٦٠١	كتابة الوصية والاشهاد عليها وغيره
٦٠٢	الوصى المعين
٦٠٣	فرع (للساوى) : إذا تبين أن الوصى ميت
٦٠٤	إيصاء الأم على أولادها وشروطه
٦٠٦	سلطات الوصى
٦١١	تنبيه (للساوى) : محاصمة وارث الطفل للوصى
٦١٢	تنبيه آخر له : ترشيد الوصى إذا بلغ الصغير الرشد
٦١٢	خاتمة (للساوى) : ما يقدم عند تراحم الموصى به وغيره

باب

فى الفرائض

٦١٥	تعريف علم الفرائض
٦١٦	الحقوق المتعلقة بالتركة
٦١٧	ما يبدأ به من تركة الميت
٦١٨	فائدة (للساوى) : إذا لم يكن وارث ولا بيت مال منتظم

فصل فى جملة كالية

من انصهر عليها جمعت أصلاً كثيرة

٦٥٥	فى فن الحساب
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل فى معرفة ضرب الصحيح فى الصحيح

٦٦٠	تعريف الضرب .
-----	---	---	---	---	---	---	---	---------------

٦٦٤	تنبيه (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	------------------

فصل فى شئ من القسمة

٦٧٢	تعريف القسمة
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل الكسور

٦٧٧	أقسام الكسور
-----	---	---	---	---	---	---	---	--------------

فصل فى معرفة تعريف واستخراج

٦٨٠	تعريف المخرج وهو المقام
-----	---	---	---	---	---	---	---	-------------------------

٦٨٤	تنمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

فصل فى معرفة بسط الكسور

٦٨٥	تعريف البسط .
-----	---	---	---	---	---	---	---	---------------

٦٨٧	تنمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

فصل فى ضرب ما فيه كسر

٦٨٩	الكلام فى ذلك .
-----	---	---	---	---	---	---	---	-----------------

٦٩١	خاتمة (للصاوى)
-----	---	---	---	---	---	---	---	------------------

الصفحة

فصل فى التساوى والتفاضل

الكلام فى ذلك ٦٩٣

فصل التقسام السهام على الورثة

الكلام فى ذلك ٦٩٨

تنمة (للصاوى) ٧٠٢

فصل فى المتناصفة

الكلام فى ذلك ٧٠٣

فصل لإقرار أحد الورثة

الكلام فى ذلك ٧٠٧

تنمة (للصاوى) : ٧١٠

فصل موانع الإرث

الرق ٧١٢

القتل العمد والخطأ ٧١٣

فرع (للصاوى) : الميراث بين البغاة ٧١٤

اختلاف الدين ٧١٤

الحكم بينهم إذا تراضوا إلينا ٧١٥

إذا جهل تأخر الموت ٧١٥

وقف القسم للحمل ٦٩٦

تنبيه (للصاوى) : التوارث بين المتلاعنين ٧١٦

وقف مال المفقود ٧١٧

ميراث الخنثى المشكل ٧١٨

علامات الأنوثة والرجولة فيه ٧٢٥

الصفحة

٧٢٥	تنبيه (للصاوى) : ما لا يتصور فى الخفى
٧٢٧	خاتمة (للصاوى) : أول من حكم فى الخفى

باب

فى جمل من مسائل شتى وخاتمة حسنة

٧٢٩	شكر الله تعالى واجب شرعاً
٧٣٤	الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
٧٣٥	كف الجوارح عن الحرام
٧٣٧	وجوب التوبة
٧٣٨	بعض الواجبات الأخرى
٧٤٣	بعض المحرمات
٧٤٧	بعض المنذوبات

فصل بعض السنن

٧٥٠	فى الأكل وغيره - ما ينلج
٧٥٤	ما يكره فيه

فصل فى بعض السنن

٧٥٨	السلام
٧٦١	الاستئذان
٧٦٣	عيادة المريض
٧٦٤	العاطس والمتأهب
٧٦٥	الاستغفار والدعاء والتعوذ
٧٦٨	الرقى
٧٧١	قتل الحيوان المؤذى
٧٧٢	الرؤيا الصالحة

الصفحة

خاتمة

والحمد لله رب العالمين

٧٧٦	ما يتعلق بالله ورسله من البشارة ومن الخاتمة
٧٧٧	كل بركة فهي من بركات نبينا صلى الله عليه وسلم
٧٧٨	نوره صلى الله عليه وسلم
٧٧٩	العلم بالله ورسله وشرعه
٧٨٢	ما ينبغي للعاقل
٧٨٧	النية الحسنة
٧٩٠	الذكر
٧٩٢	فضل الشهادة والمراقبة والتفكير
٨٠٠	الرجوع إلى الله تعالى
٨١١	وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
٨١٢	تحرير مصطفى العقباري رحمه الله
٨١٥	تحرير مصطفى كمال وصفي رحمه الله
	فهرس الجزء الرابع

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

• • •

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأعلام

يتضمن هذا الفهرس مشاهير أعلام المالكية من ورد ذكرهم في هذا الكتاب إلا القليل ممن لم نعر على ترجمتهم . وقد أقدنا فيه من كتاب «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» للسيد محمد بن محمد مخلوف الذي ترجمنا له في هذا الفهرس (طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ) كما أقدنا كذلك بعض التراجم من فهرس أعلام موسوعة الفقه الإسلامى التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وإلى أتشرف بعضوية لجنة الأعلام المشكلة بها .

وقد أقدنا تقسيم الطبقات عن كتاب شجرة النور الزكية المذكور . ويبدو أنه يسير أولاً على تسجيل رفقاء الطلب في كل خمسين سنة في الغالب كطبعة واحدة ، فربما تجاوز في ذلك قليلاً أو كثيراً بأن يحيل مثلاً من توفى سنة ٣٠٥ ضمن طبقة ٢٥٠ - ٣٠٠ . فربما طال عمر بعض الأقران فزحف إلى حقبة الطبقة التالية بعمره لابانته ، وعلى أية حال فهو لم يفصح عن أساس تقسيمه ولكن هذا ما استنتجناه .

ولإى أقدم الجدول الآتى توضيحاً لشجرة هذا التراث - جرياً على شدة عناية المالكية بهذا الفن وغرضنا من هذا أنه يبين لنا بوضوح أنه ما من كلمة كتبت في هذا الكتاب أو سجلها المذهب إلا وهى سليمة العناية والتمحيص والتدقيق ، تلقاها الخلف عن السلف في مدارس جامعة شاملة ، تدور بينها المناقشات والمناظرات ، ولا تعتمد وتستقر في النهاية إلا على الخلاصة الصافية من المحقق المختار . كما أن هذا الجدول يبين نشوء المدارس ونشاطها وانقراضها .

وهذا أمر يدعوننا إلى شدة تقدير الشريعة الإسلامية والتمسك بها ، فهى قد تسلسلت إلينا من هذا الصرح المتين من البيان الفكرى الوثيق ، وليس ذلك أمراً - عفوياً كما هو الحال في علوم هذه الأيام .

وفقنا الله تعالى للخير ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إبراهيم الثاني : انظر الثاني .

ابن أبي جمرة : (أندلسى طبة ١٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن أبي جمرة المرسى الإمام الفقيه الحافظ . ولد سنة ٥١٨ هجرية تولى القضاء المشاور (يعنى كان ممن يقوم القضاء بمشاورته حتى لا تصدر أحكامه عن خطأ . وقد أورد في الشجرة الزكية صورة الكتاب الذى تقلد به ابن أبي جمرة ذلك . وولى الشورى وعمه لا يزيد على إحدى وعشرين سنة . سمع من أبيه وغيره واستجاز ابن العربى والقاضى عياض . والمازرى . وأجاز عبد الحق بن عطية في تفسيره . وأجاز غيره . وسمع وروى عنه ابن عات وابن عمرز وغيرهم . ومن تأليفه : نتائج الأفكار ومناهج النظر في معانى الآثار . وكتاب إقليد التقليد المؤدى إلى النظر السديد . وتوفى إلى رحمة الله سنة ٥٩٩ هجرية .

ابن أبي زيد (مغربى طبة ٨) أبو محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن النغزى القيروانى الفقيه الحافظ الحجة إمام المالكية في وقته صاحب الرسالة . انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا في وقته وكانت إليه الرحلة من الآفاق ، لنهص المذهب وجمع نشره وذبح عنه . أخذ عن الصال وابن مسرور والقطان وحماته ، ورحل فحج فسمع من ابن الأعرابي وابن المنذر والأبهري والروزي وغيرهم ، وتفقه عنه جماعة منهم البرادعى والبيهيدى وكثيرون لا يعدوا ولا يحصوا . وكتابه الرسالة - من متون المالكية - مشهور : سألته تأليفه عمرز بن خلف فآلفها وسنة سبعة عشر عاماً وهى أول تأليفه وقع التنافس في اقتنائها حتى كتبت باللعب . ومن تأليفه : النوادر والزيادات مع المدونة وتبليغ العناية واللب من ملهيب مالك وكتب في الكلام والقرووع وغير ذلك مما هو كثير . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٨٦ هجرية وله من السن ٧٦ سنة بدماره بالقيروان وغيره معروف متبرك به .

ابن أصمغ : (أندلسى - الطبة ٨) قاسم بن أصمغ بن محمد بن يوسف القرطبي المعروف بالبياني . سكن قرطبة وكان جده من مولى بنى أمية . له : مسند مالك ، وأحكام القرآن ، والناسخ والمنسوخ . مات بقرطبة سنة ٣٤٤ هجرية أو ٣٤٠ هجرية رحمه الله تعالى وله اثنتان وتسعين سنة من العمر .

ابن بزيقة : (مغربى - الطبة ١٤) أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم القرشى التميمى التونسى . من العلماء المتصوفين . بلغ درجة الاجتهاد ولد بترنس في عمرز سنة ٦٠٦ . تفقه بالرصبى السوسى والبرجنى وغيرهما . ومن تأليفه : الإسماعدي في شرح الإرشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشبلى وشرح التلقين وشرح الأسماء الحسنى وشرح العقيدة البرهانية ونهاج العارف إلى روح المعارف ومختصره وإيضاح السبيل وتفسيره جمع فيه بين تفسيرى ابن عطية والزعشبرى . توفى إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول سنة ٦٦٢ أو ٦٦٣ ودفن بمقبرة سيلى عمرز .

ابن بشكوال : (أندلسى - الطبة ١٢) أبو القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال الأنصارى الخزرجى القرطابى كان قتيلاً صالحاً حافظاً سمع أباه وابن عتاب وابن رشد وغيرهم نحو أربعمائة شيخ ، وسمع منه من لا يعد ولا يحصى منهم الحفيد ابن رشد وأحمد بن عتاب وقد عاش طويلاً فانتفع به الكثيرون . ألف حسين تأليفاً منها معجم فى شيوخه وتاريخه الذى ذيل به تاريخ ابن القزحى ومن روى الموطأ عن مالك ، والغرائب والمبهمات فى التنى عشر جزءاً ، والقوائد المنتخبة ، وكتاب الدعوات . . توفى سنة ٥٧٨ هجرية رحمه الله تعالى .

ابن بطال : كثيرون بهذا الاسم . منهم :

١ - ابن يشر : (كثير ، منهم : أندلسى - الطبة ٥) محمد بن سعيد بن بشر بن شراويل المافرى الأندلسى . قاض من أهل باجة ، ولى القضاء بقرطبة فى أيام الحكم بن هشام ، وكان صلياً فى قضائه ، وله أخبار فى ذلك ، وضرب المثل ببلده . توفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ١٩٨ هجرية .

٢ - ابن بشر : (مغربى من الطبة ١١) إبراهيم بن عبد الصمد التنخى الملهوى . قتيه حافظ تفقه على النخى وبينما قرابة وأخذ عن السيورى وغيره . وألف كتاب التنبيه ، ذكر فيه أسرار الشريعة ، وكتاب جامع الأمهات والتلخيص على التلخيص . وكتاب المختصر ذكر فيه أنه أكله سنة ٥٢٦ هـ ولم يعرف تاريخ وفاته .

١ - ابن بطال : (كثيرون ، منهم : أندلسى - الطبة ٨) أبو عبد الله محمد بن بطال بن مهدى التميمى الفقيه المحدث . رحل إلى المشرق وأخذ من الأعلام ومنهم أبو القاسم بن البباد وابن أبي أصيبغ وروى كتاب ابن الموز بالإسكندرية - توفى سنة ٣٦٦ إلى رحمة الله تعالى .

٢ - ابن بطال : (أندلسى - الطبة ٩) أبو أيوب سليمان بن بطال البجليوى ويعرف بالتلمسى . إمام عالم عتق زاهد أديب . أخذ عنه ابن عبد البر وابن الحليم . وله كتاب المقنع فى أصول الأحكام والمقنن فى الزهد وآداب الصوم ، والدليل إلى طاعة الجليل . وآداب المهموم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٠٢ هجرية .

٣ - ابن بطال : (من فرع أندلس - الطبة ٩) أبو الحسن على بن خلف بن بطال القرطبى ويعرف بالجامع الإمام الفقيه الحافظ المحدث . روى عن ابن أبى صفرة والقاضى يونس بن عبد الله وغيرهم ، وأخذ منه جماعة . ألف شرحاً على البخارى والاعتصام فى الحديث . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٤ أو ٤٤٩ هجرية .

ابن الجلاب : (عراقى - الطبة ٧) أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الجلاب الإمام الفقيه الأصولى العالم الحافظ ، تفقه بالأبهرى وغيره ، وكان من أحفظ أصحابه وأنبههم ، وتفقه

به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة ، له كتاب في مسائل الخلاف وكتاب الضريح في الملعب مشهور معتمد . توفي إلى رحمة الله تعالى متصرفه من الحج سنة ٣٧٨ هجرية .

ابن جماعة : (مصرى - الطبقه ١٥) أبو يحيى أبو بكر بن القاسم بن جماعة الحواري الفقيه الإمام العمدة العالم الفاضل . أخذ عن أئمة من أهل المشرق منهم ابن دقيق العيد وصنع ابن عبد السلام وغيره . ألف في البيوع تأليفاً مهما يبنى لكل متعامل أن يعرفه . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧١٢ هجرية .

ابن الحاجب : (مصرى - الطبقه ١٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المالكي - كردى الأصل ، الفقيه الأصولي ولد في إسنا بصعيد مصر ونشأ في القاهرة وسكن دمشق قرأ على الشاطبي والشاذلي وصنع الشباب القرافي والتاصر بن المنير والزين بن المنير وغيرهم وكان أبوه حاجباً تعرف به ، ومن مؤلفاته : مختصر الفقه استخرجه من ستين كتاباً ، ومنه السؤل في علم الأصول والحدل وغيرهما . مات بالإسكندرية عام ٦٤٩ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

ابن الحاج : كثير من بهذا الاسم . منهم :

١ - **ابن الحاج :** (أندلسى - الطبقه ١١) القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد ويعرف بابن الحاج ولد سنة ٤٥٨ هجرية قتيه حافظ أخذ عن ابن فرج وابن رزق وغيرهما ، عنه ابنه أحمد ، والقاضي عياض وأبو بكر بن ميمون وابن بشكوال . وكان القضاء يدور في وقته بينه وبين أبي الوليد بن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه . ألف التوازل المشهورة وشرح خطبة صحيح مسلم ، وكتاب الإيمان ، والكافي في بيان العلم ، وغير ذلك . قتل ظلماً وهو ساجد في المسجد الجامع في صلاة الجمعة سنة ٥٢٩ هجرية رحمه الله تعالى .

٢ - **ابن الحاج :** (أندلسى - الطبقه ١٢) أبو إسحق إبراهيم بن الحاج أحمد بن عبد الرحمن الأنصارى القرطابى . ولد سنة ٤٩٥ هجرية وهو متقن في مختلف العلوم . سمع بن رشد وابن عتاب وغيرهما ، وسمع عليه الموطأ جماعة منهم المازرى وأبو بكر الطرطوشى . تولى القضاء بمجتمعات مختلفة . مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٧٩ هجرية .

٣ - **ابن الحاج :** (أندلسى - الطبقه ١٦) قاضى الجماعة أبو البركات عماد الدين محمد ابن محمد بن إبراهيم بن حزب الله البليقي المعروف بابن الحاج شيخ المحدثين والفقهاء والصلوية أخذ عن عمه أبي القاسم محمد وابن رشد وابن الفخار وابن منظور وغيرهم كثير من وعنه جماعة منهم ابن خلدون والخضرى وغيرهم . له تأليف بديعة منها : خطر فنظر على وثائق ابن فرح . والإفصاح فيمن عرف بالأندلس بالصلاح ، وسلوة الخاطر فيها أشكال من نسبة الذكر إلى اللذاكر ، وتآليف في أسماء الكتب ومؤلفيها والمؤتمن من أبناء الزمن وغير ذلك . توفي في شوال سنة ٧٧١ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٤ - ابن الحاج : (مغربي - الطليقة ١٩) القاضي أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الإمام الفقيه الفاضل المصالح من علماء فاس . أخذ عن ابن زكري وغيره وعنه عبد الرحمن البقوي وغيره . ومن تأليفه : شرح سينية ابن باديس ، والبردة ، ونظم عقيدة السنوسي الصغرى . توفي قريباً من سنة ٩٣٠ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٥ - ابن الحاج : (مغربي - الطليقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن العربي المعروف بابن الحاج القاسمي . من نخبة الأكابر ، ولد سنة ٤٠ هجرية وأخذ عن عبد القادر القاسمي وأبي زيد ابن القاضي . وبيارة ولقي أعلاماً كالحريش والقاني . وأخذ عنه ولده محمد والمسناني وغيره . توفي سنة ١١٠٩ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٦ - ابن الحاج : (مغربي - الطليقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن الحاج القاضي الفقيه من علماء فاس (أخذ عنه الكثيرون ومنهم ولده أحمد . مات سنة ١١٢٨ أو ١١٢٩ هجرية رحمه الله تعالى .

٧ - ابن الحاج : (مغربي - الطليقة ٢٣) أبو العباس أحمد ولد محمد المذكور عاليه القاضي الإمام . من علماء فاس ولد سنة ١٠٩٤ هجرية وأخذ عن والده وحده والمسناني . وعنه أخذ جماعة . له حاشية على مختصر ابن عرفة في القرائن وله أشعار وقصائد في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم - توفي إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٣٣ هجرية .

ابن حبيب : (أندلسي - الطليقة ٦) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي . أبو مروان . عالم الأندلس وقيدها في عصره . زار مصر ثم عاد إلى الأندلس ، وكان رأس فقه المالكية فيها . وله تصانيف كثيرة ، منها : طبقات الفقهاء والتابعين ، وتفسير موطأ مالك وغيرهما . مات بقرطبة سنة ٢٣٨ هجرية رحمه الله .
ابن الخطيب : انظر التلمساني .

ابن دقيق العيد : (مصري - الطليقة ١٤) أبو القتيح محمد بن الإمام أبي الحسن علي ابن أبي العطاء المعروف بفتح الدين بن دقيق العيد ، المالكي الشافعي ، ولد سنة ٦٢٥ وولي قضاء الشافعية في مصر وكان فقي في المذهبين . اشتغل بملعب مالك ثم بملعب الشافعي ، سمع كثيراً من شيوخ الحجاز ومشرق والشام وغيرهما وسمع من ولده . وسمع منه كثيرون منهم الحارثي التنيسي . وله تأليف كثيرة منها : شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب ، وشرح العملة في الأحكام وهو لم يتم . والاقتراح في بيان الإصلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المسحاح . توفي سنة ٧٠٢ ودفن بالقرافة رحمه الله تعالى .

١ - ابن دينار : (حجازي - الطليقة الخامسة) أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج مول

أسلم الفقيه الثقة الصدوق . سمع أباه والعلاء بن عبد الرحمن وزيد بن أسلم ومالك بن أنس وثقه به ، وكان من أجل أصحابه . وروى عنه ابن وهب وابن أبي أوس وابن مهدي وثقة وابن للثني والقمني ومصب بن الرير وغيرهم وكان إمام الناس في العلم من بعد مالك . توفي بالمدينة إلى رحمة الله تعالى سنة ١٨٥ هجرية عن ٧٨ عاماً .

٢- ابن دينار : (أندلس - الطبقة الخامسة) أبو محمد عيسى بن دينار بن وهب القرطبي الفقيه العابد . صلى الصبح يرضوه المشاء أربعين سنة . وبه ويحيى بن يحيى انتشر علم مالك بالأندلس . لم يسمع من مالك وسمع من ابن القاسم وصحبه وعزل عليه وله عشرون كتاباً في مسامحه . ألف في الفقه كتاب المدينة عشرة أجزاء . أخذ عنه ابنه أبان وغيره . وكان جاب للخدمة مات في طليطلة سنة ٢١٢ هجرية رحمه الله تعالى .

٣- ابن دينار : (أندلس - الطبقة ٦) أبو القاسم أبان بن عيسى بن دينار - الإمام الفقيه - أخذ عن أبيه وأخيه عبد الرحمن للثني سنة ٢٠١ هجرية وله إئمة آخرون أجلاء وإبان علان ما محمد وعبد الله . رحل إلى الشيوخ وسمع بالمدينة من ابن كنانة وابن الماجشون ومطرف وغيرهم . وروى عنه محمد بن الرضاح وقاسم بن محمد وابن ليابة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٦٢ هجرية .

ابن راشد الفقيه : (مغربي - الطبقة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن رشد اتفق على الإمام الفقيه الأصولي . أخذ عن أئمة من أهل المشرق والمغرب ولازم الشباب العراقي وانضم به وأجازوه ورأى على ابن دقيق العيد ، وتولى قضاء قفصة ثم صرف عنه . وأخذ عنه جماعة منهم ابن مرزوق الجند ، وله تأليف مفيدة منها شرح مختصراً بن الحاجب ، والمذهب في ضبط قواعد المذهب في ستة أسفار والفتاوى في الأحكام والروايات في ثمانية أسفار ، والنظم البديع في اختصار التفرغ ، ونحفة اللبيب في اختصار كتاب ابن الخطيب ، ونحفة الراصد في شرح الحاصل ، وغيره . وكان بينه وبين ابن عبد البر في قول . توفي في تونس إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٦ هجرية .

١- ابن رشد : (أندلس - الطبقة ١٢) محمد بن أحمد بن رشد ، أبو الوليد ، قاضي الجماعة قرطبة ، له تأليف مهمة ، منها : للقدمات الممهدات في الأحكام الشرعية ، والبيان والتحصيل في الفقه ، وشرح معاني الآثار وغيرها . ولد بقرطبة ومات بها رحمه الله سنة ٥٢٠ هـ .

٢- ابن رشد الخطيب : (أندلس - الطبقة ٢٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الأنديلسي أبو الوليد - الفقيه للفيلسوف . له كتب كثيرة منها بداية المجتهد ونهاية المقتصد في الفقه . توفي إلى رحمة الله ودفن في قرطبة سنة ٥٩٥ هجرية .

ابن زروق : (أندلس - الطبقة ٢٢) القاضي أبو عبد الله محمد بن سعيد الأنصاري الأشبيلي المعروف بابن زروق . توفي القضاء فمات زواجه مع أباه وأبائهم عياض ولازمه كثيراً ،

والخولاني وابن عتاب ومحمد بن الحاج والبايجي وغيرهم . ورحل إليه ناس وسعوه . وله تأليف كثيرة منها الأتوار في الجمع بين المتن والامتداد ، وجمع بين سنن الترمذي وسنن أبي داود . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٨٦ هجرية عن ٨٣ سنة .

٢ - ابن زرقون : (أندلس - الطليقة ١٣) أبو الحسن محمد بن محمد بن سعيد العالم الفقيه الحافظ للرمز . ولد سنة ٥٣٩ ، كان متصباً للذهب ماله قائماً عليه . سمع من أبيه وابن الجند وغيرهما وأخذ عنه جلة منهم أبو الريح بن سالم . ومن تأليفه : المعلى في الرد على المخل والمخل ، وطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين . وله كتاب في الفقه لم يكمله اسمه تهاب المسالك توفي إلى رحمة الله سنة ٦٢١ هجرية .

ابن سحنون : (مغربي - الطليقة ٦) أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام بن الإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ . ولد سنة ٢٠٢ هجرية . تفقه بأبيه وسمع ابن أبي حسان وغيره ، وسمع ولقي كثيرين ومنه أخذ خلق كثير منهم ابن القطان وابن زياد وغيره . له تأليف كثيرة منها كتابه الكبير الجامع لقنن من العلم ، وكتابه المسند في الحديث ، وكتاب السير ، وتفسير الموطأ ، وكتاب نوازل العلاء ، وكتاب الزهد وغيره . توفي إلى رحمة الله سنة ٢٥٥ هجرية .

ابن صلحون : (أندلس - الطليقة ١٥) أبو محمد عبد الله بن علي الكتاني . ولد بفراطة سنة ٦٦٩ هجرية وقرأ على أبي الحسن بن فضيلة والبلوطي وغيرهما ، ولقي أبا الريح بن سالم وأبا طالب للقبلى وابن المرحل ، وغيرهم ، وأخذ عنه كثيرين . من كتبه : الشافي فيما يقع من الخلاف والكتاني في فروع المالكية - توفي إلى رحمة الله شهيداً في وقعة طريف سنة ٧٤١ هجرية .

ابن شامس : (مصرى - الطليقة ١٣) نجم الدين الجلال أبو محمد عبد الله بن محمد بن شامس ابن تزار الجندى السعدى من أهل دمياط من بيت إمارة وجلالة وعضة وأصالة ، فقه ملحق بفتح حافظ ورع ، حدث عنه الحافظ زكى الدين المنذرى . من كتبه : الجواهر الثمينة في ملعب عالم المدينة على ترتيب الجيز . مال إلى النظر في السنة النبوية والاشتغال بها إلى أن توفي إلى رحمة الله تعالى مجاهداً في سبيل الله بدمياط سنة ٦١٠ هجرية .

ابن شعبان : (مصرى - الطليقة ٧) أبو إسحق محمد بن القاسم بن شعبان المصرى المعروف بابن القرطبي الفقيه الحافظ انتهت إليه رئاسة المالكية بمصر . أخذ عن ابن صدقة وغيره . وأخذ عنه الغافق والخولاني وصاحبة . ألف الزاوى في الفقه وهو كتاب مشهور ، وكتاب أحكام التران ، وكتاب مختصر ما ليس في المختصر ، وكتاب مناقب مالك وإثره عنه ، وكتاب الأشراط ، وكتاب المناسل . وكتاب السنن . توفي إلى رحمة الله في جمادى الأولى سنة ٣٥٥ وانه فوق الثمانين سنة .

ابن شليوب : (مغربي - الطليقة ٨) أبو القاسم عبد الحاتق بن خلف بن سعيد بن شليوب

القير ولى العالم الجليل الفقيه . تفقه بآين أنحى هشام والحجام . وكان الإحداد عليه بالقيرون فى الفتوى بعد آين أبى زيد . ألف كتاب المقصد أربعين جزءاً توفى سنة ٣٩١ .

ابن الطبرى : (مصرى - الطبقة ٧) أبو جعفر أحمد بن صالح المعروف بآين الطبرى - ثقة ثبت أمين حافظ أسمع ابن وهب وغيره وخرج عنه البخارى وأبو داود . ولد بمصر سنة ١٧٠ وتوفى إلى رحمة الله سنة ٢٤٨ هجرية .

ابن عات : (أندلسى - الطبقة ١٣) أبو عمر أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر ابن عات التفرى الشاطى . عالم الحديث والعارف بالتاريخ . أندلسى من أهل شاطبة ، له تصانيف كثيرة . ومنه : التزمة فى التصريف بشيوخ الوجهة . ورعاية النفس وراحة الأتفس فى ذكر شيوخ الأندلس . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٠٩ هجرية .

١ - ابن عاشر : (أندلسى - الطبقة ١٢) أبو محمد عاشر بن محمد بن عاشر بن خلف الأصبارى - ولد سنة ٤٨٤ هجرية وسكن شاطبة وكان رئيس الفتوى . وإليه ترد مصاب المسائل ومشكلاتها . عرف بالحفظ ، والفهم ، وسمع من ابن سكرة وابن تليد وابن عتاب وجماعة ، وتفقه بآين جعفر . ولى الشورى ببلنسية والقضاء بمرسية ، وحملت سيرته وروى عنه جماعة منهم أبو الخطاب بن واجب وابن غلبون وابن نوس وغيرهم . صنف الجامع البسيط وبغية النشيط وتوفى قبل إتمامه وهو كتاب مطول . توفى سنة ٦٦٧ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٢ - ابن عاشر : (مغربى - الطبقة ٢١) أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأصبارى الأندلسى الأصل القامى المولد والقرار . فقيه أصلى متكلم ، أخذ من المرى والقصاص والتجيبى المعروف بآين عزيز وغيرهم وعنه مائة وغيره . ومن تأليفه المنظومة المسماة بالمرشد المعين وشرح مبدء الضمان فى علم رسم القرآن ، والطرد على المختصر . وقد فتح عليه على يد الشيخ الطيب الوزانى توفى إلى رحمة الله فى ذى الحجة سنة ١٠٤٠ هجرية وله من العمر خمسون سنة .

ابن عبد البر : (أندلسى - الطبقة ١٠) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبى المالكى من كبار حفاظ الحديث ، ومؤرخ وأديب . ولد بقرطبة سنة ٣٦٨ هجرية ورحل الرحلات وولى قضاء لشبونة وغيرها . ومن كتبه : الدر اختصار المغازى والسير . والاستيعاب فى تراجم الصحابة وغيرها . توفى إلى رحمة الله بشاطبة سنة ٤٦٣ هجرية .

ابن عبد الحكيم : (مصرى - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن الحكيم بن إمين بن الليث ابن رافع الفقيه المصرى . أنهت إليه الرئاسة فى عصره بعد أخيه . ولد بالإسكندرية وله مصنفات فى الفقه وغيره منها : المتصر الكبير ، والأوسط ، والصغير ، وكتاب القضاء ، وكتاب الناسك ، ومات إلى رحمة الله تعالى بالقاهرة سنة ٢١٤ هجرية وقبره بجانب قبر الإمام الشافى .

ابن عبد السلام : انظر عز (النز)

ابن عبد السلام : (مغربي-الطبعة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف ابن كثير المولاي المنستيري ، كان قاضي الجماعة بتونس وولى القضاء بها في عام ٧٣٤ هجرية أخذ عنه ابن هارون وابن جماعة وله كتب منها : شرح جامع الأمهات لابن الحاجب . تنقلى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٤٩ هجرية .

ابن عيلوى : (مغربي-الطبعة ٦) محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عيلوى القتيبي الزاهد ، من أهل قيروان . أخذ عن سحنين ، وحققه به الحماسي بن نصر . وكان ألقاه أهل عصره وهو قرين ابن المولاي وابن سحنين وابن عبد الحكم له كتاب سباه المبهمة وهو مشتمل فى اللعجب وله شرح المروية والتفاسير فى أبواب الفقه وغيره . توفى سنة ٢٦٠ هجرية .

ابن العربى : (أندلسى-الطبعة ١١) القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربى الأشبيل الإمام الحافظ للبحر . ولد سنة ٤٦٨ هجرية سمع آياه وشأله أبا القاسم المؤزنى والسرطلى والقليلى رحل إلى المشرق مع أبيه سنة ٤٨٥ وبقى الخولاني وللازرى وأيا بكر الطرطوشى والزنجاني والطبرى وصحب أبا حامد التزلى . وأخذ عنه من لا يحصى منهم القاضي عياض وابن بشكوال وغيرهم وبقى يفتى ٤٠ سنة وله تأليف تدل على غزارة علمه وفضله منها عارضه الأحوى فى شرح الترمذى والقبس فى شرح الموطأ وترتيب المسالك فى شرح موطأ مالك وأحكام القرآن ولتأنيخ والنسوخ وقانون التأويل وأحكام القرآن ومراقى الزلف ، والخلافات وكتاب مشكل الكتاب والسنة ، والتبيين فى الصحيحين ، وشرح غريب الرسالة والمحصل فى علم الأصول ، والمعجم والقوام . وكان رئيس وفد أسييلية على الأمير عبد المؤمن بن عل قبل طاعهم وأجازهم وأعطاهم وذلك سنة ٥٤٣ هـ وقد توفى فيها رحمه الله تعالى .

١- ابن عرفة : انظر النسوق .

٢- ابن عرفة : (مغربي-الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورعش الترنسى إمامها وخطيبها بمجامعها الحائز لقبية السي . ولد سنة ٧١٦ هجرية أخذ عن بن عبد السلام وابن القداح والزيلى والشريف التلمسانى وغيرهم . وضع من لا يعد ولا يحصى ومنهم البرزلى والأبى وابن نائى والقشائى (الأخوين) والرائضى وابن فرحين وغيرهم حجج سنة ٧٩٢ وأخذ عنه فى طريقه المصرين والمنديين ؛ ومن تأليفه المختصر الكبير ومختصر القرائن والحدود فى التعاريف وحققه وتآليف فى الأصول والمنطق والتفسير وغيرها . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٣ وبقبره بإجلال معروف ومترك به .

ابن عطاء الله : (مصرى-الطبعة ١٥) تاج الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن عطاء الله الإسكندرى الشافلى . الولى الواصل العالم العامل . أخذ التصوف عن

أبي العباس المرسى وانفتح به وبياقوت العرشى وعنه أخذ من لا يعد ولا يحصى منهم داود بن عمر . وله الحكم ، وطائفت اللثن في مناقب شيخه أبي العباس وشيخه أبي الحسن . توفي إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ٧٠٩ هجرية وبقيته شرق قرافة الشافعي بالجبل قرب السادة الرقائبة .

أبن غازي : (مغربي - الطليقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العباني المكتاسي القاسي . ولد في مكتاسة بالمغرب الأقصى سنة ٨٤١ هجرية وأقام زمناً بكتامة . أخذ عن القوري والسراج وغيرهم . ورجل إليه الناس وأخذ عنه من لا يعدوا ولا يحصوا ومنهم عبد الواحد الوئشري وغيره . وله تأليف عجيبة منها : الروض المختون في أخبار مكتاسة والقهرة المباركة في أسماء عتق فاس وكتاتها ، وكتابات قهية على الملعب ، وتقييد على صحيح البخاري . وشفاء الليل في حل مقفل خليل ، وتكميل التقييد وتحليل التقييد ، كتابان على المدونة وتقريرات على الشاطبية ، وحل مشكلات ابن عرفة في مختصره وغيره كثير . وتوفي إلى رحمة الله تعالى في ٩١٩ هجرية بمكتاسة واحتفل بمنازته احتفالاً عظيماً حضره السلطان .

١ - ابن فروح : (مغربي - الطليقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن فروح التلمساني ثم المكتاسي التقييد المصالح العالم العامل أول من أدخل فاساً مختصر خليل سنة ٨٠٥ - أخذ عنه أبي إسحق المصمودي وغيره من أهل فاس وانضموا به . توفي بمكتاس سنة ٨١٨ .

٢ - ابن فروح : (أندلسي - الطليقة ١٨) أبو إسحق إبراهيم بن فروح الغنطالي ، الملقب العالم التقييد . تولى الإفتاء بفزناطة . أخذ عن ابن سراج وغيره . وعنه ابنه الأزرق وأبو عبد الله الراعي وغيره . وله فتاوى نقل بعضها عنه . توفي إلى رحمة الله عام ٨٦٧ هجرية .

١ - ابن فرحون : (حجازي - الطليقة ١٥) أبو الحسن علي بن محمد بن أبي القاسم بن فرحون اليمني التونسي الأصل الملقب المولد ولأنشأ الإمام العالم المحدث ولد سنة ٦٩٨ ورجل إلى أهل المشرق والمغرب وأخذ عنهم ، منهم والده ، ووزير الرندى واللهمي وغيرهم وعنه جماعة منهم ابنه برهان الدين إبراهيم والقباب . ومن تأليفه : شرح لامية العجم ، والجواب الحادي على أسئلة ابن هادي من مسائل من القرآن والسنة . مات إلى رحمة الله سنة ٧٤٦ هجرية .

٢ - ابن فرحون : (حجازي - الطليقة ١٦) برهان الدين ، إبراهيم ابن أبي الحسن علي السابق ذكره . قتيه عالم بالأصول والرجال . رحل إلى مصر والقدس وبنى القضاء بالمدينة . ومن مؤلفاته تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات ، والتبصرة في أصول الألفية . ونهاج الأحكام والدياس للذهب في أيمان الملعب ودرة الفراس ولم يسبق مثله وهو في ألغاز التقييد ومقدمة في مصطلح ابن الحاجب وغيره كثير . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذي الحجة سنة ٧٩٩ بالمدينة .

ابن فروس : (أندلسي - الطليقة ١١) أبو القاسم عبد الرحيم بن محمد بن فرج الغنطالي

الخ. نبى من ولد سعد بن حمادة رضى الله عنه ، كان إماماً قصباً حافظاً تفقه على عبد الله بن خطاب ، أخذ عن القاضي أبى الأصمغ بن سهل وأخذ علوم القرآن والحديث وأخذ عنه جماعة منهم ابنه محمد وابن بشكوال وغيره . ولد سنة ٤٧٢ وتوفى إلى رحمة الله تعالى فى ٥٤٢ هجرية .

ابن القاسم : كثيرون بهذا الاسم منهم :

١ - **ابن القاسم :** (مصرى-الطبعة ٥) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العنقى المصرى الفقيه الحافظ الحجة . تفقه بالإمام مالك رضى الله عنه ونظراته وهو أثبت الناس عنه ولد بمصر سنة ١٢٨ أو ١٣٣ هجرية وروى عن الليث وابن الماجشون وسلم بن خالد وغيرهم وروى عنه الإمام البخارى فى صحيحه وقد سبب الإمام مالك عشرين سنة وروى عنه الموطأ والمندوحة وم أعلم أصحابه بأقواله . أخذ عنه جماعة منهم أصمغ ويحيى بن دينار وصحتون وغيرهم . انظر ما وقع له بالإسكندرية لإخذه الأولى صفحة ٢٩٢ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى فى مصر سنة ١٩١ وبقبره خارج باب القرافة قبالة أشهب .

٢ - **ابن القاسم :** (مغربى-الطبعة ١٠) أبو العيش أحمد بن القاسم بن كئون بن محمد- من أداوسة المغرب ، كان متفهماً ووعاً عارفاً . تولى بالريف بعد أبيه سنة ٣٣٧ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٨ هجرية .

٣ - **ابن القاسم :** (مغربى-الطبعة ٢١) أبو يحيى بن القاسم الرصاع التينسى من بيت علم وجلالة وكان والده وزيراً للأمير حميدة الحفصى . أخذ عن الشيخ محمد الأندلسى وغيره وكان قصباً عالماً مفتياً تولى الخطابة بجامع الريونة وتولى الفتيا . مات شهيداً بقرعة حلق الوادى . وذلك فى ذى الحجة سنة ١٠٣٣ .

ابن القصار : (بغدادى-الطبعة ٨) أبو الحسن على بن أحمد البغدادى الإمام الفقيه الأصولى الحافظ - تفقه بالأبهرى . تولى قضاء بغداد . قال أبو ذر : هو الله من رأيت . وبه تفقه أبو ذر المروى والقاضى عبد الوهاب ومحمد بن عمرو وجماعة له كتاب كبير فى الخلافات . قالوا : لولا الأبهرى وابن المواز وابن القصار لهذا وأبو محمد عبد الوهاب للذهب للمذهب المالكي . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٩٨ هجرية .

ابن قطان : (بغدادى-الطبعة ٧) أحمد بن محمد بن أحمد بن قطان . من أهل بغداد له مصنفات فى أصول الفقه وفروعه . وقيل هو شافعى . مات سنة ٣٥٩ هجرية ببغداد رحمه الله تعالى .

ابن لياة : (أندلسى-الطبعة ٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن لياة القرطبى الفقيه العالم

الإمام الحافظ المشهور روى عن أبيان بن عيسى وعبد الله بن خالد ويحيى بن مزين وأصحب بن خليل والنجي وكان أعماده عليه ومحمد بن وضاح وجماعة. ومنه الأصول وابن مسرة وابن ذكوان وغيره كثيرين . انقرد بالفتوى بعد أيوب بن سليمان ودارت عليه الأحكام نحو ستين سنة . توفي في شعبان سنة ٣١٤ هجرية إلى رحمة الله سنة ٨٨ سنة .

ابن اللياد : (مغربي - الطليقة ٧) أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح يعرف بابن اللياد القيرواني . العالم الفقيه وكان مجاب الدعوة . تفقه يحيى بن عمر وحمد بن وغيرهما . وكان أعماده على ابن أبي زيد . وسمع عنه جماعة منهم زياد بن عبد الرحمن وابن المتشاب وغيرهما . ألف كتاب الطهارة ، وكتاب عصمة الأئمة ، وفضائل مالك ، وكتاب الحكاية في عشرة أجزاء ، وغير ذلك كثير . توفي إلى رحمة الله في صفر سنة ٣٣٣ هجرية ورواه ابن أبي زيد في قصيدة فريدة .

ابن الماجشون : (حجازي - الطليقة ٥) أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن الماجشون القرضي الفقيه النجدي . تفقه بأبيه ومالك رضي الله عنه ودارت عليه الفتاوى زمانه ، تفقه به أئمة كسحنون وابن حبيب وغيرهما . توفي إلى رحمة الله على الأشهر - في سنة ٢١٧ هجرية .

١ - ابن المبارك : (عراقي - الطليقة ٥) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مبارك بن واضح المروزي مولى بني حنظلة من تابعي التابعين ، ولد سنة ١١٨ هجرية جمع بين العلم والزمه ، وتفقه على الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وغيره ، وروى الموطأ . روى عنه ابن مهدي وابن وهب وجماعة وخرج عنه البخاري في صحيحه . ألف كتاب الرقائق رواه الرمزي وغيره مات إلى رحمة الله في رمضان سنة ١٨١ هجرية بمدينة تسمى هيث على القرات .

٢ - ابن المبارك : (مغربي - الطليقة ٢٤) أبو العباس أحمد بن المبارك بن عرف السجلماسي البكري الصديقي الفقيه المحدث المقر ، صاحب روى الله العارف سيدي عبد العزيز الدباغ وكتب الذهب الأبريز في مناقبه . أخذ عن ابن الحاج والسنائي وغيرهما . ومنه التاودي والبناني وغيرهما . ألف جمع الجوامع وغيره في التفسير وطول أخرى وله تقايد وأجوبة . توفي إلى رحمة الله سنة ١١٥٥ هجرية .

١ - ابن محرز : (مغربي - الطليقة ٩) أبو القاسم عبد الرحمن بن محرز القيرواني . فقيه محدث عالم ، رحل للمشرق وسمع من مشايخ كثيرين ، وتفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن والقباسي وغيرهما وتفقه عليه أبو الحسن النخعي وغيره ، ومن تأليفه تعليق على المدونة سماء البصرة ، وكذا بالكبير المسمى القصد والإيجاز . مات نحو سنة ٤٥٠ هجرية .

٢ - ابن محرز : (أندلسي - الطليقة ١٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهري المعروف بابن محرز البلسي . الفقيه المحدث العالم الفقيه التاريخي . ولد سنة ٥٦١ هجرية

وأخذ عن خاليه أبى الحسن بن هذيل وغيرهما وصاحبه من المشرق . وحنه ابن الأبار وابن حميرة وابن سيد الناس وابن الجليان . وله تقييد على التلقين وتقارير كثيرة . توفى سنة ٦٥٥ هجرية إلى رحمة الله .

ابن مرزوق : كثيرون منهم :

- ١- ابن مرزوق : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن الخطيب محمد بن مرزوق الإمام الحق للمفسر المحدث أبي الصالح أخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم الشريف الطلساني والسراج والبلقيني وابن الملقن والعراق وغيرهم ، وحنه ابنه المعروف بالكثيف والقشاني والمشلالي وغيرهم كثيرين . وله تعليق مشهور قاله لابن عرق لا دخل عليه جامع الرتبة فوجده يفسره من يتعش عن ذكر الرحمن تقيض له... الآية فأغاده فيه ، وله تأليف منها شرح المختصر وشرح التلبيب وشرح البخاري لم يكمله وأجوبة وفتاوى وقرى ابن الحاجب في نيل الأبتهاج وفي فتح الطيب وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله يوم الخميس ١٤ من شعبان سنة ٨٤٢ بمصر وحضر جنازته السلطان ، وصلى عليه بالأزهر بعد صلاة الجمعة .
- ٢- ابن مرزوق الكثيف ولد محمد المذكور : (مغربي - طبقة ١٨) .

٣- ابن مرزوق : (مغربي من الطبقة ١٩) أحمد بن محمد بن مرزوق الكثيف أخذ عنه والده ابن مرزوق الكثيف

ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٤) قاضي القضاة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن منصور بن أبي القاسم الجلاء الإسكندري الإياري المعروف بابن المنير ، الفقيه الإمام العالم المفسر المحدث . سمع من أبيه ومن الطوسي وثقه بابن الحاجب وأجازته بالإفتاء وأخذ عنه ابن راشد القنصلي . من تأليفه البحر الكبير في نخب التفسير ، والانتصاف من الكشف ، وللقنصلي في آيات الأسرى ، واختصار التهذيب ، وله تراجم على البخاري ، توفى إلى رحمة الله في ربيع الأول سنة ٦٨٣ ودفن بقرية والده .

٤- ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٤) زين الدين أبو الحسن أخو من تقدم تولى القضاء بعده وأخذ عنه ومن ابن الحاجب وله أهلية الرعيح والاجتهاد في المذهب وبعضهم يفضلته على أخيه . أخذ عنه ابن أخيه عبد الواحد ، والميدري وله شرح على البخاري في عدة أسفار وحواشي على شرح ابن بطال وضياء الليل في تعقب إحياء التزالي . توفى إلى رحمة الله في ذي الحجة سنة ٦٩٥ هجرية .

٥- ابن المنير : (مصري - الطبقة ١٥) عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المنير فقيه مفسر شاعر ، من كتبه : التفسير ، وأرجوزة القراءات السبع ، وديوان المدايح النبوية . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٢ هجرية .

٦- ابن الملوّز : (مصري - الطبقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بابن بلدة السالك - رابع

المواز الإمام الفقيه الحافظ ولد سنة ١٨٠ هجرية تفقه بآين للماجشون وآين الحكم وروى عن أبي زيد بن أبي النعمر والحارث بن مسكين وضع بن حماد وآين القاسم وغيرهم وألف كتابه الكبير المعروف بالوازية وهو من أجل كتب المالكية وأصحها . توفى إلى رحمة الله في كمشق في ذى القعدة سنة ٢٦٩ و ٢٨١ هجرية . وكانت وفاته ببعض حصون الشام اختفى فيه من الفتنة .

٢ - **أبن المواز** : (أندلسي - الطبقة ٧) أبو عبد الله محمد بن سعيد المعروف بآين المواز القرطبي الفقيه الحافظ ، له تأليف مشهور هو الموق . وروى عن يحيى بن يحيى .

أبن ناجي : (مغربي - الطبقة ١٧) قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني من أهل القيروان ، تعلم بها وولى القضاء في عدة أماكن ، ومن مؤلفاته : شرح للمدونة ، وزيادات على معالم للإيمان وشرح وصلة ابن أبي زيد القيرواني ، وشارك الأتوار ، وشرح التهذيب للبرادعي مات إلى رحمة الله سنة ٨٣٧ هجرية .

أبن نافع : (حجازي - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن نافع الصائغ المدني القرشي المغربي - مولاه . سجع مالكا وآين أبي ذؤيب وهشام بن عروة وغيرهم . قال ابن سعد : لزم مالكا لزوا شديداً وصته يحيى بن يحيى . وله تفسير في الموطأ . توفى بالمدينة سنة ١٨٦ هجرية إلى رحمة الله .

أبن هارون : (أندلسي - الطبقة ١٤) أبو محمد عبد الله بن هارون الطائي القرطبي الفقيه العالم المحدث الراوية الإمام القاضل ، أخذ عن جماعة منهم أبو القاسم أحمد بن يزيد بن يحيى . عمر كثيراً فأخذ عنه كثيرون منهم آين رشيد وآين زريق وآين عبد السلام . توفى إلى رحمة الله جونس سنة ٧٠٢ هجرية .

أبن وهب : (مصري - الطبقة ٥) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القهري ولاء . ولد في مصر وكان قتيلاً عاماً ، من أصحاب مالك ، جمع بين الفقه والحديث والعبادة . له مؤلفات كثيرة منها : الجامع في الحديث ، والموطأ في الحديث . وكان حافظاً . عرض عليه القضاء فاختبأ . جاء في الجزء الأول صفحة ٢٩٣ من هذا الكتاب ذكر ما وقع له في الإسكندرية مات إلى رحمة الله بمصر سنة ١٩٧ هجرية .

أبن يونس : (صقلي - الطبقة ٩) أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي - كان إماماً قتيلاً قرضياً وكان ملازماً للجهاد أخذ عن شيوخ القيروان وصقلية كالثقافي والقاسي . وألف كتاب القرائن ، وكتاباً جامعاً في المدونة ، أضاف إليه فيه غيرها من الأمارات . توفى إلى رحمة الله سنة ٤١٥ هجرية .

١ - **الأبهري الكبير** : (عراقي - الطبقة ٨) أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري الفقيه المقرئ

الصالح الحافظ انتهت إليه الرئاسة ببغداد ، وثقه على القاضي أبي عمرو بن أبي الحسن وأخذ عن أبي الفرج وابن اللبب وابن بكير ، وسع من كثيرين منهم اللارقطى وأبو بكر الباقلى والقاضى عبد الوهاب وخرج عنه الكثيرون منهم الأصلى وابن القصار وغيرهم . ومن تصانيفه : شرح المختصر الكبير والصغير لابن عبد الحكم ، وكتاب الأصول ، وكتاب إجماع أهل المدينة وكتاب الأمالى وغيرها . أخرج فى آخر حياته ثلاثة آلاف مقال وفرقها على تلامذته وكانوا جماعة وفرة وأعطى ابن الباقلى مائة مقال . توفى إلى رحمة الله تعالى فى شوال سنة ٣٩٥ هـ وستة نيف وثمانين سنة وقيل سنة ٣٧٥ هجرية .

٢- الأهرى : (عراقى - الطبة ٨) أبو جعفر محمد بن عبد الله الأهرى ويعرف بالأهرى الصغير وبابن الخصاص الإمام العالم بالثقفة وأصوله . ثقته بأبي بكر الأهرى وسع من ابن زيد المروزى ، روى عنه جماعة منهم الأصلى . له كتاب كبير فى مسائل الخلاف . وكتاب تعليق المختصر الكبير ، وكتاب الرد على ابن علية فى أئكة على مالك . توفى إلى رحمة الله حياه فىه أبو بكر الأهرى سنة ٣٦٥ هجرية .

أبو عمرو : (أنلسى - الطبة ١٠) ابن عبد البر يوسف بن عبد الله بن محمد الفرى القرطبى من كبار حفاظ الحديث يقال له حافظ المغرب ، وله مؤلفات كثيرة منها : الاستيعاب ، والدرر ، والإتصاف بين العلماء من الاختلاف ، والكا فى الثقفة . توفى إلى رحمة الله بشاطبة سنة ٤٦٣ هجرية .

أبو الفرج : (عراقى - الطبة ٨) القاضي أبو الفرج بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد بن داود الجهرى الهروانى ، كان هيباً أدبياً شاعراً علماً بكل فن . ول القضاة ببغداد وروى عنه جماعة من الأئمة منهم أبو القاسم الفرى وأبو بكر بن داود وكان ثقة مأموناً وله تصانيف كثيرة . توفى إلى رحمة الله فى ٨ من ذى الحجة سنة ٣٩٠ بالهروان .

أبو القاسم : كثير من هذا الاسم منهم :

أبو القاسم : (مغربى - الطبة ١٤) قاضى الجماعة أبو القاسم بن على البراء التنخى الملهى . ولد بالمهدة سنة ٥٨٠ انتهت إليه رياسة العلم . أخذ عن مشايخ يده ثم رحل إلى المشرق سنة ٦٢٢ فسمع بالخرميين ثم القاهرة والإسكندرية من جماعة وصه ابن الجبار . وتوفى بتونس إلى رحمة الله تعالى فى ٦٧٧ هجرية .

• ومنهم أبو القاسم بن زيتون (مغربى - الطبة ١٤) وأبو القاسم بن عميرة (أنلسى - من الطبة ١٥) وأبو القاسم بن سودة (مغربى - الطبة ٢١) وأبو القاسم بن الزبير (مغربى - من الطبة ٢١) وأبو القاسم بن أبى نعم (مغربى - الطبة ٢١) وغيرهم .

الأبي : (مغربي-الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن خلف المعروف بالأبي الششتاني من علماء الأصول والفقه . أخذ عن أئمة منهم ابن عروة ولازمه واتضع به . قال فيه ابن عروة : كيف أنام وأصبح بين أسدين ؛ الأبي بينهما وعقله والبرزلى بحفظه ونقله ؟ وأخذ عنه ابن ناجي وأبي حفص القرطبي والتمالي وغيره . وله شرح نبيل على صحيح مسلم ، وشرح للملعة ، ونظم ، وتفسير . تولى قضاء الجزيرة سنة ٨٠٨ . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٢٨ هجرية .

١-الأجهوري : (مصري-الطبعة ٢٠) أبو زيد عبد الرحمن بن علي الأجهوري الفقيه العلامة الزاهد . أتى عليه الشيخ الإمام الشمراني في طبقاته . وأخذ عنه الناصر القاني والشمس القاني ومنهم البدر القرافي وولد أحمد بابا وغيرهم نحو مائة . له حاشية على مختصر خليل . توفى إلى رحمة الله تعالى في صفر ٩٥٧ .

٢-الأجهوري : (مصري-الطبعة ٢٢) أبو الإرشاد نور الدين علي بن زين العابدين ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري شيخ المالكية في عصره . ولد سنة ٩٦٧ هجرية ، وأخذ عن البدر القرافي والبرامبي وغيرهم وأخذ عنه من لا يعد ومنهم الخرشى والشيرخني والشرامسي والقرافي وغيرهم . ومن تأليفه ثلاثة شروح على مختصر خليل : الكبير والوسط والصغير ، وحاشية على شرح التتائي على الرسالة وغيره . توفى إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ١٠٦٦ .

٣-الأجهوري : (مصري-الطبعة ٢٤) أبو زيد عبد الرحمن بن حسين بن عمر الأجهوري . كان عالماً في القراءات أديباً عارفاً وله شروح كثيرة أكثرها في الأدب توفى إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٩٨ هجرية .

أحمد بابا-الوالد : (مغربي-الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر التتكي ولد الشيخ أحمد بابا . أخذ عن عمه محمود ورحل للمشرق سنة ٩٥٦ وأخذ عن الناصر القاني والأجهوري وغيرهم . وله شرح على التتائي وشرح على المشربيات البرازية وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله في شعبان سنة ٩٩١ .

أحمد بابا : (مغربي-الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن عمر بن أبي التتكي الصنهاجي . فقيه عالم مؤرخ . ولد سنة ٩٦٣ هجرية أخذ عن والده وعمه ومحمد بنع ولازمه ، عنه كثير من منهم الرجرجي والمراكشي وم أسن منه ، وله ما يزيد على الأربعين تأليفاً منها شرح على المختصر من الزكاة إلى النكاح ، ومن الجليل على خليل . وامتنع بالأمر عندما غزا سلطان فاس قبيلة تتبكتو وحمل مصفداً بالحديد إلى مراكش وأمرته وجريه بعد نهب أموالهم وكتبهم قال : أنا أقل عشرين كيباً ، نهب لي ألف وسبائة مجلد . واجتمع به علماء مراكش وصرخوا منزله وانفضوا به وأقام عندهم مدة معظماً عند الخاصة والعامة ثم رجع إلى بلده فأسف الناس لفراقه وتوفى في تتبكتو في شعبان ١٠٣٢ هجرية .

أحمد بن زروق : انظر ابن زروق .

أحمد زروق : انظر زروق .

أحمد الدردير : انظر مقدمة الجزء الأول .

أحمد بن محمد الصاوي : انظر مقدمة الجزء الأول.

أشهب : (مصرى-الطبقة ٥) أبو عمر أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ولد سنة ١٤٠ هجرية وانتهت إليه الرياسة في مصر بعد موت ابن القاسم ، روى عن الليث والقشيري ابن عياض ومالك وبه تفقه . وعنه : بنو عبد الحكم والحارث بن مسكين وصحنون وجماعة . خرج عنه أصحاب السنن . توفى بمصر سنة ٢٠٤ هجرية إلى رحمة الله وذلك بعد موت الشافعي بثمانية عشر يوماً .

١-أصبيغ : (مصرى-الطبقة ٦) أبو عبد الله أصبيغ بن فرج بن سعيد بن قافع المصري . الإمام الثقة المحدث . روى عن الدار وروى ويحيى بن سلام وسمع ابن القاسم وأشهب وابن وهب وتفقه معهم وكان كاتباً لابن وهب . روى عنه البخاري وغيره . وتفقه به بن المرازه وابن حبيب . قال ابن الماجشون : ما أخرجت مصر مثل أصبيغ . من كتبه : كتاب الأصول ، وتفسير حديث للموا ، وآداب الصيام ، وكتاب سماعه عن ابن القاسم ، وآداب القضاء ، وازد على أهل الأهواء ، والمراعاة . مات بمصر سنة ٢٢٥ هجرية رحمه الله تعالى .

٢-أصبيغ : (أندلسى-الطبقة ٦) أبو القاسم أصبيغ بن خليل القرطبي . الإمام المشاور الفقيه الحافظ . سمع من يحيى بن يحيى وأصبيغ وصحنون وغيرهم ، وحدث عنه بن المنير وقاسم ابن أصبيغ . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٧٣ هجرية .

٣-أصبيغ : (أندلسى-الطبقة ٦) أصبيغ بن محمد بن يوسف والد قاسم بن أصبيغ القرطبي روى عن يحيى بن يحيى . توفى إلى رحمة الله سنة ٣٠٠ هجرية .

الأقفهسى : (مصرى-الطبقة ١٧) القاضى الفاضل جمال الدين عبد الله بن مقداد الأقفهسى الفقيه العالم الإمام . انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي والفتوى في مصر أخذ عن خليل وانفتح به وبشيره ، وعنه البساطي وعبادة وجيد الرحمن البكرى وغيرهم له شرح مختصر على شيخه خليل في ثلاث مجلدات ، وشرح على الرسالة وتفسير . توفى إلى رحمة الله تعالى في رمضان سنة ٨٧٣ هجرية .

١- الأهمير : (مصرى-الطبقة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر ابن عبد العزيز السبائى الأزهري الشهير بالأهمير وهو لقب جده الأدنى . أصله من المغرب ونزل مصر بثنائية سبوا انتهت إليه رئاسة العلوم بمصر . قدم مصر وهو ابن تسع سنين وأخذ عن

الصعيدى والبيلى كذا أخذ من الحنفية والشافعية والحنابلة ، وقد أتى الدروس فى حياة مشايخه واشتهر أمره وكانت تأتبه الصلوات من سلطان المغرب . وأخذ عنه من لا يعد منهم ابنه محمد والسوق وأحمد الصائى وغيرهم . ومن مؤلفاته فهرسة حافلة ابتدأها بالموطأ حتى ما ألف فى وقته ، والمجموع وشرحه وحاشيته وكان شيخه الصعيدى إذا توقف قال : هاتوا مختصر الأمير ، وحاشيته على شرح عبد الباقي ، وعلى شرح العزبة ، وعلى شرح عبد السلام اللقاني وغير ذلك كثير . توفى إلى رحمة الله تعالى فى نى القعدة سنة ١٢٣٢ هجرية وكانت جنازته حافلة ودفن إلى جوار عبد الوهاب العففى .

٢ - الأمير : (مصرى - الطبقة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن المرحم قبله ، والمعروف بالأمير الصغير . ولد سنة ١٢٥٣ . وكان من العلماء الأعلام أخذ عن والده وانضم به وأجازه فى فهرسة ، وأخذ عنه حفيده أحمد ومحمد عيش وغيرهم . لم تعرف وفاته . رحمه الله تعالى .

الباجى - كثيرون . منهم :

١ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بالباجى الإمام الفقيه الفاضل كان مولده سنة ٣٥٦ هجرية ، ألف كتاباً حسناً فى الوثائق والعقد ، وكتاباً مستعرباً فى سجلات القضاة . سمع من جده عبد الله وغيره وأخذ عن أبيه وحصل منه المشرق وشاركه فى السماع من الشيوخ . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ٤٣١ هجرية .

٢ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ١٠) القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف التيمى الحافظ للناظر العالم . ولد سنة ٤٠٣ هجرية وأخذ عن أبي أصمغ بن شاذى والقاضى يونس وغيرهم وحصل المشرق سنة ٤٢٦ وأقام بمكة أربعة أعوام مع أبي ذر الحمرى وروى عنه البخارى ثم أقام ببغداد ثلاثة أعوام يدرس ويقرأ الحديث وروى عن ابن عمرو وأبى بكر الخطيب وهو روى عنه فكل روى عن صاحبه وروى عنه ابن عبد البر وثقه به جماعة منهم ابنه أحمد وأبو بكر الطرطوشى وأبو حولى البليانى وأبو القاسم المعادى وغيرهم كثير . وكانت بيته وبين ابن حزم الظاهرى مناظرات ومجالس مدونة . صنف كتباً كثيرة نافعة منها التسديد إلى معرفة التوحيد ، وسنن المهاج ، وأحكام القصول فى علم الأصول ، والتعديل والتجريح لما أخرجه البخارى فى الصحيح ، وشرح الموطأ وهو نسختان ، أحدهما الاستيفاء ، ثم اتقى منه قوائمه منها المتقى فى سبع مجلدات وهو من أحسن كتب المالكية . وله الإملاء المختصر ، ومختصر المختصر فى مسائل المذنبات ، ومختصر الموطآت ، وكتاب الإشراف فى أصول الفقه ، وكتاب الحدود ، وكتاب سنن الصالحين . وفهرست وغير ذلك وفى ثلاثين مؤلفاً . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٧٤ هجرية بالمدينة .

٣ - الباجى : (أندلسى - الطبقة ١٠) ابنه أبو القاسم أحمد الباجى . وكان إماماً فقيهاً أصولياً فقهه بأبيه وأذنه فى إصلاح كتبه وخلفه فى حلقته بعد وفاته وأخذ عنه آتة ، منهم أبو حولى الصيرفى ، وحدث عنه البليانى . ألف كتاب سر النظر ، وكتاب معيار النظر ، وكتاب البرهان على أن أول الواجبات الإيمان وغير ذلك . مات إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٤٩٣ هجرية .

البراموئى : (مصرى-الطبعة ٢٠) كرم الدين عبد الكريم البرموى المصرى الإمام المحدث الفقيه الصالح القطب ترجم لنفسه فى كتابه روضة الأزهارة مناقب شيخه عبد السلام (ابن سليم الطرابلسى) أول مشايخه الشمس القانى ثم أخذ عن أخيه الناصر واجتمع باين حجر الميضى والسخاوى والقكهانى ، وشرح المختصر فى جزأين ثم حصل له بطبعة حسنة ثم ذهب لكه ورأى فيها من الزم ما رأى ببركة شيخه عبد السلام الأسمر . ولد بمصر سنة ٨٩٣ هجرية وأخذ عنه إبراهيم القانى والنور الأجهورى ، وله حاشية على مختصر خليل من جزأين ، وكان على قيد الحياة أو توفى سنة ٩٩٨ هجرية رحمه الله تعالى .

البرادعى : (مغرى-الطبعة ٩) أبوسعيد خلف بن أبى القاسم الأزدى المعروف بالبرادعى الفقيه العالم الإمام الحافظ من كبار أصحاب ين أبى زيد والقاضى وبهما تفقه وبغيرهما . له تأليف مشهورة منها التهذيب اختصار المدونة ظهرت بركته وعزل عليه الناس ، والتهديد لاسال المدونة والشرح والإحتمات لاسال المدونة . واختصارات الواضحة . لم تحصل له رئاسة بغيره ، وخرج إلى صقلية وحصلت له هناك شهرة وجاءه عظيمان - ولم تعرف ولاته رحمه الله تعالى .

البرزلى : (مغرى-الطبعة ١٧) أبوقاسم أحمد البرزلى البلى القيرى وأبى ثم القنسى ، مفتى تونس وقبيلها وحافظها وإمامها بالحامع الأعظم الفقيه الحافظ ، أخذ عن بن عرفة وأبى الحسن البطرى ولازمه نحواً من أربعين عاماً وأخذ عنه أحزاب الإمام الشاذلى والقراعات السبع ، وأخذ عن البلى المعروف بابن أبى حجة وغيره ، عنه بن ناجى والرصاص وحلوى والقضاة وغيرهم وابن مرزوق وله ديوان كبير فى الفقه جمع فأوى ، وله الخاوى فى النزول ، وله فتاوى كثيرة . توفى إلى رحمة الله سنة ٨٤١ هجرية أو بعدها وعمره ١٠٣ سنة .

١-البساطى : (مصرى-الطبعة ١٦) قاضى القضاة علم الدين سليمان بن خالد البساطى الطائى الإمام الفاضل . اشتهر بمعرفة المذهب وأخذ عن الأعلام . وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٨٦ هـ .

٢-البساطى : (مصرى-الطبعة ١٧) القاضى جمال الدين أبو الحسن يوسف بن خالد البساطى الإمام المحدث الفقيه أخذ عن خليل وغيره وله شرح على مختصر خليل وغير ذلك توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الآخرة سنة ٨٢٩ .

٣-البساطى : (مصرى-الطبعة ١٧) شمس الدين قاضى القضاة أبو عبد الله محمد ابن أحمد البساطى شيخ شيوخ الإسلام وفريد عصره أخذ عن إجلال القرى وبه تفقه وبهرام وأخيه نور الدين والأكفهمى وجماعة ، وعنه عبادة والنور السهورى وابن فرحون والسخاوى وغيرهم ألف المئى فى الفقه وشرحه لم يكمل وشفاة الغليل على خليل وشرح ابن الجلبج وحاشيته على المواقف وله مقدمة فى أصول الدين ومقدمة فى علم الكلام وغير ذلك . أتى عليه ابن حجر وغيره

ولد سنة ٧٦٨ هجرية واستقر في القضاء نحواً من عشرين سنة وتوفي وهو يتولاه في رمضان سنة ٨٤٢ هجرية وصلى عليه الحافظ ابن حجر .

١- البلبلي : (أندلسي - الطليقة ١٦) القاضي أبو البقاء علم الدين خالد بن عيسى البلبلي القنطوري الأندلسي ، الإمام العالم . ولي القضاء ببعض جهات الأندلس وأخذ عن والده وعبد العزيز القوري والجزولي وابن عمر والمقبلي وغيرهم ، وألف الرحلة المسماة تاج المشرق في تحليله علماء المغرب والمشرق . لم تعرف وفاته وإنما كان بالحياة سنة ٧٥٥ رحمه الله تعالى .

٢- البلبلي : (مغربي - الطليقة ١٦) أبو عبد الله بن محمد بن يوسف البلبلي الشيبلي القيرواني ، الشيخ الصالح الإمام الفاضل . قرأ بالقرواني على أبي الحسن العناني وغيره ويعتبر على المسكوي وغيره وصحة جماعة منهم البرزلي وابن ناجي وأبو محمد العناني والمسرقي ، وأقام نحواً من خمس وثلاثين عاماً في التدريس . توفي في صفر ٧٨٢ رحمه الله تعالى .

بن : انظر : البتاني - أبو عبد الله محمد بن الحسن

١- البتاني : (مغربي - الطليقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القامبي - الإمام الفقيه المناظر شيخ الجماعة وخاتمة العلماء الكبار . أخذ عن أحمد بن ناصر وزيارة الصغير وأبي سالم الفياثي وأبي العباس بن الحاج وغيرهم ورحل إلى المشرق وأخذ عن الخرشبي وعبد الباقي الزرقاني وغيرهم ، وأخذ عنه محمد جسون والثاودي والسلجمامي وأبو خريص ومحمد البتاني وأخويه والصمعيدي وغيرهم ، وله تأليف منها شرح الاكتفاء للكلاحي في ستة أسفار ، وشرح الحزب الكبير للشاذلي ، وشرح صلاة ابن مشيش ، وغير ذلك ، توفي إلى رحمة الله تعالى في ١١٦٣ هجرية وكبير السن .

٢- البتاني المشار إليه بـ (بن) : (مغربي - الطليقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن الحسن البتاني ، الإمام المعارف خاتمة العلماء الأعلام . ولد سنة ١١٣٣ هجرية ، وأخذ عن أحمد بن المبارك ومحمد جسون ومحمد بن عبد السلام البتاني وانتفع به ، وحمل من ابن الحاج وعبد القادر شقرون . وله حاشية على شرح عبد الباقي الزرقاني سارت به الركبان ورزق القبول فيها ، وحاشية على مختصر السنوسي في المنطق ، وشرح على السلم ، وحواش على الصفة ، ولخصر تأليف شيخه بن المبارك في مسألة التقليد وفهرسته وغير ذلك . وبته بيت علم وفضل وأخواه علما توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٩٤ هجرية .

جوام : . (مصري - الطليقة ١٧) القاضي تاج الدين أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز اللدميري . الفقيه الإمام الحافظ حامل لواء مذهب المالكية بمصر أخذ عن خليل تأليفه وبه تفقه ، وانتفع بالرهوي وغيرهما . ولد سنة ٧٢٤ هجرية . وأخذ عنه الأقفهسي واليكري والباسطي وغيرهم . ومن تأليفه : ثلاثة شروح على مختصر خليل : كبير ووسط وصغير ، واشتهر

الوسيط ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، والإرشاد في ستة مجلدات ، وشرح ألفية ابن مالك . وقد توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٥ هجرية .

١ - التتائي : (مصرى-الطبعة ١٩) قاضى القضاة أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي الإمام الفقيه العالم . أخذ عن السهوى وبرهان التتائي والمباردنى وغيرهم ، وحنه الغنى وغيره ، تولى عن القضاء وتصدر لتأليف والإقراء ، وله شرحان على المختصر وابن الحاجب وله شرح المولى على جمع الجوامع وشرح على الرسالة ، والشامل لم يكمل ، وتأليف فى القرائن والحساب والمقنات وفهرسة . توفي إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٤٢ هجرية .

٢ - التتائي : (مصرى-الطبعة ١٩) أبو الحسن جمال الدين يوسف بن حسن بن مروان التتائي يعرف بالمبارنى ، العالم الإمام المحدث ، أخذ عن السهوى والعلمى ولازم ابن حجلون له شرح على المختصر ، ولد سنة ٨٤٦ هـ ولم تعرف وفاته ، رحمه الله تعالى .

التلمسانى كثيرون ؟ منهم :

١ - التلمسانى : (مغربى - الطبعة ١٥) أبو إسحق إبراهيم بن أبى بكر الأتصارى المعروف بالتلمسانى القاسم الإمام الفقيه المتفقه ولد سنة ٦٠٩ هجرية ، وأخذ عن أبى على الشلوبين وغيره وروى عن كثيرين منهم ابن عبد الملك . ألف المنظومة المشهورة فى القرائن المعروفة باسم التلمسانية وأخرى فى السير وأمداح النبى صلى الله عليه وسلم . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٩٩ هجرية .

٢ - التلمسانى : (مغربى-الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشى التلمسانى . العالم الإمام . تولى أعلاماً وأخذ عنهم كالمشلى وليلوى والسبى وغيرهم وحنه جماعة منهم الإمام الشاطبى وسان الدين بن الخطيب وابن خلدون وغيرهم ألف كتاب القواعد اشتمل على ١٢٠٠ قاعدة ، وحاشية بليغة على مختصر ابن الحاجب وغير ذلك . تولى القضاء فقام به علماً وعملًا وتوفى إلى رحمة الله تعالى وهو يتزلاه سنة ٧٥٦ هجرية .

٣ - التلمسانى : (أندلسى-الطبعة ١٦) لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد التلمسانى الفزائلى يعرف بأبن الخطيب الإمام العالم الأديب المؤرخ . أخذ عن أعلام منهم إيلوى وابن الفخار ولزاه وابن الحاج وغيرهم . وحنه جماعة منهم الوزير بن زرك ، وابن حاصم ، ومن تأليفه التى بلغت نحو الستين : ألفية فى أصول الفقه ، وكتاب الوزارة ، وشجرة السلطان ثم الوزارة ثم العمل ثم الجهاد أسطولا وخيلا ثم المضطر لإيهم فى باب السلطنة وهو موضوع غريب ما سمع بمثله قتل بفاس سنة ٧٧٦ هجرية رحمه الله تعالى .

٤ - التلمسانى : (مغربى-الطبعة ١٦) الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الإدريسى ، انتهت إليه الرياسة بالمغرب . نشأ بتلمسان ثم رحل ، وعاد إليها . ومن كتبه : الفتح على أصول الفقه ، وشرح جمل الخرنجى . مات إلى رحمة الله تعالى بتلمسان سنة ٧٧١ هجرية .

٥ - التلمساني : (مغربي-الطبعة ١٩) أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي شريف التلمساني الحنفي الإمام للمغربي القلوة ، أخذ عن بن غازي والمواق والدقون وله شرح الشفا المسمى للبل الأصغر وهو شرح جيد عرضه على شيخه بن غازي فشكره . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٢١ هجرية .

٦ - التلمساني : (مغربي-الطبعة ١٩) أبو عبد الله محمد بن العباس التلمساني الشيعي بأبي عبد الله . الشيخ الفقيه النحوي العالم . أخذ عن أعلام كالسنوسي وابن مرزوق وغيرهما وله مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة . لم تعرف وفاته وكان بالحياة سنة ٩٢٠ هجرية رحمه الله تعالى .

التونسي - كثيرون . منهم :

التونسي : (مصري - الطبعة ١٥) ومنهم أبو إسحق محمد بن محمد بن أبي القاسم بن جميل الرعي التونسي . تولى الأصل استقر بمصر ومات بها إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦٣ هجرية (اختاراه من بينهم لأنه مترجم له بموسوعة الفقه الإسلامي بالقاهرة) .

الجزولي : كثيرون . منهم :

١ - الجزولي : (مغربي-الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الجزولي قاضي فاس وطالبها العامل الفقيه الممدد القاضل ، أخذ عن مشيخة بلده ، ودخل تونس وأخذ عن بن عبد الرقيب والغزالي ومنه ابن خلدون والطبيب بن مرزوق وغيرهم توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٨ هجرية .

٢ - الجزولي : (مغربي-الطبعة ١٨) أبو عبد الله محمد بن سلمان الجزولي الشريف الحنفي الفقيه الإمام وشيخ الإسلام العالم العامل الواصل صاحب الكرامات أخذ عن أئمة كثيرين علم الفقه والباطن وأخذ عنه ما يزيد على الألف عشر ألفاً منهم أحمد بن زروق وعبد العزيز النجاشي والصغير السبيل وغيرهم وقد ألف دلائل الخيرات وهو معروف في المشرق والمغرب ، وكتاباً في التصوف . توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول سنة ٨٧٠ هجرية . وقد وجد جسمه لم يتغير بعد سبع وسبعين سنة لا تقل سوس إلى مراكش . وقد ألف بحر المنى في مناقبه كتاباً سماه مجمع الأسامع في الشريف الجزولي وما له من أنباء .

ثوبان : (مصري-الطبعة ٥) أبو القيس ثوبان بن إبراهيم المصري المعروف بذي الثوب - الشيخ الصالح المشهور أحد رجال الطريقة . وهو معدود من جملة من روى الموطأ ، شيعه في الطريقة شقران ومنه سهل بن عبد الله التستري توفي في ذي القعدة سنة ٢٤٥ إلى رحمة الله تعالى .

البلياني - كثيرون . منهم :

البلياني : (أنطلسي - الطبعة ١٠) أبو علي الحسين بن محمد الضعيف المعروف ببلياني ، الفقيه المحافظ الإمام ولد سنة ٤٢٧ هـ وأخذ عن الباجي وابن عبد البر وغيرهم ، ورحل إليه الناس وسمعوا منه وحدث عنه القاضي عياض وأخذ عنه بن فرحين وغيره كثير . ألف

كتاب المهمل ، وتميز المشكل ، وتأليف في تسمية شيوخ النسائي ، وآخر في شيوخ أبي دلود
وكتاب صفت رجال الصحيح وفهرسه . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٩٨ هجرية .

ح : هو رمز لأبي عبد الله محمد بن محمد الخطاب الكبير

١ - الخطاب : المشار إليه برمز (ح) : (حجازي-الطبعة ١٩) أبو عبد الله محمد بن
محمد بن عبد الرحمن الرضوي المعروف بالخطاب الكبير أصله من المغرب ، وولد سنة ٨٦١ واشتهر
بمكة أخذ عن السهري والسفاوي وأحمد زروق ، ومن كتبه شرح لمن خليل ، معروف . وفاة
العين شرح وركات إمام الحرمين . توفي إلى رحمة الله بالمغرب سنة ٩٤٥ هجرية (الفقه الإسلامي) .

٢ - الخطاب : (حجازي-الطبعة ٢٠) بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب ،
الملك الفقيه العالم أخذ من والده وغيره ، وعنه جماعة منهم ابن أخيه يحيى وولد الشيخ أحمد بابا .
له شرح على خليل في أربعة أسفار سماه الموجع للخليل . توفي وعمره حال سنة ٩٨٠ هجرية .

٣ - الخطاب : (حجازي-الطبعة ٢٠) أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الخطاب الملك
الفقيه خاتمة علماء الحجاز المالكية . أخذ من والده وعنه بركات وغيرهما عنه أبو السعد القسطلاني
وأحمد بابا وغيرهما . له تأليف حسنة في الفقه والمناسك وغير ذلك توفي إلى رحمة الله تعالى بعد سنة
٩٩٣ هجرية .

محمد يس : (مغربي-الطبعة ٦) أبو جعفر محمد يس هو أحمد بن محمد الأشعري من ولد
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ويعرف بمحمد يس القنطان ، الإمام الفاضل العالم العامل الفقيه .
ولد سنة ٢٣٠ هجرية وتلقاه بسحنون وغيره ورحل إلى المشرق وأخذ فيها عن بن القاسم وابن وهب
 وغيرهما . وعنه أخذ جماعة منهم بن الباد والأيتاني . لما احتل دعا إليه الطيب وقال له :

يبد الله دوائى هو يعلم داني
إنما أعظم نفسي باتباعي لموائى

توفي إلى رحمة الله تعالى في سنة ٢٨٩ هجرية .

الخروشي : (مصري-الطبعة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخروشي الفقيه العلامة
شيخ المالكية وإمام السالكين . انتهت إليه الرياسة بمصر . أخذ عن والده وعن الإردان القناني
والتور الأجهوري وغيرهم . وعنه جماعة منهم علي التوري وأحمد الشرقي الصفاقسي وحل القناني
والشمس القناني والشبرمعي والقيرواني والفراري ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني وغيرهم . له شرح كبير
على مختصر خليل وآخر صغير رزق فيه القبول . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذي الحجة سنة ١١٠٩
هجرية .

خليل (مصرى- الطبقة ١٦) : انظر مقدمة الجزء الأول .

الدردير : (مصرى - الطبقة ٢٥) انظر مقدمة الجزء الأول .

الدموصى : (مصرى - الطبقة ٢٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة السموقي الأزهرى ولد بدمشق وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وجوده على الشيخ محمد المنير ولازم حضور دروس المشايخ الصعيدي والدردير والنفراوى وغيرهم وتصدر للتدريس وكان فريداً في تسهيل المعاني وحل المشاكل متين الدين حسن الخلق فكثرت المترددون عليه ، ومن أخذ عنه الشيخ أحمد الصاوى صاحب هذه الحاشية وغيره وله تأليف رزق فيها القبول منها حاشية على الدردير وحاشية على السعد التفتازانى ، وحاشية على شرح الجلال المحلى على البردة ، وحاشية على كبرى السنوى وصل صفراء ، وحاشية على معنى اللبيب ، وحاشية على شرح الرسالة الوصفية ، والخلود القشقى في فقه المالكية . ولم يزل على حاله في الإفتاء والتدريس والإفادة إلى أن توفى إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثانى سنة ١٢٣٠ هجرية وصلوا عليه بمشهد حافل بالأزهر ودفن بتراب المجاورين وقيل له كثير من الزناء .

ر : المشار إليه بوز (ر) : في هذا الكتاب : انظر الرامسى .

ريعة الرأى (تابعى) : أبو عثمان ريعة بن عبد الرحمن فروخ مولى المتكدر الملقب المعروف مفتى المدينة الإمام الجليل الثقة . أخذ عن جمع من الصحابة ومنهم أنس ، وصته أخذ مالك وقال : ذهبت حلالة الفقه منذ مات ريعة الرأى . توفى سنة ١٣٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

الرجراجى : (مغربى - الطبقة ١٧) أبو عمر بن محمد الرجراجى القامى البلى الزاهد والعالم العامل . أخذ عن جماعة من مشيخة فاس منهم أبو عمر العبدوسى وصته جلة منهم ابن الخطيب القسنطينى . توفى إلى رحمة الله سنة ٨١٥ هجرية وبقيته معروف .

الرامسى - المشار إليه بحرف (ر) : (مغربى - الطبقة ٢٣) أبو الخيرات مصطفى بن عبد الله بن موسى الرامسى الإمام الفقيه العالم المحقق أخذ عن شيوخ مازونه ومصر ومنهم الحارثى والزرقانى ، وله حاشية على شرح الشمس التاتى على المختصر غاية في الجودة والتبل . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ عن نيف وتسعين سنة .

١ - الزرقانى - وهو المشار إليه بوز (عب) : انظر عبد الباقي .

٢ - الزرقانى : (انظر محمد بن عبد الباقي الزرقانى)

١ - زروقى : (مغربى - الطبقة ١٨) أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى القامى الشهير بزيق الشيخ الكامل البلى الماروف بالله الأصيل شيخ الطريقة . أخذ عن أئمة في المشرق والمغرب منهم الجزولى والمشدالى والقورى والسنهورى ، وصته من لا يعد كثرة ومنهم الخطاب .

الكبير وأبلى الشعراني وأبو الحسن البكري . ومن تأليفه التي بلغت تسعة وعشرين - شرح على الحكم المطالاة ، وقواعد في التصوف ، وتعليق على البخاري ، وشرحان على الرسالة ، وشرح مختصر خليل والقريطية والرفلية ، وكثير غير ذلك وكان . يجلب إلى الاختصار ، وبالجملة فقدره فوق ما يذكر كان مولده سنة ٨٤٦ هـ وتوفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٨٩٩ بمسراة من عمل طرابلس وبقره متبرك به .

٢- زروق : (مغربي - الطبقة ٢٤) أبو العباس أحمد زروق طراد نزيل القيروان من العلماء الفضلاء . أخذ عن الشيخ زيتونة والشيخ الحضار . ولد سنة ١١٠٧ ولم تعرف ولاته .

٣- زروق : (مغربي - الطبقة ٢٥) أبو العباس أحمد زروق السنوسي الكافي التونسي العلامة المثقن القاض ، أخذ عن الشيخ الكواش واتبع به غيره وعنه أخوه محمد وغيره . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١٢٤٦ هجرية .

سلم السهري : انظر السهري .

السيدي : (مغربي - الطبقة ١٦) كثير . منهم القاضي محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسيني السيدي الإمام الحافظ المتبحر . أخذ عن القاضي وابن رشيد وأبي عبد الله بن جابر وابن الشاط وغيرهم وعنه ابنه ولسان الدين بن الخطيب وأبو إسحق الشافعي وابن زرك وابن خلطون والسراج وغيرهم . من تأليفه شرح الخرزجية والحجب المستورة في محاسن المقصورة (مقصورة حازم) . وتقييد جليل على ورد السمط في خبر السبط . توفي إلى رحمة الله وهو يتولى قضاء غرقاة سنة ١٧٩٠ أو ٧٦١ هجرية .

سحنوني : (مغربي - الطبقة ٦) أبو سعيد عبد السلام سحنوني بن سعيد بن حبيب التنوخي حمصي الأصل . اجتمعت فيه الفضائل وكان عابداً ورعاً زاهداً إماماً عالماً جليلاً . ولد في رمضان سنة ١٦٠ هجرية أخذ عن آفة من أهل المشرق والمغرب كابن رشد وابن وهب وابن عينة ووكيع وابن الملقين وطرف وأشب وأخذ عنه بن عبدوس وحند بن ورداني ولأبيه وغيره . وانتهت إليه الرئاسة في العلم ، وبلغته عليها الاعتراف في الملعب . رُود على القضاء سنة حتى قبل على شرط أن لا يرتزق منه شيئاً وأن ينفذ الحقوق على وجهها في الأمير وأهل بيته . مات وهو في القضاء سنة ٢٤٠ هجرية رحمه الله وبقره بالقيروان معروف متبرك به .

السلجماسي - كثير . منهم :

١- السلجماسي : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد عبد الله بن القاضي العباسي السلجماسي . من الأئمة الأعلام . ولد سنة ٩٥٢ هجرية . وأخذ عن أبي القاسم بن القاضي والقاضي وشقرون وغيرهم ورحل إلى الشرق وأخذ عن السهري والقاضي والجزيري . له كتب منها علماء الوسائل ودج الرسائل ومنجنيق الصخر في الرد على أهل

القصور ورسائله الشهيرة لأبي عمر القسطل وغير ذلك . قام بالدعوة واستقبل على سلجماس ودرعة وراكش وثبني إلى رحمة الله قتيلاً بأحواز السوس سنة ١٠٣١ هجرية .

٢ - **السلجماسي** : (مغربي-الطبعة ٢٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان القاضي ابن عبد العزيز بن محمد القاضي العباسي السلجماسي من بيت علم ورياسة وسياسة . أبوه محمد عالم معتقد مملوك من الأتلياء . روى عن للسنائي وحج وياور قرأ الحديث في الحرمين ، ثم روى قضاء سلجماسة وثبني بمصر سنة ١٠٨٥ ودفن بمقبرة الجوارين ..

السلوسي : (عراقي-الطبعة ٨) أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله اللحل البصري البغدادى القاضي السلوسي من بيت العلم . ثقة أمين عالم ولد سنة ٢٧٩ هجرية وسع من بشر ابن موسى وأبي أحمد بن عديس والزجاج وجماعة ، وسمع منه أبو الحسن النارقطني ومحمد الغني ابن سعيد وأبو الحسن الجوهري . له كتاب في الإجابة على مسائل مختصر المنزلي على قول مالك ، واختصر تفسير الجلياني وتفسير البلخي . تولى قضاء بغداد ثم مصر . توفي سنة ٣٦٧ هجرية .

صنعة : (مصري-الطبعة ١١) أبو علي سند بن عثمان بن إبراهيم الأسدي المصري الإمام الفقيه الفاضل العالم العمدة الكامل . ثقة بأبي بكر الطرطوشي وسع منه وانتفع به وجلس لإلقاء الدروس بعده ، روى عن أبي طاهر السلي وأبي الحسن بن شرف . وجّه أخذ جماعة وانتفعوا به منهم أبو الطاهر إسماعيل بن عوف . ألف الطراز ، وهو كتاب حسن مفيد شرح به للدولة ونحو الثلاثين سفرًا ، وتوفي قبل إكمالها ، احتضنه الخطاب وأكثر من النقل عنه في شرح المختصر وله تأليف في الجدل وغيره . توفي إلى رحمة الله بالإسكندرية سنة ٥٤١ هجرية .

١ - **السنهوري** : (مصري-الطبعة ١٨) نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله السنهوري الإمام الكامل والعالم الجليل المحدث الحافظ شيخ المالكية في وقته . ولد سنة ٨١٤ هجرية وأخذ عن الزين النويري واليساطي والزين عبادة وأبي القاسم النويري وغيرهم ومنه أئمة منهم أحمد زروق وأبو الحسن الشاذلي والمنقبي والخطاب الكبير والشمس التتائي ويوسف التتائي والشمس القفاني والناصر القفاني وغيرهم . وله شرح على المختصر . وتعلق على التتقين . توفي إلى رحمة الله تعالى في رجب سنة ٨٨٩ هجرية .

٢ - **السنهوري** : (مصري-الطبعة ٢١) أبو النجاة سالم بن محمد السنهوري مفتي المالكية بمصر وعالمها الإمام الكبير وعلمها الشريف خاتمة الحفاظ باتفاق ، رحل إليه الناس من الأفاق واجتمع فيه عالم يجتمع في غيره . أخذ عن النويري وبعثه ثقة والناصر القفاني وغيرهم . ومنه جلة ، منهم البرهان القفاني والنور الأجهوري والخير الرملي والشمس البابلي ولازمه وصاهر الشبراوي ، له شرح جليل على المختصر وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله تعالى في جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هجرية .

السيوري - كثيرين . منهم :

السيوري : (مغربي - الطيقة ١٠) أبو القاسم عبد الخالق بن عبد الوارث السيوري ، خاتمة علماء أفريقية وآخر شيوخ القيروان حافظ أديب فقهه بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران القاسي وغيرهما وأخذ عنه أبو عبد الله بن مفيان المقرئ وعبد الحميد الصالح والشمسي وحسان البربري وعبد الحق الصقل وأبن سعلون ، وله تعليق حسن على اللبوة وكان يحفظها . وقد طال عمره حتى توفي بالقيروان سنة ٤٦٠ أو سنة ٤٦٢ إلى رحمة الله تعالى وبقره معروف وشريك به .

الشاخلي : (مصري - الطيقة ١٤) أبو الحسن علي بن عبد الله الشاخلي الشريفي الحنسي . شيخ الطريقة العاروف بالله القطب الواصل . ولد سنة ٥٧١ هجرية وأخذ عن أبي عب . ه محمد بن حزم وأبي محمد عبد السلام بن مشيش يستند للمشهور عند أهل الطريقة . و عنه ، لا يعد ولا يحصى من الخلائق في المشرق والمغرب . قدم تونس وأقام بها سنين واشهر بها ثم انتقل إلى مصر وكان يحضر مجلسه بتونس ومصر أكابر العلماء منهم ابن عصفور وابن جماعة وأبو عبد السلام وابن دقيق العيد والمندري وابن الحاجب وابن الصلاح وابن سراقه وأبو العباس المرسي وأبو العزائم ماضي ومن لا يحصى . قصد الحج وبقى بضميرة بالصحرى شرق صعيد مصر في شوال سنة ٦٥٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى وبقره هناك معروف وشريك .

الشاطبي - كثيرين . منهم :

١ - الشاطبي : (أندلسي - الطيقة ١٦) الإمام الشيخ أبو إسحق إبراهيم ابن موسى القرطابي الشهير بالشاطبي . العالم القرد الحق للتبع السنة والمصمم بالصلاح والهمة والورع . أخذ عن أئمة منهم بن البخار ولأئمه ، وأبو عبد الله البنسني وأبو القاسم الشريف السبي وأبو عبد الله الشريف التلمساني وغيرهم كثيرين ، و عنه أبو بكر بن عاصم وأخيه أبو يحيى محمد صاحبه واتضع به وورث طريقته ، وبالجملة قد ورد في العلوم فوق ما يذكر . وله تأليف نفيسة منها الموافقات في الفقه وموكتاب جليل لا نظير له من أنبل الكتب والتأليف . وله كتاب في الحوادث والبلد في غاية الإفادة ساه الاحتصام ، وكتاب في شرح كتاب البيوع بصحيح البخاري ، وكتاب الإفاضة والإنشاءات ، ومنازل الافتقار في علم الاشتقاق ، وقاوى كبرى : توفي إلى رحمة الله تعالى في شعبان سنة ٧٩٠ هجرية .

٢ - الشاطبي : (أندلسي - الطيقة ١٧) أبو محمد قاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف الرضيني الشاطبي الفرير الإمام المتفق على جلالة وفضله ، حجة في صحيح البخاري وسلم ، وكان يحفظ وقر بعير من العلوم . أخذ عن بعض الحفاظ ، واتضع به جماعة ، مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٩٠ هجرية بالقراة متريك به .

الشاوي : (مغربي - الطيقة ٢٢) أبو زكريا يحيى بن الفقيه صالح محمد النابلي الشاوي اللياني الجزائري الإمام القلوة الذي ختمت بعصره عصر الإسلام أخذ بالجزائر من أعلام منهم محمد بن محمد البهلوك وأبو الحسن علي السلجماسي والشمالي . واجتمع بالشرايملى لجنازه و عنه

على النورى والقرانى بصفاقس . وفراً عليه جماعة بدمشق وأجازهم ثم رجع لمصر وصرف أوقاتة فى التأليف والإفادة ومن مؤلفاته حاشية على شرح أم البراهين وله كتب فى الأدب والنحو توفى إلى رحمة الله فى ربيع الأول سنة ١٠٩٦ .

٢ - الشاوى : (مغربى - الطليقة ٢٤) أبو البقاء محمد يعيش الشاوى الرضاوى . الإمام العلامة الفاضل البارح فى الفقه والأحكام القاضى أخذ عن القسطنطين وابن رجال وصمد المسناوى وغيرهم ، ومنه التاوى والبرندى والدكالى ، وله حاشية على شرح الصحة لمباريه ، مياه الكواكب السيارة . مات قتيلاً إذ نزل الصوص على بيته ليلاً وكان بأطراف مدينة فاس فدخل عن حرمه وقتلهم حتى قتل شهيداً إلى رحمة الله تعالى وذلك سنة ١١٥٠ هجرية .

شعب : انظر الشيرينجى .

الشيرينجى (شعب) : (مصرى - الطليقة ٢٣) برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن مرعى ابن عطية الشيرينجى الفقيه العملة المحقق العالم العامل . . أخذ عن الأجهورى وبه تفقه والقبيضى والبالى ومنه على النورى والجسنى والمكضى ، وله مؤلفات منها : شرح على مختصر خليل فى مجلدات ، وشرح على المشاوية ، وعلى الأربعين النووية رزق فيه القبول . مات غريقاً بالنيل وهو متوجه إلى رشيد سنة ١١٠٦ هجرية .

١ - الشرنوبى : (مصرى - الطليقة ٢٠) أبو العباس أحمد بن عثمان الشرنوبى نسبة لقرية من أعمال مصر . العالم العارف بالله الولى الكامل الشاغل صاحب الكرامات ، أخذ عن عبد الرحمن التاجورى وعبد الرحمن المقرئ وجماعة ، وأخذ عنه إبراهيم القفانى وانتفع به وغيره كثيرون من الأكابر وأرباب المقامات . له تأليف فى التصوف - توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٩٤ هجرية .

٢ - الشرنوبى : (مصرى - الطليقة ٢٤) داود بن سليمان الشرنوبى الحرثاوى الإمام العملة العامل العالم . أخذ عن محمد الزرقانى والحرقى وطبقتهما وانتفع به الكثيرون توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الأولى سنة ١١٧٠ هجرية .

شقوق : (مغربى - الطليقة ١٩) أبو عبد الله شقوق بن محمد بن أحمد بن أبى جمعة المنغراوى . الأستاذ للتكلم القدمة المقرئ العالم العملة أخذ عن بن غازى وغيره ، وله تأليف منها : الجيش الكمين فى الكر على من يكفر من عموم المسلمين . وله شعر حسن توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٢٩ هجرية .

الصابى : (مصرى - الطليقة ٢٥) انظر المقدمة .

الصعيدى : انظر المدنى .

الصقلي : (مغربي - الطليقة ١٠) أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي الإمام الفقيه الحافظ . تفقه بشيوخ القيروان كأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عرار القاضي وشيوخ صقلية كأبن بكر بن أبي عباس ، وتفقه مع التونسي والسيوري ، ورجع إلى القاضي عبد الوهاب وأبا ذر الحارثي وأبا المعالي إمام الحرمين بمكة . ألف كتاب النكت والفرق لمائل الملوثة ، وكتابه الكبير المسمى تهذيب الطالب وغيره . مات بالإسكندرية سنة ٤٦٦ هـ .

الطبري : كثيرون . منهم : (حجازي - الطليقة ١٥) رضى الدين أبو إسحق إبراهيم بن أبي بكر الطبري المكي الإمام المحدث . أخذ عن أعلام منهم أبو الحسن بن خيرة ، وعنه أئمة منهم قاضي الجماعة بترنس أحمد الغزاز وابنه القاضي محمد وأبو عبد الله بن فرحون وغيره . لم تعرف وفاته .

الطرطوشي : كثيرون منهم : (مصري - الطليقة ١١) أبو بكر محمد بن الوليد القرشي القهري المعروف بابن رندة الطرطوشي الإسكندري . إمام فقيه حافظ عالم ثقة ولد سنة ٤٥١ هجرية ومحب أبا الوليد الباجي وأخذ عنه وأجازه ، ورحل إلى المشرق ودخل بغداد وسمع الشافعي وأبا محمد الجرجاني والنسري وجماعة ، وأخذ عنه أبو الطاهر إسحاق وسند وأبو بكر بن العربي وابن مكي والأصيلي والملازى والقاضي عياض وغيره ، وله تأليف منها : سراج السلوك في سير الملوك ومختصر تفسير الشافعي ، وكتاب كبير في مسائل الخلاف ، ورسالة في تحريم جبن الروم ، وكتاب في بدع الأمور ، وعللها وشرح رسالة ابن أبي زيد ، والبيان في تبين القرآن . وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله بالإسكندرية عام ٤٢٠ هجرية وقبره معروف بها ومتبرك .

عب : انظر عبد الباقي الزرقاني .

عبد الباقي الزرقاني المشار إليه له برمز (عب) : (مصري - الطليقة ٢٢) أبو محمد عبد الباقي ابن يوسف بن أحمد الزرقاني الفقيه العالم مرجع المالكية . ولد سنة ١٠٢٠ هجرية بمصر وأخذ عن الأجهوري ولازمه وشهد له ، والبرهان القاني . الشيرازي والبايلي وعنه أخذ جماعة منهم محمد ابنه والصفار القيرواني . وله مؤلفات منها : شرح على المختصر دل على فضله وإطلاعه ، وشرح على خطبة خليل للناصر القاني ، ورسالة في الكلام على أسئلة وأجوبة رفعت إليه ، وقد تولى إلى رحمة الله تعالى في رمضان سنة ١٠٩٩ هجرية .

عبد الحق - كثيرون باسمه منهم من أشهر به مجرداً :

عبد الحق : (أندلسي - الطليقة ١٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية البخاري القزناطي الفقيه المزم . أندلسي من أهل غرناطة عارف بالأحكام والحديث ومن كتبه : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . توفي إلى رحمة الله سنة ٤٢٧ هجرية .

عبد الحق : انظر الصقلي والملازى .

بلقة الساك - رابع

عبد الله بن أبي زيد : (القيرواني) صاحب الرسالة . انظر بن أبي زيد .

عبد الله بن عبد الحكيم : انظر بن عبد الحكيم .

عبد الوهاب القاضى : (عراقى - الطبقة ٩) القاضى أبو محمد عبد الوهاب بن على بن نصر البغدادى الفقيه الحافظ الحجة من أعيان علماء الإسلام ولد سنة ٣٦٣ هجرية فى شوال وأخذ عن أبي بكر الأبهري وابن القصار وابن الجلاب والبقلانى . وثقه به ابن عمروس والدمشقى وغيرهما وروى عنه أبو بكر الخطيب والشافعى وابن هارون والباقلانى . تولى القضاء بمده جهات بالمرق ثم توجه إلى مصر فحمل لوازمها وله تأليف مفيدة منها : التنصير للذهب مائة جزء ، والموعظة بملعب عالم المدينة ، وشرح رسالة بن أبي زيد ، والمهدى فى شرح مختصر بن أبي زيد أيضاً ، وشرح للمدونة والتفتين وشرحه لم يم إلا الإفادة فى أصول الفقه والتلخيص فى أصول الفقه وصيرون المسائل فى أصول الفقه والبرقى فى مسائل الفقه توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٢٢ بالقاهرة وبقيته قريب من قبر بن القاسم وأشب .

العلوى : كثيرون بهذا الاسم . منهم : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو الحسن على بن أحمد الصبيلى العلى الإمام الشيخ الممام شيخ مشايخ الإسلام وعلم العلماء وإمام المحققين ، ولد سنة ١١١٢ هجرية وقدم مصر وحضر دروس المشايخ كعبد الوهاب الملى ولبرلى وسلم الفراءى وعبد الله المقرئ ومحمد السلمى ثلاثهم عن الخرشى وأقرانه ، ولإبراهيم القيروى ومحمد بن زكري وإبراهيم شعيب ومحمد المشايرى والعمارى وللبلىدى والحنفى وجماعة . وروى وأخذ عنه أعلام منهم : عبادة البتائى والدرديرى والبلى والسباهى والسموقى والأمير وسعيد الصغنى وغيرهم . وبارك الله فى أصحابه طيبة بعد طيبة وكان يحكى عن نفسه أنه طالما كان يبيت بالبحر فى مبدأ اشتغاله بالعلم ولا يقدر على ثمن الورق ومع ذلك كان إذا وجد شيئاً تصدق به . وكان يرى الشككة فى الحق ويأمر بالمعروف ويصلى قدم السلف فى الاشتغال بما يعنى والفتاحة وشرف النفس وعدم التصنع مع الضعفاء . وله مؤلفات عديدة دالة على فضله منها : حاشية على ابن تيمى وعلى الترقائى وعلى أبي الحسن وعلى الرسالة وعلى شرحى الخرشى والتزقائى وكلامهما على المختصر وغيره . لم يزل موافقاً على الإقراء والإفادة حتى توفى إلى رحمة الله تعالى فى العاشر من رجب سنة ١١٨٩ هجرية .

١ - (العراقى : (مغربى - الطبقة ٢٤) أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس العراقى الفقيه القاضى الإمام المحدث أخذ عن والده وعن الخرشى وأحمد بن مبارك والبائى وجسوس وبيارة الصغير وغيرهم ، وحنه أخذ ولده عبد الرحمن وعبد الله وابن عمه زياد وجماعة . وله تأليف فى شرح الشافعى ، وشرح على أحياء الميت فى فضائل أهل البيت وغيرهما . توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١١٨٣ هجرية .

٢ و٣ - العراق : (مغريان - الطبقة ٢٥) الأخوان القاضلان عبد الرحمن وعبد الله ابنا أبي العلاء إدريس . أخذوا عن ولدهما وغيره . الأول له مختصر في الصحابة والتعديل والتجريح جمع فيه بين مصنفات عديدة كالاستيعاب والإصابة والميزان ، والثاني اختصر الحلية لابن نعيم وكل شرحاً لوالده على الصاغاني وأخرجه . توفي إلى رحمته تعالى سنة ١٢٣٤ هجرية .

العزيرين عبد السلام : (مصرى - الطبقة ١٣) عز الدين بن عبد السلام بن أبي القاسم شيخ الإسلام ، ولد سنة ٥٧٧ هجرية وأخذ الأصول عن الأمدى والفقه عن ابن عساكر وانتهت إليه الرياسة وبلغ مرتبة الاجتهاد ولقب بسلطان العلماء . وله فتوى مشهورة لما طلب السلطان قطز أن يفرض القرائض على الناس للإنتفاخ على صد التتر . فأتى بأن يفتقوا من ذخائرهم وماليهم أولاً ، توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٦٦ هجرية .

على بن أحمد الصعدي العلوي : انظر العلوي .

١ - القاضي عياض : (أندلس - الطبقة ١١) القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الشيخ الإمام الثقة شيخ الإسلام وقديرة العلماء الأعلام ولد في شعبان سنة ٤٧٦ هجرية وأخذ عن جلة كأبي الحسن سراج والقاضي أبي عبد الله عيسى وأبي الحسن شريح بن محمد وابن رشد وابن الحاج وابن المعتل والجلياني وابن عتاب وابن حمدان والطروشى والملازى وابن العربي والقرطبي وألف فهرس في شيوخه ومنه جماعة منهم ابنه محمد وابن غازي وابن زرقون والقاضي أبو عبد الله بن عطية . له تأليف بديعة منها ، المثال العلم في شرح مسلم . وذا في التعريف بمحقق المصطفى ، وشارك الأئوار في تفسير غريب الموطأ والبخارى ومسلم . وضبط الألفاظ وهو شديد القيمة . وكتاب التنبيهات المستنبطة على كتب المدونة ، وقرئ المدارك وتقريب المسالك لمحنة أعلام مذهب مالك ، وكتاب الإعلام بحدود الإسلام وغير ذلك كثير توفي إلى رحمة الله بمراكش في جمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هجرية .

٢ - القاضي عياض : (أندلس - الطبقة ١٣) أبو الفضل عياض بن محمد بن أبي الفضل القاضي عياض . من الفقهاء العلماء النبلاء روى عن أبيه وغيره ومنه ابنه القاضي محمد وأبو العباس بن ثويرت - توفي سنة ٦٣٠ هجرية .

عيسى : كثيرون ومن عرفوا باسمهم مجرأ : (مغري - الطبقة ١٧) القاضي أبو النهدي عيسى بن علال الكتاني المصمودي . الإمام العالم كان قاضياً لناس وإماماً لجامع القرويين بها له تعليق على مختصر ابن عرفة توفي إلى رحمة الله سنة ٨٢٣ هجرية .

٢ - عيسى : (مغربي - الطبقة ٢٢) ابن عبد الرحمن الكتاني مفتي مراكش وقاضيا وعالما في عصره . ولد في مراكش وتوفي في الفقه والتفسير وألف كتابا منها حاشية على أم البراهين للسبوسي . توفي إلى رحمة الله تعالى بمراكش سنة ١٠٦٢ هجرية .

٣ - عيسى : انظر ابن دينار والدانوشي .

الفاسي - كثيرون جداً منهم :

الفاسي : (حجازي - الطبقة ١٧) القاضي تقي الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الحسيني الفقيه العالم المؤرخ الحافظ عالم الأصول . أصله من فاس وولد بمكة وكان أعشى على تصانيفه على من يكتب له . قال المقرئ : كان بحر علم لم يخلف بالحجاز بفقهاء مثله . ومن كتبه العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، وإرشاد السالك لمعرفة المناسك . توفي إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٨٣٢ هجرية (من موسوعة الفقه الإسلامي) **الفاكهاني :** (مصري - الطبقة ١٥) تاج الدين عمر بن علي بن سالم بن صدقة السخمي السكندري ، من أهل الإسكندرية ، له كتب كثيرة منها التحرير والتحجير في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، والنجح للمئين في شرح الأربعين وغيرها . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٤ هجرية (من موسوعة الفقه الإسلامي)

الفاسي : (مغربي - الطبقة ٨) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القيرواني العالم الجليل الفقيه المتكلم المحدث وكان أعمى ولد بالقيروان سنة ٣٢٤ ومعه البخاري على أبي زيد المروزي بمكة أبي محمد الأصيلي . ومعه من رجال أفريقية كالألياني وغيره . رحل سنة ٣٥٢ . فجع ومعه البخاري وهو أول من أدخل رولته في أفريقية وروى سنن النسائي عن حمزة بن محمد . تفقه عليه أبو عمران الفاسي والوأي وابن خلدون والسوسي وابن عزم وحاتم الطرابلسي وغيرهم كثير . وله تأليف بديعة منها الممهدة في الفقه وأحكام الديانة واللقن من شبه التأويل والمنبذ للفتن من غوائل الفتن والملخص في الموطن وهو كتاب جليل وغير ذلك كثير . توفي بالقيروان سنة ٤١٣ هجرية .

القاسم بن أصبغ : انظر ابن أصبغ .

القاضي : انظر حياض . وعبد الوهاب .

القرافي - كثيرون جداً ومنهم :

القرافي : (مصري - الطبقة ١٤) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري الإمام العالم الحافظ . أخذ عن ابن الحاجب والزعزعي . ابن عبد السلام وشرف الدين الفاكهاني وألف تأليف بديعة منها الفروق والخواص كتاب مشهور ،

والتفصيح في أصول الفقه مقدمة للخبرة والمقدّم المنظوم المخصوص والمعموم وشرح التهذيب وشرح الجلاب وشرح فصول الإمام الرازي والتعليقات على المنتخب والأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام وشرح الأربعين في أصول الدين وكتاب الاعتقاد وكتاب الأدعية .
توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٨٤ هجرية في جمادى الآخرة .

١ - القرطبي : كثيرون جداً بهذا الاسم . منهم : (أندلسي - الطبقة ٦) أبو محمد قاسم ابن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار الأموي . مولاهم . البيهقي الأندلسي القرطبي الفقيه العلم المحدث المجتهد . له كتاب الإيضاح . ولد بقرطبة ورحل إلى مصر رحلتين وتوفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ٢٧٦ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

٢ - القرطبي : (مصري - الطبقة ١٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن نوح الأنصاري الخزرجي ، العالم بالحدود المفسر . كان مقره مدينة في الحبيب بمصر ، له كتاب جامع أحكام القرآن وكتبه . مات رحمه الله تعالى بمدينة الحبيب سنة ٦٧١ هجرية ودفن بها . (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

التفصلي : انظر ابن راشد

وغيره كثيرون بهذا الاسم .

القصار - كثيرون منهم :

١ - القصار : (مغربي - الطبقة ٤٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بالقصار الأزدي التونسي من علمائها معاصريه عرقه كان إماماً محققاً عالماً عارفاً بالحنو وغيره ، أخذ عن أعلام منهم - ابن مرزوق الحفيد وأبو العباس البسلي وغيرهما له شرح شواهد المغرب نفيس جداً وحاشية عن الكشف فكان حياً بعد ٧٩٠ هجرية .

٢ - القصار : (مغربي - الطبقة ٢١) أبو عبد الله محمد بن قاسم القيسي الشهير بالقصار . عالم فقيه محدث محقق ولد سنة ٩٣٦ هجرية وكان شيخ الفتن بفاس أخذ عن عبد الوهاب الزقاق وابن عجمي والحطاب وأجازته البدر القرطبي وغيره وعتبه جماعة منهم الولائي والقشاشي وعبد المادي السجاسمي وغيرهم وله مؤلفات مفيدة وفهرسة جمعت روايته في الفقه والحديث ، وامتنع مع الشيخين قاسم بن أبي نعم وقاضي الجماعة أبي الحسن علي بن عمران في خبر يطول ذكره . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠١٢ هجرية .

١ - القشاشي : كثيرون بهذا الاسم . منهم : (مغربي - الطبقة ١٧) أبو حنيفة عمر بن محمد القشاشي التونسي قاضي الجماعة بتونس وإمامها وخطيباً فقيه حافظ ولد سنة ٧٧٣ هجرية وأخذ عن والده وابن عرقه والقشاشي والأبي وابن مرزوق الحفيد وغيرهم وأخذ علم الطب عن الشريف الصقلي . وعتبه ولده القاضي محمد وإبراهيم الأخضرى وحلوه والرصاع وابن خصب

وغيرهم له شرح عظيم على ابن الحاجب يدل على سعة علمه وقوة إدراكه وله شرح الطواليع في أكثر من مجلد توفي في رمضان سنة ٨٤٧ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٢ - **القلشاني** : (مغربي - الطبقة ١٨) قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني الإمام الحافظ للمذهب . تولى قضاء تونس والخطابة نيابتهما الأعظم وأخذ عن والده وابن عرفة والقبريني وغيرهم ، له شرح على الرسالة وشرح على مختصر ابن الحاجب في سبعة أسفار وشرح على الملوثة . توفي إلى رحمة الله تعالى وهو يتولى القضاء سنة ٨٦٣ هجرية .

٣ - **القلشاني** : (مغربي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن عمر القلشاني قاضي الجماعة الإمام الفقيه ، تولى القضاء بعده أحمد وبكت به ١٧ سنة وأخذ عنه وعن أبيه والبرزي له فتاوى مقبولة . توفي في جمادى الثانية سنة ٨٩٠ هجرية .

القوري - كثيرون . منهم :

١ - **القوري** : (مغربي - الطبقة ١٥) أبو فارس عبد العزيز بن محمد القوري القاسمي اتقاه العلامة الصالح . أخذ عن أبي الحسن الصغير وعنه أخذ أبو عمران العبدوسي . له تقييد على الملوثة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٠ هجرية .

٢ - **القوري** : (أندلسي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللخمي المكنى ، ثم القاسمي الأندلسي الأصل الشهير بالقوري بفتح القاف وسكون الواو بلد قريب من إشبيلية . شيخ الجماعة بفاس وعالمها العلامة ومفتيا المشاور . ولد سنة ٨٠٤ هجرية عن الجفاني والنسائي وروى عنه البخاري والعبدوسي وجماعة وعنه ابن غازي وانضج به وزروق وابن حلال والزومري والزقاق وغيرهم وله شرح على المختصر . توفي إلى رحمة الله تعالى في ذي القعدة سنة ٨٧٢ هجرية .

اللخمي : (مغربي - الطبقة ١٠) أبو الحسن علي بن محمد الربيعي المعروف باللخمي القهرواني . الإمام الحافظ العالم العمدة القاضي رئيس فقهاء وقته وإليه الرحلة . تفقه بآين محرز والسيوري والتونسي وابن بنت خالدهن وجماعة ، ربه تفقه جماعة منهم المارزي أبو الفضل النحوي مشهور بمحمد في المذهب توفي سنة ٤٧٨ هـ بفاس وقبره معروف بها مترك به .

١ - **القاضي** : كثيرون - منهم : (مغربي - الطبقة ١٨) قاضي القضاة برهان الدين إبراهيم بن محمد الثاني الإمام الفقيه العالم المحدث سمع من الزركشي وتفقه بالزوين الطاهر ولازمه وانضج به والزوين عبادة . وأحمد الجبائي وأبي القاسم التويري . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٨٩٦ هجرية .

٢ - **القاضي** : (مغربي - الطبقة ١٩) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن حسن الثاني الفقيه الحافظ العالم صاحب الكرامات والمكاشفات . ولد في سنة ٨٥٧ هجرية وأخذ عن سيدي أحمد زروق ولازمه وانضج به ، وأبي المواهب التونسي . والبرهان الثاني ولازمه والنور السهوي ،

وعنه كثيرون منهم البرمى والأجهورى والجيزى ويحيى القرافى . له طرق محررة على مختصر خليل واقفرد بإقرائه . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الثانى سنة ٩٣٥ هجرية .

٣ - القفانى : (مصرى - الطبقة ١٩) أخوه أبو عبد الله محمد بن حسن القفانى الشيرى ناصر الدين القفانى إمام أصولى متحقق عالم عامل قاض عادل . ولد سنة ٨٧٣ هجرية شارك أخاه فى أغلب شيوخه وأخذ عنه التبريزى وقعود البرمى والجيزى والقرافى يحيى سالم السنهورى والأجهورى التتكنى وولد أحمد بابا وغيرهم كثيرون وعمر حتى انحصر الأثر فى تلامذته وتلاميذهم وإليه انتهت رئاسة الملعب والعلم فى مصر واستثنى فى سائر الأقاليم ، له طرر على التوضيح وحاشية على المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية على السعد العقائد . وشرح خطبة المختصر وغير ذلك . تجرد آخر عمره من الدنيا وفرق ماله بيده على أمائل الطلبة الفقراء لوجه الله تعالى . توفى إلى رحمة الله تعالى فى شعبان سنة ٩٥٨ هجرية .

٤ - القفانى : (مصرى - الطبقة ٢١) أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن حسن القفانى المصرى وجده الأعلى محمد بن هارون . إمام عالم فى الحديث متبحر فى الأحكام عظيم المية تخضع له الدولة ، وكانت له كرامات باهرة . أخذ عن أعلام منهم صدر الدين المتناوى والبرمى وسالم السنهورى ويحيى القرافى والشرنوبى . وعنه أخذ من لا يحد ولا يحصى منهم ابنه عبد السلام والحرفى وعبد الباقى الزرقانى والشيرخى وغيرهم . ومن تأليفه الجوهرة وقد أنشأها فى ليلة واحدة بإشارة من شيخه الشرنوبى وشرحها بثلاثة شروح وحرر منها نسخاً عديدة فى يوم واحد . وله حاشية على مختصر خليل ونزهة النظر فى توضيح تحفة الأثر للحافظ ابن حجر وعقد الجمعان فى مسائل الضمان والتحفة فى أسانيد الحديث وغير ذلك . وكان كثير القوائد فى مجالسه . كانت وفاته وهو رابح من الحج عام ١٠٤١ هجرية رحمة الله تعالى .

٥ - القفانى : (مصرى - الطبقة ٢٢) عبد السلام بن إبراهيم القفانى المصرى شيخ المالكية فى وقته له كتب كثيرة منها : شرح المنظومة الجزائرية فى العقائد وإتحاف المريد فى شرح جوهرة التوحيد . والمرآة الوهاج فى الكلام على الإسراء والمعراج توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠٧٨ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى) .

٦ - القفانى : (مصرى - الطبقة ٢٣) أبو الأمداد خليل بن إبراهيم القفانى . العلم الفقيه أخذ من والده وأخويه عبد السلام ومحمد ، والأجهورى والشيراملى والحرفى وغيرهم ومنه جماعة . توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٠٥ هجرية .

المازرى - كثيرون . منهم :

١ - المازرى : (مصرى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن محمد بن مسلم بن محمد ابن أبى بكر القرشى الصقل المازرى الإسكندرى الإمام الفقيه العالم المتفنن المحدث أخذ عن شيوخ صفلية ومع من أبى بكر الطرطوش ودرس أصول الكلام عن أبى بكر الحنفى . وصنف فى الكلام وغيره ، وكان بالحياة سنة ٥٢٠ هجرية رحمة الله تعالى .

٢ - المازرى : (مصرى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن أبى الفرج المازرى المعروف بالذكى . الصقل الأصل فقيه حافظ أخذ عن شيوخ بلده ودخل القيروان وأخذ عن السيورى وغيره وتفقه به كثيرون . ألف فى علم القرآن كتاباً كبيراً وله تعليق كبير على المذهب رحل المشرق وسكن أصبهان وتوفى بها سنة ٥١٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

٣ - المازرى : (مغربى - الطبقة ١١) أبو عبد الله محمد بن على بن عمر التميمى المازرى خاتمة العلماء المحققين الأعلام المجهدين الحافظ الواسع الباع فى العلم أخذ عن اللخسى وابن فرس والقاضى عياض والصباغ وغيرهما كثيرين . ومن تأليفه : شرح التلقين ، وشرح البرهان وما غاية الإقتان . والعلم فى شرح صحيح مسلم . وكتابه الكبير هو كتاب التعلقة على المدونة وكان يزعزعه إليه فى الطب كما فى العلم . مات فى ربيع أول سنة ٥٣٦ هجرية إلى رحمة الله . ولا يخفى على قبرة من البحر نقل إلى مقامه المشهور وقد وجد جسد له يتغير .

٤ - المازرى : (أفريقى - الطبقة ١٣) القاضى أبو محمد عبد الحق بن عبد الله ابن عبد الحق المهدى المازرى . أخذ عن والده وتولى قضاء غرناطة ثم أشبيلية ثم مراكش . له كتاب بالرد على ابن حزم دل على حفظه وعلمه توفى بمراكش سنة ٦٣١ هجرية إلى رحمة الله تعالى .

مالك بن أنس : إمام المذهب - انظر مقلاما الجزء الأول .

المتيطى : منهم (مغربى - الطبقة ١٢) القاضى أبو الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم الأنصارى المعروف بالمتيطى السبقى القاسى الإمام الفقيه العالم . لازم أبى الحاج المتيطى وبه تفقه وثرم بسببه القاضى أبى محمد بن عبد الله التميمى . ألف كتاباً كبيراً فى الرئائى سماه الرأية والهام فى معرفة الرئائى الأحكام ، اختصره ابن هارون غيره . توفى فى مستهل شعبان سنة ٥٧٠ هجرية رحمة الله تعالى .

محمد الخطاطب : ابن الخطاطب .

محمد بن سحنون : انظر ابن سحنون .

محمد بن عبد الباقي الزرقاني : (مصرى - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن الشيخ

عبد الباقي الزرقاني إمام عالم محدث . ولد سنة ١٠٥٥ هجرية أخذ عن والده وعن الأجهوري والخرخشي وصحة محمد زيتونه والغماري وغيرهم . له تأليف منها شرح على الواهب اللدنية وشرح على الموطأ رزق فيه القبول واختصر المقاصد الحسنة للسخاوي . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٢٢ هجرية .

محمد بن محمد بن مخلوف : القاضى محمد بن محمد بن عمر بن قاسم غلوف الشريف من المنستير بالمغرب ينسب إلى الشيخ عمر مخلوف المتوفى في شعبان سنة ١٣٠٣ . وكان والده محباً للعلماء والأولياء ومنهم الشيخ صالح الخليلي صاحب الكرامات . قال إنه بعد أن حفظ القرآن ارتبك حال والده واهتزت ثروته بسبب ظالم هو الوزير مصطفى بن إسماعيل . وقد زوده والده بمال فرحل إلى الحاضرة المحروسة (تونس) للتزود بالعلم فدخل جامع الزيتونة ثم حصل على رتبة التطوع من ١٣٠٧ هـ وبنى رتبة تحفل صاحبها التدريس ، فقام بتدريس المشاوية والرسالة والمرشد المعين والصغرى ، وصغرى الصغرى في سنة ١٣١٣ أسند إليه التدريس بالمنستير سنة ١٣١٩ هـ وخطة الفتوى بقايس ثم القضاء بها ثم بالمنستير وخطة الخطابة والإمامة بجامعها الكبير . وفي أثناء إقامته بفاس ألف مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سلم ثم هذا الكتاب وقد عرضت له في أثناء جمعه عواقي كثيرة وحرر رسالة في فضيلة الطب والمستشفيات . ولم يعلم بعد المنشور عنه في كتابه المذكور شيئاً رحمة الله تعالى .

محمد بن محمد الأمير : انظر الأمير .

محمد محي الدين عبد الحميد : والده عبد الحميد بن إبراهيم مفتي وزارة الأوقاف . العالم الذي المتقن الفقه ذوالخلق العالي . حاز السبق في مختلف فروع علوم الدين واللغة . ولد في ٢٣ من سبتمبر ١٩٠٠ ميلادية وفي كفر الحمام بالشرقية . تلقى العلم في معاهد الأزهر فتمتد وأخذ عن علمائه في عصر دراسته ومنهم : وتلقى عنه وأخذ منه كل أجيال الأزهر التي درست على يديه ومنهم أحمد شعراوي الذي خلفه في رئاسة لجنة إحياء كتب السنة . وله أكثر من ٧٥ مؤلفاً ما بين تحقيق وإخراج وتأليف عمل في السودان وكان عييداً لكلية اللغة العربية بالأزهر . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٣٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ميلادية وهو رئيس اللجنة الإفتاء بالأزهر ورئيس اللجنة إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التي تشرف عمره (مصطفى كمال وصفي) بالعمل فيها معه قرابة الست سنوات .

محمد المولاي : انظر ابن المولاي .

١ - المستاوي : (مغربي - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن محمد المستاوي الدلائي ، من الأعيان الأكابر والعلماء . أخذ عن والده وأعمامه وغيرهم ، وعنه أخذ جماعة منهم ولده محمد ، توفي إلى رحمة الله سنة ١١١٧ هجرية .

٢ - المستاوي : (من فاس - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد الشير بالمستاوي ابن أحمد ابن محمد بن أبي بكر الدلائي شيخ الإسلام وعلم الأعلام المحقق العملة القدوة . ولد سنة ١٠٧٢ هجرية وأخذ عن أعلام منهم أبوه وعم أبيه محمد الرابطة وعبد القادر القاسم واليوسي وعبد السلام القادري والقسطيني وأحمد بن الحاج وهما عمدته ، والسلماسي وغيرهم ، وعنه محمد ميارة الصغير ومحمد وعبد السلام البثاني وأحمد بن المبارك وابن زكريا وجماعة ، وله تأليف منها جهد لقل القاصر في نصرة الشيخ عبد القادر ، وصرف المهمة إلى تحقيق معنى اللمة ، وأجوبة كثيرة وتقاين مفيدة لوجعت لكأنه جلدًا وتقرير على المختصر توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ هجرية . ولا مرض نظم قصيدة يتضرع بها إلى الله تعالى وأوصى أن يشيع بها ، وقد جرى العمل بفاس بعد ذلك على التشيع بها وبأبي أربعين بيتًا مطلعها :

يارب عطفًا على مسمى قد ساقه القوم إلى المقابر

مصطفى الرماصي : انظر الرماصي .

مصطفى العقباني : (مصري - الطبقة ٢٥) أبو الخيرات العقباني نسبة لثنية عقبة (أو ميت عقبة) بالجيزة ، العالم الأجل الفاضل . حضر الأكبر صغيراً ولازم الشيخ محمد العقاد للآل ثم الشيخ عبادة العلوي ملازمة كلية . وحضر دروس أشياخ العصر كالدردير وصالح السباعي والبيلى والأمير وغيرهم وتصدر لإلقاء الدروس واتضع به الطلبة واشتهر فضله حسن الأخلاق لا يتدخل فيها لا يمتنع قائماً متورعاً . ألف تكميل أقرب المسالك لشيخه الدردير . وقد وجدنا أن العباي نقل في هذا الكتاب الجزء الرابع (باب أحكام الجنابة) تحت قوله : [أى بالجل] وجد بطرته : وهذا أول ما نقله الفقير مصطفى العقباني تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل . . . وذلك بإذن من ولي الله تعالى الشيخ صالح السباعي يقظه ومؤلفه القطب شيخنا الدردير متاماً . . . كما جاء في نهاية الطبعة التي أدخلنا عنها عن طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٥٢ والنسخة التي قدمها فضيلة قاضي قضاء أبي ظبي الأستاذ الشيخ أحمد عبد العزيز آل مبارك : يقول ناقل تكميلي للشرح الفقير مصطفى العقباني ساعده الله والمؤمنين من جميع المساوي : الحامل لى على ذلك امتثال أمر ولي الله خليفة شيخنا المصنف الشيخ صالح السباعي فنعنا الله به في الدارين ، هذا ما وجدته من صواب فن فيض شيخنا القطب المصنف وإمدادات خاتمة المحققين من منح العلم

الطاهري والباطني سيدي الشيخ محمد الأيد . . وكان الفراغ من تبييضه غرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠هـ توفي إلى رحمة الله تعالى في جمادى الآخرة سنة ١٢٢١ هجرية .

مصطفى كمال وصفي : الذي تشرف بالعمل في هذا الكتاب ابن حسين كامل وصفي ابن أحمد بك وصفي أغا بن إسماعيل أغا الكردي . من مرعش من أعمال ديار بكر في أكراد الأناضول والواء إلياس باشا حسين بن الفريق حسين باشا فوزي الشركسي رحمه الله تعالى أجمعين . حضر جده إسماعيل الكردي إلى مصر ضمن من نزلوا من جنود الأتراك بموقعة أبي قير البرية وكان زميلاً لمحمد علي وكان ضمن من توجه للاستاة لإحضار فرمان توليته . وكان لجده أحمد بك وصفي موقف وطني مع الخديو توليق أحيل بسببه إلى المعاش لا احتج علناً بميدان عابدين على تصرف هكس في معركة سواكن . ولد سنة ١٩٢١ ميلادية بالقاهرة وحصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤١ ثم الدكتوراه منها سنة ١٩٥١ وتدرج في مجلس الدولة وعمل مستشاراً لولاية بركة بليسا . وفي سورية ، وأنهت خدمته سنة ١٩٦٢ ثم أعيد إليه سنة ١٩٧٣ وقام بالتدريس بالجامعات المصرية وفي الجامعة الإسلامية بأم درمان بالسودان ثم بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة وقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر وعين عضواً بموسوعة الفقه الإسلامي وبلجنة إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . وسلك طريق القوم والعلم بفتوح من الله . ومن المرحوم الشيخ سالم الزياتي يينغازي بليسا وخالفه في الله المرحوم صادق العلوي المالكي خفيد الإمام أحمد النودير وإمام مسجده وأقادمه ورأى كراماته الباهرة . كما أقام من غيره من الصالحين أصحاب الكرامات ودرس على المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم والمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف والشيخ محمد أبو زهرة أبقاه الله . كما تأدب وتعلم بمخالطة كبار علماء الوقت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والأزهر وغيرهم كثيرين وله مؤلفات في القانون التجاري وفي القانون الإداري وفي الدين منها : محمد وبنو إسرائيل . والمرشوعة في النظام الإسلامي والملكية في الإسلام والنظام الإداري في الإسلام . ومدونة في العلاقات الدولية في الإسلام ، وفي نظام الدولة السياسي والإداري في الإسلام صدر بعضها . وألقى محاضرة عديدة في مؤتمرات علماء المسلمين وللمعتمرات العلمية . منها والخير الجاري كشاف صحيح البخاري ، وشرح له نباه : صحيح البخاري المسمى ويصدران في كتب سلسلة وتحقيق وتخريج للتفسير الكبير للإمام التفسير الرازي يقوم بتحضيره رزقا الله جسيماً حسن العمل وحسن الختام .

المغيرة الخزوي : (حجازي - الطبقة هـ) المغيرة بن عبد الرحمن الخزوي الإمام الفقيه ، أحد من دارس عليه الفتوى بالمدينة بعد مالك ، ثقة أمين ، سمع أباه وهشام بن عرفة بن الزبير بن العوام . وأباً الزناد . وصالكا ، وعنه أخذ جماعة . خرج له البخاري ولد سنة ١٣٤ هجرية وتوفي إلى رحمة الله سنة ١٨٨ هجرية .

مطرف : (حجازي - الطليقة ه) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن يسار الملالي المدني الثقة الأمين الثيب ، روى عنه جماعة منهم مالك وبه تفقه ، وعنه أبو زرعة والبخاري وغيرهما . قال الإمام ابن حنبل كانوا يقدمونه على أصحاب مالك . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٢٠ هجرية وله من العمر ٨٣ سنة .

١ - **المنوفي :** (مصري - الطليقة ١٩) نور الدين أبو الحسن علي بن محمد ابن محمد بن محمد ثلاث بن يخلف المنوفي المصري المعروف بالشاذلي . ولد في رمضان سنة ٨٥٧ هجرية إمام جليل عالم عامل صالح . أخذ عن النور السهري وبه تفقه وعمر التائي والسيوطي وجماعة ، وصنف التصانيف النافعة ومنها عمدة السالك إلى منهب مالك ومختصرها والجزية ومحفة المصل وشرحها سنة شروح على الرسالة منها كفاية الطالب الرباني ، وشرح مختصر خليل ، وشرحان على البخاري ، وشرح على صحيح مسلم وحاشية على عقائد الفتاواني وغير ذلك . توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩٣٩ هجرية .

٢ - **المنوفي :** (مصري - الطليقة ٢٤) أبو الطوخ عبد الله بن حزام - الفقيه العالم المعمر الصالح ، أخذ ببلده عن سلامة القيوي وغيره وقدم الأزمهر فأخذ عن علمائه . تولى الإفتاء وله علم كامل بالذهب وفروعه ويعلم الفلك توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثاني سنة ١١٩٥ هجرية .

المهلب بن أبي صفرة : (أندلسي - الطليقة ٩) القاضي أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبي صفرة التميمي الفقيه الحافظ المحدث العالم ، تفقه بالأصلي وكان صهره ، وجمع منه ومن القيس وأبي ذر لفرعي وغيرهم ، وعنه سمع ابن المرباط والدلائي وحاتم الطرابلسي وغيرهم ، شرح البخاري واختصره اختصاراً مشهوراً وله تعليق حسن عليه . مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٣٥ هـ أو ٤٣٦ هجرية .

المرواني : (أندلسي - الطليقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف العبدوسي الغرناطي الشهير بالمرواني . الإمام الصالح العالم العامل الزكي ، خاتمة علماء الأندلس والشيخ الكبار أخذ عن جلة كآبي القاسم بن سراج وهو عمدة ومحمد بن عاصم والمتوري ، وأخذ عنه كثيرون كآبي الحسن الزقاق الرقوني وأحمد بن داود له شرحان على مختصر خليل أحدهما مياه التاج الإكليل وهو أكبرهما . وهما في غاية الجودة ، وكتاب سنن المهتدين في مقامات الدين جمع فيه بين الأصول والفروع والتصوف أرسله للإمام الرضا فأنش عليه . توفي في شعبان سنة ٨٩٧ هجرية في أوائل السنة التي استولى فيه الطاغية على غرناطة .

مبارة : (مغربي - الطليقة ٢٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد مبارزة الفقيه الصالح المتبحر أخذ عن ابن عاشر وشاركه في أغلب شيوخه منهم ابن أبي العافية ، وابن أبي نعم وعبد الرحمن

القاسى ، والشهاب لمقرى وغيرهم واتضع بصحبة الشياش الربى الكامل الكثير الكرامات والفتوحات
توفى إلى رحمة الله قتيلًا فى سنة ١٠٥١ هجرية .

٢ - **ميارة الصغير** : (مغربى - الطبقة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن محمد (أو أحمد)
ابن محمد بن أحمد ميارة المعروف بميارة الصغير المحقق الشير ، له تحقيق فى العلوم العقلية
ودراية تامة فى العلوم الثقلية ، أخذ عن عبد القادر القاسى وأجازه وعلى بردلة ولازمه ،
وحنه جوسوس ومحمد بن زكرى وغيرهما . توفى سنة ١١٤٤ هجرية .

١ - **التفراوى** : (مصرى - الطبقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن غنيم بن سالم التفراوى الفقيه
العالم العملة المحقق القدوة . قرأ على الشهاب القاتى ولازم عبد الباقي الزرقانى والحرشى وثققه هما ،
وأخذ عنهما الحديث وعن يحيى الشاوى وعبد المطلب البصير وعبد السلام القاتى وغيرهم وحنه
أبو العباس أحمد بن مصطفى الصباغ وغيره . انتهت إليه الرياسة فى المذهب ، وله مؤلفات
منها شرح معروف على الرسالة وغير ذلك . توفى إلى رحمة الله تعالى فى ١١٢٥ هجرية عن
اثنين وثمانين سنة .

٢ - **التفراوى** : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو النجاشى سالم بن محمد التفراوى الضرير الملقب
بالعلامة التحرير ، كان مشهوراً بمعرفة فروع المذهب باستحضار عجيب ، وكانت حلقة
دوسه أعظم الخلق وعليه مهابة وجلالة . أخذ من أحمد التفراوى الفقه ، وأخذ الحديث عن
الزرقانى ومحمد البابلى . توفى إلى رحمة الله فى صفر سنة ١١٦٨ هجرية ، وكانت جنازته
مشهورة .

٣ - **التفراوى** : (مصرى - الطبقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن سليمان بن محمد بن إسماعيل
ابن خضر التفراوى المتصن المحقق المتقن . وعمر فوق المائة وثقفه على أبيه وعلى سالم التفراوى
وخليل المكى وغيرهما وثقفه . وكان جيد المحافظة قوى الفهم ، له حاشية على شرح المعاصم
السمرقندية وشرح على نور الإيضاح فى الفقه الحنبلى ورسالة الطراز المذهب وكانت له معرفة
جيدة بالرياضة . توفى إلى رحمة الله تعالى فى جمادى الثانية سنة ١١٨٥ هجرية .

هارون : (حجازى - الطبقة ٥) أبو يحيى هارون بن عبد الله بن الزهرى المكى
نزىل بفنداد القاضى الفقيه المحافظ على قضاء المسكر ثم قضاء مصر . روى عن مالك ومع ابن
وهب وابن أبى حازم والبخارى وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن عمر وغيره ، وهو من أعلم من
صنف الكتب فى مختلف أقوال مالك . توفى إلى رحمة الله تعالى بمصر سنة ٢٣٢ هجرية .

الوانوضى : كثيرون . منهم : (مغربى - الطبقة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الوانوضى
التوارى نزىل الحرميين الشريفين . الإمام العلامة العملة المحقق كان آية فى الذكاء والحفظ

شديد الإعجاب بنفسه والازدراء بمعاصريه ولد سنة ٧٥٥ هجرية . أخذ عن ابن عرفة ، وأحمد بن حنبل ، وأبي القاسم الطبري وابن خلدون والقصار وغيرهم ، وعنه ابن ناجي وغيره ، وله طرر على المدة في غاية الجودة . وأسئلة في فنون العلم بحث بها إلى القاضي البلقيني وأجابه عنها ثم رد على ما قاله البلقيني وهو يشهد بفضل . وكتاب على قواعد ابن عبد السلام توفي إلى رحمة الله بمكة سنة ٨١٩ هجرية .

١ - الوغليسي : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو زيد عبد الرحمن بن أحمد الوغليسي الفقيه الأصول المحدث المقر عنة أهل زمانه وشيخ الجماعة ببجاية . أخذ عن أحمد بن إدريس الجبائي وعنه أبو القاسم المشدالي وغيره له تأليف كثيرة منها الأحكام الفقهية وتسمى الوغليسية وبطلقة في الفقه وفناوى مشهورة . توفي إلى رحمة الله تعالى في ٧٨٦ هجرية .

الوانشريسي : كثير . منهم (مغربي - الطبقة ١٩) أبو العباس أحمد بن يحيى الوانشريسي التلمساني ثم القاضي ، مفتي فاس وإمامها العالم المحدث ، أخذ عن القباني وولده وحفيده ، والجلاب وابن مرزوق وللقبلي وغيرهم وألف للمعيار في الفقه عشر مجلدات جمع فيه كثيراً من فتاوى المتقدمين والمتأخرين وله تعليق على ابن الحاجب وشرح على وثائق القشتالي وكتاب القواعد في الفقه والفتاوى في الوثائق ولم يكمله وغيره توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩١٤ هجرية .

٢ - الوانشريسي : (مغربي - الطبقة ٢٠) أبو مالك عبد الواحد بن أبي العباس أحمد الوانشريسي القاضي ، قاضي فاس سبعة عشر عاماً ثم مفتيها بعد ابن هارون أخذ عن والده وعن ابن غازي وأتبع : والحباك والزقاق وابن هارون وجماعة وأخذ عنه المنجور وعبد الوهاب الزقاق واليسيني وغيرهم . له نظم كثير في مسائل الفقه كشهادات السماع ومقدمات البيوع الفاسدة ، وما يفتيه حوالة الأسواق ووانع الإقالة ، ونظم قواعد فيه شرحها المنجور ، وشرح ابن الحاجب القرص في أربعة أسفار . وشرح نظم أبي زيد التلمساني لبيوع ابن جماعة وشرح الرسالة ، ونظم تلخيص ابن البنا في الحساب ، وله تعليق على البخاري لم يكمله . توفي قبلا في ذي الحجة ٩٥٥ رحمه الله تعالى وحضر السلطان فن دونه جنازته .

يحيى بن عمر : (مغربي - الطبقة ١٦) أبو زكريا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني الأندلسي القيرواني الإمام المحدث الفقيه المحدث . ولد بالأندلس سنة ٢٢٣ هجرية مع سحنون وبه تفقه وسمع من سحنون وابن أبي زكرياء وأصبح بن الفرج وغيرهم من أهل المشرق والمغرب بلفت مصنفاته نحو الأربعين ، منها اختصاره للمستخرج ، وكتاب أصول السنن ، وكتاب رد فيه على الشافعي . وتوفي إلى رحمة الله تعالى بسوسة سنة ٢٩٨ هجرية وقبره قرب باب البحر معروف ويزار وعليه نور عظيم .

يوسف بن عمر : (مغربي - الطليقة ١٦) أبو الحجاج يوسف بن عمر الأقسامى أحد فقهاء
فاس ومغانيا وصادتها علماً وصلاً وديناً وزهداً أخذ عن عبد الرحمن الجزولي وغيره ، وعنه
ابنه الربيع سليمان . كانت شهرته بالصلاح كشهرته بالعلم بل أكثر . له شرح للرسالة قيده عنه
الطليقة . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦١ هجرية وعمره ١٠٠ سنة

جدول ترتيب الطبقات *

المغرب	الأندلس	مصر	العراق	أشباه	الطائفة الأولى
المغرب	الأندلس	مصر	العراق	أشباه	الطائفة الأولى
سحنون ابن سحنون ابن صبيح يحيى بن عمر	ابن حبيب أبان بن يحيى بن دينار أصبع بن عجل أصبع بن محمد القزقي . (قاسم)	ابن الحكم ابن القاسم ابن وهب أشيب قران ابن الطبري (محمد) أصبع بن فرج	ابن المراك	التي صلى الله عليه وسلم الصحاب التابعين الإمام مالك بن أنس ابن الماجين ابن تالغ النفقة مطوف دارين حطيس	الطائفة الأولى ٢ الطائفة ٣ الطائفة ٤ الطائفة ٥ القرين إلى ٢٥٠ القرين إلى ٢٥٠
					الطائفة ٦ القرين من ٢٥٠ إلى ٤٢٠

* : هذا الجدول لم يتضمن إلا أقدم اللقب من رده ذكرهم في هذا الكتاب .

٨٧٧	العرب	الأندلس	مصر	الوراق	إطليان	
ابن بشر (٢) المازني (١) المازني (٢)	ابن الطنج - (١) ابن رشد ابن العربي ابن عربي القاضي عياشي	ابن أبي جزيمة قاسم بن أبي سعيد ابن بشكوك ابن الطنج - (٢) ابن رشد البغدادي ابن زرقون (١) ابن علقم (١) القاضي (١) عبد الحق	مسند الغزواني			الطبعة ١٩ المزبون من ٥٠٠ إلى ٥٠٥٥
المازني (٣)	ابن زرقون (٢) ابن عات القاضي عياشي	ابن أبي حنيفة ابن عات المر بن عبد السلام				الطبعة ١٣ المزبون من ٦٠٠ إلى ٦٥٠

المزبون من ٦٠٠ إلى ٦٥٠

المغرب	الأندلس	مصر	العراق	إفريقية	
ابن بريجة ابن عهرز أبو القادر المبرور		ابن دقيق العيد ابن التبر (الناصر) ابن اللب (الزلي) الفاطلي . أبو الحسن القراق (أحمد بن إدريس) صاحب القرنق القرنق (١) ابن هارون ابن صالح الله القنص القنصاني ابن جماعة البساطي (١) خليل أبو الفداء - صاحب القصص .		ابن فرحون (١) الطبري ابن فرحون (٢)	الطبعة ١٤ المطبوع من ٢٥٠ إلى ٥٧٠٠
ابن راشد القنص ابن عبد السلام القروي (عبد البريز)	ابن سلون				الطبعة ١٥ المطبوع من ١٧٠٠ إلى ٥٧٥٠
ابن عروبة الابوي (عبد) البرط (١) القصار يوسف بن عمر البيق	الابوي (عبد) القاضي (صاحب) البرط (٢) ابن الطاج (٣) القصار (١)				الطبعة ١٦ المطبوع من ١٧٠٠ إلى ٥٨٠٠

المؤلف	الأصل	مصدر	المواضع	الصفحة	العدد
<p>(٢) الطبراني (٣) الطبراني (٤) الطبراني الرواسي ابن نجي الأبي البرز البرجاني حميد بن هلال الطبراني الرازي ابن قتيح ابن مزيق</p>		<p>الأقضي عزل البساطي (٢) البساطي (٣)</p>		<p>الفاي</p>	<p>الطبعة ١٧ التي من ٨٠٠ إلى ٨٥٠</p>
<p>أحمد زريق بدرط (٢) الوراق ابن مزيق الكيف</p>	<p>ابن قتيح الوراق (إبراهيم) الوراق</p>	<p>السوري الفاي (١)</p>			<p>الطبعة ١٨ التي من ٨٥٠ إلى ٩٠٠</p>

المؤلف	الأصل	مصدر	المواقع	الطباعة	
ابن قاضي (الطبراني (٥) الطبراني (٦) شريف الوافي (١) ابن مزيق		الطبراني . خمس الدين (الطبراني . جمال الدين (٢) الطبراني (٣) الوافي		الطبراني الكبير (ج) الطبراني من ٩٠٠ إلى ٩٤٠	
الوافي (٢)		الأجوري الوافي (١) الوافي الوافي (٤) الوافي (٤)		الطبراني (بركات) الطبراني (ج) الطبراني (ج) الطبراني (ج)	٢٠٤٤ الطبراني من ٩٥٠ إلى ٩٦٠ الطبراني من ١٠٠٠ إلى ١٠٥٠
ابن حاشي (٢) ابن القاسم أحمد بابا - الوالد أحمد بابا الطبراني (١) الطبراني					الطبراني من ١٠٠٠ إلى ١٠٥٠

المؤلف	الأصل	مصدر	العراق	المجلد	الطبعة
النجاشي (٣) الغاري (١) عيسى السكتاني مبارة (محمد)		الأجوري . مل حد الأمان الورقاني (ص) الغاري (٥)			الطبعة ٣٢ المؤلف من ١٠٥٠ . إلى ١١٠٠ هـ
ابن المطح (٤) ابن المطح (٥) أحمد ابن المطح (٦) ابن محمد الراصي (د) السنائي (١١) السنائي (٢) مبارة الصغير .		البرقي . محمد الورقاني . عبد البرقي . (ص) الغاري . (٦) الغاري . أحمد			الطبعة ٣٣ المؤلف من ١١٠٠ إلى إلى ١١٥٠ هـ

المؤلف	الأندلس	مصدر	المواقع	الصفحة	
ابن المبرك البناني (بن) البناني (عبد) البناني (٢) البناني البناني		الأجوري (٢) الفرزوقي (٢) على الصمداني الندي الفرزوقي (١) الفرزوقي (٢) الندي (عبد الله)			الطبعة ٢٤ المؤلفين من ١١٥٠ إلى ١٢٠٠ م
البناني (٢٠٢) مصطفى البناني		الأخير الأخير (لأنين) الدوير (صاحب) الشيخ الصغير - بن هذا الكتاب على أرب المسالك) المسوك (صاحب) حامية بلدة المسالك - حامية هذا الكتاب)			الطبعة ٢٥ المؤلفين من ١٢٠٠ إلى ١٢٥٠ م

المساهمون المعاصرون :

كنا نرجو قبل هذا الفهرس بترجمة عظمة الأمير زايد آل بهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - الذى ألقى على هذا الكتاب . ولكن روى الاكتفاء عن ذلك .

وفيا لى من أسهموا فيه مباشرة أو اعتمدنا على مراجعهم من المعاصرين .
أحمد بن عبد العزيز آل مبارك : قدم نسخة محققة متوارثة لبلغة السالك على أقرب المسالك (هذا الكتاب) عليها حواشى خطية قيمة . وقدم لنا رأيه السديد أثناء إنجاز العمل .

أحمد عبد العزيز آل مبارك : قدم الأصل وعليه تعليقات هامة

عبد الحليم الجندى : وضع مقدمة الكتاب .

السيد على الهاشمى : قدمه بكلمة فى المقدمة .

محمد بن محمد بن مخلوف : مؤلف شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية

محمد محي الدين عبد الحميد : قام بضبط الشرح الصغير للإمام الدردير بالشكل وبعض علامات الوقف - وقد اعتمدنا ،
فى المراجعة (طبعة محمد صبيح بالقاهرة)

مصطفى القبواى : الذى نسخ كتاب بلغة السالك (انظر فهرس الاعلام) .

مصطفى كمال وصفى : (انظر فهرس الاعلام) .

والله سبحانه وتعالى الموفق للخير .

مصطفى كمال وصفى

فهرس أبجدى للموضوعات (فى الأجزاء الأربعة)

- (١)
- آداب الأخوة والصدقة والجوار ونحوه :
انظر . إسلام . تصوف .
وانظر عادات . وما يناسبه .
- آدى : طهارته حيا وبيتاً : ١ - ٤٣
٥٢
- آهى : هو العبد المارب من سيده .
أخذه وإعطاؤه لسيده : ٤ - ١٨٢
هبتة وصلى سيده له : ٤ - ١٤٢ و ١٨٣
جنواز مكاتبته : ٤ - ٥٤٥
ضمانه : ٤ - ١٨٣
شهادته : ٤ - ٢٨٤
- آلار : انظر : ركاز . كنز
- آداب : هى الأمور المطلوبة ندبا -
الآداب فى قضاء الحاجة : ١ - ٨٧
الآداب فى المساجد : ١ - ٤٣٠
(وانظر مساجد)
الآداب فى العيد : ١ - ٥٢٧
- الآداب فى العزاء وزيارة القبور :
١ - ٥٦٠
- الآداب قراءة القرآن : ١ - ٤٢١
آداب دخول البيوت : ٤ - ٧٦٢
- آفة : انظر : جاعة
- آلة : الزكاة عن الآلة : ١ - ٦٤١
تقديم الآلة فى الإجارة : وانظر : عرف .
آلة : اللبغ . والثناء . واللو . والقتال .
والقتل . والقصاص . وغير ذلك :
انظرها بأسمائها وموضوعات استعمالها .
- آل البيت : من هم : ١ - ١٣ - ١ -
٦٥٩

• الرقم الأول إشارة للجزء ، والأرقام التالية إشارة للصفحات .
وهذه العلامة = يئى : صفحة كذا وما بعدها .

- ٤٤٤ - ٤ : سبهم
صلة قريش بآل البيت : ١ - ٤٥٥ =
وانظر : هاشمى .
- آمة : هى الجراح التى أفقت لأم-
للماغ : ٤ - ٣٥٢
دية الآمة : ٤ - ٣٨٢
- آية : آية الذهب والفضة : انظر :
ذهب وفضة .
تطهير الآية : ١ - ٨٥
الزكاة عن الآية : ١ - ٦٤١
آية صنع الخمر : انظر : حتم . دباء .
مقير . قير .
- آيسة : هى التى اقتطع حيشها
علتها : ٢ - ٦٧٢
- أب : انظر : ولدين . ولاية .
- أباحة : انظر اضطرار . طعام . مباح .
وإيتاسبه .
- أبهان : شركة الأبهان : انظر أبهان .
- أبراء : انظر : دين غائب . وإيتاسبه .
- أبراد : هو تأخير الصلاة بسبب الحر :
١ - ٢٢٨
- أبرص : انظر : مرض
- أبكم : عدم توليته القضاء وقذاذ أحكامه
- ١٩١ - ٤ : إبطال : انظر : بطلان . دين (حقوق
الدائن فى الإبطال) . عقد . فساد .
- أبل : زكاتها : ١ - ٥٩٤
أستانها (أعمارها) انظر : بنت ليون .
بنت مخاض . جلدة . حقة .
عدم التقاطها : ٤ - ١٧٦
وانظر : دواب .
- أبن : تبعته فى الدين والرق : انظر ولد .
ميراثه : انظر : موارث .
ولايته : انظر : ولاية .
- امتداد الولاء إلى الابناء : ٤ - ٥٧٣
سركة الابن مال أبيه : ٤ - ٤٧٥
- ابن الأخ ، وابن العم إلخ : انظر
أقارب . موارث . ولاية .
- ابن السبيل : هو الغريب غير الهاشمى
الذى يحتاج مما يوصله
إلى وطنه إذا سافر بغير معصية : ١ - ٦٦٣
استحقاقه الزكاة : ١ - ٦٦٣
ابن السبيل الهاشمى : ١ - ٦٦٤
- أبوين : انظر : ولدين
- إتلاف : التسبب فى الإتلاف : ١ - ١٨
٣ - ٢٠١ و ٢٤١ و ٤ - ٣٤١
إتلاف المصوم الحرى والمزند : ٤ - ٣٣٣

- وانظر : تلف . جنابة . ضمان . عقد .
 هلاك . وما يناسبه .
 إقباط : إثبات الحلال : ١ - ٦٨٢
 الإقباط بالعرف والقرائن : ٣ - ٥٣٩
 إنباط الوثائق ونحوها : ٢ - ١٦٩
 طلب المهلة لتقديم الدليل : ٤ - ٣١٢
 الإعذار والتعجيز وسائر الإجراءات
 والوسائل : انظر دعوى . شهادة .
 عيّن . وما يناسبه .
 وسائل الإثبات : انظر : إقرار . تحقيق .
 شهادة . قرائن . كتابة . عيّن .
 إثبات الحياة والملك وفي كل عقد :
 انظر ما يناسبه .
 إجارة (باب) : هي عقد معاوضة على
 تملك منفعة بعوض بما يدل على التملك :
 ٤ - ٥
 أركان الإجارة وشروطها : ٤ - ٧
 المنفعة وشروطها : ٤ - ٨
 الأجرة تمجيلها وتأجيلها واستحقاقها :
 ٤ - ١٢ - ٧٤
 إجارة الصانع بالنسب : ٣ - ٥٥
 ما يجوز الإجارة عليه : ٤ - ١٥ و ٨٤
 المحجر والمستاجر الأجير : انظر كل نوع
 من أنواع الإجارة
 الشروط في الإجارة : ٤ - ٦٣
 الضمان في الإجارة : انظر كل نوع منها .
 الكفالة والضمان والوديعة بأجر : ٣ - ٤٤٢ و
 ٥٢٣
 اجتماع الإجارة بغيرها من العقود : انظر
- ما يناسبه .
 سريان الإجارة على الشفع : انظر شفعة .
 الإجارة على الاستثناء والاستفتاء : ٤ - ٢٦ -
 ٣٠ و
 الإجارة على البلاغ : انظر نقل .
 إجارة الأرض . والدور . والوقف . انظر :
 أرض . بناء وقف .
 الإجارة على العمل (الأجير الخاص والمشارك
 وأحكامهما) : انظر عمل
 إجارة الحمل والنقل : انظر عمل . نقل .
 إجارة المعلم : انظر تعليم . قرآن .
 إجارة الحارس : انظر عمل
 إجارة الراعي : انظر راعي . عمل .
 إجارة السفينة والبحارة : انظر سفينة .
 إجارة الظئر : انظر ظئر .
 إجارة المصنوب : ٣ - ٥٩٧ و ٦١٦ -
 الإجارة على الغزو : انظر غنيمة .
 إجارة العمل في المعادن : ١ - ٦٥٢
 فسح الإجارة : ٢ - ٦٨٨ و ٤ - ٤٩
 فسادها : ٤ - ١٦ و ٢٦ و ٣٢
 التنازع في الإجارة : ٤ - ٧٢
 الشهادة في الإجارة : ٤ - ٢٤٥ و ٢٦٨
 الصلح تشبيه بالإجارة : ٣ - ٤٠٧
 إجبار : الإجبار على النكاح : ٢ - ٣٩٢
 و ٣٩٥ و ٣٧٠ =
 الإجبار على الرجة : ٣ - ٥٣٨
 إجبار غير المسلم على بيع رقيقه المسلم :
 انظر : رقيق
 إجبار أهل الحرف على أدائها : ٤ - ٣٩

- الإيجار فى حالة المضطر : انظر ضرورة
إيجار طالب النفقة على العمل : ٧٥١-٢
إيجار المدين على الوفاء : انظر : لإكراه
بلى . فلس
إيجار المحتكر على البيع : انظر : احتكار.
إيجار الشريك على البيع ٦٧٨ - ٣
الإيجار فى الشفعة : انظر : شفعة
اجتهاد : اجراءه فيما تجدد : ٢٢٩- ٤
وانظر : أصول . قياس . فتوى .
قضاء . وما يناسبه .
أجلهم : انظر : مرض
أجرة : انظر : إجارة
أجل : بيع الأجل (فصل) واشترط
الأجل فى البيع : ١١٦ و ١٠٥ - ٣ =
سقوط الأجل بالموت والإفلاس ٣٥٣-٣
عدم جواز الأجل فى الصرف : ٤٩-٣
عدم جواز فى الرجعة : ٦١٢-٢
اشتراط الأجل فى بعض العقود . انظر كلمة
وربا .
التنازع فى الأجل : ٥٣٣-٣
الشهادة فى الأجل : ٢٦٨ - ٤
إجماع : انظر : أصول .
عائفة الحكم القضائى بالإجماع : ٢٢٤-٤
أجفة : جمع جنين . انظر : جنين .
احتجام : أثره فى الصرم : ٧١١ - ١
- كراهته فى الإحرام : ٨١ - ٢
جوازه فى كل الأيام ٧٧٠ - ٤
الإجارة عليه : ٤ -
احتطاب : الاحتطاب بالنصف :
٢٤ - ٤
احتكار : هو رصد الأسواق أى
انتظار ارتفاع الأثمان : ٦٣٩ - ١
الزكاة فى الاحتكار : ١ - ٦٣٨ =
إحداد : هترك ما يُتَرْتَن به من حلى
وطيب وثوب مصبوغ - إلا لأمو -
وترك الامتشاط والصيغ وإظهار الحزن
على الميت : ٦٨٥ - ٢
إحراق : انظر تلف . ضمان .
احرام (فصل) : هونيقأحد التسكين ؛
الحج أو العمرة : ٢ - ٧٤ و ٢٥
وانظر : حج
إحصار (فصل) : هو الصد عن البيت
الحرام : ١٣٠ - ٢
إحصان : الاحصان وإنزاح حد الزنا
بالإسلام : ٤ - ٤٥٧
وانظر : زنا .
إحياء الموات (باب) : الموات هو
ماسلم من اختصاص بإحياء أو بكونه
حرىما أو بالإقطاع أو الحمى :
٨٧ - ٤

- تملك الموات بإحيائه : ٨٧-٤
الاختصاص بالحريم : ٨٨-٤
إقطاع الموات : ٩٠-٤
الحصى : ٩٢-٤
الأموال التي يكون بها الإحياء : ٩٣-٤
إذن الإمام بالإحياء : ٩٤-٤
أخ : ميراثه مع الجد : ٩٤-٦٣٤
وانظر : أقارب . موارث . ولاية .
اختصاص : انظر : إحياء . حريم . ملك .
اختلاس : هو أخذ الشيء جهرًا بخسرة صاحبه هربًا بمسواه كان مجيئه جهرًا أو سرًا : ٤٧٦-٤
عدم القطع في الاختلاس : ٤٧٦-٤
اختلاف : انظر : تنازع . دعوى .
اختيار : انظر : إكراه . خيار . ضرورة .
أعمى : عقوده : ٣٥٠-٢
لعانه : ٦٦٥-٢
أخماس : انظر : غنم
إدارة : هي بيع السلعة كيفما اتفق بشير انتظار للسوق
إدارة ، (نظم إدارية) : انظر : إمام ٤٤٣-٤
- حبة : عامل . مصالح . وما يناسب .
أدب (تأديب) : انظر : تعزير . تعليم
أدب : جواز الشعر والرجز والفسخ في الرى والمساواة والحرب : ٢ - ٣٢٦
وانظر : آداب . عادات .
أذان (فصل) : هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بالألفاظ المشروعة .
صفته : ٢٤٧-١
حكم الأذان وشروط صحته وتحريمه قبل الوقت : ٢٤٦-١ - ٢٥١
الأذان عند جمع المشائين : انظر : جمع النداء للمبشرين والاستسقاء والحسوف والحوف انظر ما يناسبه .
بدع المبشرين في الأذان : ١ - ٥١٠
الارتداد (باب الردة) : والعياذ بالله . هو كفر مسلم بصريح قول يقتضيه أو فعل يتضمنه : ٤٣١-٤
موجبات الارتداد : ٢ - ٤٢٠٣ - ٤٣١
ترك الصلاة وجعلها ومنع الزكاة : ١ - ٢٣٨
و ٢٤٠ و ٦٧٠
الإكراه على الارتداد : ٢ - ٥٤٨
الشهادة على الردة : ٤ - ٢٦٧ و ٤٣٦
قتل المرتد إذا لم يمت : ٤ - ٤٣٧
من يقتل بلا استتابة : ٤ - ٤٣٨ =
ما يجب الأدب من مشاهدات الردة : ٤٤٣-٤

- صلاة الجنائز على المرتد : ١ - ٥٧٤
حرب العمل والصلاة والطهارة والعمادات
بالردة : ١ - ١٤٧
ما يسقط ولا يسقط بالردة : ٤ - ٤٤٠
فققة المرتدة : ٢ - ٦٩١
بطلان الوصية بالردة : ٤ - ٥٨٤
تحريم أم ولده عليه : ٤ - ٥٦٩
إبداع مال المرتد بيت المال واعتباره فياً :
٢ - ٧٩٤ و ٤ - ٤٣٧ و ١٤٤ .
إلجاية على المرتد ودينه وكفارتها وعدم
عصمته : ١ - ١٨١ و ٤ - ٣٣٣ -
٣٧٦ و ٤٠٦ .
- أوقاف : انظر : حريم
إرث : انظر : موارث
أرز : زكاته : انظر : زكاة .
- أرض : طهوريتها : ١ - ٤٣
إزالة النجاسة عنها : ١ - ٨٢
زكاة ما يخرج منها : انظر زكاة الحراث
والمعادن
الأرض المفتوحة عنة وصلاحاً : ٢ - ٢٩٢
و ٣١٣ و ٤ - ٩١ .
حكم أراضي مصر والشام والعراق : ٢ - ٢٩٤
الأراضي الخراجية وزكاتها : ٢ - ٢٩٤
و ١ - ٦٠٩
إحياء الأرض وإقطاع وحريمها وحماها :
٤ - ٨٧ -
- وانظر : إحياء . إقطاع . حريم .
حصى .
أراضى أهل الذمة وما بها من معدن :
١ - ٦٥١
إجارة الأرض : ٤ - ٢٠ و ٦٨
تملكها بوضع اليد : انظر حيازة
استحقاق وتملكها بها من زرع وبناء : انظر :
استحقاق . حيازة . ملك .
استبراء : هو التأكد من خلو الرحم .
استبراء الأسيرة : والمقصود والمشتراء :
٢ - ٦٧٧
استبراء الإمام : انظر : أمة . مواضعة
الاستبراء في الزنا : ٢ - ٦٧٧
استبراء الأسيرة : ٢ - ٢٠٦
استثناء : الاستثناء من اليمين : انظر
يمين
إجارة الاستثناء : هي أن يستثنى البائع
منفعة المبيع مدة معلومة ، فيؤاجر
المشتري ما ذكر مدة تلى مدة الاتضاع :
٤ - ٢٧ و ٣٠
استجمار : هو إزالة النجاسة عن
أحد المخرجين بكل يابس من حجر
أو غيره : ١ - ١٠٠
شروط ما يجوز الاستجمار به : ١ - ١٠٠
استحاضة : هي سيلان الدم من
الفرج بغير حيض أو نفاس .

- إلحاق الاستحاضة بالسلس : ١-١٤٠
ما يباح للمستحاضة : ١-٢١٧
عدة المستحاضة : ٢-٦٧٥
الوضوء من الاستحاضة : ١-١٣٧
- استحسان : المسائل الأربعة التى يجرى فيها الاستحسان ٣-و١٤٦ ٦٣٨
- استحقاق (فصل) : هو رفع ملك الشئ بثبوت ملكه قبله أو حرية ، بغير عرض . ولغة : هو إضافة الشئ لمن يصلح له وله فيه حق : ٣-٦١٣
حكم الاستحقاق : ٣-٦١٣
الاستحقاق عند رجوع المشتري : ٣-٦٢٦
استحقاق الزرع : ٣-٦١٤
الخيار بسبب الاستحقاق : ٣-١٣٣
رد الشبهة فى الاستحقاق : ٣-٦١٨
استحقاق أم الولد : ٣-٦٢٤
- استخلاف (فصل) : هو استنابة الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذر قام به : ١-٤٦٥
حكم الاستخلاف وأسبابه : ١-٤٦٥
شروط صحته : ١-٤٦٩
استخلاف القاضى إذا صح عمله : ٤-١٩٥
- استرداد : استرداد المالك من الفتيمة : ٢-٣٠٢
استرداد المالك من يد المحارب : ٤-٤٩٦
استرداد الزيادة فى الصرف : ٣-٥٧
- الاسترداد من الفتيمة انظر : فلس .
استرقاق : انظر أسرى . رقيق
استسقاء (فصل) : هو طلب السقى من الله تعالى بمطر أو نيل : ١-٥٣٧
صلاته : ١-٥٣٧
متنوبات صلاته : ١-٥٣٩
خروج أهل اللعنة من صلاته : ١-٥٣٩
- استصناع : اعتبار سلباً ومراعاة شروء فيه : ٣-٢٨٧
الاستصناع بشرام المادة واستتجار المصنع على العمل : ٣-٢٨٨
فساد الاستصناع إذا عين العامل أو الممول عنه : ٣-٢٨٧ .
- استثناء : الإجارة على الاستثناء : هى إجارة داية لمكان معلوم على أنه إن استثنى عنها فى المدة أو المساحة ، حسب رجا : ٤-٢٦
- استلحاق (فصل) : هو الإقرار بالولد . أو إقرار ذكر مكلف أنه أب لهيول نسب . إن لم يكذب عقل ، لصخر أو عادة : ٣-٥٤٠
استلحاق الم والأخ : ٣-٥٤٤
استلحاق الولد بعد الموت : ٢-٦١٣
استلحاق أحد التوأمين : ٢-٦١٩
استلحاق الرقيق : ٣-٥٤١
استلحاق السفى : ٣-٢٨٧

- استنجاه : هو إزالة النجاسة عن محل
اليل أو الفاط بالماء أو الأحجار :
٩٦ - ١
- استيطان : هو الإقامة بقصد التأييد:
٤٩٥ - ١
- استيلاء : انظر : ملك
- استيلاء (باب أم الولد) : هو طلب
الولد من الرقيقة المملوكة فتكون به
أم ولد
حتى أم الولد هي ولدها : ٥٦٠ - ٤
أحكام أم الولد : ٥٦٤ - ٤
استحقاق أم الولد : ٦٢٤ - ٣
ميراث أم الولد : ٧١٢ - ٤
أم ولد المرتد أو إذا ارتدت : ٥٦٩ - ٤
أم ولد الحرى : ٢٩٢ - ٢
أم الولد التي وطئها شريكان أو البائع
ولشترى : ٥٧٠ - ٤
وانظر : أم ولد .
- أسرى - الحريريون في أيدي المسلمين :
نظر الإمام فيهم : ٢٩٦ - ٢
نكاح الأسرى الحريرين : ٣٠٦ - ٢
استيلاء الأسيرة الحرية : ٣٠٦ - ٢
- أسرى - المسلمون في أيدي الحريرين :
ذلك الأسير المسلم وفداه : ٢٧٤ - ٢
الوصية بفدائه : ٦١٢ - ٤
صوم الأسير المسلم : ٦٨٦ - ١
- عدة زوجة الأسير واستبراء الأسيرة :
٢ - ٣٠٦ و ٦٩٨
- الأسيرة المسلمة إذا سباهها حرى : ٢ - ٣٠٧
- ما يجوز للأسير لتخليص نفسه : ٢ - ٢٧٩
- ما يحرم على الأسير من الفدر والحياة :
٢ - ٢٧٩
- الأسارى المسلمون إذا قدم بهم مستأمن :
٢ - ٢٩١
- أصنام : الموالاة والنصيحة بين المسلمين :
٤ - ٧٤١
- ولا يهجم العامة في شئون بعضهم : ٢ - ٣٦١
و ٦٩٤ و ٧٤٥
- المصصة المترتبة على الإسلام : ٤ - ٣٣٤
و ٤٥٧ =
- علو الإسلام على غيره : ٤ - ٣٣٥ و ٣٣٧
و ٣٣٤
- الدخية للإسلام قبل القتال : ٢ - ٢٧٥
- المساواة بين المسلمين (تنكافأ دمايم)
- مساواة المسلم وغيره أمام القضاء : ٤ - ٢٠٥
- أشراط الإسلام في بعض الأعمال :
كالعبادات والقنبريات ، الإحياء ،
الإحصان من الزنا ، الإمامة ، الإيلاء ،
الشهادة على المسلم ، الطلاق ، القضاء ،
الظهار نكاح المسلمة ، الوكالة عن
مسلم ، الولاية على المسلم ، تمكك
الريق المسلم : انظر كلاً ، وما يناسبه .
ما لا يجوز في المسلم - أخذ العشر منه :
٢ - ٣٢٢ .

- وانظر قبله : العصمة المترتبة على الإسلام
الارتداد عن الإسلام : انظر ارتداد
التأديب لعدم التزام أركانه : ٤ - ٤٤٣
إسلام الكافر عن خوف : ٤ - ٤٤٢
اختلاف الدين مانع للإرث : ٤ - ٧١٤
المسلم في دار الحرب : انظر أمان . دار
الحرب .
إسلام الحربى وأهله ، والذى ، والريق :
انظر كل .
إشارة : انقضاء المقد بها : انظر :
أخرس . أمان . طلاق . عقد .
اشتراك : اشتراك الصغير المحنون والريق
والذى والكافر في الجنابة : انظر
ما يناسبه .
أشربة : انظر آية . خمر . غدر .
مسكر . مفسد .
الأشربة المباحة : ١ - ٢٤٦ و ١٨٢ .
إشهاد : انظر شهادة .
الإشهادة في النكاح : ٢ - ٣٣٥
أصم : شهادة الأصم : ٤ - ٢٤٣
عدم توليته القضاء : ٤ - ١٩١
أصنام : الحلف بها : ٢ - ٢٠٣
أصول الفقه : التكليف : ١ - ٢٦٠
ركن الشئ وشرطه : ١ - ٢٥٨
وانظر : شرط .
- القرض والواجب وقرض الكفاية والحرام :
١ - ١٠٤ و ٢٨ - ٢٧٢ و ٣ - ١١٦
المطلق والمجهل : ٢ - ٢٢٢ .
القياس : ٣ - ١٤٥ و ٤ - ٢٢٦
الاستحسان : ٣ - ١٤٦ و ٣٨٨
الإجماع : ٤ - ٢٢٤
قواعد في النكاح : ٢ - ٣٨٨
قواعد في الرقيق : ٢ - ٤٨٠
تأثير المادة في القذف : ٢ - ٥٩٤
الأصول السبعة في الموارث : ٤ - ٦٤١
إضرار : انظر : ضرر .
اضطراب : انظر ضرورة .
أضحية (باب) : شروط صحتها
والأفضل فيها : ٢ - ١٤٠ =
مندوباتها ويكرهاتها : ٢ - ١٤٤ =
بيع شئ منها وبذله : ٢ - ١٤٦ =
مرتبتها : ٤ - ٤٧٥ .
إطعام : انظر كفارة
أطعمة : انظر طعام
إعارة (باب) : هي تملك منفعة مؤقتة بلا
عوض : ٣ - ٥٦٩ =
لزوجها : ٣ - ٥٧٧
أركان الإعارة : ٣ - ٥٧١
ضمان المستعير : ٣ - ٥٧٣
ما يجوز للمستعير فعله : ٣ - ٥٧٥
بلقة الساك - رابع

- مؤنة العارية : ٣-٥٧٩
علم اكتساب الملك بالحياة بالعارية : ٤-٣٢٣
اعتراضى : هو عدم انتشار الذكر : ٢-٤٧٣
اعتصار : هو الرجوع فى المبة للولد أو الزوجة : ٤-١٥١
موانع الاعتصار : ٤-١٥٣
اعتكاف (باب) : هو مطلق لزوم الشيء وشراً : لزوم مسلم بميز مسجداً بصوم ، يوما بليته فأكثر للعبادة بنية : ١-٧٢٥
حكم الاعتكاف وما يجوز أو لا يجوز فيه : ١-٧٢٥ و ١-٤٩٢ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣٥
مبطلات الاعتكاف : ١-٧٢٦
إعذار : هو وليمة تقام للختان
إعذار : (إثبات العذر) الإعذار فى الدعى : ٤-٢١٤ و ٢٥٨
دعى الحرى ومناشدة المحارب قبل قتاله : ٢-٢٧٥ و ٤-٤٩٣
الإنذار عند الأخذ للاضطراب : ٢-١٨٥
أعرب : عدم التناصر بينهم وبين أهل الحضر : ٤-٤٠٢
الدية التى يلغها الأعراب : انظر دية .
تلقى الزكيان والشراء منهم : ٣-١٠٧=
- إحضاف : وجوبه على الابن : ٢-٧٥٢
أعمى : إمامة الأعمى : ١-٤٤٤
أذان الأعمى : ١-٢٥٤
قتل الأعمى فى الحرب : ٢-٢٧٥
ملاعة الأعمى زوجته : ٢-٦٥٨ =
عدم تولية الأعمى القضاء وأحكامه : ٤-١٩١
تعيينه وصياً : ٤-٦٠٦
شهادته : ٤-٢٤٢
الجنابة على الأعمى : ٤-٣٥٢
أعور : الجنابة على الأمور : ٤-٣٥٦
أعيان : انظر : طهارة (الأعيان الطاهرة والتنجسة) . وعين (الذهب والقضة) ومال . ومالك .
إغماء : تقضيه للوضوء : ١-١٤٢
أفتيات : هو تمدى البول الحبير على من هى فى ولايته فى النكاح ، بأن يقعد عليها بغير إذنها ثم ينهى إليها الحبير : ٢-٣٦٨
افتداء : انظر : فداء
إفشاء : هو اختلاط مسلك البول .
وهو كذلك : دخول الذكر فى فرج المرأة : ٢-٤٧٠
إفطار : ما يترتب على تعمدته : ١-٧٠٢=

- أعلن الأقطار : ١-٧١٨ و ٧٢٠
 يتأديب مقطر رمضان عمداً : ١-٧٧٤
 إقطار المطروح : ٢-٧٠٥
- إفلاس : انظر : فلس .
 أفين : انظر : مفسد .
- أقارب : صلة الرحم : ٢-٧٣٦ و ٤-٧٣٩
 شهادتهم لبعضهم : ٤-٢٤٤
 حياتهم المكسبة الملك : ٤-٣٢١
 وانظر : مواريث . نفقة . نكاح
 (الحارم) والدين . ولاية . ولد .
- إقالة : شروطها : ٣-٢٠٩
 الإقالة من الشفقة والمراعاة : ٣-٢١٠
- إقامة : هي الاستيطان بغير قصد التأييد،
 فهي أهم من الاستيطان : ١-٤٩٥
 حج المقيم بمكة : ٢-١٩
 إقامة الذي بالجزيرة . ٢-٣٠٩
 دخول المستأنس على التجهيز (الإقامة
 المؤقتة) ٢-٢٩
 رفع الدعوى في محل الإقامة والدعوى على
 الغائب : انظر : دعوى .
- القتداء : انظر : إمامة . جماعة .
 اقتداء القاضي بمذهب : انظر قضاء
 إقرار (باب) : هو الاعتراف بما يجب
- حفاً على قائله بشرطه : ٣-٥٢٥
 صيغة الإقرار وتفسيره ٣-٥٢٩ و ٥٣٤
 استصحاب الإقرار : ٤-٣٠٩
 الإقرار القضائي : ٤-٢٢٠
 التحليف فيه بالطلاق : ٢-٥٨٦ =
 الشهادة على خط المقر : ٤-٢٧٢
 الإقرار بعدالة الشاهد : ٤-٢٣١
 عدم إعلان شاهد الإقرار : ٤-٢١٤
 ما لا يثبت بالإقرار : ٣-٥٣٠
- الإقرار بالوارث (فصل) : ٤-٧٠٧
 الإقرار بالولد ولوطه : انظر استلحاق
 الإقرار بالزنا والسرقة ونحوهما : ٤-٤٦٦
 و ٤٨٦ =
 من يؤخذ بإقراره : ٣-٥٢٧
- إقرار المكره : ٢-٥٤٨ و ٤-٤٨٦ =
 إقرار السكران : ٢-٥٤٣
 إقرار المريض : ٢-٥٢٨
 إقرار الخلس : ٣-٣٤٧ و ٣-٣٥٥
- إقطاع : إذن الإمام به : ٤-٩٠
 إقطاع الإمتاع وإقطاع الانتفاع : ٤-٩١
 إقطاع المعادن : ١-٦٥١
 إبداع ما يؤخذ نظيره من بيت المال :
 ٢-٢٩٤ =
- ألقط : هو يابس اللبن المخرج زبده :
 ١-٦٧٦
- إكاف : هو البرذعة الصغيرة : ٤-٣٩
 أكلوية : هي مسألة من مسائل المواريث
 ٤-٦٣٨

- إكراه : أحكامه ١- ٧١٠ و ٢ - قيامها فرض كفاية : ٢ - ٢٧٣
 أولوية الإمام في إمامة الصلاة : ١ - ٤٥٤
 والإكراه في الصلاة والعبادات : ١ - ٢٥٩
 والإكراه في العقود : ٢ - ٣٧٠ و ٤٤٤ =
 والإكراه في الإقرار والتكاح واليمين والردة
 والتبدير والعتق : ٢ - ٤٨٨ و ٤ -
 والإكراه في الجنائيات : ٢ - ٥٤٩ و ٤ -
 وإكراه بلسن : إجبار المدين بالمئس
 والضرب : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
 التزامات : التزامات إجبارية عند الامتناع :
 ٢ - ١٦٨ =
 التزام وجد القطعة : ٤ - ١٦٩
 التزام الوارث : انظر : تركه
 إلطاف : هو أن تدخل المرأة أصيها
 في فرجها : ١ - ١٤٦
 الله (سبحانه وتعالى) : الكفر به وبه :
 ٤ - ٤٤٠
 العلم بالله أنواع أحكامه : ٤ - ٧٧٩
 ذكره : انظر : ذكره
 شكره وحمله وتوحيده : انظر : تصوف .
 إمامة (كبرى) : شروطها : ٤ - ١٨٨ .
- أمان : هورفع استباحه دم الحرفى يورقه
 وباله حين قتاله أو حين العزم على قتاله
 مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما :
 ٢ - ٢٨٣ =
 اشتراط المصلحة فيه : ٢ - ٢٨٦ =
 من يقصد الأمان وما ينقصد به : ٢ - ٢٨٨
 أثره : ٢ - ٢٨٩ و ٤ - ٣٣٥
 جناية للمستأمن : ٤ - ٣٣١

- علم تأمين الحارب : ٤٩٧-٤
أماله : انظر : إجارة (أنواعها المختلفة).
إعارة . ضمان . عمل . قراض . وديعة .
امتياز (إدارى) : انظر : إحياء .
إقطاع . معدن .
أمر بالمعروف ونهى عن المنكر : انظر :
حسبة .
أمرأة : عورتها فى الصلاة وخارجها
والتلذذ بصورتها : ١- ٢٨٥ و ٢٨٨ =
٤٤٣-٤
صلاتها بالمسجد : ١- ٤٤٦ = ١- ٥١١ =
٥٣٠ و ٥٣٨
جمعها للصلاة للمشفقة : ١- ٤٩٢
إمامتها : ١- ٤٣٣
غسل شعرها : ١- ١٠٨ =
الغفر عن نجاسة ذيلها : ١- ٧٨
جنازتها : ١- ٥٤٤ و ٥٥٠ و ٥٥٣ و ٥٥٧ =
٥٦٢ و ٥٦٤ و ٥٦٦ = ٥٦٩ .
زيارتها للقبور : ١- ٥٦٤
إفطار الحامل والمرضع : ١- ٧٢٠
زكاة طليها : ١- ٦٢١ و ٦٢٤
استعمالها الحرير والذهب والفضة : ١- ٦٢
سفرها : ٢- ٢٧٩
مثيلاً أمام القضاء وشهادتها : ٤- ٢٠٤ و ٢٧١
و ٢٧٦ و ٣٠١ و ٣١٥
الحجر عليها قبل التزواج وبعده : ٣- ٢٨٣
و ٤٠٢
٤- ٤٣٧ = ردتها :
- حقها فى نفليسة زوجها : انظر للس .
أمانها وقتالها وحقها فى الغنيمة وأسرها :
٢- ٢٧٥ و ٢٨٧ ، ٢٩٨ و ٣٠٧
جنايتها ولجنتاها عليها وحقها فى القصاص
والقسامة : ٤- ٣٣١ و ٣٤٥ و ٣٦٠ و ٣٧٦
و ٣٩٤ و ٤٠٠ و ٤١٧ و ٤١٩ و ٥٠٣
وانظر : آيسة . استحاضه . أمة . حيض .
حمل . عادات . متجالة . نفساء . نفقة .
نكاح . ولدان (أم) . وما يناسبه .
أم : انظر والدين
أم الجفاحين : هى صلاة تقع السورة
مع القاعة فى طرفها (بسبب الرعاف) :
١- ٢٨١
أم ولد (باب) : هى الحرّ حملها من وطء
مالكها : ٤- ٥٥٩ .
عورتها فى الصلاة : ١- ٢٨٦
وانظر : استيلاد
أهله : هى الأئمة من الرقيق (المملوكة)
عورتها فى الصلاة وغيرها : ١- ٢٨٥ و ٢٨٨
تفصيلها سيدها فى موته : ١- ٥٤٤ =
التسرى بها : ٢- ٣٩٤ و ٤٨٣
زواجها وتبرئتها : ٢- ٣٧٤ و ٣٩٢ و ٤١٤
و ٤٢١
استبواؤها ومواضعها (فصل) : ٢-
٦٨٣ و ٧٠١
خيار من تعتق (فصل) : ٢- ٤٨٤
٢- ٧٢٩ و ٧٤٩ و ٦٧٣

- ولها : ٢-٤٨٠ و ٣-١٠٠
يحبها : ٣ - ٩٥ و ١٠٠ و ١٠٥ و ١٥١-
١٦٤ و
وقرضها ورهنها وإعازتها : ٣-٥٧٢
و ٢٩٢ و ٣١٩
الإيداع لديها : ٣-٥٥٩
- أموال :** اعتبار الوثائق أموال (اندماج
الحق في السند) : ٣-٥٣٧
أموال المستأمن : انظر : أمان (أثره)
ما يودع بيت المال : انظر : بيت المال .
وانظر : دين . فلس . عقار . ملك .
وما يناسبه .
- أمين :** انظر : أمانة
- انقحار :** الانتقال من موت لموت في
القتال : ٢-٢٨٣
- إلدار :** انظر : إعتار
- إنفاق :** انظر بيت المال . جهاد . زكاة .
مصالح . نفقة وما يناسبه .
- أهل الذمة :** إسلام الذي : ٤-٣١٧
عصمة الذي ودفع الضرر عنه : ٢-٢٧٣
و ٤-٣٣٥ و ٣٤٢
- ما يمنع عنه : ٢-٣١٥
زواجه : انظر : نكاح
جنتية : ٤-٣٣١ و ٣٤٤
إبناية عليه : ٤-٣٧٦ و ٤٠٠ و ٤٠٧
- المبة والوصية والوقف على الذي : ٤-١٠٣
و ١٤٠ و ٥٨٢
الإذن له بالإحياء : ٤-٩٤
رعاية السلاطين لهم : ٢-٣١٥ و ٤-١٠٠
وانظر : أهل الكتاب . بناء . جزية .
دعوى . عادات . ذمة . كنيسة .
- أهل الكتاب :** طعامهم وذبهم
وصيدهم : ٢-١٥٤ و ١٥٨ و ١-١٦١
و ١٧١
خروجهم مع المسلمين في صلاة
الاستسقاء : ١-٥٣٩
حرية الزوجة الكتابية في شعائرها : ٢-٤٢٥
زواجهم : انظر : نكاح
نكاح الأمة الكتابية : انظر أمة نكاح
الكتابية : ٢-٤٢٠ =
أهل الذمة منهم : انظر ذمة .
- أهلية :** انظر : جنتين . حجر . دعوى .
دين . سفه . سكر . شخصية قانونية .
صغير . عته . عقد . فلس . مفسد .
وما يناسبه .
- أوقاف :** انظر حبس . وقف
- أولياء :** أولياء النكاح والدم : انظر : ولاية
الأولياء الصالحين : انظر تصوف .
- أيام :** الأيام البيض ، واحشوا و ما يحوها :
انظر : يوم
- إيجاب :** انظر : عقد

- لإيجار : انظر : إيجارة
وانظر : سفينة صملك . حنبر . لؤلؤ . مرجان .
- لإيلاء (فصل) : هى حلف الزوج المسلم
الملكف الممكن وطوقه بما يدل على
ترك وطء زوجته غير الموضع أكثر من
أربعة أشهر الحر وشهرين للعبد :
٦١٩-٢
ما تنعقد به وما تنحل به : ٢ - ٦٢٠
٦٢٩ و
- لإيمان : انظر : يمين
لإيمان : انظر : إسلام . تصوف
(ب)
بادئ : انظر : أعرابى
بأهبة : هى الجرح الذى شق اللحم :
٣٥٠-٤
بأغى : انظر : بنى
بجاء : انقصر فى صلاته : ١-٤٧٥
وانظر سفينة .
- بجح : طهوريته مائه وحيوانه : ١-٢٩
و ٤٤-
بجهيز من يمرت فيه : ١-٥٧٩
بجهر الصلاة فيه : ١-٤٧٥
الزكاة فيها لفظة : ١-٦٥٥
تملك ما يستخرج منه : ١-٦٥٥
تحديد المسطحات البحرية : ١-٤٧٥
- بدعة : الطلاق البدعى : ٢-٥٣٧
أثرها فى الشهادة : ٤-٢٤٠
هجر صاحب البدعة : ٤-٧٤٥
بدع المؤمن : انظر : أذان
وانظر : حبة . عادات . فِرَق .
وما يتناسبه .
- بلو : انظر : أعراب
برفون : هو القرص العظيم الخلقه الغليظ
الأعضاء
برص : انظر : مرض
برنامج : بيع البرنامج : ٣-٤١
بريلد : هو مسافة قدرها ١٢ ميلاً أو أربعة
فراسخ (انظر : فرسخ . ميل) :
١-٤٧٤
- بساط : هو السبب الحامل على اليمين .
انظر يمين .
بصاقى : طهارته
حكمه فى المسجد : ١-٤٤٦
- بطلان : الزكاة عند البطلان : ١-
٦٠١
بطلان تصرفات الصغير والمجنون والمرتد
وغيرهم : ٤-١٤٠

- بطلان العقود والشروط والتحكم ونحوها :
انظر كلاً .
- التنازع عند البطلان : ٣-٢٥٦
وانظر : فساد . وما يناسبه .
- بغل : تحريم أكله : ٢-١٨٥
طهارة جلته : انظر : كيمخت
- بغى : هو الامتناع من طاعة من ثبتت
إمامته في غير معصية : ٤-٤٢٦
ولبابية : هي الفرقة التي أبت طاعة الإمام
الحق في غير معصية بمغالبة ، ولو
تأويلاً : ٤-٤٢٧
قتال البغاة : ٤-٤٢٨ =
- علم القسامة والقرد في قتالهم : ٤-٤١٤
علمان البغاة وأحكامهم : ٤-٤٢٩
- زكاتهم : ١-٦٠٨
أمانهم : ٢-٢٨٧
- حكم قاضيهم : انظر : قضاء
التوارث بين الطائفتين : ٤-٧١٤
- بقر : زكاته : ١-٥٩٧
التبيع : هو ابن البقرة الذي يبيعها :
١-٥٩٧
- بيكر : صمتها في النكاح : ٢-٣٦٦
الحجر عليها : انظر امرأة
- بلاغ : الإجارة على البلاغ : ٤-٧٤
- بلوغ : علاماته : ٣-٤٠٤
- بناء : زخرفة المباني باللحب والفضة :
١-٦٢ .
- الإجارة على إقامة المباني : انظر : عمل .
الاحتفال بإقامة البناء : انظر : وكيرة .
وضع اليد على المباني وتملكها : انظر :
حيازة . ملك .
- دخول البناء في البيع : انظر : مداخله
بناء الفاصب في الأرض المصنوعة :
٣-٥٩٣
- إحداث الكنائس وحل أهل اللمة بمباينهم :
انظر أهل اللمة (ما عليهم) . كنيسة .
إجارة المباني انظر : دار .
- الوقف على البناء : ٤-١٣٦
- مضار الجوار المسئولة عن البناء : ٣-٤٨٥ =
و ٤٨٨ و ٤-٥٠٥
- وانظر : جوار . طريق .
عقار . قسمة . وما يناسبه .
- بنت لبون : هي الإبل التي أوفت سنتين
ودخلت الثالثة : ١-٥٩٥
- بنت محاض : هي الإبل التي أوفت سنة
ودخلت الثانية : ١-٥٩٥
- بنوك : الضمان بعمل : ٣-٤٤٢ =
الانجار بالوديعة : ٣-٥٥٥
وانظر تجارة صرف . ضراب . قراض .
قرض . وما يناسبه .
- بنوك : انظر استحقاق . ولد .
- بهاجم : انظر : حيوان .

- بول : انظر : استنجا . ٢ - ٤٤٤ و ٥٢٢ و ٥٢٤ و ٣-٥٢٣ و ٩٣
و ٤ - ١٧ و ١٤٥ و ٥٢٧ و ٥٨٩
وانظر العقود المختلفة .
أثره في الزكاة : ١ - ٦٠١ و ٦١٢ و ٦١٦
ما يجوز يمه : ٢ - ١٤٦ - ٣ - ٢٥ و ٢٨ -
بيع الوقف : ٤ - ١٢٥
ما يدخل في البيع بلا شرط : انظر مداخلة
اليوم القاسم وأوقات النهي : ١ - ٥١٤
و ٣ - ٨٦ و ١٠٦ و ٥٦٥
بيع الآجال (فصل) : ٣ - ١١٦ -
البيع التجارية : انظر : تجارة
بيع ملك الغير : ٣ - ٢٦ و ٤ - ٣٢٣
بيع العينة (فصل) : ٣ - ١٢٨
الخيار والنقص والعيب والضمائم وتلق
حقوق الغير : ٣ - ١٣٣ - ٣ - ١٥١ =
و ١٦٩ = ١٨٩
ضمان المبيع : ٣ - ١٩٥ =
التنازع في البيع (فصل) : ٣ - ٢٤٨ و ٤ -
٢٦٨
بيئنة : انظر شهادة .
(ت)
تأديب : تأديب المفتات على الإمام في
الأمان وأخذ القود بلا إذن ونحوه :
انظر : أمان . قصاص . وما يتناسبه .
تأديب شهد الزور : ٤ - ٢٩٦
تأديب المطاول على القاضي : انظر :
قضاء .
تأديب الزوجة . ٤ - ٥٠٤
بول : انظر : استنجا .
البيت الحرام : انظر : مكة .
بيت الطاعة : ٢ - ٥٠٧ و ١٢ و ٧٣٣ و ٧٣٧
وانظر : نفقة . نشوز .
بيت المال : ما يودع فيه : ٢ - ٢٩٤ -
٤ - ٤٣٧
مصارف : ١ - ٢٥٥٢ - ٢٩٥ و ٤ -
١٢٥ و ١٧٩ .
توريثه : ٤ - ٦٢٩
اعتباره من المائلة : ٤ - ٣٩٩ .
حقه في الشفعة : ٣ - ٦٣٢
السرقة منه : ٤ - ٤٧٥
بئر : طهورية ماء الأبار : ١ - ٢٩
الإجارة على حفر البئر : ٤ - ٧٦
الاختصاص بحريم البئر : ٤ - ٨٩ =
التسبب به في الجنابة : ٤ - ٣٤١
بيئش : البيئش المنز : ١ - ٤٤
بيئش الحيوان المذكى : ٢ - ١٧٧ .
بيئش : الأيام البيئش - صومها :
١ - ٦٩٢
بيع : هو عقد معاوضة على غير منافع
٣ - ١٢ .
أركانها وشروطه : ٣ - ١٣ =
البيعتان في واحدة وجباة البيع بغيره :

- تأديب الساب للصحابه وآل البيت : أخذ العشور من الخالين : ٢-٣١٨ و ٣٢١ = ٤ - ٤٤٤
- وانظر : تمزير . تعلم . رقيق . نشوز . والدين . وما يناسبه .
- تأسوءاء : صرمها : ١ - ٦٩٢
- تأويل : هو حمل اللفظ على خلاف ظاهره بموجب ، فإن ظهر موجه كان تأويلاً قريباً ، وإن غنى دليله كان تأويلاً بعيداً : ١ - ٧١٠
- تبدير : هو عدم إحسان التصرف في المال
- الحجر بسببه : ٣ - ٣٨١ .
- تبرع : انظر : هبة .
- قبولة : تبوته الأمة المزوجة : ٢ - ٤١٨ =
- تبيع : هو ابن البقرة الذي يتبعها : ١ - ٥٩٧
- تجارة : وهي التصرف بالبيع والشراء لتحصيل الربح : ٣ - ٦٨٢
- الزكاة فيها : ١ - ٦٢٥ و ٣٦٦ و ٦٤٥ .
- زكاة الشراء لأجل البيع : ١ - ٦٣٠
- بيع والربح والخلاف والصفة العربى والصفة والمزايدة : ٣ - ٤١ و ١٢٨ =
- شركة التجار : ٣ - ٤٥٦
- القراض : انظر : قراض
- الإدارة والاحتكار : انظر ذلك
- تنازع أهل السوق في المجلس : ٣ - ٤٨٣
- أخذ العشور من الخالين : ٢ - ٣١٨ و ٣٢١ =
- تجهيز الميت : انظر جنازة
- تحكيم : شروط الحكم : ٤ - ١٩٨
- التحكيم بين الزوجين : ٢ - ٥١٣
- التحكيم في الصيد في الحرم : ٢ - ١١٢
- حكم الحكم بالتعزير : ٤ - ٢٠١
- بطلان التحكيم وتجاوز الحكم سلطته : ٤ - ٢٠٠
- نكاح التحكيم : انظر : نكاح .
- تحية المسجد : ١ - ٤٠٥
- تخيير : في الطلاق : هو أن يحل إنشاء الطلاق ثلاثاً - صريحاً أو حكماً - حقاً لغيره : ٢ - ٥٩٣
- الخيار في المعاملات والنكاح : انظر : أمة . خيار . نكاح .
- خيار الإمام في الأمرى والمهارين : انظر : إمام . وما يناسبه .
- تحليل : هو إيصال الماء للبشرة بذلك : ١ - ١٠٧
- تخميس : انظر خميس . غنم .
- الديور (باب) : هو تعليق مكلف رشيد حتى رقيق على موته : ٤ - ٥٣١
- أركانه : ٤ - ٥٣١
- إبطال التدبير : ٤ - ٥٣٨ و ٥٣٥
- أحكام التدبير : ٤ - ٥٣٨ و ٥٣٤

- أثر المتى في التدبير : ٤ - ٥٢٧
ميراث المدبر : ٤ - ٧١٢
- تسمية (أى تحديد) الأجل وحل العقد ونحوه : انظر ما يناسبه .
- تسليم : التسليم بعد الصلاة :
١ - ٤١٠
- وانظر : بصوف . ذكر . وما يناسبه
- تسليم : تسليم المقود عليه : انظر : ضمان . عقد . وما يناسبه .
- تصديق : التصديق في بيع الأجل والصرف والقرض : ٣ - ٥٢ =
- تصريف : انظر : عقد
- تصريف : بحث الصوفية في الباطن وحسن السريرة : ٤ - ٧٢٩
- الخوف والرجاء وصلة الرجوع والولدين : ٤ - ٧٣٩ .
- الحقد والحسد والكبر وسوء الظن والمزم على الفواحش : ٤ - ٧٣٦ =
- التوبة : ٤ - ٧٣٧
- الشكر : ٤ - ٧٢٩
- الاستغفار والدعاء : ٤ - ٧٦٥ =
- تلالة الأوراد : ١ - ٢٤٣
- الرؤيا الصالحة : ٤ - ٧٧٢ .
- تطويل التوافل : ١ - ١٥ و ٢٤٢ و ٧٢٣
- التنر للأولياء الصالحين : ٢ - ٢٦٣
- الترضى لزيارة الأولياء : ١ - ٢٨
- كراماتهم : ١ - ٢٢٣
- وانظر : تهجد . محمد . نوافل . وما يناسبه .
- تدليس : انظر عقد
- التدليس والغش : ٣ - ٢٢٥
- تواب : لإزالة النجاسة به : ١ - ٨٥ =
- التييم بالتراب ونحوه : انظر : تيمم
- تراويح : صلاتها جماعة : ١ - ٤٠٤ و ٤١٤
- تركة : هي حق يقبل التجزئ يثبت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك : ٤ - ٦١٦
- الحقيق المتعلقة بها : ٤ - ٦١٦ =
- حقوق الدائنين في التركة : انظر : ديون . رهن . وما يناسبه
- التزام الوارث عند فسخ الإجارة : ٤ - ٥٠
- أحوال وقف قسم التركة : ٤ - ٧١٥ =
- وانظر : موارث . موت . وما يناسبه .
- تركية الشهود : ٤ - ٢٥٩
- وانظر : شهادة :
- تسجيل : كتابة إجراءات الدعوى والأحكام : ٤ - ٢٨٨
- تسرى : انظر : آمة
- تسمية : التسمية عند دخول الأماكن التسمية في الذبيح : انظر : ذكاة .

- تعزيز شاهد الزور والمسئ في مجلس القضاء :
٢٠٦ - ٤ =
- جواز التعزير للمحكم : ٢٠١ - ٤
وانظر : تأديب
- تعزية : انظر : آداب جناز
- تعليق : تعليق التعليق : ٢ - ٥٩١
تعليق الترجمة والطلاق : ٥٧٦ و ٥٥٠
٦١٢ و
التعليق في اليمين . ٢ - ١٩٠ =
وانظر : استثناء . شرط . وما يناسبه .
- تعريب : انظر : نقي
- تعزير : التعزير القوي والفعلي : ٣ -
١٦٠ و ٤٣ - ٤ =
- تعزير الراعي : ٤٥ - ٤
وانظر : عقد . غرض . غش .
وما يناسبه .
- تعليم : جواز من المصحف بلا طهارة
للتعليم : ١٥٠ - ١
الإجادة على التعليم : ٧٥ - ٤
عدم التعليم مع دحشه العقل : ٢٠٥ - ٤
تقديم أهل الاضطراب في العلم : ٢٠٥ - ٤
التأديب على العلم : انظر صغير
وانظر : علم
- تفصيل الميت : انظر : جناز
- تفليس : التفليس العام : هو قيام ذى
- تضامن : الإتيان على المحتاجين من
٢٩٥ - ٢
وجوب القيام بالمصالح الشرعية : وانظر :
إلتزام . فرض كفاية
الموالاتة بين المسلمين وتناصهم : انظر
إسلام
التضامن في الدين : انظر : دين . ضمان .
تطهير : هو إزالة النجاسة ورفع الحدث :
٢٤ - ١
وانظر : طهارة
- تعجيز : تعجيز المدعي : ٢١٤ - ٤ .
٢١٦ و
وانظر : دعوى
تعجيز المكاتب : ٥٥١ - ٤ .
- تعدي : هو غصب المنفعة . أو : هو
الخنائية على بعض الذات أو كلها
بدون نية التملك . أو : هو التصرف
في الشيء بغير إذن ربه دون قصد
تملكه : ٦٠٧ - ٣
ضمان المتعدي : ٦٠٨ - ٣ =
وانظر : حيازة غصب .
- تعزير : كفيته وطرقه : ٥٠٤ - ٤
ما يجوز في التعزير : ٢٠٦ - ٤
التعزير في المسجد : ٢٠١ - ٤
التعزير في المعصية : ٥٠٣ - ٤ و ٧٢٤ - ١
التعزير في الغصب : ٥٨٣ - ٣
التعزير للاقتيات : ٢٠٠ - ٤

- دين حل أجله على مدين ليس له ما يني به ٣ - ٢٤٦
التقليس الخاص : هو خلق مال المدين لغرمائه : ٣ - ٢٤٦
انظر : فلس
- تقويض : في النكاح : انظر : نكاح التقويض .
تقويض في الطلاق بالتخير أو التملك أو التوكيل : ٢ - ٥٩٣
وانظر : طلاق .
- تكميل : انظر : جناز
- تكليف : هو طلب ما فيه كلفة فلا أو تركا - جزما وغير جزم . أو هو الإلزام بما فيه كلفة : ١ - ٢٦١
والمكلف هو البالغ العاقل ذكرا أو أنثى : ١ - ١٦٠
وانظر أهلية . جنون . رقيق . سفيه . عته وما يناسبه .
تكليف غير المسلمين بأصول الشريعة وفروعها : ١ - ٢٦١
اشتراط التكليف في الجنابة : ٤ - ٣٣١
- تلف : ضمان التلف في العقود وغيرها : انظر : ضمان . هلاك
التلف كشرط في الجنابة : ٤ - ٣٣١
وجوب القصاص إن أُلِفَ المكلف مصموماً : ٤ - ٣٣٥
الخوف على النفس والمال من التلف :
- ١ - ١٨٢ و ٤٦٥
التلف بسيارى : انظر جامعة .
تلف مال الزكاة بعد وجوبها : ١ - ٦٣٥
و ٦٦٩
ما يخشى تلفه من القطعة : ٤ - ١٧٤
تلف البضاعة والحمول في النقل : انظر . نقل
تمثال : إبعاده عن المختصر : ١ - ٥٦٢
وانظر : أصنام . صورة
تمر : زكاته : انظر : زكاة
- تمليك الطلاق : هو أن يعمل إنشاء الطلاق حقاً لغيره راجعاً في الثلاث : ٢ - ٥٩٣
تمليك الأموال : انظر : ملك
- تنزع : (أى الاختلاف وقيام الدمى بين طرفين) .
التنازع في البيوع (فصل) : ٣ - ٢٤٨
التنازع في الإجارة : ٤ - ٧٢٥
التنازع في الشركة (فصل) : ٣ - ٤٧٨
التنازع في الرهن : ٣ - ٣٢١ و ٣٤٠
التنازع في الوكالة : ٣ - ٥١٩ و ٥٢١
التنازع في الهبة : ٤ - ١٥٦
التنازع في النكاح (فصل) والصدائق والمناخ : ٢ - ٣٨٩ و ٤٨٨ = ٤٩٦
التنازع في الطلاق والخلع : ٢ - ٥٣٣
التنازع في المكاتب : ٤ - ٥٥٤
التنازع في التخيير : ٣ - ٢٥٦

- التنازع في الأجل : ٣-٥٣٣
التنازع في البطلان والفساد : ٣-٧٥٦
التنازع في الشهادة : ٤-٣٠٩
التنازع في القطة : ٤-١٦٦ و ١٦٨
التنازع في الجلوس في السوق : ٣-٤٨٣
انظر : دعوى . وما يتناسبه .

(ث)

- تجنس وتنجيس : هو تصوير الطاهر
نجسا : ١-٢٤
انظر : طهارة
تتجيم : لا يثبت به الحلال : ١-٦٨٥
تقطيع : أخذ الحق باليد : ٤-٣١٠
تجهيد : ١-٤٠٤ و ٢٤٣
توريد : انظر : سلم
قوية : هي التندم والعزم على عدم العودة :
٣٨-٧٣٨
التوبة قبل الاستمقاء : ١-٥٤٠
أثر التوبة في حد السرقة : ٤-٤٨٩
أثرها في حد الحرابة : ٤-٤٩٤ و ٤٩٧
استابة المرتد : انظر : ارتداد
قولية : هي تصوير المشتري ما اشتراه لغير
بألفه بجمته : ٣-٢١٠
جوزها في الطعام وغيره : ٣-٢١٠
ضمان الموكى : ٣-٢١٢
تيمم : من يجوز لم التيمم : ١-١٧٩

- ما يبيحه التيمم : ١-١٨٦
فرائضه وسننه وندوباته ومكروهاته :
١-١٩٢
ما لا يجوز التيمم له : ١-١٨٣
الحاجة للماء المبيحة للتيمم : ١-١٨٠

- ثعبان : قتله : ١-٤٤٦
تحريم ما يؤكل منه : ٢-١٨٣
ثغور : عمارتها : ٢-٢٩٥
نثر الرباط فيها : ٢-٢٥٣
ثمن : يبعه قبل بدو صلاحه : ٣-٢٣٦ .
المداخلة وبيع الثمار (فصل) : ٣-٢٢٦-
الزكاة فيه : انظر : زكاة
ثوب وثياب : إجارته : ٤-٤٠
وانظر : امرأة . حورة . عادات . حمل
(خياطة) . لباس . نفقة .

(ج)

- جار : انظر : جوار .
جاموس : زكاته : انظر زكاة (الأنعام)
جامع : هو الذى تقام فيه الجمعة .
شروطه : ١-٥٠٠
جاهلية : ما يجد من دفن الجاهلية :
انظر : ركاز
جاه : الهبة للذى الجاه : ٣-٢٩٣

- جائحة : هي ما لا يستطيع دفعه من أمر
سائر أوجيش : ٣ - ٢٤٤
ما يعتبر منها : ٣ - ٢٤٤
حكم الجوائح : ٣ - ٢٤١ -
أنها في الزكاة : ١ - ٦١٨
ضائتها في العقود : ٣ - ٢٠٠
أنها في الإجارة : ٤ - ٦٩٥٠
أنها في بيع الثمار والمساقاة : ٣ - ٢٤٦
الاختلاف فيها : ٣ - ٢٤٦
- جائفة : هي ما أقصى إلى الجوف أو
البطن من الجراح : ٤ - ٢٨٢
الحكومة فيها : ٤ - ٢٨٢
- جبيوة : المسح عليها (فصل) : ١ - ٢٠٢
- جلد : ميراث الجلد مع الأنثى (فصل) :
٤ - ١٣٩
علم صحة اعتصار الجلد : ٤ - ١٥١
شهادة الجلد على ولد ولده : ٤ - ٢٤٤
سرقه الجلد مال ولد ولده : ٤ - ٤٧٥
علم استحقاق الجلد لأم استيفاء القصاص :
٤ - ٣٥٨
- جلدم : انظر : مرض
- جلدة : هي الإبل التي أوفت أربع سنين
إلى خمس : ١ - ٥٩٥
- جراح : أنواعها : انظر : آفة . باضعة
جائفة . حارصة . دامية . صحافي .
- ملاحمة . ملطاة . متقلة . موضحة :
٤ - ٣٥٠
تعدد الجراح : ٤ - ٣٨٤
الشهادة في الجراح : ٤ - ٢٦١ و ٢٦٨
جواز التحكيم في الجراح : ٤ - ١٩٨
جزارة : اجرة الجزار : ٤ - ١٨
جزارة الكناي : ٢ - ١٥٩
وانظر : زكاة .
- جزيرة العرب : علم إقامة غير المسلم
فيها : ٢ - ٣٠٩ -
علم الإذن للذي بالإحياء فيها : ٤ - ٩٤ .
- جوية (فصل) : هي مال يضره الإمام
على كتابي أو مشرك ذكر حر مكلف
قادر غائلط يصبح سباه لم يفتقه مسلم
لاستقراره آنا بغير الحجاز واليمن :
٢ - ٣٠٨ -
ضربها : ٢ - ٢٩٦ و ٣٠٨
قدرها على العنق والصلحي : ٢ - ٣١٠ -
سقوط الجزية بالإسلام : ٢ - ٣١٢ -
وانظر : أهل اللفة . ذمة .
- جعالة (فصل) : هي التزام أهل الإجارة
عوضاً على تسليم لتحصيل أمر بالتمام ، إلا أن
يشه غيره : ٤ - ٧٩ .
ركنها وشرطها ولزومها : ٤ - ٨١ -
ما تجوز فيه الجعالة : ٤ - ٨٤
الجعالة الفاسدة : ٤ - ٨٥ و ٨١

الأعداد المسقطه للجمعة : ١ - ٥١٤
شروط الجامع الذي تقام فيه : ١ - ٥٠٠
عدم التيمم للجمعة : ١ - ١٨٣
البيع وقت الجمعة : ١ - ٥١٤ و ٣ - ١٠٦
تحريم النفل وقت خطبة الجمعة :
١ - ٢٤١

وانظر : خطبة .

جنابة : وضوء الجنب عند النوم :
١ - ١٧٥ =
ما تمنعه الجنابة : ١ - ١٧٦
تقدير وقت الظهر عند العمر : ١ - ٢٣٥ =
تيمم الجنب : ١ - ١٧٧
أذان الجنب : ١ - ٢٥٢
ملامسة الجنب في صلاة : ١ - ٣٥٩
قفقة إزالة جنابة الزوجة : ٢ - ٧٣٢ .
وانظر : غسل

جناظر (فصل) : غسل الميت ١ - ٥٤٢
٥٤٤ و
تكفين الميت : ١ - ٥٤٩
احضار الميت : ١ - ٥٦١ =
تشيع الميت : ١ - ٥٥٢
صلاة الجنازة : ١ - ١٨٣ و ٣ - ٥٥٣ =
٥٧١ و
الدفن والقبر والشق والحد : ١ - ٥٥٨ =
٥٦٣ و ٥٧٧
آداب العزاء : ١ - ٥٦٠
الصدقة على الميت : ١ - ٥٨٠
قراءة القرآن على القبر : ١ - ٥٦٨

الضمان بميل : ٣ - ٤٤٢
مسائل تشبه الجمالة في الإجارة : ٤ - ٧٤
اجتماع الجمالة بإجارة أو بيع وصرف :
٣ - ٥٣ و ٤ - ١٧
الجمالة في المسابقة : ٢ - ٣٢٣ .

جفوف : هو خروج الحرقه خالية من
أنردم الفرج : ١ - ٢١٣ =

جملد : جلد الزاني غير المحصن :
٤ - ٤٥٦
وانظر : تأديب . تعزير

جماعة (فصل) : حكمها : ١ - ٤٢٤
إدراك الجماعة وصلاة المسبوق : ١ - ٤٢٦
٤٥٨ و
آداب إقامتها : ١ - ٤٤٥ =
النية والمساواة والحاجة : ١ - ٤٤٩
٤٥١ و
تأخير الصلاة انتظاراً لها : ١ - ٢٢٩
كراهية الجماعة في الظهر يوم الجمعة :
١ - ٥٠٨

جمع الصلاة : أسباب الجمع :
١ - ٤٨٧
النية في الجمع : ١ - ٤٥٠

جمعة (فصل) : حكمها : ١ - ٤٩٣
شروط وجوبها وصحتها وسننها وندوباتها
١ - ٤٩٥ و ٥٠٢ =
ما يجوز في الجمعة وما يكره : ١ - ٥٠٩

- الإجارة على حمل الميت ودفته : ٤ - ١٠ -
وانظر : قبر
- جناية (باب) : هي إتلاف مكلف - غير
حرى - معصوما بإسلام أو أمان -
ما يجب القصاص : ٤ - ٣٣١
شرط الجناية (العمد والمعدون) : ٤ - ٣٣١
و ٣٣٨
- الجناية بالقتل : انظر : قتل . قصاص .
الجناية فيما دون النفس : انظر : جراح .
دية .
- تعهد المباشر : ٤ - ٣٤٩
الدفاع الشرعى : انظر دفاع شرعى
جناية الناقص على الكامل : ٤ - ٣٣٢
و ٣٤٨
- جناية السكران ، والصغير ، والرفيق ،
والجنون وغيرهم : انظر "كلاً" .
الجناية على غير المعصوم ، والمرد ، والحرى ،
والذى ، والمأهدة ، والمستأمن : انظر :
عصمة . وإسلام . وما يناسبه .
العفو عن الجناية : انظر قصاص . دية .
- جن : الاستاذة منهم عند دخول الخلاء :
١ - ٨٩
- نجاسة ميتهم : ١ - ٤٩
سكناهم البحور : ١ - ٩١
تعليق الطلاق على مشيئتهم : ٢ - ٥٨٠ -
جنون : الجنون جنونا مطبقا هو من
لا يفهم الخطاب ولا يحسن الجواب ،
أو هو من لا ترجى إلفاقته أصلا :
- الحجر بسبب الجنون : ٣ - ٣٨١ =
نقص الجنون للوضوء : ١ - ١٤٢ .
تأخير الصلاة بسبب الجنون : ١ - ٢٣٣ .
أذان الجنون : ١ - ٢٥٢
إمامة الجنون : ١ - ٤٣٤
حج الجنون : ٢ - ٦ -
صوم الجنون : ١ - ٧٠١ و ١٨٢
زكاة الجنون : ١ - ٥٨٩ و ٦٢١
ذبيحة الجنون : ٢ - ١٧٠
حضانة الجنون : ٢ - ٧٥٥ و ٧٥٨
قتال الجنون وحقه فى النسيئة : ٢ - ٢٧٥
و ٢٩٨ .
عقد الجنون وهبه ووصيته : ٤ - ٧
و ١٤٠ و ٥٨٠
تدبير الجنون : ٤ - ٥٣١
شهادة الجنون : ٤ - ٢٣٩ و ٢٩١
جناية الجنون : ٣ - ٢٨١ و ٣٨٧ -
و ٣٣١ و ٣٦٠ و ٤٠٠ و ٤٦٢ و ٤٩٩
الجناية على الجنون : ٤ - ٤٠٦ و ٤٨٤
الجناية المؤدية للجنون : ٤ - ٣٨٤ .
- جنين : وقف الزكاة للحمل : ٤ - ٧١٦
الوصية للجنين : ٤ - ٥٨١
الجناية على الجنين : ٤ - ٣٧٧ و ٤٠٧
عدم تفصيل السقط والصلاة عليه :
١ - ٥٤٢ و ٥٧٤
تدبير الحامل ومكاتبتها : ٤ - ٥٣٣
و ٥٤٥
بلغة السالك - رابع

- جنين البهيمه : ذكاته : ١٧٧-٢
بيمه : ١٠٥-٣
جهاد (باب) : هو قتال مسلم كافراً
غير ذى عهد لإعلاء كلمة الله تعالى
أو حضوره أو دخوله أرضه : ٢٦٧-٢
حكمه وفضله : ٢٦٧-٢
وجوب القيام به كل سنة : ٢٦٧-٢
و٢٧٢
استئذان الأب فيه : ٢٧٤-٢
ما يجوز من القتال : ٢٧٧-٢
صلاة الخوف والالتحام : انظر : صلاة .
قتال الممتنع عن الزكاة : انظر : ارتداد
قتال البغاة والخوارج : انظر : بغي
قتال المحاربين : انظر : حراسة .
الاتفاق على الجهاد : ١-٢٦٣ و٢٩٥
النشر للرباط والجهاد : ٢-٢٥٣ و٢٧٤
وانظر : امرى . أمان . ذمة . صلح .
غنيمة . قتال .
جهاز : التنازع فى جهاز الزوجة :
٤٩٦-٢
وانظر : عادات . نكاح .
جهازه : بيع المجهول : ٣-٢٦٣
الجهازه فى السلم : ٣-٢٧٧
الجهازه فى الرهن : ٣-٣٠٥
الجهازه فى الإجارة
وانظر : عقد (عمله)
جوار : ما يحتجر من أضرار الجوار :
٣-٤٨٥ =
ما ينسب للجار : ٣-٤٨٨
علم أخذ الجار بالشفعة : ٣-٢٣٣
صلاة جوار المسجد : ١-٤٩٢
إكرام الجار : ٤-٧٤٧
جيش : انظر : جائحة . جهاد . غنيمة .
قتال .
(ح)
حارس : ضياته : ٤-٤٤
حامل : انظر جنين . حمل . نفاس .
حارصة : هى البحر الذى يشق الجلد :
٤-٣٥٠
حائض : انظر : حيض
حبس : انظر : وقف .
حبس العين : حبس العين المبيعة استيفاء
للثمن
حبس العين المؤجرة
غير المكرب إذا حبست عنه العين
الرهن لا يحبس
حبس : (الإيداع فى السجن) : التميزير
بالحبس : ٤-٥٠٤
وانظر : تمزير
حبس الزانى : ٤-٤٥٨ .
النظر فى دعاوى المحبوسين : ٤-٢٠٣

المحجور عليهم وتصرفاتهم ومن يقوم عليهم :
 ٣ - ٣٨٤ =
 التصرف قبل الحجر : ٣٨ =
 الوقف على المحجور : ٤ - ١١٧ و ١٤٠
 أثر الحجر في الشهادة : ٤ - ٢٤٠
 الحجر على المرأة والمريض أنظر كلا .

حذافة : هي وليمة تقام لتعلم الصبي :
 انظر : ولائم

حادث : هو الخارج المتأمن المخرج
 المتأمن في الصحة : ١ - ١٣٦
 ما يمنحه الحادث الأصغر والحادث الأكبر :
 ١ - ٢٧ =
 وانظر : جنازة . غسل . طهارة . وضوء .

حد : حد الزاني : ٤ - ٤٥٥
 حد القذف : ٤ - ٤٦٤
 حد الشرب : ٤ - ٥٠١
 حد الخراية : ٤ - ٤٩٣
 حد السرقة : ٤ - ٤٧٠
 حد القتل : انظر : قصاص
 حد تارك الصلاة : ١ - ٢٣٨
 عدم جواز الحد بالمسجد : ١ - ٢٠١
 تداخل الحدود : ٤ - ٤٨٩
 إقامة الحدود : ١ - ٤٤٥

حراية : هي قطع الطريق لمنع السرقة
 أو أخذ مال محترم على وجه يتعلم منه

صوم السجين : ١ - ٦٨٦
 التحكيم في دعوى المجلس : ٤ - ١٩٩
 التعجيز في دعاوى المجلس : ٤ - ٢١٧
 حبيب : انظر : ربا . زكاة . طعام . قطاني . وما يناسبه .

حجامة : انظر احتجام

حجيب : هو منع من قام به بسبب الإرث
 كلية أو من أفر حظيه : ٤ - ٦٤٩
 انظر : موارث

حجج (باب) : حكمه : ٢ - ٤
 أركانه وشروطه : ٢٢ - ١٦٧ =
 النية في الحج : ١ - ٧٠٩ و ٢٥ -
 فوات الحج والإحصار (فصل) :
 ٢ - ١٣٠ =

مقوط الحج بالردة : ٤ - ٤٤٠
 الإجارة على الحج : ٢ - ١٥ = و ٤ - ١٥
 منع المفلس من حجة الضرورة (بالصاد) :
 ٣ - ٣٤٨

جمع الصلاة في الحج : ١ - ٤٨٧ =
 نذر المني إلى الحج : ٢ - ٢٥٥
 الشهادة بوقفة عرفة : ٤ - ٢٣٨
 شهادة المتساهل في الحج : ٤ - ٢٥٧

حجج (باب) : هو صفة حكمية تجب
 منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد
 على قوته أو تبرعه بماله : ٣ - ٣٨١
 أسبابه : ٣ - ٣٨١

- البغوث أو بعلب للعقل : ٤ - ٤٩١ انظر : سرقة
- خيار الإمام في المحارب : ٤ - ٤٩٤
- ضرب المحارب قبل نفيه : ٤ - ٤٩٥
- صلبه وتوقيع الحد عليه : ٤ - ٤٩٣
- استرداد ما بيده من أموال : ٤ - ٤٩٧
- علم جواز تأمين المحارب : ٤ - ٤٩٧
- الشهادة في الحاربة : ٤ - ٢٧١
- حد المحارب : ٤ - ٤٩٣
- سقوط حد الحاربة : ٤ - ٤٩٧ =
- حرام : وجوب الكف عنه ، ٤ - ٧٣ وانظر خر . ختير . وما يناسبه .
- حربي : قتاله : انظر : جهاد
- أمانه وهدنحه : انظر : أمان
- علم عصمة نفسه : ١ - ١٨١
- إسلامه : ٢ - ٢٩١ و ٣٠٧ و ٣٢١ و ٤٢١
- معاملاته : ٢ - ٢٩١ و ٣٠٤ و ٤ - ١١٦ و ٤٠٠
- ولده وزوجه وصبه : ٢ - ٣٠٠ و ٤٢١ و ٣ - ١٠١
- جنايته والجناية عليه : ٤ - ٣٣١ و ٣٣٣ و ٤٤٩
- أخذ العشور منهم ٢ - ٢٩٤ و ٣٢١
- حرف : زكاته : ١ - ٦٠٨
- حرج : انظر رخصة
- حرف : هو ما لا يعد الواضح فيه نقبيما عرفا : ٤ - ٤٧٧
- حرم : دخول الذي الحرم وإقامته فيه : انظر : جزيرة العرب . مكة .
- دخول الجنائي في الحرم : ٤ - ٣٦٤
- تحريم مكة والمدينة : انظر : مدينة .
- الإحرام في الحج انظر : إحرام . حج . وانظر : مكة
- حوروى : هو من يكون من الخوارج . نسبة إلى حوراء قرية في العراق .
- حورير : تحريم استعمال الذكر المكلف له : ١ - ٣٢٥ و ١ - ٢٨٤
- التستر بالحريز في الصلاة : ١ - ٢٨٤
- عدم التزام كسوة الزوجة به : ٢ - ٧٣٣
- تحليل استعمال المرأة له : ٢١ - ٦
- حويم : حريم البلد والدار والشجر والبئر : ٤ - ٨٨
- حوية : انظر حقوق الإنسان . رقيق .
- حساب : انظر علم . موارث .
- حسب : هو الأخلاق الكريمة كالعلم والحلم والكرم : ٢ - ٣٦١
- حسية : وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ٤ - ٧٣٤

- القيام بالحسبة فرض كفاية : ٢ - ٧٧٣
الحضور عن غائب بالمحكمة : ٤ - ٢٣٥
- حقيق : طهارته : ١ - ٤٧
تجرىمه : ٢ - ١٨٧
وانظر : مخبر . مفسد
- حصون : الصرف عليها : ١ - ٦٦٣
٢ - ٢٩٥
- حصى : خروج الحصى من الدبر :
١ - ١٣٨
- حضانة : هى القيام بشأن الصغير ونومه
ويقطه إلى بلوغ الذكر ودخول الأثني :
٢ - ٧٥٥
- شرطها : ٢ - ٧٥٨
نفقة الخاضعة : ٢ - ٧٦٤
- حضر : هى الإقامة وضد السفر .
ما يجب على الحضرى من الدية : انظر دية
عدم التناصيرين أهل الحضرو أهل البادية :
٤ - ٤٠٢
- تعاملهم مع الأعراب : انظر أعرابي :
- حيلة : هى الإبل التى أوتت ثلاث
سنين : ١ - ٥٩٥
- حق الله : المباداة إلى النفع فيه :
٤ - ٢٤٧
- تقديم حق الله على حق العبدى القصاص :
٤ - ٣٦٤
- تعلق الفسحة والمضى بحق الله : ٤ - ٤٧٥
- حقوق الإنسان :
- العصمة المرتبة على الإسلام وعصمة
اللى : ٤ - ٣٣٤ - ٤٥٧
- الحق فى رفع الدعوى : ٤ - ٢٨٦
- المساواة أمام القضاء : ٤ - ٢٠٥
وانظر إسلام (عصمة) تلف . جناية . ذى .
كافر . وما يناسبه .
- حقوق : حقوق الدائنين : انظر : دين
الحقوق المتعلقة بالركة : انظر : تركة
ما لا يميز التحكم فيه : ٤ - ١٩٩ .
بيع الحقوق المتنازع عليها : ٣ - ٩٢
حق الارتفاق : انظر حريم
وانظر ما يناسبه .
- حكم : اثر الحكم القضائى : ٤ - ٢٢١
حجية الحكم : ٤ - ٢٢٠
صدور الحكم بشهادة كاذبة : ٤ - ٢٩٥
عقوبة الحكم للإجماع : ٤ - ٢٢٤ .
- حكومة : هى مال يحكم به القاضى بعد
تقدير الذات المحنى عليها سائلة ومعينة :
٤ - ٢٤٨
- الحكوية فى الجراح التى لا قصاص
فيها : ٤ - ٣٨١
- حلف : انظر ايلاء . يمين .
- حلى : زكاتها : ١ - ٦٢١ و ٦٢٤
اجازتها : ٤ - ٢٣

- حمار : عد جواز أكله : ٢ - ١٧٧
 حمال : انظر : نقل
 حمالة : انظر : كفاة
 حمام : اجارته : ٤ - ٦٣
 السرقة منه : ٤ - ٤٨٢
 حمل : إضطار الحامل : ١ - ٧٧٠
 أقصى مدة الحمل : ٢ - ٦٨١
 علة الحامل، وثقتها : ٢ - ٦٧١ =
 و ٧٤٠ =
 وقف قسم التركة للحمل : ٤ - ٧١٦
 ظهور الحمل على غير المتزوجة : ٤ - ٤٥٤
 حميل : انظر : كغبل
 حمى : حمى الإمام الأرض : ٤ - ٩٢
 حنم : هى الأولى المطلية بالزجاج الأخضر
 أو الأصفر أو غيرها من كل ما، دهن
 بزجاج ملون ٢ - ١٨٧
 حنوط : هو الطيب من أى نوع، ويطلب
 على ما يحيط به الميت : ١ - ٥٥١
 حوالة (باب) : هى صرف دين عن
 ذمة المدين بمثله لى ذمة أخرى تبرأ
 بها الأولى : ٣ - ٤٧٣
 حيافة : هى وضع اليد على الشيء
 والاستيلاء : عليه : ٤ - ٣١٩ =
 مدة وضع اليد المكتسبة : ٤ - ٣٢٠ =
 و ٣٢٢
 الحياة غير المكتسبة : ٤ - ٣٢٣
 أثر التصرف فى ملك الغير : ٤ - ٣٢٣
 تصرف واضع اليد بالمدم والبناء ومحوهما :
 ٤ - ٣١٩
 الاختلاف فى حياة الرهن : ٣ - ٣٢١
 ممتاها فى قبض الحية : ٤ - ١٤٦
 عودة الوقف لحياة الواقف : ٤ - ١٠٧
 الشهادة فى الحياة : ٤ - ٣٠٧ و ٣٧٧
 وانظر : غصب . ملك . وما يناسبه .
 حيض (فصل) : هو لغة السيلان. وشرعا
 دم أوصفرة أو كدرة خرج بنفسه من قبل
 من تحمل عادة : ١ - ٢٠٧
 أنواعه وأقله وأكثره : ١ - ٢٠٨ =
 اعتباره فى العادة والعدة : ١ - ٢٠٨
 و ٢٣٣
 ما يمنعه الحيض : ١ - ٢١٥ و ٢٣٣
 و ٥٦٢ و ٥٠١
 القطع والتلقيق : ١ - ٢١٢ =
 عادات الطهر : ١ - ٢١٣ .
 وانظر : جفوف . قصة .
 إجارة الخافض : ٣ - ١١
 الشهادة فى الحيض : ٤ - ٢٧١
 حيل : الحيل فى الزكاة (القرار) : ١ - ٦٠٠
 الحيل فى النكاح : الخلل : ٢ - ٤١٣
 حية : انظر : ثعبان .
 حيوان : طهارته وما يخرج منه أو نجاسته

- ٤٣-١ = ٧٥ و ٧٨ : تقديم الهدايا للمخطوبة : ٤٥٥-٢
- ٤٤-١ : ما تكون ميتة طاهرة : ٤٤
- ٢٦٨-١ : الصلاة فى المراضى وللماعطن : ١٥١-٢
- ١٨٠-١ : حفظ الحيوان المحترم : ١٥٢-١
- ١-٢٤٤٦ و ٢- : ما يقتل وما يحرم أكله : ٧٨-١
- ١٨٣-٤ و ٧٧١ : ذبحه : انظر ؛ ذكاة .
- اجارته : انظر : نقل . ٣
- ٢٤٠-٤ : اللعب بالحيوان والطيور : ١٦٥-٤
- الحياة المكسبة بالحيوان والتقاطه : ٣٢٢ و ١٧٧
- ٥٠٧-٤ : ضمان ما يتلفه الحيوان : ٣٤١-٤
- استعماله فى الجنائىة : ٣٤١-٤
- (خ)
- خطأ : رفعه من الأمة : ٧١٠-١
- وانظر : ضمان (مشولية)
- خطبة : شروط خطبة الجمعة وسنتها : ٤٩٩-١
- خطبة العيدين : ٥٣٠-١
- صلاة النفل أثناء الخطبة : ٢٤١-١
- خطبة عقد النكاح : ٣٣٨-٢
- خطبة : هى التماس نكاح المرأة : ٣٤٢-٢
- ما يباح وما يحرم منها : ٢-٣٤٢ = ٣٤٨
- منلوبياتها : ٣٤٠-٢
- كم الميوب : ٤٨٧-٢
- ٤٦-١ : حجر : نجاستها : ١٨٧-٢
- تحرمتها : ثياب السكرى وطراشه : ٧٠-١
- الإكراه عليها وتناولها للضرورة : ١٨٤-٢ و ٥٤٩-٤ و ٥٠٢
- التعامل عليها ودفعها صداقا وسرقها : ٤٧٤-٤ و ٤٣٠-٢
- علم حرمان الزوجة الكتابية منها : ٤٢٠-٢
- حد الشارب : ٤٩٩-٤
- خمس : انظر : غنيمة . فى
- تخميس الركاز : ٦٥٣-١
- خضى : التبريج فيه : ٧٢٥-٤
- إمامته : ٤٣٣-١
- بطلان نكاحه : ٣٧٣-٢
- ذكاته : ١٦٠-٢
- قلبه : ٤١٣-٤
- ميراثه : ٧١٨-٤
- مختلئ : طهارة عينه : ٤٣-١

- أكله للضرورة : ١٨٤ - ٢
 عدم منع الزوجة الكتابية منه : ٤٢٠ - ٢
 دفعه صدقاً والتعامل عليه وسرقته : ٤٧٤ - ٢ و ٤٣٠ - ٢
- خارج : انظر : بنى .
- خوف : صلاة الخوف (فصل) :
 ٥١٧ - ١
 حكم صلاة الخوف وكيفيةها : ٥١٧ - ١
 التنية في صلاة الخوف : ٤٤٩ - ١
 الغزوات التي صلى فيها النبي صلاة الخوف : ٥١٧ - ١
 الخوف في الصلاة من خطر : ٣٠١ - ٢
 عدم استقبال القبلة عند عدم الأمن : ٢٩٣ - ١
 الخوف على النفس والمال : ٥١٦ - ١
 وانظر :
- خيار (فصل) أقسامه : (١) خيار التوى : أو الخيار الشرطى : وهو لتنظر والتأمل في إبرام البيع : ١٣٣ - ٣
 ما يفسد خيار التوى : ١٣٨ - ٣
 انقطاع خيار التوى : ١٤٠ - ٣
 زمن خيار التوى وضمانه : ١٤٦ - ٣
 خيار النقيصة : هو ما كان موجب وجود نقص في المبيع من عيب أو استحقاق : ١٣٣ - ٣
 أقسام خيار النقيصة : ١٥١ - ٣
 خيار الشرط : ١٥١ - ٣
- خيار النقص أو العيب : ١٥٢ - ٣
 وانظر : عيب .
 خيار الرؤية : ٤٣ - ٣
 الخيار بسبب فوات المبيع : ١٦٨ - ٣
 الخيار إذا تعلق المبيع بالغير : ١٥٢ - ٣
 الخيار في النكاح : ٤٨٢ و ٤٦٩ - ٢
 خيار الرقبة إذا عتقت (فصل) : ٤٨٤ - ٢
 خيار الإمام في الأسير والمهاجر : انظر أسرى . حرابة .
 الخيار في البيع : انظر : بيع .
 الخيار في فسخ الإجارة : ٥٢ - ٤
 الخيار في السلم : ٢٦٥ - ٣
 الخيار في قسمة المراضاة : ٢٦٣ - ٣
 انتقال الخيار للدائن والوارث : ١٤٥ - ٣
 التنازع في الخيار : ٢٩٦ - ٣
 الشهادة في الخيار : ٢٦٨ - ٤
- خياطة : انظر عمل .
- خيل : أنواعها وسهمها في الغنائم : ٣٠٠ - ٢
 أكلها : ١٨٥ - ٢
 وانظر : برذون . رهيص . غنائم .
- خارجى : انظر فرق
- خمسة : هو عين التجاسة . والخبث : جمع خبث
- أى ذكور الشياطين . والخباث جمع خبيثة وهى أئمة الشياطين : ٢٧ - ١ و ٩٠

- غسان : حكمه ١٥١-٢
ما يقام من طعام بمناسبة (الإعذار) :
٤٩٩-٢
- خراج : الجمع بينه وبين الزكاة :
٦٠٩-١
إيداعه بيت المال : ٢٩٤-٢
- خراج الرقيق : هو ما يقاطعه السيد على رقيقه .
خُروس : هو طعام يقام للنفاس .
خمرَس : انظر : أخرس .
- خسوف (فصل) : هو ذهاب ضوء القمر .
صلاته : ٥٣٢-١
وانظر : كسف .
- دابة : انظر : حيوان
- دار : مدة إيجارها : ٢٩ و ١٠-٤ و ٦٠
وجوب تعيين الدار المؤجرة : ٣٦-٤
إجارة الدار الثابتة : ٥٩-٤
إصلاح الدار المؤجرة : ٧٠-٤
ما يجوز في إجارة الدار : ٦٣-٤
فسخ إجارة الدار : ٤٩-٤
إجارة الدار المؤقعة : ١٢٥-٤
اختصاص الدار بحريمها : ٨٨-٤ و ٩٠
- دار الإسلام : الأمان لدخول دار الإسلام
انظر : أمان
قصة القتائم بها : انظر غنيمة .
زوجة المفقود بدار الإسلام (فصل) : ٦٩٣-٢
- دار الحرب : دخول المسلمين بها :
أنظر : أمان .
عدم السفر بالمرأة ولقرآن بها :
٢٧٩-٢
- التعامل في دار الحرب : ٣٠٤-٢
أنظر : حرب .
- دامية : هي الجروح التي تضعف الجلد حتى يوشع منه الدم بلا شق له :
٣٥٠-٤
- القصاص فيها : ٣٥٠-٤
دائن : انظر دين
- دبر : منع الوطء في الدبر : ٣٤١-٢
و ٤٤٨-٤٥١
- عقوبة الوطء في الدبر : ٤٤٨-٤
عدم نقض الوضوء بحسه : ١٤٥-١
- دخان : (سجاير) لإباحته : ١-٤٦
إفساده للصوم : ٧٠٠-١
- دوم : نكاح الدرهمين : هو ما قل من الصلوات الشرعية وأنتع الزوج عن إتمامه : ٣٩٠-٢
- دهوى :
الملحى : هو من تجرد من أصل أو موهود

- بالكلام : ٤ - ٢٠٨
 المدعى عليه : هومن ترجح قوله بمجهود
 أو أصل : ٤ - ٢١١
 اختصاص محكمة المدعى عليه :
 ٤ - ٢٣٤
 ترفع غير المسلمين إلينا : ٢ - ٤٢٣
 و ٤ - ٧١٥
 أهلية رفع الدعوى : ٤ - ٢٨٦
 خروج المرأة للدعوى : ٤ - ٢٠٤ و ٣٩٥
 إجراءات نظر الدعوى : انظر : قضاء
 اعلان المدعى وتصحيته : ٤ - ٢١٤
 إجراء القرعة فيها : ٤ - ٢٠٩
 تسجيل إجراءاتها والحكم فيها :
 ٤ - ٢٨٨
- دفاع شرعى :** دفع المحدثى : ٤ -
 ٥٠٦
 قتل البائنة إذا حاورها : ٢ - ٥٩٢
 قتل المورث دفاعا : ٤ - ٧١٣
- دفن :** انظر : جنازة
- ذلك :** هو إمرار اليد على العضو ولو بعد
 صب للماء قبل جفافه : ١ - ١٢٠
- دعل :** نجاسة ماسال منه : ١ - ٣٧
- دم :** نجاسته : ١ - ١٧٤
 غسل ما فاض منه : ١ - ٧٩
 وانظر : رعاى.
- دولة :** انظر : إمام . بيت المال . زكاة
 وما يناسبه .
دواب : انظر : حيوان
دواء : عدم اعتباره طعاماً ربوياً :
 ٣ - ٨٠
دود : أثر خروجه فى الوضوء
 ١ - ١٣٨
- دين :** نظر : دين
دينار : إجارة الدنانير الزينة : ٤ - ١١
دينون : تعلق الدين بالركة : ٤ - ٦١٧ ،
 حقوق الدائن فى حالة الإفلاس :
 انظر : حجر . قلس .
 الماطلة فى الدينون : ٤ - ٢٥٦
 حقوق الدائن فى رد تصرف المدين :
 ٤ - ٥١٤ و ٥٣٩
 غريم الغريم : ٤ - ٣٠٣
 الشروط فى الدينون : انظر : شرط
 توثيق الدينون بالرهن والكفالة : انظر :
 رهن . ضمان . كفالة . وما يناسبه .
 توثيق الدينون باليمين : ٢ - ٢٤٢ و ٥٨٦
 تضامن الدينين : انظر كتابة (مكتابة)
 تضامن المحاربين . ٢ - ٤٩٦
 إثبات سبق الدين على التصرف : ٤ -
 ١١٧ و ٢٧٠
 التنازع فى الأجل وسقوطه والشهادة فيه :
 انظر : أجل

انقضاء الدين بالبيع : ٣ - ٩٢ و ٩٥ . وانظر : جراح . جنابة . عاقلة . قسامة . قصاص .

(ذ)

ذبيح : هو قطع عيز مسلم أو كتابي جميع الحلقين أو الودجين من المقدم بمحمد بلا رفع قبل التام بنية : ٢ - ١٥٤ مايلبغ من الحيوان : ٢ - ١٧١ مندوبات الذبيح ويكرهاته : ٢ - ١٧٢ . الذبيح بالفقر والسنة : ٢ - ١٧٨ وانظر : زكاة .

ذراع : هو جزء من اثنين أو ثلاثة آلاف وخمسمائة من الميل

ذرائع : سد للرائع : ١ - ٦١ و ٣ - ٤٩

ذكاة (باب) : هي السبب الموصل لحل ٢ - ١٥٣ طرق الذكاة : انظر : ذبيح صيد عمر . ماتعمل فيه الذكاة : ٢ - ١٧٤ و ١٧٧

ما يموت به ذو النفس غير السائلة :

٢ - ١٧٠

التسمية في طرق الذكاة : ٢ - ١٦٣ و ١٧٠ ذكاة الأولاد : انظر آبه .

٢ - ١٥٨

ذكاة الكتاني : ذكاة الخشي والقاسق والخصي والجنين ٢ - ١٦٠ و ١٧٠

انقضاء الدين بالبيع : ٣ - ٩٢ و ٩٥ .

انقضاء الدين بالحوالة : انظر : حوالة . انقضاء الدين بالإبراء : ٤ - ١٤٢ و ٣٣٥ -

انقضاء الدين بالوفاء : ٢ - ٢٤٢ الإكراه البتلى للوفاء : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠ انقضاء الدين بالهبة : ٤ - ١٤٢ انقضاء الدين بالمقاصة (فصل) : ٣ - ٢٩٧

انقضاء الدين بالمدة : ٤ - ٣٢٤ إعطاء المدين من بيت المال : ١ - ٦٦١ و ٢ - ٢٩٥

العقل عن المدين : ٤ - ٤٠٠ وانظر : تركة . فلس . عقد . ملك وما يناسبه .

دية : مقدارها في البادية والحضر :

٤ - ٣٧٢ و ٣٧٥

الدية في الخطأ : ٤ - ٣٤٠ ، ٣٧٢ العفو والامتناع عن دفع الدية : ٤ - ٣٣٦ دية الرقيق والأنثى والجنين وغير المسلم : ٤ - ٣٧٦ =

الحكومة فيما لا قصاص فيه : ٤ - ٣٨١ =

الدية عند ترك تخليص النفس : ٢ - ١٦٩

الدية عند دفع الاعتناء : ٤ - ٥٠٦

الدية على شاهد الزور : ٤ - ٢٩٦

تعدد الدية بتعدد الجناية : ٤ - ٣٩٣

الإبراء منها : ٤ - ٣٣٦

عدم توريثها للقاتل : ٤ - ٧١٣

ضمان من لم يملك :	١٦٨ - ٢	وانظر : ربا
أجر اللبغ والسليخ :	١٨ - ٤	فو نفس : سائلة أو غير سائلة أى ماله دم
ذكر :	ذكر الرجل : انظر فرج	وما ليس له . طهارته : ١ - ٤٠
		وانظر : ذكاة

(ر)

ذكر :	هو الوثيقة . اعتبار التكر مال :	واحي : قصره الصلاة : ١ - ٤٧٩
٥٣٧ - ٣		ذكاته عند الضرورة : ١ - ٢ - ١٦٨
ذكر :	التسبيح بعد الصلاة : ١ - ٤١٠	إجارته : ٤ - ٣٧
عدم جوازى محل الحلاء :	١ - ٩٢	ضمانه : ٤ - ٤٨
وانظر : الله . تصوف .		

ذمة :	(الذمة المالية) : انظر :	راكنة : هى المرأة المخطوبة لمن تنتظره
أهلية . ديون وما يناسبه		(راكمة لوعده) : ٢ - ٣٤٢

ذمة :	(عقد الذمة) : تعريفها :	راهب : أسره وقتاله : ٢ - ٢٧٦
انظر : جزية		

عقدما وأحكامها :	٢ - ٣٠٨ و ٣١٥ -	ربا : ربا الفضل : هو زيادة ولو متاجزة
دفع العشر :	٢ - ٢٩٤	(يبدأ بيد) إن اتحد الجنس أو كان
ما يوجد بأرضهم :	١ - ٦٥١	طعاماً ربويا :
نقص الذمة :	٢ - ٣١٦	وربا النساء : يكون بالتأخير مطلقاً أو
وانظر : أهل الذمة . جزية . كفار .		اختلف كان ربويا أولاً : ٣ - ٤٨

ذهب : استعماله :	١ - ٥٩	تحريم ربا الفضل وربا النساء : ٣ - ٤٧ -
آنية الذهب والفضة :	١ - ٦١	منع القرض إذا جرفتماً : ٣ - ٢٩٥
المبادلة والصرف بين الذهب والفضة :		منع الجعل إذا كان فضة أو ذهباً : ٤ -
٢٣ و ٤٨ - ٣		٨٥

بيع الحلى بالذهب والفضة :	٣ - ٦١	دوران الفضل :
إجارة الحلى والدنانير :	٤ - ١١ و ٣٣	حكم بطلان المعاملة للربا : ٣ - ٤٧
الجمالة بالذهب أو الفضة :	٤ - ٨٥	علقوا الفضل وربا النساء : ٣ - ٧٢ و ٧٣
أجرة الصائغ وبيزانه :	٣ - ٥٥	الطعام الربوى وعد الربويات : ٣ - ٧٤

- منع شبهة لسد اللواتع : ٣ - ٧٣
 شبهة في الصرف : ٣ - ٤٨ -
 شبهة في السلم : ٣ - ٢٦٦
 ويأط : نذر : ٢ - ٢٥٣
 الوقت عليه : ٤ - ١٠٢ و ١١٨
 ربح : هو مازاد عن مشترى للتجارة
 يبيعه : ١ - ٦٢٦
 زكاته : ١ - ٦٢٦
 زكاة ، ربح العامل من مال القراض
 ١ - ٦٤٥
 زلق : هو انسداد مسلك الذكر في القرج
 - يلحم أو عظم - بحيث لا يمكن جماع
 المرأة : ٢ - ٤٧٠
 ربح : ربح : صوم : ١ - ٦٩٢
 رجعة (فصل) : هو عود الزوجة المطلقة
 غير الباتة للمصمة بلا تجديد عقد :
 ٢ - ٦٠٤
 شروطها : ٢ - ٦٠٤
 التي فيها : ٢ - ٦٠٦
 نفقة الزوجة الرجعية وعلتها : ٢ - ٦١٤ =
 عدم جواز الأجل فيها : ٢ - ٦١٢
 المنزل في الرجعة : ٢ - ٦٠٦
 رجم : حد الزاني رجماً : ٤ - ٤٥٥
 رخصة : كل رخصة جازت في الحضر
 تجوز في السفر مطلقاً : ١ - ١٥٣
 الرخصة في جمع الصلاة (فصل) :
 ١ - ٤٨٧
 تأخير الصلاة الوقت الضروري : ١ -
 ٢٢١ و ٢٣٣ و ٢٣٦
 إعتبار المعلوم طاهراً : ٢ - ٢٣١
 الرخصة في التيمم : انظر : تيمم
 الرخصة في الجماعة والاعتذار المقطعة لها :
 انظر جمعة .
 الرخصة في السفر : انظر سفر .
 الرخصة في السلم : أنظر سلم
 ردة : انظر : ارتداد
 رشوة : تحريمها : ٤ - ١٩٢
 تقديمها للقاضي ونفي الجاه : النظره
 رصاص : لازكاة : ١ - ٦٢٢
 رضاع : أحكام الرضاع (باب) :
 ٢ - ٧١٩
 الرضاع الموجب لتحريم : ٢ - ٧١٩ =
 فسخ النكاح بالرضاع : ٢ - ٧٢٥ =
 تعلق دعوى التفريق للرضاع بمن آله :
 ٤ - ٢٤٩
 نفقة الإرضاع : ٢ - ٧٥٤
 إضطرار الحامل والمرضع : ١ - ٧٢٠
 رضيع : هو مال موكل بتقديره للإمام حله
 الخمس كالنفل : ٢ - ٢٩٩
 رطل : انظر : مكايل
 رعاف : أثره في الصلاة : ١ - ٢٦٩ =

- رغبة : هى ما رغب فيه المشرع (صلى الله عليه وسلم) وفعله وحده ولم يفعل فى جماعة : ١ - ٤٠١
- رقص : انظر : عادات
- رقيق : أسبابه : انظر : استرقاق. أسر. تبعة الولد فى الرق لأمه : ٢ - ٤٨٠ أهلكته : ٤ - ١٤٠ و ١٧٤ و ١٨٧ و ٢٣٩ الحجر عليه وماله : ٣ - ٣٩٥ و ٤ - ٢٢٨
- يحه : ٣ - ٢٠ و ١٥٦ و ٤ - ٦٠٧ إجارته : ٤ - ٧ خواجه وكسبه : ٢ - ٣٩٥ وصيته وتبينة وصيا : ٤ - ٥٨٠ و ٥٨٣ و ٦٠٦
- الحيازة المكسبة للملكه : ٤ - ٣٢٢ ميراثه : ٤ - ٧١٢ علم تملك غير المسلم للمسلم : ٤ - ١٤٠ فرار العبد : انظر : آبقى .
- فرار العبد المسلم : إلينا ٢ - ٣٠٦ إسلام العبد والأمة : ٢ - ٣٠٦ و ٤٢١ صلاته وإمامته : ١ - ٤٣٨ و ٤٤٠ و ٥٣٠
- أمانه : ٢ - ٢٨٧ علو الإسلام الحرية على : ٢ - ٣٣٣ تشرف الشافع الحرية : انظر : عتق .
- جنايته : ٤ - ٣١٠ و ٣٣١ و ٣٣٤ و ٣٤٤ و ٤٤٥ ؛ و ٤٥٠ و ٤٦٥ و ٤٨٧ و ٤٩٦ و ٥٦١٧
- مواقفته سيدته : ٤ - ٤٥٠ بيع الرقيق البخانى من التركة : ٤ - ٦١٧ تأديب السيد له وإقامته الحد عليه : ٤ - ٤٥٨ و ٥٠٤
- الحناية على الرقيق : ٤ - ٣٧٧ و ٣٨٣ انظر : استرقاق. أمة. أم ولد. تدبير. عتق. كتابة . مأذون .
- ركاز : هو دفن الجاهلية : ١ - ٦٥٤ ما يعرف فيه : ١ - ٦٥٣ ركن : هو ما كان جزءاً من حقيقة الشيء .
- رمضان : الشهادة لرؤية هلاله : انظر : هلال صومه : انظر : إفطار صوم من أفطر فيه عامداً : انظر : إفطار كفارة .
- إقامة التراويح فى رمضان : ١ - ٤٠٤ الاعتكاف فى رمضان : ١ - ٧٣٠
- رهن : (باب) : هو أخذ شيء متمول من مالكه توثقاً به فى دين لازم أو دين صائر لزوم : ٣ - ٣٠٣ أركانه : ٣ - ٣٠٤ لزومه وتأماته : ٣ - ٣١٣ اشتراط الرهن فى العقود : ٣ - ١٠٥ و ٢٩٦
- ما يجوز رهنه : ٣ - ٣٠٥ رهن الدين : ٤ - ١٤٢ رهن الرقيق المدبر : ٤ - ٥٣٥

(ز)

زاملة : مى مايقع فيه المسافر حاجته :

٤ - ٤٠

زروع : إجارة الأرض ببعض ما يخرج منها :

٤ - ٢٠

العمل ببعض ما يحصد : ٤ - ٢٥

أثر هلاك الزرع فى الأجرة : ٤ - ٦٨ =

هلاك الزرع انظر جائحة

وانظر : إجارة . أرض . جائحة ، ربا . زكاة .

طعام . مزارعة .

زكاة (باب) : هى لغة النمو والزيادة .

وشرعاً : إخراج مال مخصوص من مال

مخصوص بلغ نصيباً مستحقه إن تم

الملك وحول ، غير معدن وحرث :

١ - ٥٨١

حكمها :

١ - ٥٨١

شروط وجوبها :

١ - ٥٨٧

سقوطها بالردة :

٤ - ٤٤٠

زكاة الأصنام : ١ - ٥٨٨ =

زكاة الحرث : ١ - ٦٠٨ =

زكاة العين : ١ - ٦٢٠ =

زكاة التجارة (العلة والقائلة والدين

والعروض والبيع) : ١ - ٦٢٥ =

زكاة المعادن : ١ - ٦٥٠ =

زكاة الركاز : ١ - ٦٥٣ =

مصارف الزكاة (فصل) : ١ - ٦٥٧ =

زكاة الخوارج : ١ - ٦٠٨

القرار من الزكاة : ١ - ٦٠٠

رهن الأمة : انظر : أمة

من يجوز له الرهن : ٣ - ٣١٢

ما يجوز فى الرهن وما لا يجوز : ٣ - ٣٢٢

أطوية الدائن المرتهن فى الشركة :

٣ - ٥٥١

ما يندرج فى الرهن : ٣ - ٣٢٤

اشرط المرتهن الانقضاء : ٣ - ٣٢٥

عدة الرهن لراهنه وسرقة الراهن له :

٣ - ٣٢٨ و ٤ - ٤٧٥

الاختلاف فى حياة الراهن وغيره : ٣ -

٣٢٧ و ٤٠ - ٣٤٠

بقاء جميع الرهن إذا انقضى بعض الدين :

٣ - ٣٣٩

بيع الرهن : ٣ - ٣٢٨

رجوع المرتهن بالتفقة وغيرها : ٣ - ٣٣٣

و ٤٠٤ - ١٤٨

ضمان الرهن : ٣ - ٣٣٦

بطلاق الرهن : ٣ - ٣١٥

وهيص : هو الفرس الذى يبطن قلمه

مرض : ٢ - ٣٠٠

رؤية : رؤية هلال رمضان : انظر :

هلال

رؤية المقعد عليه : انظر كل عقد من

المقعد . وعقد .

رؤية المثل والمصون والصفة والبرنامج

والعينة : ٣ - ٤٠

خيار الرؤية : ٣ - ٤٣

المشامل في الزكاة : ٢٥٧ - ٤
 المجتمع عن الزكاة - انظر ارتداد .
 زكاة الفطر (فصل) : حكمها
 ٤ - ٤٣٣

زواج : انظر نكاح

زور : انظر شهادة

زيت : زكاته : انظر زكاة الحارث

زيتون : زكاته : انظر زكاة الحارث

زندق : هو من أسر الكفر وأظهر
 الإسلام : ٤ - ٤٣٨
 كضارة قاتلة : ٤ - ٤٠٦

(س)

ساعى : هو الذى يجمع زكاة الماشية :
 ١ - ٥٩٠ و ٥٩٨ و ٦٠٣ و ٦٠٧

سبب : رى الإنسان في عرضه : انظر
 قذف .

عدم جواز التأديب بالسب : ٤ - ٥٠٤
 سب الله وملائكته والأنبياء : انظر
 ارتداده . إكراه .

سبب : هو ما يترتب من وجوده الوجود
 ومن علمه العلم لذاته

سبب العقد : انظر عقد

سنة العورة : انظر : عورة

١ - ٦٧٢ =

من تدفع عنه ومن تدفع له : ١ - ٦٧٣

و ٦٧٨

قلدها وماخرج منه : ١ - ٦٧٥

جارتها وبنو بآها : ١ - ٦٧٧

زوال : السجود والصلاة لحلوته :

١ - ٤٢٢ و ٥٣٣

زنا : هو إيلاج مسلم مكلف حشفة
 في فرج آدمى مطبق عمداً بلاشبهة وإن
 دبراً حياً أومياً : ٤ - ٤٤٨

ما يؤدى للشبهة : ٤ - ٤٨

سقوط الإحصان بالردة : ٤ - ٤٤١

ثبوت الزنا : ٤ - ٤٥٣

الرى بالزنا : انظر : قذف .

توقيع حد الزنا : ٤ - ٤٥٥

جلد غير الحصن : ٤ - ٤٥٦

التغريب : ٤ - ٤٥٧

الزوج بزانية : ٢ - ٣٤٧

نكاح المزني بها ونفقها : ٢ - ٣٤٧

و ٧٣٢ و ٤٠٥ و ٤٥٣ و ٦٨٦ و ٦٩١

علم الزواج بالزنا : انظر : نكاح .

عدة الحامل من زنا واستبراءها : ٢ -

٦٧٢ و ٦٧٧

الزنا بمرأى السبي : ٢ - ٢٨٠

كفارة قاتل الزانى : ٤ - ٤٠٦

- المفقود في سفر : انظر : مفقود
مسافات السفر في البر والبحر : انظر : بحر .
بريد . قوسخ . ميل .
وانظر أيضاً : ابن السبيل . قتل . وبأ
يناسبه
- صفه : هو التبليغ . أي المال صرف
في غير مايزاد له شرعاً : ٣ - ٣٩٣
علم أهليته للتبوع : ٤ - ١٤
الحجر على السفينة : انظر حجر
التيه بعدم معاملة السفينة : ٤ - ٢٠٣
ولاية السفينة في النكاح : ٢ - ٣٧١
نكاح السفينة وطلاته : ٢ - ٣٩٤ =
و ٥٤٢ و ٣ - ٣٨٧
- حضانة السفينة : ٢ - ٧٥٩
وصية السفينة : ٣ - ٣٨٧
استلحاق السفينة : ٣ - ٣٨٧
عقد السفينة : ٣ - ٣٨٧
هبة السفينة : ٢ - ٤٦٣ و ٥٢٠ و ٤ - ١٤٠
كفالة السفينة : ٣ - ٤٢٩
إجارة السفينة : ٤ - ٥٣٧ و ٥٤٠
وصية السفينة : ٤ - ٥٨٠
تعين وصي عليه : ٤ - ٦٠٤
عق السفينة وتديره : ٤ - ٥١٣ و ٥٣٢
التحكيم في السفينة : ٤ - ١٩٩
- سفينة : صلاة الجماعة بها : ١ - ٤٤١
إجارة السفينة : ٤ - ٥٢٣ و ٤٥٩ و ٧٤٠ =
طرح المتقولات عند خوف الفرق : ٤ - ٧٦
التفريط في التفريط : ٤ - ٧٦
- تلف البضاعة بعد التفريط : ٤ - ٧٦
إذا أتم العمل غير من تمامه معه : ٤ - ٧٥
عمل التوقي بنصف مايجمل : ٤ - ٢٣
السرقة من السفينة : ٤ - ٤٧٩
ضمان التوقي : ٤ - ٤٥
وانظر : بحار
- سقوط : سقوط الرد للعيب (عهد الرد) :
٣ - ١٩١
السقوط في الشفعة : ٣ - ٦٤٣
السقوط في الصرف والقرض والبيع لأجل :
٣ - ٥٢
- سكر : السكر الحرام ١ - ٢٣٤ و ٢ -
٥٤٣
نجاسة ثياب السكر : ١ - ٧٠
ققض السكر للوضوء : ١ - ١٤٢
تأخير السكران للصلاة : ١ - ٢٣٤
إقرار السكران : ٢ - ٥٢٣
عقد السكران : ٣ - ١٧ و ٢ - ٥٤٣
جناية السكران : ٢ - ٥٤٣
عق السكران : ٢ - ٥٤٣ و ٤ - ٥١٢
تبيع السكران : ٤ - ١٤٠
جناية السكران : ٤ - ٣١٣ و ٤٧٤
سباب السكران بيناً : ٤ - ٤٢٩
- صلاح : مايجز القتال به في الجهاد :
٢ - ٢٧٧
بيع السلاح لأهل الحرب : ٣ - ٢٠

- شراء السلاح من الزكاة : ١ - ٦٦٣
 وقف السلاح : ٤ - ١٠٨
 صلب : هو ما يسلب من الحربى للقتل :
 ٢ - ٢٩٧
 سلس : هو ما خرج من غير اختيار
 ولا أحداث : ١ - ٧١
 ما ينقض الوضوء منه : ١ - ١٣٩
 الاستحاضة كتنجس منه : ١ - ١٤٠
 سلس المقرئ : ١ - ١٤١
 سلطان : تمييز السلاطين لأهل النعمة
 ٤ - ١٠٠
 بيعه بيع براءة : ٣ - ٢١
 غلق الخوانيت قهراً : ٤ - ٤٩ و ٥١
 ما يأخذه اتباعه : ١ - ٦١٦
 وانظر : إمام
 سلم : هو بيع شيء موصوف مؤجل
 في النعمة بغير جنسه : ٣ - ٢٦١ -
 شروط صحة السلم : ٣ - ٢٦٢
 التسليم في السلم : ٣ - ٢٨٣ -
 سماع : سماع الفناء انظر : عادات
 شهادة السماع : انظر شهادة
 سمحاق : هو الجرح الذى يكشط الجلد
 عن اللحم : ٤ - ٣٥٠
 سمسار : ضيانه : ٤ - ٤٥
 سمك : حق واجده فيه : ١ - ٦٥٥
 وانظر : بحر . ذكاة .
 سم : القتل به : ٤ - ٣٤٢
 القصاص في القتل بالسم : ٤ - ٣٧١
 سنة : هى الطريقة لفة . واصطلاحاً :
 ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأظهره
 حال كونه في جماعة ودأب عليه .
 التوافل (فصل) : ١ - ٤٠١
 وانظر : رغبة .
 سواك : استعماله : ١ - ١٢٤ =
 استعماله في الصيام : ١ - ٧١٦
 سودان : عادتهم في رتق الشفرين :
 ٢ - ٤٧٦
 سوي : انظر سجود . نسيان
 سياسة : انظر : سلطان .
 سير : انظر : جهاد .
 (ش)
 الشام : حكم أرضها : ٢ - ٢٩٤
 شبة : الشبة في السرقة : ٤ - ٤٧٥
 و ٤٨٤
 الشبة في الزنا : ٤ - ٤٤ =
 شبة قتل المورث : ٤ - ٧١٣
 وانظر : شك .
 شجر : دخوله في بيع الأرض بلا شرط :

- انظر : مداخلة .
 اختصاص الشجر بحرمه : ٨٨ - ٤ =
 القرى فى عين موقوفة : ١٣٦ - ٤
 مرقه ثمره : ٤٨٥ - ٤
 وانظر : أرض . زرع . مساواة
 شخصية قانونية : حق المسجد والقترة
 والرباط فى التملك : ٥٨١ - ٤
 وانظر : بيت المال . شركة . وقف . مايناسبه .
 شراء : الشراء لأجل البيع : انظر : تجارة .
 شراء الناصب : ٦٠١ - ٣
 وانظر : بيع
 شرط : هو ما كان خارجاً عن حقيقة
 الشيء ويلزم من علمه عدم المشروط
 ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم :
 ٢٥٨ - ١
 أو هو ما يتوقف عليه الشيء من صحة أو
 وجوب أو هما معاً ، وهو يشمل السبب :
 ١٣١ - ١
 وشرط الوجوب : هو ما يلزم من علمه
 عدم وجوب الشيء ، ولا يلزم من وجوده
 وجود الوجوب : ٢٥٨ - ١
 أو هو ما تعبر به اللمة ولا يجب على المكلف
 تحصيله : ١٣١ - ١
 وشرط الصحة هو ما يلزم من علمه عدم
 الصحة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة :
 ٢٥٨ - ١
 أو هو ما تبرأ به اللمة ويجب على المكلف
 تحصيله .
 شروط العقد : أنسامها ٣ - ٢٣٢
 ما يلغى لعدم مالبته أو مالاغرض فيه :
 ٢٣١ - ٣
 الشرط المناقض والمتناقى : ٢ - ٣٨٥
 ٣ - ١٥٥ و ٣١٤
 شرط الرهن والحمل والأجل والخيار : ٣ -
 ١٥٥ و ٢٩٦
 ما يدخل فى البيع بلا شرط : انظر : مداخلة .
 شرط الضمان : ٣ - ٥٥٨ و ٦٨٧ =
 وانظر كل عقد .
 شرط التقد وحط الضمان والوضعية مع
 التعجيل : ٢ - ٧١١ و ٣ - ٢٦٥ .
 توثيق الشروط باليمين : ٢ - ٥٧ ،
 الشروط فى البيع : ٣ - ١٠٣ و ١٥٥
 و ٢٢٦
 الشروط فى الإجارة (بأنواعها) :
 ٤ - ١٢ و ٥٥ و ٦٢ و ٦٧ و ٧٥ .
 الشروط فى الجمالة : ٤ - ٨١
 الشروط فى المساواة : ٣ - ٧١٦
 الشروط فى الهبة : ٤ - ١٥٦
 الشروط فى الوقف : ٤ - ١٠٥ و ١١٩ .
 شرطة : ما يأخذه رجلها من الناس :
 ٦١٦ - ١
 شركة (باب) : أنواع الشركة :
 شركة الأبدان هى عقد على عمل بينهما
 والربح بما يندل عرفاً ، أو هى
 شركة بالعمل فى المال الحاصل
 بسبب العمل إن اتحد العمل أو تلازم

شَّهر : انظر : عورة ، غسل .
وضوء .

شعر : (أدب) جوارحه في المسابقة
والحرب : ٢ - ٣٢٦

شغار : انظر : نكاح

شفعة : هي استحقاق شريك أخذ
معاوض به شريك من عقار بشته
أوقيته (باب) : ٣ - ٦٢٩
أركانها : ٣ - ٦٣١
الشفعة في العقار والخمر : ٣ - ٦٣٤ و ٦٣٧
مالاشفة فيه : ٢ - ٦٣٩
مقروط الشفعة ودية طلبها (عهدتها) :
٣ - ٦٤١ -

تقسيمها على الأنصاء : ٣ - ٦٤٦
ثبوتها : ٣ - ٦٤٧
ترتيب الشفعاء : ٣ - ٦٥٠
تأثر الشفعة بالبيع والإجارة : ٣ - ٦٥٢ -
التنازع في الشفعة : ٣ - ٦٥٦ -
الشهادة في الشفعة : ٤ - ٦٦٨ .

شق : هو أن يضر وسط القبر بقدر
الميت ويسد بالين : ١ - ٥٥٩

شك : الرضوء من الشك : ١ - ١٤٩
الشك في النجاسة والظهر : ١ - ٨٠ -
٣٤٦ و

الشك في دخول الوقت : ١ - ٢٣٠
الشك في قضاء الفوائت : ١ - ٣٦٤

وأنخذ كل منهما بقدر عمله واشتركا
على الآلة : ٣ - ٤٥٦ و ٤٧٤

شركة التجار : هي عقد بين مالكي مالهين
فأكثر على التجار فيهما معاً : ٣ - ٤٥٥
شركة الدم : هي أن يتفق اثنان على أن
كل من اشترى منهما سلعة بدين يكون
الآخر شريكاً له فيها : ٣ - ٤٦٧
شركة العنان : هي أن يشترط نبي
الاستبداد : ٣ - ٤٧١

شركة المقايضة : هي أن يطلق كل واحد
الصرف للآخر بملو بئوع : ٣ - ٤٦٤
أركان عقد الشركة : ٣ - ٤٥٥
الضمان في الشركة : ٣ - ٢١٢ و ٤٦٢
الحرارة المكتسبة في الشركات : ٤ - ٣١٩
شهادة الشريك : ٤ - ٢٤٥ .
الشركة في الأضحية : ٢ - ١٤١
الامة المشتركة : ٤ - ٤٤٨ و ٥٢٤
و ٤٥١ و ٥٦٨

عدم جواز الشركة مع الصرف : ٣ - ٥٣
إجبار الشريك على البيع : ٣ - ٦٧٨
سرقه الشريك : ٤ - ٤٧٦

شريعة : تكليف غير المسلمين بأصولها
وشرعها : ١ - ٢٦١
إجراء الاجتهاد فيما تجدد : ٤ - ٢٢٩
الحكم بما يخالفها : ٤ - ٢٢٥

شطرنج : شهادة لاصبه : ٤ - ٢٤١
شعبان : صومه : ١ - ٦٩٢

- الشك في الصلاة : ٣٧٧-١ و ٣٩٥
يوم الشك : هو صبيحة الثلاثين من
شعبان إذا لم يروا الهلال : ١ - ٦٨٦
شهادة الشاك : ٤ - ٢٤٥ .
وانظر : شبهة
- شكر : هو صرف المكلف كل نعمة
لا خلقت له : ٤ - ٧٢٩
وجوبه شرعاً : ٤ - ٧٢٩
- شهادة : هي إخبار عن ما كان بما لو علم
لحكم بمقتضاه : ٤ - ٢٣٧
شروط صحتها : ٤ - ٢٣٩
مراتب الشهادة : ٤ - ٢٦٤
الشهادة بفشو السماع : ٤ - ٢٧٧
تكاليف أداء الشهادة : ٤ - ٢٨٥
التحمل للشهادة ونقلها : ٤ - ٢٨٤
المادة للشهادة : ٤ - ٢٤٧ .
إعذار المشهود عليه واستمهاله : ٤ - ٣١٢
الفتح في الشهيد وتركيتهم : ٤ - ٢٥٨
الشهادة على المرأة المتقية : ٤ - ٢٧٧
شهادة الأبوين والأخ : ٤ - ٢١٩ و ٢٤٤
شهادة القاضي : ٤ - ١٩٧
شهادة العبد وغير الرشيد والصبي : ٤ - ٢٦١
و ٢٨٦
شهادة من له منعة : ٤ - ٢٥١
شهادة على المسلم والكافر : ٤ - ٢٣٩
الأيشهد فيه : ٤ - ٢٧٦
الشهادة على الملك والحيازة : ٤ - ٢٧٧
و ٣١٩ و ٣٢٢
- الشهادة على الخط وتحقيقه : ٤ - ٢٧٢
الشهادة في العتق : ٤ - ٢٦٧
الشهادة في الغائب : ٤ - ٢٧٨
شهادة الزور : ٤ - ٢٠٦ و ٢٩٥ -
و ٧٤٤
تعارض الشهادات والتنازع فيها : ٤ - ٣٠٤
- شهادة الترجيد : تلقيها للميت :
٥٦١ - ١
- شهيد : تجهيزه : ١ - ٥٤٣ و ٥٥٥
شُورَة : هي ما تجهز به المرأة من متاع
لبيت
- شُورى : اتخاذها في القضاء : ٤ - ٢٢٠
شيخ : (مسن) قتاله وأسر : ٢ - ٢٧٥
شيطان : الاستمادة منه عند قضاء الحاجة :
١ - ٨٩ - =
- شيع : انظر : مشاع
- (ص)
- صاع : هو أربعة أمداد . انظر : مكاييل .
- صائع : أجره وبيزانه : ٣ - ٥٥
- صانع : انظر : عمل
- صبرة : انظر : طعام
- صبي : انظر : صبي

- صحابي : تأديب سابه : ٤٤٣-٤
استحقاق أحد التقدين : ٣-٦٠
- صديق : هو ما يحصل للزوجة نظير
الاستمتاع بها : ٢-٤٢٨
ما يميز صداقاً : ٢-٤٢٩
التسجيل بتسليمه : ٢-٤٣٣
الصداق في النكاح الفاسد والمكرمة
بزناً : ٢-٣٩٠ و ٤٥٤
سقوطه وتطهيره وتكميله : ٢-٤٣٧
التضيض والتحكيم في الصداق : ٢-٤٤٩
ضمان الصداق : ٢-٤٤٣ و ٤٥٧
و ٤٦٤
- غرم شاهد الزور : ٤-٢٩٩
الزكاة في الصداق : ١-٦٦٥
- صلقة : هى المبة لثواب الآخرة :
١٤٠-٤
أركانها : ٤-١٤١
الصلقة على الميت : ١-٥٨٠
الصلقة على الوالدين : ٤-١٥٥
الصلقة قبل الاستسقاء : ١-٥٤٠
تملك المصدق للصلقة : ٤-١٥٤
التصدق في الفس : ٣-٧٠
عدم اعتصار الصلقة : ٤-١٥٢
- صرف : ما يمنع من الصرف سداً للزنازع :
٣-٤٩
عدم التصديق في الصرف : ٣-٥٢
العيب في الصرف : ٣-٥٧
شرط بطل المبيع : ٣-٦٠
- صغير : علامات يابسه : ٣-٤٠٤
أمره بالصلاة وضربه عليها : ١-٢٦٣
صلاته الجمعة والعيدين وغيرهما : ١-٤٤٦
و ٥٣٠ و ٥٣٣ و ٥٢٨
إمامته : ١-٤٤٥
حضوره المسجد وحلقات العلم :
١-٤٤٦
زكاته : ١-٥٨٩ و ٦٢١
حجة : ٢-٧
اللقاطه : ٤-١٧٨
الحجر عليه : ٣-٢٨١
تمييز وصى عليه : ٤-٦٠٤
عقوده ووكالته : ٣-١٨
إيجازته : ٤-٧ و ٥٢
تبرعه : ٤-١٤٠
وصيته : ٣-٢٨٧ و ٥٨٠
عقده وتبنيه : ٤-٥١٣ و ٥٣١
دعواه : ٤-٢٨٦
شهادته : ٤-٢٣٩ و ٢٦١
ضمانه : ٣-٣٨٥ و ٥٥٠
كفالته : ٣-٤٢٩
غاضمة الوارث للوصى : ٤-٦١١
ترشيد الوصى للوصى : ٤-٦١٢
نكاح الصغير والصغيرة : ٢-٣٥٧ و ٦٢٤
الإتفاق على الصغير : ١-٨٦٣
تأديب الصغير وتعليمه : ١-٨٦٣
و ٤-٣٥ و ٥٠٤
نفيه عن الزينة : ١-٢٩١ و ٢-٧٤٤

عزل البنات عن الصبية : ١ - ٢٦٤	الإجارة على الصلاة : ٤ - ١٠
التلذذ بساعه : ٤ - ٧٤٣	تارك الصلاة : ١ - ٢٣٨ =
أمان الصبي : ٢ - ٢٨٧ (١)	مسيء الصلاة : ٤ - ٢٥٧
قتاله وأسر : ٢ - ٢٧٥	النزافل والرقائب (فصل) : ١ - ٤٠١ -
أمره بالقتل : ٤ - ٣٤٥ =	التراويح ، والوتر : ١ - ٤٠٤ و ٤١١
جنايته : ٤ - ٤٦١	سجود القرآن (فصل) : ١ - ٤١٦ =
الحنائية عليه : ٤ - ٤٨٤	صلاة الاستسقاء (فصل) : ١ - ٥٣٧
المقل عنه وقصاصه : ٤ - ٣٦٠ و ٤٠٠	صلاة الجماعة : ١ - ٤٢٤
شربه الخمر : ٤ - ٤٩٩	صلاة الجمعة : ١ - ٤٩٣
قتله مورثه : ٤ - ٧١٣	صلاة الجنائز (فصل) : ١ - ٥٤٢
	صلاة الخوف (فصل) : ١ - ٥١٧
صلاة (باب) : هو لفظة الدعاء .	صلاة الضحى : ١ - ٤٠٣
وشرعاً هي قرية فعلية ذات إحرام	صلاة العيدين (فصل) : ١ - ٥٢٣
وسلام أو سجود فقط : ١ - ٢١٩	صلاة الكسوف والخسوف (فصل) :
اشتراط الإسلام فيها : ١ - ٢٦٦	١ - ٥٣٢
أوقاتها - اختار والضروري : ١ - ٢١٩ =	صكب : صلب الخارب : ٤ - ٤٩٤
الصلاة الوسطى : ١ - ٢٢٧	صلح : هو انتقال عن حق أو دعوى
شروطها (فصل) : ١ - ٢٥٨ =	بعمرض ، لرفع نزاع أو خوف وقوعه :
فرائضها : ١ - ٣٠٣	٣ - ٤٠٥
سننها وتندبها : ١ - ٣١٧ ، ٣٢٢ =	الأمر به في الدعوى : ٤ - ٢٢٠
مكروهاتها ومبطلاتها : ١ - ٣٣٧ =	رده إلى البيع أو المبة أو الإجارة : ٣ - ٤٠٥ -
وق ٣٤٢ =	ما يجوز الصلح عنه : ٣ - ٤١٠
قصر الصلاة وجمعها (فصل) ١ -	تصالح الورثة : ٣ - ٤١٥
٤٧٤	الصلح عن الدم : ٣ - ٤١٨
الصلاة في البحر : انظر : بحر	الصلح في القصاص : ٤ - ٣٦٨
صلاة القاعد (فصل) : ١ - ٣٥٨	الصلح في الحرب : انظر : أمان . ذمة
الصلاة داخل الكمية : ١ - ٢٩٧	أرض الصلح : انظر : أرض .
قضاء التوائت (فصل) : ١ - ٣٥٨ =	

- صفة : بيع الصفة : ٤٢ - ٣
الكفارة بالصوم : انظر : كفارة
٧٠٣ - ١ نذر الصوم :
- صفة حكمية : هي التي يحكم العقل
ببطلانها وحصولها في نفسها ، فهي من
صفات الأحوال أو من الصفات الاعتبارية :
٢٦ - ١
- صناعات : القيام بها فرض كفاية :
٢٧٣ - ٢
- وانظر : لإجارة . حرف
صم : انظر : أصنام
- صوان : رؤيته : ٤١ - ٣
- صورة : إعادتها عن المختصر : ٥٦٢ - ١
- صول الفحل : انظر : دفاع شرعى .
- صوم : هو الإمساك عن شهوتي البطن
والفرج وما يقوم مقامهما غائلاً للهوى
في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار
قبل الفجر أو معه فيما عدا زمن الحيض
والنفاس وأيام العبد : ٦٨١ - ١
حكمه وشروطه ووجوبه : ٦٨١ - ١
رؤية الهلال : ٦٨٥ - ١
أركانه وشروط صحته : ٦٩٥ - ١
سقوطه بالردة : ٤٤٠ - ٤
ما يترتب على الإفطار : ٧٠٢ - ١
الإفطار للسفر والمرضى : ٧١٨ - ١
صوم التطوع : ٦٩١ - ١ و ٥٤٠
- ضحية : صلاة الضحية : انظر : صلاة
(نوافل)
- ضرب : ضرب الصبي على الصلاة :
٢٦٣ - ١
- ضرب الناشئ : ٥١١ - ٢
- ضرب المملوك للواء : ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
وانظر : تعزير . حد .
- ضرب : دفع الضرب عن المسلمين
وأهل الذمة : ٧٧٣ - ٢
- أضرار الجوار : انظر : جوار .

- المسئولية عن الضرر : انظر : تلف ضمان .
 ضرورة : الضرورات تبيح المحظورات :
 ٢ - ١٨٣ - ٣ و ٢٩٥
 الاستخلاف للضرورة : انظر استخلاف
 الجمعة والضرورة : ١ - ٥٠٨
 إزالة الغصة بالخمر : ٤ - ٥٠٢
 سد الرق بحرم : ٢ - ١٨٣
 الاضرار بالخوف من التلف : ١ - ٤٦٥
 ٣٥٢ و ٢ - ١٨٣ -
 كشف العورة للضرورة : ٤ - ٧٣٦
 قتال المضطر بالحاجة : ٢ - ١٨٥
 الاضرار لتعامل بالربا : ٣ - ٢٩٥
 الاضرار لبيع مال اليتيم : ٣ - ٣٩٥
 عدم الإضرار في حالة الضرورة : ٤ - ٢١٥
 بطلان القاضى بدعوى أصحاب الضرورة :
 ٤ - ٢٠٤
 ضريبة : مقارنتها بالزكاة (المأشور) :
 ٦٥٧-١
 تحريم فرض العشر على مسلم : ٢ - ٣٢٢
 ضمان : (كفالة) : هو التزام^(١) مكلف
 غير سفيه ديناً على غيره : ٣ - ٤٢٩
 أنواع الضمان : ضمان الطلب : هو طلب
 من عليه الدين لمن له الدين بما يملك
 عليه : ٣ - ٤٣٠ =
 أو هو التزام المدين بالتفتيش عليه وإن لم
 يأت به : ٣ - ٤٥٢
 أركان ضمان الطلب وأثره : ٣ - ٤٣٠
- الضمان بغير إذن المضمون : ٣ - ٤٣٤
 ضمان الضامن : ٣ - ٤٣١
 ما يرجع به الضامن إذا غرم : ٣ - ٤٣٦
 ضمان الوجه : هو التزام الإيتان بالغرم
 عند الأجل : ٣ - ٤٥٠
 مبطلات الضمان : ٣ - ٤٤١
 الضمان بجعل : ٣ - ٤٤٢
 ضمان الإلتلاف : (المسئولية) :
 غرم الدية عند الضمان : ٢ - ١٦٩
 غرم القيمة أو المثل عند الضمان : ٢ - ١٦٩
 ضمان السفيه والمجنون : ٣ - ٤٢٩
 ضمان الرقيق : ٣ - ٥٠٠ و ٣١١
 ضمان السيد للرقيق : ٤ - ٤٨٧
 ضمان الصغير : ٣ - ٣٨٥ و ٤٢٩ و ٥٠٠
 ضمان المكره : ٣ - ٤٢٩
 ضمان الغاصب : ٣ - ٥٨٤
 ضمان البعثة والمخارين : ٤ - ٤٢٩ و ٤٨٧
 ٤٩٦ و
 الضمان للإلتلاف والامتناع : ١ - ١٨ و ٢ -
 ١٦٨ و ٣ - ٢٠٠
 الضمان لسراية الضرر : ٤ - ٥٠٥
 ضمان ما ألتفته اليه : ٤ - ٥٠٧
 الضمان عند التنزيه : ٤ - ٥٠٥
 الضمان الإلتلاف والتعصيب : ٢ - ١٦٩
 الضمان في البيع : ٣ - ٤٥ و ١٠٩ و ١٤٧
 و ١٨٩ و ١٩٥ و ٣٣٥
 الضمان في الصرف : ٣ - ٥٧

(١) يصحح ما ورد في الصفحة المذكورة بهذا .

- الضمان في الشركة : ٤٦٢ ، ٢١٢ - ٣
الضمان في الإجارة : ٤١ - ٤١ = ٦٥
الضمان في القراض : ٦٩٢ و ٦٨٧ - ٣
الضمان في الوديعة : ٥٥٠ - ٣
الضمان في الزكاة : ٥١٨ - ٣
الضمان في القرض : ٢٩٥ - ٣
الضمان في التولية : ٢١٢ - ٣
الضمان في العارية : ٥٧٣ - ٣
الضمان في الرهن : ٣٣٦ و ٣٢١ - ٣
الضمان في النكاح والشفقة : ٤٤٣ و ٤٥٧
و ٤٦٤ ، ٧٣٨ .
ضمان الطبيب : ٤٧ - ٤
ضمان شاهد الزور : ٢٩٨ - ٤
طاهر : انظر طهارة
طب وطبيب : أجر الطبيب والقابلة :
٧٣٢ - ٢
مشاركة الطبيب على البرء : ٧٥ - ٤
ضمان الطبيب : ٤٧ - ٤
شركة الأطباء : ٤٧٦ - ٣
جناية الطبيب : ٣٥١ - ٤
طحن : الإجارة عليه : انظر : عمل
طريق : ما يسقط على المارة : ١ - ٧٩ -
طعام : عدم استعماله في نجاسة :
١٠١ - ١
ما لا يباح أكله : ١٧٩ - ٢ =
وانظر : مباح (باب)
أكل اللحم ونحوه : ٧٤٦ - ٤
- ما يباح بالذكاة : انظر : ذكاة
أكل المضطر للمحرم : انظر : ضرورة
زكاة الحبيب والقبولك ولخضر ونحوها :
انظر : زكاة الحرث
زكاة الضمان والبقر والإبل ونحوها : انظر :
زكاة الأتعام
الطعام الربوي : ٧٢ - ٣ -
طعام أهل الكتاب : ١٥٨ - ٢ -
منع احتكار الطعام : انظر : احتكار .
التولية في الطعام : ٢١٠ - ٣
القبض في بيع الطعام : انظر :
طلاق (فصل) : ٢ - ٥٣٥ -
حكمه : ٥٣٥ - ٢
قصاء : البدعي والسني : ٥٣٧ - ٢
أركانه وشروطه : ٥٤١ - ٢
شيء بالحق : ٥١٧ - ٤
ما يقع به الطلاق : ٥٥٠ و ٥٥٩ -
أثر الرد فيه : ٤٤١ - ٢
إيقاع الثلاث بلفظ : ٥٣٧ - ٢
التركيل في الطلاق : ٥٩٣ - ٢
التفويض في الطلاق (فصل) : ٥٩٣ - ٢
طلاق السكران والمأزول : ٥٤٣ - ٢
طلاق السفينة والمجنون والمعنى عليه : ٥٤٢ - ٢
و ٣٩٧
طلاق للمكره : ٥٤٤ - ٢
طلاق الكافر : ٤٢٢ - ٢
طلاق القضيبي : ٥٤٣ - ٢
الرجعة (فصل) : ٦٠٤ - ٢ =
فسخ النكاح بالردة :

- الإخلال : ٤١٣-٢
 الملة (فصل) : انظر : علة .
 تعلق دعواه بحق الله : ٤-٢٤٨
 عدم جواز التحكيم فيه : ٤-١٩٩
 التنازع في الطلاق : ٢-٥٣٣
 عدم التصحيز في دعواه : ٤-٢١٧
 الشهادة في الطلاق : ٤-٢٦٧
 شهادة الخالف بالطلاق : ٤-٢٥٧
 تخفيف الشاهد بالطلاق : ٤-٢٤٧
 شهود الزور بالطلاق : ٤-٢٩٨
 طهارة : هي صفة حكمية يستباح بها
 مامنه الحدث أو حكم الخبث : ١-
 = ٢٤
 اعتبار المذخور طاهراً : ١-٢٣٦
 أقسام الطهارة الحدثية (مائية وتراوية)
 والمائية (مائية وغير مائية) : ١-
 = ٢٤ و ٢٧
 التطهر بالماء : ١-٢٨ =
 التطهر بشير الماء : انظر : تيمم .
 سقوط الطهارة بالردة : انظر : ارتداد .
 الأعيان الطاهرة والنجسة (فصل) :
 = ٤٣-١
 الصلاة في مريض الغيم : ١-٢٦٨
 لإزالة النجاسة (فصل) ١-٦٤ = ٨١
 المغفر من النجاسة ١-٧١ =
 ليس كل طاهر مباح ولا عكسه ٢-١٧٩
 نجاسة الكلب والخنزير - انظر كلا
 التستر بالنجس في الصلاة : ١-٢٨٤
- طين : جمع الصلاة بسببه : ١-٤٩٠
 (ظ)
 ظفر : إيجازها : ١-٧٢١ و ٢-٦٧٧
 و ٦٨٨ و ٤-٣١
 اشتراط تعيين الرضيع : ٤-٣٦
 فسخ إيجازها : ٢-٦٧٧ و ٦٨٨ و ٤-
 ٥١
 ظهار (باب) : هو تشبيه المسلم -
 زوجاً أو سيداً - المكلف من محل
 من زوجة أو أمة أو جرتها بمحرمة
 وإن تعلّقاً : ٢-٦٣٤
 أركانه : ٢-٦٣٧
 صيغته وأقسامه : ٢-٦٣٧
 سقوطه بالردة : ٤-٤٤١
 ما يحرم به وما يجوز : ٢-٦٤١
 سقوطه : ٢-٦٤١
 كفارته : ٢-٦٤٣
 (ع)
 عادات : بعض السنن والمندوبات .
 والمكروهات : ٤-٧٥٠
 في قضاء الحاجة (فصل) : ١-٨٧
 في المساجد : انظر مساجد (آدابها) .
 في العيدين : ١-٥٢٧
 في الجنائز : انظر : إحداث . جنائز .
 في المصاحبة والأخوة : انظر تصوف
 في أحوال النساء : انظر : امرأة .
 في الجماع : انظر : وطء .

- عاقلة : هم أهل ديوانه (وهو الدفتر الذي يضبط فيه اسم الجنود) وصحبته ومواليه وبيت المال : ٤ - ٣٩٧ = عاقل الذي : ٤ - ٤٠٠
انظر : جنانية قصاص
عالم : انظر : علم
عامل : عامل الزكاة (الساعي) : انظر : زكاة
عامل القراض : انظر : قراض .
الأجير : انظر : إجارة . عمل . قبول الشهادة بولاية العامل (الموظف) ساعاً : ٢٨٢ - ٤
عاهة : انظر : مرض
عاهدات : ما يقبل النيابة فيها : ٢ - ١٤
علم الخلافة فيها : ٢ - ٦٢٣
النسب في العيادة : ٣ - ٨٦
وانظر تصوف . وما يناسبه من أبواب العبادات (زكاة . صلاة صوم إلخ)
عبه : انظر : رقيق
عحق : هو خلوص الرقية من الرق بصبغة : ٤ - ٥١١
قوابه : ٤ - ٥١١
أركانه : ٤ - ٥١٢
الشبه بين المتى والطلاق : انظر : طلاق
حتى المكره والمكران : ٤ - ٥١٢
المعادات في المرض : انظر : مرض .
في الزواج : انظر : خطبة . نكاح (تجهيز الزوجة وقيامها بالخدمة) . ولائم .
في تربية الصغار : انظر تأديب . تعليم . صخير .
في الملاهي والمتكرات والرقص والسباح : ٢ - ٥٠٢ و ٤ - ١٠ و ٣٥ و ٧٤٣
المعادات المسقطه للمروية : ٤ - ٢٤٠
المعادات في ارتداء الثياب : ١ - ٥٩ = و ٤ - ٤٣٣ و ٤٤٤
المعادات في إقامة الطعام للمناسبات : انظر : ولائم .
التسمية والسلام : ٤ - ٧٥٠ و ٧٥٨
أكل الترم ونحوه : ٤ - ٧٤٦
المعادات في السفر : انظر : سفر .
عادات البدو والحضر : انظر : أعراب . حضر .
وانظر عموماً : آداب . بدع وما يناسبه .
عادة : انظر : عرف
عارية : انظر : إجارة
عاشوراء : صومها ١ - ٦٩١
عاصب : هو من ورث المال كله إن انقرض الباقي بعد القرض : ٤ - ٦٢٥
انظر : مواريث . ولاية .

- العتى بالتدبير والكتابة : ٥٤٧-٥٣١-٤
عتى الآتى : ١٨٣ - ٤
العتى بنفس الملك : ٥٢٠ - ٤
العتى باليمن : ٢ - ٢٢٤ =
أثر الرادة فى العتى : ٤٤١ - ٤
شهادة الخالف بالعتى : ٢٥٧ - ٤
العتى بحكم : ٥٢١ - ٤
تعلق دعوى العتى بحق الله : ٢٤٨
الشهادة بالعتى : ٤ - ٢٦٧ و ٢٧٠
و ٢٨٤
التسجيز فى دعوى العتى : ٢١٦ - ٤
علم جواز التحكم فى دعوى العتى :
١٩٦ - ٤
أثر العتى فى البيع وغيره : ٥٢٧ - ٤
الكفارة بالعتى ٧ : ٦٢٣ - ٤ و ٤٠٦
عتى الرقيق من الزكاة : ١ - ٦٦١ .
ميراث العتى : ٧١٢ - ٤
عته : إجارة المعنوية : ٧ - ٤
الشهادة بالرشد : انظر شهادة وانظر :
أهلية حجر ولاية . وما يناسبه
عندالة الشهادة : شروط العدل :
٤ - ٢٤٠ و ٢٤٣
علم الإعلان بعد شهادة الميرز : ٤ - ٢١٥
قبول الشهادة بالبحر مباحا - ٢٨٢ .
تركبة الشهود : انظر شهادة .
علة : هى مدة معينة شرعاً لمنع المطلقة
المخلول بها ولتوفى عنها من النكاح :
- ٦٧١ - ٢
أنواع العلة : ٦٧١ - ٢
قفقة المختة وسكتاها : ٦٨٦ - ٢
خيطبة المختة : ٢ - ٣٤٥
ما يحرم أثناء العلة : ٢ - ٣٤٤
الشهادة فى العلة : ٤ - ٢٣٨
علم : انظر : رخصة . ضرورة
عرب : انظر : أعرب . جزيرة
العرب .
عروس : انظر : ولأم
عرض : هو موضع الدم والملح من الإنسان
كالحسب والنسب : ٤ - ٧٤٢
وانظر : قلف
عروض : انظر عروض
وانظر : قلف .
عروف : العرف القبول والشرعى :
٢ - ٢٢٨
العمل بالعرف : ٣ - ٥٣٩
العمل بالعرف فى الإجارة : ٤ - ٤٠ =
تحرى العرف فى الأيمان وتفسير الإقرار :
٢ - ٢٢٩ و ٣ - ٥٣٩
مراعاة العرف فى قبض الصداق ونكاح
التفويض والخلع : ٢ - ٤٩٤ و ٤٩٦
و ٥٣١ .
العرف فى السلم : ٣ - ٢٧٦
العرف فى الإجارة : ٤ - ١٢ و ٣٩٩

- عقوبة : جمع الصلاة فيها: ١ - ٤٨٧
و ٢ - ٥٥
وانظر : حج .
- عقوبات : المحكمة المختصة بلحاظه: ٤ - ٢٣٤
وانظر : أرض . بناء ، حيازة . شهادة . ملك .
- عقود : اجتماع عقدين في عقد: ٣ - ٣٠٤
و ٩٣
شروط التزوم والصحة في العقد: ٤ - ٧
صحة العقد في الزواج والحق والوفاء
والكتابة : ٢ - ٣٤٩ و ٤ - ١٠٥
و ١٦٦ و ٤٤٤
وانظر كل عقد في بابه
- القفل بين الإيجاب والقبول: ٣ - ١٧
انقضاء العقد بالمراسلة والإشارة والكتابة:
٢ - ٥٦٨
انقضاء العقد بالمعاينة : ٢ - ٥٣١
ما حوله جد من العقود: ٢ - ٣٥٠
و ٤٤٣ و ٦٠٦ .
- الخيار في العقد : انظر : خيار . عيب .
عيب الرضا : الغلط: ٣ - ١٨٩ و ٢٢٢
وانظر : غلط
الإكراه في العقد: ٢ - ٣٧٠ - ٥٤٤ =
و ٣ - ١٨ و ٤ - ٧ .
- الدين (وانظر : عين) : ٣ - ١٩٠
الذم (وانظر : غرر) : ٣ - ٩١
الدنس والتدليس : ٣ - ٢٢٤ =
- عقود : عدم إسداها للصوم: ١ - ٦٩٩ -
عقاص : هو الظرف (الواء) الذى
تكون فيه القطة : ٤ - ١٦٦
عكسك : هو لم يبرز من قبل المرأة
يشبه الأداة لا يخلو من رشح . وقيل:
رفوة تبحث بالفرج عند الجماع :
٢ - ٤٧٠

- وانظر : غش
التخريف : ٣ - ١٦٠ =
الاحكار : ١ - ٦٣٩
عقد السكران والخنيق وفيه المميز والمتمنى
عليه : ٢ - ٥٤٣ و ٣ - ١٧
وانظر : إسماء . أهلية . جنون . سفه .
عقد : السفه ٣ - ٣٨٧
وانظر : سفه
عقد الصبي : ٣ - ١٨
وانظر صغير
العقد المرفوف : انظر : خيار
عقد المرتد : انظر : ارتداد العقد
التاجر : أنبأه ضيقاً وتوسعاً : ٣ - ٧١٣
ثروم العقد في النكاح : ٢ - ٣٥٠
الجمع بين محرمتين في نكاح : ٢ - ٤١٠
ثروم العقد في الوكالة بأجر : ٣ - ٥٢٣
الثروم في القراض : ٣ - ٧٠٥
الثروم في المساقاة ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢
الثروم في الإجارة : ٤ - ٦٨
الثروم في المساقاة : ٢ - ٣٢٥
الثروم في الجعالة : ٤ - ٨٢
عدم التحكيم في العقود : ٤ - ١٩٩
شروط صحة عمل العقد (المعقود عليه)
٣ - ٢٢
الحل الغالب والجهول والمستقبل : ٣ - ٣٠
و ٣٥ و ٩١ و ٤ - ٣٦ و ١٠٢
٥٨١
وانظر كل عقد .
إتلاف للمعقود عليه : انظر : تلف
- جائحة .
قبض المعقود عليه : انظر : قبض .
ضمان عمل العقد بالهلاك أو بالقبض :
٣ - ١٩٨
انقطاع الحبس في الوقت : ٤ - ١٢١
تسليم عمل العقد ومصاريفه : ٣ - ٢٥٧ =
و ٢٨٣ و ١٩٧
الشروط في العقود : انظر : شرط .
ما يدخل في العقد بلا شرط : انظر :
مداخله .
تعلق حق الغير بمحل العقد : ٣ - ١٦٩
التصرف في ملك الغير : انظر : ملك
سبب العقد : القرض في القرض :
٣ - ٢٩١ و ٢٩٣
بطلان العقد انظر : بطلان فساد
فسخ العقد : انظر : فسخ .
عقر : هو جرح مسلم مميز وحشياً
غير مقدور عليه إلا بمصر .
٢ - ١٦٠
وانظر : آبد
عقرب : قتلها في الصلاة : ١ - ٣٥٣
٤٤٦ و .
عقوبة : انظر : تأديب . تعزير .
حبس . حد . جنائية . دية . رجم .
ضرب . قصاص . نفي . وما .
يناسبه .
عقيدة : (فصل) هي ما تدبج من

- النتم فى سابع ولادة المولود : ٢ - ١٥٠
 لقرائن لحستها : ٧ - ٧١٠
 علس : هو حب طويل يشبه البر
 باليمن : ١ - ٦١٤
 علم : إنكار ما علم بالضرورة : ٤ - ٤٣٥
 القيام بعلوم الشريعة : ٢ - ٢٧٢
 فضل العلماء : ٤ - ٧٨٠
 اتخاذ العلماء وأهل الشورى : ٤ - ١٩٥
 تقديم العلماء فى الإمامة : ١ - ٤٥٥
 الوقت على العلم : ٤ - ١٠٨ و ١١٨ و ١٢٤
 إعاة العالم : ١ - ١٦٤ و ٢ - ٢٩٥
 علم الحساب الضرب والتقسمة ألخ ،
 - ٦٦٠ - ٤
 الإجارة على العلوم والحرف : ٤ - ١٠
 وانظر : إجارة .
 وانظر : تعليم
 علو : بيع الهواه والعلو : ٣ - ٣٠
 عمرة : هى طواف وصى بإحرام : ٢ - ٧
 أركازنها : ٧ - ٧
 نذر المشى إليها : ٢ - ٢٥٥
 عموى : هى تملك منفعة مملوكة
 بغير عرض حياة المولى : ٤ - ١٦٠
 أحكامها : ٤ - ١٦٠ -
 عمر يتان : هما من مسائل المواريش
 وتسميان بالفراوتين . انظر : غراوان
 حلية : هى الأمة الرائحة الجيدة التى تزداد
 لقرائن لحستها : ٧ - ٧١٠
 عمامة : المسح عليها : ١ - ٢٠٢
 عم : انظر : مواريث . ولاية .
 عمل : الإيجار على العمل : ٢ - ٧٥١
 و ٤ - ٣٩ .
 إجارة الأجير الخامس والمترك : انظر إجارة
 إجارة المسلم نفسه لكافر : ٤ - ٣٥
 الأمة المستجرة : ٤ - ٤٤٨ .
 اجتماع المدة والعمل فى عقد : ٤ - ٢٢
 و ٣١
 ضمان الأجير : ٤ - ٤١ -
 الأجير من الباطن : ٤ - ٤٤
 الخياطة : ٤ - ٣٩
 البناء : انظر بناء .
 الزرع والطنن : ٤ - ٧٥ و ٥٦
 العمل فيه بالعرف : ٤ - ٣٩
 وانظر : زرع
 الرعى : انظر : رعى
 النظر : انظر نظر
 إجارة المعلم : انظر : تعليم
 إجارة الطبيب : انظر : طب
 إجارة السمسار والحارس : انظر ما يناسبه
 الخلف فى إجارة العمل : ٤ - ٧٤
 فسخ الإجارة للمرض : ٤ - ٥١ -
 فسخها لسرقة : انظر : سرقة .
 عمودى : هو ساكن البادية : ١ - ٤٧٦
 بلدة الساك - رابع

- عموم البلوى :** انظر : رخصة
- عنبر :** حق ولجده فيه : ١ - ٦٥٥
- عنوى :** هو من فشت بلاده عتوة
- أى قهراً - حرته :** ٢ - ٣١٠ و ٣١٣
- وانظر :** أمان . جزية . فمة .
- وما يناسبه .**
- عنين :** إمامته : ١ - ٤٤٥
- التطليق العنة :** انظر طلاق
- عهلة :** أى مدته
- عهلة الرد لعيب :** ٣ - ١٩١
- وانظر :** مدة . وما يناسبه .
- هورة :** ستر المرأة حورتها فى الصلاة
- وغيرها :** ١ - ٢٨٣ و ٢٨٧ و ٢٩٩
- و ٤ - ٧٣٦**
- عورة الرجل :** ١ - ٢٨٥
- عورة الرقيق :** ١ - ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٢٨٩
- حول :** هو أن تزيد الفروض على أصلها :
- ٤ - ٦٤٥**
- عيب :** العيب فى البيع : ٣ - ١٥٢ =
- و ١٦٣ = و ١٦٩ و ١٧٣ =**
- العيب فى الصرف :** ٣ - ٥٧
- العيب الخفى :** ٣ - ١٥٧
- كجان العيب :** ٢ - ٤٨٢ و ٣ - ١٦٣
- أثر العيب فى العتق :** ٤ - ٥٢٨
- العيب فى الأصحية :** انظر : أصحية
- صوب الفرج :** انظر فرج .
- هيل :** آدابه : ١ - ٥٢٧
- كرامية الصرم فيه :** ١ - ٦٩٢
- صلاة البيلدين (فصل) :** ١ - ٥٢٣ =
- نخطبتها :** ١ - ٢٤١ (١) .
- هين :** هو اللعوب والقضة .
- هيئة :** بيع العينة : (فصل) : ٣ - ١٢٨ .
- (غ)**
- غارقة :** ولد الأمة الغارة بحريتها :
- انظر :** رقيق .
- غارم :** هو المدين .
- غاصب :** انظر : غصب .
- غائب :** الشهادة بموت الغائب :
- ٤ - ٢٨٠**
- نقل الشهادة عن الغائب :** ٤ - ٢٩٠
- تحقيق خط الغائب ٤ - ٢٥٨**
- غبة المصوم فى الدعوى :** ٤ - ٣١١
- و ٢٣١ و ٢٣٤ =**
- التحكم فى الغيبة :** ٤ - ١٩٩
- ثقة زوجة الغائب :** ٢ - ٧٤٦
- نصيب الغائب فى المقل :** ٤ - ٤٠١
- انتظار الغائب فى القصاص :** ٤ - ٣٥٩

- المبيع الغائب : انظر بيع عقد .
 غسل الجمعة : ٥٠٣-١
 تغسيل الميت : ٥٤٤-١
 غش : هو أحم من التليس: ٢٢٥-٣
 إفساده للعقد : ٣ - ٨٧ و ٢٢٢
 التصديق بالنفس على الناس : ٣-٧٠
 غصب (باب) : هو أخذ المال قهراً
 تعليقاً بلا حراية : ٥٨١-٣
 الفرق بين الغصب والتسدي : ٣-٦٠٧
 غصب الأرض : ٣-٥٩٣
 غصب الحجر : ٤-٥١
 حوز الغائب الهبة : ٤-١٤٧
 ضمان الغاصب : ٣-٥٨٤
 أجرة المنصوب : ٣-٥٩٧
 غلة المنصوب بشبهة : ٣-٦١٨
 بيع المنصوب وشراؤه : ٣-٢٤-٦٠١
 زكاة المنصوب : ١-٦٢٢-
 التأديب في الغصب : ٣-٥٨٣
 غفلة : المفضل هو الذي تنبئ عليه
 الأمور العادية : ٤-٢٤٣
 غلة : هي ناتج ما أكرى به من التجارة:
 ١-٦٢٧-
 زكاة الغلة : ١-٦٢٧-
 غلة المنصوب بشبهة : ٣-٦١٨-
 غلول : هو أخذ شيء من الغنية قبل
 حوزها : ٢-٢٧٩-
 غلط : الرد للغلط : ٣-١٨٩-
 غبن : الرد لغبن : ٣-١٩٠-
 الغبن في البيع للقضاء وذوي الجاه
 والمقرض : ٣-٢٩٤-
 غرأوان : هما مسألتان في الميراث غرّت
 فيهما بقولم : لم التث وهو في الحقيقة
 سلس : ٤-٦٢٣-
 غرور : هو الجهل بالثمن أو المثلث أو
 الأجل . وأصله الخسر : ٣-٩١-
 اغتصاب اليسير : ٣-٩٥-
 إفساده للحقد : ٣-١٨ و ٩١
 جواز الغرر في الخلع : ٢-٥٢٠-
 جواز الغرر في الرهن : ٣-٣٠٥-
 جواز الغرر في الكتابة : ٤-٥٤٥-
 جواز الغرر في كراء الأرض : ٤-٦٤-
 غرض : انظر شجر .
 غرم - غريم : انظر دين .
 غزو : فضله الحج عليه : ٢-١٤-
 الإنفاق على الغزو : ١-٦٦٣-
 غسل (فصل) : هو لإصصال الماء
 لجميع الجسد بنية استحابة الصلاة مع
 الدلك : ١-١٩٠-
 ما يوجب الغسل : ١-١٦٠-
 فرائضه : ١-١٦٦-
 فضائله : ١-١٧٢-

ببهة أو صدقة أو غيرها : ١-٥٩٣	الغلط فى القسمة : ٣-٦٧٨
زكاة القائلة : ١-٦٧٦ و ٦٧٨	الغلط فى القطة : ٤-١٦٩
فهرس : هـ من الاعيار بالحكم الشرعى	غشاء : انظر : آلة سماح . حادثات
على غير وجه ولا لزوم : ٢-٢٧٢	غنائم : قسمتها : ٢-٢٩٨
هى فرش بكفاية : ٢-٢٧٢	الاسترداد منها : ٢-٣٠٢
ليست بحكمة ولا تنفع الخلاف : ٤-٢٢٨	وطء الجوارى قبل القسم : ٤-٤٤٩
نظر الفتوى : ٤-٢٠٥	السرقة من الغنيمة : ٤-٤٧٥
حلم الفتوى بما يلحق العقل : ٤-٢٠٥	الظفر : ٢-٢٧٩
أرزاق المختين : ٢-٢٧٢	اختتام أموال البغاة : ٤-٤٢٩
الضمان بسبب الفتوى : ١-١٨	

غياپ : انظر : غائب .

فحل : بيع ماء ظهر الفحل : ٣-١٠٦	غيبه : أثرها فى الصوم : ١-٧١٢
صول الفحل : انظر جنابة (دفع	أثرها فى الاحتكاف : ١-٧٢٨
المعتدى) .	وانظر : تصوف .
فداء ولدية : فداء الفضولى لعمال :	
٢-٣٠٥	غيلة : هى القتل لأخذ المال : ٤-٣٣٣

انظر أمرى . حج . خلع .

(ف)

فوار : من الزكاة : ١-٦٠٠	فاحشة : هى كل مستفح عظم من قول
فرار العبد : انظر : آبق	أو فعل : ٤-٧٣٦
فرائض (باب) : انظر موارث .	
فرج : (الذكر والأنثى) : النظر	فأرة : قتلها فى المسجد : ١-٤٤٦
إليه : ٢-٣٤١	فاسق : كرامة ذكاته : ٢-١٦٠
نظره ومسه وتقبيله : ١-١٤٤	ولايته فى النكاح : ٢-٣٧١
خفاضة وخثانه : ٢-١٥١	شهادته : ٤-٢٥٣ و ٢٩١
حيوبه عند الأنثى : انظر : إفضاء :	
بخر . رقى . حفل . قرن : ٢-٤٧٠	فاكهة : انظر : ربا . زكاة طعام
حيوبه عند الذكر : انظر اعتراض . حنين	فائلة : هى ما تجدد من النعم (الأتمام)

- الشهادة في حبه : ٢٧١-٤
 الغرب للمضى إلى حاته : ٣٨٨-٤
 فروس : سهمه في الفتيمة : ٣٠٠-٢
 النظر : برذون . رهيص . مقرف .
 فروسغ : هو ثلث الميل : ٤٧٤-١
 فروس : الفرق بينه وبين الواجب في
 الحجج : ٢٨-٢
 فرض العين : ٢٨٧-٤
 فروض الكفاية : ١ - ٥٤٣ و ٥٥٣
 و ٢٧٢-٢ .
 الإجارة على فروض الكفاية : ٤-١٠ =
 فِرْق : القفل بقدّم العالم يتناسخ
 الأرواح : ٤٣٤-٤
 وانظر : عوارج . شعبة . قدريون
 فِرْق : هو مكيال قدره صاعان
 فساد : أثر الفساد في العبادات :
 ٦٦-٣
 فساد العقد بالنقص للنهي أو بالدليل :
 ٨٦-٣ =
 فساد العقود بسبب الشروط : ٢٣٢-٣
 وانظر : شروط .
 فساد العقود بالغرر والغش : ٣-٧٦
 و ٨٦ و ٩١
 وانظر : غرر . غش .
 فساد النكاح : ٢-٢٨٤ و ٣٨٩ =
 الفهمان في العقد الفاسد : ٣-١٩٨
 و ٣-٤٤١ =
 رد التصرف الفاسد عند الرشد :
 ٣٨٤-٣
 الخيار في العقد الفاسد : ٣-١٣٨
 الرد في بعض العقود الفاسدة : ٣-١٨٩ =
 فساد البيع : ٣-١٢ و ١١٢ و ٢٣٦
 و ٣٣٥ و ٦٤٠
 فساد الإجارة : ٤-١٦ و ٤٢
 فساد الجعالة : ٤-٨١
 فساد للمزارعة : ٣-٤٩٨ و ٧١٦
 فساد المساقاة : ٣-٧١٦
 فساد القراض : ٣-٦٨٦
 فساد القرض : ٣-٢٩٥
 فساد المواضعة : ٢-٧١١
 التنازع في الفساد : ٣-٢٥٦
 العقد المختلف في فساد : ٢-٢٨٨
 فسخ : ما يحتاج لحكم حاكم :
 ٢-٣٨٩ =
 أثر الحكم بالفسخ : ٤-٢٢٩
 عدم التحكيم في الفسخ : ٤-١٩٩
 فسخ النكاح : ٢-٣٣٦ و ٣٤٣
 و ٣٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٧ و ٤٣٤
 و ٧٢٥ و ٧٤٥ .
 فسخ القراض : ٣-٣٠٥
 فسخ المساقاة : ٣-٧٢٢
 فسخ الإجارة : ٢-٦٨٨ و ٤-٤٩ =
 و ٦٨
 فسخ الجعالة : ٤-٨٢ =

- فسخ المكتابة : ٥٥٢-٤ . إقرار القلس : ٣٥٥-٣
 وانظر : عقد (لويته) فساد . الشهادة سماعاً بالإعصار : ٢٨٤-٤
 فسق : انظر : فاسق . بيع الحاكم أموال القلس : ٣٥٧-٣
 فضولي : ييمه : ٢٦-٣ التضمين على الدائتين : ٣٦٠-٣
 طلاق الفضيل : ٥٤٣-٢ ترك النفقة الواجبة للقلس : ٣٦٦-٣
 فساد المال : ٣٠٥-٢ حبس القلس إذا لم يأت بحميل :
 فضة : انظر : ذهب للمدين المعلوم الملاء (الماطل) : ٣٦٩-٣
 فقاع : هو شراب يتخذ من القمح استرداد اللقائن ماله من الضليسة :
 والتمر : ١٨٣-٢ فلك : الاستمارة به عند خفاء وقت
 فقير : هو من لا يملك ثوبت عامه الصلاة : ٢٢٩-١
 فقير : هو من لا يملك ثوبت عامه فوات : فوات المبيع : ١٦٨-٣
 الفخر عن نجاسة قدميه ١-٧٨ الفوات في البيع الفاسد : ١١٢-٣
 استحقاقه الزكاة : انظر : زكاة . حكم فوات السوق : ٢٥٠-٣
 (مصارفها) . الحط في الفوات : ٢٢٠-٣
 فقيه : انظر عالم . فوائت : قضاء فوائت الصلاة :
 فلس (باب) : هو إحاطة الدين فوائت فوائت الصوم : ٦٨٩-١
 بمال المدين : ٣٤٥-٣ فيفة : هي تضييب حشفة في قبل بعد
 الفرق بين القلس والضليس : انظر : أجل الإيلاء أو اقتضاها إن كانت
 ضليس . ففليس . ففليس . ما يمنع عنه القلس : ٣٤٦-٣
 أهليته للتبرع : ١٤٠-٤ ففة المرضي والمحيوس : ٦٣١-٢
 الحاكم يخلق ماله للفرماء : ٣٤٩-٣ فف : اعتبار مال المرتد فيف : ٤٣٧-٤
 ما يترتب على الحجر عليه : ٣٥٢-٣

(ق)

أثرها في الأقطار .

تقيل القرح : انظر : فرج

قبول : الفصل بينه وبين الإيجاب :

١٧-٣

وانظر : عقد (صيفته) .

قتال : الدعوة إلى الإسلام قبل

الجهاد :

٢٨٣-٢

قتال المرأة ونحوها :

٢٧٥-٢

تصرفات الحاضر صف القتال :

٤٠٠-٣

المقتودى صف القتال : انظر :

١٨٥-٢

القتال دفاعاً عن النفس :

٥٩٢-٢

قتال البغاة :

٤٢٩-٤

قتال المخاربين :

٢٩٣-٤

قتل : حد القتال والقصاص منه :

٣٩-٤

قتل : حد . قصاص

ما يكون حله القتل : انظر : حد . قصاص

الشهادة في القتل :

٢٦٧-٤

علم التمييز في دعوى القتل :

٢١٦-٤

علم التحكم في دعوى القتل :

١٩٩-٤

القتل المأذون فيه .

٧١٤-٤

قتل المورث :

٧١٣-٤

الإكراه بالقتل : انظر إكراه

قابلية : انظر : طبيب .

قاضي : انظر : قضاء .

قبر : هيته : ١-٥٥٨= ٥٧٨

القبور أحباس :

٥٧٧-١

زيارة القبور والقرامة عندها : ١-٥٦٣=

سرق الكفن من القبر :

٤٧٩-٤

ما يوجد في قبور الجاهلية : انظر :

وكاز .

قبض : الضمان بقيض المقتود عليه :

٢-٤٤٣ و ٣-١٩٨ .

اعتبار الإلتلاف قبضاً :

٣-٢٠٣

القبض في الخيار :

٣-١٤١ .

قبض المبيع الغائب :

٣-٤٥

التصرف في المبيع قبل القبض :

٣-٢٠٦ و ٢٠٤

القبض في الرهن :

٣-٣١٣

القبض في القرض :

٣-٢٩٥

بطلان الحبة قبل القبض :

٤-١٤٤

قبيلة : تحريها :

١-٢٩٤=

استقبال القبلة وأقسامها :

١-٢٩٢

الصلاة لغير القبلة : ١-٢٩٦=

و ٣٠٠=

عدم استقبالها عند الخوف : ١-٢٩٣

قبيلة : أثرها في الرضوء : ١-١٤٣=

- قلف :** هو رى مكلف ولو كافراً حداً
 مسلماً بنى نسب من أب أو جد
 أوزنا : ٤٦١-٤
 حد القلف : ٤-٤٦٤-٤٩٠
 الإكراه على القلف : ٥٤٩-٢
 الشهادة فى القلف : ٢٦٧-٤
 قلف الخنى المشكل : ٤٦٣-٤
 تأديب الشهود وحدم : ٢٩٦-٤
 العفر من حد القلف : ٤٦٧-٤
- قرآن :** السجود لتلاوة القرآن (فصل):
 ٤١٦-١
 عدم الدخول به لقضاء الحاجة : ٩٢-١
 إظهار عدم احترامه : انظر ارتداد
 منع المحدث عنه : ١-١٢٦ و ١٤٩
 و ٢١٥
 آداب تلاوته : ١-٤٢٢ و ٤٣٧
 و ١٦-٢
 ختمه فى التراوىح : ٤٠٥-١
 الإجارة على تعليمه : ١-٣٠٩ و ٢-
 ١٦ و ٤-٣٤ و ٧٥
 الاحتجاج به على الكفار : ٢-٢٨٢
 السفر به بدار الحرب : ٢-٢٧٩
 حبه للذى : ٤-١٤٠
- قراض (باب) :** هو دفع مالك مالا
 من نقد مضروب مسلم أن يتجر به
 بجزء معلوم من ربحه قل أو كثر
 بصيغة دالة على ذلك : ٣-٦٨١
 ما يمنع من القراض : ٣-٦٨٧ =
- ما فيه قراض المثل :** ٢-٢٨٧ =
 عدم جواز القراض مع الصرف : ٣-٥٣
 عدم جواز حبة القراض وتوليته :
 ٣-٧١٠
- التزامات حامل القراض :** ٣-٦٩١
 ضمان حامل القراض ومخالفته : ٣-٦٩٢
 جبر الحسائر : ٣-٦٩٩
 حامل القراض أمين : ٣-٧٠٧
 موت حامل القراض : ٣-٧٠٩
 ثققه حامل القراض : ٣-٧٠١
 القراض الفاسد : ٣-٦٨٦
 فسخ القراض : ٣-٧٠٥
 الزكاة فى القراض : ١-٦٤٢ و ٦٤٥ =
 التنازع فى القراض : ٣-٧٠٧
- قرائن :** للعمل بها : ٣-٥٣٩
 القرائن فى الأمان : ٢-٢٩٨
- قروش :** إيمانه للصلاة : ١-٤٥٥
 اشتراطه فى الإمامة الكبرى : ٤-١٨٨
 ترتيب بطون قريش . ١-٤٥٦
قروش : هو إعطاء متحول فى حوض
 متآلل فى اللمة لمنفعة المولى فقط :
 ٣-٢٩١
 فساد إذا جر نقماً : ٣-٢٩٥
 أثره : ٣-٢٩٥
 قضاء بما هو أفضل : ٣-٦٦
 لقراض الودية : ٣-٤٤
 منع المولى عنه : ٣-٣٤٧
 وقف العين للسلف : ١-٦٥٠

- تقريبه في الزكاة : ١-٦٤١
جواز إخراجها في زكاة القطر : ١-٦٧٣
قرفة : انظر : قسمة . دعوى (لإجرائها إذا خشي المدعي) .
قرون : هو أن يكون بالفرج شيء بارز يشبه قرن الشاة من لحم أو عظم : ٢-٤٧٠
قربش : انظر : آل البيت .
قروش .
قربة : هي جماعة تقرى بنفسها أي تقيم وتستغنى عادة على نفسها في معاشها : ١-٤٩٦
قسامة : هي خمسون يمينا متوالية بقولهم والله الذي لا إله غيره لَمَنَ ضَرْبِهِ مات ، أو لقد قتله بملفها ، في الخطأ من يرث : ٤-٤١٥ -
مبيها : ٤-٤٠٧ -
لا تكون في الممد : ٤-٣٣٩
حلفان الوارث : ٤-٣٥٩
علم قسم النساء فيها : ٤-٣٦٥
قسمة : هي تعيين نصيب في مشاع ولو باختصاص تصرف : ٣-٦٥٩
قسمة الهياة : هي اختصاص كل شريك من شريكه بمقتضى متحد أو متعدد زمناً معلوماً : ٣-٦٦٠
قسمة القرعة : هي تمييز حق في مشاع بين الشركاء بالقرعة : ٣-٦٦٤
قسمة المراضاة : أن يتراضى كل واحد بأن يأخذ شيئاً مما هو مشترك : ٣-٦٦٢
قسمة الغنائم : ٢-٢٩٨
لصاخص : شرط الجناية التي بها تود (قصاص) : ٤-٣٢٧
منجات القصاص : ٤-٣٣٨
ما يقتص منه مما دون النفس وما لا يقتص منه : ٤-٣٤٩
الحكمة فيها لا قصاص فيه : ٤-٣٨١
من له استيفاء القصاص : ٤-٣٥٨ -
قصاص السفه : ٣-٣٩٧
كيفية القصاص وتغييره : ٤-٣٦٣
و ٣٦٩
قتل الأذن بالأذن : ٤-٣٤٤ و ٣٥٦
الإجارة على القصاص : ٤-٢٩
الشهادة على القصاص : ٤-٢٧٠
و ٢٩٨
حق الرأى والحاكم في القصاص : ٤-٣٣٦
إبراء القاتل : ٤-٣٣٥
سقوط القصاص : ٤-٣٦٤
الصلح في القصاص : ٤-٣٦٨
قصص الصلاة (فصل) : ١-٤٧٤
حكم القصر : ١-٤٧٩
أحواله : ١-٤٧٨
طروء ما يقطعه : ١-٤٨٠

- الاستثناء فيه : ٤٨٢-١
قصر الصلاة بمزدلفة : ٥٧-٢
قصة : هي ماء أبيض كالتي أو الجير
الميليل يخرج من الفرج عقب انقطاع
الحيض : ٢١٤-١
- قضاء (باب) : هو حكم حاكم أو
حكم بأمر ثبت عنده، كدين وجس ،
وترح وضرب وسب وترك صلاة ،
ونحوه ... لرتيب على ما ثبت عنده
مقتضاه أو حكمه بذلك المتقاضى :
١٨٦-٤
شرط القضاء : ١٨٥-٤
الاستخلاف في القضاء : ١٩٥-٤
أدب القضاء : ١٨٥-٤
ما يبدأ القاضي بنظره : ٢٠٢-٤
عدم استناده لعلمه : ٢٣٠-٤
قاضي البائة : ٤٣٠-٤
وانظر : تحكيم . دعوى .
- قضاء الحاجة (فصل) : ٨٧-١
مندوباته وآدابه : ٨٧-١
التنظيف فيها : انظر استجمار . استجماء
مى يتبين بالماء : ٩٧-١
- قضاء الفوائت : انظر : فوائت .
- قطاني : هي السبح : الحمص والقريل
واللوبيا والبنس ، والبرس والحليان
والبسيلة : ٦٠٩-٢
- قلنس : هو ما تقلعه الملقطن الماء عند
استلامها : طهارته : ٤٨-١
- قهوة : لراحتها : ٤٦-١
قناطر : الصرف عليها : انظر : بيت
المال .
- قنيكة : هي اقتناء المال أو الماشية
للاستضاع بها لا للتجارة ونحوها :
١-٩٢ و ٦٣٧ -
- قرد : هو القتل قصاصاً : ٣٣٥-٤
انظر : قصاص
- قوة القاهرة : انظر : جائحة .
أنرها في لزوم الأجرة : ٦٨-٤ -
- قياس : هو حمل معلوم على معلوم
لمساوئه له في علة حكمه عند الحمل :
٣-١٤٥
- عائلة الحكم لقياس : ٢٢٦-٤
- قيح : نجاسته والنفو عنه : ٧٤-١
- قيء : نجاسته وطهارته : ٤٨-١
- (ك)
- كافر : انظر : كفار
- كالي : هو الدين .

بيع كالى بكالى :	٩٥-٣	(انقل إلى أهل الكتاب)
كتابة : انعقاد العقد بها :	٧٤٤-٤	كليب : أحكامه :
عقد (صيغته) :	٥٦٨-٢	اليمن للموس :
علم انعقاد النكاح بها :	٣٥٠-٢	كراء : انظر : إجارة
إثبات التصرف كتابة (فى ذكر)	٥٣٧-٣	كسوف : الكسوف هو ذهاب ضوء
تحقيق الكتابة :	٢٧٢-٤	الشمس :
كتابة الوصية :	٥٨٨-٤	صلاة الكسوف :
كتابة الرقيق (باب) : هى حتى على		وانظر : خسوف
مال مؤجل من العبد مبيع حتى أدائه :		كعبة : الصلاة داخلها : ٢٩٧-١
	٥٤٢-٤	وانظر : قبله
أركان الكتابة :	٥٤٣-٤	كفالة : هى المائلة أو المقاربة فى الحال
شروطها :	٥٥٧-٤	والدين والحرية وقيل فى الحسب والنسب :
جواز الفرار فى الكتابة :	٥٤٥-٤	٣٩١-٢
تنجيم العوض الكتابة :	٥٤٦-٤	كفار : تكليف الكفار بفروع الشريعة
علم وفاة الأمشاط :	٥٤٧-٤	وأصولها :
تضامن المكاتبين :	٥٤٨-٤	٢٦١-١
الشهادة فى الكتابة :	٢٦٧-٤	دعوتهم للإسلام والاحجاج عليهم
حورة الأمة المكاتبية :	٢٨٨-١	بالقرآن :
ما يجوز للمكاتب :	٥٤٩-٤	أذان الكافر :
تسرى المكاتب :	٣٩٤-٢	٢٥١-١
فسخ الكتابة :	٥٥٢-٤	ترافع الكفار إلينا : ٢-٤٢٣ و ٤-٧١٥
التنازع فى الكتابة :	٥٥٤-٤	نجاسة ما يسقط من منازل :
أثر الحق فى الكتابة :	٥٢٧-٤	٨٠-١
ميراث المكاتب :	٧١٣-٤	عصمة نفوسهم :
كتافى : ذبيحته :	١٥٨-٢	٤٦٤-١
كراهية بيع العبد له :	١٥٩-٢	وانظر : أمان . ثمة .
		الصوية بين وبينه المسلم فى أمور :
		٢٠٥-٤
		علم بيع المصحف والرقيق المسلم لم :
		٢٠-٣

- إصطافيم من الزكاة : ١-٦٥٩ -
 القبط الكافر : ٤-١٨١ -
 تمثيل قتلام : ١-٥٧٥ -
 أنكحهم وطلاقهم : ٢-٤٢٠ -
 ذبحهم وصيهم : ٢-١٥٤ و ١٦١ و ١٦٥ و
 وصية الكافر ووقته : ٤-١١٨ و ٥٨٠ -
 نفقة الكافر : ٢-٧٥١ -
 ولاية الكافر على ولده : ٢-٣٧١ و ٢٧٤ و
 الإكراه على الكفر : ٢-٥٤٨ -
 شهادة الكافر : ٢-٧٣٩ -
 إجارة الكافر للمسلم : ٤-٣٥ -
 توكيل الكافر : ٣-٥١٠ -
 جناية الكافر والجناية عليه : ٤-٣٣١ و ٤٧٤ و ٣٤٤ و ٤٥٦ و ٤٦١ و
 اتخاذ ملابس الكفار : ٤-٤٧٣ -
 اختلاف الدين في الميراث : ٤-٧١٦ -
 ارتداد الكافر : ٤-٤٤٣ -
 انظر : ارتداد أمان . أهل اللمة . أهل الكتاب . حريين . فمة . وما يناسبه .
 كفارة : كفارة الظهار : ٢-٦٤٣ و ٦٤٩ و
 كفارة اليمين : ٢-٢١١ -
 كفارة إظهار رمضان : ١-٧٠٢ -
 كفارة القتل خطأ : ٤-٤٠٥ -
 الشهادة في الكفارة : ٤-٢٣٨ -
 كفالة : كفالة (١) مكلف غير سفيه ديناً على غيره : ٣-٤٣٠ -
 ضمان الوجه : ٣-٤٣٠ -
 اشتراط الكفالة : انظر : شرط .
 الكفالة في القرض والرهن : ٣-٢٩٦ -
 كفالة الخلس : ٣-٣٦٨ -
 الكفالة بأجر : ٣-٤٤٢ -
 الكفالة عند طلب مهلة الإثبات : ٤-٣١٢ -
 كلن : انظر : جناز .
 كلب : طهارة عينه ورجاسة سوره : ١-٣٧ و ٤٣ -
 ذكاة الصيد به : ٢-١٦٢ -
 بيحه : ٣-٢٢ و ٢٤ -
 حبة الكلب : ٤-١٤١ -
 سرقة الكلب : ٤-٤٧٤ -
 التقاط الكلب : ٤-١٦٥ -
 كثر : الركاز والكتن : ٣-٢٢٧ و ٢٢٨ و
 وانظر : ركاز
 حكمه : ٣-٢٢٧ -
 بيع الأرض بها الكتن : ٣-٢٢٧ -
 كنيسة : بناء الكنيسة ورميمها : ٧- -
 ٣١٤
 وانظر : جزية . فمة .

(١) بدلا من كلمة « التنام » في الصفحة المذكورة .

١١٦-٤	رد القطة وتعرفها :	١١٦-٤	الخط على الكنيسة :
٦٢٣-١	زكاة العين الضامة :	٣١٥-٤	يمن الذى بها تغليظا :
١٧٤-٤	ضمان القطة :	٦٦٧-٢	اللاحة بها :
١٧٢-٤	حس القطة والتصدق بها :	٤٣٣-٤	ارتياض المسلم لها :
وقف التصرف فيها فى الغنمة :		٢٦٨-١	صلاة المسلم بها :
٣٠٣-٢			
١٧٠-٤	الإبل الشاردة :		كيمخت : هو جلد الحمار أو الفرس
٤٨-٤	هلاكيها :	٢٥-١	أو البقل الدبرغ :

(ل)

لقيط : حريته وولايته للمسلمين : ٤-٤	لباس : انظر : امرأة . حرير . ذهب
إتفاق بيت المال عليه ٤ : ١٧٩-	عادات . حرة
لمس : أثره فى الرضوخ : ١-١٤١-	لحله : هو ما يحفر فى أسفل القبر جبهة
لمس المصحف : انظر : مصحف	القبة من المغرب إلى المشرق بقدر
أثره فى الصيام : انظر صيام .	ما يوضع الميت : ١-٥٥٨
هو : انظر : آلة . عادات	لزوجم : انظر : عقد . وكل عقد باسمه
سرة آلة اللهو : ٤-٤٧٤	لصوص : انظر : جائمة . سرقة
لواط : رجم اللاصق والمزوط : ٤-٤٥٦	لعان : هو حلف الزوج المسلم المكلف
الرى بالواط : ٤-٤٦٣	على زنا زوجته أو على نفي حملها منه
الشهادة فى اللواط : ٤-٢٦٥	وحلفها على تكليبه أربعة بأصبعه معينة
لوث : هو الأمر الذى ينشأ عنه غلبة	بحكم حاكم : ٢-٦٥٧
الظن بأنه قتله : ٤-٤٠٧	عدم التحكيم فى العان : ٤-١٩٩
لؤلؤ : حتى واجده فيه : ١-٦٥٥	عدم التوارث بين المتلاعنين : ٤-٧١٦
ليلة القدر : ١-٧٣٠	لقطة : هى مال عرض للقباح :
	٤-١٦٥
	وجوب الانقطاع : ٤-١٦٩

(م)

وما يناسبه .

- ماء : أنسائه : انظر : طهارة
الماء المالح : هو ما صلق عليه اسم
ماء مطلقاً بلا قيد ولا شرط : ١ - ٢٩
المياه المكروهة وغير الماء : ١ - ٣١ =
و ٣٧ -
طلبه التيمم : ١ - ١٨٨
- مأذبة : هي طعام يقدم للأضياف
ولغيران ونحوهم : ٢ - ٤٩٩
انظر : ولأم
- مأذون : إباحة التسرى للزنيق المأذون :
٢ - ٣٦٤
- مال : هو كل ما يملك شرعاً ولو قل :
٤ - ٧٤٢
- سرقه المال غير المصوم : ٤ - ٤٧٤
إتلاف المال غير المصوم : انظر :
تلف .
- المال المعنى - اعتبار الوثائق أموالاً :
٣ - ٥٣٧
- المال العام : انظر بيت المال . ختام .
وما يناسبه .
- دمعى المال : ٤ - ٢٠٩ و ٢٥١
و ٢٦١ و ٢٦٧ =
- اكتساب الملكية والحيازة في العقار
والنقل ونحوه : انظر : ملكية
وما يناسبه .
- انظر : عقار . مثل . ولاء . مقبول .
- مباح (باب) : ٢ - ١٧٩
إباحة ما طهر من الطعام والشراب :
٢ - ١٨٢ و ١٧٩
- إباحة ما علت فيه الزكاة : ٢ - ١٧٩
حكم ميتة ، ليس له نفس سائلة : ٢ -
١٨٧
- ما سد الرق من محرم : ٢ - ١٨٣
- مبتدأة : المبتدأة في الحيف هي غير
المعتادة أو الحامل : ١ - ٢٠٩
- متجالة : هي المرأة غير غشقة الفتنة :
١ - ٥٣٨
- متعة : نكاح المتعة : انظر متعة .
- متعة : هي ما يعطيه الزوج لمن طلقها
زيادة على الصداق لجبر خاطرهما :
٢ - ٦١٦
- من ليس لها متعة : ٢ - ٦١٧
- متلاحة : هي الجرح الذي خاص
في الجلد بتملح : ٤ - ٣٥٠
- متنجس : انظر : طهارة نجاسة
- مظلي : روية بعضه في البيع : ٣ - ٤٠
و ٤١
- اعتبار المماثلة في الكيل والموزن :
٣ - ٨٥

عجمل : هو ما لا تنضم دلالة : مدة : مدة الدالعب : ٣-١٩٢

مدة الشفاعة : ٣-٦٤٣

مدة الشفاعة : ٣-٦٤٣

مجنون : انظر : جنون

مدة الحيازة المكسبة والمسقطه : ٤ - ٣٢٤

مدة الوقف (توقيته) : ٤-٩٨ و١٠٦

مجهوس : انظر : أهل اللمة .

مدة اجارة الرقيق والدور والأرض :

٦٦, ٦٠, ٣٦, ٢٩-٤

مجهول : یمنہ : ۳ - ۳۰ و ۹۱

تعبن الملة في الإجارة والحالة: إجارة .

وانظر عقد .

పేజీ

مدة طلب الدليل والدفع : ٤ - ٣١٢

محجور : انتظار حجر

ملحق : الملحق هو من تجد من أصل

أو معهود بالكلام : ٢٠٨-٤

انظر : تنازم دهوی . وما یناسبه

عمل العقد : انظر : عقد

محمد صلی اللہ علیہ وسلم : مستہ :

انظر : رخصة . نوافل .

مدمي عليه : المدمي عليه هو من

ترجمہ قولہ بمعہود أو أصل : ۲۱۱-۴

الحكمة المختصة بالمذمى عليه: ٤-٢٣٤

انتظر : تنازع . دعوی . وما یناسبه

۱-۶۹۲ : کراچی صوم مولدہ :

جہہ والتشفع بہ : انظر : تصوف

مخلص : الأفينون : ٢-١٨٣

الحديث : ١-٤٧ و ٢-١٨٣

السخان : ٧٠٠ و ٤٦ - ١

ملكي : هو غير المحتك ؛ هو الذي

سَمِ بِالسَّمِ الْمَاقِمِ كِفْ كَانَ وَمُخْلَفِ

ما باجه بنبره : ٦٣٩-١

طهارة الجفاف منه : ٤٧-١

استعماله في الحراية : ٤-٤٩٢

انظر : مفرد

مدین : انتظار دین

مداخله (فصل): هي دخول الشجر

والببناء في بيع الأرض ولو لم يذكر:

المدينة المنورة : فضليها على مكة :

270-2

۱۱۲-۲ : صلحا و شجرها :

علم أخذ العلم من الخلق إليها :

٣٣٠ - ٧

ملہجو : انظر تدبیر

مدد : هو کیا، حد ملے، الین :

70A-1

- الأخذ بكيلها ووزن مكة : ١ - ٦٠٨
 مذهب : اختلاف المذهب في إمامة
 الصلاة : ١ - ٤٤٤
 القاضي المقعد : ٤ - ١٨٩
 على : نقضه للوضوء : ١ - ١٣٥
 مراعاة : هي بيع ما اشتراه بشئ
 مع ربح معلوم : ٣ - ٢١٥
 التفرير والتدليس والنش والنط فيها
 = ٣ - ٢٢٠
 مراضاة : هي أن يتراضى كل واحد
 على أن يأخذ شيئاً مما هو مشترك :
 ٣ - ٦٦٢
 مراطة : هي بيع عين من ذهب أو
 فضة بمثلها : ٣ - ٦٤
 مراضعات : انظر : قضاء .
 مرافق عامة : الصرف عليها من بيت
 المال : انظر بيت المال وانظر : صالح .
 مراكب الغزو : انظر سفينة .
 مروة : انظر : امرأة
 مرجان : انظر : بحر
 مرض : الوضوء لا يخرج من غير
 الخرج الطيبى : ١ - ١٣٨
 مسح على الجيرة : ١ - ٢٠٢
 تيمم المريض : ١ - ١٨٠
 صلاة للمريض : ١ - ٤٨٩ و ٥٠٨
 و ٥١٥
 إمامة المريض : ١ - ٤٣٦ و ٤٤٥
 حياة المريض : ١ - ٥١٥ و ٤ - ٧٣٣
 ولقته أمته : ٢ - ٤٨٣
 قتاله وأسر : ٢ - ٢٧٥
 فسح إجازة المريض : ٤ - ٥١
 قضاء المريض وإفائه : ٤ - ٢٠٥
 جنابة المريض ولجنابة عليه : ٤ - ٣٤٥
 و ٣٨٤ و ٤٧١ و ٤٩٥
 وانظر : استحاضة . مرض . جلام .
 جراح . دم . صديد . وما يتناسب
 المريض مرض الموت : انظر : مريض
 مريض : مرض الموت هو الذى ينشأ
 عنه الموت عادة : ٣ - ٣٩٩
 اعتبار المحبوس لقتل وقطع وحاصر صف
 القتل مريضاً : ٣ - ٤٠٠
 نكاح المريض : ٢ - ٣٧٣ و ٣٨٩ و ٤٢٦
 قسم المريض بين زوجاته : ٢ - ٥١٠
 صداق المريض : ٢ - ٤٥٢
 تدبير المريض وحضه ووقفه ومبته : ٤ -
 ١١٠ و ١٤٠ و ٥١٣ و ٥٣٤
 إقرار المريض : ٣ - ٥٢٧

المرئىض بغير مرض الموت بمماته العام : شروطها : ٣ - ٧١٣ و ٧١٧
انظر : مرض . التزامات العامل : ٣ - ٣١٧ و ٧٢٨

فسادها : ٣ - ٧١٦
فسادها : ٣ - ٧٢٢ و ٧٤٦
مزانية : حلتها فى كراء الأرض وما
تتبعه : ٤ - ٢١

مستأمن : انظر : أمآن
مزارة : هى الشركة فى الزرع :

٣ - ٤٩٢
فساد المزارة : ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦
مزانية : بيع المزانية : ٣ - ١٠٦

مسجد : تحيته : ١ - ٤٠٥
آدابه : ١ - ٤٢٣ و ٤٣١ - ٤٤٦
ما تقام فيه الجمعة : انظر : جامع .
جمعة .
مزدلفة : القصر والحج فيها :

١ - ٤٨٧ و ٧ - ٥٧
وانظر : حج

الصرف عليه من بيت المال : ٢ - ٢٩٥
زعرته وزكاة حليته : ١ - ٦٢٣ و ٦٢٢
قراءة العلم فيه : ١ - ٤٢٣
ارتداد الخائف وإجازتها للمسجد : ١٤ - ١
٢١٥ و ٤ - ١٢٨

حلل الجنب فيه : ١ - ٢٧
الوقوف عليه والإيصاء له ورفع الدعوى
عنه : ٤ - ٩٨ و ١٠٢ و ١١٨
٢٤٨ و ٥٨١

نزح الملكية لتوسيعه : ٤ - ١٢٨
علم جواز الحد فيه : ٤ - ٢٠١
السرقة منه : ٤ - ٤٧٩

مسابقة : ٢ - ٣٢٥
مسابقة : هى مباشرة المرأة للمرأة :
٤ - ٤٥٢
مسابقة (باب) : هى عقد القيام بمؤونة
شجر أو نبات يجزه من غلته :
٣ - ٧١١

المسجد النبوى والحرام : نذر للمنى
إليهما : ٢ - ٢٦٤
بلقة السالك - رابع
اجتماعها بغيرها : ٣ - ٥٣
أزواجها : ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢

- صلاة الجنائز في المسجد النبوي: ١- ٥٥٨ هـ : هـ : ٤ - ١٤٠
مسح : المسح على الخلف (فصل) : السفر به في أرض الحرب : انظر :
١ - ١٥٢ : يسع لغير المسلم : ٣ - ٢٠
المسح على الجبهة والعمامة (فصل) : مصر : حكم أرضها : ٢ - ٢٩٤
١ - ٢٠٢
مسكوك : هو ما يغيب العقل دين مصراتة : ٣ ... ١٦٢
الحراس مع نشوة وطرب : ١ - ٤٧ مضاربة : انظر : قراض
انظر حمر . مقسد مضطرب : انظر : ضرورة
مشاع : قسمته : ٣ - ٦٥٩ مطر : اختياره علماً للجمعة والجماعة :
وانظر : قصة مطلق : انظر : ماء
رهن للمشاع : ٣ - ٣٠٧
مسكين : هو من يكون أحوال من مطل : انظر : دين . غلى
الفقير : ١ - ٦٥٨ مطلق : انظر : ماء
مسئولية : انظر : تلف . جناية . معادن : انظر : معدن
ضمان . وما يتناسبه
مشقة : انظر : رخصة . ضرورة . معاطاة : جوازها في الخلع : ٢ - ٥٣١
حذر . وانظر : عقد (انقاده)
مصالح : انظر : حل . معاهد : تحريم أذاه : ٤ - ٧٤٢
مصالح : الإتيان عليها من الزكاة معونه : قتاله : ٢ - ٢٧٥
وبيت المال : ١ - ٦٦٣ شهادته : ٤ - ٢٣٩
إصلاح القناطر والنداس الموقوف عليها : وانظر : أهلية .
٤ - ١٢٤ معدن : زكاته : ١ - ٦٥٠
مصحف : إهاتته : انظر : ارتداد إقطاعه : ١ - ٦٥١
إيداع مقابل إقطاعه بيت المال : ٢ - ٢٩٤

- ٦٥٠-١ : تلك الدولة له :
 ما يوجد منه بأرض الصلح : ٦٥١-١
 إجارة العمل فيه : ٦٥٢-١
 وانتظر : ذهب . فضة .
- معاملات : انظر : بيع . عقود .
 ملك . وكل عقد باسمه
- معاليق : جمع معلق (كصنوبر)
 وهو ما يعلق بجانب الرجل مما يحتاج
 إليه المسافر : ٤ - ٤٠
- معاهدات : انظر : أمان . ذمة
 للماهدات في الإسلام (تعليق) :
 ٢٨٣ - ٢
- معاهد : انظر أمان : ذمة
- معتادة الخيفس : هي غير المعتادة
 أو الحامل : ١ - ٢١٠ .
- محصىة : الإجارة عليها : انظر : إجارة
 الوقت عليها : ٤ - ١١٦
- معلم : انظر : تعلم . علم .
- مغافين : هي منافع البدن التي تتجمع
 فيها القلابة كبين الشخصين :
 ١ - ١١٠
- مغفل : انظر : خفلة .
- مغلصمة : هي ما انحازت البحرية فيها
- بلجة البدن عند اللبح : ٢ - ١٥٧
 انظر : زكاة .
- مفتى : انظر : فتوى
- مفسد : هو ما يقبب العقل دين الحواس
 دين نشوة أو طرب : ١ - ٤٧
- مفقود (فصل) : أقسام المفقود :
 ٢ - ٦٩٣
 عدة زوجه : ٢ - ٦٩٣
 وقف ما له للحكم بموته : ٤ - ٧١٧
 المفقود في دار الحرب : ٢ - ٦٩٨
 انظر : أسير . غيبة
- مقاصصة (فصل) : هي متاركة مدينين
 بمقتلين ما عليهما كل له فيما عليه :
 ٣ - ٢٩٧
- المقاصصة في دين النفقة : ٢ - ٧٤٠
- مكرّف : هو فرس أبو نبطي أو رضى
 وأمه عربية
- مقير : هو إزاء مطلي بالقار : ٢-١٨٧
- مكايبة : هو أخذ الشيء قهراً مدحجاً
 أنه ملكه : ٤ - ٤٧٦
- مكايل : الصاع : أربعة أمداد
 المد : مئة الدينين
 الوست : ستين صاعاً .
 الفرق : صاعان : ١ - ٦٠٨

- مكس : استرداد ما أعطه المكس
بالقضاء : ٢ - ٣٠٥
- مكة : فضل المدينة عليها : ٢ - ٢٦٥
- قبة أهلها : ١ - ٢٩٤
- ميتات أهلها للحج : ٢ - ١٩
- أخذ نصف العشر من الجاليين لها :
٢ - ٣٢٠
- العسل بوزن : ١ - ٦٠٨
- ملابس : انظر لباس
- ملاحة : انظر لمان
- ملاصة : (نوع من يبيع الجاهلية
لا خيار فيه إذا لمس المبيع) :
٣ - ٩٢
- ملاهي : تحريمها : ٤ - ٧٤٣
- تحريم التلذذ بسباح صوت الأثني والأمرود :
٤ - ٧٤٣
- آلات الهوى : انظر آله .
- ملاكمة : سبهم الطيب : ١ - ٥٦٧
- سبهم : انظر ارتداد . إكراه
- ملطاة : هي الجراح التي قربت العظم
ولم تصل إليه : ٤ - ٣٥٠
- ملك وملكية : كسب الملكية بالاستيلاء
على المباح : ١ - ٦٥٤ =
- كسب ملكية ما يلقيه البحر : انظر بحر.
- كسب للملكية بالإحياء والإطعام :
انظر : إحياء . إطعام .
- كسب ملكية المعلن : انظر معلن.
- تملك الغنائم والي : انظر غنائم .
- كسب ملكية القطة والكنز والركاز
انظر ما يناسبه .
- كسب الملكية بالحيازة ووضع اليد :
انظر : حيازة .
- إثبات الملك والشهادة فيه : ٤ - ٣٠٧
- الملك المشترك لأهل البلد والحريم :
٤ - ٨٨ =
- أنواع الاختصاص بالأرض : ٤ - ٩٣
- التصرف في ملك الغير : ٤ - ٣٢٣
- قصد ملكية الحيوان البري بالإحرام : ٢ - ٩١
- نزع الملكية : ٣ - ٢٠ و ٤ - ١٢٨
- أمر تملك الذات في الوقف : ٤ - ١٣٧
- كراهية تملك المتصلق : ٤ - ١٥٤
- مماطلة : انظر : دين . غلس .
- مناصفة : هي أن يموت الإنسان ولم
تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث
أو أكثر : ٤ - ٧٠٣
- مناقلة : (من يبيع الجاهلية) : ٣ - ٩٢
- منازل : هي التي ينزل بها في سير المسافر
وقدر الإقامة : ٤ - ٤٠
- مناجزة : أنواع العقود التي تطلب فيها
المناجزة : ٢ - ٢١٣

الحجب وأحكامه (فصل): ٤-٦٤٩=

حساب القراض (فصل): ٤-٦٥٥=

المناسخة (فصل): ٤- ٧٠٣ =

إقرار أحد الورثة (فصل): ٤- ٧٠٧=

صلح بعض الورثة : ٣- ٤١٥

إنجاز الوارث الوصية : ٤-٥٨٣ و ٥٩٥

حلول الدين بالموت : ٣- ٣٥٣

وقف الشركة إذا جهل تأخر الموت:

٧١٥ - ٤

انتقال اختيار الوارث أو الدائن : ٣-١٤٥

زكاة الوارث : ١- ٦٠٦ و ٦١٦

ميراث المرتد : ٤- ٤٣٧ و ٤٣٩

ميراث المفقود : ٢- ٦٩٩

ميراث المستأمن : ٢- ٢٩٠

الوصية لوارث : ٤- ٥٨٦

الوقف على وارث في مرض الموت

١١٠ - ٤

انتقال القصاص بالإرث وقطعه: ٤- -

٣٦٧ و ٣٦٧

توقيع ورثة المفلوك الحد: ٤- ٤٦٧

الشهادة في الموارث : ٤- ٢٧٢

موانع الإرث (فصل): ٤- ٧١٢ =

مواضعة : استبراء الإمام بالمواضعة :

٧٠١ - ٢

شرط التقديف فيها : ٢- ٧١١

موت : انظر : تركه . جناز

مفقود . موارث . ميت .

موضحة : هي الموضحة التي توضح

مطلقة : الصلح على المصلحة : ٣-٧٠٧

انظر : إجارة . عارية

معلقة : هي جرح في الرأس أو الوجه

يقطع بها فرائض العظم للعلاء : ٤- ٣٥٢

منكرات : انظر : بدع . عادات .

منى : نجاسته : ١- ٥٤

خروجه بفيرللة : ١- ١٣٥ و ١٦١

مهاياة : انظر قصة

فهر المثل : هو ما يرغب به مثل

الزوج في الزوجة باعتبار دينها والمال

وجمالها بحسبها وبلغها : ٢- ٤٥٢

مهر : انظر : نكاح .

موات : انظر إحياء .

موارث (باب. القراض) :

الحقوق المتعلقة بالتركة وما يبدأ منها ٣-

٥٩٢ و ٧٠٩ و ٤- ٥٥٠ و ٥٩٩

٦١٦ و

الوارثون من الرجال والورثات من النساء:

٤- ٦١٩ =

إنداع التركة التي لا وارث لها بيت المال:

٢- ٢٩٤

الجد مع الإخوة (فصل): ٤- ٦٣٤ =

الأصول السبعة لمسائل القراض (فصل):

٤- ٦٤١

- عظم الرأس : ٤ - ٣٤٩ وانظر محمد (صل الله عليه وسلم)
- موقوفة : انظر : وقد
- مولد النبي : كراهية صومه : ١-٦٩٣
- ميت : غسله وتجهيزه ودفنه :
- انظر : جنازة .
- التصدق عليه : ١ - ٥٨٠
- تجهيزه من بيت المال : ١ - ٥٥٢
- النياحة عليه : ١ - ٥٧٩
- الإجارة على حمل الميت ودفنه : ٤-١٠ =
- الزنا بالميت : ٤ - ٤٤٨
- أثر الموت في إجارة الوقف : ٤ - ٥٥
- ميتة : ميتة ما ليس له نفس سالقة :
- ١٨٧ - ٢
- الإكراه على أكل الميتة : ٢ - ٥٥٠
- إباحة أكلها المضطر : ٢ - ١٨٤
- ميتة الجن : ١ - ٤٩
- ميد : هي الدوحة : ١ - ٤٨٨
- ميل : هي ثلث القروص ، أو جزء من
- أثنى عشر جزءاً من البريد أو ٣٥٠٠
- أو ٢٠٠٠ ذراع : ١ - ٤٧٤
- (ن)
- نبيذ : ٢ - ١٨٥
- نبي : الحلف به : ٢ - ٢٠٣
- سبه : ٤ - ٤٣٠
- وانظر : ارتداد . إكراه
- نجاسة : هي صفة حكيمية يتمتع بها
- ما استبيح بالطهارة من الحيث : ١ - ٢٤
- علامة زوال النجاسة : انظر : طهارة
- الأعيان النجسة (فصل) : ١-٤٣ و ٤٩ =
- الانقضاء بالمتنجس : ١ - ٥٨
- الإجارة على طرح النجاسة : ٤ - ٢٨
- نجش : هو أن يزيد الثمن ليغز : ٣-١٠٦
- نجاس : علم الزكاة فيه : ١ - ٦٢٢
- نحر : هو طعن الحيوان بلبته
- نعلب : الآداب المطلوبة ندياً :
- انظر : آداب
- نلوق : هي قطعة من اللحم أو التفعة
- الخالصة التي لا تحتاج لتخليص :
- ١ - ٦٥٣
- نلور (باب) : هو التزام مسلم مكلف
- قرية ولو بالتعليق : ٢ - ٢٤٩
- سقوط النلور بالردة : ٤ - ٤٤١
- النلور المطلق : ٢ - ٢٥١
- الفرق بين النلور واليمين : ٢ - ٢٥٠
- النلور المبهم : ٢ - ٢١٠
- النلور المتدبب والمكروه والمهرم : ٢ - ٢٥١
- سقوط النلور المجوز عنه : ٢ - ٢٥٥
- النلور غير الملتزم والمكروه : ٢ - ٢٦٢
- النلور البديع : ٢ - ٢٦٣

- النذر للأولياء : ٢ - ٢٦٣
نذر المشى للكعبة ونحوه : ٢ - ٢٥٥
و ٢٦٤
نذر الجهاد : ٢ - ٢٧٤
نوع الملكية : انظر : ملك
نساء : انظر : امرأة
نسب : الإقرار بالولد : انظر : استلحاق .
اجبار الكفارة فى النسب : انظر : كفارة .
الشهادة فى النسب : ٤ - ٢٦٧ و ٢٧٢
التحيز . فى دعوى النسب : ٤ - ٢١٧
علم التحكيم فى النسب : ٤ - ١٩٩
العلم فى النسب : انظر : قذف
نسيان : السهو فى الصلاة : ١ - ٣٧٦ =
وانظر : سجود السهو
إتمام التامى للوضوء : ١ - ١١٢
النسيان فى الصوم : ١ - ٦٨٧
النسيان فى الزكاة : ٢ - ١٧١
شهادة التامى : ٤ - ٢٤٥
رفع عن أمى النسيان . ١ - ٧٠٨
نشوز : نفقة الناشز وتأديبها : ٢ - ٥١١
نظام : إزالة الوسخ ونسف الأبل :
١ - ٥٠٤
إزالة النجاسة : انظر : نجاسة
وانظر : عادات . غسل
نعم : هى الأصنام من ليل ويقر
- وفى : ١ - ٥٨٨
نفاس : ما هى خرج من الدم للولادة
معها أو بعدها : ١ - ٢١٦
ما يقام من وليمة بمناسبة النفاس (الحرس) :
٢ - ٢٩٩
وانظر : جنين . ولد
نفس : الخوف من تلقاها : ١ - ٤٦٥
انظر : تلف
عصمتها : انظر إسلام . جناية . ذى .
كافر وما يناسبه
نفس سائلة : ميتة ما ليس له نفس
سائلة : ١ - ٤٤ و ٤٩ - ٢ - ١٨٧
نفقة : النفقة فى العدة : ٢ - ٦٨٦
وجوب النفقة على الغير (باب) : ٢ - ٧٢٩ -
ما تشمله النفقة : ٢ - ٧٣١
علم المقاصة فى النفقة : ٢ - ٧٤٠
ضمان النفقة : ٢ - ٧٣٨
سقوط النفقة : ٢ - ٧٤٠
النفقة على الغائب : ٢ - ٧٤٧
عجز الزوج عن النفقة : ٢ - ٧٤٥
نفقة المرتدة : ٢ - ٦٩١
نفقة المزن بها : ٢ - ٦٨٦
نفقة الحمل : ٢ - ٧٤٣
نفقة الكافر . ٢ - ٧٥٠ =
نفقة الأبوين والقرابة : ٢ - ٧٥٠ و
٤ - ١٥٥
نفقة الملك : ٢ - ٧٤٩

- فققة الحاضنة : ٢ - ٧٦٤
أثر النفقة في الزكاة : ١ - ٦٥٨
لقيد : فساد العمل لا يشترط النقد :
٨١-١
وانظر حرم . دينار . ذهب . زكاة . فضة
فقير : هو ما قرر من الأواني من
جلوع التخيل ونحوه : ٢ - ١٧٨
لقبصة : انظر : خيار
لقبضة : هي طعام يقام لمناسبة القدوم
من السفر : ٢ - ٤٩٩
نكاح (باب) : هو عقد لحل تمتع
بأنثى غير محرم وغير مجوسية ولا أمة
كتابية بصيفة لقادر محتاج أو راج
نسلا : ٢ - ٣٣٢
أركانه وشروطه : ٢ - ٣٣٤ =
الشروط المناقضة لمقصوده : ٢ - ٣٨٥
الكفاءة في النكاح : ٢ - ٣٣٩
من يحرم نكاحه : ٢ - ٤٠٢ = ٤ - ٤٥١
التحريم بالزنا : ٢ - ٤٠٥ و ٣٤٧ و ٣٤٩
الصداق (المهر) : ٢ - ٤٤٩ =
خيار أحد الزوجين (فصل) : ٢ - ٤٦٧ =
إثبات النكاح : ٤ - ٢١٩ و ٢١٩ =
الشهادة في النكاح : ٤ - ٢٦٧ و ٢٦٧ =
و ٢٨٢ -
التنازع بين الزوجين : ٢ - ٤٨٨ =
- و ٤ - ١٥٧
القسم والسفرين الزوجات : ٢ - ٥٠٥ =
النكاح الفاسد : ٢ - ٣٨٤
ما يفسخ منه قبل الدخول : ٢ - ٣٨٤ =
ما يفسخ منه أبداً : ٢ - ٢٨٦
لإجارة الزوجة نفسها : انظر : ظر
عدم ولاية الزوج في التقصاص : ٤ - ٣٥٨
الحجر على الزوجة وأهلبيتها : ٣ - ٤٠٢
و ٤ - ١٤٠
ما تمنع عنه الزوجة ١ - ٧٢٣ و ٧٣٩
تأديب الزوجة : ٢ - ٥٠٤
جهاز الزوجة : ٢ - ٤٩٦ و ٧٣٥
خطة الزوجة في منزلها : ٢ - ٧٣٤
تفصيل الزوجة لزوجها : ١ - ٥٤٤
نكاح المريض : ٢ - ٣٧٣ و ٤٢٦
نكاح الصغير والصغيرة : ٢ - ٣٥٧ و ٦٧٤
نكاح المجنون . ٢ - ٤٦٩
نكاح السفية : ٢ - ٧٥٩ و ٣٩٤ و ٤٩٤
و ٤٦٣
نكاح الخنى : ٢ - ٣٧٣
نكاح المكروه : ٢ - ٥٤٤ و ٥٤٨
نكاح المأسورين : ٢ - ٣٠٦
نكاح الكتابة : ٢ - ٤٧٠ و ٣٠٦ و ٣٧٤
السرقه بين الزوجين : ٤ - ٤٨١
انظر : لإلاء . خلع . صدق . طلاق .
ظهار . كفار
نكاح غير المسلمين : ٢ - ٤٢٢
و ٣٧٤
إسلام الزوجة : ٢ - ٣٠٦

- نكاح التحكيم : هو عقد صرف فيه
الصدائق لحكم أحد : ٢ - ٤٤٩
- نكاح التفويض : هو عقد بلاذكر
مهر ولا إسقاطه ولا حرفه لحكم أحد :
٢ - ٤٤٩
- نكاح الحربيين : ٢ - ٣٠٦
- نكاح الدرهمين : هو إذا قل الصدائق
الشرعى وامتنع الزوج عن إتمامه :
٢ - ٣٩٠
- نكاح الرقيق : ٢ - ٣٦٢ و ٤١٤ =
٣٧٤ و
- نكاح السر : هو أمر الشهود حين
العقد بكتانه : ٢ - ٣٨٢
- نكاح الشغار : ٢ - ٤٤٦
- نكاح المتعة : هو نكاح لأجل :
٢ - ٣٨٧
- نقل :
- تعيين الدابة والحمل والنقل والبلد :
٤ - ٣٦ = ٦٥ و ٥٧
- حمل الشيء بنصفه : ٤ - ٢٢
- ما يعمل فيه بالعرف : ٤ - ٣٩ =
- الضمان فى النقل : ٤ - ٤٢ و ٦٥
- فسخ إجارة النقل : ٤ - ٥٠ = ٦٥ =
- قتل الأشخاص من الباطن : ٤ - ٣٣ =
- شرط حلف الدابة : ٤ - ٥٥
- الإجارة على الاستفتاء : ٤ - ٢٥
- النقل البحرى : انظر : سفينة .
- نجمة : أثرها فى الاحتكاف : ١ - ٧٢٦
- وانظر : تصوف .
- نواقل (فصل) : من لغة الرياضات،
واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يداوم عليه : ٢ - ٢٩٦
- النواقل المؤكدة : ١ - ٤٠٢
- النواقل المطلوبة : ١ - ٤٠١
- النواقل المتدوية والרגائب : ١ - ٤٠٥
- أوقات التحريم والكراهية : ١ - ٢٤١ =
- النواقل لمن عليه فرائض : ١ - ٣٦٧
- نوقى : انظر : بحر . سفينة .
- نوم : قفزه للضوء : ١ - ١٤٢
- نياية : ما تقبل فيه النياية فى العبادات :
- ٢ - ١٥
- النياية فى الحج والناسك : ٢ - ١٤ و ٦٣
- و ١٢٠
- النياية فى ذبح الأصحية : ٢ - ١٤٥
- وانظر : وكالة
- نية : حروب النية ورفضها : ١ - ١١٢
- و ١١٦ و ٧٠٨
- النية فى التيمم : ١ - ١٩٣

- النية في الرضو : ١ - ١١٤
النية في الصلاة : ١ - ٣٠٣
النية في صلاة الجماعة والجمعة والخوف :
١ - ٤٤٩ =
النية في جمع الصلاة وقصرها : ١ -
٤٨٥ و ٤٥٠
النية في جمع المشائين : ١ - ٤٥٠
النية في الإمامة : ١ - ٤٤٩ =
النية في الصوم : ١ - ٦٩٥
النية في الحج : ٢ - ٢٥
النية في الزكاة : ١ - ٦٦٦
النية في الزكاة : ٢ - ١٧٠
النية في الصيد : ٢ - ١٦٣
النية في الطلاق والرجعة : ٢ - ٥٧٠
٦٠٦ و
النية في القطة : ٤ - ١٧٣
النية في اليمين : ٢ - ٢٢١ و ٢٠٧
النية في العتق : ٢ - ٢٢٤
- هبة : هي تملك من له التبرع ذاتاً
تُنفق شراً لأهل بهيمة أو ما يدل
على التملك : ٤ - ١٣٩
أركانها : ٤ - ١٤١
ما تبطل به : ٤ - ١٤٣
قبض الحب وحوزها : ٤ - ١٤٤
اعتصار الحب : ٤ - ١٥١
النية بشرط : ٤ - ١٥٦
علم اشتراط القبض فيها : ٣ - ٢٩٥
هبة الزوجة صدقاتها : ٢ - ٤٦١
النية للخطبة
أثر النية في الزكاة : ١ - ٦٠٠
هبة القفس : ٣ - ٣٤٧
هبة الحرى : ٢ - ٣٠٤
النية للقاضي ونحوه : ٣ - ٢٩٣
- هجين : هو فرس أبوه عربى وأمه نبطية
أوردية ، وحكه المقترف : ٢ - ٣٠٠

هلمايا : انظر هبة . عادات .

(ه)

- هائى : هو ماء يخرج من فرج المرأة
عند ولادتها : ١ - ١٣٥
هاشمى : تقديمه في الصلاة : ١ - ٤٥٦
الإقلاق عليه من بيت المال وعدم
استحقاقهم الزكاة : ١ - ٦٥٩
و ٦٦٣ و ٦٧٨
جواز إطعامه من كفارة اليمين : ٢ - ٢١١
لا يكون الهاشمى ابن سبيل : ٢ - ٦٦٢
- هذى : هو ما يجب لمتنع أو لقران
أو ترك واجب في الحج أو العمرة أو
ما يجب لجماع أو نحوه : ٢ - ١١٩
هزل : ثلاث جلعن هزل : ٢ - ٣٥٠
الهزل في الرجعة : ٢ - ٦٠٦
الهزل في الطلاق : ٢ - ٥٤٤
وانظر عقد (منتهى) . نية .
هلال : رؤيته : ١ - ٦٨٢ =

- أركانها : ٥٨٠ - ٤
 الموصى : ٥٨٠ - ٤
 إحصاء الأم على أولادها : ٦٠٤ - ٤
 الموصى له : ٥٨١ - ٤
 التسمم في الموصى ثم : ٥٩١ - ٤
 صيغة الوصية : ٥٨٤ - ٤
 كتابتها والإشهاد عليها : ٥٨٨-٦٠١
 قبضا : ٥٨٣ - ٤
 بطلان الوصية بالردة : ٤٤١ و ٥٨٤
 الوصية على مصيبة : ٥٨٥ - ٤
 الوصية لورث وغيره : ٥٨٦ - ٤
 إجازة الورثة : ٤٩٥ - ٤
 بطلان الوصية بالعتق والإيلاء : ٥٨٧ - ٤
 بطلانها بزوال اسم الموصى به وتخلّف شرطه : ٥٨٧ - ٤
 حدوث ابن أو زوج بعدها : ٥٩١ - ٤
 تعيين الموصى بوصية : ٦٠٤ - ٤
 وانظر : صثير .
 الوصية على الصغير : ٣ - ٣٨٧
 الوصية والزكاة : ١ - ٦٠٥ و ٦١٧
 و ٦٢٤
 وانظر : تدبير
 وضع اليد : استحقاق الغلة لدى الشبهة : ٣ - ٦١٨
 وانظر : استحقاق . حيازة . غصب . ملك .
 وضوء : فرائضه : ١ - ٥٢٠
 شروط صحته وجوبه : ١ - ١٣١
 سنته وفوائده : ١ - ١١٧
 منلوياته : ١ - ١٢١
 مكروهاته : ١ - ١٢٦
 نواقضه (فصل) : ١ - ١٣٥
 الوضوء من الشك : ١ - ١٤٩
 ما يمنعه الحدث : ١ - ١٤٢
 وضعية : البيع على الوضعية : ٣ - ٢٢٠
 وطء : نقض الوضوء بالممس . ١ - ١٤١
 الوضوء بعد الوطء : ٦ - ٧٥
 أثره في المهر : انظر . نكاح . مهر .
 وطء جوارى السبي : انظر : غنيمة
 ما يجب الفسل منه أو مقدماته : ١ - ١٦٣
 الامتناع عنه في الصوم : ١ - ٦٩٨
 الوطء في الدبر : انظر . دبر
 إطلاقه : ٢ - ٧٠٣
 العزل : ٢ - ٤٢٠
 الجماع آداب : ٢ - ٣٤١
 الدفاع عن الوطء : ٢ - ٥٩٢
 وانظر : إيلاء . فرج (حيوة) . زنا .
 ظهار . كفارة . نكاح .
 وقت اختياري وضروري : الوقت
 الضروري هو الذي لا يجوز تأخير الصلاة إليه لغير أرباب الضرورات ،
 وهو عقب الوقت المختار : ١ - ٢٣٠
 وقلة : انظر : مرقنة

- وقف : هو ما بين نصاب الترفيعتين
من الأتمام : ١ - ٥٩٩
لا يكون الوقف في العين والحرف :
١ - ٦٢٠
- وقف : هو جعل منفعة مملوكة ولو بأجرة
أو قلته لستحق ، بصيغة ، مدة
ما يراه المحبس : ٤ - ٩٧
أركان الوقف : ٤ - ٩٩
مطلات الوقف : ٤ - ١٠٧
أثر الردف الوقف : ٤ - ٤٤٢
الوقف على الوارث ومن سيولد : ٤ - ١١٠
و ١٠٢
- الوقف على المعصية : ٤ - ١١٦
الوقف على اللهي : ٤ - ١٠٣
الشروط الجائرة فيه : ٤ - ١١٩
ما تتناوله أفاظ الوقف : ٤ - ١٢٨
انقطاع المحبس عليه : ٤ - ١٢١
تملك العين والمعلقة والإجارة في الوقف :
٤ - ١٣٢
- بيع ما لا يستفيع به من الوقف : ٤ - ١٢٥
إجارة المناظر للوقف : ٤ - ١٣٣
وقف العين للسلف : ١ - ٦٥٠
المنفعة للوقف : ٣ - ٦٣٢
- وقف القبر : ١ - ٥٧٧
وقف الأرض المفتوحة : ٢ - ٢٩٢
وكاء : هو الخيط الذي تربط به القطة
وظهرها : ٤ - ١٦٦
- وكالة : هي نيابة في حق مالي غير
مشروط بموت الوكيل ولا عن إمارة :
٣ - ٥٠١
الفرق بينها وبين النيابة والأمر : ٣ - ٥٠٤
أركانها : ٣ - ٥٠١
ما تمنع : ٣ - ٥٠٢
- الوكالة من الباطن : ٣ - ٥١٣
تعدد الوكلاء : ٣ - ٥٢٠
الوكالة بأجر : ٣ - ٥٢٣
ما تجوز فيه الوكالة : ٣ - ٥٠٢
ما يجوز للوكيل وما يجب عليه : ٣ - ٥٠٦
و ٥١٢
- ضمان الوكيل : ٣ - ٥١٨
التنازع فيها : ٣ - ٥١٩ و ٥٢١
الوكالة في الزوج : ٢ - ٣٧٢ و ٣٧٦
وكالة الصبي : ٣ - ١٨
الوكالة في الخلع : ٢ - ٥٢٩
وكالة الكافر عن المسلم : ٣ - ٥١٠
- ولادة : طلب الولد من الأمة
للمملوكة : انظر : امتيلاد
ما يقام بمناسبة الولادة من طعام (الحقيقة) :
٢ - ٤٩٩
ما يقام بمناسبة الختان (إحدلر) : ٢ - ٤٩٩
أجرة القابلة : انظر : طب
- ولاء : الولاء هو حصة كل حصة النسب :
٤ - ٥٧١
الولاء لمن أعتق : ٤ - ٥٧٢
سريان الولاء للولد : ٤ - ٥٧٣
الميراث بالولاء : ٤ - ٥٧٥

- تورث الولاية : ٤ - ٧١٤
التنازع في الولاية : ٤ - ٥٧٧
- ولايم : هي - مطلقة - طعام العرس
ولا تقع على غيرها إلا بقيد : ٢ - ٤٩٩
ولاية الختان : الأعداء : ٢ - ٤٩٩
ولاية حفظ القرآن : الخلافة : ٢ - ٤٩٩
ولاية النفاس : عرس : ٢ - ٤٩٩
ولاية المولود : حقيقة : ٢ - ٤٩٩
ولاية الإقانس : للأدبة : ٢ - ٤٩٩
ولاية القوم من السفر : تقيمه : ٢ - ٤٩٩
ولاية البناء : وكيرة : ٢ - ٤٩٩
إجابة الصائم لنقل الدعوة للولاية : ٧ - ٥٠٠
ما يقع بالولاية من المنكرات : ٢ - ٥٠١
إيجابها لا تستقبل الجمعة : ٧ - ٥١٥
- ولاية : الأولياء الصالحين : انظر :
تصوف -
ترتيب أولياء النكاح : ٢ - ٣٥٩ و ٣٦١
الولي الخير وغير الخير : ٢ - ٣٥٩
عضل الولي : ٢ - ٣٧٥
الولاية مع اختلاف الدين : ٢ - ٣٧١
ما يقيمه من دعوى : ٤ - ٢٠٣ و ٢٩٨
ولي الدم : ٤ - ٣٣٦ و ٣٥٨
- ولد : الإقرار به : انظر استلحاق
ولد الحر إذا أسلم : ٢ - ٣٠٧
ولد الأسيرة : ٢ - ٣٠٧
ولد الرقبة : ٢ - ٤٨٠
شهادة الولد : ٤ - ٢١٩
- احتصار الجبة منه : انظر : احتصار
الوقف عليه : ٤ - ١٠٢ و ١٢٩
في الولد : انظر : لعان
ما يقام للولدف سيومه (الحقيقة) : ٧ - ٤٩٩
إرضاع الولد : انظر : ظر . ثقة .
ولمة : انظر : ولايم
- (ي)
يقيم : إقامته من بيت المال : ٢ - ٢٩٥
يمين (باب) : يمين التعليق : هو تعليق
مسلم ويكلف قرية أو حل حصنة
ولو حكما على حصول أمر أو تقيه
ولو معصية ، قصد الامتناع عنه
أو الحث عليه أو تحقيقه : ٢ - ١٩٠
يمين البر
يمين الخنث : هي قسم على أمر إثباتاً
أو نقيضاً بقصد الامتناع عن شيء أو
الحث عليه أو تحقيق وقوعه أو علمه
بذكر اسم الله تعالى أو صفته :
٢ - ١٩٦
اليمين الشموس : هي أن يحلف بالله
على شيء شك منه على المخلف أو مع
ظن فيه وأولى إن تعدد الكلب : ٢ - ٢٠٤
يمين القفو : أن يحلف ما يعتقد فظهر
خلاله : ٢ - ٢٠٥
الفرق بين اليمين والنذر : ٢ - ٢٤٩
النية في اليمين : ٧ - ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٠٧
الإكراه على اليمين : ٢ - ٤٤٨

اليمن المتقدمة بالله : ٢ - ٢٠٤	التوثيق بالحلف : ٢ - ٢٠٧ و ٢٤٢
اليمن غير المتقدمة : ٢ - ٢٠٤	تنظيف اليمن : ٤ - ٣١٣
ما يخص اليمن : ٢ - ٢٢١	تحليف الشهود : ٤ - ٤٧ و ٢٥٧
الأخذ بالعرف في اليمن : ٢ - ٢١٧	وأنظر : شهادة
كثارة اليمن : ٢ - ٢١١	سقوط اليمن بالردة : ٤ - ٤٤١
الحلف بنى : ٢ - ٢٠٣	وأنظر : دعوى . قسامة
الحلف بالسلطان : ٢ - ٢٠٣	يهود : أنظر : أهل الكتاب
الحلف بالطلاق : ٢ - ٥٨٦ و ١ - ٧٠٢	يوم : يوم الشك : هو صبيحة الثلاثين
و ٤ - ٢٤٧	من شعبان إذا لم ير هلالا : ١ - ٦٨٦
الحلف بالأصنام : ٢ - ٢٠٣	صوم الأيام البيض : ١ - ٦٩٢
الدعوى التي يجب فيها اليمن : ٤ - ٢١٨	• • •
اليمن في تحقيق الخط : ٤ - ٢٥٨	

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله خالق السموات والأرض ،

أتم وأتم ، وفعل ونسب ، وهو الحميد الودود :

١٩٨٦ / ٤٥٣٣	رقم الإيداع
١٧٧-٠٢-١٧٣٦-X	الترقيم الدولي
ISBN	

١ / ٨٥ / ٣٣٣

طبع وطلب دار المعارف (ج. ٢٠٠٤.٠٤)